

# شرح تشريعات العيش

— شرح موسوعي وتفصيلي مقارنة لتشريعات الغش الغذائي والتجاري والصناعي وغش أغذية الأطفال في مصر والدول العربية :

**أولاً :** شرح تفصيلي للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التديليس والغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ واللائحة التنفيذية الجديدة الصادرة بقرار وزير التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ والمذكرة الايضاحية وتقارير اللجان ومناقشات مجلس الشعب حول التعديلات شرح لأركان الجرائم والضبط والاثبات والعقاب والمسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية وشروطها وجرائم الغش اهمالاً المسئولية الجنائية عنها .

**ثانياً :** شرح تفصيلي للقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتعديلاته وتسريعات المكملة له وقرار وزير الصناعة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن مدد الصلاحية .

وقرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن السلع المستوردة ولحادث قرارات الأغذية .

**ثالثاً :** شرح القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية .

**رابعاً :** القرارات بقوانين المتعلقة بتداول الشاي والبن والياه الغازية والمشروبات والحسنة .

ولاغذية الأخرى ودم الانسان واللوائح التنفيذية وتقارير اللجان القرارات المختلفة المكملة لها .

**خامساً :** شرح جرائم غش أغذية الأطفال والعقوبات عليها طبقاً لقانون الطفل .

**سادساً :** شرح تشريعات الغش التجاري : القانون رقم ٥٧ لسنة ١٢٩ الخاص

بعلامات والبيانات التجارية ورقم واحد لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والقياس والكيل ورقم ٦٨

لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات

الاختراع ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية ورقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن

الدفاتر التجارية ورقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري ورقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن البيوع التجارية والغش في عقود التوريد وفي المزايدات واللوائح التنفيذية والقرارات .

**سابعاً :** شرح تفصيلي مقارنة لتشريعات الغش الصناعي : القانون رقم ٢١ لسنة

١٩٥٨ بشأن الصناعة والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد والقياسي والقانون ٣٦٦

١٩ بشأن الكحول والقرار بقانون بشأن الصابون وأحدث القرارات التنفيذية .

بمصر لجميع القرارات الخاصة بالمواصفات القياسية للسلع الصناعية .

الدفع الجنائية والإدارية في جميع جرائم ومنازعات الغش والقيود

الجنائية للجرائم والملاحظات القضائية المختلفة للتفتيش القضائي عليها .

المستشار الدكتور

**عبد الفتاح مراد**

نائب رئيس محكمة الاستئناف

مكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

Email: [mourad@alexcomm.net](mailto:mourad@alexcomm.net)

<http://www.alexcomm.net/mourad>



0156479



شرح

تشريعات

الفساد

---

**EXPLICATION**

**DES LOIS**

**DE LA**

**FRAUDE**

### جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

جميع الحقوق محفوظة ، ولا يجوز طبع أو تصوير أو إنتاج أى جزء من هذا المصنف بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابى مسبق من المؤلف :

المستشار الدكتور عهد الفتاح مراد ، دكتوراه فى القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، المستشار بمحكمة الاستئناف العالى بالاسكندرية . الأستاذ المعاصر بالجامعات .  
العنوان : الاسكندرية للنشبة ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٣١

ت : ٢٤٨٤٤٤٨

جمهورية مصر العربية

### TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVÉS

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVÉS. TOUTE REPRODUCTION, TOTALE OU PARTIELLE, DE CE LIVRE EST FORMELLEMENT INTERDITE À MOINS D'UNE AUTORISATION ÉCRITE DE L'AUTEUR:

CONSEILLER DR. ABD EL FATTAH MOURAD

- CHEF DE JUSTICE DE LA COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE .

- DOCTORAT DANS LE DROIT GENERAL ET COMPARATIF AVEC LA MENTION "TRÈS HONORABLE" .

- PROFESSEUR DE DROIT AUX UNIVERSITÉS .

ADRESSE : NO. 48 RUE EL KAYED GOHAR, APPARTEMENT NO. 31, MANCHEYA , ALEXANDRIE, EGYPTE .

TEL.: (03) 4844448

### ALL RIGHTS FOR THE AUTHOR ARE RESERVED

- NO PART OF THIS BOOK MAY BE USED OR REPRODUCED IN ANY MANNER WHATSOEVER WITHOUT PREVIOUS WRITTEN PERMISSION FROM THE AUTHOR :

COUNSELLOR DR. ABD EL FATTAH MOURAD, CHIEF JUSTICE OF THE HIGH COURT OF APPEAL, DOCTORATE IN GENERAL AND COMPARATIVE LAW WITH GRADE OF HONOR, LECTURER PROFESSOR IN UNIVERSITIES :

ADDRESS : NO. 48, EL KAYED GOHAR STREET, APT. 31 MANCHEYA, ALEXANDRIA, EGYPT . TELEPHONE : (03) 4844448 ALEXANDRIA, EGYPT .



# شرح تشريعات العيش

- شرح موسوعي وتفصيلي مقارن لتشريعات العيش الغذائي

والتجاري والصناعي وغش أغذية الأطفال في مصر والدول العربية :

أولاً : شرح تفصيلي للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التحليس والغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ واللائحة التنفيذية الجديدة الصادرة بقرار وزير التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ والمذكرة الإيضاحية وتقارير اللجان ومناقشات مجلس الشعب حول التعديلات شرح لأركان الجرائم والغشبط والآثبات والعقاب والمسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية وشروطها وجرائم الغش اهماًلأ المسئولية الجنائية عنها .

ثانياً : شرح تفصيلي للقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتعديلاته والتشريعات المكملة له وقرار وزير الصناعة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن مدد الصلاحية .

وقرار وزير التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن السلع المستوردة وأحدث قرارات الأغذية .

ثالثاً : شرح القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية .

رابعاً : القرارات بقوانين المتعلقة بتداول الشاي والبن والمياه الغازية والمثلجات والدخان والأغذية الأخرى وبم الانسان واللوائح التنفيذية وتقارير اللجان القرارات المختلفة المكملة لها .

خامساً : شرح جرائم غش أغذية الأطفال والمقنوعات عليها طبقاً لقانون الطفل .

سادساً : شرح تشريعات الغش التجاري : القانون رقم ٥٧ لسنة ١٣٩ الخاص

بالعلامات والبيانات التجارية ورقم واحد لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والقياس والكيل ورقم ٦٨

لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة ورقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات

الاختراع ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية ورقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن

الفاتر التجارية ورقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري ورقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن البهوه التجارية والغش في عقود التوريد وفي المزايدات واللوائح التنفيذية والقرارات .

سابعاً : شرح تفصيلي مقارن لتشريعات الغش الصناعي : القانون رقم ٢١ لسنة

١٩٥٨ بشأن الصناعة والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد والقياسي والقانون ٣١٣

لسنة ١٩٥٦ بشأن الكحول والقرار بقانون بشأن المصابون وأحدث القرارات التنفيذية .

ثامناً : وحصر لجميع القرارات الخاصة بالمواصفات القياسية للسلع الصناعية .

تاسماً : الدفوع الجنائية والإدارية في جميع جرائم ومنازعات الغش والقبوه

والأوصاف الجنائية للجرائم والملاحظات القضائية المختلفة للفتيش القضائي عليها .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

THECA ALEXANDRIA

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

مكتبة الاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

### جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

\* قام بعض ادعياء البحث القانوني بنقل أجزاء من الطبعة الأولى من هذا الكتاب ونسبوه الى انفسهم . وذلك دون إشارة لمؤلفنا ودون إذن كتابي من المؤلف وذلك بالمخالفة للقانون والمعاهدات الدولية واتفاقيات الجات ، وجارى اتخاذ الاجراءات الجنائية والمدنية ضدهم .

\* ونحن نُحذّر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على ابحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ  
يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ. أَلَا  
يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ، (١).

صدق الله العظيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ  
بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ، وَلَا  
تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ، (١).

صدق الله العظيم



### الأحاديث النبوية عن الغش

١ - عن عمر رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجزام والافلاس »

٢ - عن واثله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يحل لأحد أن يبيع شيئا إلا بين ما فيه ، ولا يحل لأحد يعلم ذلك إلا بيته » .

٣ - وعن ابى هريرة أن النبی صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فاندخل يده فيه فانذا هو مجلول فقال : « من غشنا فليس منا » أو كما قال . رواه الجماعة إلا البخارى والتسائى .





## أهداء

إلى الصديق الأمين  
في قوله وعمله  
إلى محمد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

عبد الفتاح مراد



## بسم الله الرحمن الرحيم

### أولاً ، تجريم الغش في القانون الروماني .

استقرت في فقه القانون الروماني القاعدة المشهورة إن « الغش يفسد كل شيء » ، فالغش خداع وتضليل وإيهام بأمر غير صحيح أو غير حقيقي ولا يكفي فيه مجرد الكتمان أو الكذب ، وإنما يتحقق باتخاذ طرق احتيالية تؤثر نفسياً في الطرف الآخر ، لتحقيق كسب غير مشروع ، على حساب البسطاء حسنى النية . خاصة إذا كانت السلعة المغشوشة تدخل في صناعة أو تركيب سلعة أخرى ضرورية لحياة الإنسان أو الحيوان ، أو نمو النبات كالأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية ، ومبيدات النباتات (١) .

### ثانياً ، الأساس الأخلاقي والقانوني لقاعدة أن الغش

يفسد كل شيء .

يرجع الأساس الأخلاقي لقاعدة أن الغش يفسد كل شيء إلى أن الغش أمر مناف للأخلاق والآداب العامة ، ومناقض أيضاً للنظام العام ، سواء كان اجتماعياً أو اقتصادياً . وإذا ساد الغش الصناعة أو التجارة ، فإنه يخل بمبدأ الثقة فيها ، ويؤدي إلى كسادها ، سواء كانت المعاملات بشأنها داخلية أو خارجية . لذلك فقد اتجهت المذنبات الحديثة إلى تجريم الغش (٢) .

### ثالثاً ، الدفع بالغش نحو القانون وأساسه .

الغش نحو القانون أو التحايل على القانون Fraude à la loi هو عبارة عن « التدبير الإرادي لوسائل مشروعة في ذاتها للوصول بها إلى أغراض تخالف أوامر القانون ونواحيه » (٣) وهو بهذا المعنى

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين البهية » ص ١٧ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً رسالتنا للدكتوراه عن « المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة » ص ٥٧ وما بعدها .

(٣) هذا التعريف للأستاذ Debots راجعه في رسالته La fraude à la loi et la

يعمل قس ميادين مختلف فروع القانون .

### وأبداً ، الفارق الدقيق بين الغش والصورية ،

إذا نلاحظ التفرقة فيما بين الصورية والغش . ففي الصورية تكون الإرادة الظاهرة غير مطابقة للإرادة الحقيقية ، وهي أما أن نتناول وجود العقد ، بمعنى أن يكون العقد الظاهر غير موجود حقيقة كما في الصورية المطلقة وأما أن نتناول نوع العقد كما في الصورية النسبية . وفي الغش يباشر المتعاقدان تصرفاً حقيقياً ، أي أن إرادتهما الظاهرة هي إرادة حقيقية ، ولكنهما يقصدان بالتصرف تحقيق غرض غير مشروع . ويقول الأستاذ Ferrara في التفرقة بين الصورية والغش : ليست الصورية وسيلة لتجنب حكم القانون Eluder la loi وإنما هي وسيلة للتستر على مخالفته ، violation ويعد أن يحصر الفقهاء نطاق الغش على هذا الوجه ، نجد بعضهم يفرق ما بين الغش

---

— jurisprudence française, Paris 1924 ص ١١ ، وهو يرى أن للغش عنصرين أحدهما مادي matériel وهو يتجمع في نتائج التصرف المعلوم فيه ، وعنصر قصدي intentionnel وهو ينحصر في كون الباعث الباطن من ذوي المصلحة هو تجنب حكم القانون . على أن الأستاذ Ligeropoulos ، ينتقد هذا التعريف من ناحيتين ، فهو أولاً يشمل حالة تجنب الغرض من القانون بحيث لا يكون القانون صريحاً بالأمر أو النهي ، وهو ثانياً يستلزم القصد وبعبارة أخرى « العمد » في حين أن الغش قد يتدرج من مجرد العلم بالفسر الذي يترتب على التصرف Consilium fraudis وهو هنا يعني سوء النية ، إلى الإرادة العاملة على خرق القانون ، ثم يضع تعريفاً يعالج هذين الأمرين في قوله : يوجد الغش نحو القانون كلما اتخذت أعمال إرادية حقيقية ولو كانت غير عمدية ، لايجاد مركز يتفق مع القانون في حرانيته ولكنه يهدد الغرض منه . ويعرف Valéry الغش نحو القانون بقوله : « يوجد الغش نحو القانون كلما بوشر عمل acte بقصد إخراجه من نطاق تطبيق القواعد القانونية التي قصد للمشرع إلى إخضاعه لها » ، فقرة ٤١٢ في Manuel de dr. int. privé ويعرف Savatier الغش نحو القانون بقوله : « ينحصر الغش نحو القانون في الوسائل التي يتخذها الأشخاص الخاضعون لقواعد قانونية أمرة أو ناهية لتجنب هذه القواعد باستغلال القواعد القانونية الأخرى التي يتوقف تطبيقها على إرادتهم مع الانحراف بها عن معناها الحقيقي » .

نحو القانون ، وهو ما يتحقق في حالة الهرب من الحكم الأمر للقانون .  
كما لو غير زوجان جنسيتهما للهرب من حكم قانونيهما الشخصى  
المانع للطلاق ، وبين الغش نحو الغير ، وهو ما يقصد به  
الاضرار بالغير ، مثل بيع المدين المعسر عقاره هرباً من  
دائته . ولكننا نجد البعض الآخر يجمد هذه التفرقة منوهاً بأن  
الغش نحو الغير يكون في ذات الوقت غشاً نحو القانون ، ففي المثل  
المتقدم نجد أن تصرف المدين المعسر هو غش نحو دائته إذ يقوت على  
هذا الحصول على حقه ، وهو أيضاً غش نحو القانون إذ أنه يخالف  
القاعدة التى توجب على المتعاقد تنفيذ العقد طبقاً لما يوجبها حسن  
النية .

#### خامساً ، التصود بالغش ،

يقصد بالغش عموماً - فى نظرنا - عدم الأمانة فى القول أو  
العمل ويتضمن هذا التعريف الإشارة إلى الجانب الأخلاقى الحميد  
الذى يتضمنه لفظ الأمانة والجانب غير المطابق للأخلاق الذى  
يتضمنه لفظ الغش (١) . فما لا شك فيه أن سمو القيم الأخلاقية له  
دور كبير فى عدم انتشار ظاهرة الغش (٢) .

#### سادساً ، أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية ،

تزايدت فى هذا العصر ظاهرة الغش والخداع فى التعامل  
نتيجة التقدم الواسع الذى فى مجال العلوم الطبيعية والكيميائية  
والبيولوجية التى سهلت اعداد مركبى الغش بامكانيات واسعة

- 
- (١) انظر تفصيلاً فى هذا الموضوع رسالتنا للدكتوراه عن « المسئولية  
القانونية للقضاء وأعضاء النيابة العامة » - دراسة تأصيلية وتحليلية  
مقارنة فى التشريع الفرنسى والىطالى والأمريكى والانجليزى والألمنى  
والاسبانى والمصرى وتشريعات الدول العربية والمواثيق الدولية وأحكام  
الشريعة الإسلامية الغراء - ١٩٩٣ ( ١٨٠٠ صفحة ) - ص ٦١١ وما بعدها .
- (٢) وقد بسطنا القول فى رسالتنا سالفه الذكر عن الغش والخطأ المهنى الجسيم  
كسببين لمخاصمة القضاء وأعضاء النيابة العامة كما شرحنا تفصيلاً ولجب  
أمانة القاضى ومعناه للفلسفى انظر رسالتنا سالفه الذكر ص ٨٥ وما بعدها .

لارتكاب هذه الجرائم . ومهارة علمية فائقة لاختفاء آثار جرائمهم وخداع المستهلكين وقد اهتمت دول العالم جميعاً بمقاومة هذه الظاهرة تشريعياً واجتماعياً وتبدو الأهمية العملية لموضوع البحث من الناحية القانونية أنه من الصعب - من الناحية العملية - تحديد المتهم الحقيقي فى جرائم الغش هل هو الصانع أم المنتج أم مدير المصنع الفنى أم التاجر، وهل هو تاجر الجملة أم الوسيط أم تاجر التجزئة أم الشخص المعنوى وهل الجريمة وقعت عمداً حقيقة أم وقعت اهمالاً (١) .

### سابعاً ، الفلسفة القانونية لتجريم الغش ،

ترجع الفلسفة القانونية لتجريم صور الغش إلى سعى المجتمعات نحو ضمان سلامة المعاملات الصناعية والتجارية أو الاقتصادية عموماً وذلك بالضرب على أيدي من يلجأ إلى الغش فى سبيل تحقيق كسب غير مشروع فالمستهلك عادة ليست لديه القدرة على التمييز بين من يخدعه ومن يرضيه ، أو الشيء الذى يضره من عدمه والسعى نحو تجنب ما ينجم عن هذا الغش من اضرار بالصحة العامة للمستهلك سواء فى ذلك استعمال أو تداول أو استهلاك المواد المغشوشة أو الفاسدة ، ولهذا جرمت الشرائع المختلفة فعل الغش فى ذاته أو فى البيع ، وحتى مجرد طرح أو عرض المواد المغشوشة أو الفاسدة للبيع وكذلك المواد التى تستعمل فى الغش والغش بطريق الإهمال والغش الذى يرتكبه الشخص المعنوى .

### ثامناً ، النظرية العامة المستمدة للغش ،

يمكننا استحداث مصطلح قانونى جديد فى البحث القانونى بعد اعدادنا لهذا البحث هو أنه يمكن اعداد « نظرية عامة للغش » تجمع أنواع الغش المختلفة (٢) فى التشريعات الوضعية على النمو الذى سوف نوضحه فيما يلى :

(١) انظر ما سوف يأتى شرحه تفصيلاً فى القسم الأول من الكتاب الأول . وانظر كتابنا « شرح قوانين المغذرات » الطبعة الأولى ص ٦ وما بعدها .

(٢) انظر ما سوف يأتى شرحه تفصيلاً فى الكتاب الرابع من هذا المؤلف .

## تاسعاً ، أنواع الغش

يمكننا تقسيم الغش فى نظرنا إلى الأقسام الآتية :

### ١- الغش الاقتصادى .

وهى تسمية تنطبق - فى نظرنا - على جميع أنواع الغش التى تندرج تحت ما يسمى بالقانون الاقتصادى الذى يشمل غالبية النشاطات التجارية والصناعية بالدولة وقد تعرضنا له فى هذا الكتاب بشرح الشريعة العامة للغش فى مصر وهو القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وغش الأغذية الذى ينظمه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته والقرارات المكمله .

كما يتضمن للغش التجارى والصناعى ويتضمن هذا النوع من الغش الغش فى التعامل فى اجراءات سوق المال أو بورصة الأوراق المالية (١) والغش فى السياحة والخدمات السياحية والغش فى التأمين (٢) .

---

(١) بورصة الأوراق المالية هى : المكان الذى يتم فيه تداول الأوراق أو الصكوك المالية بالشراء والبيع ، وهذه الأوراق هى : الأسهم والسندات وصكوك التمويل وصكوك الاستثمار ، وقد صدر قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ٩٢ لتنظيم إصدار الأوراق المالية وبورصاتها والشركات العاملة فى مجالها وصناديق الاستثمار وعهد القانون إلى الهيئة العامة لسوق رأس المال بتنظيم وتنمية سوق رأس المال والتحقق من سلامة ووضوح البيانات والمعلومات الكافية عن هذه السوق ومراقبة سوق المال للتأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة وأنه غير مشوب بالغش أو النصب أو الاحتيال أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية ، وتضع الهيئة العامة لسوق المال قواعد التفتيش والرقابة على الشركات الخاضعة لأحكام قانون سوق المال وهى شركات المساهمة والتوصية بالأسهم . انظر كتابنا : موسوعة البنوك ، ص ١٧ وما بعدها .

(٢) الجدير بالذكر هنا أن هناك اهتمام عالمى بهذا الموضوع لأن شركات التأمين بدأت تشعر بأنها مستهدفة وكتنتيجة لذلك بدأت بعض مراكز الأبحاث فى ألمانيا مثل : Max plank Institute - Germany بعمل بعض الدراسات لظاهرة الغش -

## ٢- الفش المدني .

ويشمل الفش فى المعاملات المدنية العادية وقد نظمه المشرع المصرى بنصوص المادة ١٢٥ مدنى والمادة ٢٦ مدنى كما يشمل فى نظرنا الصورة المدنية فى التصرفات .

## ٣- الفش الثقافى .

ويشمل - فى نظرنا - الفش فى البحث العلمى والفش فى الفنون والآداب وكل ما يتعلق بثقافة الانسان ويشمل حماية حقوق المؤلف والمصنفات الفنية وغيرها من تشريعات الحماية الثقافية (١) .

## ٤- الفش فى الاجراءات القانونية .

ويشمل فى نظرنا الفش فى اجراءات رفع الدعوى والإثبات والتنفيذ (٢) والذي جعله كل من المشرع المصرى والفرنسى والايطالى سبباً لالتماس اعادة النظر فى الأحكام المدنية والجناحية (٣) وظاهرة الفش نحو القانون فى مباحث القانون الدولى الخاص ويبدو أن

---

- فى التأمين لموجد أن حوالى ٥٠٪ من الأقساط السنوية للتأمين تضاعف على الشركات فى صورة تعويضات مفشوشة وأن نسبة ١٠ - ٢٠٪ من أجمالي التعويضات المسددة تعتبر تعويضات مفشوشة لا تستحق ، ومن ناحية أخرى ففى بعض الدول التى يزدهر فيها التأمين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وصلت التعويضات المفشوشة إلى ٢٠ مليار دولار ، وهذا يبين أن أحوالنا فى مصر تعتبر أخف وأقل حدة .

أنظر د بهرام محمد عطا الله : ظاهرة الفش فى التأمين ، الأهرام الاقتصادى ، يناير ١٩٩٥ ص ١٨ .

(١) أثرت أن تخصص بحثاً مستقلاً لهذا الموضوع الهام حتى لا يختلط بالفش التجارى والصناعى وفش الصابون والكحول وذلك لضخامة البحث الحالى من ناحية ومن ناحية أخرى تكريماً لنتاج العقل الانسانى وخلاصة الفكر الحضارى وحتى لا يجمعه محب واحد مع أسوأ أنواع الفش المادى .

(٢) أنظر تفصيلاً بشأن الفش فى اجراءات التنفيذ كتابنا « التنفيذ علماً وعملاً » - ١٩٩٥ ص ١٦ وما بعدها وأنظر كتابنا « أصول أعمال المحضرين فى الاعلان والتنفيذ » الطبعة الثانية - ص ١١٧ وما بعدها .

(٣) أنظر رسالتنا للدكتوراه - مرجع سابق ص ١١٥ وما بعدها .



الاساس الفلسفى فى ذلك كله هو قاعدة أن « الغش يفسد كل شىء » .  
**عاشراً ، جرائم الغش فى الشريعة الاسلامية من الجرائم**  
**التعزيبية .**

حض الاسلام على اتباع مبادئ متعلقة بالحياة الاقتصادية مثل  
الوفاء بالعقود قال تعالى ( يا ايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود )  
وقوله تعالى « يخادعون الله وهو خادعهم » .

كما نهى الاسلام عن الغش فى المعاملات عموماً وحرم الاحتكار  
ونهى عن مبايعات أو معاملات لا تتفق مع الأخلاق التى يدعو إليها لأن  
النظام الذى أقامه الاسلام فى جانب المعاملات وشئون المال والاقتصاد  
هو نظام أخلاقى بحث فضلاً عن أنه يقيم مجتمعاً يتكافل فيه الناس  
والاسلام يحارب الغش والتدليس ويأمر بأن تعرض البضائع على  
حالتها التى هى عليها ولا يجوز للبائع أن يخفى شيئاً منها عن  
المشتري وقصة الرجل الذى كان يبيع القمح وباطنه فيه الماء وظامره  
صحيح قصة مشهورة قال له الرسول ﷺ ( ما هذا يا رجل قال  
اصابته السماء يا رسول الله فقال له اظهر ما فى باطنه حتى  
يعرفه الناس من غشنا فليس منا ) .

وعالج الاسلام الأعمال والآثام والمفاسد التى تلحق بالأفراد  
والجماعات الضرر بأن يحق للحاكم العقاب على كل مرتكب لجرائم  
التعزير فقد تكون العقوبة السجن المؤبد أو الاعدام فمثلاً من يبيع  
السلع الفاسدة المستوردة وغيرها يحدث ضرراً كبيراً وأمراضاً وقد  
تؤدى إلى موت المشتري فيلزم تشديد العقوبة ردعاً لهؤلاء  
ولغيرهم (١) .

قال ابن تيمية عن مرتكبي هذه الجنايات غير المنصوص عليها  
فى الكتاب والسنة هؤلاء يعاقبون تعزيراً وتنكيلاً وتأديباً ويقرر ما يراه  
الحاكم على حسب كثرة الجرم وقد يترك تقدير العقوبة كلية

---

(١) انظر تفصيلاً رسالتنا للدكتوراه عن « المسئولية التأديبية للقضاة  
وأعضاء النيابة العامة » ص ٧٥ وما بعدها .

للقاضى ، ومن الضوابط الشرعية فى الاسلام انه لوجب على التجار ان يحترموا حق الفرد فى الحياة والمسئولية لا تكون مقصورة على الفعل الايجابى كالقتل بل تمتد إلى الفعل السلبى كالأعمال المؤدى إلى الوفاة (١) .

### هادى عشر: تجريم الفش فى التشريع الوضعى المقارن:

ذهبت جميع التشريعات المقارنة المعاصرة إلى تجريم الفش وسوف نورد فيما يلى نماذج من تلك التشريعات على سبيل المثال فى دول السوق الأوروبية المشتركة بصفة عامة حيث يوجد نظام قانونى عبر الدول لمقاومة الفش يتضمن ما يأتى :

١- يتم تنظيم مواصفات جودة السلع والمنتجات تضمن الحد الأدنى من الجودة والأداء ، وكذا مواصفات للنظم ذاتها لا تضمن تحقيق الجودة فقط بل تأكيد وضمان الجودة للسلع والمنتجات بصفة عامة وللسلع التى تمس أمن وأمان وصحة وسلامة المستهلك بصفة خاصة ، وتضع مواصفات النظم معايير دقيقة للحد الأدنى من الموارد التى يتعين توافرها من ائارة وأفراد مدربين مهرة وآلات ومعدات وفحوص واختبارات كما تؤكد الاجراءات على أهمية وضمان وفاعلية اتباع مواصفات النظم ومواصفات السلع والمنتجات ، وينفذ ذلك من خلال تشريعات أوروبية تساندها تشريعات وطنية خاصة بكل دولة من دول السوق الأوروبية المشتركة .

٢- صدر التشريع الأوربى رقم ٢٧٤/٨٥ فى شأن المسئولية المدنية عن الأضرار التى تسببها المنتجات ويقضى هذا التشريع بأنه للمتضرر الحصول على التعويضات المناسبة ، سواء

---

(١) وتتسع وظيفة المحتسب فى المعاملات اتساعاً كبيراً فمن مسئوليات وظيفته فى الاسلام منع غش المبيعات وتدليس الأثمان ومراقبة المكاييل والموازين ويشبه عمل المحتسب فى هذه الوظيفة عمل وزارات التموين والصناعة والداخلية وغيرها والأجهزة التابعة لها ومن مسئوليات وظيفته أنه يراعى للمعاملات فى السوق التى تتضمن الفرد والتقصير أو خيانة الأمانة أو عدم الجودة وعدم الصلاحية ويختلف فى عمله وفى وظيفته عن وظيفة القاضى أنظر تفصيلاً رسالتنا سائلة الذكر ص٢٥٧ وما بعدها .

لكانت الأضرار التي حدثت من قبيل الأضرار المادية أو كانت في الأضرار الجسدية التي تهدد سلامة وصحة مستخدمي هذه المنتجات .

٣- صدور تشريعات بوضع عدة نظم لتبادل المعلومات على الصعيد الداخلي للدولة الأوروبية ، ثم على الصعيد الاقليمي بين الدول اعضاء السوق المشتركة .

٤- التشريع الأوروبي المنظم للالتزام العام بضمان السلامة ويسعى إلى تحقيق هدفين : الأول وقائي والثاني علاجي ، ويهدف إلى انشاء التزام عام بضمان وتأكيد السلامة ويمنع المنتجين من توزيع منتجاتهم إلا بعد التأكد من كونها آمنة ، ويعتبر أن المنتج المسئول هو كل مسئول عن انتاج وتداول السلع والمنتجات وكذا كل من يقوم بتمثيل الصانع ويعتبر التشريع المنتج الآمن بأنه ذلك لا يمثل أى خطورة على صحة المستخدمين ولا تعرض سلامتهم لأيه مخاطر<sup>(١)</sup>.

## **ثاني عشر ، تجريم الغش في النظام القانوني الفرنسي<sup>(٢)</sup> ،**

استحوذت حماية المستهلك الفرنسي<sup>(٣)</sup> على اهتمام الباحثين في كثير من فروع القانون بل كانت موضع اهتمام المشرع

---

(١) د. نادر رياض : حماية المستهلك ومواجهة الغش التجاري ١٩٩٤ ص ١٩ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً في الفقه الفرنسي Le droit du crédit au consommateur, ouvrage collectif sous la direction et avec une préface de Ibrahim .FADLALLAH, LITEC, Paris 1982 .

(٣) انظر كذلك Louis Betchen : De la repression de la fraude dans les conventions juridiques en droit penal francais et son application au délit de fraude dans les ventes de marchandises, Thèse, Paris 1944 . Jacques vivez : Traité des fraudes, Paris 1958, P. 12- Raymond A. Dehove : la reglementation des produits alimentaires et non alimentaires. Repression des fraudes et Controle de la qualité, 8 ém. Ed., Paris 1974 .

الفرنسي (١) وما زالت في التشريعات المتعددة التي أصدرها في هذا الشأن (٢).

### ثالث عشر ، موقف محكمة النقض الفرنسية وقضاها بشأن تجريم الفش ،

ساهرت محكمة النقض الفرنسية المشرع الفرنسي في توسعه في نطاق التجريم (٣) وتشددت في بعض أحكامها في هذا

(١) انظر من هذه التشريعات على سبيل المثال : تشريع أول أغسطس ١٩٠٥ للمعلق بالفش ، تشريع رقم ٧٢ - ١١٣٧ في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٢ المتعلق بالطواف الذي يسمى لعقد الصفقات التجارية وبيع السندات بالمنازل ، دالوز ١٩٧٢ - ١٦ ، تشريع ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢ المتعلق بالبيع وأداء الخدمات بالمكافأة J.C.P ١٩٧٢ / ٢٥٤٨/١ ، تشريع ٧٣ - ١٩٩٢ في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢ ذات الاتجاه التجاري والعرفي ، تشريع رقم ٧٨ - ٢٢ في ١٥ يناير ١٩٧٨ المتعلق بحماية وإعلام المستهلكين في نطاق عمليات الائتمان للفخص لتحويل بيع النقولات وأداء الخدمات ، دالوز ١٩٧٨ - ٨٤ ، تشريع رقم ٧٨ - ٢٣ في ١٠ يناير ١٩٧٨ للمتعلق بحماية وإعلام للمستهلك بالمنتجات والخدمات ، دالوز ١٩٧٨ - ٨٦ ، تشريع رقم ٧٩ - ٥٩٦ في ١٢ يوليو ١٩٧٩ للمتعلق بحماية وإعلام المقترضين في النطاق العقاري ، دالوز ١٩٧٩ - ٢٧٠ .

(٢) ومن الجدير بالذكر في هذا المقام القانون الفرنسي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ حول « حماية وإعلام المستهلك » الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٧٨ مد نطاق تطبيق القانون الصادر سنة ١٩٠٥ إلى « أداء الخدمات » أيضاً وهو تجديد هام يشمل كل الالتزامات بأداء عمل معين التعاقد الذي لم ينفذ أو إعطاء مختلف عن المتفق عليه : مثال ذلك أعمال الدهان ( العرفي الذي لا يضع عند طبقات الدهان المنصوص عليها في التصميم أو المقاييس ) أو إصلاح انشعابات أو آلات على نحو غير كامل أو مختصر ، أو المبالغة في عدد ساعات العمل ، راجع في ذلك : ميرل وثيت المطول جـ ٣ من ٨١٧ وما بعدها . ونحن نرى أن محور في حاجة إلى اتساع نطاق تجريم الفش ليحصل إلى هذا الحد الحضاري .

(٣) انظر الهامش السابق فقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية أن خداع البائع للمشتري في جنس (سلالة) حيوان خداع وغش (Crim 18, Juill., 1978, D. 71) . I. R. 1979 . وانظر في نفس هذا الاتجاه نقض جنائي فرنسي (Crim. 7nov. 1978, D. 148. 1979. I. R. 148) وتتلخص وقائع هذا الحكم في وضع البضاعة على سيارة النقل واستعماله السيارة للرحيل من فناء المصنع ، هذا ويلاحظ أن القضاء الفرنسي متشدد جداً فيما يتعلق بمحاولة الفش بهدف حماية المستهلك : لذا اعتبر أن في إرسال المنتج عينة ذات بيانات مزيفة إلى -

الشان وكان من الطبيعى أن يقتضى اثرها باقى المحاكم الفرنسية (١) .  
**رابع عشر: مواجهة النظام القانونى فى مصر لقاهرة الفش.**  
 كان المشرع المصرى سابقاً إلى مقاومة جرائم الفش وذلك منذ القرن الماضى ففى تشريع سنة ١٨٨٢ كان يوجد نص المادة ٢٤٥ ع والى تعاقب على الفش ثم نص المادة ٢٢٩ من قانون سنة ١٩٠٤ التى أصبحت هى المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات الحالى لسنة ١٩٣٧ (٢) كما كانت توجد فى قانون العقوبات المصرى الحالى الصادر سنة ١٩٣٧ المادة ٢٤٧ عقوبات (٣) والمادة ٢٨٢ عقوبات (٤) .

- الزبون المحتمل ، بمثابة محاولة للفش ، رغم أن المقد لم يتمدد بعد ، ورغم استطاعة الزبون - المحتمل أن تصله العينة - التحقق مما هو مرسل إليه .  
 انظر نقض جنائى ٣ مايو ١٩٧٤ وانظر د. السيد محمد عمران حماية المستهلك أثناء تكوين العقد ١٩٨٦ من ١٠ وما بعدها .
- (١) حكم محكمة باريس ١٢/٦/١٩٧٤ ملخص القضايا ١٩٧٥/٢/١٨٦٢ ملاحظات Bihl ويتعلق هذا الحكم بدخول زبون مطعم كتب على واجهته أنه يقدم « فراخ رومى بيضاء جورجيا » فى حين إن الفراخ مجرد فراخ عادية ، بل وفرنسية ، مما اعتبره محكمة باريس خداع للمتعقد ويدخل فى دائرة التجريم .
- (٢) كانت المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات المصرى الحالى الملغاه بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والفش تنص على أن « كل من غش اشربه أو جواهر أو غللاً أو غيرها من اصناف المأكولات أو ادوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ، أو باع أو عرض للبيع اشربه أو جواهر أو اصناف مأكولات أو ادوية مع علمه بأنها مفسوشة بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة ، ولو كان المشتري علماً بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » .
- (٣) كانت المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات المصرى لسنة ١٩٣٧ الملغاه بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شئ من المواد النهمية أو الفضية أو فى جنس حجر كاتب مبيع بصفة صادق ، أو فى جنس أى بضاعة ، أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٦٦ اشربه أو جواهر أو غلة وغيرها من اصناف المأكولات أو الادوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئاً من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من اصناف المأكولات والادوية مع علمه انها مفسوشة أو فاسدة أو متعفنة ، أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الاشياء اللقشيس تسليمها ، سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة ، أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو ايجاد زيادة بطرق التدليس فى وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن أو الكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالذقة » .
- (٤) كانت المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات المصرى الصادر ١٩٣٧ الملغاه تنص -

وقد أظهر التطبيق العلمى قصور هذه النصوص فإلغائها المشرع المصرى من قانون العقوبات الحالى الصادر سنة ١٩٣٧ وأصدر مطلقا تشريع خاص شامل الغش هو القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن جمع التدليس والغش وقد نصت المادة ١٣ منه على إلغاء المواد ٢٦٦ ، ٣٤٧ ، ٣٨٣ من قانون العقوبات المصرى الحالى (١) وقد تم تعديل القانون المذكور بالقوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ تم أخيراً صدر القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل قانون جمع التدليس والغش سالف الذكر (٢) .

#### خامس عشر : منهج البحث :

قمنا فى هذا البحث المتواضع بالسير على المنهج الموسوعى حيث نتناول الموضوع على النمط الفقهى وعلى النمط العلمى - فى ذات الوقت - حيث أعددنا دراسة تأصيلية وتحليلية مقارنة تصلح للفقهاء والباحث الأكاديمى ولرجل القانون العلمى فى المصامم والأعمال القانونية المختلفة المتصلة بتشريعات الغش كما عرضنا للقوانين والقرارات والتشريعات الفرعية على اختلاف أنواعها تسهيلاً على كل من يقصد هذا المرجع فى علمه وعمله (٣) .

---

- على أن كل من وجد فى مكانه أو خانوته أو محل تجارته ، أو وجد عنده فى الأسواق شئ من الثمار أو الشرقيات أو المواد المستعملة فى الأكل أو فى التدخين ، وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجهزى بغرامة لا تتجاوز جنيهاً مصرياً أو بالحس مدة لا تزيد على أسبوع ، فضلاً عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها . انظر ماسوف يأتى من أحكام محكمة النقض المصرية بشأن المواد الثلاثة سالف الذكر .

(١) انظر نص المادة المذكورة فى القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٢) انظر تفصيلاً بشأن نصوص هذه التعديلات فى القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٣) انظر تفصيلاً بشأن مناهج البحث العلمى المختلفة مقدمة رسالتنا للدكتوراه الحائزة على أعلى تقدير تمنحه الجامعات المصرية وموضوعها «المسئولية التأديبية للقضاء وأعضاء النيابة العامة » ص ٨ وما بعدها .

## سادس عشر : خطة البحث :

سوف نتناول موضوع هذا المؤلف الشامل في الكتب الأربعة التالية :

الكتاب الأول : غش الأغذية وغيرها من السلع وقد قمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى الأقسام التالية :

القسم الأول : شرح القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش واللائحة التنفيذية الجديدة الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ (١) .

وقد قمنا بعرض موضوعات هذا القسم في الأبواب التالية :

الباب الأول : جريمة الخداع في العلاقات والاتفاقيات القانونية .

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : الركن المادي لجريمة الخداع في الاتفاقيات القانونية .

الفصل الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المادي لجريمة الخداع في الاتفاقيات القانونية .

الفصل الثالث : الركن المعنوي في جريمة الخداع في الاتفاقيات القانونية .

الفصل الرابع : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية

بشأن الركن المعنوي لجريمة الخداع في الاتفاقيات القانونية .

الباب الثاني : جريمة غش الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو الصناعة المعدة للبيع (٢) .

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : الركن المادي لجريمة غش الأغذية .

الفصل الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية

بشأن الركن المادي لجريمة غش الأغذية وغيرها من السلع .

الفصل الثالث : الركن المعنوي لجريمة غش الأغذية وغيرها (٣) .

---

(١) الوقائع المصرية لسنة ١٩٩٦/٧/١٣ .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق البحث الجنائي فيها » ص ١٤٨ وما بعدها .

(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية » ص ١٧ وما بعدها .

**الفصل الرابع :** المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المعنوي في جريمة غش الأغذية وغيرها .  
**الباب الثالث :** جريمة حيازة الأغذية المغشوشة لغرض غير مشروع .  
وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :  
**الفصل الأول :** الركن المادي لجريمة حيازة الأغذية المغشوشة لغرض غير مشروع .

**الفصل الثاني :** الركن المعنوي .  
**الباب الرابع :** جريمة استيراد أغذية مغشوشة أو فاسدة .  
وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :  
**الفصل الأول :** الركن المادي لجريمة استيراد الأغذية المغشوشة .  
**الفصل الثاني :** الركن المعنوي لجريمة استيراد الأغذية المغشوشة .  
**الباب الخامس :** جنابة الغش التي يترتب عليها وفاة شخص أو أكثر أو إصابته بعاقة مستديمة .  
**الباب السادس :** جريمة إنتاج أو حيازة أو إحراز أو استيراد مواد تستعمل في غذاء الإنسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .  
وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :  
**الفصل الأول :** جريمة إنتاج أو حيازة أو إحراز مواد تستعمل في غذاء الإنسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .  
**الفصل الثاني :** جريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء الإنسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .

**الفصل الثالث :** المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن المادة الخامسة من قانون قمع الغش والتدليس .  
**الباب السابع :** جرائم مخالفة للراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها .  
وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :  
**الفصل الأول :** الركن المادي لجريمة مخالفة للراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها .  
**الفصل الثاني :** الركن المعنوي لجريمة مخالفة للراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها .  
**الفصل الثالث :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية



بشأن جرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال لوعية أو تنظيم استعمالها  
في تحضير المواد الغذائية وغيرها .

**الباب الثامن : جرائم الاهمال .**

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :

**الفصل الأول :** ركن الخطأ في جرائم الغش بطريق الاهمال الفارق

بجرائم الغش العمدية وجرائم الغش غير العمدية .

**الفصل الثاني :** ركن الضرر في جرائم الغش اعمالاً .

**الفصل الثالث :** علاقة السببية في جرائم الغش اعمالاً والأسباب التي

تؤدي إلى قطعها (١) .

**الباب التاسع :** الجرائم التي يرتكبها الشخص المعنوي في قانون قمع

التدليس والغش .

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :

**الفصل الأول :** الشروط الموضوعية لصحة اسناد الجرائم إلى

الشخص المعنوي .

**الفصل الثاني :** حدود قيود المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي .

**الفصل الثالث :** المبادئ القانونية التي قررتها محاكم النقض المصرية

والسورية واللبنانية بشأن الطبيعة القانونية للشخص المعنوي ومسؤوليته

الجنائية .

**الباب العاشر :** الأحكام العامة للعقاب في قانون قمع الغش

والتدليس .

**الفصل الثاني :** النظام القانوني لعقوبة النشر في قانون قمع

الغش (١) .

**الفصل الثالث :** النظام القانوني لوقف تنفيذ العقوبة في قانون قمع

الغش .

**الفصل الرابع :** النظام القانوني للعود في قانون قمع الغش .

**الفصل الخامس :** النظام القانوني للعقوبات التي توقع على

الشخص المعنوي .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « التملق على تشرعات المهاني » ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « هرح تشرعات المخدرات » ص ١٧ وما بعدها .

**الفصل السادس : الأحكام العامة للعقوبات والتدابير الاحترازية .**  
**الباب الحادى عشر : الأحكام العامة لاجراءات الضبط والإثبات فى**  
**قانون قمع التدليس والغش .**

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :  
**الفصل الأول : القانون على تنفيذ لحكام قانون قمع التدليس والغش .**  
**الفصل الثانى : نطاق سلطات مأمورو الضبط القضائى ذوو**  
**الاختصاص الخاص فى قوانين الغش .**  
**الفصل الثالث : الحماية الجنائية لمأمورى الضبط القضائى فى قانون**  
**التدليس والغش .**

**الفصل الرابع : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض**  
**المصرية بشأن اجراءات الضبط والإثبات فى قانون قمع التدليس والغش .**  
**الباب الثانى عشر : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف**  
**الجنائية المتعلقة بقوانين الغش (١) .**

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :  
**الفصل الأول : التعليمات العامة للنيابات المتعلقة بقوانين الغش .**  
**الفصل الثانى : التعليمات العامة للنيابات .**  
**الفصل الثالث : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون**  
**قمع التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .**  
**الباب الثالث عشر : الأصول التشريعية للقانون رقم ٤٨ لسنة**  
**١٩٤١ .**

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :  
**الفصل الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤١**  
**والخاص بتعديل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش .**  
**القسم الثانى : شرح قوانين غش الأغذية .**  
**الباب الأول : شرح القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية**  
**وتنظيم تداولها المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ١٠٦**  
**لسنة ١٩٨٠ .**

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا «التعليمات القضائية للنيابات» ص ١٧، وما بعدها.

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :

**الفصل الأول :** شرح نصوص قانون مراقبة الأغذية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .

**الفصل الثاني :** القيود والأوصاف الجنائية والتعليمات العامة للنيابات بشأن مراقبة الأغذية .

**الفصل الثالث :** الأصول التشريعية لقوانين مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والقرارات الوزارية المتعلقة بها .

**الباب الثاني :** غش الألبان .

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب إلى الفصول التالية :

**الفصل الأول :** الأصول التشريعية لقانون الألبان والتشريعات المكملة له .

**الفصل الثاني :** التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية (١) .

**الفصل الثالث :** القواعد القانونية التي قررتها محكمة لنقض المصرية بشأن غش الألبان ومنتجاتها .

**الباب الثالث :** غش الشاي والبن .

**الفصل الأول :** الأصول التشريعية لغش الشاي والبن .

**الفصل الثاني :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .

**الفصل الثالث :** القيود والأوصاف الجنائية .

**الباب الرابع :** غش المياه الغازية والمثلجات .

**الفصل الأول :** الأصول التشريعية لغش للمياه الغازية والمثلجات .

**الفصل الثاني :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .

**الفصل الثالث :** القيود والأوصاف الجنائية للجرائم والملاحظات القضائية عليها .

**الباب الخامس :** غش الدم .

**الفصل الأول :** الأصول التشريعية لغش الدم .

**الفصل الثاني :** القيود والأوصاف الجنائية .

---

(١) انظر تفصيلا كتابنا «التحقيق الجنائي التطبيقي» ص: ١٧٥ وما بعدها.

**الباب السادس : غش التبغ والدخان .**

**الفصل الأول : الأصول التشريعية لغش وتهريب التبغ والدخان .**

**الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية**

بشأن غش وتهريب التبغ والدخان .

**الفصل الثالث : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف**

الجنائية لجرائم غش وتهريب التبغ والدخان والملاحظات القضائية عليها .

**الباب السابع : غش الأغذية الأخرى .**

**القسم الثامن : غش غذاء الأطفال .**

وفيه تعرضنا للأصول التشريعية لجرائم غش أغذية الأطفال

والركن المادى والمعنوى لتلك الجرائم والعقاب عليها .

**الكتاب الثانى : الغش التجارى .**

وفيه تعرضنا لموضوع هذا الكتاب فى الأقسام الآتية :

**القسم الأول : غش العلامات والبيانات التجارية .**

وقد تعرضنا لموضوع هذا القسم فى الأبواب التالية :

**الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون العلامات والبيانات التجارية.**

**الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض .**

**الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الغش العلامات**

والبيانات التجارية .

**القسم الثانى : الغش فى الوزن والقياس والكيل .**

وقد تعرضنا لموضوع هذا القسم فى الأبواب الآتية :

**الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون الوزن والقياس والكيل (١).**

**الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض .**

**الباب الثالث : التعليمات العامة للنيابات .**

**القسم الثالث : الغش فى المعادن الثمينة .**

**الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة .**

**الباب الثانى : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية**

والملاحظات القضائية عليها .

**القسم الرابع : الغش فى عقود التوريد .**

**الباب الأول : شرح جريمة الإخلال العمدى والغش فى عقود التوريد .**

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « أصول أعمال النيابة » ص ٤٧ وما بعدها .

- الباب الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .
- الباب الثالث : المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا .
- القسم الخامس : الفش في براءات الاختراع .
- وقد قمنا بتقسيم هذا القسم إلى الأبواب الآتية :
- الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون براءات الاختراع .
- الباب الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .
- الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية .
- القسم السادس : الفش في الأسماء والنفاتر والسجل التجارى .
- الباب الأول : الأصول التشريعية لقوانين الأسماء والنفاتر والسجل التجارى .
- الباب الثاني : المبادئ التي قررتها محكمة النقض المصرية .
- الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية .
- القسم السابع : الفش في البيوع التجارية (١) .
- وقد قمنا بعرض موضوع هذا القسم في الموضوع الآتية :
- الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون البيوع التجارية .
- الباب الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .
- الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في قانون البيوع التجارية .
- الكتاب الثالث : الفش الصناعى .
- وقد قمنا بتقسيم هذا الكتاب إلى الأقسام التالية :
- القسم الأول : الفش في الصناعة والمواصفات القياسية .
- وقد قمنا بتقسيم هذا القسم إلى الأبواب الآتية :
- الباب الأول : الأصول التشريعية لقوانين تنظيم الصناعة والتوحيد القياسى .
- وقد تناولنا في هذا الباب لكافة القرارات التنفيذية التفصيلية لتنظيم الصناعة والتوحيد القياسى والتي لم يسبق نشرها من قبل ويبلغ عددها على ما يزيد على مائة قرار وما لحقه من تعديلات .
- القسم الثاني : فش الكحول .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « دعوى بيع العقارات » ص ٥٧ وما بعدها .

- الباب الأول : الأصول التشريعية لقوانين الكحول .**  
**الباب الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض .**  
**الكتاب الرابع : الأصول المشتركة بين تشريعات الغش .**  
وقد تناولنا موضوع هذا الكتاب في الأقسام الآتية :  
**القسم الأول : الدفوع في قضايا الغش .**  
وقد تعرضنا لموضوع هذا القسم في الأبواب الآتية :  
**الباب الأول : الدفوع العامة في قضايا الغش (١) .**  
**الباب الثاني : الدفوع الخاصة بقضايا الغش التي ينطبق عليها**  
القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ للمعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والقانون ١٠  
لسنة ١٩٦٦ المعدل والثلاثة التنفيذية الجديدة .  
**الباب الثالث : الدفوع الخاصة بالقضايا الغش التجاري .**  
**الباب الرابع : الدفوع الخاصة بقضايا الغش الصناعي .**  
**القسم الثاني : الصيغ القانونية للأوراق والطلبات والنداءج**  
**المتعلقة بتشريعات الغش وفيها تعرضنا للأوراق القانونية التي**  
**أشترطها القانون في بعض تشريعات الغش .**  
**القسم الثالث : تشريعات الغش في الدول العربية (٢) .**  
وفيها تعرضنا لنظام مكافحة الغش التجاري في المملكة العربية  
السعودية .  
وقد اختتمنا هذا المؤلف بالمراجع التي اعتمدنا عليها والكتب والأبحاث  
التي قام المؤلف بإعدادها من قبل كما اختتمنا البحث بفهرس تفصيلي  
لمحتوياته .  
ونحن نأمل أن يوافيها القراء الكرام بما قد يعنّ لهم من نقد  
علمي أو اقتراحات حول موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتي الطبعات  
التالية أولى بالغرض ونفع للقارئ الكريم (٣) .
- المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد  
المستشار بمحاكم الاستئناف العالي بالأسكندرية  
دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى  
الاستاذ المحاضر بالجامعات
- 
- (١) انظر تفصيلاً كتابنا « جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم  
الامتناع » ص ٣١٥ وما بعدها .  
(٢) وذلك على عنواننا الاسكندرية المنضية ٤٨ شارع القائد جومرشة رقم ٣١ .  
ت منزل : ٤٨٢٤٤٤٨٨ .  
(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « الاتفاقيات العربية الكبرى » ص ١٧ وما بعدها .

## الكتاب الأول غش الأغذية

### تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض لموضوع هذا الكتاب فى الأقسام التالية  
القسم الأول : شرح القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل  
بالقوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٢٢ لسنة  
١٩٥٥ . ٨٠ لسنة ١٩٦١ و ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ و ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (١) .  
القسم الثانى : شرح قوانين الأغذية (٢) .

---

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢٥ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ .  
(٢) تشمل هذه القوانين فى نظرنا جميع القوانين التى تتعلق بغذاء الانسان أو  
الحيوان ومناصر الغذاء مثل غش الألبان والخبز والبن والمياه الغازية والنخان  
والدم وغيرها .





## **القسم الأول**

### **شرح نصوص القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل**

### **بشأن قمع الغش والتدليس**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فى شرحنا لقانون قمع الغش والتدليس للموضوعات الآتية .

**الباب الأول : جريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية .**

**الباب الثانى : جريمة غش الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو الصناعية المعدة للبيع .**

**الباب الثالث : جريمة حيازة الأغذية المغشوشة لغرض غير مشروع .**

**الباب الرابع : جريمة استيراد أغذية مغشوشة أو فاسدة .**

**الباب الخامس : جنابة الغش التى يترتب عليها وفاة شخص أو أكثر أو إصابته بعاقة مستديمة .**

**الباب السادس : جريمة انتاج أو حيازة أو إحراز أو استيراد مواد تستعمل فى غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .**

**الباب السابع : جريمة مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها فى تحضير المواد الغذائية وغيرها .**

**الباب الثامن : جرائم الغش بطريق الإهمال .**

**الباب التاسع : الجرائم التى يرتكبها الشخص المعنوى فى قانون قمع التدليس والغش .**

**الباب العاشر : الأحكام العامة للعقاب فى قوانين الغش .**

**الباب الحادى عشر : الأحكام العامة لاجراءات الضبط والاثبات.**

## الباب الأول جريمة الخداع في الاتفاقات القانونية

### النص القانوني للمادة الأولى (١) :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يندع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

- ١- ناتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .
- ٢- حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، بوجه عام العناصر الداخلة في تركيبها .
- ٣- نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد .
- ٤- عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها في الفقرة السابقة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو

---

(١) انظر نصوص القانون ٤٨ لسنة ٤١ بشأن قمع التديليس والغش قبل تعديلها بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ، وذلك في الباب الثالث عشر من هذا القسم .

دمغات أو آلات فحص لخرى مؤيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

## شرح المادة الأولى

### تمهيد .

هذه المادة عدلت بالقانون رقم ١٠٦ سنة ٨٠ ثم بالقانون ٢٨١ سنة ١٩٩٤ وقد كانت هذه المادة قبل تعديلها بالقانون الأخير رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أنه عاقبت المادة رقم واحد بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بالسحب مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خذع أو شرع في أن يخذع للتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الأربعة التالية :

أولاً : ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها يختلف في تعداده عن الذي تم التعاقد عليه بين الطرفين .

ثانياً : حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، ويوجه عام كافة العناصر الداخلة في تركيب عناصرها .

ثالثاً : نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها الذي انحدرت منه أو نتجت عنه أو مصدرها الذي وردت منه في الأحوال التي يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف (١) النوع أو المنشأة أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد .

---

(١) انظر بشأن مدى اعتبار العرف كمصدر من مصادر المخالفة التأديبية والجريمة الجنائية رسالتنا للدكتور - « المخالفات التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة » - دراسة مقارنة في التشريعات الفرنسية والألمانية والأمريكية والانجليزية والمصرية والتشريعات العربية وأحكام الشريعة الإسلامية الفراء - ١٨٠٠ صفحة ص ٨٤ وما بعدها .

وابعاً : عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها وقد شدد المشرع المصرى العقوبة لتكون الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها فى الفقرة السابقة أو شرع فى ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة (١) .

**وقد كانت المادة الأولى قبل تعديلها على النحو السالف تنص على أنه :**

١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقدين بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

١- عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو عيارها .

٢- ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٣- حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تتويجه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها .

٤- نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة - سبباً أساسياً فى التعاقد .

---

(١) وانظر تفصيلاً للكتاب الثانى من هذا المؤلف للمعلق بالقض التجارى بشأن شرح قوانين غش الموازين والمقاييس والمكاييل طبقاً لأحدث التعديلات وأحكام محكمة النقض المصرية .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة أو شرع فى ارتكابها باستعمال موازين أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة ، (١) .

#### (١) تفصحت المذكرة الايضاحية بشأن هذه المادة ببيان قصد المشرع على النحو التالي :

١- تتناول هذه المادة صور الغش التى تقع بغير تزيف فى البضاعة نفسها كغش لحد للمتاعدين الآخر فى مقدار البضاعة أو جنسها أو صفاتها الجوهرية أو ذاتيتها أو فى أى امر آخر متعلق بالبضاعة مما ذكر بالمادة .

أما الغش بتزيف البضاعة نفسها فموضوع النص عليه فى المادة الثانية ، وأوضح أن الغش قد يقع بالطريقتين معاً بأن يكون الغش فى جنس البضاعة مثلاً عن طريق تزيفها وفى هذه الحالة يجوز تطبيق أى الوصفين وعلى الواقعة خصوصاً أن العقوبة فيهما واحدة .

٢- وقد رثى تصميم العقاب على المشروع فى جميع صور الغش إذ لا وجه لقصره على صورة منها ، وبذلك يصلح ما عيب المادة ٣٤٧ التى لا تعاقب على الغش فى جنس البضاعة إلا إذا تمت الجريمة .

٣- كذلك رثى الأوجه لقصر الغش على حالات البيع كما تفعل المادة ٣٤٧ ع فإن الغش كما يقع فى البيع يقع فى المعاوضة وفى الرهن وفى العارية بلجر ، وعلى الجملة كل عقد يقتضى تسليم أعيان منقولة ، لذلك أطلق النص فى المشروع ليتناول جميع ما تقدم من الحالات .

٤- وكانت المادة ٣٤٧ تقصر العقاب على الغش فى مقدار البضاعة أو فى عيار الذهب أو الفضة منها أو جنسها ، وقد لجأت المحاكم فى كثير من أحوال الغش إلى طريق التخيير المقبول غير أنه رثى استيفاء للتشريع .

ولاً : أن ينص كذلك على الغش فى عدد البضاعة أو مقياسها أو كيلها أو وزنه ، كما نص صراحة على الغش فى عيار البضاعة .

فإنها : أن ينص على الغش فى ذات البضاعة وترتكب هذه الجريمة إذا ما سلم المتعاقد بضاعة غير التى حصل الاتفاق عليها بالذات وإن لم تختلف عنها فى نوعها أو قيمتها كأن يدخل المشتري فى اسطبل البائع ويختار حصاناً معيناً ثم يسلمه البائع حصاناً آخر ، إذ للفروض الاختيار بين الأشياء أن يتعلق الاتفاق بما وقع عليه الاختيار بالذات .

## أركان جريمة الخداع فى الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون قمع الغش والتدليس ، تقسيم .

تبين مما سبق المادة الأولى كما سلف شرحها بصفة عامة أن  
جريمة الخداع فى الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها فى المادة الأولى  
من قانون قمع الغش والتدليس ٤٨ لسنة ٤١ المعدل من ركن مادى

= ثلثاً : أن ينس إلى جانب الغش فى جنس البضاعة على الغش (أ) فى  
حقيقتها كأن يسلم البائع صورة من عمل أحد الرسامين العاديين بينما يكون  
المشتري قد فهم أنها من عمل أحد الرسامين المشهورين واشترى على هذا  
الأساس . (ب) وفى صفات البضاعة الجوهرية أو فى عناصرها النافعة أو فى  
العناصر الداخلة فى تركيبها ، وبهذا يصبح نص المادة (أ) بين فى التعبير عن  
فكرة القانون كاملة غنية عن كل تفريع .

ولها : أن ينس على الغش فى نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها تكملة  
للنص عن الغش فى جنسها وذلك حين يكون النوع أو الأصل أو المصدر محل  
الاعتبار الأول فى التعاقد ، فإن شأن الغش فى هذه الحالة لا يختلف كثيراً عن  
شأن الغش فى الجنس ، فمن باع زيت قطع على أنه زيت زيتون لا يقبل أنه لم  
يفش فى الجنس ، أو كان قد غش فى النوع وكان من يريد أحد النوعين لا يريد  
الأخر ومن الغش فى المصدر أن يبيع شخص لرباً على أنه من محصول جهة  
مع أنه محصول جهة أخرى .

خامساً : حددت المادة ٣٤٢ (ج) الطرق التى يحصل فيها الغش فى مقدار  
البضاعة وبهذا يكون استعمال إحدى هذه الطرق ركناً من أركان الجريمة ،  
ولئن كان الواقع أن الطرق المشار إليها هى الأكثر شيوعاً فى إحداث الغش إلا  
أنه لا ينبغي لذلك اعتبار استعمالها ركناً لا تتم الجريمة إلا به ، لذلك رأى أن  
يجرد فعل الغش عن الطرق التى تستعمل فيه فيكون النص أوفى للاحاطة  
بجميع حالات الغش على أية طريقة وقع .

على أنه لم يغفل فى المشروع عن أن الطرق المشار إليها هى الأكثر شيوعاً وإنها  
لذلك حقيقة يعالج خاص فاعتبر استعمالها فى الغش طريقاً مشبداً للعقوبة  
وضم إليها غيرها من الوسائل ما لم يتناوله التشريع القائم فاضيف إلى  
استعمال موازين أو مكاييل مزيفة أو مختلفة استعمال دمغات أو آلات فحص  
أخرى مزيفة أو مختلفة حتى يكون النص أشمل وأعم .

وركن معنوى وسوف نتعرض لشرح كل من الركنين المذكورين وعناصرهما فى الفصلين التاليين (١) .

**الفصل الأول : الركن المادى لجريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية .**

**الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المادى لجريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية .**

**الفصل الثالث : الركن المعنوى لجريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية .**

**الفصل الرابع : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المعنوى لجريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية .**

---

(١) انظر تفصيلاً فى بيان الركن المادى والمعنوى فى جرائم المخدرات كتابنا «شرح قوانين المخدرات» الطبعة الأولى من ١٣٧ وما بعدها .

## **الفصل الأول**

### **الركن المادى لجريمة الخداع**

### **فى الاتفاقات القانونية**

#### **النطاق الموضوعى لجريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية .**

ينصرف الموضوع المادى لجريمة الخداع إلى البضاعة محل التعاقد بين الجانى والمجنى عليه ، ويتضح ذلك صراحة من سياق نص المادة الأولى من قانون قمع التلبس والغش حيث جاء فيها ، يعاقب ... كل من خدع ... فى إحدى الأمور الآتية :

أولاً : ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

ثانياً : حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية .

ثالثاً : نوع البضاعة أو منشئوها أو أصلها .

رابعاً : عدد البضاعة أو مقدارها .

#### **تعدد المقصود بالبضاعة .**

لم يحدد القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المقصود بلفظ البضاعة الوارد فى المادة الأولى ومع ذلك يمكننا تحديد المقصود بالبضاعة بأنها كل منقول - يكون محلاً للتعامل - سواء اكان ناتجاً من زراعة أو صناعة وسواء اكان صلباً أم سائلاً أم غازياً (١) .

وقد يكون الحصول على المنقول عن طريق غير مشروع ، وكذلك حيازته ، أو التعامل فيه على أية صورة كانت ، ولكنه يخضع مع ذلك لأحكام قمع التلبس والغش ، إذا توافر هذا أو ذلك فى الواقعة ، عند التعامل مثلاً فى خمور مهربة أو مقطرة خفية ، أو فى منقول مستورد

---

(١) د / رؤوف عبيد « قانون العقوبات التكملى » دار الفكر العربى ١٩٧٩ ص ٣٧٧ وما بعدها .



بطريقة غير قانونية ، أو عند التعامل فى سلاح غير مرخص أو مخدرات ، وتنطبق هنا أحكام تعدد الجرائم ، طبقاً للقواعد العامة ، وفى الجملة كل ما قد يصلح لأن يكون محلاً للتعامل ، ولو كان باطلاً فى نظر القانون المدنى ، يصلح لأن يكون محلاً لجرائم التدليس والغش التجارى .

وإنما يلزم أن يكون محل الجريمة منقولاً لا عقاراً ، فإن هذا القانون لم يوضع لحماية التعامل فى العقارات ، والتى يخضع التدليس عند التعامل فيها لقواعد القانون المدنى وحدها ، مهما كان التدليس جسيماً ، كبيع منزل أيل للسقوط بعد إيهام مشتريه أنه فى حالة جيدة ، أما إذا كان العقار لا يملكه البائع ، ولا يملك التصرف فيه فبيعه يعد نصباً إذا كان نتيجة خداع للمشتري نى حقيقة الملكية (م ٣٣٦ ع) .

ويراد أن ما قد يكون عقاراً بطبيعته فى القانون المدنى ، أو الاتصال أو بالتخصيص ، وقد يعد منقولاً فى أحكام قانون قمع التدليس والغش ، فلفظة « بضاعة » الواردة فى المادة الأولى منه تصدق على الأشجار قبل قطعها ، كما تصدق على نوافذ المنزل وأبوابه عند بيعها ، إذا وقع مثلاً البيع بسبب خداع للمشتري فى عددها أو أنواعها .

ولا يشترط فى البضاعة أن تكون ذات قيمة معينة سواء مادية أو معنوية فتقوم الجريمة ولو كانت البضاعة معنوية القيمة أولها قيمة محدودة (١) .

كما لا يشترط فى البضاعة موضوع الجريمة أن يترتب عليها إضراراً بالصحة العامة وإنما يكفى خداع المتعاقدين فى الشئ المباع بصرف النظر عن النتائج التى تترتب على ذلك .

---

(١) الأستاذ جندى عبد الملك ، الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٣٣٩ ، د . حسن صادق المرصفاوى - قانون العقوبات الخاص - ١٩٧٥ ، ص ٧٢ ، د . حسنى الجندى - الحماية الجنائية للمستهلك - ١٩٨٦ ، ص ٢٨ .

وباستعراض الصور التي يشترط أن تكون محلاً للخديعة يبين ضرورة أن تكون البضاعة من المنقولات ، أما الخداع الذي يقع فيه المتعاقد بشأن العقارات فلا يدخل تحت نصوص قانون قمع التدليس والغش وفي القواعد المقررة في القانون المدني الحماية الكافية لذلك ، فضلاً عن نصوص قانون العقوبات (١) .

ولا يتطلب في البضاعة موضوع الخداع أن يترتب عليها ضرر بالصحة العامة ، وإنما يكفي خداع البائع للمشتري فيما يختص بنوع الشيء المباع بصرف النظر عن النتائج التي يجوز أن تنشأ عن طريقة الخداع المستعملة (٢) .

### تعريف الخداع الوارد في المادة الأولى .

رغم وصف هذا القانون بأنه لقمع « التدليس والغش » فإن المادة الأولى منه لم تستعمل لفظة التدليس على المتعاقد ، بل تعمدت استعمال لفظة الخداع ، لأنها لا تتطلب فيما يبدو التقيد بأحكام القانون المدني في هذا الشأن ، ولا الارتباط بها على أية صورة ، ذلك أن التدليس المدني يتطلب « استعمال أحد المتعاقدين طرقاً احتيالية لتضليل المتعاقد الآخر تضليلاً يحمله على التعاقد (٣) » ويلزم فيه على حد تعبير

---

(١) وقد قضى بأن «لفظ بضاعة الوارد في المادة ٣٠٢ عقوبات يشمل كل ما يمكن أن يكون أساساً للتعاقّد فإنما حصل التعاقّد على توريد طينة حلوة وارد رشيد فورّد المتعهد طينة من حجر النواتية من تطهير ترعة الحمومية كان ذلك غشاً في جنس البضاعة يشمل الصفة للميزة التي قصدتها المتعاقدان وكانت أساساً للتعاقّد ، فإن الطينة التي ترد من رشيد في طمي بحر ولها خاصية ليست في غيرها لأنها خالية من الحشائش» .

أنظر حكم محكمة الاسكندرية الكلية ١٩٢٤/٧/٣٠ المحاماة س ٥ ص ٤٢ وقد وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في ١٩٤٥/١١/٢ دالوز ١٩٤٦ ٨- بأن : «لفظ البضاعة يشمل الكهرباء» .

(٢) « نقض ١٩١٣/١٢/٢٠ للجمعية الرسمية س ١٥ ص ٢٠٧ » .

(٣) أنظر في هذا الشأن « نظرية العقد » د. عبد الرزاق السنهوري القاهرة ١٩٣٤ ص ٣٩١ وما بعدها .

المادة ١/١٢٥ من التشريع المدني درجة معينة من الجسامة ، فيجوز بالتالى « ابطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التى لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد » .

وقد عبّر المشرع المصرى عن الخداع بقوله كل من خدع أو خدع فى أن يخدع المتعاقدين معه بأية طريقة من الطرق ، ولم يحدد معنى الخديعة ، وتعريفها البعض بأنها اللباس أمر من الأمور مظهراً يخالف حقيقة ما هو عليه (١) .

وتختلف الخديعة فى هذا التعريف عنها بوصفها وسيلة للنصب فى امرين ، الأول منهما أن بعض صور الخداع قد ينطوى تحت قانون قمع التدليس والغش ولكنها لا تعد وسيلة نصب ، كخداع المتعاقدين فى عدد البضاعة للمبيعة بمجرد قول كاذب من جانب الجانى والأمر الآخر أن هدف الفاعل فى جريمة النصب هو الاستيلاء على كل أو جزء من ثروة المجنى عليه فى حين أن غرض المتعاقدين من التدليس هو تحقيق كسب غير مشروع عن طريق عملية تجارية سليمة فى ظاهرها .

وقد يدق تحديد ما إذا كان الفعل ينطوى تحت جريمة النصب أو جريمة التدليس ، كما إذا تعاقد شخص مع آخر على أن يبيع نوعاً معيناً من البضائع مقابل ثمن محدد ويكون هدى البائع من العملية هو الاستيلاء على ثروة المجنى عليه فيسلمه بضاعة من نوع يختلف كثيراً عما هو متفق عليه .

والأصل أنه ليس ثمة مانع فى القانون من أن ينطوى فعل واحد على عدة جرائم تدخل تحت أكثر من نص واحد وحينئذ تطبق عقوبة أشد تلك الجرائم عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ومع هذا فيرى بعض الفقه أنه فى الغرض المطروح يتعين الرجوع إلى القصد المتعاقد

---

(١) د. حسن المرصفاوى جرائم المال - ص ١٥٥ .

المتعاقد من العملية ، فإن كان الهدف هو الاستيلاء على ثروة المجنى عليه عد الفعل جريمة نصب (١) ، أما إذا كان الغرض هو مجرد الحصول على ربح غير مشروع من عملية هي في أصلها حقيقة ، فإن الفعل ينطوي تحت جريمة التدليس ، والمرجع في تغليب أى الأمرين هو ما تكشف عنه وقائع الدعوى وما يستخلصه قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض (٢) .

ويستخلص مما تقدم إذا أن كل ما يتطلبه المشرع المصرى فى جريمة خداع المتعاقد هو صدور تأكيدات كاذبة من البائع أو المتعامل ، إذا أنصب على صفة من الصفات التى حددها على سبيل الحصر ، وهو بهذا المعنى يقترب من التدليس المدنى إلى حد كبير ، وإن كان لا يختلط به تماماً ، إذ يتميز عنه بما يأتى :

أولاً : أن الكتمان لا يكفى هنا ، حيث يكفى فى التدليس المدنى .

ثانياً : أنه حين يلزم فى التدليس المدنى أن يثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بحقيقة الأمر محل التدليس ، فإنه لا يلزم هنا شيء من ذلك ، بل أن كل المطلوب هو أن يكون خداع المتعاقد ، بما يترتب عليه من غلط ، هو أحد الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة ، دون أن يكون هذا الغلط هو السبب الأساسى فى التعاقد (٣) بحسب

(١) وقد قضى بأنه إذا اقتصر غش المتهم على الشيء المبيع دون الالتجاء لوسائل احتيالية أخرى للتأثير بها فى نفس المجنى عليه بقصد جعله على تصديق ادعائه للكاتب بخصوص جنس المبيع كان عقابهم مطبقاً على المادة ٣٠٢ ع ، أما إذا استعان على تأييد فئة بأوراق قدمها للمشتري أو بأشخاص آخرين لزوه فى احتياله انقلبت جرمته نصباً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٣ ع .

انظر حكم محكمة مصر الكلية الصادر فى ٢٧/١٠/١٩٢٥ العامة س ٢٠ ص ٢٢٥ من ٥٢٠ ، وفى الواقعة اقتصر غش للمتهم على خلط السكر للمبيع للمجنى عليه بالثراب .

(٢) د. حسن المرصفاوى المرجع السابق ص ١٥٦ .

(٣) راجع : نقض ١٤/٦/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ رقم ٢٤٩ من ٧٦٢ ، وانظر رؤوف عبيد قانون العقوبات التكملى ص ٢٨٤ وما بعدها .

الأصل ، إلا إذا استلزم النص صراحة غير ذلك كما فى البند (٣) من المادة الأولى المعدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

### **رؤيتنا لتعريف الخداع الوارد فى المادة الأولى ،**

ويمكننا تعريف المقصود « بالخداع » أنه القيام بتصرفات أو أكاذيب من تؤدي إلى اظهار الشئ على خلاف حقيقته ، أو اظهاره بمظهر يخالف الحقيقة فهو تصرف من شات ايقاع كامن المتعاقدين فى الغلط حول البضاعة التى استلمها أو وصلت إليه (١) .

### **التفرقة بين الخداع وأنواع التدليس الأخرى ،**

يختلف الغش الذى يحدث فى الاتفاقات القانونية عن التدليس المنصوص عليه فى القانون المدنى وعن الطرق الاحتيالية الخاصة بجريمة النصب .

### **التفرقة بين جريمة الخداع فى الاتفاقات وبين الوسائل الاحتيالية فى جريمة النصب ،**

يتميز التدليس - فى المجال الجنائى بصورتين ، حسب درجة الجسامة التى يظهر فيها ، وقد يكون بسيطاً أو موصوفاً ومشهداً ، ويكون التدليس بسيطاً عندما لا يقترن بأى طرق مميزة لاختفائه أو تجعل اكتشافه يشكل صعوبة على من وقع عليه ، أما التدليس المشدد أو الموصوف فيكون عندما يحاط التدليس بعناصر خارجية أو حبكة مسرحي أو أسماء مزورة أو صفات كاذبة تؤيد الادعاءات الكاذبة .

ويقوم القانون الجنائى عن هذين الشكلين من التدليس جريمتين مختلفين :

حالة التدليس البسيط وهو الذى يُكوّن جريمة الخداع ، وحالة التدليس المشدد وهو الذى يُكوّن جريمة النصب (٢) .

(١) انظر فى هذا المعنى د. حسن الجندي قوانين قمع الغش والتدليس ص ١٥ .

(٢) د. رؤوف عبيد قانون العقوبات التكميلي الطبعة الخامسة ١٩٧٦ -

وتوجد أوجه شبه بين الجريمتين لدرجة يمكن معها القول بأن الخداع ما هو إلا صورة مخففة من النصب : أي النصب الذي يرتكب بطريق الكذب المجرد الذي لا يرقى إلى مرتبة الوسائل الاحتيالية ، الأمر الذي يمكن معه أن يتغير شكل الجريمة حسب الظروف الملابسة لها لكي تتمثل في صورة جريمة النصب .

مفهوم الخداع في قانون قمع التلبس والغش يختلف عن الطرق الاحتيالية كأحد عناصر جريمة النصب المنصوص عليها المادة ٣٣٦ ع (١) فالطرق الاحتيالية في النصب هي كل كذب مصحوب بهوائع خارجية أو أفعال مادية يكون من شأنها أن تولد الاعتقاد لدى المجنى عليه بصديق هذا الكذب مما يدفعه إلى تسليم ما يراد منه تسليمًا رضائيًا .

### **التفرقة بين جريمة الخداع وبين التلبس المدني :**

يقصد بالتلبس في القانون المدني استعمال طرق احتيالية تؤدي

---

ص ٣٨٢ ، د. حسن المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص سنة ١٩٧٥ ص ٧٢ ، وانظر في لغة القانون المدني : السنهوري ج ١ ط ٣٢١ ، د. عبد المنعم فرج الصده ، مصادر الالتزام ١٩٥٨ ص ١٩٧ ، د. أنور سلطان : النظرية العامة في الالتزام ج ١ ١٩٥٦ ص ٦٠ ، د. حسني الجندي المرجع السابق ص ١٩ ، وانظر كتابنا : جرائم الامتناع في قانون العقوبات ، ص ١٤٧ .

(١) تنص المادة ٣٣٦ من ق. العقوبات المصري على أنه : يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أي متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بوصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزورة وإما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، أما من شرع في النصب ولم يتعمه فيه عاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة . ويجوز جعل الجاني في حالة العود تمت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر .

إلى إيقاع المتعاقد في غلط يدفعه إلى التعاقد ، هذا التدليس هو نوع من الغش يصاحب نشأة العقد وتكوينه ، ويشترط - طبقاً لنص م ١٢٥ من القانون المدني - أن تكون هذه الحيل من الجسمامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد .

ويدخل في مجال التدليس المدني السكوت عمداً عن واقعة ما إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليجرم العقد لو علم بتلك الواقعة (١) .

**وتأسيساً على ما تقدم فإنه تنحصر أوجه الاختلاف بين الغش والخداع الجنائي وبين التدليس المدني فيما يأتي:**  
**أولاً :** أن الكتمان يكفي لقيام التدليس في القانون المدني ما دام يتضح أنه كان من شأنه التأثير على إرادة المتعاقد ، في حين أن هذا الكتمان لا يكفي لقيام جريمة خدع المتعاقد .

**ثانياً :** يلزم في التدليس المدني أن يثبت أن المدلس عليه ما كان ليجرم العقد لو علم بحقيقة الأمر محل التدليس ، وعلى العكس فإن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يستلزم شيئاً من ذلك ، ولكن العبرة فيه أن يكون التدليس أو الخداع الذي وقع عليه المتعاقد هو أحد الأسباب التي دفعت إلى إبرام العقد ، ولا يلزم أن يكون هو السبب الأساسي في التعاقد ، ومما يدعم هذا النظر أن المشرع عني بالنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على وجوب أن يكون « النوع أو الأصل أو المصدر » - إذا حصلت الخديعة في واحد منها - سبباً أساسياً في التعاقد في حين أنه لم يقيد ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد (٢) .

---

(١) د. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد سنة ١٩٥٢ دار النشر للجامعات ج١ ص ٣١٨ الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٠ ص ٤٢٧ وما بعدها .

(٢) تنص المادة ١٢٥ من القانون المدني المصري على أنه: « يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجسمامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد . »

**ثالثاً :** يجب لا بطلان التعاقد فى القانون المدنى ان تكون الحيل التى يستعملها المتعاقد على درجة من الجسامة تدفع على التعاقد فى حين انه لا يشترط ذلك فى الخداع ، إذ يكفى مجرد كذبة واحدة حول حقيقة البضاعة لقيام هذه الجريمة .

**رابعاً :** يصيب التدليس المدنى ارادة المتعاقد عند تكوين العقد فهو الدافع إلى التعاقد ، أما الخداع فيقع فى غير ذلك ، فقد يقع بعد تكوين العقد أو يقع خارجاً عن دائرة العقد (١) .

### **الوسائل التى يتم خداع المتعاقد بها ،**

لم يعدد المشرع المصرى الوسائل التى يلجأ إليها المتعاقد للخداع، واكتفى بأن يتم ذلك بأية طريقة من الطرق ، وبهذا أراد ألا يحصر صور الخديعة فى نطاق معين نظراً لسعة حيلة من يلجأون إلى التدليس فى معاملاتهم ، ولما قد يؤدى إليه الحصر من وجود ثغرة قد يفلت منها الفشاشون من تطبيق أحكام القانون عليهم ، ومن ثم يكفى أن يثبت فى حق الفرد أنه التجأ إلى وسيلة خادعة فى سبيل تحقيق فرصة ، وفى هذا أيضاً تفترق جريمة التدليس عن جريمة النصب إذا حدد المشرع وسيلة الخداع فى هذه الجريمة بواحدة من ثلاث نص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وهى الطرق الاحتيالية والتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكاً لجانى ولا له حق التصرف فيه ، واتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

غير أن المشرع قد ذكر فى الفقرة الثانية المعدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ خداع المتعاقد وجعل من أثر توافرها تشديد العقوبة ، وهى حالة ما إذا ارتكبت الجريمة أو شرع فى ارتكابها باستعمال

---

= ويعتبر تدليساً السكوت عمداً عن واقعة أو ملابسة إذا ثبت أن الملتصق عليه ما كان ليهزم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة .

(١) تنص ١٢٦م من القانون المدنى المصرى على أنه : « إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب ابطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس » .



موازين أو مقاييس أو مكاييل أو أدوات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مخفلة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو مقاسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولوحصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة (١) .

### **العقد الذى يكون محلاً للخداع .**

قد يكون الخداع فى عقد بيع ، وهذه هى الصورة المألوفة فى العمل ، ولكن نص المادة الأولى عام يتحدث عن خداع الجانى « للمتعاقدين معه » ، لذا قد يكون نطاق الخداع بيعاً ، كما قد يكون أى عقد آخر كمقد الاستصناع أو الرهن أو عارية الاستهلاك أو حتى إيجار منقول ، وقد وضحت ذلك المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قائلة أنه رؤى ألا وجه لقصر الغش على حالات البيع كما تفعل المادة ٢٤٧ الملغاه من قانون العقوبات ، فإن الغش كما يقع فى البيع يقع فى المعاوضة وفى الرهن وفى العارية بأجر ، وعلى الجملة فى كل عقد يقتضى تسليم أعيان منقولة ، لذلك أطلق النص فى المشروع ليتناول جميع ما تقدم من الحالات .

قد يقع الغش والخداع من شكل إيجابى كان يسلم المشتري بضاعة مختلفة كلياً أو جزئياً عن المتفق عليه أو الخداع السلبي بالترك وينشأ ذلك عن إخفاء أو السكوت عن بعض العناصر الضرورية للمتعاقدين .

### **الشروع فى الغش أو الخداع .**

تسرى على الشروع فى الغش أو الخداع فى التعاقدات القانونية القاعدة العامة الواردة فى المادة ٤٥ من قانون العقوبات لأنه يمثل « البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة ، إذا أوقف أو خاب

---

(١) انظر نصوص المذكرة الإيضاحية لقانون الغش والمتعلقة بالمادة الأولى والسابق إيرادها فى هذا الباب من ٢٣ .

آثره لأسباب لا يخل لإرادة الفاعل فيها ، ويتحقق فى جريمة خداع المتعاقد هذه بمجرد أن يلقى الجانى أكذوبته إلى المجنى عليه فى شأن عدد البضاعة أو مقدارها أو ناتيبتها أو حقيقتها أو نوعها أو مصدرها أو غير ذلك من الصور الواردة بالمادة الأولى من القانون ويشترط أن تكون هذه الأكذوبة فى مقام تعاقد ، ويقصد حمل المجنى عليه على قبول التعاقد على صورة ما كانت لتقع لولا هذه الأكذوبة .

فإذا خدع المتعاقد بها وتمت الصفقة بسببها فالجريمة قد تمت ، أما إذا لم يخدع المتعاقد واكتشف الحقيقة حول صفات البضاعة من تلقاء نفسه أو بسبب تنبيهه من أحد الأشخاص فرفض التعاقد ، فإن الواقعة تعد شروعاً فى صورة جريمة خائبة ، لأن الجانى قد استنفذ فيها كل نشاطه المطلوب قانوناً لوقوع الشروع .

وجريمة الخداع وصفها القانونى أنها جنحة ومن ثم لا عقاب على الشروع فيها إلا بنص صريح وهو ما ذكره الشارع فى المادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقد ساوى الشارع فى العقاب بين الجريمة التامة والشروع (١) .

### **تصديق المشرع المصرى لأهداف جريمة الخداع على سبيل المصير ،**

حدد القانون فى المادة الأولى المعدلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ غاية الخداع أو الشروع فيه بواحد من أمور أربعة وردت على سبيل الحصر ولقد كانت تلك الغايات قادرة فى التشريع السابق إذ كانت المادة ٢٤٧ تقصر العقاب على الغش فى مقدار البضاعة أو فى عيار الذهب أو الفضة أو فى جنسها ، وقد لجأت للمحاكم فى كثير من أحوال الغش إلى طريق التخريج للمقبول ، غير أنه رأى استيفاء للتشريع أن

---

(١) انظر ما سوف يأتى من تطهقات لأحكام لحكم النقض المصرية فى هذا الشأن ، وانظر القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الغش فى الباب الثانى عشر من هذا الكتاب .

ينص كذلك على الغش في عدد البضاعة أو قياسها أو كيلها أو وزنها -  
كما نص صراحة على الغش في عيار البضاعة .

### **مدى تأثير موقف الجاني عليه على قيام الجريمة ،**

تتحقق جريمة خداع المتعاقدين الآخر ، أو الشروع فيها ، بصرف  
النظر عن موقف هذا المتعاقدين الآخر من الجاني ، يستوى في ذلك  
تمسكه بالصفة أو بفسخها ، وبالتعويض المدني عن تلك الصفة أم  
بتنازله عنه ، ولا يلزم حتى مجرد شكوى منه لبتصريك الدعوى  
الجنائية قبل المتهم (١) .

---

(١) وهذا هو ما قصدته محكمة النقض عندما قالت : أنه يكفي أن تتوافر  
عناصر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون  
الجاني مستحقاً للعقاب ، بغض النظر عما قد يترتب عليها من التزامات بين  
المتعاقدين في حالة خيبة المتعاقدين ، أو ما قد يكون لأحد الطرفين من حقوق  
مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجارى ، إذ أن العقاب على هذه الجرائم  
يهدف به الشارع لا إلى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون للمدني ، وغيره  
من القوانين الخاصة ، وإنما يهدف إلى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة  
عامة ، وهي منع الغش فيما يتعامل فيه الناس ، يدل على صحة هذا النظر أنه  
ينص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ، ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن  
يكون هناك عقد قد أبرم لنظره نقض ١٤/٦/١٩٥٠ لحكام النقض س٩ رقم  
٢٤٩ ص ٧٦٧ .

## **الفصل الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن الركن المادى**

### **لجريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية**

**تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلى لتطبيقات محكمة النقض المصرية بشأن الركن المادى لجريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون الفش ٤ لسنة ١٩٤٨ .

قضت محكمة النقض المصرية منذ صدور قانون الفش وحتى الآن بأحكام عديدة بشأن توافر أو عدم توافر الركن المادى فى جريمة الفش سوف نتعرض لها فيما يلى :

#### **١- فقد قضت محكمة النقض المصرية بأن :**

« عرض زيت غير مطابق للمواصفات للبيع التزام المحكمة ببيان المواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها ، (١) .

#### **٢- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن :**

« الفعل المادى فى الفش تحقق بخلط الشئ أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف اقل جودة » (٢) .

---

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : إذا كلنت التهمة المستندة إلى المتهم هى أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين للمواصفات التى خولفت وعلم المتهم بها والتى أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير - وإغفال الحكم لهذا العنصر الجوهري الذى عليه يتوقف الفصل فى المسئولية الجنائية ، مما يعيب الحكم بالقصور . الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١ س ١٢ ص ٥٢١ .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : يكفى لتحقيق الفش خلط الشئ أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف اقل جودة =

٣- عدم تحقق الجريمة المنصوص عليها في ٣٠٢ ع قديم إلا إذا تمت صفة البيع (١) .

#### ٤- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن :

« الغش المعاقب عليه بالمادة ٣٠٢ ع قديم هو الذي يحصل في جنس البضاعة (٢) .

يقصد الإيهام بأن المادة المخلوطة خالصة لا شائبة فيها أو يقصد إظهارها في صورة أحسن مما هي عليه - فإذا كان الحكم قد أثبت أن الغش حدث بخلط مشروب الطافيا - وهو إسل درجة - إلى مشروب مفاهيم وهو «البراندى» وكان التهم يسلم باختلاف الصنفين وأن قال باتفاق بعض العناصر ، فإن الحكم إذ انتهى إلى قيام الغش يكون صحيحاً في القانون .  
الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ س ١١ من ٣٠٢ ، الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٤ س ٢٧ من ٥٣٧ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن الصورة الواردة بصدر المادة ٣٠٢ لا تتحقق ويصبح العقاب للنصوص عليه في هذه المادة واجباً إلا إذا ثبت للمجنى عليه صفة المشتري وذلك بتمام صفة البيع لأن القانون لا يعاقب في هذه إلا « من يش للمشتري » فإذا ظهر الغش أثناء الاجراءات التي يتوقف عليها تمام التماثل واستحال اتمام الصفة بظهور ذلك الغش كان الأمر شروعاً فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب لأن الشروع في الجنح لا عقاب عليه إلا بنص صريح ولا نص على العقاب في المادة سالف الذكر . » الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٢٥/١٢/٢ مجموعة الربع قرن ج ٢ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٢ ع تستلزم حتماً حصول الغش في جنس البضاعة وجنس البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها التي تلازمها فتعينها تعييناً جلياً يعرفه ذو اللران من الكافة ولا يخطئون فيه عادة وهذه الصفات ترجع إما إلى الاقليم التي تثبت فيه البضاعة أصلاً إذا كانت مما يزرع ، أو تنشأ فيه وتتناسل أصلاً إذا كانت من الحيوانات ، أو الجهة التي تصنع فيها أصلاً إذا كانت من المصنوعات ، فالبضاعة التي ليس لها خواص طبيعية أو صفات صناعية تنفرد بها ومضمون ثباتها ، بل هي تركيب قابل للتغير والتنوع حسب مشيئة صاحبه ( كخفان مصنع من المصانع ) لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذي عنته المادة ٣٠٢ ع فمن يبيع بضاعة ( علي سجاور ) على أنها من صنع مصنع كذا ثم اتضح أنها ليست من صنع هذا المصنع وأن الصنف الموجود بها ردي فلا عقاب عليه -

**٥- متى تتحقق جريمة غش الخل بإضافة ماء إليه طبقاً لمحكم ٣٠٢ ج ٢ .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : الخل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمير من النبيذ ونشاء الحب كالأرز والشمير والذرة وغيرها بدون أن يدخل في استخراجه حمض الخليك لكن هذا الحمض يتكون في الخل من عملية التخمير ذاتها بنسبة لا تقل عن ٤ ٪ ولا شك أن الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خللاً مغشوشاً معاقباً على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ ج إذا أضيف إليه شيء من الماء ، أما تحضير الخل صناعياً بإضافة الماء إلى حامض الخليك فهو وإن كان وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التخمير إلا أنه ليس في قانون العقوبات ما يمنع من تحضير الخل بهذه الطريقة وبيعته لجمهور على أنه خل صناعي ، ولكن يجب مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعي مشتملاً على نسبة من الحامض المذكور كافية لاعتباره خللاً يمكن أن يسد مسد الخل الطبيعي ، فإن كان الخل المجهز بهذه الطريقة لا يحوى إلا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور تنتفى معها مميزات الخل المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خللاً مغشوشاً تنطبق عليه المادة ٣٠٢ ج المذكورة وتقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخل الصناعي خللاً صالحاً للاستعمال المتعارف عليه متروك أمره لتقدير قاضى الموضوع يفصل فيه على الأساس المتقدم ، فالحكم الذى لم يبين نوع الخل المضبوط هل هو طبيعى أم صناعي ولم يبين نسبة حامض الخليك فيه مكتفياً بقوله أنها أقل من ٧ ٪ ومع ذلك يقطع بعدم وجود غش في هذا الخل يكون حكماً ناقص البيان متعيناً نقضه (١) .

---

- لأن جرمته هي جريمة تقليد لعلامة هذا المصنع التي نص عليها في المادة ١٠٧ ع الوقوف العمل بها لأن الشارع لم يضع للأن لوائح لتخصيص علامات المصنع لأصحابها . الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٢ جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة الريع قرن ٢ ج ٢ .  
(١) الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٦٦ جلسة ١٩٣٦/٤/٢٧ مجموعة الريع قرن ٢ ج ٢ .

**٦- متى يكون العرض للبيع شروعاً في الغش معاقباً عليه بمقتضى م ٢٤٧/٢ ع (الملفاه) ٢ .**

إن المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات التي استبدل بها القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم الأولى غش المشتري في جنس البضاعة أيأ كانت والثالثة انتاج الأشياء الفاسدة أو المتعفنة أو عرضها للبيع . (والثالثة) غش البضائع المشتري أو الشروع في غشه في مقناره الأشياء المقتضى تسليمها ، وهذه المادة وإن كانت قد استعملت في نصها العربي كلمة « غش » في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص ، ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة ، فيكفي أن يخدع البائع المشتري ويوهمه أن المبيع من الجنس الذي يريد شراؤه مع كونه من جنس آخر ، ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش باضافة عناصر غريبة إلى عناصرها الأصلية ، أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء إما باضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية ، وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المقتضى تسليمه بناء على المقد وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ، وإن فما دام الحكم قد أثبت على المتهم بالأدلة التي لوردها أنه عرض للبيع سمناً مغشوشاً باضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند إلى جزء من السمن النقي ، فإن هذا يكون صريحاً في أن الغش إنما وقع على ذات السمن المعد للبيع باضافة عناصر غريبة إليه - ويكفي في ادانة المتهم بناء على نص القانون ، أن يكون قد عرض السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره ، ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه (١) .

(١) الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٤٢/٢/١٥ مجموعة الربيع قرن ٢ ص ٨٧٨ بند ٥٥ .

**٧- متى يكون العرض للبيع شروفاً فى الغش معاقباً عليه بمقتضى م ٣/٣٤٧ ع (المفاه) ٢ .**

قضت محكمة النقض المصرية بأن : المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى ألغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر فى ١٦ ديسمبر لسنة ١٩٤١ الصادر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ إذ نصت فى الفقرة الأخيرة على عقاب كل من « غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها ... إلخ » فقد صرحت بأن القانون لا يعاقب فقط على الغش فى مقدار البضاعة المقتضى تسليمها ، بل يعاقب كذلك على الشروع فى الغش . ولما كان عرض البضاعة فى السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها اضراً بمن يشتريها بعد ، طبقاً للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بدءاً فى تنفيذ الغش لأنه يؤدى إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتبين مشتري بالذات إذ ما دلم يكفى للعقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على أى مشتري ، فإنه يكفى فى البدء فى تنفيذه أن يقع فعل يكون من شأنه أن يكون المقصود به غش أى شخص يمكن أن يتقدم للشراء - لما كان ذلك ، فإن العرض للبيع يكون شروفاً فى الغش معاقباً عليه بمقتضى المادة المذكورة ، (١) .

**٨- ماهية الغش المنصوص عليه فى الجرائم الثلاث المذكورة فى المادة ٣٤٧ ع قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .**

قضت محكمة النقض المصرية بأن : إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى استبدل بها القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم : (الأولى) غش المشتري فى جنس البضاعة أى كانت . (والثانية) غش الأشرية والمأكولات والأدوية المعدة للبيع أو بيع الأشرية والمأكولات والأدوية المغشوشة أو تحقق الجريمة المنصوص

(١) الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ١٣ جلسة ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة الريع قرن ٢٢٠.



عليها في المادة ٣٤٧ ع على الغش الذي يحصل في المأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق المبيحة في ٦٠٠ ع .

إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات صريحة في وجوب العقاب على الغش الذي يحصل في المأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق المبيحة بالمادة ٧ فهي تعاقب على كل غش يحصل بإضافة مواد غير ضارة بالصحة متى حصل الغش بنية الاستفادة اضراً بالمشتري ، وإنه فلا محل لأن يبين الحكم - عند تطبيقه المادة ٣٤٧ - أن المادة التي أضافها المتهم إلى الغذاء المغشوش هي من المواد المضرة بالصحة ، بل هذا البيان إنما يكون ضرورياً عند تطبيق المادة ٢٦٦ لاشتراطها أن يكون الغش بمواد مضرة بالصحة (١) .

#### ٩- متى تقوم جريمة الخديعة المنصوص عليها في

م ٣/١ من ٤٨ سنة ١٩٤١ .

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « إن تأويل القانون على الوجه الصحيح هو أنه يكفي لقيام جريمة الخديعة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الغلط الذي دفع البائع المشتري إليه متعلقاً بطبيعة البضاعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في تركيبها أخذ الأسباب الدافعة إلى إبرام الصفقة ولا يلزم أن يكون هذا الغلط هو السبب الأساسي في التعاقد ، ومما يدعم هذا النظر أن الشارع عني بالنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على وجوب أن يكون النوع أو الأصل أو المصدر - إذا حصلت الخديعة في واحد منها - سبباً أساسياً في التعاقد في حين أنه لم يقيد ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا القيد (٢) .

(١) د الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٩١ جلسة ١٣/٣/١٩٢٩ مجموعة الربع قرن ج ٢٧ .

(٢) د الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٩١ جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ مجموعة الربع قرن ص ٩٧٨ .

١٠- عدم بيان كمية المادة المضافة أو نسبتها في الحكم لا يعيبه متى أثبتت المحكمة توافر أركان جريمة غش الأغذية ،

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « ليس من الضروري في جريمة غش الأغذية أن تبين في الحكم النسبة المئوية لما أضيف إلى المأكولات والمشروبات والأدوية من العناصر الأجنبية عنها إذ يكفي للعقاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حالته الأصلية وأنه أدخل عليه بنية الغش تغيير أثر في شيء من صفاته ، فمتى أثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به وأن هذا الغذاء مفسشوش بالمادة الغريبة عنه المبينة هي أيضاً ، وأن المتهم يعلم بهذا الغش ففي ذلك ما يكفي لإثبات توافر عناصر الجريمة نون حاجة لبيان كمية المادة المضافة أو نسبتها » (١) .

١١- علم المتهم بفساد الطعام المبيع أو المعد للبيع  
وكن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع إلغاء  
بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ،

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : إن عدم المتهم بفساد الطعام المبيع ، أو المعد للبيع ، ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع فلذا اكتفى الحكم في بيان هذا الركن بقوله أنه « لا شك في علم المتهم بما تطرق إلى اللحم من فساد » فهذا لا يتضمن دليلاً على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم قاصراً معيباً (٢) .

---

(١) « الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٩ ق جلسة ١٣/٢/١٩٢٩ مجموعة الريع قرن ج ٢ ص ٨٧٨ بند ٨ » .

(٢) « الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ١٣ ق جلسة ٨/٢/١٩٤٣ مجموعة الريع قرن ج ٢ ص ٨٧٨ بند ٧ » .

## ١٢- متى تكون الخديعة فى القيمة التجارية أو النون مقابلاً عليها بمقتضى قانون قمع الغش والتدليس ؟

قضت محكمة النقض المصرية : إنه وإن كان لا عقاب بمقتضى نصوص قانون قمع الغش والتدليس على الخديعة فى القيمة التجارية أو الثمن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب البائع فيما يتعلق بالثمن وحده مجرداً عن الخدع فيما يتعلق بمقومات الشئ المبيع التى عنى المشرع بذكرها فى المادة الأولى من قانون قمع الغش ، أما إذا وقعت الخديعة فى شئ من ذلك فإن الخداع فى ثمن أو فى القيمة التجارية لا يكون إلا مجرد أثر للخديعة المعاقب عليها (١) .

كما قضت محكمة النقض المصرية : بانطباق أحكام قانون قمع التدليس والغش على المواد المكشوفة وغير المكشوفة .

ونلك لأن القول بأن أحكام قانون قمع التدليس والغش إلا على المواد المكشوفة وحدها فيه تقييد للنص بما لم يصرح به الشارع ولا تدل عليه أحكامه (٢) .

## ١٣- وقد تحت محكمة النقض المصرية بأن :

الخدع فى رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون فى القانون خدعاً فى حقيقته ، أما الخلط برتب أو طلى وعدم التناسق والتعبئة الخادعة فإنها تعتبر خدعاً فى طبيعة وصفات القطن الأساسية وفى العناصر الداخلة فى تركيبه (٣) .

---

(١) د الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٩٩ فى جلسة ١٩٥٠/٦/١٤ مجموعة الربع قرن ص ٩٧٨ .

(٢) د الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ١٣٧٩ فى جلسة ١٩٦٧/٤/٤ ص ١٨٠ ص ٥٠١ .

(٣) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : إن الخدع فى رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون فى القانون خدعاً فى حقيقته ، أما الخلط برتب أو طلى وعدم التناسق والتعبئة الخادعة فإنها تعتبر خدعاً فى طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة ، وخدعاً -

**١٤- نطاق تطبيق القانون رقم ٥١ سنة ١٩٢٤ والقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على جريمة خلط القطن ،**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية :** بأن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منها وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن المزاخمة بينهما تمتنع ، ويمتنع بالتبع الاشكال في تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٢٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى ، إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه ، أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة ، أو كان قد حصل الخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، أي أنه يعاقب على عمل تحضيرى

---

- كذلك في العناصر الداخلة في تركيبة ، كما هي معرفة به في القانون لمتى كان الحكم قد أثبت أن البهع انمقد بين المتهم وبين المشتري على رتبة معينة وهي رتبة جود إلى فولى جود ، وأن القطن المبيع قد حصل التفاسخ في بهعه ونفع البائع تمويضاً للمشتري ، وأن هذا القطن قد بيع لواتات « أي مجاميع » بعد كبسه كبساً بخارياً ، ومن الصفات الجوهرية للمجاميع المكبوسة على هذا النحو أن تكون متناسقة الطبقات وأن تكون كل بالة من بالات المجموعة متماثلة مع باقى بالات تلك المجموعة خالية من عيب التركيب - كما هو منصوص عليه في لائحة بورصة ميناء البصل وكما يقره العرف التجارى ، وأن عدم التناسق في القطن المبيع قد بلغ حداً كبيراً حتى أصبح في تمديد رتبة له ، وأن المتهم ارتكب التعمشة الخادعة وأن القطن المبيع لا يتفق مع العينات التي بيع على أساسها ، وأن هذا كله وقع عمداً من المتهم لكي يتخلص من قطن رديء لا يستطيع بيعه في السوق ، ولكن يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التي باع على أساسها وبين رتبة القطن الذي باعه فعلاً - متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد أثبت على المتهم ارتكابه جريمة خدع للمشتري في حقيقة طبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تحتوى من عناصر ناعمة ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنها خدع في نظافة البضاعة وحقيقتها وذاتيتها . » الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٠١ في جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ مجموعة الريع قرن ص ٩٧٨ .

بالنسبة لجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسي في البلاد ، وتوخياً منه لمنع الغش في ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثاني : القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - كما يبين من نصومه - يعاقب على خدع المشتري أو الشروع في خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به<sup>(١)</sup> .

وإضافت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها : « أنه لا يوجد  
**١٥- وأضحت محكمة النقض المصرية بأن :**

« المادة الأولى من القانون ٤٨ في شأن قمع الغش والتدليس تناولها صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من ذات القانون ، اسباب الخيانة على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه في خدع المتعاقدين معه في ذاتية البضاعة بعرضه للبيع شمراً على أنه كروية ، تكليفها له بالحضور لمحاكمته بالقانون سالف الذكر لارتكابه جريمة غش ، قصر

---

(١) بين القانونين وحدة في البلاد . وتوخياً منه لمنع الغش في ذلك المحصول قبل وقوعه والثاني : القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - كما يبين من نصومه يعاقب على خدع المشتري أو الشروع في خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وحدة في الواقعة التي يعالجها كل منهما . وذلك لا يمنع بالمقارنة أن يكون الفعل الواحد مكوناً لمبدأاً للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كان تتم جريمة الخديعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن وفي هذا الحالة يوجد للتعدد المعنوي المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعيداً يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١ ، وإن كان كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون عليهما .

« الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٩٩ جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ مجموعة الربع قرن  
١٢٦ .

المحكمة للفش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التى تفيد حصول تزيف البضاعة نفسها واتخاذها ذلك وما ورد بطلب التكليف بالحضور من اختزال لبيان التهمة سبباً للقضاء بالبراءة ، خطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، (١) .

(١) وقالت محكمة النقض المصوية فى أسباب حكمها أن : المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤١ فى شأن قمع الفش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة للذكرة الأيضاحية للقانون تتناول صور الفش أو الشروع فيه الذى يقع بغير تزيف فى البضاعة نفسها مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته ، الذى فوض فى مادته السادسة - فى سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية فى إصدار مراسم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعمية أو الحفظ أو النقل أو التسمية وتمديد الكيفية التى تكتب بها البيانات على العبوات ، ثم بينت هذه المادة فى فقرتها الأخيرة العقوبة التى يلزم توقيعها فى حالة مخالفة أحكام تلك المراسم والقرارات ، وقد أعلمت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ مرسوماً فى شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكراوية وقضى فى المادة الرابعة منه بوجوب وضع اسم التابل ومنتجه أو تجهزه وعنوانه على العبوات ، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك ، وحظر كل من المرسوم والقرار استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامها ، ولما كانت النيابة العامة - وقد أسبقت على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه فى خدع المتعلق معه فى لتية البضاعة - ذلك بعرضه للبيع شمرًا على أنه كراوية - قد كلفته الحضور لمحاكمته - على ما يبين من ورقة التكليف بالحضور - بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ فى شأن قمع الفش والتدليس لارتكابه جريمة فحش وكان مما يدخل فى الفش الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التى طلبت النيابة العامة محاكمة للمطمون ضد من لجأها - استناداً إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتى طرحت بالفعل على المحكمة ، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الفش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التى تفيد حصول تزيف البضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك وما ورد بطلب التكليف بالحضور من إجمال لبيان التهمة تكوة للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت فى تطبيقه وفى تأويله مما حكمها ويستوجب نقضه والاحالة . الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٢٦ جلسة ١١/٧/١٩٦٦ س ١٢ ص ١٠٧٦ .

## ١٦- وقد تعدت محكمة النقض المصرية بأن ،

اعتبار الأشياء المضبوطة مفشوشة أو غير صالحة للاستهلاك ،  
مناطه ، النظر إليها وقت ضبطها ، معالجة هذه الأشياء وصيرورتها  
بعد ذلك صالحة للاستهلاك لا يجدى (١) .

## ١٧- تعدت محكمة النقض المصرية بأن ،

إن الخداع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في  
القانون خدعاً في حقيقته ، أما الخلط برتب أو طى وعدم التناسق  
والتعبئة الخادعة فإنها تعتبر خدعاً في طبيعة وصفات القطن الأساسية  
والجوهرية وما تحتويه من عناصر نافعة ، وخدعاً كذلك في العناصر  
الداخلية في تركيبه ، كما هي معرفة به في القانون ، فمتى كان الحكم  
قد أثبت أن البيع انعقد بين المتهم وبين المشتري على رتبة معينة وهي  
رتبة جود إلى فولى جود وإن القطن المبيع قد حصل التباس في بيعه  
ودفع البائع تعويضاً للمشتري ، وإن هذا القطن قد بيع لوات « أى  
مجاميع » بعد كبسه كبساً بخارياً ، ومن الصفات الجوهرية للمجاميع  
المكبوسة على هذا النحو أن تكون متناسقة الطبقات وأن تكون كل بالة  
من بالات المجموعة متعائلة مع باقى بالات تلك المجموعة خالية من عيب  
التركيب كما هو منصوص عليه في لائحة بورصة مينا البصل وكما

---

(١) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها : النظر إلى الأشياء  
المضبوطة وكونها مفشوشة أو غير صالحة للاستهلاك إنما يترد إلى وقت  
ضبطها ، فإذا ثبت أنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها  
صحيحاً في القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما يتعطف إلى يوم الضبط بحالتها  
التي هي عليها وقتذاك ، لما كان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة  
من الدقيق المضبوط أنها متفيرة الفواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها  
سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك الآدمي ، فإنه لا يجدى  
الطاعن الجدل حول امكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة  
للاستهلاك . الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ س ٢٥  
ص ١٤٥ .

يقره العرف التجارى ، وإن عدم التناسق فى القطن المبيع قد بلغ حداً كبيراً حتى أصبح من المتعذر تحديد رتبة له ، وإن المتهم ارتكب التعبئة الخادعة وإن القطن المبيع لا يتفق مع العينات التى بيع على أساسها ، وإن هذا كله وقع عمداً من المتهم لكى يتخلص من قطن ردى لا يستطيع بيعه فى السوق ، ولكى يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التى باع على أساسها وبين رتبة القطن التى باعه فعلاً ، متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون قد أثبت على المتهم ارتكابه جريمة خدع المشتري فى حقيقة طبيعة البضاعة وصفاتها الجوهرية وما تتمويه من عناصر نافعة ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنها خدع فى نظافة البضاعة وحقيقتها وذاتيتها (١) .

---

(١) وقالت المحكمة فى أسباب هذا الحكم : أن الفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه فى كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل ولركانه ، لما إذا كان الفعل المنصوص عليه فى أحدهما يختلف عن الفعل الذى ينص عليه الآخر فإن للزامتهما بينهما تمتنع ، ويمتنع بالتبع الاشكال فى تطبيقها لانتهاك كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الأخرى ، إذ الأول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان فى حيازة ملاك ، أو كان لم يصدر بشأن أية معامل ، أو كان قد حصل لخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، أى أنه يعاقب على عمل تعسيفى بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع فى حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى فى البلاد ، وتوخياً منه لمنع الغش فى ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثانى « القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ » - كما يبين من نصوصه - يعاقب على خدع المشتري أو الشروع فى خدعه ، وعلى غش البضاعة والمعاصل على الوجه المبين به ، كان لا يوجد بين القانونين وحدة فى الواقعة التى يعالجها كل منهما ، وذلك لا يمنع بالبداية أن يكون الفعل الواحد مكوناً أحياناً للجريمة المنصوص عليها فى كل منهما كأن تتم جريمة الخدعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن ، وفى هذه الحالة يوجد التعمد للمعنى المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهى المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ -



## الفصل الثالث

### الركن المعنوى فى جريمة الخداع

### فى الاتفاقات القانونية

تجهيد :

سوف نتعرض فيما يلى للركن المعنوى فى جرائم الغش عموماً  
ثم الركن المعنوى فى جريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية .

#### أولاً ، الركن المعنوى فى جرائم الغش :

بادئ ذى بدء يمكننا القول أن الأصل فى جميع جرائم التدليس والغش أنها عمدية ، فيلزم لها ابتداء توافر القصد الجنائى العام ، أى انصراف ارادة الجانى إلى تحقيق الواقعة الجنائية ، مع العلم بتوافر أركانها فى الواقع ، وبأن القانون يعاقب عليها ، والعلم بتجريم القانون لها مفترض لا سبيل إلى نفيه ، أما العلم بالواقع فهو غير مفترض ، ويجب اقامة الدليل الكافى عليه ، وهذا العبء تقوم به سلطة الاتهام ، وعلى قاضى الموضوع أن يثبت من توافر علم الجانى بأن السلعة محل الجريمة مغشوشة أو فاسدة ، وأن يبين اقتناعه بذلك بأسباب سائفة مستمدة من أوراق الدعوى وظروفها الواقعية (١) .

وتطبيقاً لذلك إذا دفع المتهم بجهله بالغش أو بالفساد كان دفعه جوهرياً ، إذ يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى

---

- لسنة ١٩٤١ ، وإن فلذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين الأولى والثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون عليهما .  
د نقض جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ مع لحكام النقض س ١ رقم ٢٤٩ ص ٧٦٢ .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا «شرح القوانين المخدرات» الطبعة الأولى ص ١٦٠ وما بعدها وانظر د. رؤوف عبيد - المراجع السابق ص ٤٢٥ وما بعدها .

الدعوى (١) لذا يجب على القاضى أن يتعرض له فى أسباب حكمه تفصيلاً أو تأييداً ، وإلا كان حكمه معيباً للقصور فى التسبيب ، وكذلك إذا أغفل القاضى تحقيق دفاع المتهم إن كان بحاجة إلى تحقيق (٢) ، وهذا لا ينفى أن توافر العلم بغش السلعة محل الجريمة ، أو بفسادها أو عدم توافره هو فى نهاية المطاف أمر يفصل فيه قاضى الموضوع بمحض اقتناعه ، فمضى استنتجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سائفاً فلا شأن لحكمة النقض به (٣) .

### **ثانياً ، الركن المعنوى فى جريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية ،**

جريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية جريمة عمدية يلزم لقيامها علم المتهم بكل الوقائع المتعلقة بكيان البضاعة وأصلها ومصدرها وتعتمد انخال الغش على المتعاقد فى إحدى هذه الوقائع .

وقضت محكمة النقض المصرية : بأن خطأ الفاعل مهما كان عظيماً لا يجعله مسئولاً جنائياً ، والقصد السئ لا يُستنتج حتماً من أهمية الفرق بين المعيار الذى يضعه المتهم على السببية والمعيار الحقيقى لاحتمال الخطأ ، فيجب أن يبين الحكم الظروف التى يستنتج منها وجود نسبة الغش (٤) .

### **هل يلزم توافر قصد خاص فى جريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية ؟**

تتطلب جرائم التليس والغش كقاعدة عامة توافر نية التعامل

---

(١) انظر ما سوف يأتى بشأن شرح للركن المعنوى فى الجرائم الأخرى المنصوص عليها فى قانون الغش .

(٢) « نقض ١٢/١٢/١٩٣٧ القواعد القانونية جـ ٤ رقم ١١٣ ص ١١٥ » .

(٣) انظر تفصيلاً كتابتنا « جرائم الاستناع فى قانون العقوبات » ص ١١ وما بعدها .

(٤) « نقض ٢٦/٢/١٩٩٦ الشرائع ص ٢ ص ٤٢٣ » .

والتعاقد على السلعة بعوض ، فمن يخلط سلعة غذائية بأخرى لاستهلاكه الخاص أو لاهدائها إلى شخص معين لا يخضع لأحكام التدليس والغش بطبيعة الحال .

والباعث يعد من صور القصد الخاص متى كانت طبيعة الواقعة المسندة إلى المتهم تتطلب باعاً معيناً لا مكان العقاب عليها تحت وصف جنائي معين ، كما هي الحال في جرائم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٤١ لسنة ١٩٩٤ (١) .

إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في قانون قمع الغش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش الحاصل في الشيء المتفق على بيعه وأنه تعمد ادخال هذا الغش على المشتري ... (٢) .

---

(١) تظهر محكمة النقض المصرية لحياناً إلى استلزام هذا القصد الخاص بإشارات لا يعوزها الوضوح في أفعال الخداع ، وإن كانت تستعمل في التعبير عنه عبارات مختلفة من ذلك ما ذكرته ، بأن جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة وإرادة ادخال هذا الغش على المتعاقد معه ... . نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ قواعد محكمة النقض جـ١ رقم ١٢ ص ٨٧٩ .

كما قضت محكمة النقض المصرية : في هذا الشأن « بأن جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يشترط لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة وأنه تعمد ادخال هذا الغش على المتعاقد معه ... . نقض ١٩٥٢/١١/١٧ قواعد محكمة النقض جـ٢ رقم ١٤ ص ٨٧٩ .

(٢) « نقض ١٩٥٥/٣/٢٩ قواعد محكمة النقض جـ٢ رقم ١٦ ص ٨٨٠ وراجع نقض ١٩٦٣/٥/١٤ ( أحكام النقض س ١٤ رقم ٨٠ ص ٤١٢ ) ، في شأن المقارنة بين القصد الجنائي في جرائم الغش والتدليس وجريمة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كافة الوجوه ، وقد ذهب إلى أن هذه الجريمة الأخيرة لا تتطلب توافر أي قصد خاص على عكس جرائم الغش التجاري والتدليس . وانظر تفصيلاً رؤوف عبيد - للرجع السابق ص ٤٣٢ وما بعدها .

وهذا في جريمة خداع المتعاقدين الواردة في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا تختلف الحال عن ذلك بالنسبة لباقي جرائم هذا القانون الواردة في المواد من الثانية إلى السادسة منه التي يلزم فيها العمد ، إذ أن باعث التعامل بموضوع مطلوب دائماً في السلعة المغشوشة أو الفاسدة عند غشها أو حيازتها أو عرضها للبيع أو صنعائها ، أو تعبئتها أو نقلها على خلاف القانون ، أو تسميتها على خلاف الموصفات المطلوبة فيها ، ولعل محكمة النقض المصرية لم تجد نفسها بحاجة حتى الآن للنص الصريح على استلزام قصد التعامل المطلوب في أفعال غش السلعة وما إليه ويرجع ذلك إلى السببين التاليين :

١- أن القصد الخاص مطلوب فيها كلها ، فلا دور له في تعيين جريمة معينة عن الأخرى .

٢- أن سلطة الاتهام لا تعتمد عملاً إلى إقامة الدعوى عن أفعال الغش أو الحيازة أو الصنع أو التعبئة ... إلا إذا كانت نية التعامل في السلعة تنطق بها ظروف ضبط الواقعة (١) .

---

(١) ومع ذلك فإن ما أشارت إليه محكمة النقض مراراً في الأحكام سالف الذكر ، من ضرورة توافر نية التعامل في السلعة في جرائم التديليس المهيئة بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ينصرف إلى باقي جرائم نفس التشريع بالضرورة للاتحاد في طبيعة هذه الجرائم كلها ، وفي حكمة التجريم ، وفي حماية الثقة التي ينبغي أن تكون محلاً لها المعاملات في سوق التجارة والصناعة ، لذا ينبغي دائماً أن يبين من ظروف الواقعة أن غش السلعة ، أو حيازة السلعة المغشوشة أو الفاسدة ، أو غير ذلك من الأفعال ، كان للمعامل لا للاستهلاك الشخصي ، خصوصاً إذا دفع للمتهم بأنها كانت للاستهلاك الشخصي لا للمعامل . انظر في هذا الموضوع : نقض ١٩٤٧/١/١٤ القواعد القانونية جـ ٧ رقم ٢٨٣ من ٢٧٢ ، و ١٩٤٩/٣/٧ جـ ٧ رقم ٨٢٨ من ٧٩٥ و ١٩٤٩/٤/١٩ جـ ٧ رقم ٨٨١ من ٨٤٦ .

## **الفصل الرابع**

### **المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض**

### **بشأن الركن المعنوي لجريمة الخداع**

### **في الاتفاقات القانونية**

#### **تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي للأحكام الكبرى ذات المبادئ التي تعرضت فيها محكمة النقض المصرية للركن المعنوي لجريمة الخداع في الاتفاقات القانونية وذلك منذ انشاء محكمة النقض المصرية وحتى الآن .

١- فقد قضت محكمة النقض المصرية : « بشأنه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة وأرادته ادخال هذا الغش على المتعاقد معه ، فإن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوي وكان قد أدان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللبن في ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله دون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيباً متعيناً نقضه (١) .

٢- كما قضت : « أن جريمة خدع للمشتري المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي من الجرائم العمدية التي يشترط لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة وأنه تعمد ادخال هذا الغش على المتعاقد معه ، وإن فمتى كان الحكم لم يتحدث عن هذا الركن من أركان

---

(١) « نقض جلسة ٢٧/١١/١٩٥٠ مج القواعد القانونية في ٢٥ عاماً جـ ٢ ص ٨٧٩ » .

الجريمة مع لزوم استظهاره للقول بقيام مسئولية الطاعن عنها ، وكان أيضاً لم يتحدث مطلقاً عن علم الطاعن بالغش حتى يمكن تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور على الواقعة فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه (١) .

٣- وقضت : « إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - التي دين المتهم بمقتضاها - تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأى طريقة من الطرق في أحد الأمور التي عدتها ومعناها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالماً بالنقص أو بالغش الذي ادخله أو يحاول ادخاله على المتعاقد الآخر علماً حقيقياً واقعياً يبرر وصف المشرع لفعله بأنه « خدع أو شرع في أن يخدع » فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لآخر بصنع الجبن في معاملة الخاصة بعيداً عنه وبدون إشراف منه عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان كل ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود في الجبن قد بنى على الافتراض والتخمين ولم يدعم بوقائع معينة تؤدي إلى إثبات العلم الواقعي ، فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه (٢) .

٤- وقضت : « إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش الحاصل في الشيء المتفق على بيعه وأنه تعتمد ادخال هذا الغش على المشتري ، وإن كان الحكم قد قال « إن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التي يضعها في محله أو التي يتعهد بتوريدها

(١) نقض جلسة ١٧/١١/١٩٥٣ مع أحكام النقض س ٥ ق ٢٥ من ١٠٢ .

(٢) نقض جلسة ٢٢/٢/١٩٥٤ مع أحكام النقض س ٥ ق ١٢٦ من ٣٦٦ .

للغير ، وأن تكون متمشية مع حقيقتها ولذلك فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله ... وأنه يكفي لقيام الفش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التي اتفق عليها ، فإن الذي ذكره الحكم لا يؤدي إلى ثبوت علم المتهم بالفش ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه (١) .

٥- وقضت : بأنه لا يكفي لاثبات المتهم بجريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وما أورده المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاول والمراو أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية (٢) .

٦- وقضت بأن : جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي جريمة عمدية القصد الجنائي فيها هو العلم بالفش وتعتمد ادخال الفش على المشتري (٣) .

٧- وقضت بأن : استناد الحكم في ثبوت علم المتهم بجريمة خدع المشتري على مجرد المزاول والمراو أم عدم اتخاذ الاجراءات

---

(١) : نقض جلسة ١٩٥٥/٣/٢٩ مع احكام النقض س٦ ق ٢٣٢ من ١٧٥٠ .

(٢) : نقض جلسة ١٩٥٧/١/٢١ مع احكام النقض س٨ ق ١٤ من ٤٩٠ .

(٣) : وقالت في اسباب حكمها : جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن جمع التلبس والفش هي جريم عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالفش في الشيء المتفق على بيعه وتعتمد ادخال هذا الفش على المشتري ، وإن فلا يكفي لاثبات المتهم ادخال هذا الفش على المشتري ، وإن فلا يكفي لاثبات المتهم بهذه الجريمة ان يثبت الحكم انه الملزم بالتوريد بل لا بد ان يقوم الدليل على انه هو الذي ارتكب الفش او انه عالم به علماً واقصياً . الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ من ٧٠٨٤٠ . الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢١ من ٨٠٩٤٠ .

الكفيلة بمنع المخالفة يشكل قصوراً في الحكم (١) .

٨- كما قضت : « وجوب استظهار الحكم بالادانة في جريمة الفش واقعة العرض أو قصد البيع » (٢) .

٩- قضت : « وجوب استظهار الحكم بالادانة في جريمة خدع المشتري علمه بالفش الحاصل في البضاعة وادانته انخال هذا الفش على المتعاقدين معه » (٣) .

(١) وقالت في أسباب حكمها بأنه : لا يكفى لادانة المتهم بجريمة خدع المشتري المخصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما أورثته المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاوله والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية . « الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨٩ » .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إذا كان المتهم في تهمة عرضه للبيع مادة غذائية غير صالحة للاستهلاك (غلاصة عصير الطماطم) قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن العطب للضبوة لديه كانت موجودة في المكتب في انتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع في المحل ، ومع ذلك أدانته المحكمة واقتصرت في حكمها على القول بأن العطب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الاعتبارات التي استخلصت منها ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان في صدد ما دلع به المتهم فيما يختص بواقعة العرض أو قصد البيع . « الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١/١٤ مجموعة الربع قرن ٢٤ » .

(٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - التي دين المتهم بمقتضاها - تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع في أن يخدع للمتعاقد معه بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور التي عديتها ومنها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر ناقصة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالماً بالنقص أو بالفش الذي أدخله أو يحاول إدخاله على المتعاقدين الآخرين علماً حقيقياً واقعياً يبرر وصف المشرع الفعل بأنه « خدع أو شرع في أن يخدع » فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لآخر بصنع الجبن في معاملة خاصة بعيداً عنه ودون إشراف منه عليها وأن الجبن نهاية عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالفش الموجود في الجبن قد بني على الافتراض والتخمين ولم يدعمه بوقائع =



## **الباب الثاني** **جريمة غش الأغذية أو العقاقير** **أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية** **أو الصناعية المعدة للبيع**

### **النص القانوني للمادة الثانية .**

« يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر :

١- كل من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو منتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معدة للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية (١) أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

---

= معينة تؤدي إلى إثبات العلم الواقعي ، فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه ؛  
الطعن رقم ٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٢/٢٢ مجموعة الريع ق ٢٤ .

(١) كان أول المتحدثين حول هذه المادة عند مناقشتها في مجلس الشعب سنة ١٩٩٤ د. حمدي السيد فطالب بإضافة النباتات الطبية كغش مستقل إلى جانب العقاقير الطبية والأدوية .

وقدر المجلس إضافة كلمة النباتات الطبية .

وأثار النواب أيضاً ضرورة إضافة كلمة مياه الشرب لتمتد الحماية إليها .

وعقب د. جويلي وزير التعميم فقال إن مياه الشرب ليست من السلع المتداولة في السوق .

وأوضح د. سرور أن النواب يقصدون المياه المعدنية للمعابة .

ورد الوزير موضحاً أن للمياه المعدنية المعابة تعتبر سلعة مثل باقي السلع .

وقال د. عواره أن مياه الشرب التي تصل إلينا في المنازل عن طريق مرفق المياه ملوثة ... إذن هي مغشوشة ... فلذا كانت الحكومة تغش مياه الشرب

فيجب أن نحاسب .

٢- كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش وكذلك كل من حرض أو ساعد على استعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت (١) .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التى انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المقررة فى هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها أو بانتهاء تاريخ صلاحيتها ٢ .

## شرح المادة الثانية

### تمهيد ١

يتبين من تتبع التطور التاريخى لقانون قمع الغش أن هذه المادة قد عدلت بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٨٠

---

= ولقى اقتراح د. عوارة قبولاً من عدد كبير من النواب ... فاضطر د. سرور أن يوضح أن عدم النص على مياه الشرب صراحة لا يعنى أن المجلس يحمى المسئولين عن مياه الشرب الملوثة ... ولكن التشريع يجب أن يتسم بالشفافية ... وقال أننا متأثرون بتلوث مياه الشرب ولكن مرافق الحكومة لا تقدم مياهها مغشوشة بمعنى التلوث المقصود . انظر مضبطة مجلس الشعب المصرى عند مناقشة القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل قانون قمع التدليس والغش

(١) انظر فى اتجاه المشرع المصرى إلى توسع نائرة التجريم والعقاب فى المخدرات كتابنا «شرح قوانين المخدرات» الطبعة الأولى فى ص١٤٧ وما بعدها .

لسنة ١٩٦١ ثم القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ثم بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

وقد كانت المادة (٢) من القانون قمع الغش والتدليس قبل التعديل تنص على أنه : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١- من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مفسوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك .

ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان الخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة .

٢- من طرح أو عرض للبيع أو باع مواداً مما يستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً ، وكذلك من حرّض على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أي نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الأغذية أو الحاصلات المفسوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بالصحة الانسان أو الحيوان أو إذا كانت العقاقير ضارة بصحة الحيوان .

وتطبق العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها .

وفى جميع الأحوال ينشر الحكم فى جريمتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه (١).  
وقد قام المشرع المصرى بتعديل هذه المادة على النحو السابق ذكره .

### **التفرقة بين جرائم الغش وبين جريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية ،**

وتبين من مطابقة نصوص قانون قمع التدليس والغش نوعين مختلفين من الأفعال المادية المعاقب عليها فيه ، النوع الأول أشارت إليه المادة الأولى منه ، ويختصر فى خداع أحد المتعاقدين للآخر بأية طريقة كانت فى عدد البضاعة أو مقدارها ... أو ذاتيتها أو حقيقتها أو نوعها ... والنوع الثانى أشارت إليه المواد من الثانية إلى الرابعة ، ويشمل جملة أفعال محلها السلعة موضوع التعاقد نفسها ، مثل غشها أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها أو تعبئتها أو استيرادها .

والنوع الأول عبارة عن مجرد أكاذيب بالقول أو بالكتابة أو بالإشارة لاندخال الخداع على المتعاقد الآخر ، أما النوع الثانى فعبارة عن نشاط مادى موجه إلى نفس السلعة موضوع التعاقد بالمعبث فيها على صورة ما ، أو حتى بحيازتها أو عرضها للبيع أو تعبئتها أو استيرادها ... وأكثرها شيوعاً فى العمل هو غشها ، بدون أن يلزم وجود متعاقد أصلاً ، على عكس الحال فى فعل الخداع الذى يلزم له بالضرورة وجود متعاقد آخر سواء أوقع خداعه تاماً ، أم شرع الجانى فى خداعه فحسب .

فالتاجر الذى يبيع بضاعة فسدت - دون أى تدخل منه - ويعد اندخال الغفلة على المشتري يرتكب جريمة المادة الأولى من هذا القانون ، أما التاجر الذى يغش البضاعة بنفسه ، بخلطها بغيرها

---

(١) الباب الثالث عشر من هذا الكتاب .

مثلاً ، فهو مرتكب لجريمة المادة الثانية أو ما بعدها بحسب الأحوال ولو لم يتعامل فيها أو لو لم يتقدم أحد لشرائها (١) .

#### تقسيم .

سوف نتعرض في دراستنا للجريمة المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون قمع الغش المصري رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل وذلك في الفصول الثلاثة :

- الفصل الأول : الركن المادى لجريمة غش الأغذية وغيرها (٢).**
- الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المادى لجريمة غش الأغذية .**
- الفصل الثالث : الركن المعنوى لجريمة غش الأغذية وغيرها .**
- الفصل الرابع : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المعنوى لجريمة غش الأغذية .**

---

(١) يلاحظ أن النص الفرنسى الذى يقابل هذه المادة يستعمل للتعبير عن الفعل الأول لفظه tromper حين يستعمل للتعبير عن الفعل الثانى لفظه falsifier .

(٢) أنظر ما سوف يأتى فى الباب التاسع بشأن جرائم الخداع والغش التى يمكن أن يرتكبها الشخص المعنوى وحدود مسئولياته الجنائية والمدنية .

## **الفصل الأول**

### **الركن المادى لجريمة غش الأغذية**

يتبين لنا من مطالعة نص المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش أن موضوع الجريمة وهو محل الحماية الجنائية يتضمن ما يأتى :

أولاً : المواد المستخدمة فى غذاء الانسان أو الحيوان .

ثانياً : العقاقير الطبية والنباتات الطبية (١) .

ثالثاً : المحاصيل الزراعية .

رابعاً : المنتجات الطبيعية .

خامساً : المواد المستخدمة فى الغش .

إن النشاط المادى فى جريمة الغش يتناول أفعالاً كما حددها النص محلها السلعة موضوع التعاقد .

فالقانون يعاقب فى هذه المادة عن جريمة مختلفة عن الجريمة التى وردت فى المادة الأولى .

لأنه قد عاقب فى المادة الأولى على فعل الغش الذى يقع من أحد طرفى عقد على الآخر فيه تفترض وجود عقد وإن أحد المتعاقدين فيه يخدع الآخر .

وعلى خلاف ذلك فإن الجريمة الواردة فى هذه المادة وهى المادة الثانية تكون بفعل غش يقع فى الشئ نفسه .

#### **محل جريمة غش السلعة ،**

تحدث المادة الثانية عن أفعال مادية كثيرة كالغش والشروع فيه ، والبيع ، والعرض للبيع ، والطرح للبيع ، إذا كان محل أحد هذه الأفعال شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير أو النباتات الطبية

---

(١) النباتات الطبية مضافة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ، أو إذا كان محلها . مواداً أو عيوباً أو أغلفه (١) مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية ، (٢)

وتأسيساً على ما تقدم فإن محل جرائم الغش والبيع وما إليها ينبغي أن يكون دائماً من أغذية الإنسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية ، حين أن جرائم الخداع المشار إليها في المادة الأولى وحدها من هذا القانون قد يكون محلها « بضاعة » أيأ كان نوعها .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية المرافقة في هذا الشأن :  
« أن المادتين ٢٦٦ ، ٢٤٧ للملفتين قصرنا العقاب على الغش في المواد الغذائية أو الطبية ، فلا تتناولان الغش في أية مادة أخرى إلا إذا وصل إلى درجة يتغير فيها وصف البضاعة ، بحث يعتبر غشاً في جنسها ، وقد رؤى في المشروع أن ينص على عقاب الغش في الحاصلات الزراعية والطبيعية ، إذ لا وجه للتخلي عن حماية هذه الحاصلات بمثل الحماية التي وفرها القانون للمواد الأخرى ، كما رؤى أن ينص على عقاب الغش في المواد المستعملة في غذاء الحيوان ، وكان القانون الفرنسي الصادر سنة ١٨٥١ - وهو الذي أخذت عنه المادة ٢٤٧ - لا ينص صراحة على حماية الغش في هذه المواد ، غير أن المحاكم الفرنسية كانت تقضى رغم ذلك بتوقيع العقوبة على غشها ، ولما صدر قانون سنة ١٩٢٥ نص صراحة على ذلك ، وعلى هذا المنوال نسج المشروع » .

ويبين مما تقدم أن المذكرة الايضاحية صريحة في أن محل جريمة خداع المتعاقدين الواردة في المادة الأولى من قانون قمع التدليس والغش قد يكون أية سلعة ينصب عليها التعاقد بغير أى تخصيص ، أما

(١) معلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

(٢) تتضمن المواد من الثالثة إلى السابعة من القانون بتجريم غش هذه الأشياء

باقى الجرائم الواردة فى المواد من الثانية إلى السابعة فلا يمكن أن يكون محلها إلا سلعة من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية .

ويتبين من مطالعة المادة الثانية أنها تتحدث صراحة عن هذه السلع الأخيرة وحدها ، وأن المادة الثالثة تتحدث عن « المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها فى المادة السابقة » دون غيرها ، وأن المادة الرابعة ردت نفس هذه الأصناف ، وكذلك المادة الخامسة ، ثم عادت المادة السادسة لتتحدث فحسب عن « العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع » فى فقرتيها الأولى والثانية ، وعندما شاعت التعميم عممت صراحة فى فقرتها الثالثة فتحدثت عن « جميع البضائع التى يسرى عليها هذا القانون » ، فأكدت من جديد أن الشارح عندما يريد التعميم يستعمل تعبيراً آخر غير تعبير « أغذية الإنسان أو الحيوان ، أو العقاقير الطبية ، أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية » . ثم تحدثت المادة السابعة عن الجرائم التى ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة .

فلا يمكن بعد ذلك أن يكون محل الجرائم المبينة فى المواد من الثانية إلى السابعة سلع أخرى غير الأغذية والعقاقير ، كالمنسوجات مثلاً أو الآلات أو القطع الفنية أو الملابس ، أما نص المادة الأولى ، والفقرة الثالثة من المادة السادسة ، فهما وحدهما اللذان يسريان على كافة السلع والبضائع بغير استثناء (١) .

#### **تعريف الغش النصوص عليه فى المادة الثانية .**

يمكن تعريف الغش الوارد فى هذه المادة كل فعل عمدى إيجابى ينصب على سلعة مما يعينه القانون ، ويكون مخالفاً للقواعد المقررة لها فى التشريع ، أو فى أصول الصناعة ، متى كان من شأنه أن ينال

---

(١) د. رؤوف عبيد - المرجع السابق ص ٣٨٠ .



من خواصها أو فائدتها أو ثمنها ، ويشترط عدم علم المتعامل الآخر به ، (١) .

### **المعنى الخاص للغش في المادة الثانية ،**

ينص البند (١) من المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش أو الذبذبات الطبية أو الأدوية بعقاب من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع ، .

والغش هو كل فعل من شأنه أن يغير من طبيعة أو خواص أو فائدة المواد التي يدخل عليها عمل الفاعل ، ولا تهم الوسيلة التي لجأ إليها الفاعل في سبيل تحقيق غايته ، فقد يتم الغش بإحلال مواد أقل قيمة مكان أخرى أعلى منها فيما يراد إدخال الغش عليه ، أو بانقاص بعض مواده أو بإضافة مواد أخرى عليه تزيد من كميته وتظل من مفعوله ، وغير هذا من الصور التي لا تدخل تحت حصر ويتفنن الغشاشون في استنباطها لتحقيق أغراضهم بالحصول على أرباح طائلة وغير مشروعة (٢) .

على أنه إذا كان القانون يأذن بخلط بعض المواد فلا يكون هناك غش ما دامت شروط الآذن بالخلط متبعة ، وإلا تعتبر الجريمة واقعة (٣) .

### **الأفعال المادية لجريمة الغش في المادة الثانية ،**

وتنحصر الأفعال المادية لجريمة الغش في أربع صور من الأفعال :

**الأولى :** يقع بفعل الغش ذاته أو الشروع فيه ، وكذلك يقع بالفساد الذي يطرأ على المادة .

(١) د. رؤوف عبيد - للرجع السابق ص ٣٩٦ .

(٢) الرصفافى جرائم المال ص ١٦٩ .

(٣) مصرر للمختلة ١٩٣٨/٨/٢٣ للحاماة ص ٢٠ ق ١٤٩ ص ٣٩٧ .

**الثانية :** تقع بالعرض أو الطرح للبيع أو بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة .

**الثالثة :** الطرح أو العرض للبيع ، أو بيع المواد التي تستعمل في الغش .

**الرابعة :** التحريض على استعمال هذه المواد في الغش .  
ويلاحظ أن كل صورة من هذه الصور تستقل كل منها عن الأخرى وتكون جريمة قائمة بذاتها ، وسوف نبحت كل منها في مبحث على حدة .

### **يجب أن تكون المواد محل الغش معدة للبيع ،**

يشترط المشرع لتوقيع العقاب على الغش أن تدخل أفعال الغش على مواد تكون معدة للبيع أو التعامل فيها ، وعلة ذلك أن المشرع يهدف إلى حماية الصحة العامة التي يمكن الاضرار بها من جراء هذه المواد المغشوشة ، حيث يهدف من وراء تجريم الغش بصفة أساسية ليس المحافظة على صحة المستهلكين فحسب ولكن أيضاً إلى حماية التجار أنفسهم من أفعال الغش ، ولذلك لا يجرم الغش إلا عندما يوجه ضد طرف ثالث ، ومن اللحظة التي يكون فيها الانتاج المغشوش معداً للبيع ، وعلى ذلك كان من اللازم أن يتقيد المشرع في التجريم بهذا الفرض ، فلا ينصب التجريم إلا على السلع المعدة للبيع فقط ، أي المخصصة لأن تقدم إلى جمهور المشتريين كسلع صالحة للاستهلاك ، أما إذا كانت هذه المواد للمغشوشة ليست معدة للاستهلاك العام أو البيع ، فلا تقوم الجريمة (١) .

وقد يقع الغش - على حد قول محكمة النقض المصرية -  
« باضافة مادة غريبة إلى السلعة أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة، كما يتحقق أيضاً باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش

---

(١) انظر حسنى الجندي - للرجع السابق - ص ١٧٧ ، وقد أشار الى رأى الأستاذ الفرنسي «ليكس جالو» .

المشتري . ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة ، أو من نفس طبيعتها ، ولكن من صنف أقل جودة بقصد الابهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واطهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة .

والغش أو التزيف بالخلط لا يتطلب أيهما حتماً أن يكون الشيء المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تفابر طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ، ولكنه يختلف عنه في مجرد الجودة ، على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة ، بل يكفي أن تكون قد زيفت .

١ والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الاضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن انخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة ، إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف (١) .

### **ليس كل تغيير أو خلط ينطوي على حتمية وتوقع الغش .**

ثمة تغييرات في بعض السلع الغذائية قد تكون لازمة لحفظها بغير تلف ، وأحياناً لتحسين نوعها ، وهذه لا ينطبق عليها وصف الغش ، كما أن هناك صناعات قائمة على خلط بعض الأغذية ببعضها الآخر ، كخلط المشروبات الروحية الضعيفة بأصناف أخرى أقوى منها أو أجود لاعطائها مذاقاً خاصاً ، وكخلط بعض أصناف الدخان ببعضها

---

(١) نقض ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س١ رقم ٢٤٩ من ٧٦٣ وراجع نقض ١٩٦٠/٣/٢٢ س١١ رقم ٦٠ من ٢٠٢ ونقض ١٩٦٢/١٢/١١ س١٣ رقم ١٧٧ من ٧٣٢ ، وانظر كتابتنا « الجهد في النقض الجنائي » - ص ٣٢ .

الآخر ، أو حتى بمواد غريبة إذا كان القانون يسمح بها (١) . وهذه كلها تغييرات لا تدخل في نطاق التجريم ما دام المتعامل فيها قد نبه إليها بما تحمله السلعة من بيانات ، أو بالأقل بظروف التعاقد وسعر الصفقة ، وهذه مسألة موضوعية .

وهناك أصناف صناعية من سلع شتى تشبه في مظهرها الأصناف الطبيعية ، وقد تكون لها نفس استعمالاتها ، كالمسلى والزبدة والخل ، عندما يكون أى منها صناعياً ، وقد يخلط بعضها بالسلع الطبيعية بنسب مختلفة ، فلا يعد الخلط غشاً ما دام وقع في حدود التزام الأمانة في المعاملة بإظهار حقيقتها للمشتري بما يوضح عليها من بيان ، أو بما يثبت البائع عنها في فاتورة المبيعة ، فمجرد الخلط لا يعتبر غشاً في ذاته إذا كان القانون يسمح به ، وكانت شروط الأذن بالخلط قد روعيت (٢) ، أو إذا كانت طبيعة السلعة تتطلبه بحسب الاستعمال الذي أعدت له .

### **يجب لقيام الركن المادى للغش نشاط ايجابى من جانب المتهم ،**

لا تقوم جريمة غش السلعة إذا اشترى شخص بضاعة عن غلط نأتى منه في حقيقة تركيبها ، وبغير نشاط ايجابى من البائع ، كما لا تقوم جريمة خداع المشتري بالتالى لانتفاء فعل الخداع أيضاً .

وقد قضت محكمة النقض المصرية : بأن من اتهم بأنه عرض للبيع بوردرة خميرة مغموشة بأن وجدت نسبة ثانى أوكسيد الكربون بها نحو ٥ ٪ بدلاً من ١٢ ٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه ، لا بمقتضى

(١) راجع : نقض ١٩٦٥/١٢/٢٠ لمكام النقض س ١٦ رقم ١٧٩ ص ٩٣٧ ، والقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم صناعة الدخان والمعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ ، وانظر الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

(٢) محكمة مصر المختلفة في ١٩٣٨/٨/٢٣ للحاملة س ٢٠ رقم ١٤٩ ص ٣٩٧ .

المادة الأولى لعدم وجود المشتري الذي أراد أن يشتري هذه البودرة محتوية على نسبة معينة من ثاني أكسيد الكربون فخدع البائع ، أو شرع في خداعه بأن قدم له مسحوقاً يحتوى على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هي بودرة خمير معروضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها (١) .

كما قضى أيضاً بأن قلة الدسم في اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٣٥ لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال الغير بإضافة مادة أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه ، مهما كان مقدار هذا الجزء الذي انتزع (٢) .

كما لا يعتبر غشاً بالتالي فساد البضاعة من تلقاء نفسها بحكم مرور بعض الوقت عليها ، ولكن إيهام البائع للمشتري بأنها بضاعة صالحة للاستهلاك كذباً يكون جريمة خداع المتعاهد ، وكذلك مجرد عرض هذه البضاعة للبيع مع العلم بفسادها وحيازتها للبيع أمران معاقب عليهما طبقاً للمادتين الثانية والثالثة على ما سيرد بيانه فيما بعد .

ولا يعتبر غشاً فساد البضاعة باهمال من حائزها ، كتسوس الغلال أو الحبوب بسبب عدم العناية بتخزينها وفقاً للأصول الفنية ، أو عرضها للبيع ومعها بعض شوائب بنسبة كبيرة بسبب الإهمال في غربلتها وتنقيتها (٣) ، ففي الغش ينبغي دائماً صدور نشاط عمدي

---

(١) د نض ١٩٤٩/٤/١٩ القواعد القانونية ج-٧ رقم ٨٨١ س ٨٤٦ .

(٢) راجع د نض ١٩٥١/١/٢٩ أحكام النقص س ٢ رقم ٢٠٦ س ٥٤٥ و ١٩٥١/٣/١٢ رقم ٢٨٨ س ٧٦٠ .

(٣) راجع كفر الزيوت الجوئية في ١٩٤٩/٨/٨ للمجموعة الرسمية س ٥٠ رقم ١٦٣

إيجابى من حائز السلعة يتال من خواصها أو فائدتها ، وإلا فلا تنطبق المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، ولكن يصدق هنا ما ذكرناه فيما سبق عن فساد البضاعة بحكم مرور الوقت بالنسبة لخداع المشتري إذا وقع خداع ، وبالنسبة لحيازتها مع العلم بفسادها .

### لا يشترط أن بسبب الغش الاضرار بالصحة ،

إذا كان الهدف الأول من نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هو حماية صحة الانسان والحيوان من الأغذية والعقاقير المغشوشة ، فإن ذلك ليس هو الهدف الوحيد ، ومن ثم فلا يلزم لقيام جريمة الغش أن يكون من شأنه الاضرار بصحة أيهما ، لذا قضى بأن جريمة غش الككاو متوافرة من وجود زناخة وارتفاع فى الحموضة به ، مما يجعله فاسداً مع علم المتهم به ، حتى ولو لم يترتب على الفساد أى ضرر بالصحة ، كما قضى بأن غش المياه الغازية متوافر باحتوائها على مواد غريبة ولو كانت غير ضارة بالصحة ، فمن أهداف هذا التشريع أيضاً حماية مذاق الأطعمة ورائحتها ، وبالتالي سمعة الصناعات المتصلة بها ومزاج مستهلكيها .

أما إذا أدى الغش إلى الاضرار بصحة الانسان أو الحيوان فإن ذلك يكون ظرفاً مشدداً للحبس والغرامة معاً ، على ما سهرد بيانه عند الكلام فى العقوبات (١) . وتترتب على ذلك نتيجة هامة لا تترتب على الغش غير الضرر بالصحة ، وهى انطباق النص بعقوبته المشددة « ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة » على حد تعبير الفقرة الأخيرة من المادة الثانية ، وتكفى لكلا الأمرين : تشديد العقوبة ، وانطباق النص رغم علم المشتري بغش البضاعة ، أية درجة من الاضرار بالصحة ، فلا يلزم الاضرار الجسيم ، وتقدير توافر ظرف لاضرار بالصحة مسألة موضوعية يستعان فيها بالاختصاصيين (٢) .

(١) انظر م ٤/٢ للمجلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

(٢) د. رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤٠٠ .

### الشروع فى الغش :

ويعاقب القانون على جريمة الغش التامة وعلى الشروع فيها ، ويتحقق الشروع إذا ما أعد الجاني كل وسائل الغش ويضبط عندما يبدأ فى تنفيذ الجريمة ، كما يضبط وهو يحاول إضافة كحول إلى خمور يقصد غشها ، وهذه صور الجريمة الموقوفة ، وقد تكون الجريمة خائبة كما يضع مائة لتلوين الجبن لايحاء بقدومه ، فلا يتأثر لونه بتلك المادة ، وقد قضى بأنه لما كان عرض البضاعة فى السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها اضراراً بمن يشتريها يعد طبقاً للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بدءاً فى تنفيذ الغش لأنه يؤدي إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتعين مشتر بالذات ، إذ ما دام يكفى للعقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على أى مشتر فإنه يكفى فى البدء فى تنفيذه أن يقع فعل من شأنه أن يكون مقصوداً به غش أى شخص يمكن أن يتقدم للشراء لما كان ذلك فإن العرض للبيع يكون شروعا فى الغش معاقباً عليه بمقتضى المادة المذكورة (١) .

### البيع والطرح والعرض له :

تجرّم المادة الثانية فعل من طرح أو يعرض البيع أو يبيع شيئاً مغشوشاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ، إذ أن من شأن هذا الفصل أن يؤدي إلى ذات الاضرار التى تسفر عن فعل الغش نفسه ، وبهذا ينص البند (١) من المادة (٢) فى نهايته بقوله : « أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات ... مع علمه بذلك » .

كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات

---

(١) : نقض ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ق١٦٨ ص ٢٥٢ .

الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية عل وجه ينفى جواز استعمالها مشروعاً أو بقصد الغش وكذلك كل من حرّض أو ساعد على استعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت .

فقد استتبعت مكافحة الغش فى أغذية الانسان والحيوان محاربة الاتجار فى المواد التى توصل إلى ذلك الغش أو الترويج لها ، فكل خدع أو عرض للبيع أو بيع لتلك المواد يعد جريمة ، ولقد ورد بالملذكرة الإيضاحية أن : لا يعاقب بموجب التشريع القائم (الملغى) على بيع المواد التى تستعمل فى الغش إلا فى حدود قواعد الاشتراك أى فى الأحوال التى تقع فيها الجريمة فعلاً ، ورؤى فى المشروع مصادرة سبب الجريمة قبل وقوعها باعتبار حيازة المواد لسبب غير مشروع جريمة بذاته .

بيد أنه يصبح أن يكون من بين المواد التى تستعمل فى الغش ما قد يفيد فى غير الغش ، وتحريم طرحها أو عرضها للبيع أو بيعها من شأنه فقدان بعض الفوائد التى قد يمكن الحصول عليها منها ، وبهذا نجد المشرع خصص المواد التى تنطوى تحت العقاب ، بموجب أن تكون معدة على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً ، بمعنى أنها أعدت لأن تستعمل فى غش أغذية الانسان أو الحيوان فقط .

ويتضح بما تقدم أن الشارع لا يهدف إلى عقاب بيع هذه السلع فحسب ، بل إلى عقاب التعامل فيها بالبيع أو بغيره من العقود كالمبادلة عليها ، وإنما خص البيع بالنص الصريح لأنه يمثل الصورة المألوفة للتعامل فيها .

والبيع يتطلب تقابل الإيجاب مع القبول على أركان الصفقة ، بما فى ذلك ماهية السلعة المبيعة ومقدارها وثمنها ، فإذا لم يقع هذا التقابل ، فلا محل للمقول بانعقاد البيع ، ولا بانتقال ملكية الشئ المبيع إلى المشتري ، وسواء أكان من القيميات أم من المثليات .



ويقصد بالعرض للبيع تقديم السلعة إلى مشترٍ معين ليفحصها ويشتريها إذا شاء الشراء لنفسه أو لغيره ، أما الطرح للبيع فهو وضع السلعة في مكان عام في متناول الكافة ليتقدم إلى شرائها من يرغب فيها ، كوضعها في واجهة محل تجارى أو على أرغفه أو في أراجيه ، وكذلك ادخال هذه السلع في مدينة إذا كان من تاجر أو لحساب تاجر أو وضعها في مزاد علنى (١) ، في مكان عام أو خاص .

وقد يحدث عملاً أن يلى هذا العرض أو الطرح للبيع انعقاد الصفقة نشأت جريمتان : أولاً هي العرض أو الطرح للبيع ، وثانيتهما هي خداع المتعاقد ، وإذا كان العرض للبيع قد صدر ممن ارتكب الغش بنفسه نشأت ثلاث جرائم : أولاً الغش ، وثانيتهما العرض للبيع ، وثالثتها خداع المتعاقد وتنطبق هنا أحكام تعدد الجرائم تعدداً مادياً مع الارتباط الذى لا يقبل التجزئة طبقاً للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات المصرى الحكمة من تجريم عرض السلع المغشوشة أو طرحها للبيع .

وقد كان العرض والطرح للبيع يفلتان من العقاب قبل وضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى بوصفهما شروعاً في خداع المتعاقد ، لعدم وجود نص على عقاب الشروع حينذاك (٢) ، ولذا تدخل الشارع بالعقاب مساوياً بين أفعال البيع وبين العرض أو الطرح للبيع ، ومساوياً أيضاً بين وقوع هذه الأفعال على أغذية أو عقاقير مغشوشة ، وبين وقوعها على المواد التى تستعمل في الغش (٣) .

---

(١) د. رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤١١ .

(٢) قضى في ذلك الوقت بأنه إذا ظهر الغش أثناء الاجراءات التى يتوقف عليها تمام العقد ، واستحال اتمام الصفقة لظهور ذلك الغش ، كان الأمر شروعاً فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب ، لأن الشروع في الجنب لا عقاب عليه إلا بنص صريح ، ولا نص على العقاب في المادة ٣٠٢ ، نقض ١٩٣٥/١٢/٢ القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٠٦ ص ٥١١ .

(٣) د. رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٤١٢ .

وقد تضمنت المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه : لا يعاقب على بيع المواد التي تستعمل في الغش إلا في حدود قواعد الاشتراك ، أى في الأحوال التي تقع فيها الجريمة فعلاً ، ورؤى في المشروع مصادرة سبب الجريمة قبل وقوعها ، باعتبار حيازة هذه المواد لسبب غير مشروع جريمة بذاته ، ، أما حيازتها لسبب مشروع فلا يخضع للتجريم ، وذلك كما إذا كان لنفس هذه المواد استعمالات صناعية أخرى .

وقد عاين النص فعل التحريض على استعمال المواد التي تستعمل في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت ، فلا يكفى التحريض الشفوى ، أو الكتابى بواسطة خطاب مثلاً ، كما يخضع للعقاب بمقتضى فقرة (٢) من المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، ولكن إذا أدى هذا التحريض الأخير إلى وقوع إحدى جرائم هذا القانون ، فإنه يعد اشتراكاً معاقباً عليه ، متى توافرت باقى أركانه المطلوبة ، إذ أن الاشتراك في جريمة التدليس والغش يخضع لكافة أحكامه العامة ، ولم يهدف الشارع بوضع الفقرة (٢) من المادة الثانية هذه إلا العقاب على صورة خاصة من صور التحريض على الجريمة ، حتى ولو لم تقع هذه الجريمة بالفعل ، بوصف التحريض جريمة قائمة بذاتها ، لا اشتراكاً في فعل أصلى صادر عن الغير .

### **المقصود قانوناً بالعرض للبيع والطرح له ،**

يتحقق البيع والطرح بوضع السلعة في متناول من قد يرغب في الحصول عليها ليهدى رغبته فيها ، وهو يكون عادة بفعل مادى ايجابى ذى مظهر خارجى ، ولا يلزم أن يكون هذا الفعل مصحوباً بالقول أو بالإشارة ، كما قد يكون العرض بمجرد القول ، ولا يلزم عندئذ أن يكون مصحوباً بفعل مادى كوضع السلعة في متناول من يرغب في فحصها تمهيداً لشرائها ، وسواء أكان هذا الأخير معيناً كما في حالة العرض للبيع ، أم غير معين كما في حالة الطرح له ، لذا يعد عرضاً

لبيع مسلى مغشوش مثلاً مجرد وضعه فى المحل الذى يبيع المتهم فيه أصناف البقالة (١) ، إذا تبين أن الهدف من هذا الوضع هو رغبة العثور على مشتري له .

ولا يشترط أن يصدر العرض للمبيع أو الطرح له من صاحب المحل أو مديره ، بل يكفى أن يصدر عن شخص مسئول عن إدارة المحل حتى يسأل عنه ، وقد يسأل الاثنان معاً إذا ما ثبت التواطؤ فيما بينهما على هذا العرض .

### **السلع محل الأنعال موضوع التجريم .**

يجب أن تكون السلعة محل البيع أو العرض أو الطرح للمبيع - من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية أو النباتات الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ، فلا تصلح محلاً لآى فعل من هذه الأفعال السلع التى لا ينطبق عليها وصف من هذه الأوصاف الواردة فى المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، ومن ذلك مثلاً عرض آلة بها خلل ، أو ملابس بها عيوب خفية (٢) ، بل قد تتحقق عندئذ جريمة خداع المتعاقدين أو الشروع فيه ، إذا وصل الفعل إلى مرحلة الشروع ، ولا يعد شروعا مجرد العرض للمبيع ، لأن احتمال العلول عن الخداع يكون لا يزال قائماً .

ويجب فى السلعة المعروضة للمبيع أن تكون مغشوشة بفعل فاعل، أو فاسدة بفعل عوامل الطبيعية كالقدم أو التعرض للهواء ، والمادة الثانية صريحة فى هذا ، حين أن فعل الغش يتطلب بالضرورة تدخل نشاط ايجابى من فرد من الأفراد بالاضافة أو بالانتزاع ، وعند فساد السلعة بفعل أحد عوامل الطبيعة ينغى بدهاء ثبوت علم البائع به (٣) .

(١) د نقض ١٣/٣/١٩٤٤ القواعد القانونية ج٦ رقم ٣١٦ من ٤٧٧ .

(٢) انظر ما سبق ذكره عند شرح المادة الأولى .

(٣) د. رؤوف عبيد - المرجع السابق ص ٤١٣ .

## **الفصل الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن الركن المادى لجريمة**

### **غش الأغذية وغيرها من السلع (١)**

**تمهيد .**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القضائية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن الركن المادى للجرائم المنصوص عليها فى المادة  
الثانية من قانون الغش المتعلقة بغش الأغذية وغيرها من السلع الواردة  
فى تلك المادة .

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : تحقق الجريمة  
للمنصوص عليها فى م ٢ بعرض المتهم سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن  
صناعى على أنه سمن طبيعى (٢) .

٢- كما حددت محكمة النقض المصرية : متى تتحقق  
جريمة تزيف البضاعة أو غشها للمنصوص عليها فى م ٢ ق ٤٨ سنة  
١٩٤١ (٣) .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا الجديد فى النقض الجنائى ١٩٩٠ - ١٩٩٥ الطبعة  
الأولى ص ١١ وما بعدها .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : « متى كان المنسوب إلى المتهم أنه عرض  
للبيع سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعى على أنه سمن طبيعى ، فإنه يكون  
قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة للمنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم  
٤٨ سنة ١٩٤١ وهى عرضه للبيع سمناً طبيعياً مفشوشاً . الطعن رقم ٣١٥  
لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ مجموعة الريع قرن ج ٢ ص ٨٨٢ بند ٣٠ » .

(٣) قالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : « إن تزيف البضاعة أو غشها  
المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ كما يتحقق  
بإضافة مادة غريبة إليها أو بالانتزاع شئ من عناصرها النافعة بتحقيق أيضاً  
بإخفاء البضاعة تمت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك -

**٣- وقضت بأن :** باعتبار زيادة الحموضة في السمن خدماً للمشتري في صفات المبيع الجوهري لا غشاً في حكم المادة ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ (١) .

- بالخلط أو الإضافة بمادة مقابلة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل جودة ، بقصد الإيهام بأن هذا الخليط لا شائبه فيه ، أو بقصد إخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أهدى مما هي عليه في الحقيقة والغش أو التزييف بالخلط لا يتطلب إيهاماً أن يكون الشيء المختل في البضاعة من طبيعة أخرى تغاير طبيعتها بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنها في مجرد الجودة ، على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة بل يكفي أن تكون قد زيفت ، والتزييف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش بقصد الإضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بدية الغش في محصول جهد من ذات الجنس أو الطبيعة إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف ، وإن لم يكن كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن لكي يتخلص من قطن من رتب واطئة خلطة بقطن من رتب أعلى حتى يصل إلى تصريف القطن الرديء الذي يوجد القبال على شركائه ، وإن البالات التي حوت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير متجانس لا يمكن إعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق القطن ، فاستخلصت المحكمة من أدلة سائلة أوربتها أن طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشاً لأنه يعتمد على المشتري اكتشاف عيوبه وأن مثل هذا القطن لا يجوز تصديره أو إعادة تداوله في السوق بدون أن يوضح بجلاء أنه (أقطن غير متناسقة جهزت بطريقة لا تتفق مع عرف ميناء البصل ) ثم طبقت على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٤/٦/١٩٥٠ مجموعة الرابع قرن ص ٨٨٢ .

(١) وقالت محكمة النقض المصرية بأنه : « إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم باع سمناً حموضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشتريين ، فإنها لا تعتبر غشاً في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ زيادة الحموضة ليست من عمل المتهم وإنما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السمن ، بل هي تعتبر خدماً للمشتري في صفات -

٤- وقضت بأن : تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الفش غير لازم إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعى أمرها تغليظ العقاب على الوجه المبين بالفقرة الأخيرة من ٢م ، (١) .

٥- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : جريمة الفش ما يوفرها : اضافة مادة غريبة إلى السلعة أو انتزاع شيء من عناصرها النافعة ، أو اخفاء البضاعة تحت مظهر خادع ، أو اضافة مادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد اخفاء رداءتها وتغيير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة لا يشترط لتوافر الجريمة ومثال ذلك مسحوق الشيكولاته عندما يضاف نشا الأترة إليه (٢) .

---

= المبيع الجوهري وما يحتويه من عناصر نافعة الأمر المعاقب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور - لكن خطأ الحكم في ذلك هو خطأ في نسبة الجريمة لا يقتضى نقضه ولحكمة النقض أن تصححه . ١ - الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ١٩ق جلسة ١٨/٤/١٩٤٩ مجموعة الربع قرن ٢ج ص ٨٧٨ بند ٩ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها يكفى لتحقيق الفش أن يضاف إلى الشيء مادة غريبة وإن يكون من شأن اضافتها إليه أن تحدث به تغييراً يضعف من طبيعته أو يفقد بعض خواصه ، ولا يهم تعيين المادة الغريبة التي استعملت في الفش إلا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة التي يستدعى أمرها تغليظ العقاب على الوجه المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٩١ ، أما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم . ١ - الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٢١ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥١ مجموعة الربع قرن ٢ج ص ١٠٤ .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب هذا الحكم : الفش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع باضافة مادة غريبة إلى السلعة ، أو انتزاع شيء من عناصرها النافعة ، كما يتحقق أيضاً باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه ، أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة ، ولا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو -

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع معاقب عليه بمقتضى المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ مجرد احراز هذه المواد معاقب عليه بمقتضى المادة ٣ من القانون المذكور » (١) .

- بالإضافة ، بل يكفى أن تكون قد زهفت ، ويستفاد التزيف من كل خلط ينطوى على الغش بقصد الاضرار بالمشتري ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن صنع مسحوق شيكولاته من مسحوق كاكاو ومضاف إليه ما نسبته ١٥ ٪ من مادة نشا الأترة التى تقل فى التكلفة عن مادة الكاكاو ، وأنه عرض هذا المسحوق للبيع بغير أن يبينه إلى أن مادة نشا الأترة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص ، فإن الحكم بما أثبتته يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا يقبل من الطاعن التحدى فى هذه الصورة بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الكاكاو والحد الأدنى لعناصر تكوينه . « الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ من ٣٢٢ » .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : « تعاقب المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ - على بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع ، بينما تعاقب المادة الثانية من القانون المذكور على مجرد احراز هذه المواد ، وقد فرت المادة الثانية بين حالتين : أولهما - أن يكون المبيع أو المعروض للبيع شيئاً من المواد المغشوشة أو الفاسدة وثانيهما - أن تكون تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة مما يضر بصحة الانسان أو الحيوان ، ونصت الفقرة الأولى من المادة المذكورة على معاقبة الجاني فى الحالة الأولى بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كما نصت الفقرة الثانية على معاقبة الجاني فى الحالة الثانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ومناطق توقيع العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الثانية أن تكون المادة المعروضة للبيع مغشوشة أو ماسدة وضارة بصحة الانسان أو الحيوان . ولما كس لا يبين من تقرير التحليل أو (الصلصة) التى عرضها الطاعن ضده للبيع غير صالحة للاستهلاك الأدمى وضارة بصحة الانسان - »

**٧- وقضت بأن :** « ادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه مجرد أنه الملتزم بتوريده ، لا يكفى . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد ورد اللبن مع علمه بغشه ، لا يؤثر فى ذلك : القرينة القانونية التى انشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٠ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة ، والأ تمس الركن المعنوى فى جنحة الغش الذى يلزم توافره للعقاب (١) .

**٨- وقضت بأن :** « تجريم اضافة مسواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بمرسوم المواد الحافظة الصادرة فى

---

- لأن كل ما ورد بالتقرير عنها أنها فاسدة لايجابية الضغط ولوجود صداء بداخلها ولتفهيهم خواصها الطبيعية وهى أمور إن دلت على فسادها غير واضحة الدلالة فى أنها مما يضر الإنسان أو الحيوان ، وكانت المحكمة قد أوقعت العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بقدر ما تحقق لها وهو فساد المادة المضبوطة ، فإن حكمها يكون متفقاً وصحيح القانون . الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ س ١٤ ص ٩٧٦ .

(١) لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه ، ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٠ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس - حين افتراض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادئ ذى يده صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة إليه لجردة أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه كان عالماً بغشه قبل توريده ، فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه . الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٠ س ١٤ ص ١٠٢٤ ، الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ س ١٥ ص ٩٤١ .



١٩٥٣/١٢/٢٦ إلى المواد الغذائية ، حامض البوريك ليس من بين المواد الواردة بالجدول المذكور ، أضافته إلى « البسكويات » بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب (١) .

٩- وقضت بأن : مناط التائيم طبقاً للمادة الثانية من القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ في شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها (٢) .

١٠- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : إثبات الحكم

(١) تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح بأضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه « لا يجوز أن تضاف إلى المواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم » ويبين من الجدول المشار إليه أن (حامض البوريك) لم يرد به ، ومن ثم فإن أضافته إلى (البسكويات) بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب ، ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم (المطعم ضده) غير خاصين (البسكويات) للمضبوط موضوع التهمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا ساءر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من أضافته لا تقوم به المسؤولية ، وإذ عول أيضاً على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة إلى (البسكويات) المعروض للبيع هي (البوراكس) وليست (حامض البوريك) ، فإنه يكون مشوباً بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه . الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٣٣ في جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ١٥ ص ٩ ، الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٢٣٣ في جلسة ١٩٦٤/٥/١١ (لم ينشر) .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها أن : مناط التائيم طبقاً للمادة الثانية من القرار الصادر في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ شأن الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها - وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى هو أن يكون الزيت معاداً للطعام ، ومن ثم فإن دفاع المتهم بأن الزيت الذي جرى تحميله كان مجهزاً للأغراض الصناعية ، يعد دفاعاً جوهرياً كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققه أو ترد عليه بأسباب سائفة ، لأنه يتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة ، ولا يكفي لاطراحه استناد الحكم إلى ما أرسله محرر محضر الضبط من أن تحرياته نلت على أن المتهم عرض الزيت للاستهلاك الآدمي . الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٣٨ في جلسة ١٩٦٨/٢/٨ ص ١٩ ص ٣٣٤ .

خلط المتهم زيت السيارات بزيت مكرر ، وعرضه اياه للبيع كفايته لإثبات توافر الغش المخصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ، النعى بعدم صدور قرار وزارى بتحديد مواصفات الزيت ، غير مجد ، ما دام الحكم قد أثبت تعمد المتهم تضليل المشتريين بتزييف الزيت (١) .

١١- وقد حددت محكمة النقض المصرية المقصود بالغش فقالت أن : « الغش كما عينته المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ قد يقع بأضافة مادة غريبة إلى السلعة أو بانتزاع شئ من عناصرها النافعة كما يتحقق أيضاً باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ويتحقق كذلك بالخلط أو الاضافة بمادة مفارقة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام بأن الخليط لا شائبة فيه أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واطهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة » (١) .

(١) وقالت محكمة النقض في اسباب حكمها : متى كان الحكم المطعون فيه قد انصح عن اقتناع المحكمة بحصول عملية الغش التي تنطوى على العرض للبيع زيتاً باسم زيت اکتبول من انتاج شركة اسو ستاندر حالة كون العبوة لا تطابق مواصفات هذا الزيت بالصورة التي تنتجها بها الشركة سالفة الذكر ، وإضاف الحكم أنه ليس شرطاً أن تكون مواصفات المادة المفضوشة قد صدر بها - قرار وزارى معين ، ويكفى أن تعطى اسماً لا يتفق مع الحقيقة ، لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد خلط زيت السيارات الوارد في اسو بزيت مكرر ، وأنه عرض هذا الزيت للبيع ، فإن الحكم بما أثبت يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الغش المخصوص عنها في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ولا يقبل من الطاعن - في صورة هذه الدعوى - أن يتحدى بعدم صدور مرسوم بتعيين مواصفات الزيت ما دام الحكم المطعون فيه أثبت في حقه بما أورده من أدلة سائفة أن عمده إلى تضليل المشتريين بتزييف حقيقة السلعة بما يتوافر به الغش في حكم المادة ثلثة للذكر . الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ص ٨٤٢ .

(١) « الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ص ٢٤٨ .

## الفصل الثالث

### الركن المعنوي لجريمة غش الأغذية وغيرها

جرائم التديليس والغش عمدية بحسب الأصل ، وأنه لا بد فيها من إثبات علم الجانى علماً واقعياً بغش السلعة محل التعامل أو بغساده ، فلا يفترض هذا العلم افتراضاً فى أية صورة من الصور ، إلا أن الشارع رأى أن هذا الوضع كثيراً ما أدى إلى افلات بعض الجناة من المسؤولية ، استناداً إلى تعذر إثبات العلم قبلهم بطريقة حاسمة ، فأضاف إلى البند (١) من المادة الثانية من قانون قمع التديليس والغش فقرة جديدة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، التى عدلت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ (١) ، فأصبحت بعد التعديل تنص على أنه «يفترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة» (٢) .

(١) الجريدة الرسمية عدد ١٥٢ فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

(٢) وقد ورد عن هذه الاضافة فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أن : بعض المحاكم يقضى بالبرامة فى قضايا غش اللبن استناداً إلى أن نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها يحتم لقيام المسؤولية علم المخالف بركن الغش ، وقد قضى بعض المحاكم فى قضايا غش اللبن بأن تبين نسبة الدسم فيه غير ممكن بالعين المجردة ، وبذلك لا تمكن الادانة على أساس العلم بالغش ، كما قضى بعضها بأن نقص الدسم عن المحدد للمقدرة لا يعنى أنه مغشوش بنزع الدسم منه .

ولما كانت الوزارة من جانبها تحرص على المصلحة العامة من أن تضار نتيجة افساح المجال أمام الباعة للتهرّب من المسؤولية تحت ستار عدم العلم ، ولما كانت النسبة التى حدتها الوزارة خاصة بدسم اللبن هى أدنى ما يمكن أن تصل إليه الألبان الطبيعية التى لم تعبث بها يد الانسان ، وتتماقفاً للمصلحة العامة ، ومحافظة على مستوى الألبان ومنتجاتها من أن تكون مجال عبث التجار والباعة المتجولين ، رأى قسم مراقبة الأغذية بالوزارة أن البائع يكون مسئولاً عن السلعة التى يتجر بها ، وعليه أن يتثبت من مصدرها دائماً ، =

ورغم أن المذكورة الايضاحية تتحدث عن غش اللبن وحده ، والصعوبات المتصلة بإثبات ركن العلم في بيع اللبن المغشوش بالذات ، إلا أن الاضافة جاءت عامة في صياغتها ، فأصبحت تنصرف إلى جميع السلع الغذائية ، والعقاقير الطبية ، والحاصلات الزراعية أو الطبيعية المذكورة في المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، لذا لا مفر من تغليب عمومية النص على خصوصية مذكرته الايضاحية ، كما تقتضى قواعد التفسير (١) .

الفاء المشرع المصرى لقريئة العلم المفترض من نص المادة الثانية بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

يبين من مطالعة نص المادة الثانية من قانون قمع الغش سالف الذكر أنه بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ قد جاءت خلواً من نص الفقرة المتعلقة بقريئة العلم المفترض سالفة الذكر .

وجريمة الغش من الجرائم الوقتية التى تقع بمجرد ارتكاب فعل الغش أو استعمال المواد فى الغش ، ولذلك يلزم أن يكون القصد

---

= فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ، ومتبعة للقواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن ، لتضمن بذلك أن يعرض للجمهور البائناً سليمة من الغش ، فإذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو انتزاع شئ من عناصرها المفيدة فهو المسئول حتماً عن ذلك ، ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم ما دام أن مصدرها الأصيل مسئول عن سلامتها عند التوريد لذلك فقد اقترحت الوزارة بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة على تعديل المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش ، بحيث يأتى النص فيها صريحاً على افتراض ركن العلم لدى المخالف ، متى كان من الباعة المتجولين أو المشتغلين بالتجارة ، وذلك حتى لا يفلت أحدهم من العقاب استناداً إلى عدم توافر ركن العلم لديه .

(١) قضت محكمة النقض المصرية فى ظل سريان نص افتراض العلم بأن القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ يسرى على كل من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان ، أو من العقاقير الطبية ، أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع ، أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد والعقاقير ، وتدخل الألبان فى عموم النص ١٠ نقض ١٦/٣/١٩٥٩ لحكام النقض س١ رقم ٧٠ ص ٢١٥ .

الجناثى معاصراً لوقت وقوع الفعل ، أما جرائم الطرح أو العرض للبيع أو البيع فهي من الجرائم المستمرة ، ولذلك ينبغي توافر القصد الجنائى فى أى وقت طالما كانت حالة الاستمرار قائمة ، ويعنى ذلك أنه إذا كان الفاعل على جهل بالقش أو الفساد وقت بدايته أى من الأفعال السابقة ثم علم بامرها فإنه القصد الجنائى يتوافر فى حقه من ذلك الوقت (١) .

### **انتقاد غالبية الفقه المصرى لقريضة العلم المفترض ،**

انعقد غالبية الفقه المصرى - قبل صدور القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ القريضة القانونية التى افترضها المشرع بشأن العام المفترض (٢) .

**ونحن نرى أن المشرع المصرى قد أحسن صنعاً بإلغاء هذه الفقرة .**

### **المسئولية الجنائية مستغل المحل ومديره من الجرائم التى تقع بداخله ،**

تناول المشرع المصرى عن هذه المسئولية صراحة فى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الحال العامة فقد نصت المادة ٢٨ على أن « يكون مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه مسئولين معاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون » ، وطبقاً لهذا النص يسأل المستغل أو المدير المسئول عن الجريمة التى تقع بالمحل ، وتعتبر هذه المسئولية مفترضة تناسس على أن المسئول هو الذى يستفيد من ائارة المحل ، ومن واجبه أن يشرف عليه ويراقب العاملين فيه للحيولة دون وقوع الجريمة ، فإذا ما وقعت الجريمة قامت بذلك قريضة قانونية على أن المسئول قد أدخل بواجب الاشراف والرقابة الملحق

---

(١) د. المرصفاوى - المرجع السابق - ص ٧٤٧ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً د. رؤوف عبيد - المرجع السابق ص ٤٢٨ وما بعدها . د. حسنى الجندى - المرجع السابق ص ٦٩ وما بعدها .

على عاتقه ولو لم يكن قد ارتكب الفعل المادى للجريمة أو لم يكن عالماً بها .

### **نطاق المسئولية الجنائية من فعل الغير فى قانون جمع التدليس والفش ، (١)**

وجد مفهوم المسئولية الجنائية عن فعل الغير تطبيقاً كبيراً فى ميدان الجرائم الاقتصادية وظهر الاتجاه إلى توسيع نطاق هذه المسئولية (٢) .

وقد أقام القضاء تطبيقات كثيرة لنظرية المسئولية الجنائية عن فعل الغير فى جرائم التدليس والفش - فجريمة الفش لا تقع فقط ممن ارتكبها مادياً ، بل يمكن أن تقع من الأشخاص الذين ارتكبت الجريمة بناءً على أوامره أو لمصلحتهم ، ولذلك يدخل فى مجال التجريم ليس فقط التابع الذى سلم للمشتري إنتاج مغشوش ، ولكن رب العمل الذى بناء على أوامره عرض أو طرح الإنتاج للبيع .

---

(١) انظر تفصيلاً د. محمود عثمان الهمشري ، المسئولية الجنائية عن فعل الغير ، رسالة دكتوراه سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) من هذه التقارير على سبيل المثال التقارير التى قدمت إلى المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات الذى عقد فى روما سنة ١٩٥٢ والتي أدت إلى إصدار توصية فى هذا الشأن .

ويرجع ذلك إلى عوامل منها : ضمان تنفيذ القوانين الاقتصادية ، اتساع نطاق التجريم فى قانون العقوبات الاقتصادية ، كما يرجع إلى خطورة الجرائم الاقتصادية ، وكذلك يرجع إلى ذاتية الركن المعنوى فى المسئولية الجنائية فى قانون العقوبات الاقتصادية . انظر تفصيلاً د. حسنى الجندى المرجع السابق ص ١٨٩ .

## **الفصل الرابع**

### **المبادئ القضائية التي قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن الركن المعنوي**

### **في جريمة غش الأغذية وغيرها**

#### **تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي لأهم المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المعنوي لجريمة غش الأغذية وغيرها من السلع المذكورة في المادة الثانية (١) .

١- وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع ، مسألة موضوعية (٢) .

٢- كما قضت : العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لحكمة النقض معها ، نقض ١٩٣٧/١٢/١٣ م القواعد القانونية في ٢٥ عاماً جـ ٢ ص ٨٨٨ - نقض ١٩٦٢/١١/١٢ مج المكتب الفني س ١٣ ق ١٧٧ ص ٧٢٢ ،

إذا كان الظاهر من الحكم أن للحكمة اعتمدت في ثبوت علم المتهم بغش السمن الذي باعه بإضافة الدهن إليه على مجرد كونه من التجار الذين لا تخفى عليهم معرفة ادخال الدهن على السمن بطريقة شمه وتذوقه ومع ذلك لم يعن الحكم ببيان وجود تغيير في رائحة السمن أو في طعمه مما يستطيع تاجر السمن أن يميزه بحواسه

---

(١) انظر كتابنا - الجديد في النقض الجنائي ١٩٩٠ ١٩٩٥ ص ١٧ وما بعدها

(٢) وقالت محكمة في أسباب حكمها العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع متى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لحكمة النقض به ، الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ص ٧٢٢ ،

الطبيعية حتى يمكن القول بأنه - وهو تاجر - لم يخف عليه ما فى السمن من مادة غريبة وأن يشهد عليه علمه بحصول الغش فذلك يعتبر قصور فى الحكم يعيبه ويوجب نقضه (١) .

٣- وقضت : مؤدى التعميد الذى أدخله القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادتين الثانية والسابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتبليس أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية ، متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ مجاناً الحكم هذا النظر ، مخالفة للقانون تستوجب نقضه (٢) .

---

(١) د نقض ١٩٢٨/١٢/٥ مج القواعد جـ ٢٩١ ق ٣٧٠ ،

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : نص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى صدر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التبليس والغش والمنشور فى الجريدة الرسمية فى ١٠ يوليو سنة ١٩٦١ ، فى المادة الأولى منه على أن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١١٠٧ النص الآتى : « يفترض العلم بالغش والفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة » ، كما نص فى المادة الثانية على أن يستبدل بالمادة السابعة من القانون المشار إليه الآتى : « يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصافرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة » ، ومؤدى هذا التعديل أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية متى أثبت أنه لا يعلم بغش أو فساد المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة ، وعلة الاعفاء أن التاجر الذى يراعى واجب الزمة فى معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد ، ويجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة ، ولما كان الحكم المطمون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة إلى المطمون ضده مخالفة بالتطبيق للفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقاً



٤- وقضت محكمة النقض المصرية : وجوب تقض المحكمة لدفاع قصد به نفي الركن المعنوي للجريمة (١) .

٥- وقضت بأنه : إذا كانت المحكمة قد استنتجت علم المتهم بفساد اللحوم التي باعها مما ثبت لديها من أنه ذبح الحمل خارج السلخانة وفي يوم ممنوع الذبح فيه ، وأنه يحترف الجزارة من عهد بعيد ولا يتصور أن يفوت عليه فساد اللحوم ، فلا تثريب عليها إذ هذه كلها قرائن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الحقيقة (٢) .

٦- وقضت بأنه : إذا كان الحكم قد أدان المتهم في واقعة أنه عرص للبيع زيت سمسم مغشوشاً مع علمه بغشه ولم يقل في ذلك إلا أن : التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بالمحضر الصحي من أنه أثناء تفتيش محل المتهم أخذت عينة من الزيت واتضح من نتيجة التحليل أنها تحتوى على ما يقرب من ١٠٪ من زيت بذرة القطن ، وعقابه ينطبق على المادتين المطلوبتين وعلى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ... إلخ ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً متميماً نقضه إذ هو لم يتحدث بتاتاً عن دليل يفيد العلم بالغش مع أن هذا العلم ركن

---

= لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على مخالفة للقانون بأعماله نسباً لا وجود له مما يعيبه ويوجب نقضه . الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٤٤٤ جلسة ١٩٦٤/٦/١ ص ٧٤٤ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : إذا كان المتهم قد دفع التهمة بأن زيادة حموضة الزيت إنما ترجع إلى عوامل التهوئة وأنه لم يكن في مكنته أن يعلم بها أو يتبينها ، واستدل على صحة ذلك بما شهد به مفتش الصحة ومراقب الأغذية في قضايا مماثلة ، فإن هذا الدفاع منه قد قصد به نفي الركن المعنوي لجريمة الغش المستندة إليه وإثبات حسن نيته مما كان يتعين على المحكمة معه أن تنقضه وتقول كلمتها فيه . الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨٨٨ جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ ص ٣٣٤ .

(٢) نقض ١٠/٢/١٩٤٤ مع القواعد القانونية في ٢٥ عاماً جـ ص ٨٨٨ .

من أركان الجريمة يجب أن يذكر في الحكم الدليل الذي استندت إليه محكمة القول به (١) .

٧- وقضت بأنه : « إذا كان الظاهر من الحكم أنه اتان المتهم في جريمة عرض زيت سمسم مغشوش للبيع مع علمه بغش السمسم قد قال : أن الغش الثابت من تقرير العمل الكيميائي الذي أثبت غش الزيت المضبوط باضافة زيت بذرة القطن إليه بنسبة ١٥ ٪ وإن علم المتهم بالغش مستفاد من كونه تاجراً يعرف زيت بذرة القطن من زيت السمسم برائدته وتذوقه ، وإن مرانه المكتسب من اشتغاله في التجارة يجعله قادراً على تمييز ذلك الغش ، وذلك من غير أن يعنى ببيان ما إذا كان الغش الحاصل قد نشأ عنه تغير في رائحة الزيت أو في مذاقه ممكن للإنسان إدراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناء على ذلك ما قاله من أن المتهم أمكنه تمييزه ، فهذا الحكم يكون قد جاء قاصراً في بيان الأسباب (٢) .

٨- وقضت بأنه : « إذا كان الحكم حين استدل على علم المتهم بغش المسلى الذي عرضه للبيع قد قال أنه بوصف كونه تاجر مسلى لا بد أنه قد وقف على غشه ، لأن هذا الغش قد وقع باضافة مادة غريبة إليه وهي زيت جوز الهند الذي لا يتلف في خصائصه مع المسلى ، بل أن المحكمة ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنه لا بد أن يكون هو الذي باشر غشه بالطريقة التي ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه ، وأن الفواتير المقدمة بالشرء غير صحيحة ... إلخ » فإن ذلك لا يكفي في صدد بيان العلم بالغش ، أما قول المتهم بأن المحكمة أخطأت حين ذكرت من عندها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المسلى إذ أن في هذا تضاعف من القاضى بعلمه فإن قوله هذا لا محل له ، لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه ، وقد يكون للمتهم وجه لقوله

(١) : نقض ١٩٤٤/١١/٦ مج القواعد القانونية في ٢٥ عاماً جـ ٢ ص ٨٨٩ .

(٢) : نقض ١٩٤٤/١١/٢٠ مج القواعد القانونية في عام ٢٥ جـ ٢ ص ٨٩٠ .

هذا لو أنه كان قد قدم دليلاً لا يحتمل أى شك على أن المحكمة أخطأت فيما قالته (١) .

٩- وقضت بأن : القول على الإطلاق وبصفة عامة بأن كل متعهد توريد لا بد يعلم بالغش الذى قد يكون فى البضاعة التى يوردها ولو لم تكن من مصنعه بل جاءت من غيره دون أن يتصل بها مباشرة ، هذا القول لا يستند إلى أى أساس من القانون ولا يتفق وحكم المنطق فإن الغش قد يكون بطريقة أو كيفية لا يمكن معها للإنسان كائناً من كان أن يدركه بحسه أو يتميزه ، وإنّ فلا يصح اعتبار مثل هذا القول - من غير بيان نسبة الغش وطريقته ... إلخ - دليلاً كافياً لأن تقام عليه أية حقيقة من الحقائق القانونية (٢) .

١٠- وقضت بأنه : إذا أدانت المحكمة الابتدائية المتهم فى جريمة بيعه بنأ مغشوشاً بأضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسبة ٢٥٪ مع علمه بذلك ، ثم مع تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان فى أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن فى مقدوره كشف هذا الغش عند رد البن إليه بعد طحنه ، فإنها أبدت الحكم الابتدائى دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى ، فحكمها بذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه (٣) .

١١- وقضت بأنه : إن جريمة بيع فول مغشوش بأضافة بعض الشوائب إليه لا تقوم إلا بتوافر ركن علم الجانى بالغش علماً واقعياً ، فإذا كان الحكم قد افترض قيام العلم من التزام المتهم بتوريد الفول من غير أن يقيم الدليل على تحقق هذا العلم فى الواقع ولم يحقق دفاع

(١) : نقض ١٩٤٤/١٢/١١ مع القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً ج-٢ ص ٨٨٨ .

(٢) : نقض ١٩٤٤/١٠/٢٢ مع القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً ج-٢ ص ٨٩٤ .

(٣) : نقض ١٩٤٧/٣/١٠ مع القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً ج-٢ ص ٨٩٢ .

المتهم من أن شخصاً آخر غيره هو الذى قام بتوريد هذا الفول دون أن يعلم بحقيقة أمره فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه (١) .

١٢- وقضت بأنه : « لما كان العلم بالفش ركناً من أركان جريمة بيع البضاعة مع علم المتهم بفشها فإنه يجب على المحكمة أن تبين فى حكمها الدليل الذى استندت إليه فى القول بثبوته ، فإذا هى ادانت المتهم فى جريمة بيع فلفل مفشوش باضافة عناصر غريبة إليه دون أن تبين الأدلة التى اعتمدت عليها فى القول بأن المتهم هو الذى قام باضافة العنصر الغريبة لو أنه كان يعلم بأمرها فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه (٢) .

١٣- وقضت بأنه : « إذا كان الحكم المطعون فيه قد قال فى صدر التدليل على توفر ركن علم المتهم بالفش « وحيث أن الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به والتى تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن علم المتهم بالفش واضح من ارتفاع نسبة السوس فى الفول وهو من الظواهر التى لا تخفى على العين المجردة للإنسان العادى ، ومن باب أولى يكون علم المتهم بها مؤكداً وهو تاجر يتعامل فى المواد الغذائية ، وكان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والسوس فى الفول موضوع التهمة هى ستة وربع فى المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب العقد الذى ورده تنفيذاً له هى خمسة فى المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر فى التحدث عن الطاعن على العبارة الآتية « وحيث أنه بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) فباعتباره مورداً فهو مسئول عما يورده » - متى كان ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلاً على توفر ركن العلم ، لا يتوافر فيه السليل على أن الطاعن هو الذى ارتكب فعل الفش ، ولا أنه إذ ورد الفول كان يعلم بفساده ، مما يجعل الحكم قاصراً البيان واجباً نقضه (٣) .

(١) نقض ١٥/١٠/١٩٥١ مع أحكام النقض المصرية س٢ رقم ١٧ ص ٣٤ .

(٢) نقض ١٥/١١/١٩٥١ مع القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً جـ ٢ ص ٨٩٠ .

(٣) نقض ٢٧/١/١٩٥٣ مع أحكام النقض س٤ رقم ١٦٦ ص ٤٣٥ .

١٤- وقضت بأنه : إذا كانت المحكمة حين عرضت لعلم الطاعن (تاجر زيوت) بغش زيت القرطم الذى عرضه للبيع بعد اضافة زيت القطن إليه قد اقتصررت على قولها أن هذا العلم مستفاد من كون المتهم تاجر زيوت فهو يعرف الزيوت المختلفة من ألوانها ورائحتها كما يعرف المخلوط منها وغير المخلوط ، وأن الخلط لا يستفيد منه أحد سواه ولم يتبين ما إذا كان الغش الذى وقع قد نشأ عنه تغيير فى لون الزيت أو رائحته أو حتى يمكن القول بإدراك المتهم له لما ذكرته من خبرته المستفادة من مجرد تجارته فى الزيوت فهذا قصور يعيب الحكم مما يستوجب نقضه (١) .

١٥- وقضت بأنه : إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى عرضه خل مغشوش للبيع ولم تبين فى حكمها ما إذا كان الغش الذى أشارت إليه قد نشأ عنه تغيير فى الرائحة أو فى المذاق ممكن إدراكه بالحواس الطبيعية حتى كان يصح ما قالته عنه من أنه لا يخفى على محترف مثله ، فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه (٢) .

١٦- وقضت بأنه : وإذا كان الحكم الذى أدان المتهم بعرضه خل أحمر للبيع حالة كونه فاسداً قد اكتفى فى إثبات علم المتهم بالغش بقوله أنه لا شك يعلم أن الخل مغشوش لخبرته وكثرة تجاربه فى تجارة الخل دون أن يبين ما إذا كان فساد الخل لوجود الرواسب التى أبان عنها التحليل من الممكن للمتهم إدراكه بحواسه الطبيعية حتى القول بعلمه به لخبرته وتجاربه فإنه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه (٣) .

١٧- وقضت بأنه : متى كان الحكم الصادر بإدانة المتهم يعرض زيت فاسد للبيع مع علمه بذلك قد استظهر ركن العلم بالغش بقوله إنه ثبت من التحليل الكيميائى أن العينة عالية الحموضة جداً

(١) نقض ١٩٥١/١١/٢ مع أحكام النقض المصرية س٢ ق ٧٦ ص ٢٠٤ .

(٢) نقض ١٩٥٢/١/٧ مع أحكام النقض المصرية س٢ ق ١٥ ص ٣٩٥ .

(٣) نقض ١٩٥٢/٦/١٢ مع أحكام النقض المصرية س٢ ق ٤١١ ص ٩٩ .

وزنحه وفسادها على هذا الوجه لا يخفى على الرجل العاوى .  
والمتهم صاحب السرجة ويعلم مدى ما تناولها من فساد ، فإن ما  
أوردته الحكم من شأنه أن يؤدي إلى علم المتهم بالفش (١) .

١٨- وقضت بأنه : «متى أثبت الحكم المطعون فيه أن الكاكاو  
الذى وجد فى حيازة الطاعن فاسد لارتفاع درجة الحموضة فيه وأن  
علمه بفساده غير متوافر فإن معاقبته عن هذه الواقعة على مقتضى  
المواد ٢ ، ٣ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحاً فى  
القانون (٢) .

١٩- وقد نمت بأنه : «إذا كان الحكم إذا عرض لعلم الطاعن  
بالفش قال : «وحيث إن الحاضر عن للمتهم قرر بجلسته اليوم أن ركن  
العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة  
الملوحة ويضيف إليها الفلفل ومواد أخرى ملوثة لا تشابه المواد  
المنكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم  
متوافراً لديه ، ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقالة لا ملوثة  
ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذى أضاف بنفسه  
المواد الملوثة إلى الفلفل الأحمر ولم يزد على شهادة مقدمته منه دالة  
على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر ، فإن  
الحكم يكون قاصراً فى البیان قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه (٣) .

٢٠- وقضت بأن : وجود زناخة وارتفاع فى الحموضة بالكاكاو  
تؤدي إلى اعتباره فاسداً ، فإذا أثبت الحكم علم المتهم الذى عرضه  
للبيع بذلك توافرت جريمة الفش ولو لم يترتب على الفساد ضرراً  
بالصحة (٤) .

٢١- وقضت بأنه : «متى كان العلم بالفش مفترضاً فلا تكون  
المحكمة فى حاجة إلى التحدث عنه (٥) .

(١) د نقض ١٩٥٢/٢/٧ مع أحكام النقض المصرية س٤ رقم ٢١٣ ص ٥٨٠ ،

(٢) د نقض ١٩٥٢/١٢/٢ مع أحكام النقض المصرية س٤ ق٤٨ ص ١٤٠ ،

(٣) د نقض ١٩٥٥/٢/٢١ مع أحكام النقض المصرية س٦ رقم ٣٢٢ ص ٦٨٦ ،

(٤) نقض جلسة ١٩٥٥/٦/١٤ مع أحكام النقض س٦ ق٣٢٩ ص ١١٢٩ ،

(٥) نقض جلسة ١٩٥٧/٦/٣ مع أحكام النقض س٨ ق١٦٠ ص ٥٨١ ،

٢٢- وقضت : أنه بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ أصبح العلم بالفش مفترضاً بالنسبة للمشتغلين بالتجارة وللمباعة المتجولين ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحنثه عن ركن العلم وإثباته لدى المتهم ما دام من بينهم (١)

٢٣- وقضت بأنه : متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة المتهم إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعاينة وقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذى يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ في ورقة التكليف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم استأنفه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استئنائه في الواقع منصباً عليها .

---

(١) : نقض جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ مع احكام النقض س٩ ق٩٨٢ من ٧٤٧ ،

(٢) : نقض جلسة ١٩٥٨/٤/٨ مع احكام النقض س٩ ق١٠١ من ٣٦٧ ،

## **الباب الثالث**

### **جريمة هيازة الأغذية المغشوشة**

#### **لغرض غير مشروع**

#### **النص القانوني للمادة الثالثة .**

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلع موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت هذه الهيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المواد المشار إليها في المادة السابقة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان (١) .

#### **شرح المادة الثالثة**

#### **تعهد :**

هذه المادة عدلت بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ثم بالقانون رقم

---

(١) وانتظر ما سوف يأتي من تعريف للمقصود بالمواد الضارة بصحة الإنسان ، القسم الثاني من الكتاب الأول عند شرحنا لقانون مراقبة الأغذية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .



٢٨١ لسنة ١٩٩٤ هذه المادة تعاقب على من حاز بغير سبب مشروع شيء من الأغذية أو الحاصلات أو العقاقير التي أوضحتها المادة الثانية .  
والتجريم متجه في هذه المادة إلى مجرد الحيابة لتلك المواد دون سبب مشروع .

وقد كانت هذه المادة قبل تعديلها بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أنه : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من الأغذية أو الحاصلات أو العقاقير أو المواد المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الحيابة لمعاقير طبية مما يستخدم في علاج الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

إذا كانت الأغذية أو الحاصلات أو المواد المذكورة ضارة بصحة الانسان أو الحيوان أو إذا كانت العقاقير الطبية المضبوطة ضارة بصحة الحيوان .

وفي جميع الأحوال ينشر الحكم في جريدين يوميتين واسمعتي الانتشار على نفقة المحكوم عليه (١) .

---

(١) كانت هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو المعقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .  
وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز-

### تقسيم ،

سوف نتعرض فيما يلى لشرح جريمة حيازة الأغذية المغشوشة  
لفرض غير مشروع وذلك فى فصلين :

**الفصل الأول :** الركن المادى لجريمة حيازة الأغذية المغشوشة  
لفرض غير مشروع<sup>(١)</sup> .

**الفصل الثانى :** الركن المعنوى لجريمة حيازة الأغذية المغشوشة  
لفرض غير مشروع .

---

= خمسين جنيتها إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى وجدت فى  
حيازته ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

(١) لنظر ما سوف يأتى من شرح تفصيلى للقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن  
مراقبة الأغذية فى القسم الثانى من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

## الفصل الأول

### الركن المادى لجريمة حيازة الأغذية

#### المفشوشة لفرض غير مشروع

عاقبت المادة الثالثة المعدلة بالقانون ٢٤١ لسنة ١٩٩٤ فى فقرتها الأولى كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها فى المادة السابقة وهو عالم بذلك ، وتشدد فقرتها الثانية العقوبة إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى وجدت فى حيازته ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

وقد استعملت المادة لفظة الحيازة ولم تستعمل لفظة الاحراز ، حين جمع قانون المخدرات والأسلحة بين الحيازة والاحراز معاً ، وقاعدة التفسير الضيق فى المواد الجنائية تقتضى قصر العقاب هنا على الحيازة دون الاحراز ، أى على الحيازة القانونية التى تكون للمالك السلعة ، وكذلك على الحيازة الناقصة التى تكون لحساب مالكها بعقد كالوديعة أو الوكالة (١) .

أما مجرد الامساك المادى بالسلعة بالقرب من صاحبها وتحت سيطرته فلم يجد الشارع مبرراً لتجريمه ، لأن الهدف من التجريم فى جرائم قمع التدليس والغش ليس هو حظر الحيازة فى ذاتها ، بل حفظ وصول السلعة للمفشوشة أو الفاسدة ، إذا كانت من الأغذية أو العقاقير ، إلى أيدي مستهلكيها عن طريق التعامل فيها ، ولا يتصور أن يكون انتقال هذه السلع إلى أيدي مستهلكيها إلا عن طريق حائزيها فحسب ، أى عن طريق من لهم عليها السيطرة الكافية التى تسمح لهم بالتصرف فيها بالبيع وما إليه .

---

(١) انظر تفصيلاً فى التفرقة بين الحيازة والإحراز كتابنا « شرح قوانين المخدرات » - مرجع سابق - ص ١٨٧ وما بعدها .

وتأسيساً على ما تقدم فإن المشرع بتجريمه حيازة هذه السلع يكون قد جرّم في الواقع فعلاً تحضيرياً لخداع المتعاقدين الآخر بوصفه جريمة على حدة ، كما فعل في غش السلعة ، وفي عرضها للبيع ، أما إذا انتفت نية التعامل فلا محل للعقاب مهما ثبت من حيازة الحائز لغذاء مغشوش أو قاسد ، ومهما تبين من علمه بالغش أو بالفساد ، ومن ذلك أن يكون قد اشتراه لاستهلاكه الخاص مع علمه بفساده ، بالنظر مثلاً إلى رخص ثمنه وإلى اعتقاده أنه ليس فيه أي ضرر بالصحة ، ولعله لهذا الاعتبار قصر الشارع العقاب هنا على الحيازة دون الاحراز (١) ، وبشرط أن تتوافر نية التعامل في السلعة موضوع الجريمة .

### **يجب أن تكون الحيازة لغير سبب مشروع .**

ويشترط في حيازة الأشياء المشار إليها في المادة ١/٣ أن تكون لغير سبب مشروع ، فإذا كان الأمر على العكس انتفت الجريمة ، كمن يحتفظ ببعض تلك المواد ابتغاء إجراء تجارب علمية عليها (٢) .

أما السبب الوحيد غير المشروع فهو باعث التعامل فيه وخداع المستهلكين ، ذلك حين أنه في جرائم حيازة المخدرات والأسلحة لم يجد الشارع نفسه بحاجة إلى استلزام باعث غير مشروع للحيازة ، فلا اعتداد هناك بالجواث كشرط للتجريم ، ولذا وسع أيضاً من دائرة التجريم هناك فجعلها تشمل الاحراز إلى جانب الحيازة ، باعتبار أن هذا أو ذاك شر في ذاته ليس بحاجة إلى نية التعامل كيما تكشف عن وجه خطورته على المجتمع .

ويتبقى أن تنصب الحيازة على شيء من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو على مواد مما يستعمل في غش ما سلف بيانه ، فقد أطلق المشرع في المادة الثالثة الإشارة إلى المواد التي جاءت في المادة الثانية .

(١) انظر عكس ذلك د. حسن الرصفولي - للرجع السابق من ٨٢ .

(٢) د. حسن الرصفولي - للرجع السابق من ١٧٨ .

## الفصل الثاني

### الركن المصنوع لجريمة حيازة الأغذية المغشوشة لغرض غير مشروع

جريمة حيازة الأغذية المغشوشة لغرض غير مشروع جريمة عمدية ، يستوجب العقاب عليها توافر القصد الجنائي ، الذي يتحصل في علم الشخص بكون المواد التي يحوزها مغشوشة أو فاسدة ، وإرادته في الاستمرار في حيازتها دون أن يكون النافع لتلك الحيازة وجود سبب مشروع <sup>(١)</sup> ، ومجرد توافر الحيازة مع العلم بأن هذه المواد مغشوشة أو فاسدة أو مما تستعمل في الغش يكفي لقيام الجريمة ومعاقبة المتهم وينبغي أن يتوافر هذا العلم وقت ارتكاب الفعل المادي للحيازة ، أما إذا جهل المتهم الغش أو الفساد في بداية الحيازة ثم علم به بعد ذلك واستمر حائزاً لها فإن القصد يتوافر في حقه من ذلك الوقت .

ونحن نرى أنه يعتبر جهل الحائز بعيوب المادة أو السلعة سبباً لاستبعاد المسؤولية الجنائية <sup>(٢)</sup> .

#### أولاً - العلة في تجريم الحيازة غير المشروعة للمواد المغشوشة ،

أوضحت المذكرة الإيضاحية العلة من هذا التجريم بقولها : لم

(١) يمكن التفريق في هذا الشأن : بين حيازة أدوات الوزن والقياس المزورة وحيازة مواد خاصة بالقيام بالغش ، بالنسبة للحالة الأولى يرى أن حيازة المتهم لأدوات الوزن والقياس يعتبر تبريرة على الغش وتكون نية الغش هنا مفترضة دون حاجة إلى قيام النيابة العامة بإثبات أن حيازة تلك المواد كان بقصد استعمالها في الغش ، أما الحالة الثانية وهي حيازة المواد الخاصة بانتماء الغش فإن المتهم يفترض أنه يعلم - بطريقة تقبل إثبات العكس - بأن للمواد محل الحيازة مغشوشة أو تستعمل في الغش . أنظر تفصيلاً د. حسني الجندي المرجع السابق ص ٢٦١ . وأنظر تفصيلاً الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

(٢) أنظر تفصيلاً رؤيتنا هذا الشأن كتابنا «شرح القوانين للضرائب» ص ٢١٢ وما بعدها .

يقف المشرع في محاربته للغش عند الحدود المتقدمة بل تعديها في هذه المادة إلى العقاب على كل حيازة غير مشروعة للمواد المغشوشة أو الفاسدة أو المواد التي تستعمل في غشها ، ومبدأ تجريم الحيازة مقرر في التشريع الجنائي المصري ، ولكن هذا التشريع لا يلم بكل الحالات الجديرة بالتجريم ، ثم أنه حين أخذ بالتجريم أنزله على حكم المخالفة ، فأسقط بذلك كل تناسب بين الجريمة والعقاب ، وهكذا لا يوجد في التشريع المصري عقاب حيازة المواد التي تستعمل في غش البضائع ، وكذلك اعتبرت حيازة المأكولات والمواد الطبية الفاسدة مخالفة بموجب المادة ٢٨٢ ع . وقد جاء المشرع متلافياً لهذه العيوب فسد النقض بنصه في المادة على عقاب الجنحة لحيازة المواد التي تستعمل في الغش كما نص أيضاً على مثل هذا العقاب لحيازة المواد المغشوشة أو الفاسدة .

#### **ثانياً ، المبادئ القانونية التي تروتها محكمة النقض ،**

تراجع في هذا الشأن المبادئ التي أوردناها عند شرح المادتين الأولى والثانية - من قانون قمع التدليس والغش (١) .

---

(١) انظر لحكام محكمة النقض السابق لنا إيرائها ص ٩٠ وما بعده .

## **الباب الرابع** **جريمة استيراد أغذية مفسوشة**

### **النص القانونى للمادة الثالثة مكرر :**

نص المادة الثالثة مكرر من قانون قمع التدليس والغش على أنه :  
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما اكبر كل من استورد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية يكون مفسوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك .

وتتولى السلطة المختصة اعدام تلك المواد على نفقة المرسل إليه ،  
فإذا لم يتوافر العلم تمدد له السلطة المختصة ميعاداً لاعادة تصدير  
المواد المفسوشة أو الفاسدة أو التى انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ،  
فإذا لم يقم بذلك فى الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

### **شرح المادة الثالثة مكرر**

#### **تمهيد وتقسيم :**

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ١٠٦/١٩٨٠ ثم عدلت بالقانون  
رقم ٢٨١/١٩٩٤ وهذه المادة تقابل المادة ٤ من قانون قمع الغش قبل  
تعديلها بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (١) .

وسوف نتعرض لشرح المادة الثالثة فى بابين :

**الباب الأول :** الركن المادى لجريمة استيراد الأغذية المفسوشة .

**الباب الثانى :** الركن المعنوى لجريمة استيراد الأغذية المفسوشة.

---

(١) المادة الثالثة مكرر للمعلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ كانت تنص على تشديد العقاب إذا كان موضوع الجريمة عقاقير طبية أو ترتب على الجريمة وفاة شخص .

## الفصل الأول

### الركن الحادى لجريمة استيراد الأغذية المغشوشة

كانت المادة ٤ من قانون قمع التديليس والغش قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أنه « يحظر استيراد شئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبية يكون مغشوشاً أو فاسداً غير أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بانخالها فى القطر ويتداولها أو استعمالها لأى غرض آخر مشرووع وذلك فى خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها وبالشروط التى يصدر بها قرار وزارى وإذا رفض الطلب ولم يقم صاحب الشأن باعادة تصديرها إلى الخارج فى الميعاد الذى تحدده السلطة المختصة تعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل إليه ويجوز أن تعين الحالات التى تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزارى » .

وقد تضمنت المذكرة الايضاحية للقانون إلى أنه تكون الرسالة الواردة من الخارج صالحة لاستعمالها فى أغراض أخرى غير اعدادها لاستهلاك الإنسان أو الحيوان ، ويكون من الأجحاف فى هذه الحالة تكليف اصحابها باعادة تصديرها إلى الخارج أو اعدامها .

أما إذا رفض الطلب ، ولم يتم صاحب الشأن اعادة تصدير السلعة إلى الخارج فى الميعاد الذى تحدده السلطة المختصة فإنها تعدم على نفقة المرسل إليه طبقاً للفقرة ٢ من نفس المادة ويجوز أن تبين الحالات التى تعتبر فيها المواد والعقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ، ويكون ذلك بقرار وزارى طبقاً للفقرة ٤ .

والبين من هذه المادة أن المشرع قد حظر استيراد أغذية الإنسان أو الحيوان أو حاصلات زراعية مغشوشة وفاسدة ويتجه المشرع إلى تنفيذ ذلك بوسائل عديدة من بينها مثلاً فى أن يلزم الجهة المستوردة بأن تضع تاريخ الصلاحية على السلعة المستوردة .



وهى ما زالت فى الخارج وفى طريقها إلى الشحن ، وتتم الجريمة قانوناً باندخال المواد الغذائية أو العقاقير الطبية أو غيرها إلى الأراضى المصرية ، فإن ضبطت هذه الأشياء فى الدائرة الجمركية وهى على حالة من الغش والفساد وقبل دخولها إلى مصر وقفت الجريمة عند مرحلة الشروع فيها .

يبين من مطالعة نص المادة الثالثة مكرر من قانون قمع الغش والتدليس أنه قد حظر استيراد شئ من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبية ويكون مغشوشاً أو فاسداً .

وترجع الحكمة من منع استيراد الأغذية المغشوشة إلى الحيولة بين دخول هذه الأغذية فى البلاد لسبب غير صحيح كالبحت العلمى مثلاً ، وبذلك يتمكن المستورد من استلام البضاعة ثم بيعها فى غفلة من الرقابة ، ولذلك قرر الشارع حق الحكومة فى اعدام هذه البضاعة قبل خروجها من الجمرك ما لم تقتنع بمشروعية فرض المستورد وتصرح له باستعمالها .

يتمثل النشاط المادى فى الجريمة فى استيراد شئ من الأشياء المنصوص عليها فى النص .

ويقصد بالاستيراد : انخال الشئ أو جلبه إلى الأراضى المصرية إما عيناً بدخولها مع صاحبها إلى مصر ، وإما عن طريق شحنها وتحويلها من الخارج إلى مصر .

ولا تقع الجريمة إلا إذا اجتازت الأشياء الممنوعة للحدود السياسية للبلاد اجتيازاً مادياً أو حقيقياً ، ويرجع فى تحديد الحدود السياسية للبلاد إلى قواعد القانون الدولى العلم المقررة فى هذا الشأن (١) .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا «شرح قوانين المخدرات» عند شرح جريمة الجلب من الخارج ص ١٤٧ وما بعدها .

## **الفصل الثانى**

### **الركن المعنوى لجريمة استيراد**

### **الأغذية المغشوشة**

جريمة استيراد الأغذية المغشوشة جريمة عمدية يكفى لقيامها توافر القصد العام ، ولا يشترط القانون فيها توافر قصد خاص ، وعلى ذلك يكفى ثبوت النية على ارتكاب فعل استيراد هذه المواد المغشوشة أو الفاسدة والعلم بأنها على تلك الحالة .

وعلى قاضى الموضوع أن يستظهر دائماً القصد الجنائى فى تلك الجريمة والتثبت من توافره ومن كون السلعة المضبوطة مغشوشة أو فاسدة .

#### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض ،**

تراجع فى هذا الشأن للمبادئ التى أوردناها عند شرح المادتين الأولى والثانية من قانون قمع التدليس والفسح (١) .

---

(١) انظر ما تقدم من ١٠١ وما بعدها ، من ١٠٣ وما بعدها بشأن الركن المادى والمعنوى للجريمة للنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون .

## **الباب الخامس** **جناية الفش التي يترتب عليها وفاة شخص** **أو أكثر أو إصابته بعاهة مستديمة**

### **النص القانوني للمادة الرابعة .**

تنص المادة الرابعة من قانون قمع الفش والتدليس : إذا نشأ عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة ستة واحد .

وإذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

### **شرح المادة الرابعة**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض لشرح المادة الرابعة في أربعة بنود الأول يتناول التطور التاريخي التشريعي للمادة والثاني رابطة السببية والثالث الركن المادي لجناية أحداث الوفاة أو العاهة والبند الرابع الركن المعنوي لجناية أحداث الوفاة أو العاهة .

#### **أولاً ، التطور التشريعي للمادة الرابعة .**

هذه المادة معدلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وقد كانت المادة ٣ مكرر قبل تعديلها بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أنه : تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة

لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين تتعلق بالعقاقير الطبية الخاصة بالإنسان .

وفى حالة العود تكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن ألف وخمسمائة جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه إذا ترتب على الجريمة إصابة شخص بعاهة مستديمة .

وإذا ترتب على الجريمة وفاة شخص ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ، ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه .

وفى جميع الأحوال ينشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسمعتى الانتشار على نفقة المحكوم ضده .

ويلاحظ أنه لم يكن هذه الجريمة نظير فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قبل تعديله ولكن نص عليها فى المادة الثالثة مكرر (١) المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

ثم قام المشرع بتخصيص المادة للظروف المشددة للعقاب وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وحذف منها الفقرة الأولى وأصبحت المادة تحمل رقم (٤) فى القانون قمع التدليس والغش المعدل (١) .

---

(١) انظر ما سبق من شرح لكل مادة على حدة .

## **ثانياً ، الركن المادى لجناية الغش التى يترتب عليها احداث عاهة أو وفاة شخص أو أكثر ،**

تבחون الركن المادى من أفعال الخداع أو الغش أو البيع أو التعاقد وعلى وجه العموم جميع الأعمال الواردة فى المواد ١، ٢، ٣، مكرر من قانون قمع التدليس والغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وتكون النتيجة اصابة شخص بعاهة مستديمة أو وفاة شخص أو أكثر. فلذا لم تحدث الوفاة لا يمكن أن يسأل الجانى عن جريمة تامة ولكن يمكن مساءلته عن جريمة الشروع إذا توافر أركانها (١) .

ويستوى فى حكم القانون أن تقع الوفاة عقب تناول المادة المفسدة أو الفاسدة مباشرة أو أن تتراخى فترة من الزمن طويلة أو قصيرة ما دامت رابطة السببية قائمة فيما بينهم .

## **ثالثاً ، ضرورة توافر رابطة السببية بين فعل الغش واحداث الوفاة أو العاهة ،**

لا بد من قيام رابطة السببية بين فعل الغش والوفاة ويعتبر الفعل سبباً للنتيجة إذا كان من المحتمل أن يؤدى إليها طبقاً للمجرى العادى للأمور ، ولا يسأل الجانى عن هذه الجريمة إذا ساهم مع فعله فى احداث الوفاة عامل شاذ كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ، ويتعين على المحكمة أن تبين فى حكمها قيام هذه العلاقة وإلا كان حكمها قاصر البيان مستوجباً نقضه (٢) .

---

(١) راجع ما سبق ذكره تفصيلاً عن شرحنا للمادتين الأولى والثانية من قانون قمع الغش .

(٢) وأنظر تفصيلاً كتابنا التحقيق الجنائى التطبيقى الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص ١٧ وما بعدها .

### رابعاً ، الركن العنوى لجناية التسبب في أضرار العامة أو الإصابة ،

هذه الجناية عمدية ويتمثل العمد في صورة القصد الجنائي الذي يتوافر بالعلم المصاحب لفعل الغش أو البيع أو الحيازة بأن المادة مغشوشة أو فاسدة ويتعامل فيها الجاني بهذه الصفة ويتطلب ذلك ما يأتي :

١- يجب أن يكون الجاني عالماً بأن السلع أو البضائع المتسببة في الوفاة مغشوشة أو فاسدة .

٢- يجب ألا يكون الجاني قد قصد قتل المجنى عليه ولو في صورة القصد الاحتمالي (١) إذ لو توفر قصد القتل حال بيع السلع المغشوشة لكانت الجريمة قتلاً عمداً ، وإنما كان لا يقصده ، فهذا القصد لا يحيط بكافة عناصر الجريمة ، وإذا خرج بالضرورة أحد عناصرها الأساسية وهو وفاة المجنى عليه ، فلم يتوقع الجاني أن يؤدي تناول السلع المغشوشة إلى وفاة الشخص ولكن النتيجة كانت محتملة لفعله ، ومن ثم يكون المتهم مسئولاً عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله ولو لم يتوقع هذه النتائج لأنه كان يجب عليه قانوناً أن يتوقعها وأن تدخل في تقديره وقت ارتكابه فعلته بما يلابسها من الظروف ، (٢) .

---

(١) انظر تفصيلاً د. أبو المجد عيسى «القصد الجنائي الاحتمالي» رسالة -  
جامعة القاهرة - ص ٨ وما بعدها .

وانظر د. عمر الشريف «تدرج القصد الجنائي» رسالة جامعة عين شمس  
ص ١٧ وما بعدها .

(٢) د. حسني الجندى - المرجع السابق ص ٧٨ .

## **الباب السادس** **جريمة انتاج أو حيازة أو اهرار أو استيراد** **مواد تستعمل فى غذاء الانسان أو الحيوان** **مخالفة للمواصفات**

### **النص القانونى للمادة الخامسة .**

يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الانسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع باسم معين أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عنه عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة إيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أهرز بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك .

### **شرح المادة الخامسة**

#### **تهديد**

هذه المادة تم تعديلها بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ثم بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وقد كانت قبل تعديلها بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أنه : يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر فى تركيب العقاقير الطبية أو فى المواد المستعملة فى غذاء الانسان أو الحيوان أو فى المواد المعدة للبيع باسم معين أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة

جنيهاً ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع مواد مخالفة لأحكام المرسوم .

ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام ، أو استيرادها أو بيعها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ، ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من خالف هذه الأحكام مع علمه بذلك ، (١) .

والأصل أن المشرع لا يتدخل في تحديد هذه المواصفات والعناصر، بل يترك ذلك لتقدير كل صانع أو منتج أو مستورد أو مصدر ، ومع ذلك لاحظ الشارع أنه في كثير من الأحيان قد يحدث أن تباع أو يطرح للبيع بضائع تحمل اسماً معيناً تعرف به ، وقد يتطلب تحقيق الفائدة المرجوة من تلك البضائع احتوائها على عناصر معينة من بعض المواد ، فيكون العبث في نوعها أو قدرها موضوعاً لكسب غير مشروع وضياًعاً للفائدة المرجوة .

وقد علقت المذكرة الإيضاحية على ذلك بقولها : أن الفرض من ذلك حماية المستهلك من أساليب الغش المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى على سبيل النص والتحديد .

ومن أجل ذلك أجاز المشرع في الفقرة الأولى من المادة الخامسة

---

(١) وقد سبق أن عُنيت المادة الخامسة بالقانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان نصها قبل تعديل السابق كالآتي :

« يجوز فرض حد أدنى من عناصر النافعة في العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المدة للبيع باسم معين وعلى العموم عرض عناصر معينة في تركيبها ويكون ذلك بمرسوم ، ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من طرح أو عرض للبيع أو باع بالتسليم التي صدر عنها المرسوم المتقدم ذكره مواد لا تكون مطابقة لأحكام ذلك المرسوم .



من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ حدد معين من العناصر الداخلة في تركيب المواد المذكورة فيها ، ويكون ذلك بقرار يصدر بتحديد ونسب تلك العناصر .

وتطبقاً لهذا النص صدر مرسوم في ١٣ يونيو سنة ١٩٩٢ بتنظيم بيع الصابون ، وقد بين نسب المواد المختلفة التي تدخل في كل رتبة من رتب الصابون .

وصدر مرسوم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ عن مواصفات الخل .  
كما صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير الصحة في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ بشأن للمقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومشتقاتها (١) ، وقد أوجب الأخير ألا تقل نسبة الدسم في الألبان عن قدر معين (٢) .

وقبل صدورها كانت محكمة النقض المصرية قد ذهبت إلى أنه إذا كان الحكم الذي أنان المتهم بفش اللبن المعروض تطبيقاً لنص المادة ٣ لم يستند في ذلك إلا إلى قلة الدسم فيه ، ولم يعن ببيان أن الفش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه ، فإن

---

(١) كما صدر المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية والتعديلات الداخلة عليه ، والمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ في شأن المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية وتعديلاته والمرسوم الصادر في ١٢-١٣-١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها . القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي ، والقرار رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج . انظر ما سوف يأتي في باقي الكتب التي يتضمنها هذا المؤلف .

(٢) وقد دفع بطلان هذا القرار الأخير فرفضت محكمة النقض الدفع ١٩٥٩/١/١٢ الأتف بالإشارة إليه ، ونقض ١٩٥٩/٣/١٦ أحكام النقض س ١٠٠ رقم ٧٠ من ٢٣١٥ . وانظر ما سوف يأتي في الباب الخامس من هذا المؤلف بشأن الدفوع المدنية والجنائية في قضايا الفش المختلفة .

الادانة على أساس قلة النسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لا يصح القضاء بها ما دام المرسوم المتوهم عنه فيها للحد من هذه النسبة لم يكن قد صدر بعد (١) .

**كما قضت :** بأنه إذا ثبت الحكم أن المتهم قد أضاف إلى اللبن مادة غريبة إليه وهى الماء ، فإن الركن المادى لجريمة الغش يكون قد توافر بصرف النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، وقرار وزير الصحة الصادر فى ٨ يولية ١٩٥٢ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالأكبان ومنتجاتها من أحكام (٢) .

وما يصدق على اللبن فى هذا الشأن يصدق على سائر السلع الغذائية والعقاقير الطبية ، وسائر المواد المعدة للبيع باسم معين ، فإنه لا يمكن القول بأن ثمة مواصفات معينة مطلوبة فيها ما لم يصدر مرسوم يفرضها قرار جمهورى ، أو ما لم تكن مقتضية بطبيعتها هذه المواصفات ، وبحسب الوصف المطلق عليها فى العقد ، وللمتعاقدين أن يحددوا لها من المواصفات ما يريدونه تعديداً صريحاً مقيداً لهم ، ويعد الخروج عليها عندئذ خداعاً للمتعاقد ، أو غشاً للسلعة بحسب الأحوال .

**وقد قضت محكمة النقض المصرية :** بأنه لما كان القرار الوزارى بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة (المربى) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، فإن الفعل المسند إلى المتهم وهو بيعه مربى مغشوشة لا يكون جريمة (٣) .

**وقضت :** إذا أثبت الحكم أن المتهم قد خلط زيت السيارات بزيت

---

(١) د نقض ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س٢ رقم ٢٨١ من ٧٦١ و ١/٢٩/١٩٥٤ س٢ رقم ٢٠٦ من ٥٤٥ .

(٢) د نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س٩ رقم ١٨٢ من ٧٤٧ .

(٣) د نقض ١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س٢١ رقم ١٦ من ٦٩ .

مكرر وعرضه للبيع. فإن هذا يكفي لإثبات توافر الغش المنصوص عليه في المادة ٢ من ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا يصح النعى على هذا الحكم بعدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات الزيت ما دام الحكم قد أثبت تعدد المتهم بتزليل المشتريين بتزيف الزيت (١) .

وقد يقرر بعض القرارات التموينية - بالإضافة إلى المواصفات المطلوبة - عقوبات تتجاوز في حدها الأدنى أو الأقصى تلك الواردة بقانون الغش التجاري ، لذا تكون هذه العقوبات هي الواجبة التطبيق دون غيرها ، لأن العبرة دائماً تكون بعقوبة الوصف الأشد .

كما قضت : بأنه متى كان قرار وزير التموين ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن قد حظر خلطها بمواد غريبة بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك كما حظر حيازة الشاي أو البن المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع ، وقرر لذلك عقوبة تزيد في حدها الأدنى عن العقوبة الواردة في القانون ٥٨ لسنة ١٩٤١ أو تلك الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، فإنه ينبغي أخذ المتهم بالعقوبة الأشد (٢) . وهي تلك الواردة في قرار وزير التموين ٢٥ لسنة ١٩٦٢ .

وكذلك الشأن أيضاً بالنسبة لواقعة العود إلى عرض أغذية مفشوشة وهي تخضع للقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها كما تخضع للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التديليس والغش فإن العبرة ينبغي أن تكون دائماً بعقوبة الوصف الأشد أيأ كان موضعه (٣) .

- 
- (١) د نقض ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ رقم ٧٥ من ٢٤٨ .  
(١) د نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٨٦ من ٩٠٤ و ١٩٧٥/٢/٣  
س ٢٥ رقم ٣٦ من ١١٢ و ١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦ رقم ٨٠ من ٣٤٢ و ١٩٧٥/١١/٣ رقم ١٤٨ من ٦٧٩ . وانظر ما سوف يأتي بشأن الدفوع المختلفة في قضايا الغش المختلفة .  
(٢) راجع مثلاً في د نقض ١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ رقم ٤٠ من ١٩٦ .

### تقسيم .

يبين من مطالعة نص المادة الخامسة المعدلة سالف الذكر أنها تتضمن النص على جريمة انتاج أو حيازة أو احراز مواد مخالفة للمواصفات وجريمة استيراد مواد مخالفة للمواصفات وسوف نتعرض لكل من الجريمتين المذكورتين في فصل متصل ثم نعرض للمبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأنهما وذلك في الفصول التالية :

**الفصل الأول : جريمة انتاج أو حيازة أو احراز مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .**

**الفصل الثاني : جريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .**

**الفصل الثالث : المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن المادة الخامسة من قانون قمع التبليس والفش (١) .**

---

(١) انظر تفصيلاً كتابتنا الجديد في النقض الجنائي، ١٩٩٥ من ١٧ وما بعدها .

## **الفصل الأول**

### **جريمة انتاج أو حيازة أو اهراز مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات**

**تمهيد ،**

تعاقب المادة الخامسة في فقرتها الثانية كل من ركن أو صبح أو انتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أهرز بقصد البيع مواد مخالفة للقرارات الصادرة بشأن مواصفات المواد التي تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان .

وسوف نتعرض لموضوع هذه الجريمة في بندين البند الأول تشرح منه الركن المادى للجريمة والبند الثانى نعرض فيه للركن المعنوى للجريمة .

**أولاً ، الركن المادى لجريمة انتاج أو حيازة أو اهراز  
مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة  
للمواصفات ،**

تقع تلك الجريمة على المواد التي تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان أو المواد المعدة للبيع باسم معين أو أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويتكون الركن المادى لهذه الجريمة من قيام الفاعل بتركيب أو تصنيع أو انتاج مواد مخالفة للقرارات الصادر بتحديد عناصرها ومواصفاتها القياسية ، فيجب أن يتوافر فعل التركيب والصناعة والانتاج أو العرض أو الحيازة أو الاهراز (١) وهى الأفعال التي تشكل منها المواد قبل عرضها للبيع .

وان يكون هذا التركيب أو الصنع أو الانتاج لمواد مخالفة لأحكام

---

(١) انظر في التفريق بين الحيازة والاهراز في قانون المخدرات كتابنا «شرح  
قوانين المخدرات» ص٤٧ وما بعدها .

القرارات التي تنظم العناصر الداخلة في تركيب هذه المواد ومواصفاتها .

ويضاف إلى ما تقدم أن يكون الفعل قد وقع بقصد البيع ، فالقانون لا يكتفى بالقصد العام أي بمجرد العلم بأن التركيب أو الصنع أو الانتاج يخالف الشروط المحددة في القرار وإنما يتطلب قصداً خاصاً هو نية طرح تلك المواد للبيع ، فإذا كان الأمر لا يعد وتجارب يقوم بها الشخص لدراسة خواص تلك المواد فإن الفعل لا يقع تحت طائلة القانون .

### **ثانياً ، الركن المعنوي لجريمة انتاج أو حيازة أو احراز مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات ،**

يبين من استعراض الركن المادي لهذه الجريمة أنها جريمة عمدية ، يتكون ركنها المعنوي من القصد الجنائي وهو قصد خاص ، ويتحقق ذلك بأن يكون الفعل قد وقع بقصد البيع ، فالقانون لا يكتفى بالقصد العام ، أي بمجرد العلم بأن التركيب أو الصنع أو الانتاج أو الحيازة والاحراز مخالفة للشروط المحددة في القرارات ، وإنما يتطلب قصداً خاصاً هو نية بيع تلك المواد (١) .

ويرى بعض الفقه أنه لا يقوم هذا القصد إذا كان الأمر لا يعدو سوى تجارب يقوم بها الشخص لدراسة خواص تلك المواد أو مجرد حيازتها للاستعمال الشخصي ومن ثم لا يقع تحت طائلة العقاب (٢) .

---

(١) وتطبيقاً للقواعد العامة فإن جهل المتهم بالقرارات التي تنظم المواصفات ليس بعذر لأن الأصل أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكملة له يفترض في حق الكافة ، فلا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كجريمة لنفي القصد الجنائي . - نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموع أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٢ ص ١١١٦ - وأنظر بشأن واجب العلم بالقانون على القاضي وعلى الكافة رسالتنا للدكتوراه : المخالفات التأديبية للقضاء وإعضاء النيابة العامة ، دراسة مقارنة ص ٥١٤ وما بعدها .

(٢) انظر د . حسني الجندي المرجع السابق ص ٢٥١ وما بعدها .

## **الفصل الثاني**

### **جريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء**

### **الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات**

#### **تمهيد :**

يتبين من مطالعة نص المادة الخامسة أنها تعاقب في فقرتها الثانية كل من استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام القرارات الصادرة بتحديد المواصفات (١) .

#### **تقسيم :**

وسوف نتعرض لموضوع هذه الجريمة في بندين : البند الأول الركن المادى للجريمة والبند الثانى الركن المعنوى للجريمة .

**أولاً :** الركن المادى لجريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .

**ثانياً :** الركن المعنوى لجريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .

**أولاً ، الركن المادى لجريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات ،**

لكى يتحقق الركن المادى لهذه الجريمة يجب أن يصدر قرار يحدد مواصفات كل سلعة ويتحظر مخالفة هذه المواصفات .

ويجب أن تتم عملية الاستيراد بقصد البيع أن تكون المواد المستوردة أو للبيع مركبة أو مصنعة أو منتجة بطريقة مخالفة للقرارات المحددة للمواصفات .

ويجب على كل حال التحقق من رداءة الصنف أو الانتاج أو عدم

---

(١) انظر ما سوف يأتى فى الكتب التالية من هذا المؤلف

مطابقته للمواصفات والشروط المقررة ، ويتحقق ذلك بالاستعانة  
بوسائل الخبرة الفنية .

وترتفع عن الفعل المادى صفة التأثيم فى هذه الجريمة إذا لم  
يتجاوز نسبة المخالفة القدر المسموح به فى الصناعة أو التجارة (١) .

**ثانياً ، الركن المعنوى لجريمة مواد تستعمل فى غذاء  
الإنسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات :**

الركن المعنوى وهو القصد الجنائى العام ، حيث يتوافر بقيام  
الفاعل باستيراد مواد تستعمل فى غذاء الإنسان أو الحيوان بالمخالفة  
للقرارات مع علمه بذلك ، فإن لم تكون هذه المواد مخالفة لأحكام  
القرارات أو كانت نسبة المخالفة فيها تتفق والقدر المسموح به ، أو كان  
الفاعل يجهل ذلك فإن القصد الجنائى ينتفى لديه .

---

(١) انظر تفصيلاً : د. حسنى الجندي المرجع السابق ص ٣١٤ وما بعدها .



## **الفصل الثالث**

### **المبادئ القضائية التي قررتتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن المادة الخامسة**

### **من قانون قمع الغش والتدليس**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القضائية التي قررتتها محكمة  
النقض بشأن المادة الخامسة من قانون قمع التدليس والغش المعدل .

١- وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « إذا كان  
الحكم الابتدائى الذى أدان المتهم فى تهمة عرض صابون غير  
مطابق للمواصفات المنصوص عايتها قانوناً للبيع والذى أخذ الحكم  
الطعون فيه بأسبابه قد أثبت أن الصابون محل الدعوى ضبط لدى  
المتهم ، دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة فى الدعوى عن واقعة  
عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع ، فإنه يكون قاصر البيان  
واجباً نقضه » (١) .

٢- وقضت بأن : « إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة  
بيعه وعرضه حلوى مغشوشة بإضافة مواد ملونة ضارة  
بالصحة إليها مع علمه بذلك مستنداً فى ذلك إلى ضبط زجاجة بها  
مادة ملونة لدخل دولا ب بمعمل المتهم لم يبين المتهم مصدرها دون أن  
يستظهر أن المتهم قد استخدم تلك المادة الملونة فى صنع الحلوى ،  
ونوع الغش بإضافة المادة الملونة وأثره فى الاضرار بالصحة ، فإنه  
يكون قاصراً واجباً نقضه » (٢) .

٣- وقضت بأن : « إنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم الصادر  
بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع  
الصابون رقم (١) إلا إذا كان خالياً من المواد الإضافية كما نصت المادة

(١) « نقض ١٩٤٩/٣/٧ مجموع القواعد القانونية ج-٧ ق ٨٣٧ ص ٧٩٥ » .

(٢) « نقض ١٩٥١/١/٢٩ مجموع القواعد القانونية ص ٢ ق ٢١١ ص ٥٥٧ » .

(٧) من هذا المرسوم على سريان أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية على الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم فإن بيع صابون عليه رقم (١) مضاف إليه جير تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره ضرباً من ضروب الغش التجاري (١) .

٤- وقضت بأن : إن المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذاً للمادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه : لا يجوز استعمال المواد الملونة غير الموضح على عبوتها البيانات المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد الملونة تدخل ضمن المواد المدرجة في الجدولين المنصوص عليهما في المادة الأولى ، وتنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على عدم جواز الاتجار في المواد الملونة التي تصنع محلياً والمعدة لتلوين المواد الغذائية والمدرجة بالجدولين المشار إليهما في المادة الأولى إلا بعد تسجيلها في وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل تلك المواد إلا إذا توافرت فيها الشروط المبينة في المادة الثانية ، ثم بينت شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تفصيلية عن تركيب المواد الملونة ، ثم أوجبت إرفاق عينات من هذه البطاقات التي تستعمل في عرض المادة الملونة للبيع ، وأوجبت أن يدون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمي الكيميائي أو النباتي للعادة الملونة واسمها التجاري ، وإذا كانت المادة الملونة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها لصق بطاقات على العبوات يدون فيها رقم التسجيل وتاريخه ، وأوجبت المادة الرابعة أن يدون على غلافات المواد الملونة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة

---

(١) : نقض ١٩٥٢/١/٨ مجموع أحكام النقض س ٣ رقم ١٥١ من ٣٩٧ .

استعمالها والأغراض التي تستعمل فيها ، وإذا كانت المواد المدرجة في الجدولين المشار إليهما في المادة الأولى وللمعدة لتلوين المواد الغذائية وجب علاوة على ذلك إيضاح عدة بيانات منها الاسم العلمي والكيميائي أو النباتي للمادة الملونة واسمها التجاري ، وإذا كانت مركبة من عناصر مختلفة وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، وإن لم تكن كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمي والكيميائي وأداته على ذلك فإن ما يثيره الطاعن من أن المادة التي ضبطت بمحلها إنما هي معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل إلى داخله ، مردود بما نصت عليه المادة الخامسة السالف الإشارة إليها صراحة من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها أو أن قشر البيض هو من المواد التي تلامس المادة الغذائية فيه (١) .

٥- وقضت بأن : « إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات التجارية ووجوب مطابقتها للحقيقة ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن تطبيقاً لهذا القانون لإعلانه في الصحف عن صنف معين من الصابون قال إنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون الخالص في حين أنه مصنوع من زيت بذرة الزيتون المضاف إليه بعض الزيوت الأخرى فإنه لا يكون مخطئاً ، ولا عبرة بما يقوله الطاعن من أن هذا الزيت هو العنصر الرئيسي في تركيب هذا الصابون وأن العناصر الأخرى غير رئيسية ما دام البيان التجاري قد ذكر أن الصابون مصنوع من زيت الزيتون (الخالص) وهو ما لا يطابق الحقيقة ، ولا عبوة كذلك بمطابقة صناعة هذا الصابون للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون إذ لا يجوز الخلط بين قانون وآخر مع اختلاف الغرض من وضعهما وتباين مجال التطبيق بالنسبة لكل منهما (٢) .

(١) : نقض ١٩٥٢/١٢/٣٠ مجموع أحكام النقض س ٤ رقم ١٢٠ من ٢٠٩ .

(٢) : نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ مجموع أحكام النقض س ٥ رقم ١٢٢ من ٣١٨ .

٦- **قضت بأن :** إن المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها والرخص لهم في استخراج دقيق القمح الصافي أن ينتجوا الدقيق مطابقاً لمواصفات معينة ، كما نصت المادة ١٧ من القرار المذكور على أن يكون فحص عينات الدقيق والردة بطريق النخل والتحليل الكيميائي معاً ، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة ، وإذن فالحكم الذي يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة استخراج دقيق صافي غير مطابق للمواصفات المقررة مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنيهما غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ دون أن يبين مضمون هذا التحليل ، وهل روعي في عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري أنف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيميائي معاً - فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه (١) .

٧- **وقضت بأن :** لم ينص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون على أن نسبة الأحماض الدهنية تقوم مقام العجز في الوزن (٢) .

٨- **وقضت بأن :** إذا كانت التهمة المستندة إلى المتهم أنه عرض للبيع زيتاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً مع علمه بذلك ، فإنه كان لزاماً على المحكمة أن تبين المواصفات التي خولفت وعلم المتهم بها والتي أسس عليها الحكم مسئولية هذا الأخير - وإغفال الحكم لهذا - العنصر الجوهري ، الذي عليه يتوقف الفصل في المسئولية الجنائية .

(١) : نقض ١٩٥٥/٣/٢٨ مجموع أحكام النقض ص ٢٣١ رقم ٧١١ ،

(٢) : نقض ١٩٦٠/١/١٨ مجموع أحكام النقض ص ١١ ق ١١ ص ٦٦ .

مما يعيب الحكم بالقصور (١) .

٩- وقضت بأن : « تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه « لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة بالجدول الملحق بهذا المرسوم . ويبين من الجدول المشار إليه أن « حامض البوريك » لم يرد به ، ومن ثم فإن إضافته إلى « البسكويات » بأية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب ، ولما كان يبين من الأوراق أن التقريرين الاستشاريين المقدمين من المتهم (الطعمون ضده) غير خاصين « بالبسكويات » المضبوط موضوع التهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد نسبة حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسؤولية ، وإذ عوّل أيضاً على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة إلى « البسكويات » المعروض للبيع هي « البوراكس » وليست « حامض البوريك » فإنه يكون مشوباً بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه (٢) .

١٠- وقضت بأنه : لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص « اعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة اعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤثم في هذه الحالة (٣) .

١١- وقضت بأن : « القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم

(١) « نقض ١٩٦١/٥/١ مجموع أحكام النقض س ١٢ رقم ٩٦ من ٥٢١ » .

(٢) « نقض ١٩٧٠/٥/١١ مجموع أحكام النقض س ١٥ رقم ٦٧ من ٣٣٩ الطعنات أرقام ١٧٠٩ و ١٧١٠ » .

(٣) « نقض ١٩٧٠/١/١٢ مجموع أحكام النقض س ٢١ رقم ١٦ من ٦٩ » .

تمصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول قد حدد في المادة ١٨ منه الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهوية ، وليس من بينها غش الكحول ، وقد نصت المادة ٢١ من القانون المذكور على أنه يجوز الحكم على المخالفة بأداء تعويض للخرانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد عن ألف جنيه ، ولما كانت المطعون ضدها مقدمة بتهمة انتاج مواد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود المقررة من عناصر تركيبها ، فإن الجزاء الذي نصت عليه المادة الأخيرة لا ينطبق على واقعة الدعوى (١) .

١٢- وقضت بأن : لما كان قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ورد في ديباحته أنه صدر بالاستناد إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٤ وقراره رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر تداول واستيراد مشروب الطافيا وكذلك القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تمصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وكان القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ وقد ألغى استصدار المراسيم ، مما يترتب عليه أن قرار نائب الوزراء للصناعة وقد صدر في نطاق التفويض التشريعي الوارد بالقوانين والقرارات المشار إليها ، ويكون قد حل محل المرسوم الذي استوجبت المادة الخامسة من قانون قمع الغش والتدليس ، وكان من المقرر طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها بأن من حق السلطة التنفيذية اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو إعفاء من تنفيذها ، فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه من النعمى لأنه عقوبة الغرامة المقضى بها مقرررة في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المنطبق أيضاً على واقعة الدعوى (٢) .

---

(١) د نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ مجموع احكام النقض س٢١ رقم ١٠٠ من ٤٤٠٩ .

أوجبت المواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ المنشورة بالسجل الرسمي للمواصفات القياسية بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٢ إلا تقل نسبة سكر القصب في السائل الكحولى العنبرى عن ١٠ / بالوزن محسوباً كجولو كوز مما مفاده أن العبوة في احتساب نسبة السكر هي بمجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولى « الليكير » ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب هذه النسبة على الأساس المتقدم ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

إن حضور مندوب الانتاج عملية الانتاج لا يدل حتماً على اتمام العمل الجارى في حضرته طبقاً لأحكام القانون ، ولا يسأل عن منتجها إلا مدير العمل (١) .

١٣- وقضت بأن : متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة الأنواع المبينة في المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما يوضح النسب المقررة قانوناً للعناصر الداخلة في تركيبه والنسب التي وجدت بالفعل في الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة ايراد هذا البيان في الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض المصرية أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ولذا فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقضه (٢) .

١٤- وقضت بأن : المرجع في مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو بالتحليل دون الاشراف النظرى (٣) .

---

(١) : نقض ١٩٧٠/٥/٢٥ مجموع أحكام النقض س ٢١ رقم ١٧٤ ص ٧٣٩ ،

صدر بالقرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٤ بالمواصفات القياسية الحديثة رقم ٢٦١٣/١٩٩٤ الخاصة بفترات الصلاحية للمنتجات الغذائية . انظر نصوص القرار المذكور في القسم لثانى من هذا الكتاب

(٢) : نقض ١٩٧١/١٢/٥ مجموع أحكام النقض س ٢٢ ص ٦٨٧ ،

(٣) : نقض ١٩٧٤/٣/١٨ مجموع أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٧ ص ٢٠٧ . وانظر

أيضاً نقض ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ق ١٧٤ ص ٧٣٩ ،

## **الباب السابع** **جرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال** **أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير** **المواد الغذائية وغيرها**

### **النص القانوني للمادة السادسة :**

تنص المادة السادسة من قانون قمع التدليس والغش على أنه  
" يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو  
تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معداً للبيع في العقاقير الطبية  
والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها  
أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو  
بيعها ويجوز بمرسوم أيضاً إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير  
أو المواد أو تسليمها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون  
فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مقدارها أو محل صنعها أو اسم  
صانعها أو غير ذلك من البيانات .

كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعمال البضائع  
والمنتجات أيأ كانت .

ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المبيعة أن ينظم  
بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها  
أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويجوز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي تكتب بها البيانات سالفه  
الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وامساكها ومراجعتها أو  
اعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تصديق المدة اللازمة لتصريف المنتجات  
والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو المراسيم أو  
القرارات الصادرة تنفيذاً له .

ويعاقب كل مخالف لأحكام المراسيم والقرارات المذكورة بالعقوبات



النصوص عليها في المادة السابقة ، وقد عدلت هذه المادة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ (١) .

## شرح المادة السادسة

### تعهد وتنظيم :

تناول المشرع المصري في المادة السادسة الحديث عن جرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها واستهلاكها وحفظها والبيانات التي تدون عليها .

وسوف نتعرض لشرح المادة السادسة في الفصول التالية :

**الفصل الأول :** الركن المادي لجرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها .

**الفصل الثاني :** الركن المعنوي لجريمة مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها .

**الفصل الثالث :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن المادة السادسة من قانون قمع التدليس والغش (٢) .

---

(١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان نصها قبل التعديل كالآتي :

« يجوز فرض استعمال أواني أو أوعية أو أشياء مختلفة في تحضير العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع أو في صنعها أو وزنها أو حزمها أو حفظها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع كما يجوز تنظيم استعمال تلك الأشياء ويكون ذلك بمرسوم - ويجوز بمرسوم إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير والمواد أو حفظها أو بيان حالتها التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك - وكذلك يجوز لمنع الغش والتدليس في البضائع المبعة أن ينظم المرسوم بيع جميع البضائع التي يصرى عليها هذا القانون وكذلك طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويكون الجزاء على مخالفة أحكام المراسيم المذكورة عقوبات لا تتجاوز العقوبات للنصوص عليها في المادة السابقة .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا «الجديد في النقض الجنائي» ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، ص ١٧ وما بعدها .

## **الفصل الأول**

### **الركن المادى لجريمة مخالفة المراسيم المتعلقة**

### **باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها فى**

### **تحضير المواد الغذائية وغيرها**

تقع هذه الجريمة على العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها ونحن نؤيد ما ذهب إليه محل هذه الجريمة هو العقاقير الطبية والمواد بعض الفقه ، من أن الغذائية أو سائر المنتجات الأخرى سواء كانت زراعية أو طبية ، فعبرة ، وغيرها ، التى وردت فى سياق هذا النص هى عبارة عامة تدرج تحتها كل المنتجات التى يمكن أن تقع عليها الأفعال الواردة طالما كانت معدة للبيع (١) .

ويتكون الركن المادى لجرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها من نشاط يقع بالمخالفة لأحكام المرسوم الصادر فى هذا الشأن ، ويتكون هذا النشاط بالسلوك الإيجابى ، أو بالسلوك السلبى ، أو بالامتناع (٢) ، ويتحقق ذلك باستعمال أوعية مخالفة لما ورد فى المرسوم فى تحضير المواد أو فى صنعها ، أو بمخالفة شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها ، أو عدم بيان الحالات التى تكون فيها غير صالحة للاستهلاك ، أو عدم بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها .

وتقع هذه الجريمة كذلك ، بمخالفة المرسوم المنظم لتصدير هذه البضائع أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

---

(١) د. حسنى الجندى - المرجع السابق ص ٢٤٠ وما بعدها وقارن د. رؤوف عبيد - المرجع السابق ص حيث يرى أن محل هذه الجريمة هو العقاقير الطبية والمواد الغذائية فقط .

(٢) أنظر تفصيلاً كتابنا : جرائم الامتناع فى قانون العقوبات ، ص ٤١ وما بعدها .

وكذلك يقوم الركن المادى بمخالفة القرارات الوزارية التى تصدر بشأن البيانات التى تكتب على هذه العقاقير أو المواد الغذائية أو غيرها من المواد .

ومن البديهي أنه لا تقوم هذه الجريمة إلا عند صدور مراسيم أو قرارات وزارية تفرض استعمال أوعية معينة فى تحضير المواد الغذائية وغيرها أو بيان شروط استهلاكها واستعمالها فى تحضير المواد الغذائية وغيرها (١) .

وقد تناولت الفقرتان الأولى والثانية من المادة السادسة الحديث عن « العقاقير الطبية والمواد الغذائية المعدة للبيع » دون غيرها .

أما الفقرة الثالثة الخاصة بجواز تنظيم البيع أو الطرح أو العرض أو الحيازة بقصد البيع فهى عامة تسرى على « جميع البضائع » وقد صدر فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ مرسوم فى شأن تنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية ، ومرسوم فى أبريل سنة ١٩٤٧ فى شأن المواقد .

---

(١) انظر نصوص هذه القرارات فى القسم الثانى من هذا الكتاب .

## **الفصل الثانى**

### **الركن المعنوى لجريمة مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها**

جريمة مخالفة مراسيم استعمال الأوعية جريمة عمدية يتطلب  
يجب لقيامها أن يتوافر القصد الجنائى (١) وتكون ذلك بمجرد مخالفة  
شروط المراسم الخاصة بالأوعية أو الاستهلاك أو وضع بيان غير  
حقيقى (٢) مع العلم بذلك (٣) .

- 
- (١) انظر بشأن الاجراءات التطبيقية فى تحقيق جرائم الغش كتابنا «التحقيق  
الجنائى التطبيقى» ١٩٩٥ ص ٤١١ وما بعدها .
- (٢) انظر بشأن الاجراءات الفنية للمعملية لتحليل العينات كتابنا : «التحقيق  
الجنائى الفنى والبحث الجنائى» الطبعة الثانية ص ١٦ وما بعدها .
- (٣) انظر : نقض ١٤-٣-١٩٧١ مجموع أحكام النقض ص ٢٢ ق ٧ ص ٢٣٥ .

## **الفصل الثالث**

### **المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن جرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها**

**تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي لجريمة مخالفة المراسيم المتعلقة  
باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية .

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : المادة الأولى من  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس على  
ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكرة الايضاحية للقانون تتناول  
صور الغش أو الشروع فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة نفسها  
مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته ، الذي فوض في  
مادته السادسة - في سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل  
وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية في  
اصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الحفظ  
أو النقل أو التسمية وتحديد الكيفية التي تكتب بها البيانات على  
العبوات ، ثم بينت هذه المادة في فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم  
توقيعها في حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات وقد أعلمت تلك  
السلطة ذلك الحق وأصدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ مرسوماً  
في شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكراوية  
وقضى في المادة الرابعة منه بوجوب وضع اسم التابل ومنتجه أو  
مجهزه وعنوانه على العبوات ، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤  
لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية كتابة تلك البيانات ، وحظر كل من المرسوم  
والقرار استيراد التوابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد

البيع إلا إذ كانت مطابقة لأحكامها ، ولما كانت النيابة العامة - وقد أسبغت على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه فى خدع المتعاقد معه فى ناتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شمرأ على أنه كراوية - قد كلفته الحضور لحاكمته - على ما يبين من ورقة التكليف بالحضور - بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع الغش والتدليس لارتكابه جريمة غش ، وكان مما يدخل فى الغش الحالات المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التى طلبت النيابة العامة محاكمة الطعون ضده من أجلها - استناداً إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتى طرحت بالفعل على المحكمة ، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التى تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واخذت من ذلك ومما ورد بطلب التكليف بالحضور من اجمال لبيان التهمة تكوة للقضاء بالبراءة تكون قد أخطأت فى تطبيقه وفى تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والاحالة (١) :

٢- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : « المشرع إذ نص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة من كافة الوجوه إنما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وارشاده إلى مختلف رغباته وحاجاته ليختار منها ما يصلح له ، ولما كان ما أثبتته الحكم الطعون فيه فى حق الطاعن من اضافته قدرأ من النشا إلى مسحوق الشيكولاته له أصله الصحيح فى تقرير العمل الكيميائى ، الأمر الذى يستوجب حتماً إثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، وإلا أصبح البيان مخالفاً للحقيقة فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعياً باعتباره من العناصر التى تدخل فى تكوين مسحوق الكاكاو .

(١) : نقض ١١/٧/١٩٦٥ مجموع أحكام النقض س ١٧ من ١٠٧٦ .

جريمة عدم مطابقة البيان التجارى لا تستلزم قصداً جنائياً خاصاً ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان وإقرانه بالقصد الجنائى العام ، دون أن يلزم ثبوت انصراف النية إلى الغش ، وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، (١) .

٣- كما قضت بأنه : تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفتقر فى ماهيته ومقوماته عن الآخر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استلزم للعقاب على إهراس الدخان المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد استعمار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المغشوش ، فخالف بذلك حكم القانون (٢) .

٤- كما قضت بأنه : قد بينت المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى يونيه سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت ، ولما كان الثابت من مردفات الحكم المطعون به أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط ، وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالى المعدلة بالقانون

(١) : نقض جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ أحكام النقض س ١٤ رقم ٨٠ من ٤١٣ .

(٢) : نقض جلسة ١٩٦٤/١١/٩ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ من ٦٤٩ .

رقم ١٩٤٨/٨٧ تقضى باعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريباً وبمصادرة هذا الدخان فضلاً عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوط بالرمل والعسل معاً - يعتبر من وجهة نظر القانون دخاناً مخلوطاً خلطاً مؤثماً ولا عقد في ذلك أنه كون خلط بالعسل في حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هي بمجموعة كوحدة يصعد عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون (١) .

٥- وقضت بأن : المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس على ما يبين من نصوصها ومن مراجعة المذكورة الايضاحية للقانون تتناول صور الغش أو الشرور فيه الذي يقع بغير تزيف في البضاعة نفسها مما يندرج تحت أحكام المادة الثانية من القانون ذاته ، الذي فوض في مادته السادسة - في سبيل ضمان تنفيذ أحكامه على الوجه الأكمل وبما يتفق ووسائل العلم والكشف الحديث - السلطة التنفيذية في اصدار مراسيم أو قرارات وزارية ببيان قواعد وشروط التعبئة أو الحفظ أو النقل أو التسمية وتحديد الكيفية التي تكتب بها البيانات على العبوات ، ثم بينت هذه المادة في فقرتها الأخيرة العقوبة التي يلزم توقيعها في حالة مخالفة أحكام تلك المراسيم والقرارات وقد أعملت تلك السلطة ذلك الحق وأصدرت في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ مرسوماً في شأن مواصفات التوابل ومن بينها الشمر والكراوية وقضى في المادة الرابعة منه بوجود وضع اسم التابل ومنتجه أو مجهزه وعنوانه على العبوات ، ثم أصدر وزير التجارة القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ ببيان كيفية

---

(١) : نقض جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ مجموع أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٨ ص ٧٩٩ .



كتابة تلك البيانات ، وحظر كل من المرسوم والقرار استيراد التوابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكامها ، ولما كانت النياية العامة - وقد أسبغت على الواقعة المسندة إلى المتهم وصف شروعه في خدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة وذلك بعرضه للبيع شمرأ على أنه كراوية - قد كلفت الحضور لمحاكمته - على ما يبين من ورقة التكليف بالحضور - بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس لارتكابه جريمة غش ، وكان مما يدخل في الغش الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المطبق ومن بينها الحالة التي طلبت النياية العامة محاكمة المطعون ضده من أجلها - استناداً إلى الواقعة الثابتة بأوراق الدعوى والتي طرحت بالفعل على المحكمة ، فإن محكمة أول درجة وقد قصرت الغش على المعنى المستفاد من المادة الثانية التي تفيد حصول تزيف بالبضاعة نفسها دون غيره من الصور الواردة بالقانون ذاته واتخذت من ذلك ومما ورد بطلب التكليف بالحضور من إجمالى لبيان التهمة تكوة القضاء بالبراءة تكون قد أخطأت في تطبيقه وفي تأويله مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه والاحالة (١) .

٦- وقضت بأن : القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ في شأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون صدر بعده قرار من مجلس الوزراء في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون بالاستناد إلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وهو الاعلان الذي جعل في المادة التاسعة السلطة التشريعية لمجلس الوزراء ، وإلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار مراسيم وأشار في ديباجته إلى الاطلاع على المائتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش والمواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من

---

(١) : نقض جلسة ١٧/١١/١٩٦٥ مجموع أحكام النقض س١٧ من ١٠٧٦

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والقوانين المعدلة وأسقط الإشارة إلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر والذي كان يعتبر في مادته السابعة الجرائم المنصوص عليها فيه مخالفات لا جنحاً ، وهذا الاسقاط للقانون جاء على خلاف ما استنتته الشارح وانتهجه في القرارات السابقة والتي كانت تصدر بالاستناد إليه ، فقرار مجلس الوزراء سالف الذكر والذي يجمع بين القانون والمرسوم في قوته الملزمة يعتبر ناسخاً لما يتعارض معه من أحكام في التشريعات السابقة على صدره ومنها القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ سالف البيان ، يدل على ذلك أنه لم يشر في ديباجته إليه كما سبق ، وأنه أعاد تنظيم ما كان ينظمه القانون والمراسيم السابقة على صدره في شأن صناعة وتجارة الصابون وأخرها المرسوم الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٥١ تنظيماً كاملاً متناولاً ما كانت تتناوله من أحكام ومنها أنواع الصابون ورتبه والعناصر الداخلة في تكوينه كما تناول جريمتي الغش والخديعة محيلاً في العقاب عليهما إلى المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش ، كما أحال إلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية والذي يوجب في المادة ٢٧ منه أن يكون البيان التجاري مطابقاً للحقيقة واعتبر فيما يختص بتطبيقه بيان العناصر الداخلة في تكوين البضاعة بياناً تجارياً بحسب ما نص عليه في المادة ٢٦ منه وعاقب على مخالفة ذلك بعقوبة الجنحة في المادة ٣٤ منه وهي المواد التي أحال إليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ على ما سلف (١) .

٧- وقضت بأن : ١ نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون في المادة الثانية منه على أن الصابون رقم ٢ هو الصابون المحتوي عقب ختمه على ٥٠٪ على الأقل من الوزن المرقوم على القطع أو من الوزن الفعلي لهذه

---

(١) ١ نقض ١٣/١/١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ رقم ١٢ ص ٥٦ .

القطع عند التحليل أيهما أكبر لحماضاً دهنية وراتنجية ، مما يدل على تشدد القانون في مراعاة نسبة تلك الأحماض حمائية للمستهلكين وقضاء على الغش في الصابون حتى لا يتأذى الأمر إلى الغش في وزن الصابون وفي نسبة المواد النافعة الداخلة في تكوينه معاً ، فلا يجدى الطاعن ما يتذرع به من نقص الوزن في الصابون الذي أنتجه عن الوزن المرقوم على القطع وبخار الماء في تكوينه لأن ما يتعلل به من ذلك لا تندفع به التهمة المستندة إليه ، بل تتضمن غشاً في وزن الصابون ، فضلاً عن الغش في نسبة الأحماض الداخلة في تكوينه ، هذا ويفرض صحة ما يدعيه الطاعن في طعنه كله فإن ما وقع منه من انتاجه الصابون دون مراعاة نسبة الأحماض الدهنية والراتنجية بحسب البيان المرقوم على السلعة يعتبر ذكراً لبيان تجاري غير مطابق للحقيقة معاقباً عليه بالعقوبة التي أوقعها عليه الحكم طبقاً للمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن البيانات والعلامات التجارية وهو القانون الذي أعلمه الحكم أيضاً لانطباقه على واقعة الدعوى فلا مصلحة له فيما أثاره في طعنه كله من دعوى الخطأ في تطبيق القانون أو الاخلال بحقه في الدفاع ؛ (١) .

٨- وقضت بأنه : تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة ، ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المصفوفة (المربى) لم يصدر بعد ، وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن هو بيعه مربى مغشوشة لا يكون جريمة ، فإن الحكم فيه يكون مخطئاً إذ نانه ويتعين لذلك الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وبإراءة المتهم مما نسب إليه ؛ (٢) .

٩- كما قضت بأن : إن جريمة وضع بيانات غير مطابقة

---

(١) د نقض ١٩٦٩/١/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٢ ص ٥٦ .

(٢) د نقض ١٩٧٠/١/١٢ مجموعة أحكام النقض س ٢١ ص ٦٩ .

للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مغشوشة ، ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة غش التي تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة ، (١) .

---

(١) : نقض ١٩٧١/٣/١٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ٥٧ من ٢٢٥ ، .

## **الباب الثامن** **جرائم الغش بطريق الإهمال**

### **النص القانوني للمادة السادسة مكرراً ،**

دون اخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، إذا وقع الفعل بالمخالفة لأحكام المواد : ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها فى المواد سالفة الذكر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

### **شرح المادة**

#### **تمهيد وتقسيم :**

هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ولم يكن لها مقابل من قبل فى قانون قمع التلبس والغش .

وسوف نتعرض فيما يلى لشرح أركان جرائم الغش بطريق الإهمال وذلك فى الفصول الثلاثة التالية :

**الفصل الأول : ركن الخطأ فى جرائم الغش بطريق الإهمال .**

**الفصل الثانى : ركن الضرر فى جرائم الغش بطريق الإهمال .**

**الفصل الثالث : علاقة السببية فى جرائم الغش والأسباب التى تؤدى إلى قطعها . (١) .**

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا «جرائم الامتناع فى قانون العقوبات» ص ١٠٧٢ وما بعدها .

## الفصل الأول

### ركن الخطأ في جرائم الغش بطريق الإهمال

**الفاوق بين جرائم الغش العمدية وجرائم الغش غير العمدية ،**

جرائم الغش إهمالاً هي الجرائم التي تقع نتيجة خطأ من الفاعل ، معنى ذلك أنها الجريمة التي لا يقصد الفاعل وقوعها ، فالضرر في جرائم الغش إهمالاً نتيجة لسوء تصرفه في الوقت الذي كان من الميسور عليه أن يتوقع بأن تصرفه قد يؤدي إلى أضرار بمال الغير أو ببذنه ، فعدم توافر النية لدى الفاعل في إحداث الضرر هو العنصر المميز لجرائم الإهمال عن الجرائم العمدية ، ولو نظرنا إلى جرائم الإهمال من الناحية الموضوعية ثم نظرنا إليها من الناحية الشخصية لوجدناها في الناحية الموضوعية تتحد مع الجرائم العمدية في الحاق ضرر بالغير ، أما من الناحية الشخصية ، وبمعنى آخر من ناحية الركن الأدبي يلاحظ أن كلا منهما تأخذ مكاناً تختلف فيه عن الأخرى ، فالجريمة العمدية تشترط أن يكون الجاني قد تعمّد إحداث الضرر والجريمة غير العمدية تشترط أن يكون الضرر نتيجة لخطأ الجاني دون سمي منه .

#### **أولاً ، المقصود بالخطأ La faute في جرائم الإهمال ،**

عبر القانون الجنائي المصري عن الخطأ بالكلمات الآتية : رعونة ، عدم احتياط وتحرز ، إهمال ، عدم انتباه ، عدم مراعاة واتباع اللوائح ، فهذه الألفاظ يحتوى مضمونها على جميع أنواع الخطأ الممكنة ، لذلك كان على المشرع أن يأتي بعبارة واحدة مضمونها على كل أنواع الخطأ ، ككلمة : إهمال بدلاً من عدة ألفاظ تهدف جميعها إلى معنى واحد من الناحية القانونية .

والخطأ كركن من أركان الجريمة لا بد وأن يظهر إلى العالم

الخارجي بتصرف مادي . فهذا التصرف المادي هو حلقة الاتصال بين الجريمة العمدية والجريمة الخطئية ، ولكن في هذا النوع الأخير من الجرائم ، لا يهدف الفاعل من تصرفه المادي احداث النتيجة الضارة ، بعكس ما في النوع الأول من الجرائم ، حيث يهدف الفاعل التوصل إلى نتيجة ضارة محدودة أو غير محدودة ، هذا الفارق الجوهري بين النوعين من الجرائم -العمدية والخطئية- ويجب التفريق بين الإهمال والقصد الجنائي والقصد الاحتمالي وما يلي القصد - intention - prerer nel كالضرب المفضي إلى الموت .

إن الإرادة الواعية هي العنصر النفسي الذي يؤدي بالفاعل إلى الانانة ، وهذا بعكس الفاعل غير الواعي inconscient أو غير المدرك الذي لا يؤخذ عن تصرفاته ولا عن نتائجها ، لذلك نلاحظ أن المشرع المصري تكلم عن العامة العقلية كمانع من موانع المسؤولية وكذلك فقدان الشعور نتيجة لمعاقير مخدرة أبداً كان نوعها إذا أخذها الفاعل قهراً عنه أو على غير علم منه بها .

إذا حتى نؤاخذ الفاعل عن اثمه ، لا بد وأن نتأكد أنه مدرك لتصرفاته وأفعاله وأنه يقوم بإرادة حرة ، إذ أن الفرد قد يقوم في جريمة الإهمال ، يتصرف الفاعل دون أن يتخذ الحيطة أو الحذر الذي يتبعه الشخص العادي ، فعلى الرغم من ادراكه لما قد ينجم عن تصرفه الإيجابي أو السلبي من اضرار ، إلا أنه لا يكثرث للعواقب التي قد تترتب على ذلك .

إن جريمة الإهمال كغيرها من الجرائم تشترط في التصرف أن يقع من شخص يتمتع بكامل وعيه .

فيدون توافر الإرادة والوعي الداخلي لدى الفاعل ، لا يمكن أن يعد مسئولاً عن الفعل .

والتعبير عن هذا الوعي لا يكمن في حركة جسم الفاعل أو في حركة عضو من أعضائه جسمه ، ولكن التعبير يتعلق بنفس الفاعل

وبالنسبة للحالات الأولى فإن المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات تنص « مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل شركة تخالف الأحكام المقررة في شأن نسبة المصريين في مجالس إدارتها أو نسبتهم من المستخدمين أو العمال وكل عضو منتدب للإدارة أو مدير فيها » أي أن مؤدى هذا النص أن الشركة نفسها تكون محلاً لتوقيع عقوبة الغرامة في حالة مخالفة الحكم المنصوص عليه فيه (١).

أما الحالة التي أعمل فيها المشرع المصرى مبدأ المسؤولية غير المباشرة فقد نصت عليها المادة ٢/٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين ونصها « وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف ».

ويضيف بعض الشراح (٢) إلى ما تقدم اتجاه القانون الضريبي إلى تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن الجرائم الضريبية متجهاً بذلك نحو النفعية - مثال ذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الالتزامات الضريبية على الشركات والمنشآت ثم نص المادة ٨٥ مكرراً على معاقبة كل من اشترك مع ممول أو منشأة على التخلص من أداء الضريبة بطريق الاحتيال - كما فرض القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ رسم دمسغة على الأشخاص المعنوية (المادتان ٨ و ١٣) مما مقتضاه تقرير مسئوليتها الجنائية عن الإخلال بهذه الالتزامات (٣).

(١) د. محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية الجزء الأول ص ١٢٦ .

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق - ص ١٧٣ .

(٣) أنظر نص المادة ٤ من اللائحة التنفيذية الجديدة الصادرة بقرار وزير التجارة والتموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ في الباب الثالث عشر من هذا القسم . وأنظر كتابنا « التعليق على تشريعات اللبناني » ص ٧ وما بعدها .



معينة من الجسامة ولكن سرعان ما استقر الرأي بين رجال الفقه والقضاء على توحيد فكرة الخطأ في القانون المدني والفقهاء الجنائي كما سيبين فيما بعد .

### ثالثاً ، الطبيعة القانونية لخطأ في جرائم النفس :

#### La nature juridique de la faute

لا تختلف جرائم النفس اجمالاً عن غيرها من جرائم الإهمال في طبيعتها وتبين من قراءتنا للمواد ١١٦ مكرراً ١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٣٦٠ عقوبات الخاصة بجرائم الإهمال أن المشرع لم يعرف الخطأ ، ولكنه استعمل عدة عبارات مثل : الرعونة ، عدم الاحتياط ، الإهمال ، عدم الانتباه وعدم مراعاة اللوائح (١) .

هذا ولم يبين المشرع أي درجة من الخطأ تبين للقاضي أن يؤخذ الفاعل عن جرميته ، وكذلك الحال في القانون المدني إذ لم يضع المشرع حداً للخطأ الذي يترتب عليه مسئولية الفاعل (٢) . وعلى ذلك فإن ما أورده القانون الجنائي يشمل جميع أنواع الخطأ الممكن حدوثها (٣) .

### وأخيراً ، صور الخطأ في جرائم النفس اجمالاً :

تنص المادة السادسة مكرراً المتضامنة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ عن الصور المحتملة للخطأ غير العمدى في جرائم النفس وهي الإهمال وعدم الاحتياط أو عدم التحرز أو الإخلال بواجب الرقابة وهي صور يمكن أن تحدث عملاً في جرائم النفس .

---

(١) انظر في تعريف صور الخطأ المختلفة د. محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات - القسم العام طبعة ١٩٨٥ ص ٧٨١ وما بعدها .

(٢) يلاحظ أن المادة ٢١٧ مدنى تساوى بين النفس والخطأ الجسيم فى عدم إعفاء المدين من المسئولية . انظر «رسالتنا للمكتوبة» - مرجع سابق ص ٧٣١ .

(٣) جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الخامس ص ٨٤٤ ذمرة ٣٩ .

### خامساً ، تطبيقات الخطأ في جرائم الغش اعمالاً .

على ضوء ما سبق شرحه من أركان الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢، ٣، ٤ مكرراً من قانون قمع التدليس والغش قد يقع الإهمال في ارتكاب أي من هذه الجرائم على النحو التالي :

١- الإهمال في إفساد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو الثمن العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو منتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معداً للبيع أو التسبب إهمالاً بسبب الإخلال بواجب الرقابة في طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مفسوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها .

ثانياً : التسبب إهمالاً ويسبب عدم الاحتراز في صنع أو طرح أو عرض أو بيع مواد أو عيوات أو أغلفة مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية .

ثالثاً : الحيازة على سبيل الخطأ لشيء من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة .

رابعاً : الحيازة على سبيل الخطأ لنباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان أو نباتات ضارة بصحة الإنسان .

خامساً : الخطأ في استيراد أو جلب شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مفسوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك (١) .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا «شرح قوانين المخدرات» ص ١٢٧ وما بعدها .

## الفصل الثانى

### وكن الضرر فى جرائم الشن أهجاء

#### أولاً ، المقصود بالضرر فى جرائم الشن أهجاء .

لا يعاقب ، القانون الجنائى عن الخطأ ذاته إنما لم يجره إلى نتائج ضارة لأن الهدف الأول من القانون هو الدفاع عن المجتمع والمساواة بين الجميع ، فالعبرة فى جرائم الاهمال بالنتيجة الضارة وبالأضرار التى تولدت عن الخطأ الفاعل .

فى جريمة الاهمال يبدو الضرر المادى واضعاً فى الحريق غير العمدى المنصوص عليه فى المادة ٣٦٠ من قانون عقوبات وفى الحوادث غير العمدية التى تقع على إحدى وسائل النقل البرية أو الجوية المنصوص عليه فى المادة ١٦٩ عقوبات ، أما الضرر البدنى فهو الذى يقع على جسم الإنسان سواء بالقتل أو الجرح أو الضرب أو المرض وذلك طبقاً للمادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون عقوبات ومع ذلك قد يكون الضرر انبياً إذا أدى إلى الحسرة والألم بسبب فقدان عزيز أو من جراء حدوث عاهة بالمجنى عليه ، فهو الضرر المرتبط بالشعور والأحاسيس .

هذا من جانب ومن جانب آخر سوف نلاحظ أن الضرر المادى والضرر البدنى لا يثيران خلافاً فى الفقه من حيث الجزاء أو التعويض ، بعكس الضرر الأبدى الذى يختلف باختلاف الشخص الذى يطالب بالتعويض عنها ، وما إذا كان المجنى عليه نفسه أو أحد من قروعه أو أصوله (١) ، ومع ذلك يجب أن نراعى فى تقدير التعويض مدى الاعتداء على شعور وعواطف المجنى عليه أو نويه ، ولكن ، هل نترك الباب

---

(١) تراجع المادة ٢٢٢ مدنى والتى تنص على أن يشمل التعويض الضرر الأبدى أيضاً ولكن لا يجوز فى هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تمعد بمقتضى اتفاق الدائن به أمام القضاء ، ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .

منصوصاً لكل قريب أو صهر أو صديق ليطالب بتعويض عن الضرر  
الأنفسي الذي لحقه إقبحه ألقه اتجاهه سليماً وتبعه القضاء في أن يكون  
القانون مباحثاً وانتهاكاً لحق مشروع Un droit legitime (١) .

### ثانياً ، التصرف الإرادي من جانب المتهم بجريمة الفش اهمالاً لا بد وأن يسبق النتيجة غير المشروعة ،

لا يتوقف الجزاء في الجريمة العمدية على تحقق الضرر لأن  
القصد الجنائي في هذا النوع من الجرائم هو الركن الأساسي لتوقيع  
الجزاء ، لذلك فإن المشروع الذي يعد بدءاً في التنفيذ ولا يترتب عليه  
أثر مادي يعاقب عليه فاعله كما هو مبين في المادتين ٤٦ ، ٤٧ من  
قانون العقوبات المصري .

وبخلاف ما تقدم فإن جرائم الاهمال تستلزم تحقق الضرر لأنه  
الشرط المتكافئ مع العقاب La condition sine qua non de la peine  
وعلى ذلك فإن الفاعل في جرائم الاهمال يعتبر مسئولاً إذا وقع منه  
ضرر نتيجة تصرفه الإرادي ، معنى ذلك أن المسئولية في جريمة  
الاهمال تعد إذا مسئولية عينية ، لأنها مرتبطة بالنتيجة غير المشروعة  
التي أسفر عنها تصرف الفاعل .

وتطبيقاً لما تقدم إذا حدث على سبيل المثال في إحدى القرى أن  
وقف شخص أمام حقل به ذرة وراد الصيد فأطلق عياراً نارياً من  
سلاح مرخص له به فإنه قد أخطأ في إطلاق عيار نارى في مثل هذه  
الظروف لأنه لم يتخذ الحيطة اللازمة ليتأكد عما إذا كان هناك أحد في  
حقل الذرة أم لا .

(١) يترتب على ذلك الخللة ليس لها أى حق مشروع في الاستناد على أن الموت  
أو العاهة المستديمة التي حلت بغليها أحدثت بها من الأضرار ما يوجب  
تعويض عنها ، أننا لا ننكر أن ضرراً مادياً قد لحق بها ويحتمل أيضاً وقوع  
ضرر انبى ، ولكنها لا تملك حقاً مشروعاً في المطالبة بالتعويض لأن القانون  
لا يحمي إلا المعاشرة الشرعية .

يعتبر هذا التصرف الإرادي في حد لا عقاب عليه قانوناً ما دام لم يحدث ضرراً بالغير من جريمة .

وتختلف النتيجة إذا حدث وقت إطلاق العيار الناري أن أحد المارة كان يسير في الجهة الأخرى من الحقل وأصابته الطلقة النارية ، فإننا لا نستطيع القول بأن الفاعل كان يريد قتله ، ولكننا نستطيع القول بأنه لم يكن يقظاً لتلافى ما قد ينتج من عواقب ، وتأسيساً على ذلك يعتبر مسئولاً مسئولية جنائية عن جريمة القتل باهمال إن كان المجنى عليه قد مات ، أو الجرح باهمال إن كان المجنى قد أصيب بجروح فقط أو تخلف عنها عاهة مستديمة . ومفاد ما تقدم أن العقاب في جرائم الإهمال يتوقف على النتيجة الضارة . لذلك حكمت محكمة الاستئناف المختلطة (١) في ٢٣ فبراير ١٩٢٨ بأن شركة الغاز والكهرباء (ليبون) مسئولة عن موت عامل التليفون لأنه مات على اثر صاعقة كهربائية وقت أن كان يقوم بإصلاح أحد الأسلاك التليفونية (٢) .

من ظروف الواقعة أن شركة الغاز والكهرباء ارتكبت خطأ جسيماً عمل سلبى Omission لأنها لم تخبر إدارة التليفونات بالخطر الذي قد يتحقق من الأسلاك الكهربائية التي توجد في الأماكن التي تجرى فيها إصلاح الأسلاك التليفونية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنها لم تقم بالعناية التي يجب

---

(١) انظر مجلة التشريع والقضاء المصرية ، السنة ٥٠ من ٢٤٢ ، وفي نفس المعنى محكمة الاستئناف المختلطة ١٢ مارس ١٩٢١ ، مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٢ من ٦٠٥ ، ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٨ من ٣٢ .

(٢) يبين من ظروف هذه القضية أن شركة الغاز والكهرباء مسئولة لأنها لم تحظر هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية عن هذا الخطر الهشيم ولو بنوع لوحات كبيرة موضح عليها ذلك ، كما أن المواد العازلة بمعهد عن الأرض وتقليلة الوجود .

عليها القيام بها في الأسلاك الموصلة للكهرباء سواء بتغطيتها بمواد عازلة أو بوضع علامات تبين خطورة هذه الأسلاك .

هذا العمل السلبي في حد ذاته لم تؤاخذ عليه شركة الكهرباء قبل أن يترتب عنه وفاة عامل هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، ولكن بعد وفاة العامل ، تسأل شركة الكهرباء عن وفاته التي كانت نتيجة لخطئها .

وعلى ذلك فإن القانون لا يعاقب على العمل الإيجابي أو السلبي إلا إذا نجم عنه ضرر بالغير ، سواء أكان هذا الضرر مادي كالحريق غير العمدى أو بدني كالقتل أو الجرح غير العمدى المتسبب عن تناول سلع مغشوشة والخطأ في هذه الحالة يعتبر اعتداء على حق مشروع يحميه القانون مما يوجب على القضاء معاقبة الفاعل جنائياً ، وتعويض المضرور عما أصابه من أضرار بأنواعها إن كان لذلك محل<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر ما سبق ذكره من شرح للمواد ٢، ٣، ٤ مكرر من قانون جمع الخش والتليس وانظر د. أبو اليزيد التيت جرائم الاممال ص ١١٠ وما بعدها .

## الفصل الثالث

### علاقة السببية في جرائم الفش اهمالاً والأسباب التي تؤدي إلى قطعها

تمهيد :

لم يعرف المشرع المصرى علاقة السببية ولم يذكر شيئاً عن علاقة السببية ، ويقتصر قوله عند الكلام عن جرائم الاهمال فى قانون العقوبات يذكر بعبارة : كل من تسبب ... .

#### أولاً ، ضرورة توافر علاقة السببية في جرائم الفش اهمالاً ،

إن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ بسبب جرائم الفش لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت جريمة الفش اهمالاً لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها ، ومع ذلك تنتفى المسؤولية الجنائية عن جرائم الاهمال إذا حدث ما يؤدي إلى قطع رابطة السببية (١) .

#### ثانياً ، الأسباب التي تؤدي إلى قطع علاقة السببية في جرائم الفش اهمالاً ،

إذا لم يكن الضرر نتيجة لفعل الفاعل وإنما نتيجة لظرف خارجي أو لقوة قاهرة أو إذا كان نتيجة لخطأ المجنى عليه نفسه أو نتيجة لإفعل الغير ، فلا يتوافر رباط السببية بين التصرف الإرادي للفاعل والنتيجة الضارة ، وبمعنى آخر يجب أن يكون فعل الفاعل إنه كائن قد

(١) انظر تفصيلاً د. رؤوف عبيد السببية الجنائية ص ١٧ وما بعدها

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا «شرح جرائم القتل والاصابة الخطأ» ص ٢٥ وما بعدها.

ارتكب فعلاً ليس هو السبب في وقوع الضرر (١) .

ويجب قبل أن نبدأ في الكلام عن هذه الأفعال أن نعيير الالتفات بعدم الخلط بين الأفعال التي تعدم رابطة السببية بين فعل الفاعل والنتيجة الضارة ، والأفعال التي تعدم الادانة ، مثل حالة السكر بدون رضا الفاعل ، وحالة الجنون (٢) .

ففي هذه الحالات الأخيرة يتوافر بين فعل الفاعل والنتيجة الضارة رباط السببية ، ولكن لا يمكن ادانته عن هذه النتائج الضارة .

ولقد سبق أن ذكرنا (٣) بأن عدم وجود رابطة السببية يترتب عليه عدم الادانة وبالتالي عدم مسئولية المتهم .

وسوف نعرض للأسباب التي تقطع علاقة السببية في بندين أولها عن القوة القاهرة والحادث الفجائي وتحدث في البند الثاني عن فعل المجنى عليه .

## ٩- القوة القاهرة والحادث الفجائي (٤) كسبب لقطع علاقة السببية في جرائم القتل اهماً ،

يرى البعض من شراح القانون وسابريهم في ذلك القضاء أن

(١) وهذا يتفق مع المادة ١٦٥ مدني والتي تنص على أنه : إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ من سبب اجنبي لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة القاهرة أو خطأ من الضرور أو خطأ من الغير ملزم بتمويض هذا الضرر ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك انظر . د. أبو العزید المتيت - المرجع السابق - ص ١٥٩ وما بعدها .

(٢) فنتيجة الفقه القانوني ورجال الفلسفة إلى عدة نظريات في السببية ولكن قد افترنا من بينها أكثرها شهرة وهي نظرية تعامل الأسباب La théorie de cause efficiente ونظرية السبب الأقوى T'équivalence de causes ونظرية السبب اللازم - cause adéquate . وانظر تفصيلاً كتابنا شرح جرائم القتل والاعتداء الخطأ - ص ٢٤٣ وما بعدها .

(٣) انظر مثلاً شرحنا بشأن جرائم القتل المختلفة .

(٤) ويفرق الأستاذ الفرنسي جازو بين القوة القاهرة والظرف الطارئ بقوله أن -



القوة القاهرة هي الحادث الفجائي غير المتوقع والذي لا يمكن استبعاده ، لأنه نتيجة القوة الخارجية مثل الصاعقة والزلزال والحروب ، معنى ذلك أن القوة القاهرة لا تنتج إلا عن حادثة مسبقاً عن الإرادة التي تستطيع توقعها أو مفاداتها (١) .

فعدم إمكان التوقع واستحالة المفادة هما الشرطان التالجب توافرها فى القوة القاهرة ، فمتى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت رابطة السببية بينها وبين الخطأ وامتنعت المسئولية عمن أخطأ إلا إذا شكل خطؤه بذاته جريمة (٢) .

لذلك ، يعتبر المالك مسئولاً عن القتل باهمال وليس له أن يبرر الواقعة بأنها نتيجة لقوة القاهرة إذا مات المستأجر على أثر سقوط سقف المنزل الذى حملته الرياح ، لأن سقف المنزل لم يكن مثبتاً بما يتفق مع الأنظمة المتبعة فى منطقة تقع فى مهب الأعاصير (٣) .

---

= القوة القاهرة هي الضغط على الإرادة بهنما الظرف الطارئ هو استحالة ادراك الفاعل للنتيجة الضارة جازو الطول الجزء الأول - مرجع سابق نمرة ٢٩٦ .

ونحن نرى أن التفرقة بين القوة القاهرة والظرف الطارئ تفرقة فقهية بحثة إذ لا فرق بينهما فى نفي المسئولية عن الفاعل إذا كان قد قام بتصرف ارادى ، إذ أن تصرف الفاعل لم يكن السبب فى حدوث النتيجة ، بل السبب فى مثل هذه الحالات هو القوة القاهرة أو الظرف الطارئ .

(١) انظر فى الفقه الفرنسى هنرى لالو للطولة فى المسئولية للندن طبعة ١٩٤٢ ص١٩٩ نمرة ٣٧٠ ، نقض جنائى فرنسى ٨ فبراير ١٩٣٦ - دالوز ١٩٣٦ القسم الأول ص٤٤ وتعليق دى فابر ، نقض جنائى مصرى ٢٠ أبريل ١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٠ ص٤٥١ رقم ٩٩٩ .

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٠ يونيو ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٠ ص٩٩٣ رقم ١٩٤ .

(٣) نقض جنائى فرنسى ٢ مايو ١٩٢٩ Roux ، القسم الثانى ص١٠٠ ، كذلك الحال بالنسبة لمن يشرب الخمر برضاة فهو مسئول عن نتائج أفعاله ، انظر نقض جنائى فرنسى ٢ يناير ١٩٢١ - سبرى ١٩٢٢ القسم الأول ص١٨٥ .

كذلك لا يجهل المتهم من تهمة الاصابة الخطأ ادعاه بأن الفعل نتيجة لقوة القاهرة بحيث أن الطريق كان مبللاً بمادة القطران ، وهذا لأنه كان من المستحيل عليه أن يبطئ السرعة ويتفادى وقوع الحادث (١) . وهذا اتفاق مع ما تقرره محكمة النقض المصرية من أنه « يشترط لإعتبار الحادث قوة القاهرة عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه أو التحرز منه ، ولما كان سقوط الأمطار وأثرها على الطريق الترابي في الظروف والملايسات التي أدت إلى وقوع الحادث من الأمور المألوفة التي يمكن توقعها ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر التحرز منها » (٢) . كذلك عند ثبوت نسبة الخطأ إلى المتهم وحصول الحادث نتيجة حادث قهري وهو انهيار جزء من الجسر فجأة ، وذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة إلا يكون للجاني يد في حصول العذر أو في قدرته منعه (٣) . وبأخذ للرض حكم القوة القاهرة إذا جعل للمتزم في حالة استحالة مطلقة من تنفيذ التزامه (٤) .

أما الظروف الطارئ فيختلف عن القوة القاهرة في أنه عائق داخلي

(١) جرح القاهرة المختلطة ٩ مايو ١٩٣٨ جلسة التشريع والقضاء السنة ٥ ص ٢٣٦ .

(٢) مجموعة أحكام النقض الطعن رقم ٢٣١ س ٤٦ في جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠ . مدني السنة ٢١ ص ١٥٥١ قاعدة ٢٩٠ .

(٣) « نقض جنائي مصري ٤ يناير ١٩٦٥ - مجموعة للكتب الفني - السنة ١٦ ص ٤ رقم ٥٢ » .

(٤) H. Baudry . la force majeure en droit penal, thèse Lyon 1938 p. 69

وتطبيقاً لذلك فقد اقرت محكمة النقض الفرنسية في ٢ مارس ١٩٦٥ بأن للرض الذي يحول بين سيدة عاهرة من أن تذهب للكشف الطبي عليها طبقاً للوائح البوليس لأن ذلك يعتبر حالة من حالات القوة القاهرة ، « نقض جنائي فرنسي ٢ مارس ١٩٦٥ دالوز ١٨٦٦ ص ٢٩٤ وكذلك الاضراب العام في مصلحة البريد والتليفونات والتلفونات يعتبر حالة من حالات القوة القاهرة : انظر محكمة نانسي ١٠ يوليو ١٩٠٩ دالوز ١٩١١ القسم الثاني ص ٦١ » .

يجعل الفرد في حالة استحالة من أن يتوقع النتيجة (١) رغم ذلك فإن الظروف الطارئ كالقوة القاهرة ينفي المسؤولية ، فالفاعل لا يتصرف بحرية تامة ولكن لا يوجد بين تصرفه الارادى والنتيجة أى رباط سببى ، وقد حكمت محكمة جنح القاهرة المختلطة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨ ببراءة المتهم الذى كان يقود سيارته بسرعة تتراوح بين ٦٠ ٧٠ كيلو متراً فى الساعة فى الطريق الصحراوى - وهى سرعة معتدلة طبقاً للوائح المرور فى الطريق الصحراوى - إذا انفجرت منه عجلتان من عجلات السيارة فجأة وأدى ذلك إلى إصابة المجنى عليه فالمتهم لم يرتكب أى أعمال أو عدم احتياط لأنه قام بفحص العجلات قبل سفره فوجدوها كلها فى حالة جيدة (٢) ، وإنما الحادث كان نتيجة لظرف خارج عن إرادته .

ولكن لا بد وأن يكون الحادث مفاجئاً وغير متوقع (٣) .

---

(١) أنظر تفصيلاً فى الفقه الفرنسى الأستاذ رو : الموجز فى القانون الجنائى طبعة ١٩٢٥ ص ٦٠ نمرة وما بعدها .

(٢) مجلة التشريع والقضاء - السنة ٥٠ ص ١٧٤ ، وأنظر أيضاً بحثاً عن القوة القاهرة فى حالة الحوادث منشور بجمعية المحاكم المختلطة ١٢ و ٢٣ أغسطس ١٩٤٧ ص ٢١ وما بعدها .

(٣) قضت محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٢ ، أن كثرة الضباب الذى عاق المسير وجعل من الاستحالة على السائق المشاهدة على مسافة بعيدة ، لا يعد قوة قاهرة بالنسبة للحوادث الذى وقع ، ولكنه يعد فقط ظرفاً يوحى للسائق أن يسير ببطء وأن يتخذ الحيطة فى قيادته للسيارة وأن يستعمل بصفة مستمرة اشارات التنبيه ، أنظر جازيت المحاكم المختلطة السنة ٢٥ ص ٨ .

كما قضت محكمة الاستئناف الاسكندرية : بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٦ أنه لا يعتبر من القوة القاهرة التى تعفى المسؤولية التغيرات الجوية وهطول الأمطار التى تسبب تلف البضاعة ، إذ يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة أن يكن مفاجئاً لم يكن فى الامكان توقعه أو توقيمه . فى حين أن التغيرات الجوية وهطول الأمطار فى مدينة الاسكندرية فى شهر يناير مثلاً هى من الأمور المتوقعة وليست من قبيل القوة القاهرة . أنظر المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم - ص ٥٥ العدد الطبع والمطبع رقم ٢٢٢ .

حالات القوة القاهرة أو الحادث الفجائي لم ترد في القانون على سبيل الجحزر بذلك يترك الأمر لقاضى الموضوع لتقدير كل واقعة ، حتى يتسنى له معرفة ما إذا كان السبب فى النتيجة الضارة يعد ظرفاً طارئاً أو قوة القاهرة أم لا (١) .

ومؤدى هذا أن القاضى الجنائى لا يستطيع أن يتخذ فعلاً معيناً كقرينة قاطعة على أنه قوة القاهرة أو حادث فجائى .

## ٢- فعل الجنى عليه وفعل الغير كسبب لقطع علاقة السببية فى جرائم الفش إهمالاً .

تنتفى رابطة السببية كذلك بين فعل الفاعل فى جرائم الفش والنتيجة الضارة إذا كان فعل المجنى عليه أو فعل الغير هو السبب الحقيقى للنتيجة (٢) وليس معنى ذلك أن كل تصرف من المجنى عليه أو من الغير ينفى مساهمة المتهم ، بل العبرة بدرجة نشاط كل منهم فى أحداث النتيجة ، فإذا ثبت أن المتهم لم يرتكب خطأ يؤاخذ عليه فلا يتوافر رباط السببية (٣) .

(١) انظر تفصيلاً الفقه الفرنسى الأستاذ بودرى : القوة القاهرة فى القانون الجنائى ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه جامعة ليون ١٩٢٨ ص ٢٧ ، وانظر أيضاً فى القضاء المصرى ، محكمة الاسكندرية ١٨ ديسمبر ١٩٤٤ - المجموعة الرسمية السنة ٤٥ ص ٢٣١ ، وكذلك نقض فرنسى ٢٩ يناير ١٩٢١ سبرى ١٩٢٢ القسم الأول ص ١٨٥ وتعليق رو ، ٢٧ مارس ١٩٢٦ Gaz. Pal ١٩٣٦ القسم الأول ص ٥٨ .

(٢) فالمصاب يعتبر مخطئاً إذا كان قد قصر فيما يجب عليه من الحيلة والحذر والتبصر ، إذ لم يبذل كل ما فى وسعه لتلافى حصول الضرر أو عرض نفسه للخطر . انظر : نقض جنائى مصرى ١٢/٢٥/١٩٩٢ - مجموعة عمر الأحكام النقض - الجزء الثانى ص ١٧٠ رقم ١٣٦ ، نقض ١١/١٧/١٩٦٩ فى الطعن ٩١١ لسنة ٢٩ ق - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٠ ص ١٢٧٠ رقم ٢٥٧ ، نقض فرنسى ١٥ يوليو ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٥ ص ٣٤٠ .

(٣) كما قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا كان المجنى عليه قد تعدد الأضرار بنفسه ، فانتهز فرصة خطأ الجانى واتخذته وسيلة لتنفيذ ما -

فالأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول<sup>(١)</sup>.

أما إذا تصرف المجنى عليه تصرفاً عادياً ، فإن السببية تتوافر بين فعل المتهم والنتيجة وبالتالي يكون مسئولاً عنها (٢) ، فالمتهم مسئول عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر ، إلا إذا ثبت تعدد المجنى عليه تجسيم مسئولية المتهم (٣) ، وأحياناً قد يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الضرر ، مشتركاً بين المجنى عليه والمتهم ... فلا يترتب على إثبات خطأ أحدهما انتفاء مسئولية الآخر (٤) ، لأن كلا منهما ساهم يسقط في أحداث النتيجة ، فالخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية مادام هذا الخطأ لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية

---

- تعتمد من إيقاع الضرر بنفسه ، ففي مثل هذه الحالة لا يقضى له بتعويض . أنظر : نقض جنائي مصري ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢ المحاماة - السنة ١٣ ص ٨١٥ رقم ٥٠١ .

(١) : نقض جنائي مصري ١٩٦٨/١/٢٩ مجموعة للكتب الفنى السنة ١٩ ص ١٠٧ رقم ١٩ .

(٢) : نقض جنائي مصري ٦ أبريل ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثانى - ص ٢٩٠ مرة ٢٣٨ .

(٣) : نقض جنائي ١٩٧٠/٥/٢٤ فى الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق مجموعة للكتب الفنى - السنة ٢١ ص ٧٢٤ رقم ١٧١ .

(٤) : نقض جنائي مصري ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ محاماة السنة ٢٨ ص ١٢ رقم ٢٢ ، يظل جزء من المسئولية على عاتق المجنى عليه الذى عبر الطريق خارج الملامات البيضاء المحددة طبقاً للوائح الخاصة لعبور المشاة ، انظر دائرة المرائض الفرنسية ٢ أبريل ١٩٣٤ بالوزن الدورى ١٩٣٤ القسم الأول ص ٤١ وتعليق الأستاذ سافاتييه ، نقض مدنى فرنسى ٤ مارس بالوزن ١٩٥٤ ص ٣٤٩ .

للجريمة المستندة إليه (١) .

حالة تعدد الأسباب الموجبة لجرائم الفش اهمالاً ونطاق مسئولية  
المساهمين (٢) .

وقد تتعدد الأخطار الموجبة لوقوع الحادث ، فيجب مساهمة كل من  
أسهم فيها أيأ كان قدر الخطأ المنسوب إليه ولو كان شخصاً معنوياً (٣)  
يستوى في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله (٤) ،  
فالخطأ المشترك لا يجب مسئولية أي من المشاركين فيه ولو  
تعدوا (٥) .

---

(١) في نفس المعنى نقض جنائي ١٩٦٦/١/٣ مجموعة المكتب الفني - السنة ١٧  
ص ١٥ رقم ٣ ، ١٩٦٦/٣/٧ - نفس المجموعة ص ٢٤٧ رقم ٤٩ ، ١٩٦٧/٣/١٥ ،  
ص ٣٢٥ رقم ٦٦ ، ١٧-١١-١٩٦٧ نفس المجموعة ص ١١٧٩ رقم ٢٤٨ ،  
١٢-٥-١٩٦٩ نفس المجموعة لسنة ٢٠ ص ٦٩٦ رقم ٤٠ .

(٢) انظر تفصيلاً د. فوزية عبد الستار المساهمة الجنائية الأصلية رسالة جامعة  
القاهرة - ص ١٦ وما بعدها ، د. أبو اليزيد للتهيت المرجع السابق ص ١٧٨ ، د.  
رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨ وما بعدها .

(٣) انظر ما سوف يأتي تفصيلاً في الباب الثاني بشأن مسئولية الأشخاص  
المعنوية .

(٤) نقض جنائي مصري ٢٢ يناير ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٩  
ص ٩٤ رقم ١٧ ، ١٩٦٩/٢/٣ مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٠ ص ١٩٢ رقم  
٤٤٢ .

(٥) نقض ١٩٧٠/٤/٢٠ في الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٤٠ ق - مجموعة المكتب  
الفني - السنة ٢١ ص ٦٢٦ رقم ١٤٨ .

## **الباب التاسع** **الجرائم التي يرتكبها الشخص المعنوي** **في قانون قمع التدليس والغش** **النص القانوني للمادة السادسة مكرراً .**

« دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوي جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا وقعت لحسابه أو باسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه ، ويحكم على الشخص المعنوي بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، وفي حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائياً .

### **مسايرة المشرع المصري للاتجاهات الدولية بشأن** **مسئولية الشخص المعنوي ، (١)**

ينطوى التشريع الوضعي المصري على حالتين لمسألة الشخص المعنوي جنائياً :

- أولاهما : ضرب من المسئولية المباشرة .
- والثانية : تطبيق للمسئولية غير المباشرة (٢) .

---

(١) انظر تفصيلاً : د. يحيى مرقى ، الشخص المعنوي ومسئوليته قانوناً مدنياً وإنشائياً وجنائياً ، ص ١٦ وما بعدها . د. إبراهيم صالح المسئولية الجنائية للشخص المعنوي ص ٣١١ وما بعدها

(٢) د. محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - ص ٤٦٢ - وفي نفس المعنى د. محمود مصطفى - الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن - الجزء الأول ص ١٢٦ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣ . د. أحمد فتحي سرور - أصول قانون العقوبات - القسم العام - الطبعة الثانية ص ٤٢٤

وبالنسبة للحالات الأولى فإن المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات تنص « مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل شركة تخالف الأحكام المقررة في شأن نسبة المصريين في مجالس إدارتها أو نسبتهم من المستخدمين أو العمال وكل عضو منتدب للإدارة أو مدير فيها » أي أن مؤدى هذا النص أن الشركة نفسها تكون محلاً لتوقيع عقوبة الغرامة في حالة مخالفة الحكم المنصوص عليه فيه (١).

أما الحالة التي أعمل فيها المشرع المصري مبدأ المسؤولية غير المباشرة فقد نصت عليها المادة ٢/٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التعمير ونصها « وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف ».

ويضيف بعض الشراح (٢) إلى ما تقدم اتجاه القانون الضريبي إلى تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن الجرائم الضريبية متجهاً بذلك نحو النفعية - مثال ذلك القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ في شأن الالتزامات الضريبية على الشركات والمنشآت ثم نص المادة ٨٥ مكرراً على معاقبة كل من اشترك مع معمول أو منشأة على التخلّص من أداء الضريبة بطريق الاحتيال - كما فرض القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ رسم دسفة على الأشخاص المعنوية (المادتان ٨ و ١٣) مما يقتضاه تقرير مسؤوليتها الجنائية عن الإخلال بهذه الالتزامات .

---

(١) د. محمود مصطفى الجرائم الاقتصادية الجزء الأول ص ١٢٦

(٢) د. أحمد فتحي سرور - المرجع السابق - ص ١٧٣



## موتف القضاء المصرى من المسئولية الجنائية للشخص المعنوى ،

سبق أن أوردنا أن الفقه والتشريع فى مصر - قبل صدور القانون المدنى فى سنة ١٩٤٩ - يعتنقان نظرية المجاز فى شأن طبيعة الشخص المعنوى ، ولهذا فمن الطبيعى أن ينعكس هذا الموقف على منهج القضاء المصرى ، ويمكن أن نجمل مذهب القضاء فى أن الشخص المعنوى ذاته لا يمكن مسامحته جنائياً ما لم ينص القانون على ذلك صراحة ، وإنما يسأل نيابة عنه من يرتكب الجريمة من عماله والقائمين بأمره وهذا هو المستفاد من أحكام القضاء القديم منها والحديث (١) ويستفاد هذا الأمر من الحكم الأحدث لمحكمة النقض والذى سجل : الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائياً عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالهم ، بل إن الذى يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصياً (٢) .

يبدو أنه من المقرر أن الشخص المعنوى يتحمل الآثار المالية المترتبة على الحكم ، ولذلك فقد جرى العمل على إقامة العصى العمومية على الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلون الشخص المعنوى بوصفهم : أولهما صفتهم الشخصية لاستيفاء العقوبة الجنائية جراء كانت بالحبس أو الغرامة ولو زالت عنهم من قبل التمثيل للقضاء المعنوى ، وثانيهما : بصفتهم تائبين عن هذا الشخص حتى يسرى ضده الحكم الذى يصدر فى الدعوى فيما يختص بأثاره المالية سائلة البيان ، وهى أحكام عينية أكثر منها شخصية لتعلقها بالعين وعدم

(١) انظر مجلة الاستقلال - السنة الرابعة - ص ٢٩٤ - استئناف ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٧ ، مجلة التشريع والقضاء المختلط - السنة العاشرة - ص ٣١٥ استئناف مختلط ٨ يونيه سنة ١٨٩٨ انظر جندى عبد الملك - المرجع السابق ص ٥٩ .

(٢) مجموعة أحكام المكتب الفنى لمحكمة النقض - جنائى - السنة الثامنة عشرة - العدد الثانى - قاعدة - ١٣١ - ص ٦٨١ .

زوالها عنها برغم تغيير شخص المدير أو النائب عن الشخص المعنوي (١) .

ويمكن تكييف مسئولية الشخص المعنوي بالنسبة للأفعال التي تصدر من القائمين على إدارته وتسييره بأنها ضرب من المسئولية عن فعل الغير ويكشف عن هذا المذهب ما قرره محكمة النقض في حكم حديث أورد (الوقف - باعتباره شخصاً اعتبارياً - مسئول قبل الغير عن الخطأ الذي يقع من ممثليه ويضر بهذا الغير) (٢) ولعل الحكم الصادر من محكمة النقض في ١١ مارس سنة ١٩٤٨ هو الذي انفرد بنظرة خاصة إلى طبيعة الشخص المعنوي وإلى علاقته بالقائمين على إدارته ، إذ سطر ذلك الحكم « الوقف بأحكامه المقررة في الفقه الاسلامي هو في فقه القانون المدني شخص اعتباري تكاملت فيه مقومات الشخص القانونية والشخص الاعتباري ، كما أن له وجوداً افتراضه القانون وله ارادة مفترضة هي ارادة الشخص الطبيعي الذي يمثلها ، فالخطأ الذي يقع من ممثله بصفته هذه يعتبر بالنسبة إلى الغير الذي أصابه الضرر خطأ من الشخص الاعتباري - فالحكم الذي يرتب المسئولية على جهة الوقف عن خطأ وقع من الناظر عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدني (القديم) لا يكون مخطئاً (٣) ، ويرى البعض أن موقف القضاء المصري وعلى رأسه محكمة النقض إنما يتغشاه القعود عن مواكب الاتجاهات الحديثة في الفقه والقضاء المقارنين ، فقد كان بوسعه أن يدفع نظرية المسئولية الجنائية للشخص المعنوي قدماً إلى الأمام مستنداً إلى المبدأ العام الوارد في المادة ٥٣ من القانون المدني في شأن طبيعة الشخص المعنوي ونزولاً على الاعتبارات العملية وضرورتها لمواجهة أنشطة هذه الأشخاص ولخطورة عدم مساءلتها

(١) د. السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - ص ٣٥٢ .

(٢) مجموعة أحكام المكتب الفني لمحكمة النقض - جنائي - السنة التاسعة عشرة - العدد الثالث القاعدة ١٩١ ص ١٣٦٧ جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٨ .

(٣) مجموعة القواعد القانونية للأستاذ محمود عمر - الجزء الخامس - رقم ٢٨٧ ، ص ٥٦٥ .

عن الجرائم التي تقترب باسمها ولحسابها ومن مجسدى شخصيتها والمعبرين عن ارادتها فى نطاق ممارستهم لاختصاصاتهم الوظيفية . كما ان اتخاذه من نظرية المسؤولية عن فعل الغير (١) تكتة لأحكامه إن صح الركوز إليه فى شأن المسؤولية المدنية ، فإنه لم يعد يصلح أساساً للمسؤولية الجنائية نظراً لما يحف بهذه النظرية ذاتها من عورات إلى الحد الذى يمكن معه القول بضرورة اطراحها فى نطاق المسؤولية الجنائية (٢) .

### تقسيم

سوف نتعرض فيما يلى لشرح المادة السادسة مكرراً وذلك فى  
الفصول :

**الفصل الأول :** الشروط الموضوعية لصحة اسناد الجرائم إلى  
الشخص المعنوى .

**الفصل الثانى :** حدود وقيود المسؤولية الجنائية للشخص  
المعنوى .

**الفصل الثالث :** تطبيقات محاكم النقض العربية بشأن طبيعة  
الشخص المعنوى ومسؤوليته الجنائية (٣) .

---

(١) د. رمسيس بهنام - المسؤولية بدون خطأ فى القانون الخاص والعام ، رسالة دكتوراه بالفرنسية ، باريس ١٩٥٣ ص ٥٢ وهو يرى أنه يمكن تأصيل المسؤولية على أساس للمسؤولية عن فعل الغير .

(٢) المستشار الدكتور ابراهيم صالح نائب رئيس محكمة النقض السابق - المرجع السابق ص ٢٠٤ .

(٣) Bouzat Et Penatel, Traite DE Droit Penal Et de Criminologie, P. 318, (٣) Tome I, Librairie Dalloz 1970 .

وفى ذات المعنى :

Bouzat, Traits Théorique Et pratique De Droit pénal. P. 182 librairie Dalloz, Paris. 1951.

وانظر فى الفقه العربى : محمود محمود مصطفى - المرجع السابق ص ١٦ وما بعدها د. ابراهيم صالح - المرجع السابق ص ١٥٠ وما بعدها د. يحيى موالى المرجع السابق - ص ٢٦٠ وما بعدها .

## الفصل الأول

### الشروط الموضوعية لصحة اسناد الجرائم

#### إلى الشخص المعنوى

يشترط لصحة اسناد فعل معين إلى الشخص المعنوى توافر شروط موضوعية تلك الجرائم والذي يطلق عليه في الفقه الفرنسى délits corporatifs .

ولكن تتقرر مساطة الشخص المعنوى جنائياً عن الأفعال الاجرامية فلا بد أن يكون ممثله الذى يزاوِل نشاطه القانونى عضواً or-gane ويمثل فى شخص المدير directeur أو عضو مجلس الإدارة ad-ministrateur .

وفى هذه الحالة تكون الارادة الاجرامية لعضو مجلس الإدارة أو المدير الممثل للشخص المعنوى دون الاخلال بتوافر المسئولية الجنائية للشخص مرتكب الفعل .

أما إذا كان مرتكب الفعل لا يعبر عن ارادة الشخص المعنوى فيما اقتراه من أفعال اجرامية ولا يمثله قانوناً بل كان مجرد تابع -représentant simple- فإنه لا مسئولية جنائية للشخص المعنوى ما لم يكن هناك نص تشريعى صريح يقرر تلك المساءلة وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية أو الضرائب أو أحوال المسئولية عن فعل الغير .

وقد استحدث المشرع المصرى فى المادة ٦ مكرراً (١) من قانون قمع الغش والتدليس المضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ، كما قرر مسئولية الشخص المعنوى جنائياً عن الجرائم المتصوص عليها فى قانون قمع الغش إذا وقعت لحسابه أو باسمه أو بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه .

---

(١) انظر باللغة الفرنسية الأستاذ "Donnedieu de Vabres" المجلة الدولية للقانون الجنائى ، سنة ١٩٥٠ ص ٣٣٩ .

والواقع أن القول بقيام المسؤولية الجنائية للشخص المعنوى على فعل الغير ممن لا يمثل قانوناً فى مجال مزاوله نشاط يلقي على عاتق الشخص المعنوى مسئولية بحتة موضوعية objective أى فكرة تحمل التبعية مما يخالف أساس أحكام المسؤولية الجنائية وخاصة فى نطاق المسئولية عن فعل الغير فضلاً عن أنه يلحق بها اضراراً قد تكون بالغة (١) وقد تضرر بها مادياً وأدبياً .

### تقسيم :

وسوف نتعرض فيما يلى للشروط الثلاثة اللازمة موضوعياً لصحة اسناد ارتكاب الجرائم إلى الشخص المعنوى وهى :

**أولاً :** يجب أن تصدر الجريمة من العضو الذى يعبر عن ارادة الشخص المعنوى .

**ثانياً :** يجب ألا يكون العضو وهو يعمل قد خرج عن دائرة اختصاصه .

**ثالثاً :** يجب أن يكون الأفعال المعاقب عليها داخلة فى اختصاص الشخص المعنوى .

**الشرط الأول :** يجب أن تصدر الجريمة من العضو **organe** الذى يعبر عن ارادة الشخص المعنوى وليس من أحد العاملين لديه أو تابعيه **Préposé** .

يذهب الشراح إلى التفرقة بين العضو **Organe** وبين الممثل **representant direct** ويعبر الفقيه ميشو عن العضو باصطلاح : ويطلق عليه العميد هوريو **representant** أن الشخص المعنوى بوصفه كائناً غير آدمى فإنه لا يمكنه مباشرة نشاطه الاجرامى إلا عن طريق الأعضاء الطبيعيين المكونين له فهم بالنسبة له بمثابة اليد التى تعمل والرأس الذى يفكر لدى الشخص المعنوى .

(١) د. يحيى موانى المرجع السابق ص ٢٦٢ .

ولكى يمكن مساءلة الشخص المعنوى جنائياً عن جريمة يرتكبها أحد أعضائه الطبيعيين حتى ولو كانت الجريمة قد ارتكبتها العضو وتمت طبقاً لنظامه الأساسي statut أما إذا كان مرتكب الفعل الاجرامى مجرد تابع representant فلا يمكن تقرير مساءلة الشخص المعنوى جنائياً لأنه لا يملك التعبير عن ارادته ، وإذا وقعت الجريمة من أحد أعضاء الشخص المعنوى الذى لا يملكون التعبير عن الشخص المعنوى فإن هذا الأخير لا يسأل جنائياً بل يسأل العضو فقط حتى لو كان ما ارتكبه من أفعال كان باسم ولحساب الشخص المعنوى .

وقد يلجأ المشرع فى بعض الأحيان إلى استبعاد مثل هذا الشرط صراحة فيقرر مسئولية الشخص المعنوى عن الجرائم التى ارتكبتها أعضاؤه حتى ولو كان هؤلاء الأعضاء لا يملكون التعبير عن ارادته (١) .

---

(١) وهذا ما فعله المشرع الفرنسى صراحة فى الأمر الصادر فى ١٩٤٥/٥/٥ بشأن جرائم الصحافة والطبع والاستعلام والنشر .

إذ جاء بهذا الأمر أن الشخص المعنوى يسأل جنائياً عن أفعال جميع الأشخاص الذين اشتركوا فى التوجيه والإدارة حتى ولو كانوا طبقاً للنظام الأساسى للشخص المعنوى مجردين من كل سلطة .

ويوضح الأستاذ ميستر هذه التفرقة بقوله : « إن العضو هو الفرد أو مجموعة الأفراد المنوط بهم اتخاذ قرار باسم الشخص المعنوى ، أما الممثل به مجرد وظيفة بسيطة يشغلها ولا تعد القرارات التى يتخذها صادرة مباشرة من الشخص المعنوى » ، وغنى عن البيان أن هذه أو تلك تعد أكثرأ لازمة للشخصية القانونية للتمييز والمفصلة عن شخصية أعضائه بمعنى أن اكتسابه لها تجعل له وجوداً ذاتياً وإرادة متميزة وذمة مالية مستقلة ، فلا يسأل والحالة هذه إلا عما يصدر داخل إطاره الذى يعتبر سبباً لوجوده ومن يترخص بالتعبير عن ارادته دون غيره حتى لو كان الذى أتى الفعل هو العضو للمثل لارادته . ميستر - المرجع السابق ص ٢٥٢ الأستاذان -ر وجيه ميرل وأنديره فتهتي - المرجع السابق - ص ٤٩٤ وما بعدها .

ثانياً ، يجب ألا يكون العضو *organe* وهو يعمل قد خرج عن دائرة اختصاصه بحيث يعد ارتكابه الجريمة بمثابة تصفاً في استعمال سلطته ،

إن يكون تصرف هذا العضو قد صدر منه بوصفه مختصاً بون أن يجاوز حدود اختصاصه ، ويؤكد الأستاذ ميستر هذا المعنى بقوله : إنه بالنسبة للشخص الطبيعي الذي يعتبر بمثابة عضو *organe* للشخص المعنوي فقد رسم له القانون دائرة محددة للعمل ، ورخص له أداء أعمال معينة واستشراف أهداف محددة ، وما دام هذا الأمر مقررأً ومعتبرأً به فإذا جاوز هذا المدى وأتى لأعمالاً خارج الحدود المرسومة له ، فإنه يتمتع اسناد هذه التصرفات المشوبة للشخص المعنوي حتى لو كانت تنطوي على أفعال يجرمها قانون العقوبات (١) وأعمال هذا الشرط مقتضاه أن ما يأتيه أحد أعضاء الشخص المعنوي من تصرفات خارج حدود الدائرة المرسومة لنشاطه لا يمكن إسنادها إلى الشخص المعنوي باعتبار أن تجاوز العضو لاختصاصه يجعل التصرف الصادر منه كأنه قد صدر منه بصفته الشخصية .

---

(١) هذا الشرط نادى به الأستاذ الفرنسي اشيل مستر *Achille Mestre* وفيه يقول :

« إن القانون حينما رسم للعضو الذي يقوم بتمثيل الشخص المعنوي حدوداً لنطاق اختصاصه . وذلك لتنفيذ الأعمال اللازمة لتحقيق أهداف الشخص المعنوي ، فإن هذه الأعمال تسند إلى الشخص المعنوي . فإذا قام العضو بتصرفات خارج حدود الأهداف المحددة فإنها لا تسند إلى الشخص المعنوي لأنه ليس من المنطق أن تسند هذه التصرفات للشخص المعنوي إذا تعارضت مع نصوص القانون الجنائي »<sup>٢</sup>

انظر بالفرنسية الأستاذ اشيل ميستر- المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية، رسالة باريس ١٨٩٩ ص ٢٥٧ وما بعدها .

**ثالثاً ، يجب أن تكون الأعمال المماثلة عليها جنائياً  
داخلية في اختصاص الشخص المعنوي وفقاً لنظامه الأساسي  
ومن خلال أشكال العمل الجماعي وطبقاً لمقتضياته .**

لا يكفي أن يكون التصرف المكون للجريمة صادراً ممن يمثل  
الشخص المعنوي قانوناً ، بل يلزم فضلاً عن ذلك أن يكون هذا  
التصرف في حدود السلطة الممنوحة له طبقاً للنظام الأساس للشخص  
المعنوي .

فالشخص المعنوي لا يسأل جنائياً إلا عن تصرفات ممثلة معتبرة  
غير صحيحة في نظر قانونه الأساسي .

فمثلاً إذا كان عضو مجلس الإدارة المنتدب لأحد الشركات لا  
يملك مثل هذا التصرف مما يستوجب المساءلة الجنائية ، فإن الشركة  
لا تسأل جنائياً عن هذا التصرف إنما يسأل فقط عضو مجلس الإدارة  
المنتدب بصفته الشخصية .

وكذلك إذا كانت بعض التصرفات يجب لقرارها حصول نسبة  
معينة من أعضاء مجلس الإدارة فإن عدم توافر هذه النسبة لا يجيز  
مساءلة الشخص المعنوي جنائياً .

ولا يجوز الخلط بين هذا الشرط أو الشروط السابقة إذ أن كلا  
منهما منفصل عن الآخر فقد يكون التصرف صادراً ممن يمثل  
الشخص المعنوي قانوناً ومع ذلك لا يكون صادراً طبقاً لنظامه  
الأساسي (١) .

---

(١) يدق الأمر بالنسبة إلى الجماعات التي لا يمتثل لها القانون بالشخصية  
القانونية أما لأنها لم تتخذ الاجراءات القانونية اللازمة لمنحها هذه الشخصية أو  
لأنها تكونت سراً وتريد الاختفاء عن رقابة الدولة لها وهذه الجماعات تعرف  
باسم الجماعات الفعلية *groupement de fait* .

ويرى الشراح أن هذه الجماعات يمكن مساءلتها جنائياً على الرغم من عدم  
اعتراف الدولة بها رسمياً إنما التأكيد من أن الجريمة المنسوبة إليها وقعت =



ويستخلص مما تقدم أنه لكي يمكن مساءلة الشخص المعنوي جنائياً يجب توافر الشروط المتقدمة إذا لم تتوافر هذه الشروط الثلاثة تنفى مسئولية الشخص المعنوي سواء : بصفته فاعلاً أصلياً أو بصفته شريكاً ، وتقع المسئولية على عاتق الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونهم وحدهم .

لا شك أن تطبيق الشروط السابقة تؤدي إلى القول بانتفاء مسئولية الشخص المعنوي استثناءً إلى أن مرتكب الجريمة لا يعتبر في عداد الذين يجسّدون إرادة الشخص المعنوي ، ومن ثم فلا يسند الفعل إليه ، أما عن مسئولية الشخص الطبيعي الذي أتى هذا الفعل فلا مراء في مساطته عن هذا الخطأ ، ويرى البعض (١) فإنه يمكن استحداث نص يسمح بمسائلة للشخص المعنوي عن خطئه في الرقابة أو في اختيار العاملين (٢) .

---

= ممن يمثلها فاعلاً وليس من أحد أفرادها بصفته الشخصية . انظر تفصيلاً : الأستاذ الفرنسي روبرت فالير للمسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، رسالة ، باريس ١٩٣١ ص ٦٤ ، والأستاذ إميل مستر ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ د . يحيى أحمد موالى - المرجع السابق ص ٢٦٨ .  
(١) د . إبراهيم صالح - المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٢) قضت محكمة النقض المصرية في ١٩٥٧/٦/٢٧ : إذا تعاقد الشركاء المتضامن غير المدير باسم الشركة مع الغير في غير أغراضها فإن تعاقده وإن لم يكن ملزماً للشركة إلا أنه يلزمه شخصياً قبل الغير الذي تعاقده معه ... متى كانت أسباب الحكم سائغة وسليمة في ترتيب مسئولية الشركاء المتضامن من الوجهة المدنية قبل الغير عن الكفالة التي عقدها معه متحلاً صفة مدير الشركة حالة كونه غير مدير لها فإن الحكم لا يكون مشوباً بالقصور . مجموعة المكتب الفني ش ٨ - عدد ٢ - قاعدة ٧٠ - ص ٦٢٥ .

(٣) اعترض بعض الفقه الفرنسي على اشتراط الشرط الثالث المذكور لأنه يثير مشكلات عملية لأنه لو فرض أن الشخص المعنوي قد ارتكب جريمة فإنه لن يقوم بتوقيع اقرار ينطوي على اعتراف بالخطأ وإثبات وتقديم أدلة الإثبات الجنائية ضد نفسه الذي يمثل المعيار الذي يتعين التعمول عليه هو استظهار ما إذا كان للمجموعة ثمة مصلحة في هذا الفعل المرتكب على أن يؤخذ معيار المصلحة بمعناها الواسع سواء كانت مصلحة حالة ومباشرة أم غير =

## **الصور المحتملة مستقبلاً للجرائم التي يمكن أن يرتكبها الشخص المعنوي طبقاً لنظام المسؤولية الموضوعية " Délit corporatif ou collectif " .**

يمكننا بناء تصور نظري للنشاط الإجرامي الذي يمكن أن يحدث من الشخص المعنوي ونطاق مسؤوليته عن ذلك وذلك في المجموعات التالية من الأفعال الإجرامية .

**المجموعة الأولى :** طائفة الأفعال الإجرامية التي تتم المداولة بشأنها *délibration* بمقتضى الأغلبية *la majorité* وتتم هذه الأعمال أو الأفعال بواسطة الأعضاء *les organes* القانونيين للشخص المعنوي ذاته .

**المجموعة الثانية :** طائفة الأفعال الإجرامية التي يرتكبها الشخص المعنوي كمضو المدير أو عضو مجلس الإدارة أو رئيس ممثلاً للشخص المعنوي أثناء مباشرة ممثل الشخص المعنوي لنشاطه وتتم الجريمة باستعمال أدوات مقدمة من الشخص المعنوي وتتخذ القرارات وتتم لصالح الجماعة .

**المجموعة الثالثة :** طائفة الأفعال الإجرامية التي تقع من الأعضاء منفردين دون الحصول على مداولة جماعية بشأنها وإنما

---

= مباشرة وبعبدة ، الأمر الذي يسهل معرفته من التحقيقات بالبحث عن الدافع الحافز للجريمة وما إذا كان المراد بالفعل المرتكب تحقيق مصلحة لصالح الشخص المعنوي من عدمه على أن تكون هذه المصلحة خاصة به وحده ودون غيره من الأشخاص الطبيعيين العاملين فيه انظر تفصيلاً في الفقه الفرنسي الأستاذ **جودج ريشيه** ، للمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، رسالة ، ليون ، ١٩٢٤ ص ١٤٥ وما بعدها .

ونحن نرى أن لهذا الشرط الثالث أهمية كبرى لمعالجة جرائم استغلال النفوذ التي يمارسها كبار الموظفين باسم الشخص المعنوي واحسابهم الخاص . انظر تفصيلاً كتابنا «شرح قانون قطاع الأعمال العام» ص ١١ وما بعدها .

لصالح الشخص المعنوى سواء كانت هذه المصلحة حالة أم مستقبلية أو حتى مصلحة غير مباشرة .

**المجموعة الرابعة :** طائفة الأفعال الاجرامية *illicites* تقع بواسطة العضو ممثل الجماعة ويكون لهذا العضو صفة رسمية فى الداولة والتنفيذ - ويرتكب هذه الأفعال لصالح تلك الجماعة المذكورة .

ونحن نؤيد ما ذهب إليه البعض <sup>(١)</sup> من وجوب مساعلة الشخص المعنوى عن الجرائم التى تقع فى الفروض المذكورة فى المجموعة الأولى والثانية والرابعة دون المجموعة الثالثة لأن شرط الداولة لم يتم قانوناً .

ويعتبر من أهم الجرائم التى يمكن اسنادها إلى الشخص المعنوى الجرائم الاقتصادية ، وذلك بصفته فاعلاً أو كما يطلق عليه بعض الفقه الفرنسى فاعلاً غير مباشر *auteur indirect* ويبين تطبيقات ذلك فى التشريع الفرنسى المادة الخامسة من القانون الاقتصادى الصادر فى سنة ١٩٥٤ والتى يلتزم فيها مديرو المشروعات بالرغم من عدم اسهامهم فى الفعل المادى المنطوى على خرق النظام <sup>(٢)</sup> .

**ومن التطبيقات التشريعية المصرية المسئولية الجنائية لممثل الشخص المعنوى المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المصرى فى شأن الخاص بشئون التموين <sup>(٣)</sup>**

---

(١) أنظر ما سبق ذكره تفصيلاً من شروط موضوعية لانعقاد مسئولية الشخص المعنوى فى الفصل الأول من هذا الباب .

(٢) د. يحيى أحمد موالى - المرجع السابق ص ٢٦٣

(٣) أنظر تفصيلاً الأستاذ الفرنسى جورج ليفاسهر القسم العام وذلك بشأن الجرائم الاقتصادية ص ٣١٦ .

(٤) تنص المادة ٥٨ على أنه : يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات هذا المرسوم بقانون ويحاسب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استعالة المراقبة لم يتمكن-

والمادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتمديد الأرباح (١) .

### **العلاآت التى حددها المشرع المصرى على سبيل المصرو والتى يجوز فيها انعقاد المسئولية الجنائية للشخص المعنوى .**

كان التشريع الجنائى فى مصر قبل صدور القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ يعتنق - كقاعدة عامة (٢) - مبدأ عدم جواز مساءلة الشخص المعنوى ونحن نرى أن المشرع المصرى قد كسر هذه القاعدة

---

- من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

(١) تنص المادة ١٥ على أنه : يكون صاحب الحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى الحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعلق بالعقوبات المقررة لها قلنا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ١٣، ٩ .

(٢) توجد حلقتين استثنائيتين ترد فيهما المشرع المصرى مسئولية الشخص المعنوى أولاًهما ما نصت عليه المادة ٧٠٤ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات التى تنص : مع عدم الإخلال بالعقوبات الأقدم المتصوص عليها فى القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل شركة تخالف الأحكام المقررة فى شأن نسبة المصريين فى مجالس إدارتها أو نسبته من المستخدمين أو العمال ، وكل عضو متدب لإدارة أو مدير فيها ، مما مؤاها أن المشرع يرد الجريمة التى ارتكبتها مطلقاً الشركة إلى الشركة ذاتها وهو تطبيق لنظرية العضو السالف إيرادها أما عن الحالة الثانية التى تصدى فيها المشرع لتكليف هذه الرابطة أو الصلة ، فهى الاستفادة من نص المادة ٢/٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتى تنص : وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف ، وهو تطبيق لنظرية المسئولية غير المباشرة . انظر تفصيلاً : د. محمود مصطفى - المرجع السابق شرح قانون العقوبات القسم العام ، ص ٤٦٥ . د. فتحى سرور - أصول قانون العقوبات ص ٤٢٤ .

وساير التشريعات المقارنة في تقرير مسئولية الشخص المعنوى ونحن نرى (١) أنها خطوة أولى سوف تعقبها خطوات أخرى ويبين لنا من مطالعة نص المادة ٦ مكرر من قانون قمع الغش أنه يجوز مساءلة الشخص المعنوى جنائياً عن جرائم الغش في الحالات الآتية :

أولاً : يسأل الشخص المعنوى جنائياً إذا وقعت الجريمة لحسابه أو باسمه القانونى .

ثانياً : يسأل الشخص المعنوى جنائياً إذا وقعت الجريمة بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه .

---

(١) انظر ما سبق ذكره في بداية هذا الفصل في هذا الشأن وانظر ما سوف يأتى في الفصل الثالث بشأن أحكام محكمة النقض (التمييز) السورية واللبنانية .

## **الفصل الثاني**

### **حدود وقيود المسؤولية الجنائية**

#### **للشخص المعنوي**

**تمهيد .**

سوف نتعرض في هذا الفصل لحدود وقيود المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن الجرائم التي يرتكبها وتطبيق ذلك على جرائم الغش . كما نعرض لرؤيتنا الخاصة في هذا الشأن (١) .

**أولاً . مدى المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية من جرائم الامتناع وجرائم الاكراه المادي .**

تتعدد أشكال النشاط المادي المكون للجريمة ويمكن أن نفرق في هذا المقام بين الجرائم الايجابية والجرائم السلبية ويمكن وقوع بعض الجرائم الايجابية بطريق الامتناع او الترك من الشخص المعنوي (٢) وهي التي يطلق عليها الفقه الفرنسي *délits de commission par omission* .

إذ حدث أن إمتنع ممثلي ارادة الشخص المعنوي عن القيام بفعل يلتزم به الشخص المعنوي قانوناً فإنه يعد في هذه الحالة مسئولاً كفاعل رئيسي عن النتيجة الاجرامية التي تحققت ، وهذا هو الرأي الذي جرى عليه القضاء الفرنسي (٣) .

---

(١) انظر ما سبق ذكره في الفصل الأول .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا « جرائم الامتناع في قانون العقوبات » ص ١٦ وما بعدها .

(٣) J. Magonol, De l'irresponsabilité pénale du fait d'autrui et de la responsabilité pénale .... personnes morales, *Revue de Science Criminelle* 1956 p. 226

- وانظر كذلك : 30 Décembre 1892 et 12 Mai 1893 : Cassation Criminelle

أما بالنسبة للصورة التي يقوم فيها الشخص على فعل مادي من شأنه أن يحول بين الشخص وبين القيام بعمل مما يؤدي إلى حدوث النتيجة الإجرامية يرى البعض (١) أن الجرائم التي يتطلب ارتكابها اكراها مادياً *infractions de main Propre* تتأتى مع طبيعة الشخص المعنوي وأن المسؤولية الجنائية إنما تقع على كامل الأشخاص الطبيعيين وفقاً للقواعد العامة في القانون الجنائي وذلك دون أن يعفى ذلك الشخص المعنوي من مسئوليته الذاتية في حسن لأنه يجب على الشخص المعنوي في نظرنا اختيار تابعيه أو عن مدى توقيعه وفي حسن التوجيه والتخطيط والمقابلة (٢) .

### **ثانياً ، المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية من جرائم الإهمال ،**

يتمتع الشخص المعنوي بإرادة شرعية هي إرادة الأشخاص الطبيعيين الذين يعدون بمثابة الأعضاء بالنسبة له ، وهذه الإرادة يمكن أن تتجه لارتكاب فعل مخالف للقانون . وهذه الإرادة الإجرامية كما قد تتحقق في صورة القصد الجنائي لارتكاب جريمة عمدية فإنها أيضاً قد تكون في صورة الخطأ غير العمدى ، أي لارتكاب جريمة غير عمدية (٣) .

ومن هنا يمكن القول إن الجرائم التي تندرج تحت هذا الوصف قد لا تثار فيها الاعتراضات إذا كانت النتيجة الإجرامية التي حدثت نتيجة

---

(S- 1894 - 1- 12201) I er Dec 1923 ( S- 1924-1- 281 et Note Roux) I et =  
Decembet 1934 (S 1935 I 313)

(١) د. إبراهيم صالح - المرجع السابق ص ٢٩٥

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا «شرح قانون قطاع الأعمال العام» مرجع سابق ص ٢٠٧ وما بعدها

(٣) انظر ما سبق أن شرحناه بشأن جرائم الإهمال الواردة في المادة السادسة مكرر من قانون قمع القتل والفسخ في الباب الثامن من هذا الكتاب

خطا الممثلين لارادة الشخص والقائمين على ابارته سواء كانت نتيجة فعلهم أو امتناعهم متوقعة أو غير متوقعة طالما أن تفاديهما كان في استطاعتهم ، فإن الشخص المعنوى يكون مسئولاً باعتباره الفاعل الرئيسى والأى يحول ذلك دون مساطة الأشخاص الطبيعيين كل بحسب دوره ووضعه بالنسبة للشخص المعنوى (١) .

وأنه وإن كان المشرع المصرى لم يورد فى تعداد صور الخطأ فى هذه الطائفة من الجرائم تعبيراً واحداً مجتزئاً بذكر الاهمال (٢) فى المواد ١٣٩ ، ١٤٧ ، ٣٦٠ ، وبذكر الاهمال وعدم الاحتراس فى المادة ١٦٣ ، والاهمال وعدم الاحتياط فى المادة ٨٣ مكررة ، ويجمع فى جرائم القتل والاصابة والخطأ بين أكبر عدد من صور الخطأ ، رعوته أو عدم احتياط وتحرز أو اهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح ، إلا أنه بالرغم من اختلاف العبارات فإن مقصوده بها كلها واحد وهو الخطأ فى صورة من صورة ، أى تقصير مسلك الانسان لا يقع من

---

(١) انظر ما سوف يأتى من رؤيتنا الشخصية فى هذا الشأن .

(٢) لوردنا جميع صور الاهمال فى التشريع المصرى فى كتابنا « جرائم الامتناع فى قانون العقوبات » - مرجع سابق ص ١٧ وما بعدها ومع ذلك إذا استعرضنا نصوص قانون العقوبات المصرى فى شأن الجرائم غير العمدية فإنه يمكن القول إن صورها لا تتعارض مع طبيعة الشخص المعنوى ، ويجدر أن نشير فى هذا المقام إلى أن قانون العقوبات المصرى لم يرسم نظرية عامة للخطأ ولا يعاقب على كل نتيجة تبنى على خطأ إلا أن النتائج التى تخيرها والجرائم التى عدها هى : القتل والجرح الخطأ المادتان ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات والحريق باهمال المادة ٣٦٠ عقوبات وتعطيل المخابرات التلغرافية واتلاف شئ من الآتيا باهمال أو عدم احتراس المادة ١٦٣ وتعطيل المخابرات التليفونية المادة ١٦٦ عقوبات والتسبب بغير عمد فى حصول حادث لإحدى وسائل النقل المادة ١٦٩ عقوبات واهمال الحراس إذا ترتب عليه فك الأختام المادة ١٤٧ واهمال الحراس إذا ترتب عليه فرار مقبوض عليه المادة ١٣٩ عقوبات والاهمال وعدم الاحتياط أو مخالفة اللوائح الذى يترتب عليه تسهيل جريمة من الجرائم المخلة بأمن الدولة فى الخارج والمنصوص عليها فى المادة ١٨٣ مكررة عقوبات .



شخص متوسط الذكاء وجد في نفس الظروف الخارجية (١) .

### **ثالثاً ، صور الخطأ غير العمدي التي قد يرتكبها الشخص المعنوي في جرائم الفش اهماً :**

حددت المادة السادسة مكرراً الصور الآتية :

١- الابهمال . ٢- عدم الإحتياط والتمركز .

٣- الإخلال بواجب الرقابة .

### **رابعاً ، هل يجوز مساءلة الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة جنائياً عن جرائم الفش ؟**

يبين من مطالعة نصوص الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ ونص المادة الأولى من قانون الادارة المحلية رقم أن القرارات التي تصدرها الدولة والأفعال التي تتخذها إما أن تتصل بأعمال السيادة وإما أن تكون ذات طهيعة ادارية بحدة كما قد تمارس الدولة أنشطة خاصة ، ويمكن القول إن الدولة هي الشخص الاداري الأول ، وكذلك الوحدات الادارية التي تنبثق عنها بتدرجاتها المختلفة هي في المقام الأول اشخاص ادارية ، ذلك لأن نشأتها ونشاطها واختصاصاتها وممثليها والقائمين على ادارتها وما يبرمونه من قرارات أو يتخذونه من أفعال تعد قرارات ادارية ينظمها القانون العام .

---

(١) انظر تفصيلاً د. محمود مصطفى - المرجع السابق - ص ٤٢٢ ، د. فوزية عبد الستار - المرجع السابق - ص ٣٦٩ ، د. ابراهيم صالح - المرجع السابق ص ٢٩٧ .

(٢) انظر تفصيلاً : د. مصطفى ابو زيد فهمي القضاء الاداري ص ٣٥ وما بعدها وانظر د. محمد فؤاد مهنا - مبادئ وأحكام القانون الاداري في جمهورية مصر العربية ص ٣٧٥ مؤسسة شباب الجامعة - سنة ١٩٧٢ .  
تتضمن المادة ٥٢ من القانون المؤرخ بتعديل طوائف الأشخاص المعنوية العامة والخاصة على السواء أنه لم يعن بوضع معيار للتفرقة بينها ، الأمر الذي يتضخ من مطالعة هذه المادة والتي تنص : الأشخاص الاعتبارية هي :  
١- الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والمصالح وغيرها من للتشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية .  
٢- الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية .  
٣- الأوقاف . ٤- الشركات التجارية والمدنية .

وقد ذهب بعض الشراح مثل الأستاذ الفرنسي Mestre إلى جواز مسائلة الدولة جنائياً (١) من الناحية النظرية إلا أننا من ذلك نتفق مع ما ذهب إليه بعض الفقه الفرنسي (٢) والمصري (٣) في أنه لا يجوز مسائلة الدولة جنائياً على الصعيد الداخلي لأن ذلك تقتضيه الاعتبارات السياسية والقانونية واعتبارات الملاءمة .

فمن الناحية السياسية فإن مرد نشأة الدولة وتبرير السلطة التي تتملكها وشرعية تلك السلطة إلى أنها تجسد إرادة أمة أو شعب وأن القابضين على زمام السلطة إنما يحكمون بإرادة الأمة من أجل تحقيق مقومات الحياة وهي أن « يأمن الفرد من خوف ويطعم من جوع » مهما اختلفت صورة حكم الشعب .

ويضيف بعض الفقه المصري : (٤) أن « ممثلي الدولة والذين يمارسون سيادتها ويقومون بتصريف شئونها إذا خانوا الأمانة التي حملوها وانصرفوا بالسلطة فإن الجزء الأوفى يتعين أن يكون سياسياً في المقام الأول وفقاً للدستور وللشريعة العامة التي ترتضيها أمة من

---

٥- الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً للأحكام التي سنأتى فيها بعد .  
٦- كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية بمقتضى نص في القانون » .

ويتضح من هذا البيان أن الأشخاص المعنوية حسبما أوردها للشرع المصري إما أن تكون أشخاصاً إقليمية أو أشخاصاً نوعية أو مرفقية تتخصص بذوع معين من النشاط أو بمرفق من المرافق محددة تتولاها .  
(١) مشار إليه في رسالة ريشيه - المرجع السابق - ص ١٢٨ .  
(٢) انظر تفصيلاً هذه الآراء رسالة مرجع سابق - مرجع سابق ص ١٣٠ وما بعدها .

(٣) د. إبراهيم صالح - المرجع السابق ص ١٥٠ وانظر في هذا المعنى حكم قديم أصدره القضاء الفرنسي قرر : « إنه لا يمكن مطلقاً اعتبار الدولة كمرتكب لجريمة أو مخالفة » .

11 août 1848 - S - 1888, I, p. 739 . " Que l'Etat ne peut jamais être réputé auteur s'un délit ou d'une contravention " .

(٤) د. إبراهيم صالح - المرجع السابق ص ١٥٢ .

الأمم ، على أن هذا التقرير لا يمنع من المساءلة الجنائية لممثلي السلطة كأفراد وفقاً لأحكام الدستور والقوانين الداخلية (١) .

وكذلك الشأن بالنسبة للوحدات الادارية الأخرى بتدرجاتها المختلفة والتي ينسحب عليها ذات الحكم (٢) المذكور (٣) .

### **خامساً ، مدى اعتبار شركات قطاع الأعمال العام من الأشخاص الاعتبارية العامة التي تفرع من نطاق المسؤولية الجنائية ،**

سبق أن انتهينا في بحث سابق لنا أن شركات قطاع الأعمال العام لا تعتبر من الأشخاص الاعتبارية العامة وبالتالي فإنها طبقاً لما انتهينا

---

(١) ولا يقدم في هذا النظر التمديد بما هو مقرر من جواز مساءلة الدولة متنبياً ،  
لذلك لأن المسؤولية المدنية توصل على قواعد مفارقة تماماً في جوهرها  
وفلسفتها لجوهر وفلسفة المسؤولية الجنائية .  
(٢) انظر تفصيلاً في هذا الشأن كتابنا «موسوعة الاستثمار» الطبعة الثانية  
ص ١٤ وما بعدها .

(٣) ومن الجدير بالذكر في هذا المقام ما نصت المادة ٢١٠ من قانون العقوبات  
اللبناني والتي تقابل المادة ٢٠٩ من القانون السوري والمادة ١٧٤/١ من  
القانون الأردني والمادة ٨٠ من قانون العقوبات العراقي الصادر في سنة ١٩٦٩  
والتي تنص : « الأشخاص المعنوية فيما عدا للصالح الحكومية وبنائها  
الرسمية وشبه الرسمية مسئولة جزائياً عن الجرائم التي يرتكبها ممثلوها أو  
مديروها أو وكلائها لحسابها أو باسمها .

كما نصت المادة ١٩ من قانون عقوبات البحرين الصادر سنة ١٩٥٥ على أنه :  
« ١- مع مراعاة أحكام هذا القانون أو أي قانون آخر يجوز مقاضاة الهيئات  
ومحافظتها وإدانتها ومعاقبقتها إما بمعرفة أو بالاشتراك مع أي شخص آخر  
كما لو كانت شخصاً طبيعياً عن أي جرم تكون العقوبة بشأنه هي الغرامة ...

٢- لأغراض هذه المادة كلمة « هيئة » تشمل الشركات أو أية جمعية أخرى  
يكون لها حسب القانون كيان منفصل عن كيان أعضائها » . ومفاد هذه الفقرة  
الأخيرة أن المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي المقررة بالفقرة الأولى لا  
تنسحب إلا على الشركات أو الجمعيات التي تحظى بالشخصية المعنوية ومن  
البين والحالة هذه أن الدولة أو إشخاصها الادارية الاقليمية أو المرفقية لا تندرج  
تحت مدلول « الهيئة » وتنتهي بالتالي عن الخضوع للمسؤولية .

إليه يجوز مسائلتها جنائياً (١) .

**سادساً ، نطاق المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية كشركاء La personne morale couplice في الجرائم المختلفة ،**

رأينا أن الشخص المعنوي يمكن أن يتصور أن يكون فاعلاً متى توافرت في حقه الشروط الثلاثة السابق بيانها .

فهل يمكن أن يكون للشخص المعنوي شريكاً في جريمة ؟

فقد يحدث أن تقوم نقابة syndicat كشخص معنوي وتعرض عمالها على القيام باضطرابات وإثناء هذه الاضرابات تقع من العمال حوادث شغب أو حدوث إصابات للغير فهل يمكن أن تعد النقابة شريكة في هذه الجرائم التي يرتكبها هؤلاء العمال بفعل وتعرض هذه النقابات للقيام بمثل هذه الاضطرابات ؟

ولما كان القانون الجنائي العام يعاقب على أفعال التحريض والمساعدة في الباب الخاص بجرائم الاشتراك .

فإن الشخص المعنوي يمكن اعتباره شريكاً في الجريمة طبقاً للأوضاع والشروط المقررة لها في المادة ٦٠ ع فرنسي .

وجدير بالذكر أنه في حالة تقرير مساهمة الشخص المعنوي جنائياً كشريك فإن هذا لا يؤدي إلى إعفاء العضو Porgane من المسؤولية الجنائية متى وقعت منه الجريمة (٢) .

في القانون المصري قد يعاقب الشريك بعقاب أشد من عقوبة الفاعل ، عقاب من يحرض الموظفين أو المجندين العموميين بترك العمل بضعف عقوبة من يترك العمل منهم وذلك طبقاً لنص المادتين

---

(١) انظر كتابتنا «شرح قانون قطاع الأعمال العام» - مرجع سابق - ص ١٢ وما بعدها .

(٢) جورج ريشيه المرجع السابق ص ١٤٩ .

١٢٤ ، ١٢٥ من قانون العقوبات المصرى (١) .

ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن مسئولية العضو الجنائية يمكن أن تثبت دون مسئولية الشخص المعنوى وأن مسئولية الشخص المعنوى يمكن أن تثبت دون مسئولية العضو وقد يبدو هذا الأمر شاذاً لأول وهلة ، لأن الشخص المعنوى لا يمكنه أن يرتكب جريمة إلا بواسطة أعضائه (٢) .

---

(١) راجع النظرية العامة للقانون الجنائى د. رمسيس بهنام ص ٦٧٢ ، د. يحيى موالى - للرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) قضت محكمة ديجون بشأن بشركة صاحبه جريدة قضى على اثنين من المحررين بالاعلام لنشرهما فى الجريدة مقالات فى صالح العدو ، فى حين لم يحكم على احد المديرين ، وقالت الشركة صاحبة الجريدة بأنها غير مسئولة جنائياً .

غير أن محكمة Digon فرقت فى اسباب حكمها بين المسئولية الجنائية للشخص المعنوى (الشركة صاحبة الجريدة) والمسئولية الجنائية للمديرين وانمائت عن الفعل الشركة كشريك للمحررين اللذين يعدان الفاعلان الأصليان وفقاً للعامة الثانية من الأمر المذكور .

وقد علق على هذا الحكم Ponsard مقررأ عدم الموافقة على النتيجة التى توصل إليها هذا الحكم مقررأ أنه من حيث القانون أو الواقع فإنه لى تتقرر مسئولية الشركة لا بد من مسالة العضو وظلما أنه ليس هناك مسئولية جنائية للعضو ومن ثم فإنه لا مسئولية جنائية للشخص المعنوى .

وقد يكون العضو قد أبدى رضائه عن الاعمال محل الاتهام وبالتالي فلا يمكن مسالة للشخص المعنوى .

وإذا لم يقدم العضو الدليل فلا يكفى هذه القرينة لاثابة العضو ذاته وعلى ذلك وإن المسئولية الجنائية للشخص المعنوى يمكن فصلها عن العضو ، وهذه النتيجة تكون مرجوة فى نظر القانون عندما يصعب مسالة العضو جنائياً كما لاحظت المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٤٥/٥/٥ فى شأن القضية التى نظرتها محكمة « ديجون » Digon ، 20 Mais, 1946, D.Y., page 254 (Note Ponsard) .

ولكن مما يجعل ذلك الحكم محاطاً بالريبة وعدم الاطمئنان من الناحية القانونية فى تلك القضية أنه ثبت بصفة قاطعة عدم مسئولية العضو والاكتفاء بمعاينة الشركة بعد أن ثبت أن وسائلها قد استعملت فى ارتكاب جريمة وهذا-

**سابعاً ، رؤيتنا ضرورة تقرير المسؤولية الجنائية  
للشخص الطبيعي الذي يمثل الشخص المعنوي قانوناً عن  
جرائم الفش إلى جانب مسؤولية الشخص المعنوي :**

نصت المادة السادسة مكرر من قانون قمع التدليس والغش  
المضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه : « دون إخلال بمسؤولية  
الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذا القانون يسأل الشخص  
المعنوي قانوناً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا وقعت  
لحسابه أو باسمه أو بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين  
لديه .

ونحن نرى إذا وقعت الجريمة بواسطة العضو *organe* الذي  
يزاول نشاطه الشخصي المعنوي فإن مسؤولية الشخص المعنوي تقوم  
جنائياً تأسيساً على أن إرادة العضو *la volonté de l'organe* هي نفس  
الإرادة الجنائية للشخص المعنوي .

وتستلزم ذلك في نظرنا ضرورة مراعاة الدقة في مسألة  
الشخص المعنوي دائماً كفاعل أصلي إلى جانب مسؤولية التمثيل  
القانوني له ، وذلك حتى لا يتخذ التعديل التشريعي الذي أدخله المشرع  
المصري كوسيلة لافلات الأشخاص الطبيعيين من عقوبات الجنايات

---

= معناه الرجوع بالأشخاص المعنوية إلى فكرة مساطتهم جنائياً مسؤولية  
موضوعية *purement objective* انظر تفصيلاً Donnedieu de Vabres راجع  
ذلك في المجلة الدولية للقانون الجنائي سنة ١٩٥٠ ص ٣٣٤ .  
ويرى بعض الفقه المصري أن « هذه الفكرة لا يمكن قبولها لأنها تفصل  
مسؤولية الشخص المعنوي جنائياً من الخطأ من جانب العضو وتؤدي إلى  
امتداد غير عادل لمسؤولية الأشخاص للمعنوية جنائياً .  
وعدم العدالة هنا نابعة عن تجاهل البناء الفني الذي بمقتضاه ينسب إلى  
الشخص المعنوي إرادة العضو .  
وإذا كان نظرية العضو تسمح وحدها بتحريك المسؤولية الجنائية للأشخاص  
المعنوية فهي أيضاً ترسم حدود هذه للمسؤولية . انظر د. يحيى موالى - المرجع  
السابق ص ٢٦٥ وما بعدها .

والجنح التي قررهما القانون والاستعاضة عنها ببضعة جنحيات ويحكم بها على الشخص المعنوي بمفرده على فرض ثبوت مسئوليته ويضيق قصد المشرع ويذهب اندراج الرياح وقد كان يهدف تشديد المسئولية فانقلب النص إلى وسيلة للافلات من المسئولية الجنائية ووضمها على «شماعة» المسئولية الجنائية للشخص المعنوي . فإذا ثبت من التحقيقات أن الشخص الطبيعي والذي يعتبر فاعلاً رئيسياً مع الشخص المعنوي قد أتى هذا التصرف بدافع من مصلحة ذاتية إلى جانب مصلحة الشخص المعنوي فإنه من الممكن اعتبار هذا الظرف كسبب من أسباب تشديد العقوبة بالنسبة له وبون أن يتعارض ذلك مع مسئولية الشخص المعنوي أو يؤثر فيها (١) .

يؤيد رؤيتنا المبينة أعلاه أنه قد صدر في فرنسا الأمر الصادر في ١٩٤٥/٥/٥ بشأن جرائم الصحافة والطبع والاعلام والنشر الذي أخذ بمبدأ المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية نتيجة نشاط أعضائها .

والمذكورة الايضاحية الواردة بشأن هذا الأمر تشرح تماماً السبب الذي من أجله تأيدت فكرة المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية فتقول .

« إن الفعل الاجرامى يقوم به بلا شك شخص أو أكثر ولكن في حالات كثيرة لم يصبح هذا العمل الاجرامى ممكناً إلا بواسطة الأدوات المقدمة من الشخص المعنوي » ... « ومسئولية الأفراد بكل تصرفاتها تنمى وتختلف أحياناً خلف مسئولية الشخص المعنوي لدرجة أنه يصعب في الحالات التي يمكن اظهار هذه المسئولية الفردية بل أن هذه المسئولية تبرز في الدرجة الأولى مسئولية الشخص المعنوي والجزاء ليكون صحيحاً وفعالاً يجب أن يصيب الشخص المعنوي والفرد سواء بسواء » .

---

(١) انظر ما سبق ذكره في الفصل الأول من هذا الباب .

والمادة الأولى من الأمر المذكور تقرّر عادة مسئولية كل شخص يعمل في الصحافة أو النشر ويكون بواسطة أعضائه أو إدارته أو أحدهم عاملاً باسم وحساب قد خالف وقت الحرب القوانين الجنائية السارية إذا كانت الوقائع المنسوبة تدل على نية مساعدة أعمال العدوان أيّاً كانت .

والمادة الثانية تعتبر الشخص المعنوي شريكاً للفاعل الأصلي إذا كان عمل أعضائه إدارته قد شجع هذا الفعل في الظروف الواردة في المادة ٦٠ من قانون العقوبات الفرنسي .

وقيام المسئولية الجنائية مبنية على قيام مسئولية الأشخاص الطبيعيين لأن الشخص المعنوي يمثل أمام المحاكم أعضائه - ونصوص الأمر المذكور تطلق دائماً كلمة متهم *accusé* على الشخص المعنوي .

واطلاق هذه الكلمة على الشخص المعنوي يبدو أمراً مقبولاً ، فالمادة ١٧ من الأمر المذكور تقول :

يستوجب رئيس المحكمة الشهود عما إذا كانوا يعرفون المتهم قبل الإشارة إلى الوقائع المنسوبة إليه وقد يكون ذلك أجدي من أن تسأل الشهود عما إذا كانت لهم علاقة بمديرى الشركة أنظر .

---

(١) انظر مجلة دالوز ، سنة ١٩٤٥ ص ٩٩ ، وما بعدها وانظر د. يحيى موانى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ وما بعدها ، وانظر كتابنا : شرح قانون قطاع الأعمال العام ، ص ١١٧ وما بعدها .



## **الفصل الثالث**

### **المبادئ القانونية التي قررتها محاكم النقض المصرية والسورية واللبنانية بشأن الطبيعة القانونية للشخص المعنوي ومسئولية الجنائية**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلي للمبادئ القانونية التي قررتها محاكم  
النقض العربية بشأن طبيعة الشخص للمعنوي ومسئولية الجنائية  
وذلك في البنود الثلاثة التالية :

**أولاً :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية .

**ثانياً :** المبادئ التي قررتها محكمة النقض (التمييز) اللبنانية .

**ثالثاً :** المبادئ التي قررتها محكمة النقض (التمييز)  
السورية (١) .

ذهبت محكمة النقض المصرية بشأن طبيعة الشخص  
المعنوي النظرية التي تذهب إلى أنه ضرب من المجاز أو الافتراض -  
ولهذا فلا غرو أن تجرى أحكامه على تكييف العلاقة أو الرابطة التي  
تربطه بالأشخاص الطبيعيين القائمين على إدارته وتمثيل إرادته على  
أنها علاقة وكالة أو نيابة ، وعلى تكييف مسألتهم على أنها من قبيل  
المسئولية عن فعل الغير ، ولعل من أوضح الأحكام التي صدرت في  
هذا الشأن الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية في  
١٩٦٦/١٠/٢٣ والذي سجل :

**« يعتبر العضو المنتخب في شركات المساهمة - ما لم**

---

(١) انظر رسالتنا للمكتوبه - مرجع سابق ص ٤١١ وما بعدها .

تحدد سلطاته - وكيلاً عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شئون الشركة وتمثيلها أمام القضاء ، .

وكذلك تجرى الكثير من الأحكام في ضوء توصيف علاقة الشخص المعنوي بالقائم على إدارته على استعمال لفظ ممثل أو نائب ، ومثالها الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية في ٢٤/١٠/١٩٦٨ والذي سطر : **الوقف باعتبار ه شخصاً اعتبارياً ، مسئولاً قبل الغير عن الخطأ الذي يقع من ممثليه ويضرب بهذا الغير (١) ،** وهذا الحكم الأخير يردد ذات المعنى الذي سجله الحكم الصادر من محكمة النقض في ١١ مارس سنة ١٩٤٨ .

وقد قضت حكم محكمة النقض المصرية أن : **الوقف بأحكامه المقررة في الفقه الإسلامي وفقه القانون المدني شخص اعتباري تكاملت فيه مقومات الشخصية القانونية ، والشخص الاعتباري كما أن له وجوداً افترضه القانون فإن له إرادة مفترضة هي إرادة الشخص الطبيعي الذي يمثلته فالخطأ الذي يقع من ممثله بصفته هذه يعتبر بالنسب إلى الغير الذي أصابه الضرر خطأ من الشخص الاعتباري ،** فالحكم الذي يرتب المسؤولية على جهة الوقف عن خطأ وقع من الناظر عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدني (القديم) لا يكون مخطئاً ، .

ويرى بعض الفقه المصري أنه قد (٢) يستفاد من هذه الأحكام أنها تسجل مبدأ الانبواجية أي وجود شخصيتين منفصلتين أولاهما شخصية الأصيل وهو الشخص المعنوي ، وثانيهما شخصية الوكيل أو النائب ويضعه في الظل ، ومثال ذلك الحكم الصادر من محكمة النقض المصرية بجلسته ٢٥/٦/١٩٧٠ ، والذي قرر : **الشركة ذات**

---

(١) مجموعة المكتب الفني لتبويب أحكام النقض المصرية لسنة ١٩ مدني - العدد التالي قاعدة ١٩١ من ١٢٦٧ .

(٢) د. إبراهيم على صالح - المرجع السابق ص ٢٤٨ .

شخصية مستقلة عن شخصية مديرها باعتبارها الأصلية في الدعوى المقصودة بذاتها بالخصومة دون ممثلها فلا تتأثر بما يطرا على شخصية هذا الممثل من تغيير (١) وفي ذات المعنى تقرأ محكمة النقض حكمها الذي يقضى « للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها - فإذا كان الاستئناف موجهاً منها باعتبارها الأصلية فيه ، المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها ، فإن ذكر اسمها المميز لها من غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم ، يكون كافياً لصحتها في هذا الخصوص وبالتالي فلا يعتد بالخطأ الواقع في صفة هذا الممثل ، (٢) .

أما في مجال المساءلة الجنائية فإن منطق أحكام محكمة النقض المصرية أكثر وضوحاً في انفصام الشخص المعنوي وانفصاله عن ممثله واعتبار هذا الأخير من قبيل الغير بالنسبة للشخص المعنوي ، وأية ذلك ما يسجله الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ والذي قرر « الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائياً عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها ، بل إن الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصياً » (٣) . ومؤدى هذا الحكم أنه يلفظ نظرية العضو ويركن إلى نظرية الوكالة أو النيابة في إطار أحكام المسؤولية المدنية متى انعقدت شرائطها .

وعلى هدى ما تقدم يمكن القول إن أحكام القضاء المصري في

---

(١) مجموعة المكتب الفني لتبويث أحكام النقض مدني - السنة العشرون - عدد ٢ - قاعدة ١٦٥ من ١٠٦٢ .

(٢) مجموعة المكتب الفني لتبويث أحكام النقض مدني - السنة ١٧ - عدد ٢ - قاعدة ١١٧ من ٨٦٢ .

(٣) مجموعة المكتب الفني لتبويث أحكام النقض جنائي - السنة الثامنة عشرة - العدد الثاني - قاعدة ١٣١ من ٦٨١ .

مجموعها تسير على نهج منهج محكمة النقض المصرية بشأن الصفة القانونية للعلاقة بين الشخص المعنوي والأشخاص القائمين على ادارته .

عرضنا فيما سبق للأحكام التي أصدرتها محكمة النقض المصرية بشأن طبيعة العلاقة بين الشخص المعنوي والأشخاص الطبيعيين القائمين على ادارته .

ونحن نرى مع ما ذهب إليه بعض الفقه المصري (١) من أن قضاء محكمة النقض المصرية يسير على نهج القضاء الفرنسي ، وأنه يكيف علاقة الشخص المعنوي بالأشخاص الطبيعيين القائمين على ادارته على أنها علاقة وكالة أو نيابة ، وفي شأن ما يبدو منهم من تصرفات تستوجب المساءلة الجنائية أو المدنية فهم من الأغيار وتكون مسئوليته عنهم باعتبارها مجرد مسئولية المتبوع عن تابعه ، أى على أساس المسئولية عن فعل الغير .

### **ثانياً ، الحكم (٢) الصادر من محكمة النقض (التمييز) اللبنانية بشأن المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية .**

أصدرت محكمة التمييز اللبنانية حكماً -قراراً- (٢) من الغرفة الجزائية الخامسة - أساس ١٩٧١/٢٦٣ ، قرار : ١٩٧١/٢٩٩١ ، الصادر بتاريخ العاشر من كانون الأول ١٩٧١ فى النقض المقام من البنك اللبناني المميز ضد المميز عليه ، ١- بتى كرانول ، ٢- ابراهيم عماشة ، ٣- الحق العام وطلب البنك الطاعن قبول النقض شكلاً لاستيفائه جميع الشروط الشكلية المطلوبة قانوناً وفى الأساس فسخ

---

(١) د. ابراهيم صالح - للرجع السابق ص ٢٤٩ .

(٢) يطلق على هذه الأحكام فى القانون اللبناني قرارات .

(٣) تفضل السيد المستشار رئيس محكمة التمييز اللبنانية بإرسال صورة من هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢ إلى السيد الأستاذ للمستشار الدكتور ابراهيم صالح وقد أورده فى مؤلفه - المرجع السابق ص ٣٦٨ .

القرار المطعون فيه ونشر الدعوى والحكم بمنع المحاكمة عنه لانتفاء أية مسئولية عنه وباعتبار أن المميز عليها بتى كارانول قد ارتكبت مع الظنين :

١- ابراهيم عماشة جرائم الاختلاس والتزوير واستعمال المزور كما ارتكبت جريمة التهويل والاحتتيال كفاعل أصلى واحالتهما للمحاكمة بهذه الجرائم وإلا التوسع بالتحقيق وفقاً لما طلبه المميز فى مذكرته بتاريخ ١٩٧١/٦/١٠ وتضمنين المميز عليها الرسوم والمصاريف ونعى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ لسنة أسباب ، ومبنى السبب السادس « اسامة تطبيق أحكام المادة ٢١٠ عقوبات لقول المحكمة إن البنك مسئول جزائياً عن العامل ابراهيم عماشة وذلك لأن التحقيق أثبت أن ابراهيم عماشة كان وكيلأ فعليأ للمميز عليها بتى كارانول كما ثبت أيضاً أن سحب الأموال من قبل ابراهيم عماشة لم يحصل باسمه وصفته مديراً للبنك بل إنه قام بذلك بصفته الشخصية وبتوقيعه باسم المميز وبتوقيعها هى بالذات .

وقد عرض الحكم لهذا الوجه من أوجه الطعن وأورد فى شأنه . وبما أنه يتبين من مراجعة القرار المطعون فيه أن الهيئة الاتهامية اعتمدت فى هذا المجال ، التعليل التالى : « بما أنه يتبين أنه بتاريخ ارتكاب الجرائم موضوع هذه القضية كان المدعى عليه ابراهيم عماشة مديراً للمركز الرئيسى للبنك اللبنانى المتحد المستأنف عليه وبما أن صفة المدعى عليه ابراهيم عماشة ومركزه فى البنك يمكنه من معرفة حساب المستأنفة الخاص ورصيد هذا الحساب ، وبما أنه يتبين أيضاً أن المستأنف عليه ارتكب هذه الأعمال بالوسائل المتوفرة له فى البنك المستأنف عليه بصفته مديره ، الفعل المنطبق على المادة ٢١٠ عقوبات معطوفة على المواد ٤٧١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، عقوبات بالنسبة للمستأنف عليه البنك اللبنانى المتحد .

وبما أنه من الرجوع إلى أحكام المادة ٢١٠ عقوبات يتضح أنها

أقرت ما يلي : « لا يحكم على أحد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة » ، إن الهيئات المعنية مسئولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثليها وعمالها عندما يأتون هذه الأعمال باسم الهيئات المذكورة أو بإحدى وسائلها » .

وبما أنه على ضوء هذا النص يقتضى معرفة مدى مضمون كلمة « بإحدى وسائلها » لكيما تكن الهيئة المعنية عند توفر هذا العنصر مسئولة جزائياً عن أعمال مديريها .

وبما أن الوسائل التي يقدمها البنك لمدير يعمل عنده في مجال قيامه ، بمهمته ليس في عндаها « وسيلة التزوير » لكيما يعتبر البنك مسئولاً جزائياً عن عمل هذا المدير إذا ما قام هذا الأخير بمحاولاته الخاصة بارتكاب جريمة تزوير في أعمال البنك ليتمكن من الحصول على منفعة شخصية .

وبما أنه بمعزل عن ذلك لا يمكن أن يعتبر البنك مسئولاً جزائياً عن أعمال مديره إلا إذا كانت الوسيلة المستعملة تهدف إلى جلب المنفعة للبنك وليس المبنى منفعة خاصة لمرتكب الوسيلة ، وذلك كيما يتحقق العنصر المعنوي في المسؤولية الجزائية تجاه الشخص المعنوي .

وبما أنه على ضوء الوقائع التي اعتمدتها الهيئة الاتهامية في قرارها المطعون فيه وبحال ثبوتها ، يتضح أن إبراهيم عماشة أقدم على تزوير امضاء المدعية بنى كراڤول على الشكايات وعلى استعمال هذا التزوير بقبضه قيمة هذه الشكايات من حساب المدعية في البنك وعلى الاستفادة شخصياً من هذه الأموال .

وبما أن الهيئة الاتهامية باعتبارها أن المدعى عليه إبراهيم عماشة قد قام بهذه الأفعال بوسائل البنك لمجرد كونه مديراً فيه ، تكون قد أخطأت في تفسير أحكام المادة ٢١٠ عقوبات وعرضت قرارها للنقض .

وبما أنه يعد الأخذ بهذا السبب لم يعد من حاجة البحث بقيمة الأسباب المدلى بها .

وبما أنه بعد نقض القرار المطعون فيه لهذه الجهة فقط يقتضى البت من قبل هذه المحكمة بصفتها هيئة اتهامية بالاستئناف المقدم من بتي كرانول ضد قرار قاضى التحقيق القاضى بمنع المحاكمة عن البنك اللبناني المتحد باعتبار أن المسئولية لا تتعدى المسئولية المدنية .

وبما أنه يتضح من التحقيق أن الظنين إبراهيم عماشة استولى على مال المدعية بتي كرانول من حسابها الخاص فى البنك بطريقة تزوير توقيعها على إيصالات وشيكات بصورة متعادية واستعمال هذا التزوير لمصلحته الخاصة .

وبما أن فعله هذا قد يتم بعمل جرمى مقصود من قبله فلا يمكن اعتبار أن هذا الجرم قد ارتكب بوسيلة من وسائل البنك - الشخص المعنوى - وبالتالي لا يكون البنك مسئولاً جزائياً عن هذه الجرائم .

وبما أنه على ضوء هذا الواقع المادى والقانونى ، وعلى ضوء التعليل الوارد فى هذا القرار يكون القرار المستأنف الصادر من قاضى التحقيق فى بيروت بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٠ واقعاً فى محله القانونى لهذه الجهة ومستوجباً التصديق .

لذلك

تقرر المحكمة بالاتفاق :

أولاً : نفى الشكل ...

ثانياً : نفى الأساس :

١- قبول طلب النقض وإبطال القرار المطعون فيه لجهة إلقاء الظن بالبنك اللبناني المتحد ونشر الدعوى لهذه الجهة .

٢- قبول الاستئناف المقدم من بتي كرانول - شكلاً ودره أساساً وتصديق قرار قاضى التحقيق الصادر فى ٢٧/٨/١٩٧٠ لجهة منع

المحاكمة عن البنك اللبناني المتحد واعتبار مسئوليته مدنية وإعادة مبلغ التأمين وإيداع الملف جانب النيابة العامة التمييزية لاحتالته إلى القاضى الجزائى فى بيروت حسب الأصول .

ثالثاً : الحكمين الصادرين من محكمة النقض السورية (الدائرة الجزائية) (١) والصادرين فى ١ آب سنة ١٩٦٥ ، ٢٩ حزيران سنة ١٩٦٨ .

١- الحكم الأول والصادر فى الطعن ١٣٥٧ أساس جنحة بالقرار ١٩٢٣١ بعد الاطلاع :

على استدعاء طعن رئيس النيابة بحلب المقيد فى ١٣/٠/١٩٦٥ .

وعلى الحكم المطعون فيه الصادر فى ١٤ كانون الأول ١٩٦٤ عن محكمة الاستئناف بحلب القاضى بفسخ قرار محكمة البداية فيها الصادر بعد الاعتراض فى ٢ حزيران ، ١٩٦٤ وتغريم المدعى عليها شركة عبد القادر عبد الفنى شعار وأخوانه القضائية الممثلة بشخص المدعى عليه بعد القادر شعار مائتى ليرة سورية بعد الإبدال والدغم عملاً بأحكام المواد ٤٤٤ ، ٤٦٠ ، ٢٠٩ من قانون العقوبات لتزويرهما الاسناد الثلاثة المظهرة لشركة بطيخة واستعمالها واستعمال السند المزور المظهر لشركة بلدى ومراش والزامها أداء مبلغ خمسمائة ليرة سورية تعويضاً للمدعى الشخص مصطفى بشير عقاد وإعادة حال الاسناد الأربعة موضوع الدعوى إلى حالتها الأصلية بشطب التوقيع المنسوبة فيها ، والمدعى بعد أن ثبت تزويرها وإعادة السندين اللذين كانا مدار التطبيق إلى المدعى وتضمنين المدعى عليها الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة .

---

(١) تفصل السيد رئيس محكمة النقض السورية بارسال هذين الحكمين بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٤ إلى الأستاذ المستشار الدكتور ابراهيم صالح وقد أوردتها سيانته فى المراجع السابق ص ٢٧ وما بعدها .



وعلى كافة أوراق الدعوى . وعلى مطالبة النيابة العامة بدمشق المؤرخة في ١٨/٢/١٩٦٥ رقم ٢٤٥ وبالمدولة أصدرت القرار الآتي :

من حيث إن النيابة العامة تطلب نقض الحكم المطعون به للأسباب التالية :

١- كان يجب أن يؤخذ المطعون ضده شخصياً بالتزوير الواقع من قبله .

٢- كان على المحكمة مصدرة الحكم أن تتابع السير في الدعوى على هذا الأساس وتشكيل لجنة ثلاثية كان المطعون ضده قد طلبها .

فعن ذلك :

من حيث إن الشارع السوري أقر مبدأ أهلية الشخصية الاعتبارية للمسئولية الجزائية مستهدفاً من ذلك إلى أن الاعتراف للأشخاص المعنوية بوجود قانون قائم بذاته واعطائها حق ممارسة أوجه نشاط معينة في مجالات واسعة النطاق يوجب عليها في ذات الوقت أن تتحمل كافة الآثار القانونية التي تترتب على نشاطها بما فيها الأفعال التي تتوافر فيها أركان جريمة من الجرائم والتي يقوم بها مديروها وأعضاء إدارتها وممثلوها أو عمالها باسمها أو بإحدى وسائلها .

من حيث إن قرار مبدأ أهلية الشخصية الاعتبارية للمسئولية الجزائية لا يعنى نفى هذه المسئولية عن الأشخاص الطبيعيين الذين يقتربون الأفعال الجرمية باسمها وذلك أن هؤلاء الأشخاص يرتكبون الجريمة عن وعي وإرادة وعلم بكافة عناصر الجريمة ووقائعها والشخص منهم هو الذي يحمل في نفسه القصد الجرمي المتمثل في الإرادة المتجهة إلى ارتكاب الفعل وأحداث النتيجة وهو الذي يعلم بماهية فعله وخطورته على الحق الذي يبغي الاعتداء عليه وهو الذي

أسماء التصرف في الوسائل التي توجد لدى الشخص الاعتباري لاحداث الضرر بالغير وهدر الحقوق التي أخفاها المجتمع على أفراده الأمر الذي يجعل كل أسباب المسؤولية الجرمية متوافرة في الأشخاص الطبيعيين المشار إليهم .

ومن حيث إن مفهوم النصوص القانونية الواردة في التجريم ومفهوم نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات إنما يدل دلالة واضحة على أن عقاب الأشخاص الاعتبارية إنما نص عليه المشرع لزيادة على عقاب الأشخاص الطبيعيين لأن الأفعال الجرمية المقتربة من قبل هؤلاء إنما تمت باسمها وبالوسائل المتوفرة فيها وبالأساليب المستمدة من نشاطها فاقترضى الأمر مؤاخذتها على مؤاخذة مديريها وأعضاء إدارتها ومعتليها وعمالها الذين يرتكبون عملاً جرمياً .

من حيث إن محكمة الاستئناف ذهب إلى عكس ما سبق بهيئة ورتبت المسؤولية الجزائية على الشركة وقالت بعدم مسئولية الطعون ضده فإنها تكون بذلك قد أخطأت في تفسير القانون ، الأمر الذي يجعل حكمها معرضاً للنقض وفق أحكام المادة ٣٤٢ المعدلة من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

#### **لذلك**

حكمت المحكمة باجماع الآراء بتاريخ ٤ ربيع الثاني ١٣٨٥ الموافق ١٦ آب ١٩٦٥ م .

١- قبول الطعون موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه .

٢- إعادة الاضبارة إلى مصدرها لاجراء المقتضى القانونى .

٣- لا محل لاستيفاء الرسمى لوقوع الطعن باسم الحق العام .

ويرى بعض الفقه المصرى أن هذا الحكم إذ يقرر المسئولية الجنائية للشخص المعنوى فإنه يؤكد أيضاً ضرورة مساءلة الأشخاص

الطبيين الذين يمثلون إرادته ويقومون على إدارته كالمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والممثلين والعمال الذين يرتكبون عملاً إجرامياً (١) .

### **الحكم الثاني الصادر في الطعن ١٨٥٧ أساس جنحة بالقرار ١٦٤٦ :**

بعد الاطلاع على كتاب وزير العدل المؤرخ في ٢٩ نيسان ١٩٦٨ المتضمن طلب نقض القرار الصادر بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٦٧ عن المحكمة الابتدائية في حلب بأمر خطي عملاً بأحكام المادة ٣٦٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية للأسباب المبينة فيه .

وعلى القرار المطلوب نقضه المشار إليه .

وعلى كافة أوراق الدعوى .

وعلى مطالبة النيابة العامة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٦٨ رقم ١٢٤٥ وبالمداولة اتخذ القرار الآتي :

### **في الموضوع :**

لما كان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى تفريم وزير الأوقاف إضافة إلى وظيفته مبلغاً قدره ١٩٠ ليرة لمخالفة قانون التأمينات الاجتماعية .

وقد اكتسب هذا الحكم لدرجة القطعية وطلبت وزارة العدل نقضه بأمر خطي .

وكانت وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن دار العجزة لم تسجل العاملة صلوح لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ولم تنظم اضبارة للعاملة المصابة صلوح المذكورة .

وكانت دار العجزة تعد من مؤسسات وزارة الأوقاف وقد نص قانون التأمينات الاجتماعية المؤرخ في ١٩٥٩/٤/٦ رقم ٩٢ في المادة ٢٠ على أن المصالح الحكومية والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة لا تلزم بالاشتراك في مؤسسة

---

(١) د. إبراهيم صالح - المرجع السابق - ص ٢٧٢ .

التأمينات الاجتماعية في تأمين اصابات العمل ، كما وإن وزارة الأوقاف تعد شخصية اعتبارية عامة تختلف عن الشخصيات الاعتبارية الخاصة فلا يخضع الوزير للمسئولية الجزائية كما يخضع إليها من يقوم بإدارة هيئة اعتبارية وفقاً للمادة ٢٠٩ من قانون العقوبات لأنه ليس له نشاط في أعمال الموظفين والهيئات المرتبطة به ولا يشترك معهم في أعمالهم المخالفة للقانون ، وبخلاف ذلك فإن لمحاكمة الوزراء من الجهة الجزائية قواعد خاصة تجب مراعاتها .

وكان على القاضي أن يفصل في الدعوى وفقاً للمبادئ القانونية المشار إليها ولكنه لم يفعل فجاء قراره في غير محله وجديراً بالنقض عملاً بالمادة ٣٦٦ المعدلة من قانون المحاكمات الجزائية .

#### ولهذه الأسباب

تقرر بالإجماع بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٣٨٨ - ٢٩ حزيران ١٩٦٨ ما يلي :

١- نقض القرار المطعون فيه وفقاً للأمر الخطي .

٢- إعادة الاضبارة إلى مصدرها لأجراء المقتضى القانوني .

والمستفاد من هذا الحكم أنه يشترط لمساءلة الأشخاص الطبيعيين عن الأفعال المؤثمة التي تسند للشخص المعنوي أن يتوافر للشخص الطبيعي صفة التعبير عن إرادة الشخص المعنوي ، أي أن الوزير في هذه الحالة لا يعد عضواً له اختصاص وهو الشرط الثاني الذي أوردناه فيما سلف البهتان (١) .

---

(١) انظر نصوص قانون الغش السعودي في الباب الختامي من هذا المؤلف .

## **الباب العاشر** **الأحكام العامة للعقاب في قانون** **قمع الغش والتدليس**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض في هذا الباب لشرح الأحكام العامة للعقاب في قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وذلك في الفصول التالية :

**الفصل الأول : النظام القانوني لعقوبة المصادرة .**

**الفصل الثاني : النظام القانوني لعقوبة النشر .**

**الفصل الثالث : النظام القانوني لوقف تنفيذ العقوبة .**

**الفصل الرابع : النظام القانوني للموعد .**

**الفصل الخامس : النظام القانوني للعقوبات التي توقع على**

**الشخص المعنوي .**

**الفصل السادس : الأحكام العامة للعقوبات والتدابير**

**الاحترازية (١) .**

---

(١) دارت في مجلس الشعب مناقشات متنوعة حول الأحكام العامة للعقوبات أهمها اقتراح بإلغاء الغرامة .

وقال أحمد أبو زيد ممثل الأغلبية أن العقوبات كما وردت في المشروع تتسم بالتوازن وفيها نوع من التشديد .

وتسائل محمد خليل حافظ عن العناصر الداخلة في تصنيع بعض السلع مثل الفراء في صناعة الأثاث .

وقال : هل لو تم غش الفراء يحبس صانع الأثاث ؟ ؟ .

وأوضحت د. فوزية عبد الستار «يحبس إذا كان يعلم أن هذه اللادة مفسوفة» .  
وأثار د. إبراهيم عوارة نقطة هامة حين تسائل قائلاً : هذه اللادة تتحدث عن الجريمة ، ولكن من هو الذي فعل الجريمة ؟ من يتحمل المسؤولية هل هو رئيس الشركة لو الصانع نفسه ... على من سيطبق العقاب ؟ .

= وعقب المستشار لحمد وضموان وزير شؤون مجلس الوزراء مؤكداً أنه لا توجد مشكلة في تطبيق القانون والأمر متروك لتقدير القاضي .

ولكن د. سرور عقب على كلام الحكومة متسائلاً : « أين مسئولية الشخص المعنوي ... وقال أن رؤساء الشركات قد يخدمون العمال ... فهل يحبس العمال أو البلاطون بينما تزيد ثروات رؤساء الشركات وأصحاب هذا النص يعاقب الموظفين والباطمون ويترك الرؤساء ... وبالتالي يصبح المشروع خالياً من مضمونه إذا لم يتضمن مسئولية الشخص المعنوي » .

وعقب كمال الشاذلي وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى مؤكداً أن الحكومة ليس لديها مانع في تحديد مسئولية للشخص المعنوي إذا وافق المجلس على ذلك ... والمجلس هو الذي يحدد هل هو المدير المسئول أم رئيس مجلس الإدارة وقال المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن الحكومة لا تنازع في إضافة نص جديد بهذا الشأن .

وعاد د. سرور ليوضح أن المسئولية المعنوية تقع على الشركة ويجب أن يحكم عليها بعقوبة مالية وتم الاتفاق على صياغة النص الخاص بهذا الشأن بالاتفاق بين الحكومة ورئيسة اللجنة التشريعية .

وقال إبراهيم النمكي أننا جميعاً نؤيد المشروع ولكنه سلاح ذو حدين ... نحن ضد الفعاشين ومع الشرفاء وهم يخافون أن يضاربوا ظلماً بهذا القانون .

وعقب وزير العدل مؤكداً أن هذه العبارة قديمة وموجودة في القانون الحالي ... واستقر القضاء في هذا الشأن .... وهناك معايير وضوابط استقرت ... وهذا التعبير واضح ومنضبط والمحاكم وضعت الضوابط بما لا يدع مجالاً للاجتهاد .

وقال رمضان أبو الحسن أن معامل التحايل لا توجد في الموائى ... وقد تؤخذ العينات ثم تقسد بسبب تخزينها .

وعقب د. علي عبد الفتاح وزير الصحة مؤكداً أن الحملة لمكافحة الغذاء الفاسد بدأت في ديسمبر ٩٢ ووزارة الصحة هي التي بدأتها وكانت هي أول من فجر هذه المشكلة ... والعمليات المشددة مستمرة منذ ذلك الوقت حتى اليوم ... وستزيد العمليات مع أعيد رأس السنة .

وأكد الوزير أن المعامل بخير وعليها رقابة وهناك ٦ منافذ فرعي تقي جانب المعامل الأساسية فإذا حدث شك في نتيجة المعامل الفرعية ترسل العينة إلى المعامل الرئيسية .

وعقب د. أحمد جويلي وزير الترميم فقال أن محاربة الأغذية الفاسدة =

## **الفصل الأول**

### **النظام القانونى لعقوبة المصادرة**

النص القانونى للمادة السابعة من قانون قمع الغش يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

#### **شرح المادة السابعة**

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ .

#### **الأساس التشريعى لعقوبة المصادرة .**

تعتبر العقوبات التكميلية أحد أنواع العقوبات الجنائية ، يحكم بها القاضى الجنائى علاوة على العقوبة الأصلية (١) وأضمت محكمة النقض المصرية عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها ، وملحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيعها (٢) .

ومن العقوبات التكميلية فى قوانين قمع التدليس والغش عقوبة المصادرة .

تضمن قانون العقوبات المصرى النص على عقوبة المصادرة فى

---

- والمفحوشة من مهمة الحكومة بوزارتها المختلفة . انظر مضبطة مجلس الشعب أثناء مناقشة القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

(١) انظر شرح المبادئ العامة للعقوبات والتدابير الاحترازية الفصل السابع من هذا الباب .

(٢) انظر : نقض ٢٥-٤-١٩٢٩ مجموع القواعد ج-١ ق ٢٤٠ ص ٢٧٩ ، نقض ٨-١-١٩٥٢ مجموع أحكام النقض ص ٢ ق ١٥٢ .

(٣) انظر تفصيلاً د. على حسن عقوبة المصادرة رسالة جامعة القاهرة ص ٨ وما بعدها .

الجنايات والجنح على السواء طبقاً للمادة ٣٠ من قانون العقوبات (١)، إلا أنه في المخالفات لا بد من النص عليها في كل مخالفة يعينها وذلك طبقاً للمادة ٣١ عقوبات (٢) .

والمصادرة هي عقوبة تكميلية جوازية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت أدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . ولذلك تنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات عباراتها بأنه : يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة جنائية أو جنحة أن يحكم بالمصادرة .... ١ .

والأصل في قانون العقوبات أن المصادرة كمعقوبة تكميلية هي عقوبة جوازية ترخص للمحكمة في النطق بها أو الاعفاء منها ، وذلك فيما عدا الحالات التي يوجب فيها صراحة توقيعها (٣) ..... ١ .

### ثانياً ، تعريف عقوبة المصادرة ،

يمكننا تعريف المصادرة بأنها : نزع ملكية مال من ملكية مالكه

---

(١) تنص المادة ٣٠ عقوبات على أنه : يجوز للقاضي إذا حكم بعقوبة الجنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والألات للضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير الحسن النية .

وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم .

(٢) تنص المادة ٣١ عقوبات على أنه : يجوز فيما عدا الأحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

(٣) د. حسني الجندي المرجع السابق ص ٣٥٦ .

(٤) يلاحظ أن المادة السابعة معدلة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٠ يونيو سنة ١٩٦١ وكان نصها قبل التعديل كالآتي : « تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام اللوائح الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان المتهم حسن النية على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة اللوائح أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون باسم المتهم .



واضافته إلى ملك الدولة دون عوض ؛ فهي تعتبر تصرف يهدف إلى تسليم الدولة المضبوطات ذات الصلة بالجرائم وذلك دون مقابل من جانب الدولة (١) .

### ثالثاً ، أحكام عقوبة المصادرة في التشريع والقضاء ،

تخضع المصادرة في جميع جنح التلبس والغش الواردة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ع التي تقضى بأنه إذا كانت الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة ، والتي استعملت فيها أو التي من شأنها أن تستعمل فيها ، من تلك التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاتها ، وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم .

وتعتبر عقوبة المصادرة طبقاً للمادة ٣٠/٢ ع والمادة ١٨ من القانون

(١) تكمن الفلسفة القانونية وراء عقوبة المصادرة في مجال قانون قمع والغش إلى منع العودة إلى الغش باستبعاد الآلات والأشياء التي يمكن أن تستعمل في ارتكاب الجريمة وفائدة هذه الاجراء هي سبب وجوده ، أن ينزع من المجرم كافة التسهيلات الاجرامية التي تمكنه من القيام بأعمال الغش ، وتمنع المجتمع ضد خطر ارتكاب جرائم جديدة وهي متعلقة بالنظام العام لتعلقها بمصلحة المجتمع ، وتهدف إلى توقي خطورة اجرامية بانتزاع الوسائل الاجرامية ممن يحتمل استعمالها في جريمة مستقبلية ، كما أن الهدف منها أيضاً مصادرة ما لا يجوز احرازه أو حيازته من الأشياء المفشوشة التي تخرج بذاتها عن دائرة التعامل ، لأن الشارع ألحق بها طابعاً جنائياً يجعلها في نظره مصدر ضرر أو خطر انتذر . د. حسن الهندي - المرجع السابق ص ٣٦٢ .

وانظر هذا المعنى من لحكام محكمة النقض المصرية الأحكام الآتية : ١٠ نقض ٢٠-٣-١٩٥٦ من ٧ ق ١٢٢ ص ٤٢٢ ، نقض ١٤-٢-١٩٦٦ من ١٧ ق ٢٢ ص ١٢٩ ، نقض ٢٩-٥-١٩٧٢ من ٢٣ ق ١٨٥ ص ٨١٦ ، نقض ١٦-٥-١٩٦٦ من ١٧ ق ١١٢ ص ٦٢٨ ، نقض ١٧-٥-١٩٦٦ من ١٧ ق ١١٥ ص ٦٣٩ ، نقض ٣-١-١٩٦٩ من ٢٠ ق ٦٥ ص ٢٠٢ ، نقض ١٦-٢-١٩٧٠ ، نقض ١٧-٢-١٩٧٤ من ٢٥ ق ٣٢ ص ١٤٥ ، نقض ٢٠-١٢-١٩٧٤ من ٢٥ ق ١٩٧ ص ٩٠٢ .

١٠ لسنة ١٩٦٦ تبدير وقلنى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة  
وهى عقوبة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ لا يصلح  
للتعامل فيه .

والنظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة  
للاستهلاك إنما يترد إلى وقت ضبطها ، فإذا ثبت أنها كانت كذلك وقت  
الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحاً فى القانون لأن الحكم  
بالمصادرة إنما يتعلف إلى يوم الضبط بحالتها التى هى عليها وقتذاك  
« لما كان ذلك وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة من  
الدقيق المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها  
سوس وديان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك الأدنى فإنه لا  
يجدى الطاعن الجدل حول امكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها  
بعد ذلك صالحة للاستهلاك » (١) .

وعندما عادت الواقعة مخالفة لأن المتهم حسن النية عادت  
المصادرة واجبة أيضاً ، لا طبقاً لنص المادة ٣٠ لاقتصاره على الجنائيات  
والجنح ، بل لنص المادة السابعة من هذا القانون معدلة بالقانون رقم  
٨٠ لسنة ١٩٦١ ، وهى صريحة فى أنه ينبغى عند تطبيقها « أن يقضى  
الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى  
تكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر  
قرار المصادرة من النيابة العامة (٢) ، وكذلك الشأن أيضاً بالنسبة  
للمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

وينبغى مراعاة أن المصادرة واجبة الآن عند الادانة وعند البراءة  
أيضاً ، إلا إذا ثبت أن السلعة نفسها غير مغشوشة ولا فاسدة ، فلا  
تجوز عندئذ المصادرة (٣) .

(١) « نقض ١٩٧٤/٢/١٧ لحكم النقض س ٢٥ رقم ٣٢ ص ١٤٥ .

(٢) « نقض ١٩٦٩/٣/٣ لحكم النقض س ٢٠ رقم ٦٥ ص ٣٠٣ .

(٣) « نقض ١٩٦٩/١/٢٧ لحكم النقض س ٢٠ رقم ٢٨ ص ١٧٦ .

أما إذا قضى مثلاً ببراءة المتهم لأنه غير مسئول عن غشها أو فسادها فيقضى بالمصادرة رغم البراءة عملاً لحكم المادتين ٢٩/٢ ع أو ٧ من قانون قمع التلبس والغش بحسب الأحوال ، وإنما يلزم أن تكون المادة الغذائية موضوع الجريمة قد ضبطت بالفعل ، أما إذا لم تكن قد ضبطت فإن طلب مصادرتها يكون وارداً على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها (١) .

ويراعى أنه في الحالات التي تكون فيها السلعة المضبوطة مفشوشة أو فاسدة ، وكانت مما يتلف بمرور الزمن ، أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته ، جاز لسلطة التحقيق أن تأمر ببيعها بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق (م ١٠٩م اجراءات) . وعندئذ يودع ثمنها في خزنة المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى ، وينسحب الحكم بالمصادرة عندما يقضى بها على الثمن المتحصل من البيع (٢) .

ويلاحظ أنه ليس في القانون ما يعطى للخزنة الحق في الحصول على مقابل المصادرة ، وبالتالي فلا يجوز للخزنة أن تتدخل في الدعوى لمطالبة المتهم بتعويض عن تهمة غش الكحول المسندة إلى المتهم عملاً بالقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ تنظيم تمصيل رسم الانتاج على الكحول وذلك لأنه حدد في المادة ١٨ الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربية وليس من بينها غش الكحول (٣) .

### **وأباً ، شروط الحكم بالمصادرة ،**

يشترط لكي تقضى المحكمة بالمصادرة الشروط الآتية :  
أولاً : أن يتضمن القانون نصاً على وجوب أو جواز المصادرة كما

(١) : نقض ١٩٦٩/١/٢٧ لحكام النقض س ٢٠ رقم ٣٧ من ١٧٣٢ .

(٢) : نقض ١٩٥٠/١/١٤ لحكام النقض س ١ رقم ٢٤٠ من ١٧٦٢ .

(٣) : نقض ١٩٧٠/٢/٢٢ لحكام النقض س ٢١ رقم ١٠٠ من ١٤٠٩ .

هو الحال فى المادة السابعة من قانون قمع التدليس والغش ولا يجوز فرض عقوبة المصادرة بلائحة القرار وزارى .

ثانياً : ارتكاب جريمة وصدر حكم قضائى فيها بالمصادرة (١) .

ثالثاً : يجب أن يكون الشئ محل المصادرة مضبوطاً (٢) .

### **خامساً ، المبادئ القانونية التى تورتها محكمة النقض المصرية بشأن عقوبة المصادرة فى جرائم الغش ،**

١- وقد قضت محكمة النقض المصرية بشأن المصادرة :

« إن مصادرة المواد الفذائية المفشوشة ، عقوبة تكميلية وجوبية ، القضاء بها فى جميع الأحوال إذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى ، مخالفة الحكم للقانون باغفاله بمصادرة للمادة المفشوشة المضبوطة ، وجوب تصحيحه . ٣٩م من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٠٦ ، (٣) .

٢- وقضت محكمة النقض المصرية بشأن : « الفرض من

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا شرح قوانين المخدرات ص ١٧٠ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا التصرف فى التحقيقات الجنائى وطرق الطعن فيه ص ١٩٥ وما بعدها .

(٣) وقالت المحكمة فى اسباب حكمها : إن جريمة انتاج خل طبيعى مفشوش التى دين بها المظعون ضده معاقب عليها بالمواد ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ٦٠٠٧ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المفشوشة ، وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى فإن الحكم للمظعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة المادة المفشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتوقيع عقوبة للمصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها . « الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٠٩ .

المصادرة ، تملك الدولة قهراً وبغير مقابل ، أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة ، المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وجوبية يقتضيها النظام العام ، في مواجهة الكافة كتدبير وقائي ، متى تكون المصادرة تعويضاً ، إذا نص القانون على إيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزنة العامة ، كتعويض عن الضرر ، حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض أمام درجات التقاضي على اختلافها ، ولو في حالة الحكم بالبراءة (١) .

٣- وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « يشترط لقبول الطعن وجود مصلحة للطاعن تضيى عليه الصفة في رفعه ، ومناطق توافر هذه المصلحة هو ما يدعيه رافع الطعن من حق ينسبه لنفسه ويريد من القضاء حمايته ، فإذا كان الطاعن قد قضى له انتهاثاً ببراءته من التهمة التي كانت تستند لها إليه النيابة العامة ، وكان يقرر أنه غير مالك للمظن المحكوم بمصادرته لبيعه لياه لشخص غير ممثل

---

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : إن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة ، قهراً عن صاحبها ، وبغير مقابل ، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون للمصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج طبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذ نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزنة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوضعها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشيء خارج طبيعته عن دائرة التعامل وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه صفة للطالب بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة . حتى في حالة الحكم بالبراءة . الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٢/٣/ ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٠٩ .

في الدعوى ولم تطعن النيابة في الحكم القاضي ببراءته ، فالطعن من جانبه في الحكم بصدد مصادرة القطن لا يكون مقبولاً لانتهاء صفة في طلب عدم مصادرة هذا القطن وانتفاء مصلحته في الطعن (١) .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى في المادة السابعة منه بأن « تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات إذا كان للتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة » . ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أنه كلما قضى على متهم بمقوبة لجريمة من الجرائم الداخلة في نطاق المواد المشار إليها ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من « غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض البيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بفشها أو بفسادها » تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه وجوبية تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تنطبق على الجنائيات والجنح بون المخالفات ، ولما كان للمشرع يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع منه مخالفة في حدود المواد ٢، ٣، ٥ من ذلك القانون بمقوبة المخالفة ، فقد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضاً لعدم جواز أعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يدعم هذا النظر أنه من غير المستساغ أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب بحسن نية والتي تعتبر مجرد مخالفة ، ولا يوجبها بصدد نفس تلك الجرائم إذا ارتكبها بسوء نية مما يدخل فعله في عداد الجنح ، على أن قصد الشارع واضح في هذا المعنى من منكرته الإيضاحية عن المادة السابعة من القانون التي تنص على « تتطلب أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع إثبات سوء نية المتهم وقد لا يتوافر إثبات هذا الركن ، فيفقد المتهم من العقاب بالرغم مما يسببه أعماله من الضرر على صحة الأفراد ، وعلى الحالين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك ، غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك المواد المشوشة أو الفاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذا كانت قاصرة على الجنائيات أو الجنح ، ولذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة ، وإن فمى كان الحكم قد أدان المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه باع قطناً مغشوشاً وقضى بالمصادرة الوجوبية ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً -

٤- وقضت بأن : أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع لفلان  
تبين من تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الخالية من اللباب  
فإنه يكون قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة  
السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (١) .

٥- وقضت بأن : إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٣ قد نص على  
أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة  
بأية نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة  
١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحرز  
دخاناً مفشوشاً أو مخلوطاً بالحبس والغمرة أو بإحدى هاتين  
العقوبتين فضلاً عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة ، مما يبين منه  
أن الشارع لم يحدد نسبة للخلط ، وسوى في توافر الركن المادي  
للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل مجرد احراز  
الدخان المخلوط أو المفشوش جريمة معاقباً عليها ، وإن فتمتى كان  
الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي برأ  
الطاعن لعدم توافر القصد الجنائي لديه وأثبت في الوقت ذاته أن الدخان  
مخلوط بمواد متفحمة وقضى بمصادرته ، وكانت الفقرة الثانية من  
المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه : إذا كانت الأشياء المذكورة  
من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع

---

= صحيحاً ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الأقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزنة  
الحكمة ما دام الحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر إقرار بالضبط الذي  
أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق وحكماً من القاضي بأن استيلاء الدولة  
بواسطة ممثلها على القطن موضوع الدعوى ثم صحيحاً في الحدود التي  
رسمها القانون فهو ينعتل إلى يوم الضبط ، هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق  
الجنايات يجيز للنهابة الممومة في المادة ٢٢ منه بيع الشئ المضبوط مما يتلف  
بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وإبداع ثمنه مما مقتضاه  
بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من  
بيعها . نقض جلسة ١٩٥٠/٦/١٤ س ١ من ٧٦٢ .

(١) : نقض ١٩٥٣/٢/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٩٨ من ٥٣٩ .

جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للمتهم ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً (١) .

٦- وقضت بأن : إذا أثبت الحكم أن « البراندى » الذى وجد فى حيازة المتهم مفشوش بأضافة الطافيا إليه وأن علمه بفشه غير متوافر، فيكون الحكم قد اصاب إذا وقع على المتهم عقوبة المخالفة المنصوص عنها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (٢) .

٧- وقضت بأنه : من المقرر أن الجزء الذى يربطه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ ، المنطبق على واقعة الدعوى التى اقيمت على أساسه هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة عن الضرر الذى أصابها من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المفشوش أو المخلوط باعتبارها تهريباً جمركياً وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات (٣) .

٨- وقضت بأنه : من المقرر أن الغرامة التى ربطها الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى والتى اقيمت على أساسه لا تحمل فى ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها فى القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التى غلبت عليها صفة العقوبة فإن التعويض يخالطها وهو تعويض الضرر الذى يصيب الخزنة العام من ادخال أو اصطناع أو تداول أو احراز الدخان المفشوش أو المخلوط باعتباره تهريباً جمركياً ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه

(١) : نقض ١٧/١١/١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س٥ رقم ٣٤ من ١٠٠٠ .

(٢) : نقض ٢٢/٣/١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س١١ رقم ٦٠ من ٣٠٢ .

(٣) : نقض جلسة ٨/١٢/١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س١٥ فى ١٥٨ من ٧٩٩ .



إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ الغرامة مقصود به العقوبة دون التعريض يكون مخطئاً (١) .

٩- وقضت بأنه : إن البين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول ، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر في تحصيل رسوم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة في اقتضاء التعويض عما ضاع من تلك الرسوم ، أو كان عرضة للضياع عليها نتيجة مخالفة القانون وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضوع الجريمة ، التي يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل ، وإلا كانت مصادرتها تدبيراً عينياً وقائياً ما دام الشارع قد جعلها في نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، فإذا لم يكن على الشيء موضوع الجريمة رسم مستحق وكان الشارع قد أخرجه في الوقت ذاته من دائرة التعامل ، فلا يحق للخزانة أن تطالب بتعديل نقدي عند عدم ضبطه ، وإذا كان ما تقدم ، وكانت واقعة الدعوى هي انتاج مشروب كحولي غير مطابق للمواصفات القياسية ، الأمر المنطبق على الفقرة ج من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة الرقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ وكان المدعى بالحق المدني (وزير الخزانة) بصفته قد أسس دعواه المدنية على أن التعويض المطالب به هو بديل عن المصادرة ، ولم يدع أن الرسوم لم تحصل على الكحول المنتج والذي أخذت منه العينة المخالفة للمواصفات ، أو أن هناك رسوماً عرضت للضياع ، بل على النقيض من ذلك سلم بأن الرسوم قد حصلت ، وكان السائل الكحولي داخله الغش ، فإنه يكون خارجاً عن دائرة التعامل وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ لم ينص على الحكم بتعويض معين

---

(١) : تلخ ١٩٦٥/١٢/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٩ من ١٩٣٧ .

بديلاً عن المصادرة في حالة عدم الضبط ، فإنه لا مصلحة للمدعى بالحق المدني بصفته في المطالبة بالتعويض الذي أسسه على أنه بديل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة ، هذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المنطبق على الواقعة قد خلت نصوصه كذلك مما يعطى الخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة ، ولما كان ما تقدم ، فإن تدخل وزير الخزانة بصفته في الدعوى ومطالبته المحكوم عليه بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام ، يكون على غير سند من القانون ، ويكون لا صفة له في الطعن في الحكم الصادر بالقضاء ما قضى به من تعويض مما يتعين معه الحكم بعدم قبول طعنه (١) .

١٠- وقضت بأنه : « الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المفشوش أو المخلوط جريمة في ذاته وأن المصادرة فيها وجوبية فهي من قبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العام لتعلقهما بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار اجراء « بوليسى » لا مفر من اتخاذها في مواجهة الكافة ، ولما كان الحكم المطعون فيه إذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط » (٢) .

١١- وقضت بأنه : « متى كان الدخان المضبوط هو من الأنسنة العادية التي لا تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إلا إذا كون

(١) نقض جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ مجموعة أحكام النقض س٢١ ق١٧٤ ص٧٣٩ .

(٢) نقض جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ مجموعة أحكام النقض س١٧ ق١١٢ ص٦٢٨ .

جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ق١١٥ ص٦٣٩ .

خلطها غشاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل دليل الغش - بفرض وقوعه - حين أبطل محضر الضبط المثبت له ، فإن القضاء بالمصادرة سواء بصفتها تدبيراً وقائياً أو بصفتها تعويضاً مدنياً يكون ممتنعاً ، (١) .

١٢- وقضت بأنه : « مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان للمتهم حسن النية وعاقبة عنها بمقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، وإن نفى عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتاً تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال ، فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه » (٢) .

١٣- وقضت بأنه : « متى كان البين من المفردات المضمونة أن المادة الغذائية موضوع الجريمة لم تضبط ، فإن طلب مصادرتها يكون وارداً على غير محل ومن ثم لا يجوز القضاء بها » (٣) .

١٤- وقضت بأنه : « مفاد نص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتبليس المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ أنه يتعين للقضاء بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة أن تكون مغشوشة أو فاسدة .

---

(١) « نقض جلسة ١٩٦٧/٤/٤ مجموعة أحكام النقض س ١٨ ق ٩٣ ص ٤٩٢ » .

(٢) « نقض جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض رقم ٢٠١ س ١٩٠ ص ٩٩٠ » .

(٣) « نقض جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ مجموعة المكتب الفني رقم ٣٧ س ٢٠ ص ١٧٣ » .

ولما كان مؤدى ما قرره الحكم أن الواقعة لا تنطوى على جريمة لعدم ثبوت غش الزيت موضوع الدعوى أو فساده ، وكانت الطاعة لا تتجادل فى هذا الذى انتهى إليه الحكم فإن القضاء بالمصادرة يكون ممتنعاً (١) .

١٥- وقضت بأنه : متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مخالفة بالتطبيق للمفردة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وذلك على الرغم من وقوعها لاحقة لسريان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذى ألغى جريمة المخالفة المنصوص عليها فى هذه المادة بالنسبة لغير المواد الغذائية التى يسرى عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فإنه يكون قد انطوى على مخالفة القانون بأعماله نصاً فسخ الحكم .

إن المصادرة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ تدبر عيني وقائي ينصب على الشئ المغشوش فى ذاته لآخراجه من دائرة التعامل لأن الشارع الصق به طابعاً جنائياً يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، الأمر الذى لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، ومن ثم فإنها تكون واجبة فى جميع الأحوال أياً كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء فى هذا من الأحكام العامة للمصادرة فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبطاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بأدانتة أو ببراءته رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع (٢) .

١٦- وقضت بأنه : ليس فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزائن الحق فى الحصول على مقابل المصادرة ، وإنما كان ذلك ، فإن تدخل الخزائن فى الدعوى ومطالبتها المطعون ضدها

(١) نقض جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٨ ص ١٧٦ ، .

(٢) نقض جلسة ١٩٦٩/٣/٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٥ ص ٣٠٣ ، .

بتعويض عن تهمة الغش المسندة إليها ، يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون لها صفة في الطعن في الحكم الصادر بالغاء ما قضى لها به من تعويض ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن (١) .

١٧- وقضت بأنه : « عقوبة مصادرة المواد الغذائية المغشوشة عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى » (٢) .

١٨- وقضت بأنه : « من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك اعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وهي تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة وهي وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ لا يصلح للتعامل فيه » (٣) .

١٩- وقضت بأن : « النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك إنما ترتد إلى وقت ضبطها فإذا ثبت أنها كانت وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحاً في القانون ، لأن الحكم بالمصادرة إنما ينعطف إلى يوم الضبط بحالتها التي هي عليها وقتذاك ، لما كان ذلك وكان قد ثبت للمحكمة من تحليل العينات المأخوذة من الدقيق المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك الآدمي فإنه لا يجدي الطاعن الجدل حول امكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك » (٤) .

(١) نقض جلسة ١١/٣/١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٠ ص ٤٠٩ .

(٢) نقض ١٦/١٢/١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٥٧ ص ١٢٤٢ .

(٣) نقض ١٧/٢/١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٣٢ ص ١٤٥ .

(٤) نقض ١٧/٢/١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ ص ١٤٥ طعن ٧٨ لسنة

٢٠- وقضت بأن : « لئن كان الحكم فيه قد نفى علم الطمعون ضده بأن الحلوى موضوع الجريمة ضارة بالصحة ، إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض حلوى للبيع تبين أنها ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فإنه إذا قضى الحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن الطمعون ضده حسن النية ولم يوقع عليه عقوبة المخالفة ، وإذا أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية المضبوطة التي تكون جسم الجريمة مع إنها عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه » (١) .

٢١- وقضت بأن : « مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه بمنقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة » .

٢٢- وقضت بأن : « عقوبة مصادرة المواد الغذائية المغشوشة عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى » (٢) .

٢٣- وقضت بأن : « مصادرة المواد الغذائية المغشوشة عقوبة تكميلية وجوبية القضاء بها في جميع الأحوال إذا كانت المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى » (٣) .

---

(١) « نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٩٧ ص ٩٠٢ » .

(٢) « نقض ١٩٧٣/١٢/١٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٥٢ ص ١٢٤٢ » .

(٣) وقالت المحكمة في أسباب قضائها إن جريمة إنتاج الخل طبيعى مغشوش التي اتهم بها الطمعون ضده معاقب عليها بالمواد ١، ٢، ٥، ٦، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المغشوشة - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى -

٢٤- وقضت بأن : « عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات عقوبة تكميلية أدانة المتهمه عن جريمة عرض لبن مغشوش ، وجوب القضاء بمصادرته عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات مجانية الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون ، يوجب النقض والتصحيح - اغفال الحكم القضاء بنشر الحكم في جرينتين يوميتين واسعتي الانتشار وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال عملاً بالمادة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل خطأ يوجب النقض والتصحيح » (١) .

---

- فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المبسوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - ذلك بتوقيف عقوبة المصادرة بالاضافة إلى عقوبة الغرامة للمقضى بها . « الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠ س ٣١ » .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون قد أوجبت الحكم بمصادرة الأشياء المبسوطة التي تصصلت من الجريمة ، إذا كان عرضها للبيع بعد جريمة في حد ذات ، وكان الحكم المطعون فيه قد لبان المطعون ضدها بجريمة عرضها للبيع لبناً مغشوشاً فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ساقفة الذكر كان تقتضي الحكم بالمصادرة وجوباً - لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ - للمنطقة على واقعة الدعوى - ترجب القضاء بنشر الحكم في جرينتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم ضده - وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بهذه العقوبة يكون قد خالف صميم القانون . « نقض الطعن ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣٢/١٠/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٦٨١ مجموعة المكتب الفني - جنائي » .

## **الفصل الثاني**

### **النظام القانونى لعقوبة النشر**

#### **فى قانون جمع الغش**

#### **النص القانونى للمادة الثامنة ،**

تخفى المحكمة فى حالة الحكم بالادانة فى إحدى الجرائم  
المخصوص عليها فى المواد السابقة بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين  
على نفقة المحكوم عليه .

#### **شرح المادة الثامنة**

**أولاً ، التطور التشريعى للمادة الثامنة من قانون جمع  
الغش ،**

هذه المادة معدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وقد كانت تنص  
قبل تعديلها على أنه : « فى حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام  
المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم فى جريدة أو  
جريدتين أو بلمصقه فى الأمكنة التى تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة  
أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه فإذا أتلّف الاعلانات أو أخفيت أو  
مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتمريضه أو باتفاقه عوقب  
بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص  
الحكم المتعلقة بالاعلان تنفيذاً كاملاً » . وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية  
للقانون عن عقوبة المصادرة أنه « لا تخفى الفائدة التى تنتج من هذا  
الاعلان ، فهو من جهة يرشد الجمهور إلى التجار الذين يفشونه ، ومن  
جهة أخرى يصيب التاجر فى ماله عن طريق الزامه بدفع مصاريف  
النشر والاعلان ، وتصيبه من ناحية امتناع الناس عن معاملته » .

#### **ثانياً ، حالات تطبيق عقوبة النشر ،**

تعتبر عقوبة النشر تكميلية دائماً ، وليست تدبيراً وقائياً فإنه لا



يمكن القضاء بها إذا كان الحكم بالبراءة ، بل يلزم هنا دائماً وجود عقوبة أصلية سواء بالحبس أم بالغرامة .

ويراعى أن عقوبة النشر لا ترتبط لا بطبيعة العقوبة ولا بحجمها أو كميتها ، إنما مستند على الحكم بعقوبة مهما كانت .

وتطبق عقوبة النشر على جميع الجرائم الواردة فى المواد السابقة على المادة الثامنة من قانون قمع الغش .

وتطبق هذه العقوبة بطبيعة الحال على الشخص الطبيعي والشخص المعنوي على السواء (١) .

### **ثالثاً ، شروط تطبيق عقوبة النشر ،**

يشترط لتطبيق عقوبة النشر فى نظرنا الشروط الآتية :

أولاً : أن يصدر حكم جنائى بالادانة فلا تطبق هذه العقوبة إذا قضى ببراءة المتهم .

ثانياً : أن تكون الجريمة المقضى بالادانة فيها هى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة على المادة الثامنة من قانون قمع التدليس والغش .

ثالثاً : أن يصدر الحكم بالنشر فى جرينتين يوميتين ولنشر جريدة واحدة ولا يجوز أن تكون فى أكثر من جرينتين .

رابعاً : أن يكون النشر على نفقة المحكوم عليه ولو كان شخصاً معنوياً (٢) ولا يجوز أن يكون النشر على نفقة المسئول عن الحقوق المدنية .

---

(١) انظر ما سبق ذكره فى الباب التاسع بشأن المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية .

(٢) انظر ما سوف يأتى فى الفصل الخامس من هذا الباب بشأن العقوبات التى توقع على الأشخاص المعنوية .

#### **رابعاً ، نطاق السلطة التقديرية للقاضي عند الحكم بعقوبة النشر ،**

كانت عقوبة النشر المنصوص عليها في المادة الثامنة قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ عقوبة جوازية للقاضي ولكن المشرع قام بجعلها عقوبة وجوبية وعلى ذلك يجب على القاضي الحكم بها دائماً في حالة الإدانة في جميع الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة على المادة الثامنة .

#### **خامساً ، إلغاء المشرع المصري لعقوبة اللصق ،**

لغى المشرع المصري عقوبة اللصق التي كان منصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثامنة قبل تعديلها بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

#### **سادساً ، إلغاء المشرع المصري لجريمة اتلاف الاعلانات أو اخفائها أو تزويقها ،**

لغى المشرع المصري بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ الجريمة التي كان منصوص عليها في الفقرة الثانية المادة الثامنة وهي جريمة اتلاف الاعلانات أو اخفائها أو تزويقها .

#### **سابعاً ، رؤيتنا ونقدنا لعقوبة النشر في الصحف ،**

نحن نرى بالنسبة لعقوبة النشر في الصحف ما يأتي :  
أولاً : من الناحية العملية فإن هذه العقوبة لا تنفذ إلا نادراً (١)  
ولذلك فإننا نقترح إلغاؤها وأن تحل محلها عقوبة التشرمرة بالإذاعة المحلية بمحل إقامة المتهم ومرة بالقناة بالتلفزيونية المحلية محل إقامة المتهم وذلك في صدور مبلغ لا يزيد على ثلاثة آلاف جنيه مصري لا

---

(١) تنص المادة ٢١٢ من قانون التجارة على نشر حكم الإفلاس وغالباً يتم نشر هذا الحكم بمعرفة وكيل الدائنين لوجود متابعة من القاضي مأمور التفليسة ولضرورة تقديم الدليل على النشر لنظر كتابتنا الاجراءات الانبارية للمحل بالمحاكم من ١٤٧ وما بعدها .

غير وذلك لأن النشر إن تم - يتم في صحف غير واسعة الانتشار وفي أماكن لا يطالعها القارئ لهذه الصحف .

ثانياً : عدم دستورية عقوبة النشر الحالية لعدم تحديد حد أقصى للمبالغ التي يتكبدها المتهم وهو أمر يجعل العقوبة غير محددة ومخالفة للدستور ولبدأ شرعية العقوبات الجنائية وتحديدها (١) .

ثالثاً : أن المشرع لم يحدد أن يكون النشر في صحف مصرية أو أجنبية فيتصور أن يقضى الحكم على النشر في صحيفة عكاظ السعودية أو صحيفة « لوموند الفرنسية » أو « الأهرام ويكلي » أو غيرها من الصحف التي لا تحقق الحكمة من العقاب .

### **ثامناً ، تطبيقات محكمة النقض المصرية بشأن عقوبة النشر ،**

قضت محكمة النقض المصرية تطبيقاً لعقوبة النشر فإنه : لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ - المنطبقة على واقعة الدعوى - توجب للقضاء بنشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم ضده - وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال فإن الحكم المطعون فيه إذ أنفل القضاء بهذه العقوبة يكون قد خالف صحيح القانون « (٢) .

---

(١) انظر ما سوف يأتي بشأن الدفع في قوانين الغش في الباب الختامي من هذا المؤلف .

(٢) « نقض الطعن ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٠/٢٣/١٩٨٤ » ص ٣٥٨ مجموع قني جنائي » .

## **الفصل الثالث**

### **النظام القانونى لوقف تنفيذ العقوبة**

#### **فى قانون جمع الغش**

#### **النص القانونى للمادة التاسعة .**

« لا تطبق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون » .

#### **شرح المادة التاسعة**

#### **أولاً ، نطاق تطبيق وقف تنفيذ العقوبة .**

يبين من مطالعة نص المادة التاسعة أنه يجب على المحكمة إلا تطبق أحكام وقف التنفيذ المبينة بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات (١) على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون (٢) حين يجوز بمفهوم المخالفة وقف تنفيذ الحبس وحده ، وقد رأى الشارع هنا منع وقف تنفيذ الغرامة « مخالفة منه فى الزجر والردع - كما قالت المذكورة الايضاحية - ولتجنّب الشخص ذى الأخلاق الحسنة الذى تكون قدّمه قد زلت لأول مرة تحت تأثير الظروف السيئة دخول السجن ، ووقايته من أن تسوء أخلاقه بحكم اختلاطه بمسجونين آخرين تعودوا حياة الاجرام » .

---

(١) تنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أنه « يجوز للمحكمة عند الحكم فى جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة إنأ رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، ويجب أن تبين فى الحكم أسباب ايقاف التنفيذ .

ويجوز أن يجعل الايقاف شاملاً لأية عقوبة تيمية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم » .

(٢) أنظر نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن غش الأغذية .

### **ثانياً ، المقصود بوقف تنفيذ العقوبة ،**

يقصد بوقف تنفيذ العقوبة التقاضى عن تنفيذ الجزاء المحكوم به خلال مدة محددة من الوقت ويشترط عدم ارتكاب المحكوم عليه جريمة جديدة أو صدر حكم آخر بأدانته خلال هذه الفترة .

### **ثالثاً ، هل يجوز للمحكمة أن تحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة ،**

جرى قضاء محكمة النقض المصرية على استبعاد المصادرة من ضمن العقوبات التي يجوز وقف تنفيذها ، ويفسر ذلك بتعارض طبيعة وقف التنفيذ مع أحكام المصادرة ، إذ أن المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعة لها لا يجوز أن يقتلها وقف التنفيذ ، فهي عقوبة لا يقضى بها - حسب القواعد العامة الواردة بالمادة ٢٠ من قانون العقوبات - إلا إذا كان الشئ قد سبق ضبطه ، والقول بايقاف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشئ المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ فى المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهذا مما لا يمكن التسليم به ويجب تنزيه الشارع عنه ، (١) .

### **رابعاً ، المبادئ القانونية التى تروتها محكمة النقض المصرية بشأن وقف تنفيذ العقوبة ،**

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الفرامة المقررة لجريمة عرض

---

(١) انظر فى هذا المعنى من أحكام محكمة النقض المصرية الأحكام الآتية : « نقض ١٦ مارس سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد ج-٧ رقم ٨٤١ ص ٨٠٢ - نقض ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض س-٨ رقم ٢٥٠ ص ٩١٧ - نقض ٢١ ديسمبر ١٩٦٢ ص ١٢ رقم ٢١٢ ص ٨٨٠ - نقض ١٤ فبراير سنة ١٩٦٦ ص ١٧ رقم ٥٢ ص ١٢٩ » . وانظر د. حسنى الجندى المرجع السابق ص ٢٩٥ وما بعدها .

مواد غذائية مغشوشة وضارة بصحة الانسان للبيع وذلك اعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر خطأ في تطبيق القانون (١) .

٢- وقضت بأن : المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على انه لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون ، وإن قمتى كان الحكم قد أدان المتهم بأنه « خدع المجنى عليه المتعاقد معه على شراء نصف كيلو لحم بتلو بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها في الجودة » وقضى بتفريمه ٥٠٠ قرش طبقاً للمادتين ٩١ و ٩٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة عليه عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٢) .

٣- وقضت بأن : إن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقررأ وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتماً القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصور اجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفاً للقانون (٣) .

٤- وقضت بأن : نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أنه في الأحوال التي

(١) نقض ١٩٧٣/٦/١٧ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١٥٧ من ٧٥٥ .

(٢) نقض ١٩٥٢/٣/١١ مجموعة أحكام النقض س ٣ ق ٢١٠ من ٥٧٠ .

(٣) نقض ١٩٥٧/١١/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٨ رقم ٢٥٠ من ٩١٧ .

ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها .

٥- وقضت بأنه : إذا كان البين من مقارنة نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الانسان للبيع - موضوع الدعوى المطروحة - بالمحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة اللواد موضوع الجريمة إلا أنه وقد حظر القانون الأخير فى المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً للمادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التى توقعها على مرتكب تلك الجريمة ولما كان الحكم قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة الغرامة (١) .

---

(١) د نقض ١٩٧٢/١٠/٣٠ مجموعة أحكام النقض س٢٢ رقم ٢٤٧ من ١٩٩٩ .

## **الفصل الثالث**

### **النظام القانونى للعود فى قانون جمع الفس**

#### **النص القانونى للمادة العاشرة .**

مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة فى حالة العود إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون لعقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة ، ويجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها وذلك دون الاخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

وتعتبر متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر يجمع التدليس والفس .

#### **شرح المادة العاشرة**

##### **أولاً ، التطور التشريعى للمادة العاشرة .**

هذه المادة مسعدة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وقد كانت قبل تعديلها تنص على أنه : « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود للحكم على المتهم بعقوبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة



١٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر بجمع الغش والتدليس مماثلة في العود .

ويلاحظ أنه قد حل القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ محل القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ثم حل محلهما القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في أن الموازين والمقاييس والمكاييل وأخيراً مد القانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ في شأن المقياس والكيل محل القانون الأخير (١) .

**ثانياً ، أحكام العود في قانون جمع التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ،**

يخضع العود في قانون جمع الغش والتدليس المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ للأحكام العامة الواردة في المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات ، وبالإضافة إليها وضع قانون جمع التدليس والغش قواعد خاصة ، أهمها ما نصت عليه المادة العاشرة منه في فقرتها الأولى على أنه : مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات (٢)

---

(١) انظر الجريدة الرسمية العدد ٣٠ مكرر في ١/٢٠/١٩٩٤ .

(٢) تنص المادة ٤٩ من قانون العقوبات المصري على أنه يعتبر عائداً :

أولاً : من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة .

ثانياً : من حكم عليه بالسحب مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي السنة .

ثالثاً : من حكم عليه لجنائية أو جنحة بالسحب مدة أقل من سنة واحدة أو بالفرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً متماثلة في العود .

وكذلك يعتبر العيب والامانة والسب والظن جرائم متماثلة .

وتنص للمادة ٥٠ من قانون العقوبات المصري على أنه : يجوز للقاضي في حالة العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد . =

تكون العقوبة في حالة العود إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ مكرراً من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم للمادة ١٧ من قانون العقوبات (١) في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة ، ويجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة كما يجوز لها أن تحكم بالغاء رخصتها وذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

ويتبين من مطالعة نص الفقرة الأولى من المادة العاشرة المعدلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ أن المشرع قام بتشديد عقوبة الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢ ، ٣ ، ٢ مكرراً في حالة العود (٢) . ومع ذلك فإنه يجوز وقف تنفيذ العقوبة وفقاً للحدود المبينة في المادة التاسعة والمادة ٥٥ من قانون العقوبات المصري (٣) .

**وقد قضت محكمة النقض المصرية : أن مراد الشارع من**

---

= ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة .

(١) تنص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري على أنه : « يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية راقعة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتي :  
عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .  
عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .  
عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور » .

(٢) أنظر تفصيلاً شرح هذه المواد في الأبواب الثاني والثالث والرابع من هذا الكتاب .

(٣) أنظر ما سبق شرحه في الفصل الثالث من هذا الباب .

المادة العاشرة هذه هو أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع فى حالة العود الفش فى أحكام العود (١) ، كما لا تعد مماثلة لها الجرائم التمييزية المختلفة ، وجرائم مخالفة التسمير الجبرى ، وجرائم سلب مال الغير بوجه عام .

ولا يعتد بسوابق التدليس والفش فى مقام جرائم الاشتباه .

### ثالثاً ، أحكام العود فى قوانين الفش الأخرى :

يتضمن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بشأن العلاقات التجارية بعض أحكام العود كما تضمن (٢) القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والقياس والكيل البعض الآخر من تلك الأحكام ويبين من مطالعة الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون قمع التدليس والفش أنه تعتبر متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون أخر يجمع التدليس والفش (٣) .

وسوف نتعرض فيما يلى لأحكام العود فى كل من القانونين سالفى الذكر .

### ١- أحكام العود فى القانون رقم ٥٧ لسنة ٣٩ المعدل بشأن العلامات والبيانات التجارية :

- 
- (١) ١ نقض ١٢/٢٤/١٩٥٥ قواعد محكمة النقض ج-٢ رقم ٩٤ من ٨٩٢ .  
(٢) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقوانين أرقام ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ و ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ و ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ و ٦٩ لسنة ١٩٥٩ . انظر تفصيلاً الكتاب الثانى من هذا المؤلف .  
(٣) انظر ما سبق ذكره تفصيلاً فى المقدمة بهان رؤيتنا ل نطاق مفهوم جرائم الفش .

أولاً : الجنحة المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٣٢ و ٣٦ .

١- تقليد أو تزوير علامة تجارية تم تسجيلها طبقاً للقانون بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور .

٢- استعمال علامة مقلدة أو مزورة سوء نية .

٣- وضع على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

٤- باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك (١) .

ثانياً : الجنحة المنصوص عليها في المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٤ فقرة أولى و ٣٦ وضع بياناً تجارياً غير مطابق للحقيقة (على أى شئ خاص بتجارته) .

ثالثاً : الجنحة المنصوص عليها في المواد ٢٦ و ٢٨ و ٢٤ فقرة أولى و ٣٦ .

١- وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع دون وضع بيان مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد والجهة التي صنعت أو انتجت فيها .

٢- وهو مقيم في جهة ذات شهرة خاصة في انتاج (اسم السلعة) أو صنعها أترج في منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى ووضع عليها علامات و كان من شأنه ذلك تضليل الجمهور بمصدر تلك المنتجات .

رابعاً : الجنحة المنصوص عليها في المواد ٢٦ و ٢٩ و ٣٤ فقرة أولى ، ٣٦ .

وهو صانع لسلعة استعمل اسم الجهة التي يوجد بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى دون أن يقترب هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

---

(١) العقوبة المقررة للجنح المذكورة هي الحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو إحداهما .

**خامساً : الجنحة المنصوص عليها في المواد ٢٦ و٣١ و٣٤ فقرة أولى ٣٦ .**

١- ذكر على المنتجات اكتسابها مداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية دون وجه حق .

**سادساً : الجنحة المنصوص عليها في المواد ٢٦ و٣٢ و٣٤ فقرة أولى ٣٦ .**

١- استيراد أو بيع أو عرض منتجات يدخل مقدارها أو المقاس أو الكيل أو الوزن أو الطاقة أو أى عنصر آخر فى تقدير قيمتها دون أن تحمل بيانات بذلك .

**سابعاً : الجنحة المنصوص عليها فى المواد ٥ و٣٤ فقرة ثانية ٣٦ .**

استعمل كعلامات تجارية .

١- تعبيراً أو رسماً أو علامة مخلة بالآداب أو مخالفة للنظام العام.

٢- شعاراً عاماً أو علماً أو رمزاً آخر خاصاً بالدولة .

٣- علامة أو دمغة رسمية للبلاد .

٤- بيانات خاصة بدرجات الشرف ودون استحقاقها .

٥- علامة من شأنها تضليل الجمهور أو تضمينه بياناً كاذباً أو وهمياً أو مقلداً أو مزوراً .

**ثامناً : الجنحة المنصوص عليها فى المواد ١ و٢ و٦ و٣٤ فقرة ثالثة ٣٦ .**

ذكر بغير حق على علاماته أو أوراقه التجارية بيانات تؤدى إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها (١) .

---

(١) العقوبة المقررة قانوناً للمجنح المذكورة هى الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة من عشرة إلى مائة جنيه أو إحداهما .

تنص المادة ٣٦ مكرراً على أنه في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ يجب الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصفه واغلاق للمصنع أو المحل التجارى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة اشهر (١) .

## ٢- أحكام العود في القانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ في شأن القياس والكيل :

د تنص المادة ٢٢ من القانون واحد لسنة ١٩٩٤ في شأن القياس والكيل على أنه « تعتبر جرائم متعائلة في العود الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية (٢) والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس (٣) » .

وتبين من استقراء نصوص قانون القياس والكيل أنه يتضمن الجرائم الآتية :

أولاً : اللجنة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٨ من قانون القياس والكيل يمارسه مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من الجهة المختصة .

ثانياً : اللجنة بالمادتين ١٦ و ١٨ .

تمارسه مهنة صناعة أو اصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس

---

= ويلاحظ ما نصت عليه المادة ٣٦ من عقوبات جوازية للمحكمة كما يلاحظ ما نصت عليه المادة ٣٦ مكرراً بشأن العود .

- (١) أنظر ما سوف يأتي بشأن اجراءات تنفيذ العقوبات التكميلية . وأنظر كتابنا اصول أعمال المحضرين في الاعلان والتنفيذ ص ٢١٤ وما بعدها .
- (٢) أنظر ما سوف يأتي من شرح لقانون العلامات والبيانات التجارية .
- (٣) أنظر في ما سبق ذكره من شرح للأحكام العود .

والكيل يغير ترخيص من الجهة المختصة (١) .

الجنة المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٤ و ١٩ .

١- القيام باستعمال أو حيازة بقصد الاستعمال لغرض البيع  
أجهزة أو آلات أو أدوات وزن وقياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو  
مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك .

٢- القيام أحدث تغييراً في أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس  
والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة (٢) .

#### رابعاً : الآثار القانونية لثبوت عود المتهم :

شدد المشرع المصري في قانون قمع التدليس والغش العقوبات في  
حالة العود وذلك لخطورة الغش وإثارة السيئة فضلاً عن خطورة  
الشخصية الطبيعية أو المعنوية التي تقوم على العود إلى مقارفة جرائم  
الغش سواء في قانون قمع الغش أو في غيره من قوانين قمع التدليس  
والغش .

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « مقتضى كون  
الحكم بالحبس ونشر الحكم أو لصقه في حالة العود وجوباً فإنه يكون  
لزماً على المحكمة أن تقضى بها ، فإذا هي اقتصرت على معاقبة المتهم  
بالغرامة - دون الحبس - أو أغفلت الحكم بنشر الحكم أو لصقه كان  
الحكم مستوجباً نقضه » (٣) .

---

(١) العقوبة المقررة لهاتين الجنتين الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا  
تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه أو إحداهما ، ومصادرة الأدوات  
المضبوطة .

(٢) العقوبة المقررة لهاتين الجنتين هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا  
تجاوز ستة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحداهما  
والمصادرة .

(٣) انظر في هذا المعنى الأحكام الآتية : « نقض ١٦ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة  
القواعد القانونية في ٢٥ عام جـ ص ٨٩٢ ، نقض ٦ مارس سنة ١٩٥١ -

### خامساً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن العود في قوانين الغش (١) :

سوف نتعرض فيما يلي للمبادئ القانونية التي قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن العود في جرائم الغش :

١- قضت محكمة النقض المصرية : بأن المادة ٢٤٧ من  
قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٢ من القانون رقم  
٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص  
عليه تلك المادة الملغاه ، وإنزاعاً للملائمة موجودة بين الجرائم الواردة في  
كل منهما وإن اختلفت العقوبة ، (١) .

---

= من ٨٩٢ ، نقض ١٩ يونيو سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم  
٣٩٢ من ١٠٥٠ - نقض ١٣ أبريل ١٩٥٣ س ٤ رقم ٢٤٥ من ٦٧٧ ، ونقض  
١٩٧٥/٤/٢٠ س ٢٦ رقم ٨٠ من ٢٤٢ .

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب هذا الحكم : إن القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ الخاص بقمع التديليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه : مع عدم  
الاضلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود  
الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، وتعتبر الجرائم  
المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات  
والبيانات التجارية والمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين  
والمقاييس والمكايل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص  
بقمع الغش والتديليس متماثلة في العود ، قد أورد :

أولاً : أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة  
العود بمقتضى القانون العام كما عرفت المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف  
عليه قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة .

ثانياً : أن يعامل أيضاً ، في جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم  
الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقضى عليه وجوباً بعقوبتي الحبس  
ونشر الحكم أو لصقه .

والمراد بمماثل الجرائم في النصوص التي تمتعت عه هذه المادة في حالة العود  
للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ طبقاً أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة  
الحالية حقيقة لوحدة العناصر القانونية للمكونة لكل منهما ، أو حكماً لتماثل -



٢- وقضت : « بأن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بأنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعوقبتى الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمكايل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود . وإذن فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم ولصقه تطبيقاً للمادة السالفة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكيال ، فإذا هي اقتصرست على معاقبته بالفراغة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون » (١) .

٣- وقضت بأنه : « إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابياً بالفراغة والمصادرة في جريمة غش مكيال عملاً بالمواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ١٣ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ونفذ عليه الحكم وصار نهائياً ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض بن مغشوش مع علمه بذلك ، فإنه يكون

---

= الغرض من مقارنة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر للمعاملات لا يسلكه طريق الكسب الحال .

وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدال به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد فإن تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوماً للمتهم وقت مقارنة جريمته ، وكان عليه ، وأمامه هذه العقوبة المفصلة أن يوازن بينها وبين فعلته ، فإذا ما اختار فعلته وقارنها كان مستحقاً لتلك العقوبة . « نقض جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ج٢ ص ٨٩٢ » .

(١) « نقض جلسة ١٩٥١/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ج٢ ص ٨٩٢ » .

عائداً في حكم المادة ٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه فإن الحكم الذي يعاقب هذا المتهم بالغرامة يكون مخالف للقانون (١) .

٤- وقضت بأنه : « إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالغرامة لغش لبن في ٧ أكتوبر ١٩٤٦ وأعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح الحكم نهائياً ثم ثبت أنه في يوم ٨ مارس ١٩٥٠ عرض للبيع لبناً مغشوشاً مع علمه بذلك فإنه يكون عائداً طبقاً لنص المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات ويجب - طبقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ - الحكم عليه بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، فإذا ما قضى الحكم بالغرامة فقط فإنه يكون قد خالف القانون » (٢) .

إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالغرامة في ٧ مارس ١٩٤٦ لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائياً ، ثم ارتكب في ٢٧ يوليو ١٩٥٠ جريمة عرض لبن مغشوش للبيع ، فإنه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائداً طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ويتعين الحكم عليه مع عقوبة الحبس ونشر الحكم (٣) .

٥- وقضت بأنه : « إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ والخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بما يأتي » مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ،

(١) نقض جلسة ١٩٥١/٣/٦ مجموعة القواعد في ٢٥ علماً جـ ص ٨٩٣ .

(٢) نقض جلسة ١٩٥٢/٦/٩ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٣٩٢ ص ١٠٥ .

(٣) نقض جلسة ١٩٥٣/٤/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٢٤٥ ص ٦٧٧ .

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود . وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ معدلاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إليه المادة ١٢ مكرر ونصها « يعاقب بالمحبس الذى لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهاً إلى مائة جنيه أو أحدهما كل من حال دون تأدية الموظف المشار إليهم في المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى » .

وإن فمتى كانت الجريمة الأخيرة هي التي دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتفريجه خمسمائة قرش في جريمة غش لبن فإن المتهم يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرهما - أن تقضى بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة أنفة الذكر ، أما وهي لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون نقد أخطأت في تطبيق القانون (١) .

٦- وقضت بأن : « جريمة نهب لصوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش ، وإن كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائداً لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٢) » .

٧- وقضت محكمة النقض المصرية : « بأن المادة العاشرة

---

(١) نقض جلسة ١٤/٣/١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٢٥٧ ص ٧٠٨ .

(٢) نقض جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ ق ٤٤٢ ص ١٤٩٦ .

من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تجرى بما يأتى « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ... » ، كما نصت المادة ١٢ مكرر منه على أنه « يعاقب بالحبس الذى لا يزيد على ستة وبلغرامه من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو بإحدهما كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى » . وإن فمتى كانت هذه الجريمة الأخيرة هى التى دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتفريمه خمسمائة قرش فى جريمة غش لبن فإن المتهم يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها - أن تقضى بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة آنفة الذكر ، أما وهى لم تفعل واقتصرت على معاقبة المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون « (١) .

#### سادساً : الاجراءات العملية لتنفيذ العقوبات التكميلية:

وسوف نتعرض فيما يلى للقواعد الواردة فى نصوص التعليمات العامة للنيابات القضائية الصادرة سنة ١٩٨ والقواعد التى تضمنتها نصوص التعليمات العامة للنيابات الادارية الصادرة سنة ١٩٧٩ بشأن الاجراءات العملية لتنفيذ العقوبات التكميلية (٢) .

---

(١) نقض جلسة ١٤/٤/١٩٥٣ طعن ١٣٦٤ لسنة ٢٢ فى مجموعة الربع قرن ج-٢ ص ٨٩٣ رقم ٩٣ .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا «الوصول أعمال النيابة والتحقيق الجنائى العملى» ص ١٩٥ وما بعدها .

**سابعاً ، القواعد التي تضمنتها التعليمات العامة  
للنيابات القضائية الصادرة سنة ١٩٨٠ بشأن تنفيذ  
الأحكام الصادرة بعقوبة تكميلية ،**

تضمن الفصل الثالث عشر من التعليمات العامة للنيابات  
القضائية قواعد تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة تكميلية في المواد  
التالية :

**مادة ١٥٢٣ :** تنفذ العقوبات التكميلية كالغلق والهدم والازالة  
ونحوها بمجرد صيرورة الحكم الصادر بها نهائياً ، ويجب على  
الموظف المختص تحرير صورة تنفيذية لهذا الحكم ، تعلم للمحكوم  
عليه بمعرفة قلم المحضرين ، ويقوم هذا القلم بتنفيذ العقوبات  
المذكورة بعد مضي أربع وعشرين ساعة على الأقل من اعلان الحكم .

ويكون تنفيذ العقوبات المحكوم بها مع العقوبات التكميلية  
كالحبس والغرامة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً لتنفيذ العقوبات المقيدة  
للحرية والمبالغ المحكوم بها والتي سلف بياناتها بهذا الباب من هذه  
التعليمات .

**مادة ١٥٢٤ :** يراعى في تنفيذ أحكام الغلق والطمع فيها ، وفي  
طلبات فتح المحال للمحكوم بغلقها الأحكام المبينة بالمواد من ٧٧٩ إلى  
٧٨٦ من التعليمات الكتابية والمالية والادارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

**مادة ١٥٢٥ :** يتبع في تنفيذ الأحكام القاضية بالازالة والتصحيح  
والهدم والعقوبات التكميلية الأخرى المبينة بالمواد من ٧٩٤ إلى ٨٠٦  
من التعليمات المنوه عنها بالمادة السابقة (١) .

تضمن الفصل السابع عشر من التعليمات العامة للنيابات  
الادارية الصادرة سنة ١٩٧٩ قواعد تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة  
بعقوبة تكميلية وقد تضمنت المواد التالية :

---

(١) انظر نص هذه التعليمات في البنود التالية مباشرة .

## ١- الأحكام العامة لتنفيذ العقوبات التكميلية .

مادة ٧٧٨ تنفذ العقوبات التكميلية كالغلق والهدم والازالة ونحوها بمجرد صيرورة الحكم الصابر بها نهائياً ، وتحرر صورة تنفيذية لهذا الحكم ، تعلن للمحكوم عليه بمعرفة قلم المحضرين ، ويقوم هذا القلم بتنفيذ العقوبات المذكورة بعد مضي أربع وعشرين ساعة على الأقل من اعلان الحكم .

ويكون تنفيذ العقوبات المحكوم بها مع العقوبات التكميلية كالحبس أو الرأمة طبقاً للقواعد المقررة قانوناً لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية والمبالغ المحكوم بها والتي سلف بيانها .

## ٢- قواعد تنفيذ أحكام الغلق ، (١) .

مادة ٧٧٩ :

(أ) لا يصح اعلان الأحكام الغيابية القاضية بالاغلاق لغير المحكوم عليه شخصياً أو لأحد أهله المقيمين معه طبقاً لما تضمنته المادة ٢١٠ من التعليمات ، فإذا حفظ حكم منها لانقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة يتعين على كاتب التنفيذ تحرير خطاب للجهة الادارية أو الصحية التي قامت بتحرير المحضر - التحري عن مدير المحل المحكوم باغلاقه وعن كيفية ادارته ، فإذا تبين أنه يدار فيما يخالف القوانين واللوائح ، يصدر محضر جديد ضد من يديره إذا لم يكن قد حصل على رخصة .

(ب) أما الأحكام الحضورية النهائية - فإنه يراعى اعلان صورتها التنفيذية للمحكوم عليه فإذا لم يستدل عليه ، يعلن في مواجهة النيابة ، ثم يتبع في التنفيذ ما يلي :

١- على كاتب التنفيذ التحري عما إذا كان المحل المحكوم باغلاقه

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا «للمحقق الجنائي الطبقي» ١٩٩٥ ص ٨٤ وما بعدها .

ما زال يدار فيهما حكم من أجله بالطلاق ، وصلة المحكوم عليه بهذه الإدارة فإذا تبين زوال تلك الصلة تعرض الأوراق على وكيل النيابة ليأمر بإيقاف تنفيذ الحكم .

٢- إذا تبين استمرار إدارة المحل في الغرض المذكور وصلة المحكوم عليه به فتسلم الأوراق (محضر الشرطة أو الصحة بما فيها محضر المعاينة - وكذلك أصل صورة الحكم التنفيذية المعلنة ) إلى قلم المحضرين بموجب خطاب رسمي تثبت به عدد المرفقات ونوعها - للقيام بغلق المحل تنفيذاً للحكم .

مادة ٧٨٠ : إذا طعن المحكوم عليه بالاستئناف في حكم بالطلاق - حتى بعد فوات الميعاد القانوني - فإنه يتمين وقف تنفيذه ، ويسرى ذلك أيضاً على الأحكام القاضية بالهدم والازالة وغيرها حتى يفسل في الطعن من محكمة ثانية درجة ، وتستثنى من ذلك الأحكام التي تأمر المحكمة بتنفيذها رغم الطعن فيها بالاستئناف ، فإنها تنفذ حتى لو استشكل في التنفيذ .

مادة ٧٨١ : يتولى المحضرون تنفيذ الأحكام الصادرة باغلاق المحال الصناعية أو التجارية بغير حاجة إلى حضور مندوب من الإدارة الصحية (١) ويكون التنفيذ بوضع الأختام على أبواب المحال المذكورة وكذلك على النوافذ وغيرها من الفتحات التي قد توجد فيها ، وينفذ بالنسبة للمحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزاول من أنواع نشاط أخرى مرمخ بها ، إذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق أو الازالة على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة .

ويقوم المحضر بتحرير محضر يثبت فيه جميع الاجراءات التي تمت وتسلم صورة منه لجهة الشرطة المختصة لمراقبة سلامة الأختام

---

(١) انظر كتابنا اصول أعمال المحضرون الطبعة الثانية ص ١١٢ وما بعدها

الموضوعة - وتحرير محضر في حالة كسرها أو نزعها وعرضه فوراً على النيابة المختصة للنظر .

مادة ٧٨٢ : إذا وجد جهاز تليفوني في المحل عند تنفيذ الحكم الصادر بخلقه ، فعلى المحضر القائم بالتنفيذ أن يبادر باخطار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لاتخاذ ما يلزم لرفع جهاز التليفون قبل غلق المحل المذكور .

مادة ٧٨٣ : إذا أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً بخلق أحد المحال لأجل محدد ، وتم التصديق عليه فإنه يجب على المحضر الذي يقوم بتنفيذ الخلق بناء على طلب النيابة أن يثبت في محضره تاريخ بدء ونهاية تنفيذ الخلق وأن يسلم إلى جهة الشرطة المختصة صورة من محضر الخلق لتقوم بمراقبة بقاء المحل مغلوقاً طوال المدة التي حددها الحكم ، فإذا ما انتهت تقوم بفتحه من جديد ، وعلى الشرطة تحرير محضر بذلك الاجراء وارساله للنياية لا رفاقه بالقضية الخاصة .

كما يتعين على كاتب التنفيذ بمجرد ورود محضر الخلق إليه من قلم المحضرين أن يبادر باخطار الشرطة والجهة التي قامت بتحرير محضر المخالفة بخطاب توضح به جميع البيانات الخاصة بهذا المحل ورقم القضية ومنطوق الحكم وتاريخه وتاريخ بدء وانتهاء التنفيذ لمراقبة تنفيذ الحكم (١) .

وعليه استعجال ورود محضر الشرطة المنوه عنه في حالة تأخر وروده .

مادة ٧٨٤ : إذا عمد أصحاب المحال الصناعية والتجارية إلى عرقلة تنفيذ الأحكام الصادرة باغلاقها بأن نزعوا أبوابها ، فعلى المحضر القائم بالتنفيذ تكليف المحكوم عليه فوراً باعادة الأبواب إلى المحل فإذا رفض يقوم المحضر باخطار جهة الادارة لتقوم في الحال

---

(١) انظر كتابنا التنفيذ علماً وعملاً - ١٩٩٥ ص ٢٩٤ وما بعدها .



باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ عقوبة الاغلاق وذلك على نفقة المحكوم عليه .

**مادة ٧٨٥ :** يجب على كاتب التنفيذ ان يخطر الجهة التي قامت بتحرير محضر المخالفة وجهة الادارة أولاً بأول ببيان عن المحال الصناعية والتجارية التي يتم اغلاقها وذلك لمراقبة عدم ادارتها وكذلك اخطار مفتشى صحة المحافظات بما تم اغلاقه قضائياً من المحلات المضرة بالصحة لتتولى اخطار الأطباء المختصين لمراقبة غلق هذه المحلات تنفيذاً للأحكام الصادرة بشأنها .

**مادة ٧٨٦ :** إذا أعاد المحكوم عليه بنفسه فتح المحل المغلق بمعرفة قلم المحضرين ، وزاول فيه ذات النشاط موضوع الحكم الصادر بالاغلاق ، فتكلف النيابة الشرطة باعادة غلقه كما كان .

أما إذا كان شاغل المحل قد زاول فيه نشاطاً آخر يحتاج إلى ترخيص ، فتكلف الشرطة بتحرير محضر عن ذلك ، ويرسل للنيابة للتصرف .

ويراعى في جميع الأحوال تحرير محضر عن فسخ الأختام التي كانت موضوعة على المحل .

### **خاتمة ، الاجراءات العملية لتقديم طلبات فتح المحال المحكوم بغلاقها ، (١)**

**مادة ٧٨٧ :** إذا حكم بغلق أحد المحال المتقدم ذكرهما أو أحد المحال العامة لعدم الحصول على رخصة بادارته أو لعدم استيفاء الاشتراطات المطلوبة فيه وطلب المحكوم عليه التصريح بتأجيل التنفيذ أو بفتحته مؤقتاً لاتمام هذه الاشتراطات فيجب على النيابة ان تستعلم من الجهة المختصة عما إذا كانت تلك الاشتراطات قد أعلنت للطلاب فعلاً وعن المدة اللازمة لاتمامها ثم تتصرف في الطلب حسبما يتبين لها بعد ذلك

---

(١) انظر كتابنا التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه ص٤١٧ وما بعدها

فإذا رأت اجابة الطلب صرحت بتأجيل التنفيذ أو بفتح المحل للمدة التى تكفى لاتعام الاشتراطات وذلك فى حدود المهلة التى نص عليها القانون وتكلف الشرطة بمراقبة عدم انارة المحل فى تلك المدة واعادة غلقه بمعرفة رجال الشرطة فور انتهائها طالما لم يحدث أى تغيير على المحل المحكوم بغلقه سواء بالنسبة لنوع استغلاله أو لشخص المحكوم عليه وبشرط ألا يعترض أحد من الغير على اعادة الغلق - فإذا اعترض أحد كلف قلم المحضرين باتخاذ اجراءات اعادة الغلق بمعرفته .  
ويخصص دفتر فى كل نيابة لقيد الطلبات المذكورة .

مادة ٧٨٨ : إذا طلب للمحكوم عليه فتح المحل نهائياً سواء لحصوله على الرخصة التى حكم بالغلق من أجلها أو لقيامه باتعام الاشتراطات التى استوجبت الحكم بالغلق ، فيجب على النيابة أن تستعلم من الجهة المختصة عن رأيها فى هذا الطلب وهل الرخصة المقدمة من المحكوم عليه صادرة عن ذات المحل وهل الاشتراطات المطلوبة قد تمت جميعها أو لا ثم تتصرف على هدى البيانات التى تجيب بها الجهة المذكورة ، مع ملاحظة أنه إذا كان الغلق لعدم اتعام الاشتراطات وتبين أن المحكوم عليه قام باتمامها كلها فعلاً ، فيجب التصريح بفتح المحل دون حاجة إلى حصول باتمامها كلها فعلاً ، فيجب التصريح بفتح المحل دون حاجة إلى حصول من قبل .

مادة ٧٨٩ : للنيابة أو المحكمة أن تأمر بفتح المحل المغلق ادراياً بموجب المادة ٢٩ من قانون المحلات العامة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ، بمجرد مضى شهر من تاريخ الغلق (١) .

مادة ٧٩٠ : إذا حكم بغلق المحل بسبب مزاوله المحكوم عليه نشاطاً لم تصدر به الرخصة فلا يجوز للنيابة الاذن بفتح المحل وادارته

---

(١) انظر كتابنا الهكالات العلمية فى القضاء المستعجل الطبعة الثانية ص ١٩٤ وما بعدها .

إلا إذا ثبت أن المحكوم عليه قد أزال من المحل النشاط الذى حكم بالغلق من أجله .

**مادة ٧٩١ :** يجب على النيابة التصريح للمالك المحل الذى وقعت فيه المخالفة بإعادة فتحه فى أى وقت إذا أراد أن يؤجره إلى غير من وقعت منه المخالفة لاستعماله على وجه لا يخالف القانون ، وذلك بعد التثبت من صفة مقدم الطلب وانقطاع صلة المحكوم عليه به .

**مادة ٧٩٢ :** إذا نفذ حكم بإغلاق محل لإدارته للدعارة السرية ، فلا ينظر فى طلب مالك هذا المحل بإعادة فتحه إلا بعد مضى المدة المحكوم فيها بإغلاقه وبعد التحقق من زوال الأسباب التى أغلق من أجلها ، ومن أن صلة المحكوم عليه قد انقطعت بهذا المحل .

**مادة ٧٩٣ :** إذا حكم بإغلاق محل لببيع مشروبات روية أو مواد سامة أو غيرها من الأشياء الغير مصرح بالتعامل فيها ، فإن هذا الحكم ينفذ رغماً عن وجود ترخيص بإدارة المحل ولا يجوز التصريح بإعادة فتحه إلا إذا زالت الأسباب التى أغلق من أجلها .

### **وأخيراً ، الاجراءات العملية لتنفيذ عقوبة النشر :**

**مادة ٧٩٧ :** إذا صدر حكم نهائى بنشر الحكم فى جريدة ما ، فإنه يتعين على كاتب التنفيذ أن يحرر ملخصاً بهذا الحكم من أصل وصورة مضمونه كما يلى ( بجلسة / / أصدرت محكمة .... ) حكماً نهائياً يقضى بـ ( منطوق الحكم باختصار ) المتهم ( يذكر اسمه وصناعته ومحل إقامته ) فى القضية رقم ( تذكر القضية والسنة واسم النيابة ) ويحتفظ بالصورة بملف التنفيذ أو القضية ويرسل الأصل إلى إدارة الجريدة التى حددها الحكم للنشر أو تلك التى عليها الدور إذا لم يحددها الحكم لتقوم بتقدير قيمة أجر النشر المستحق عنه ومتى ورد الرد ، يعرض على قاضى المحكمة التى أصدرت الحكم ليامر باستصدار أمر تقدير بقيمة أجر النشر ويحرر أمر تقدير من أصل وصورة ويختتم بخاتم شعار الجمهورية ويوقع عليه من وكيل النيابة

ويرسل الأصل إلى إدارة الجريدة لتنفيذ النشر وصرف قيمته من خزانة أقرب محكمة إليها من باب المنصرف معجلاً ، وترفق الصورة بملف التنفيذ أو القضية الخاصة .

وفور حصول النشر تقوم إدارة الجريدة بموافاة النيابة بنسخة من الجريدة التي تم النشر بها ويقم كاتب التنفيذ بالتأشير بما يفيد حصول ذلك بالقضية والدفاتر والجداول الخاصة وبارفاق عدد الجريدة بالقضية الخاصة وتقيد مصاريف النشر طلباً على المحكوم عليه ويطلب بسدادها مع مصاريف الدعوى وما قد يكون مستحقاً بالقضية من غرامات أو جالغ أخرى (١) .

مادة ٧٩٨ : تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ بمعرفة قلم المحضرين أسوة بتنفيذ أحكام الفلق طبقاً للتعاقد التي تعدها وزارة التجارة والصناعة ، ويتعين على كاتب التنفيذ تحريرها من أصل وصورة وتسليمها لقلم المحضرين المختص لتعليق الأصل على واجهة محل التجارة أو المصنع على أن تكتب بحروف كبيرة وتشهر للمدة التي يحددها القانون أو الحكم - ويثبت المحضر إجراءاته على الصورة ويعيدها إلى النيابة المختصة للتأشير بها في القضية والدفاتر والجداول الخاصة .

مادة ٧٩٩ : إذا تبين قبل إجراء التنفيذ أن المحكوم عليه أزال من تلقاء نفسه موضوع المخالفة في جرائم اشغال الطرق العامة وقمائن الطوب ونحوها فيكتفى بذلك ولا حاجة إلى اتخاذ إجراءات التنفيذ .

مادة ٨٠٠ : تعتبر قمائن الطوب قد أزيلت إذا ما تبين أنه قد تم احراقها وانطفاء النيران فيها على أن يثبت ذلك بمحضر معاينة رسمي بمعرفة الشرطة المختصة .

---

(١) انظر كتابنا التحقيق الجنائي الفنى والبحث الجنائي الطبعة الثانية ص ١٩٢ وما بعدها ، وانظر ما سوف يأتي بشأن التعليمات العامة للنيابات المتعلقة بجرائم الغش .

**مادة ٨٠١ :** إذا تبين عند تنفيذ الأحكام الصادرة بإزالة قمائن الطوب أو الجير أو الجبس أن هذه القمائن مسورة بسور له باب يمكن بإغلاقه منع استمرار المخالفة ، فيجوز التنفيذ بغلق الباب ووضع الأختام عليه أما إذا لم تكن مسورة فيجب التنفيذ بإزالتها .

**مادة ٨٠٢ :** إذا أصدرت النيابة أمراً بإيقاف سريان رخص قيادة السيارات أو صدر حكم نهائي بذلك تطبيقاً لقوانين المرور فيجب إخطار أقلام المرور المختصة لتتخذ بمعرفتها ما يقتضيه ذلك من اجراء وتقوم النيابة بالتأشير بما يتم في تنفيذ تلك الأحكام طبقاً للاخطار الذي يرد إليها من أقلام المرور (١) .

**مادة ٨٠٣ :** يجب على كاتب التنفيذ إخطار مصلحة الجمارك بالأحكام النهائية التي تقضى بالمصادرة في قضايا الانتاج لتتولى تنفيذ المصادرة بمعرفتها .

**مادة ٨٠٤ :** على النيابة عند تنفيذ الأحكام الصادرة بإيقاف الآلات البخارية أن تحدد لقلم المحضرين تاريخ التنفيذ وساعة اجرائه مع إخطار مصلحة الميكانيكا والكهرباء بالوزارة المختصة أو الجهة التابعة لها في دائرة التنفيذ ، قبل هذا التاريخ بوقف كافٍ على أن يوضح بالاطار رقم المحضر الخاص بهذه الجهة وتاريخه واسم محرره .

**مادة ٨٠٥ :** يراعى تطبيق ما نصت عليه المادة ٢٧٨ من التعليمات بشأن الموازين والمكاييل المحكوم بمصادرتها (٢) .  
وما نصت عليه المادة ٢٩٤ من التعليمات بشأن الكتب والصور المخلة بالآداب .

---

(١) انظر كتابنا ، هــرح قوانين القتل والاصابة الخطأ ، ١٩٩٥ من ١٤ وما بعدها

(٢) انظر نص تلك المادة في الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

وكذلك ما نصت على المادة ٢٨٤ من التعليمات بشأن المخصصات الزراعية .

كما يراعى تطبيق ما نصت على المادة ٢٧٧ من التعليمات بشأن الأشياء والأدوات الطبية .

وما نصت عليه المادتان ٢٩٢ و ٢٩٥ من التعليمات بشأن أحكام المصادرة في قضايا أمن الدولة .

مادة ٨٠٦ : يتمين على كاتب التنفيذ في النيابة الجزئية والكلية التأشير على ملفات القضايا وملفات التنفيذ بإجراءات التنفيذ المذكورة التي تمت فور اجرائها والتوقيع عليها ، وعلى كتاب الجلسات تدوين هذه البيانات على هوامش الأحكام والقضايا والتوقيع منهم على ذلك (١) .

---

(١) انظر كتابتنا «التنفيذ علماً وعملاً» ١٩٩٥ من ٧٢ وما بعدها .

## **الفصل الخامس**

### **النظام القانونى للعقوبات التى توقع**

### **على الشخص المعنوى**

**تمهيد .**

لم يعد أساس العقوبة يرتكز على الفعل للمادى وحده الذى اتاه الجانى ولا يكتفى فى شأنها بالنظر إلى شخص الجانى فحسب ، بل أضفى الأمر فى معناه وغايته بالدرجة الأولى فكرة الدفاع الاجتماعى أو مكافحة الجريمة ، وإلى جانب ذلك فإن الغرض من العقوبة يصعب اقامته على غرض واحد فقط ، بمعنى أن الغرض من توقيع العقاب يستهدف إلى جانب الردع العام والخاص تحقيق العدالة .

### **أولاً ، العقوبات التى توقع على الشخص المعنوى فى**

### **القانون المارون .**

وإذا كان الشخص المعنوى يمكن مساءلته جنائياً مسئولية غير مباشرة عن أفعال الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون ادارته والعمل داخل اختصاصه وتمت رقابته واشرافه فيكون أساس المسئولية الجنائية فى هذه الحالة هو الخطأ فى اختيار العاملين *defaut de choix* أو الخطأ فى الاشراف والرقابة عليهم *defaut du surveillance* (١) .

وتوقع على الشخص المعنوى عقوبة الغرامة (٢) كما توقع عليه

---

(١) راجع ما سبق ذكره عند شرح المادة السادسة مكرراً من هذا الكتاب وانتظر باللغة الفرنسية علف جيكاره للمسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية ، باريس ١٩٤٥ ص ١٨٤ وما بعدها .

(٢) انتهى المؤتمر الدولى الثانى لقانون العقوبات المنعقد فى بوخارست سنة ١٩٢٩ قد انتهى على ما سلف بيانه إلى اقرار تطبيق التدابير الاحترازية على الشخص المعنوى ، فإن المؤتمر الدولى السابع لقانون العقوبات سنة ١٩٥٧ قد تقدم خطوات على هذا الطريق إذ أجاز توقيع عقوبة الغرامة عليه . انظر مجموعة أعمال المؤتمر الدولى الثانى لقانون العقوبات المنعقد فى بوخارست سنة ١٩٢٩ .

التدابير الاحترازية هي بمثابة إجراءات مانعة mesures prevemives توجه أصلاً إلى الأشخاص الذين لا يمكن مساوئهم جنائياً أو الذين يمكن مساوئهم جزئياً .

وفي هذا المجال يقترح بعض الفقه الفرنسي استحداث عقوبات تعدد النشاط من حيث المكان أو بالنسبة لنوعية أو طبيعة العمليات التي يقوم بها الشخص المعنوي وكذلك عقوبات الايقاف والمصادرة والحل (١) .

ويرى جانب آخر من الفقه الفرنسي : أنه فضلاً عن العقوبات المالية فإن هناك ثمة عقوبات أخرى يمكن توقيعها على الشخص المعنوي ، ويضرب مثلاً لذلك أنه في الجرائم الخطيرة فإنه يمكن توقيع عقوبات الحل ، والتي تعادل عقوبة الاعدام بالنسبة للشخص الطبيعي ، ويردف قائلاً إنه يمكن توقيع الحكم بايقاف النشاط لفترة زمنية وهي عقوبة تماثل الحبس بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ، ويضيف أيضاً أنه يمكن أن نستحدث الحرمان من الإقامة ، وهي التي تتضمن منع الشخص المعنوي من البقاء في أرض الوطن وهي تقابل طرد الأجنبي وكذلك تحديد نوعية نشاطه أو نطاق نشاطه الاقليمي (٢) ويضيف المؤلف عقوبة النشر والمصادرة أو تقديم ضمان لحسن السلوك .

ويذهب بعض الفقه الفرنسي إلى القول بأنه من الممكن أن تحل عقوبة الاعدام الاقتصادي la peine de mort économique محل عقوبة الاعدام بالنسبة للشخص الطبيعي .

كما يمكن أن تستحدث أيضاً عقوبة الطرد أو الحرمان من الإقامة كلياً أو جزئياً ثم يقترح أيضاً عقوبة الحرمان من

(1) Levasseur, Droit pénal général complémentaire, Paris, 1960, P. 384 .

(٢) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .



عضوية بعض المنظمات المهنية أو ما قد يمنح من معونات أو تسهيلات وكذلك عقوبة النشر (١) .

### ثانياً ، العقوبات التي توقع على الشخص المعنوي في قانون قمع التدليس والغش ، (٢)

سوف نتعرض فيما يلي للعقوبات التي استحدثها المشرع المصري في قانون قمع التدليس والغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

#### ١- عقوبة الغرامة ،

أجازت المادة السادسة مكرراً من قانون قمع الغش للقاضي أن يحكم على الشخص المعنوي بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت . وتختلف الغرامة من جزيلة إلى أخرى طبقاً للخصوص السابق شرحها .

---

(١) مجموعة أعمال مؤتمر بوخارست - مرجع سابق ص ١٨٢ .

وأنظر د. إبراهيم صالح ، المرجع السابق ، ص ٣١١ وما بعدها .

(٢) عند مناقشة المادة السادسة مكرراً خشي بعض أعضاء مجلس الشعب من أن تؤدي هذه المادة إلى إصدارات شلل في المجتمع . وعلق المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل قائلاً : إن الشخص المعنوي يسأل مدنياً وهذا القانون يحدد المسؤولية جنائياً وهذه جديدة على التشريع المصري ولكنها لا تمارض أحكام الدستور لأنها تجعل الشخص المعنوي ذا مسؤولية تجب عليه العقوبات .

وقال جلال غريب : أرحب بهذا التفسير من وزير العدل ولكن المشكلة أن رئيس مجلس الأنارة هو الملك وروساء القطاعات هم الذين يعملون .

وقال مدحوث ثابت : هذه المادة تضر بالمصانع لأنها تجعل أصحابها في حالة خوف دائم ولذلك أطلب النص على شرط « العلم » لدى الشخص المعنوي عن حالة الغش .

وقال د. أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب : هذا شخص معنوي كيف يكون النص على « العلم » بينما هناك شخص مسئول يتحمل المسؤولية .

أنظر مضبطة مجلس الشعب عند مناقشة مشروع القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل قانون قمع التدليس والغش .

#### ٢- عقوبة وقف النشاط .

أجازت المادة السادسة مكرراً من قانون قمع الغش للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة .

#### ٢- العقوبات التي يجوز توقيعها على الشخص المعنوي في حالات العود .

أجازت المادة السادسة مكرراً للقاضي في حالة العود أن يحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائياً .

ويتبين من النص أن العقوبات التي يجوز توقيعها على الشخص المعنوي في حالة العود هي العقوبات الآتية :

- أ- عقوبة وقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات ونحن نرى أن هذه العقوبة رادعة بالنسبة للشخص المعنوي .
- ب- عقوبة إلغاء الترخيص في مزاولة النشاط نهائياً :

قرر المشرع جواز توقيع هذه العقوبة على الشخص المعنوي في حالة العود ونحن نرى أنه كان من الأوفق أن تكون العقوبة هي الحكم بحل الشخص المعنوي وتصفية نشاطه بالإضافة إلى الحكم بإلغاء الترخيص لأن عدم الحكم بالحل والتصفية - في نظرنا - قد يؤدي إلى أن يمارس الشخص المعنوي ذات النشاط المتعلق بالغش بدون ترخيص وهو أمر متصور في الواقع العملي خاصة وأن مشكلة المنشآت التي تزاول نشاطاً دون ترخيص هي إحدى المشكلات التي أدت إلى انتشار ظاهرة الغش في العالم عموماً وفي مصر على وجه الخصوص . (١) .

---

(١) انظر ما سبق ذكره في الباب في الفصل الرابع بشأن النظام القانوني للعود .

**ثالثاً : مدى تأثير العقوبة التي يحكم بها على  
الشخص المعنوى على العقوبة التي يحكم بها على  
الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون ادارته ،**

وغنى عن البيان أن العقوبة التي توقع على الشخص المعنوى فى  
حالة انعقاد شروطها لا تمنع من الحكم بعقوبة على الأشخاص  
الطبيعيين الذين يمثلون ارادته بصفتهم فاعلين أو شركاء وفقاً لظروف  
ووقائع كل جريمة على حدة إذا ما تحقق فى شأن أحدهم الشروط  
اللازمة فى القواعد العامة للمساواة عن الخطأ الذاتى وبدون أن يعتبر  
ذلك من قبيل تعدد العقوبات لأن الشخص الطبيعى إذ يسأل بصفته  
ممثلاً لارادة الشخص المعنوى فإنه ينظر إليه عندئذ ، وكأنه الشخص  
المعنوى ذاته وأنه يتقمص شخصيته ويمثل ارادته ، أما مسايلته عن  
خطئه ذاته فى حالة تحقق شروطه فإنما يقع فى نطاق القواعد العامة  
للقانون الجنائى (١) .

---

(١) انظر رؤيتنا الخاصة فى هذا الشأن عند شرحنا للمادة السادسة  
مكروباً (١) من قانون جمع الغش . انظر تفصيلاً د. ابراهيم صالح المرجع  
السابق ص ٢١٢ وما بعدها .

## **الفصل السادس**

### **الأحكام العامة للعقوبات**

### **والتدابير الاحترازية**

#### **تمهيد :**

يتبين من مطالعة العقوبات الواردة فى نصوص قانون الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ إن بعض هذه العقوبات يد غل فى طائفة العقوبات السالبة للحرية مثل عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، والسجن ، والحبس والبعض الآخر عقوبات مالية هى الغرامة والبعض الثالث يعد عقوبات تكميلية ، والعقوبات الأولى والثانية عقوبات أصلية ، أما الأخيرة فهى عقوبات تكميلية (١) .

#### **أولاً ، عقوبات الجنايات فى قانون قمع الغش هى**

#### **الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن .**

وسوف نتعرض فيما يلى للحديث عن كل من عقوبتى الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن :

#### **١- عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .**

عرّف قانون العقوبات المصرى عقوبة الأشغال الشاقة فى المادة ١٦ من قانون العقوبات بأنها : « تشغيل المحكوم عليه فى أشق الأشغال التى تعينها الحكومة مدة حياته إذا كانت العقوبة مؤبدة .

والجريمة التى يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة هى الغش الذى يترتب عليه وفاة شخص أو أكثر من شخص المنصوص عليها فى المادة ٤ من قانون قمع الغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا «شرح قوانين المخدرات» مرجع سابق ص ٢٩٢ وما بعدها .

## ٢- عقوبة السجن :

« عرف قانون العقوبات المصري في المادة ١٦ منه عقوبة السجن بأنها هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه » . ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن ثلاث سنوات ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة .

والجرائم التي يعاقب عليها بالسجن هي :

١- جريمة الغش التي يترتب عليها إصابة شخص بعاهة مستديمة المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون قمع الغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

## ثانياً : عقوبات الجنيح :

### ١- تعريف عقوبة الحبس :

الحبس هو سلب حرية المحكوم عليه المدة التي يحددها الحكم ، وقد يقتصر ذلك بالتزامه بالعمل أو إعفائه منه ، وقد عرفته المادة ١٨ من قانون العقوبات بأنه « ... هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه » .

ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً :

### ٢- الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الحبس في القانون

وقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش :

يعاقب بالحبس في قانون قمع الغش على الجرائم الآتية :

أولاً : جنحة الخداع والشرع فيها المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون وهي عقوبة اختيارية مع عقوبة الغرامة .

ثانياً : جنحة الخداع تامة والشرع فيها المقترنة بظروف مشددة المنصوص عليها في المادة الأولى في فقرتها الثانية .

**ثالثاً :** جنحة الغش المنصوص عليها في المادة الثانية فقرة أولى  
وهي عقوبة اختيارية مع عقوبة الغرامة .  
**رابعاً :** جنحة الصُّنْع أو الطرح أو العرض للبيع أو بيع شيئاً  
مغشوشاً أو فاسداً .

**خامساً :** جنحة صُنْع أو طرح أو بيع مواد مما تستعمل في الغش،  
وكذلك التحريض على استعمالها في الغش طبقاً للبند رقم ٢ من  
المادة الثانية سائلة الذكر .

**سادساً :** جنحة الغش المقترنة بظروف مشددة ضارة بصحة  
الإنسان أو الحيوان طبقاً للمادة الثالثة الفقرة الثانية .  
**سابعاً :** جنحة حيازة أغذية أو حاصلات أو عقاقير مغشوشة بغير  
سبب مشروع وذلك طبقاً لنص المادة ٢ فقرة ثانية .

**ثامناً :** جنحة حيازة عقاقير طبية مغشوشة أو فاسدة مما  
يستخدم في علاج الحيوان وذلك طبقاً للمادة الثالثة فقرة ثانية .  
**تاسعاً :** جنحة حيازة أشياء ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو  
العقاقير الطبية الضارة بصحة الحيوان وذلك طبقاً لنص المادة الثالثة  
فقرة ثالثة .

**عاشرأ :** جنحة استيراد سلع مغشوشة مادة ٣ مكرر (١) .  
**حادي عشر :** جنحة تركيب أو صنع أو إنتاج بقصد البيع مواد  
مخالفة للمواصفات أو تصدير أو استيراد هذه المواد وذلك طبقاً  
للمادتين الخامسة والسادسة .

**ثاني عشر :** عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٦ مكرر  
الخاصة بجريمة الغش اهمالاً .

**ثالث عشر :** عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة السادسة  
مكرراً (١) الخاصة بالشخص المعنوي .

**رابع عشر :** عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة ١٢ مكرراً  
بشان منع مأموري الضبط القضائي من تأدية وظائفهم .

## **ثالثاً ، العقوبات المالية في قانون قمع التدليس والغش .**

مجموعة من العقوبات المالية التي تصيب المحكوم عليه في ذمته المالية ، وهذه العقوبات نوعان .

**أولاً :** عقوبة الغرامة وهي تبين يقع على عاتق المحكوم عليه .

**ثانياً :** عقوبة المصادرة وهي حرمان المحكوم عليه من ملكية كل أو جزء من أمواله (١) .

**ثالثاً :** وتعتبر الغرامة هي أهم أشكال العقوبات المالية إذ تعتبر العقوبة الأصلية الوحيدة من بينها (٢) ، وعلى العكس فإن المصادرة لا تكون دائماً عقوبة أصلية ، لأنها إما أن تكون عقوبة تكميلية ، وإما تدبيراً احترازياً ، وقد تكون كذلك تعويضاً (٣) في بعض الحالات .

**رابعاً :** الجرائم التي يحكم فيها بعقوبة الغرامة :

الجرائم المعاقب عليها بالغرامة في قوانين قمع التدليس والغش هي نفس الجرائم المعددة جنحاً بالإضافة إلى أن الغرامة عقوبة إضافية في الجنائيات المنصوص عليها في المادة الرابعة إلى جانب عقوبات الجنائيات وهي الأشغال الشاقة المؤبدة والسجن (٤) .

---

(١) سبق أن شرحنا هذه العقوبة تفصيلاً عن شرح المادة السابعة .  
(٢) ويمكن أن تعتبر الغرامة في حالات محددة في القانون الجنائي بمثابة عقوبة تكميلية . انظر في ذلك باللغة العربية د. حسني الجندي المرجع السابق ص ٢٥٢ د. سمير الجنزوري : الغرامة الجنائية ١٩٦٧ ، القاهرة ص ١٦ وما بعدها .

وانظر باللغة الفرنسية :

Mohamed Ali Hassan : L'Amende pénale dans les droits modernes et spécialement dans le code pénale suisse, thèse, Genève 1958 .

(٣) انظر د. علي حسن : نظرية المصادرة في القانون الجنائي المقارن ١٩٧٢ - مرجع سابق ص ٥٧ وما بعدها .

(٤) انظر ما سبق شرحه في هذا الشأن .

## **الباب الحادى عشر** **الأحكام العامة لأجراءات الضبط والإثبات** **فى قانون قمع التدليس والغش (١)**

**تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فى هذا الباب لشرح المواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثانية عشرة مكرراً من قانون قمع التدليس والغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

وذلك فى الفصول التالية :

**الفصل الأول :** القائمون على تنفيذ أحكام قانون قمع التدليس والغش وحدود اختصاصهم .

**الفصل الثانى :** سلطات مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص الخاص فى قانون قمع التدليس والغش .

**الفصل الثالث :** الحماية الجنائية لمأمورى الضبط القضائى فى قانون قمع التدليس والغش .

---

(١) انظر تفصيلاً بشأن إجراءات الضبط والإثبات فى قوانين المخدرات كتابنا « شرح قوانين المخدرات » مرجع سابق ص ٢٢٤ وما بعدها .



## **الفصل الأول**

### **القائمون على تنفيذ أحكام قانون**

### **جمع التدليس والفش**

#### **النص القانوني للمادة العادية عشرة .**

تنص المادة الحادية عشرة من قانون جمع التدليس والفش على أنه : يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه وأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزاري ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن للطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو مودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الإجراءات وللمأموري الضبط القضائية أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة بتنفيذاً لأحكام هذا القانون وفقاً للإجراءات المقررة بها .

#### **شرح المادة الحادية عشرة**

#### **أولاً ، القواعد العامة في تمديد مأموري الضبط القضائي في القانون المصري .**

الفقرة الأخيرة من هذه المادة مضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ . وقد حدد قانون الإجراءات الجنائية رجال الضبط القضائي ومدى اختصاصهم في المادة ٢٣ منه (١) . وينقسم هؤلاء من حيث

---

(١) تنص للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : (أ) يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

الاختصاص بمباشرة أعمال الضبط القضائي إلى ثلاثة طوائف هي :

**الطائفة الأولى :** رجال الضبط القضائي بالنسبة لجميع الجرائم والمحددة بدائرة اختصاصهم المكاني وذلك طبقاً لنص الفقرة ١١ من المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية للمصري .

**الطائفة الثانية :** رجال الضبط القضائي ذوي الاختصاص الشامل في جميع أنحاء الجمهورية والعام بالنسبة لجميع الجرائم وذلك طبقاً للفقرة ١٢ من المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية المصري .

**الطائفة الثالثة :** رجال الضبط القضائي ذوي الاختصاص المكاني المحدد والخاص بجرائم معينة . وقد نص على هذه الطائفة في

---

١- أعضاء النيابة العامة ومعاونوها . ٢- ضباط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون . ٣- رؤساء نقط الشرطة . ٤- العمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء . ٥- نظار وكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية . والديهي أمن المحافظات ومفتشى مصلحة التفيتش العام بوزارة الداخلية أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .

(ب) ويكون من مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية :

١- مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الأمن .

٢- مديرو الادارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء للشرطة والكونستبلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن .

٣- ضباط مصلحة السجون .

٤- مديرو الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة .

٥- قائد وضباط لاس هجلة الشرطة . ٦- مفتشو وزارة السياحة .

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تفويل بعض الموظفين سفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تفويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصرى .

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « يقتصر اختصاص مأمورو الضبط القضائى نوى الاختصاص الخاص على جرائم معينة تحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التى من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التى ينتمون إليها كياناً خاصاً يميزهم عن غيرهم (١) » .

كما قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لا يتمتع بصفة مأمورى الضبط القضائى إلا الأشخاص الذين حددتهم المادة ٢٣ ج.ع على سبيل الحصر » (٢) .

**ثانياً ، التواءم الخاصة بتحديد مأمورو الضبط القضائى فى قانون جمع التدليس والفش :**

تتميز وسائل ارتكاب جرائم الفش بسمات بالاضافة إلى أن التطور العلمى الهائل فى مجال العلوم الطبيعية والكيميائية الأمر الذى يتطلب محقق جنائى فنى متخصص لضبط هذه الجرائم (٣) .

ويبين من مطالعة الفقرتين الأخيرتين من المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقد نصت الفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون جمع الفش على أن « يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح

---

(١) « نقض ١٩٧٧/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س/١٨ رقم ١٦١ ص ١٧٥ » .

(٢) « نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ مجموعة أحكام النقض س/٧ رقم ١٨٤ ص ٦٥٩ » .

وقضت محكمة النقض المصرية أيضاً : « بانحصار صفة الضبطية القضائية عن رجل الرقابة الانبارية إذا ارتكب الجريمة لحد الناس » ، انظر « نقض ١٩٧٠/١/١٨ رقم ٢١ ص ٢٤ » ٩٤ .

(٣) انظر بشأن الوسائل العملية الفنية فى الكشف عن جرائم الفش كتابنا « التحقيق الجنائى الفنى والبحث الجنائى » - الطبعة الثانية ص ١١٤ وما بعدها .

الصادرة بتنفيذه ولأحكام الراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفين المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزاري ويعتبر هؤلاء من مأموري الضبطية القضائية ... ٤ .

وقد صدرت عدة قرارات من الوزارات المختصة بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تحدد الموظفون المختصون بضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون قمع التدليس والغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٨٤ (١) .

---

(١) أصدر وزير التجارة والصناعة القرار رقم ٦٢ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المنصوص في القوانين المصرية العدد ٢٤ في ١٩٤٢/٣/١ .

مادة ١ (معدلة بقرار ٢٩ يناير ١٩٤٥) يعين الموظفون للبيئة وظائفيهم فيما يلي لضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ولأحكام الراسيم واللوائح الصادرة بتنفيذه .

(١) مراقب مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية .

(٢) وكيل مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية .

(٣) مدير إدارة مكافحة الغش ووكيليه ومفتشو مكافحة الغش ومساعدوهم .

(٤) مفتشو مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية ورؤساء مكاتب

السجل التجاري في المحافظات والمديريات أو من يقوم مقامهم .

(٥) مدير قسم مراقبة الأغذية ووكيله ومفتشوه وأطباؤه ومفتشوه .

(٦) مدير قسم الصحة الصناعية ووكيله ومفتشوه .

(٧) مدير قسم الصيدليات ووكيله ومفتشوه .

(٨) مفتشو صحة الأقسام .

(٩) مفتشوا صحة للمديريات والمحافظات ومساعدوهم .

(١٠) أطباء مستشفيات وزارة الصحة .

(١١) مديرو الأبنية الصحية والقروية ومساعدوهم .

(١٢) أطباء المجموعات الصحية القروية .

(١٣) أطباء المراكز والنقط الصحية .

(١٤) مفتشو المأكولات .

- .....
- 
- (١٥) للملاحظون الصحيون .
- (١٦) مفتش مصلحة الدمع والموازنين .
- (١٧) الضباط الأطباء بالجيش المصري (قرار ٥ مايو ١٩٤٥) .
- (١٨) أطباء وزارة الأوقاف (قرار ٧ ديسمبر ١٩٤٦) .
- (١٩) الأطباء المختصون بشئون التغذية بوزارة المعارف العمومية .
- (٢٠) مفتش الأغذية بوزارة المعارف .
- (٢١) معدلة بالقرار ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ للمعاونين العيّنون لشئون التغذية بوزارة التربية والتعليم .
- (٢٢) مدير الأقسام الصحية ووكيله ، ورئيس قسم مراقبة الأغذية ومفتش الأغذية ورئيس قسم المسائل الصحية ووكيله ومفتشوه والمعاونون الصحيون ورئيس القسم الطبي ومفتشو صحة الأقسام والأطباء بالمستشفيات والوحدات العلاجية والملاحي والصيدلي الأول ببلدية الاسكندرية .
- (٢٣) أطباء القسم الطبي لمصلحة السكة الحديد والمعاونون الصحيون التابعون له .
- (٢٤) أطباء مصلحة السجون (قرار ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧) .
- (٢٥) أطباء الحجر الصحي (قرار ٣ أبريل سنة ١٩٤٨) .
- (٢٦) (معدلة بالقرار ٤٠٩ لسنة ١٩٥٥) أطباء بوزارة الشؤون الاجتماعية والمفتشين والمعاونين الصحيين للتحقق بها .
- (٢٧) مأمورو أقسام الجمارك ومساعدوهم ومراقبو أقسام التثمين بالجمارك ورؤساء التثمين بها ومثمنوا الجمارك ورؤساء التثمين بها ومثمنوا الجمارك ومساعدوهم ومفتشوا مراقبة رسوم الانتاج ومساعدوهم ومعاونوا الانتاج والجرانول بمصلحة الجمارك (مضافة بالقرار ٢٢٩ لسنة ١٩٥٠) .
- (٢٨) (مضافة بالقرار ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤) أطباء جامعة الاسكندرية المختصون بشئون التغذية .
- (٢٩) (معدلة بالقرار ٣٥٤ سنة ١٩٥٤) موظفو وزارة التموين المبينة وظائفهم بعد : مدير عام التفتيش ، مراقب عام الأسعار والمباحث ، مراقب التفتيش العام ، مراقب المباحث ، مراقب الأسعار ، ضابط مباحث التموين ، مفتش التفتيش العام ، مراقبوا التموين ووكلاؤهم ، مفتشوا التموين بالمراقبات ، رؤساء مكاتب التموين ، مفتشوا الأسعار .
- =

- (٣٠) = (معلقة بالقرار ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤) الضباط الصيالة .
- (٣١) (معلقة بالقرار ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤) الموظفون الفنيون ابتداء من الدرجة السادسة بمصلحة الصناعة .
- مادة ٢ : يجوز للموظفين المذكورين بالمادة السابقة أخذ عينات من المواد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر لتحليلها وفحصها وفي هذه الحالة تؤخذ ثلاث عينات على الأقل متماثلة على قدر المستطاع وتوضع كل عينة داخل حوز ويفلق بأحكام .
- ويعلق بكل حوز بطاقة ذات كعب تشتمل على ما يأتي :
- (١) رقم محضر أخذ العينة .
- (٢) تاريخ أخذ العينة .
- (٣) التسمية أو البيانات المعروضة بها البضاعة .
- (٤) اسم صاحب البضاعة ومحل إقامته .
- (٥) عنوان المصنع أو المخزن أو المتجر .
- (٦) اسم الموظف الذي أخذ العينة ووظيفته وتوقيعه .
- يبين على الكعب البيانات الآتية :
- (١) تاريخ أخذ العينة .
- (٢) التسمية أو البيانات المعروضة بها البضاعة .
- (٣) ويختم كل حوز بالشمع الأحمر عند موقع اتصاله بكعب البطاقة يختم الموظف الذي أخذ العينة .
- وإذا تعذر أخذ عينات بسبب ضالة مقدار البضاعة تختم كل البضاعة وتجعل عينة واحدة .
- مادة ٣- يجب أخذ العينات في محضر يشتمل على البيانات الآتية :
- (١) تاريخ وساعة تحرير المحضر والمكان الموجود به البضاعة المأخوذة منها العينة .
- (٢) اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته .
- (٣) اسم صاحب البضاعة التي أخذت منها العينات ولقبه وصناعاته وجنسيته ومحل إقامته .
- (٤) عنوان المصنع أو المخزن أو للمتجر .
- (٥) مقدار كل عينة .

- (٦) مقدار البضاعة التي أخذت منها العينة وثمنها .

(٧) الأحوال التي حصل فيها لأخذ العينات وبين العلامات التجارية وكذلك التسمية أو البيانات التجارية المعروضة بها البضاعة سواء كانت عليها أم على أغلفتها لم على عبواتها وعلى العموم جميع البيانات الأخرى التي تكون مفيدة للتحقيق من ثبات العينات .

(٨) امضاء محرر المحضر .

ويجوز لصاحب الشأن أو من يمثله ابتداء ما يراه من الأقوال وتثبت في المحضر ويطلب منه التوقيع عليه وفي حالة امتناعه يشار فيه إلى ذلك .

وتسلم عينة لصاحب الشأن أو من يمثله وفي حالة امتناعه عن استلامها تحفظ لدى محرر المحضر ويثبت ذلك في المحضر .

مادة ٤ : تقيد البيانات المدونة بالبطاقة الخاصة بالعينة في دفتر بأرقام متتابعة لكل سنة ويرصد رقم التقيد على كل من البطاقة والكعب للمعينتين ثم ترسل إحداهما إلى المحلل المختص بعد نزاع البطاقة منها دون الكتب وتحفظ الأخرى لتكون رهن أمر القضاء .

مادة ٥ : (معدة بقاير ٢٩ يناير ١٩٤٥) يجب أن يتم تحليل عينات المواد الغذائية بالعمل في ميعاد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ أخذها وأخطار التاجر بنتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز ٤٥ يوماً من تاريخ أخذ العينة .

ويجب أن يتم تحليل عينات العقاقير بالعمل في ميعاد لا يتجاوز ٧٥ يوماً من تاريخ أخذ العينة وأخطار التاجر بالنتيجة في ميعاد لا يتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ أخذها ، فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المحدد في الفقرتين السابقتين دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ويجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر إلى صاحبها .

وفي هذه الحالة يكلف أصحاب الشأن بموجب خطاب موصى عليه بالحضور لاستلام العينات في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إرسال الخطاب فإذا تخلفوا عن الحضور في الموعد المحدد أضيفت هذه العينات إلى ملك الحكومة وأدرجت بدفاتر العهد إلى أن يتم بيعها بالمزاد العلني بمعرفة اللجنة التي تشكل لهذا الغرض فإذا تبين أن العينات تلفت أو تغيرت خواصها الطبيعية تعمد ويحذر محضر بذلك .

مادة ٦ : تقيد نتيجة التحليل في الخانة المعدة لذلك بدفتر قيد العينات .

- مادة ٧ : إذا أظهر تقرير العمل وجود مخالفة يحرر الموظف المختص محضراً بذلك ويرسله إلى النيابة العمومية محضراً بمحضر أخذ العينة وتقرير للعمل .

ويقوم الموظف المختص في نفس الوقت بخبط البضائع التي أخذت منها العينات ضبطاً مؤقتاً ويحرر بذلك محضراً يتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة الثامنة الآتية بعد .

مادة ٨ : إذا وجدت أسباب قوية تعمل على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بجمع التخليص والغش أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذه له فتخبط البضاعة المشتبه فيها بصفة وقتية وتوضع تحت أختام بالشمع الأحمر بكيفية تضمن عدم تغييرها كلها أو بعضها ، ويحرر محضر بذلك يثبت فيه ما يأتي :

١- تاريخ وساعة تحرير المحضر والمكان الموجود به البضاعة المضبوطة .

٢- اسم صاحب البضاعة ولقبه وصناعته وجنسيته ومحل إقامته .

٣- الوقائع التي تعمل على الاعتقاد بأن هناك مخالفة للقانون أو المرسوم أو القرار مع بيان المادة التي حصلت مخالفتها .

٤- إثبات إجراءات الضبط التي قام بها محرر المحضر وبيان المكان الذي حفظت فيه الكمية المضبوطة مقدارها وثنائها .

٥- الأتوال التي يهديها مرتكب المخالفة أو من يمثلها وبيان ما يقدمه من المستندات .

٦- امضاء صاحب البضاعة أو من يمثلها أو إثبات رفضه .

٧- امضاء محرر المحضر .

وتوضع المواد المضبوطة لدى صاحب الشأن وفي حالة امتناعه عن ذلك تمفظ في مكان يختاره محرر المحضر ويثبت ذلك في المحضر .

يقوم محرر الضبط في هذه الحالة بأخذ خمس عينات من المواد المضبوطة بحضور صاحب البضاعة أو من يمثلها تسلم عينتان منها له وترسل واحدة إلى العمل المختص لتحليلها وتحفظ العينتان الباقيتان لتكونا رهن أمر القضاء ويتبع في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في المواد الثانية والثالثة والرابعة والسادسة من هذا القرار .

مادة ٩ : يقدم محضر الضبط في الحالتين المنصوص عليها في المادتين السابعة والثامنة إلى القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق بحسب الأحوال لتأييد عملية الضبط خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط .

-



ومع ذلك فإن هذا لا يعنى قصر الاختصاص بضبط الجرائم من هذا النوع على هؤلاء الأشخاص الذين أضفى عليهم القانون هذه الصفة استثناءً لأنه من المستقر عليه أن اسباغ صفة الضبط القضائى على بعض الموظفين العامين بالنسبة إلى الجرائم التى تتصل بأعمال وظائفهم لا يعنى تخصيصهم فقط بمباشرة الاجراءات الخاصة بتلك الجرائم بل أنه لكل من أعضاء الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام المنصوص عليهم قانوناً مباشرتها ايضاً وذلك فى دائرة اختصاصهم<sup>(١)</sup>.

ومفاد ما تقدم أن اختصاص الفئة الأخيرة هو ضبط جميع الجرائم ما دام أن القانون حين أضفى عليهم صفة الضبطية القضائية لم يرد أن يقيد بها لديهم أى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة. ولكن الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أقررت له مكاتب خاصة كما هو مقرر من أن أعضاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقاً سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عنها من

---

- مادة ١٠ : إذا أظهر تقرير المعمل وجود مخالفة تتخذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابعة من هذا القرار .

مادة ١١ : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره بالجريدة الرسمية .  
٢٨ مارس ١٩٤٣ .

(١) وقد صدر قرار وزارة التجارة والصناعة الآتى نصه :

هــادة ١ : يعين موظفو قسمي البحوث والتفتيش بإدارة مكافحة الغش الذين لا تقل وظائفهم بإدارة مكافحة الغش عن الدرجة السابعة لمراقبة تنفيذ أحكام القوانين المبينة فيما يلى :

١- القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون .

٢- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

٣- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التتليس والغش .

هــادة ٢ : يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ٨ أبريل سنة ١٩٤٣ .

مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام (١) . كما لا يعنى بنهاة عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين (٢) .

ويجب مراعاة أن ما تضمنه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أو اللوائح المكملة (٣) من اجراءات لا يعنى جعل مخالفة نصوصه تخضع لنظام خاص من جهة الإثبات ما دام لا يوجد نص خاص صريح يفيد

---

(١) على أنه يجب التفريق في صدد طبيعة هذه الاجراءات ، ومن يملك الاختصاص بالقيام بها بين ما إذا كان الاجراء المتخذ من اجراءات التحقيق فيجب أن يقوم به مأمور الضبط القضائي دون مساعدوه ، أما إذا كان من اجراءات جميع الاستدلالات فإن الاختصاص بذلك لا يقتصر على مأمور الضبط القضائي وحده ، بل يخول ذلك لمساعدوه أيضاً ، فيحق لهؤلاء تحرير محاضر ما لجروه .  
« انظر في هذا الشأن نقض ١٩٧٢/١/١٠ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ١٢ ص ٤٤٢ .

(٢) « نقض ١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ج ٢ رقم ٤١ ص ٨٨٦ .

(٣) صدر قرار وزارة الزراعة - بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التندليس والفش .

مادة ١ : يعين لضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التندليس والفش ولأحكام المراسيم ولوائح الصادرة بتنفيذه الموظفون المبينة وظائفيهم فيما يلي :

١- مفتشوا الزراعة وكلائهم المهندسون الزراعيون والمعاونون ومساعدو المعاوين .

٢- الموظفون الفنيون بقسم الكيمياء .

٣- المفتشون البيطريون .

٤- رئيس معامل التسمات الزراعية بقسم البساتين ورئيس محطة اختبار البذور ورؤساء الفحص بالمحطة المذكورة ورئيس فرع الخضار ومساعدوه الفنيون .

٥- مدير قسم تربية الحيوان والدواجن ووكيله ورئيس فرع الألبان به .

٦- الأطباء البيطريون للموظفون بحديقة الحيوان (قرار ٤ أكتوبر ١٩٤٥) .

مادة ٢ : يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ذلك وتأسيساً على ما تقدم يصح الحكم بالإدانة في الجرائم المنصوص عليها في قانون الغش بناء على أي دليل يقدم في الدعوى ، ولو كان هذا الدليل قوياً لأحد أفراد الناس ، متى اقتنع القاضي بصلاحيته كدليل للإثبات (١) .

وقد جرى العمل على أن أصحاب الاختصاص العام لا يباشرون وظيفة الضبط القضائي فيما هو داخل في وظيفة ذوي الاختصاص الخاص (٢) ، ولكن هذا لا ينفي - كما سبق - التصدي بالقيام بهذه الاختصاصات (٣) .

ويقتصر اختصاص مأموري الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص على اختصاصهم على جرائم معينة تمدها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كياناً خاصاً يميزهم عن غيرهم ، وهم الذين عنتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية عندما أوردت بعد وضع قائمة مأموري الضبط السالف ذكرهم « ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم » (٤) .

### **ثالثاً ، الجرائم التي يختص بالبحث عنها مأمورو الضبط القضائي في قوانين الغش والتدليس ،**

يختص مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص - كما سبق القول - بالبحث عن جرائم التدليس والغش ، ولا يقتصر

---

(١) انظر كتابنا « التحقيق الجنائي الطبقي » ١٩٩٥ ص ٩٤ وما بعدها .

(٢) د. محمود محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية سنة ١٩٧٦ ص ١٩٤ .

(٣) د. حسني الجندي - المرجع السابق ص ٢١٩ وما بعدها .

(٤) « نفاذ ١٢/٦/١٩٧٧ مجموعة أحكام النفاذ ص ٢٨ رقم ١٦١ ص ٧٧٥ » .

اختصاصهم على الجرائم الواردة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولكن يمتد إلى سائر الجرائم التي لها هذه الطبيعة والتي ترد في قوانين خاصة أخرى مثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها منها غش الألبان رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ (١) .

وقانون الوزن والقياس والكيل (٢) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلاقات والبيانات التجارية (٣) وغيرها من القوانين (٤) وسوف نتعرض في الأقسام التالية من هذا المؤلف لبيان هذه الجرائم والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها وعقوباتها والمبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأنها (٥) .

### **رابعاً ، مدى سريان قوانين الغش على الجهات الحكومية (٦) ،**

أجابت على هذا ادارة الفتوى بمجلس الدولة المصري بتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ .

---

(١) وقد صدر قرار وزير الصحة في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها ونشر في الوقائع المصرية عدد رقم ١٠٣ الصادرة في ٧ يوليو سنة ١٩٥٢ وقد عمل بالقرار الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، انظر ما سوف يأتي بشأن شرح قانون الألبان .

(٢) القانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل (الجريدة الرسمية العدد ٣ في ١٩٩٤/١/٢٠) .

(٣) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقوانين ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ ، ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ ، ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ ، ٦٩ لسنة ١٩٥٩ ، انظر تفصيلاً الكتاب الثاني من هذا المؤلف .

(٤) انظر كذلك قوانين : غش البضائع القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ وتعديلاته بتنظيم صناعة وتجارة النخل والصابون ، قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . والقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ .

(٥) انظر تفصيلاً الأقسام التالية من هذا المؤلف .

(٦) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية في قانون جمع التبليس والغش ومدى جواز مساطة الدولة جنائياً .

إذا كان الثابت أن قانون قمع التدليس والغش ومراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نظمت بموجب القانون رقم ٤٨/٤١ والقوانين المعدلة له على النحو السابق أيضا، وكذلك القانون ٦٦/١٠ كما أن الاشتراطات الواجب توافرها في المشتغلين بتداول الأغذية للتأكد من خلوصهم من الأمراض المعدية وإجراءات فحصهم قد حددت بقرار وزير الصحة رقم ٦٧/٩٧ المشار والذي وضع قواعد عامة مجردة وذلك فهي تعتبر في حكم القاعدة القانونية وبالتالي فإن هذه القواعد تنطبق على كل من يقلهم الاقليم المصرى سواء كانوا موظفين عموميين أم كانوا من أفراد الناس إذ أنهم بحسب الأصل مخاطبين بهذه القواعد وخاضعين لأحكامها ما لم يكن ثمة استثناء يعفيهم من الخضوع لهذه القواعد .

ولا يغير من هذا النظر القول بأن القواعد المشار إليها لا تسرى على الهيئات الحكومية ولا الموظفين العموميين لأن هذا القول مردود عليه - على ما سلف البيان - بأن هذه القواعد عامة مجردة وبالتالي فإنها تنطبق على كافة من يقلهم اقليم جمهورية مصر العربية بغض النظر عن صفتهم إذ لو كان المشرع يريد قصر تطبيق هذه القواعد على غير الجهات الحكومية والموظفين العموميين لنص صراحة في هذه القواعد على استثناء تلك الجهات هؤلاء الموظفين من الخضوع لأحكامها .

وقد انتهت إدارة الفتوى - وبحق في نظرنا - إلى انطباق أحكام القانون رقم ٤٨/٤١ بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وقرار وزير الصحة رقم ٦٧/٩٧ في شأن الاشتراطات الواجب توافرها في المشتغلين في تداول الأغذية للتأكد من خلوصهم من الأمراض المعدية وإجراءات فحصهم على الهيئة موضوع الفتوى والعاملين

بها وذلك على النحو الموضح آنفاً ، وتعامل هذه الهيئة  
والعاملين بها ذات معاملة الأفراد والجهات الخاصة في  
تطبيق القانونين والقرار السالف بيانها (١) .

---

(١) منشور بموسوعة قوانين مراقبة الأغنية للأستاذين سمير شليم والمستشار  
محمود الشرييني ص ٢١ .

## **الفصل الثاني**

### **نطاق سلطات مأموري الضبط القضائي**

### **ذوو الاختصاص الخاص في قوانين الفش**

#### **النص القانوني للمادة الثانية عشرة :**

تنص المادة الثانية عشرة من قانون قمع التدليس والفش على أنه : « إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية وفي هذه الحالة يدمى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ من عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوي على جميع البيانات اللازمة للتعثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها ومع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة أيام التالية ليوم الضبط » .

#### **شرح المادة الثانية عشرة**

**أولاً : مضمون سلطات الموظفين المكلفون بتنفيذ القانون :**

نظم القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ الاختصاصات التى تخول للموظفين الذين أضيف عليهم صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التى تدخل فى نطاق اختصاصهم .

وقد أوضحت المادة الثانية عشرة من قانون قمع الفش هذه الاختصاصات ويمكن تمثيلها على النحو التالى :

أولاً : إثبات الأعمال المخالفة للقانون أى كان نوعها .

ثانياً : دخول الأماكن المظروحة والمعرضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون .

ثالثاً : أخذ العينات طبقاً للقانون .

وقد أضافت المادة الثانية عشرة سאלفة الذكر اختصاصات أخرى هى : ضبط المواد المخالفة لأحكام القانون بصفة مؤقتة . كما حددت الاجراءات التى تتبع عند أخذ العينات .

### ثانياً ، اجراء أخذ العينات ،

صدرت بعض القرارات الوزارية التى تنظم كيفية أخذ العينات وهى : قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ الذى يبين الاجراءات الواجبة الاتباع فى هذا الشأن ، كذلك القرار الصادر فى ٢٩/١/١٩٤٥ .

ويلاحظ أن أخذ العينات يتم من تلقاء نفس المفتش دون انتظار لأمر يصدر إليه ، ويوى تفسير الفقرة الأخيرة من م١١ على الاعتقاد بإمكانية قيام مأمور الضبط القضائى بأخذ عينات فى أى حالة سواء كانت المواد يشتبه أنها مفشوشة من عدمه إذ جاء نصها بطريقة مطلقة على أنه : ... ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الاجراءات . ولكن يعد من هذا التفسير الواسع ما تقضى به م(١٢) من هذا القانون من أن هذا الحق يقوم عندما توجد أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بأن هذه المواد مخالفة للقانون (١) .

عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة (١١) التى تقضى بأنه لمأمورى الضبط القضائى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الاجراءات فقد صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ مبيناً الاجراءات الواجب اتباعها فى هذا الشأن (٢) .

---

(١) د. حسنى الجندى المرجع السابق ص٤٤٩ وما بعدها .  
(٢) انظر نص القرار المذكور فى الفصل الأول من هذا الباب .



## **الفصل الثالث**

### **الحماية الجنائية لمأمرى الضبط القضائي**

#### **في قانون قمع التدليس والغش**

#### **النص القانوني للمادة الثانية عشرة مكرراً ،**

تنص المادة الثانية عشرة مكرراً على أنه : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم بالمادة ١١ أعمال ووظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى » .

#### **شرح للمادة الثانية عشرة مكرراً**

هذه المادة مضافة بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٤٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٦٨ في ٣ يونيه سنة ١٩٤٨ .

#### **أولاً ، الأركان القانونية لجريمة منع مأمرى الضبط القضائي من مباشرة اختصاصاتهم ،**

تتكون جريمة منع مأمرى الضبط القضائي من مباشرة اختصاصهم من ركنين الركن المادي والركن المعنوي وسوف نتعرض لكل من الركنين بالشرح فيما يلي .

#### **١- الركن المادي لجريمة منع مأمرى الضبط القضائي من مباشرة اختصاصاتهم ،**

يتوافر الركن المادي لهذه الجريمة بكل فعل يقوم به الجاني في مواجهة مأمرى الضبط القضائي المشار إليهم في المادة (١١) بقصد منعه من القيام بأعمال وظيفته سواء اقترنت هذه الأفعال بالقوة أو العنف أو التهديد أم لم تقترن بها ، وسواء أكانت القوة المستعملة مادية أو معنوية ، فالحيلولة أيأ كانت صورتها أو مظهرها تكون جريمة يعاقب

عليها القانون ، وإن اختلف نوع الجريمة أو العقوبة حسب درجة هذه الحيلولة .

ولا يشترط أن تكون الحيلولة بالقوة أو العنف ، بل أن هذا النص قد وضع أصلاً لمواجهة الأفعال التي تكون درجتها أدنى من ذلك (١) ولا تصل إلى حد الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٦ عقوبات (٢) أو المادة ١٣٧ مكرراً (١) من قانون العقوبات (٣) .

ويقتضى هذا الركن قيام الجاني بأفعال ايجابية مادية أو معنوية

(١) ويبرر هذا النص بأن المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ مكرراً (١) من قانون العقوبات لا تطبق في هذا الشأن إلا عند حدوث الاعتداء أو المقاومة بالقوة أو العنف أو التهديد ، مما يؤدي إلى استبعاد تطبيقها فيما دون ذلك ، أي في الحالات التي يلجأ فيها التجار والصناع والمهنيين إلى استخدام الحيل والأساليب المختلفة التي لا ترقى إلى مرتبة العنف أو التعدي في سبيل تعطيل تنفيذ أحكام . انظر د. حسنى الجندي المرجع السابق ص ٤٨٦ وما بعدها .

(٢) تنص المادة ١٣٦ من قانون العقوبات المصري على أنه : « كل من تعدي على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قارمه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه » .

(٣) مادة ١٣٧ مكرراً (١) من قانون العقوبات المصري على أنه : « يعاقب بالسجون مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شئخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده ، فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجون مدة لا تزيد على عشر سنين » .

وتكون العقوبة السجون في الحالتين إذا كان الجاني يحمل سلاحاً .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشر سنين إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأ عنه عاهة مستديمة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا أفضى الضرب أو الجرح المشار إليه في الفقرة السابقة إلى الموت » . وقد أضيفت هذه المادة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . انظر تفصيلاً كتابنا « جرائم الامتناع في قانون العقوبات » ص ١٠٢ وما بعدها .

يقصد منها العمل على منع الموظف من تنفيذ أحكام القانون وقراراته المنفذة له .

## **٢- الركن العنوي لجريمة منع مأموري الضبط القضائي من مباشرة مهامهم ،**

يبين من مطالعة نص المادة ١٢ مكرراً أن هذه الجريمة عمدية ويجب لقيامها توافر القصد الجنائي لدى المتهم ويجب لقيام القصد الجنائي توافر عنصرين : العلم والارادة .

وتأسيساً على ذلك يتمحق القصد الجنائي بأن يعلم المتهم بأن الجنى عليه هو موظف من القائمين على تنفيذ القانون ، وإن توجه ارادته إلى منع ذلك الموظف من تحقيق المهمة التي كان يقوم بها .

كما أنه لا يتوافر القصد الجنائي إذا لم يكن المتهم يعلم بصفة الجنى عليه ، أو كان حسن النية ، أو نتج ذلك عن إهماله ودعوته وعدم احترازه - ولم يتطلب المشرع المصري لقيام الجريمة قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفي أن يتوافر القصد الجنائي العام (١) .

## **ثانياً ، العقاب على جريمة منع مأموري الضبط القضائي من مباشرة اختصاصهم (٢) ،**

إذا توافر الركن المادى والمعنوي للجريمة فإن الجانى يستحق العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة وهى : الحبس مدة لا تتجاوز ستة ، والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (٣) .

---

(١) د. حسنى الجندي ، المرجع السابق ص ٤٩١ .

(٢) انظر ما سبق ذكره بشأن العقاب فى جرائم الفش .

(٣) ومن البديهي أنه لا يمنع هذا النص من تطبيق أى عقوبة أخرى أشد ينص عليها فى قانون آخر ، وعلى ذلك يمكن تطبيق نص ١٣٧ مكرراً (١) عقوبات المضافة بموجب القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ التى تنقضى فى فقرتها الأولى -

## **الفصل الرابع**

### **المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن إجراءات الضبط والإتبات في قانون جمع التذاكر والغش**

#### **تجهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي لأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن إجراءات الضبط والإتبات وعلى وجه الخصوص إجراءات أخذ العينة وإثبات الجريمة في قانون جمع التذاكر والغش .

١- فقد قضت محكمة النقض المصرية : « بأن دفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك ، الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، المعبرة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى (١) .

٢- وقضت بأن : « عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات ، اعتباراً للمحكمة الواقعة مخالفة منطبقة على المادتين ٧ و ٥ من

---

= بالمعقاب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : المعبرة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقضت للمحكمة الاستئنافية بالحكم للطعن فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٧ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً . « الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ جلسة ١٩٥٦/٣/٧ ص ٤١٣ .

القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، لا خطأ (١) .

٣- وقضت بأن : تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، إنما ورد على سبيل التنظيم ، أمكان رفع الدعوى الجنائية وإدانة المتهم فيها بناء على محضر حرره غير هؤلاء الموظفين ، عدم خضوع قانون الغش لقواعد إثبات خاصة به ، (٢) .

٤- وقضت بأن : المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

---

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها أنه متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبناء للبيع مخالفاً لمقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان المتهم حسن النية وعاقبه عنها بمقوبة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية المغشوشة ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وأن نفى عن المتهم غش الزيت موضوع التهمة ، إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض للبيع زيتاً تبين أنه مغشوش مما تقوم به المخالفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، وكان الحكم فوق ذلك قد أشغل القضاء بمصادرة المواد الغذائية مع أنها عقوبة تكسيلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ من ٩٥٠ ، الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ، الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ س ٥٢ من ٩٠٢ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها أن تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، وطالما لا يوجد نص صريح يقضى بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الإجراءات دون إخضاع أحكام هذا القانون لقواعد إثبات خاصة به أو ترتيب أي بطلان على عدم اتباع تلك الإجراءات ويصح الحكم بالإدانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى وتقتنع المحكمة بصحته ويكون مؤدياً إلى إثبات التهمة المسندة إلى المتهم . الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٢ س ١٢ من ٩٦٢ .

أخذ خمس عينات هي مجرد اجراء احترازي لذا فإن مخالفته لا يترتب عليها بطلان ، (١) .

٥- وقضت بأن : « اطمئنان المحكمة إلى العينة المضبوطة ولو كانت واحدة وإلى نتيجة تحليلها ، قضاؤها في الدعوى بناء على ذلك ، لا خطأ ، المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ » (٢) .

٦- وقضت بأن : « نص المادة ٥ من القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة بشأن بطلان اجراءات أخذ العينة عند عدم اعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد ، عدم تقيد المحاكم به ، علة ذلك : تجاوز هذا القرار السلطة التي أمده بها القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ » (٣) .

---

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٠٠٧ بقسم التدليس والغش ، وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباعه ، الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ ص ٢٢٠ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فمتى اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها التحليل فلا تثيريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، » الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٣ ص ٨١ ، ٥٨١ .

(٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن ما نصت عليه المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه ، لا يقيد المحاكم لأن القرار بهذا النص قد تجاوز للسلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له ولذلك فإن للمحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن هي إليها دون التفات لهذا النص ، » الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٣ ص ٨١ ، ٥٨١ .

٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « اعتبار المفتشين البيطريين من بين الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ » (١) .

٨- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « عدم اتباع ما نصت عليه المادتان ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن إجراءات أخذ العينة وتحرير المحاضر لا يترتب عليه البطلان » (٢) .

٩- وقضت بأن : « النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أي نوع كان » (٣) .

١٠- وقضت بأن : « النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد

---

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن قرار وزير الزراعة الصادر في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ بتعيين الموظفين المكلفين بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٠٧ الخاص بقمع الغش والتدليس قد نص على اعتبار المفتشين البيطريين من بين هؤلاء الموظفين » . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ من ٧٧٧ » .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن غرض الشارع مما نص عليه في المادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس من اتخاذ إجراءات معينة لكيفية أخذ العينات وتحرير المحاضر وقت الضبط هو تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ، ولم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباع أي إجراء من تلك الإجراءات الواردة به » . الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ من ٧٧٧ » .

(٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس إذ نصت على وجوب أخذ خمس عينات على الأقل من المادة المضبوطة بقصد تحليلها ، إنما قصدت إلى مجرد التحوط لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، وإنه فمضى المصادات المحكمة إلى أن العينة المضبوطة - ولو كانت واحدة - هي التي صار تحليلها ، فلا محل للنقض عليها إذا ما هي حكمت في الدعوى بناء على ذلك » . الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٠٣/١١/٢٢ مجموعة الربع قرن .

التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان (١) .

١١- **وقضت بأن :** القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التبليس والغش إذ نص فى المادة ١١ منه على أن « يثبتت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزارى ، ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا ... ولهم الحق فى أن يأخذوا عينات من

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : « إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التبليس والغش حين تحدث فى المادة ١١ منه عن الموظفين الذين يعينون بقرار وزارى لإثبات مخالفات لحكامه ، وإذ نص فى المادة ١٢ التالية لها على أنه « إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية ، وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتأخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم لثنتان منها لصاحب الشأن ويحذر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها » إذ نص على ذلك ، فإنه لم يقصد - جرياً على ما سار عليه القضاء فى البلاد المأخوذة عنها هذا النص - أن يترتب أى بطلان على عدم اتباع إجراء يعينه من الإجراءات الواردة به ، بل أن غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التى بمعرفة موظفين ليسوا فى الأصل ، بمقتضى القانون العام ، من رجال الضبطية القضائية ولا شأن لهم بإجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من غرضه أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة ، فمتى اطمأن القاضى إلى صحة الدليل المستمد من التحليل ولم يساوره الشك فى أية ناحية من نواحيه ، خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس ، بغض النظر عن عند الميقات التى أخذت ، وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع بشأن الميقات ، أما إذا وقع فى نفسه أى شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم فى قضائه أى وزن للميقات ولا للتحليل » .

« الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ١٤٤٤/١١/٦ جلسة ١٩٤٤/١١/٦ مجموعة قرون ٢ ص ٨٨٤ بند ٣٩ » .



تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الاجراءات ، وإذ نص في المادة ١٢ على أنه : إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية نتحملهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحضر لهذه العملية محضر يحتوي على جميع البيانات اللازمة للتحثيث من ذات العينات والمواد التي أخذت عنها ومع عدم الاخلال بحق المتهم في طلب الافراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عملية الضبط - في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط (١) .

(١) وأضافت محكمة النقض في أسباب حكمها أنه : إذ نص المشرع على ذلك فقد دل بجلالة على أنه ( أولاً ) لم يقصد جرياً على ما سار عليه القضاء في البلاد المأخوذ عنها هذا النص - أن يرتب أي بطلان على عدم اتباع أي اجراء من تلك الاجراءات الواردة به بل إن غرضه لم يكن أكثر من أن ينظم ويوحد الاجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك بمقتضى القانون العام من رجال الضبط القضائي ولا لهم في العادة شأن بإجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من غرض الشارع في الواقع وحقيقة الأمر أن يخضع مخالفات لحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل أنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات التي تؤخذ ولم يساوره ريب في أية نلمية من نواحيه خصوصاً من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بقض الخنظر عن عدد العينات التي أخذت وعن الطريقة التي أخذت بها وبلا اعتبار لما يثيره الدفاع عن المتهم في هذا الخصوص ، أما إذا وقع في نفسه أي شك فإنه بطبيعة الحال لا يقيم وزناً للعينات ولا للتحليل .

(وثانياً) أنه لم يقصد بالتالي أن يخول من وكل إليهم تعيين الموظفين المذكورين أو وضع لوائح الاجراءات الخاصة بأخذ العينات أكثر مما أورده في النص المتقدم فإذا هم في اللوائح أو القرارات التي يصدرونها تنفيذاً للمادتين المذكورتين قد ضمنوها بطلاناً في الاجراءات من أي نوع كان فإنهم بلا شك يكونون قد تجاوزوا السلطة التي أمهم بها القانون ذاته بخلق حالات بطلان =

## ١٢- وقضت بأن : النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان ، (١) .

= لم يردما الشارع وعلى خلاف التفويض الصادر منه لهم وعملوا فى ذات الوقت على تعطيل أحكام القانون الذى يعتمدون عليه والقاضى فى هذه الحالة لا يكون فى وسعه وهو يفصل فى الدعوى إلا أن يعمل القانون ويهدر اللأثمه أو القرار الذى وصف بأنه صدر لتنفيذه أو بناء على نص من نصوصه ، وذلك فى الناحية التى حصلت فيها المخالفة ، وإذن فالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور بنصه فى المادة الخامسة على أنه ( يجب أن يتم تحليل العينات وأن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ تحرير المحضر فإذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر إلى صاحبها ) هذا النص الذى مقتضاه بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الأجل المحدد فيه يكون قد خرج من مراد القانون رقم ٤٨ المذكور ، ولذلك لا يصح للمحاكم أن تمتد به وتبنى عليه قضاء ، إذ لا شك فى أن القاضى إذا كان إزاء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد إليه ولاثمه وضمت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذاً له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان يكون عليه أن يعمل القانون لأنه بالبناءة هو الأولى بالاتباع . فقد اشترط بالمادة ٣٧ فى اللوائح التى يضعها الملك لتنفيذ القوانين إلا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، ولا ريب فى أنه يجب من باب أولى أن يلتزم القرار الوزارى الذى يصدر بناء على نص فى القانون الحدود للرسمية له فى التفويض الصادر فى شأنه من السلطة التشريعية ... فإذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحاً ولا معتبراً فيما تجاوز فيه تلك الحدود . طعن رقم ٦٩ سنة ١٣٥٠ ق جلسة ١٩٤٥/١/١٥ .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ نص فى المادة الثانية عشرة منه على « أنه إذا وجدت لدى الموظفين للشار إليهم فى اللأثمه السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون ، جاز لهم ضبط المواد للشبهة فيها بصفة وقتية ، وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها » . فقد دل بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الإجراءات عن طريق إرشادات موجهة إلى موظفين ليسوا من مأمورى الضبط القضائى بمقتضى القانون العام ، ولم يترتب البطلان على عدم اتباع أى إجراء من =

١٣- وقضت بأن : : النصوص الخاصة بأخذ العينات وميعاد التحليل وإعلان صاحب الشأن بنتيجته لا يترتب على مخالفتها بطلان من أي نوع كان ، (١) .

١٤- وقضت : : بتحديد الأحوال التي يجب على مفتش الأغذية الرجوع إلى القاضي لاستصدار أمر منه لتأييد ضبط اللبن المغشوش ، (٢) .

١٥- وقضت بأن : : الاجراءات الخاصة بأخذ العينة للنصوص

---

= الاجراءات الواردة به ، ولم يكن من غرض الشارع أن يخضع لحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها ، وإن فيصبح الحكم بالادانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى متى التفتت القاضي بمسألة . الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢٢ جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤ مجموعة الريع قرن ٢ ص ٨٨٦ بند ٤٥ .  
وانظر في هذا المعنى نقض الطعن رقم ١٤٨١ ص ١٦٦ جلسة ١٩٤٦/٦/٢ مجموعة الريع قرن ٢ والطعن رقم ٦٥ لسنة ١٨١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٣/٢ ص ٢ من نفس المجموعة .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : : إن ما قصد إليه الشارع من النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على أخذ خمس عينات من المائة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، ومرجع الأمر في ذلك إلى تقرير محكمة الموضوع ، فمتى اطمانت إلى أن العينة المضبوطة ، ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمانت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تشريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/١٠/١١ مجموعة الريع قرن ٢ ص ٨٨٧ بند ٤٦ . انظر في هذا المعنى الطعن رقم ١١٠٨ ص ٢١١ ق جلسة ٥٢/١/٨ ص ٨٨٦ بند ٢٣ والطعن رقم ٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٣/١١ ص ٤٤ القاعدة ٤٤ من نفس المجموعة .

(٢) وقالت المحكمة : : إن رجوع مفتش الأغذية إلى القاضي لاستصدار أمر منه لتأييد ضبط اللبن المغشوش لا محل له إلا أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز مقدار العينات لما يكون في ذلك من حيس للعمال عن التداول ، أما العينات فلا تدخل فيه . الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٨١٨ ق جلسة ١٤٨/٣/٣٠ مجموعة الريع قرن ٢ ص ٨٨٧ بند ٤٨ .

عليها في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه لا بطلان على مخالفتها (١) .

١٦- وقضت بأنه : لم تنص التشريعات الصادرة في شأن صناعة وتجارة الصابون بعد إلغاء القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٢٨ على البطلان جزاء على مخالفة الاجراءات الخاصة بأخذ العينة وتحليلها وخطر صاحب الشأن بنتيجتها كما فعل القانون الملغى ، إذ لم يكن غرض الشارع أن يخضع الغش في صناعة وتجارة الصابون إلى قواعد إثبات خاصة ، بل هي تخضع للقواعد العامة ، فإذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل استمد من تحليل العينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة التحليل ذاتها أوقع حكمة على هذا الأساس ، (٢) .

١٧- وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا كان القرار رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٩ قد صدر في ٢ مايو ١٩٥٩ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ من أبريل ١٩٥٦ ونص في مادته الرابعة على أن تؤخذ العينات لتحليلها وفحصها طبقاً لأحكام القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا القرار قد نص في المادة الخامسة منه على بطلان اجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد له ، فإن ذلك على أولئـه محكمة النقض لا يقيد المحاكم ، لأن القرار المذكور تجاوز بهذا النص السلطة التي أمده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقرار مجلس الوزراء في ٤ من أبريل ١٩٥٦ ، ويبقى لهذه المحاكم أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطعنن إليه دون التفات لهذا الجزاء الذي جاء مشوياً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

---

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها أنه : لم يرتب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع التدليس والغش البطلان على عدم اتباع الاجراءات الخاصة بأخذ العينة وخطر صاحب الشأن بنتيجة التحليل ، . الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ص ٧٨٩ .

(٢) : نقض جلسة ١٩٦٩/١/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢ ص ٥٦ .

وأنة متى كان الثابت أن العينة التي دفع ببطلان الاجراءات الخاصة بها لم تؤخذ من كل الطاعن بل من محل متهم آخر في الدعوى قضى ببرائته وهو وحده صاحب الصفة في التمسك بالبطلان المقرر في القانون لمصلحته هو دون غيره ، فلا صفة للطاعن فيما دفع به من بطلان اجراءات أخذ العينة ولا وجه لما نعاه .

**١٨- وقضت بأن :** نتيجة التحليل لا تخرج عن كونها دليل من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها فإن لحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، ولما كانت المحكمة قد أطرحت الموضوع نتيجة التحليل رغم ما دلت عليه من أن عينة الكمون المضبوطة لدى المتهم غير مطابقة لارتفاع نسبة الرماد غير الذائب في الحموضة عن الحد المقرر استناداً إلى مجرد خلوها من بيان نسبة المخالفات دون أن تستند في تنفيذها إلى أسباب فنية تحمله وأن تتخذ ما تراه من الوسائل بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، وهو أمر ميسر لها بالاستعلام عنه من الفنى المختص ، أما وهي لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والاحالة (١) .

**١٩- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن :** الفش لا يتطلب القانون لإثباته طريقاً خاصاً (٢) .

**٢٠- وقضت بأنه :** إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت مما بان لها من الاطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما يدخل في مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص فنياً في شأن العينة

(١) : نقض جلسة ١٩٧١/٣/١ مجموعة أحكام النقض س٢٢ ق ٤٥ من ١٨٧ .

(٢) : نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ مجموعة أحكام النقض س٢٤ رقم ١١٨ من ٥٨٠ .

المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة في الدعوى الماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة في الدخان وهل يرجع لفعل ايجابي يسأل الصانع عنه أو أن مرده لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه ، أما وقد ركنت في تكوين عقيدتها إلى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع اختلاف العينتين حجماً ووقت أخذهما ، فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه ، (١) .

٢١- وقضت بأنه : لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة الكمون في ١٠/٥/١٩٧١ وتاريخ تحليلها في ٢٠/٥/١٩٧١ كافية لتوالد السوس فيها ، وكان هذا الدفاع - في صورة هذه الدعوى - دفاعاً جوهرياً إذ يترتب عليه - لو صح - تغير وجه الرأي فيها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنياً ، ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الاجراء وأطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، فإن الحكم يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلاً عما شابه من قصور بما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن (٢) .

٢٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : من المقرر أن المرجع في مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة بالتحليل دون الاشراف النظري ، (٣) .

٢٣- وقضت بأنه : متى كان يبين من الاطلاع على المفردات

---

(١) : نقض ١٩٧٣/١١/١٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٠٥ ص ٩٨٤ .

(٢) : نقض ١٩٧٤/٥/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٩٧ ص ٤٥٨ .

(٣) : نقض ١٩٧٤/٣/١٨ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ٦٧ ص ٣٠٧ .

المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثاني درجة بمذكرة نص فيها على اجراءات أخذ العينة وتحليلها بمخالفاتها للمواصفات القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالسجل الرسمي للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحلل على العينة فى وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بمحضره اجراءات تهيئة الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية اغلاقه كما أن المحلل لجأ وصولاً إلى نتيجة التحليل إلى طريقتين أولهما - هى طريقة كرايس اللغاة بالمواصفة القياسية سالفه الذكر . الثانية - عن طريق حسة الشم دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمواصفة القياسية<sup>٢٤</sup> المذكورة ، ولما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون أيد الحكم الابتدائى الصادر بالالبانة لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع ايراداً عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، وإذ التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتسميحه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما وإن عليه من القصور قد جاء مشوباً بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع (١) .

٢٤- وقضت بأنه : لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجتى التقاضى أن الدفاع عن الطاعن قد أثار بجلسة ١٦/١١/١٩٧٥ أمام محكمة أول درجة قوله أن عينة أخرى طلبت بعد سنتين وأن النسب تتغير بدرجات الحرارة ، كما ردد بجلسة ٢٥/١/١٩٧٦ أنه بعد أخذ عينة ثانية أخذ مفتش الانتاج جميع البضاعة التى ظلت بمكتب الانتاج سنتان ونصف ، وأن تقرير التحليل فى سنة ١٩٧٠ الذى وضع بالقاهرة ليس مكونات كحولية بخلاف ما جاء بتقرير التحليل الخاص بمعمل الاسكندرية ، لما كان ذلك وكان

(١) : نقض جلسة ٤٦٤/١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض من ٢٨ ق ٩٤ من ٤٥٧ ،

الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أشار في صدد أسبابه إلى أن معمل التحليل قد أرسل تقرير المعامل بالدرجة الكحولية لكل عينة ، كما أقر بخطاب مؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ أن العينات غير مطابقة لمثيلاتها في العملية الأصلية من ناحية المكونات المميزة لكل صنف وهو ما اعتنقه الحكم المطعون فيه وردده بأسبابه دون أن يعنى أى من الحكمين بتحقيق ما أثاره الطاعن في دفاعه المشار إليه فيما سلف ويوجه طعنه ، وهو دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاماً ومؤثراً في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة التى أوردها نقلاً عن خطاب معمل التحليل المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٦ من أن العينات غير مطابقة فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلاق بحق النفاق والقصور بما يستوجب نقضه (١) .

**٢٥- وقضت بأن :** « ادانة المتهم بالفش ، أخذاً بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة دون بيان قصوره قصور تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية جوهري اغفاله اخلاق بحق الدفاع (٢) » .

- 
- (١) : نقض ١٩٧٨/٥/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠١ ص ٥٣٩ .
- (٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « أنه إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : « إنه تبين من تقرير للمعامل أن عينة التبيد غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة » وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها في تقرير التحليل طبيعة لما كان ذلك وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة في سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الأساس الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند إليه في الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله : « إن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن -



٢٦- وقضت بأن : « القضاء بالبراءة تأسيساً على خلو محضر الضبط من بيان نوع الجبن المضبوط دون التعرض لمحضر أخذ العينة للرفق به ، والمتضمن هذا البيان يعيب الحكم (١) .

٢٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « القانون لم يرتب البطلان على مخالفة المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن إجراءات أخذ العينة .

---

= الرواسب طبيعية يعد دفلاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغيير به وجه الرأي فيها وإذ لم تظن المحكمة إلى إحرازه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . « نقض الطعن ١٤٢ لسنة ٤٩ في جلسة ١٤/٥/١٩٧٩ س ٣٠ مجموعة فنى جنائى ص ٥٧٢ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة أسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن تشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى ولحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها من بصر وبصيره ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المقررات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه ولئن كان محضر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر لأخذ العينة للرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ١١,٢٪ عن الحد المقرر ولم يتنازع المطعون ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محضر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن دون أن يمرض لدلالة ما أثبتته بمحضر لأخذ العينة للرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسى كامل الدسم ، وبأن أن تولى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها قطعت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتحصنها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه . « الطعن ١٣٤٨ لسنة ٤٨ في جلسة ٢١/٥/١٩٧٩ س ٣٠ مجموع فنى جنائى ص ٦٦٤ .

كفاية اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أُجريت تحليلها (١) .

---

(١) قالت المحكمة في أسباب حكمها : إنه لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التمييز لما عسى أن - تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أي بطلان على عدم اتباعه ومرجع الأمر في ذلك التقدير إلى محكمة الموضوع ، فتمت اطمئنان إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمئنان كذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها التحليل فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك . « الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ س ٢٢ مجموع نفى جنائي ص ٥٥٩ » .

## **الباب الثانى عشر** **التعليمات العامة للنيابات والقيود** **والأوصاف الجنائية المتعلقة بقوانين الفش**

### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلى للعمليات العامة للنيابات والقيود  
والأوصاف الجنائية لقانون قمع التدليس والفش المعدل بالقانون ٢٨١  
لسنة ١٩٩٤ وذلك فى فصلين :

**الفصل الأول :** التعليمات العامة للنيابات بشأن قوانين الفش .

**الفصل الثانى :** القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى  
قانون قمع التدليس والفش (١) .

---

(١) انظر ما سبق ذكره بشأن نطاق اختصاص مامورى الضبط القضائى بشأن  
جرائم الفش فى الباب الحادى عشر .

## **الفصل الأول**

### **التعليمات العامة للنيابات**

### **المتعلقة بقوانين الغش**

**تمهيد :**

تناولت التعليمات العامة للنيابات القضائية الصادرة سنة ١٩٨١ الحديث عن جرائم الغش في المادة ٧٤ والمواد في ٤٦٤ حتى ٤٦٧ كما تناولت التعديلات العامة للنيابات التعليمية الادارية الصادرة سنة ١٩٧٩ الحديث عن جرائم الغش في المادة .

وسوف نتعرض لهذه التعليمات في البندين التاليين :

**أولاً : نصوص التعليمات العامة للنيابات - التعليمات القضائية - بشأن جرائم الغش :**

نصت التعليمات العامة للنيابات على أنه : (١) .

**مادة ٧٤ :** يعتبر المفتشون البطريون من مأموري الضبطية القضائية فيما يختص بضبط وإثبات المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ الخاص بقمع الغش والتدليس والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وكذا القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة ، وذلك فيما يتعلق بأعمال وظائفهم (٢) .

**مادة ٧٥ :** يعتبر مفتشو الصحة من مأموري الضبطية القضائية فيما يختص بالمخالفات التي تتعلق بالأعمال المنوط بها .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابتنا : اصول أعمال النيابة والتحقيق الجنائي العملي، - الطبعة الخامسة من ١١ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق ذكره تفصيلاً في الباب الحادي عشر بشأن الأحكام العامة لاجراءات الضبط .

**مادة ٤٦٤ :** يكون تحليل الخمور المغشوشة والمواد الغذائية ومنها اللبن والعقاقير الطبية بمعرفة المعامل الرئيسية لوزارة الصحة وفروعها بالمحافظات كل في نطاقها الاقليمي ، ولا يجوز أن ترسل العينات إلى المستشفيات للتحليل لعدم توفر الامكانيات والخبرة والأدوات اللازمة لإجرائه .

كما لا يجوز الاعتماد على نتيجة تحليل المستشفيات لعينات الألبان التي تؤخذ من الموردين لها .

ويجب أن يطلب دائماً من المعامل المذكورة أن تبين في تقاريرها ما إذا كانت المواد المطلوبة تحليلها تضر بصحة الانسان أو لا تضر بها .

**مادة ٤٦٥ :** إذا كانت المواد المطلوب تحليلها أدوية أو مواد غذائية ، فيجب ابتائها كما هي في أغلفتها التي وجدت بها كلما أمكن ذلك ، وتوضع كل مادة في حرز مستقل بعد لفها في ورق سميك .

فإذا كانت المادة المضبوطة سائلاً ووجدت في وعاء خارجي كالفخار فيجب وضعها في زجاجة أو قطميز نظيف وارسالها بعد تمييزها للتحليل مع الوعاء الذي كانت فيه بعد تغليف هذا الوعاء .

**مادة ٤٦٦ :** إذا اقتضى التحقيق تحليل مادة غذائية أو دقيق أو فحم خبز ، فيجب أن تؤخذ ثلاث عينات من كل صنف يراد فحصه ، يختم على كل منها بالجمع ويوقع عليها كل من الموظف الذي قام بضبطها وصاحب الشأن أو من يمثله ، وترسل إحداها إلى معمل التحليل دون أن يذكر على غلاف الحرز الذي توضع فيه والكتاب المرسل به أية بيانات عن مالك العينة أو الجهة التي ضبطت بها ، وتحفظ العينة الثانية لدى صاحب الشأن ، كما تحفظ الثالثة في المصلحة التي يتبعها الموظف الذي قام بالضبط للرجوع إليها عند الاقتضاء (١) .

---

(١) انظر كتابتنا «التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي» من ١٧٥ وما بعدها .

وإذ طلب صاحب الشأن من النيابة أو المحكمة أثناء نظر الدعوى تحليل العينة المحفوظة لديه ، فإنه يلزم بأداء مصاريف التحليل مقدماً إذا أُجيب إلى طلبه .

ويراعى عند إرسال هذه العينة للتحليل عرضها على الموظف الذى قام بأخذها من قبل ليتأكد من أنها هى بذاتها التى أخذها وليتحقق من سلامة أختامها وصلاحياتها للتحليل ، ويؤخذ عليه اقرار بذلك يرفق بالقضية الخاصة ، ويذكر فى استمارة إرسال هذه العينة للتحليل رقم وتاريخ تقرير التحليل الأول ، كما يجب على النيابة فى حالة أن تطلب العينة الثالثة التى تحتفظ بها الجهة التى تولى مندوبها ضبط الواقعة أن ترسلها مع العينة ، بعد التحقيق من سلامة أختامها بحضور المتهم وكذلك المندوب ، ويتبع مثل هذا الإجراء عند طلب إعادة تحليل مضبوطات فى قضايا الجمارك .

ويراعى فى هذا الشأن أن عينات الدقيق والخبز تحتفظ بها مراقبات التعويم لمدة ستة شهور يمكن خلالها إعادة تحليل ، أما إذا انقضت تلك المدة فلا محل لإعادة التحليل نظراً لما يتعرض له الدقيق والخبز من فساد .

مادة ٤٦٧ : يجب على النيابة أن تطلب إلى المعمل الكيماوى الذى يتولى تحليل الأغذية أو المواد المغشوشة أو الفاسدة أن يبين فى تقرير التحليل ما إذا كانت هذه الأغذية أو المواد تضر بصحة الانسان أو لا تضر بها (١) .

---

(١) انظر كتابنا التحقيقات الجنائية التطبيقية ١٩٩٥ - مرجع سابق - ص ٤١٣ وما بعدها .

## **الفصل الثاني**

### **نصوص التعليمات العامة للنيابات**

### **التعليمات المالية والكتابية والإدارية**

### **الصادرة سنة ١٩٧٩ بشأن جرائم الغش**

تضمنت ذلك المادة ٧٩٧ من التعليمات الإدارية .

مادة ٧٩٧ : إذا صدر حكم نهائي ينشر الحكم في جريدة ما ، فإنه يتعين على كاتب التنفيذ أن يحرر ملخصاً بهذا الحكم من أصل وصورة مضمونة كما يلي ( بجلسة / / أصدرت محكمة ... حكماً نهائياً بمقتضى (منطوق الحكم باختصار المتهم) (يذكر اسمه وصناعته ومحل إقامته) في القضية رقم (تذكر القضية والسنة واسم النيابة) ويحتفظ بالصورة بملف التنفيذ أو القضية ويرسل الأصل إلى إدارة الجريدة التي حددها الحكم للنشر أو تلك التي عليها الدور إذا لم يحددها الحكم لتقوم بتقدير قيمة أجر النشر المستحق عنه ومتى ورد الرد ، يعرض على قاضي المحكمة التي أصدرت الحكم لئلا أمر باستصدار أمر تقدير بقيمة أجر النشر ويحرر أمر تقدير من أصل وصورة ويختم بخاتم شعار الجمهورية ويوقع عليه من وكيل النيابة ويرسل الأصل إلى إدارة الجريدة لتنفيذ النشر وصرف قيمته من خزانة أقرب محكمة إليها من باب المنصرف معجلاً ، وترفق الصورة بملف التنفيذ أو القضية الخاصة .

وقور حصول النشر تقوم إدارة الجريدة بموافاة النيابة بنسخة من الجريدة التي تم النشر بها ويقوم كاتب التنفيذ بالتأشير بما يفيد حصول ذلك بالقضية والدفاتر والجداول الخاصة وبارفاق عدد الجريدة بالقضية الخاصة وتقيد مصاريف النشر طبقاً على المحكوم عليه ويطالب بسدادها مع مصاريف الدعوى وما قد يكون مستحقاً بالقضية من غرامات أو مبالغ أخرى (١) .

---

(١) انظر كتابنا : **التصرف في التحقيقات الجنائية وطرق الطعن فيه** ص ٢٤٧ وما بعدها .

## **الفصل الثاني**

### **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة**

### **في قانون قمع التدليس والغش**

### **رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١**

### **المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤**

#### **تمهيد .**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

١- قُيِّدَ جنحة بالمادة ١/١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

- أ- ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .
- ب- حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، بوجه عام العناصر الداخلة في تركيبها .
- ج- نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد .
- د- عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

#### **العقوبة .**

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ويفرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .



**٢- تقييد جنحة بالمادة ٢/١ من القانون ٤٨ لسنة ٤١  
المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :**

خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه ... كالوصف السابق وذلك باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

**العقوبة :**

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**٢- تقييد جنحة بالمادة ١/٢ من القانون ٤٨ لسنة ٤١  
المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :**

١- غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو منتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معداً للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

٢- صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش وكذلك كل من حرض أو ساعد على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أي نوع كانت .

**العقوبة :**

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات

وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٤- تقييد جنحة بالمادة ١/٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

غش أو صنع الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان .

#### العقوبة ،

تكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت جنحة .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ١/٣، ق٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية والحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة .

#### العقوبة ،

بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين .

٥ مكرر - تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣/٢ حاز عقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الانسان أو الحيوان .

#### العقوبة ،

تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن

خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٥- تقييد جنحة بالمادة ٣ مكرراً من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

استورد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك .

#### العقوبة ،

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

وتتولى السلطة المختصة اعدام تلك المواد على نفقة المرسِل إليه ، فإذا لم يتوافر العلم تصدّد له السلطة المختصة ميعاداً لاعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ، فإذا لم يتم بذلك في الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

٦- تقييد جنائية بالمواد ١، ٢، ٣، ٣ مكرّر من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

غش أو وضع شيئاً مغشوشاً نتج عنه إصابة شخص بعمالة مستديمة .

#### العقوبة ،

السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

٧- تَقْيِدُ جُنْحَةِ بِالْمَوَادِّ ٣،٢،١ مَكْرَر ، ٤ مِنْ الْقَانُونِ ٤٨  
لِسَنَةِ ١٩٤١ الْمَعْدِلُ بِالْقَانُونِ ٢٨١ لِسَنَةِ ١٩٩٤ :  
غَشٍ أَوْضَعَ شَيْئاً مِنْ أَغْذِيَةِ الْإِنْسَانِ وَقَدْ نَشَأَ عَنْ ارْتِكَابِ الْجَرِيْمَةِ  
وَفَاةَ شَخْصٍ أَوْ أَكْثَرَ .

#### العقوبة .

العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف  
جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع  
الجريمة أيهما أكبر .

٨- تَقْيِدُ جُنْحَةِ بِالْمَادَّةِ ٥ مِنْ الْقَانُونِ ٤٨ لِسَنَةِ ٤١ الْمَعْدِلُ  
بِالْقَانُونِ ٢٨١ لِسَنَةِ ١٩٩٤ وَقَرَارِ وَزِيرٍ . . .  
رَكَّبَ أَوْ صَنَعَ أَوْ أُنْتِجَ سَلْعَةٌ مُخَالَفَةٌ لِلْمَوَاصِفَاتِ (بأن قام بتركيب  
العقاقير أو الأدوية أو المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو  
المواد المعدة للبيع باسم معين أو ...) .

#### العقوبة .

الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف  
جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع  
الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٩- تَقْيِدُ جُنْحَةِ بِالْمَوَادِّ ٢،٣،٣ مَكْرَر ، ٦ مَكْرَرٍ مِنْ  
الْقَانُونِ ٤٨ لِسَنَةِ ١٩٤١ الْمَعْدِلُ بِالْقَانُونِ ٢٨١ لِسَنَةِ ١٩٩٤ :  
تَسَبَّبَ بِأَهْمَالِهِ أَوْ عَدَمِ احْتِيَاظِهِ أَوْ تَصَرُّفِهِ فِي ... ( مخالفة أحكام  
المواد ٢،٣،٣ مكرر ويذكر نوع المخالفة بأن ... ) .

#### العقوبة .

الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا  
تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها في المواد  
سابقة الذكر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) .

---

(١) انظر في الاجراءات العملية للتقيد والوصف وكيفية اجراءه بمعرفة عضو =

١٠- تقييد جنحة بالمواد ١١، ١٢، ١٢ مكرر من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

- حال دون تادية لموظفين المعينين لذلك من تاديتهم لأعمال وظيفتهم بأن منعمهم بخول المصنع أو المتجر أو المخزن ومنعمهم من الحصول على عينات أو بأى طريقة أخرى .

### العقوبة ،

الحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

### التعليق على القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الفضي (١) ،

يراعى أن المادة (٦) مكررا (١) من القانون ٤١ لسنة ٤٨ المضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ قد نصت على أنه : « دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعى المنصوص عليها فى هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوى جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إذا وقعت لحسابه أو باسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه ، ويحكم على الشخص المعنوى بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التى وقعت ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، وفى حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص فى مزاولة النشاط نهائياً » .

وعلى ذلك فإن الأوصاف المتقدمة يمكن أن توصف وتُسند إلى الشخص المعنوى .

---

- النياية كتابتنا التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه، ص٢١٧ وما بعدها .

(١) لنظر كتابتنا «اصول اعمال النيابة والتحقيق الجنائى العملى»، ص١١٤ وما بعدها .

٢- يلاحظ أن العقوبات السابقة لا تفضل بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر وذلك طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

٣- يراعى أن العقوبة الواجب تطبيقها لمخالفة أحكام المواد ٢، ١، ٣، ٤، ٥، ٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ هي ذات العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلين بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك على حسب نوع المخالفة الواردة بالمحضر كما سنوضح فيما بعد عند التعرض للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها (١).

---

(١) انظر ما سوف يأتي تفصيلاً في القسم الثاني من هذا الكتاب .

## **الباب الثالث عشر**

### **الأصول التشريعية للقانون رقم ٤٨**

#### **لسنة ١٩٤١**

المعدل بالقوانين أرقام ٨٣ ، لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، ٥٢٢ ، لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ و ١٠٦ ، لسنة ١٩٨٠ و ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ واللائحة التنفيذية الجديدة الصادرة بقرار وزير التجارة والتموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ .

#### **تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ . وذلك بإيراد نصوص القانون ٤٨ لسنة ٤١ وتعديلاته بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (١) .

#### **تقسيم :**

سوف نتعرض في فصل أول للأصول التشريعية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ثم نتعرض في فصل ثانى للأصول التشريعية لللائحة التنفيذية الجديدة الصادرة بقرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على النحو التالى :

**الفصل الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (٢) .**

**الفصل الثانى : الأصول التشريعية لللائحة التنفيذية لقانون الغش الصادرة بقرار وزير التجارة والتموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ (٣)**

---

(١) انظر كتابنا « الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية » ص ١٧ وما بعدها

وانظر فى السريان الزمانى للقوانين المدنية كتابنا « شرح قوانين التحكيم » ص ١٦ وما بعدها

(٢) انظر الجريدة الرسمية المصرية العدد ٥٢ تابع فى ١٩٩٤/١٢/٢٩

(٣) انظر الوقائع المصرية العدد ١٥٥ فى ١٩٩٦/٧/١٣

## قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

### يقع التدليس والغش<sup>(٥)</sup>

#### نحن فاروق الاول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة (١١١) - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أبهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

١ - ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٢ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر الداخلة فى تركيبها .

٣ - نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها فى الأحوال التى يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة سببا أساسيا فى التعاقد .

٤ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقاتها أو عيارها .

(٥) اللوائح المصرية العدد ١٢٥ فى ١٨/٩/١٩٤١

(١) المادة رقم (١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - الجريدة الرسمية العدد ٥٢ (تابع) فى ٢٩/١٢/١٩٩٤ - وكان سبق استبدالها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ٣١/٥/١٩٨٠

ملحوظة : تم استبدال كلمات مرسوم ، مراسيم أينما وردت فى نصوص مواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السالف الذكر بعبارة قرار من الوزير المختص ، قرارات على التوالى .



وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة المشار إليها في الفقرة السابقة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

مادة ١١٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر :

١ - كل من غش أو شرع في أن يغش شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من المحاصيل الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معدا للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصيل أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك .

٢ - كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عهوات أو أغلفة مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصيل الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالا مشروعا أو بقصد الغش وكذلك كل من حرض أو ساعد على استعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أي نوع كانت .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المحاصيل أو المنتجات المفسدة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التي تستعمل في الفش ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

وتطبق العقوبات المقررة في هذه المادة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بفش البضاعة أو بفسادها أو بانتهاء تاريخ صلاحيتها .

مادة ٣١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية أو المحاصيل أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت هذه الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغذية أو المحاصيل أو المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو المواد المشار إليها في المادة السابقة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

**مادة ٣ مكرراً<sup>(١)</sup>** - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من استورد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من المحاصيل الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك .

وتتولى السلطة المختصة إعدام تلك المواد على نفقة المرسل إليه ، فإذا لم يتوافر العلم تحدد له السلطة المختصة ميعاداً لإعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ، فإذا لم يتم بذلك في الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

**مادة ٤<sup>(٢)</sup>** - إذا نشأ عن ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تتجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للجريمة عن الحبس مدة سنة واحدة .

وإذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

---

(١) المادة (٣ مكرر) استبدلت بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه ، وكان سبق إضافتها بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ السابق الإشارة إليه أيضا .

(٢) المادة (٤) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .

مادة ٥٨١ - يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى .

وعقوب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أحضر بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك .

مادة ٥٨٢ - يجوز بقرار من الوزير المختص فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معدا للبيع في العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها ويجوز بمرسوم أيضا إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مقدارها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص فرض قيود وشروط استعمال البضائع والمنتجات أي كانت .

وجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المبيعة أن ينظم بقرار من الوزير المختص تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

---

(١) المادة (٥) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه وكان سبق تعديلها بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩

(٢) المادة السادسة معدلة بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١١٩ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩

وبجواز أن يبين بقرار وزاري الكيفية التي يكتب بها البيانات سالفه الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وإمسائها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

ويعاقب كل مخالف أحكام القرارات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

**مادة ٦ مكرراً<sup>(١)</sup>** - دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، إذا وقع الفعل بالمخالفة لأحكام المواد : ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون بطريق الإهمال أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها في المواد سالفه الذكر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**مادة ٦ مكرراً (١)<sup>(٢)</sup>** - دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوي جنائياً عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إذا وقعت لحسابه أو باسمه بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد العاملين لديه . ويحكم على الشخص المعنوي بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت . ويجوز للمحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوي المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة ، وفي حالة العود يجوز الحكم بوقف النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص في موازلة النشاط نهائياً .

**مادة ٧<sup>(٣)</sup>** - يجب أن يقضى بالحكم في جميع الحالات بمصادرة المصادرات أو العقاقير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما تبطل قرار المصادرة من النهاية العامة .

(١) ، (٢) المادتان ٦ مكرراً ، ٦ مكرراً (١) مضائق القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - الجريدة الرسمية العدد ٥٢ (تابع) في ١٩٩٤/١٢/٢٩  
(٣) المادة السابعة معدلة بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٩١ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٥٣ في ١٠ يونيو سنة ١٩٩١

**مادة ٨<sup>(١)</sup>** - تقضى المحكمة فى حالة الحكم بالإدانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بنشر الحكم فى جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

**مادة ٩ -** لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون .

**مادة ١٠<sup>(٢)</sup>** - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة فى حالة العود إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢ و ٣ و ٣ مكرراً من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تتجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر . وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة . ويجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تتجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها وذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

وتعتبر متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر يقمع التدليس والغش .

**مادة ١١<sup>(٣)</sup>** - يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام القرارات المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة الموظفين المعينون خصيصاً لذلك بقرار وزارى .

---

(١) المادة (٨) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .

(٢) المادة (١٠) مستبدلة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه .

(٣) الفقرة الثالثة من مادة (١١) مستبدلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة

إليه .

ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط .

ولمأمورى الضبط القضائى أخذ عينات من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ووفقا للإجراءات المقررة بها .

مادة ١٢ - إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أسباب قوية لمحلبهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة .

وفى هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للعضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها .

مع عدم الإخلال بحق المتهم فى طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضى الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط فى خلال السبعة أيام التالية ليوم الضبط .

مادة ١٢ مكرر<sup>(١)</sup> - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمس جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

---

(١) المادة ١٢ مكرر مضافة بالقانون ٨٣ لسنة ١٩٤٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٦٨

فى ٣ يونيه سنة ١٩٤٨

مادة ١٣ - تلغى المواد ٢٦٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات .

مادة ١٤ - فى حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة فى المخالفة السابقة يجوز للقاضى أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . وكذلك الحكم فى المخالفات المنصوص عليها فى المادة السابعة .

مادة ١٥ - على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يهضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر عابدين فى ٢٤ شعبان سنة ١٣٦٠ (١٦ سبتمبر ١٩٤١) .



قرار وزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ .

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بجمع التدليس والغش

صادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣

### وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ بحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات ؛  
وبعد موافقة وزارة المالية والزراعة والصحة ؛  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

#### ( المادة الاولى )

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ . المرفقة .

#### ( المادة الثانية )

يلغى قرار وزير التجار والصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٣ بتنفيذ أحكام القانون المشار إليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذه اللائحة .

#### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير التجارة والتموين

الدكتور / أحمد جويلى

## اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش

المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

**مادة ١ -** تسمى أحكام هذه اللائحة على جميع السلع والموضوعات الخاضعة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

**مادة ٢ -** يتولى ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون المشار إليه مأمورو الضبط القضائي الذين يصدر بتحديدهم قرارات من الوزراء المعنيين كل في دائرة اختصاصه .

**مادة ٣ -** مع عدم الإخلال بسلطات مأموري الضبط القضائي المكلفين بتنفيذ أحكام القانون سالف الذكر في مراقبة عمليات إنتاج وتداول السلع طبقاً لقوانين أخرى يتم أخذ عينات السلع من المتاجر والمخازن والمستودعات والشلاجات ويجوز استكمال الإجراءات بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمحال العامة التي يرتادها الجمهور دون تدخل في العملية الإنتاجية .

**مادة ٤ -** على مأموري الضبط القضائي المنوط بهم أخذ العينات استدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المستول فور دخولهم إليها ومطالبتهم بتقديم المستندات الدالة على مصدر السلعة المطلوب أخذ عينات منها فإذا قدمت المستندات الدالة على ذلك يتم إثباتها تفصيلاً بحضور أخذ العينات وإرفاقها به .

وإذا عجز صاحب المنشأة أو مديرها المستول عن تقديم تلك المستندات يتم التحفظ على كامل كمية السلعة المربودة لديه ويحرر محضر ضده بمخالفة قرار وزير التجمين والتجارة الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ ، ولا يخل ذلك باستمرار السير في إجراءات أخذ العينات اللازمة من تلك السلعة طبقاً للأحكام الواردة في المواد التالية .

**مادة ٥ -** يتم أخذ العينات من السلعة في مواجهة صاحب المنشأة أو مديرها المستول طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها الوزارات المعنية .

وتؤخذ ثلاث عينات من السلعة متماثلة في الشكل والحجم والكمية والمصدر ويلصق بكل عينة بطاقة ذات كعب موضحاً بها البيانات الآتية :

(١) رقم وتاريخ محضر أخذ العينة .

(٢) البيانات المعروضة بها السلعة .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم سجلها التجاري واسم صاحبها أو مديرها المستول .

(٤) اسم مأمور الضبط القضائي القائم أو اللجنة التي قامت بأخذ العينة حسب الأحوال ووظائفهم وتوقيعاتهم ، كما يجب أن يشتمل كعب البطاقة على البيانات المذكورة عدا تلك الواردة في البند رقم (٣) .

ويجب تمييز العينات بالجمع الأحمر وختمها بخاتم مأمور الضبط القضائي أو أحد أعضاء لجنة أخذ العينة ، على أنه في الحالات التي تكون فيها العينة عبارة عن العبوة الأصلية التي تمثل وحدة التعامل للمستهلك يراعى حجب اسم المنشأة والجهة المنتجة أو أية بيانات أخرى تدل على أيهما بالوسيلة التي تتناسب وحالة العبوة .

**مادة ٦ -** على مأمور الضبط القضائي المختص معاينة المكان المودعة فيه السلعة التي تم أخذ عينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المستول وإثبات جميع الملاحظات حول حالة المكان وطريقة التخزين أو الحفظ أو التداول وظروفها ومدى اتفاقها مع القواعد السليمة المناسبة لنوع السلعة وأية ملاحظات أخرى قد يراها جوهرية في تقدير مدى صلاحية السلعة .

وعلى مأمور الضبط القضائي إثبات وجهة نظر صاحب المنشأة أو مديرها المستول حول ما أثبتته من ملاحظات وسماع أقواله وتحقيق أوجه دفاعه التي تفيد في تحديد المستول عن صلاحية السلعة .

**مادة ٧ -** على مأمور الضبط القضائي المختص تحرير محضر بإثبات حالة السلعة وأخذ العينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المستول .

ويجب أن يدون بالمحضر ما اتخذته مأمور الضبط القضائي من إجراءات على النحو الموضح بالمواد السابقة وعلى الأخص البيانات الآتية :

(١) تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .

(٢) اسم وصفة محرر المحضر وبيانات الأمر الإداري الصادر بتكليفه أخذ عينات من المنشأة .

(٣) اسم وصفة الشخص الذي تمت الإجراءات في مواجهته سواء كان صاحب المنشأة أو مديرها المستول .

(٤) نتيجة معاينة المكان المودعة به السلعة وفقا للتفصيل الوارد بالمادة السابقة .

(٥) المستندات الدالة على مصدر السلعة التي يقدمها من تمت الإجراءات في مواجهته ، مع التأشير عليها بالنظر وإرفاقها بالمحضر .

(٦) الإجراءات التي اتخذها محرر المحضر لإعداد ثلاث عينات متماثلة .

(٧) إثبات تسليم من تمت الإجراءات في مواجهته إحدى العينات داخل حرز مختوم بالجمع الأحمر وإثبات امتناعه في حالة الرفض .

(٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المستول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع .

مادة ٨ - على كل جهة أخذ عينات أن تمسك لديها سجلا معتمدا بأرقام سرية متتالية لقيد هذه العينات بعد إثبات البيانات الجوهرية الواردة بالمحضر المنوه عنه بالمادة السابقة ويتم إثبات الرقم السري على كل من البطاقة والكعب ثم تنزع عنها البطاقة ولا يبقى عليها سوى الكعب المثبت به تاريخ العينة والتسمية المعروضة والرقم السري .

١ - وعلى هذه الجهة الاحتفاظ بإحدى العينات في ظروف التخزين المناسبة لطبيعتها وإرسال العينة الأخرى إلى معامل التحاليل المحددة من قبل الوزارات المعنية ولقد نتج نتيجة التحليل في الحانة المعدة لذلك بالسجل .

**مادة ٩ -** على الجهات المشار إليها في المادة السابقة نقل العينات إلى معامل التحاليل المختصة بالطريقة التي تتناسب مع طبيعة كل سلعَة وفقًا للأسلوب المحدد من قبل الوزارات المعنية .

**مادة ١٠ -** على معامل التحاليل المختصة إثبات حالة العينات الواردة إليها بمجرد وصولها وعليها الانتهاء ، مع فحص العينة خلال فترة صلاحيتها وبعد أقصى ثلاثين يوما من تاريخ وصولها ، ويتعين أن تتضمن نتيجة الفحص مدى مطابقة السلعة للمواصفات وتحديد نسب مخالفة تلك المواصفات وأوجه الفساد أو التلف أو الغش وأسبابه والمستول عنه سواء كان المنتج أم العارض وتحديد مدى صلاحية السلعة لأى استخدام آخر .

وفى جميع الأحوال يتعين على جهات التحليل الالتزام بنسب السماح فى المواصفات المحددة بقرارات مع الجهات المعنية .

**مادة ١١ -** على مأمورى الضبط القضائى المختصين اتخاذ الإجراءات التالية فور ورود نتيجة التحليل من المعامل المختصة :

(١) إن كانت العينة مطابقة للمواصفات يتم إخطار صاحب المنشأة أو مديرها المستول للحضور لاستلام العينة المودعة لدى الجهة الإدارية خلال أسبوعين فإن تخلف عن ذلك يتم إدراج العينة بدفاتر العهدة وتباع بالمزاد العلنى بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وإذا ثبت أن العينات فسدت أو تلفت تعلم .

(٢) إذا ثبت من نتيجة التحليل أن العينة مخالفة للمواصفات فيتعين الانتقال فورا إلى مكان أخذها والتحفظ على كامل الكمية الموجودة بالمنشأة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المستول ومواجهتهم بالاتهام وإثبات أوجه دفاعهم وما يبذونه من ملاحظات وفى حالة ثبوت أن الغش فى المكونات يتم إخطار الجهة الواقعة فى دائرتها جهة الإنتاج لاستكمال باقى الإجراءات .

وبجوز لصاحب المنشأة أو مديرها المستول أن يطلب من النيابة العامة إعادة تحليل العينات الموجودة لديه أو لدى الجهة الإدارية المختصة أو طلب إعادة معاينة المكان المودوعة فيه السلعة .

(٣) إذا وافقت النيابة العامة على طلب إعادة تحليل إحدى العينتين الأخريين فيراعى أن يتم التحليل بعمل مرجعى تحدده النيابة العامة معتمدا من الجهة المختصة وعند ورود نتيجة التحليل يتم تحرير ملحق للمحضر الأصلي يرسل فورا إلى النيابة العامة .

**مادة ١٢ -** إذا أثبت التحليل الأصلي أن التلف أو الفساد أو الفش فى مكونات السلعة وليس نتيجة سوء التخزين أو التداول يجوز لمأمورى الضبط القضائى - بالإضافة إلى توجيه الاتهام إلى صاحب الوحدة الإنتاجية أو مديرها المستول - أخذ عينات من الحامضات الموجودة بمخازن الوحدة الإنتاجية أو من السلع تامة الصنع المعدة للتداول ، وإرسالها للتحليل طبقا للإجراءات الواردة بالمواد السابقة .

**مادة ١٣ -** يجب على مأمورى الضبط القضائى فى جميع الأحوال مراعاة أن تقتصر المحاضر التى يقومون بتحريرها على إثبات الوقائع والمستندات والأقوال دون التعرض لتكليفها القانونى وعلى الأخص بالنسبة لإثبات أو نفى واقعة العلم بالفش أو توافر عناصر الإهمال أو عدم الاحتراز وترك هذه الأمور إلى النيابة العامة .

**مادة ١٤ -** إذا قامت لدى مأمورى الضبط القضائى دلائل قوية تدعوه إلى الاعتقاد فى فساد أو تلف أو غش السلعة تعين عليه التحفظ على كامل الكمية الموجودة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المستول وأخذ خمس عينات منها فى مواجهته طبقا للأحكام الواردة بالمواد السابقة .

وعلى مأمور الضبط القضائى أن يحرر محضرا بالواقعة يثبت فيه البيانات الآتية :

(١) تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .

(٢) اسم ووظيفة مأمور الضبط القضائى وأسماء ووظائف المراقبين له إن وجدوا

ورقم وتاريخ الأمر الإدارى الصادر بتكليفهم بالمأمورية .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم قيدها بالسجل التجارى واسم صاحبها أو مديرها المسئول ومحل إقامته .

(٤) الظواهر الخارجية أو الأسباب التى أدت إلى قيام الاعتقاد لدى مأمور الضبط القضائى فى فساد أو غش أو تلف السلعة .

(٥) إجراءات الضبط وبيان المكان الذى تم تحرير الكميات المضبوطة فيه ومقدارها أو وزنها حسب الأحوال وقيمتها التقريبية .

(٦) أقوال صاحب المنشأة أو مديرها المسئول الذى تمت الإجراءات فى مواجهته وإثبات مآلديه من مستندات وتحقيق مايبديه من دفاع .

(٧) إجراءات تحرير السلع المضبوطة فى مكان أمين وتسليمها إلى صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وتعيينه حارسا عليها والتنبيه عليه بعدم التصرف فيها لحين صدور تعليمات أخرى وإثبات تسليمه عينتين منها .

(٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع أو استلام العينتين .

وعلى جهة أخذ العينة إرسال إحداها إلى معامل التحاليل المختصة طبقا للإجراءات المحددة بهذه اللائحة والاحتفاظ لديها بالعينتين الباقيتين .

وعلى تلك الجهة إحالة المحضر فور استكمالها إلى النيابة العامة المختصة بطلب عرضه على قاضى الأمور الوقفية بالحكمة الجزئية لتأييد عملية الضبط والتحفظ خلال أسبوع من تاريخ تحرير المحضر .

ويتم اتخاذ إجراءات تحليل العينة طبقا للأحكام الواردة بالمواد السابقة .

**مادة ١٥ -** فى تطبيق أحكام المادة (٣ مكررا) من القانون يقصد بالاستيراد إتمام إجراءات إدخال البضائع الأجنبية إلى جمهورية مصر العربية عبر المنافذ الرسمية .

ويقصد بالجلب إدخال البضائع الأجنبية إلى البلاد من غير الطريق الرسمى ودون اتخاذ أية إجراءات استمرارية أو خضوع السلعة الأجنبية لأى فحص .

وفى هاتين الحالتين يتعين أن تبدأ إجراءات تطبيق هذه المادة داخل البلاد بعد اجتياز السلعة للمنافذ الجمركية ومناطق الحدود .

ويتبع فى أخذ العينات وتقرير مدى صلاحية السلعة الإجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة .

**وزير التجارة والتموين**

**الدكتور / أحمد جويلى**



## القسم الثانى شرح قوانين الأغذية والقوانين المكملة لها

### تمهيد وتقسيم .

سوف نتعرض فى هذا القسم لشرح تفصيلى لقوانين الأغذية والتصرف فيها (١) . وذلك فى الأبواب التالية :

الباب الأول : شرح لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل (٢)  
بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .

الباب الثانى : غش الألبان .

الباب الثالث : غش الشاي والبن (٣) .

الباب الرابع : غش المياه الغازية .

الباب الخامس : غش الدم .

الباب السادس : غش التبغ والدخان .

الباب السابع : غش الأغذية الأخرى (٤) .

القسم الثامن : غش غذاء الأطفال .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « أوامر وقرارات التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيها » ص١٧ وما بعدها .

(٢) الجريدة الرسمية فى ١٩٦٦/٥/٣ العدد ١٩٨ وقد تم تعديله بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة الاستثمار » ص٤٧ وما بعدها .

(٤) انظر تفصيلاً كتابنا « جريدة الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع » ص٣٥ وما بعدها .

## **الباب الأول**

**شرح القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ (١)  
بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها  
المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦  
والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠**

**تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلي لشرح القانون ١٠ لسنة ٦٦ وذلك في  
الفصول التالية :

**الفصل الأول :** شرح نصوص قانون مراقبة الأغذية رقم ١٠  
لسنة ٦٦ وتعديلاته (١) .

**الفصل الثاني :** القيود والأوصاف الجنائية والتعليمات العامة  
للنيابات بشأن مراقبة الأغذية.

**الفصل الثالث :** الأصول التشريعية لقوانين مراقبة الأغذية  
وتنظيم تداولها والقرارات الوزارية المتعلقة بها .

---

(١) أنظر كذلك ما سبق شرحه تفصيلاً في القسم الأول عند شرح قانون جمع  
التبليس والغش ، وحالات التمسك المعنوي في الجرائم والنظم القانوني  
لاجراءات الضبط والمقاب وأحكام المود .

## **الفصل الأول**

### **شرح نصوص قانون مراقبة الأغذية**

### **رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلي لشرح تفصيلي لنصوص قانون مراقبة الأغذية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته وذلك في المباحث الآتية :

**المبحث الأول :** المقصود بالأغذية وتناولها .

**المبحث الثاني :** الحالات التي يحظر فيها تداول الأغذية .

**المبحث الثالث :** الحالات التي تعتبر فيها الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

**المبحث الرابع :** الحالات التي تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة العامة .

**المبحث الخامس :** الحالات التي تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة (١) .

**المبحث السادس :** الحالات التي تعتبر فيها الأغذية مفسوسة .

**المبحث السابع :** اشتراطات النظافة الواجب توافرها في أماكن تداول الأغذية والمشتغلين فيها ووسائل نقلها .

**المبحث الثامن :** حدود وقيود المواد التي تضاف الى الأغذية .

**المبحث التاسع :** المواصفات الصحية للأغذية التي يتم استيرادها أو تصديرها .

**المبحث العاشر :** الاشتراطات الصحية لتداول الأغذية الخاصة والإعلان عنها .

**المبحث الحادي عشر :** العقوبات المنصوص عليها في قانون مراقبة الأغذية والمبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأنها .

---

(١) لنظر ما سوف يأتي بشأن نصوص القرارات الوزارية للنظـمة لهذا الأمر .

## **المبحث الأول** **المقصود بالأغذية وتداولها**

### **أولاً ، النص القانوني للمادة الأولى ،**

تنص المادة الثانية من قانون مراقبة الأغذية على أنه : مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي (١) والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها بقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الأيومي ، ويقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو طرحها أو عرضها للبيع ، أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

### **ثانياً ، خرج المادة الأولى ،**

تضمنت المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ التطور التشريعي لقانون غش الأغذية فقد أصدرت وزارة الصحة قبل عام ١٩٥٨ مجموعة من التشريعات بشأن المواصفات الصحية والوصفية والكمية والتحليلية لأنواع من الأغذية المتداولة محلياً والاشتراطات الصحية لسلامة تداولها .

ويصدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها (٢) أصبح اختصاص إصدار مواصفات المواد الخام والمنتجات الصناعية عامة وضماً للأغذية لوزارة الصناعة وقد حدد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي سبيل إصدار هذه

---

(١) انظر ما سوف يأتي من شرح بشأن قانون التوحيد القياسي .

(٢) انظر الكتاب الثالث من هذا المؤلف بشأن الغش الصناعي .

المواصفات وأصدرت وزارة الصناعة تطبيقاً لذلك مجموعة من القرارات بشأن المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية .

ونتج عن ذلك تواجد مجموعتين من التشريعات الخاصة بالمواصفات للأغذية الأمر الذى أدى إلى تلبلة أفكار المشتغلين فى إنتاجها وتداولها أولاً والفنيين القائمين على مراقبتها ثانياً ورجال القضاء ثالثاً (١) .

ونظراً لأن اختصاص وزارة الصناعة بإصدار المواصفات الوصفية والكمية التحليلية للأغذية لا يجوز أن يشمل أيضاً المواصفات الصحية المتعلقة بوقايتها أثناء التحضير أو النقل أو البيع من التلوث - بالجراثيم المرضية أو المتعلقة بعدم احتوائها على أية مواد أو إضافات غذائية أخرى ضارة بالصحة مثل المواد الملونة أو المواد الضارة بالصحة .  
تتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

ونظراً لأن القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش لم يحدد فى أحكامه الأحوال التى تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة أو أحوال اعتبارها فاسدة . أو أحوال اعتبارها مغشوشة من الناحية الفنية ترتب عليه كثرة المنازعات أمام القضاء وتناقض الأحكام فى قضايا الأغذية وإتاحة الفرصة لافلات مرتكبى غشها وفسادها وإضرارها بالصحة العامة من العقاب أسوة بما اتبعته معظم دول العالم المتقدمة من جميع الأحكام المتعلقة بصحة الأغذية فى قانون واحد يشتمل على جميع المواصفات الصحية المتعلقة بوقاية الأغذية من التلوث والفساد وضمان خلوها من المواد الضارة بالصحة بالإضافة إلى الاشتراطات الصحية الواجب توافرها فى المشتغلين بالأغذية وفى وسائل تصنيعها ونقلها وعرضها وطرحها للبيع توحيداً لهذه الإجراءات وتعميماً لفائدتها القصوى لفئة المشتغلين بالأغذية .

---

(١) انظر القيود والأوصاف الجنائية والتعليمات العامة للنيابات فى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

وسوف نتناول شرح ما ورد في المادة الأولى من مصطلحات قانونية .

### **ثانياً ، المقصود بتداول الأغذية ،**

يمكننا تعريف تداول الأغذية بأنه أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها ويشمل ذلك جميع العمليات الفنية من العمليات السابقة والمعاصرة واللاصقة على تضييع المادة حتى استهلاكها حقيقة من المستهلك لها (١) .

### **ثالثاً ، المقصود بالأغذية ،**

يمكننا تعريف الأغذية بأنها كل المأكولات أو المشروبات أو المواد التي يستهلكها الإنسان وتدخل في تغذية جسمه ويدخل ذلك في نظرنا الدم الذي ينقل للإنسان ولو كان دماً بشرياً أو صناعياً (٢) .

## **المبحث الثاني**

### **الحالات التي يحظر فيها تداول الأغذية**

#### **أولاً، النص القانوني للمادة الثانية ،**

تنص المادة الثانية من قانون مراقبة الأغذية على أنه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :

١- إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

٢- إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآمنى .

٣- إذا كانت مغشوشة » .

---

(١) انظر ما سوف يأتي في الفصل الثالث بشأن المواصفات القياسية الخاصة بمنتجات صلامية المنتجات الغذائية .

(٢) قلتمت بعض الدول بصنع دم بديل لدم الإنسان وانظر تعريفنا للمقصود -

## ثانياً ، شرح المادة الثانية ،

حددت المادة الثانية من قانون مراقبة الأغذية الحالات التي يحظر فيها تداول الأغذية - على النحو السالف بيانه - وهي ثلاث حالات نذكرها فيما يلي :

الحالة الأولى : إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

الحالة الثانية : إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

الحالة الثالثة : إذا كانت مفسوشة .

وتأسيساً على ذلك فإنه يحظر لجراء أى عملية من عمليات تصنيع الأغذية أو مصيرها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها ، وسوف نتعرض لهذه الحالات الثلاثة بقدر من التفصيل .

### ١- حالة كون الأغذية غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة في مصر (١) ،

فإذا ما حددت التشريعات نسب معينة ومواصفات خاصة بسلع غذائية معينة تعين الالتزام بهذه النسب وبالتالي فإن تداولها يعتبر محظوراً حسب صريح نص المادة الثانية من قانون مراقبة الأغذية .

وتحديد ما إذا كانت السلعة الغذائية مطابقة للمواصفات المطلوبة من عدمه المرجع إليه هو بتحليلها فنياً لدى الجهات الفنية التي حددها القانون .

وقد قضت محكمة النقض المصرية : « بأنه لا يجرى المتهم الدفع بأن العينة أخذت من بضاعة منتجة في حضور مندوب مصلحة الانتاج متى أثبت التحليل أنها غير مطابقة للمواصفات » (٢) .

---

= بالمواد الغذائية في تشييد القسم الأول من هذا الكتاب وانظر كتابنا التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي ص ١٧٥ .

(١) انظر ما سوف يأتي بشأن الأصول التشريعية لقوانين غش الأغذية .

(٢) نقض ١٩٧٤/٣/١٨ ص ٢٥ من ٣٠٧ وانظر كتابنا الجديد في النقض الجنائي - ١٩٩٥ ص ١٧ وما بعدها .

ويتعين عند الاتهام بعد مطابقة السلعة للمواصفات أن يبين حكم الادانة ماهية المواصفات التي خولفت باعتبار أن ذلك عنصراً جوهرياً يتوقف عليه الفصل في المسؤولية الجنائية وإلا كان الحكم معيباً بالقصور مستوجباً نقضه (١) .

#### ٢- حالة كون السلعة غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

حظرت المادة الثانية من قانون مراقبة الأغذية تداول الأغذية إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي وقد حددت المادة الثالثة الحالات التي تعتبر فيه الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

#### ٣- حالة كون السلعة مفسوخة .

حظرت المادة الثانية أيضاً تداول السلعة إذا كانت مفسوخة وتحدد المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ السلع التي تعتبر مفسوخة في حكم هذا القانون .

والشارع إذ حظر تداول هذه السلع الغذائية فلم ينظر كونها ضاراً بالصحة أم لا وإن حددت المادة الرابعة الحالات التي تعتبر فيها السلعة الغذائية ضارة بالصحة . وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بشأن حظر تداول السلع مجهول المصدر أو غير المطابقة للمواصفات (٢) .

#### خاتمة ، المبادئ القانونية التي تروتها محكمة النقض

##### المصرية بشأن المادة الثانية .

١- وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لما كان من المقرر أن العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه

---

(١) انظر ما سوف يأتي من مبادئ قانونية لحكمة النقض المصرية في هذا الشأن .

(٢) انظر نص القرار المذكور والقيود والأوصاف المتعلقة به بالفصل الرابع من هذا الباب .



محكمة الموضوع فعلى استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به ، وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وإن أنكر الانهاء ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - إلا أنه عجز عن إثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة إن هي افترضت علمه بالغش باعتباره من المشتغلين بالتجارة ، إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بأن قمع الغش والتدليس المعدل بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة (١) .

٢- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : « حظر تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات . مادة ١/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قضاء المحكمة باستبدال عقوبة المخالفة بعقوبة الجناة ، إذا كان المتهم حسن النية مع وجوب القضاء بالمصادرة طبقاً للمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ . مخالفة للمحكمة ذلك . يشكل خطأ في تطبيق القانون (٢) .

---

(١) « نقض ١٩٨١/٥/٢٥ - الطعن ١٥٦ لسنة ٥١ق » انظر كتابنا «الجديد في النقض الجنائي» ص ١٨ وما بعدها .

(٢) وقالت المحكمة النقض في أسباب حكمها : لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص في مادته الثانية على أنه « يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات في التشريعات النافذة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان للتهم حسن النية ويجب أن يقضى بالحكم -

٣- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : مخالفة الحكم للقانون باغفاله القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة وجوب تصحيحه . م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، (١) .

---

- بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة : فمن مقتضى هذه النصوص أن الشارح بعد أن حرم تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بعقوبة الجحمة عقوبة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى علم المطعون ضده بأن « الردة » موضوع المحاكمة مغشوشة إلا أنه أثبت في حقه عرضه للبيع خبياً يحتوى على ردة غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالف الذكر فإنه إذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٨ س ٣٢ مجموعة فنى جنائى ص ٨٢٩ .

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : إن جريمة انتاج خل طبيعى مغشوش التي دين بها المطعون ضده معاقب عليها بالمواد ٢ و ٥ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المغشوشة - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل في الدعوى ، فلأن الحكم المطعون فيه إذا أغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يترتب معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ س ٣١ ص ٤٠٩ .

## **المبحث الثالث** **الحالات التي تعتبر فيها الأغذية غير** **صالحة للاستهلاك الآدمي**

### **أولاً ، النص القانوني للمادة الثالثة .**

تنص المادة الثالثة من قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أنه : « تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية :

١- إذا كانت ضارة بالصحة .

٢- إذا كانت فاسدة أو تالفة .

### **ثانياً ، شرح المادة الثالثة .**

توضح هذه المادة ما سبق إجماله في المادة الثانية فتبين الحالات التي تكون فيها السلعة غير صالحة للاستهلاك الآدمي ذلك في الحالتين التاليتين :

**الحالة الأولى :** إذا كانت السلعة ضار بالصحة عموماً (١)

ويدخل في ذلك حالة ضررها بصحة الإنسان .

**الحالة الثانية :** إذا كانت السلعة فاسدة أو تالفة وقد أوضحت

المادة الرابعة من القانون تفصيلاً متى تعتبر الأغذية ضارة بالصحة عموماً .

**ثالثاً ، المبادئ القانونية التي قورتها محكمة النقض**

**المصرية بشأن المادة الثالثة ،**

١- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « القانون رقم

١٠ لسنة ١٩٦٦ لا اثر لصدوره على قرينة افتراض علم المشتغلين

---

(١) انظر شرح المادة الثانية من قانون قمع التلبس والغش القسم الأول من هذا الكتاب .

بالتجارة بالغش من الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه ، (١) .

٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « عقوبة المصادرة فى صدد جرائم الغش فى صحيح القانون تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة كما أنها وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ لا يصلح للتعامل فيه .

اعتبار الأشياء المضبوطة مفشوشة أو غير صالحة للإستهلاك مناهة - النظر إليها وقت ضبطها - معالجة الأشياء وصيورتها بعد ذلك صالحة للإستهلاك لا يجدى (٢) .

### المبحث الرابع

### الحالات التى تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة

#### أولاً : النص القانونى للمادة الرابعة .

تنص المادة الرابعة من قانون مراقبة الأغذية على أنه : تعتبر الأغذية ضارة بالصحة فى الأحوال الآتية :

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب قضائها أنه قد « أوجب القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى المادة ١٩ منه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها وذلك فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه ، وفى نص المادة ٢٠ منه يلغى كل حكم يخالف أحكامه مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ٤١ والذى لا نظير لها فى القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه ، على غش الأغذية ، وكانت القرينة المنشأة بالتحميل المخفل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارح العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة والقبلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، وبالتالي لا يكون لصنوده أى أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه . » الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣ ص ٢٦٩ هـ .

(٢) « نقض ١٧ جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ لسنة ٢٥ ص ١٤٥ . »

١- إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض بالإنسان .

٢- إذا كانت تحتوى على مواد سامة تحدث ضرراً لصحة الإنسان إلا فى الحدود المقررة بالمادة ١١ .

٣- إذا تداولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التى تنتقل عندها الى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت الأغذية عرضة للتلوث .

٤- إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التى تنتقل الى الإنسان أو من حيوان نافق .

٥- إذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيته منها .

٦- إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظورة استعمالها .

٧- إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوى على مواد ضارة بالصحة .

### ثانياً : خراج المادة الواجبة ،

حددت المادة الأولى من قانون مراقبة الأغذية الحالات التى تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة وهذه الحالات هى :

أولاً : إذا كانت تلك الأغذية ملوثة بميكروبات أو طفيليات أو جراثيم تؤدي إلى إصابة الإنسان بمرض من الأمراض .

ثانياً : إذا كانت تلك الأغذية تحتوى على مواد سامة تحدث ضرراً لصحة الإنسان أو تثبت من تلك الحدود المقررة بالمادة ١١ (١) من قانون مراقبة الأغذية .

---

(١) د. عمر السعيد رمضان قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٦٨ ص ٣٤ وما بعدها ، د. حسنى الجندى المرجع السابق ص ١٩٥ وما بعدها .

**ثالثاً :** إذا تناولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنتقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل ميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث على النحو المتقدم .

**رابعاً :** إذا كانت ناتجة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان نافق أو ميت .

**خامساً :** إذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيته منها .

**سادساً :** إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظور استعمالها قانوناً .

**سابعاً :** إذا كانت عيوباتها أو لفائفها تحتوى على مواد ضارة بالصحة العامة وقد نصت للمادة ١١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه : يجب أن تكون الأغذية فى كل خطوة من خطوات تناولها وكذلك الأوعية المستعملة فى تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذى يسمح بوجوده من هذه المواد فى أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها ، .

وتعتبر المادة ضارة بالصحة إذا كانت تحدث اضطراباً يتمثل فى الإخلال بالسير الطبيعى للوظائف التى تؤديها بعض أعضاء الجسم أو أجهزته فتعطل هذه الوظائف تعطيلاً كلياً أو جزئياً ، مستديماً أو مؤقتاً ، والصحة صفة تخلع على وظائف الحياة فى الجسم فى سيرها المعتاد حسب القوانين الطبيعية (١) ويتمثل الاضرار بها فى تعطيل أى من تلك الوظائف عن النهوض بدورها ، ويتضح ذلك بمقارنتها بالوضع الذى كانت عليه من قبل فإن اقتربت منه كان ذلك دليلاً على توفرها ، أما إن ابتعدت عنه فيعنى ذلك حدوث هبوط كبير فى المستوى الصحى .

والعبرة فى وصف المادة بأنها ضارة إنما يكون بالأثر النهائى الذى تحدثه على الصحة العامة ولا تعتبر المادة ضارة إذا كانت تحدث عند

تناولها اخلالاً عارضاً أو وقتياً في صحة الانسان طالما كانت تؤدي في النهاية إلى تمسين في حالته الصحية . ولكن يجب ان تؤدي هذه المواد إلى الاضرار بكل من يستعملها ، ولا عبرة في أنها تضر ببعض الأفراد بسبب تكوينهم الجسماني واصابتهم ببعض الأمراض ، فلا تعتبر المادة ضارة بالصحة إذا أضرت بصحة بعض الأفراد ما دامت طبيعتها لا تلحق أى ضرر بباقي الأفراد فالعبرة في ذلك بالرجل العادي .

### **ثالثاً ، المبادئ القانونية التي قرونها محكمة النقض المصرية بشأن المادة الرابعة من قانون مراقبة الأغذية ،**

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « انتفاء علم المتهم - بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع - ضارة بالصحة - وجوب معاقبته بعقوبة المخالفة والمصادرة » وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « لئن كان الحكم المطعون فيه قد علم المطعون ضده بأن الحلوى موضوع الجريمة ضارة بالصحة ، إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض حلوى للبيع تبين أنها ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فإنه إذ قضى الحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن للمطعون ضده حسن النية ولم يوقع عليه بعقوبة المخالفة ، وإذا أغفل القضاء بمصادرة المواد الغذائية المخسوبة التي تكون جسم الجريمة مع أنها عقوبة تكميلية وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه » (١) .

---

(١) طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ س ٢٥ ص ٩٠٢ .

## **المبحث الخامس**

### **الحالات التي تعتبر فيها**

### **الأغذية فاسدة أو تالفة**

#### **أولاً ، النص القانوني للمادة الخامسة ،**

تنص المادة الخامسة من قانون مراقبة الأغذية على أنه :

«تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة في الأحوال الآتية :

- ١- إذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم والرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيميائي أو الميكروبي .
- ٢- إذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان الملصوق على عبواتها .
- ٣- إذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات مخلوقات حيوانية».

#### **ثانياً ، شرح المادة الخامسة ،**

صدرت المادة الخامسة الحالات التي تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو

تالفة وهي الأحوال التالية :

أولاً : إذا تغير تركيبها الداخلي أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيميائي أو الميكروبي أو الإشعاعي .

ثانياً : إذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان الملصوق على عبواتها (١) .

ثالثاً : إذا احتوت على يرقات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أيأ كان نوعها أو مخلوقات حيوانية أو غيرها .

---

(١) انظر ما سوف يأتي بشأن الأصول التشريعية لقانون مراقبة الأغذية رقم ١٠ لسنة ٦٦ والقرارات المكملة له .



### **خاتماً ، البادئ القانونية التي تورتها محكمة النقض المصرية بشأن المادة الخامسة من قانون مراقبة الأغذية ،**

إن جريمة انتاج خل طبيعي مغشوش إلى دين بها المطعون ضده معاقب عليها بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر توجب الحكم بمصادرة المواد المغشوشة - وهي عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها فى جميع الأحوال إذا كانت تلك المواد سبق ضبطها على ذمة الفصل فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل القضاء بمصادرة المادة المغشوشة المضبوطة يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وذلك بتوقيع عقوبة المصادرة بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها (١) .

---

(١) : نقض ١٦ أكتوبر سنة مجموعة أحكام النقض ١٩٨٠ س ٣١ رقم ١٧٥  
ص ١٩٠٤ .

## **المبحث السادس** **الحالات التي تعتبر فيها** **الأغذية مغشوشة**

### **أولاً ، النص القانوني للمادة السادسة ،**

تنص المادة السادسة من قانون مراقبة الأغذية على أنه : «تعتبر الأغذية مغشوشة في الأحوال الآتية :

- ١- إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة (١).
  - ٢- إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .
  - ٣- إذا استعيض جزئياً أو كلياً عن أحد المواد الداخلة في تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة .
  - ٤- إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها .
  - ٥- إذا قصد إخفاء فسادها أو تلفها بأي طريقة كانت .
  - ٦- إذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة .
  - ٧- إذا احتوت جزئياً أو كلياً على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاماً أو كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو نافق .
  - ٨- إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي إلى خداع المستهلك أو الإضرار بالصحة به .
- ويعتبر الغش ضاراً بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الإنسان» .

---

(١) انظر نص قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٤ بشأن المواصفات القياسية للمواد الغذائية .

## ثانياً : شرح المادة السادسة .

حدّدت المادة السادسة الحالات التي تعتبر الأغذية مفسوشة فيها ومحل الحماية الجنائية ينصب على مواد غذائية وعلة التجريم هو حماية صحة الانسان ولا تتحقق هذه الحماية إلا بمكافحة الغش الواقع على كل المواد التي لها اتصال بحياة الانسان .

والأغذية كما عرفت المادة الأولى - سألقة الذكر - من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ هي المأكولات والمشروبات التي تستخدم للاستهلاك الآدمي فيدخل المشروبات سواء كانت كحولية أو غير ذلك واللبن والزيت والدهم وغيرها .

وتعتبر الأغذية مفسوشة - كما ذكرت المادة السادسة - في الأحوال الآتية :

أولاً : إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة طبقاً للمعايير التي تضعها الجهات المختصة (١) وقد صدر القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ (٢) .

ثانياً : إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها (٣) .

ثالثاً : إذا استميسج جزئياً أو كلياً عن أحد المواد الداخلة في تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة ، في مواصفاتها .

رابعاً : إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها كما يحدث في اللبن .

خامساً : إذا قصد اخفاء قسائدها أو تلفها بأي طريقة كانت .

---

(١) انظر نص القرار المذكور في الفصل الثالث من هذا الباب .

(٢) انظر شرح المادة الثانية من قانون قمع التلبس والغش في القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٣) انظر ما سبق شرحه بشأن المادة الأولى من قانون قمع التلبس والغش بالقسم الأول من هذا الكتاب .

**سادساً :** إذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد بالمواصفات المقررة .

**سابعاً :** إذا احتوت جزئياً أو كلياً على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاماً أو إذا كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو ناقق .

**ثامناً :** إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي إلى خداع المستهلك أو الاضرار بالصحة به وذلك على النحو السابق شرحه في المواد السابقة وإذا ما تحققت إحدى الصور السابقة التي تضمنتها نص المادة السادسة كانت الأغذية مغشوشة ويعتبر الغش ضاراً بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو المستعملة في الغش ضارة بصحة الانسان (١) .

**ثالثاً ، المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن المادة السادسة والحالات التي تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة ،**

#### **تعهد ،**

سوف نتعرض فيما يلي لأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الحالات التي تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة وما يتعلق بهذا الأمر عموماً .

**١- وقد قضت محكمة النقض المصرية :** تقضى المادة الثانية من مرسوم المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالتطبيق لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس بأنه لا يجوز أن تضاف إلى المواد الغذائية مواد حافظة غير واردة

---

(١) انظر القرارات الوزارية المتعلقة بذلك في نهاية هذا الباب .

بالجدول الملحق المرسوم ، وبين من الجدول المشار إليه أن (حامض البوريك) لم يرد به ، ومن ثم فإن إضافته إلى (البسكويت) بآية نسبة كبيرة أو ضئيلة يقع تحت طائلة العقاب ، ولما كان يبين من الأذواق أن التقريرين الاستشاريين للمقدمين من المتهم (المطعون ضده) غير خاصيين (البسكويت) المضبوط موضوع التهمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من أن عدم تحديد حامض البوريك أو بيان مدى الضرر من إضافته لا تقوم به المسؤولية ، وإذ عوّل أيضاً على ما نقله عن التقريرين الاستشاريين من أن المادة المضافة إلى (البسكويت) المعروض للبيع هي (البوراكس) وليست (حامض البوريك) فإنه يكون مشوباً بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال بما يتعين معه نقضه (١)

٢- وقضت محكمة النقض المصرية : تنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أن الأغذية تعتبر مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة ، ولما كان القرار الوزاري بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة « المربى » لم يصدر بعد وكان من المقرر أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وكان الفعل المسند إلى الطاعن وهو بيعه مربى مغشوشة لا يكون جريمة فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً إذ بانه ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه (٢) .

٢ مكرر- وقد قضت محكمة النقض المصرية : بأن جريمة غش الأغذية - قوامها - العلم بالغش - افتراضه ما لم يثبت العكس : وقالت المحكمة في أسباب حكمها لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة

(١) الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٣ في جلسة ١١/٥/١٩٦٤ س ١٥ من ٢٢٩ .

(٢) الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٢/١/١٩٧٠ لسنة ٢١ من ٦٩ .

إذا نزع جزئياً أو كلياً أحد عناصرها ، وفى المادة الخامسة عشر على معاقبة كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الانسان متى كانت مغشوشة ، وكان الركن المادى المتطلب فى هذه الجريمة يكفى فيه أن يعرض المتهم الأغذية المغشوشة للبيع ، وكان الركن المعنوى اللازم توافره للعقاب فى جنحة الغش المؤثمة بهذا القانون يستلزم أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأنه يعلم بالغش الذى وقع ولما كانت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر قد نصت على أن يلغى كل حكم يخالف أحكامه ، مما مقتضاه استمرار سريان الأحكام الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش والتي لا نظير لها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وكانت القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانونين الرقمين ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التى افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين والقابلة لإثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي لا يكون لصدوره أثر على نطاق سريان هذه القرينة على الوقائع التى تجرى بالمخالفة لأحكامه ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا أن الطاعة والمدافع الحاضر معها أمام محكمة الموضوع لم يدفعا بحسن نيتها أو بأنها لا تشتغل بالتجارة فإن ما خلص إليه الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه من ادانتها بجنحة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمها بذلك أخذاً بالقرينة القانونية سالفة البيان يكون سديداً فى القانون بما يكون معه نعى الطاعة فى غير محله (١) .

---

(١) د الطعن رقم ١٣٦٩ لسنة ٤٨ فى جلسة ١٧/١٢/١٩٧٨ من ٢٩ من ٩٣٦ .

٣- وقضت محكمة النقض المصرية : بشأن غش أغذية بأن تشكل المحكمة في صحة اسناد التهمة للمتهم شرط لصحة الحكم بالبراءة (١) .

٤- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : لما كان من المقرر أن العلم بغش البضاعة للمعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به ، وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية - وإن أنكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - إلا أنه عجز عن إثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة أن هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بإنتاجه ، إذ من المقرر أن المادة

---

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : « لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة الدعوى ولحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام لاتهام عليها عن بصير وبصيرة ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة تعقيداً لوجه الطعن أنه ولئن كان محذر المحضر قد أغفل بيان نوع الجبن المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم ، كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢ ٪ عن الحد المقرر ولم ينازع بالبراءة تأسيساً على أن محذر المحضر لم يبين بمحضره نوع الجبن نون أن يعرض لدلالة ما أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى الطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموس كامل الدسم ، ودون أن تنلي المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به لو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبغي بأنها أصدرت حكمها نون أن تمييط بأدلة الدعوى وعناصرها وتحصنها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه . » الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٣١ من ٣٠ ص ٦١٤ .

الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ - والسارية لحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلي بالتجارة (١) .

٥- وقضت بأنه : لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصراً ، وكان الحكم المضمن فيها إذا كان الطاعن بجريمة عرض شيء من المنتجات الغذائية مغشوش للبيع قد عول في ذلك على ما جاء بالتحقيقات دون أن يورد مضمونها ووجه استدلالها بها على الجريمة التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه (٢) .

٦- وقضت بأن : جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التي يوضع البيان عليها غير مغشوشة ويتوافر القصد الجنائي فيها بمجرد وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقته للحقيقية ، وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته

(١) : نقض ١٩٨١/٥/٢٥ - الطعن ١٥٦ لسنة ١٣٥١ هـ .

(٢) : نقض ١٩٨٤/٣/١٨ - الطعن ٦٥٥٨ لسنة ١٣٥٢ هـ .



أو من نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة (١) .

٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : « من حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى اتهام النيابة العامة للطاعن بعرضه للبيع أغذية مغشوشة « مشروب التمر هندی » وغير مطابقة للمواصفات انتهت إلى إدانة الطاعن بقوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل الملتهم أخذاً بما جاء بمحضر ضبط الواقعة المؤيد بما جاء بنتيجة التحليل التي ثبت فيها أن العينة مغشوشة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي ... - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بياناً كافياً ، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين فيها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة ، وإذ كان ذلك ، فإن مجرد استناد محكمة الموضوع في حكمها - على النحو السالف بيانه إلى تقرير التحليل دون العناية بسرد مؤدى هذا التقرير بطريقة وافية والأسانيد التي أقيم عليه ... عن المشروب وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي ، فإن ذلك لا يكفى لتحقيق الغاية التي تفيهاها الشارح من تسبيب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى لم يكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية » (٢) .

(١) : نقض الطعن ٦٣٢٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٥ س ٢٦ ص ٧٨٢ .

(٢) الحكم فى : الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٩ . وانظر كذلك أحكام محكمة النقض العديدة التي سبق أن أوردناها عند شرحنا لقانون قمع الغش للملء بالقانون - ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

## **المبحث السابع** **اشتراطات النظافة الواجب توافرها** **فى أماكن تداول الأغذية والمستغلين** **فيها ووسائل نقلها**

### **أولاً ، النص القانونى للمادة السابعة ،**

تنص المادة السابعة من قانون مراقبة الأغذية على أنه : « يجب أن تكون أماكن تداول الأغذية مستوفاه دائماً لاشتراطات النظافة الصحية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة (١) .

### **ثانياً ، شرح المادة السابعة ،**

أوجبت المادة السابعة أن يتم تداول الأغذية فى أماكن مستوفاه لاشتراطات النظافة الصحية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة وقد صدر قرار وزير الصحة المصرى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ فى شأن اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها فى أماكن تداول الأغذية (٢) .

### **ثالثاً ، النص القانونى للمادة الثامنة ،**

تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية على أنه : « يجب أن يكون المشتغلون فى تداول الأغذية خاليين من الأمراض المعدية وغير حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة » .

### **رابعاً ، شرح المادة الثامنة ،**

أوجبت هذه المادة أن يكون المشتغلون بالأغذية خاليين من

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب بشأن الأصول التشريعية لقوانين مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والقرارات المكملة لها .

(٢) انظر نص القرار المذكور فى الفصل الثالث من هذا الباب .

الأمراض المعدية بجميع أنواعها كما أوجب أن يكونوا حاملين لجراثيمها وذلك طبقاً للقرار الذى يصدره وزير الصحة فى هذا الشأن. وسوفنعرض للقرارات الوزارية المتعلقة بهذا الشأن فى نهاية هذا الباب(١) .

وقد سبق أن أصدر المشرع المصرى القانون رقم ٣٣ لسنة ٥٧ بشأن الباعة الجائلين (٢) كما أصدر وزير الصحة القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ فى شأن اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها فى أماكن تداول الأغذية .

#### **ثامساً ، النص القانونى للمادة التاسعة ،**

تنص المادة التاسعة من قانون مراقبة الأغذية على أنه : يجب أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيتها مستوفية للاشتراطات الصحية التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة ، .

#### **سادساً ، شروح المادة التاسعة ،**

أوجبت المادة التاسعة من قانون مراقبة الأغذية أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيتها المختلفة مستوفية للاشتراطات الصحية التى يصدر بها قرار من وزير الصحة (٣) .

---

(١) انظر القانون المذكور فى الفصل الثالث من هذا الباب .

(٢) انظر نص القانون المذكور وقرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ فى الفصل الثالث من هذا الباب .

(٣) انظر نصوص القرارات المذكورة فى الفصل الثالث من هذا الباب .

## **المبحث الثامن** **حدود وتيود المواد التى تضاف إلى الأغذية**

### **أولاً ، النص القانونى للمادة العاشرة ،**

تنص المادة العاشرة من قانون مراقبة الأغذية على أنه : « لا يجوز  
اضافة مواد ملونة أو مواد حافظة أو أية اضافات غذائية أخرى إلى  
الأغذية إلا فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الصحة » .

### **ثانياً ، شرح المادة العاشرة ،**

حظرت هذه المادة اضافة أية مواد حافظة أو ملونة أو أية اضافات  
أخرى للمواد الغذائية إلا إذا كانت هذه الاضافات والمواد مطابقة  
للشروط والأحكام التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة وترجع  
الحكمة من هذا الخطر إلى الرغبة فى الحفاظ على صحة وحياة  
المواطنين وقد تضمنت المذكرة الايضاحية لقانون مراقبة الأغذية أنه قد  
« حظرت المادة ١٠ اضافة مواد ملونة أو حافظة أو أية اضافات غذائية  
أخرى إلى الأغذية إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التى يصدر  
بتعديدها قراراً من وزير الصحة نظراً لتعلق ذلك مباشرة بالصحة  
العامة للمواطنين » .

وقد أصدر المشرع المصرى قرار جمهورى بتاريخ ٢٦/١٢/٥٣  
بشأن نسب المواد الحافظة التى تضاف إلى المواد الغذائية كما صدر  
قرار وزير الصحة رقم ٢٨١ بشأن المواد الغذائية المسموح باضافة مواد  
ملونة إليها (١) .

### **ثالثاً ، النص القانونى للمادة الحادية عشرة ،**

تنص المادة الحادية عشرة من قانون مراقبة الأغذية على أنه  
« يجب أن تكون الأغذية فى كل خطوة من خطوات تناولها وكذلك

---

(١) انظر نصوص القرارين للذكورين فى الفصل الثالث من هذا الباب .

الأوعية المستعملة في تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها .

#### **رابعاً ، شروح المادة الحادية عشرة .**

أوجبت المادة الحادية عشرة أن تكون الأغذية وأوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة فقد أجازت بقرار من وزير الصحة أن يحدد الحد الأعلى الذي يسمح بوجوده من هذه المواد في أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها .

وقد أصدر وزير الصحة القرارات اللازمة في هذا الشأن (١) .

#### **خامساً ، النص القانوني للمادة الثانية عشرة .**

تنص المادة الثانية عشرة من قانون مراقبة الأغذية على أنه :  
« يجب أن تكون الأغذية المتداولة محلياً أو المستوردة أو المعدة للتصدير خالية تماماً من الميكروبات المرضية ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتريولوجية لهذه المواد الغذائية » .

#### **سادساً ، شروح المادة الثانية عشرة .**

أوجبت المادة خلو الأغذية من الميكروبات والجراثيم المرضية وأجازت بقرار يصدر من وزير الصحة لتحديد حد أعلى لاحتوائها على الجراثيم الغير مرضية .

وأجازت لوزير الصحة كذلك أن يحدد معايير بكتريولوجية لهذه المواد الغذائية (٢) .

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

(٢) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

## **المبحث التاسع** **المواصفات الصحية للأغذية التي** **يتم استيرادها أو تصديرها**

### **أولاً ، النص القانوني للمادة الثالثة عشرة ،**

تنص المادة الثالثة عشرة من قانون مراقبة الأغذية على أنه :  
« يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التي يجب مطابقتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأوعية أو العناصر الداخلة في تحضيرها أو المضافة إليها » .

### **ثانياً ، شرح المادة الثالثة عشرة ،**

تضمنت المذكرة الإيضاحية لقانون مراقبة الأغذية أن المادة (١٣) قررت أن تكون الأغذية المستوردة مطابقة لأحكام هذا القانون وأجازت بقرار من وزير الصحة اشتراط مصاحبة بعض أنواع منها بشهادة صحية من البلد المنتج طبقاً لما كان سارياً في التشريعات السابق في إصدارها بهذا الشأن كما أجازت حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة منها بقرار مماثل .

### **ثالثاً ، النص القانوني للمادة الرابعة عشرة ،**

تنص المادة الرابعة عشرة من قانون مراقبة الأغذية على أنه :  
« يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع في دائرتها المصنع المنتج مبيناً بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الاشراف الصحي طبقاً للأحكام التي يصدر بها

قرار من وزير الصحة ، (١) .

#### **رابعاً ، شرح المادة الرابعة عشرة .**

تضمنت المذكرة الايضاحية لقانون مراقبة الأغذية أن هذه المادة قد أوجبت أن تصاحب الأغذية المحفوظة بطريقة التعليب التى تصدر إلى الخارج بشهادة صحية مماثلة للمحافظة على سمعة البلاد الصحية والصناعية وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الشأن فى ١٩٥٤/٦/٢٣ (٢) .

ونحن نرى أنه ترجع الحكمة من هذا النص الى حرص المشرع على حماية السمعة التجارية الخارجية للبلاد ، وإلى أن الغش لا يتجزأ فمن يغش للتصدير يغش للسوق المحلى .

---

(١) أنظر ما سوف يأتى فى الفصل الثالث من هذا الباب .

(٢) أنظر الفصل الثالث من هذا الباب .

## **المبحث العاشر** **الاشتراطات الصحية لتداول الأغذية** **الخاصة والاعلان عنها**

### **أولاً ، النص القانونى للمادة الرابعة عشرة مكرر .**

تنص المادة الرابعة عشرة مكرر من قانون مراقبة الأغذية المضافة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه : « يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الاعلان عنها بأى طريقة من طرق الاعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الاعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقاً للشروط والاجراءات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة وفى تطبيق أحكام هذه المادة بقصد الأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية :

- ١- المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .
  - ٢- للمستحضرات ذات القيمة السعيرية المنخفضة المخصصة لتغذية مرضى البول السكرى أو لانقاص وزن الجسم .
  - ٣- المستحضرات ذات القيمة السعيرية المرتفعة المخصصة لغرض زيادة وزن الجسم .
  - ٤- المستحضرات المنشطة والمقوية والفاتحة للشهية .
- ويجوز بقرار من وزير الصحة اضافة مستحضرات غذائية أخرى إلى تلك المبينة فى الفقرة السابقة أو حذف بعضها » .

### **ثانياً ، نزع المادة الرابعة عشرة مكرر .**

أضاف المشرع المصرى هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ وهى تحظر تداول الأغذية الخاصة أو الاعلان عنها بأى طريقة من طرق الاعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وفقاً لطريقة الاعلان التى ترخص بها وزارة الصحة وذلك وفقاً



للمشروط والاجراءات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة  
المصرى .

وقد حددت هذه المادة المقصود بالأغذية الخاصة والمستحضرات  
الغذائية غير الدوائية على النحو التالى :

أولاً : المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .

ثانياً : المستحضرات ذات القيمة السعيرية المنخفضة والمخصصة  
لمرضى البول السكرى أو لانقاص الوزن والرجيم .

ثالثاً : المستحضرات ذات القيمة السعيرية المرتفعة لزيادة الوزن .

رابعاً : المستحضرات المنشطة والفاتحة للشهية .

وأجاز النص بقرار من وزير الصحة أن يضيف مستحضرات  
غذائية أخرى إلى المستحضرات المبينة آنفاً أو أن يحذف البعض منها .

وقد أصدر السيد وزير الصحة قرارات وزارية نظمت هذه الأمور  
ومن ذلك قرار وزير الصحة رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٣٤٩ لسنة  
١٩٧٦ ، ٣٠٠ لسنة ١٩٧٧ (١) .

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب بشأن الأصول التشريعية لقوانين مراقبة  
الأغذية وتنظيم تداولها .

## **المبحث الحادى عشر** **العقوبات المنصوص عليها فى قانون** **مراقبة الأغذية والمبادئ القانونية التى** **قررتها محكمة النقض بشأنها**

**أولاً ، النص القانونى للمادة السابعة عشرة (١) ،**  
تخص المادة السابعة عشرة على أنه : «يعاقب على مخالفة  
المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا  
تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز  
خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين» .

**ثانياً ، النص القانونى للمادة الثامنة عشرة (٢) ،**  
تخص المادة الثامنة عشرة على أنه : «يعاقب من يخالف  
أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة  
وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد  
الغذائية موضوع الجريمة» (٣) .

---

(١) المادة ١٥ ألغيت بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ١٩٨٠/٥/٢) .  
مادة ١٥ : يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة  
جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :  
(١) من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان معداً للبيع أو طرح  
أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد مغشوشة كانت أو فاسدة .  
(٢) من طرح أو عرض للبيع أو باع مواداً مما تستعمل فى غش أغذية الإنسان  
على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً .  
(٢) المادة ١٦ ألغيت بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ (الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر فى ١٩٨٠/٥/٣١) .  
مادة ١٦ : يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة  
وعشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بفهرسب مشروع  
مواد غذائية من المشار إليها فى المادة السابقة - وتكون العقوبة الحبس لمدة لا  
تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت المواد  
الغذائية التى وجدت فى حيازته ضارة بصحة الإنسان .  
(٢) هذه المادة مبدلة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ . وانظر ما سبق  
شرحه تفصيلاً بشأن عقوبة المصادرة فى القسم الأول من هذا الكتاب ص ٢٠١  
وما بعدها .

**ثالثاً ، المبادئ القضائية التي تروتها محكمة النقض  
المصرية بشأن العقوبات في قانون مراقبة الأغذية (١) ،  
تهديد ،**

أصدرت محكمة النقض المصرية مبادئ قانونية تتعلق بقانون  
مراقبة الأغذية والقوانين والقرارات المكملة له وسوف نورد فيما يلي  
أهم تلك المبادئ القانونية :

١ - فقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لئن كان  
الحكم المطعون فيه قد علم المطعون ضده بأن الحلوى موضوع الجريمة  
ضارة بالصحة . إلا أنه أثبت في حقه أنه عرض الحلوى للبيع تبين أنها  
ضارة بالصحة مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من  
القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها فإنه إذ  
قضى الحكم رغم ذلك بالبراءة على أساس أن المطعون ضده حسن  
النية ولم يوقع عليه عقوبة المخالفة . وإذا أغفل القضاء بمصادرة المواد  
الغذائية المضبوطة التي تكون جسم الجريمة مع أنها عقوبة تكميلية  
وجوبية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (٢) .

٢ - كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : استبدال  
عقوبة المخالفة بعقوبة الجنحة . إذا كان المتهم حسن النية مع وجوب  
القضاء بالمصادرة طبقاً للمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ للمعدة  
بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٧٦ . يعتبر مخالفاً لذلك . خطأ في تطبيق  
القانون (٣) .

---

(١) انظر ما سوف يأتي بشأن العقوبات المحددة لكل جريمة في الفصل الثاني من  
هذا الباب .

(٢) الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٠ س ٢٥ ص ٩٠٢ .

(٣) وقالت محكمة النقض في أسباب هذا الحكم : لما كان القانون رقم ١٠  
لسنة ١٩٦٦ قد نص في مادته الثانية على أنه « يحظر تداول الأغذية في  
الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات في التشريعات النافذة » -

### رابعاً ، النص القانوني للمادة التاسعة عشرة ،

تنص المادة التاسعة عشرة من قانون قمع التدليس والغش على أنه : فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون لآخر على عقوبة أشد مما قرره النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، .

### خامساً ، شروح المادة التاسعة عشرة ،

تضمنت المادة التاسعة عشرة أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون لآخر على عقوبة أشد مما حددته نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ تطبق العقوبة الأشد دون غيرها .

وقد قام المشرع المصرى أخيراً بتشديد عقوبات قانون قمع التدليس والغش بمقتضى القانون ٢٤١ لسنة ١٩٩٤ وعلى ذلك تكون العقوبات الواردة فى قانون قمع التدليس والغش هى التى تطبق على الجرائم التى قررتها النصوص السابق شرحها فى قانون مراقبة الأغذية عند وجود تعدد معنوى لذات الجرائم .

---

- ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه : يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكرراً والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ، فمن مقتضى هذه النصوص أن الشارع بعد أن حرم تداول الأغذية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بعقوبة الجعنة المخالفة إذا كان المتهم حسن النية على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وأن نفى علم المطعمون ضده بأن « الربة » موضوع المحاكمة مفسوشة إلا أنه أثبت فى حقه عرضه للبيع خبئاً يحتوى على ربة غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة ولحق للمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سلف الذكر فإنه إذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، « للطعن ٥٤٢ لسنة ٥١ جلسة ١٩٨١/١١/٨ ص ٣٢ من ٨٢٩ مجموعة المكتب الفنى الجنائية » .

## **سادساً ، المبادئ القانونية التي تروتها محكمة النقض المصرية بشأن عقوبة الجريمة الأند .**

١- وقد قضت محكمة النقض المصرية بشأن الأساس في تحديد العقوبة الأشد بأنه « لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنة نصوص هذا القانون المطبق على واقعة الدعوى بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما يغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض سواد غذائية مفسوشة للبيع موضوع الدعوى المطروحة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في الفقرة الأولى من المادة العاشرة منه على أنه يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقتضيه المادة الحكم أو لصقه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر ذلك - وكان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان - لما كان سبق الحكم عليه في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٧ من محكمة الجنح المستأنفة بالفيوم حضورياً بالحبس شهر مع الشغل بالنسبة « لغش لبن » في القضية رقم ٢٥٨٨ لسنة ١٩٦٦ جنح بندر الفيوم فإنه يعتبر عائداً طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات لارتكابه جريمة غش لبن في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٧١ موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور ، مما لا يجوز معه للمحكمة توقيع عقوبة الغرامة ، وإذا أوقع الحكم المطعون فيه عقوبة الغرامة بدلاً من عقوبة الحبس للحكم بها من محكمة أول درجة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما

يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف ؛ (١) .

٢- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : حظر تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة المقررة لجريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الانسان للبيع وذلك اعمالاً لأحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ - مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون (٢) .

٣- كما قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الأغبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه : يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محتفظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شيء من قشده ؛ ونص في المادة ١٢/١ منه على أنه : مع

(١) طعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠ من ٣٦ ص ٤٣٤٢ .

(٢) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : : البين من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون قمع الغش والتقليص رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما ق نص على معاقبة مرتكب جريمة عرض مواد غذائية مفسوشة وضارة بصحة الانسان للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد حضر القانون الأخير في المادة التاسعة منه تطبيق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها فيه ، فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان من وجوب تطبيق العقوبة الأشد المنصوص عليها في أى قانون آخر دون غيرها ، مما لا يجوز معه للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة التي توقعها على مرتكب تلك الجريمة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة . طعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٧ من ٢٤ ص ٧٥٥ .

عدم الاختلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التبليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وللإدارة الصحية اعدام اللبّن أو منتجاته المفسوشة التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر . وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص فى المادة ١٩ منه على أنه فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتبليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان محل كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مفسوشة للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير فى المادة العاشرة منه على أنه « مع عدم الاختلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب فى حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه » .

وتعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتبليس تماثلها فى العود فإن العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق فى حالة العود طبقاً لما تقتضى به المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سألقة البيان (١) .

### **سابعاً ، أحكام العود في قانون مراتبة الأندية والقوانين الكملة له ،**

تنص المادة العاشرة من قانون قمع التدليس والغش المعدلة  
بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه (٢) « مع عدم الاخلال بأحكام  
المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبة في حالة العود إلى  
ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ و ٢ مكرراً  
من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل  
عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلي قيمة  
السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر . وإذا طبقت المحكمة حكم المادة  
١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة  
المقيدة للمصرية عن الحبس مدة سنة واحدة . ويجوز للمحكمة أن  
تقتضى بخلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة كما يجوز لها أن تحكم  
بالغاء رخصتها وذلك دون الاخلال بحقوق العمال قبل المنشأة .

وتعتبر متماثلة في العود الجرائم المنصوص عليها في  
هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادة  
١٨ و ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن  
والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي  
قانون آخر بقمع التدليس والغش » .

وتطبيقاً لهذه المادة يُحكم على المتهم العائد بالعقوبات المنصوص

---

(١) « الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١/٢٨/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٣٠ مجموع  
فني جنائي » .

(٢) أنظر ما سبق شرحه تفصيلاً في القسم الأول من هذا الكتاب عند شرح المادة  
العاشرة من قانون قمع التدليس والغش .



عليها في المادة العاشرة من قانون قمع التلبس والغش باعتبارها  
الأشد .

**ثامناً ، المبادئ القانونية التي تورتها محكمة النقض  
المصرية بشأن العود في جرائم قانون قمع الغش وقانون  
غش الأعدية وقانون العلامات التجارية وقانون الوزن  
والقياس والكيل وغيرها من قوانين قمع الغش ،  
تهديد .**

سوف نتعرض فيما يلي لأهم المبادئ القانونية التي تورتها  
محكمة النقض بشأن العود في جرائم الغش الواردة في القوانين  
المتعلقة بقمع الغش والتلبس .

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : بوجود التماثل بين  
الجرائم الواردة في المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات المصري الملغاه  
وبين الجرائم الواردة في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التلبس  
والغش (١) .

٢- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : وجود التماثل  
بين الجرائم الواردة في م ٣٤٧ من قانون العقوبات الملغاه وبين الجرائم  
الواردة في ق ٤٨ سنة ١٩٤١ بشأن قمع التلبس والغش (٢) .

---

(١) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب هذا الحكم : أن المادة ٣٤٧  
من قانون العقوبات المصري الملغاه وإن كانت قد ألفت للمادة ١٣ من القانون  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه  
المادة الملغاه وإن فالمماثلة موجودة بين الجرائم الواردة في كل منهما وإن  
اختلفت العقوبة . الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ١٣ ق ١٩٤٣/٢/٢٩ مجموعة الربع  
قرن ٢ ص ٨٩٢ بند ٤٨٩ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب هذا الحكم : « إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
الخاص بقمع التلبس والغش أن نص في المادة ١٠ على أنه (مع عدم الإخلال  
بأحكام المادتين ٩٤ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على  
المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه وتعتبر الجرائم المنصوص -

٣- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : الجرائم المتماثلة في العود طبقاً لنص المادة ١٠/٢ من قانون قمع التلبس والغش تشمل قانون غش الكيل (١) .

= عليها في هذا القانون والجرائم للنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ٧ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم للنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتلبس ، متماثلة في العود ( أولاً ) أن يعامل بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفت المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاف عليه العقوبة قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة ، و(ثانياً) أن يعامل أيضاً في جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقتضى عليه وجوباً بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه . والمراد بتماثل الجرائم في الخصوص الذي تحدثت عنه هذه المادة في حالة العود طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ١٤ من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة ممثلة للجريمة الحالية ، حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما ، أو حكماً لتماثل الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتلبس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال . وإن فلذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد ، فإن تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوماً للمتهم وقت مقارفة جريمته ، وكان عليه ، وإسماء هذه العقوبة للفظلة أن يوازن بينها وبين فعلته ، فلذا ما اختار فعلته وقارفاً كان مستحقاً لتلك العقوبة . د الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب هذا الحكم : إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتلبس تجرى بأنه د مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ١٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفه ، ويعتبر الجرائم للنصوص عليها في هذا القانون والجرائم للنصوص عليها في قانون العلامات والمقاييس التجارية والمادة ٧ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم للنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتلبس متماثلة في العود . وإن فإنه يكون لزاماً على المحكمة أن تقتضي =

٤- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : الجرائم المتماثلة في العود طبقاً لنص المادة ٢/١٠ من قانون قمع التدليس والغش تشمل قانون غش الوزن (١) .

٥- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : الجرائم المتماثلة في العود طبقاً لنص المادة ٢/١٠ من قانون قمع الغش تشمل جريمة منع رجال الضبط (٢) من القيام بأعمال وظائفهم (٣) .

---

= بحقوبة الحبس ونشر الحكم ولصقه تطبيقاً للمادة السالفة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكبال ، فإذا هي اقتصرنا على مخالفتها بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .  
الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٠ في جلسة ١٦/١/١٩٥١ هـ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب هذا الحكم : إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابياً بالغرامة والمصارفة في جريمة غش مكبال عملاً بالمواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ١٢ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ونفذ عليه الحكم وصار نهائياً ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض لبن مغشوش مع علمه بذلك ، فإنه يكون عاتقاً في حكم المادة ٢/٠٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب في حالة العود الحكم على المتهم بمقوينة الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، فإن الحكم الذي يعاقب هذا المتهم بالغرامة يكون مخالفاً للقانون . الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٠ في جلسة ٦/٢/١٩٥١ مجموعة الدرع قرين ص ٨٩٢ بند ٩٢ هـ .

(٢) انظر ما سبق شرحه بشأن هذه الجريمة في القسم الأول من هذا الكتاب .

(٣) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب هذا الحكم : إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجزئ بما يأتي : مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بمقوينة الحبس ونشر الحكم أو لصقه - وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبهانات التجارية والمادة ٠٧ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود . وقد صدر القانون رقم ٢٨ مبدلاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وانضاف إليه المادة ١٢ مكررة ونصها : يعاقب بالحبس الذي لا يزيد على ستة -

٦- وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : جريمة نهب لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش في أحكام العود (١) .

---

= وبغرامة من خمسة جنهيات إلى مائة جنهية أو إحداهما كل من حال دون تأدية الموظفين للشار إليهم في المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو الحصول على عيّنات أو أية طريقة أخرى ، وإن فمتى كانت هذه الجريمة الأخيرة هي التي دين بها المتهم ، وكان يبين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتفريجه خمسمائة قرش في جريمة غش لبن ، فإن المتهم يكون عائداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون الغش والتدليس وكان لزاماً على المحكمة - وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تحت نظرها - أن تقضى بحقوقه الحبس ونشر الحكم أو لصقه تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة العاشرة آنفة الذكر . أما وهي لم تفعل واقتصرت على معاقب المتهم بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ مجموعة الرابع قرن ص ٣٩٨ بند ٩٢ .

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب هذا الحكم : « إن جريمة نهب لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش وإن فإنا كان الحكم عليه قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائداً لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ مجموعة الرابع قرن ص ٣٩٨ بند ٩٤ . »

## **الفصل الثاني**

### **القيود والأوصاف الجنائية والتعليمات العامة**

### **للنيابات بشأن الجرائم الواردة في قانون**

### **مراقبة الأغذية والتشريعات المكملة له**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية لقانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ٦٦ والتشريعات المكملة له وهي قانون قمع التبليس والغش والقرارات الوزارية التنفيذية المتعلقة بالقانونين المذكورين وذلك في بنود ثلاثة البند الأول القيود والأوصاف لقانون مراقبة الأغذية عند عدم وجود تعدد معنوي للجريمة بأن يتفرد قانون مراقبة الأغذية بتجريمها وحده دون غيره وكذا حالات عدم وجود سابقة عود للمتهم والبند الثاني القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون مراقبة الأغذية عند وجود تعدد معنوي للجريمة بين قانوني مراقبة الأغذية ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقرارات الوزارية وقانون قمع التبليس والغش رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (١) . والبند الثالث الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف في الجنائية الخاصة بجرائم قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على ضوء أحكام محكمة النقض المصرية ومبادئ التفتيش القضائي . والبند الرابع التعليمات العامة للنيابات بشأن الجرائم الواردة في قانون مراقبة الأغذية والقوانين المكملة له (٢) .

---

(١) انظر شرح مواد القانون المذكور في القسم الأول من هذا الكتاب والمقدمات المقررة للجرائم والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فيه ص ٢٩٢ من القسم الأول من هذا الكتاب .

(٢) انظر ما سبق ذكره ص ٢٩٨ من القسم الأول من هذا الكتاب .

**أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية لقانون مرابطة الأغذية وتنظيم تداولها عند عدم وجود تعدد معنوى أو سابقة عود(١) منسوب للمتهم .**

١- تقييد جنحة بالمواد ١٧،٧،١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ وقرار....

١- لم يراع اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها فى أماكن تداول الأغذية .

ب- قام بعرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها .

٢- تقييد جنحة بالمواد ١٧،٩،١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ٢/٢ من قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ وقرار ...

- لم يراع الاشتراطات الصحية الواجب توافرها فى وسائل نقل الأغذية أو فى أوعيتها .

٣- تقييد جنحة بالمواد ٧، ٨، ١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ وقرار ...

- اشتغل فى تداول الأغذية دون أن يكون حاصلاً على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حمله لجراثيمها .

٤- تقييد جنحة بالمواد ١٧،٨،١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة الرابعة من قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ وقرار ...

وهو صاحب عمل ( أو المدير المسئول ) استخدم العامل أحد العمال (بذكر اسم العامل) فى تداول الأغذية دون أن يكون حاصلاً على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعلم حمله

---

(١) انظرما سبق شرحه تفصيلاً بشأن العود من ٢٢٦ وما بعدها .

بجرائيمها (١) .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١٧ و ٧ و ١٧ و قرار وزير الصحة رقم ...

قام بتداول الأغذية في أماكن غير مستوفاه لاشتراطات النظافة الصحية المقررة .

أ- قام بعرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها .

ب- لم يراع النظافة التامة أو الطرق الصحية في تصنيع الأغذية أو تخزينها .

ج- باع أو عرض أو حاز بقصد البيع مادة سامة كمبيد حشري في الأماكن المعدة لتداول الأغذية .

د- استخدام لأكثر من شخص كوباً مصنوعاً من الورق ( أو ملعقة أو شفاطه أو منشفة أو غيرها ) .

هـ- وهو المدير مسئول أو المرخص له عن أماكن الأغذية استخدام عاملاً لا يخص شهادة صحية سارية المفعول تتضمن خلوه من الأمراض المعدية .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٨، ١٧ و قرار وزير الصحة رقم ...

أ- اشتغل في تداول الأغذية وهو مريض بمرض أو حامل لميكروباته .

ب- اشتغل في تداول الأغذية دون أن يكون حاصلاً على شهادة صحية .

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب بشأن الأصول التشريعية لقانون مراقبة الأغذية والتشريعات المكمله له .

ب- لم يجدد الشهادة الصحية في الميعاد .

## ٧- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٧ و قرار وزير الصحة رقم ...

استخدام في نقل أغذية وسائل أو أوعية غير مستوفية للاشتراطات الصحية المقررة .

**العقوبة :** يعاقب على الأوصاف السابقة بالمحبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك طبقاً لنص المادة السابعة عشرة من قانون مراقبة الأغذية (١) .

**ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون مراقبة الأغذية منذ وجود تعدد معنوي للجريمة في قانون جمع التدليس والفش وقانون مراقبة الأغذية ،**

١- تقييد جنحة بالمادة ١/٢ من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والمواد ١، ٢، ١/٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ...

١- غش أو شرع في أن يفش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو منتجات الطبيعية أو من المنتجات الصناعية معاداً للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك على النحو المبين بتقرير المعامل المرفق بالأوراق .

٢- صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة

---

(١) انظر ما سبق شرحه بالنسبة للعقاب في قانون مراقبة الأغذية .



مما يستعمل فى غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً أو بقصد الغش وكذلك كل من حرّض أو ساعد على استعمالها فى الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت على النحو المبين بتقرير المعامل المرفقة .

### العقوبة .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٢- تقييد جنحة بالمادة ١/٢ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وللواد ١، ١/٢، ٣٢، ٦/٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ...  
غش أو صنع الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التى انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان على النحو المبين بتقرير المعامل المرفقة بالأوراق .

### العقوبة .

تكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٣- تقييد جنحة بالمادة ١/٣٢، ١، ق٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وللواد ١، ٢/٢، ١/٣، ٥/٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ...

حاز بقصد التداول لغرض غير مشروع شيئاً من الأغذية

والحاصلات أو المنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة على النحو المبين بتقرير المعامل المرفقة .

#### العقوبة .

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين العقوبتين .

٤- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣/٢ من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والمواد ١، ٢/٢، ٣/٢، ٤/٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ...

حاز عقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الانسان أو الحيوان على النحو المبين بتقرير المعامل المرفقة .

#### العقوبة .

تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٥- تقييد جنحة بالمادة ٣ مكرراً من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والمواد ١، ٢/٢، ٣/٢، ٤/٥، ٥/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ...

استورد أو جلب إلى البلاد شيئاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية يكون مشوشاً أو فاسداً أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه بذلك على النحو المبين بتقرير المعامل المرفقة .

#### العقوبة .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات

وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

وتتولى السلطة المختصة اعدام تلك المواد على نفقة المرسل إليه ، فإذا لم يتوافر العلم تحدد له السلطة المختصة ميعاداً لاعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهت تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ، فإذا لم يتم بذلك في الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٣ مكرر من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والمواد ١، ٢/٢، ٢/٣، ٢/٥، ٣/٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ... (١) .

غش أو وضع شيئاً مغشوشاً نتج عنه إصابة شخص بعاهة مستديمة ، على النحو المبين بتقارير المعامل المرفقة .

#### العقوبة ،

السجن وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المفيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

٧- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣ مكرر ، ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والمواد ١، ٢، ٢/٢، ٢/٣، ٢/٥، ٣/٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة رقم ...

غش أو وضع شيئاً من أغذية الانسان وقد نشأ عن ارتكاب الجريمة وفاة شخص أو أكثر .

---

(١) نحن نرى أن الارتباط هنا غير قابل للتجزئة وتحال القضية كاملة إلى محكمة الجنايات انظر كتابنا التصديق في التحقيق وطرق الطعن فيه ص ٢٢٢ وما بعدها .

### **العقوبة ،**

العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٨- تقيد جنحة بالمادة ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والمادة ١٠ لسنة ٦٦ والرسوم الصادرة في ٢٦/١٢/١٩٥٣ بشأن المواد الحافظة .

ركب أو ضع أو أنتج سلعة مخالفة للمواصفات بأن قام بتركيب العقاقير أو الأدوية أو المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو المواد المعدة للبيع باسم معين أو على النحو المبين بتقرير المعامل المرفقة .

### **العقوبة ،**

بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٩- تقيد جنحة بالمواد ٣، ٣، ٣ مكرر ، ٦ مكرراً من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ والمواد ٢، ٣، ٥، من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصحة أرقام ... و ...

تسبب باعماله أو عدم احتياظه أو تحرزه في ... ( مخالفة أحكام المواد ٢، ٣، ٣ مكرر ويذكر نوع المخالفة بأن ... ) على النحو المبين بتقرير المعامل المرفقة .

### **العقوبة ،**

الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا

تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها في المواد  
سائلة الذكر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) .

### **ثالثاً ، الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف على نوع أحكام النقص ومبادئ التفتيش القضائي (٢) ،**

١- يراعى أنه يمكن أن ينسب الاتهام إلى الشخص المعنوي طبقاً  
لنص المادة ٦ مكرراً من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدل بالقانون رقم  
٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (٣) .

٢- يراعى في القيد والوصف أحكام العود عند توافر شروطه (٤)  
القانونية .

٣- يراعى أن العقوبة الواجب تطبيقها لمخالفة أحكام المواد ٢، ١،  
٣، ٤، ٥، ٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ هي ذات العقوبات  
المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم  
١٠٦ لسنة ١٩٨٠ وذلك على حسب نوع المخالفة الواردة بالمحضر كما  
سبق إيضاح ذلك من قبل (٥) .

٤- يراعى أن المادة السابعة من رسوم المواد الحافظة التي يسمع  
بإضافتها إلى المواد الغذائية والصادر في ٢٦/١٢/١٩٥٣ اعتبرت المواد  
الغذائية التي تستعمل فيها مواد حافظة غير مدرجة بالجدول الملحق

---

(١) أنظر في الإجراءات العملية للقيد والوصف وكيفية إجراءه بمعرفة عضو  
النيابة العامة كتابنا «التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه»  
ص ٣١٧ وما بعدها .

(٢) أنظر تفصيلاً بشأن المآخذ القضائية للتفتيش القضائي على القيود والأوصاف  
الخاصة بالنيابات كتابنا «التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن  
فيه» ص ٢٠٢ وما بعدها .

(٣) أنظر ص ٣٠٢ من هذا الكتاب بشأن الملاحظات القضائية على قيود وأوصاف  
قانون قمع التلبس والغش .

(٤) راجع ما سبق ذكره بشأن العود في القسم الأول والثاني من هذا الكتاب .

(٥) أنظر ما تقدم ص ٣٠٤ وما بعدها ، ص ٢٥٣ .

بالمرسوم غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، كما اعتبرت كذلك إذا استعملت مواد حافظة متصوص عليها ولكن بنسب تجاوز النسب المقررة .

٥- يراعى أن القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملونة إليها قد نص في مادته الثالثة أن المواد الغذائية تعتبر مفسوشة إذا أضيفت إليها مواد ملونة مصرح بها قانوناً بون بيان ماهية هذه المواد (١) .

**وأبداً ، التعليمات العامة للنيابات بشأن الجرائم الواردة في قانون مراقبة الأغذية والقوانين المكملة له ،**

سبق أن تعرضنا للنصوص الكاملة للتعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم قمع التدليس والغش وجرائم مراقبة الأغذية وذلك في القسم الأول من هذا الكتاب ونُحيل القارئ الى تلك النصوص منعاً من التكرار (٢) .

---

(١) انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

(٢) انظر ما سبق ذكره في القسم الأول من هذا الكتاب ص ٢٩٨ وما بعدها .

## الفصل الثالث الأصول التشريعية لقوانين مراقبة الأغذية

### تمهيد وتقسيم .

سوف نُورد في هذا الفصل الأصول التشريعية لقانون مراقبة الأغذية وتعديلاته والقرارات الوزارية المتعلقة به وذلك في البنود التالية (١) .

- أولاً : نصوص لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتعديلاته .
- ثانياً : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
- ثالثاً : قرار وزير الصحة رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الملونة .
- رابعاً : قرار وزير الصحة رقم ١٣٦ .
- خامساً : القرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٤ المتعلق برسائل المواد الغذائية المستوردة .
- سادساً : قرار رئيس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بشأن رقابة السلع .
- سابعاً : القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان فحص الرسائل المستوردة (١) .
- ثامناً : نماذج المحاضر الملحقة بقرار وزير الصحة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦ .
- تاسعاً : القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان فحص الرسائل المستوردة .
- عاشراً : القرار رقم ٣٨٩ / ١٩٨٤ باستبدال نص المادة الثانية من القرار ٣٨١ / ١٩٨٢ .
- حادي عشر : القرار الجمهوري بشأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .
- ثاني عشر : القرار الجمهوري الصادر ١٢/٣٦/١٩٥٣ بشأن الإضافات .
- ثالث عشر : القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بإضافة بعض المواد .
- رابع عشر : قرار وزير الصحة رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ .
- خامس عشر : القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن اشتراطات النظافة الصحية .
- سادس عشر : القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن اشتراطات المشتغلين في الغذاء .
- سابع عشر : القرار رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن الميكروبات .
- ثامن عشر : القرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تاريخ الانتاج والصلاحية .
- تاسع عشر : القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن إثبات تاريخ الصلاحية .
- عشرون : القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن إثبات اسم المستورد .
- حادي وعشرون : القرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢ .

(١) انظر تمهيداً لكتابنا « موسوعة الاستثمار » ص ١٨٧ وما بعدها .

- ثاني وعشرون : القرار رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن وسائل المواد الغذائية المرفوضة .
- ثالث وعشرون : القرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن مستحضرات الأغذية .
- رابع وعشرون : القرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن فحص عينات الأغذية .
- خامس وعشرون : القرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن فحص الأغذية .
- سادس وعشرون : القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن العينات .
- سابع وعشرون : القرار الوزاري رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن شروط الأوعية .
- ثامن وعشرون : القرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن بيانات العبوات .
- تاسع وعشرون : القرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن التلوث الاشعاعي .
- ثلاثون : قرار مجلس الوزراء الخاص بموصافات غسل النحل الصادر في ١٥/٤/١٩٥٩ .
- حادي وثلاثون : قانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم تداول الخبيز ونقله .
- ثاني وثلاثون : قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم .
- ثالث وثلاثون : القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٣ بحظر تداول السلع مجهولة المصدر .
- رابع وثلاثون : القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن الالتزام الانتاج طبقاً للمواصفات القياسية لسنة ١٩٩٤ الخاص بفترات الصلاحية للمواد الغذائية المختلفة .
- خامس وثلاثون : بيان تفصيلي لضمون المواصفات القياسية للمواد الغذائية .
- سادس وثلاثون : القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٥ بشأن صلاحية منتجات الأغذية الخاصة .
- سابع وثلاثون : القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن السلع مجهولة المصدر .
- ثامن وثلاثون : القيود والأوصاف لجرائم السلع مجهولة المصدر .
- تاسع وثلاثون : القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بشأن الباعة المتجولين .
- أربعون : القرار رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اجراءات الترخيص للباعة المتجولين .
- حادي وأربعون : القرار رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن للأكولات والمشروبات المحظورة .
- ثاني وأربعون : القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٦٠ بشأن فحص المشتغلين في الأغذية .
- ثالث وأربعون : القرار رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن الأوعية (١) .

---

(١) يلاحظ ان بعض القرارات الوزارية مشتركة بين قانون جمع الغش وقانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها .



## أولاً ، قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها<sup>(١)</sup>

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها يقصد بكلمة الأغذية أية مأكولات أو مشروبات تستخدم للاستهلاك الآدمي .

ويقصد بتداول الأغذية أية عملية أو أكثر من عمليات تصنيع الأغذية أو تحضيرها أو طرحها أو عرضها للبيع أو تخزينها أو نقلها أو تسليمها .

مادة ٢ - يحظر تداول الأغذية في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات الواردة في التشريعات النافذة .

٢ - إذا كانت غير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٣ - إذا كانت مغشوشة .

مادة ٣ - تعتبر الأغذية غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت ضارة بالصحة .

٢ - إذا كانت فاسدة أو تالفة .

مادة ٤ - تعتبر الأغذية ضارة بالصحة في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت ملوثة بميكروبات أو طفيليات من شأنها إحداث المرض

بالإنسان .

٢ - إذا كانت تحتوي على مواد سامة تحدث ضررا لصحة الإنسان إلا في الحدود المقررة بالمادة ١١

٣ - إذا تناولها شخص مريض بأحد الأمراض المعدية التي تنقل عدواها إلى الإنسان عن طريق الغذاء أو الشراب أو حامل لميكروباتها وكانت هذه الأغذية عرضة للتلوث .

٤ - إذا كانت نازحة من حيوان مريض بأحد الأمراض التي تنتقل إلى الإنسان أو من حيوان ناقل .

٥ - إذا امتزجت بالأتربة أو الشوائب بنسبة تزيد على النسب المقررة أو يستحيل معه تنقيته منها .

٦ - إذا احتوت على مواد ملوثة أو مواد حافظة أو أية مواد أخرى محظورة استعمالها .

٧ - إذا كانت عبواتها أو لفائفها تحتوي على مواد ضارة بالصحة .

مادة ٥ - تعتبر الأغذية فاسدة أو تالفة في الأحوال الآتية :

١ - إذا تغير تركيبها أو تغيرت خواصها الطبيعية من حيث الطعم أو الرائحة أو المظهر نتيجة للتحليل الكيماوي أو الميكروبي .

٢ - إذا انتهى تاريخ استعمالها المحدد المكتوب في بطاقة البيان الملصوق على عبواتها .

٣ - إذا احتوت على بريقيات أو ديدان أو حشرات أو فضلات أو مخلفات حيوانية .

مادة ٦ - تعتبر الأغذية مفسدة في الأحوال الآتية :

١ - إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة .

- ٢ - إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها .
- ٣ - إذا استعملت جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلة فى تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة .
- ٤ - إذا نزع جزئيا أو كليا أحد عناصرها .
- ٥ - إذا قصد إخفاء نساها: أو تلفها بأى طريقة كانت .
- ٦ - إذا احتوت على أية مواد ملونة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد فى المواصفات المقررة .
- ٧ - إذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية فاسدة نهائية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاما أو كانت ناتجة من منتجات حيوان مريض أو ناقص .
- ٨ - إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدى إلى خداع المستهلك أو الإضرار الصحى به .
- ويعتبر الغش ضارا بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان .
- مادة ٧ - يجب أن تكون أماكن تداول الأغذية مستوفاة دائما لاشتراطات النظافة الصحية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة .
- مادة ٨ - يجب أن يكون المشتغلون فى تداول الأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لميكروباتها ويصدر بتحديد ذلك قرار من وزير الصحة .
- مادة ٩ - يجب أن تكون وسائل نقل الأغذية وأوعيتها مستوفية دائما للاشتراطات الصحية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة .
- مادة ١٠ - لا يجوز إضافة مواد ملونة أو مواد حافظة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الصحة .

**مادة ١١ -** يجب أن تكون الأغذية فى كل خطوة من خطوات تداولها وكذلك الأوعية المستعملة فى تصنيعها أو حفظها أو نقلها أو تغليفها خالية من المواد الضارة بالصحة ويجوز لوزير الصحة أن يحدد بقرار منه الحد الأعلى الذى يسمح بوجوده من هذه المواد فى أصناف محددة من الأغذية وأوعيتها .

**مادة ١٢ -** يجب أن تكون الأغذية المتداولة محليا أو المستوردة أو المعدة للتصدير خالية من الميكروبات المرضية ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد معايير بكتريولوجية المواد الغذائية .

**مادة ١٣ -** يجب أن تكون الأغذية المستوردة من الخارج مطابقة لأحكام هذا القانون ، ويجوز لوزير الصحة بقرار منه أن يحدد الأصناف التى يجب مصاحبتها بشهادة صحية من البلد المنتج وشروط هذه الشهادة كما يجوز بقرار مماثل حظر استيراد ما يثبت خطره على الصحة العامة من أصناف الأغذية أو الأوعية أو العناصر الداخلة فى تحضيرها أو المضافة إليها .

**مادة ١٤ -** يجب أن تكون الأغذية المصدرة للخارج مطابقة لأحكام هذا القانون وأن تصاحب أصنافها المحفوظة بطريقة التعليب بشهادة صحية من الجهة الصحية الواقع فى دائرتها المصنع المنتج مبينا بها أن الرسالة المصدرة والمصنع تحت الإشراف الصحى طبقا للأحكام التى يصدر بها قرار من وزير الصحة .

**مادة ١٤ مكرر<sup>(١)</sup> -** يحظر تداول الأغذية الخاصة أو الإعلان عنها بأى طريقة من طرق الإعلان إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة وذلك وفقا للشروط والإجراءات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة ، ويقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية :

١ - المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .

---

(١) المادة ١٤ مكررة مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ١٨ فى ١٩٧٦/٤/٢٩

٢ - المستحضرات ذات القيمة السعرية المنخفضة المخصصة لتغذية مريض  
الهلل السكرى أو لإنقاص وزن الجسم .

٣ - المستحضرات ذات القيمة السعرية المرتفعة المخصصة لفرض زيادة وزن  
الجسم .

٤ - المستحضرات النشطة والمقوية والفاتحة للشهية .

٥ (١١) - المياه المعدنية وأى مياه خاصة معبأة للشرب .

ويجوز بقرار من وزير الصحة إضافة مستحضرات غذائية أخرى إلى تلك  
المبينة فى الفقرة السابقة أو حذف بعضها .

مادة (٣١٩٥) - ملغاة .

مادة (٣١٩٦) - ملغاة .

---

(١) الهند رقم (٥) من المادة ١٤ مكرر مضاف بقرار وزير الصحة رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٩  
- الواقع المصرية العدد ٢٦٨ فى ٢٧/١١/١٩٧٩

(٢) المادة ١٥ ألغيت بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية  
العدد ٢٢ مكرر فى ٣١/٥/١٩٨٠ وكان نصها قبل الإلغاء :

يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه  
أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - من غش أو شرع فى أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان معداً للبيع أو طرح أو عرض  
للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد مغشوشة كانت أو غاسدة .

٢ - من طرح أو عرض للبيع أو باع مولداً مما تستعمل فى غش أغذية الإنسان على وجه  
ينفى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز  
مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد الغذائية المغشوشة أو الغاسدة  
أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الإنسان .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد موضوع الجريمة .

(٣) المادة ١٦ ألغيت بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية  
العدد ٢٢ مكرر فى ٣١/٥/١٩٨٠ وكان نصها قبل الإلغاء :

« يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً  
أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع مواد غذائية من المشار إليها فى المادة

السابقة - وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التى لا تتجاوز خمسين  
جنيهاً إذا كانت المواد الغذائية التى وجدت فى حيازته ضارة بصحة الإنسان » .

مادة ١٧ - يعاقب على مخالفة المواد ( ٧ و ٨ و ٩ ) من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١١٨ - يعاقب من يخالف أحكام المواد ( ٢ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٤ مكررا ) والقرارات المنفذة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ، ويجب أن يقتضى الحكم بمصادرة المواد الفلثانية موضوع الجريمة (٢) .

مادة ١٩ - فى الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره النصوص السابقة تطبق العقوبة الأشد دون غيرها .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، ويستمر العمل بالمواصفات الصحية المقررة فى التشريعات الفلثانية القائمة وذلك إلى أن يتم إصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ المحرم سنة ١٣٨٦ (أول مايو سنة ١٩٦٦) .

---

(١) المادة رقم ١٨ مستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ - الجريدة الرسمية العدد ١٨

فى ١٩٧٦/٤/٢٩

(٢) قضت المحكمة الدستورية العليا المصرية بعدم دستورية المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . انظر الجريدة الرسمية العدد ٥١ فى ١٩٦٥/١٢/٢١ .

## ثانياً ، المذكرة الإيضاحية

### لمشروع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

أصدرت وزارة الصحة قبل عام ١٩٥٨ مجموعة من التشريعات بشأن المواصفات الصحية والوصفية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية المتداولة محلياً والاشتراطات الصحية لسلامة تداولها .

وبصدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها أصبح اختصاص إصدار مواصفات المواد الحام والمشتجات الصناعية عامة وضمن الأغذية لوزارة الصناعة ، وقد حدد القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى سبيل إصدار هذه المواصفات وأصدرت وزارة الصناعة تطبيقاً لذلك مجموعة من القرارات بشأن المواصفات الوهمية والكمية والتحليلية لأنواع مختلفة من الأغذية .

ونتج عن ذلك تواجد مجموعتين من التشريعات الخاصة بالمواصفات المختلفة للأغذية ، الأمر الذى أدى إلى بلبلة أفكار المشتغلين فى إنتاجها وتداولها أولاً والفنيين القائمين على مراقبتها ثانياً ورجال القضاء ثالثاً .

ونظراً لأن اختصاص وزارة الصناعة بإصدار المواصفات الوصفية والكمية والتحليلية للأغذية لا يشمل أيضاً المواصفات الصحية المتعلقة بوقايتها - أثناء التحضير أو النقل أو البيع - من التلوث بالجراثيم المرضية أو المتعلقة بعدم احتوائها على أية مواد أو إضافات غذائية أخرى ضارة بالصحة مثل المواد الملونة أو المواد الضارة بالصحة ، لتعلق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

ونظراً لأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بمقمع التدليس والغش لم يحدد فى أحكامه الأحوال التى تعتبر فيها الأغذية ضارة بالصحة أو أحوال اعتبارها فاسدة أو تالفة أو أحوال اعتبارها مفسوسة من الناحية الفنية مما ترتب عليه كثرة المنازعات أمام القضاء وتناقض الأحكام فى قضايا الأغذية وأتاح الفرصة لإفلات مرتكبي غشها وقساها وإضرارها بالصحة العامة من العقاب .

· وأسوة بما اتبعته معظم دول العالم المتقدمة من جميع الأحكام المتعلقة بصحة الأغذية فى قانون واحد يشتمل على جميع المواصفات الصحية المتعلقة بوقاية الأغذية من التلوث والفساد وضمان خلوها من المواد الضارة بالصحة بالإضافة إلى الاشتراطات الصحية الواجب توافرها فى المشتغلين بالأغذية وفى وسائل تصنيعها ونقلها وعرضها وطرحها للبيع توحيدا لهذه الإجراءات وتعميما لقائدها القصوى لفئة المشتغلين بالأغذية .

لجميع هذه الأسباب أعدت وزارة الصحة مشروع القانون المرافق بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وقد أوضحت المادة (١) تعريف الأغذية وتعريف تداول الأغذية وبينت المادة (٢) الأحوال التى يحظر تداول الأغذية فيها .

وأوضحت المواد ( ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ) تفاصيل ما أجملته المادة (٢) من الناحية الفنية فتحدد فيها الأحوال التى تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة والأحوال التى تعتبر فيها ضارة بالصحة والأحوال التى تعتبر فيها مفسوسة .

وأوجبت المواد ( ٧ ، ٨ ، ٩ ) أن تكون أماكن تداول الأغذية وأوعيتها ووسائل نقلها مستوفاة دائما لاشتراطات النظافة الصحية التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة ، كما أوجبت أن يكون المشتغلون بالأغذية خالين من الأمراض المعدية وغير حاملين لجراثيمها وفق القرار الذى يصدره وزير الصحة فى هذا الشأن.

وحظرت المادة (١٠) إضافة مواد ملونة أو أية إضافات غذائية أخرى إلى الأغذية إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة نظرا لتعليق ذلك مباشرة بالصحة العامة للمواطنين .

وأوجبت المادة (١١) خلو الأغذية وأوعيتها من المواد الضارة بالصحة وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد الحد الأعلى الذى يسمح بوجوده فى بعض أنواع الأغذية إذا استحال ماديا تمام خلوها منها .



كما أوجبت المادة (١٢) خلو الأغذية من الجراثيم المرضية وأجازت بقرار من وزير الصحة تحديد حد أعلى لاحتوائها على الجراثيم الأخرى الغير مرضية .

وقررت المادة (١٣) أن تكون الأغذية المستوردة مطابقة لأحكام هذا القانون وأجازت بقرار من وزير الصحة اشتراط مصاحبة أنواع منها بشهادة صحية من البلد المنتج طبقا لما كان ساريا في التشريعات السابق إصدارها بهذا الشأن ، كما أجازت حظر استيراد ما يشته خطره على الصحة العامة منها بقرار مماثل .

وأوجبت المادة (١٤) أن تصاحب الأغذية المحفوظة بطريقة التعليب التي تصدر إلى الخارج بشهادة صحية مماثلة للمحافظة على سمعة البلاد الصحية والصناعية وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٦٤/٦/٢٣ بهذا الشأن .

وتناولت المواد (١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) بيان العقوبات التي تقع في حالة مخالفة أحكام هذا القانون ، وقضت المادة (١٩) بأنه في جميع الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على توقيع عقوبة أشد مما قرره مواد هذا القانون على مخالفة أحكامه ، فإن العقوبة الأشد هي التي تطبق دون غيرها .

ونصت المادة (٢٠) على استمرار العمل بأحكام المواصفات الصحية المقررة بالتشريعات الغذائية وقت صدور هذا القانون وذلك لحين صدور القرارات الوزارية المنفذة له .

وتتشرف وزارة الصحة بعرضه مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره ،

**وزير الصحة**

## خاتمة : قرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢

بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملونة إليها\*

### وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له :

وعلى المرسوم بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٥ والقرارات المنفذة له :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم ومسئوليات وزارة الصحة :

وعلى ما عرضه علينا الدكتور / وكيل الوزارة لقطاع الشئون الوقائية :

### قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في المرسوم بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٥ والجداول المرافقة له تكون إضافة المواد الملونة الواردة بالجدول المشار إليها إلى المواد الغذائية الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - تثبت على عبوات المواد الغذائية المحتوية على مواد ملونة بيان اسم المادة الملونة ، وذلك على النحو الذي تحدده القرارات الصادرة من وزيرى الصناعة والتجارة .

**مادة ٣ -** تعتبر المواد الغذائية مغشوشة إذا أضيفت إليها أى من المواد الملونة الواردة بالجدولين المرافقين لمرسوم تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة دون أن يرد بيان المواد الغذائية فى الجدول المرافق لهذا القرار .

**مادة ٤ -** لا يجوز استيراد مواد غذائية محتوية على مواد ملونة أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة لأحكام هذا القرار .

**مادة ٥ -** تستثنى من أحكام هذا القرار المواد الغذائية المضاف إليها مواد ملونة وتكون معدة للتصدير ويشترط أن تكون مميزة ببيانات وعلامات خاصة يصدر بها قرار وزير الصناعة والتجارة ولا يجوز حيازة مواد غذائية معدة للتصدير إلا فى المصانع المنتجة لها .

**مادة ٦ -** تمنح الجهات المستوردة والموزعة والمصنعة للمواد الغذائية المضاف إليها مواد ملونة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مهلة قدرها ستة أشهر لتصريف ما لديها من منتجات .

**مادة ٧ -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ٩ رمضان سنة ١٤٠٢ (٣٠ يونيو سنة ١٩٨٢) .

د . محمد هبى زكى

المادة الغذائية	الألوان المصرح بها
١ - منتجات الألبان :	
( أ ) الزبادى المطعم	الألوان الطبيعية
( ب ) زبد المائدة	الألوان الطبيعية
( جـ ) الجبن المطبوخ	الألوان الطبيعية
( د ) المش	الألوان الطبيعية
( هـ ) القلاف الخارجى للجبن الجاف ، والمطبوخ	الألوان المصرح بها
٢ - المثلجات :	
( أ ) مثلجات لبنية	الألوان الطبيعية
( ب ) مثلجات غير لبنية	الألوان الطبيعية
( جـ ) السجق	الألوان الطبيعية
٣ - التسمالك :	
( أ ) المدخنة	الألوان الطبيعية
( ب ) الكافيار	الألوان المصرح بها
٤ - منتجات الطماطم :	
« الصلصلة الحريفة »	الألوان المصرح بها
٥ - المشروبات المحلاة :	
( أ ) العصائر	الألوان الطبيعية
( ب ) مساحيق المشروبات الجاهزة :	
١ - المشتقات الطبيعية	الألوان الطبيعية
٢ - المشتقات الصناعية	الألوان المصرح بها
( جـ ) المشروبات السكرية غير الغازية :	
١ - الطبيعية	الألوان الطبيعية
٢ - الصناعية	الألوان المصرح بها
( د ) المشروبات الصناعية	الألوان المصرح بها

المادة الغذائية	الألوان المصرح بها
٦ - المياه الغازية :	
( أ ) الكولا ومشتقاتها	الألوان الطبيعية « كرامل »
( ب ) مشتقات طبيعية	
( جـ ) مشتقات صناعية	الألوان المصرح بها
٧ - المشروبات الكحولية :	
( أ ) البيرة	كرامل
( ب ) لوكير	الألوان المصرح بها
٨ - البيض الطازج :	
« القشرة الخارجية للبيض المعد لشم النسيم »	الألوان المصرح بها
٩ - منتجات الفاكهة :	
( أ ) فاكهة معلبة « كرز فقط »	الألوان المصرح بها
( ب ) فاكهة مجففة « كرز فقط »	الألوان المصرح بها
١٠ - السكريات :	
( أ ) الحلوى الجافة	الألوان المصرح بها
( ب ) سكر نبات	الألوان المصرح بها
( جـ ) مسحوق الجيلي	الألوان المصرح بها
١١ - الحزليات والمزملاد ، وما شابه ذلك	
الألوان الطبيعية	
١٢ - منتجات الدقيق والمواد النشوية :	
( أ ) عجينة الفطائر	الألوان الطبيعية
( ب ) بودرة الكريمة	الألوان الطبيعية
( جـ ) بودرة البودنج	الألوان المصرح بها
( د ) المكرونة	الألوان الطبيعية

ملحوظة : أنظر قرار وزير الدولة للصحة رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٣ بإضافة المواد الغذائية الموضحة به ص ١٠٠ من هذا الكتاب .

## وابعداً ، قرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٣ (\*)

وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له :

وعلى المرسوم بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٥ والقرارات المنفذة له :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم ومسئوليات وزارة الصحة :

وعلى قرار وزير الدولة للصحة رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملونة إليها المعمول به اعتباراً من ١٩٨٣/١/١٢ :

وعلى ما عرضه علينا الدكتور رئيس الإدارة المركزية للشئون الوقائية :

### قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه تضاف إلى الجدول المرافق له المواد الغذائية الموضحة بالجدول المرفق باستخدام الألوان المبينة أمام كل منها .

مادة ٢ - مد المهلة المقررة بالمادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٣٨١ لسنة ١٩٨٢ مدة ستة أشهر أخرى .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ (١٣ مارس سنة ١٩٨٣) .

د . محمد هبزي زكي

ملحق

لجدول المواد الغذائية التي يصرح بإضافة مواد ملونة إليها

المواد الغذائية	الألوان المصرح بها
١١ - المشهيات	كرامل
( أ ) الحلل	كرامل
(ب) الصلصة مستحلبة (المايونيز)	ألوان طبيعية
(ج) صلصة غير مستحلبة	ألوان طبيعية
( د ) المستردة	ألوان طبيعية
١٤ - المنتجات الفشارية	ألوان طبيعية

ولا يجوز إضافة الأصناف التي تستخدم كمضافات غذائية مسموح بها  
إلا على المواد الغذائية المسموح بإضافة ألوان إليها .

## خامساً . قرار وزير الصحة

رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٤

بإجراءات فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة(\*)

### وزير الصحة

بعد الاطلاع على قانون قمع التدليس والغش الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي والقوانين المعدلة له؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة ؛

### قرر :

مادة ١ - تشكل بموافقي الوصول لجان الفحص الظاهري المشار إليها بالمادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ على الوجه التالي :

رئيس مكتب مراقبة الأغذية بالميناء أو من ينوب عنه .



مدير الحجر البيطرى بالميناء أو من ينوب عنه .

مدير الحجر الزراعى بالميناء أو من ينوب عنه .

رئيس مكتب هيئة الرقابة على الصادرات والواردات أو من ينوب عنه .

ممثل وزارة التموين أو الجهة المستوردة .

ممثل الجمارك .

وتجتمع هذه اللجان فى موانئ الوصول ويكون كل منهم مسئولاً فيما يخصه

عما يلى :

أولاً : التأكد من استيفاء المستندات والشهادات المرافقة للرسالة طبقاً لنوع

الرسالة :

#### ١ - اللحوم والدواجن وأجزائها :

( أ ) شهادة الذبح على الطريقة الإسلامية متضمنة تاريخ الذبح .

( ب ) شهادة صادرة من السلطة المختصة بدولة المنشأ مشتملة على البيانات

الآتية :

البلد المصدر - عدد الطرود - نوع اللحوم - تاريخ التفيتش - تاريخ

الصلاحية - اسم المصدر - محطة التصدير - اسم المرسل إليه .

( ج ) شهادة من السلطة البيطرية المختصة بدولة المنشأ بأنها قامت بفحص

الحيوانات المستخرجة منها اللحوم وأجزائها قبل الذبح وبعده وبأنها

وجدت غير مصابة بأية أمراض معدية للإنسان أو الحيوان بشرط أن

تكون هذه اللحوم من حيوانات واردة من مناطق خالية من الأوبئة وفقاً

للمرتوكول الدولى .

( د ) فى حالة اللحوم المجمدة ، تصاحبها شهادة تدل على أن هذه اللحوم قد

حفظت قبل تصديرها فى درجة حرارة - ١٨ على الأقل وأن كل قطعة قد

لفت بالشاش النظيف أو غير ذلك من وسائل التغليف المسموح بها

دولياً .

## ٢ - الاسماك :

( أ ) شهادة تثبت عدم صيدها بطرق التفجير .

(ب) شهادة تفيد صيدها من مناطق غير ملوثة بالأشعاع الذرى أو مخصصات التربة أو مبيدات الآفات .

(ج) فى حالة الأسماك المجمدة تصاحبها شهادة تثبت تاريخ التجميد وخلوها من السموم والأمراض المعدية للإنسان وخلوها من أمراض الأسماك البكتيرية والفيروسية وأنها صالحة للاستهلاك الأدمى .

## ٣ - رسائل المضافات الغذائية :

لا يجوز استيراد مواد محظور استخدامها فى مصر بقصد اضافتها إلى الأغذية أو إدخالها فى تصنيعها وبالنسبة للمواد غير المحظورة فيتمتع أن يرفق بها بيان الاسم العلمى الكيمائى للعناصر المكونة لها والاسم العلمى للأعشاب ونسبة تركيزها عند الاستخدام فضلا عن شهادة من الجهة الرسمية المختصة بها التصدير تفيد استعمال هذه المواد فى تصنيع المأكولات أو الشرابات بهذا البلد دون ضرر صحى .

## ٤ - الزيوت والدهون النباتية :

يجب أن تكون رسائل الزيوت والدهون النباتية مصحوبة بشهادة من الجهة الرسمية المختصة فى بلد التصدير مبيّن بها اسمها ومواصفاتها وأنها مادة خام غير معالجة وفى حالة المعالجة يبين نوع المعالجة .

## ٥ - المارجرين :

يجب أن تكون رسائل المارجرين مصحوبة بشهادة تحدد نوع الزيوت وأنها خالية من الدهون الحيوانية والزيوت البحرية وزيت بذور اللفت .

ثانيا : التأكد من سلامة أخذ العينات مع مراعاة الدقة والنظافة التامة عند أخذ العينات لتتلافى حدوث أى تلوث .

ثالثا : على لجان الفحص الظاهرى تحرير المحاضر اللازمة والحصول على توقيعات أعضاء اللجنة أو أصحاب الشأن . وذلك بالنسبة لمعظم أخذ العينات

أو محضر الفحص الظاهري أو استمارة تسليم العينات للمعامل التي يمتين أن تكون بموجب حافظة يثبت بها تاريخ وساعة تسليم العينات طبقاً للنموذج المرافق .

ولمها : على اللجان اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل سلامة أسلوب نقل العينات إلى المعامل المحلية أو المركزية بالتنسيق مع الهيئات المعنية .

مادة ٢ - تتولى اللجان المشار إليها إجراءات الفحص الظاهري والتأكد من سلامة بيانات الرسالة والشهادات المرافقة لها والبيانات الخاصة بها والسجلات الخاصة بالشحن والنقل في حضور أصحاب الشأن أو مندوبيهم وذلك وفقاً لما يلي :

١ - عند إجراء الفحص الظاهري لرسائل اللحوم والدواجن وأجزائها ومنتجاتها والأسماك المجمدة والألبان ومنتجاتها وبعض المائدة يراعى أن يكون مندوب وزارة الزراعة من بين الأطباء البيطريين من العاملين في الحجر البيطري بالهيئة العامة للخدمات البيطرية وبالنسبة لباقي السلع الغذائية يكون مندوب وزارة الزراعة من المهندسين الزراعيين بالحجر الزراعي .

٢ - يتم الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية المستوردة وفقاً للمواصفات والقواعد والتعليمات المتبعة في هذا الشأن في كل جهة من الجهات المعنية .

٣ - التأكد من وجود وسلامة المستندات الصحية والشهادات الصحية البيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .

٤ - تحرير محضر يثبت فيه ما تم من فحص ظاهري ومعاينة الرسالة والتأكد من مستنداتها وما إذا كانت مقبولة أو مرفوضة ظاهرياً ويثبت ذلك في نموذج الفحص الظاهري ( ملحق رقم ١/أ ، ١/ب ) .

٥ - الموافقة على تفريغ الرسالة ونقلها تحت التحفظ وفقاً للإجراءات المقررة .

٦ - تقوم اللجان بأخذ العينات المثلثة للرسالة أثناء التفريغ على فترات متفاوتة وفقاً للنسب الآتية :

## أولا - رسائل المواد الغذائية المجمدة :

### اللحوم المجمدة وأجزائها :

تؤخذ وحدة كاملة من اللحوم المجمدة بنسبة ١ : ٢.٠٠٠ وحدة حتى العشرة آلاف الأولى ثم بنسبة ١ : ٥.٠٠٠ حتى العشرة آلاف الثانية ثم ١ : ١٠.٠٠٠ بعد أقصى عشرة أرباع للرسالة الواردة .

- اللحوم البقرية المجمدة ( الوحدة عبارة عن ربع ذبيحة ) .

- اللحوم الضأن المجمدة ( الوحدة عبارة عن ذبيحة كاملة أو أجزائها حسب الحالة الواردة بها بعد أقصى عشرة وحدات للرسالة الواردة ) .

- اللحوم المشواه ومعبأة بملوكات والكبد (الوحدة عبارة عن كرتونة بعد أقصى عشرة كرتونات للرسالة الواردة ) .

### الدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص :

تؤخذ وحدة كاملة من الدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص ذلك بنسبة ١ : ٥٠٠ وحدة للألف الأولى ، ١ : ١.٠٠٠ للألفين التاليين ثم ( واحد إلى خمسة آلاف ) للخمسة آلاف التالية ثم ١ : ١٠.٠٠٠ فيما يزيد عن ذلك بعد أقصى عشرة كرتونات ( والوحدة كرتونة ) وتتخذ بنفس النسبة إذا كانت الرسالة من مصادر مختلفة .

### الأسماك المجمدة :

تؤخذ وحدة كاملة من الأسماك المجمدة وذلك بمواقع كرتونة من كل ألفين بالنسبة إلى الأربعة آلاف الأولى ثم كرتونة لكل خمسة آلاف بالنسبة للعشرة آلاف التالية ثم كرتونة لكل ١٠.٠٠٠ فيما يزيد على ذلك بعد أقصى عشرة كرتونات وفي حالة تواجد الرسالة بالنسبة لكافة المجمعات المستوردة في أكثر من عنبر فتؤخذ العينات بنفس النسب من كل عنبر أثناء تفريغها ، إذا كانت الرسالة مستوردة من مصادر مختلفة وموضح ذلك على العبوات فتعطى الرسالة رقم سري مميز لكل مصدر ومعامل محتوي كل مصدر على أنه رسالة مستقلة بنفس النسب

وبراعى فى كافة المراحل أن تكون الوحدات محفوظة بأغلقتها الواردة بها وألا تتعرض فى أية مرحلة من المراحل إلى عوامل التمزق وأن تحفظ فى حالة التجمد التى كانت عليها حتى يتم تسليمها إلى المعامل .

#### بالنسبة لرسائل المواد الغذائية غير المجمدة :

تسحب عينات بنسبة خمسة من المائة عبوة الأولى من الرسالة ثم ثلاثة من كل مائة عبوة تالية حتى الثلاثمائة ثم عبوة واحدة فى كل مائة عبوة تالية حتى الألف ثم عبوة واحدة من كل ألف أو جزء من الألف ثم تقسم الوحدات المثلثة للرسالة فى رسائل المواد الغذائية الصادر بشأنها قرارات وزير التجارة إلى جزئين متساويين ومتماثلين يرسل أحدهما إلى المعامل المحلية بوزارة الصحة والجزء الآخر إلى معامل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات المحلية وفى حالة المواد الغذائية ذات الأصل الحيوانى يرسل جزء ثالث مساو لمعامل بحوث الصحة الحيوانية بالموانى ، وبراعى فى كافة المراحل أن تكون الوحدات محفوظة بأغلقتها الواردة بها وألا تتعرض فى أية مرحلة من المراحل إلى عوامل التمزق وتقوم اللجنة بتحرير محضر أخذ العينات طبقا للملحق رقم (٢) ، كما تؤخذ التعهدات والضمانات اللازمة على صاحب الشأن لحفظ الرسالة وعدم التصرف فيها قبل الإفراج النهائى عنها على أن يقدم صاحب الشأن بيانا يحدد فيه أماكن حفظ الرسالة وتعهد بإخطار أعضاء اللجنة عند حدوث أى تغيير فى حالة الموافقة على نقلها تحت التحفظ إلى خارج المنطقة الجمركية .

٧ - إخطار مباحث التموين بأماكن حفظ الرسالة المنقولة تحت التحفظ خارج

الدائرة الجمركية لمراقبتها فى المخازن لضمان منع تسربها قبل الإفراج النهائى .

ملحق ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ١٩٨٤/١٢/٢٣

**وزير الصحة**

**د . محمد مبرى زكى**

## ملحق رقم ١ (١)

محضر فحص ظاهري

لرسالة مواد غذائية مجمدة

محضر معاينة رسالة : \_\_\_\_\_ الواردة من : \_\_\_\_\_

إلى الباكسة : \_\_\_\_\_

باسم : \_\_\_\_\_

وصاحبها : \_\_\_\_\_

أنه في يوم \_\_\_\_\_ الموافق / / ١٩ اجتمعت

اللجنة المشكلة من السادة :

\_\_\_\_\_ - ١

\_\_\_\_\_ - ٢

\_\_\_\_\_ - ٣

لمعاينة الآتى :

رسالة عدد وزن شهادة إجراءات جمركية رقم

وتم الاطلاع على سجلات التجميد بالباكسة وكانت درجات التجميد عند بداية الرحلة .

وأثناء الرحلة تراوحت درجة التجميد بين م \_\_\_\_\_ م \_\_\_\_\_

وعند فتح العنابر كانت م \_\_\_\_\_

وقد تم الكشف الظاهري على عينات عشوائية من الرسالة بالنظام الآتى :

( تشرح التفاصيل الدقيقة للعدد )

ووجدت اللجنة بالفحص الظاهري الآتى :

\_\_\_\_\_

وتم سحب العينات اللازمة للتحليل المعملى بمعرفة اللجنة \_\_\_\_\_

وقررت اللجنة \_\_\_\_\_

وهذا \_\_\_\_\_ وقد قرر مندوب صاحب الرسالة ومندوب الجهة المستوردة  
أن جميع البيانات الخاصة بالرسالة مأخوذة في صلب الشهادة الجمركية وصحيحة  
وأن الإجراءات الخاصة بالفحص الظاهري وأخذ العينات قد تمت في وجودهم  
بالطريقة الموضحة .

وتحرر هذا محضرا منا بذلك .

صاحب الرسالة - مراقبة الواردات - الحجر البيطرى - مراقبة الأغذية -  
المجسارك أو من يتوب عنه والصادرات

الاسم ثلاثيا : \_\_\_\_\_

التوقيع : \_\_\_\_\_

## ملحق رقم ١ ( ب )

### محضر فحص ظاهري

#### لرسالة مواد غذائية غير مجمدة

محضر معاينة رسالة : \_\_\_\_\_ الواردة في : \_\_\_\_\_

على الباخرة : \_\_\_\_\_

باسم : \_\_\_\_\_

وصاحبها : \_\_\_\_\_

أنه في يوم \_\_\_\_\_ الموافق / / ١٩ \_\_\_\_\_ اجتمعت لجنة  
المشكلة الفحص الظاهري من السادة :

١ - \_\_\_\_\_

٢ - \_\_\_\_\_

٣ - \_\_\_\_\_

لمعاينة الآتي :

رسالة عدد وزن شهادة إجراءات جمركية رقم

وقد تم الكشف الظاهري على عينات عشوائية من الرسالة بالنظام الآتي :

( تشرح التفاصيل الدقيقة للعدد والبيانات المدونة على العبوات والعينات )

ووجدت اللجنة بالفحص الظاهري الآتي :

وتم سحب العينات اللازمة للتحليل المعمل بمعرفة اللجنة \_\_\_\_\_

وقررت اللجنة \_\_\_\_\_

وهذا وقد قرر مندوب صاحب الرسالة ومندوب الجهة المستوردة أن جميع  
البيانات الخاصة بالرسالة مأخوذة من صلب الشهادة الجمركية وصحيحة وأن  
الإجراءات الخاصة بالفحص الظاهري وأخذ العينات قد تم في وجودهم بالطريقة  
الموضحة .

وتحرر هذا محضرا منا بذلك .

صاحب الرسالة - مراقبة واردات - الحجر البيطري - مراقبة الأغذية -  
المشارك أو من ينوب عنه والصادرات

الاسم ثلاثيا : \_\_\_\_\_

التوقيع : \_\_\_\_\_



## ملحق رقم (٢)

### محضر اخذ عينات

- ١ - تاريخ وساعة تحرير المحضر والمكان الموجودة به الرسالة المأخوذة عنها  
العينه \_\_\_\_\_
- ٢ - اسم صاحب الرسالة التي أخذت منها العينات ولقبه وصناعته وجنسيته  
ومحل إقامته \_\_\_\_\_
- ٣ - اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته \_\_\_\_\_
- ٤ - مكان تخزين الرسالة \_\_\_\_\_
- ٥ - مقدار العينه \_\_\_\_\_
- ٦ - مقدار الرسالة التي أخذت منها العينه \_\_\_\_\_
- ٧ - الأحوال التي حصل فيها أخذ العينات وبيان العلامات التجارية وكذلك  
التسمية أو الهيات التجارية الموجودة على الرسالة سواء أكانت على أغلفتها أو  
عبواتها وعلى العموم جميع الهيات الأخرى التي تكون مفيدة للتحقيق من ذاتية  
العينه \_\_\_\_\_
- ٨ - إمضاء محررى المحضر ( يوضح الاسم ويجواره التوقيع ) ويجوز  
لصاحب الرسالة أو من يمثله إبداء ما يراه من أقوال وتثبت فى المحضر \_\_\_\_\_

## سادساً : قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦

بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة (٥)

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمح التدليس والغش والقوانين

المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ بتنظيم الرقابة على

السلع الغذائية المستوردة :

### قرر :

( المادة الاولى )

تكون مباشرة الرقابة على السلع الغذائية المستوردة والقيام بالفحوص العملية اللازمة لها بمعرفة اللجان المختصة المنصوص عليها فى هذا القرار ، ووفقا للأوضاع والإجراءات الواردة به .

( المادة الثانية )

تشكل فى موائى الوصول لجان تسمى « لجان الفحص الظاهرى » تضم كل منها مندوبين عن وزارات الصحة والزراعة والتموين والتجارة الداخلية والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك .

( \* ) الوقائع المصرية العدد ٧٢ فى ١٩٨٦/٣/٢٥

ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد مقارها وتنظيم سير العمل بها قرار من وزير الصحة بالتنسيق مع الوزراء المعنيين .  
ويجوز لأصحاب الشأن أو من يمثلهم ولندوى شركات التأمين المختصة حضور أعمال اللجان المشار إليها .

#### ( المادة الثالثة )

تشكل في موانئ الوصول ، بقرار من وزير الصحة في المعامل التابعة لوزارة الصحة ، حسب الحاجة ، لجان مشتركة تسمى لجان الفحص المعلى من المختصين من الأطباء البشريين والأطباء البيطريين والأخصائيين الذين يختارهم وزير الزراعة والأمن الغذائي . وللجان أن تستعين بمن ترى الإستعانة بهم من ذوي التخصصات الأخرى .

ويكون عمل أعضاء هذه اللجان على سبيل التفريغ طول الوقت وذلك بطريق التدب أو الإعارة .

#### ( المادة الرابعة )

تختص لجان الفحص الظاهري المنصوص عليها في المادة الثانية بما يأتي :

١ - إجراء الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية المستوردة في ميناء الوصول وذلك وفقاً للمواصفات والقواعد والتعليمات المتبعة في هذا الشأن في كل جهة من الجهات المعنية .

٢ - التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية والبيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .

٣ - تحرير محضر يثبت فيه ما تم من فحص ظاهري ومعاينة للرسالة والتأكد من مستنداتها وما إذا كانت مقبولة أو مرفوضة ظاهرياً .

٤ - الموافقة على تفريغ الرسالة تحت التحفظ وفقاً للأجراءات المقررة .

٥ - أخذ العينات المثلثة للرسالة أثناء التفريغ وفقاً للتعليمات المتبعة وبعد أخذ التعهدات والضمانات اللازمة على صاحب الشأن لحفظها وعدم التصرف فيها قبل الإخراج النهائي .

- ٦ - تحديد أماكن حفظ الرسالة وإخطار مباحث التموين لمراقبتها في المخازن .
- ٧ - إرسال العينات إلى لجان الفحص المعملية المختصة المنصوص عليها في المادة الثالثة لأجراء الفحوص المعملية اللازمة .

#### ( المادة الخامسة )

- تختص لجان الفحص المعملية المنصوص عليها في المادة الثالثة بما يأتي :
- ١ - فحص وتحليل العينات المأخوذة من رسائل المواد الغذائية المستوردة وفقا للقواعد والتعليمات والمواصفات المقررة في هذا الشأن .
  - ٢ - تحرير استمارة ، وفقا للنموذج الذي يصدره وزير الصحة بالتنسيق مع وزيرى الزراعة والأمن الغذائى ، والاقتصاد والتجارة الخارجية ، يبين فيها ما تم من فحص وتحليل ومراجعة أو معاناة للرسائل الغذائية المستوردة والنتائج التى تم التوصل اليها فى ضوء ذلك .

#### ( المادة السادسة )

ترفع لجان الفحص المعملية الاستمارات والتقارير التى أعدت فى شأن الرسائل التى تم فحصها وتحليلها ومراجعتها أو معاينتها فى ميعاد لا يجاوز أسبوعين من تاريخ أخذ العينات إلى وزير الصحة أو من يفوضه لإصدار قراره بقبولها كلها أو بعضها أو رفضها فى ضوء مدى صلاحيتها للاستهلاك الأدمى ، ومطابقتها للمواصفات المطلوبة .

ويبلغ القرار إلى صاحب الشأن خلال أسبوع من تاريخ صدوره على أن يكون مصحوبا فى حالة الرقضى بصورة من استمارة الفحص متضمنة الأسباب التى أدت إلى الرقضى .

#### ( المادة السابعة )

لصاحب الشأن خلال أسبوع من إخطاره بالقرار الصادر فى شأن الرسالة ، أن يتقدم لوزير الصحة من هذا القرار، ويحال هذا التظلم إلى لجنة التظلمات التى يصدر بتشكيلها قرار من وزير الصحة بالتنسيق مع وزير الزراعة والأمن الغذائى

على أن تضم هذه اللجنة عددا من أساتذة الجامعات والخبراء المختصين .  
وترفع اللجنة رأيها في التظلم إلى وزير الصحة لإصدار القرار النهائي فيه .

( المادة الخامسة )

تعتبر المواصفات القياسية المصرية حداً أدنى للمواصفات ينبغي توافره في  
السلع الغذائية المستوردة والتي تفتح اعتماداتها اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ  
صدور هذا القرار .

( المادة السادسة )

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، كما يلغى  
كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

( المادة السابعة )

يصدر وزير الصحة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار ، وعلي الجهات  
المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ رجب سنة ١٤٠٦ هـ - ١٧ مارس سنة ١٩٨٦ .

رئيس مجلس الوزراء

ع. علي لطفي

سابعاً ، قرار وزير الصحة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٨٦  
بتشكيل لجان الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية  
المستوردة وتنظيم سير العمل بها (٥)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش والقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى والقوانين المعدلة له ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين  
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على  
السلع الغذائية المستوردة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تشكل بموافقي الوصول لجان الفحص الظاهري المشار اليها بالمادة الثانية من قرار  
رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ على الوجه التالى :

- رئيس مكتب مراقبة الأغذية بالمينا - أو من يتوب عنه .

- مدير الحجر البيطرى بالمينا - أو من يتوب عنه .

(ج) الوقائع المصرية العدد ٢٤٢ فى ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٦ .

- مدير الحجر الزراعي بالميناء أو من يتوب عنه .
  - رئيس مكتب هيئة الرقابة على الصادرات والواردات أو من يتوب عنه .
  - ممثل وزارة التمرين أو الجهة المستوردة .
  - ممثل الجمارك .
- وتجتمع هذه اللجان في موانئ الوصول وتكون كل لجنة مسئولة فيما يخصها عما يلي :
- أولا - التأكد من استيفاء المستندات والشهادات المرافقة للرسالة العالي بيانها :
- ١ - اللحوم والدواجن واجزائها :
- ( أ ) شهادة الذبح على الطريقة الاسلامية .
- ( ب ) شهادة صادرة من السلطة المختصة بدولة المنشأ مشتملة على البيانات الآتية :
- البلد المصدر - عدد الطرود - نوع اللحوم - تاريخ التفتيش - تاريخ أو تواريخ الذبح - تاريخ أو تواريخ الصلاحية - اسم المصدر - محطة التصدير - اسم المرسل اليه .
- ( ج ) شهادة من السلطة البيطرية المختصة بدولة المنشأ تدل على أنها قامت بفحص الحيوانات المستخرج منها اللحوم وأجزائها قبل الذبح وبعدد وبأنها وجدت غير مصابة بأيّة أمراض معدية للإنسان أو للحيوان وبشرط أن تكون هذه اللحوم من حيوانات واردة من مناطق خالية من الأوبئة وفقا للبروتوكول الدولي .
- ( د ) في حالة اللحوم المجمدة تصاحبها شهادة تدل على أن هذه اللحوم قد حفظت قبل تصديرها في درجة حرارة - ١٨ درجة مئوية على الأقل وأن كل قطعة قد لفت بواسطة تغليف مسموح بها دوليا .

## ٢ - الأسماك .

- ( أ ) شهادة تثبت عدم صيدها بطرق التفجير .
- ( ب ) شهادة تفيد صيدها من مناطق غير ملوثة بالاشعاع الذرى أو مخصصات التربة أو مبيدات الآفات .
- ( ج ) تاريخ الصيد .
- ( د ) فى حالة الأسماك المجمدة تصاحبها شهادة تثبت تاريخ التجميد وأنها قد حفظت قبل تصديرها فى درجة -١٨ درجة مئوية على الأقل وشهادة تثبت خلوها من السموم والأمراض المعدية للانسان وخلوها من أمراض الأسماك البكتيرية والفيروسية وأنها صالحة للاستهلاك الأدمى .

## ٣ - وسائل الإضافات الغذائية :

- ( أ ) لا يجوز إستيراد مواد محظور إستخدامها فى مصر بقصد اضافتها إلى الأغذية أو إدخالها فى تصنيعها .
  - ( ب ) بالنسبة للمواد غير المحظور إستيرادها فيتعين أن يرفق بها :
    - بيان الاسم العلمى الكيمائى للعناصر المكونة لها ومصدرها ورقم التشفيلة .
    - الاسم العلمى للتوابل والأعشاب المستخرجة منها .
    - نسبة تركيزها عند الإستخدام .
    - ترفق شهادة من الجهة الرسمية المختصة ببلد التصدير تفيد استعمال هذه المواد فى تصنيع المأكولات أو المشروبات ببلد التصدير دون ضرر صحى .
- ## ٤ - الزيوت والدهون النباتية :
- يجب أن تكون وسائل الزيوت والدهون النباتية مصحوبة بشهادة من الجهة الرسمية المختصة فى بلد التصدير مبنية بها :



- اسم الزيت أو الدهن ومواصفاته وأنها مادة خام غير معالجة وفى حالة المعالجة يبين نوع ومدى المعالجة .

- شهادة تحدد خلوه من الخلط بزيوت أو دهون أخرى .

#### ٥ - المارجرين :

يجب أن تكون رسائل المارجرين مصحوبة بشهادة تحدد نوع الزيوت المستخدمة وأنها خالية من الدهون الحيوانية والزيوت البحرية وزيت بذور اللفت ( الشلجم ) .

#### ٦ - المعينات :

شهادة بأرقام التشغيلات التى تتضمنها الرسالة .

ثانيا - التأكد من شحن الرسالة حتى ميناء الوصول بطريقة سليمة - وفى حالة الأغلبية المجردة التأكد من أن الرسالة قد حفظت فى أثناء الرحلة فى درجة حرارة لم ترتفع عن درجة -١٨ درجة مئوية .

ثالثا - التأكد من سلامة أخذ العينات مع مراعاة الدقة والنظافة العامة عند أخذ العينات لتلاقي حدوث أى تلوث .

رابعا - على لجان الفحص الظاهرى تحرير المحاضر الآتى ببيانها والتوقيع عليها مع ذوى الشأن :

- محضر أخذ العينات .

- محضر الفحص الظاهرى .

- استمارة تسليم العينات للمعامل ويتعين أن يتم التسليم بموجب حافظة يشتمل بها تاريخ وساعة تسليم العينات طبقا للنموذج المرفق .

خامسا - على لجان الفحص الظاهرى اتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل نقل العينات سليمة إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية وذلك بالتنسيق مع الهيئات المعنية .

### ( المادة الثانية )

تتولى لجان الفحص الظاهرى ما يلى :

- ١ - التأكد من سلامة بيانات الرسالة .
- ٢ - التأكد من سلامة الشهادات المرفقة بالرسالة ومن سلامة السجلات الخاصة بالشحن والنقل وذلك فى حضور أصحاب الشأن أو مندوبيهم وبراى عند اجراء الفحص الظاهرى لرسائل :
  - اللحوم والدواجن وأجزائها ومنتجاتها ، الأسماك المجمدة - الالمان ومنتجاتها
  - بعض المائدة .
- أن يكون مندوب وزارة الزراعة من بين الأطباء البيطريين العاملين فى الحجر البيطرى بالهيئة العامة للخدمات البيطرية . أما بالنسبة لفاقى السلع الغذائية فيكون مندوب وزارة الزراعة من المهندسين الزراعيين بالحجر الزراعى .
- ٣ - يتم الفحص الظاهرى لرسائل المواد الغذائية المستوردة وفقا للمواعيد والتعليمات المتبعة فى هذا الشأن فى كل جهة من الجهات المعنية .
- ٤ - التأكد من وجود وسلامة المستندات والشهادات الصحية البيطرية وغيرها المصاحبة للرسالة .
- ٥ - تحرير محضر يشتمل به ما تم من فحص ظاهرى ومعاينة للرسائل والتأكد من مستنداتها واجراء الفحص الظاهرى على الرسالة لتسجيل العيوب الظاهرة والتى يرى أنها تساعد المعامل فى اجراء التحاليل مثل :
  - وجود رائحة كريهة بالعناصر أو الرسالة .
  - وجود سائل انفصالى مدمم بالكراطين .
  - وجود كسور بالكراطين .
  - وجود انتفاخ أو عيوب ميكانيكية فى المعلبات .
- ويثبت ذلك فى نموذج الفحص الظاهرى .
- ٦ - الموافقة على تفريغ الرسالة ونقلها تحت التحفظ وفقا للاجراءات المقررة .

٧ - تقوم اللجان بأخذ العينات المثلثة للرسالة أثناء التفريغ على فترات متفاوتة وطريقة عشوائية وفقا للنسب الآتية :

أولا - رسائل المواد الغلاتية المجمدة :

- اللحوم المجمدة وأجزائها :

تؤخذ وحدة كاملة من اللحوم المجمدة بنسبة ١ : ٢٠٠٠ وحدة حتى العشرة آلاف الأولى ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ وحدة حتى العشرة آلاف الثانية ثم بنسبة ١ : ١٠,٠٠٠ وحدة بعد أقصى عشرة وحدات للرسالة الواردة .

- اللحوم البقريّة المجمدة ( الوحدة عبارة عن ربع ذبيحة ) .

- اللحوم الضأن المجمدة ( الوحدة عبارة عن ذبيحة كاملة أو أجزائها حسب الحالة الواردة بها ) .

- اللحوم المشواه ومعبأة بأكياس والكبد ( الوحدة عبارة عن كرتونة ) .

الدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص :

تؤخذ وحدة كاملة من الدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص وذلك بنسبة ١ : ٥٠٠ وحدة للألف الأولى ثم بنسبة ١ : ١٠٠٠ وحدة للألفين التاليين ثم بنسبة ١ : ٥٠٠٠ وحدة للخمسة آلاف الثالثة ثم بنسبة ١ : ١٠,٠٠٠ وحدة بما يزيد عن ذلك بعد أقصى عشرة وحدات .

- الوحدة للدواجن المجمدة وأجزائها والكبد والقوانص عبارة عن كرتونة وتكرر نفس النسبة إذا كانت الرسالة من مصادر مختلفة .

- الأسماك المجمدة :

تؤخذ وحدة كاملة من الأسماك المجمدة وذلك بواقع ١ : ٢٠٠٠ حتى الأربعة آلاف الأولى ثم بنسبة ١ - ٥٠٠٠ بالنسبة للعشرة آلاف التالية ثم بنسبة ١ : ١٠,٠٠٠ فيما يزيد عن ذلك بعد أقصى عشرة كرتونات ( الوحدة للأسماك المجمدة عبارة عن كرتونة ) .

- إذا كانت الرسالة مستوردة من مصادر مختلفة وموضح ذلك على المستندات أو العبوات فتعطى الرسالة رقم سري يميز لكل مصدر ويعامل محتوى كل مصدر على أنه رسالة مستقلة وتسحب عيناتها بنفس النسب .

- ويراعى في جميع رسائل المواد الفلثائية المجمدة أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها في حالة سليمة وألا تتعرض في أى مرحلة من مراحل الشحن أو التفريغ إلى عوامل التمزق وأن تحفظ في حالة التجمد التي كانت عليها حتى يتم تسليمها إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية بأغلفتها السليمة وبحالتها المجمدة .

ثانيا - بالنسبة لرسائل المواد الفلثائية غير المجمدة تسحب عينات بنسبة ٥ : ١٠٠ من المائة عبوة الأولى من الرسالة :

ثم بنسبة ٣ : ١٠٠ لكل مائة عبوة تالية حتى الثلاثمائة عبوة .

ثم بنسبة ١ : ١٠٠ لكل مائة عبوة تالية حتى الألف عبوة .

ثم بنسبة ١ : ١٠٠٠ من كل ألف أو جزء من الألف التالية على أن تشمل العينات جميع التشقيلات التي تشملها الرسالة .

ترسل العينات إلى معامل وزارة الصحة المحلية أو المركزية على حسب الأحوال ويراعى في كافة المراحل أن تكون الوحدات محفوظة بأغلفتها الواردة بها وألا تتعرض في أى مرحلة من المراحل إلى عوامل التمزق وتقوم اللجنة بتحرير محضر أخذ العينات طبقا للتمودج الملحق بهذا القرار - وعلى صاحب الشأن أن يقدم بيانا

بالأماكن التي سوف يحفظ فيها الرسالة بتعهد فيه بعدم طرحها للتداول أو التصرف فيها على أى وجه من الوجوه قبل الاقتراح النهائى عنها وبإخطار أعضاء اللجنة وإدارة مباحث التموين المختصة عند نقلها إلى أى أماكن أخرى ، وللجنة أن تلزمه بتقديم ما تراه لازماً لضمان تنفيذ هذه التعهدات .

( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٨٦/٩/٢٤

وزير الصحة

د . ه . ه . حلمى الحيدى

وزارة الصحة

التاريخ : \_\_\_\_\_  
الرقم : \_\_\_\_\_  
خاصاً

ملحق رقم (١) (١)

مخبر فحص ظاهري لرسالة مواد غذائية مجمدة

محضر معاينة رسالة : \_\_\_\_\_ الواردة من : \_\_\_\_\_

إلى الباكسة : \_\_\_\_\_

باسم : \_\_\_\_\_

وصاحبها : \_\_\_\_\_

أنه في يوم \_\_\_\_\_ الموافق / / ١٩ \_\_\_\_\_ اجتمعت اللجنة  
المشكلة من السادة :

١ - \_\_\_\_\_

٢ - \_\_\_\_\_

٣ - \_\_\_\_\_

لمعينة الآتى :

رسالة	عدد	وزن	شهادة إجراءات جمركية رقم
وتم الاطلاع على سجلات التجميد بالباكسة وكانت درجات التجميد عند بداية			
الرحلة _____ واثناء الرحلة تراوحت درجة التجميد بين _____ م _____ م			
وعند فتح العنابر كانت _____ م			

وقد تم الكشف الظاهري على عينات عشوائية من الرسالة بالنظام الآتى :

( شرح التفاصيل الدقيقة للعدد )

ووجدت اللجنة بالفحص الظاهري الآتى :

( تذكر العيوب الظاهرة التى يرى أنها تساعد المعامل فى إجراء التحاليل ) .

وتم سحب العينات اللازمة للتحليل المعمل بمعرفة اللجنة

وقررت اللجنة سحب العينات / رفض الرسالة .

وهذا ، وقد قرر مندوب صاحب الرسالة ومندوب الجهة المستوردة أن جميع البيانات الخاصة بالرسالة مأخوذة من صلب الشهادة الجمركية وصحيحة وأن الإجراءات الخاصة بالفحص الظاهري وأخذ العينات قد تمت في وجودهم بالطريقة الموضحة .

وتحرر هذا محضرنا بذلك .

صاحب الرسالة - مراقبة الواردات - الحجر البيطري - مراقبة الأغذية -  
الجمارك أو من ينوب عنه والصادرات .

\_\_\_\_\_ عليه

\_\_\_\_\_ الاسم ثلاثيا

\_\_\_\_\_ التوقيع

وزارة الصحة

التاريخ : \_\_\_\_\_

الرقم : \_\_\_\_\_

ملحق رقم ١ (ب)

محضر فحص ظاهري لرسالة مواد غذائية غير مجمدة

محضر معاينة رسالة : \_\_\_\_\_ الواردة من : \_\_\_\_\_

إلى الباقية : \_\_\_\_\_

باسم : \_\_\_\_\_

وصاحبها : \_\_\_\_\_

أنه في يوم \_\_\_\_\_ الموافق / / ١٩ \_\_\_\_\_ اجتمعت لجنة  
الفحص الظاهري من السادة :

١ - \_\_\_\_\_

٢ - \_\_\_\_\_

٣ - \_\_\_\_\_

لمعاينة الآتي :

رسالة \_\_\_\_\_ عدد \_\_\_\_\_ وزن \_\_\_\_\_ شهادة إجراءات جمركية رقم \_\_\_\_\_

وقد تم الكشف الظاهري على عينات عشوائية من الرسالة بالنظام الآتي :

( تشرح التفاصيل الدقيقة للعدد وللبيانات المدونة على العبوات والعينات )

ووجدت اللجنة بالفحص الظاهري الآتي :

وتم سحب العينات اللازمة للتحليل المعملية بمعرفة اللجنة



وقررت اللجنة

وهذا وقد قرر مندوب صاحب الرسالة ومندوب الجهة المستوردة أن جميع البيانات الخاصة بالرسالة مأخوذة من صلب الشهادة الجمركية وصحيحة وأن الإجراءات الخاصة بالفحص الظاهري وأخذ العينات قد تم في وجودهم بالطريقة الموضحة .

وتحرر هذا محضرنا بذلك .

صاحب الرسالة - مراقبة الواردات. - الحجير البيطري - مراقبة الأغذية .

أو من ينوب عنه والصادرات .

الاسم ثلاثيا :

التوقيع :

## وزارة الصحة

التاريخ : \_\_\_\_\_

الرقم : \_\_\_\_\_

### ملحق رقم \_\_\_\_\_

محضر أخذ عينات

١ - تاريخ وساعة تحرير المحضر والمكان

الموجودة به الرسالة المأخوذة عنها

العينة : \_\_\_\_\_

٢ - اسم صاحب الرسالة التي أخذت

عنها العينات ولقبه وصناعته

وجنسيته ومحل إقامته : \_\_\_\_\_

٣ - اسم محرر المحضر ولقبه ووظيفته : \_\_\_\_\_

٤ - مكان تخزين الرسالة : \_\_\_\_\_

٥ - مقدار العينة : \_\_\_\_\_

٦ - مقدار الرسالة التي أخذت منها : \_\_\_\_\_

العينة : \_\_\_\_\_

٧ - الأحوال التي حصل فيها أخذ العينات وبيان العلامات التجارية الموجودة على

الرسالة سواء أكانت على أغلفتها أو عبواتها وعلى العموم جميع البيانات

الأخرى التي تكون مقيدة للتحقيق من ذاتية العينة :

٨ - إمضاء محرر المحضر : \_\_\_\_\_

( يوضح الاسم ويجواره التوقيع )

ويجوز لصاحب الرسالة أو من يمثله إبداء ما يراه من أقوال وتثبت في المحضر.

## تاسعاً: قرار وزير الصحة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦

بتشكيل لجان الفحص المعملى لرسائل المواد الغذائية

المستوردة وتنظيم سير العمل بها (٥)

### وزير الصحة

بعد الاطلاع على قانون قمع التدليس والغش الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى والقوانين المعدلة له؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة :

### قرر:

مادة ١ - تشكل بالإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة الصحة وبالمعامل التابعة لمديرتى الشئون الصحية بالإسكندرية وببور سعيد لجان الفحص المعملى المشار إليها بالمادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ من المختصين بها على أن ينضم إليهم الأطباء البيطريين أو الاخصائيين الذين يندبهم وزير الزراعة والأمن الغذائى متى تعلق الفحص بالمواد الغذائية المستوردة من اللحوم المجمدة والدواجن المجمدة وأجزائها والأسماك المجمدة .

ولهذه اللجان أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة :

(\*) الوقائع المصرية العدد ٢٤٢ فى ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٦

مادة ٢ - تختص اللجان المشار إليها بالمادة السابقة بفحص وتحليل المواد الغذائية الآتية :

- اللحوم المجمدة والدواجن وأجزائها والأسماك المجمدة .
- المحاصيل الزراعية .
- المواد الغذائية النهائية ومنتجاتها .
- الزيوت والدهون النهائية .
- المواد السكرية ومنتجاتها .
- المركبات والعصائر والمشروبات ( السكرية - الغازية - الكحولية ) .
- الألبان ومنتجاتها .
- اللحوم والدواجن والأسماك ومنتجاتها المصنعة .
- المساحيق الغذائية المختلفة .
- المواد الغذائية المصنعة المختلفة .
- الصلصات والمشهيات .
- المواد التي تدخل في إعداد وصناعة المواد الغذائية والمواد الملونة والمضافات الغذائية .
- مياه الشرب الطبيعية والمعدنية المعبأة .
- الأوعية والعبوات .

مادة ٣ - يكون فحص وتحليل رسائل المواد الغذائية المستوردة بفرض التأكد

من :

أولاً :

- ( أ ) مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية .  
( ب ) مطابقتها للقرارات والتشريعات السارية .  
( جـ ) مطابقتها لبيانات التركيب والتحليل المعتمدين من السلطة الرسمية  
ببلد المنشأ .

ثانياً - الصلاحية للاستهلاك الآدمي :

مادة ٤ - تثبت لجان الفحص المعملى المشار إليها نتائج الفحوص التى تجريها  
فى استمارة فحص وسائل المواد الغذائية المستوردة طبقاً للنموذج المرفق .

مادة ٥ - ترفع لجان الفحص المعملى نتائج فحص وتحليل عينات وسائل المواد  
الغذائية المستوردة إلى وكيل وزارة الصحة أو مدير مديرية الشئون الصحية المختصة  
بحسب الأحوال خلال موعدا لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود العينات إلى  
المعامل .

مادة ٦ - يكون قبول أو رفض وسائل المواد الغذائية المستوردة بقرار من وكيل  
وزارة الصحة أو مدير الشئون الصحية المختصة بحسب الأحوال فى ضوء نتائج  
الفحص المعملى ويبلغ القرار الذى يتخذ فى هذا الخصوص إلى صاحب الشأن خلال  
أسبوع من تاريخ صدوره على أن يكون مصحوباً فى حالة الرفض بصورة من  
استمارة الفحص المعملى متضمنة الأسباب التى أدت إلى الرفض .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٨٦/٩/٢٤

وزير الصحة

د . حلمى الحديدي

وزارة الصحة

استمارة

نتائج فحص عينات مواد غذائية مستوردة

رقم المعامل : تاريخ الورد : تاريخ التصدير :  
نوع العينة : الرقم السرى :  
الفحص المطلوب :  
الجهة الراسلة :  
اسم الباخرة : بلد المنشأ :  
\_\_\_\_\_

بيانات العينة

\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_

نوع التحليل

١ - الفحص الظاهرى والخواص الطبيعية  
٢ - التحليل البكتريولوجى  
٣ - التحليل الكيماوى  
٤ - التحليل للمسموم والبيولوجى  
\_\_\_\_\_

نتيجة التحليل

\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_

**عاضراً ، قرار وزير الصحة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٤ باستبدال المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ (١) بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملونة إليها (٢) .**

**هادى عشر ، قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٩٨) لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية .**

وقد تضمن القرار المذكور فى نيابة رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على المادة ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التى تستعمل فى تلوين المواد الغذائية وعلى المرسوم الصادر فى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن التفويض بالاختصاصات وعلى ما ارتأه مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية (٣) .

---

(١) انظر نص القرار المذكور فى البند ثالثاً من هذا الفصل ص ... .

(٢) تضمن قرار وزير الصحة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٤ ما يأتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه النص الآتى .

تثبت على عبوات المواد الغذائية المحتوية على مواد ملونة - بيان نوعية المادة الملونة طبيعية أو صناعية بشرط أن يوضح أن المادة الصناعية المضافة مسموح بها صحياً .

مادة ٢- على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً فى ١٩٨٤/٦/٢٨ .

(٣) قرار (مادة ١) : يقصد بالأوعية جميع الأوعية والأجهزة وغيرها من الأدوات التى تستعمل فى طهي المواد الغذائية أو تحضيرها أو حفظها أو نقلها أو تناولها أو التى تستعمل فى المياه وكذلك مستحضرات التجميل أو لعب الأطفال التى يقتضى استعمالها ملامسة الفم .

- .....
- (مادة ٢) : فيما عدا ما نص عليه في المواد الأخرى من هذا القرار يجب أن تتوافر في الأوعية ما يأتي :
- أولاً : يجب ألا تصنع كلها أو جزء منها من معدن الرصاص أو الزنك فقط .
- ثانياً : إذا كانت مصنوعة من سبائك فيجب ألا تحتوي على أكثر من ١٠٪ (عشرة في المائة من الرصاص) .
- ثالثاً : يجب ألا تزيد نسبة الرصاص في القصدير الذي يطلى به أجزاءها التي تلامس الفم أو المواد الغذائية على أكثر من ١٪ (واحد في المائة) .
- رابعاً : يجب ألا تزيد نسبة الرصاص في السبائك التي تلحم بها من الداخل على أكثر من ١٪ (واحد في المائة) .
- خامساً : يجب ألا تزيد نسبة أكسيد الزرنيخ فيها على أكثر من ٠,٣٪ (ثلاثة من مائة في المائة) .
- (مادة ٣) : يجب أن تكون مواصفات الأواني الألومنيوم المعدة للاستعمال المنزلي كالآتي :
- أولاً : ألا تقل نسبة أكسيد الألومنيوم فيها عن ٩٩٪ (تسعة وتسعين في المائة) .
- ثانياً : ألا تزيد نسبة الخحاس فيها عن ٠,٢٪ (اثنين من عشرة في المائة) .
- ثالثاً : ألا تزيد نسبة الحديد فيها عن ٠,٧٪ (سبعة من عشرة في المائة) .
- رابعاً : ألا تزيد نسبة السليكون فيها عن ٠,٦٪ (ستة من عشرة في المائة) .
- خامساً : ألا تزيد نسبة المنجنيز فيها عن ١٪ (واحد في المائة) .
- سادساً : ألا تزيد نسبة الشوائب الأخرى عن ٠,٣٪ (ثلاثة من مائة في المائة) .
- (مادة ٤) : يجب ألا تصنع الأوعية والألوان المذكورة فيما يلي من معدن الرصاص أو من معدن الزنك فقط وفي حالة صنعها من سبائك يدخل في تركيبها معدن الرصاص فيجب ألا تزيد نسبته فيها على ١٪ (واحد في المائة) ونسبة أكسيد الزرنيخ على ٠,٣٪ (ثلاثة من مائة في المائة) .
- ١- أوعية الخمور .
  - ٢- أنابيب المواد الغذائية ومستحضرات التجميل وأغطيته .
  - ٣- أغلفة المواد الغذائية ومستحضرات التجميل التي تلامسها مباشرة .
  - ٤- أوعية مستحضرات التجميل وأغطيتها .
  - ٥- أوعية أطعمة الأطفال .
  - ٦- كيسول الزواج .
  - ٧- سيفون زجاج المياه الغازية .



٨- لفائف التبغ للصنع .

(مادة ٥) : يجب ألا تصنع الأواني والأدوات التي تلامس الفم أو المواد الغذائية بصفة مباشرة وكذا أدوات لعب الأطفال من كاوتشوك (مطاط يحوى الزنك أو الرصاص - ويجوز أن تصنع تلك الأواني والأدوات من كاوتشوك يحوى كبريتيد الأنثيمون بشرط ألا يترك هذا الكاوتشوك أو المطاط أنثيمون فى محلول ٥٪ (خمسة فى المائة) حامض الطرطريك .

(مادة ٦) : لا يجوز استعمال معدن الرصاص أو سبائك فى اصلاح آلات طحن المواد الغذائية أو تقليل الأواني فى تغطية مواقد محال بيع المواد الغذائية أو صنعها .

(مادة ٧) : لا يجوز طلاء الأوعية من الداخل أو من الخارج إلا بالوان مسموح بها طبقاً لمرسوم المواد الملونة وعند استعمال الهويات أو الورنيش أو الميناء بطريق الصهر أو أية مادة أخرى فى طلاء الأوعية أو تزجيجها يجب ألا تعطى اختبارات إيجابية للرصاص أو الزنك أو الكاديوم أو الأنثيمون عند وضعها فى محلول حمض خليك ٤٪ (أربعة فى المائة) لمدة ٢٤ ساعة فى درجة الحرارة العادية أو إذا عولجت بهذا المحلول لمدة نصف ساعة بطريق الغليان .

(مادة ٨) : لا يجوز تبطين الأوعية أو عريبات نقل اللحوم أو تغطية مواقد محال بيع أو صنع المواد الغذائية بطبقة من الزنك - ويستثنى من ذلك مواسير المياه وخزانات المياه العامة .

(مادة ٩) : لا يجوز استعمال الأوعية المصنوعة من النحاس الأحمر بدون تبييضها - ويجوز فى أجهزة التقطير وتحضير الحلوى والشربات والمربيات أن تستعمل تلك الأوعية بدون تبييض بشرط أن تكون قبل استعمالها لامعة ونظيفة وأن تكون بعيدة عن تأثير الأبخرة الحمضية والسوائل المحتوية على أملاحها ومستوية للاشتراطات الواردة بالمادة ١١ من هذا القرار وأن تفرغ محتوياتها فى أوعية أخرى بمجرد الانتهاء من التحضير فيها .

(مادة ١٠) : لا يجوز استعمال للطبوعات والجرائد والأوراق السابق استعمالها كلفائف للمواد الغذائية المختلفة - كما لا يجوز استعمال السدادات التى سبق استعمالها ويجب أن تكون اللفائف الورقية نظيفة وخالية من المواد الحافظة والضارة وكذا الألوان الغير مسموح بها .

(مادة ١١) : يجب أن تكون جميع الأوعية المستعملة نظيفة وخالية من الصدأ أو المواد القريبة - كذلك يجب أن تكون خالية من الشقوق أو معالم زوال القشرة .

**ثاني عشر : القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٦  
المعدل بالتصاريح الصادرة في ١٩٥٥/١٠/٢٩ ،  
١٩٥٦/١٠/٢٩ ، ١٩٦٢/٥/٥ بشأن المواد الصائفة التي  
تضاف الى المواد الغذائية .**

صدر القرار الجمهوري المذكور باسم الأمة رئيس الجمهورية بعد  
الاطلاع على المادتين ٦٠٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص  
بقمع التبليس والنفس المعدل بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣

٣- ويجب ألا تحتوي المواد أو الأدوات التي تستعمل في تنظيفها على معادن  
سامة أو مواد عضوية ضارة بالصحة .

(مادة ١٢) : يجب أن يحتوي القصدير الذي يستعمل في تبيض الأوعية  
على ٩٩٪ (تسعة وتسعين في المائة) قصدير نقي ولا يزيد ما يحويه من أكسيد  
الزئبق على ٠,٠٣٪ (ثلاثة من المائة في المائة) .

(مادة ١٣) : يجب إجراء عملية لحام الأوعية من الخارج على أن يكون ذلك  
بخليط من القصدير والرصاص بحيث تكون نسبة القصدير فيه ٦٥٪ (خمس  
وستين في المائة) قصدير و ٣٥٪ (خمس وثلاثين في المائة) رصاص وأن تكون  
القصى تنسب للشوائب هي :

٠,٥٪ (خمس من عشرة في المائة) زئبق .

٠,٠٢٪ (اثنان من مائة في المائة) حديد .

٠,٣٪ (ثلاثة من عشرة في المائة) نحاس .

٠,٦٪ (ست من عشرة في المائة) أنتيمون .

ويجب أن ينصهر هذا الخليط عند درجة حرارة تتراوح بين ١٨٢ - ١٨٥ درجة  
مئوية تقريباً ما عدا الأوعية النحاسية فيجوز لحامها بالنحاس أو سبائكها .

(مادة ١٤) : يغلى المرسوم الصادر في ١ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥ هـ (٣  
أبريل سنة ١٩٤٦م) بشأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .

(مادة ١٥) : على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من  
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات  
اللازمة لاضافة أي صنف من الأوعية وتحديد مواصفاتها أو لتحديد المواصفات  
الخاصة بمواسير المياه أو الأراني التي تستعمل في غير المواد الغذائية .

تحريراً في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ . رئيس الجمهورية وقد نشر القرار  
سالف الذكر بالمعد رقم ٧٣ من الجريدة الرسمية الصادر في

١٩٥٧/٩/١٩ .

لسنة ١٩٤٩ وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة وبناء ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة مجلس الوزراء (١) وقد أرفق بالقرار المذكور جدول للمواد الحافظة

(١) وقد تضمن القرار الجمهوري سالف الذكر ما يأتي :

مادة (١) : يقصد بالمادة الحافظة - في تطبيق أحكام هذا المرسوم - أية مادة تمنع أو تعوق أو توقف عملية التخمر أو التخمض أو التحلل في المواد الغذائية .  
مادة (٢) : لا يجوز التعديل في هذا الجدول الملحق بهذا المرسوم أو إضافة مواد حافظة أو التعديل في نسبة الإضافة أو نوع المواد الغذائية الواردة به إلا بقرار من وزير الصحة .

مادة (٣) : يجب أن تكون المواد الحافظة نقية ومطابقة لأحد الدساتير للأدوية المعترف بها .

مادة (٤) : يجب ألا تزيد نسبة المواد الحافظة المستعملة على النسب الموضحة أمام المادة الغذائية كما هو وارد بالجدول .

مادة (٥) : يجب أن تحمل عبوات المواد الغذائية التي تحتوى على مادة حافظة بطاقة مكتوب عليها اسم المادة الحافظة وأنها في الحدود المقررة وفقاً لأحكام هذا المرسوم ويحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع هذا البيان .

مادة (٦) : لا يجوز استيراد مواد غذائية محتوية على مواد حافظة أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة لأحكام هذا المرسوم .

مادة (٧) : تعتبر المواد الغذائية غير صالحة للاستهلاك إذا استعملت في حفظها مواد حافظة غير مدرجة بالجدول الملحق بهذا المرسوم أو إذا استعملت في حفظها مواد حافظة بنسب تتجاوز النسب المقررة .

مادة (٨) : يشترط في المواد الغذائية المعدة للتصدير والمحتوية على مواد حافظة على وجه يخالف أحكام هذا المرسوم أن تكون مهيأة ببيانات وعلامات خاصة يعينها وزير التجارة والصناعة بقرار منه ولا يجوز حيازة مواد غذائية للتصدير إلا في المصانع المنتجة لها .

مادة (٩) : على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والاقتصاد والشئون البلدية والقروية والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

. ١٩٥٣/١٢/٢٦

التي تضاف بنسب محددة إلى المواد الغذائية (١) .

(١) الجدول للمعدل للمواد الحافظة التي تضاف بنسب محددة إلى المواد الغذائية ( يقصد بحمض البترويك الحمض وأملاحه ويقصد بثاني أكسيد الكبريت الغاز وأملاحه بحمض السوربيك حمض السوربيك وأملاحه ويقصد بحمض البريبيونيك حمض البن بيوتيك وأملاحه على أن تصبب الأملاح كحامض البنزويك أو ثاني أكسيد الكبريت أو حمض السوربيك أو حمض البريبيونيك على التوالي ) .

المادة الغذائية	اسم المادة الحافظة المسموح بإضافتها	أعلى نسبة للمادة الحافظة في مليون جزء بالبوزن
١- عصير العنب .	حامض بنزويك .	١٠٠
٢- عصير الفواكه المحلاة وغير المحلاة .	ثاني أكسيد الكبريت . حامض بنزويك .	٥٠ ٨٠٠
٣- المربى بما في ذلك المرملة .	حامض سوربيك .	٦٠٠
٤- المربى للمعاجة في عبوات لا تعامل حرارياً أو ذات القيمة الحرارية المنخفضة المخصصة لتغذية مرضى السكر أو لفرش لنقص وزن الجسم جيلي الفواكه المحضر بنفس الطريقة التي تصنع بها المربى .	ثاني أكسيد الكبريت . حامض سوربيك . ثاني أكسيد الكبريت . حامض سوربيك . حامض بنزويك .	١٠٠ ٤٠٠ ١٠٠ ٤٠٠ ٢٥٠
٤- المشروبات الغازية غير الكحولية .	ثاني أكسيد الكبريت .	٧٠
٥- الخضروات المخللة وغيرها .	حامض بنزويك .	١٠٠
٥- المشهيات المجهزة .	حامض سوربيك . ثاني أكسيد الكبريت . حامض بنزويك . حامض سوربيك .	٦٠٠ ١٠٠ ١٠٠٠ ٦٠٠

المادة الغذائية	اسم المادة الحافظة المسموح بإضافتها	أعلى نسبة للمادة الحافظة في مليون جزء بالبونن
٦- محلول المنفحة .	حامض بنزويك .	٢٠٠٠
٧- المياه العطرية .	ثاني أكسيد الكبريت .	٧٠
	حامض بنزويك .	١٠٠
٨- صلصة الطماطم الحريفة .	حامض بنزويك .	١٠٠٠
٩- مركزات الشيكولاته .	بنزويك .	٧٠٠
١٠- السجق بأنواعه .	ثاني أكسيد الكبريت .	٤٥٠
١١- الفواكه المجففة :		
أ- اليزيب .	" " "	١٥٠٠
ب- فواكه أخرى .	" " "	٢٠٠٠
١٢- لب أو مجبنة الفواكه غير الجافة لصناعة المرين والهيلي .	" " "	٢٥٠٠
١٣- الجلوكوز السائل المستعمل في الحلوى الجافة .	ثاني أكسيد الكبريت .	٤٠٠
	" " "	
١٤- الجلوكوز السائل المستعمل في المشروبات .	" " "	٤٠
١٥- الجلوكوز للتبلور .	" " "	٧٠
١٦- السكروز .	" " "	٧٠
١٧- النشا .	" " "	١٠٠
١٨- خضروات مجففة :		
أ- بطاطس مجففة .	" " "	٥٠٠
ب- بطاطا مجففة .	" " "	٥٠٠
ج- طماطم مجففة .	" " "	٥٠٠
د- كرنب مجفف .	" " "	٢٥٠
و- ثوم مجفف .	" " "	٥٠٠
ز- جزر أصفر مجفف .	" " "	١٠٠

المادة الغذائية	اسم المادة الحافظة للمسموح بإضافتها	أعلى نسبة للمادة الحافظة في مليون جزء بالوزن
هـ- بصل مجفف .	ثاني أكسيد الكبريت .	٥٠٠
١٩- الجيلي للتياور والفواكه الجافة والسكرية .	" " "	١٠٠
٢٠- بياض البيض وصفاره .	" " "	٥٠٠
٢١- الجيلاتين .	" " "	١٠٠٠
٢٢- المشروبات الكحولية :		
أ- البيرة .	" " "	٥٠
ب- السيدر .	" " "	٢٠٠
ج- الأنبة .	" " "	٤٥٠
٢٣- الجبن .	حامض سوربيك .	١٠٠٠
	حامض پريبيوتك .	٣٠٠٠
٢٤- المياه المعدنية المحلاة .	ثاني أكسيد الكبريت .	٧٠
	حامض البنزويك .	١٠٠
	حامض السوربيك .	١٢٠
٢٥- مشروبات غير كحولية .	ثاني أكسيد الكبريت .	٢٥٠
	حامض بنزويك .	١٠٠٠
٢٦- الجبن المطبوخ .	النيسين .	١٢ ١/٢ مجم لكل كيلو جرام من الجبن المطبوخ ٢٠٠٠ جزء في المليون بالنسبة لوزن الدقيق المستخدم
٢٧- الخبز المعبأ ومنتجاته .	حامض البروبيونيك أو أحد أملاحه .	

**ثالث عشر : قرار وزير الصحة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧  
بإضافة مواد حافظة إلى الجدول المرفق بالقرار الجمهوري  
الصادر في ٢٦/١٢/١٩٥٢ في شأن المواد التي يسمح  
بإضافتها إلى المواد الغذائية .**

أصدر وزير الصحة بعد الاطلاع على قانون قمع التديليس والنفس  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له وعلى قانون العلامات  
والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين المعدلة له وعلى  
المرسوم الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في شأن المواد  
الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية والقرارات الوزارية  
المعدلة له وعلى ما عرضه علينا السيد الدكتور رئيس الإدارة المركزية  
للشئون الوقائية القرار سالف الذكر (١) .

**رابع عشر : قرار وزير الصحة رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ .  
بتحديد الألوان الصناعية والطبيعية المسموح بإضافتها إلى المواد  
الغذائية .**

أصدر وزير الصحة القرار المذكور بعد الاطلاع على المرسوم  
بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة في تلوين المواد  
الغذائية الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٥ وعلى القرارات الوزارية الصادرة  
تنفيذاً لهذا المرسوم وعلى ما عرضه السيد الدكتور / رئيس الإدارة  
المركزية للشئون الوقائية (٢) .

---

(١) وقد قرر : مادة ١ : يضاف إلى الجدول الملحق بالمرسوم الصادر في ٢٦  
ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن المواد الحافظة التي يسمح بإضافتها إلى المواد  
الغذائية حامض البروبيونيك أو أحد أملاحه المفضّل للخبز للعبا ومنتجاته بعد أقصى  
قدره ٢٠٠٠ جزء في المليون ( ألفا جزء في المليون ) بالنسبة لوزن الدقيق  
المستخدم .

مادة ٢ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٧/٦/٦ .

(٢) وقد تضمن القرار سالف الذكر ما يأتي .

مادة ١ : تحدد في الجدولين رقمي (١) ، (٢) للمرافقين لهذا القرار الألوان الصناعية والألوان الطبيعية للسومح بإضافتها إلى المواد الغذائية وفقاً لرسم تنظيم صنع وبيع المواد واستعمال المواد الملونة في تلوين المواد الغذائية ويشمل الجدول رقم (١) الألوان الصناعية وعددها إحدى عشرة ، ويشمل الجدول رقم (٢) الألوان الطبيعية وعددها سبعة عشر :

مادة ٢ : يسمح باستخدام ملح الشق القاعدي الأومنيوس أو الكالسيوم (LAKES) لأي من الألوان الغذائية في الماء والمذكورة بالجدول رقم (١) سالف الذكر :

مادة ٣ : تكون البيانات الخاصة بالألوان التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية الواردة في الجدول رقم (١) إرشاد إليه على النحو التالي :

- الاسم الأصلي :

- الاسم الكيميائي .

- رقم اللون في دليل الألوان عام ١٩٥٦ .

مادة ٤ : يسمح للسلطات البيطرية والزراعية باستعمال (بمنسجي المثل) في الاختتام المستعملة لغرض تمييز أنواع الأغذية .

مادة ٥ : يلغى كل ما يخالف هذه الأحكام من قرارات .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره . صدر في ١/٩/ ١٩٩٠ .

وزير الصحة نكتود / محمد رافع دويدار

الجدول رقم (١) المرافق للقرار الوزاري رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ والخاص بالألوان الصناعية التي يسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية وفقاً لرسم الألوان .

الاسم الأصلي	الرقم في دليل الألوان لعام ١٩٥٦	الاسم الكيميائي Col. Index (1956)
(١) كارمويزين .	١٤٧٢٠	ملح ثنائي الصوديوم ل- ٢ - (٤) - سلفو - ١ - نافثيل آزو) - ١ - نافثيل - ٤ حمض السلفونيك :
Azo- Carmoisine .	14720	Disodium Salt of 2 - (4 - Sulf - I - naphthylazo) - I - naphthol - 4 - Sulfonic acid .



الاسم الأصلي	الرقم في دليل اللون لعام ١٩٥٦	الاسم الكيميائي Col. Index (1956)
(٢) أصفر غروب الشمس (٤) - ف س ف) Sunset Yellow FCF	١٥٩٨٥ 15985	حمض ثنائي الصوديوم ل١ سلفوفينيل آزو (٢) - نافتول - ٦ - حمض السلفونيك : Disodium Salt of 1 - (4 - Sulphophenylazo) 2 - naphthol - 6 - sulfonic acid .
(٣) ثاني أكسيد التيتانيوم . Titanium diox- ide	٧٧٨٩١ 77891	ت ٢١ Pigment white 6 B - p Prgment 3
(٤) نول كوكسين (كوكسين جديد) Coccine Nouvelle. New Coccine .	١٦٢٥٥ 16255	ملح ثلاثي الصوديوم ل١ - (٤) - سلفو - ١ - نافتيل آزو (٢) - نافتول - ٨,٦ حامض السلفونيك الثنائي : Trisodium Salt of 1- (4- sulfo - Inaphthylazo) 16255 - 2 - naphthol - 6, 8 - disulfonic acid .
(٥) أزوجرانين . Azo - garanine .	١٨٠٥٠ 18050	ملح ثنائي الصوديوم لبنزئين آزو ٨ - استيلامينو - ١ - نافتول ٦ , ٣ حامض السلفونيك الثنائي . Disodium Salt of benzena tcid Cormic 8 Acetylamine Inaphto 13.6 disulphonic acid .

الاسم الأصلي الرقم في دليل الألوان لعام ١٩٥٦	الاسم الكيميائي Col. Index (1956)	
٩١٤٠	ملح لبادي الصوديوم ل٤ - بارا - سلفوينزين آزو ١ - سلفوفينيل - ٥ - هيدروكس بييرازول ٣ حمض الكربوكسليك طارطازين . Sodium Salt of 4 - P-sulphbencene azo 1- P - sulphophenyl 5 hydroxy pxrazol 13 Carboxylic acid .	(٦) طارطازين .  Tartazine .
٢٨٤٤٠	ملح ريامي الصوديوم ل٢ - (٤) - (بارا سلفوفينيل آزو) - ٧ - سلفو - ١ - نافثيل آزو) - ٨ - أسيت أمينو - ١ - نافثيلول - ٢ ، ٥ - حمض السلفونيك الثنائي . Terrasodium Salt of 2 - ( 4 - (P- sulfophenylazo) 7 - Sulfo - I- naphthylazo) - 8 - tctamino - 1- Naphthol - 3,5 - disulfonic .	(٧) أسود لامع ف . ن  Brilliant Black BN.
٤٢٠٥٣	ملح ثنائي الصوديوم ل٤ - (٤) - (ن) - اثيل بارا سلفوينزيل أمينو) فينيل) - (٤) - هيدروكس - ٢ سلفونيم فينيل - ميثيلين) - (ن - اينيل - ن - بارا - سلفوينزيل) - ٢، ٢ ره سيلكوهكسا اينامين) . Disodium salt of 4-(4-N- ethyl- P- Sulfo benzylamine) phenyl) 4- hydroxy-2- sulfoniumphenyl) - methylenc- (I-N- ethyl - N-P ethy sulfobenzyl) 2,5 - cyclohexadienimine)	(٨) الأخضر الثابت ف س ف .  Fast Green FCF.

## خامس عشر . قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ في شأن اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها في أماكن تداول الأغذية .

قرر وزير الصحة هذا القرار بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠  
لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وعلى ما ارتأه  
مجلس الدولة للمصرى (١) .

الاسم الأصلي	الرقم في دليل الألوان لعام ١٩٥٦	الاسم الكيميائي Col. Index (1956)
(٩) الأزرق اللامع ف س ف	٤٢٠٩٠	ملح ثنائي الصوديوم ل - (٤) - ( ن ) إيثيل بارا سلفونيل أمينو ) - فينيل ( ٢ ) - سلفونيم فينيل ) - ميثيلين ( ١ ) - ( ن - إيثيل - ن - بارا سلفونيل - ٢ ، ٥ سيكوهكسا دينامين : Disodium salt 4-( N- ethyl- P- sulfobenzylamine) phenyl - 2- sulfoniumphenyl) - methylene - I- Nethyl - N- P - sulfobenzyl) 2, 5- cyclohexadienimine .
Brilliant Blue FCF	42090	

(١) وقد تضمن القرار سالف الذكر ما يأتي :

مادة ١ : يحظر عرض الأغذية خارج الأماكن المعدة لتداولها ويجب أن تكون  
جميع أصناف المواد الغذائية بعيدة عن التعرض للتلف والحشرات والقوارض  
والتلوث بالأتربة أو غيرها وأن توضع على قوائم مرتفعة عن سطح الأرض  
بمقدار ثلاثين سنتيمتراً على الأقل مع مراعاة النظافة التامة على الدوام في  
أسفلها . ويتعين الاحتفاظ بوعاء سليم مصنوع من الزنك له غطاء محكم  
توضع فيه فضلات اللحم ويفرغ أولاً بأول .

مادة ٢ : يجب مراعاة النظافة التامة واتباع الطرق الصحية في تصنيع  
وتخزين الأغذية وفي جميع مراحل تداولها .

**سادس عشر : قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧  
في شأن اشتراطات الواجب توافرها في المشتغلين في  
تداول الأغذية لتؤكد من خلوصهم من الأمراض المعدية  
وأجراءات فحصهم ،**

قرر وزير الصحة القرار المذكور بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠  
لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وعلى القرارين  
الوزاريين رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن  
الاجراءات الوقائية لمكافحة الأمراض المعدية التي تنقل عن طريق الغذاء  
والشراب ، وعلى ما أرتأه مجلس الدولة (١) .

---

- ويجب أن تكون الأوعية والأدوات ، وبهوك التشغيل ، والمناضد المستعملة  
سليمة ونظيفة على الدوام وأن تغسل جيداً بالماء للغلي والصابون بعد كل  
استعمال وأن يحتفظ بها في مكان نظيف خاص بها ولا يستعمل في أي غرض  
آخر .

ويحظر أن يستخدم لأكثر من شخص واحد الأكواب المصنوعة من القش أو  
الورق والملاعق الخشبية والشفافات المصنوعة من القش أو المصنوعة من الورق  
والمناشف لتجفيف الأيدي لأكثر من شخص واحد .

مادة ٣ : يخطر بيع أو عرض أو حيازة المواد السامة كالبهيدات الحشرية  
وغيرها بقصد البيع في الأماكن الممنوعة لتداول الأغذية .

مادة ٤ : يحظر على المرخص له أو المدير المسئول عن أماكن الأغذية استخدام  
من لا يحمل شهادة صحية سارية للمفعول بخلوه من الأمراض وميكروباتها  
وعليه الاحتفاظ في مكان العمل بدفتر مسلسل الصفحات يقيّد فيه أسماء  
جميع العاملين لديه وعناوينهم وتاريخ صدور الشهادة الصحية الخاصة بكل  
منهم وتاريخ انتهاء العمل بها ورقم جهة صدورهما . وأن يقدم هذا الدفتر للجهة  
الصحية المختصة أو مندوبيها كلما طلب منه ذلك .

ويعتبر المرخص له أو المدير المسئول في جميع الأحوال مسئولاً عن الاحتفاظ  
بهذا الدفتر وعن نظافة العاملين لديه واتباعهم القواعد الصحية أثناء العمل .

مادة ٥ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٩٨٦ (٦ أبريل سنة ١٩٦٧) .  
(١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية : مادة ١ : لا يجوز الاشتغال -

= فى اى عمل له اتصال بتحضير المكولات والمشروبات أو الثلج أو مياه الشرب أو توزيعها أو نقلها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا أن كان حاملاً على شهادة صحية من الجهة الصحية المختصة بخلوه من الأمراض المعدية ويأن لا يحمل جراثيمها .

وعلى المشتغلين بهذه الأعمال أن يحملوا معهم دائماً هذه الشهادة .

مادة ٢ : يجب للحصول على الشهادة الصحية للنصوص عليها فى المادة السابقة تقديم طلب إلى الجهة الصحية المختصة موضحاً به البيانات الآتية :

(أ) اسم طالب الشهادة وتاريخ ميلاده وعنوان محل إقامته .

(ب) العمل الذى يمارسه عند تقديم الطلب ونوع الصناعة التى يعمل بها .

(ج) الشهادة الصحية السابق الحصول عليها وتاريخها أو عدم سبق الحصول على هذه الشهادة .

مادة ٣ : على الجهة الصحية المختصة عند تقديم طلب للحصول على الشهادة الصحية اتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) إجراء الفحص الاكلينيكي للطالب للتحقق من خلوه من الأمراض المعدية والأمراض الجلدية والزهرية للمعدة والذئب المعدى .

ويكون الفحص بالنسبة إلى الذئب المعدى بواسطة وحدات الأمراض الصدرية فى الأماكن التى توجد بها هذه الوحدات وبواسطة للجهات الصحية فى الأماكن الأخرى .

(ب) إجراء الفحص للمعمل على الوجه التالى :

١- تحليل البول للفحص البكتريولوجى للتيفود والباراتيفويد .

٢- تحليل البراز للفحص البكتريولوجى للتيفود والباراتيفويد والدوسنتاريا الباسيلية .

فإذا كانت نتيجة التحليل ايجابية اعتبر الشخص حاملاً لميكروب المرض ولا يجوز إعادة فحصه قبل مضي شهر على الأقل . وعند إعادة الفحص يعتبر الطالب غير حامل لميكروب المرض إذا كانت نتيجة تحليل ثلاث عينات متتالية بين كل واحدة والأخرى ثلاثة أيام سلبية .

٣- تحليل البراز لفحص طفيليات الدوسنتارية الأسبيلية فإذا كانت نتيجة التحليل ايجابية اعتبر الطالب حاملاً لها وفى هذه الحالة يعطى فرصة للعلاج ويعاد فحصه بعد شهر على الأقل وعند إعادة الفحص يعتبر الطالب غير =

## **سابع عشر ، قرار وزير الصحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن النسبة المسموح بها ليكروب السلمونيدا في اللحوم والدواجن المستوردة ،**

أصدر وزير الصحة هذا القرار بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨

- حامل لها إذا كانت نتيجة التحليل مرتين متتاليتين بين كل منها أسبوع  
سلبية .

٤- : أخذ مسحة من الحلق وأخرى من الأنف لفحصها للنفثريا مع اختبار  
الفسراوة فإذا كانت نتيجة الفحص ايجابية اعتبر الشخص حاملاً للميكروب  
ولا يجوز إعادة فحصه إلا بعد شهر على الأقل .

مادة ٤ : يعمل بالشهادة الصحية لمدة سنتين من تاريخ صدورهما ، ولا يجوز  
العمل بها بعد ذلك ما لم تجدد قبل نهاية مدتها بثلاثين يوماً على الأقل وتتبع  
عند التجديد نفس الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة ٥ : على المشتغلين بالأغذية في جميع الحالات ارتداء ملابس نظيفة  
والحفاظ على نظافة لجسامهم ، ويحظر عليهم البصق أو التمسك في مكان  
العمل .

كما يجب على اصحاب محال الأغذية ابعاد العمال عن العمل في حالة أصابتهم  
بنزلة بردية أو أي مرض آخر معد أو إذا أُصيبت أيديهم بجروح أو قرح أو بثرات  
وذلك إلى أن يتم شفاؤهم .

وللجهة الصحية المختصة ابعاد العمال المصابين بهذه الحالات المرضية متى  
ترأى لها أن وجودهم بهذه الحال أو مزاولتهم العمل يسبب ضرراً بالصحة  
العامة وذلك حتى يتم شفاؤهم .

مادة ٦ : للسلطة الصحية أن تستدعي في أي وقت من ترى استدعاه من  
المشتغلين بالأغذية المنصوص عليهم في المادة الأولى من هذا القرار للكشف  
عليهم كلما اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ٧ : يلغى القراران الوزاريان رقم ٧٨٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ١٤٤  
لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما .

مادة ٨ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من  
تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٨٦ ( ٦ أبريل سنة ١٩٦٧ ) .  
وقد سبق أن صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة  
المحتولين انظر البند تاسعاً من هذا الفصل .

لسنة ١٩٤١ بقمع الفش والتدليس والقوانين المعدلة له وعلى القانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والقوانين المعدلة له وعلى المرسوم الصادر في ١٩٥٢/٤/٢ بتنظيم تجارة اللحوم ومنتجاتها والقرارات المعدلة له وعلى محضر اجتماع مجموعة العمل المنبثقة عن اللجنة العليا لمكافحة الأمراض المعدية بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤ بشأن مناقشة موضوع السلمونيلا وتأثيرها على المواد القذائية خاصة اللحوم والدواجن (١) .

### **ثامن عشر : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إلزام مستوردي السلع**

#### **(١) قد تضمن القرار المذكور المواد الآتية :**

مادة ١ : يتعين إجراء الفحوص للمعملية على عينات تؤخذ من رسائل اللحوم والدواجن عند وصولها إلى موانئ الوصول على أن تؤخذ شهادة بلد المصدر في الاعتبار .

مادة ٢ : يقوم مسئولوا مراقبة الأغذية بأخذ عينات ممثلة للرسائل ترسل للمعامل للفحوص البكتريولوجية يراعى فيها النسب والاحتياجات الآتية :  
(أ) في حالة رسائل اللحوم تؤخذ (١٠) عشر عينات من كل لوط على حدة بحيث لا يقل وزن العينة عن (٢٠٠) جم .

(ب) في حالة رسائل الدواجن تؤخذ ٥ عينات من كل لوط على حدة بحيث لا تقل العينة الواحدة عن سجلة كاملة .

(ج) يتعين مراعاة كلفة الاحتيلجات الخاصة بفرق أخذ ونقل وتسليم العينات إلى العامل للفحوص البكتريولوجية .

مادة ٣ : تعتبر رسائل اللحوم والدواجن صالحة للاستهلاك الآدمي في حالة ما إذا ثبت من نتيجة الفحوص البكتريولوجية للعينات الممتثلة لهذه الرسائل من اللحوم أنها ايجابية للسالمونيلا بنسبة ١٠٪ (عشرة في المائة) .

وفي حالة ما إذا ثبت من نتيجة الفحوص البكتريولوجية للعينات الممتثلة لهذه الرسائل من الدواجن أنها ايجابية للسالمونيلا بعد اقصى ٢٠٪ (عشرين في المائة) .

مادة ٤ : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار في ١٩٨٠/٥/٣ .

امضاء وزير الصحة (أ. د. د. مدوح جبر) .

## **الغذائية والمعبأة والمعلبة بإثبات تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة ،**

اصدر وزير التموين والتجارة الداخلية القرار المذكور وذلك بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وعلى القرار ١٣٩ سنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وعلى موافقة لجنة التموين العليا (١) .

**تاسع عشر ، قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر تداول السلع الغذائية المستوردة المعلبة والمجمدة والسريعة التلف الغير مثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية ،**

اصدر وزير التموين والتجارة الداخلية القرار المذكور وذلك بعد

### **(١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :**

مادة ١ : على مستوردى السلع الغذائية المعبأة أو المعلبة بكافة انواعها ضرورة إثبات تاريخ انتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها للاستهلاك الأسمى على كل وحدة ومعرفة للمنتج قبل دخولها للوئى المصرية .

مادة ٢ : يحظر على الهيئة العامة للرقابة على الصناعات والواردات ، ومصلحة الجمارك اتخاذ أى إجراء للإفراج عن السلع المشار إليها بالمادة السابقة ما لم يكن موضحاً عليها البيان المذكور والتأكد من بقاء فترة لا تقل عن ستة شهور على انتهاء الصلاحية .

كما يحظر على المستوردين وتجار الجملة والتجزئة التعامل فى هذه السلع قبل التأكد من إثبات تاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة منها بخط واضح .

مادة ٣ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه . وفى جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويعمل بمصادرتها .

مادة ٤ : ينظر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٢/١/١ .

تصريحاً فى ٣ المحرم سنة ١٤٠٢ ( ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨١ ) . أحمد

أحمد نوح .

انظر الوقائع المصرية - العدد رقم ٢٥٣ فى ١٩٨١/١١/٨ .



الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها . وعلى القرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ بالزام مستوردي السلع الغذائية للمعبأة والمعلبة بإثبات تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة وعلى القرار رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ . وعلى قرار السيد / وزير الدولة للاقتصاد رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨١ بشأن البيانات الواجب كتابتها على عبوات السلع الخاضعة للرقابة على الصادرات والواردات . وعلى محضر اجتماع اللجنة المشكلة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ برئاسة المهندس وكيل أول الوزارة وعضوية ممثلي الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الجمارك والاتحاد العام للغرف التجارية والغرفة التجارية لمحافظة القاهرة وعلى موافقة لجنة التموين العليا (١) .

#### (١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يحظر على مستوردي وتجار الجملة والتجزئة في السلع الغذائية المستوردة والمعلبة والمجمدة والسريعة التلف الواردة بالجدولين المرفقين لهذا القرار تناول تلك السلع أو التعامل فيها أو حيازتها بأي وجه ما لم يكن مثبتاً على كل عبوة ووحدة من وحدات البيع المعبأة تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية بالنسبة للسلع الواردة بالجدول رقم (١) أو تاريخ الانتاج بالنسبة للسلع الواردة بالجدول رقم (٢) حسب الأحوال على كل وحدة قابلة للتناول طبقاً لأحكام قرار وزير الدولة للاقتصاد رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وذلك اعتباراً من ١٩٨٢/٤/١٥ تاريخ نفاذ القرار المذكور .

مادة ٢ : يمنح السادة المشار إليهم بالمادة السابقة مهلة قدرها أربعة أشهر بدء من تاريخ نفاذ هذا القرار لتصرف ما لديهم من السلع المشار إليها في المادة الأولى والتي ورعت قبل هذا التاريخ وغير مثبت عليها تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية حسب الأحوال على أن تكون صالحة للاستهلاك الآدمي بمعرفة الجهات الصحية المختصة .

مادة ٣ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز -

- ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين على جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ : يلغى القراران رقمى ٢٧٠ لسنة ١٩٨١ ، ٤٥٧ لسنة ١٩٨١ للشار إليهما .

مادة ٥ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٢/٤/١٥ .

تصديقاً فى ١٩٨٢/٤/١١ . وزير التموين والتجارة الداخلية .

١- جدول رقم (١) موافق للقرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ سلع يحظر تداولها أو التعامل فيها أو حيازتها ما لم يكن مثبتاً على كل عبوة أو وحدة قابلة للتداول تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .

١- اللحوم المجمدة أو للبردة المعبأة فى عبوات المستهلك النهائي واللحوم المعلبة ومشتقاتها (كورنبيف - لانشون - كانديف) واللحوم المجزأة والمجهزات فى عبوات المستهلك النهائي .

٢- اللحوم المفرومة والمخلوطة .

٣- الدواجن والطيور المجمدة وأجزاءها .

٤- الأرناب المجمدة .

٥- الأسماك المدخنة والمملحة والمعبأة بأنواعها والمخلوطة (تونة - سردين - سالمون - مأكريل - أنشوجة) .

٦- الزيوت النباتية الغذائية والمهدرجة . ٧- المسلى الصناعى والمارجرين .

٨- الألبان المجففة والمكثفة . ٩- الكريمة السائلة والمعلبة .

١٠- الفاكهة والعصائر المعلبة والبربات . ١١- الزبدة والمسلى الطبيعى .

١٢- الجبن بكافة أنواعه . ١٣- بونرة البيض .

١٤- الحساء . ١٥- الزيتون .

١٦- منتجات الطماطم المحفوظة . ١٧- المكرونة .

٢- الجدول رقم (٢) موافق للقرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ سلع يحظر تداولها أو التعامل فيها أو حيازتها ما لم يكن مثبتاً على عبواتها تاريخ انتاجها .

١- اللحوم المجمدة . ٢- الأسماك المجمدة .

٣- الكبد المجمدة . ٤- بيض المائدة الطازج .

**عشرون ، قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بإلزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة في كافة السلع المعبأة والمعلبة والمخلقة المستوردة بإثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة .**

قرر وزير التموين والتجارة الداخلية القرار المذكور وذلك بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتصديق الأرباح وعلى القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتصديق الأرباح وعلى القرار ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتصديق الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب في أسعارها وعلى القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تصديق نسبة الأرباح لكافة السلع المستوردة وعلى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ بإلزام مستوردي وتجار الجملة في السلع الغذائية المعبأة بإثبات سعر البيع للمستهلك على كل وحدة وعلى ذلك صدر القرار سالف الذكر (١) .

#### (١) يخص القرار المذكور على أنه :

مادة ١ : على مستوردي كافة السلع الغذائية المعبأة والمعلبة والمخلقة المستوردة إثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك في مكان ظاهر على الغلاف الخارجي للعبوات الواردة بدخلها وحدات تلك السلع وباللغة العربية . وعليهم طبع عدد من البطاقات مفعّون عليها اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك مساوي لعدد الوحدات القابلة للتداول وتسليمه إلى تجار الجملة وتجار التجزئة حسب الأحوال وإثبات ذلك في مستندات وفواتير تداول تلك السلع .

مادة ٢ : على تجار التجزئة في السلع الغذائية المشار إليها بالمادة السابقة لصق البطاقة للمبينة لإسم المستورد وسعر البيع للمستهلك باللغة العربية في مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول بمجرد استلام السلع وطاقات الأسعار من المستوردين أو تجار الجملة حسب الأحوال .

مادة ٣ : يحظر على المستوردين التعامل في السلع المذكورة أو التصرف فيها بأي وجه قبل إثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على الغلاف الخارجي للعبوات الواردة بدخلها الوحدات القابلة للتداول واعداد البطاقات المبينة لسعر البيع للمستهلك واسم المستورد .

**هادي وعشرون ، قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة في كافة السلع المعبأة والمغلفة بإثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة ،**

أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردي الجملة والتجزئة في كافة السلع المعبأة والمغلفة بإثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة (١) .

---

« ويحظر على تجار الجملة والتجزئة حيازة تلك المبوات في مخازنهم أو التعامل فيها ما لم يكن مثبتاً عليها هذا البيان مع تواجد بطاقات باسم المستورد وسعر البيع للمستهلك بصفة دائمة في مكان وجود السلعة .  
ويحظر على تجار التجزئة طرح هذه السلع للتداول أو التصرف فيها بأي وجه قبل لصق البطاقات المبينة لاسم للمستورد وسعر البيع للمستهلك في مكان ظاهر بكل وحدة قابلة للتداول .

مادة ٤ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط السلع موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ : يلغى القرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٢ .

تصديقاً في ١٩٨٢/٤/٢٩ .

وزير التموين والتجارة الداخلية .

(٢) وقد تضمن القرار المذكور مادتين على النحو التالي :

مادة ١ : يعمل بأحكام القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه اعتباراً من ١٩٨٢/١/١ .

مادة ٢ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تصديقاً في ١٩٨٢/٦/٢٦ . وزير التموين والتجارة الداخلية .

**ثاني وعشرون ، قرار وزير الدولة للصحة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن رسائل المواد الغذائية المرفوضة (القوائم - العدد ١٠٤ في ١٩٨٢/٥/٥) .**

أصدر وزير الصحة هذا القرار بعد الاطلاع على قانون جمع التدليس والغش الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ والقوانين المعدلة له .

وعلى قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له (١) .

**ثالث وعشرون ، قرار وزير الصحة رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن شروط واجراءات تسجيل مستحضرات الأغذية الخاصة والترخيص بتداولها وطرق الاعلان عنها ،**

أصدر وزير الصحة القرار المذكور وذلك بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن إعادة تشكيل اللجنة المستبينة للتغذية .

---

(١) وقد أصدر وزير الصحة هذا القرار الذي تضمن المواد الآتية :

**مادة أولى :** في حالة رفض السلطات الصحية المختصة لرسالة مواد غذائية مستوردة لصاحب الشأن أو من ينفيه الحق في طلب إعادة تصديرها للخارج خلال أسبوع من تاريخ الرفض وعليه اتمام إعادة التصدير في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الموافقة على طلبه .

**مادة ثانية :** في حالة عدم اتمام إعادة التصدير خلال المدة الموضحة بالمادة السابقة أو عدم التقدم بطلب إعادة التصدير خلال أسبوع من تاريخ الرفض الصحي تعمل الرسالة على نفقة صاحب الشأن .

**مادة ثالثة :** ينشر هذا القرار بالقوائم المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .  
تحريراً في ٧ جماد الآخر سنة ١٤٠٢ (أول أبريل ١٩٨٢) .  
انتظر القوائم المصرية العدد رقم ١٠٤ في ١٩٩٢/٥/٥ .

وعلى ما عرضه وكيل الوزارة للشئون الوقائية (٢) .

(١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ :

- (أ) يقصد بالمستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال الأطعمة والأشربة التي تخصص لتغذية الأطفال سواء كانت متكاملة أو غير متكاملة .  
(ب) يقصد بالمستحضرات ذات القيمة السعيرية المنخفضة الأطعمة والأشربة التي تكون قيمتها السعيرية أقل من المعدل العادي لذات الأطعمة والأشربة .  
(جـ) يقصد بالمستحضرات ذات القيمة السعيرية المرتفعة الأطعمة والأشربة التي تكون قيمتها السعيرية أكثر من المعدل العادي لذات الأطعمة والأشربة .  
(د) يقصد بالمستحضرات النشطة والمقوية والمفاتيحة للشهية كل أطعمة وأشربة ومستحضرات غذائية توصف بأن لها منافعاً تنشيطية أو للتقوية أو لفتح الشهية .

مادة ٢ : يجب ألا تمتاز الأغذية الخاصة الواردة في المادة الأولى من هذا القرار على أية مادة ذات تأثير طبي .

مادة ٣ : يحظر تداول الأغذية الخاصة الواردة في المادة الأولى من هذا القرار سواء كانت مصنعة محلياً أو مستوردة من الخارج إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها من معهد التغذية بوزارة الصحة وفقاً للأجراءات الآتية :  
(أ) يقدم منتج الصنف أو مستوردة طلباً لتسجيل المستحضر على النموذج المعد لذلك باسم السيد / مدير عام معهد التغذية بوزارة الصحة مرفقاً به ما يأتي :

١- عدد ٦ نماذج للبطاقات التي تعمل البيانات الخاصة بالمستحضرات والمعدة للصقها على العبوات .

٢- عدد ٦ عينات من الصنف المراد تسجيله في عبوته المعدة للتداول في الأسواق .

٣- عدد ٦ من النشرات التوضيحية للصاحبة للمعدة المعدة للتداول بالأسواق إن وجدت .

٤- بيان بتركيب المستحضرات الغذائية كماً ونوعاً وطريقة التحليل المعملي .

(ب) يقوم معهد التغذية بإجراء كافة التحاليل اللازمة للتسجيل والمعهد أن يطلب المزيد من العينات إذا اقتضى الأمر ذلك وفي حالة إذا ما تبين للمعهد بعد الدراسة والتحليل أن المنتج أو المستحضر الغذائي صالح للتسجيل والترخيص يعرض الأمر على اللجنة المستديرة للتغذية بوزارة الصحة =

## رابع وعشرون ، قرار وزير الصحة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحليل وفحص عينات الأغذية الخاصة بفرض تسجيلها ،

أصدر وزير الصحة القرار المذكور وذلك بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ باختصاصات وتنظيم وزارة الصحة وعلى القرار الوزاري رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تقدير أجور الفحوص والتحاليل بمعامل وزارة الصحة والقرارات المعدلة له وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن شروط واجراءات تسجيل مستحضرات الأغذية الخاصة وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة لقطاع الشؤون الوقائية (١) .

- للحصول على موافقتها النهائية على تسجيل المستحضر والترخيص بتداولها ،

مادة ٤ : يحظر الاعلان عن الأغذية الخاصة بالكلمة أو الصورة أو الكتابة بأية وسيلة من وسائل الاعلان إلا بعد الحصول على تصريح كتابي بذلك من معهد التغذية ويجب أن تكون البيانات المذكورة على بطاقات مستحضرات الأغذية الخاصة وعلى ما يوزع منها من نشرات أو اعلانات متفقة مع ما تحتويه تلك المستحضرات من مواد كما يجب ألا تحتوي على ما يؤدي إلى خداع المستهلك أو الاضرار بالصحة به .

مادة ٥ : يوضح على العبوة باللغة العربية ويخط واضح بيان اسم الصنف ومكوناته والفرض منه وطريق الاستعمال واسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية ورقم التسجيل بمعهد التغذية وتاريخ انتهاء استعماله إذا كان لذلك مقتضى .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل بأحكامه بعد ٦ أشهر من تاريخ النشر .

وزير الصحة د. فؤاد محيي الدين .

(١) وقد تضمن القرار سالف الذكر المواد التالية :

مادة ١ : يرخص لمعامل معهد التغذية بفحص وتحليل عينات الأغذية الخاصة التي تقدم إليها بفرض تسجيلها والترخيص بتداولها مقابل أجر قدره عشرة جنيهات نظير تحليل العينة الواحدة كيميائياً وبكتريولوجياً وحيوياً . -

**خامس وعشرون ، قرار وزير الصحة رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحليل ونمحص عينات الأغذية الخاصة بغرض تسجيلها ،**

قرر وزير الصحة القرار المذكور وذلك بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ باختصاصات وتنظيم وزارة الصحة وعلى القرار الوزاري رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد اجور الفحوص والتحليل بمعامل وزارة الصحة والقرارات المعدلة له وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن شروط واجراءات تسجيل مستحضرات الأغذية الخاصة وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحليل ونمحص عينات الأغذية الخاصة بغرض تسجيلها وعلى ما عرضه وكيل الوزارة لقطاع الشؤون الوقائية (١) .

**سادس وعشرون ، قرار وزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ صادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ بكيفية أخذ العينات وطرق تحليل الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها ،**  
أصدر وزير الصناعة هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على القرار

---

- مادة ٢ : تعفى الجهات والهيئات الحكومية العامة ووحدات القطاع العام من دفع الرسوم المقررة بالمادة السابقة .

مادة ٣ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .  
وزير الصحة د. فؤاد محيي الدين .

(١) وقد تضمن القرار المذكور نصوص المواد الآتية :  
مادة ١ : تم تعديل المادة (٢) بالقرار الوزاري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ لتكون الآتي :

يرخص لمعامل معهد التغذية بفحص وتحليل عينات الأغذية الخاصة التي تقدم إليها بغرض تسجيلها والترخيص بتداولها مقابل اجر قدره خمسين جنيهاً نظير تحليل العينة الواحدة كيميائياً ويكتريولوجياً وحيوياً .

مادة ٢ : ينشر هذا القرار بالوقائع الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تمهيداً في ١٩٧٧/٥/٢٢ . وزير الصحة أ. د. ابراهيم بدران .



مجلس الوزراء الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن صناعة الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها وبعد أخذ رأى وزارة الصحة وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة (١) .

#### (١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يكون لأخذ عينات الزيوت والدهون المعدة للطعام وللتجارة بالكيفية الآتية :

يخصص لأخذ العينات زجاجات سعة كل منها حوالى ٢٥٠ سم متسعة الفوهة وتكون هذه الزجاجات جافة ومعقمة فى حالة التحليل البكتريولوجى وذلك مع مراعاة ما يأتى :

(أ) فى حالة الأصناف السائلة تقلب العبوة جيداً قبل أخذ العينة بحيث تكون ممثلة للمصنف .

(ب) فى حالة الأصناف غير السائلة (الزيت المجدد أو الدهون أو الشحوم) التى يصعب تقليبها تؤخذ العينة من ثلاثة أماكن من العبوة المستوية على المصنف وذلك باستعمال مجس أنبوسى يكون نظيفاً جافاً خالياً من أى أثر من الدهون وتخلط الكمية للأخذ من هذه الأماكن الثلاث فى إناء واحد ثم تؤخذ العينة المطلوبة من الخليط .

(ج) وفى حالة الاشتباه عند الكشف على الرسائل الواردة بالجمارك تؤخذ عينات منها للتحليل بمعامل وزارة الصحة العمومية ( وهى الجهات المعتمدة فى التحليل ) فإذا اتضح عدم صلاحيتها يحظر صاحب الرسالة بذلك لاهانة أخذ عينات منها للتحليل ويكون ذلك على حسابه الخاص وإذا لم يقتنع صاحب الرسالة بهذه النتيجة فله أن يطلب خبيراً لمعاينة الرسالة بالاشتراك مع مندوب وزارة الصحة العمومية وإذا أخذت منها عينات للتحليل فيقوم مندوب وزارة الصحة العمومية بأخذ عينات مماثلة ترسل للتحليل بمعامل الوزارة للمقارنة بينها وبين نتائج الخبير .

(د) يجب أن لا تقل العين المأخوذة عن ٦٠٠ جرام تقسم إلى ثلاثة عينات متساوية توضع كل منها فى الزجاجاة المخصصة لذلك وتعلق الأوعية الثلاثة الممثلة للمصنف بسدادة من الزجاج أو الفلين فى حالة الزيوت السائلة ويقطعة من ورق الزبدة فى حالة الزيوت غير السائلة وتغتم بخاتم الموظف نفسه ويدون على البطاقة البيانات اللازمة .

(هـ) يعد محضر يدون به جميع البيانات الموجودة على العبوة للأخذ منها العينة بحضور صاحب المحل أو من ينوب عنه يوقع عليه كما تدون البيانات الآتية :

**سابع وعشرون ، قرار وزير الاسكان رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها الباعة المتجولين لببيع المخروبات والمواد الغذائية .**

اصدر وزير الاسكان والمرافق هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية وعلى موافقة وزير الصحة بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٨ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة (١) .

- 
- = (أ) الكمية الموجودة بالعبوة الأصلية وحالتها إذا كانت مفتوحة أو مغلقة لتحديد المسئولية على التاجر أو المنتج .  
(ب) حالتها سائلة أو صلبة .  
(ج) تاريخ أخذ العينة .  
(د) ما يكون ضرورياً من البيانات الأخرى التى يرى الموظف اضافتها .  
(هـ) مدة التحليل يجب ألا تتجاوز شهراً واحداً .  
مادة ٢ : (خاصة بطرق تحليل عينات الزيوت والدمون) .  
مادة ٣ : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ . وزير الصناعة .

(١) وقد تضمن القرار الملوكود المواد التالية :

مادة ١ : يجب أن تتوفر فى العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها الباعة للمتجولين فضلاً عن الاشتراطات المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه الشروط الآتية :

(أ) أن تكون العربات والصناديق مبطنة بالصاج المجلفن أو الصاج المطلى بالقصدير الجيد المعروف بالصنفيج الفرنساوى أو الفودمايكا أو أى مادة أخرى مماثلة غير قابلة للتلف أو التاكل عند التعرض للسوائل ويكفى فى العربات المستعملة لببيع المواد الغذائية أو الفواكه ذات القشور السميكة والتى لا تتعرض تعرضاً مباشراً للتلوث كالبطيخ والشمام وما إليها دهانها بالهوية الزيتية ثلاثة اوجه بعد معجونة جميع اللحامات جيداً بحيث تكون جميع أسطحها ملساء ليسهل تنظيفها .

(ب) أن تغطي العريقات المستعملة لببيع المواد الغذائية الغير مطهية أو ذات القشور الرقيقة أو اللزجة أو غيرها من المواد الغذائية الغير مطهية والمعرضة لاجتذاب الذباب والتلوث بأغطية من القماش النظيف .

(ج) أن تكون العريقات المخصصة لببيع المواد الغذائية المطهية والتي يتناولها الجمهور مباشرة مغلقة وأن تكون جوانب سقف هذه العريقات من الزجاج السليم وأن تعمل بها التهوية الكافية وأن تغطي فتحات التهوية بشبكة من السلك المثبت ذو النسج الضيق وفي حالة تجهيز أو تسخين بعض أنواع هذه الأطعمة على العريقات فيجب تزويدها بمكان ثابت للوجاق وتبطين جميع جوانبه بالصاج المثبت أو (أي مادة أخرى مقاومة للحريق مع استخدام مشعل بوتانجاز أو أبور غاز أو أى طريقة أخرى توافق عليها الجهة المختصة بحيث لا يتخلف عنها أنفحة أو مغلقات) وعلى أن يخصص بالعريقات مكان لأنبوبة البوتانجاز في حالة استعماله كمشعل .

(د) أن تزود العريقات المزودة عنها بالفقرة السابقة بالمياه النظية التي تؤخذ من مورد مائي معتمد على أن يقدم صاحب العربة اقراراً بالمكان الذي يستمد منه المياه في وعاء مغفل من الصاج المطلق أو أى مادة أخرى غير قابلة للصدأ أو أن يكون الوعاء مغفلاً ومزود بحنفية . وللجهة الانبارية المختصة لخذ العينات من المياه المستعملة على العربة لتحليلها بمعامل الصحة للتأكد من صلاحيتها كيميائياً وبكتريولوجياً للاستعمال .

(هـ) أن تزود العريقات المذكورة بوعاء مناسب لاستقبال المياه المتخلفة من غسل الأوعية والأواني والأكواب وما إليها على أن يوضع تحت وعاء المياه المشار إليه في البند السابق وطريقة يسهل معها نقله إلى اقرب بالوعة لتفريغه أولاً بأول .

وكذا يجب تزويدها بوعاء مناسب لحفظ الفضلات ولا يجوز بأى حال من الأحوال القاءها في الطريق والشوارع العامة أو الخاصة أو الأراضي الفضاء سواء كانت مسورة أو غير مسورة .

(و) أن تكون أوعية الأواني التي تقدم فيها الأغذية من البلاستيك الثقيل أو الصينى أو الصاج بالصينى السليم أو أى مادة أخرى مماثلة .

(ز) أن تكون الأوعية التي تقدم فيها المشروبات من الزجاج أو الألومنيوم أى معدن غير قابل للصدأ وأن تزود بمصابير بالقاع لأخذ الشراب منها على أن يكون لها غطاء محكم يمنع تلوث الشراب الذي يخلقه .

(ح) أن يكتب بخط واضح وفي مكان ظاهر من العربة اسم المحل أو المحال -

**خامن وعشرون ، قرار وزير الصناعة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٥ بالزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بالبيوانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية (١) .**

أصدر وزير الصناعة بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧

— التي تستورد منها الأغذية المطهية أو المشروبات أو الحلوى الجاهزة كالجاتوه أو الفطائر أو الهيلاتي أو غيرها مع بيان رقم وتاريخ الرخص الممنوحة من هذه الحال واسم المرخص له .

(ط) أن تكون العربية وجميع مشتقاتها وكافة الأدوات المستعملة بها نظيفة على الدوام مع الحرص على عدم بقاء كثر المواد السكرية أو مواد عضوية عفتة تؤدي إلى تراكم الذباب عليها .

مادة ٢ : يلغى القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٣ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تمهيداً في ربيع الآخر سنة ١٣٨٨ هـ (٤ يولييه سنة ١٩٦٨) .  
وزير الاسكان والمرافق (يكتور حسن حسن مصطفى) . وقد نشر بالوقائع المصرية العدد ٨١ الصادر في ١٠/٤/١٩٦٩ .

(١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : في تطبيق أحكام هذا القرار بقصد .

(أ) بالمنتجات الغذائية المعلبة : المنتجات الغذائية المحفوظة في ائنة محكمة للقفل والمعاملة حرارياً بعد القفل بغرض الحفظ .

(ب) بالمنتجات الغذائية المجمدة : المنتجات الغذائية المحفوظة عن طريق خفض درجة حرارتها إلى درجة التجمد مع استمرار حفظها مجمدة حتى وقت استهلاكها .

(ج) بالمنتجات الغذائية المعبأة : المنتجات الغذائية التي يعدها المنتج للبيع معبأة للاستهلاك والمنصوص عليها بالكشف للرقق .

مادة ٢ : تلتزم المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بأن توضع على عبواتها البطاقات الموضوعة عليها البيانات الآتية :

(أ) اسم المنتج الغذائي .

فى شأن التوحيد القياسى . وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد وجودة الانتاج وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن الزام المنشآت الصناعية المحلية للمنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بوضع البيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية وبناء على ما اقرته مجلس الدولة (١) .

- 
- (ب) قائمة بالمكونات الأساسية والمواد المضافة للمنتج الغذائى .  
(ج) الوزن الصافى أو عدد الوحدات فى الحالات التى تتطلب ذلك .  
(د) تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية (شهر / سنة) .  
(هـ) اشتراطات التخزين والتداول فى الحالات التى يرى المنتج ضرورة ايضاحها .  
(و) أية بيانات أخرى تنص عليها اللوائح القياسية المصرية .
- وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بخط واضح غير قابل للمحو ويجوز إلى جانب ذلك كتابتها بلغة أخرى أو أكثر .
- مادة ٣ : على صاحب العينة عند أخذها من المواقع تحرير محضر يدون فيه البيانات التى على العبوة المخفضة لهذا القرار على أن يوقع هذا المحضر منه ومن مسئول المكان للمصنوعة منه العينة ثم تنقل العينات إلى المعامل بطريقة تكفل الإبقاء عليها بحالتها وقت سحبها . ويعتبر المحضر للشار إليه مكملاً لتقرير العمل فى هذا الخصوص .
- مادة ٤ : يلقى قرار وزير الصناعة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٢ للشار إليه .
- مادة ٥ : ينشر هذا القرار فى الجرائد المصرية ويصل به من اليوم التالى من تاريخ نشره . صدر فى ١٩٨٥/٧/٣ .
- (١) كشف المنتجات الغذائية المعبأة التى يهملها القرار .
- مسلى الصناعى .
  - الزيوت الغذائية بجميع أنواعها والمعبأة فى عبوات مناسبة للاستهلاك المباشر .
  - للمستهلك باستثناء المعبأة منها فى براميل كبيرة .
  - الضحوم الغذائية المعدة للاستهلاك الأتمى .
-

.....

- ١- المارجرين . - الطحينية .  
٢- الحلاوة الطحينية . - البسكويت والملوى السكرية بأنواعها .  
١- باستثناء الوحدات الصغيرة المغلفة لحلوى السكر والتي يصعب حالياً لصق بطاقات عليها فتوضع البيانات المطلوبة على العلب أو العبوات الحاوية لها .  
٢- في حالة الوحدات الصغيرة للبسكويت وحلوى السكر بأنواعها والتي تزن ٥٠ جم فأقل تعفى من كتابة تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .  
- الككاو ومنتجاته ؛  
١- تعفى الشيكولاته التي تتاح بالوزن من تدوين البيانات المخصوص عليها في هذا القرار .  
٢- الوحدات من الشيكولاته التي تتاح في عبوات مجهزة حاوية ذات وزن معين فتدون جميع البيانات على العبوات الحاوية .  
٣- الوحدات الصغيرة من الشيكولاته المغلفة التي تزن ٥٠ جم فأقل والتي تتاح بالقطعة تعفى من كتابة تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .  
- الشراب الصناعي والشراب الطبيعي . - المربيات والعصائر .  
- باستثناء المعبأ منها في العبوات الأومنيوم أو البلاستيك على أن تدون البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .  
- المكرونة المعبأة في عبوات مناسبة للاستهلاك المباشر للمستهلك .  
- اللبن المبستر .  
- (الذي لا تزيد فترة صلاحيته على ٢٤ ساعة فيكتب تاريخ الانتاج على العبوة باسم اليوم الأسبوعي كحد أدنى) .  
- اللبن البقري الطبيعي . - للسلى الطبيعي .  
- الزبدة والجبن المطبوخ .  
- فيما عدا الوحدات الصغيرة التي تزن ٤٠ جم فأقل فتعفى من كتابة تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العبوات الحاوية لهذه الوحدات .  
- الجبن الأبيض . - الجبن الجاف المعد للاستهلاك . -

## تاسع وعشرون : قرار وزير الصحة رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن وجوب غلو الأغذية المستوردة في التلوث الإشعاعي .

أصدر وزير الصحة القرار المذكور بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التبدليس والغش والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وقرار رئيس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة (١) .

— = — للظواهرات اللبنية والمائية .

— تعنى العبوات التي حجمها ( ٢٠٠ مليلتر ) فأقل من كتابة تاريخ الانتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على ان يدون هذين البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .

— مسحوق الآيس كريم . — الجبن الرقراقود .

— اللبن الفريز المجفف . — اللبن كامل الدسم المجفف .

— البانينات . — اللبنة .

— اللبن الكثف . — القشدة .

— الكريمة المخفوقة المجففة . — العسل الأسود .

— العسل النحل . — الكريمة المخفوقة المجففة .

— نشا الطعالم . — اللبن . — الشاي .

— تستثنى فقط الوحدات التي تزن ٥٠ جم فأقل من تدوين تاريخ الانتاج عليها ويدون عليها جميع البيانات بما فيها تاريخ انتهاء الصلاحية .

— التوابل . — الخضر المجففة .

— المنتجات الغذائية المسحوقة والمطمونة المجروشة .

— أغذية الأطفال .

(١) وقد تضمن هذا القرار المواد التالية :

مادة ١ : لا يفرغ عن أي سلعة غذائية مستوردة إلا بعد فحصها للتأكد من خلوها من التلوث الإشعاعي طبقاً للمعايير الدولية المقررة لئلا كان بلد المنشأ .

مادة ٢ : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتباراً من اليوم .

صدر في ٢٧/٨/١٩٨٦ . وزير الصحة (أ. د. حلمي الحديدي) .

**ثلاثون : قرار مجلس الوزراء المصري الخاص بمواصفات  
عسل النحل الصادر في ١٥/٤/١٩٥٩ .**

أصدر مجلس الوزراء هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ وعلى المادتين ٦ و ٦٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التدليس والغش المعدل بالقوانين أرقام ٨٢ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ وعلى المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانونين رقمي ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ و ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ وعلى ما أقرته مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية (١) .

**(١) وقد تضمن القرار المذكور ما يأتي :**

مادة ١ : عسل النحل المعروف بالعسل الأبيض هو المادة السكرية التي ينتجها ويخزنها النحل من رحيق النباتات وتوجد منه الأنواع الآتية :

(١) عسل الخلايا - وهو العسل الطبيعي الموجود في اقراص من الشمع ولا يحتوي - على أي جسم غريب .

(٢) عسل مفروز - وهو العسل الذي نزع منه شمعته .

(٣) عسل نقي - وهو العسل المفروز بعد تسخينه قليلاً وبعد تعريض اقراصه للشمس أو معالجته بجهاز خاص .

(٤) عسل نحل عادي أو مغلي - وهو الناتج عن عصر اقراص العسل للجزأة إلى أجزاء صغيرة أو بتسخين الاقراص إلى درجة حرارة عالية .

مادة ٢ : لا يجوز لضافة روائح عطرية أو مواد حافظة أو ملونة إلى عسل النحل .

مادة ٣ : لا يجوز استيراد عسل الخلايا أو بيعه أو عرضه أو طرحه أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان ناتجاً من اقراص مهيئة على أساس من شمع النحل النقي . ويشترط في الاقراص أن تكون خالية من بيض النحل ويرقاته وأن تكون مغطاة طبيعياً بالشمع .

كما لا يجوز استيراد عسل النحل أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع ما لم تحمل عبواته البيانات الآتية :

(١) اسم الناتج طبقاً لما هو مبين بالمادة الأولى .



## حادي وثلاثون ، قانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم تداول الخبز ونقله ،

أصدر مجلس الوزراء هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ . وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، وعلى ما أقرته مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية (١) .

= (ب) اسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية إن وجدت وجهة الانتاج والوزن الصافي .

ويحدد وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره كيفية وضع البيانات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٤ : يجب الا تزيد درجة الرطوبة في العسل المفروز على ٢٠٪ (عشرين في المائة) - والرماد على ٠,٢٪ (ثلاثة من عشرة في المائة) والحموضة على درجات والسكر على ٣,٣٪ (ثلاثة وثلاثة من عشرة في المائة) .

مادة ٥ : تعتبر انواع العسل مفضوطة في الأحوال الآتية :

(١) العسل للمفروز أو المحتوى على رطوبة أو رماد بنسبة تجاوز الحدود المبينة بالمادة الرابعة .

(ب) العسل للحقوى على مواد غريبة .

مادة ٦ : تعتبر انواع العسل تالفة في الأحوال الآتية :

(١) إذا تجاوزت الحموضة الحد المبين في المادة الرابعة .

(ب) إذا كانت ذات طعم خلى أو مقفورة في خواصها الطبيعية .

مادة ٧ : تعتبر انواع العسل ضارة بالصحة :

إذا أفسهلت إليها مادة سامة لأى غرض كان أو كانت محتوية على الأنواع العاملة المعروفة باسم ولببال .

مادة ٨ : على وزراء الصحة العمومية والزراعة والتجارة والصناعة والمالية والاقتصاد والأوقاف والتموين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ١٤ رمضان ١٣٧٥ (١٥ أبريل سنة ١٩٥٩) .

(١) وقد تضمن القانون المذكور المواد الآتية :

مادة ١ : يحظر بيع الخبز بجميع سماته أو عرضه أو نقله للبيع إلا في -

**ثانى وثلاثون : قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم  
تداول ونقل النعم (١) ،  
باسم الأمة ...**

رئيس الجمهورية . بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر  
فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ .  
وعلى لائحة السلخانات الصادرة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٨٩٣ .  
وعلى لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة فى ٣  
من نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير الشؤون  
البلدية والقروية .

---

= لوعية أو عريت أو سيارات تخصص لهذا الغرض وتكون محكمة الغلق  
بحيث لا تنفذ إليها الأثرية والقنورات والذباب والحشرات ويجوز أن ينقل  
الخبز موضوعاً في أغلفة يصدر بتحديد شروطها ومواصفاتها قرار من وزير  
الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢ : يسرى حكم هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية والبلاد  
التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣ : يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له  
بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا  
تجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال يحكم  
بمصادرة الخبز موضوع الجريمة .

وتقوم الادارة الصحية بتنظيم الخبز موضوع الجريمة ولها اعداده إذا كان  
تلوثه يقتضى هذا الاجراء .

مادة ٤ : على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والعنل  
والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ هـ ( ١٥ ديسمبر سنة  
١٩٥٤ م) .

(نشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٥٤/١٢/١٥ بالمعد ١٠٠ مكرد) .

(١) نشر فى الوقائع المصرية العدد رقم ١٠٠ مكرد فى ١٩٥٤/١٢/١٦ .

### أصدر القانون الآتى :

**مادة ١ :** لا يجوز نقل اللحوم أو الكرشة أو الفضلات إلى محلات الجزارة أو المحلات العامة إلا فى عربات أو سيارات مخصصة لهذا الغرض ومحكمة القلق ومبطنة من الداخل بالصاج المجلفن أو بالصاج المطلى بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنساوى . ولا يجوز لسائقى العربات أو السيارات أو الأشخاص المرافقين لها الجلوس بين اللحوم أو الكرشة أو الفضلات .

**مادة ٢ :** يسرى حكم هذا القانون على مدينتى القاهرة والاسكندرية والبلاد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

**مادة ٣ :** يعاقب على مخالفة حكم هذا القانون والقرارات الصادرة له بالسحب مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى العقوبات .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة اللحوم أو الكرشة أو الفضلات موضوع الجريمة ولها إعدامها إذا كان تلوثها يقتضى هذا الاجراء .

**مادة ٤ :** تلغى المادة ١٧ من لائحة السلخانات الصادرة فى ٢٣ من فبراير سنة ١٨٩٢ والمادة ١٨ من لائحة السلخانات ومحلات الجزارة بالاسكندرية الصادرة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ .

**مادة ٥ :** على وزراء الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤هـ  
( ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ) .

**ثالث وثلاثون ، قرار وزير التموين والتجارة الداخلية  
رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٢ بحظر تداول السلع مجهولة المصدر  
أو المحظور استيرادها أو غير المطابقة للمواصفات ،**

أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ، وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ بأصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير المعدلة بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢ ، وعلى القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٨ بحظر تداول السلع المحظور استيرادها ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا (١) .

**(١) وقد تضمن هذا القرار المواد التالية :**

**المادة الأولى :** على منتجى ومستوردي وموزعى وتجار كافة السلع المنتجة محليا أو المستوردة الاحتفاظ بالمستندات الدالة على مصدرها - ومطابقتها للمواصفات المحددة بها بمعرفة الهيئة العامة للتوحيد القياسى أو الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات حسب الأحوال - والإفراج الصحى عن المستورد من السلع الغذائية - وحظر تداول السلع مجهولة المصدر - أو المحظور استيرادها - أو غير المصنوعة بالمستندات المحددة بالفقرة السابقة .  
كما يحظر حيازتها بقصد الاتجار أو التعامل فيها بأى وجه .  
**المادة الثانية :** كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

**المادة الثالثة :** يلغى القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

**المادة الرابعة :** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ووزير التموين والتجارة الداخلية

أ. د. محمد جلال الدين أبو العصب .

صدر بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٢ .

وزارة الصناعة  
والثروة المعدنية

قرار وزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤

صادر بتاريخ : ١٧/٨/١٩٩٤

فى شأن الالتزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية

م ق م ٢٦١٣ / ٩٤ الخاصة بفترات الصلاحية للمنتجات الغذائية

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

فى اجتماعه رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٩٤ على اعتماد المواصفات القياسية المصرية

م . ق . م ٢٦١٣ الخاصة بفترات الصلاحية للمنتجات الغذائية .

## **قصر :**

### **( مادة أولى )**

يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية م. ق. م رقم ٩٤/٢٦١٣ " فترات الصلاحية للمنتجات الغذائية " .

### **( مادة ثانية )**

يمنح المنتجون مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصرف ما قد يكون متبقيا لديهم من كميات الإنتاج السابق على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديه من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

### **( مادة ثالثة )**

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

**دكتور / إبراهيم فوزى**

**وزير الصناعة والتجارة المعدنية**

## المواصفات القياسية الخاصة بفترات صلاحية المنتجات الغذائية

### ١ - المجال

تختص هذه المواصفات القياسية بفترات صلاحية بعض المنتجات الغذائية .

### ٢ - التعريف

١/٢ فترة الصلاحية : فترة زمنية يحتفظ فيها المنتج بصفاته الأساسية ويظل حتى نهايتها مستساغا ومقبولا وصالحا للتسويق وذلك تحت الظروف المحددة للتعبئة والنقل والتخزين .

٢/٢ مادة غذائية : أية مادة مصنعة أو نصف مصنعة ومعدة للاستهلاك الأد مي المباشر أو تستخدم في تصنيع أو تحضير أو معاملة مادة غذائية ولا تشمل العطور والتبغ ومنتجاته أو أية مادة تستخدم كأدوية فقط .

٣/٢ تاريخ انتهاء الصلاحية : التاريخ الذي يحدد نهاية فترة الصلاحية تحت الظروف المحددة للتعبئة والنقل والتخزين .

٤/٢ تاريخ الإنتاج : التاريخ الذي أصبح فيه الغذاء منتجا نهائيا قابلا للتعبئة باستثناء الحاصلات الزراعية فإن تاريخ إنتاجها هو تاريخ الحصاد .

### ٣ - الاشتراطات العامة

١/٣ مع عدم الإخلال بما نصت عليه المواصفات القياسية المصرية رقم ١٥٤٦ والمحاصة ببيانات بطاقات منتجات المواد الغذائية المعبأة والمواصفات القياسية المصرية الخاصة بكل منتج غذائي ، يجب أن يوضع على بطاقة العبوة تاريخ الإنتاج وتاريخ انهاء الصلاحية بطريقة غير رمزية كما يلي :

- ( يوم - شهر - سنة ) للمنتجات الغذائية التي فترة صلاحيتها حتى ستة شهور .

- ( شهر - سنة ) للمنتجات الغذائية التي تزيد فترة صلاحيتها على ستة شهور .

٢/٣ فى حالة كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية بالشهر والسنة فقط  
تحسب فترة الصلاحية من بداية الشهر المسجل فيه انتهاء الصلاحية على أن يدخل شهر  
الإنتاج ضمن فترة الصلاحية .

٣/٣ يجب عدم التصريح بدخول المنتجات الغذائية التى مضى عليها أكثر من نصف  
فترة صلاحيتها للاستهلاك الأدمى على أن تحسب المدة اعتباراً من تاريخ إنتاج هذه  
المنتجات وحتى تاريخ تحرير شهادة الإجراءات الجمركية بالموانئ المصرية باستثناء حبوب  
القمح وحبوب البن الأخضر ، على أن تكون المحاصيل الزراعية المستوردة من محصول  
نفس العام فيما عدا البن الأخضر .

٤/٣ يجب أن تكون البيانات والتواريخ مكتوبة باللغة العربية ويجوز كتابتها إلى  
جانب ذلك بأية لغة أخرى على أن تكون هذه البيانات والتواريخ محفورة أو نائرة أو  
مطبوعة أو مختومة بحبر غير قابل للإزالة على جميع العبوات مباشرة أو على بطاقتها  
الأصلية ومن قبل الجهة المنتجة فقط ولا يسمح بوضع أية ملصقات إضافية بتاريخ الإنتاج  
وتاريخ انتهاء الصلاحية وألا يكون هناك أكثر من تاريخ للإنتاج أو الانتهاء على العبوة  
الواحدة كما يجب عدم شطب أو كشط أو تغيير بأى من التاريخين أو أية بيانات أخرى  
على العبوة .

٥/٣ يسمح باستعمال أى من العبارات التالية للتعبير عن انتهاء الصلاحية .

- تاريخ انتهاء الصلاحية .
- تستعمل حتى تاريخ .....
- صالحة لمدة ..... من تاريخ الإنتاج .
- يستعمل قبل تاريخ .....
- يباع حتى تاريخ .....



٦/٣ فى حالة تصدير أى منتج غذائى يجوز كتابة البيانات والتواريخ بلغة الدولة المستوردة أو حسب شروط التعاقد وفى حالة طرحها فى الأسواق المحلية يشترط أن تخضع لما ورد بالبند (٤١٣) .

٧/٣ يتم تخزين أو عرض أو تداول هذه المنتجات فى أماكن جيدة التهوية بعيدا عن ضوء الشمس المباشر والحشرات وأطوارها وأجزائها وأية مصادر للحرارة والرطوبة والمواد الضارة .

٨/٣ يجب ألا تزيد فترة صلاحية المنتجات الغذائية التالية على الحدود الموضحة قرين كل منها بالجدول المرفقة التالية :

- جدول رقم (١) فترات صلاحية الأسماك ومنتجاتها .
- جدول رقم (٢) فترات صلاحية الألبان ومنتجاتها .
- جدول رقم (٣) فترات صلاحية الزيوت والدهون ومنتجاتها .
- جدول رقم (٤) فترات صلاحية الحبوب والبقول ومنتجاتها والشاي والبن .
- جدول رقم (٥) فترات صلاحية السكاكر والحلوى والككاو ومنتجاتها .
- جدول رقم (٦) فترات صلاحية الخضر والفاكهة .
- جدول رقم (٧) فترات صلاحية منتجات الأعلاف الحيوانية .
- جدول رقم (٨) فترات صلاحية الأغذية الخاصة .
- جدول رقم (٩) فترات صلاحية اللحوم ومنتجاتها .
- جدول رقم (١٠) فترات صلاحية المشروبات .
- جدول رقم (١١) فترات صلاحية المياه .

جدول رقم (١)

فترات صلاحية الأسماك ومنتجاتها

١/١ أسماك مجمدة تحفظ عند درجة حرارة لا تزيد على ( - ١٨ °س )

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
أسماك مدخنة على البارد	٩١/٢٨٨	الأسماك المدخنة	٥ شهور	عبوات مناسبة
أسماك مدخنة على الساخن	٩١/٢٨٨	الأسماك المدخنة	ثلاثة شهور ونصف	عبوة مناسبة
أسماك مدخنة نصف ساخن	٩١/٢٨٨	الأسماك المدخنة	ثلاثة شهور ونصف	عبوة مناسبة
الأسماك المجمدة	٩١/٨٨٩	الأسماك المجمدة	٦ شهور	أكياس بولي إثيلين داخل صناديق كرتون مقوى ومخرمة بشنابر إميتية وعبوات مناسبة في حالة الأسماك كبيرة الحجم .
الجمبرى والقشريات	٩٣/٥١٦	الجمبرى المجمد	٨ شهور	عبوات بلاستيك أو كرتون

٢/١ أسماك مبردة تحتفظ عند درجة حرارة من صفر° س إلى ٤° س

اسم المنتج	٢٠ ق. م	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
أسماك مدخنة على البارد	٩١/٢٨٨	الأسماك المدخنة	شهرين	عبوات مناسبة
أسماك مدخنة على الساخن	٩١/٢٨٨	الأسماك المدخنة	١٥ يوم ٧ أيام	في أكياس مفرغة الهواء عبوات مناسبة
أسماك مدخنة نصف ساخنة	٩١/٢٨٨	الأسماك المدخنة	١٥ يوم ٧ أيام	في أكياس مفرغة الهواء عبوات مناسبة
الأسماك المملحة	٨٩/١٧٢٥	الأسماك المملحة	١٢ شهرا	عبوات مناسبة

٣/١ أسماك تحفظ عند درجة حرارة مناسبة في مخازن جيدة التهوية

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
سردين	٩٠/٢٨٧	السردين المملح	٣٦ شهرا	عبوات معدنية معقمة
أسماك تونة	٩٠/٨٠٤	أسماك التونة والبرنسيو المملح	٣٦ شهرا	عبوات معدنية معقمة
أنشوجة معبأة في زيت	٨٨/٨٠٨	الأنشوجة المعبأة	١٨ شهرا	عبوات معدنية محكمة القفل
			١٨ شهرا	عبوات زجاجية محكمة القفل
			١٢ شهرا	عبوات معدنية غير محكمة القفل
			١٢ شهرا	عجينة أنشوجة في أنابيب
سمك الماكريل	٨٢/١٥٢١	سمك الماكريل المملح	٣٦ شهرا	عبوات معدنية معقمة
سمك السالمون	٨٠/١٤٧٢	سمك السالمون المملح	٣٦ شهرا	عبوات معدنية معقمة
الأسماك المملحة	٨٩/١٧٢٥	الأسماك المملحة	٦ شهور	عبوات مناسبة

**جدول رقم (٢)**  
**فترات صلاحية الألبان ومنتجاتها**  
**١/٢ منتجات غذائية تحفظ على درجة حرارة مناسبة**

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوعية العبوة
اللبن المعقم	١٦٢٣ لسنة ٩٠	اللبن المعقم طويل العمر	١٢ شهرا ٦ شهور	عبوات صفيح عبوات أخرى
اللبن المبخر	١٨٣٠ لسنة ٩٠	الألبان المركزة ( الألبان المبخرة والألبان المكثفة )	١٢ شهرا ٦ شهور	علب صفيح عبوات أخرى
اللبن المجفف متزوع الدسم	١٦٤٨ لسنة ٨٨	الألبان المجففة	٢٤ شهرا	عبوات مائنة لتسرب الرطوبة
اللبن المجفف كامل الدسم أومتزوع الدسم جزئيا	١٦٤٨ لسنة ٨٨	الألبان المجففة	٢٤ شهرا	عبوات معدنية معبأة تحت غاز خامل ومفرغة من الهواء .
اللبن المكثف المحلى	١٨٣٠ لسنة ٩٠	الألبان المركزة ( الألبان المبخرة والألبان المكثفة )	١٢ شهرا ٦ شهور	عبوات معدنية عبوات أخرى
اللبن المطعم المعقم	١٦٤١ لسنة ٩١	اللبن المطعم المحلى المعقم بالطريقة اللحظية	١٢ شهرا ٦ شهور	عبوات معدنية عبوات أخرى

١/٢ منتجات غذائية تحفظ على درجة حرارة مناسبة

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوعية العبوة
القشدة المعقمة	١٥٤ لسنة ٩٢	الألبان ومنتجاتها	١٢ شهرا ٦ شهور	عبوات معدنية عبوات أخرى
الجبن المطبوخ ومعجون الجبن المطبوخ بمسماحه	١٥٨٨/٩٩٩ ٢٥٨٨/٩٩٩	الجبن المطبوخ معجون الجبن المطبوخ	١٢ شهرا	عبوات معدنية محكمة القفل
الزمن ( المسلى )	١٥٤ / ٩٢ ج ٨	المسلى الجاموس الطبيعى المحلى	٢٤ شهرا ١٢ شهرا	عبوات معدنية محكمة الغلق عبوات أخرى
الجبن الطرى المسوى	٧٠ / ١٠٠٨	الجبن الطرى	١٢ شهرا ٦ شهور	عبوات معدنية عبوات مناسبة
الجبن الفينا	٧٠ / ١٠٠٨	الجبن الطرى	١٢ شهرا ٦ شهور	عبوات معدنية عبوات مناسبة

(تابع) جدول رقم (٢)

فترات صلاحية الالبان ومنتجاتها

٢/٢ منتجات غذائية مبردة تحفظ عند درجة حرارة من صفر° س إلى ٥° س

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
اللبن المبستر	١٩٩٠/١٩٩١	الالبان المبسترة	٥ أيام	عبوات مناسبة
الزبادى المطعم	١٩٩١/١٩٩٠	اللبن الزبادى المطعم المحلى	١٥ يوم	عبوات مناسبة ملحومة
الزبادى المعامل حراريا			٤٢ يوم (٦ أسابيع)	عبوات مناسبة ملحومة
اللبنة		مواصفات فنية بقرار ٧٩/٥٨٢	١٥ يوم	عبوات مناسبة
الجبن المطبوخ ومعجون الجبن المطبوخ بمسحاته	١٩٩١/٨٨ ج ١٩٩١/٨٨ ج	الجبن المطبوخ ومعجون الجبن المطبوخ	٦ أشهر	عبوات مناسبة
الجبن الجاف	٨٩/١٠٠٧	الجبن الجاف	١٨ شهرا	عبوات مناسبة
الزبد	١٩٩٢/١٥٤ ج ١٩٩٢/١٥٤ ج	الزبد البقسرى الطبيعى المحلى الزبد الجساموسى الطبيعى المحلى	شهرين شهرين	عبوات مناسبة عبوات مناسبة
الجبن القيتا	٧٠/١٠٠٨	الجبن الطرى	١٧ شهرا	عبوات مناسبة
الزبادى السادة	٩٠/١٠٠٠	اللبن الزبادى	٧ يوم	عبوات مناسبة ملحومة
الجبن نصف الجاف	٧٣/١١٨٣	الجبن نصف الجاف	١٥ يوم ٩ شهور	عبوات مناسبة عبوات مناسبة
الجبن الطرى الطازج	٧٠/١٠٠٨	الجبن الطرى	شهر	عبوات مناسبة
الجبن الطرى التلاجة	٧٠/١٠٠٨	الجبن الطرى	٦ شهور	عبوات مناسبة

جدول رقم (٢)

فترات صلاحية الألبان ومنتجاتها

٣/٢ منتجات غذائية مجمدة تحفظ عند درجة حرارة لا تزيد على (- ١٥°س)

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
الآيس كريم	١١٨٥ / ١٩٩٣ ج ١، ج ٢، ج ٣	المثلوجات اللبنية والمائية الآيس كريم ج ١ المثلوجات اللبنية ج ٢ المثلوجات المائية ج ٣ المثلوجات نباتية الدهن	١٢ شهرا	عبوات مناسبة
الزبد	١٥٤ / ٩٢ ٩٢/١٥٤	الزبد البقري الطبيعي المحلي ج ٥  الزبد البقري الطبيعي المحلي ج ٦	١٨ شهرا	عبوات مناسبة



**جدول رقم (٣)**  
**فترات صلاحية الزيوت والدهون ومنتجاتها**

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
زيت	٤٩ ج١ لسنة ١٩٩٢	زيت السمسم	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	٤٩ ج٢ لسنة ١٩٩٣	زيت الزيتون	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	٤٩ ج٣ لسنة ١٩٩٣	زيت جنين الفرة	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	٤٩ ج٤ لسنة ١٩٩٢	زيت بذرة الكتان	٦ شهور	عبوات مناسبة
	٤٩ ج٥ لسنة ١٩٩٣	زيت الفول السوداني	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	٤٩ ج٦ لسنة ١٩٩٣	زيت فول الصويا	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة

(تابع) جدول رقم (٣)  
فترات صلاحية الزيوت والدهون ومنتجاتها

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
زيت	٤٩ ج ٧ لسنة ١٩٩٣	زيت عباد الشمس	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	٤٩ ج ٨ لسنة ١٩٩٣	زيت بذرة قطن درجة أولى	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	١٦٧٢ لسنة ١٩٨٨	زيت بذرة قطن درجة ثانية	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	١٥٢٠ لسنة ١٩٩٣	زيت النخيل	٢٤ شهرا	عبوات مناسبة
	١٦٣٢ لسنة ١٩٩٣	زيت نوى النخيل	٢٤ شهرا	عبوات مناسبة
	١٧٠٦ لسنة ١٩٨٩	أولين زيت النخيل	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا في حالة التعبئة في جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	٢٢٤٩ لسنة ١٩٩٢	استيارين النخيل الفلأني	١٢ شهرا	عبوات مناسبة

(تابع) جدول رقم ( ٣ )  
فترات صلاحية الزيوت والدهون ومنتجاتها

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
زيت	٢١٤٢	زيت الطعمام	١٢ شهرا وتصل إلى	عبوات مناسبة
	لنة ١٩٩٢	لأغراض القلى والتحمير	٢٤ شهرا فى حالة التعبئة فى جو من غاز خامل	
		زيت السلاطة	١٢ شهرا وتصل إلى	عبوات مناسبة
			٢٤ شهرا فى حالة التعبئة فى جو من غاز خامل	
	٢٠٩٨	زيت بذر العنب	١٢ شهرا وتصل إلى ٢٤ شهرا فى حالة التعبئة فى جو من غاز خامل	عبوات مناسبة
	لنة ١٩٩٢			
	٢٠٩٩	زيت القرطم		
	لنة ١٩٩٢			
	٢١٠٠	زيت الخردل		
	لنة ١٩٩٢			
	٢١٠١	زيت الباباظ		
	لنة ١٩٩٢			
	١٦٨٥	زيت الشلجم		
	لنة ١٩٩٢	منخفض المحتوى من حمض الايروسيك		
	١٦١٥	زيت جوز الهند		
	لنة ١٩٩٢			

(تابع) جدول رقم (٣)  
فترات صلاحية الزيوت والدهون ومنتجاتها

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
الزيوت المهدرجة ومخاليطها والمرجرين	٥٠ ج ١ لسنة ١٩٨٢	المسلى الصناعى النباتى	١٢ شهرا ٢٤ شهرا ٣ سنوات فى حالة التعبئة فى جو من غاز خامل	صناديق كرتونية مبطنة بالبولى ايثيلين عبوات محكمة الغل عبوات مناسبة
	٥٠ ج ٢ لسنة ١٩٨٢	الزيوت النباتية المهدرجة	٣ شهور ١٢ شهرا	صناديق كرتونية مبطنة بالبولى ايثيلين عبوات مناسبة
	٥٠ ج ٣ لسنة ١٩٨٣	مرجرين المائدة	٣ شهور بشرط الحفظ على درجة حرارة التلاجة	عبوات مناسبة
		مرجرين الفطائر والحلوى	٣ شهور	عبوات مناسبة
دهون حيوانية	١٤٧١ لسنة ١٩٨٠	الشحم الحيوانى الغذائى	١٢ شهرا	عبوات مناسبة

جدول رقم (٤)  
فترات صلاحية الحبوب والبقول ومنتجاتها والشاي والبن

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
القمح	١٦٠١	حبوب القمح	سنتين سنتين	صوامع أجولة مناسبة
الدقيق بكافة أنواعه	١٢٥١ ٩٤٢ ٢٣٧٨	الدقيق باستخراجاته المختلفة الدقيق المخلوط بمسحوق الحبيب دقيق القمح المستخدم قسماً	٩ شهور	عبوات مناسبة
السميد	١٦٤٩	صناعة البكريت وعجائن الحلوى		
مسحوق البسبوسة	١٦٦٨	السميد ( السولينا ) مسحوق البسبوسة المجهزة		
بسكوت : - السادة محشو - مغطى	٤١٦	البسكوت	سنة ٩ شهور	عبوات مناسبة
المكرونات بأشكالها المختلفة : - المصنعة من السولينا - المصنعة من الدقيق الفاخر	٢٨٦ ج١	المكرونة	سنتين ١٨ شهراً	عبوات مناسبة
منتجات ذرة الفشار	١٥٢٥	منتجات ذرة الفشار	ثلاث شهور	عبوات مناسبة

(تابع) جدول رقم (٤)  
فترات صلاحية الحبوب والبقول ومتمجاتها والشاي والبن

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
الكورن فليكس	-	-	سنة	عبوات مناسبة
النشا	٣٥٧	نشا الطعام	سنتين	أجولة مناسبة عبوات بلاستيكية عبوات ورقية
الطحينة	٩٤١	الطحينة البيضاء	سنة	عبوات مناسبة محكمة القفل
الحلاوة الطحينية	٩٩٢, ٣٨٤ ١٣٣٢	الحلاوة الطحينية	سنة ٦ شهور	عبوات مناسبة غير معبأة على هيئة زنكات
الحبيز المعبأ بأنواعه - المضاف إليه مواد مضافة - غير المضاف إليه مواد مضافة	١٤١٩	الحبيز بأنواعه	سبع أيام ثلاث أيام	عبوات بلاستيكية
النواشف			شهرين	عبوات بلاستيكية
الشاي	٥٥٩ ج١	الشاي	ثلاث سنوات	عبوات مناسبة

(تابع) جدول رقم (٤)  
فترات صلاحية الحبوب والبقول ومنتجاتها والشاي والبن

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
البن الأخضر بن محمص مطحون بن سريع الذوبان	١٤٧٤ر ١٧	البن ومنتجاته	سنتين سنتين سنتين	عبوات مناسبة عبوات مناسبة محكمة القفل عبوات محكمة القفل غير منفذة
الفول السوداني - غير المقشور (ثمار) - الحمص وغير الحمص المقشور وغير المقشور	٢٢٤٥	الفول السوداني	سنة ثلاث شهور	عبوات منفذة عبوات مناسبة
الحبوب والبقول بكافة أنواعها : صحيحة مجروشة ( مقشورة )			سنة سنتين	عبوات مناسبة {

(تابع) جدول رقم (٤)  
فترات صلاحية الحبوب والبقول ومنتجاتها والشاي والبن

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
الأرز الأبيض	٢٢٤٤	الأرز	سنة من تاريخ الطرب سنة من تاريخ التعبئة	أجولة عبوات بلاستيكية
الحبوب والبقول المعلبة	٤١٣ ٤١٥ ٧١٩ ٨٠٦ ١٤٤٦	العدس المجفف المعبأ اللوبيا الجافة المطبوخة المعلبة والفاصوليا الجافة المطبوخة المعلبة البسلة الجافة المطبوخة المعلبة الحمص المعلب المكرونه باللحم المعلبة	سنتين	عبوات معدنية ملائمة بما يتفق مع طبيعة المادة المعبأة
الكيك			ثلاثة أشهر سنتين	عبوات محكمة عبوات معدنية
الكسكى	٢١٤٠	الكسكى	سنتين	عبوات مناسبة



**جدول رقم (٥)**  
**نترات الصلاحية للسكر والحلوى والكافو ومنتجاتها**

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوعية العبوة
١ - مسحوق الكافو	٩٣/١٤٦٥	الكافو ومنتجاتها ج١ حبوب ومساحيق الكافو	فى وجود غاز خامل يكون ٢٤ شهراً وفى عدم وجود غاز خامل فى التعبئة	عبوات معدنية أو زجاجية أو رقائى الألومنيوم
			يكون ١٢ شهراً	عبوات أخرى مثل الورقية أو البلاستيكية
٢ - حلوى جافة بجميع أنواعها	٩٢/٤٦٤	حلوى السكر	١٢ شهراً	عبوات مناسبة
٣ - السكر الخام	٩٣/٢٣٦٣	السكر الخام	١٨ شهراً	عبوات مناسبة
٤ - سكر اللاكتوز المستورد	٩٠/١٩٠٤	سكر اللاكتوز	٢٤ شهراً	عبوات مناسبة
٥ - مسحوق سكر الحلوى	٩٠/١٩٠٣	مسحوق سكر الحلوى	١٢ شهراً	عبوات مناسبة
٦ - الدكستروز اللامنى	٩٢/٢١٠٢	الدكستروز اللامنى	١٢ شهراً	عبوات مناسبة

(تابع) جدول رقم (٥)  
فترات الصلاحية للسكاكر والخلوى والكاكاو ومشتقاتها

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوعية العبوة
٧ - الدكستروز احادى ماء التبلور	٩٢/٢٠١٣	الدكستروز احادى ماء التبلور	١٢ شهراً	عبوات مناسبة
٨ - جلو كوز الخلوى	٩٢/٢١٠٤	مستحوق دكستروز الخلوى	٩ شهور	عبوات مناسبة
٩ - المولاس	٧٠/٩٨٩	المولاس	١٨ شهراً	عبوات مناسبة
١٠ - عسل النحل	٩٠/٣٥٥	عسل النحل	٢٤ شهراً	عبوات مناسبة
١١ - العسل الأسود	٩٠/٣٥٦	العسل الأسود	٩ شهور ١٨ شهراً	عبروات عادية يكون معبأ فى عبوات محكمة الغفل ومعاملة حراريا
١٢ - عسل الجلو كوز	٩٠/٣٥٩	عسل الجلو كوز	٩ أشهر	عبوات مناسبة
١٣ - بدائل زبدة الكاكاو	٨١/١٤٩٩	بدائل زبدة الكاكاو	٢٤ شهراً	عبوات مناسبة
١٤ - شراب الفركتوز ٥٥ ٪ ، ٤٢ ٪	٨٦/١٥٨٧	شراب الفركتوز ٥٥ ٪ ، ٤٢ ٪	٩ شهور	عبوات مناسبة
١٥ - السكر	٩٠/٣٥٨	السكر المكرر والابيض ت جزئى ٩٣	٣٦ شهراً	عبوات مناسبة
١٦ - الشيكولاتة بأنواعها	٩٠/٤٦٥	الكاكاو ومشتقاته ج٣ الشيكولاتة	١٢ شهراً	عبوات مناسبة

جدول رقم (٦)

فترات صلاحية الخضار والفاكهة ومنتجاتها

(١/٦) منتجات مجمدة تجفيد سريع ومحفوظة عند درجة حرارة لا تزيد على - ١٨°س.

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
	٨٩/١٧٤٦	الحشوف المجمد	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٩/١٧٩٦	ورق عنب مجمد	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٩/١٧٧٦	خضر مشكلة مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٩/١٧٤٣	فاصوليا خضراء مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٨/١٦٨١	ملوخيا خضراء مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٩/١٧٤٧	عصير طماطم مجمد	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٩/١٧٤٨	بسلة خضراء مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٩/١٧٤٩	سبانخ خضراء مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٩/١٧٠٢	ياميا مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٩٣/٢٣٦٥	بطاطس نصف مقلاة مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٩٣/٢٤٧٣	عجينة الطعمية المجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٩٣/٢٤٧٥	الفلفل الأخضر المجمد	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
فاكهة مجمدة	٩٣/٢٤٧٧	الجزر الأصفر المجمد	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٩٣/٢٣٦٨	فراولة مجمدة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة

تابع جدول رقم (٦)  
فترات صلاحية الشمر والفاكهة ومنتجاتها

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
عصائر فاكهة مجمدة	٧٠/٦٨٥	عصير مانجو	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٦/٦٨٦	عصير برتقال	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٨/٦٨٧	عصير جوافة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٧/١٠١٢	عصير مشمش	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٦/١٠٢٩	عصير جريب فروت	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٤/١٥٥٠	عصير يوسفى	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٥/١٥٥٨	عصير عنب	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٥/١٥٧٩	عصير فراولة	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٥/١٥٨٠	عصير أناناس	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
عصائر فاكهة مركزة	٩٢/٢٢٢٠	عصير ليمون	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٥/١٥٨١	عصير تفاح	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٦/٦٨٦	عصير برتقال	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
شرائح بطاطس مقلية	٨٧/١٦٢٩	شرائح البطاطس المقلدة ( شيبسى )	٦ شهور	عبوة مناسبة

تابع جدول رقم (٦)  
فترات صلاحية الخضار والفاكهة ومنتجاتها

(٢/٦) منتجات تحفظ عند درجة حرارة لا تزيد على ٣٠°س في مخازن جيدة التهوية

اسم المنتج	رقم المواصفات	اسم المواصفات	مدة الصلاحية	نوع العبوة
خضر معلبة	٧٦/٣٣٥	قول مدمس معلب	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
خضر معلبة	٩٢/٨٠٥	ورق عنب معلب	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
خضر معلبة	٨٨/٨٠٧	خضر متنوعة معلبة	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
فلفل معلبة	١٦٧٦/٣٦٠	بسلة طازجة معلبة	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
	ج٢	ياميا طازجة معلبة	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
	ج٣	خرشوف طازج معلب	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
	ج٤	فاصوليا طازجة معلبة	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
	ج٥	سبانخ طازجة معلبة	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٦/١٦١٠	بطاطس معلبة	٢٤ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٤/٥٤٥	بلح معلب	٢٤ شهرا	
فاكهة معلبة	٦٤/٥٤٤	كفري معلبة ولفاح معلب	٢٤ شهرا	
	٧٤/١٢٤٢	مانجو معلب	٢٤ شهرا	علب مورنشة
	٧٤/١٢٤٣	خوخ معلب	٢٤ شهرا	بورنيش
	٩٣/٢٣٧٠	يوسفي معلب	٢٤ شهرا	مقاوم
	٩٢/٢٣٣٨	جريب فروت معلب	٢٤ شهرا	للحموضة
	٩٣/٢٣٦٩	فراولة معلبة	٢٤ شهرا	

جدول رقم (٦)  
 قائمة المنتجات الزراعية والفاكهة ومنتجاتها

اسم المنتج	رقم المواصفات	اسم المواصفات	مدة الصلاحية	نوع العبوة
عصائر فاكهة معلبة	٧٠/٦٨٥	عصير مانجو	٢٤ شهرا	علب مورشة بورنيش مقاوم للحموضة
	٧٦/٦٨٦	عصير جوافة	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٥٨	عصير خوخ	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٧٨	عصير عنب	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٧٩	عصير فراولة	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٨٠	عصير اناناس	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٨١	عصير تفاح	٢٤ شهرا	
فاكهة معلبة	٧٤/٥٤٥	بلح معلب	١٢ شهرا	علب بيضاء غير مورشة ولاتقل طليقة القصدير الداخلي بحجم العلبه عن ١١.٢ جم ٢م/
	٦٤/٥٤٤	كشري معلبة وتفتح معلب	١٢ شهرا	
	٧٤/١٢٤٢	مانجو معلب	١٢ شهرا	
	٧٤/١٢٤٣	خوخ معلب	١٢ شهرا	
	٩٣/٢٣٧٠	يوسفي معلب	١٢ شهرا	
	٩٢/٢٣٣٨	جريب فروت معلب	١٢ شهرا	
	٩٣/٢٣٦٩	فراولة معلبة	١٢ شهرا	
عصائر فاكهة معلبة	٧٠/٦٨٥	عصير مانجو	٢٤ شهرا	
	٧٦/٦٨٦	عصير جوافة	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٥٨	عصير خوخ	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٧٨	عصير عنب	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٧٩	عصير فراولة	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٨٠	عصير أناناس	٢٤ شهرا	
	٨٥/١٥٨١	عصير تفاح	٢٤ شهرا	

تابع جدول رقم (٦)  
فترات صلاحية الخضار والفاكهة ومنتجاتها

اسم المنتج	رقم المواصفات	اسم المواصفات	مدة الصلاحية	نوع العبوة
	٧٧/١٠١٢	عصير شمش	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٦/٦٨٦	عصير برتقال	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٧٦/١٠٢٩	عصير جريب فروت	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٨٤/١٥٥٠	عصير يوسفى	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
	٩٢/٢٢٢٠	عصير ليمون	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
فاكهة مجففة (تين - زبيب - قرصيا - شمش - ٠٠٠٠)	٨٦/١٢٩	منتجات فاكهة محفوظة	١٢ شهرا	عبوة ورقية او بلاستيكية
عصائر فاكهة معبأة فى عبوات زجاجية	نفس أرقام العصائر السابقة	نفس أسماء العصائر السابقة	١٢ شهرا	زجاج - ألومنيوم
مخللات	٩٠/٤٥٢	المخللات المعبأة	١٨ شهرا ١٢ شهرا ٦ شهور ٢٤ شهرا	عسرات زجاجية معاملة حراريا رلاتق ألومنيوم بلاستيك علب معدنية موزنة بونيش صقلام للحموضة
جميع منتجات الطماطم	٨٦/١٣٢	منتجات الطماطم المحفوظة	١٨ شهرا	عبوات معدنية موزنة بونيش مقاوم للحموضة
مرى - مرملاد جيلى مرى	٨٦/١٢٩	منتجات الفاكهة المحفوظة مرى ٦٥٪ تركيز	٢٤ شهرا ١٨ شهرا	عبوات مناسبة عسرات زجاجية وعلى أن تستهلك خلال اسبوع من فتح العبوة

تابع جدول رقم (٦)  
فترات صلاحية الخضار والفاكهة ومنتجاتها

اسم المنتج	رقم المواصفات	اسم المواصفات	مدة الصلاحية	نوع العبوة
لب الفاكهة المجمد	-	-	١٨ شهرا	عبوة مناسبة
لب الفاكهة المعبأ وعصائر الفاكهة المركزة المعلبة المستخدمة كمواد خام لتصنيع عصائر الفاكهة	-	-	٢٤ شهرا	عبوات معدنية أو بلاستيكية



جدول رقم (٧)

فترات صلاحية الأعلاف الحيوانية

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة المواصفة	نوعية العبوة
الحبوب والبقول الداخلة في صناعة الأعلاف	١٩٩٠/٢ج٣ ١٩٩٠/٣ج٣ ١٩٩٠/٤ج٣ ١٩٩٠/٥ج٣ ١٩٩٠/٦ج٣	حبوب الشوفان حبوب الراى (التبلم) حبوب الاذرة حبوب الشعير حبوب السورجم	١٢ شهرا	صب فى صوامع أو فى أجولة خيش أو فى أجولة بربلين مجدول
الاكساب	١٩٧٨/٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام	٣ أشهر	أجولة خيش
النخالة	١٩٧٨/٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام	٣ أشهر	أجولة خيش أو بريلين سليمة خالية من الثقوب ومحكمة الغلق
الرجيع والجرمه	١٩٧٨/٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام	٣ أشهر	أجولة خيش سليمة
مساحيق للبروتينات الحيوانية والمركبات البروتينية	١٩٧٨/٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام	١٢ شهراً	أكياس من الورق الغسم المبردة بطبقة من البلاستيك .
إضافات الأعلاف	١٩٧٨/٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام	١٢ شهراً	أكياس من البلاستيك أو عبوات مناسبة

(تابع) جدول رقم (٧)  
فترات صلاحية الأعلاف الحيوانية

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة المواصفة	نوعية العبوة
الابتهاج والقش والقشور	١٩٧٨/٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام	١٢ شهرا	سائبة أو توضع في بالات مكبوسة أو توضع في أجولة خيش سليمة كبيرة الحجم
العلف المصنع والعلف الداخل فيه يوريا	١٩٧٨/٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام	٦ أشهر	أجولة خيش أو أجولة بروبيلين مجدول .

جدول رقم ( ٨ )  
فترات صلاحية منتجات الأغذية الخاصة

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
أغذية لبنية للأطفال	٩١/٢٠٧٢	أغذية الرضع	١٨ شهرا	عبوات معدنية محكمة القلل ومعلقة أو معبأة تحت تفريغ
أغذية أطفال غير لبنية ومصفاة			١٢ شهرا	عبوات زجاجية محكمة القلل ومعلقة
عصائر الفاكهة للأطفال	٩٢/٢١٠٩	عصائر الفاكهة المعدة لتغذية الأطفال	١٢ شهرا	عبوات زجاجية محكمة القلل ومعلقة
أغذية أطفال على هيئة مسحوق أو حبيبات محضرة من الحبوب أو البقول أو المخضر أو الفاكهة	٩١/٢٠٧٢	أغذية الرضع	٢٤ شهرا في وجود غاز خامل ١٢ شهرا في وجود غاز خامل	عبوات معدنية محكمة القلل تحت تفريغ عبوات كرتونية مبطنة برقائق الألومنيوم
	٩٣/١٨٠٥	أغذية الأطفال المصنوعة أساسا من الحبوب	٢٤ شهرا في وجود غاز خامل ١٢ شهرا في وجود غاز خامل	عبوات معدنية محكمة القلل معلقة تحت تفريغ عبوات كرتونية مبطنة برقائق الألومنيوم
	٩٢/١١٥٩	أغذية الأطفال النباتية المدعمة باللبن	٢٤ شهرا في وجود غاز خامل ١٢ شهرا في وجود غاز خامل	عبوات معدنية محكمة القلل معلقة تحت تفريغ عبوات كرتونية مبطنة برقائق الألومنيوم

**جدول رقم (٩)**  
**فترات صلاحية اللحوم ومنتجاتها**  
**١/٩ لحوم مجمدة تحفظ عند درجة حرارة لا تزيد على - ١٨ درجة مئوية**

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
بيرجر اللحم المجمد	١٦٨٨	بيرجر اللحم المجمد	٧ أشهر على الاستهلاك تاريخ انتهاء - اللحم المد منه	عبوة مناسبة
اللحم المقروم المخلوط بهوتين فول الصويا	٢٠٩٧	اللحم المقروم المخلوط بهوتين فول الصويا	٧ أشهر على الاستهلاك تاريخ انتهاء - اللحم المد منه	عبوات مناسبة غير منفذ للرطوبة
مقروم اللحم الصافي	١٦٩٤	مقروم اللحم الصافي	٧ أشهر على الاستهلاك تاريخ انتهاء - اللحم المد منه	عبوات مناسبة غير منفذ للرطوبة
الكبد المجمد	١٤٧٣	الكبد المجمد	٧ أشهر من بدء التجميد	أكياس بولي إيثيلين عبوات كرتون غير منفذة للرطوبة
الكلاوى والقلوب والطحال والمخ والهنكرياس واللسان المجمد	٢٠٦٢	الكلاوى والقلوب والطحال والمخ والهنكرياس واللسان المجمد	٤ أشهر للكلاوى والقلوب والطحال واللسان شهران للمخ والهنكرياس	عبوات مناسبة
اللحوم المجمدة	١٥٢٢	اللحوم المجمدة	٩ أشهر للحم البقرى والجئلى والجاسسى ٦ أشهر للحم الأغنام والساعز . ٦ أشهر لحم البرسكت والفلاتك .	غلاف محكم مناسب أكياس البولي إيثيلين كرتون معاميل غير منفذ للرطوبة

(تابع) جدول رقم (٩)  
فترات صلاحية اللحوم ومنتجاتها

٢/٩ لحوم مصنعة تتطلب درجة حرارة معينة للحفظ

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
البسطرمة	١٠٤٢	البسطرمة	لا يتجاوز شهرين	قشرة من المواد المغلفة
السجق المعلب	١٩٧١	السجق المعلب	٢٤ شهرا	عبوات صفيح
الكورندميت	١٥٦٣	الكورندميت المعلب	٢٤ شهرا	عبوات صفيح
البيض المجفف	١٥٢٣	البيض المجفف	٦ أشهر	أكياس غير منفذة للرطوبة أو عبوات من الصفيح
لحم اللاتشون	١١١٤	لحم اللاتشون	المعبأ ٤ أشهر المعلب ٢٤ شهرا	اللاتشون المطبوخ، أكياس من البولي إيثيلين أو السييلولوز غير المنفذ للرطوبة اللاتشون نصف الجاف، أكياس من السييلولوز أو الآلياف المنفذة للرطوبة اللاتشون المعلب، علب صفيح

(تابع) جدول رقم ( ٩ )  
لفترات صلاحية اللحوم ومنتجاتها  
٢/٩ لحوم مصنعة تتطلب درجة حرارة معينة للحفظ

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوع العبوة
الطيور الناجنة والأرانب المجمدة	١٠٩٠	الطيور الناجنة والأرانب المجمدة	٩ أشهر	أكياس بولي إيثيلين محكم الغلق توضع الأكياس في صناديق من الكرتون متينة ونظيفة غير منفذة للرطوبة
للسجق المجمد	١٩٧٢	السجق المجمد	٣ أشهر على ألا يتجاوز تاريخ انتهاء اللحم المعد منه	عبوات مناسبة
الكفتة	١٩٧٣	الكفتة	٣ أشهر على ألا يتجاوز تاريخ انتهاء اللحم المعد منه	عبوة مناسبة غير منفذة للرطوبة

جدول رقم (١٠)  
فترات صلاحية المشروبات

اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	فترة الصلاحية	نوعية العبوة
- المشروبات الغازية	٣٣٦ ط	المشروبات الغازية غير الكحولية	سنة	عبوة زجاجية سعتها الحجمية أكثر من ٢٥٠ مل
- شراب الشعير الحالي من الكحول	١٧٦٥	شراب الشعير الحالي من الكحول	سنة	عبوات زجاجية تستعمل مرة واحدة
- مشروب الشعير الغازي بطعم الفراكه	١٧٩٧	مشروب الشعير الغازي بطعم الفراكه	٩ أشهر ١٨ شهرا	عبوات بلاستيكية عبوات معدنية
المشروبات المحلاة غير الغازية ( طبيعية ، صناعية )	١٦٠٢	المشروبات السكرية غير الغازية	سنة ٩ أشهر سنة سنة سنتين	عبوات زجاجية عبوات بلاستيكية عبوات كرتونية عبوات رقائق الألومنيوم عبوات معدنية
الشراب الصناعي	٣٧٤	الشراب الصناعي	ثلاث سنوات سنتين	عبوات زجاجية عبوات بلاستيكية
الشراب الطبيعي	١٢٩	منتجات الفاكهة المحفوظة	سنتين ١٨ شهرا	عبوات زجاجية عبوات بلاستيكية
البيرة الكحولية	١٨٩	المشروبات الكحولية	١٨ شهرا	عبوات زجاجية أو معدنية

**جدول رقم (١١)**  
**فترات الصلاحية للمياه**

٢	اسم المنتج	رقم المواصفة	اسم المواصفة	مدة الصلاحية	نوعية العبوة
١	مياه الشرب المعبأة	٨٦/١٥٨٩	مياه الشرب الطبيعية النقية المعبأة	١٢ شهرا	قوارير بلاستيكية أو عبوات بلاستيكية أو عبوات زجاجية
٢	المياه المعدنية الطبيعية المعبأة والمعدة للشرب	٨٩/١٥٨٨	المياه المعدنية الطبيعية المعبأة والمعدة للشرب	١٢ شهرا	قوارير بلاستيكية أو عبوات بلاستيكية أو عبوات زجاجية



## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٥

صادر بتاريخ ١٩٩٥/٨/٣

في شأن صلاحية منتجات الأغذية الخاصة

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٧ في شأن المواصفات القياسية م ق م ٩٤/٢٦١٣ الخاصة بفترات الصلاحية للمنتجات الغذائية ؛

وعلى كتاب السيد الدكتور وزير الصحة المؤرخ ١٩٩٥/٨/٣ بشأن الأغذية الخاصة التي يتم تسجيلها بوزارة الصحة ؛

### تقرر :

#### ( مادة أولى )

لاتخضع المنتجات الغذائية الخاصة الواردة بالجدول رقم ( أ ) بالمواصفة القياسية رقم ٢٦١٣ لسنة ١٩٩٤ ، والتي يتم تسجيلها بمعهد التغذية التابع لوزارة الصحة لأحكام القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

#### ( مادة ثانية )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

دكتور / إبراهيم فوزي

### قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤

يحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات

(نشر بالوقائع المصرية العدد ٢١٨ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٩٤)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٧١ بإتشاء الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١ بإصدار لاتحة

القواعد المنفلة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير المعدلة بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ ؛

وعلى القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٣ يحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو المحظور

استيرادها أو غير المطابقة للمواصفات ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

قرر :

مادة ١ : على مستوردي كافة السلع الاحتفاظ بالمستندات الدالة على الإقراج عنها بمعرفة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والإقراج الصحي عن المستورد من السلع الغذائية .

مادة ٢ : على تجار وموزعي السلع المستوردة والسلع المحلية إنتاج المصانع المرخص بها من وزارة الصناعة الاحتفاظ بالمستندات الدالة على مصدر حيازتهم لها سواء من تاجر أو موزع آخر أو من المستورد أو من المصنع مباشرة أو من أي مصدر آخر .

مادة ٣ : يحظر تداول مجهول المصدر من السلع المحددة بالمادة ١ السابقة أو غير المصنوع بالمستندات المنصوص عليها كما يحظر عرضها للبيع أو حيازتها بقصد الاتجار .

مادة ٤ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المحددة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ : يلغى القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

مادة ٦ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١/١٠/١٩٩٤ .

وزير

تحريراً في ٢١/٩/١٩٩٤

التموين والتجارة الداخلية

الدكتور/أحمد أحمد جويلى

## القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة

في قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤

جئنا بالمواد ٥ و ٥/٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ و ١ و ٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ .

- وهو مستوره لسلعة - لم يحتفظ بالمستندات الدالة على الإفراج عنها من الجهة المختصة ، أو الإفراج الصريح عن المستورد من السلع الغذائية .

جئنا بالمواد ٥ و ٥/٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ و ٣ و ٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ .

- وهو تاجر أو موزع لسلعة مستوردة أو محلية لم يحتفظ بالمستندات الدالة على مصدر حيازته لها ، سواء من تاجر أو موزع آخر أو من المستورد أو المصنع مباشرة أو من أي مصدر آخر .

جئنا بالمواد ٥ و ٥/٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ و ٣ و ٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ .

- تداول سلعة - مجهولة المصدر أو غير المصحوبة بالمستندات الدالة على مصدرها .

- حاز بقصد الاتجار أو عرض للبيع سلعة - مجهولة المصدر أو غير المصحوبة بالمستندات الدالة على مصدرها .

المقوية .

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو أحدهما - وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها .

## قصرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧

في شأن الباعة المتجولين(\*)

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ بشأن الباعة المتجولين :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

### قصرر القانون الآتي :

مادة ١ - يمدد بالما متجولا :

(أ) كل من يبيع سلعا او بضائع او يعرضها للبيع او يمارس حرفة او صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له مجل ثابت .

(ب) كل من يتجول من مكان الى آخر أو يذهب الى المنازل ليبيع سلعا او بضائع او يعرضها للبيع أو يمارس حرفة او صناعة بالتجول .

مادة ٢ - لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم في الجهة التي تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص علامة مميزة .

ويصدر ببيان اجراءات منح الترخيص وشروطه واوضاعه وتحديد الرسوم التي تحصل عنه وعن تجديده وعن اعطاء صورة منه في حالة فقده أو تطله وبتمديد ثمن العلامة المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على ألا تجاوز الرسوم المفروضة في كل حالة مائة مليون .

مادة ٣ - يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر الآخر من مدة الترخيص  
والا اعتبر لانتهاء مدته .

مادة ٤ - على المرخص له حمل الترخيص والعلامة المميزة أثناء ممارسة  
حرفته وعليه تقديم الترخيص كلما طلب منه .

مادة ٥ - على المرخص له رد الترخيص والعلامة المميزة الى السلطة  
القائمة على أعمال التنظيم في حالة عدوله عن ممارسة حرفته او في حالة الغاء  
الترخيص .

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول للأشخاص  
الآتي بيانهم :

( أ ) من يقل سنه عن اثنى عشرة سنة ميلادية .

( ب ) المصابون بأحد الأمراض المعدية أو الجلدية أو الطفيليات وحاملوا  
جراثيم أحد الأمراض المعدية والمخالطون لمصاب بمرض معد أثناء  
مدة المراقبة .

( ج ) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو نصب أو مخدرات أو غش تجارى  
وكذا المحكوم عليه في جنایة من جنایات التمدى على النفس ولم  
تمض سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بمضى المدة .

مادة ٧ - يلغى الترخيص في الأحوال الآتية

( أ ) اذا ثبت أن المرخص له في حالة من الأحوال المنصوص عليها في  
البند ( ب ) من المادة السابقة

( ب ) اذا حكم على المرخص له في إحدى الجرائم المنصوص عليها في  
البند ( ج ) من المادة السابقة

مادة ٨ - للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بمد موافقة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية المختصة أن تخصص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة المتجولين أو فئات خاصة منهم وأن تحدد الحد الأقصى لعدمم بكل منها ، ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن .

كما يجوز لها أن تحدد الحد الأقصى لعدد ما يجوز الترخيص به في دائرة كل منها .

مادة ٩ - لا يجوز للباعة المتجولين :

( أ ) ملاحقة الجمهور بعرض سلعهم أو ممارسة حرفتهم داخل وسائل نقل الركاب كالأوتوبيس والترام والقطارات أو المرور أو الوقوف في الشوارع واليادين والأحياء والأماكن التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية .

( ب ) الوقوف بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه .

( ج ) الوقوف في الأماكن التي يمنع البوليس وقوفهم فيها لضرورة تقتضيها حركة المرور أو النظام العام أو الأمن العام .

( د ) بيع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

( هـ ) الاعلان عن سلعهم باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت أو أية طريقة أخرى يتسبب عنها اقلق راحة الجمهور .

( و ) الاعلان عن سلعهم بالمناداة أو بأية وسيلة أخرى في المواعيد التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس البلدى بمد موافقة المحافظة أو المديرية .

مادة ٩٠ - يجب أن تكون العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

ويجوز بقرار مماثل أن يحظر على الباعة المتجولين بصفة دائمة أو مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد وأن تعدد شروط ومواصفات ولماذج ملابسهم أو ملابس فئة منهم .

مادة ٩١ (١) - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وفي حالة العود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩٢ - يكون لموظفي وزارة الشؤون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة الصحة العمومية الذين يتدبرهم الوزير بصفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٩٣ - يسرى هذا القانون على البلاد التي لها مجالس بلدية التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٩٤ - يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه .

مادة ٩٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ ( ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ ) .

## وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار وذاوى رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٧  
فى شأن اجراءات وشروط واوضاع ورسوم الترخيص  
فى ممارسة حرفة الباعة المتجولين(\*)

### وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

#### فـرـد :

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص فى ممارسة حرفة بائع متجول الى  
السلطة القائمة على اعمال التنظيم بالمجلس البلدى المختص من نسختين  
تحرر كل منهما على النموذج الممد لذلك والمرافقة مسودته لهذا القرار او على  
ورقة مشتملة على بيانات هذا النموذج عليها طابع دقة بالغة المقررة  
ويذكر فى الطلب :

( ١ ) اسم الطالب ولقبه وسننه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته  
وعنوانه الذى توجه اليه فيه المكاتبات .

( ٢ ) نوع السلعة او البضاعة التى يطلب الترخيص فى ممارسة  
بيعها او الحرفة او الصناعة التى يطلب الترخيص فى مزاولتها .

( ٣ ) المكان او المنطقة التى يطلب الترخيص بالعمل فيها .

( ٤ ) البيانات الاخرى المشار اليها فى النموذج .

ويرفق بالطلب :

( ١ ) ثلاث صور فوتوغرافية للطالب مقاسها ٣ × ٤ سنتيمترات .

( ٢ ) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق .

( ٣ ) شهادة الميلاد او ما يثبت سن الطالب .

( ٤ ) الايصال الدال على اداء رسم الترخيص .

(\*) (الوقائع المصرية فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٧ - الممد ٥١ مكر ( ١ ) .



مادة ٢ - تمتد بالمجالس البلدية سجلات لقيود طلبات الترخيص واثبات البيانات الخاصة بها وفقا للنموذج المعد لذلك .

مادة ٣ - ترسل نسخة من طلب الترخيص مرفقا عليها صورة الطالب الى الجهة الصحية المختصة ويحال الطالب الى هذه الجهة لتوقيع الكشف الطبي عليه والتحقق من خلوه من الأمراض المنصوص عليها في البند (ب) من المادة ٦ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

واذا كانت الحرفة المطلوب الترخيص في مزاولتها تقتضى استخدام عربات أو أوعية أو صناديق لبيع المشروبات أو المواد الغذائية لعل الطالب تقديمها الى الجهة الصحية المختصة لمباينتها والتحقق من مطابقتها للشروط والمواصفات التي يقضى بها القرار المشار اليه في المادة ١٠ من القانون .

مادة ٤ - متى ثبت استيفاء الطالب للشروط التي يقضى بها القانون تسلم له السلطة القائمة على أعمال التنظيم الترخيص والعلامة المميزة .

وتكون العلامة المميزة من القماش وفقا للنموذج الذى تمتد به السلطة المذكورة وعلى المرخص له أثناء ممارسة حرفته وضع العلامة المميزة حول ذراعه بحيث تكون ظاهرة .

مادة ٥ - تخطر الجهة الصحية التي تزاول الحرفة في دائرة اختصاصها بأرقام ما يصدر من تراخيص وتاريخ صدورهما .

مادة ٦ - في حالة رفض طلب الترخيص يصدر بذلك قرار مسبب .

مادة ٧ - تتبع الأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة في تجديد الترخيص .

مادة ٨ - على المرخص له في حالة فقد الترخيص أو تلفه إبلاغ السلطة القائمة على أعمال التنظيم التي صدر منها الترخيص لاعطائه صورة منه .

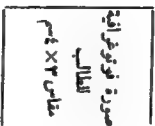
مادة ٩ - يحصل عن منح الترخيص رسم قدره ١٠٠ ملجم ويحصل ذات الرسم عن تجديده أو عن إعطاء صورة منه كما يحصل مبلغ ١٠٠ ملجم نمنا للعلامة المميزة .

مادة ١٠ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

( نموذج رقم ١ متجولة )

بلدية

إدارة



أورنيك طلب الترخيص بساج تجول

الاسم واللقب	محل ميلاده	سنه	موطنه الاصل
	محافظة	قسم	مركز
	مديرية	قسم	مركز
	محافظة	قسم	مركز

عنواؤه الذي توجه فيه المكاتبات

المكان الذي يرغب العمل فيه

(٥٥)

المنطقة التي يرغب العمل فيها

الخدمة أو الأبخساعة التي يرغب في بيها

(٥٥)

المرقعة أو الصناعاتة التي يرغب في صااستها

١٩ / تاريخه رقمه

سحب القطاعه عن مزاولة الهبة

سحب الماء الترخيضي

المرقعيح

١٩ / تاريخه

(\*) للمطالبي الحق في أن يرضح أكثر من مكان أو منطقة لزاوله عمله في أحداتها .

(\*\*) إذا كانت أقدية يجب ملء البيانات الواردة يظهر صلتاً الأوزنيك. ( فقرة ٩، فقرة ب٢ ، من البند الأول -

فقرة ١ من البند الثاني ) بصرفه المطالبي .

تاريخ ورود الطلب ورقم الطلب

رقم قسيمة سداد الرسم تاريخ التسديد ١٩ / ١١

تاريخ الاجابة الى الكشف الطبي ١٩ / ١

تاريخ ورود نتيجة الكشف الطبي ١٩ / ١

نتيجة الكشف الطبي

سنة

ملاحظات صحيفة السوابق

رأى الجهة المختصة في الطلب ومسبباته في حالة الرض

رقم وتاريخ الترخيص

الكان الذي صرح للطالب بالعمل فيه

المطقة التي صرح للطالب بالعمل فيها

رقم وتاريخ قسيمة سداد رسم العلامة المميزة

رقم العلامة المميزة

## بيانات خدمة لبيع مواد غذائية

أولاً - سجلات التجهيز والتجهيز :

(أ) العمل الذي يستورد منه الطالب المكولات والمشروبات

(ب) العمل الذي تخرق فيه

ثانياً - طرق نقل المكولات والمشروبات :

(أ) بيان ما إذا كانت تنقل بحرية يد أو بطريقة أخرى

(ب) بيان ما إذا كانت وسيلة نقلها مستوزنة للثروات والرماسيات الواجب توافرها بالبريات والأرمية والمصاديق التي

يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والوارد الغذائية طبقاً للقرار الوزاري المتصور عليه بالسادة الماشرة من القانون رقم

٣٣ لسنة ١٩٥٧

(ج) تملأ بصورة الادارة الرسمية المختصة .

## وزارة الاسكان والمرافق

قرار رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨

في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجب توافرها في ملابسهم وبالثاء القرار رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة المتجولين رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وبالثاء أحكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ - فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين(\*)

### وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين ؛  
وعلى القرارات الوزارية ارقام ١٣٧٩ و ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة المتجولين ؛  
وعلى موافقة وزير الصحة ؛  
وعلى ما اقترحه مجلس الدولة ؛

### فـ سـ ر :

- مادة ١ - يحظر على الباعة المتجولين ان يبيعوا او يعرضوا للبيع :
- (١) المأكولات المطهية من اللحوم والكفتة والأربجل والأحشاء والرؤوس وأجزائها والأسماك والكسكسي والأرز والخضروات والكشري والكرونة والشعيرية والسلطات وكذلك اللواكة المجزأة على شكل شرائح كالبطيخ والشمام .

(ب) البوظة وكذلك المشروبات غير الغازية والألبان الخام التي تعبأ في زجاجات خاصة والألبان المبسترة ولا ينطبق ذلك على عمال نقل اللبن المبستر من مصانع البسترة الى محال البيع أو منازل المستهلكين .

(ج) اللحوم النيئة .

(د) الحلوى الجافة الا اذا كانت مغلفة بواسطة المصنع المنتج بالمغلفة من السيلوفان أو أية مادة أخرى مائثلة غير ضارة بالصحة أما الحلوى الرطبة فيجب تغطيتها بورق من السيلوفان أو وضعها في فترينة زجاجية مطابقة لما نص عليه القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ ، كما يجب بيعها في ورق مطابق لما نص عليه القرار رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧

مادة ٣ - يحظر على الباعة المتجولين مزاوله مهنة صيد القصب أو اللواكة أو الخضروات بالطريق العام .

مادة ٣ - يلتزم الباعة المتجولون بنظافة الجسم والملابس وتغطية الرأس والقدمين .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٢٨٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، كما تلغى احكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## وزارة الصحة العمومية

قرار وزاري رقم ٥٠١ لسنة ١٩٦٠

بشأن الاجراءات التي تتخذ لفحص المشتغلين بنقل المواد  
الغذائية أو تحضيرها أو بيعها (\*)

### وزير الصحة العمومية للأقليم المصري

بعد الاطلاع على المادتين ٢١ و ٢٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في  
شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية ؛

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ؛

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومشتقاتها ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات الصناعية والتجارية  
والقوانين والقرارات المنفذة له ؛

وعلى المادة ٣١ من القرار الوزاري رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن  
الاشتراطات العامة الواجب توافرها في المحلات ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - على المشتغلين بتحضير أو بيع أو نقل أو تداول المواد الغذائية  
والمشروبات من أي نوع في المحلات أو نحوها ومن الباعة المتجولين أن يتقدموا  
للجهة الصحية المختصة عند طلب الرخصة أو تجديدها لاتخاذ الاجراءات  
الآتية :

( ١ ) الفحص للتأكد من خلوصهم من الدرن المعدى على أن يشمل ذلك

فحص البصاق (٥)



( ٢ ) الفحص للتأكد من خلوهم من الأمراض الجلدية والزهريّة المعدية .

( ٣ ) الفحص للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية .

( ٤ ) أخذ العينات الآتية :

أولاً - براز للفحص لمسببات الدوسنتاريا بسعياً وللطفيليات التي تعدى عن مباشرة ( بدون وسيط ) فإذا اتضح إيجابيتها اعتبر حاملاً لها وفي هذه الحالة يعطى فرصة للعلاج يعاد فحصه بعد شهرين على الأقل ولا يعطى الترخيص إلا إذا وردت النتيجة سلبية مرتين متتاليتين بينهما أسبوع .

ثانياً - عينة دم للفحص للزئذات الضراوة (V.I.) للتيلود والباراتيلود ويعتبر الاختبار إيجابياً بمعيار -١/ أو أعلا فإذا كانت النتيجة سلبية يعتبر الشخص سليماً . وإذا كانت النتيجة إيجابية تؤخذ عينات بول وبراز للزئذ ويعتبر الشخص غير حامل للميكروبات إذا وردت نتائج ثلاثة عينات متتالية سلبية بين كل منها أسبوع .

ولا يجوز لحامل الميكروب أن يتقدم لإعادة الفحص قبل ثلاثة شهور على الأقل .

ثالثاً - تؤخذ العينات الآتية من الحلق :

( أ ) الدفتريا وإذا وجدت إيجابية تفحص للضراوة ، فإذا ثبت إيجابيتها اعتبر الشخص حاملاً للميكروب ولا يعاد فحصه إلا بعد شهر على الأقل .

( ب ) المكورات السبحية الحالة للدم (*Streptococcus Hemolyticus*)

للمشتغلين بالألبان ومنتجاتها فإن كانت النتيجة سلبية اعتبر الشخص سليماً وإن كانت النتيجة إيجابية يعاد الفحص بعد شهر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ

نشره .

قرار رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٣

في شأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية(\*)

### وزير الدولة للصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس  
والغش والتوائين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم  
تداولها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأوعية  
التي تستعمل في المواد الغذائية ؛

وعلى ما عرضه علينا السيد الدكتور رئيس الادارة المركزية للشئون  
الوقائية في هذا الشأن ؛

### فـ سـ و :

مادة ١ - يراعى في الأوعية غير الورقية ما يلي :

(١) لا يجوز طلاء الأوعية من الداخل وعند استعمال الوريش أو المينا  
بطريقة الصهر أو أية مادة أخرى في طلاء الأوعية أو تزيجها  
يجب ألا تعطى اختبارات ايجابية للرصاص أو الزنك أو الكاديوم  
أو الأنتيمون عند وضعها في محلول حمض الخليك ٤٪ لمدة  
٢٤ ساعة في درجة الحرارة العادية أو اذا عولجت بهذا المحلول  
لمدة نصف ساعة بطريق الفليان .

(ب) يجوز طلاء أو طباعة الأوعية من الخارج بالوان وأحبار ثابتة  
لا تحتوي على مواد سامة أو ضارة بالصحة ولا تتأثر بالعرق  
اللعاب أو الاحتكاك ولا تغفل الى المواد الغذائية .

مادة ٢ - يراعى فى لفائف المواد الغذائية ما يلى :

( أ ) يحظر استعمال المطبوعات والجرائد والأوراق السابق استعمالها  
كلفائف للمواد الغذائية المختلفة ، كما يحظر استعمال السدادات  
التي سبق استعمالها •

(ب) يجب أن تكون اللفائف الورقية الملامسة للمواد الغذائية مباشرة  
خالية من المواد الحافظة غير المسموح بها غذائياً وطبقاً للمادة  
الغذائية المعبأة وكذلك من المواد الملونة غير المسموح بها غذائياً  
وخالية من أية مواد سامة أو ضارة بالصحة •

(ج) يجب أن تكون اللفائف الورقية غير ملتصقة بالمادة الغذائية  
المعبأة ويسهل نزعها بالكامل •

( د ) يجب أن تكون اللفائف والعبوات الورقية نظيفة وخالية من أية  
مادة سامة أو ضارة ولا تؤثر على طعم ورائحة وصفات وخواص  
المادة المعبأة ولا تسمح بنفاذ مواد تلوث المادة المعبأة أو تتفاعل  
معه •

(هـ) يجب ألا تلامس المواد المستعملة فى الطبع والكتابة على اللفائف  
والعبوات الورقية المادة الغذائية المعبأة ويجب أن تكون ثابتة  
لا تتأثر بالماء •

مادة ٣ - يعمل بباقي الأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ٧٩٨  
لسنة ١٩٥٧ بشأن الأوعية التي تستعمل فى المواد الغذائية •

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ  
صدوره •

تحريراً فى ٢٣ صفر سنة ١٤٠٤ ( ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٢ ) •

د • محمد صبرى رئيس



## **الباب الثاني**

### **غش الألبان**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض في هذا الباب لنصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها والقرارات الوزارية المكملة له كما نتعرض للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فيه والتعليمات العامة للنيابات بشأن غش الألبان (١) .

كما نتعرض للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الألبان وسوف نتناول ما تقدم في الفصول التالية :

**الفصل الأول : الأصول التشريعية لقانون الألبان والتشريعات المكملة له .**

**الفصل الثاني : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون غش الألبان والملاحظات القضائية عليها .**

**الفصل الثالث : المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الألبان .**

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « أصول أعمال النيابة والتحقيق الجنائي العملي » ، الطبعة الخامسة من ٢٧ وما بعدها .

## **الفصل الأول**

### **الأصول التشريعية لقانون الألبان**

### **والتشريعات المكملة له**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نورد فيما يلي نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها (١) والقرارات الوزارية المكملة له (٢) وذلك في البنود التالية :

#### **أولاً : نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠**

#### **بشأن الألبان ومنتجاتها**

**مادة ١ :** اللبن المسموح بتداوله هو لبن الجاموس أو البقر أو الماعز أو الغنم .

ويقصد باللبن في تطبيق أحكام هذا القانون الاقراز الطبيعي للغدد اللبنية الناتج من الحليب الكامل لماشية شديدة أو أكثر من نوع واحد والممزوج مزجاً جيهاً وذلك خلال مدة الرضاعة وبعد انقضاء فترة اللبأء .

واللبن المحلوب من حيوان الجاموس يجب أن يتميز أوعيته وعبواته وأن يعلن عن نوع الحيوان المحلوب منه بالطريقة التي يقررها وزير الصحة العمومية وإلا اعتبر لبن جاموس .

---

(١) انظر الأصول التشريعية لقانون قمع التدليس والغش في القسم الأول من هذا الكتاب والأصول التشريعية لقانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها في الباب الأول من هذا القسم .

(٢) انظر كذلك نصوص المواصفات القياسية الحديثة الخاصة بفترات صلاحية الألبان ومنتجاتها بقرار وزير الصناعة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ والتي أوردنا نصها في الباب الأول من القسم الثاني من هذا الكتاب ويقع القرار في ٣٦ صفحة .

ولا يجوز تداول لبن خليط من اللبن ماشية مختلفة الأنواع .

**مادة ٢ :** يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محتفظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والقانورات والمواد الملونة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شيء من قشده .

ولوزير الصحة العمومية أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته .

**مادة ٣ :** لا يجوز حلب الحيوان بقصد بيعه أو استعماله في تحضير منتجات اللبن أو غيرها في الحالات الآتية (١) :

(أ) إذا كان مصاباً بأي نوع من أنواع التدرن أو كان مشتبهاً في إصابته به إلى أن يتضح نتيجة فحصه باختبار تيوبر كلين ...

(ب) إذا كان مصاباً أو مشتبهاً في إصابته بالحمى الفحمية أو الكلب أو الجدري أو القطر الشعاعي (الاكتيوميكوز) .

(جـ) إذا كان مصاباً بحمى ناشئة عن الولادة أو التسمم الدموي .

(د) إذا كان مصاباً بمرض الفم والقدم (الحمى القلاعية) أو مرض الاجهاض المعدى .

(هـ) إذا كان مصاباً بالتهاب الصرع أو المصحوب بتقيح .

(و) إذا كان مريضاً أو مصاباً بمرض في أعضائه التناسلية يتسبب منه خروج افرازات غير طبيعية .

(ز) إذا كان في حالة غيبوبة .

(ح) إذا كان يعالج بعقاقير غير سامة تفرز مع اللبن .

ولوزير الصحة العمومية بالاتفاق مع وزير الزراعة أن يصدر قراراً بحذف حالات أو اضافة أخرى .

---

(١) انظر ما سوف يأتي من قيود ووصاف جنائية في الفصل الثاني من هذا الباب .

**مادة ٤ :** على صاحب الماشية الحلوب وراعيها وحارسها فى الحالات المبينة فى المادة السابقة اخطار القسم البيطرى المختص بمجرد ظهور أعراض المرض أو الاشتباه فيه .

ولأطباء هذا القسم حق التفتيش عليه أينما وجدت للتأكد من سلامتها ولهم اختبارها بالتيوبر كلين أو بأية طريقة أخرى .

**مادة ٥ :** تجرى عمليات الحلب والعمليات التى تليها مباشرة من ترشيح وتبريد وغير ذلك طبقاً للشروط التى تصدر بقرار من وزير الصحة العمومية بعد الاتفاق مع وزير الزراعة .

**مادة ٦ :** يجب أن تكون العربات والسيارات وغيرها من الوسائل التى تستعمل فى نقل اللبن أو توزيعه أو بيعه مطابقة للنماذج ومستوفية للشروط التى يقررها وزير الصحة العمومية .

ولا يجوز نقل اللبن المعد للبيع مع المياه ولبن الفرز أو مع أية مادة أخرى يكون لها تأثير على خواص اللبن أو من شأنها أن تضره للتلوث .

**مادة ٧ :** مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم الصادر فى ١٢ أبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية .

يجب أن تكون الأوعية المعدة لنقل اللبن أو بيعه مطابقة للنماذج التى يقررها وزير الصحة العمومية على أن تقدم الأوعية لمكتب الصحة المختص لختمها قبل استعمالها ولا يجوز استخدامها لأى غرض آخر .

**مادة ٨ :** على كل من يشتغل فى محل بيع أو صناعة اللبن أو منتجاته أو بيعه أو فى توزيعه أن يحصل على شهادة إدارة الصحة المختصة تثبت أنه خال من الأمراض المعدية وغير حامل لجراثيمها ويجب تجديد هذه الشهادة سنوياً ولا يجوز استخدام من لا يكون حاملاً لها .

**مادة ٩ :** لوزير الصحة العمومية أن يمنع بقرار منه بيع اللبن فى



أى جهة بواسطة الباعة الجائلين وأن يقصر بيعه على العامل ومحل بيع اللبن المرخص له (١) .

وفى الجهات التى يصدر فى شأنها هذا القرار يكون توزيع اللبن فى زجاجات أو أوعية محكمة الغلق .

مادة ١٠ : يجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة وبغير اخلال بالمحاكمة الجنائية أن يأمر القاضى الجزئى على وجه الاستعجال يوقف العمل فى محل بيع وتوزيع اللبن ومنتجاته وإذا لم يتم المخالف بإزالة الضرر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الأمر بالوقف جاز للموزير الأمر باغلاق المحل إلى أن تزول أسباب المخالفة .

مادة ١١ : يكون للموظفين الذين يندبهم وزير الصحة العمومية بالاتفاق مع وزير التجارة والصناعة والزراعة لتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له صفة رجال الضبط القضائى ولهم بهذه الصفة حق الدخول فى محل إنتاج وصناعة وحفظ وخزن وعرض وبيع اللبن ومنتجاته ووسائل نقله فى أى وقت للتفتيش وأخذ العينات اللازمة للتحليل وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التلبس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ١٢ : مع عدم الاخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التلبس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحية اعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة أو التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر ويعاقب

---

(١) انظر القرارات التى سوف ترد فى البنود التالية من هذا الفصل .

بالعقوبة ناتتها كل من حال دون تأدية الموظفين المشار إليهم فى المادة السابقة أعمال وظائفهم بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، والقرارات الصادرة بتنفيذها .

مادة ١٣ : يلغى قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ بوضع لائحة لمراقبة نقل وبيع اللبن الحليب واللبن الرائب وجميع القرارات الصادرة بسريانها على مدن أخرى غير القاهرة وكذا قرار رئيس القومسيون البلدى الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩١٤ بوضع لائحة ببيع اللبن بالاسكندرية .

مادة ١٤ : على وزراء الصحة العمومية والزراعة والتجارة والصناعة والعمل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

### **ثانياً : قرار وزير الصحة الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات القياسية للألبان ومنتجاتها (٢)**

أصدر وزير الصحة المصرى قراراً بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يجب أن تتوافر فى الألبان المسموح بتداولها المقاييس الآتية :

---

(١) انظر ما سوف يأتى من قرارات متعلقة بالقانون وانظر قرار وزير الصناعة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ .

(٢) صدر هذا القرار فى ١٩٥٢/٧/٧ وقد نشر فى الوقائع المصرية بالعدد ١٠٢ .

- (أ) لبن الجاموس : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٥,٥٪  
والمواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨,٧٥ ٪ .
- (ب) لبن البقر : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٣٪ والمواد  
الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨,٥ ٪ .
- (ج) لبن الماعز : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٢,٥٪ والمواد  
الصلبة غير الدسمة فيه عن ٧,٥ ٪ .
- (د) لبن الأغنام : يجب ألا تقل المواد الدسمة فيه عن ٤٪ والمواد  
الصلبة غير الدسمة فيه عن ٩٪ .

**مادة ٢ : تشمل منتجات الألبان الغذائية :**

- (أ) اللبن المجوز ويتضمن المجبن والمغلى والمعقم والمبستر .
- (ب) اللبن المنزوع قشده ويتضمن اللبن الخض والفرز والرائب .
- (ج) اللبن المتخمر ويتضمن الزبادى والزبادى كفيرى  
والأسيروفيلس .
- (د) اللبن المحفوظ ويتضمن المركز والمتخمر والمجفف .
- (هـ) القشدة والزبدة والمسلى والمجبن . وتجهز من الألبان  
المسموح بتداولها ويجب بصفة عامة أن تكون محتفظة بخواصها  
الطبيعية ونظيفة وخالية من جميع عوامل التلف والفساد والغش  
والشوائب والقانونات والزناخة والمواد الغريبة والحافظة ، كما يجب أن  
يتوافر فى كل منها الشروط الخاصة بالمبينة بعد .

**مادة ٣ : يشترط فى الألبان المجهزة ما يأتى :**

- (أ) اللبن المجبن : ويجب أن يكون قد عرض بطريقة آلية للضغط  
حتى تتجزأ حبيبات الدسم إلى جزئيات صغيرة موزعة بانتظام فى  
مصل اللبن بحيث لا يمكن فصلها بالفرز أو الخض بالطريقة العادية  
وإذا ترك لتر منه لمدة ٤٨ ساعة زجاجة سعتها لتر ثم قدر الدهن فى  
العشر العلوى منه كان نسبته المثوية فى هذا الجزء لا يجوز أن تزيد

نسبته في جميع اللبن بعد الخلط بما لا يجاوز ٥ ٪ بشرط أن يكون مهستراً .

(ب) اللبن المغلى : يجب أن ترفع حرارته إلى درجة الغليان ولا يستهلك إلا في الحال التي يجهز فيها .

(جـ) اللبن المعقم : يجب أن يكون قد جبن ثم عرض لدرجات حرارة مدد توافق عليها وزارة الصحة العمومية بحيث لا تقل درجة الحرارة عن ١٠٠ سنتيجراد وذن تجرى عملية التعقيم في الأوعية المعدة للبيع والتي تغلق محكماً بعد عملية التعقيم وأن لا يطرا عليه أى تغيير في خواصه الطبيعية إلا في درجة حرارة قدرها ٢٧ مئوية لمدة ٣ أيام حفظ .

(د) اللبن المبستر : يجب أن تعرض كل جزئياته لدرجة من الحرارة ولوقت معين دفعة واحدة فقط وبالطريقة التي توافق عليها وزارة الصحة العمومية حتى تباد جميع الميكروبات المرضية ويطبق عليها المقاييس العلمية المعروفة لهذا النوع بحيث يكون مطابقاً لاختيار الفوسفاتيز ويجب أن يبرد فوراً لدرجة تقل عن ١٠ سنتيجراد بعد رفعه لتلك الدرجة من الحرارة .

اللبن المبستر والمعقم المعدل هو اللبن الجاموسى الذى عومل حسب الاشتراطات المبينة في الفقرة السابقة بعد تعديل نسبة الدهن فيه باضافة اللبن للفرز أو بنزع القشدة جزئياً بالطرق الميكانيكية المعروفة بحيث لا تقل نسبة الدسم فيه عن ٣٠ ٪ ويشترط ألا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٨,٩ ٪ ولا يباح ذلك إلا للمصانع المرخص لها بالبسترة أو التعقيم على أن تميز بالطريقة التي تقرها هذه الوزارة .

(هـ) اللبن المنزج قشده : يجب أن يكون ناتجاً من الألبان أو القشدة بعد نزع الدسم منها كله أو بعضه بالطرق الميكانيكية المعروفة أو بطريقة القشد أو الخض ولو بغير اضافة مادة إليها ويجب في

الأنواع الطازجة أو غير الحامضة منه عدم التجبن عند الغليان ويقتصر بيعه أو عرضه للبيع على معامل الألبان والمحال المرخص لها وأنواعه هي :

١- لبن منزوع قشده وهو الناتج من اللبن الطازج بعد نزح الدسم منه كلية ، ويجب ألا تقل المواد الصلبة غير الدسمة فيه عن ٩,٢٪ إذا كان لبن بقر وعن ٧,٧٪ إذا كان لبن ماعز وعن ٩,٢٪ إذا كان لبن أغنام .

٢- لبن رائب : وهو الناتج الحامض من اللبن بعد نزح الدسم منه جزئياً بطريق القشد دون أن يتعرض لارتفاع في درجة حرارته ويجب أن يكون الحد الأدنى للمواد الصلبة غير الدسمة فيه مطابقاً في جميع مقاييسه لبن المنزوع قشده كلية .

٣- لبن خض : وهو السائل الناتج طازجاً أو حامضاً من اللبن أو القشدة بعد عملية الخض .

مادة ٤ : يجب أن تتوفر في الألبان المتخمرة الشروط الآتية :

(أ) لبن الزبادى وهو الناتج من اللبن الطبيعى بعد تعرضه للغليان وإضافة خمائر اللبنيك الخاصة والزبادى إليه ويجب أن يكون طبيعياً في خواصه وخالياً من الخمائر الغريبة محتوياً على مقدار كبير من خمائر الزبادى الحية .

واللبن الزبادى بأنواعه يعتبر مستخرجاً من اللبن الجاموسى ما لم يثبت أنه مستخرج من لبن من نوع آخر ، ويجب أن تتوفر فيه نسبة الدسم المقررة في اللبن الجاموسى (١) .

(ب) لبن زبادى كفيرى : وهو الناتج من التخمير الكحولى للبن الطبيعى بعد غليه وإضافة الخمائر الخاصة بهذا النوع إليه . ويجب أن

---

(١) هذه الفقرة مضافة بقرار وزارة الصحة الصادر في ١٢/٤/١٩٥٦ للمنشور في الوقائع المصرية في ٢٦/٤/١٩٥٦ بالعدد ٣٤ .

يكون طبيعياً في خواصه محتوياً على مقدار كبير من خمائر الكافيري الحية .

(ج) اللبن الأسيدوفيلس : وهو الناتج من تخمر اللبن المغلى بواسطة باشيليش سيدوفيلس اللبن ، ويجب أن لا ينزع منه أو يضاف إليه مادة سوى الخمائر الخاصة لكل نوع وأن يجهز الألبان الكاملة الدسم وأن يحتوى على مقدار كبير من باشيليش الأسيدوفيلس اللبنى الحية وأن يتوافر فيه جميع المقاييس الموضوعية للبن الحليب الكامل الدسم الذى صنع منه أصلاً ، وذلك مع مراعاة تغيير التركيب فى بعضها بسبب عمليات الصناعة (١) .

مادة ٥ : الألبان المحفوظة : هى التى تجهز بالطرق والأجهزة التى توافق عليها الجهة المختصة بوزارة الصحة ، ويجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

(أ) أن تكون خالية من الميكروبات والتلوث .

(ب) أن يكتب نوع اللبن وتركيبه على العبوة باللغة العربية ويخط واضح .

(ج) إذا كان اللبن غير صالح لغذاء الأطفال وحده فيوضح ذلك على العبوة .

وأنواع الألبان المحفوظة هى :

أولاً : لبن مركز أو مبخر ، وينتج من تركيز اللبن الخام أو المنزوع دسمه كلياً أو جزئياً حتى يتبخر منه مقدار من المياه لا يقل عن نصف الكمية الموجودة به أصلاً نون أن يضاف إليه أية مادة غريبة سوى السكر فى الأنواع المحلاة وأنواعه هى :

١- مركز محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم .

---

(١) انظر فترات الصلاحية لجميع أنواع الألبان ص ٢٩٢ وما بعدها من هذا الكتاب .

٢- مركز محلى وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم مع اضافة السكر إليه .

٣- مركز منزوع قشده غير محلى ، وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشده كلياً أو جزئياً .

٤- مركز منزوع قشده محلى ، وينتج من تبخر اللبن المنزوع قشده مع اضافة السكر إليه .

ثانياً : لبن مجفف ، وينتج من تبخر اللبن الكامل الدسم أو المنزوع منه الدسم كلياً أو جزئياً بالطرق الميكانيكية المعروفة دون أن ينزع منه ويضاف إليه أية مادة أخرى - ويجوز اضافة دسم اللبن إليه على الا يقل عن ٢٤ ٪ فى اللبن المجفف الكامل الدسم وعن ١٨ ٪ فى اللبن المجفف ٤/٣ دسم وعن ١٢ ٪ فى اللبن المجفف نصف دسم وعن ٦ ٪ فى اللبن المجفف ربع دسم وعن أقل من ٦ ٪ فى اللبن المجفف المنزوع الدسم منه .

ويجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون طبيعياً فى خواصه .

(ب) أن يكون خالياً من جميع المواد الغريبة كالمواد السكرية أو الحافظة أو الدهون الغريبة أو المعادن السامة .

(ج) ألا يزيد نسبة الماء على ٥ ٪ .

(د) أن ينتج سائلاً متجانساً يشبه اللبن الطازج فى خواصه الطبيعية إذا أضيف إليه الماء .

ثالثاً : المعدات الأخرى التى أساسها اللبن ، ويجب أن تكون مطابقة للبيان المكتوب على عبواتها ، كما يجب أن تتوافر فيها كمية الدسم المقررة كما هو واضح فى البند ثانياً .

مادة ٦ : القشدة أو الكريمة (١) هى الجزء من اللبن الغنى بمواد

---

(١) هذه المادة معبأة بالمادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٨ -

الدسم والناتج من الألبان الطازجة أو الحامضة بواسطة القشد أو بالطرق الميكانيكية المعروفة ، ويجب ألا تتجبن إذا عرضت للغليان ، ولا تزيد حموضتها على ٠,٢ ٪ مقدرة كحمض اللبنيك ويستثنى من ذلك النوع الحامض ويجب ألا تقل نسبة الدسم فيها عن ٢٥ ٪ .

مادة ٧ : القشدة المبسترة : هي التي تعرضت لعملية البسترة وذلك بأن يعرض كل جزء من أجزائها لدرجة حرارة معينة ولوقت معين يكفى خلوها من الميكروبات المرضية وذلك بالطريقة التي توافق عليها وزارة الصحة العمومية .

مادة ٨ : الزبد : هو الناتج غير المتغير من اللبن أو القشدة أو الاثنين معاً وذلك بالطريقة الميكانيكية أو اليدوية المعروفة . ويجب أن يكون طبيعياً في جميع خواصه وخالياً من الميكروبات المرضية أو الزناخة أو القانورات والحشرات والشوائب الأخرى المعدنية والعسوية والمواد الضارة الحافظة سوى ملح الطعام بنسبة ٣ ٪ على الأكثر ، ويجب أن يحفظ في أماكن جيدة التهوية معتدلة الحرارة نظيفة بعيد عن المواد ذات الرائحة والأتربة والقانورات والذباب ، والزبد دون تبيان نوعه يعتبر جاموسياً ، وأنواع الزبد ومقاييسه هي :

---

= المصادر في ١٩٧٨/٨/٢١ المنشور في النوقائع المصرية في ١٩٧٨/٧/١٨ العدد ٢١٤ وقد تضمن هذا القرار المادتين ٢ ، ٣ وتنص المادة الثانية منه على أنه : يجب أن يكون أنواع الكريمة المستوردة معاملة حرارياً بإحدى الطرق التي تكفل سلامتها الصحية وخلوها من الميكروبات الممرضة ، ويجب ألا تتجبن القشدة إذا عرضت للغليان ولا تزيد حموضتها على ٠,٢ ٪ مقدرة كحمض اللبنيك ، ومن ذلك النوع الحامض . أما المادة الثالثة فتتضمن على أنه : تقسم القشدة والكريمة حسب نسبة المواد الدهنية اللبنية بها إلى المجموعات التالية : المجموعة (أ) : نسبة الدسم من ٣٥ ٪ فأكثر (القشدة الثقيلة والمزدوجة) المجموعة (ب) : نسبة الدسم من ٢٥ ٪ فأقل من ٣٥ ٪ (القشدة المتوسطة) . المجموعة (ج) : نسبة الدسم من ١٥ ٪ أقل ٢٥ ٪ (القشدة الخفيفة) .

ويجب أن تحمل عبوات القشدة أو الكريمة توضيحاً للبيانات الآتية : ١ : نسبة الدسم - تاريخ الإنتاج ونهاية الصلاحية للاستهلاك - نوع المعاملة الحرارية .



١- الزبد الطازج أو زبد المائدة أو زبد الشاي أو ما شابه ذلك .  
ويجب ألا تقل نسبة الدسم فيه عن ٨٪ وألا يزيد الماء فيه على ١٨٪ أو  
١٦٪ إذا كان فيه ملح الطعام ودرجة الحموضة على ٨٪ .

ويجوز تلوين هذا النوع طيفاً للمرسوم الصادر في ٥ مايو سنة  
١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل  
في تلوين المواد الغذائية .

٢- زبد فلاحى أو زبد المطبخ أو زبد التخزين أو زبد الطهى ، ويجب  
ألا تقل نسبة الدسم فيه عن ٧٨٪ وألا تزيد المياه فيه على ٢٠٪ ودرجة  
الحموضة على ١٥٪ ، وألا يحتوى على أية مادة حافظة سوى ملح  
الطعام ولا يجوز تلوين هذا النوع .

٣- زبد مبستر : وهو الناتج من القشدة المبسترة بالطرق  
المعتادة ، ويجب أن يطابق في جميع مقاييسه الزبد الطازج .

مادة ٩ : الزبد المحدد : هو المصنوع من زبد فاسد أو زنخ ويحظر  
صنعه أو بيعه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع .

مادة ١٠ : المسلى هو الناتج غير المتغير من الزبد بعد إزالة  
جميع الماء والمواد اللبنية غير الدهنية منه تقريباً وذلك بطريقة التسييح  
مع عدم إضافة أية مادة أخرى إليه سوى ملح الطعام بنسبة لا تزيد  
على ١٪ ويجب أن يكون طبيعياً في خواصه ، وألا تقل نسبة دسم اللبن  
فيه عن ٩٧٪ وألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٪ والحموضة على ١٠٪  
والمسلى نون تبين نوعه يعتبر جاموسياً .

ويجوز في أصناف المسلى الطبيعى المستورد أن يحتوى على  
الكاروتانويدات لمادة ملونة نباتية (١) .

---

(١) هذه المادة معجلة بقرار وزير الصحة رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ الصادر في  
١٩٧٨/٧/٢٤ والمنشور بالوقائع في ١٢/٨/١٩٧٨ العدد ١٨٧ .

مادة ١١ : (١) الجبن هو الناتج طازجاً وناضجاً أو رخواً حلواً أو حامضاً من تجبن اللبن الكامل الدسم أو المنزوعة قشده كلياً أو جزئياً أو من القشدة أو من خليط من بعض المواد السائلة وذلك بواسطة التخمر الطبيعي الناتج من تفاعل سكر اللبن الذي تحول إلى حمض اللبنيك أو بواسطة اضافة أحماض عضوية مناسبة مثل حمض الخليك والستريك والتراتريك أو بواسطة اضافة مخمرات منضجة مناسبة ونقية أو بواسطة اضافة المنفحة أو مواد أخرى غير ضارة توافق عليها وزارة الصحة ويجب أن يكون الجبن ومواد صناعته الأولية في جميع أدواره خالياً من :

- ١- الدهون الغريبة خلاف دسم اللبن .
  - ٢- المواد المعدنية أو النشوية أو الضارة بالصحة .
  - ٣- الشوائب أو القاذورات أو الحشرات .
  - ٤- الميكروبات المرضية .
  - ٥- المواد الحافظة عدا ملح الطعام أو المواد المصرح باضافتها للجبن طبقاً لهذا القرار .
  - ٦- التوابل غير النقية أو التوابل الضارة .
  - ٧- المواد الملونة عدا المسموح بها بمرسوم المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية ويحظر استعمال أية مواد ملونة في الجبن الأبيض كما يجب أن يكون طبيعياً في خواصه ويعتبر تالفاً إذا كان هناك تغيير غير طبيعي في اللون أو كان في حالة جفاف تقدم أو ظهرت عليه علامات التعفن غير الطبيعية للنوع أو العطن أو الانتفاخ أو فجوات غير طبيعية بكثرة أو كان حامضاً أو زنخاً .
- ويجوز استعمال الجبن المتعفن أو الأعشاب غير الضارة في بعض الأصناف التي تستلزم صناعتها ذلك .

---

(١) هذه المادة معدلة بقرار وزارة الصحة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٢٦/٦/١٩٦٩ للنشر في الوقائع المصرية في ٥/٨/١٩٦٩ العدد ١٧٧ .

ويجوز أيضاً طلاء الجبن الجاف من الخارج بمواد معدنية غير ضارة مثل التلك أو البرافين أو بمواد نباتية كزيت الطعام على ألا يزيد .

مادة ١١ مكرر : يصرح باستعمال حامض السوربيك وأملاح حامض البرييونيك وفوق أكسيد الأيدروجين كمواد حافظة للجبن بحيث لا تزيد نسبة حامض السوربيك عن ١٠٠٠ (ألف جزء في المليون) في الجبن وأملاح البرييونيك عن ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف جزء في المليون) في الجبن وفوق أكسيد الأيدروجين عن ٠,٨ جم في اللتر من اللبن (ثمانية من عشرة) ولا يتبقى منه بقايا في الجبن (١) .

مادة ١٢ : يجب أن يتوافر في اللبن المسموح بتداوله المقاييس الآتية :

(١) يجب ألا تقل نسبة الدسم في الجبن الرخو إلى المواد الصلبة بما فيها ملح الطعام عن :

١- جبن أبيض كامل الدسم ٤٥٪ لبن جاموسى ، ٤٠٪ البان أخرى .

٢- جبن أبيض نصف دسم ٢٥٪ لبن جاموسى ، ٢٠٪ البان أخرى .

٣- جبن أبيض - دسم ٣٥٪ جاموسى أو خليط جاموسى وبقرى أو لبن مجفف كامل الدسم .

ويجب ألا تزيد نسبة الماء في الجبن الكامل الدسم على ٦٠٪ وفي الجبن الأبيض النصف دسم ٤/٣ دسم على ٦٥٪ (٢) .

---

(١) هذه المادة مخالفة بالقرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٩٦٩/٦/٢٦ .

(٢) يلاحظ أن الفقرتان (١) ، (ب) معالمتان بقرار وزارة الصحة في ١٩٥٦/١٢/٢٤ المنشور في الوقائع المصرية في ١٩٥٦/١٢/١٥ العدد ١٠٣ - .

(ب) الجبن المنزوع منه الدسم (القريش) هو الذى تقل نسبة الدسم فيه عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الماء فيه على ٧٠٪ .

(ج) الجبن الجاف والمطبوخ يجب ألا تقل نسبة الدسم فى كل منهما إلى المواد الجافة بما فيها ملح الطعام :

١- جبن كامل الدسم ٤٥٪ .

٢- جبن ٣/٤ دسم ٣٥٪ .

٣- جبن ١/٢ دسم ٢٥٪ .

ويجب ألا تزيد نسبة الماء فى الجبن الجاف على ٤٪ وفى الجبن المطبوخ على ٥٠٪ ولا يجوز بيع الجبن الرخو أو الجاف أو المطبوخ المستورد أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ما لم يحمل بياناً بنوعه وينسبة الدسم فيه إلى المواد الجافة .

مادة ١٣ : يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١) .

### ثالثاً : قرار وزير التجارة رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد من الألبان المجففة

أصدر وزير التجارة المصرى هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير .

---

= معلقة بالمادة الثانية من قرار وزارة الصحة رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٧٥ المنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/٨/٥ بالعدد ١٨٠ وقد تضمن هذا القرار مادة أولى تنص على أنه : يرخض للإنتاج جبن أبيض طازج ٤/٢ دسم لبن جاموس أو خليط من لبن جاموسى ويقرئ أو من لبن مجفف كامل الدسم بحيث لا تزيد نسبة الماء فى الجبن الناتج عن ٦٥٪ وعلى ألا تقل نسبة الدسم عن ٣٥٪ من نسبة المواد الصلبة بما فيها ملح الطعام .

(١) صدر هذا القرار فى ١٩٥٢/٧/٧ وقد نشر فى الوقائع المصرية بالعدد ١٠٢ .

وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وقد جاء بصدور القرار المذكور أن اللبن المجفف هو المنتج المتحصل عليه بإزالة الماء بالطريق الفنية الصناعية السليمة من لبن الأبقار كامل الدسم أو منزوع جزء من دسمه أو اللبن الفريز (١) .

#### (١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يستورد اللبن المجفف على إحدى الصور الآتية :

أ- كامل الدسم . ب- منزوع جزء من دسمه . ج- لبن فريز .

مادة ٢ : اشتراطات عامة :

يشترط في اللبن المجفف أن يكون :

أ- مصنوعاً من لبن الأبقار الصالح للاستهلاك الآدمي الخالي من الجراثيم الممرضة للمقبول الطعم والرائحة وفي حالة اعادته للسيولة يجب أن يكون طعمه ونكهته ورائحته مقبولة .

ب- لونه متجانس كريمي .

ج- متدفقاً غير متكتل أو متزخخ سهل الذوبان في الماء .

د- خالياً من أجزاء اللبن الشايطة .

هـ- خالياً من الرائحة .

و- خالياً من أى استناف غير مسموح بها .

ز- لا تزيد الحموضة مقدرة كحمض لاكتيك في كافة صور البن المجفف على ١٥,٠٪ .

ح- لا تزيد الرطوبة على ٥,٠٪ .

مادة ٣ : المواصفات : أ- بالنسبة للبن المجفف كامل الدسم يجب ألا تقل نسبة الدهن عن ٢٦٪ ولا تصل إلى ٤٠٪ .

ب- بالنسبة للبن المنزوع جزء من دسمه يجب ألا تقل نسبة الدهن عن ١٥,٠٪ ولا تصل إلى ٢٦,٦٪ .

ج- بالنسبة للبن الفريز يجب ألا تزيد نسبة الدهن عن ١٥,٠٪ .

مادة ٤ : التعبئة : يعبأ اللبن المجفف في كافة صوره في عبوات مناسبة بحيث تخضع تأثيره بالعوامل الجوية وتوضع على العبوات البيانات الآتية :

١- صورة اللبن .

٢- الوزن الصافي والقائم .

٣- بلد المنشأ واسم المبيع أو علامة التجارية .

## رابعاً : قرار وزير التجارة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد من الجبن

اصدر وزير التجارة المصرى هذا القرار بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير . وعلى القرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وقد جاء بالقرار المذكور أن الجبن هو المنتج المتحصل عليه بتجبن اللبن بالطرق الفنية المعروفة (١) .

---

٤- تاريخ الانتاج ونهاية صلاحية للاستهلاك .

٥- نسبة الدهن .

٦- المواد المضافة وتكتب فى ترتيب تنازلى بالنسبة لنسبتها .

٧- نسبة الماء الضرورى إلى اعادته للحالة الطبيعية .

٨- الرقم الكودى .

مادة ٥ : مهcad الفحص : تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز اسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٦ : رسم الفحص : يحصل رسم قدره ١٠ مليمات عن كل كيلو جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليما لكل رسالة .

مادة ٧ : تخاف الألبان للجففة إلى « المرافق رقم ٥ » ، الواريات الخاضعة للرقابة الملحق بالقرار رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الاشارة إليه .

مادة ٨ : ينشر هذا القرار فى القوائى المصرية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

(١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يستورد الجبن على إحدى الصور الآتية :

١- جبن طرى .

٢- جبن نصف جاف .

٣- جبن جاف .

٤- جبن مطبوخ .

مادة ٢ : اشتراطات عامة : يشترط فى الجبن أن يكون :

١- خالياً من الأحياء الدقيقة للمرضة والمفسدة وسمومها وآية مظاهر للتلطف .-

٢- طبيعياً في صفاته الخاصة بالنوع من حيث المظهر والطعم واللون والقوام والرائحة .

٣- خالياً من الدهون غير اللبنية ودهن الخنزير .

٤- خالياً من النشويات والأملاح ما عدا ملح الطعام والأملاح المصرح بها المذكورة على العبوة .

٥- خالياً من المشروبات والمطعم السامة والقانورات والشوائب .

٦- أن يكون قد مضى على تصنيعها فترة لا تقل عن ٦٠ يوماً .

٧- مقطع الجبن يجب أن يكون متماسكاً .

٨- مقطع الجبن الأملس يجب أن يكون خالياً من الفجوات غير الطبيعية ذا سطح متجانس اللون وإلا تنهار الجبن عند قطعها قطعاً أملساً .

٩- القوام متماسك ومتجانس وأن يكون اللون متماثلاً .

١٠- يجوز إضافة مواد ملونة ومواد حافظة من المسموح بها صحياً والنسبة المقررة .

#### مادة ٢ : المواصفات :

أ- الجبن الطري يشترط فيه الآتي :

١- في الجبن كامل النسم لا تقل نسبة الدهن عن ٤٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٠٪ .

٢- في الجبن نصف النسم لا تقل نسبة الدهن عن ٢٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٦٥٪ .

٣- في الجبن منزوع النسم لا تقل نسبة الدهن عن ١٠٪ ولا تزيد نسبة الرطوبة على ٧٠٪ .

وأن يكون نسبة الدهن محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها نسبة الملح .

٤- أن تكون مشكلة على هيئة قوالب منتظمة متماسكة غير مفتتة .

ب- الجبن نصف الجاف ويشترط فيه الآتي :

١- ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٧٪ .

٢- لا تقل نسبة الدهن عن ٤٥٪ محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها ملح الطعام .

ج- الجبن الجريش يشترط فيه الآتي :

١- ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٤٧٪ .

٢- لا تقل نسبة الدهن عن ٤٥ ٪ محسوبة على المادة الصلبة الكلية بما فيها نسبة الملح .

(د) الجبن المطبوخ :

هو الجبن المصنوع من نوع واحد أو أكثر من الجبن يطحنها وخلطها وصهرها واستحلابها بالحرارة ومواد الاستحلاب .  
ويشترط فيه الآتى :

١- لا تزيد نسبة الرطوبة على ٥٠ ٪ .

٢- لا تقل نسبة الدهن عن ٢٥ ٪ محسوبة على المادة الصلبة بما فيها نسبة الملح .

٣- لا تزيد نسبة الرماد على ٨ ٪ ولا تزيد نسبة ملح الطعام عن ٤ ٪ ولا تزيد لملاح الاستحلاب على ٤ ٪ .

٤- أن يكون للمقطع لامعاً برافاً خالياً من البقع واللون الغير الطبيعي .

٥- أن يكون القوام عجيناً متماسكاً غير رخو أو هش .

٦- أن يشكل على هيئة مثلثات أو اسطوانات أو أية أشكال أخرى منتظمة .

مادة ٤ : التسمية :

يعبأ الجبن فى العبوات المناسبة وفى حالة تسمية الجبن المطبوخ فى عبوات صفيح يجب أن تبطن العبوات المعبأ فيها الجبن بمادة عازلة بحيث تمنع تفاعل الجبن مع معدن العبوة - أما فى حالة تشكيل الجبن المطبوخ على صورة أقراص أو كرات فيجب أن تغطى بطبقة من الشمع ويشترط فى هذه الطبقة أن تكون متجانسة السمك مغطية لسطح الكرة أو السطح بالكامل وأن لا يكون الشمع محتوى على مواد تمنعها نساتير الأغذية وأن تغلف بورق القصدير .

مادة ٥ : تدوين البيانات الآتية على العبوة من الخارج أو على ورق يلصق على أقراص الجبن من الخارج بعد تغليفها .

١- اسم الصنف - نسبة الدسم . ٢- الوزن الصافى .

٣- اسم البلد المنتج . ٤- اسم المصنع .

٥- العلامة التجارية . ٦- المواد المضافة .

- مادة ٦ : معاهد الفحص : تفحص الرسالة فى ميعاد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٧ : رسوم الفحص : يحصل رسم قدره ١٠ مليارات عن كل كيلو =



## **الفصل الثانى** **التعليمات العامة للنيابات والقيود** **والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة** **فى قانون غش الألبان والملاحظات** **القضائية عليها**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض لموضوع هذا الفصل فى بنود ثلاثة :

البند الأول : التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم غش الألبان  
ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى قانون غش  
الألبان . ثالثاً : الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف الجنائية  
لجرائم غش الألبان على ضوء المبادئ القانونية التى قررتتها محكمة  
النقض المصرية ومبادئ التفتيش القضائى للنيابات :

### **أولاً : التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم غش** **الألبان .**

مادة ٤٦٤ : يكون تحليل الخمور المفسوشة والمواد الغذائية ومنها  
اللبن والمفاكير الطبية بمعرفة المعامل الرئيسية لوزارة الصحة  
وفروعها بالمحافظات كل فى نطاقها الاقليمى ، ولا يجوز أن ترسل

---

= جرام مطلوب استيراده بحيث لا تقل الرسوم المحصلة عن ٢٥٠ مليماً لكل  
رسالة .

مادة ٨ : يضاف الجبن إلى المرفق رقم ٥ ، الواردات الخاضعة للرقابة  
للمحق بالقرار رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ سالف الإشارة إليه .

مادة ٩ : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً  
من تاريخ نشره .

وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية العدد ١١٩ فى  
١٩٧٨/٥/٢٢ .

العينات إلى المستشفيات للتحليل لعدم توفر الامكانيات والخبرة والأدوات اللازمة لإجرائه .

كما لا يجوز الاعتماد على نتيجة تحليل المستشفيات لعينات الألبان التي تؤخذ من الموردين لها .

ويجب أن يطلب دائماً من المعامل المذكورة أن تبين في تقاريرها ما إذا كانت المواد المطلوب تحليلها تضر بصحة الانسان أو لا تضر بها .

مادة ١٢٧٧ : يجب على أعضاء النيابة استئناف الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة في الحالتين التاليتين :

١- الأحكام التي تصدر بالبراءة في قضايا غش الألبان استناداً إلى تقارير تحليل عيناتها بالمستشفيات .

**ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون غش الألبان وعقوباتها (١) ،**

سوف نتعرض فيما يلي لأهم القيود والأوصاف الواردة في قانون غش الألبان والتشريعات المكملة له :

**١- تقييد جنحة بالمادتين ١١ و ١٢ فقرة ثانية :**

حال دون تأدية الموظفين المختصين مثل مفتش الأغذية أعمال وظيفته بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى ...

**٢- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢/٩، ١٢/١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير الصحة بشأن مواصفات الألبان :**

لم يتم بتوزيع اللبن في زجاجات وأوعية محكمة الغلق مع علمه بذلك (٢) .

(١) انظر نص المادة ١٢ سالفة الذكر من نصوص القانون .

(٢) العقوبة : الحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً -

٣- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٤، ١٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ... :  
وهو صاحب ماشية حلوب أو راعياً لها أو حارساً لها لم يخطر القسم البيطري المختص بظهور أعراض مرض ( ... ) أو الاشتباه في مرض ( ... ) .

٤- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ٤، ١١، ١٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ... :  
وهو صاحب ماشية حلوب أو حارس لها أو راعي لها منع الطبيب البيطري المختص من التفتيش عليه التأكد من عدم إصابتها بالأمراض .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١، ٥، ١٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ... :  
لم يلتزم بالشروط الواجب توافرها في عمليات حلب اللبن أو ترشيحه أو تبريده أو ...

٦- تقييد جنحة بالمادتين ١، ٢، ١٢/١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير الصحة بشأن مواصفات الألبان :

باع أو عرض للبيع لبن خليط من اللبن ماشية مختلفة الأنواع مع علمه بذلك .

٧- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ١٢/١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير الصحة بشأن مواصفات الألبان :

باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع لبن ملوث أو غير نظيف أو منزوع قشدة مع علمه بذلك .

---

- ولا تزيد على مائة جنيه أو إحداهما . مع عدم الإخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون الغش أو أي قانون آخر .

٨- تقييد جنحة بالمواد ١، ٣، ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير الصحة :

حلب لبناً بقصد بيعه أو استعماله في تحضير منتجات الألبان من حيوان مصاب بنوع من أنواع التدرن أو مشتبهاً في إصابته به مع علمه بذلك .

٩- تقييد جنحة بالمواد ١، ٩، ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ... :

وهو بائع متجول باع أو عرض للبيع لبن بناحية ... حالة كونه غير مرخص له بالبيع فيها مع علمه بذلك .

١٠- تقييد جنحة بالمواد ١، ٦، ٢/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ... :

لم يلتزم بالشروط الواجب توافرها في الوسائل المستعملة في نقل اللبن أو توزيعه أو نقله أو ... .

١١- تقييد جنحة بالمواد ١، ٦، ٢/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان :

قام بنقل اللبن المعد للبيع مع المياه ولبن الفرز . أو مع أية مادة أخرى من شأنها تعريض اللبن للتلوث .

١٢- تقييد جنحة بالمواد ١، ٧، ٢/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان والمواد ١، ٢، ٤/٨ من

مرسوم الأوعية الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٤٦ :

نقل اللبن أو وزعه أو باعه في أوعية غير مطابقة للمواصفات المقررة (١) .

---

(١) العقوبة : حبس مدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحداهما . ويلاحظ العقوبة المقررة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ وعقوبتها في الغرامة لشدة .

١٣- تقييد جنحة بالمواد ١٠٦، ٧/٢، ١٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ...  
لم يقدم الأوعية المعدة لنقل اللبن أو بيعه لمكتب الصحة المختص لختمها قبل استعمالها .

١٤- تقييد جنحة بالمواد ٨٠١، ١٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان وقرار وزير ...  
اشتغل في محل لبيع وصناعة الألبان ومنتجاتها أو باعه أو باع منتجاته أو وزعه أو وزع شيئاً من منتجاته دون أن يكون حاصلأ على شهادة من الجهة المختصة تثبت خلوه من الأمراض المعدية وعدم حملها لجراثيمها (١) .

**ثانياً ، الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف الجنائية لجرائم فش الألبان على ضوء المبادئ القانونية التي ترونها محكمة النقض المصرية ومبادئ التفتيش القضائي :**

سوف نتعرض فيما يلي لأهم المأخذ القضائية التي أظهرها التطبيق العملي لتشريعات الألبان على ضوء أحكام النقض ومبادئ التفتيش القضائي :

**أولاً :** يلاحظ عند اجراء القيد والوصف (٢) طبقاً لقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ما يلي :

- 
- (١) ينطبق القيد والوصف على من لا يجد الشهادة المبينة بالوصف سنوياً .  
وعلى من يستخدم عاملاً في بيع أو لتوزيع أو نقل الألبان أو منتجاتها دون الحصول على الشهادة المذكورة .
- (٢) انظر تفصيلاً بشأن الأصول الفنية لكيفية اجراء القيد والوصف في كتابنا « التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه » - مرجع سابق ص ١٧٥ وما بعدها .

١- أنه يسرى فقط على اللبن ومنتجاته المعد للبيع أو للتجارة .  
إما إذا كان اللبن معداً للاستعمال الشخصى فلا عقاب على ذلك (١) .  
٢- إن قلة مقدار نسبة الدسم فى اللبن لا يصح عدها غشاً أو مخالفة للمواصفات إلا إذا كان مرجعها فعل من أفعال التغيير أو التدخل الانسانى وقع عليه (٢) .

٣- إن الدفع بأن تفويض المشرع للوزير المختص فى تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية لا سند له ، إذ هو تخصيص للنص بلا مخصص ، لأنه يشمل فى عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية (٣) .

٤- إن الدفع بأن هذا القرار قد صدر باطلاً لا سند له فى القانون ، لأنه صدر تنفيذاً للتفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (٤) .

ثانياً : يلاحظ عند اجراء القيد والوصف لجرائم حلب لبن بقصد بيعه من حيوان مصاب بنوع من أنواع التدرن أو مشتبهاً فى اصابته طبقاً للمادة الثالثة من قانون غش الألبان أن يتم لتخصيص المادة بذكر الفقرة المنطبقة على نوع الدرن تحديداً يتطابق مع ظروف الواقعة فى المحضر (٥) .

---

(١) انظر تطبيقاً لذلك : نقض ١٩٤٦/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج-٧ ق ٢٥٠ ص ٢٤٨ .

(٢) انظر أحكام النقض التى سوف ترد فى الفصل الثالث من هذا الباب .

(٣) انظر : نقض ١٩٥٦/٣/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٧ ق ١٢٠ ص ٤١٣ ، نقض ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ق ٧٠ ص ٢١٥ .

(٤) : نقض ١٩٥٩/١/١٢ مجموعة النقض س ١٠ ق ١٠ ص ٣٥ ، نقض ١٩٥٩/٣/١٦ . وانظر ماسوف يأتى بشأن الدفع فى قضايا الغش فى الباب الختامى من هذا المؤلف .

(٥) انظر حصراً تفصيلاً للمأخذ القضائية على أعمال أعضاء النيابة العامة داخل العمل رسالتنا للدكتوراه عن : الخلافات التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة - دراسة مقارنة ١٨٠٠ صفحة ص ٤٥٠ وما بعدها .

**ثالثاً : الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد قام بتوريد اللبن مع علمه بغشه (١) .**

---

(١) انظر في هذا المعنى نقض ١٩٥٣/٦/٤ مجموعة الرابع قرن ج-٢ ص ٨٨٢ بند ٢٢.

## الفصل الثالث

### القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الألبان ومنتجاتها

سوف نتعرض فيما يلي لأهم القواعد القانونية التي قررتها  
محكمة النقض بشأن غش الألبان ومنتجاتها :

١- قضت محكمة النقض المصرية : « باعتبار مجرد وجود  
سمن فاسد في المحل الذي يبيع للتهم فيه أصناف البقالة عرضاً  
للبيع » (١) .

٢- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : « مجرد  
تغليف الزبد في معمل لا يعد عرضاً للبيع متى كان هناك محل آخر  
أعد لبيع الزبد فيه » (٢) .

٣- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : « عرض  
بودرة خميرة مغشوشة للبيع لقلّة نسبة ثاني أكسيد الكربون بها لا  
عقاب عليه ما دام لم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها  
وفقاً لنص مادة ٥ من قانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ » (٣) .

(١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها :

إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت ، فيما نصت ، على  
« عقاب كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان  
أو من العقاقير الطبية أو من الماصلات الزراعية أو الطبيعية مع علمه بغشها أو  
فسادها » ، فمتى أثبت الحكم أن التهم عرض للبيع سمناً صناعياً زخفاً  
مرتفعة درجة حموضته . فهذا الفساد في السمن المعروض معاقب عليه  
بمقتضى المادة المذكورة . ويعتبر عرضاً للبيع مجرد وجود السمن في المحل  
الذي يبيع للتهم فيه أصناف البقالة . « الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٤٤٤ ق جلسة  
١٣/٢/١٩٤٤ مجموعة الربع قرن جـ ٢ ص ٨٨١ بند ٢٣ » .

(٢) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها :

إن مجرد تغليف الزبد في معمل صناعته لا يصح في القانون عده عرضاً  
للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه . « الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة  
١٨ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٨ مجموعة الربع قرن جـ ٢ ص ٨٨١ بند ٢٣ » .

(٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

إن قانون قمع التلبس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب على المادتين ٢،٢ على -



#### ٤- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : القانون رقم

١٣٢ لسنة ١٩٥٠ قد صدر تنفيذاً للمادة ١/٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ (١) .

#### ٥- وقضت بأن : قلة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح

عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيير وقع عليه ، (٢) .

= جريمتين مختلفتين إحداهما ، وهي المنصوص عليها في المادة الأولى ، تكون بفعل غش يقع من لمد طرفي عقد على آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما الآخر أو يشرع في أن يخدعه بأية طريقة من الطرق في عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها إلى آخر ما جاء في النص ، الأخرى ، وهي المنصوص عليها في المادة الثانية تكون بفعل غش يقع في الشيء نفسه ، وهذا لا يتصلق إلا إذا أضفلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى أو انتزعت بعض تلك العناصر ، فلا يدخل في هذا النوع من الغش أن تكون المادة قد ركبت بنسبة مختلفة ككل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هي ، ولذلك نص القانون للذكور في المادة (٥) على أنه إذا لريد العقاب في هذه الأحوال يجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة للعناصر التي ترى أهميتها ، وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد .

فمن اتهم بأنه عرض للبيع بؤيرة خميرة مفضوكة بأن وجدت نسبة ثاني اكسيد الكربون بها نحو ٥٪ بدلاً من ١٢٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه لا بمقتضى المادة الأولى لعدم وجود مشتر أراد أن يشتري هذه البؤيرة مسحوقية على نسبة معينة من ثاني اكسيد الكربون فخدعه البائع أو شرع في خدعه بأن قدم له مسحوقاً يحتوي على أقل من النسبة المطلوبة ، ولا بمقتضى المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هي بؤيرة خميرة معروضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها . الطعن رقم ١٩١١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٤/١٩ مجموعة الربع قرن جـ ٢ ص ٨٨١ بند ٢٥ .

#### (١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها :

صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ - بشأن الألبان ومحتجاتها - تنفيذاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التبدليس والغش للمعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ : الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ ص ٣١٥ .

#### (٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

غش اللبن لا يتحقق إلا بفعل يحدث في اللبن تغييراً سواء اكلن ذلك بنزع -

٦- وقضت بأن : مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيرير وقع عليه ، (١) .

٧- وقد حددت محكمة النقض المصرية في أحكامها متى تحقق جريمة غش اللبن حيث قضت : بأن انتزاع دسم من اللبن تتحقق به جريمة غش اللبن بغض النظر عن نسبة الدسم فيه . فمتى أثبتت المحكمة على المتهم أنه انتزع دسماً من اللبن الذي باعه فلا يجديه في دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغير نسبته حتى في لبن العيوان الواحد أو غيرها بسبب الغلي (٢) .

---

= بعض الدسم الذي فيه لم كان باضافة مادة أخرى إليه ، مهما كان مقدار ما نزع أو ما أضيف . وإن قلّة مقدار نسبة الدسم في اللبن لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيرير وقع عليه ولما كانت نسبة الدسم في اللبن تختلف قلّة وكثرة إلى حد أنه في حالة قلّة قد لا ينتفع باللبن الانتفاع المرجو ، فقد حرص الشارع في المادة الخامسة من القانون الخاص بقمع الغش والتدليس على معالجة هذه الحالة ، فيما يتعلق باللبن وغيره ، عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التي لا يصح بيع المادة ما لم تكن مشتملة عليها . وإن فطن الخطأ أعتبار اللبن مفسوشاً استناداً إلى مجرد قلّة نسبة الدسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل البريئة . الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة الريع قرن جـ ص ٨٨٠ بند ١٧ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

إن غش اللبن بالمعنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٠٠ لا يتحقق إلا بفعل يحدث تغييراً في اللبن وذلك باضافة مادة أخرى إليه أو بنزع جزء من الدسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي انتزع . وإن فمتى كانت المحكمة قد بانّت للمتهم في جريمة عرضه للبيع لبناً مفسوشاً بنزع ٣٦٪ من الحد الأدنى للدسم مع علمه بذلك مستندة في ذلك إلى مجرد قلّة مقدار الدسم في اللبن المضبوط عن الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادرة بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٠ . فإن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قلّة الدسم وحدها لا يصح عدها غشاً إذا لم يكن مرجعها إلى فعل من أفعال التغيرير . الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١/١/١٩ مجموعة الريع قرن جـ ص ٨٨٠ بند ١٨ .

(٢) الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٦/١٢ مجموعة الريع قرن جـ ص ٢٠٠ .

٨- كما حددت محكمة النقض المصرية متى تتوافر  
أركان جريمة غش اللبن (١) :

٩- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا تتحقق  
جريمة عرض لبن مفشوش للبيع إلا إذا ثبت أن المتهم هو الذى ارتكب  
فعل الغش أو أن يكون عالماً بالغش ، (٢) .

١٠- وقضت بأنه : لا تتحقق جريمة عرض لبن مفشوش  
للبيع إلا إذا ثبت أن المتهم هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون عالماً  
بالغش (٣) .

---

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها :

إن غش الأشياء المعاقب عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
يستلزم أن يقع على الشئ ذاته تغيير بفعل لوجيى إما بإضافة مادة غريبة إليه  
وإما بانتزاع عنصر من عناصره . وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون  
على استصدار مرسوم تمدد فيه نسبة العناصر التى لا يجوز عرض المواد  
للشار إليها فيها للبيع أو بيعها إلا إذا كانت مشتملة عليها . فإذا كان الحكم إذ  
أدان المتهم بغش اللبن للعروض تطبيقاً لنص المادة الثانية لم يستند فى ذلك  
إلا إلى قلة الدسم فيه ولم يعن ببيان أن الغش قد وقع بانتزاع الدسم منه أو  
بإضافة مادة غريبة إليه ، وكانت الأدلة على أساس قلة الدسم تطبيقاً لنص  
المادة الخامسة لا يصح القضاء بها ما دام الرسوم للنوع عنه فيها بتحديد هذه  
النسبة لم يصدر ، وكان لا يصح الاستناد إلى النسبة المقررة بلانحة الألبان  
الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأخذ  
بالتقاييس فى مواد العقاب - فهذا الحكم يكون ميبناً على خطأ فى القانون .  
و الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥١/٣/١٢ مجموعة الريع قرن  
ج-٢٠ .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها :

لا يصح فى صدد إثبات العلم بغش البضاعة : لبن ، الأخذ بالافتراض  
والتفمين ، كما أنه لا يكفى فى مساطة للتهم جنائياً عن غش اللبن أن يكون هو  
للتعاقد أصلاً على توريده بل لا بد أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من التنازل إليه  
وأن العمل كان بالاتفاق بينهما . و الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢٦ ق جلسة  
١٩٥١/١١/١٢ مجموعة الريع قرن ج-٢ ص ٨٨١ بند ٢١ .

(٣) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها :

لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مفشوش للبيع مع علمه بغشه أن -

١١- وقضت محكمة النقض المصرية : بأن عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات - اعتبار المحكمة الواقعة مخالفة منطبة على المادتين ٧ ، ٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ فلا يكون الحكم خاطئاً ، (١) .

١٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك - الحكم باعتبارها مخالفة منطبة على المادتين ٥ ، ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لأن العبرة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً (٢) .

١٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : مجرد صنع

---

= يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه علماً والعمياً . الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٦/٤ مجموعة الربع قرن جـ ص ٨٨٢ بند ٢٢ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

مضى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبناً للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبة على المادتين ٥ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك أن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة للمخالفة بحسن نية وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون ١٠ طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧ س ٤١٣ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

العبرة في قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاة هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة ، فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً . طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ ص ٧ س ٤١٣ .

المتهم الجبن المغشوش أو عرضه للبيع في معمله غير كافٍ لإدانته ، ضرورة إثبات ارتكابه فعل الغش أو صناعته الجبن مع علمه بغشه وفساده . القرينة القانونية التي أنشأها الشارع بالتعديل المدخل بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ قابلة لإثبات العكس ، بغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس ذلك الركن المعنوي في جريمة الغش » (١) .

١٤- وقضت محكمة النقض المصرية بشأن غش الألبان بأنه : « يفترض العلم بالغش لدى البائع وذلك نفاذاً للقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ » (٢) .

#### (١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه وفساده أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض في معمله بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه وفساده . ولا يقدح في ذلك القرينة القانونية التي أنشأها الشارع بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس والتي افترض بها العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، إذ هي قرينة قابلة لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس ذلك الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره حتماً للعقاب ، وإذ لم يلتفت الحكم إلى ما ساقه الطاعن إثباتاً لحسن نية بتقصيه والادلاء بكلمته فيه ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه والاحالة . الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ٨١ ص ٨٥٧ .

#### (٢) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها :

« أصبح البائع بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ مسئولاً عن السلمة التي يتجر بها وعليه أن يتثبت من مصدرها دائماً فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن فإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتزع من عناصرها شيء فهو المسئول عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش ما دام مصدرها الأصلي مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يقلت أمد »

١٥- كما قضت محكمة النقض المصرية : « سرعان حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على الألبان » (١) .

١٦- وكما قضت بأن : « إثبات الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبناً مغشوشاً بنزع الدسم منه إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية .

توافر الركن المادى لجريمتى الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما (٢) انعطاف حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ عليه من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين (٣) .

١٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « استظهار الحكم مسئولية المتهم عن ادارة المحل . صحة ادانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش سواء ثبتت ملكيته للمحل أو لم تثبت (٤) .

---

= من العقاب استناداً إلى عدم توافر ركن العلم لديه . الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ س ٨ ص ٣٠٥ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

يسرى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على كل من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات ، وتدخل الألبان في عموم هذا النص . الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ص ٥١٢ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

إنما أثبت الحكم في حق المتهم أنه عرض للبيع لبناً مغشوشاً بنزع الدسم منه إلى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى لجريمتى الغش ومخالفة المواصفات القانونية اللتين دانه بهما ، فينعطف عليه بالتالى حكم القانون رقم ٥٢٢ لسنة ٥٥٩١ من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة المتجولين . الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ س ١٠ ص ٣١٥ .

(٣) انظر نصوص قانون الباعة المتجولين في الفصل الثانى من هذا الباب ص ٤٣١ .

(٤) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : إذا كان الحكم في - جريمة عرض -

#### ١٨- وقضت محكمة النقض المصرية : « بإمكان مساهمة

العامل والمسئول عن ادارة المحل معاً عن جريمة عرض مواد مغشوشة للبيع متى تحققت باقى عناصر هذه الجريمة بالنسبة لهما (١) .

#### ١٩- وقضت بأن : « قول المتهم انه مصرح له بصنع الحلوى

التي يدخل اللبن ضمن عناصرها وإن ضبط اللبن كان بداخل المعمل ولم يكن معروضاً للبيع . دفاع جوهرى (٢) .

#### ٢٠- وقضت بأن : « كفاية ارتكاب فعل الغش أو العلم به ،

لتحقيق جريمة الغش ، القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش بالنسبة للمشتغلين بالتجارة . قابليتها للنفي بطرق الإثبات كافة ، عدم مساس هذه القرينة بالركن المعنوي في جنة الغش (٣) .

---

= لبن مغشوش للبيع - قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن ادارة المحل ، فإنه يصح ادانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت . الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٥٨ .

#### (١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

إن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن ادارة المحل معاً متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة لهما . الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ من ٩ ص ١٠٥٨ .

#### (٢) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها :

إذا كان يبين من مراقبة الدفاع ومناقشة الشاهد أن دفاع المتهم كان يقوم على أنه يشتغل بعمل الحلوى ومصرح له بصنع أنواع منها يدخل اللبن ضمن عناصرها ، وإن ضبط اللبن بالحالة التي كان عليها إنما حصل بداخل المعمل - ولم يكن معروضاً للبيع - ومع وضوح هذا الدفاع اقتصر الحكم على مجرد القول بأن اللبن كان معروضاً للبيع دون أن تعرض المحكمة لما أبداه الدفاع وتبدى رأيها فيه . وكان هذا الدفاع جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، فإن الحكم يكون معيباً بقصور البیان متعيناً نقضه . الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ من ١١ ص ٥١٢ ، الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ لم ينشر .

#### (٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

إنه لا يتعين لادانة المتهم في جريمة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ =

## ٢١- وقضت بأن : « ادانة المتهم بقالة أنه المنتج للبن المفسوش

وأن أعمال مركز حلب الأبقار تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه اليقيني .  
دون بيان مصدر ذلك . خطأ . دفاع المتهم بنفى اشرافه على حلب  
الألبان المفسوشة وأن اشرافه على مركز تربية الأبقار اشراف ادارى  
فحسب . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه أو الرد عليه بما يفنده (١) .

## ٢٢- وقضت بأن : « عدم بيان الحكم النسب المقررة

قانوناً للعناصر الداخلة فى تركيب الجبين وتلك التى وجدت  
بالفعل فى الجبين المضبوط الأمر الذى يكون معه الحكم قاصراً

---

- لسنة ١٩٤١ ، أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الفش أو أنه يعلم بالفش الذى  
وقع ، أما القرينة للنشأة بالتمديد للدخل بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة  
١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١  
والتي افترض بها الشارع العلم بالفش إذا كان المخالف من المشتغلين  
بالتجارة ، فقد رفع بها عيه إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن يثال  
من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لضمها ودون أن  
يمس الركن المعنوى فى جنة الفش والذي يلزم توافره حتماً للعقاب .  
« الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ فى جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٠٢ .

### (١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها :

« إذا كان الطاعن قد نفى علمه بالفش وقرر أنه لم يكن المشرف على حلب  
الأبقار المفسوشة وأن اشرافه على مركز تربية الأبقار هو اشراف ادارى فقط ،  
وحدد المشرف على حلب هذه الألبان وطلب فى مذكرته التى قدمها إلى محكمة  
للموضوع ضم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه ، وذلك على ما يبين من المبررات  
المضمومة ، وكان الحكم قد قضى بإدانته تأسيساً على أن علمه بالفش ثابت من  
كونه المنتج للبن المفسوش ، وأن أعمال المركز تتم تحت اشرافه المباشر وعلمه  
اليقيني ، دون أن يبين المصدر الذى استقى منه تحديد اختصاص الطاعن  
ومدى اشرافه على أعمال المركز . وهى ما ليس له أصل ثابت بالأوراق ، ودون  
أن يجيبه إلى طلب منهم سجل المركز تحقيقاً لدفاعه ، وهو دفاع جوهرى  
مؤثر فى مصدر الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحص لتقضى على  
مبالغ صحت أو ترد عليه بما يبرر رفعه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون  
مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور التسبب . « الطعن رقم ٧٧٩ لسنة  
٣٩ فى جلسة ١٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٠٢ .



طبقاً لقرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ (١) .

٢٣- وقضت بأن : « ثبوت ارتكاب المتهم فعل الغش أو علمه به . شرط للحكم بالادانة افتراض الشارح العلم بالغش . إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قرينة قانونية تقبل إثبات العكس . مؤداها : رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة . عدم اشتراط القانون نوعاً معيناً من الأدلة لمحضها . عدم مساسها الركن المعنوي للجريمة قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل (٢) .

٢٤- وقضت بأن : « نفى الطاعن ارتكابه الغش أو علمه به . على أساس أن عملية انتاج اللبن يتولاها رئيس الانتاج . دفاع جوهري . ادانة الطاعن ، دون استظهار اختصاص ومدى اشرافه وعلمه اليقيني

#### (١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها :

متي كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة الأنواع المبينة في المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضع النسب المقررة قانوناً للعناصر الداخلة في تركيبه والنسب التي وجدت بالفعل في الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة ايراد هذا البيان في الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ، ولذا فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذي يستوجب نقضه . « الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٥ س ٢٢ ص ٦٨٧ » .

#### (٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

بتعين لادانة المتهم في جريمة الغش للثبوتة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٠٠٧ أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أنه يعلم بالغش الذي وقع ، أما القرينة المنشأة بالتعجيل للدخل بالقانونين رقمين ٧ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والتي افترض بها الشارح العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة ، فقد رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن يتال من قابليتها لإثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لمحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتماً للعقاب . « الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٣١ س ٢٣ ص ٨٠١ » .

بالغش . ودون تحقيق دفاعه الجوهري . خطأ ، (١) .

٢٥- وقضت بأن : « صنع الجبن في معمل المتهم لا يكفي لادانته في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه . لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه تمسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهري بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة (٢) .

٢٦- كما قضت بأن : « ادانة الطاعن بتهمة عرض أغذية مغشوشة للبيع ، المسندة إليه قول الحكم في معرض إثبات علمه بالغش ، أن الطاعن هو المنتج عدم اعتبار ذلك تعديلاً للتهمة (٣) .

#### (١) وقالت المحكمة النقض في أسباب حكمها :

متى كان الطاعن قد نفي ارتكابه لفعل الغش وعلمه به وقدر أنه يشرف ادارياً فقط على الشركة للنتجة دون تدخل في عملية انتاج اللبن للوكول أمرها إلى رئيس الانتاج بالشركة - والذي سماه بالمحضر - وكان الحكم للمطعون فيه قد قضى بانانته دون أن يبين لاختصاص الطاعن ومدى إشرافه وعلمه اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعه رغم أنه جوهري ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تخلصه لتقى على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٢١ س ٢٣ ص ١٠٨ .

#### (٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

لا يكفي لادانة المتهم في جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع في معمله ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه ، ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش ، وكان الحكم للمطعون فيه لم يظن لها الدفاع أصلاً وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته ، إذ لو صح لتفسير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم للمطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والاحالة . الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ ص ١١٣٥ .

#### (٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها :

متى كان الحكم قد دان الطاعن بالجريمة التي أسندتها إليه النيابة العامة -

٢٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع . استخلاصه من سلطة محكمة الموضوع (١) .

٢٨- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : لا مكان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه : يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفاً طازجاً محتفظاً بجميع خواصه الطبيعية خالياً من الشوائب والقاذورات ، والمواد الملونة ولم ترفع درجة حرارته صناعياً ولم ينزع شيء من قشده : ونص في المادة ١/١٢ منه على أنه مع عدم الاخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب من ارتكب مخالفة لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٩ والقرارات وتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحية إعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة التالفة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر أركان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتها

---

- وهى أنه عرض للبيع جبناً ، وكان ما أورده بأسبابه من أن الطامن هو الذى أنتج الجبن المغشوش قد جاء بصدد إثبات علم الطامن بالغش ولا يعد تعديلاً من المحكمة لوصف التهمة ، فإن النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . : الطامن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ س ٢٩ ص ٩٦٢ .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها :

إن العلم بفش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمعنى استنتاجه من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به . : الطامن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ س ٢٩ ص ٩٦٢ .

نصوص تطبق العقوبة الأشد بكون غيرها وكان البيان من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه كان محل كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه وقد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه : مع عدم الإخلال بأحكام المائتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالفة البيان (١) .

٢٩- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « لما كان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمضى استنتاجها من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن على نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية وأن ، وأنكر الاتهام ودفعه بأنه تاجر يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه - إلا أنه عجز عن إثبات مصدر حصوله عليه فلا على المحكمة إن هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية

---

(١) : الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ من ٣١ من ١٣١ وما بعدها .

من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نية ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن ركن العلم وأثبتت توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة (١) .

٣٠- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى قبل المظنون ضدها بوصف أنها عرضت للبيع لبناً مغشوشاً . وطلبت عقابها بالمواد ٨٠٧ ، ٢ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وقد دانتها محكمة أول درجة وأوقعت عليها عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها مائتي جنيه والمصادرة والنشر وإذا استأنفت المحكوم عليها حكم محكمة أول درجة قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم ، المتهمة عشرين جنياً - لما كان ذلك . وكان القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ قد صدر بتعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في ١٩٨٠/٥/٣١ وهو تاريخ سابق على تاريخ وقوع الجريمة في يوم ١٩٨٠/١١/١٥

#### (١) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأن نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التمييز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يترتب أي بطلان على عدم اتباعه ومرجع الأمر في ذلك التقدير إلى محكمة الموضوع فمتى اطمانت إلى أن العينة المبسوطة ولو كانت واحدة هي التي سار تحليلها واطمانت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك : الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ ص ٥٥٩ .

وهو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى - قد نص في المادة الثانية منه على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ١ - من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات مفسوشة كانت أو فاسدة مع علمه بذلك » وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتفريم المتهمه عشرين جنيهاً فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفه البيان (١) .

---

(١) د الطعن ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٤ س ٣٥ المكتب الفني ، جنائي ص ٦٨١ .

## **الباب الثالث**

### **غش الشاي والبن**

#### **تمهيد وتقسيم**

سوف نتعرض فى هذا الباب للنظام القانونى لغش الشاي والبن وتطبيقات محكمة النقض المصرية كما سوف نتعرض للقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى تشريعات غش البن والشاي وذلك فى الفصول الثلاثة التالية :

**الفصل الأول : الأصول التشريعية لغش الشاي والبن (١) .**

**الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الشاي والبن .**

**الفصل الثالث : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها فى تشريعات غش الشاي والبن والملاحظات القضائية عليها .**

---

(١) انظر ما سبق ذكره فى الباب الأول من هذا الكتاب من ص ٤٠٩ إلى ص ٤١٣ بشأن فترات صلاحية الشاي والبن .

## الفصل الأول الأصول التشريعية لفش الشاي والبن

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية التي تنظم تجارة الشاي والبن وذلك في البنود التالية :

أولاً : قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٢/١٩ في شأن البن المعدل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٣/٢٣

مادة ١ : تسرى أحكام هذا المرسوم على حبوب شجرة البن بعد قشرها أي نوع القشرة منه .

مادة ٢ : (١) يشترط في البن النقي ما يأتي :

(أ) ألا تزيد نسبة الشوائب فيه على ١٠٪ (عشرة في المائة) ويعتبر من الشوائب قشرة البن وحب البن الأسود أو المتعفن أو غير الناضج أو الضامر أو المتآكل بالحشرات والمواد الغريبة .

(ب) ألا تزيد نسبة الكسر فيه على ٥٠٪ (خمسين في المائة) ويجب ذكر نسبة الكسر على عبواته الداخلية والخارجية إذا زادت على ٥٪ (خمسة في المائة) .

(ج) أن يكون محتفظاً بخواصه الطبيعية وألا تقل نسبة الكافيين فيه على ١٪ (واحد في المائة) وألا تزيد درجة الرطوبة على ١٢٪ (اثني عشرة في المائة) ونسبة الكلور في الرماد على ١٪ (واحد في المائة) ولا يجوز أن يستخرج منه الكافيين أو مركبات البن القابلة للذابة في الماء .

---

(١) معلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٣/٢٣ .



(د) ألا يعالج بأيديروكسيدات أو كبريتات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الكالسيوم أو النوشادر أو حمض الكبريتوز وأملأحه كما لا يجوز صبغه بأية مادة .

مادة ٣ : يراعى فى البن المحمص ما يأتى :

(أ) أن يكون محضراً من بن نوى مستوف للاشتراطات المبينة فى المادتين السابقتين .

(ب) ألا تقل نسبة الكافيين فيه عن ١٪ (واحد فى المائة) وألا تزيد درجة الرطوبة على ٨٪ (ثمانية فى المائة) وألا يحتوى على ٥٪ (خمس فى المائة) من حيوب البن المنتفخة .

(جـ) أن يكون خالياً من المواد الغريبة .

(د) ألا يلون ، ولا يجوز تغطيته بالسكر أو المواد السكرية أو الراتنج أو المواد الراتنجية ولا معاملته بالمواد الدهنية أو الزيوت أياً كان نوعها أو المواد المحتوية على حمض البوراكس أو بمواد تزيد فى وزنه أو تستخلصه .

مادة ٤ : يجب أن يكون البن المطحون مسحوقاً ناتجاً من البن المحمص الذى تتوافر فيه الشروط المبينة فى المادة السابقة وألا تقل نسبة الكافيين فى البن المطحون عن ١٪ (واحد فى المائة) وألا تزيد درجة الرطوبة على ١٠٪ (عشرة فى المائة) ونسبة الرماد فيه على ٥,٥٪ (خمس ونصف فى المائة) وألا تقل نسبة المستخرجات القابلة للذابة فى الماء عن ٢٢٪ (اثنين وعشرين فى المائة) .

مادة ٥ : لا يجوز أن يضاف إلى البن المطحون بقايا القهوة أو مواد معدنية أو نباتية غريبة .

مادة ٦ : يجب أن توضح على عبوات البن على اختلاف أنواعها سواء كانت معدة للتجار بالتجزئة بطاقات يذكر عليها مصدر انتاج البن ونوعه .

**مادة ٧ : (١) لا يجوز استيراد البن أو تصديره أو بيعه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع أو استعماله في المحال العامة إلا إذا كانت تتوافر فيه الاشتراطات المنصوص عليها في هذا المرسوم .**

على أنه استثناء من أحكام المواد ٢ بند جـ ، ٣ بند ب ، ٥ يجوز تداول أنواع البن التي لا تزيد نسبة الكافيين فيها على ٠,٢ ٪ (اثنين من عشرة في المائة) ويسمى باسم بن بدون كافيين إذا زادت على ٠,١ ٪ (واحد من عشرة في المائة) بشرط ألا تتجاوز ٠,٢ ٪ (اثنين من عشرة في المائة) ولا يجوز إطلاق هاتين التسميتين على غير هذه الأنواع من البن .

ويستثنى من أحكام المادة ٢ من هذا المرسوم ومن أحكام المادة ٢ من المرسوم الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ بتنظيم تجارة المواد الغذائية المخلوطة بالمعدات التي تمتوى على البن مع مواد أخرى وتحمل أسماء مختلفة إذا كانت هذه المعدات لا تستورد أو تباع أو تتداول أو تعرض أو تستعمل في المحال العامة أو الملاحى تحت اسم البن .

**مادة ٨ : على وزراء الصحة العمومية والمالية والاقتصادية العدل والتجارة والصناعة والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذاً لهذا المرسوم ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . صدر بقصر عابدين في ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (١٩٠٠ - فبراير سنة ١٩٥٣) .**

---

(١) معدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/٢/١٩٥٥ .

## **ثانياً : قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى**

باسم الأمة . رئيس الجمهورية . بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .  
وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية  
على ما ارتأه مجلس الدولة .

### **قرر القانون الآتى**

مادة ١ : لا يجوز اعطاء تراخيص بفتح مصانع لتعبئة الشاى  
سواء كانت آلية أو يدوية إلا للشركات التابعة للمؤسسات الاقتصادية  
التي يدخل فى نشاطها تعبئة الشاى وتجارتها أو للجمعيات التعاونية  
التي يختارها وزير التموين ويكون من أغراضها مباشرة النشاط  
المذكور وتلغى بحكم القانون جميع التراخيص الصادرة على خلاف  
أحكام الفقرة السابقة .

مادة ٢ : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل  
به فى الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ محرم سنة ١٣٨٠ ( ١٤ )  
يولية سنة ١٩٦٠ ) .

## **ثالثاً : قرار وزير التموين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاى أو البن بنوعيه الأخضر أو المطحون بأية مادة أخرى**

أصدر وزير التموين باتقليم مصر هذا القرار وذلك بعد الاطلاع  
على المرسوم بقانون رقم ٩٥ وللسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التمويل العليا ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة (١) .

### رابعاً : قرار وزير التمويل رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والبن

أصدر وزير التمويل هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد - الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والبن .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .

#### (١) ويتضمن القرار المذكور المواد التالية .

مادة ١ : يحظر بقصد الاتجار خلط الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو أية مادة أخرى أو الشروع فيه .

كما يحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرًا كان أو مطحونًا بأية مادة أخرى أو الشروع فيه .

كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاى أو البن مخلوطاً على النحر - سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع .

مادة ٢ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ : فينتشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

تصديقاً فى ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٣٨٠ (١٢) ديسمبر ١٩٦٠ .

- وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة له .
- وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ بحظر انشاء مصانع تعبئة شاي جديدة .
- وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم توزيع الشاي على مناطق الاقليم المصري .
- وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن بنوعيه الأخطر والمطحون بأية مادة أخرى .
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا . وعلى ما ارتأه مجلس الدولة (١) .

#### (١) تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : على الشركات التي يعهد إليها باستيراد الشاي والبن أن ترسل إلى الإدارة العامة لاستيراد المواد التموينية وإدارة الشاي والبن بالوزارة ومراقبات التموين في الموانئ بكتاب موحي عليه خلال أسبوع من تاريخ التعاقد بياناً بكميات الشاي والبن التي يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطن ومواعيد شحنها ووصولها إلى الموانئ مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاي أو البن وسعر الشراء .

مادة ٢ : على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية تسلم كميات الشاي والبن التي تحددها الوزارة في المواعيد التي تعينها لذلك .

مادة ٣ : على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية وفروعها وتجار الجملة للبن أن يمسكوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه مقادير الشاي أو البن التي ترد إليهم أو يشترونها وتاريخ ورودها أو شرائها ونوعها واسماء الموردين أو البائعين لهم ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشتري وعنوانه وعنوان محله وكذا أوزان المعبوات بالنسبة للشاي ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكوريين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٤ : على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتوزيع كميات الشاي بعد تعبئتها في أنحاء الجمهورية طبقاً لتعليمات الوزارة في هذا الشأن مع إخطار المراقبات المحلية بالكميات التي يتم شحنها إلى دائرة كل مراقبة أولاً بأول .

- وعليها إخطار إدارة الشاي والبن بالوزارة ببيان شهرى يتضمن كميات الشاي التى يتم شحنها إلى المحافظات من كل نوع على حده .

مادة ٥ : لا يجوز بيع الشاي الأسود أو حيازته بقصد البيع معبأ فى عبوات ويجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبئ ونوع الزاى والجهة المستورد منها وسعر للمستهلك والوزن الصافى .

مادة ٦ : يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك .

ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضراً كان أو مطحوناً بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك .

كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي والبن مخلوطاً على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع .

مادة ٦ مكرر : (اضيفت بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤) (وقائع ٢٢٨ فى ١٩٦٤/٤/٦) لا يباع البن الأخضر إلا معبأ فى عبوات من الفيلوتيلين زنة كيلو ونصف كيلو وربع كيلو ويجب أن يوضع على كل عبوة نوع البن والوزن الصافى واسم المعبئ وسعر البيع للمستهلك ويستثنى من ذلك الكميات المخصصة لمطاحن البن فتسلم إليها سائبة .

كما يجب أن يباع البن المطحون داخل عبوات موضح عليها نوع البن ونسبة الخلط فيه والوزن الصافى واسم المعبئ وسعر البيع للمستهلك ولا يجوز بيع البن المطحون مخلوطاً إلا طبقاً لما تحدده وزارة التموين من شروط ومواصفات ونسبة وأسعار .

مادة ٧ : (معللة بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٥) وقائع ٤ فى ١٩٦٥/١/١٤ على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتعبئة الشاي الأسود على الوجه الآتى :

(أ) باكوات صغيرة زنة ٨,٥ جرام فئة عشر مليكات ١٧ جراماً فئة عشرين مليكاً بنسبة ٥٠٪ على الأقل من الكميات المراد تعبئتها .

(ب) باكوات لا تزيد على ٣٤ جراماً بنسبة ٥٠٪ من الكمية الباقية .

(جـ) باكوات أكثر من ٣٤ جراماً لبقاى الكمية .

ولا يسرى للقيد الخاص بحجم الباكوات على الشاي الوارد من الخارج فى أغلفة أو عبوات خاصة .

مادة ٨ : عند التفتيش على أوزان عبوات الشاي المختلفة بوزن عدد معين -

## خامساً : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار فى الشاى

أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له . وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له . وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ٦٢

---

= من العبوات ذات الوزن الواحد ثم يستخرج متوسط وزن العبوة الواحدة وذلك وفقاً للقواعد التالية .

(أ) عبوة زنة ٩,٢٥ جرام التى تباع للمستهلك بعشرة مليكات يكون الوزن بالنسبة إليها على عدد من العبوات لا يقل عن خمسين عبوة فإذا لم يوجد هذا العدد يكون الوزن على جميع ما يوجد منها .

(ب) العبوة التى يزيد وزنها على ٩,٢٥ جراماً ولا يجاوز ٣٧ جراماً يكون الوزن بالنسبة إليها على عدد من العبوات لا يقل عن عشر عبوات أو كل ما يوجد منها .

(ج) العبوة التى يزيد وزنها على ٣٧ جراماً يكون الوزن بالنسبة إليها على العبوة الواحدة .

مادة ٩ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيه أو بإحدى - هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ١٠ : تلغى القرارات لرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٧ وقرار ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ و ٦٤ لسنة ٥٩ و ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ للشار إليها .

مادة ١١ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

١٩ ربيع الآخر ١٣٨٢ ، ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ .

فى شأن تنظيم وتعبئة وتجارة الشاى والبن . وعلى القرار ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن استثناء الشاى المستورد المعبأ من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية من بعض أحكام القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ وعلى موافقة لجنة التموين العليا (١) .

#### (١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يحظر على مؤسسات القطاع العام وشركاتها الاتجار بالجملة فى الشاى الأسود .

مادة ٢ : (المعلقة بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦) يحظر بيع الشاى الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ فى عبوات طبقاً للأوزان والأسعار التى تصدرها وزارة التموين ويستثنى من ذلك عبوات الشاى المستورد معبأ من الخارج .

ويجب أن يبين كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبأ ونوع الشاى والجهة المستوردة منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافى . وتستثنى من ذلك عبوات الشاى المستورد معبأ من الخارج لحساب وزارة التموين والتجارة الداخلية والهيئة العامة للمسلع التموينية والمؤسسات العامة ووحداتها .

مادة ٣ : يحظر خلط الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك كما يحظر بيع الشاى مغلولاً على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار .

مادة ٤ : يحظر على غير الجمعيات التعاونية والتجار المسند إليهم توزيع المواد التموينية الاتجار فى الشاى المخصص للاستهلاك العائلى بالبطاقات التموينية أو حيازته بقصد الاتجار .

كما يحظر على التجار التموينيين والجمعيات التعاونية المشار إليهم حيازة كميات الشاى المخصص للبطاقات التموينية غير الكميات المسموح لهم بتوزيعها .

مادة ٥ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه . وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ : يلغى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه .

مادة ٧ : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره . ١٩٧١/٢/٢١ .



**سادساً : قرار وزير التموين رقم ٥٧٢  
لسنة ١٩٩٠ بإلغاء القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢  
فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والبن**

أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية هذا القرار وذلك بعد  
الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التديليس والغش :  
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين :  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير  
الجببرى وتحديد الأرباح . وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن  
تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والبن (١) .

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة  
الشاى والبن (٢) .

---

(١) أصدر وزير التموين القرار ١٤٥ لسنة ١٩٩٣ بإلغاء القرار رقم ٤٦٢ لسنة  
١٩٧٣ بشأن تنظيم توزيع السكر والشاى ونشر فى الوقائع المصرية العدد  
١٧٥ فى ١٩٩٣/٨/٨ .

(٢) وقد تضمن القرار المذكور مادتين :  
المادة الأولى : يلغى رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .  
المادة الثانية : ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## الفصل الثانى

### المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الشاى والبن

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن غش الشاى والبن .

١- قضت محكمة النقض المصرية : ١ بوجوب التزام  
المحكمة بانزال حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير  
مقيدة فى ذلك بالوصف الذى تسبغه النيابة عليها ؛ (١) .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : إذا أدانت المحكمة

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : المحكمة مقيدة بأن تنزل حكم القانون  
الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة فى ذلك الوصف الذى تسبغه  
النيابة عليها . وأما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى دان  
المطعون ضده - لعرضه بنأ مغشوشاً - طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ دون أن يتبين أن مناط تأثيم فعل الغش فى سلعة البن هو تشريع خاص  
صدر به قرار وزير التعمين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تمعيث  
وتجارة الشاى والبن استمداً من الحق المخول له بالمرسوم بقانون رقم ٩٦  
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعمين - قد نصت للمادة السادسة منه على أنه  
(ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخفراً كان أو مطمونهاً بأية مادة أخرى أو  
الشروع فى ذلك كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاى أو البن مخلوطاً على  
الأنحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع ) وكانت المادة التاسعة من القرار  
المذكور تنضى بمعاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة  
أشهر ولا تجاوز ستة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسون  
جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى عند  
فصله فى الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بتفريم المطعون ضده خمسمائة  
قرش والمصاردة قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ كان يقتضى نقضه  
وتصحيحه ، إلا أنه نظراً إلى أن مدوناته قد خلّت من بيان وجه الغش مما يعجز  
هذه المحكمة عن أعمال القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم  
أعمالاً صحيحاً ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة . ٥ الطعن رقم ٤٤٥  
لسنة ٢٦ جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ ص ١٧ ص ٦٢٨ .

الابتدائية المتهم فى جريمة بيعه بنأ مغشوش بأضافة مواد نشوية غريبة إليه بنسب ٢٥٪ مع علمه بذلك ثم تمسك للمتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش البن لم يقع منه بل وقع بغير علمه من الطحان فى أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن فى مقدوره كشف هذا الغش عند رد البن إليه بعد طحنه ، فإنها أيدت الحكم الابتدائى دون أن تعنى بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة فى الدعوى ، فحكمها بذلك يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه (١) .

٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والمواد ٦٠٥ ، ٩ ، ١٠ من قرار وزير التموين والتجارة الرقيم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاى والبن - أن مناط التأثيم فى جريمة بيع الشاى أو حيازته بقصد البيع رهن بتوافر شرطين (الأول) أن يكون الشاى من النوع الأسود ، وهو الأمر للمستفاد من نص المادة الخامسة ومن دلالة ما أشارت إليه المادة السادسة من حظر خلط الشاى الأسود بشاى أخضر أو بأية مادة أخرى (والثانى) أن يكون هذا الشاى الأسود غير معبأ فى عبوات تحمل البيانات المنصوص عليها فى المادة الخامسة . ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة بيع الشاى أو حيازته بقصد البيع وغير معبأ فى عبوات قانونية أن يستظهر توافر هذين الشرطين حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان معيباً بالقصور (٢) .

٤- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة وتجارة الشاى

(١) جلسة ١٩٤٧/٣/١٠ طعن رقم ٧٥٧ سنة ١٩٧ ق ١ .

(٢) الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣ ، السنة ١٧ من ٨٩٩ .

**والبن المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك . حظرها كذلك حيازة الشاي أو البن المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع . وقد حددت المادة التاسعة من القرار المذكور للعقوبة التي تتحكم بها (١) .**

**٥- وقضت محكمة النقض المصرية : بان العقاب المنصوص عليه في قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم وتعبئة وتجارة الشاي والبن الصادر بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بناء على القوانين المشار إليها في ديماجته ومنها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له يزيد عن العقاب المنصوص عليه في المادة ١٥ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ويتعين توقيعه في الأحوال التي ينص عليها منه طبقاً لما جرى به نص المادة ١٩ من ذلك القانون . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون عليه أنه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى المطعون ضده من أنه باع شيئاً من أغذية الإنسان (شايًا) مفسوشاً ثم استلرد من ذلك مباشرة إلى القول وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً من محضر ضبط الواقعة والذي تطمئن المحكمة إلى ما ورد به وهو عرضه للبيع شايًا مفسوشاً حسبما أثبت تقرير التحليل مع علمه بذلك ومن ثم يتعين عقابه بمسواد الاتهام**

---

(١) نص قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ سنة ١٩٦٢ ، في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن في المادة السادسة منه على أن يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه بشي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرًا كان أو مطحوناً بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك . كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطاً على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه . كما نص في المادة التاسعة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ستة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين . الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٢٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٤ س ٢٤ ص ٩٠٤ .

دون أن يتبين حقيقة الواقعة ووجه الغش والطريقة التي مارسها المتهم وهو تدخل الحالات المؤتمنة بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ أو أنها تنطوى على الجريمة المنصوص عليها فى المادة السادسة من قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر والمعاقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة التاسعة منه يكون معيباً بالقصور (١) .

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « حظر خلط الشاى الأسود بأية مواد أخرى . قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ . عدم بيان نوع الشاى الذى شابه الخلط فإن ذلك يعتبر قصور فى الحكم الذى له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون (٢) » .

٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « إثبات الحكم خلط الشاى بقشر عدس . كفايته تدليلاً على غشه ، البحث من بعد ، فى موصفات الشاى ، عدم جدواه لأن بالغش (٣) مفترض فى حق المشتغلين بالتجارة (٤) » .

---

(١) « الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٤٤٤ قى جلسة ١٩٧٥/١/٣ » .

(٢) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استظهر أن الشاى المضبوط مخلوط بمواد أخرى إلا أنه قصر عن بيان نوع الشاى المضبوط وما إذا كان من الشاى الأسود - الذى اقتصر التائيم بالنسبة إليه - أم لا فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له وجه الصدارة على وجوه الطعن بمخالفة القانون . « الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦٦ قى جلسة ١٩٧٦/١٠/١٨ س ٢٧ ص ٢٧٧ » .

(٣) أنظر ما سبق ذكره فى القسم الأول بشأن نقلنا لقريئة العلم المفترض والغاء المشرح المصرى لها .

(٤) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها أنه : تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مقشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الاتجار فى الشاى خلط الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع -

٨- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كان قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار فى الشاى قد نص فى المادة الثالثة منه على أنه يحظر خلط الشاى الأسود بأنواعه المختلفة بشاى أخضر أو بأية مادة أخرى ، أو الشروع فى ذلك كما يحظر بيع الشاى مخلوطاً على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار كما نص فى المادة الخامسة على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المقررة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه . كما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل

---

= فى ذلك . كما حظر بيع الشاى مخلوطاً على النحو السابق وحيازته بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إضافة قشر عس إلى الشاى المضبوط لم يوجه إليه أى عيب وكان هذا وحده يكفى لحمل قضائه فى خصوص تعميق الخلط المحظور فى الشاى الأسود المضبوط بما يضى مع البحث فى المواصفات عديم الجدوى ، لما كان ذلك ، وكان مفاد التفات الحكم عن قول الطاعن أن باكوات الشاى المضبوطة لاستعماله الشخصى وأنه اشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يفهر من اقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاى الأسود المخلوط بقصد الاتجار للألبلة السائفة التى أوردها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمتى استنتجت من وقائع الدعوى استنتاجاً سليماً ، فلا شأن لمحكمة النقض به ، وكان الطاعن قد عجز عن إثبات مصدر الشاى المضبوط بعد أن قرر أنه من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة أن هى افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس للعلة بالقانونين رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨ لسنة ١٩٦١ والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومن المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هى لم تتحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن ما دام أنه من بين المشتغلين بالتجارة . الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٠ ص ٧٤٦ .

المسند للمتهم وأن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون صحيحاً ذلك أنها هي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نظامها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة وكل ما تلزم به هو إلا يعاقب المتهم على واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالعضور وأما وهي لم تفعل بل اقتصر الحكم للمطعون فيه على توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده طبقاً لأحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون أن تنتظر مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي على الواقعة المادية ذاتها وهي عرضه للبيع شاياً مخلوطاً مع أنه ينص على عقوبة أشد من العقوبة التي وقعت على المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كان مبنى الطعن وهو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزاري سالف البيان والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان الحكم قد أغفل تمحيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري سالف الذكر عليها هو ما يعيبه بالقصور الذي يتسرع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة (١) .

---

(١) د الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩٩ في جلسة ١٨/١١/٧٩ السنة ٢٠ ص ٨١٠ .

### **الفصل الثالث** **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص** **عليها في تشريعات غش الشاي والبين** **والملاحظات القضائية عليها**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية لغش الشاي  
وتم نشير إلى قيود وأوصاف غش البن .

**أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش الشاي**  
**وتداوله على خلاف أحكام القانون ،**

١- تقييد جنحة بالمادة ٥٦/٥، ٥، ٦ من المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والتسعير  
الجبرى والمادتين ٤/٥، ١ من قرار وزير التموين رقم ٧١  
لسنة ١٩٧١ .

- وهو ليس من التجار التموينيين حاز كميات من الشاي  
المخصص للاستهلاك العائلى بالبطاقات التموينية .

٢- تقييد جنحة بالمادة ٥٦/٥، ٥، ٦ من المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ٤/٢، ٥ من قرار وزير التموين .  
وهو من التجار التموينيين حاز كميات من الشاي المخصص لبطاقات  
التموين غير الكميات المسلمة إليه لتوزيعها :

٣- تقييد جنحة بالمادة ٥٦/٥، ٥، ٦ من المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمادتين ٢ ،  
٥ من قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ .

- باع أو حاز بقصد البيع شاي أسود غير معبأ فى عبوات طبقاً  
للأوزان والأسعار التى تحددها وزارة التموين .

٤- تقييد جنحة بالمادة ٥٦/٥، ٥، ٦ من المرسوم بقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمادتين ٣ ،



## ٥ من قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ .

- باع أو حاز بقصد البيع شأى أسود مخلوطاً بشأى أخضر أو أية مادة أخرى ... على النحو الموضح بالحضر أو بتقرير المعامل المرفق .

### العقوبة .

يعاقب على الأوصاف المتقدمة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من المرسوم لقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ بشأن التموين والتسعير الجبرى الحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه والمصادرة وغلق (١) المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر يستنزل منها مدة الغلق الإدارى إذ تقرر ذلك ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .

### ثانياً . القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش البن .

يلاحظ أنه : بالنسبة لجرائم البن ومخالفة أحكام مرسوم البن الصادر فى ١٩/٢/١٩٥٣ فيرجع بشأن العقوبات إلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (٢) .

### ثالثاً . الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف

#### الجنائية لجرائم غش الشاى والبن (٢) .

١- إذا كانت الواقعة محل القيد والوصف فى غش الشاى لا ينطبق عليها قرار وزير التموين ٧١ لسنة ١٩٧١ وكانت تشكل جريمة ينطبق عليها قانون قمع التبليس والغش أو قانون غش الأغذية تفيد طبقاً لأوصاف القانونين المذكورين وتقدم للمحاكمة .

---

(١) أنظر ما سبق شرحه فى القسم الأول من هذا الكتاب بشأن عقوبة المصادرة والغلق .

(٢) أنظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن تلك الجرائم وقيودها وأوصافها القسم الأول من هذا الكتاب وما بعدها .

(٣) أنظر تفصيلاً كتابنا التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه ص ١٣ وما بعدها .

٢- قد ينسب الاتهام فى جرائم غش الشاى والبن إلى الشخص المعنوى طبقاً لنص المادة ٦ مكرراً (١) من قانون قمع التدليس والغش المضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

٣- قد ينشأ غش الشاى والبن نتيجة افعال وفى هذه الحالة يقدم المتهم عن جريمة الغش افعالاً طبقاً للمادة ٦ مكرراً من القانون ٤١ لسنة ٤٨ بشأن قمع التدليس والغش<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر ما سبق شرحه بالنسبة للماتتين المذكورتين فى القسم الأول من هذا الكتاب .

## **الباب الرابع** **غش المياه الغازية والمنتجات**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فى هذا الباب للتنظيم القانونى لغش المياه الغازية والمنتجات وتطبيقات محكمة النقض المصرية كما نتعرض للقيود والأوصاف الجنائية المنصوص عليها فى تشريعات غش المياه الغازية (١) وذلك فى الفصول الثلاثة التالية :

**الفصل الأول : الأصول التشريعية لغش المياه الغازية والمنتجات.**

**الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش المياه الغازية والمنتجات .**

**الفصل الثالث : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها فى تشريعات غش المياه الغازية والمنتجات والملاحظات القضائية عليها .**

---

(١) انظر ما سبق ذكره فى الباب الأول من هذا الكتاب من ص ٤٢٧ إلى ص ٤٢٨ بشأن فترات صلاحية المشروبات المختلفة .

## **الفصل الأول**

### **الأصول التشريعية لغش المياه**

### **الغازية والمنلجات**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نورد فيما يلي نصوص القانون الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها والقرارات الوزارية المكملة له كما نورد التشريعات المتعلقة بالمنلجات وذلك في البنود التالية :

#### **أولاً : قرار رئيس الجمهورية الصادر في**

#### **١٢/١٢/١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها**

باسم الأمة ، رئيس الجمهورية . بعد الاطلاع على المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش ، المعدل بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية للمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية والتجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

#### **رسم بالآتي**

**مادة ١ :** يقصد بالمياه الغازية في تطبيق أحكام هذا المرسوم المشروبات التي تحضر بضغط غاز حامض الكربونيك في مياه مضافاً إليها السكر ومواد أخرى .

أما المشروبات التي تضاف إليها كربونات الصودا بحيث لا تزيد على جرام واحد في المائدة المتر فتسمى ماء صودا .

**مادة ٢ :** يجب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية

والصودا نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج .

كما يجب أن يكون غاز حامض الكربونيك وكذلك جميع المواد المستعملة في تحضيرها نقية وتنظيفة هذه المواد جميعها في مخزن خاص وفي أوعية أو لفافات محكمة تحمل اسمها (١) .

مادة ٣ : يجوز أن يضاف إلى المياه الغازية حامض الليمونيك أو الطرطريك أو اللبنيك أو شراب الفواكه أو عصيرها أو الليمون أو لون من الألوان .

ولا يجوز إضافة حامض الفسفوري إلا إلى المياه الغازية المحتوية على مركبات الكولا أو الكافيين بشرط ألا تزيد نسبة هذا الحامض المضاف على ٠,٠٦ ٪ (سنة من المائة في المادة) .

ويشترط ألا تزيد نسبة الزرنيخ في هذه الأحماض على خمسة أجزاء في المليون ونسبة الرصاص على عشرة أجزاء من المليون .

كما يشترط أن يكون السكر المستعمل هو السكروز بنسبة لا

---

(١) تطبيقاً لهذه المادة نصت محكمة النقض المصرية بأن : صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٢ في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ، وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الوارد من الموارد العمومية في مناطق الانتاج وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي ، ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير وبأنها تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة ، إذا استوى في حكم تطبيق هذا للرسوم أن يكون مرجعها تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه ظلالاً قد ثبت من تحليلها كيميائياً وبكتريولوجياً عدم نقاوتها ، وأنها لا تطابق معايير المياه النقية . نقض ١٩٦٢/١٢/٩ مجموعة أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٩ ص ٨٧٩ ، وانظر في ذات المعنى نقض ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦ ق ٨٤ ص ٤٠٧ ، وانظر كذلك نقض ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ق ١٦٦ ص ٨٠٥ .

تقل عن ٨٠ جراماً في اللتر بحيث لا تزيد نسبة الحامض على واحد ونصف في الألف مقدرة كحامض ستريك نقي مبلور .

مادة ٤ : لا يجوز أن يضاف للمياه الغازية السكرين أو الدولين أو المواد الصناعية المشابهة لها . كما لا يجوز إضافة اليابونين أو المواد المماثلة له .

مادة ٥ : إذا كانت المياه الغازية التي تعرض للبيع باسم أحد أنواع الفاكهة الطبيعية وجب أن تكون مصنوعة من شراب هذا النوع من الفاكهة أو عصيره .

فإذا كانت صناعية جاز أن تكون محضرة بإضافة مواد معطرة أو محسنة للفاكهة أو أرواح صناعية أو ملونة .

ويجب أن يوضع على البطاقة الملونة أو المطبوعة على الزجاجية بيان ما إذا كانت طبيعية أم صناعية وكذلك نوع الفاكهة ، أو المادة المضافة .

مادة ٦ : تقلل زجاجات المياه الغازية عقب تحضيرها مباشرة بواسطة سداده (كبسول) خاصة تكسب ميكانيكياً تحمل اسم المصنع .

ويجب أن تكون السدادة عند التعبئة جديدة نظيفة خالية من علامات الصدأ أو التلف .

مادة ٧ : تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك في الأحوال الآتية :

(١) إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجياً أو كيميائياً (١) .

---

(١) انظر تطبيقاً لهذه المادة : نقض ١٩٤٩/١٢/١٢ مجموعة أحكام النقض س ١  
٤٨٣ ص ١٣٩ (حيث أدانت المحكمة للتهمة في جريمة عرضه للبيع مياهاً غازية  
مفسوشة ، وثبت من التحليل أنها غير مقبولة لوجود رواسب بها ) ، ونقض =

(ب) إذا أضيف إليها السكرين أو الدولسين أو ما يماثلها أو السابونين أو ما يماثله .

(ج) إذا وجد بها حامض معدنى غير حامض الفسفورنيا بالشروط المبينة فى المادة (٢) .

مادة ٨ : لا يجوز استيراد المياه الغازية المعبأة أو بيعها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا توافرت فيها الشروط الواردة بهذا المرسوم .

مادة ٩ : لا تسرى أحكام هذا المرسوم على المياه الغازية الطبيعية التى تحمل اسم الجهة المعبأة فيها .

مادة ١٠ : على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والعدل ، كل فيما يخص تنفيذ هذا المرسوم . ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . صدر بقصر الجمهورية فى ربيع الثانى سنة ١٣٧٣هـ ( ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ميلادية ) .

## ثانياً : قرار قانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع الثلجات

أصدر مجلس الوزراء باسم الأمة القرار بقانون المذكور وذلك بعد

---

= ١٩٥٠/٥/٨ س ١٩٨ ق ٦٠٢ ( جريمة عرض للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمى لوجود رواسب معدنية غريبة ) ونقض ١٩٥٢/١٢/٢٢ س ٤ ق ١٠٨ ( ٢٧٨ ) جريمة بيع وعرض لبيع مياه غازية فاسدة لوجود رواسب معدنية غريبة بها ونقض ١٩٥٣/٣/٩ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً ج ٢ ص ٨٩١ ( جريمة عرض للبيع مياه غازية مفسوشة وضارة بصحة الانسان لوجود رواسب بها ) ونقض ١٩٥٣/٥/١٣ س ٤ ق ٢٩١ ص ٧٩٩ ( جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمى لوجود كمية من البكتريا اكثر من المسموح به ) ، ونقض ١٩٦١/١٢/٢٦ س ١٢ ق ٢١٤ ص ١٠١٤ ( مياه غازية غير صالحة للاستهلاك لاحتوائها على مواد متخمرة ) وانظر المبادئ الأخرى التى قررتها محكمة النقض المصرية والتى سوف يأتى بيانها فى الفصل الثانى من هذا الباب .

الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالبيع المتجولين .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير السابق تقريرها صوناً للصحة العامة .

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية (١) .

#### (١) تضمن القانون المذكور المواد التالية :

مادة ١ : لا يجوز بيع المنتجات إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك من السلطة المختصة .

مادة ٢ : يجب أن تكون المنتجات مصنوعة فى محل مرخص له فى صنعها وأن تكون نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ومطابقة للشروط التى يصدر بها قرار وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ : كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات ، المنظمة له يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ويغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد يقضى بها أى قانون آخر .

ويجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة أن يأمر القاضى الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى المحل .

ولم يتم المخالف بازالة الضرر خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الأمر -



**ثالثاً : قرار وزير الصحة الصادر  
فى ١٧/٣/١٩٥٨ بتنظيم وصنع المثلجات  
المعدل بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١**

أصدر وزير الصحة العمومية القرار المذكور وذلك بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٥ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم وصناعة وبيع المثلجات .

وعلى المرسوم الصادر فى ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التى تستعمل فى تلوين المواد الغذائية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية . وعلى ما ارتأه مجلس الدولة (١) .

---

= بالوقف جاز للوزير الأمر باغلاق المحل إلى أن تزول أسباب المخالفة .

مادة ٤ : تلغى الفقرة (ب) من المادة ١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه وبخاصة باستمرار العمل بأحكام الأمر رقم ٢٨١ الصادر فى ١٥ يونه سنة ١٩٤٣ بتنظيم وبيع المثلجات .

مادة ٥ : على وزراء الصحة العمومية والمعدل والشئون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات المنفذة له ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ٧ ذى القعدة ١٣٧٥ هـ (١٦ يونه سنة ١٩٥٦ ميلادية) .

(١) وقد تضمن القرار المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يجب حفظ المثلجات فى ثلاثة توافق عليها الادارة الصحية المختصة - كما يجب أن تكون موضوعة فى علب من الكرتون أو أنية أخرى أو أغلفة ملائمة صحياً طبقاً لأحكام القرار الخاص بالاشتراطات الواجب توافرها فى الأوعية التى تستعمل فى المواد الغذائية ويجب أن يوضع عليها اسم صاحب المحل الذى قام بصنع هذه المثلجات ومكوناته وإذا استعمل أوانى ذات عبوات كبيرة تنقل فيها المثلجات فيجب أن تكون أدوات الغرف وطريقة غسلها مستوفاة للشروط الصحية التى تضعها الادارة الصحية المختصة . -

= يحظر على الباعة الجائلين تداول أى نوع من أنواع المنتجات إلا إذا كانت مغلفة تغليفاً صحيحاً محكم الغلق وتم تمييزها وتعبئتها بواسطة الصانع أو محال المنتجات المرخص لها فى ذلك على أن تكون فى عبوات ورقية موضح عليها اسم صاحب المصنع أو المحل وعنوانه ورقم تاريخ الترخيص له بصنع المنتجات .

مادة ٢ : يجب على جميع العمال الذين يقومون بصناعة المنتجات أو توزيعها أو بيعها أن يلبسوا الملابس البيضاء النظيفة وأن يضعوا على رأسهم غطاء أبيض نظيفاً ، كما يجب عليهم المحافظة على نظافة أجسامهم ويحظر على هؤلاء العمال البصق والتمخط والتدخين أثناء العمل ، كما يجب على رب العمل سرعة التبليغ عن أى مرض جلدى أو معد يحدث بين العمال على أن يمنع العامل المريض من مزاولة العمل لحين تمام شفاؤه .

مادة ٣ : يجب أن تكون المواد التى تصنع منها المنتجات كاللبن والبيض والقشدة وغيرها طازجة وصالحة للاستهلاك الآدمى وغير مفسوخة - وإذا بيعت المنتجات فى بسكويت فيجب أن يكون البسكويت صالحاً للاستهلاك الآدمى وخال من البوراكس أو أية مادة ضارة بالصحة - ويجوز إضافة ألوان مسموح بها طبقاً للمرسوم الصادر فى ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ بتنظيم مراقبة صنع وبيع المواد الملونة التى تستعمل فى تلوين المواد الغذائية - وكذلك يجوز إضافة أرواح صناعية غير ضارة بالصحة .

ويجب أن تحفظ المواد الأولية فى مكان خاص منفصل عن محل العمل وأن تخزن فى أوعية نظيفة مع ملاحظة المواد السريعة التلف فيجب حفظها دائماً فى درجة حرارة لا تزيد على ٤٥ فهرنت .

مادة ٤ : المنتجات التى يدخل فى صنعها الألبان يكون معيارها كالاتى :

١- يجب ألا تزيد عدد للبكتيريا التى تنمو على طبق الأجار فى درجة حرارة ٣٧ مئوية (سبعة وثلاثين مئوية) لمدة ٢٤ ساعة (أربعة وعشرون ساعة) على ١٠٠ ألف (مائة ألف) فى السنتيمتر المكعب .

٢- يجب أن تكون مخمرات سكر اللبن معبوة فى الواحد على عشرة من السنتيمتر المكعب .

(ب) للمنتجات التى لا يدخل فى تركيبها الألبان يطبق عليها معيار المياه الغازية والمياه المرشحة غير للمعالجة بالكلور :

١- ألا يزيد عدد للبكتيريا العادية على مائة فى السنتيمتر المكعب . =

## **الفصل الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن غش المياه الغازية**

**تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن غش المياه الغازية والمثلجات وذلك فى البنود  
التالية :

١- **قضت محكمة النقض المصرية بأن :** تنص المادة ١/٧  
من مرسوم المياه الغازية . عدم صلاحية المياه الغازية للاستهلاك إذا  
احتوت على مواد متخمرة أو غيرها مما ورد بالنص ، (١) .

٢- **كما قضت بأن :** رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها  
جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك .  
الحكم باعتبارها مخالفة بالمادة ٧ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . جواز  
الطعن بالنقض . العبارة بالوصف الذى رفعت به الدعوى أصلاً (٢) .

---

= ٢- ألا يزيد عدد مضمورات سكر اللبن على ١٠ (عشرة) فى العشرة  
سنتيمترات للكعبه .

ملحق ٥ : يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .  
تصديقاً فى ١٩٥٨/٣/١٧ ، نشر بالجريدة الرسمية بالعدد الصادر  
فى ١٩٥٨/٣/٢٨ . وذهب الصحة العمومية .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب هذا الحكم : تنص الفقرة الأولى من  
المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر فى ١٩٥٣/١٢/١٢ على أنه  
(تعتبر المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو  
متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجياً أو  
كيميائياً ) - وهو نص صريح فى أن المياه الغازية غير صالحة للاستهلاك إذا  
احتوت على مواد متخمرة (وهى المخالفة لموضوع الدعوى المطروحة) . «الطعن  
رقم ٨٢٨ لسنة ٣١ جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ من ١٢ ص ١٠١٤» .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : العبارة فى قبول الطعن بالنقض -

٣- وقضت بأن : « وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ، ومطابقة لمعايير المياه النقية ، وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . المادتان ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية ، للجلد في مصدر المياه المستعملة في التحضير . غير مقبول . يستوى في تطبيق حكم المرسوم المذكور أن يكون مرجع البكتيريا تفاعل طبيعي أو تلوث المياه . طالما قد ثبت من تحليلها كيميائياً وبكتريولوجياً عدم نقاوتها وعدم مطابقتها لمعايير المياه النقية » (١) .

٤- وقضت بأن : « وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج وإلا اعتبرت غير صالحة للاستهلاك الآدمي . المجادلة في مصدر المياه المستعملة . غير

---

« هو يوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذي تقتضيه المحكمة . فإنما كانت الدعوى قد اقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض مياه غازية للبيع غير صالحة للاستهلاك مع علمه بذلك فقضت المحكمة للجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطوق المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٤٩١ وتفرير المتهم خمسين قرشاً والمصادرة ، ولما استأنف للمتهم الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده ، فإن طعنه في هذا الحكم بطريق النقض يكون جاسئاً . » القطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ ص ١٢ هـ ١٠١٤ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : صراحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٩٥٣/١٢/١٢ - في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيميائياً وبكتريولوجياً وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الانتاج وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . ولا يقبل الجلد في مصدر المياه المستعملة في التحضير ويُلغى تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتيريا لا ترى بالعين المجردة ، إذ يستوى في حكم تطهير هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه طالما قد ثبت من تحليلها كيميائياً وبكتريولوجياً عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية . » القطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٦٣/١٢/٩ ص ١٤ هـ ٨٧٩ .

مقبولة . الرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها (١) .

٥- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « ادانة المتهم في جريمة صنع وعرض مواد غذائية مغشوشة . تستوجب أن يكون قد ارتكب الغش ، أو أن تكون صناعتها قد تمت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفحشا » (٢) .

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « القرينة التي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة . قصد بها رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة قابليتها لإثبات العكس دون اشتراط أدلة معينة ودون مساس بضرورة توافر الركن المعنوي » (٣) .

---

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من الرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة في تمخير المياه الغازية والصودا نقية كيميائياً وبكتريولوجياً ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الإنتاج . وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الآدمي . ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في الإنتاج وإنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب - إذ يستوى في حكم تطبيق هذا للرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعلاً طبيعياً أو تلوثاً بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيميائياً أو بكتريولوجياً عدم نقاوتها وإنها لا تطابق معايير المياه النقية . » الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦ ص ٤٠٧ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « من المقرر أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة صنع وعرض مياه غازية مغشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع الشركة التي يعمل فيها المتهم ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفحشا وقسافها . » الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٨٠٥ .

(٣) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن القرينة المنشأة بالتعميل المدخل -

٨- وقضت بأن : دفع للمتهم مسئوليته عن الغش بأنه موظف بالشركة المنتجة للسلسلة اداثته دون بيان مسئوليته عن الجريمة ومدى اشرافه وعلمه اليقيني بالغش . اخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ؛ (١) .

٩- وقضت بأن : ثبت أن المياه الغازية المغشوشة قد صنعت في شركة المتهم ، لا يكفي للحكم بالادانة ، وجوب إثبات ارتكابه فعل الغش ، أو أنها صنعت تحت اشرافه ورقابته لا يكفي للحكم بادانته ، ماهية قصد الشارع من قرينة افتراض العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . عدم مساس ذلك بضرورة توافر الركن المعنوي في جنحة الغش للعقاب ؛ (٢) .

---

= بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٤١٩ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، ويغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ، ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتماً للمعاقبة . الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٨٠٥ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : متى كان البهين من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعنين دفعا التهمة على لسان محامييهما بأنهما مجرد موظفين بالشركة المنتجة للمياه الغازية وأنهما لم يعرفا الزجاجة المغشوشة للبيع ، وأن للسئول عنها هو صاحب الكشف الذي عرضها للبيع بعيداً عن الرقابة واشراف الشركة المنتجة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانتهم دون أن يبين مسئوليتهم عن الجريمة المستندة إليهما ومدى اشرافهما وعلمهما اليقيني بالغش ولم يحقق دفاعهما رغم أنه جوهرى ومؤثر في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصح لتقضى على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإنه يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . الطعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٨٠٥ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : من المقرر أنه لا يكفي لادانة المتهم =

## **الفصل الثالث**

### **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات غش المياه الغازية والمثلجات والملاحظات القضائية عليها**

**تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات غش المياه الغازية والمثلجات ثم الملاحظات القضائية عليها وذلك في البنود التالية :

**أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات غش المثلجات :**

١- تقييد جنحة بالمواد ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ١/٣ من القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المثلجات والمادة ٢/١ من قرار وزير الصحة الصادر في ١٧/٣/١٩٥٨ والمعدل بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ .

وهو بائع متجول باع أو عرض للبيع مثلجات يحدد نوعها غير مغلفة تغليفاً صحيحاً محكم الغلق .

---

= في جريمة صنع وعرض مياه غازية مفسوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت في مصنع شركة اللتهم بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بفشها وفسادها ، وأن القرينة المنشأة بالتمديد الصادر بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١١٠٧ والتي افترض بها الشارع العلم بالغش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء إثبات العلم عن كامل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، ولغير اشتراط نوع من الأدلة لمحضها ونون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتماً للمعاقب . الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨١ ص ٣٢ ، ٦٧٢ .

أو غير محضره أو غير معبئة بواسطة المصانع ومحال المثلجات  
للرخص لها .

٢- تقييد جنحة بالمادتين ٢، ٣/١ من القانون رقم ٢٥٧  
لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المثلجات والمادة ١/١ من  
قرار وزير الصحة الصادر في ١٧/٣/١٩٥٨ وللعدل بالقرار  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ .

خالف الشروط الواجب توافرها في حفظ المثلجات .

٣- تقييد جنحة بالمادتين ٢، ٣/١ من القانون رقم ٢٥٧  
لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المثلجات في المادة الثانية  
من قرار وزير الصحة الصادر في ١٧/٣/١٩٥٨ وللعدل  
بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ .

وهو يعمل في صناعة المثلجات لم يراع اشتراطات النظافة الواجب  
توافرها في ملابسه .

وهو صاحب محل مرخص له بضاعة المثلجات لم يبلغ فوراً عن  
مرض العامل بذكر اسم العامل والذي يعمل في صناعة المثلجات ( أو  
لم يمنع العامل من مزاولة العمل لحين تمام شفائه ) .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة  
جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤- تقييد جنحة بالمادتين ١، ٣/١ من القانون رقم ٢٥٧  
لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المثلجات .

باع مثلجات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الانارية  
المختصة .

٥- تقييد جنحة بالمادتين ٢، ٣/١ من القانون رقم ٢٥٧  
لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المثلجات واللوازم ١، ٢، ٦،



١٥ ، ٢٠ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الصناعة  
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤

أ - باع مثلجات مصنوعة في محل غير مرخص له بذلك  
ب - باع مثلجات دون أن تكون نقية كيميائياً وبكتريولوجياً على  
النمو المبين بالأوراق .

ج - باع مثلجات غير مطابقة للشروط المقررة على التحو  
الموضح بالحضر بأن كانت من غير مغلقة صحياً ومحكمة الغلق وفي  
عبوات ورفع موضح عليها اسم المصنع وعنوانه ورقم الترخيص ... .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة  
جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

### ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات المياه الغازية :

يراعى أنه في حالة مخالفة أحكام القرار الجمهوري بقانون الصادر  
في ١٢/١٢/١٩٥٣ بشأن المياه الغازية أنه يرجع بشأن التجريم  
والعقاب منه إلى أحكام القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١  
والقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية : بتحقيق  
الجريمة المنصوص عليها في م ٣/٢ - من قانون قمع التلبس والفش -  
بعرض المتهم للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمي لأن بها  
رواسب معدنية غريبة (١) .

(١) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها : ما دامت الواقعة  
كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم عرض للبيع مياه غازية صالحة للاستهلاك  
الآدمي نظراً لأن بها رواسب معدنية غريبة مما مفاده أنها ضارة بصحة  
الإنسان . فإنه يكون من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها ويكون أدنى الغرامة الواجب =

### **ثالثاً ، الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات المياه الغازية والمثلجات ،**

- ١- تسرى - كقاعدة عامة - الملاحظات الثلاثة السابق ذكرها في جرائم غش الشاي والبن (١) على تشريعات المياه الغازية والمثلجات .
- ٢- يراعى فترات الصلاحية للمثلجات والمياه الغازية المنصوص عليها في قرار وزير الصناعة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن فترات الصلاحية (٢) .
- ٣- نصت المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية على أنها تكون غير صالحة للاستهلاك الآدمي في الأحوال المبينة بها .

---

- الحكم بها هو عشرة جنهيات وتجب مضاربة هذه للمياه علماً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات . ه الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠٠٠ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٨ مجموعة الأربع قرن ج-٢ ص ٨٨١ بند ٢٦ هـ .

(١) انظر ما سبق ذكره في هذا الشأن في الباب الثالث ص ٥٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٢٧ وما بعدها من هذا الكتاب .

## **الباب الخامس**

### **غش الدم**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلى للتنظيم القانونى لغش الدم كما نتعرض للقيود والأوصاف الجنائية المنصوص عليها فى تشريعات غش الدم وذلك فى الفصلين التاليين :

**الفصل الأول : الأصول التشريعية لغش الدم .**

**الفصل الثانى : القيود والأوصاف الجنائية لغش الدم (١) .**

---

(١) أنظر كتابنا **التمرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطمن فيه** ص ١٤٢ وما بعدها

## **الفصل الأول**

### **الأصول التشريعية لغش الدم**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلى للأصول التشريعية لغش الدم وذلك فى البنود التالية :

### **أولاً : القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته بعد الديباجة**

مادة ١ : يجوز القيام بعملية من عمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته إلا فى مركز خاص يعد لذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية .

ولا يصرف هذا الترخيص إلا للهيئات العامة أو الخاصة التى يدخل فى اختصاصها القيام بالعمليات المشار إليها أو طبيب من الأطباء البشريين .

ويجب أن تتوافر فى المركز الخاص المواصفات والاشتراطات التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ويتعين أن يتولى إدارته طبيب من الأطباء البشريين .

مادة ٢ : يقدم طلب الترخيص إلى وزارة الصحة باسم وكيل الوزارة وفق النموذج الذى يعد لذلك ويتضمن البيانات الآتية :

١- اسم الطالب ولقبه .

٢- جنسيته .

٣- اسم الطبيب المختص بالإنارة .

٤- أسماء ووظائف من يعاونون الطبيب فى المركز الخاص .

**مادة ٣ :** يدفع الطالب رسم قدره جنيه واحد عند تقديم الطلب ، وعند الترخيص يحصل رسم قدره خمسة جنيهات ، كما يحصل رسم سنوى قدره جنيه ويعفى من أداء هذه الرسوم الهيئات العامة .

**مادة ٤ :** على الطبيب المرخص له بإدارة مركز نقل الدم أخذ الدم من المتطوعين بمعرفته أو تحت إشرافه ومسئوليته ، ويجوز أخذ الدم فى مستشفى أو فى أمكنة وقتية لهذا الغرض وتكون بها كافة الأدوات والأجهزة الضرورية التى تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ويكون الطبيب المرخص له مسئولاً عن الأخطاء التى قد يتعرض لها المتطوع أثناء أخذ الدم .

**مادة ٥ :** يعد بكل مركز لأخذ الدم سجل تدون به أسماء المتطوعين الذين يرخص لهم بإعطاء الدم فى هذا المركز ، ويتمين على هذه المراكز إخطار المركز الرئيسى بالقاهرة . بالأسماء المقيدة فى السجلات الخاصة بها لقيدها بسجله العام .

ويصدر ببيان طريقة القيد بالسجلات والتحقق من شخص المتطوع ومركز التطوع قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ولا يجوز صرف بطاقة لأى متطوع إلا بعد الرجوع للسجل العام بالمركز الرئيسى للتثبيت من عدم حصوله على أكثر من بطاقة .

**مادة ٦ :** تنشأ بوزارة الصحة العمومية بالأقاليم الجنوبي هيئة لمراقبة عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته تمثل فيها الجامعات والهيئات الأهلية المتصلة بعمليات الدم وتشكل بقرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى يطلق عليها اسم مجلس مراقبة عمليات الدم وتختص بالآتى :

(أولاً) الإشراف الفنى على المراكز الخاصة بنقل الدم وكذلك التفيتش على استيفاء هذه المراكز للشروط المقررة فى هذا القانون .

(ثانياً) تنسيق العلاقة بين المراكز الحكومية والأهلية والجهات المستهلكة لمركبات الدم .

(ثالثاً) تقسيم البحوث الفنية المتعلقة بالنواحى المتصلة بعمليات تجميع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتقييم أعمال مراكز نقل الدم المرخص بها سنوياً .

(رابعاً) التوعية بتدريب الأطباء بالمركز التى يرى صلاحية امكانياتها للقيام بهذا التدريب .

(خامساً) وضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها فى المراكز المختصة بتحضير الدم ومركباته ومشتقاته .

(سادساً) وضع قواعد تمديد وصرف مكافآت المتطوعين وأثمان الدم ومركباته ومشتقاته .

مادة ٧ : يعد المجلس لائحته الداخلية ونظام العمل بها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

مادة ٨ : يصدر وزير الصحة العمومية التنفيذى القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتمديد الجهة التى تقوم بصرف التراخيص وفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها فى نقل الدم والشروط التى يجب أن تتوافر فى المتطوع ومكافآت للمتطوعين وأثمان الدم ومركباته ومشتقاته بعد أخذ رأى مجلس مراقبة عمليات الدم .

مادة ٩ : يجب على القائمين بإدارة مراكز الدم فى غير الهيئات العامة والتى تكون قد انشئت أو أديرت لجمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته قبل العمل بهذا القانون أن يخطرأ وزارة الصحة العمومية خلال ستين يوماً من تاريخ العمل به ، ويجوز منحهم الترخيص اللازم متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون .

**مادة ١٠ :** كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه فضلاً عن جواز الحكم بمصادرة الأجهزة والأدوات والمهمات موضوع المخالفة ، ويجوز فضلاً عن ذلك غلق المركز ادارياً إذا أدير من غير ترخيص أو بدون اشراف طبيب أو دون مراعاة الاشتراطات الصحية التى يحددها القرار الوزارى .

**مادة ١١ :** ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم الجنوبى بعد ثلاثون يوماً من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩  
(٥ يونيه سنة ١٩٦٠) .

### **ثانياً : قرار وزير الصحة رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨٥ بشأن مستويات مراكز الدم وصلاحياتها وتحديد القوى العاملة بها**

اصدر وزير الصحة هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم جمع وتخزين الدم ومركباته وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم اجراءات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التى تقوم بفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها فى نقل الدم والشروط التى يجب ان تتوافر فى المتطوعين واثمان الدم ومركباته ومشتقاته والقرارات المعدلة له وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ فى شأن اجراءات طلب الترخيص بمركز لنقل الدم وعلى قرار وزير العدل رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٦ بمنح بعض موظفى وزارة الصحة صفة مأمورى الضبط القضائى وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ بشأن المواصفات والاشتراطات التى يجب توافرها بمركز جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وعلى ما جاء بمحاضر مجلس مراقبة عمليات

الدم بتاريخ ١٧/٩/١٩٨٤ ، ٣١/١٠/١٩٨٤ ، ٢٦/١٢/١٩٨٤ (١) .

#### (١) تضمن القرار المذكور المواد الآتية :

مادة ١ : يقوم مجلس مراقبة عمليات الدم بوضع الاشتراطات والتجهيزات اللازمة لكل مستوى من مستويات مراكز الدم وأسلوب العمل اللازم بكل منها متضمناً واجبات الأفراد والسجلات الواجب توافرها لأحكام العمل بهذه المراكز وطرق اجراءات التحاليل اللازمة ، كما يقوم المجلس المذكور بتصديق مستويات مراكز الدم الجامعية .

مادة ٢ : تنقسم مراكز الدم إلى ثلاث مستويات :

مركز دم رئيسي ، مركز دم فرعي ، مركز دم تخزين .  
أولاً : مركز الدم الرئيسي

مادة ٣ : يتولى مركز الدم الرئيسي الاختصاصات والمسئوليات الآتية :

- تنفيذ خطة الوزارة في مجال جمع ونقل الدم في المنطقة المحددة له .

- جمع الدم داخلياً وخارجياً .

- القيام بجميع التحاليل العملية المتخصصة .

- تحضير مكونات الدم . - تدريب الأفراد فيها .

- الاشراف على مراكز الدم الفرعية ، التخزين في المنطقة المحددة له .

- القيام بالبحوث وحل المشاكل الفنية الخاصة بالدم .

- اعداد مراكز دم التخزين بالدم اللازم سواء عن طريقه أو من مراكز الدم الفرعية التابعة له .

- تجميع الدم الذي قارب على انتهاء صلاحيته من مراكز التابعة له وإرساله إلى مركز مشتقات البلازما بالهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات .

- عقد ندوات علمية مع الأطباء المعالجين بالمنطقة في مجال خدمات نقل الدم .

- عمل فصائل الدم للمواطنين .

- الاحتفاظ بسجلات وأسماء المتطوعين من ذوي الفصائل النادرة في المنطقة المحددة له .

- تقديم خدمات علاجية لأمراض الدم حسب تعليمات الطبيب المعالج .

مادة ٤ : يتبع المركز المذكور مدير الشؤون الصحية بالمحافظة ويتفرغ لإدارته طبيب تخصص باثولوجيا إكلينيكية أو ما يعادلها له خبرة في مجال خدمات نقل الدم لا تقل عن ثلاث سنوات ويعاونه أطباء متخصصون في عمليات نقل الدم وأطباء مقيمون تمت التدريب ويجوز الاستعانة بكيميائيين (تخصص كيمياء حيوان) أو صيادلة .



- = مادة ٥ : يكون للمركز المذكور جهاز فنى وإدارى معاون يتكون من :
- فنى معمل .
  - ممرضات .
  - أمناء مخازن .
  - فنى صيانة .
  - إداريين .

#### ثانياً : مركز الدم الفرعى

مادة ٦ : يتولى مركز الدم الفرعى الاختصاصات والمسئوليات الآتية :

= جمع الدم داخلياً وخارجياً فى دائرة عمله المخصصة به بمعرفة مركز الدم الرئيسى .

- عمل التحاليل المعملية اللازمة للمتخصصة .

- اللجوء إلى مركز الدم الرئيسى فى حل المشاكل التى تعترضه .

- عمل فصائل الدم للمواطنين .

- يجوز له فصل المكونات إذا توافرت له الأفراد والامكانيات ووجدت الحاجة إلى ذلك (بعد موافقة مجلس المراقبة) .

مادة ٧ : يتفرغ لإدارة المركز طبيب تخصص باثولوجيا اكلينيكية أو ما يعادلها له خبرة فى مجال خدمات نقل الدم لا تقل عن ثلاث سنوات أو طبيب مرخص له فى مزاوله مهنة الطب له مدة خبرة فى مجال الدم لا تقل عن سبع سنوات ومعاونته أطباء مقيمون وفنيون معمل وممرضات وإداريون .

#### ثالثاً : مركز دم تخزين

مادة ٨ : يتولى مركز دم التخزين الاختصاصات والمسئوليات الآتية :

- الاحتفاظ بمخزون من الدم الوارد إليه من مركز الدم الرئيسى أو الفرعى .

- يجوز له أن يجمع الدم داخلياً على إلا يستخدم هذا الدم إلا بعد إرسال عينات منه إلى مركز الدم الرئيسى أو الفرعى (لئيهما اقرب) لعلم التحاليل السيرولوجية اللازمة وإخطاره بالنتيجة .

- وعمل فصائل الدم للمواطنين وأجزاء اختبارات التوافق للدم قبل صرفه .

مادة ٩ : يتعين أن يتوافر بالمركز المذكور طبيب مدرب على أعمال نقل الدم وممرضتان مديتان على أعمال نقل الدم .

= مادة ١٠ : يجوز لمجلس مراقبة عمليات الدم التصريح للمستشفيات الخاصة التى بها مائة سرير فأكثر وتقوم بإجراء العمليات الجراحية بفتح مركز للدم على مستوى مركز دم فرعى على ألا يصرح له بحملات خارجية للجمع ويقتصر نشاطه على جمع الدم داخل المركز وذلك لغرض نزلاء المستشفى فقط على أن يراعى فى مدير المركز أن يكون طبيب متخصصاً =

## ثالثاً ، القوارات الوزارية الأخرى المتعلقة بفحش الدم ،

صدرت قرارات وزارية أخرى لتنظيم التعامل فى الدم ومن هذه القرارات ما يأتى :

١- قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم إجراءات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته وتحديد الجهة التى تقوم بفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها فى نقل الدم والشروط التى يجب أن تتوافر فى المتطوعين وأثمان الدم ومركباته ومشتقاته (١) .

٢- قرار وزير الصحة رقم ١١٥/١٩٦١ بشأن إجراء طلب الترخيص بمركز نقل الدم (٢) .

٣- قرار وزير الصحة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٧ بشأن الاحتياطات الواجب اتباعها عند استيراد أو قبول وحدات دم ومكوناته ومشتقاته (٣) .

---

- فى الباثولوجيا الاكلينيكية أو ما يعادلها وله خبرة فى مجال خدمات نقل الدم لا تقل عن ثلاث سنوات يعاونه أطباء مقيمون وفنيون معمل وممرضات مدربون على خدمات نقل الدم ويسرى ذلك على مراكز الدم الخاصة السابق التصريح بفتحها والتى لا تتبع مستشفيات .

مادة ١١ : تخضع جميع مراكز الدم الحكيمية والخاصة للتفتيش الذى يتولاه أطباء الانارة العامة لبنوك الدم أو من يفوضهم مجلس مراقبة عمليات الدم ممن لهم صفة الضبطية القضائية طبقاً لقرار وزير العدل رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر - كما يتولى أطباء الانارة العامة للمؤسسات العلاجية غير الحكيمية ممن لهم صفة الضبطية القضائية الفتش على مراكز الدم الخاصة بالاشتراك مع الانارة العامة لبنوك الدم .

مادة ١٢ : يلغى القرار الوزارى رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه وكل حكم يخالف ذلك .

مادة ١٣ : ينشر هذا القرار فى الجرائد المصرية - ويعمل به من تاريخ صدوره .

(١) صدر فى ١٢ شوال سنة ١٣٨٠ (٢٩ مارس سنة ١٩٦١) .

(٢) صدر فى ١٩٦١/٣/٢٦ .

(٣) صدر فى ١٩٨٧/١٠/٤ .

## **الفصل الثاني** **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم** **المنصوص عليها في تشريعات غش الدم** **والملاحظات القضائية عليها (١)**

**القيود والأوصاف الجنائية المنصوص عليها في**  
**تشريعات غش الدم :**

١- **تقيد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٠ من القانون رقم ٧٨**  
**لسنة ١٩٦٠ .**

أ- قام بعملية من عمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته  
ومشتقاته في مركز غير معد لذلك وقبل الحصول على ترخيص من  
وزارة الصحة .

ب- أدار مركزاً لنقل الدم لا تتوافر فيه المواصفات والاشتراطات  
المقررة (يصدر بها قرار من وزير الصحة التنفيذي) .

ج- أدار مركز للقيام بعملية من عمليات جمع أو تخزين ... دون  
أن يكون من الأطباء البشريين .

٢- **تقيد جنحة بالمادتين ٤ و ١٠ ، والمواد ١١ ، ٢ ، ١ من**  
**قرار وزير الصحة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ .**

أ- وهو مرخص له بإدارة مركز لنقل الدم لم يأخذ الدم من  
المتطوعين بمعرفته (أو تحت إشرافه ومسئوليته) .

ب- أخذ الدم من المتطوعين في مكان وفتى غير مجهز بكافة  
الأدوات والأجهزة الضرورية المقررة المحددة بقرار وزير الصحة .

٣- **تقيد جنحة بالمادتين ٥ و ١٠ من القانون ١٧٨**  
**لسنة ١٩٦٠ .**

أ- وهو المسئول عن مركز جمع أو تخزين الدم لم يعد بمركز نقل

الدم ادارته سجلاً لتدوين أسماء المتطوعين المرخص لهم باعطاء الدم فيه على النحو المبين بالأوراق .

ب- لم يحظر المركز الرئيسى بالقاهرة بالأسماء المقيدة فى سجل تدوين أسماء المتطوعين لقيدها بالسجل العام (١) .

### **العقوبة ،**

غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيهاً ، ويجوز الحكم بمصادرة الأجهزة والمهمات والأدوات موضوع المخالفة ويجوز غلق المركز ادارياً إذا ادير من غير ترخيص او بدون اشراف طبيب او دون مراعاة الاشتراطات الصحية .

---

(١) أنظر ما سبق ذكره تفصيلاً فى القسم الأول من هذا الكتاب بشأن احكام المصادرة والغلق واجراءات تنفيذها تراعى الملاحظات القضائية على القيود والأرصاف الخاصة بالنهب الثامن بشأن غش الشاى والبن

## **الباب السادس** **غش التبغ والدخان**

### **تهديد وتقسيم ،**

سوف نتعرض فى هذا الباب للنظام القانونى لغش وتهريب التبغ والدخان وتطبيقات محكمة النقض المصرية . كما سوف نتعرض للتعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان والملاحظات القضائية عليها وذلك فى الفصول الثلاثة التالية :

**الفصل الأول : الأصول التشريعية لغش وتهريب التبغ والدخان.**

**الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش وتهريب التبغ والدخان .**

**الفصل الثالث : التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان والملاحظات القضائية عليها (١) .**

---

(١) انظر ما سبق ذكره من ملاحظات قضائية تطبيقاً على الأبواب السابقة .  
وانظر كتاباً التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه من ١٢٠ وما بعدها .

## **الفصل الأول**

### **الأصول التشريعية لغش**

### **وتهريب التبغ والدخان (١)**

**تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لغش وتهريب التبغ والدخان وذلك في البنود التالية :

### **أولاً : قرار رئيس الجمهورية بالقانون**

### **رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ**

أصدر رئيس الجمهورية هذا القانون بعد الاطلاع على الدستور المؤقت . وعلى الاعلان الدستوري الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا . وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان والتمباك فى مصر . وعلى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ بأن ادخال واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان للمفشوش يعتبر من أعمال التهريب . وعلى المرسوم الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ بمنع استيراد الدخان السودانى إلى القطر المصرى . وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٣ بمنع جلب بذور الدخان أو بيعها أو احرازها (٢) . وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ، وعلى القانون رقم ١٦٠ رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بمنع استيراد الدخان الليبي المعروف بالطرابلسى . وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ (٣) . وعلى

---

(١) انظر الجريدة الرسمية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٨ .

(٢) انظر تفصيلاً كتاباً « شرح قوانين المفدرات » ص ١٢٧ وما بعدها .

(٣) وانظر كتاباً « شرح ضريبة المبيعات » ص ٨٧ وما بعدها .

ما ارتآه مجلس الدولة . وعلى موافقة مجلس الرياسة (١) .

(١) وقد تضمن القانون المذكور المواد التالية :

مادة ١ : يقصد بالتبغ فى تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله من السجاير والسيجار ولوراق التبغ بالساق أو مسجرة منه ، والتبغ للمسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتمباك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصاً أو مخلوطاً بمواد أخرى وفقاً لما ترخص فيه القوانين .  
مادة ٢ : يعتبر تهريباً :

( أولاً ) : استتبات التبغ أو زراعته محلياً .

( ثانياً ) : ادخال التبغ السودانى أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد .

( ثالثاً ) غش التبغ أو استيراده مفسوشاً ، ويعتبر من الغش اعداد التبغ من أعقاب السجاير أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التمباك .

( رابعاً ) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها .

ويستثنى من ذلك ما يستتبت أو يزرع أو يرد لأغراض التجارب التى يصدر بها ترخيص من الوزير المختص .

ويصدر قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير الخزائنة بتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بهذا الترخيص .

مادة ٣ : يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدى إلى مصلحة الجمارك على النحو التالى :

(أ) مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتبت فيه تبغاً .

(ب) عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته .

(ج) عشرة جنيهات عن كل جرام أو جزء منه من البذور .

(د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة أو غير كاملة النمو موزقة أو منزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر

.....

- ويكون العمدة وشيخ البلد اللذين استتبت التبع أو زرع في دائرة اختصاصها مسئولين إدارياً عن أعمالهما في التبليغ وحاكمان تأديبياً أمام لجنة العمدة والمشايخ .

وفي جميع الأحوال يحكم علوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط حكم بما يعادل مثلي قيمتها ، ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل التي استعملت أو استخدمت في الجريمة وفي حالة العود يضاعف الحد الأدنى للعقوبة ويجوز مضاعفة التعويض وتنظر القضايا المتعلقة بتلك الجرائم عند إحالتها للمحاكم على وجه الاستعجال .

مادة ٤ : لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه .

ولوزير الخزانة أو من ينيبه التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل ما لا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون ، وفي هذه الحالة تعدم المواد التي استعملت ويجوز رد وسائل النقل والأدوات .

ويترتب على التصالح انتفاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال .

مادة ٥ : لمصلحة الجمارك حق التصرف في المواد والأدوات ووسائل النقل التي حكم نهائياً بمصادرتها .

مادة ٦ : يجوز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الأدوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشفها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ولها أن تصرف مكافأة فور الضبط لمن سبق ذكرهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ : يلغى الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ والديكريتو الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ والمرسوم الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٢٣ والقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها ، كما يلغى كل نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هـ ( ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ ) .



## ثانياً : القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان

أصدر فؤاد الأول ملك مصر هذا القانون وذلك بعد أن قرره مجلس الشيوخ ومجلس النواب (١) .

(١) وقد تضمن القانون المذكور للواد الآتية :

مادة ١ : تعتبر كلمة « الدخان » في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجائر والسيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم ، وبصفة عامة للدخان على أى شكل كان ، ويعتبر التمباك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان .  
ويقصد بمعبارة « الدخان المفشوش » جميع اللواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .

ويعتبر في حكم الدخان المفشوش الدخان اللمد من فضلات التمباك أو أعقاب السيجار أو السجائر أو ما يتخلف عن الاستعمال .  
ويقصد بمعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت .

مادة ٢ : يجب على صانع الدخان قبول للشروع فى صناعته أن يقدم اقتراناً مبيناً فيه :

- (١) اسم المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه إن كان له فروع .
- (٢) اسم الملك ومديرى المصنع ومركزه الرئيسى وفروعه ولقب كل منهم ومحل إقامته وجنسيته ، وإذا كان المصنع ملكاً لشركة فيجب ذكر أسماء الشركاء أو المديرين المسئولين ومحل إقامتهم وعلى كل تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن دخان أن يقدم اقتران مبيناً فيه :
- (١) اسم الملك أو الوكلاء أو الشركاء أو المديرين المسئولين للشركة الملاكه ولقب كل منهم ومحل إقامته وجنسيته .

(٢) عنوان المخزن أو المحل أو الحانوت الذى يوجد به الدخان .  
ويحرر الاقتران من ثلاث نسخ على استمارة خاصة بهذا الغرض تصرف لمن يطلبها وترسل إلى المديرية أو المحافظة التابع لها صاحب الشأن .

مادة ٣ : للمصنوع الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوانيت بيعه فى أى وقت ، على أنه لا يجوز أن يتعدى هذا التفتيش إلى جزء المصانع والحوانيت المخصص للسكنى بون غيرها .

= ولأموري الضبطية القضائية المذكورين الحق في أن يأخذوا عينات من أنواع الدخان الموجودة بالمنع أو المخزن أو الحانوت لتحليلها .

مادة ٤ : تؤخذ ثلاث عينات وتوضع في أكياس مرقومة وتطلق هذه الأكياس ويضع كل من العامل الحرر له المحضر وصاحب المحل أو من يمثله خاتمة عليها ويحرر بأخذ العينات محضر من ثلاث صور يشمل جميع البيانات اللازمة للتحقق من ذات العينات وبيان مقدار الدخان الذي أخذت منه العينات معجلة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٨ .

وفي حالة امتناع صاحب المحل أو مديره عن وضع خاتمة على الأكياس يجب أن يشار إلى ذلك في المحضر .

وترسل إحدى العينات وصورة من المحضر إلى الممثل الكيميائي الحكومي والثانية لمصلحة الجمارك وتسلم الثالثة للمتهم لتكون العينتان الأخيرتان رهن أمر القضاء إذا دعت الحال .

مادة ٥ : كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على جنيه وبالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

يجوز للقاضي فضلاً عن ذلك أن يأمر بإغلاق المحضر أو المخزن أو المحل أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد عن ستة أشهر .

وإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه في أي وقت من الأوقات بعقوبة المخالفة لهذا القانون فيجب على القاضي أن يأمر بالإغلاق للمدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كما يجوز له أن يأمر بالإغلاق نهائياً .

مادة ٦ : مع مراعاة أحكام المادتين ٦ مكرر ، ٧ يعاقب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن أو حرر نخافاً مفضوشاً أو مخلوطاً بالحس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلاً عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة .

وعاقب بالمقويات للتقدم نكرها كل من جمع أو نقل أو باع أو عرض للبيع أو للتناول أو حاز بقصد البيع فضلات التباك أو أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن الاستعمال معجلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

مادة ٦ مكرر ١ (١) يجوز التصريح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية تعدد الشروط التي بها تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانوناً على أنه يجب أن يبين بطريقة واضحة كيفية الخلط على المخلوط إذا كانت معدة =

## ثالثاً : قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام الخلط للدخان

أصدر وزير المالية هذا القرار وذلك بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٣٣ بتعديل بعض أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ لمنع غش الدخان وعلى المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ الصادر بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان وبعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية (١) .

---

= للتصدير أو مبروكة للبيع أو الاستهلاك مضافة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

مادة ٧ : لا عقاب على من لم يكن صانعاً ولمحرز دخاناً مفسوشاً أو مغلولاً إذا أثبت حسن نيته .

مادة ٨ : لويزر المالية أن يعين موظفين لإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون ويعتبر هؤلاء الموظفون فيما يتعلق بذلك من مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٩ : لويزر المالية أن يصدر القرارات التي تلزم لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ : يمنح أصحاب المصانع والمحلات التجارية والمخازن وحوانيت البيع الموجودة حالياً مهلة قدرها شهران من تاريخ نشر هذا القانون للقيام بتقديم الاقترارات المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ١١ : على وزراء المالية والمقانية والمخلقية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) أصدر وزير المالية هذا القرار الذي يتضمن ما يأتي :

إ- الدخان المعسل للشهية :

مادة ١ : يسمح بخلط الدخان بالعمل بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ وبالجلسرين بما لا يزيد عن ٥٪ وزيتون أو خلاصات عطرية بما لا يتجاوز ١٪ في صناعة الدخان المعسل للشهية بواسطة المصانع المرخص لها بذلك من مصلحة الجمارك .

مادة ٢ : معلة بالقرار رقم ١٣٨ في ١٥ مايو لسنة ١٩٤١ يمكن =

- الحصول على الترخيص للشار إليه في المادة السابقة بعد استيفاء الشروط الآتية :

- (١) أن يكون صاحب المصنع قد قدم الاقرار المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٢ .
- (٢) أن يكون المصنع مستوفياً للشروط التي تتطلبها مصلحة الجمارك .
- (٣) أن يكون المصنع منشأ في جهة توافق عليها مصلحة الجمارك .
- (٤) أن يكون المصنع خاضعاً للتفتيش في أية ساعة من النهار أو الليل .
- (٥) أن يقدم صاحب المصنع ايضاً نالاً على سداد رسم الرخصة حسب الفئات الآتية :

#### الثلث

ملهم جنبه

٢٠٠

(أ) رخصة مصنع نشوق .

٥٠٠

(ب) رخصة مصنع انخنة معسلة .

(جـ) رخصة مصنع انخنة مفرومة للبيبا والسجائر إذا

١١

لم تستخدم في صناعتها آلات ميكانيكية .

(د) رخصة مصنع انخنة مفرومة للبيبا والسجائر إذا

٥

استخدمت في صناعتها آلات ميكانيكية .

مادة ٣ : على صاحب المصنع أن يمسك دفاتر منتظمة خاصة بعمليات الدخان المخلوط بإحدى اللغات العربية أو الانجليزية أو الفرنسية أو الايطالية وتكون خاضعة مع جميع المستندات المتعلقة بها لرقابة الجمرک .

مادة ٤ : على صاحب المصنع أن يخطر نقطة الجمرک أو ادارة رسم الانتاج الموجود مصنعه في نائرتها عن كل عملية تعسيل قبل الميعاد بيومين على الأقل ولا يبدأ بعملية التعبئة إلا بحضور مندوب الجمارك ويجوز لمصلحة الجمارك اعفاء صاحب المصنع من هذه الاجراءات بتصريح كتابي خاص .

مادة ٥ : ممنوع بيع الدخان المخلوط بالنسب للبيئة بالمادة الأولى إلا في حلب محكمة الغلق وموضوع عليها اسم صاحب المصنع ونسبة الخلط ولا يجوز على كل حال أن يزيد وزن العبوة الصافي عن مائة جرام .

پ - الدخان المفروم للعليون (البيبا) .

مادة ٦ : يجوز خلط الدخان المفروم المعسل للمتدخين في العلين (البيبا) -

= بما لا يزيد عن ١٠٪ جلسرين و ٧٪ عسل أو سكر و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية .

مادة ٧ : تطبق على هذا الصنف كافة الشروط السابقة الموضحة في المواد من ٢ إلى ٥ من هذا القرار .

ج- دخان العطوس (النشوي) :

مادة ٨ : يجوز خلط الدخان المسموح لصناعة العطوس (نشوي) بما لا يزيد عن ٢٤٪ من النشوي و ٦٪ من زيت السمسم (سيبرج) و ١٪ زيوت أو خلاصات عطرية .

ويعفى هذا الصنف من أحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢ المواد ٢ و ٤ و ٥ من هذا القرار .

مادة ٩ : يجوز استيراد الأنفة المصنوعة في الخارج والمخلوطة بمواد غير الدخان إذا كانت صناعتها مطابقة للقوانين المعمول بها في البلاد التي صنعت فيها .

مادة ١٠ : عند ارتكاب أية مخالفة لهذا القرار يجوز لمصلحة الجمارك سحب رخصة مصنع فضلاً عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين رقم ٧٢ و رقم ٧٤ الصادرين بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٢٣ م .

مادة ١١ : على كل مصنع أو تاجر أو كل شخص مودعه لديه وقت صدور هذا القرار كميات من الدخان المعسل من صنع (أ) و (ب) ، أن يخطر مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الانتاج في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار ، عن المقادير الموجودة في حيازته من هذين الصنفين ويجب أن يكون الاخطار بخطاب موصى عليه أو بخطاب معطى عنه اتصال كما أنه يجب أن يشمل البيانات الآتية :

(أ) اسم الشخص ولقبه وجنسيته ومحل انتمته .

(ب) مقادير الدخان المعسل والمكان المودعه فيه ، وعلى مصلحة الجمارك أن تراجع الاخطار وتعطى لصاحب الشأن بطاقات بالمجان للتحققا على الباكوات تحت اشراف عمال الجمارك تفيد ، أن الأنفة المشتعلة عليها هذه الباكوات مصنوعة قبل صدور هذا القرار وأن الصانع والبائع مسئولان عن محتوياتها . وكافة المقادير التي تتطلب اخطاراً ولم يبلغ عنها في المهلة المقررة تعتبر مصنوعة بعد تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ١٢ : يعتبر موظفو ومستخدمو مصلحة الجمارك والانتاج من مأموري الضبطية القضائية في تنفيذ هذا القرار

## الفصل الثانى

### المبادئ القانونية التى قررتها

### محكمة النقض المصرية بشأن غش

### وتهريب التبغ والدخان

تمهيد :

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش وتهريب التبغ والدخان .

١- قضت محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن :

« اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً (١) .

٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « تعيب الحكم .

لادانته الطاعن بجريمة تهريب التبغ عملاً بالمواد الثلاث الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، لا يجدى ، ما دامت العقوبة المقررة لها هى بذاتها المقررة لجريمة غش التبغ طبقاً لأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والقرار الوزارى ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنطبقة على الواقعة نفسها » (٢) .

---

= مادة ١٣ : على مدير عام مصلحة الجمارك تنفيذ هذا القرار الذى يسرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

(١) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً . وترتيباً على ذلك فإن وجود نسبة من الرمال فى الدخان وهى مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان بلهى نسبة كانت مهما ضلّلت تعتبر خلطاً معاقباً عليه ، كما يعد فى حكم القانون تهريباً .

« الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ص ٦ .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : نصت المادة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ عن المقصود بالتبغ فى تطبيق أحكامه ، ونصت المادة الثانية منه على أنه : « يعتبر تهريباً (أولاً) استنابات التبغ أو زراعته محلياً . (ثانياً) ادخال التبغ السودانى أو التبغ اللبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . (ثالثاً) غش =

### ٣- تناولت محكمة النقض المصرية تعريف : « جريمة

خلط الدخان طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وقررت أن القصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في حق الصانع طبقاً للمادة السابعة من القانون » (١) .

### ٤- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : « المرجع في

مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الاشراف » (٢) .

« التبغ أو استيراده مفسوشاً ، ويعتبر من الفش اعداد التبغ من اعقاب السجائر أو السجائر أو ما يتخلف من استعمال التمباك . ( رابعاً ) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البنود أو حيازتها أو نقلها » . ولما كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تكون الجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين والمعاقب عليها وفق المادة الثالثة من القانون نفسه ، والتي طبقها جميعاً الحكم المطعون فيه على الواقعة التي دان الطاعن من أجلها والتي تعتبر تهريب تبغ وفق أحكام هذه المواد ، فضلاً عن كونها تشكل جريمة خلط دخان بمواد شريفة أو نسها فيه بأية نسبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ فلا جدوى للطاعن من خطأ محكمة الموضوع في هذا الوصف الأخير ما دامت العقوبة المقررة للجريمة هي بذلتها المقررة لجريمة غش الدخان وفقاً لأحكام هذا القانون ذاته . « الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٤٧ ص ١٢٠٨ » .

### (١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « جرى قضاء محكمة النقض في

تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هي يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالغسل والجلسرين وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها ، فإذا ثبت الخلط المؤثم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - افتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعاً . فلا يستطيع دفع مسئولية بدعوى الجهل بعناصر الخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه . « الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ص ٣٠٧ » .

### (٢) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها : « من المقرر أن =

**٥- وقضت محكمة النقض المصرية بأن :** « المقصود بالدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز اضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت ، اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً ، مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها في حق الصانع » (١) .

**٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأن :** « المقصود بالدخان المغشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٢٣ : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان

---

- المرجع في مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة التحليل دون الاشراف النظري . الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤٤ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٣٠٧ ، وانظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين المخدرات » ص ١٠٧ وما بعدها .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المغشوش جميع المواد للمدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه كما أن جريمة خلط الدخان أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز اضافته إليه أي خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها - كالمصل والجلسرين - وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً ، كما اعتبرت أيضاً حيازة التبغ اللبني المعروف بالطرابلسي تهريباً ، وإذ ثبت لهذه المحكمة أن الطعون ضد الأول قد أنتج دخاناً مخلوطاً بمواد غريبة ويدخان طرابلسي وكان الشارح بنص المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٢٣ قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع وإنشأ نوعاً من المسئولية المفترضة مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع دفع مسئولية في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما صنعه . الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٨٢ س ٢٤ ص ٤٤٢ .



المخلوط فهو الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة عدم افصاح الشارع فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالفش أو الخلط . وجوب الرجوع فى ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى أوردته الشارع فى ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء ، تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخاناً (نشوق) للبيع يحتوى على رمال . هو فى حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمة القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشاً حقيقياً أو حكماً . الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريباً وفى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحظر دخان النشوق لا يندرج فيه أى نوع منها ، حيازته لا تشكل تهريباً وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصلحة الجمارك فى المطالبة بالتعويض (١) .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : يبين من استقراره خصوصاً للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمى ٧٩ لسنة ٤٤٩١ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٩ لسنة ٤١٠٧ فى شأن تهريب التبغ - أن الشارع قد أبان فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط ، بأنه الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يقصص فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالفش ، واجتزأ فى مجال بيان ما يعتبر من الفش على إمداد التبغ من الفضلات ، كما لم يقصص عن مقصوده بالخلط ، ولما كان الشارع وقد أسار فى ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلقه كما لقى غيره من قوانين كسر للح إلها فى الديباجة نفسها ، فإنه يلزم الرجوع فى تعريف مقصوده بكل من الفش والخلط إلى ذلك القانون الذى أشار إليه وأبقى عليه ، وكانت الواقعة مما أوردتها الحكم للطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخاناً (نشوقاً) يحتوى على مادة غريبة (رمال) فإنه على النظر للتقدم بكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمة القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر وليست غشاً بأعداد مواد للبيع أو الاستهلاك بوصف -

## ٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : تعبير المشرع

في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ الليبى أو الطرابلسى ينصرف إلى نوع واحد هو المحظور انخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه : (١) .

## ٨- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : المرجع فى

مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الإشراف النظرى : (٢) .

= إنها دخان وليست منه ولا هى فى حكم الفخ بمرض دخان باسم غير صحيح أو باعدله من الفضلات ، وكان الخلط المذموم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ للمستنبت أو المزروع محلياً والتبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى والتبغ المفشوش والمعتبر مفشوشاً باعداده من الفضلات ، ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج فى أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس (نشوق) فإن جنوح الطاعة (مصلحة الجمارك) إلى تغطية الحكم للطعن فيه فيما انتهت إليه من رفض دعواها بالتعويض قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهريباً وفق المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ يكون قولاً غير سديد ، ويكون طعنهما متعين الرفض . الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٣ س ٢٤ ص ٩٨٩ ، الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٥٢ ص ٣٠٠ .

(١) وقالت المحكمة النقض فى أسباب حكمها : مؤدى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ أن التعبير عن نوع التبغ (الليبى أو الطرابلسى) يدل على نوع واحد وينصرف إلى النوع المحظور انخاله أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه . الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ س ٣٤ ص ٢٤٤ .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : إن حضور مندوب الانتاج لا يدل حتماً على اتمام العمل الجارى فى حضرته طبقاً لأحكام القانون إذ المرجع فى مطابقتها للمواصفات المطلوبة للتحليل دون الإشراف النظرية بما لا تأثير معه لعدم ايضاح مفتش الانتاج لما إذا كانت العينات التى أرسلت للتحليل قد أخذت من دخان أنتج تحت إشراف مصلحة الانتاج من عدمه . الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ س ٣٤ ص ٤٤٢ .

## ٩- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « لما كانت المادة

الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه : يعاقب على التهريب ، أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ويغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالى :

(١) ... (ب) ... (د) ... خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام، أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة أو غير كاملة النمو مورقة أو منزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر ، . وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان من صريح عبارته وواضح الدلالة من أن الفقرة (د) قد تناولت حالة ضبط التبغ منزوعاً من الأرض وأن الشارع اعتبر الوزن أساساً لتقدير التعويض فى هذه الحالة وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تعدد كمية الدخان موضوع الجريمة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره ١٦٦٤٦ جنيهاً لم يبين كمية الدخان المضبوط الذى حكم على أساسه بالتعويض الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه فى معرض تمصيله لأتوال الطاعن الأول من أن الدخان المضبوط يبلغ نحو ٨١٥ كيلو جراماً إذا ما لوحظ أن التعويض المقتضى به لا يستقيم مع التطبيق السليم لأحكام المادة الثالثة آنفة البيان ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً - هى شقه الخاص بالتعويض - بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقضه : (١) .

### **الفصل الثالث**

### **التعليمات العامة للنيابات والقيود**

### **والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة**

### **في تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان**

### **والملاحظات القضائية عليها**

#### **تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلي لنصوص التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش التبغ والدخان ثم نتعرض للملاحظات القضائية عليها .

#### **أولاً : نصوص التعليمات العامة للنيابات بشأن غش وتهريب التبغ والدخان ،**

تضمنت التعليمات العامة للنيابات التعليمات القضائية الصادرة سنة ١٩٨٠ بشأن غش وتهريب التبغ والدخان النصوص الآتية :

**مادة ٤٨٥ :** إذا ضبطت نباتات أخرى واستلزم التحقيق فحصها لبيان نوعها أو درجة نموها أو إجراء مقارنة عنها أو غير ذلك ، فيجب أن ترسل عينة من هذه النباتات إلى « المجموعة النباتية بالمتحف الزراعي بالدقي » لإجراء الفحص المطلوب . ويراعى أن تؤخذ هذه العينة من أعلى النبات المضبوط وتكون بها بعض أوراقه وأزهاره وثماره إن أمكن .

**مادة ١٠٦٥ :** الطلب هو ما يصدر عن إحدى هيئات الدولة سواء بوصفها مجنياً عليها في جريمة أضرت بمصلحتها ، أو بصفتها ممثلة لمصلحة أخرى أصابها الاعتداء ، ويكفي لصحته اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديداً كافياً دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها إليه ورفع الدعوى عنها قبله .

ماد ١٠٦٨ : يشترط لصحة الطلب تقديمه من الجهة التي حددها القانون وعلى ذلك :

ويختص المدير العام للجمارك أو من ينيبه بتقديم الطلب في جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل وجرائم تهريب التبغ المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (١) .

**ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان ،**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان .

١- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القرار بقانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هرب أو شرع في تهريب التبغ .

#### **العقوبة ،**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور . والغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . ويحكم بالتعويض بالتضامن لصالح مصلحة الجمارك مبلغ ١٥٠ جنيهاً عن كل قيراط أو كسورة من الزراعة و ٢٠ جنيهاً عن كل كيلو جرام أو كسورة من التبغ الجاف و ١٠ جنيهات عن كل جرام أو كسورة من البذور وخمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو كسورة من الشجيرات المزروعة في الأرض والمصادرة . وإذا لم تضبط الأشياء موضوع الجريمة يحكم بما يعادل مثل قيمتها .

ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل التي استعملت أو استخدمت في الجريمة (٢) .

(١) انظر تفصيلاً كتاباً : شرح ضريبة للبهجات ، ١٩٩٥ ص ٤٧ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتاباً : شرح قوانين المخدرات ، ص ١٤٧ وما بعدها .

٢- تقييد جنحة بالمادتين ١، ٦، ١، ٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤، ٨٦ لسنة ١٩٤٨ .

أ- بصفته صاحب مصنع دخان أو تاجر له أو صاحب حانوت أو مخزن أحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً على النحو الموضح بالمحضر أو بتقرير العمل أو الخبر المقتضى .

ب- جمع أو نقل أو باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع فضلات التمباك أو أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن الاستعمال .

#### العقوبة .

الحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى العقوبتين والصادرة الدخان موضوع الجريمة .

١- مخالفة بالمادتين ٢ ، ٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والمادة ٣٧٦ من قانون العقوبات .

وهو صاحب مصنع دخان لم يقدم للجهة الإدارية المختصة اقراراً من ثلاث نسخ طبقاً للقانون .

#### العقوبة .

الغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه .

ثالثاً ، الملاحظات القضائية على الجرائم النصوص عليها في تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان .

١- الدخان هو السجائر والسيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة عنه والدخان المكبوس والمسحوق والمقطوع والمفروم ويصفى عامة الدخان على أى شكل كان ويعتبر التمباك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان .

٢- يقصد بالدخان المغشوش جميع السواد المعدة للبيع أو

للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . ويعتبر فى حكم الدخان  
المغشوش الدخان المعروض باسم غير صحيح والدخان المعد من  
فضلات التمباك أو أعقاب السيجار أو السجاير أو ما يتخلف عن  
الاستعمال (١) .

٣- يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه  
مواد غريبة .

٤- يراعى تطبيق نص المادة ٣٧٦ من قانون العقوبات عند انزال  
حكم المادة الخامسة من هذا القانون .

٥- يجوز للقاضى أن يأمر- بالإضافة للعقوبة الأصلية باغلاق  
المصنع أو المخزن أو المحل أو حانوت البيع لمدة لا تقل عن خمسة عشر  
يوماً ولا تزيد على ستة اشهر فى حالة مخالفة المادة الثانية وذلك نفاذ  
لحكم المادة الخامسة فى فقرتها الثانية .

- لا عقاب على من لم يكن صانعاً وأحرز دخاناً مغشوشاً أو  
مخلوطاً إذا اثبت حسن نيته وذلك طبقاً لنص المادة السابعة ومضى  
ذلك أن المتهم إذا لم يكن صانعاً وأحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً إذا  
اثبت حسن نيته . فإنه يجب على عضو النيابة اصدار امر حفظ فيها أو  
امر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الجنائية (٢) .

فإذا احيلت إلى المحكمة فإنه يعفى فيها بالبراءة طبقاً للنص  
سالف الذكر .

---

(١) د نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥٠٣ .

(٢) انتزكتانياً د التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه ،  
ص ١٣٧ وما بعدها

## الباب السابع غش الأغذية الأخرى

### تمهيد وتقسيم ،

سوف نتعرض فيما يلى للأصول التشريعية لقوانين غش الأغذية الأخرى وهى التوابل والخل والعسل الأسود وعسل الدبس والشراب الذمبى والملح وذلك فى البنود التالية :

أولاً : المرسوم الصادر فى ١٩/٢/١٩٥٣  
فى شأن مواصفات التوابل (١) معدل بقرار  
مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٦/١٩٥٦

مادة ١ : يجب أن تتوافر فى التوابل الواردة فى الجدول الملحق بهذا المرسوم والتي تكون بحالتها الطبيعية المواصفات المحددة لكل منها فيه .

ويجب أن تتوافر التوابل الأخرى الحد الأدنى للمواصفات الفنية المحددة بشأنها فى المراجع العلمية . ويقصد بالتوابل النباتات أو أجزاءها التى لها تأثير معين على المذاق أو الرائحة وتستعمل بقصد فتح الشهية أو تمسين الطعم وتعتبر مادة الفانيلين من التوابل فى تطبيق أحكام هذا المرسوم . ويقصد بالشوائب فى تطبيق المواصفات الغش والحب الفارغ وأجزاء النباتات الأخرى التى لا تستعمل كتوابل .

مادة ٢ : يجوز تجهيز التوابل بشكل مسحوق بشرط أن تكون من نوع واحد ويجوز تجهيزها بخلطها على أن تبين المواد الداخلة فى الخليط على الغلاف والعبوة ويجب أن تتوافر فى التوابل المسحوقة المواصفات المقررة لها وأن تكون خالية من الشوائب والمواد الغريبة .

---

(١) انظر ما سبق ذكره من أحكام محكمة النقض المتعلقة بغش التوابل وذلك فى القسم الأول من هذا الكتاب .



**مادة ٣ :** يحظر تجهيز التوابل بقصد بيعها كتوابل بعد استخلاص المواد الفعالة منها كما لا يجوز بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع بهذه الصفة .

ويستثنى من أحكام هذه المادة ومن أحكام المادة الثانية من مرسوم تنظيم المواد الغذائية المخلوطة المشار إليه المجهزات التي تحتوى على التوابل مع مواد أخرى غير ضارة بالصحة وتحمل أسماء مختلفة إذا كانت هذه المجهزات لا تستورد أو تباع أو تتداول أو تستعمل في المحال العامة تحت اسم التوابل .

**مادة ٤ :** يوضح على العبوات اسم التوابل واسم منتجه أو مجهزه وعنوانه .

**مادة ٥ :** تعتبر التوابل مفسوخة في الحالات الآتية :

- ١- إذا فصلت المواد الفعالة منها .
- ٢- إذا لونت بمادة ما .
- ٣- إذا زادت نسبة الشوائب أو المواد الغريبة على الحدود المبينة في هذا المرسوم .
- ٤- إذا لم تطابق أرقام تحليلها الحدود المبينة في هذا المرسوم .

**مادة ٦ :** تكون التوابل ضارة بالصحة في الحالات الآتية :

- ١- إذا كانت تالفة أو متغيرة في خواصها الطبيعية من حيث اللون والطعم والرائحة .
- ٢- إذا احتوت على مواد سامة .
- ٣- إذا احتوت على حشرات .

**مادة ٧ :** يشترط في التوابل سواء كانت على حالتها الطبيعية أو على هيئة مسحوق من نوع واحد أو على هيئة مخلوط من عدة أنواع أن تطابق أوصافها الظاهرية والمجهرية أوصاف الأجزاء النباتية للنباتات المحضرة منها .

مادة ٨ : لا يجوز استيراد توابل أو بيعها أو عرضها للبيع أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مطابقة لأحكام هذا المرسوم .

مادة ٩ : على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والشئون البلدية والقروية والمالية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**ثانياً : القرار بقانون الصادر في ١٩٥١/١٢/٣١  
بشأن تنظيم صناعة الخل وتجارته (١)  
ومعدل بقرار رئيس الجمهورية  
الصادر في ١٩٥٨/٢/٨**

مادة ١ : لا يجوز استيراد أو تصدير الخل المعد للتغذية أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد النوعين الآتيين :

النوع الأول : خل طبيعي ويجب أن يكون ناتجاً من عملية التخمر الكحولي الخلى . ولا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات في كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية وأن تتوافر فيه النكهة المميزة لخل الطبيعي .

النوع الثاني : خل صناعي أو خل مقلد وهو المحتوى على حامض الخليك غير الناتج كلية من عملية التخمر الكحولي الخلى ويجب ألا تقل نسبة حامض الخليك فيه عن ستة جرامات ولا تزيد على ثمانية جرامات في كل مائة سنتيمتر مكعب على درجة ٢٠ مئوية . ويجب أن

---

(١) انظر ما سبق ذكره تفصيلاً بشأن فترات صلاحية المواد الغذائية المختلفة ص ٣٩٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

تتوافر في كل من النوعين السابقين علاوة على ما تقدم الشروط الآتية :

(أ) أن يكون خالياً من المواد الغريبة أو أى حامض آخر سوى حامض الخليك والأحماض الأخرى التى تنتج من عملية التخمر الطبيعى .

(ب) ألا تضاف إليه أية مادة ملونة خلاف السكر المحروق .

(جـ) ألا تزيد نسبة الزرنيخ فيه على ٠,١٤٣ ، ومن الجرام فى المليون محسوباً كأكسيد الزرنيخ ٢ أو ٣ وأن يكون خالياً من معننى الرصاص والنحاس .

(د) أن يكون رائقاً خالياً من الرواسب أو الأعشبة العالقة أو الظاهرة المحتوية على بكتريا حامض الخليك .

(هـ) ألا تزيد نسبة الكحول فيه على نصف فى المائة .

مادة ٢ : لا يجوز بيع الخل المعد للتغذية بنوعيه السالفى الذكر أو عرضه للبيع أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان موضوعاً فى أوعية أو عبوات عليها بيان نوع وجهة الصنع واسم المصنع الذى أنتجه أو عباه إذا كان قد عبئ فى غير جهة الإنتاج واسم المستورد إن كان مستورداً من الخارج .

مادة ٣ : لا يجوز بيع حامض الخليك الذى تزيد نسبته على ثمانية جرامات فى كل مائة سنتيمتر مكعب أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ فى زجاجات أو أوعية مغلقة ومكتوباً عليها حامض خليك غير معد للغذاء مع بيان النسبة المثوية .

مادة ٤ : يحظر على المحال التى تبيع أو تعرض أو تطرح للبيع أو تحوز بقصد البيع الخل المعد للتغذية حيازة حامض المشار إليه فى المادة السابقة لأى سبب .

مادة ٥ : على وزارة التجارة والصناعة والصحة العمومية والمالية

والزراعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

### **قرار مجلس الوزراء بتنظيم صناعة العسل الأسود وعسل الدبس والشراب الذهبى وتجارتها**

**مادة ١ :** فى تطبيق أحكام هذا القرار يقصد .

- (أ) بالعسل الأسود ، الشراب الناتج من تركيز عصير القصب .
- (ب) بالعسل الدبس ، الشراب الناتج من تركيز عصير الفواكه .
- (جـ) بالشراب الذهبى ، الشراب المركز الناتج من السكر الخام .

**مادة ٢ :** لا يجوز صنع المنتجات المنصوص عليها فى المادة السابقة أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا توافرت فيها المواصفات المنصوص عليها فى هذا القرار .

**مادة ٣ :** يجب أن تتوافر فى المنتجات المذكورة ، المواصفات الآتية :

- (أ) ألا تحتوى على مواد سكرية متبلورة .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة فيها على ٣٠٪ (ثلاثين فى المائة) .
- (جـ) ألا تزيد درجة الحموضة على ١٠ (عشرة) .
- (د) ألا تزيد نسبة الحموضة الطيارة على ٠,٣ محسوبة كحامض خليك .

(هـ) ألا تزيد نسبة الرماد على ٢٪ (ثلاثة فى المائة) .

**مادة ٤ :** لا يجوز أن تحتوى المنتجات المذكورة على مواد ملونة أو مواد غريبة عنا الروائح العطرية الطبيعية أو الصناعية والمواد الحافظة .

**مادة ٥ :** لا يجوز فى تغطية المنتجات المذكورة استعمال متخلفات القصب أو الغش أو الطينة أو ما شابه ذلك .

مادة ٦ : يجب أن يوضع على عبوات المنتجات المذكورة اسم الصنف ونوع المادة الناتج منها واسم صاحب المصنع وجهة الصنع واسم المنتج أو المستورد أو المعبئ؛ إذا عبئ في جهة الانتاج .

مادة ٧ : يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه ، الكيفية التي توضح بها البيانات المنصوص عليها في هذا القرار ، وكيفية تصريف المنتجات المذكورة التي تكون موجودة وقت العمل بهذا القرار وتكون مخالفة لأحكامه .

مادة ٨ : على وزراء الصحة العمومية والتجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) . صدر في ١١ مايو سنة ١٩٥٥ .

### ثالثاً : قرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء بشأن تنظيم بيع الملح وتداوله معدل بالقرارين الجمهوريين رقمي ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٢ لسنة ١٩٦٤

مادة ١ : في تطبيق لحكام هذا القرار يقصد بالملح « ملح كلوريد الصوديوم » ويشترط أن يكون أبيض اللون بعد سحقه ، عديم الرائحة ، ملحي الطعم ، خال من المرارة ، جاف اللمس متعادل التفاعل ولا يحتوي على مواد سامة (٢) .

مادة ٢ : لا يجوز بيع الملح أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع الآتية :

١- ملح فاخر للمائدة ، ويجب أن يحتوي على الأقل على ٩٨,٥٪

---

(١) صدر قرار وزارة الاقتصاد رقم ١٦٦ سنة ١٩٥٨ في شأن البيانات التي يتعين وضعها على عبوات العسل الأسود وعسل النبس والشرباب النعيمي .

(٢) هذه المادة معدلة بالقرار الجمهوري ١٧٥٥ سنة ١٩٥٩ .

كلوريد صوديوم والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء مثل كربونات المغنسيوم كمادة محسنة لا تزيد على ١٪ على أن يبين ذلك على العبوة .

٢- ملح ناعم للطعام ، يجب ألا يقل ما يحتويه من كلوريد الصوديوم عن ٩٥٪ والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء بحيث لا تزيد على ١٪ .

٣- ملح خشن ، ويجب أن يحتوى على الأقل على ٩٤٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء وأملاح غير ضارة بالصحة لا تتعدى نسبتها ٢٪ ويجب ألا تتعدى نسبة المواد غير القابلة للذوبان في الماء ١٪ . ولوزير الصناعة إضافة أي مواد محسنة أخرى وتصديد مواصفات معينة لكل من أنواع الملح الثلاثة ذلك بقرار منه بعد الاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٣ : (أ) لا يجوز بيع ملح المائدة الفاخر أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ، إلا إذا كان معبأ في باكوات مصنوعة من الورق المغلف بالبرافين من الداخل أو من ورق السلوفان العازل للرطوبة أو أي نوع آخر من الورق العازل للرطوبة أو في عبوات من البلاستيك محكمة الاغلاق أو في علب من الصفائح المدهونة من الداخل بورنيش مانع للصدأ ومحكمة الاغلاق (١) .

(ب) لا يجوز بيع ملح الطعام الناعم وطرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في باكوات مصنوعة من الورق النظيف محكمة الغلق غير رطبة .

(ج) ولا يجوز بيع الملح الخشن أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في جوانات من الخيش عدا الملح المستعمل في

(١) معلة بالقرار الجمهوري رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ .

الأغراض الصناعية فيجوز نقله من الملاحات إلى المصانع رأساً دون  
تبئة في جوانات من الخيش (١) .

(د) ويجب أن يكون الوزن الصافي للكمية المبأة بالنسبة إلى  
النوع الأول من أحد الأوزان الآتية :

٤/١ كيلو جرام أو ٢/١ كيلو جرام أو كيلو جرام أو ٢ كيلو جرام  
بالنسبة للنوع الثاني ٢/١ كيلو جرام أو كيلو جرام أو ٢ كيلو جرام  
وبالنسبة للنوع الثالث ٥٠ أو ١٠٠ كيلو جرام . ويجب أن يوضح الوزن  
الصافي على العبوات مع اسم المعبر وعلامته التجارية إن  
وجدت (٢) .

مادة ٤ : ألغيت بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ سنة ١٩٥٩ .

مادة ٥ : يعتبر الملح مغشوشاً إذا كان مخالفاً للمواصفات  
المشار إليها في المادة الثانية من هذا القرار .

مادة ٦ : يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع  
البيانات المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٧ : على وزارة التجارة والصناعة والصحة العمومية والمعدل  
كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٣) . صدر في ١٤ مارس ١٩٥٦ .

---

(١) معدلة بالقرار الجمهوري ١٧٥٥ سنة ١٩٥٩ .

(٢) معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ .

(٣) انظر ما سبق ذكره من أحكام محكمة النقض المتعلقة بغش الملح في القسم  
الأول من هذا الكتاب .





## القسم الثامن غش غذاء الأطفال

### تمهيد :

صدر القانون المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وقد تضمن الفصل الخامس من الباب الثانى منه استحداث جريمة جديدة بالمادة ٣٠ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وسوف نتعرض لها فيما يلى :

### أولاً : الأصول التشريعية لجرائم غش أغذية الأطفال :

تضمنت المادة ٣٠ من القانون المصرى رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ تصعيد الجرائم والعقوبات على أفعال غش غذاء الأطفال وذلك على النحو التالى (١) :

### ١- النص القانونى للمادة ٣٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦

#### بخأن الطفل :

تنص المادة ٣٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ على أنه : « لا يجوز اضافة مواد ملونة أو حافظة أو أى اضافات غذائية إلى الأغذية والمستحضرات المختصة لتغذية الرضيع والأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التى تبينها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن تكون أغذية الأطفال وأوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة ومن الجراثيم المرضية التى يحددها وزير الصحة .

ويحظر تداول تلك الأغذية والمستحضرات أو الاعلان عنها بأى طريقة من طرق الاعلان إلا بعد تسجيلها والمصول على ترخيص بتداولها وبطريقة الاعلان عنها من وزارة الصحة ، وذلك وفقاً للشروط والاجراءات التى يصدر بتحديدنها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التموين .

ومع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة التعليم العام والخاص ونور الحضارة » ص ٩٧ وما بعدها .

كل من يخالف أيًا من أحكام هذه المادة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية والأوعية وأدوات الاعلان موضوع الجريمة .

## **٢-نوع المادة ٣٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل،**

حددت المادة الثانية من القانون المذكور المقصود بالطفل وذلك بأن نصت على أن « يقصد بالطفل فى مجال الرعاية المنصوص عليها فى هذا القانون كل من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة . ويستهدف المشرع المصرى من استحداث هذه الجريمة لا هو تقريره لكفالة الدولة حماية الطفولة والأمومة ورعاية الطفل وإنما مرد ذلك هو تهيئة الظروف المناسبة لتنشئته التنشئة الصحيحة من كافة النواحي فى اطار من الحرية والكرامة الانسانية والحفاظ عليه ، من هنا قرر المشرع تلك الجرائم لتحقيق الغاية المنشودة من هذا القانون . وهى حماية رجال المستقبل فى حياتهم وصحتهم .

## **٣- جرائم غش الأدوية الواردة فى القانون رقم ١٢ لسنة**

**١٩٩٦ بشأن الطفل ،**

تضمن النص القانونى للمادة ٣٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ الجرائم الزمنية :

**الجريمة الأولى :** اضافة المواد الملونة أو الحافظة أو أى اضافات غير مطابقة للشروط لغذاء الطفل .

**الجريمة الثانية :** احتواء غذا الطفل أو الرضيع على مواد ضارة بالصحة ، أو جراثيم مرضية .

**الجريمة الثانية :** تداول الأغذية ومستحضرات الطفل قبل تسجيلها وقبل الحصول على ترخيص بتداولها والاعلان عنها .

تتطلب النظرية العامة للقانون الجنائى للتعجيم والعقاب على الجرائم الثلاثة توافر الركن المادى والمعنوى .

**ثانياً ، الركن المادى لجرائم غش غذاء الأطفال ،**

يتوافر هذا الركن مع كل فعل عمدى يتضمن القيام بفعل من

أفعال التي يتضمنها النص ، ويكون هذا الفعل مخالفاً للشروط والقرارات الصحية الصادرة في هذا الخصوص (١) .

#### ١- الركن المادى للجريمة الأولى ،

وبالنسبة للجريمة الأولى فإن الغش يقع باضافة مواد ملونة أو حافظة أو أى اضافات أخرى غير مطابقة للشروط لغذاء الطفل وهذا يعنى ضرورة الرجوع إلى مكونات الغذاء بحيث يمكن عن طريق التحليل الكيماوى بيان ما إذا كانت قد اخلت على مكونات هذا الغذاء المرخص بعرضه وتداوله وفقاً لمكوناته الأساسية والمسجلة أية اضافات من عدمه - ولا يمكن إثبات ذلك إلا عن طريق الالتجاء إلى المعامل المختصة للقيام بعملية الاختبار والتحليل فإذا ما ثبت أن هناك اضافات تغاير مكوناته الأساسية وكانت هذه الاضافات تغاير الشروط والأحكام التي بينتها اللائحة وقعت الجريمة (٢) .

ومن ثم فلا يكفى للتجريم مجرد الاضافة إنما يلزم أن تكون هذه الاضافات تغاير الشروط والأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية . ومن ناحية ثانية يجب أن تنصب هذه الاضافات على أغذية الرضيع والطفل .

#### ٢- الركن المادى للجريمة الثانية ،

يقوم الركن المادى للجريمة الثانية بمجرد أن يحتوى غذاء الطفل أو الوعاء الموضوع فيه هذا الغذاء على مواد ثبت عن طريق التحليل أنها ضارة بالصحة أو هى من تلك الجرائم المرضية التي يحدها وزير الصحة ومن ثم يلزم في شأن الجرائم المرضية الرجوع إلى قرارات وزير الصحة بياناً لما إذا كانت هذه الجرائم التي يحتويها غذاء الطفل من تلك الجرائم التي يتضمنها القرار الوزارى (٣) من عدم - ما لم يكن منصوصاً عليها في قوانين أخرى فصلتها واعتبرتها من الجرائم المرضية عندئذ يعتبر غذاء الطفل مغشوشاً بصريح نص هذا القانون والذي عدد وأوضح الجرائم المرضية .

(١) انظر تفصيلاً الأقسام السابقة من هذا الكتاب .

(٢) انظر الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٣) انظر تفصيلاً كتابنا « شرح قوانين الهيئة » ص ١٢٧ وما بعدها .

## ٢- الركن المادى للجريمة الثالثة ،

يقوم الركن المادى فى الجريمة الثالثة أثناء عملية تداول السلعة وهو طرحها فى الأسواق أو الاعلان عنها بأى طريقة من طرق الاعلان سواء فى الصحف أو المجلات أو الاذاعة أو التليفزيون أو مجلات الحائط فهذه الأفعال فى حد ذاتها مجرم ومؤثم عليها ما لم يسبق ذلك تسجيل هذا الغذاء بوزارة الصحة والحصول على ترخيص يعطى الشخص الحق فى طرح الأغذية للتداول أو الاعلان عنها - وكلمة شخص يقصد بها المنتج والمستورد وتاجر الجملة وتاجر التجزئة . فبالنسبة للمستورد إذا ما ثبت أن غذاء الطفل مطابق للمواصفات فإنه يتعين عليه الحصول على ترخيص يجهز له طرح الغذاء للتداول والاعلان عنه ويكون هذا الترخيص من الوزارة المختصة وذلك الشأن يسرى على المنتج ، أما بالنسبة لتاجر التجزئة فيكفيه أن يطلع على هذا الترخيص وأن يعتصم بصورة منه فى محله حتى يكون فى مأمن تام من تعرض بضاعته للمتحفظ وكافة الاجراءات التى تتخذ فى هذا الصدد من جانب رجال الضبط القضائى (١) .

## ثالثاً ، القصد الجنائى فى جرائم غش غذاء الأطفال ،

اكتفى المشرع المصرى بتوافر القصد العام وهو انصراف ارادة الجانى إلى تحقيق الواقعة الجنائية مع العلم بتوافر أركانها وما تسببه من ضرر .

## رابعاً ، العقاب على جرائم غش غذاء الأطفال ،

### ١- الحبس والغرامة ،

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

### ٢- العقوبات التبعية ، المصادرة (٢) ،

تضمنت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون الطفل عقوبة تبعية هي مصادرة المواد الغذائية والأوعية وأدوات الاعلان موضوع الجريمة .

(١) انظر ما سبق ذكره تفصيلاً بشأن اجراءات الضبط فى جرائم الغش .

(٢) انظر تفصيلاً بشأن عقوبة المصادرة فى تشريعات المخدرات كتابنا « شرح تشريعات المخدرات » ص ٣٥٧ وما بعدها .

## الكتاب الثانى

### الغش التجارى<sup>(١)</sup>

#### تمهيد وتقسيم :

- سوف نتعرض لموضوع هذا الكتاب فى الأقسام التالية :
- القسم الأول : غش العلامات والبيانات التجارية .
  - القسم الثانى : الغش فى الوزن والقياس والكيل .
  - القسم الثالث : الغش فى المعادن الثمينة .
  - القسم الرابع : الغش فى عقود التوريد .
  - القسم الخامس : الغش فى براءات الاختراع .
  - القسم السادس : الغش فى الأسماء والدفاتر والسجل التجارى .
  - القسم السابع : الغش فى البيوع التجارية .

### القسم الأول

#### غش العلامات والبيانات التجارية

#### تمهيد وتقسيم :

سوف نتعرض فيما يلى لغش العلامات والبيانات التجارية وقد تضمن تجريم هذا النوع من الغش القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية<sup>(٢)</sup> المعدل بالقوانين أرقام ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ، ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ ، ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ ، ٦٩ لسنة ١٩٥٩ .

وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى الأبواب التالية :

- الباب الأول: الأصول التشريعية لقانون العلامات والبيانات التجارية .
- الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش العلامات والبيانات التجارية .
- الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش العلامات والبيانات التجارية ، والملاحظات القضائية عليها .

---

(١) يشمل من الغش فى نظرننا جميع أنواع الغش المتعلقة بالنشاط لنظر تفصيلاً كتابتنا : موسوعة

مصطلحات الجهات ومنظمة التجارة العالمية : ص١٧ وما بعدها .

(٢) وانظر كتابتنا : موسوعة قطاع الأعمال العلم : ص١٧ وما بعدها .

## **الباب الأول**

### **الأصول التشريعية لقانون العلامات**

#### **والبيانات التجارية (١)**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقوانين العلامات والبيانات التجارية في البنود التالية :

أولاً : النصوص التشريعية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية .

ثانياً : القانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون العلامات والبيانات التجارية .

ثالثاً : قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون العلامات التجارية .

رابعاً : التعديلات الحديثة لرسوم طلبات العلامات والبيانات التجارية طبقاً لقرار وزير التموين والتجارة رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٥ والمنشور في الوقائع المصرية بالعدد رقم ١٩٨ في الخامس من سبتمبر سنة ١٩٩٣ .

---

(١) أنظر صيغ الطلبات والأوراق والنماذج للنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية الباب المختلف من هذا المؤلف .

(٢) أنظر ما سوف يأتي . .... وقد ألفى القرار وزير التموين والتجارة المذكور قرار وزير التموين والتجارة رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٨٩ . وقد كان القرار الأخير بدوره قد ألفى قرار وزير التجارة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ .

## قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

لمنح بالعلامات والبيانات التجارية (١)

### الباب الأول

#### أحكام عامة

**مادة ١** - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والمفاتيح والأختام والتصاوير والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أى مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم فى تمييز منتجات عمل صناعى أو استغلال زواعى أو استغلال للغابات أو لاستخراجات الأرض أو أية بضاعة للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانتها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات .

**مادة ٢** - يعد سجل بمؤارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية .

**مادة ٣** - يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ولا تجوز المنازعة فى ملكية العلامة إذا استعمالها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

**مادة ٤** - للأشخاص الآتى ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

---

( \* ) الوقائع المصرية فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٩ - العدد ٦٩

( ١ ) المادة رقم ( ١ ) مستجلة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ - الجريدة الرسمية

العدد ٢٦ مكرر ( ج ) غير اعتيادى فى ٦ مايو ١٩٥٦

- ١ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصرى الجنسية .
- ٢ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل حقيقى .
- ٣ - كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمى لبلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقى .
- ٤ - الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار التى تكون مؤسسة فى مصر أو فى إحدى البلاد المذكورة آنفا إذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .
- ٥ - المصالح العامة .

**مادة ٥- لا يسجل كعلامة تجارية أو كمنصر منها ما يأتى :**

- ( أ ) العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التى يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها .
- ( ب ) كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالأداب أو مخالفة للنظام العام .
- ( ج ) الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى البلاد التى تعامل مصر معاملة المثل ، وكذلك أى تقليد للشعارات .
- ( د ) العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سالقة الذكر الخاصة برقابتها على البضائع أو ضمانها فى حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التى



تشتمل على تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها في بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .

( د ) العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية الهتة .

( و ) رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة ، وكذلك العلامات التى تكون تقليدا لها .

( ز ) الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

( ح ) صورة الفهر أو شعاراته ما لم يوافق مقدما على استعمالها .

( ط ) البيانات الخاصة بدرجات الشرف التى لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا .

( ي ) العلامات التى من شأنها أن تضلل الجمهور أو التى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك العلامات التى تحتوى على بيان اسم تجارى وهمى أو مقلد أو مزور .

## الباب الثانى

### إجراءات التسجيل

مادة ٦ - يقدم طلب تسجيل العلامة إلى إدارة تسجيل العلامات التجارية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٧ -** لا تسجل العلامة إلا عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

**مادة ٨ -** إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلاً من المنازعين له مصدقاً عليه أو حكماً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه .

**مادة ٩ -** يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتعديلات ما ترى لزمه لتحديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تفادياً من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها .

وعلى الإدارة في حالة الرفض أو القبول المعلق على شرط ، أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

وإذا لم يتم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلاً عن طلبه .

**مادة ١٠ (١) -** يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفي مجلس الدولة الفنيين وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

---

( ١ ) المادة ١٠ مستبدلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ - الجريدة الرسمية العدد ٧٥ مكرر في ١٧/٩/١٩٥٣ .

وكان النص قبل التعديل الآتي :

« يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به ويرفع التظلم إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار يصدره مجلس الوزراء بناءً على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم قضائها الحكومة وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ( ١١ ) من هذا القانون » .

ملحوظة : فوجئ التظلم المنصوص عليه بالمادة ١٠ بالصفحة رقم ٥٣ من هذا الكتاب .

**مادة ١١ -** إذا أبدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابهتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز للمطالب تسجيل علامته إلا بناء على حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل .

**مادة ١٢ -** يجب على إدارة التسجيل فى حالة قبول العلامة الإشهار عنها بالكيفية المقررة فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز لصاحب الشأن أن يقدم للإدارة فى الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية إخطارا كتابيا بمعارضته فى تسجيل العلامة مشتملا على أسباب المعارضة .

وعلى الإدارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من إخطار المعارضة . وعلى طالب التسجيل أن يقدم للإدارة فى الميعاد الذى تقرره اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذه المعارضة مشتملا على الأسباب ، وإذا لم يصل ذلك الرد للإدارة فى الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلا عن طلبه .

**مادة ١٣ -** قبل الفصل فى المعارضة يتعين على الإدارة سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك .

وتصدر الإدارة قرارا بقبول التسجيل أو رفضه ، وفى الحالة الأولى يجوز لها أن تقر ما تراه لازما من الاشتراطات .

وقرار الإدارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية فى ميعاد عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

وإذا رأت الإدارة أن المعارضة فى تسجيل العلامة غير جدية جاز لها رغم الطعن فى قرارها أن تصدر قرارا مسببا بالسير فى إجراءات التسجيل .

مادة ١٤ - يجوز لمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم فى أى وقت طلبا إلى إدارة التسجيل لإدخال أية إضافة أو تعديل على علامته لا تقس ذاتيتها مساما جوهريا ، ويصدر قرار الإدارة فى ذلك وفقا للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلا للطعن بالطرق ذاتها .

مادة ١٥ - يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب .

ويجب إشهار التسجيل بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١٦ - يعطى لمالك العلامة بمجرد إتمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات الآتية :

أولا - الرقم المتتابع للعلامة .

ثانيا - تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل .

ثالثا - الاسم التجارى ، أو اسم ولقب مالك العلامة ومحل إقامته وجنسيته .

رابعا : صورة مطابقة للعلامة .

خامسا - بيان المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة .

مادة ١٧ - لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صورة من السجل .

## الباب الثالث

### انتقال ملكية العلامة ورهنها

مادة ١٨ - لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته .

مادة ١٩ - يشتمل انتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التى يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك .

وإذا نقلت ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز لنقل الملكية الاستمرار فى صناعة نفس المنتجات التى سجلت العلامة من أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٠<sup>(١)</sup> - لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك فى السجل وشهره بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

---

( ١ ) مادة رقم ( ٢٠ ) معدلة بالقرار الجمهورى بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ الجديدة الرسمية العدد ٥٦ فى ٢٩ / ٣ / ١٩٥٩ .

## الباب الرابع

### التجديد والشطب

**مادة ٢١ -** مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ، ولصاحب الحق فيها أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلبا بالتجديد فى خلال السنة الأخيرة وفقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة وهكذا فى كل مدة .

وفى خلال الشهر التالى لانتها - مدة الحماية القانونية تقوم إدارة التسجيل بإخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء - مدة حمايتها وترسل إليه الإخطار بالعنوان المقيّد بالسجل ، فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء - مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب هذه العلامة من السجل .

**مادة ٢٢ -** يجوز للمحكمة ، بناء على طلب أى صاحب شأن ، أن تأمر بشطب التسجيل إذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية خمس سنوات متتالية إلا إذا قدم مالك العلامة ما يبرر به عدم استعمالها .

**مادة ٢٣ -** إذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها لصالح الغير عن نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

**مادة ٢٤ -** شطب التسجيل أو تجديده يجب إشهاره بالكيفية التى تقررها اللائحة التنفيذية .

**مادة ٢٥ -** مع عدم الإخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون لإدارة تسجيل العلامات ، ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التى تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الإدارة بشطب هذه العلامات متى قدم لها حكم بذلك حائز القوة الشئ - المحكوم فيه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء - على طلب الإدارة أو صاحب الشأن ، بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بهذف أو بتعديل أى بيان وارد بالسجل إذا كان قد دون به بدون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

## الباب الخامس

### البيانات التجارية

مادة ٢٦ - فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتى :

- ( أ ) عدد البضائع أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها .
  - ( ب ) الجهة أو البلاد التى صنعت فيها البضائع أو أنتجت .
  - ( جـ ) طريقة صنعها أو إنتاجها .
  - ( د ) العناصر الداخلة فى تركيبها .
  - ( هـ ) اسم أو صفات المنتج أو الصانع .
  - ( و ) وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو معيزات تجارية أو صناعية .
  - ( ز ) الاسم أو الشكل الذى تعرف به بعض البضائع أو تقوم عادة .
- مادة ٢٧ - يجب أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على نفس المنتجات أم على المحال أو المخازن أو بها أو على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل فى عرض البضائع على الجمهور .

مادة ٢٨ - لا يجوز وضع اسم البائع أو عنوانه على منتجات واردة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع ما لم يكن مقترنا ببيان دقيق مكتوب معروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها.

ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج بعض المنتجات أو صنعها الذين يتجرون في منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كانت من شأنها أن تضلل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى ولو كانت العلامات لا تشتمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ - لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى ما لم يقتصر هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمنع معه كل لبس .

مادة ٣٠ - يجوز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظا عامة تدل في الاصطلاح التجاري على جنس الناتج لا على مصدره ويستثنى من ذلك الأسماء الإقليمية للمنتجات النيلية .

مادة ٣١ - لا يجوز ذكر مداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أي نوع كان ، سواء أكانت اكتسبت في معارض أم مباريات أم منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للمنتجات التي تنطبق عليها هذه الميزات وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوها أو لمن آلت إليهم حقوقهم ، ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المهاريات التي منحت فيها .



ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين فى عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ٣٢ (١) - إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها جاز بقرار وزارى منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بياناً أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بهذا القرار الكيفية التى توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التى يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك ، على أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .

---

( ١ ) المادة ٣٢ معلقة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، الجريدة الرسمية العدد ٨٨ مكرر غير اعتيادى فى ١٩٥٤/١١/٤ وكان نصها قبل التعديل الآتى :

« إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها جاز بمرسوم منع تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بياناً أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بقرار وزارى الكيفية التى توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التى يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك على أن تكتب البيانات باللغة العربية »

## الباب السادس

### الجرائم والجزاءات

مادة ٣٣<sup>(١)</sup> - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ - كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

٢ - كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره .

٣ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

مادة ٣٤<sup>(٢)</sup> - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

---

( ١ ) - المادة ٣٣ معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه .

المادة ٣٣ قبل التعديل كالآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرة جنيهات إلى ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . »

( ٢ ) المادة ٣٤ معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه ، وكان نصها

قبل التعديل .

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

- ١ - كل من خالف أحكام المواد من ( ٢٧ ) إلى ( ٣٢ ) من هذا القانون .
- ٢ - كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات ( ب ) و ( ج ) و ( د ) و ( و ) و ( ط ) و ( ي ) من المادة الخامسة .

٣ - كل من ذكر بغير حق على علامته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥<sup>(١)</sup> - يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل - العلامة - أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص :

١ - المادة ٣٥ معدلة بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ السابق الإشارة إليه . وكان نصها .

مادة ٣٥ - يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر - بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة - أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عتبات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة .

ويجوز إجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج .

ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضي تدب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عمله وإلزام الطالب بتقديم كفالة .

وتعتبر الإجراءات الواردة في هذه المادة باطلة بحكم القانون ما لم تنبع في خلال ثمانية أيام عن مواعيد المسافة برفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت بشأنه تلك الإجراءات .

( أ ) عمل محضر حصر ووصف تفصيلي عن الآلات والأدوات التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو الهبان موضوع الجريمة ، وكذلك البضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها .

( ب ) توقيع حجز على الأشياء المذكورة في البند السابق على ألا يوقع الحجز عليها إلا بعد أن يقدم الطالب تأميناً يقدره القاضي تقديراً أولياً لتعويض المحجوز عليه عند الانتضاء .

ويجوز بعد توقيع الحجز المتازعة في كفاية التأمين التي قدمها الحاجز وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات . ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضي ندب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عمله .

وفي جميع الأحوال تعتبر الإجراءات التحفظية التي اتخذها مالك العلامة باطلة إذا لم يتبناها رفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت ضده تلك الإجراءات وذلك خلال العشرة أيام التالية لصدور الأمر مع مراعاة مواعيد المسافة .

وللمدعى عليه أن يعلن دعواه إلى الحاجز وإلى قلم كتاب المحكمة المودع لديها التأمين بطلب التأمين خلال ٩٠ يوماً تبدأ من انتضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا لم يرفع الحاجز دعواه أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة .

وفي الحالتين لا يصرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى المحجوز عليه أو بعد انتضاء الميعاد المقرر له دون رفعها ما لم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع التأمين .

**مادة ٣٦ -** يجوز للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التى تحجز فيها بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الفرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

ويجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند الاقتضاء ، بإتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التى تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات غير قانونية ، وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التى استعملت بصفة خاصة فى عملية التزوير ، ولها أن تأمر بكل ماسبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

**مادة ٣٦ مكررا<sup>(١)</sup> -** فى حالة العود فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ يجب الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجارى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر .

### **الباب السابع** **أحكام ختامية**

**مادة ٣٧ -** الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صفة صناعية أم تجارية أم لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها فيما يختص بمصادرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة أن فى الترخيص تحقيقا لمصلحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة جميع الآثار المنصوص عليها فى هذا القانون إلا أنه لا يجوز انتقال ملكيتها إلا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

---

( ١ ) المادة ٣٦ مكررا مضافة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه

مادة ٣٨<sup>(١)</sup> - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية الوقائية للعلامة التي تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الأهلية أو الدولية التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض .

مادة ٣٩ - العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون ويتم تسجيلها في خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر ، فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة ، أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون .

على أن مدة العشر سنوات المنصوص عليها في المادة ٢١ لا تبدأ إلا من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

مادة ٤٠<sup>(٢)</sup> - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالأخص على ما يأتي :

١ - تنظيم إدارة تسجيل العلامات التجارية وأمسالك السجلات .

٢ - الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

٣ - تقسيم جميع المنتجات - لغرض التسجيل - إلى فئات تبعاً لنوعها وجنسها .

---

( ١ ) المادة ٣٨ مفعلة بالقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٩ مكرر في ١٩٥٣/١١/٥

وكان نص المادة ٣٨ قبل التعديل كالآتي :

« ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية الوقائية اللازمة للعلامات التي تكون موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الصناعية أو الزراعية التي تقام بمصر بشرط أن تكون تلك العلامات متمتعة بالحماية في بلادها الأصلية حتى ولو كانت المنتجات أو البضائع واردة من دول لم ترتبط معها مصر بمعاملات في هذا الخصوص »

( ٢ ) قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ١٩٣٩/١٢/٢٥  
رقائع العدد ١٥٥ في ١٩٣٩/١٢/٣١

٤ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالإشهار المنصوص عليه في هذا القانون .

٥ - الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات .

٦ - تعريف الرسوم الخاصة بمختلف الأعمال والتأشيرات وبيان الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون عند الاقتضاء .

مادة ٤٠ مكررا (١) - يكون للموظفين المذكورين بعد صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو المراسيم ، أو القرارات التي تصدر تفليذا له ، وهم :

١ - مدير إدارة مكافحة الغش التجاري ، ووكيلها ، ومفتشوها ومساعدوهم .

٢ - رؤساء مكاتب السجل التجاري ، أو من يقوم مقامهم .

٣ - الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٤١ - لكل مصري ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة مؤسسة في مصر أو يوجد مركز عملها في مصر ولكل مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون .

مادة ٤٢ - تلغى من قانون العقوبات المواد التي تخالف أحكام المادتين ٣٣ ، ٣٤ من هذا القانون .

**مادة ٤٣ -** على وزيرى التجارة والصناعة ، والعدل تنفيذ هذا القانون كل  
فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها  
فى المادة ٤٠

تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بمسراى المنتزه فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٩٥٨ ( ٩ يوليو سنة  
١٩٣٩ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير التجارة والصناعة	وزير العدل	رئيس مجلس الوزراء
سأبا حبشى	أحمد محمد خشبة	محمد محمود



## وزارة التجارة والصناعة

قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩<sup>(١)</sup>

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بالعلامات والبيانات التجارية .

قرر ما هو آت :

مادة ١ - تنشأ إدارة لتسجيل العلامات التجارية يتولى تنظيمها وإدارتها  
وإصدار التعليمات الخاصة بسير العمل فيها موظف باسم مدير إدارة تسجيل  
العلامات التجارية<sup>(٢)</sup> .

مادة ٢<sup>(٣)</sup> - يصدر مدير الإدارة المذكورة في الأسبوع الأول من كل شهر  
صحيفة خاصة تسمى « جريدة العلامات التجارية » تنشر فيها البيانات الواجب  
إشهارها بناء على أحكام هذه اللائحة .

---

( ١ ) العدد ١٥٥ ( غير اعتيادي ) وقائع في ١٢/٣١/١٩٣٩

( ٢ ) عبارة ( مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية ) الواردة في نهاية المادة رقم ( ١ )  
مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية العدد ١٥٧  
في ٨/١٢/١٩٥٢

( ٣ ) عبارة ( مدير الإدارة ) الواردة في السطر الأول من المادة ( ٢ ) مستبدلة  
بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

### طلبات التسجيل

مادة ٣ - يقدم طلب تسجيل العلامة إلى مدير الإدارة <sup>(١)</sup> على الإستمارة المعدة لذلك بواسطة صاحب الشأن أو من ينوب عنه بموجب تفويض خاص .

ويجب أن يكون الطلب قاصرا على تسجيل علامة واحدة وألا يشتمل على أكثر من فئة واحدة من فئات المنتجات المهيئة بالمحق رقم ( ١ ) المرفق بهذه اللائحة وذلك مع علم الإخلال بحكم المادة السابعة الآتية بعد .

مادة ٤ - يجب أن يشتمل طلب التسجيل على البيانات الآتية :

١ - اسم الطالب ولقبه ومهنته واسمه التجاري - إن وجد - ، وإذا كان الطالب شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والفرض من تأليفها .

٢ - جنسية الطالب ومحل إقامته .

٣ - العلامة المطلوب تسجيلها .

٤ - بيان البضائع أو المنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم فئة المنتجات التي تتبعها .

٥ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - في تمييز بضائعه أو منتجاته .

وإذا كان الطلب خاصاً بتسجيل علامة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص مما هو منصوص عليه في المادة ٣٧ من القانون فيذكر عنوان طالب التسجيل .

٦ - إذا كان الطلب مقدما بواسطة وكيل فيذكر اسمه ولقبه وعنوانه .

٧ - المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة

---

( ١ ) عبارة ( مدير الإدارة ) الواردة في السطر الأول من المادة ( ٣ ) مستبعدة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

٨ - توقيع صاحب الشأن أو من ينوب عنه وإذا كان شركة أو جمعية فتوقيع من له حق التوقيع باسمها .

مادة ٥ - ترسم العلامة المطلوب تسجيلها فى الفراغ المخصص لها باستمارة طلب التسجيل وإذا كان الفراغ لا يتسع لذلك فيعمل الرسم على قماش من الكتان ( قماش رسم ) يلصق جزء منه بالفراغ ويملأ الجزء الباقي ويجب أن يكون الرسم بلون ثابت وأن يكون دقيقا بحيث تظهر جميع أجزاء العلامة .

مادة ٦ - إذا كانت العلامات المملوكة لشخص واحد متماثلة أو متشابهة ومخصصة لبضائع أو منتجات من نفس الجنس أو من جنس مماثل فتعتبر علامات مرتبطة .

وتعتبر كذلك علامات مرتبطة العلامة وعناصرها ذات الصلة المميزة التى يطلب تسجيلها على حدة .

وفى كلتا الحالتين السابقتين يجب تقديم طلب مستقل لتسجيل كل علامة من هذه العلامات .

مادة ٧ - إذا كان للطالب مجموعة من العلامات مخصصة لبضائع أو منتجات تابعة لفئة واحدة فيكتفى بتقديم طلب واحد لتسجيلها .

وتعتبر العلامات مكونة لمجموعة إذا كانت متماثلة فى عناصرها الجوهرية ويقتصر اختلافها على أمور لا تمس ذاتيتها مساسا جوهريا كاللون أو بيان المنتجات أو قيمتها أو أسماء الجهات التى صنعت فيها .

مادة ٨ - يرفق بطلب التسجيل ما يأتى :

١ - أربع صور للعلامة على الاستمارة المعدة لذلك ويجب أن تكون كل صورة منها مطابقة لرسم العلامة باستمارة طلب التسجيل .

٢ - إذا كان الطالب شركة فترفق بطلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد تأليفها .

٣ - جميع المستندات والبيانات التى يرى مدير الإدارة<sup>(١)</sup> ضرورة تقديمها حسب ظروف كل حالة - للتحقق من شخصية طالب التسجيل أو صفته أو أحقيته فى استعمال العلامة أو جزء منها أو لبيان كيفية استخدامها ومدى انتشارها .

مادة ٩ - إذا اشتملت العلامة المطلوب تسجيلها على لفظ أو أكثر مكتوب بلغة أجنبية فيجوز لمدير الإدارة<sup>(٢)</sup> أن يكلف الطالب بتقديم ترجمته باللغة العربية وبيان كيفية نطقه بالحروف العربية .

وتدون الترجمة والبيان على ورقة خاصة يوقع عليها الطالب ويجوز لمدير الإدارة أن يطلب التصديق عليها من الجهة الرسمية المختصة .

### إجراءات التسجيل

مادة ١٠ - تقيد طلبات التسجيل فى دفتر خاص بأرقام متتابعة حسب تواريخ إيداعها ومعطى الطالب إيصالا يشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب .

٢ - اسم الطالب .

٣ - تاريخ وساعة الإيداع .

---

( ١ ) ، ( ٢ ) عبارة ( مدير الإدارة ) الواردة بالند رقم ( ٣ ) من المادة ( ٨ ) والسطر الثانى من المادة ( ٩ ) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ - المشار إليه وكانت ( مراقب المصلحة ) .

**مادة ١١ -** إذا اشتملت العلامة على عناصر خالية من الصفة المميزة أو عناصر غير مسجلة على حدة كعلامة تجارية باسم الطالب فيجوز لمدير الإدارة أن يعلق التسجيل على شرط عدم المطالبة بحق خاص في استعمال تلك العناصر .

**مادة ١٢ -** يجوز لمدير الإدارة قبل البت في الطلب سماع أقوال الطالب أو وكيله وتكليفه بتقديم البيانات التي يؤيد بها طلبه .

**مادة ١٣ -** إذا كان قرار مدير الإدارة يقضى برفض التسجيل أو يتعلق بقبوله على شرط فعليه أن يخطر الطالب أو وكيله كتابة بأسباب قراره مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

ويجب أن يشتمل الإخطار على بيان حق الطالب في التظلم إلى اللجنة المنوه عنها في المادة العاشرة مع ذكر المواعيد والإجراءات المتعلقة برفع ذلك التظلم .

**مادة ١٤ -** يجوز للطالب أن يتظلم من قرار مدير الإدارة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون وذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالقرار ، ويقدم التظلم من صورتين على الاستمارة المعدة لذلك .

ويخطر مدير الإدارة طالب التسجيل بخطاب موصى عليه بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم ويكلفه بالحضور أمامها لابتداء ما لديه من البيانات والأدلة . ويجب أن يصل الإخطار قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

**مادة ١٥ -** ينظر التظلم بحضور مدير الإدارة أو من ينتدبه ويكون له حق الرد على اعتراضات المتظلم . ويخطر طالب التسجيل بقرار اللجنة .

---

ملاحظة : عبارة ( مدير الإدارة ) الواردة بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وكانت ( مراقب المصلحة ) .

مادة ١٦ - فى حالة قبول العلامة يقوم مدير الإدارة بإشهارها فى « جريدة  
العلامات التجارية » ، ويشمل الاشهار على البيانات الآتية :

١ - اسم طالب التسجيل وجنسيته ومهنته .

٢ - صورة مطابقة للعلامة .

٣ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل .

٤ - البضائع والمنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم فئة  
المنتجات التى تتبعها .

٥ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى  
تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - فى تمييز بضائعه ومنتجاته .

مادة ١٧<sup>(١)</sup> - يقدم إخطار المعارضة فى تسجيل العلامة إلى مدير  
الإدارة من أصل وصورة على الاستمارة المعدة لذلك فى ميعاد ثلاثة أشهر  
من تاريخ إشهارها .

ويعلن المدير طالب التسجيل أو وكيله بصورة إخطار المعارضة بخطاب  
موصى عليه فى ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الإخطار .

وعلى طالب التسجيل أن يقدم للمدير فى ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ  
إعلانه بالإخطار ردا كتابيا من نسختين على الاستمارة المعدة لذلك مشتملا على  
الأسباب والا أعتبر متنازلا عن طلبه ، ويعلن مدير الإدارة المعارض بصورة  
من الرد فى ميعاد خمسة أيام من تاريخ إستلامه .

---

( ١ ) المادة رقم ( ١٧ ) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١  
الوقائع المصرية العدد ٩ فى ١/٢٩/١٩٥١ وكان سبق تعديلها بقرار وزير التجارة والصناعة رقم  
١٧٦ لسنة ١٩٤٠

مادة ١٨ - على مدير الإدارة إخطار الطرفين بالقرار الذى يصدره فى المعارضة وذلك فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ١٩ - تخصص لتسجيل كل علامة صفحة فى سجل العلامات التجارية تشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

٢ - تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .

٣ - اسم مالك العلامة ولقبه ومهنته وجنسيته واسمه التجارى - إن وجد - وإذا كان المالك شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والأنرض من تأليفها .

٤ - المحل المختار بمصر الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

٥ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة مع ذكر رقم الفئة .

٦ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستقلال الذى تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم - فى تمييز بضائعه أو منتجاته .

٧ - الاشتراطات التى فرضها مدير الإدارة لحصول التسجيل .

٨ - التعديلات والإضافات التى قد تدخل بعد التسجيل .

٩ - انتقال ملكية العلامة أو رهنها .

١٠ - شطب الرهن .

١١ - تجديد التسجيل وشطبه .

**مادة ٢٠ -** يدون بصفحة كل علامة من العلامات المرتبطة ما يدل على هذه الصفة مع ذكر أرقام العلامات الأخرى المرتبطة بها .

ويخصص لتسجيل مجموعة العلامات المنصوص عليها في المادة السابعة من هذه اللائحة صفحة واحدة يشار فيها إلى عدد العلامات المكونة للمجموعة ويذكر بها ما يدل على أنها علامات مرتبطة .

**مادة ٢١ -** كل علامة تسجل بدون أن يكون مخصصا لها أو لجزء منها لون معين يعتبر تسجيلها ساريا على جميع الألوان .

**مادة ٢٢ -** تشهر العلامات التي يتم تسجيلها في « جريدة العلامات التجارية » ويقتصر الإشهار على بيان الرقم المتتابع للعلامة وتاريخ تسجيلها واسم مالكيها ورقم الجريدة التي حصل فيها الإشارة عن قبول العلامة للتسجيل .

**مادة ٢٣ -** تمسك إدارة التسجيل<sup>(١)</sup> قهارس بحسب الحروف الهجائية وأنواع الرسم للعناصر التي تتكون منها العلامات المسجلة .

### **انتقال ملكية العلامات وورثتها**

**مادة ٢٤<sup>(٢)</sup> -** يحصل التأشير في السجل بانتقال ملكية العلامة بناء على طلب يقدم لمدير الإدارة من انتقلت إليه الملكية أو من وكيله .

ويحرر الطلب على الإستمارة المعدة لذلك ويشتمل على البيانات الآتية :

---

( ١ ) عبارة ( إدارة التسجيل ) الواردة بالمادة ( ٢٣ ) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وكانت ( المصلحة ) .

( ٢ ) عبارة ( لمدير الإدارة ) الواردة بالمادة ( ٢٤ ) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .



- ١ - الرقم المتابع للعلامة .
  - ٢ - اسم ولقب كل من الطالب وناقل الملكية واسمه التجارى ومهنته وإذا كان أحدهما أو كلاهما شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تأليفها .
  - ٣ - محل إقامة الطالب وجنسيته .
  - ٤ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة مع ذكر رقم فئة المنتجات التى تتبعها .
  - ٥ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته .
  - ٦ - تاريخ انتقال الملكية .
  - ٧ - الواقعة أو العقد أو الحكم الذى حصل بمقتضاه انتقال الملكية .
  - ٨ - إذا كان الطلب مقدما بواسطة وكيل فيذكر اسمه ولقبه وعنوانه .
  - ٩ - المحل المختار بمصر الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالعلامة .
- مادة ٢٥ -** يرفق بطلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية العلامة .
- وإذا كان الطلب شركة فيرفق بالطلب أيضا مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد تأليفها .
- مادة ٢٦ -** إذا كانت العلامة تستخدم فى تمييز منتجات محلات تجارية أو مشروعات استغلال بعضها فى مصر والبعض الآخر فى الخارج فيعتبر انتقال ملكيتها صحيحا وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون إذا كان متبوعا بانتقال ملكية المحال أو مشروعات الاستغلال الموجودة بمصر .

مادة ٢٧ - لا يجوز تقديم طلب لنقل ملكية علامة ما من العلامات التي تعتبر مرتبطة وفقا للمادة السادسة أو السابعة من هذه اللائحة دون بقية العلامات الأخرى المرتبطة بها .

ويكتفى بتقديم طلب واحد للتأشير في السجل بنقل ملكية تلك العلامات .

مادة ٢٨ - تقوم إدارة التسجيل<sup>(١)</sup> : بالتأشير في السجل بانتقال ملكية العلامة مع ذكر اسم المالك الجديد ومهنته وعنوانه وسبب انتقال الملكية وتاريخ حصوله وتاريخ التأشير به في السجل .

ويخطر مدير الإدارة<sup>(٢)</sup> الطالب أو وكيله بحصول التأشير .

مادة ٢٩ - يشهر انتقال ملكية العلامة في جريدة العلامات التجارية ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

١ - الرقع المتتابع للعلامة .

٢ - تاريخ تسجيلها ورقم وتاريخ الجريدة التي أشهر بها التسجيل .

٣ - البضائع والمنتجات المخصصة لها العلامة .

٤ - اسم مالك العلامة السابق .

٥ - اسم من انتقلت إليه الملكية وجنسيته ومهنته .

٦ - تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به في السجل .

---

( ١ ) ، ( ٢ ) مستهلان بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

٧ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى انتقلت ملكيته مع العلامة .

مادة ٣٠ - يحصل التأشير فى السجل برهن العلامة طبقاً لنفس الإجراءات الخاصة بانتقال ملكيتها ويشتمل إشهار الرهن على نفس البيانات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٣١ - يشطب الرهن بناءً على طلب يقدم لمدير الإدارة من مالك العلامة مصحوباً بالمستندات الدالة على فك الرهن .

ويشهر الشطب فى جريدة العلامات التجارية مع الإشارة إلى رقم وتاريخ الجريدة التى أشهر فيها رهن العلامة .

### تجديد مدة الحماية وشطب التسجيل

مادة ٣٢ - يقدم طلب تجديد مدة الحماية المترتبة على التسجيل على الاستمارة المعدة لذلك ويشتمل على بيان الرقم المتتابع للعلامة واسم مالكيها .

مادة ٣٣ - إذا كان الطلب مقمماً فى المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون فتؤشر المصلحة فى السجل بما يفيد تجديد مدة حماية العلامة ويعطى مدير الإدارة الطالب شهادة بذلك .

مادة ٣٤<sup>(١)</sup> - يشهر تجديد مدة الحماية فى « جريدة العلامات التجارية » ويشمل الإشهار على البيانات الآتية .

١ - الرقم المتتابع للعلامة .

٢ - اسم مالكيها ومهنته .

٣ - تاريخ تسجيلها ورقم الجريدة التى أشهر بها التسجيل .

---

( ١ ) المادة رقم ( ٣٤ ) معدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٤٩

الوقائع المصرية العدد ١١٦ فى ١٩٤٩/٩/٥ .

**مادة ٣٥ -** يشهر شطب التسجيل في جريدة العلامات التجارية ويشتمل الإشهار على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المتتابع للعلامة .
- ٢ - اسم مالكيها ومهنته .
- ٣ - رقم الجريدة التي أشهر بها التسجيل .
- ٤ - سبب الشطب وتاريخ حصوله .

### **التغييرات والتعديلات التي تطرأ على التسجيل**

**مادة ٣٦ -** على كل مالك علامة يريد إدخال أية إضافة أو تعديل على علامته المسجلة لا يمس ذاتيتها مساسا جوهريا أن يقدم طلبا بذلك إلى مدير الإدارة على الاستمارة المعدة لذلك .

وترفق بالطلب أربع صور للعلامة بعد تعديلها وتتمتع بشأنه نفس الإجراءات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية .

**مادة ٣٧<sup>(١)</sup> -** يجوز لمالك العلامة المسجلة أن يطلب تدوين البيانات الآتية في السجل .

١ - تفسير اسم ولقب المالك أو مهنته أو جنسيته ، وإذا كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير في اسمها أو عنوانها أو في الغرض من تأليفها .

٢ - شطب بعض البضائع أو المنتجات المخصصة لها العلامة .

---

( ١ ) المادة ( ٣٧ ) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٥  
الرقائع المصرية العدد ٦٦ في ١٩٥٥/٨/٢٩ .

٣ - كل تغيير في العنوان الذي ترسل عن طريقه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل أو في الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

٤ - رقم التسجيل الدولي وتاريخه في حالة حصوله إذا كانت مصر ليست البلد الأصلي للعلامة .

· ويقدم الطلب على الاستمارة المعدة لذلك ويشتمل على الرقم المتتابع للعلامة واسم مالكها وبيان التغييرات أو التعديلات المطلوب تدوينها .

مادة ٣٨ - إذا كانت البيانات المطلوب تدوينها في السجل وفقاً للمادة السابقة تتعلق بعلامات مرتبطة فيكتفى بتقديم طلب واحد للتدوين بمقتضاء في صفحات تسجيل تلك العلامات .

مادة ٣٩<sup>(١)</sup> - تقوم إدارة التسجيل بتدوين البيانات في السجل وإشهارها في « جريدة العلامات التجارية » ويشتمل الإشهار على الرقم المتتابع للعلامة واسم مالكها وبيان التعديلات أو التغييرات التي أدخلت مع الإشارة إلى رقم الجريدة التي أشهر فيها تسجيل العلامة .

### **العلامة التي تخصص للدلالة على مراقبة**

#### **منتجات معينة أو فحصها**

مادة ٤٠ - ترفق بطلبات تسجيل العلامة المخصصة للدلالة عن إجراء المراقبة أو الفحص الأوراق الآتية :

---

( ١ ) عبارة ( إدارة التسجيل ) الواردة بالمادة ( ٣٩ ) مستبدلة بالقرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ - المشار إليه وكالات ( المصلحة ) .

- ١ - أربع صور للعلامة على الاستمارة المعدة لذلك ويجب أن تكون كل صورة منها مطابقة لرسم العلامة باستمارة طلب التسجيل .
- ٢ - صورتان طبق الأصل من نظام الجمعية أو الهيئة طالبة التسجيل مع التعديلات التي تكون قد أدخلت عليها .
- ٣ - صورتان من النظام الذي سيتبعه طالب التسجيل في مراقبة المنتجات أو فحصها مع بيان الشروط والعقود الواجب توافرها فيها وكيفية استخدام للعلامة عليها .

#### المعارض الصناعية والزراعية

مادة ٤١ (١) - إذا رغب صاحب العلامة في ضمان الحماية الوقتية لعلامته الموضوعة على منتجات أو بضائع معروضة في معرض أهلى أو دولى يجب عليه أن يخطر مدير الإدارة برغبته فى العرض قبل حصوله ، ويحرر الإخطار على الاستمارة المعدة لذلك مشفوعاً بأربع صور للعلامة .

مادة ٤٢ - تقيد الطلبات فى سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ تقديم الطلب .
  - ٢ - اسم المعارض .
  - ٣ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمى .
  - ٤ - البضائع أو المنتجات الموضوعة عليها العلامة .
- ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٤٣<sup>(١)</sup> - يعطى مدير الإدارة للطالب شهادة الحماية الوقتية بدون مقابل وتكفل هذه الشهادة للطالب الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

مادة ٤٤<sup>(٢)</sup> - ملفاة .

### الإطلاع والمستخرجات والشهادات

مادة ٤٥ - يجوز لكل شخص أن يطلع على الطلبات التى تقدم لمدير الإدارة طبقاً لأحكام هذه اللائحة وكذلك على الأوراق المرفقة بها وعلى سجل العلامة التجارية وفهارس الخاصة بها وعلى ما يكون قد صدر من القرارات .

وجوز لمدير الإدارة إعطاء صورة أو مستخرجات من الطلبات والأوراق والقرارات المذكورة فى الفقرة السابقة فيما عدا عقود تأليف الشركات وأنظمتها .

مادة ٤٦ - يجوز لكل شخص قبل تقديم طلب تسجيل علامته أن يستعلم من مدير الإدارة عما إذا كانت تلك العلامة خالية من الموانع القانونية المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون وأن يطلب منه البحث فى فهارس العلامات المسجلة وفهارس العلامات المقدمة عنها طلبات لم يبت فيها نهائياً للتحقق من عدم وجود علامات مماثلة أو مشابهة للعلامة التى يريد تسجيلها .

---

( ١ ) المادة ( ٤٣ ) مستحقة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣ -  
الوقائع المصرية العدد ٩٠ فى ١٩/١١/١٩٥٣ .

( ٢ ) المادة ( ٤٤ ) ألغيت بالقرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه وكان نصها  
على الآتى :

لا يجوز إعطاء شهادة الحماية الوقتية المنصوص عليها فى المادة السابقة إلا بالنسبة للمعارض التى يعينها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره .

ويقدم الطلب على الاستمارة المعدة لذلك مصحوبا بصورتين للعلامة ويذكر به بيان البضائع والمنتجات التي ستخصص العلامة لتمييزها .  
ويعطى الطالب شهادة بنتيجة البحث ولا يرتب على تلك الشهادة أى حق له .

**مادة ٤٧ (\*)** - يجوز لمدير الإدارة اعطاء مالك العلامة المسجلة الذى يرغب فى تسجيلها فى الخارج شهادة دالة على حصول تسجيلها بمصر .

ويذكر بالشهادة الفرض من اعطائها وتشمل على رسم العلامة وعلى جميع البيانات المقتدة بصفحة تسجيلها دون الإشارة إلى شرط التسجيل المترو عنه  
فى المادة ١١ من هذه اللائحة - إن وجد .

ويجوز لمدير الإدارة - قبل اعطاء الشهادة - أن يكلف الطالب بتقديم صورة للعلامة مطابقة لرسمها باستمارة طلب التسجيل .

### **أحكام عامة**

**مادة ٤٨** - يجب أن ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة الإيصالات الدالة على سداد الرسوم طبقا للتعريف المبينة بالملاحق رقم ( ٢ ) لهذه اللائحة .

**مادة ٤٩** - تكون الاستمارات المنصوص على استخدامها فى هذه اللائحة طبقا للنماذج المبينة بالملاحق رقم ( ٣ ) لهذه اللائحة .

---

( \* ) عبارة ( مدير الإدارة ) الواردة بالمادة ( ٤٧ ) مستبدلة بالقرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وكانت ( مراقب المصلحة ) .



مادة ٥٠ - إذا كان طالب التسجيل أو تدوين البيانات أو التأشير بانتقال الملكية أو بالرهن أو بشطبه أو المعارض فى التسجيل غير مقيم فى مصر فيجب عليه أن ينيب عنه وكيلًا مقيمًا بها للسير فى الإجراءات .

مادة ٥١<sup>(١)</sup> - يجوز لمدير إدارة تسجيل العلامات التجارية أن يكلف الطالب بتقديم ( أكليشيه ) عن العلامة قبل اتخاذ إجراءات الإشهار المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

وإذا كان الإشهار خاصًا بمجموعة العلامات المنصوص عليها فى المادة السابعة جاز لمدير الإدارة المذكورة أن يطلب تقديم ( أكليشيه ) عن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة .

ويجب أن يكون ( الأكليشيه ) مطابقًا للمواصفات والاشتراطات التى يقررها مدير الإدارة ومصحوبًا بثلاث صور من العلامة مطابقة لرسمها باستمارة طلب التسجيل .

وتحتفظ الإدارة بهذا ( الأكليشيه ) مدة سنة ثم تسلمه إلى صاحبه بناء على طلبه فإذا لم يطلب به خلال السنة التالية تولت إعدام ( الأكليشيه ) .

مادة ٥٢<sup>(٢)</sup> - الطلبات والمراسلات وجميع الأوراق الأخرى التى تقدم لمدير الإدارة تنفيذاً لأحكام هذه اللائحة يجب تحريرها باللغة العربية ، والشهادات والأوراق التى تكون محررة بلغة أجنبية ترفق بترجمة عربية مصدق عليها من الجهات الرسمية المختصة .

---

( ١ ) المادة رقم ( ٥١ ) مستتيلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢  
الوقائع المصرية العدد ١٥٧ فى ١٩٥٢/١٢/٨ .

( ٢ ) عبارة ( لمدير الإدارة ) الواردة بالمادة ( ٥٢ ) مستتيلة بالقرار رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢  
المشار إليه .

**مادة ٥٣ -** تحرر المرفقات التي تقدم لمراقب المصلحة مع الطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة على أوراق بيضاء غير شفافة من حجم « الفولسكاب » وتكون الكتابة على وجه واحد منها بالحبر مع عدم التحشير أو التفيير أو الكشط ويراعى ترك هامش قدره أربعة سنتيمترات على الأقل في الجانب الأيسر من كل ورقة .

**مادة ٥٤ -** ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ هذا النشر .

تحريرا في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٥٨ ( ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

**امضاء ( ساياب حبش )**

## ملحق رقم (١) (\*)

### فئات المنتجات

#### الفئة رقم ١

المنتجات الكيماوية التى تستخدم فى الصناعة والأبحاث والتجارب العلمية والتصوير الفوتوغرافى والزراعة وفلاحة البساتين وغرس الغابات الأسمدة ( الطبيعية والصناعية ) - مواد أطفاء الحريق - مواد سقى المعادن والمستحضرات الكيماوية الخاصة باللحام - المواد الكيماوية الخاصة بحفظ الأغذية - مواد الدباغة - مواد اللصق التى تستخدم فى الصناعة .

#### الفئة رقم ٢

الدهانات والورنيش واللاكيه - المواد التى تستخدم لوقاية المعادن من الصدأ والخشب من التلف - المواد الملونة ومواد الصباغة - المواد الكيماوية الخاصة بتثبيت الألوان - الراتنج - المعادن المتخذة شكل ألواح أو المسحوقة التى تستخدم فى النقش والزخرفة .

#### الفئة رقم ٣

المستحضرات الخاصة بتبييض الأقمشة وغيرها من المواد التى تستخدم فى غسيل الملابس - مستحضرات التنظيف والصقل وإزالة الأساخ والكشط الصابون - المواد العطرية والزيوت الطيارة ومواد التزيين ( الكوزموتيك ) ومحاليل الشعر - معاجين الأسنان .

### الفئة رقم ٤

الزيوت والشحومات التى تستخدم فى الصناعة ( غير الزيوت والمواد الدهنية التى تستخدم فى التغذية والزيوت الطيارة ) - مواد التشحيم - المستحضرات - التى تستخدم لترسيب الأتربة وامتصاصها - الوقود ( بما فى ذلك الزيوت المعدنية الخاصة بإدارة المحركات ) و مواد الاضاءة - شموع الإضاءة بجميع أنواعها وقنائل الإضاءة .

### الفئة رقم ٥

مواد الصيدلية والطب البيطرى والمواد الصحية - أغذية الأطفال والمرضى - اللصق ( اللزق ) الطبية و مواد التضميد - المواد الخاصة بحشو الأسنان والشمع المستخدم فى طب الأسنان - المواد المطهرة - المستحضرات المستخدمة فى إبادة الحشائش والأعشاب والحيوانات والحشرات الضارة .

### الفئة رقم ٦

المعادن غير المشغولة ونصف المشغولة وكل خليط منها - مراسى المراكب ( الهلب ) والسندانات والأجراس والمعادن المطروقة وغير المطروقة التى تستخدم فى البناء - القضبان وغيرها من المواد المعدنية التى تستخدم فى الطرق الحديدية - السلاسل ( عدا السلاسل الخاصة بجر العربات ) - الحبال المعدنية والأسلاك ( غير الكهربائية ) - ما يتعلق بصناعة الأقفال - المراسير والأنابيب المعدنية - الخزائن وصناديق حفظ النقود - الكرات المصنوعة من الصلب - الحماوى - المسامير العادية واللولبية ( القلاووظ ) المنتجات الأخرى ( غير الواردة ضمن فئات أخرى ) المصنوعة من معادن غير نفيسة - خامات المعادن .

## الفئة رقم ٧

الآلات وعدد الآلات - المحركات ( عدا محركات العربات - وصلات وسيور  
الآلات ( عدا الخاصة بالعربات ) الآلات والأدوات الزراعية الكبيرة -  
جهازات الفريخ .

## الفئة رقم ٨

العدد والأدوات اليدوية - آلات القطع والشنوك والملاعق -  
الأسلحة البيضاء .

## الفئة رقم ٩

الأجهزة والعدد العلمية والبحرية والخاصة بمسح الأراضي والأجهزة والعدد  
الكهربائية ( بما فى ذلك اللاسلكية ) وكذلك الأجهزة والعدد الفوتوغرافية  
والسينماتوغرافية والخاصة بصناعة النظارات وعمليات الوزن والقياس واعطاء  
الاشارات والضبط ( المراقبة ) والانتفاذ والتعليم - والأجهزة الأتوماتيكية التى  
تعمل بوضع قطعة من النقرود أو غيرها - الآلات المتكلمة - الحزائن الراصدة  
للنقرود - الآلات الحاسبة - أجهزة إطفاء الحريق .

## الفئة رقم ١٠

العدد والأجهزة التى تستخدم فى الجراحة والطب البشرى وطب الأسنان  
والطب البيطرى ( بما فى ذلك أطراف الجسم والعيون والأسنان الصناعية ) .

## الفئة رقم ١١

أجهزة الإثارة والتدفئة وتوليد البخار والطهى والتبريد والتخفيف والتهدية  
وتوزيع المياه والتركيبات الصحية .

### الفئة رقم ١٢

العربات - أجهزة النقل البرى أو الجوى أو المائى .

### الفئة رقم ١٣

الأسلحة النارية - الذخائر والمقلوبات - المواد المفرقة - الألعاب النارية .

### الفئة رقم ١٤

المعادن النفيسة وأى خليط منها والمنتجات المصنوعة من تلك المعادن أو المطلة بها ( عدا أدوات القطع والشوك والملاعق ) - المجوهرات والأحجار الكريمة - الساعات وغيرها من العدد الخاصة بقياس الوقت ( الكرونومتر ) .

### الفئة رقم ١٥

الآلات الموسيقية ( عدا الآلات المتكلمة والأجهزة اللاسلكية ) .

### الفئة رقم ١٦

الورق والأصناف المصنوعة والورق المقوى ( الكرتون ) والأصناف المصنوعة منه - المطبوعات والجرائد والدوريات والكتب - مواد التسجيل - الصور الفوتوغرافية - الأدوات الكتابية ومواد اللصق ( الخاصة بالأدوات الكتابية ) الأدوات الخاصة بالفنانين - فرش التلوين - الآلات الكاتبة ولوازم المكاتب ( عدا الآثانات ) والأدوات التى تستخدم فى التهذيب والتعليم ( عدا الأجهزة ) - ورق اللعب - حروف الطباعة والأكليشيات .

### الفئة رقم ١٧

الصنع والمطاط والبلاط وما يقوم مقامها والأصناف المصنوعة منها غير الواردة ضمن فئات أخرى - المواد التى تستخدم فى التفليف أو السد أو العزل - الحرير الصخرى ( اسبستوس ) والميكا ومنتجاتهما - والمواسير المرنة ( غير المعدنية ) .

### الفئة رقم ١٨

الجلود المدهونة وتقليدها والأصناف المصنوعة منها غير الواردة ضمن فئات أخرى - الجلود الخام - الصناديق والحقائب - الشماسى والمظلات والعصى - السياط وأطقم الخيل والسروج .

### الفئة رقم ١٩

مواد البناء والأحجار الطبيعية والصناعية والأسمنت والجير والمونة والجبس والحصى - المواسير المصنوعة من الفخار أو الأسمنت - المواد التى تستخدم فى إنشاء الطرق - الأسفلت والزفت والقطران ( القار ) - المساكن المتحركة - الآتار المصنوعة من الحجر - المداخل .

### الفئة رقم ٢٠

الآثاث والمرابا والبزاز - الأصناف ( غير الواردة ضمن فئات أخرى ) المصنوعة من الخشب أو الفلين أو الغاب أو الخيزران أو الصنصاف أو القرون أو العظم أو العاج أو عظم الخوت أو قشر السمك أو الكهرمان أو الصدف أو رغو البهر أو السيلولويد أو مما يقوم مقام تلك المواد .

### الفئة رقم ٢١

الأدوات والأوعية المنزلية الصغيرة ( غير المصنوعة من معادن نفيسة أو المطلاة بها ) - الأمشاط والأسفنج - الفرش ( عدا فرش التلوين - المواد التى تستعمل فى صناعة الفرش - الأدوات والمواد التى تستخدم فى التنظيف برادة الحديد - المصنوعات الزجاجية والصينى والفخار ( غير الواردة ضمن فئات أخرى ) .

### الفئة رقم ٢٢

الحبال والدوبار والشباك والخيام والمظلات ( تننات القماش السميك )  
والشمع ( غير المستخدم فى قرش أرضية الحجر ) والقلوع والأكياس - مواد  
التنجيد والخشو ( الشعر والقايق والریش وأعشاب البحر وغيرها ) - المواد  
الليفية الخام التى تستخدم فى النسيج .

### الفئة رقم ٢٣

الفلز والحبوط .

### الفئة رقم ٢٤

المنسوجات - أغطية الفراش والموائد - الأصناف المنسوجة غير الواردة ضمن  
فئات أخرى .

### الفئة رقم ٢٥

الملابس بما فى ذلك الأحذية ( برقبة أو مكشوفة ) والشهاب .

### الفئة رقم ٢٦

الدنطة والمطرازات والشرائط والأرطة - الأزرار والكبسورن والشناكل  
والدهابيس والأبر - الزهور الصناعية .

### الفئة رقم ٢٧

الأمسطة والبليط والخصير والشمع وغيرها من المواد التى تستعمل لتغطية  
أرضية الحجر - ما يستخدم لتزيين الحائط ( غير المواد المنسوجة )



### الفئة رقم ٢٨

اللعب وأدوات اللعب - أدوات الألعاب البدنية وأدوات الرياضة ( عدا الملايس ) - الزخارف والزينات الخاصة بشجرة عيد الميلاد .

### الفئة رقم ٢٩

اللحوم والأسماك والطيور الداجنة وحيوانات وطيور الصيد - مستخرجات اللحوم - الفواكه والخضروات المحفوظة والمجففة والمطهية - المربات بأنواعها - البيض واللبن وغيره من منتجات الألبان - الزيوت والشحوم المعدة لتغذية الأغذية المحفوظة والمخللات .

### الفئة رقم ٣٠

البن والشاي والكافار والسكر والأرز والتابيوكا والساجو وما يقوم مقام البن - الدقيق والمستحضرات المصنوعة من الحبوب - الخبز والبسكويت والكعك والفطائر والحلويات والمثلجات - عسل النحل والعسل الأسود - الخميرة ومسحوق الخميرة - الملح والمردل - الفلفل والحل والصلصة القوابل - الثلج .

### الفئة رقم ٣١

الحاصلات الزراعية ومنتجات البساتين والغابات والمحبوب ( غير الواردة ضمن فئات أخرى ) - الحيوانات الحية - الفواكه والخضروات الطازجة - البذور - النباتات الحية والزهور الطبيعية - المواد الغذائية للحيوانات وشعير البيرة .

### الفئة رقم ٣٢

البيرة ( الجعة والبيرة السوداء ) المياه المعدنية والغازية وغيرها من المشروبات غير الكحولية - الشراب وغيره من المستحضرات التي تستعمل لعمل المشروبات .

**الفئة رقم ٣٣**

الأبهة والمشروبات الروحية والكحولية .

**الفئة رقم ٣٤**

التبغ الخام أو المصنوع - أدوات التدخين - الكبريت ( الشفاب ) .

**الفئة رقم ٣٥ ( ١ ) ، ( ٢ )**

الاعلان والأعمال التجارية .

**الفئة رقم ٣٦**

التأمين والأعمال المالية .

**الفئة رقم ٣٧**

أعمال البناء والأشياء والتصليح .

**الفئة رقم ٣٨**

المواصلات

**الفئة رقم ٣٩**

النقل والتخزين

**الفئة رقم ٤٠**

معالجة المواد .

**الفئة رقم ٤١**

التربية والتعليم والترفية .

**الفئة رقم ٤٢**

متنوعات .

---

( ١ ) الفئات من رقم ٣٥ إلى ٤٢ مدرجة بقرار وزير التموين رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧١ -  
الوقائع المصرية العدد ١١٢ فى ١٩/٥/١٩٧١ .  
( ٢ ) الفئات من رقم ١٠١ حتى ١١٢ تم اضافتها بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣٩٧ لسنة  
١٩٥٨ بالوقائع المصرية العدد ٨٧ فى ١١/٦/١٩٥٨ تم حذف بقرار وزير التموين رقم ١٩٨  
لسنة ١٩٧١ الوقائع المصرية العدد ١١٢ فى ١٩/٥/١٩٧١ .

الملحق رقم ( ٢ ) المرافق للقرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٣

تعريف الرسوم \*

الرقم	الإجراءات	الرسم المقرر بالجنيه
١	طلب تسجيل علامة أو مجموعة علامات عن بضائع أو منتجات أو خدمات تابعة لفترة واحدة وعن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة بعد العلامة الأولى .	١٥ ٨
٢	طلب تسجيل علامة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة والفحص عن بضائع أو منتجات تابعة لفترة واحدة .	٣
٣	طلب تسجيل علامة محلية دولياً .	١٥
٤	رفع التظلم للجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠ من القانون من قرار مدير العلامات التجارية الصادر أما برفض التسجيل أو بتعليق قبوله على شرط وأما برفض ادخال إضافة أو تعديل على علامة مسجلة أو بتعليق القبول على شرط .	٣
٥	الأشهار عن علامة فى حالة قبولها .	١٠
٦	المعارضة فى تسجيل علامة أو المعارضة فى إدخال إضافة أو تعديل على علامة مسجلة .	٣

( \* ) الملحق رقم ( ٢ ) مستجد بقرار وزير التموين برقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٣ الوقائع

المصرية العدد ١٩٨ فى ١٩٩٣/٩/٥ وكان استجد بقرار وزير التموين رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٨٩

- الوقائع المصرية العدد ٢٧٩ فى ١٩٨٩/١٢/٧ وكان سبق استجد بقرار وزير التجارة

والصناعة رقم ٤٤٢ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية العدد ٨٧ فى ١٩٥٤/١١/١ .

الرقم	الإجراءات	الرقم المقترح بالمجلس
٧	رد طالب التسجيل على إخطار المعارضة أو رد مالك العلامة المسجلة على إخطار المعارضة في إدخال إضافة أو تعديل على علامته المسجلة .	١٥
٨	طلب تحديد جلسة لسماع أقوال المعارض أو المعارض ضده « طالب التسجيل أو مالك العلامة المسجلة » بشأن المعارضة في تسجيل علامة أو في إدخال إضافة أو تعديل على علامة مسجلة .	١٥
٩	تسجيل علامة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص أو تسجيل مجموعة علامات عن بضائع أو منتجات أو خدمات تابعة لفئة واحدة .	٣٠
٨	وعن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة بعد العلامة الأولى .	٨
١٠	التأشير في صفحة تسجيل علامة بأنها مرتبطة بعلامة أو بعلامات أخرى .	١٠
١١	طلب شطب علامة مسجلة .	١٥
١٢	الإشهار عن تسجيل علامة أو مجموعة تابعة لفئة واحدة .	١٠
١٣	طلب التأشير في السجل بانتقال ملكية علامة أو علامة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص أو بانتقال ملكية علامات مرتبطة أو التأشير بمنح حق الانتفاع بها طبقا لما يلي :	١٠

الرقم	الإجراءات	الرسوم المقررة بالجنه
	( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ انتقال الملكية أو حق الأنتفاع .	٣٠
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	١٥
	( ب ) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ انتقال الملكية أو حق الأنتفاع .	٣٥
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد الأولى .	٢٠
	( ج ) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ انتقال الملكية أو حق الأنتفاع .	٤٠
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	٢٠
١٤	الأشهار عن نقل ملكية علامة أو التأشير بحق الأنتفاع .	١٠
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	١٠
١٥	طلب التأشير في السجل وورهن علامة أو برهن علامات مرتبطة طبقا لما يلي :	
	( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الرهن .	١٥
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	١٠
	( ب ) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الرهن .	٢٠
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	١٠
	( ج ) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الرهن .	٣٠

الرقم	الإجراءات	الرسم المقرر بالجنيه
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	١٥
١٦	الإشهار عن رهن علامة .	٨
١٧	طلب شطب التأشير فى السجل برهن علامة أو برهن علامات مرتبطة عن العلامة الأولى .	١٠
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد الأولى .	٨
١٨	الإشهار عن شطب التأشير برهن علامة أو برهن علامات مرتبطة .	١٠
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	٥
١٩	طلب تجديد مدة حماية علامة مسجلة أو مجموعة علامات أو علامة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص طبقا لما يلى :	
	( أ ) إذا قدم الطلب خلال السنة الأخيرة من مدة الحماية .	٣٠
	وعن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة بعد العلامة الأولى .	١٠
	( ب ) إذا قدم الطلب خلال الثلاثة أشهر التالية لأنتهاء مدة الحماية .	٤٠
	وعن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة بعد العلامة الأولى .	١٠

الرقم	الإجراءات	الرسم المقرر بالجنيه
٢٠	الأشهار عن تجديد مدة الحماية للعلامة أو مجموعة علامات لفترة واحدة .	١٠
٢١	طلب تدوين بيانات كل بند من البنود المنصوص عليها في المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية عن علامة أو أكثر لمالك واحد .	
	في صفحة القيد الأولى .	١٠
	إدخال ذات البيانات في كل صفحة من صفحات القيد التالية	٨
٢٢	الإشهار عن بيان أو أكثر مقدم في طلب واحد من البيانات المنصوص عليها في المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية عن العلامة الأولى .	١٠
	وعن كل علامة من العلامات التالية بعد العلامة الأولى .	٥
٢٣	طلب ادخال إضافة أو تعديل على علامة مسجلة أو علامة مسجلة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص أو على كل أو بعض العلامات المرتبطة المسجلة باسم الطالب .	٣٠
	وعن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة الأولى .	١٥
٢٤	الإشهار عن العلامة في حالة قبولها بعد إدخال الإضافة والتعديل عليها .	١٠
٢٥	تقديم أكلاشيه للأشهار عن العلامة أو إعادة الأشهار عنها لا يزيد طوله أو عرضه عن ٥ سم .	١٠
	وعن كل زيادة في الطول والعرض قدرها ٢ سم أو جزء منها .	١٠

الرقم	الإجراءات	الرسم المقرر بالجنيه
٢٦	طلب تعديل نظام استخدام علامة مسجلة مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص .	١٥
٢٧	طلب إضافة أى بيان فى السجل أو تغيير أى بيان مقيد فيه لم يحدد عنه رسم فيما سبق .	١٠
٢٨	الإشهار عن إضافة أى بيان فى السجل أو تغيير أى بيان مقيد كم يحدد عنه رسم فيما سبق .	١٠
٢٩	طلب استيفاء البيانات المدونة فى أى طلب من الطلبات المقدمة أو تغييرها أو تصحيحها فى علامة أو أكثر لنفس الطالب .	١٠
٣٠	طلب إدخال تعديل أو إضافة على علامة أو مجموعة علامات قبل التسجيل .	٨
٣١	طلب فحص علامة .	١٥
٣٢	طلب شهادة للحصول على تسجيل علامة فى الخارج .	١٠
٣٣	طلب الإطلاع على السجل أو فهارس العلامات أو على الطلبات والأوراق أو القرارات المنصوص عليها فى المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية عن كل علامة لمدة ساعة أو جزء منها .	١٥
٣٤	طلب صورة أو مستخرج من الطلبات أو الأوراق أو القرارات المنصوص عليها فى المادة ٤٥ من اللائحة التنفيذية عن كل ورقة .	١٥
٣٥	طلب صورة أو مستخرج من سجل علامة أو من التعديلات أو التغييرات التى طرأت عليها .	١٥
٣٦	طلب التصديق على صورة طبق الأصل من أى طلب أو مستخرج مقدم إلى الإدارة أو صادر منها .	١٥
٣٧	طلب إثبات التنازل عن علامة .	١٥



أنفرض حرف ( ا )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

تسجيل علامة تجارية  
(\*) العلامة

ترسم العلامة في الفراغ وأن لم يتسع لذلك يوصل الرسم على قماش من الكتان ( قماش رسم ) يملصق منه بالفراغ ويظهر الجزء الباقي ، ويجب أن يكون الرسم بملون ثابت وأن يكون دقيقا بحيث تظهر جميع أجزاء العلامة .

١ - اسم ولقب طالب التسجيل ومهنته وجنسيته ومحل إقامته .  
وإن كان الطالب شركة فيذكر أسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من تأليفها ومركزها العام .

٢ - الاسم التجاري  
٣ - البضائع والمنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها

بالتفئة رقم  
٤ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة -  
أو يراد أن تستخدم في تمييز بضائعه أو منتجاته

٥ - المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل

حضرة المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية بالقاهرة (١)

أنا الموقع على هذا

بصفتي

أطلب تسجيل العلامة المرسومة في هذا الطلب بالبيانات الموضحة أعلاه ومرفق مع هذا أربع صور للعلامة .

تحريرا في ..... سنة ..... ١٩٩

التوقيع

( ١ ) الوقائع المصرية المجلد رقم ١٥٥ غير اعتيادي في ١٩٣٩/١٢/٣٩

( \* ) مستحقة بقرار وزير التجارة رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية - المجلد ١٥٧ في

١٩٥٢/١٢/٨

أ نموذج حرف ( ب )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

صورة  
علامة تجارية  
العلامة

---

يجب أن تكون صورة العلامة مطابقة تمام المطابقة لرسمها باستمارة طلب  
التسجيل ، وترفق بالطلب أربع صور من هذه الاستمارة .  
تحريرا في \_\_\_\_\_ سنة ١٩٩

توقيع طالب التسجيل أو وكيله

---

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

أنموذج حرف ( ج )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

تظلم

اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

رقم طلب التسجيل \_\_\_\_\_

اسم المتظلم \_\_\_\_\_

موضوع التظلم (١) \_\_\_\_\_

حضرة المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية (\*) بالقاهرة

أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_

بصفتي \_\_\_\_\_

أطلب تقديم هذا التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم

٥٧ لسنة ١٩٣٩ وأرجو إخطاري بالتاريخ الذي سيحدد لنظره ،

تحريرا في \_\_\_\_\_ سنة ١٩٩

التوقيع

( ٧ ) إذا رأى المتظلم عدم الاكتفاء بهذا البيان فله أن يرفق بتظلمه مذكرة من نسختين  
يبيان الأسباب والوقائع المتعلقة بهذا التظلم .

( \* ) مستهتلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

أنموذج حرف ( د )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

إخطار  
بالمعارضة في تسجيل علامة تجارية  
رقم

رقم طلب التسجيل  
اسم طالب التسجيل  
تاريخ ورقم «جريدة العلامات التجارية» التي أشهر فيها عن قبول العلامة -

اسم المعارض في تسجيل العلامة ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته

وإن كان شركة فيذكر اسمها أو عنوانها وفرعها والغرض من تأليفها ومركزها العام

المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالمعارضة -

حضرة المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية (أ) بالقاهرة

أنا الموقع على هذا

بصفتي

أعارض في تسجيل العلامة التجارية المشار إليها أعلاه للأسباب الآتية

(١) و (٢)

تحريراً في سنة ١٩

التوقيع

(١) إذا كانت المعارضة بسبب مطابقة العلامة المقبولة للتسجيل أو مشابهتها لعلامات أخرى سبق تسجيلها فتذكر أرقام تسجيل تلك العلامات وكذلك أرقام جريدة العلاقات التجارية التي أشهرت فيها .

(٢) إذا رأى المعارض عدم الاكتفاء بهذا البيان فله أن يرفق بالإخطار مذكرة من تسخين ببيان الأسباب والوقائع المتعلقة بالمعارضة .

(\*) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

أتمتج حرف ( د )  
معلق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

د)

على إخطار المعارضة في تسجيل علامة تجارية<sup>(١)</sup>

رقم المعارضة \_\_\_\_\_

اسم المعارض \_\_\_\_\_

رقم طلب التسجيل \_\_\_\_\_

اسم طالب التسجيل \_\_\_\_\_

حضرة المحترم مدير تسجيل العلامات التجارية<sup>(٢)</sup> بالقاهرة

أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_

بصلتي \_\_\_\_\_

أرد على المعارضة المشار إليها أعلاه بما يأتي :

\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_

تصديري في \_\_\_\_\_ سنة ١٩

التوقيع

(١) إذا رأى طالب التسجيل عدم الاكتفاء بهذا البيان فله أن يرفق برده مذكرة من مستخدمين  
بيان الأسباب والوقائع المزمدة لطلبه .

(٢) مستعجلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

أ نموذج حرف ( و )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

تعميد جلسة لسماع أقوال طالب التسجيل أو المعارض

حضرة المحترم مدير إدارة (١) تسجيل العلامات التجارية بالقاهرة

أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_

بصفتي \_\_\_\_\_

أطلب تعديد جلسة لسماع أقوالى فى المعارضة رقم \_\_\_\_\_ المقدمة عن

طلب التسجيل رقم \_\_\_\_\_

تحريرا فى \_\_\_\_\_ سنة ١٩

التوقيع

\_\_\_\_\_

ممدوح حروف  
مصدق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

شهادة

تسجيل علامة تجارية  
العلامة

يشهد مدير إدارة (١) تسجيل العلامات التجارية أنه بناء على الطلب المقدم بتاريخ

قد سجلت العلامة التجارية الميئة أعلاه برقم تاريخ

باسم

المقيم

عن البضائع والمنتجات

التابعة للفئة رقم

تحريراً في سنة ١٩

مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية (٢)

المادة ١/٢١ من قانون العلامات والبيانات التجارية :

مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات ولصاحب الحق فيها أن  
يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلباً بالتجديد في خلال السنة الأخيرة  
وفقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادة السادسة وهكذا في كل مدة

(١) ، (٢) مستبدلتان بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢

المشار إليه .

أتمتع حرف ( ج )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

التأشير بالتسجيل ملكية العلامة

- ١ - رقم تسجيل العلامة \_\_\_\_\_
  - ٢ - اسم ناقل الملكية \_\_\_\_\_
  - ٣ - اسم ولقب من انتقلت إليه الملكية ومهنته وجنسيته ومحل إقامته \_\_\_\_\_  
وإن كان شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والفرض من تأليفها \_\_\_\_\_  
ومركزها العام \_\_\_\_\_
  - ٤ - الاسم التجاري لمن انتقلت إليه الملكية \_\_\_\_\_
  - ٥ - البضائع والمنتجات المسجلة عنها العلامة \_\_\_\_\_ بالفترة رقم \_\_\_\_\_
  - ٦ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستعظم  
العلامة في تمييز بضائمه أو منتجاته \_\_\_\_\_
  - ٧ - تاريخ انتقال الملكية \_\_\_\_\_
  - ٨ - الرقعة أو العقد أو الحكم الذي تم بمقتضاه انتقال الملكية \_\_\_\_\_
  - ٩ - المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات الخاصة إن  
انتقلت إليه ملكية العلامة \_\_\_\_\_
- حضرة المحترم مدير إدارة (١) تسجيل العلامات التجارية بالقاهرة  
أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_  
بصفتي \_\_\_\_\_  
أطلب التأشير في سجل العلامات التجارية بالبيانات الموضحة أعلاه .  
تحريراً في \_\_\_\_\_ سنة ١٩ \_\_\_\_\_  
التوقيع \_\_\_\_\_

مادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون العلامات والبيانات التجارية :

يرفق بطلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية العلامة وإذا كان  
الطالب شركة فيرفق بالطلب أيضاً مستخرج من صفحة قبدها بالسجل التجاري أو  
مستخرج رسمي من عقد تأليفها .

(١) مستهيلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .



أ نموذج حرف ( ط )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

التأشير برهن العلامة

- ١ - رقم تسجيل العلامة
  - ٢ - اسم المدين الراهن للعلامة
  - ٣ - اسم ولقب الدائن المرتهن ومهنته وجنسيته ومحل إقامته  
وإن كان شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والفرص من تأليفها  
ومركزها العام
  - ٤ - الأسم التجاري للدائن المرتهن
  - ٥ - البضائع والمنتجات المسجلة عنها العلامة — بالفئة رقم
  - ٦ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم  
العلامة في تمييز بضائعه أو منتجاته
  - ٧ - تاريخ الرهن
  - ٨ - العقد أو الحكم الذي تم بمقتضاه رهن العلامة
  - ٩ - المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات الخاصة  
بالدائن المرتهن
- حضرة المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية <sup>(١)</sup> بالقاهرة  
أنا الموقع على هذا  
بصفتي

أطلب التأشير في سجل العلامات التجارية بالبيانات الموضحة أعلاه .

التوقيع

تحريرا في سنة ١٩

(١) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

أ نموذج حرف ( ي )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٧٣٩ است ١٩١٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

تجديد مدة الحماية

رقم تسجيل العلامة \_\_\_\_\_

اسم مالكيها \_\_\_\_\_

رقم فئة المنتجات \_\_\_\_\_

حضرة المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية (هـ) بالقاهرة

أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_

بصفتي \_\_\_\_\_

أطلب تجديد مدة حماية العلامة المشار إليها أعلاه .

تحريرا في \_\_\_\_\_ سنة ١٩

التوقيع

\_\_\_\_\_

أ نموذج حرف ( ك )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

تدوين بيانات

رقم تسجيل العلامة \_\_\_\_\_  
اسم مالكيها \_\_\_\_\_  
رقم فئة المنتجات \_\_\_\_\_  
البيانات المطلوب تدوينها (١) \_\_\_\_\_  
حضرة المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية (ع) بالقاهرة  
أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_  
بصفتي \_\_\_\_\_  
أطلب تدوين البيانات الموضحة أعلاه في سجل العلامات التجارية ،  
تحريرا في \_\_\_\_\_ سنة ١٩

التوقيع

(١) إذا كان الطلب خاصا بإدخال إضافة أو تعديل على علامة مسجلة لا يس ذاتيتها  
مساساً جوهرياً فترفق به أربع صور للعلامة بعد تعديلها على الاستشارة أ نموذج حرف (ب)  
(ج) مستعجلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

أ نموذج حرف ( ل )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

شهادة بالحماية الوقتية  
للعلاية

- ١ - اسم ولقب المعارض ومهنته وجنسيته ومحل إقامته
- وإن كان شركة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها
- والغرض من تأليفها
- ومركزها العام
- ٢ - الاسم التجاري
- ٣ - البضائع أو المنتجات الموضوعة عليها العلامة ————— بالفئة رقم
- ٤ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمي
- ٥ - المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بطلب الحماية الوقتية
- حضره المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية (\*) بالقاهرة
- أنا الموقع على هذا
- بصفتي

أطلب منحي شهادة بالحماية الوقتية للعلامة التجارية المبينة أعلاه .  
ومرفق مع هذا ما يأتي :

- ١ - أربع صور للعلامة على الاستمارات أ نموذج حرف ( ب ) .
- ٢ - شهادة من إدارة المعرض دالة على أن العلامة موضوعة على منتجات أو بضائع معروضة بالمعرض .
- ٣ - شهادة دالة على أن العلامة متمتعة بالحماية<sup>(١)</sup>

التوقيع

تحريراً في سنة ١٩

(١) يذكر هنا اسم البلد الأصلي للعلامة .

(\*) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم - ٣٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

أنموذج حرف ( م )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

شهادة

بالحماية الوقتية للعلامة  
العلامة

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

يشهد مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية <sup>(١)</sup> أن \_\_\_\_\_  
قدم طلباً بتاريخ \_\_\_\_\_ للاحتفاع بالحماية الوقتية المنصوص  
عليها في المادة ٣٨ من القانون عن العلامة المبينة أعلاه الموضوعة على المنتجات  
أو البضائع \_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_ المروضة بمعرض \_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_ بمدينة \_\_\_\_\_

وقد صدرت هذه الشهادة أثباتاً لحق الطالب ،

تحريراً في \_\_\_\_\_ سنة ١٩ \_\_\_\_\_

مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية <sup>(٢)</sup>

\_\_\_\_\_

(١) ، (٢) مستبدلتان بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

أ نموذج حرف ( ن )  
ملحق بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
إدارة تسجيل العلامات التجارية  
إدارة العلامات التجارية

طلب

فحص علامة تجارية

حضرة المحترم مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية (\*) بالقاهرة

أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_

المقيم \_\_\_\_\_

أطلب فحص العلامة المرفقة صورتان منها وأرجو إخطاري عما إذا كانت

صالحة للتسجيل عن البضائع أو المنتجات (١١) \_\_\_\_\_

التابعة للفتة رقم \_\_\_\_\_

تحريرا في \_\_\_\_\_ سنة ١٩

التوقيع

(\*) مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

(١١) يكون الطلب قاصرا على فحص علامة واحدة عن بضائع أو منتجات تابعة لفتة واحدة من فئات المنتجات بالمعنى رقم ١ المرفق باللائحة التنفيذية لقانون العلامات والبيانات التجارية .

## وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣

في شأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية والصناعية<sup>(٥)</sup>

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ؛

وعلى المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥١ بإصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ؛

وعلى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، المعدل بالقرارات رقم ١٧٦ لسنة ١٩٤٠ و ٩٠ لسنة ١٩٤٢ و ٢٣٣ لسنة ١٩٤٩ و ٣٣ لسنة ١٩٥١ و ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر:

مادة ١ - ينشر مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية في جريدة (العلامات التجارية) أرقام العلامات التجارية والصناعية الدولية التي ترد إليه من المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية تنفيذا لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي ولاحتتها التنفيذية .

مبدأ ميعاد المعارضة في تسجيل العلامة المنصوص عليه في المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢ - في حالة رفض تسجيل العلامة التجارية أو الصناعية الدولية أو تعليق قبول التسجيل على شرط وكذلك في حالة تقديم معارضة في تسجيلها يطلب مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية من مالك العلامة الدولية عن طريق المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية أن ينوب عنه وكيلاً مقيماً في مصر خلال ستة أشهر من تاريخ إبلاغ المكتب الدولي له بذلك وإلا اعتبر متنازلاً عن طلب التسجيل .

مادة ٣ - يبدأ ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه من تاريخ إبلاغ المكتب الدولي مدير إدارة تسجيل العلامات التجارية بتعيين الوكيل المذكور في المادة السابقة .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

تحريراً في ٢٥ شعبان ١٣٧٢ ( ٩ مايو سنة ١٩٥٣ ) .



## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣

بشأن تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠

من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات

والبيانات التجارية<sup>(٥)</sup>

### وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص  
بالعلامات والبيانات التجارية :

وعلى القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل لجنة التعظيم المحاصتين  
بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية :

وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجاري ١٩٧٣/٥/٢٣ :

### قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على الوجه الآتي :

السيد وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية الذي

يدخل في اختصاصه الإشراف على مصلحة التسجيل التجاري رئيساً

أعضاء { السيد مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة التموين  
والتجارة الداخلية أو من يقوم مقامه .....  
السيد المستشار القانوني لوزارة التموين والتجارة الداخلية

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالنظر في التظلمات من قرارات إدارة العلامات التجارية سواء برفض العلامة أو قبولها الملحق على شرط .

مادة ٣ - يُلغى القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية ،

تحريراً في ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٩٣ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٧٣ ) .

(محمد محمد ثابت)

## أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

قرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٥

صادر بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٥

رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ؛

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرارى رئيس الأكاديمية رقمى ٣٩٢ لسنة ١٩٨١ ، ٥٠٤ لسنة ١٩٨٧ ، وعلى ما عرضه السيد الأستاذ الدكتور / نائب رئيس الأكاديمية للتنمية التكنولوجية والخدمات العلمية ؛

وبناء على فتوى إدارة الفتوى لوزارة التعليم والتعليم العالى والبحث العلمى والجامعات (مجلس الدولة) بكتابها رقم ٤٨٤ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٥ ؛

قرر :

( المادة الاولى )

تعديل الرسوم المقررة بالجدول رقم (١) الخاص ببراءات الاختراع الملحق بالقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ والمعدل بقرارى رئيس الأكاديمية رقمى ٣٩٢ لسنة ١٩٨١ ، ٥٠٤ لسنة ١٩٨٧ المشار إليهما ، وذلك على النحو الوارد بالجدول الملحق بهذا القرار .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

رئيس الأكاديمية

دكتور / على على حبيش

جدول رقم (١) الخاص ببراءات الاختراع المعدل

٢	الإجراءات	الرسوم
١	رفع التظلم للجنة المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون	جنيه
٥٠	من قرار مكتب البراءات الصادر في شأن البراءة .....	
٥٠	النشر عن قبول طلب البراءة أو نشر عن استغلال الاختراع في مصر	
٢	المعارضة في إصدار براءة الاختراع أمام اللجنة المنصوص عليها	
٥٠	في المادة (٢٢) من القانون .....	
٤	الطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون	
٥٠	من قرار مكتب البراءات في شأن تجديد مدة البراءة .....	
٦٠	طلب رخصة إجبارية باستغلال الاختراع .....	
٤٠	طلب إدخال تعديل على وصف الاختراع قبل النشر أو بعد النشر...	
٤٠	طلب إلغاء البراءة طبقاً للمادة (٣٩) من القانون .....	
٤٠	طلب سحب التسجيل إذا قُيِّم من مالك البراءة .....	
٥٠	طلب تدوين بيانات في سجل البراءات .....	
١٠	طلب التعشير في سجل البراءات بأي حق من الحقوق المقررة	
	عن البراءة من حقوق منصوص عليها في المواد من ٢٨ إلى ٣٦	
٥٠	من القانون .....	
٤٠	إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم	(أ)
	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع	
٥٠	إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ، ولكن في خلال ستة أشهر	(ب)
	من تاريخ الواقعة أو الحكم .....	
٣٠	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع	
١٠٠	الاختراع .....	
	إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من الواقعة أو الحكم	(ج)
٤٠	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك	

٢	الإجراءات	الرسم
١١	طلب التأشير في سجل البراءات بطلب أى حق من الحقوق المترتبة	جنيه
.	عن البراءة .....	٤٠
(أ)	إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم	٤٠
	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك	
(ب)	إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ، ولكن في خلال ستة أشهر	
	من تاريخ الواقعة أو الحكم .....	٥٠
	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع	
(ج)	إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم	٦٠
	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع	
	الاختراع .....	٤٠
١٢	طلب الاطلاع على سجل البراءات أو على البراءات أو المستندات	
	المتعلقة بها عن كل طلب لمدة ساعة أو جزء منها .....	١٠
١٣	طلب صورة ومستخرجات من الطلبات أو المستندات أو تقرير	
	المبراء عن كل مائة كلمة أو جزء منها .....	٦
١٤	طلب صورة أو مستخرج من سجل البراءات .....	٢٠
١٥	طلب شهادة للحصول على براءة في الخارج .....	٢٠
١٦	طلب التصديق على صورة طبق الأصل من أى مستند مقدم إلى	
	المكتب أو صادر منه .....	٢٠
١٧	طلب تصحيح خطأ كتابى .....	١٦
١٨	طلب مد اليمين في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٧-٢ ،	
	١٨-١ ، ١٩-١ ، وفي الفقرة ٢ من المواد ٢٤ ، ٢١ ، ٢٣ ،	
	المادتين ٣٦ ، ٦٤ من اللائحة التنفيذية الصادر بالقرار رقم ٢٣	
	لسنة ١٩٥٦ .....	٢٠

## وزارة التجارة والتموين

قرار وزاري رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٦

### وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى مذكرة مضمّنة التسجيل التجاري المؤرخة ١٩/٩/١٩٩٦ .

### قرر :

مادة أولى :- يمدّل بعض نصوص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ على النحو التالي :

(١) يمدّل البند الثاني من المادة (٥٥) ليصبح :

«إذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صحيفة قيدها بالسجل التجاري أو مستخرج رسمي من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الأساسي أو صورة ضوئية من أيها موقعا عليها من مقدم الطلب بمسؤوليته عن صحة ما تضمنه من بيانات أو تعهدا من مقدم الطلب بتقديمها خلال مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وإلا اعتبر الطالب متنازلا عن طلبه » .

(٢) تعدل الفقرة الثانية من المادة (٦٨) لتصبح :

« وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق الطلب مستخرج رسمي من صحيفة تيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمي من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الأساسى أو صورة ضوئية من أيها موقعا عليها من مقدم الطلب بمسئوليته عن صحة ما تتضمنه من بيانات » .

(٣) تحذف الفقرة الأخيرة من المادة (٨٤) التى تنص على أن :

« ويجب أن يكون التوكيل خاصا يحفظ مع الأوراق المقدمة للإدارة » .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة والتموين

دكتور / أحمد أحمد جويلى

## وزارة التجارة والتموين

قرار وزاري رقم ٢٧١ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٩٦

### وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ؛  
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الصادرة بالقرار الوزاري  
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ؛  
وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجاري المؤرخة ١٩/٩/١٩٩٦ ؛

### قرر :

مادة أولى - تعديل بعض نصوص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ على النحو التالي :

#### (١) تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة لتصبح :

«يتم طلب تسجيل العلامة إلى مدير الإدارة على الاستمارة المعدة لذلك بواسطة  
صاحب الشأن أو من ينوب عنه» .

#### (٢) تعديل البند الثاني من المادة الثامنة ليصبح :

«إذا كان الطالب شركة فحرق بطلب التسجيل مستخرجاً من صفحة قبلها بالسجل  
التجاري أو مستخرجاً رسمياً من عقد تأليفها أو صورة ضوئية من أيها موقعا عليها  
من مقدم الطلب بمسؤوليته عن صحة ما تضمنه من بيانات» .



كما يضاف إلى المادة الثامنة بند بحث رقم (٤) يكون نصه :

«يجوز لتقديم الطلب أن يتعهد بتقديم المستندات المطلوب إرفاقها بطلب التسجيل خلال مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وإلا اعتبر الطالب معنّزلاً عن طلبه» .

(٣) تعدل الفقرة الثانية من المادة الخامسة والعشرين لتصبح :

«وإذا كان الطالب شركة لفرق بالطلب أيضا مستخرجاً من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرجاً رسمياً من عقد تأليفها أو صورة ضوئية من أيها موقعا عليها من مقدم الطلب مسئوليته عن صحة ما تتضمنه من بيانات» .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة والصناعة

دكتور / أحمد أحمد جويلى

## **الباب الثانى** **المبادئ القانونية التى قررتها** **محكمة النقض المصرية بشأن** **العلامات والبيانات التجارية**

**تمهيد .**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن العلامات والبيانات التجارية وذلك فى البنود  
التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : « تقليد العلامات  
التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . خلو  
الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وبیان أوجه  
التشابه بينهما . قصور » (١) .

٢- كما قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « إذا كان ما  
وقع من المتهم هو أنه باع صابوناً من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة  
لهذه الحقيقة فنذلك يعتبر فى القانون خسراً من ضروب الغش التجارى  
فى البضاعة والمقاب يكون - بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
الخاص بالعلامات والبيانات التجارية لا بمقتضى القانون رقم  
٨٧ لسنة ١٩٢٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارت » (٢) .

٣- كما قضت : « بأنه يبين من تعريف البيان التجارى الوارد فى  
المادة ٢٦ من قانون العلامات والبيانات التجارية ومن المواد التالية لها  
أن الشارع إنما قصد حماية الجمهور من كل تضليل فى شأن حقيقة  
ما يعرض عليه من منتجات ولذلك فقد أوجب أن يكون ما يتعلق بها

---

(١) « نقض ١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ص ٢٣٢ طعن ١٨٦٥ لسنة ١٣٥ ق » .

(٢) « نقض جلسة ١٩٤٢/٦/٧ طعن رقم ١٢٦٣ سنة ١٣٢ ق » .

من البيانات التي تعرف بها لدى الناس مطابقاً للحقيقة ، وسوى في ذلك بين ما يوضع على ذات المنتجات المعروضة وما يوضع على الحال أو المخازن أو بها ، وبين ما يوضع على عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان وغير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع على الجمهور . وقضى بمعاينة من يخالف هذه الأحكام فعناط العقاب إذن أن يكون أثر في التخليل في شأن منتجات أعدت بالفعل للعرض على الجمهور ولا يشترط أن يكون لبيان موضوعاً على المنتجات ذاتها (١) .

٤- وقضت : بأن الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية للملكية الصناعية ضماناً للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع مراعاة جمهور المستهلكين ، الأمر الذي اقتضاه أن ينشئ نظاماً خاصاً لتسجيل العلامات التجارية ، قد فرض في المادة ٢٣ منه جزاء لعمالية العلامات التجارية التي تم تسجيلها وفقاً للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر في المادة الخامسة ما لا يجوز - للاعتبارات التي رأها - تسجيله كعلامة تجارية ثم فرض عقوبة على من يسعى إلى تفويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من ذلك .

٥- وقضت بأنه : من المقرر قانوناً أن العبرة في التقليد هي بمحاكاة الشكل العام للعلامة في مجموعها والذي تدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية (٢) .

٦- وقضت بأنه : لما كانت المادة الأولى من المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع الصابون قد حظرت بيع الصابون رقم ١ إلا إذا كان خالياً من المواد الاضافية كما نصت المادة ٧

(١) نقض جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ طعن رقم ١٢٧٩ سنة ١٤٤٠ ق .

(٢) نقض ١٩٦٧/٥/١٥ س ١٨ من ٦٣٧ طعن ٥٤٢ لسنة ١٣٧٠ ق .

من هذا المرسوم على سريان أحكام المادتين ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامة التجارية على الجرائم على التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم ، فإن بيع صابون عليه رقم ١ مضاف إليه جبر تتوافر فيه أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٧ ، ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ باعتباره ضرباً من ضروب الغش التجاري ، (١) .

٧- وقضت بأنه : « تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أربع جرائم خاصة بالعلامة التجارية وهي جريمة التقليد والتزوير ، وجريمة الاستعمال وقد وردت في الفقرة الأولى من المادة . وجريمة وضع علامة مملوكة للغير على منتجات أو عرضها وعليها علامة مزودة أو مقلدة ، وكل من هذه الجرائم الأربعة مستقلة بذاتها ولها مميزاتها الخاصة (٢) .

٨- وقضت بأنه : « العبرة في تقليد العلامة التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف ، ما دامت أوجه الشبه من شأنها أن تؤدي إلى الخلط بين العلامتين ، خاصة إذا ما روعي أن جمهور المستهلكين لهذه السلعة ممن تفوتهم ملاحظة الفروق الدقيقة بين العلامتين (٣) .

٩- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جريمة وقتية تتم بمجرد تقليد العلامة بقض النظر عن الاستعمال الذي يأتي لاحقاً لها ، والذي هو بطبيعته جريمة مستمرة (٤) .

---

(١) « نقض جلسة ١٩٥٢/١/٨ الطعن رقم ١١٠٨ سنة ٢١ ق ، » .

(٢) « الطعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٤ » .

(٣) « جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ ق ، » .

(٤) « جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ٢٢ ق ، » .

١٠- وقضت بأنه : « يكفى لتحقيق لركان جريمة تقليد الرسم الصناعى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه فى الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عن ما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية (١) .

١١- وقضت بأنه : « متى كان النزاع قائماً بين شخصين ثم يكتسب إحدهما ملكية العلامة التجارية باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ فإن الملكية تتقرر لمن يثبت منهما أسبقيته فى استعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه إلى تسجيلها أو فى تقديم طلب هذا التسجيل (٢) .

١٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : « إذا كان النزاع يدور حول ملكية العلامة التجارية فإن المحاكم دون الجهة الادارية هى التى تختص بالفصل فى هذه الملكية وهو ما أشار إليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٥ فى مادته الثامنة (٣) .

١٣- وقضت بأن : « وجود التشابه بين العلامتين التجاريتين الذى يخدع به جمهور المستهلكين أو عدمه هو من المسائل الموضوعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض (٤) .

١٤- وقضت بأنه : « يقوم تقليد العلامة التجارية على محاكاة

(١) الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ ،

(٢) الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٤ س ٧ من ٢٤١ ،

(٣) الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٤ السنة ١٧ من ٢٤١ ،

(٤) الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ من ٦٦٩ ،

تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ومن ثم فإن الحكم من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ومن بيان أوجه التشابه والتطابق بينهما واستقفاه في ثبوت توفر التقليد على كتاب إدارة العلامات التجارية أو رأيها من وجود تشابه بين العلامتين يجعله مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره (١) .

**١٥- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه :** متى كان البيان التجارى موضوع الاتهام يتضمن ما لا يطابق الحقيقة لما اتضح من اختلاف نسبة الدسم الداخلة فى تركيب الجبن فإنه يعتبر فى ذلك مخالف للقانون ولو كانت نسبة الدسم فى الجبن المعروض تزيد على ما هو مدون على البطاقة (٢) .

**١٦- وقضت بأنه :** تختلف عناصر كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والفسخ عن الأخرى فالركن المادى فى الجريمة الأولى يهتصر فى اتیان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية أو وضعها على منتجات بسوء نية أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة - وكل من هذه الأفعال يكون فى ذاته جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة - بينما الركن المادى فى جريمة المادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر فى فعل خداع المتعاهد أو الشروع فى ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها (٣) .

**١٧- وقضت بأنه :** التغيير الذى أجرته المحكمة فى الوصف

(١) د الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١/٣ ص ٥٧٢ .

(٢) د الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٩ ص ١٠٨٢ .

(٣) د الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ السنة ١٠ ص ٤٤٥ .

من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن في ظاهرة الاستناد إلى أساس آخر غير ذلك الذي شملته الأوراق - إلا أنه يعد مغايراً لعناصر الواقعة كما وردت في ورقة التكاليف بالحضور ويمس كيانه المادي وبنائها القانوني مما كان يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين إلى التعديل الذي أجرته في التهمة ذاتها ومنحهما أجلاً لتحضير دفاعهما إذا طلبا ذلك - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مخطئاً في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه (١) .

١٨- وقضت بأنه قد : « أجازت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية فإذا كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أن ورثة المالك الأصلي للعلامة التجارية قد قدموا هذه العلامة ومحلهم التجارى ضمن الحصص العينية التى اشتركوا بها فى رأس مال الشركة المطعون عليها فإن هذه الشركة قد انتقلت إليها العلامة التجارية بمقتضى عقد الشركة تعتبر صاحب شأن فى حكم المادة ١٢ سائلة الذكر (٢) .

١٩- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : « الغير الذى لا يحتج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والاشهار وفقاً لنص المادة ٢٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو كل من يثبت له على العلامة المبينة حق عيني بمعرض (٣) .

٢٠- وقضت بأن : « ما تختص به إدارة التسجيل بموجب المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ عند المعارضة في تسجيل العلامة التجارية هو بحث ما إذا كان الاعتراض على قبول تسجيلها يقوم على أسباب جدية أم لا أما النزاع الذى يدور حول ملكية

(١) « الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٢/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٤٥ .

(٢) « الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ فى جلسة ١/٢٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٨٠ .

(٣) « الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ فى جلسة ١/٢٤/١٩٦٣ السنة ١٤ ص ١٨٠ .

العلامة فتختص به المحاكم دون حاجة إلى انتظار قرار إدارة التسجيل في المعارضة بالقبول أو الرفض (١) .

**٢١- وقضت محكمة النقض المصرية بأن :** ملكية العلامة التجارية حسبما تقضى به المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وكما استقر عليه قضاء محكمة النقض لا تستند إلى مجرد التسجيل بل أن التسجيل لا ينشئ بذاته حقاً في ملكية العلامة إذ أن هذا الحق ولید استعمال العلامة ولا يقوم التسجيل إلا قرينة على هذا الحق يجوز بحضها لمن يدعى أسبقية في استعمال العلامة إلا أن تكون قد استعملت بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها ؛ (٢) .

**٢٢- وقضت بأن :** الغرض من العلامة التجارية على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن تكون العلامة وسيلة لتمييز المنتجات والسلع ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ومن أجل ذلك يجب لتقدير ما إذا كانت للعلامة ذاتية خاصة مميزة عن غيرها النظر إليها في مجموعها لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها . ولا عبء باحتواء العلامة على حروف أو رموز ما تحتويه العلامة الأخرى بل العبارة بالصورة العامة التي تنطبع في ذهن نتيجة لت تركيب الصور والحروف والرموز مع بعضها والشكل الذي تبرز به في علامة أو أخرى بغض النظر عن العناصر التي تركبت منها وعما إذا كانت الواحدة تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى (٣) .

**٢٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه :** يشترط

(١) الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣٥ .

(٢) الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣٥ .

(٣) الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ س ١٥ ص ٢٨٢ .



للعقاب أعمالاً للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن  
العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٤٥  
فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير  
أو التقليد والثانى سوء النية (١) .

٢٤- وقضت بأن : المراد بالتقليد هو المحاكاة التى تدعو إلى  
تضليل الجمهور ، والعبرة فى استظهاره هى بأوجه الشبه بين  
العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف (٢) .

٢٥- وقضت بأنه : من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم  
على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد . ومن ثم فإن الحكم  
المطعون فيه وقد خلا من وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة  
ومن بيان أوجه التشابه بينهما واستند فى ثبوت توافر التقليد على رأى  
مراقب العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين يكون مشوباً  
بالقصور ، لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق  
القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكماً  
على رأى غيره (٣) .

٢٦- وقضت بأن : جريمة وضع البيانات غير مطابقة للحقيقة  
تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التى يوضع البيان عليها غير  
مغشوشة ويتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد وضع البيان غير  
الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة وهى تختلف عن جريمة  
الغش التى تتحقق بخلط الشئ أو إضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من  
نفس طبيعته ولكن من صنف أقل جودة (٤) .

---

(١) الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ ص ٤٨٨ .

(٢) الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ ص ١٧ .

(٣) الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ .

(٤) الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٤ مجموعة السنة ٢٢  
ص ٢٣٥ .

٢٧- وقضت بأنه : لما كانت القاعدة القانونية فى جرائم التقليد ان العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وكان يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها فى الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أن محرر المحضر أثبت فى محضره قيام تشابه بين النموذجين غير كافٍ فى الرد على دفاع الطاعن ، ذلك أنه كان يتعين على المحكمة إما أن تحقق هذا التشابه بنفسها لو تندب خبيراً لذلك وصولاً إلى تحقيق دفاع الطاعن الذى قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعجز المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة (١) .

٢٨- وقضت بأن : نص المادة الثالثة من قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن الأصل فى ملكية العلامة التجارية أنها تثبت بأسبقية استعمالها ، وأن تسجيلها لا يعدو أن يكون قرينة على ذلك يجوز بحضها لمن يثبت أسبقية فى استعمال تلك العلامة ، إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل وأكد ملكية العلامة لمن قام بتسجيلها واستمر فى استعمالها بصفة دائمة مدة خمس سنوات لاحقة على تاريخ تسجيلها دون أن ترفع عليه خلالها دعوى من الغير تتضمن منازعته فى ملكية العلامة قضى فيها بصحة هذه المنازعة ولا وجه لما تمسكت به الطاعنة من وجوب احتساب مدة الخمس سنوات من تاريخ تقديم طلب تسجيل علامتها الأولى أخذاً بمفهوم للمادة ٥١ من ذات القانون ، ذلك أن نص المادة الثالثة المشار إليها جاء صريحاً وواضحاً فى احتساب سريان تلك المدة من تاريخ تسجيل العلامة فلا مجال للاجتهاد مع وضوح النص (٢) .

(١) نقض ١٩٧٧/١٢/٢٥ س ٢٨ من ١٠٧٠ طعن ٨٠٠ لسنة ٤٤٧ ق ٤ .

(٢) نقض مدنى جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ س ٣١ من ١٨٢٦ طعن ١٢٢ لسنة ٤٤ ق ٤ .

٢٩- وقضت بأنه : « من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد وأن العبرة بمحاكاة الشكل العام للعلامة في مجموعها التي تدل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تورد في مدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وأوجه التشابه بينهما .

إذا كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد استندت في ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون أن تبين أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يتسع له وجه الطعن ولا يدفعه ما تناهى إليه حكم الطعون فيه وثبوت إمكان انخداع الشخص العادى فى العلامة المقلدة لا بد وأن ذلك لا يعد وأن يكون استدلالاً على وجود التشابه يلزم إيراد مسوغاته وأسائده ، والمظاهر الدالة عليه وما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك للمشابهة إذ لا يكفى أن توسس المحكمة حكمها على رأى غيرها وهو ما خلا الحكم من بيانه الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن فى طعنه من دعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة (١) .

٣٠- وقضت بأن : « القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر فى شأن العلامات التجارية قد عرف العلامة التجارية فى المادة الأولى منه ، ونص فى المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ، ولا يجوز المنازعة فى ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات

(١) الطعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ فى جلسة ١٩٨١/٢/١٠ لسنة ٣٢ من ٢٤٩ .

على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنه دعوى حكم بصحتها . ثم نظم في المادة السادسة وما بعدها إجراءات التسجيل وأقرت المادة ٢٢ منه لبيان العقوبة التي يتعين تطبيقها على من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة وكل من وضع بسوء القصد علامة مملوكة لغيره . لما كان ذلك . فإن الشارع يكون قد أقصع عن مرادة بأن مناط الحماية التي أسبقها على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكها هو بتسجيلها والذي يعتبر ركناً من أركان جريمة تقليدها وأن المقصود بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه الشبه (١) .

٣١- وقضت بأنه : « إذ كان البين من الحكم البات الصادر في قضية النيابة العامة رقم ٢٨٣٩ لسنة ١٩٧٩ جنح المنتزة ، والحكم الصادر في استئناف النيابة العامة والمدعية بالحق المدني بتأييده لأسبابه والمقيد برقم ٦٧٥٨ لسنة ١٩٨١ س والمودع صورة رسمية لكل منها ملف الطعن أن النيابة العامة قد نسبت في الطاعن أنه « قلد علامة مسجلة قانوناً بطريقة تضلل الجمهور على النحو الموضح بالأوراق ، وادعت المَطعون ضدها الأولى مدنياً قبله بمبلغ ٥١ جنيه كتعويض مؤقت فقضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وأسست قضائها على ما خلصت إليه من انتقاء أوجه الشبه بين علامة الطاعن وعلامة المَطعون ضدها الأولى ، ومن ثم فإن فصل الحكم الجنائي في هذه المسألة على النحو السالف البيان لازم لقضائه بالبراءة فتكون له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية (٢) ، .

(١) « نقض ١٩٨٤/٤/١٩ س ٣٥ من ٤٤٥ طعن ٦٩٨٠ لسنة ٢٥٢ ق . »

(٢) « الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٢٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ . »

**٣٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن :** مفاد نصوص المواد التاسعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ والعاشر المعدل بالقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٢ والمادة ١١ من نفس القانون أن المشرع جعل مناط الحق في رفع طالب التسجيل دعواه أمام القضاء ضد صاحب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في حالة الرفض في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره كتابة بأسبابه والوقائع المتعلقة بذلك إلى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وأن تؤيد اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابتها لعلامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو فئة واحدة منها ، وأنه في حالة التظلم من قرار إدارة التسجيل بالقبول المعلق على شرط تكون قرارات اللجنة المشار إليها نهائية فلا يجوز رفع دعوى بطلب تسجيلها والقول بغير ذلك يجعل هذا النص مفرغاً من مضمونه تنزيه الشارع عنه ، (١) .

**٣٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأن :** تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد المراد بالتقليد ، المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور العبرة في استظهاره هي أوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف ، (٢) .

**٣٤- وقضت محكمة النقض المصرية بأن :** عدم استظهار الحكم المطعون فيه ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه قصور . استناد الحكم المطعون فيه على توافر التقليد أخذاً بمحضر الاستدلالات عدم كفايته وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها أو بمعرفة خبير تندبه لذلك ، اغفال ذلك ، قصور (٣) .

(١) الطعن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢ .

(٢) الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٧ .

(٣) الطعن رقم ١٣٦٩٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٧ .

## **الباب الثالث** **القيود والأوصاف الجنائية لجرائم** **غش العلامات والبيانات التجارية** **والملاحظات القضائية عليها**

**تمهيد .**

سوف نتعرض فيما يلى للقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بالجرائم الواردة فى قانون العلامات والبيانات التجارية ثم للملاحظات القضائية عليها .

**أولاً . القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش العلامات والبيانات التجارية .**

١- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٣٣/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

قلد أو زور العلامة الموضحة بالمحضر والتي تم تسجيلها طبقاً للقانون بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور .

استعمل بسوء القصد العلامة المزورة أو المقلدة على النحو المبين بالأوراق .

٢- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٣٣/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

وضع بسوء القصد على منتجاته العلامة المبيئة بالأوراق والملوكة لشركة (يذكر اسم صاحب العلامة) .

٣- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٣٣/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

باع أو عرض للبيع أو للتداول أو جاز بقصد البيع المنتجات المبيئة بالأوراق والموضوعة عليها العلامة المزورة أو المقلدة أو الموضوعة بغير حق المبين بالأوراق مع علمه بذلك .

### العقوبة .

يعاقب على الأوصاف المتقدمة الحبس مدة لا تجاوز سنتين ويغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٤- تقييد جنحة بالمواد ٥ و ٣٤ فقرة ثانية و ٣٦ استعمل كعلامات تجارية ( أحد الأوصاف الآتية ) :

أ- تعبيراً أو رسماً أو علامة مخلة بالآداب أو مخالفة للنظام العام .

ب- شعاراً عاماً أو علماً أو رمزاً آخر خاصاً بالدولة .

ج- علامة أو دغمة رسمية للبلاد .

د- بيانات خاصة بدرجات الشرف وبدون استحقاقها .

هـ- علامة من شأنها تضليل الجمهور أو تضمنه بياناً كاذباً أو وهمياً أو مقلداً أو مزوراً .

٥- تقييد جنحة بالمواد ٢٦، ٢٧، ٣٤/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

وضع بياناً تجارياً غير مطابقاً للحقيقة على منتجاته أو على محله التجارى أو مخزنه أو أى شئ يتعلق بتجارته .

٦- تقييد جنحة بالمواد ٢٦، ٢٨، ٣٤/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

أ- وضع اسمه على منتجات واردة من الخارج دون أن يقرن بها ببيان دقيق مكتوب حروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التى صنعت أو انتجت فيها .

ب- وهو مقيم فى جهة ذات شهرة خاصة بانتاج السلعة المبينة بالأوراق وضع علامته على منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى وكان من شأنها تضليل الجمهور بمصدر تلك للنتجات .

**٧- تقييد جنحة بالمواد ٢٦، ٢٩، ٣٤/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .**

وهو صانع لسلمة استعمل اسم الجهة التي يوجد بها مصنعه الرئيسى فيما يصنع لحسابه فى منتجات لجهة أخرى دون أن يقرنه ببيان الجهة الأخيرة على وجه يمتنع معه كل لبس .

**٨- تقييد جنحة بالمواد ٢٦، ٣١، ٣٤/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .**

أ- ذكر على منتجاته ميداليات ( أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية ) اكتسبها فى معارض أو مباريات أو منحت له دون أن تنطبق عليها هذه المميزات ، أو لم تشتمل على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والنسبة التى منحت فيها .

ب- استعمل لمنتجاته الخاصة مميزات خاصة بمنتجات عرضها بالاشتراك مع آخرين .

**٩- تقييد جنحة بالمواد ٢٦، ٣٢، ٣٤/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .**

استورد ( أو باع - أو عرض للبيع ) منتجات يدخل مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها فى تقدير قيمتها دون أن تحمل بياناً بذلك .

**١٠- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٥، ٣٤/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ (١) .**

استعمل علامة غير مسجلة فى الأحوال غير المسموح بتسجيل علامة تجارية فيها .

---

(١) يراعى عند القيد والوصف تخصيص المادة الخامسة بالنسبة للوصف رقم ١٠ حسب نوع المخالفة الواردة باللائحة طبقاً لنص المادة ٣٤ فقرة ثانية .



١١- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٢٦، ٣٤/٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

ذكر بغير وجه حق على علامات أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

### العقوبة ،

يعاقب على الأوصاف المتقدمة من ٤ - ١١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة من عشرة إلى مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

### ثانياً ، الملاحظات الجنائية على جرائم فحس العلامات والبيانات التجارية ،

١- يلاحظ أن قانون البيانات والعلامات التجارية هو من القوانين المكتملة لقانون قمع التلبس والغش وإن كانت القواعد الاجرائية فى قوانين قمع التلبس والغش قد وردت فى قوانين متعددة . إلا أنه يلاحظ على مجموع هذه القواعد أن ما جاء فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التلبس والغش هو القواعد العامة بالنسبة لساثر القوانين الجنائية الخاصة فى هذا الحال (١) .

ومن ذلك نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات التجارية وتعديلاته (٢) والمادة ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الألبان ومنتجاتها (٣) .

٢- فى حالة العود فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ يجب الحكم على المتهم بعقوبة الحبس نشر الحكم أو لصقه واغلاق المصنع أو المحل التجارى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر (٤) .

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى القسم الأول من الكتاب الأول .

(٢) انظر نص هذه المادة ص ٦٠٥ من هذا الكتاب .

(٣) انظر نص المادة المذكورة ص ٤٧٤ من هذا الكتاب .

(٤) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً فى هذا الشأن فى القسم الأول والثانى من الكتاب الأول .

٣- يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستنزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات . ويجوز لها أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه كما يجوز لها أن تأمر باتلاف العلامات غير القانونية أو المنتجات أو الأغلفة أو معدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل بيانات غير قانونية ولها كذلك أن تأمر بجمع ما سبق حتى في حالة البراءة (١).

---

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً في القسم الأول من الكتاب الأول بشأن أحكام العقاب في قانون جمع التلبس والغش .

## **القسم الثانى**

### **الفش فى الوزن والقياس والكيل**

#### **تهديد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلى لفش العلامات والبيانات التجارية وقد تضمن تجريم هذا النوع من الفش القانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والقياس والكيل ولائحته التنفيذية (١) .

وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى الأبواب التالية :

**الباب الأول :** الأصول التشريعية لقانون الوزن والقياس والكيل.

**الباب الثانى :** المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض ومجلس الدولة المصرى بشأن الوزن والقياس والكيل .

**الباب الثالث :** التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية لجرائم الفش فى الوزن والقياس والكيل والملاحظات القضائية عليها .

---

(١) الفى القانون للذكور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ انظر نص للمادة ٢٧ من القانون واحد لسنة ١٩٩٤ ص ٦٥٨ من هذا القسم .

## **الباب الأول** **الأصول التشريعية لقانون** **الوزن والقياس والكيل**

### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقانون الوزن والقياس والكيل وذلك في البندين التاليين :

**أولاً :** النصوص التشريعية للقانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل (١) .

**ثانياً :** تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية عن مشروع قانون الوزن والقياس والكيل .

**ثالثاً :** المذكرة الايضاحية لقانون الوزن والقياس والكيل .

**رابعاً :** اللائحة التنفيذية لقانون الوزن والقياس والكيل الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ فى شأن أجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل الصادر فى ١٦/٦/١٩٩٤ (٢) .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد الثالث فى ١/٢٠/١٩٩٤ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٦٣ تابع فى ٢٤/٧/١٩٩٤ .

## قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤

في شأن الوزن والقياس والكيل (\*)

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### الفصل الأول

#### وحدات الوزن والقياس والكيل

مادة ١ - للوحدات القانونية للوزن والقياس والكيل هي :

( أ ) الوحدات الأساسية وهي الكيلو جرام والمتر والثانية والأمبير والدرجة كلفن والتقليد والمول .

( ب ) وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل ومقاييس المسطحات المحددة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

( ج ) أجزاء ومضاعفات وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل المبينة بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

ويجوز بقرار من الوزير المختص تعديل الجدول رقم (٢) المشار إليه بإضافة أو بحذف بعض الوحدات .

مادة ٢ - تحتفظ مصلحة دمع المصوغات والموازين بمراجع للوحدات المستخدمة في الوزن والقياس والكيل المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون على نحو يحافظ على دقتها ، وتتولى معايرة ودمج أجهزة واللات وأدوات الوزن والقياس والكيل على المراجع المحفوظة لديها طبقاً لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

### الفصل الثاني

#### أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل

مادة ٣ - تحدد بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة الشروط الواجب توافرها في أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل وشكل الأختام التي تمنح بها تلك الأجهزة والآلات والأنوات .

مادة ٤ - يحظر بيع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو عرضها للبيع أو حيازتها أو استعمالها بقصد البيع إلا إذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - تقدم إلى مصلحة دمج المصوغات والموازين أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها ودمج الصحيح منها في الحدود المقررة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون وذلك مقابل سداد الرسوم المقررة بالجدول رقم (٤) الملحق به .

ويجوز للوزير المختص بالاتفاق مع الجهات المختصة وبناء على طلب المصلحة تعديل الجدول رقم (٣) .

وتلغى الدفعة إذا وجدت المصلحة الأجهزة والآلات والأدوات غير صحيحة عند إعادة معايرتها وتصدر المصلحة شهادات تدل على معايرة الأجهزة والآلات والأدوات التي لا يسمح حجمها أو دقتها بوضع أختام الدمغ عليها .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن إذا كانت الأجهزة ثابتة يتعذر نقلها أو في الحالات التي يقرها رئيس المصلحة أن تتم المعايرة في المكان الذي يحدده الطالب بعد دفع رسوم المعاينة والمعايرة ومصرفات الانتقال والمشال ونحوها وفقا لما يقرره رئيس المصلحة . وعلى الطالب أن ينقل ويرد سنج وأدوات المعايرة بعد انتهاء اللازم منها إلى المكان الذي نقلت منه في ميعاد لا يجاوز خمسة أيام تبدأ من اليوم التالي لليوم الذي انتهت فيه المعايرة وإلا استحق عليه مبلغ مقداره عشرة جنيهاً عن كل يوم تأخير بالنسبة لكل طن من أوزان السنج المستخدمة في المعايرة كتعويض للمصلحة وتعتبر كسور الطن ملنا كاملاً .

مادة ٦ - تعاد معايرة ودمغ أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل دورياً وذلك في المواعيد ووفقاً للإجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٧ - تحدد المواصفات والشروط الخاصة بالأجهزة والآلات المعدة لقياس وحدات الثنائية والأمبير ، والدرجة كلفن ، والقنديل ، والمول ، أو الوحدات المركبة منها بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة ، كما تتم معايرة هذه الأجهزة والآلات وفقاً للأوضاع ومقابل الرسوم التي يحددها الوزير المختص بقرار منه على ألا تجاوز هذه الرسوم (٥٠) جنيهاً .

مادة ٨ - لا يجوز دمج أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون الأجهزة والآلات والأدوات مطابقة ومسؤولة للشروط التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الصناعة طبقاً للمادة (٢) .

(ب) أن يثبت عليها مرتبتها وحمولتها أو مقاسها أو طاقتها أو سعتها بأرقام وحروف عربية ثابتة وظاهرة .

ويجوز أن يكون هذا البيان مكتوباً بلغة أجنبية إذا كان البيان المكتوب باللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً .

( ج ) أن يثبت عليها اسم المصنع وجهة الصنع بالنسبة إلى ما لم يسبق دمجها من هذه الأجهزة والآلات والأدوات .

وللجهة القائمة على المعايرة التجاوز عن الشرطين ( ب ، ج ) أو أحدهما وذلك بالنسبة للأجهزة التي لا يسمح حجمها أو طبيعتها بذلك .  
ويصدر قرار الجهة المختصة في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٩ - يجوز بناء على طلب صاحب الشأن أن تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازين بإصلاح أو ضبط أو تركيب أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التي يرغب في إصلاحها وذلك مقابل رسوم الإصلاح والضبط والتركيب التي تحددها بقرار من الوزير المختص بشرط ألا تزيد هذه الرسوم على ثلاثمائة جنيه للجهاز أو الآلة الواحدة .

مادة ١٠ - حددت رسوم معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل في الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .

مادة ١١ - يستحق رسم مقداره عشرة جنيهات عن معاينة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل بناء على طلب نوى الشأن إذا كانت في مكان واحد ولا تستغرق المعاينة أكثر من يوم واحد ويتعدد الرسم بتعدد الأماكن التي تتم فيها المعاينة أو بتعدد الأيام التي تستغرقها هذه المعاينة .

ويمنح رسم المعاينة بالاضافة إلى الرسوم المستحقة طبقا للمادة السابقة .  
وتنظم قواعد وإجراءات المعاينة بقرار من الوزير المختص .

مادة ١٢ - لا يجوز أن تسحب من الجمارك أو هيئة البريد طرود أو رسائل أجهزة أو آلات وأدوات الوزن والقياس والكيل الواردة من الخارج إلا بعد عرضها على مصلحة دمع المصوغات والموازين وموافقتها على الافراج عنها بعد أن تتأكد هذه المصلحة من أنها قانونية ومستوفاة لشروط الدمغ المبينة في المادة (٨) .

مادة ١٣ - لا يجوز للجهات المشار إليها في المادة السابقة التصرف فيما يتركه أصحاب الشأن من أجهزة أو آلات أو أدوات لم توافق مصلحة دمع المصوغات والموازين على صلاحيتها للاستعمال بصفة قانونية (إلا بالاتفاق مع هذه المصلحة وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٤ - يكون التعامل في الأصناف المبينة بالجدول رقم (٥) الملحق بهذا القانون على أساس الوحدات المقررة لكل صنف ويجوز بقرار من الوزير المختص تعديل هذا الجدول بإضافة أو بحذف بعض الأصناف أو بتعديل الوحدات المقررة لها .

### الفصل الثالث

#### تنظيم مزاولة المهن المتعلقة بالوزن والقياس والكيل

مادة ١٥ - يحظر ممارسة مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ويصدر هذا الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقا للأوضاع والشروط والاجراءات التي يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط الآتية في طالب الترخيص عند طلبه أو تجديده :

أولا : أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

ثانيا : ألا يكون قد صدر ضده حكم في جنابة ، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو في جنحة تتعلق بمخالفة أحكام هذا القانون أو للقرارات الصادرة تنفيذا له أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية ، و ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتقليد وذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .



- ثالثا : أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
- رابعا : أن يكون حاصلًا على مؤهل فنى فى تخصصه يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص أو أن تتوافر لديه الخبرة الكافية لمزاولة المهنة مع النجاح فى الامتحان الذى تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض .
- خامسا : أن تتوافر فيه اللياقة الطبية اللازمة لمباشرة المهنة .
- ويجب أن يؤدى الطالب عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده ، الرسم الذى يحدد بقرار من الوزير المختص بما لا يزيد على عشرين جنيها .
- ويلتزم المتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلى رسم التجديد .
- مادة ١٦ - يحظر ممارسة مهنة صناعة أو إصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا بترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .
- ويصدر هذا الترخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقا للأوضاع والشروط والاجراءات التى يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة (١٥) فى طالب الترخيص عند طلبه .
- ويؤدى طالب الترخيص رسما يحدد بقرار من الوزير المختص بشرط ألا يجاوز عشرين جنيها عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديده .
- ويلتزم من يتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلى رسم التجديد .

#### الفصل الرابع المقوبات

- مادة ١٧ - يكون لمن يشغل وظيفة مفتش موازين ومقاييس ومكاييل من الدرجة الثالثة التخصصية على الأقل - من العاملين بمصلحة دمع المصوغات والموازين الذين يصدر بتحديدهم قرار من الوزير المختص - صفة الضبطية القضائية فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، كما يكون لهم فى سبيل مراقبة أحكام هذا القانون دخول الأماكن التى توجد بها أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل - فيما عدا الأماكن المخصصة للسكن - وضبط ما يوجد منها مخالفا لأحكامه .

مادة ١٨ - يعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ستة أشهر وبغرامة لاتقل عن خمسين جنيهه ولا تتجاوز مائتي جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام إحدى المادتين ١٥ أو ١٦ أو القرارات المنفذة لهما .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن أو القياس أو الكيل المضبوطة .

مادة ١٩ - يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ثلاثة أشهر ولاتجاوز ستة وبغرامة لاتقل عن مائة جنيهه ولاتجاوز ثلاثمائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل أو حاز بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن أو قياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك .

ويفترض علم الحائز بذلك إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة أو من المشتغلين بصناعة أو إصلاح تلك الأجهزة أو من اللوزائين المرخص لهم أو من أمناء شون البنوك أو المخازن ما لم يثبت العكس .

كما يعاقب بذات العقوبة كل من أحدث تغييرا في أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة .

وفي جميع الأحوال تضبط الأجهزة والآلات والأدوات المستعملة في الوزن أو القياس أو الكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ويكون لمصلحة دمج المصوغات والموازين أن تتبع لحسابها المضبوطات التي حكم نهائيا بمصادرتها ويصرف ٢٥٪ من ثمن المضبوطات المباعة لمن قاموا بضبطها ومعاونتهم .

مادة ٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيهه ولاتجاوز ألف جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية من لهم صفة الضبطية القضائية لأعمالهم على النحو الوارد في المادة (١٧) سواء بمنعهم من دخول الأماكن الموجودة بها أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو بآية طريقة أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لاتقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاشتراكه مع المخالف بآية صورة من صور الاشتراك في الجريمة وكذلك كل من امتنع عمدا عن المراقبة أو الإبلاغ عن أية مخالفة .

مادة ٢١ - فيما عدا ما نصت عليه المواد السابقة يعاقب على كل مخالفه اخرى لأحكام هذا القانون والقرارات المصدرة له بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر وبعرامه لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تجاور مائتي جنبيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الحالات تضبط أجهزة وآلات وأدوات الورس والقياس والكيل موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ومع ذلك ففي حالة ضبط الأجهزة والآلات والأدوات غير المدموغة لدى شخص من غير المشتغلين بتجارتها أو صناعتها أو إصلاحها أو الوزانين أو أمناء الشون أو المخازن ويتضح أنها صحيحة وقانونية تقوم المصلحة بدمغها . ويلتزم من ضبطت في حيازته بدفع رسم يعادل مئلى الرسوم المقررة للمعايرة ، كما تستحق رسوم المعاينة ومصروفات الانتقال والمشتال طبقاً للمادة (٥) .

مادة ٢٢ - تعتبر جرائم متماثلة فى العود الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية والجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس .

مادة ٢٣ - لا تخل العقوبات المقررة فى هذا القانون بأية عقوبة أشد مقررة فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

## الفصل الخامس

### أحكام عامة

مادة ٢٤ - تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وصيانة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للوزارات والمصالح الحكومية ، كما يحظر على هذه الجهات بيع هذه الأصناف إلا بمعرفة المصلحة المذكورة .

مادة ٢٥ - تشترك مصلحة دمع المصوغات والموازين فى تمثيل جمهورية مصر العربية فى المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية التى يتصل نشاطها بمجال القياس والمعايير القانونية .

مادة ٢٦ - يحصل رسم إضافي مقداره ١٠٪ من قيمة رسوم المعايرة والدمغ الموضحة بالجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون عن آلات الوزن والقياس والكيل التي تقدم لمصلحة دمع المصوغات والموازين لمعايرتها ودمغها ، على أن تخصص حصيلة هذا الرسم للصرف منها على صيانة المباني وتجديد الآلات المستعملة في العمل ومنح حوافز للعاملين .

ويتم الصرف من هذه المبالغ بقرار من الوزير المختص بحيث لا يجاوز المخصص للحوافز ٥٠٪ من إجمالي الحصيلة .

مادة ٢٧ - يلغى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الوزن والقياس والكيل ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٨ - يستمر العمل باللوائح والقرارات النافذة في تاريخ العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه حتى تصدر للقرارات واللوائح التنفيذية له .

مادة ٢٩ - يصدر الوزير المختص اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال المدة الأشهر التالية لصدوره .

مادة ٣٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ رجب سنة ١٤١٤ هـ

( الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٩٤ م ) .

حسني مبارك

## جدول رقم (١) وحدات الوزن والقياس والكيل

أولاً : تعريف الوحدات الأساسية للأطوال والأوزان :

١ - المتر : هو وحدة الطول ويساوي ١٦٥٠.٧٦٣,٧٣ من أطوال الموجه للأشعاع الناتج من الانتقال بين مناسيب الطاقة ٢ ب ١٠ ، ٥ ذ لفرقة الكريبتون ٨٦ في الفراغ .

٢ - الكيلو جرام : هو وحدة الكتلة وهو الامام الدولي للكيلو جرام ويمثل بالأسطوانة من سبيكة مركبة من ٩٠٪ من النبلاتين ، ١٠٪ من الايريديوم محفوظة بالمكتب الدولي للموازين والمقاييس بباريس ، وقطر هذه الأسطوانة وطولها متساويان ومقدار كل منهما يقرب من ٣٩ مم .

ثانياً : مشتقات وحدات الوزن وقياس الأطوال والكيل :

تشتق وحدات الوزن ومقياس الأطوال والكيل من الأجزاء والمضاعفات العشرية والمشتقات لهذه الوحدات الأساسية طبقاً للجدول رقم (٢) .

ثالثاً : معادلة بعض المقاييس :

( أ ) مقاييس المسطحات للأراضي الزراعية :

الفدان = ٤٢٠٠,٨٣٣ متر مربع .

القيراط =  $\frac{1}{٢٤}$  من الفدان = ١٧٥,٠٣٤٧ متر مربع .

المسهم =  $\frac{1}{٢٤}$  من القيراط = ٧,٢٩٣١١ متر مربع .

( ب ) مقاييس مسطحات الجلود :

القدم المربع = ٩,٢٩ ديسيمتر مربع .

( ج ) مقاييس الحجم للسوائل :

اللتر = ١٠٠٠ سنتيمتر مكعب .

## جدول رقم (٢)

أجزاء وحدات الوزن والقياس والكيل القانونية ومضاعفاتها :

الوحدات القانونية هي :

السنح		منج الكرات المنرى وتستعمل فى وزن الأحجار الكريمة	
كيلو جرام	جرام	كرات	كرات
١٠٠	٥	٥٠٠	١
٥٠	٢	٢٠٠	,٥
٢٠	١	١٠٠	,٢
١٠	مليجرام	٥٠	,١
٥٠	٥٠٠	٢٠	,٠٥
٢	٢٠٠	١٠	,٠٢
١	١٠٠	٥	,٠١
جرام	٥٠	٢	,٠٠٥
٥٠٠	٢٠	ملحوظة :	١ كرات = ٢٠٠
٢٥٠ زهر قط	١٠		مليجرام
٢٠٠	٥		٥ كرات = ١ جرام
١٢٥ زهر قط	٢		
١٠٠	١		
٥٠			
٢٠			
١٠			

مقاييس الأطوال		مكاييل السوائل	
متر	متر	لتر	لتر
١٠٠	١	٢٠	١
٥٠	٠,٦	١٠	٠,٥
٣٠	٠,٥	٥	٠,٢٥
٢٥	٠,٣	٢	٠,٢
٢٠	٠,٢	١	٠,١
١٥	٠,١	٠,٥	٠,٠٥
١٠	٠,٥	٠,٢٥	٠,٠٢
٥	-	٠,٢	٠,٠١
٣	-	-	-
٢	-	-	-
١,٥	-	-	-

### جندول رقم (٣)

الحدود القصوى للتفاوتات المسموح بها فى الموازين ومقاييس الأطوال والمكاييل القانونية وأجزائها ومضاعفاتها فى حالتى التفقيش والدمغ .  
أولا : فى أجهزة الوزن .

الحد الأقصى للتفاوت المسموح به منسوباً إلى القيمة الاسمية لحمل التحقيق	مرتبة الميزان
١ ٦٠٠٠ أو أقل و $\frac{1}{6000}$ للموازين حمولة أكثر من ٢ كيلو جرام	الموازين ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) وهى التى تستعمل لوزن الأحجار الكريمة والمجوهرات والعقاقير وتتميز بالرمز (١) .
$\frac{1}{7000}$	الموازين ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) وهى تستعمل لوزن المعادن الثمينة والخيوط الحريرية والروائح العطرية والدخان وتميز بالرمز (٢) .
$\frac{1}{1000}$	الموازين ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة ) وهى موازين وجه الساعة التى تستخدم لكافة الأغراض للتجارية الأخرى وتكون بلتران ذاتى أو نصف ذاتى أى ذات المؤشر والميناء وتميز بالرمز (٣) .
$\frac{1}{500}$	الموازين ذات الدقة العادية ( المرتبة الرابعة ) وهى الموازين التي تستخدم لكافة الأغراض التجارية الأخرى وتميز بالرمز (٤) .
	لايسمح عند دمغ موازين المرتبة الرابعة إلا بنصف المسموح به للتفاوت .



(تابع) جدول رقم (٣)

ثانيا : فى المنج المستخدمة مع الموازين من درجات الدقة  
( المراتب ) المختلفة تكون بالزيادة عند التفقيش وعند الدمج  
التفاوت المسموح بالتجاوز عنه فى الوزن الاسمى للمنجة ( بالمليجرام )

الأوزان الاسمية للمنج	المنج المستخدمة مع موازين للمرتبة الأولى وهى من معدن خلاف الحديد الزهر	المنج المستخدمة مع موازين للمرتبتين الثانية والثالثة وهى من معدن اخر خلاف الحديد الزهر	المنج المستخدمة مع موازين للمرتبتين الثالثة والرابعة وهى من معدن الحديد الزهر
مليجرام			
١٠	١	لا توجد	لا توجد
٢٠	٢	»	»
٥٠	٥	٢	»
١٠٠	١	٥	»
٢٠٠	١	٥	»
٥٠٠	١	٥	»
جرام			
١	١	٥	»
٢	٢	١٠	»
٥	٢	٢٠	»
١٠	٣	٢٥	»
٢٠	٥	٤٠	»
٥٠	٨	٥٠	»
١٠٠	١٠	٥٠	١٠٠
١٢٥	لا توجد	لا توجد	١٠٠
٢٠٠	٢٠	١٠٠	٢٠٠
٢٥٠	لا توجد	لا توجد	٢٠٠
٥٠٠	٥٠	٢٠٠	٤٠٠
كيلو جرام			
١	١٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٢	١٥٠	٥٠٠	١٠٠٠
٥	٣٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
١٠	لا توجد	٢٠٠٠	٤٠٠٠
٢٠	»	٣٠٠٠	٦٠٠٠
٥٠	»	٥٠٠٠	١٠٠٠٠
١٠٠	»	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

يسمح بنصف التفاوت بالمعز عند التفقيش فقط .

ثالثا : فى سنج الكرات المترى المستخدمة مع موازين المرتبة الأولى تكون بالزيادة عند التفقيش وعند الدمغ :

التفاوت المسموح بالتجاوز عنه فى الوزن الاسمى للسنجة بالمليجرام	ما يعادلها بالجرام	الأوزان الاسمية للسنج بالكرات
	مليجرام	كرات
٠,٠٢	١	٠,٠٥
٠,٠٢	٢	٠,٠١
٠,٠٤	٤	٠,٠٢
٠,١	١٠	٠,٠٥
٠,٢	٢٠	٠,١
٠,٤	٤٠	٠,٢
١	١٠٠	٠,٥
١	٢٠٠	١
١	٤٠٠	٢
	جرام	
١	١	٥
٢	٢	١٠
٢	٤	٢٠
٣	١٠	٥٠
٥	٢٠	١٠٠
٨	٤٠	٢٠٠
٨	١٠٠	٥٠٠

رابعاً : فى مقاييس الأطوال :

تكون بالزيادة عند التفتيش وعند الدمغ .

$$(أ) \text{ المقاييس المعنوية } \frac{1}{1000}$$

$$(ب) \text{ المقاييس غير المعنوية } \frac{1}{500}$$

يسمح بنصفها فى حالة العجز عند التفتيش فقط

خامساً : فى مكاييل السوائل :

تكون بالزيادة عند التفتيش وعند الدمغ .

$$(أ) \text{ أقل من لتر } \frac{1}{50}$$

$$(ب) \text{ لتر إلى أقل من ٥ لترات } \frac{1}{100}$$

$$(ج) \text{ ٥ لترات فما فوق } \frac{1}{200}$$

يسمح بنصف التفاوت بالعجز عند التفتيش فقط .

سادسا : فى مقاييس الأحجام الزجاجية الأسطوانية والمخروطية :

يسمح بالتفاوتات التالية عند معايرتها :

التفاوت المسموح به فى حالتى الزيادة والعجز بالمستيمتر المكعب	طول القطر الداخلى للقياس بالمستيمتر عند خط القراءة
١	١٠٠
١	٩٠
,٨	٨٠
,٨	٧٠
,٦	٦٠
,٦	٥٠
,٤	٤٠
,٣	٣٠
,١٥	٢٠
,٠٥	١٠

يسمح بنصف التفاوتات عند معايرة القناني والمساحات الزجاجية .

سابعا : فى أجهزة قياس السوائل :

( أ ) مضخات الوقود السائل التى تعمل أوتوماتيكيا أو ذات الأوعية التى تشغل يدويا وآلات تسليم الزيوت :

يسمح لها بذات التفاوتات المحددة لمكاييل السوائل .

(ب) عدادات للوقود السائل المستخدمة فى تموين السفن والطائرات وقناطيس النقل :

يسمح لها بالتفاوت بالزيادة بنسبة قدرها  $\frac{1}{1000}$  عند التفريش وعند الدمغ وينصفها بالمعز عند التفريش فقط .

( جـ ) عدادات المياه : يسمح لها بالتفاوت بالزيادة أو المعز بنسبة ٢% عند التفريش أو عند الدمغ .

ثامنا : فى آلات كيل الغاز :

يسمح بالتفاوت بنسبة قدرها ٥% بالزيادة أو المعز عند التفريش وعند الدمغ لعدادات الغاز .

### الجدول رقم (٤)

#### رسوم المعايرة

أولا - رسوم معايرة المنج بالقرش :

الوزن الاسمي للمنج	منج من معدن الحديد الزهر	منج من معدن الحديد الزهر
التي لا تزيد على ٢٠٠ جرام	٥	١٠
أزيد من ٢٠٠ جرام لغاية ٢ كجم	١٠	١٥
منجة ٥ كجم	١٥	٢٠
منجة ١٠ كجم	٣٠	٤٠
منجة ٢٠ كجم	٣٠	٤٠
أزيد من ٢٠ كجم	٥٠	٧٥

ثانيا - رسوم معايرة أجهزة الوزن :

( أ ) الموازين ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) من أى حمولة

( ٣ ) جنيهات .

( ب ) الموازين ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) من أى حمولة ( ٢ ) جنيهين .

( جـ ) الموازين ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة )  
والدقة العادية ( المرتبة الرابعة ) طبقا للجدول التالي لكل ميزان

موازين المرتبة الرابعة	موازين المرتبة الثالثة ذات المؤشر والميناء	الحد الأقصى للوزن على الجهاز
قرش جنيه	قرش جنيه	التي لا تزيد حمولتها على ٥٠٠ جرام
٥٠ -	٥٠ -	أكثر من ٥٠٠ جرام إلى ٢ كجم
٥٠ -	٧٥ -	» ٢ كجم » ٢٥ »
٦٠ -	١ -	» ٢٥ » » ٥٠ »
١ -	١ ٥٠	» ٥٠ » » ٢٥٠ »
١ ٥٠	٢ -	» ٢٥٠ » » ٥٠٠ »
٢ -	٣ -	» ٥٠٠ » » ٥٠٠ »
٤ -	٥ -	» ٥٠٠ » » ٥٠٠ »
٦ -	١٠ -	» ٥ » » ٥ »
١٢ -	٢٠ -	» ٥ » » ١٠ »
٢٠ -	٣٠ -	» ٢٥ » » ١٠ »
٣٠ -	٤٠ -	» ٥٠ » » ٢٥ »
٥٠ -	٦٠ -	» ١٠٠ » » ٥٠ »
٨٠ -	١٠٠ -	» ١٠٠ » » ١٠٠ »

ثالثا : رسوم معايرة مقاييس الأطوال بالقرش

قرش	جنيه
المقاييس التي لا تزيد على متر .....	١٠ -
المقاييس التي تزيد على متر إلى مترين .....	٢٠ -
المقاييس التي تزيد على مترين إلى ٣٠ مترا للأشرطة المعدنية .....	١ -
المقاييس التي تزيد على مترين إلى ٣٠ مترا للأشرطة غير المعدنية .....	١ -
المقاييس التي تزيد على ٣٠ مترا إلى ١٠٠ متر للأشرطة المعدنية .....	٢ -
المقاييس التي تزيد على ٣٠ مترا إلى ١٠٠ متر للأشرطة غير المعدنية .....	٢ -

رابعا : رسوم معايرة مكاييل السوائل بالقرش

قرش	جنيه
المكاييل الزجاجية بمختلف سعاتها حتى لتر .....	٢٠ -
المكاييل غير الزجاجية التي لا تزيد على لتر .....	١٥ -
المكاييل الزجاجية وغير الزجاجية من لتر إلى ٥ لترات .....	٢٥ -
المكاييل الزجاجية وغير الزجاجية أكثر من ٥ لترات .....	٦٠ -



خامسا : رسوم معايرة أجهزة السوائل بالقرش والجنيه

قرش	جنيه	
٥٠	٢	مضخات الوقود السائل ذات الأوعية التي تعمل يدويا .....
-	٤	مضخات الوقود السائل التي تعمل أوتوماتيكيا .....
-	-	عيارات وصهاريج البترول بواقع ٥٠ قرشا عن كل ٢٠ لتر ..
-	٨	عدادات الوقود السائل .....
٥٠	١	عدادات المياه حتى تصرف ١٠ م <sup>٣</sup> .....
-	٢	عدادات المياه ذات التصريف أكثر من ١٠ م <sup>٣</sup> .....

سادسا : رسوم معايرة عدادات الغاز وقياس المسافات بالقرش

قرش	جنيه	
٥٠	١	عدادات الغاز .....
-	٢	عدادات سيارات الأجرة .....

دون إخلال برسم فحص العداد وأحوال استحقاقه طبقا لما نص عليه قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية .

جدول رقم (٥)  
وحدات التعامل في بعض الأصناف

الصفة	وحدة التعامل
البصل	٤٥ كيلو جرام
القمح	١٥٠
الفول	١٥٥
الفول المجروش	١٤٤
الفول السوداني	٧٥
العدس الصحيح	١٦٠
العدس المجروش	١٤٨
الشعير	٢٠
الذرة الشامى	١٤٠
الذرة الشامى بالقوالح	١٩٠
الذرة الرفيعة	١٤٠
الحلبة	١٥٥
الترمس	١٥٠
الحمص	١٥٠
السعسم	١٢٠
البرسيم	١٥٧
بنرة الكتان	١٢٢

(تابع) جدول رقم (٥)

وحدات التعامل في بعض الأصناف

الصفة	وحدة التعامل
القرطم	كيلو جرام ١١٣
التين	٢٥٠
النخالة	٢٧,٥
الفريك	١٤٠
اللوبيبة الناشفة	١٢٠
الأرز المبيض	٢٠٠
الأرز الشعير (ضريبة)	٩٤٥
الأرز البسمي	٣٠٠
البسلة الناشفة	١٦٠
القرص	٩٨
القطن الزهر ( القنطار المترى ويعادل وزن )	١٥٧,٥
القطن الشعر ( القنطار المترى ويعادل وزن )	٥٠
بذرة القطن ( الأردب المترى ويعادل وزن )	١٢٠
الخضر والفاكهة بجميع أنواعها	٤٥

## تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية

عن

### مشروع قانون في شأن الوزن والقياس والكيل

أحال المجلس بجلسته المقررة في ٣ من مايو سنة ١٩٩٣ الى لجنة الشؤون الاقتصادية ، مشروع قانون في شأن الوزن والقياس والكيل ، فمقلت اللجنة ثلاثة اجتماعات بتاريخ ١٠ ، ١١ ، ١٧/٥/١٩٩٣ حضرها : السيد الدكتور محمد جلال الدين أبو الديب وزير التموين والتجارة الداخلية ، وكل من السادة اسحاق محمد المشاوي رئيس قطاع التجارة الداخلية بوزارة التموين والتجارة الداخلية ، كمال شاذلي رئيس مصلحة دمغ المصوغات والموازين ، محمود عرفة عويس مدير ادارة المقاييس القياسية بوزارة الصناعة ، ومحمد كامل حسن رئيس الادارة المركزية للإيرادات بوزارة المالية . وأعدت تقريراً عنه لم يتسن عرضه على المجلس في دور الانعقاد العادي السابق ، ومن ثم فقد عقدت اللجنة اجتماعاً في دور الانعقاد العادي الحالي بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٣ حضره كل من السادة : اسحاق محمود المشاوي رئيس قطاع التجارة الداخلية بوزارة التموين والتجارة الداخلية ، محمود منصور رئيس مصلحة دمغ المصوغات والموازين وبديع جورجى مدير الشؤون القانونية بالمصلحة مندوبين عن الحكومة .

تلقت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الايضاحية ، واستعادت نظر كل من : قانون المقربات ، القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية ، القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن الوزن والقياس والكيل ، وفي ضوء ما دار في اجتماعاتها من مناقشات وما أدلت به الحكومة من ايضاحات ، تعرض تقريرها مبوباً على النحو التالي :

أولا : المقدمة •

ثانيا : تقديم وعرض لمواد مشروع القانون •

ثالثا : أهم ما استحدثه مشروع القانون •

رابعا : التعديلات التي أدخلتها اللجنة على مشروع القانون •

أولا : المقدمة •

صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل في شهر أغسطس عام ١٩٧٦ م وظل معمولاً به منذ ذلك الحين ، وقد ظهرت الحاجة الى ايجاد تشريع جديد يتواءم مع ما حدث من تطورات تقنية واقتصادية ومالية ومقتضيات التضخم وارتفاع الأسعار ، ويساير أيضا التقدم المضطرد في مجال الوزن والقياس والكيل باعتبارها من الدعامات الرئيسية التي يرتكز عليها الانتاج الصناعي والتعامل التجاري •

ومن هنا جاء مشروع القانون المروض متفصلا عنصريين أساسيين من أجل تحقيق الغرض المنشود من اصداره وهما : تعديل في الرسوم المقررة بموجب أحكامه وتشديد في العقوبات المفروضة حتى تكون أكثر ردا للمخالفين لهذه الأحكام •

ويهدف مشروع القانون أيضا الى تحقيق قدر أكبر من المرونة فيما يتعلق بانجذاول الخاصة بالمواصفات الفنية وقدر أكبر من سرعة الانجاز •

ثانيا - تقديم وعرض لمواد مشروع القانون :

يتكون مشروع القانون من خمسة فصول تنظم ثلاثين مادة ، وفيما يلي موجز لأهم ما ورد بهذه المواد :

### الفصل الأول :

يتكون من مادتين ( ١ ، ٢ ) تتضمن المادة (١) حصر للوحدات القانونية للوزن والقياس والكيل ، والمادة (٢) تتضمن احتفاظ مصلحة دمع المصوغات والموازين بمراجع خاصة بالوحدات المستخدمة في الوزن والقياس والكيل وذلك على نحو يحافظ على دقتها .

### الفصل الثاني :

يتكون من اثنتي عشرة مادة ( من المادة ٣: وحتى المادة ١٤ ) ، تتضمن الشروط الواجب توافرها في أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل ، وحظر بيع هذه الأجهزة أو الآلات أو الأدوات الا اذا كانت قانونية ومدموغة وصحيحة ، مع الحق في إلغاء الدفعة اذا كانت غير صحيحة عند إعادة معايرتها ، بالإضافة الى عدم جواز دمع أجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل الا بتوافر الشروط الواردة في نص المادة (٨) وكذلك قيام المصلحة بضبط أو تركيب أو اصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل بناء على طلب صاحب الشأن وذلك مقابل رسوم معينة .

### الفصل الثالث :

يتكون من المادتين ( ١٥ ، ١٦ ) حيث تتناولان تنظيم مزاوله المهن المتعلقة بالوزن والقياس والكيل ، وحظر ممارسة مهنة أو عمل وزان أو ممارسة صناعة أو اصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل بدون ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين ، وكذلك تحديد الشروط الواجب توافرها في طالب الترخيص عند طلبه أو تجديده .

### الفصل الرابع :

يتكون من سبع مواد ( من المادة ١٧ وحتى المادة ٢٣ ) وهي تتناول العقوبات لمخالفة أحكام مشروع القانون المروض .

### الفصل الخامس :

يحتوى على سبع مواد ( من المادة ٢٤ وحتى المادة ٣٠ ) ، وهى خاصة بالأحكام العامة ، ومن أهمها تولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وصيانة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للوزارات والمصالح الحكومية وتحصيل رسم اضافى مقداره ١٠٪ من قيمة رسوم المعايرة والدمغ للعرف منها على صيانة المباني وتجديد الآلات ومنح حوافز للعاملين ، وكذلك تمثيل المصلحة لجمهورية مصر العربية فى المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية .

#### ثالثا - أهم ما استحدثه مشروع القانون المروض :

ارتكز مشروع القانون على عدة نقاط جوهرية من أجل معالجة الثغرات التى أسفر عنها التطبيق العملى للقانون القائم وذلك على النحو التالى :

- تعديل المادة (٥) وذلك بإضافة فقرة جديدة تعطى الحق لوزير التموين والتجارة الداخلية فى تعديل الجدول رقم (٣) الملحق بمشروع القانون وذلك بالاتفاق مع الجهات المختصة ( هيئة التوحيد القياس ) ، كما تم زيادة غرامة التأخير فى حالة عدم رد سنج العيار فى المواعيد المحددة الى عشرة جنيهات عن كل تأخير بالنسبة لكل طن أو كسوزه وذلك لضمان رد هذه السنج فى المواعيد المحددة تصاديا لتعطيل العمل .

- اضافة فقرة أخرى لنص المادة ذاتها (مادة ٥) تعطى المصلحة الحق فى اعطاء شهادات تعديل على معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التى لا يسمح حجمها أو دقتها بوضع اختام الدمغ عليها .

- تعديل المادة (١١) بحيث يزداد رسم المعاينة الى عشرة جنيهات وذلك بناء على طلب الجهاز المركزى للمحاسبات ، لكى يتناسب مع الجهد والوقت الذى يبذل فى هذا العمل .

— تعديل البند « ثانيا » من المادة (١٥) بحيث يشترط فيمن يزاول مهنة الوزن أو صناعة آلات الوزن والقياس والكيل ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة تتعلق بمخالفة أحكام مشروع القانون المعروض ، وذلك تخفيفا على جمهور الوزائين والصناع حيث كان تطبيق النص السابق يترتب عليه الغاء عدد كبير من رخص الوزائين والصناع الذين صدرت ضدهم أحكام بالغرامة في جنح تتعلق بمخالفة بعض نصوص القانون القائم .

— زيادة الحد الأقصى لرسم الموضحة بالمادة (١٥) والمادة (١٦) حيث أصبحت في الوقت الحاضر لا تتناسب مع الخدمة التي تقدمها المصلحة للرخص له .

إضافة فقرة جديدة لنص المادة (١٩) يعطى لمصلحة دمع المصوغات والموازين الحق في بيع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التي يحكم بمصادرتها على أن يخصص ٢٥٪ من ثمنها تصرف كمكافآت لمن قاموا بضبطها ومعاونتهم حتى تكون حافزا لهم على العمل خاصة وأنه مناط بهم مراقبة هذه الآلات على مستوى الجمهورية ويبدلون في سبيل ذلك جهدا كبيرا ، فضلا عما يتعرضون له من مشاكل أثناء تأدية عملهم وأن صرف هذه المكافأة تكون أسوة لما يمنع لبعض العاملين بالمصالح والوزارات الأخرى .

— تمدين المادة (٢٠) وذلك بتشديد العقوبة على كل من حال دون تأدية من لهم صفة الضبطة القضائية لأعمالهم .

— استحداث نص جديد هو نص ( المادة ٢٦ ) بفرض رسوم اضافية مقدارها ١٠٪ من قيمة رسم معايرة ودمغ أجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل الموضحة بالجدول رقم (٤) الملحق بمشروع القانون المعروض ، وذلك لتخصيص هذه الزيادة لتجديد الأبنية وتحديث التجهيزات وصرف حوافز للعاملين بها من أجل مواجهة ظاهرة تهرب الخبرات الفنية منها الى جهات أخرى مميزة عنها ماديا حيث أن ما يصرف لهذه المكافآت من حوافز لا يتناسب ومخاطر العمل بالمصلحة .



رابعا - التعديلات التي أدخلتها اللجنة على مواد مشروع القانون :

بالنسبة للفصل الثاني :

مادة (١٠) : حذفت اللجنة الفقرة الثانية من هذه المادة وذلك حتى لا يتم تعديل الرسوم المحددة بموجب هذه المادة بالزيادة الا من خلال تشريع جديد مما يضمن عليها سمة الثبات والاستقرار .

بالنسبة للفصل الثالث :

مادة (١٥) : أضافت اللجنة عبارة « بمقوية الحبس » بعد عبارة « والأمانة أو ... » في السطر الثاني من البند ثانيا من هذه المادة وذلك بهدف التجاوز عن العقوبات البسيطة التي قد تكون مائة لاصدار التراخيص مما يخفف على فئة الزائنين والصناع .

كما أضافت اللجنة عبارة « يصدر بتجديده قرار من وزير الترميم والتجارة الداخلية » بعد كلمة « تخصصه » في السطر الأول من البند رابعا من هذه المادة وذلك حتى يترك للوزير المختص تحديد المؤهل الفني المطلوب للراغبين في مزاوله المهن المتعلقة بالوزن والقياس والكيل تمشيا مع ما يحدث من تطورات في مجال التعليم والتأهيل الفني .

— استبدلت اللجنة بعبارة « ثلاثة أمثال » الواردة في نهاية البند خامسا من هذه المادة كلمة « مثلي » وذلك تخفيفا للأعباء عند سداد الرسوم المطلوبة .

مادة (١٦) : استبدلت اللجنة بعبارة « ثلاثة أمثال » الواردة في نهاية الفقرة الرابعة من هذه المادة كلمة « مثلي » وذلك لذات الأسباب الواردة في تعديل المادة السابقة .

مادة (١٨) : استبدلت اللجنة بكلمة « خمسة » الواردة في السطر الثاني من الفقرة الأولى من هذه المادة كلمة « خمسين » .

— كما استبدلت بكلمة « خمسين » الواردة في نهاية السطر الثاني من ذات الفقرة كلمة « مائتي » وذلك حتى تتشى قيمة الغرامة مع مستوى الأسعار السائدة حاليا وتكون العقوبة مؤثرة ولها فعاليتها على كل من خالف أحكام بعض مواد مشروع القانون المعروض .

مادة (١٩) : استبدلت اللجنة بكلمة « عشرة » في السطر الثاني من الفقرة الأولى من هذه المادة كلمة « مائة » .

— كما استبدلت بكلمة « مائة » في السطر الثالث من ذات الفقرة كلمة « خمسمائة » وذلك لذات الأسباب الواردة في تعديل المادة السابقة .

مادة (٢٠) : استبدلت اللجنة بكلمة « مائة » الواردة في السطر الثاني من هذه المادة كلمة « خمسمائة » .

— كما استبدلت بكلمة « خمسمائة » الواردة في السطر الثاني من ذات المادة كلمة « ألف » . وذلك لذات الأسباب الواردة في تعديل المادة السابقة .

مادة (٢١) : استبدلت اللجنة بكلمة « جنيتين » الواردة في السطر الثالث من هذه المادة عبارة « عشرين جنيتها » .

— كما استبدلت بكلمة « مائة » في السطر الرابع كلمة « مائتي » . وذلك لذات الأسباب الواردة في تعديل المادة السابقة .

كما استبدلت بعبارة « ثلاثة أمثال » الواردة في السطر الخامس من الفقرة الثانية من هذه المادة كلمة « مثلي » . وذلك تخفيفا للأعباء عند سداد الرسوم المطلوبة .

مادة (٢٦) : عدلت اللجنة الفقرة الثانية من هذه المادة بحيث تصبح على النحو الآتي :

« ويتم الصرف من هذه المبالغ بقرار من وزير ائتموين والتجارة الداخلية بحيث لا يتجاوز المخصص للحواجز ٥٠٪ من اجمالي الحصيلة » .

— كما حذفت اللجنة الفقرة الثالثة والأخيرة من هذه المادة وذلك لنفس الأسباب الواردة في تعديل المادة (١٠) السالف ذكرها .

مادة (٢٩) وأضافت اللجنة عبارة « خلال الستة أشهر التالية لصدوره » وذلك لي عجز هذه المادة .

جدول رقم (٤) :

عند مناقشة المادة (١٠) من مشروع القانون المعروض ، أوضحت مناقشات السادة أعضاء اللجنة اعتراضهم على الفقرة الثانية من هذه المادة ، لأنها تعطي الوزير المختص الحق في تعديل الرسوم الواردة في الجدول رقم (٤) الملحق بمشروع القانون والخاصة بمعايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل مما أدى الى حذف هذه الفقرة من المادة المذكورة على النحو السابق الإشارة اليه ، وقد شرحت الحكومة وجهة نظرها حول اضافة هذه الفقرة مبينة بأن الرسوم الواردة في الجدول رقم (٤) رسوم لا تتفق مع الزيادة المضطردة في الأسعار كما أنها لا تتناسب مع الخدمة المؤداة .

وقد رأت اللجنة تمشياً مع وجهة نظر الحكومة تعديل الأرقام الخاصة بالرسوم الموضحة بالجدول سالف الذكر بحيث تكون متمشية مع مستوى الأسعار في المرحلة الحالية من ناحية ونوع الخدمة المؤداة من ناحية أخرى .

لذلك عدلت اللجنة الجدول رقم (٤) ليصبح على النحو المبين في الجدول المقارن المرفق بترتيب اللجنة .

واللجنة توافق على مشروع القانون ، وترجو المجلس الموقر الموافقة عليه معديلاً بالصيغة المرفقة .

رئيس اللجنة

دكتور مصطفى السعيد

## مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم واحد لسنة ١٩٩٤  
بمشروع قانون في شأن الوزن والقياس والكيل

في شهر أغسطس عام ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن  
الوزن والقياس والكيل وقد أسفر التطبيق العمل عن ضرورة تعديل بعض أحكام  
هذا القانون .

وقد تضمن مشروع التعديل المقترح تعديل المادة الخامسة وذلك بإضافة  
فقرة جديدة تعطى الحق لوزير التموين والتجارة الداخلية في تعديل الجدول رقم  
(٣) المنقح بالقانون وذلك بالاتفاق مع الجهات المختصة ( هيئة التوحيد القياسي )  
كما تم زيادة غرامة التأخير حالة عدم رد سنج العيار في المواعيد المحددة الى عشرة  
جنيهات عن كل يوم تأخير بالنسبة لكل طن أو كسوره ، وذلك لضمان رد هذه  
السنج في المواعيد المحددة منعا من تعطيل العمل .

كما تم اضافة فقرة أخرى لنص المادة ساقطة الذكر تعطى المصلحة الحق  
في اعطاء شهادات تعديل على معايرة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل  
الدقيقة التي لا يسمح حجما أو دقتها بوضع أختام الدمع عليها .

كما تضمن المشروع تعديل المادة (١١) زيادة رسم المعاينة الى عشرة جنيهات  
وذلك بناء على طلب الجهاز المركزي للمسابقات وحتى يتناسب مع الجهد والوقت  
الذي يبذل في هذا العمل .

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة (١٥) قد اشترطت فيمن يزاول مهنة  
الوزن أو صناعة آلات وأجهزة وأدوات الوزن والقياس والكيل الا يكون قد  
سبق الحكم عليه في جناية أو بمقوبة مقيدة للحرية في جنة بمظلة بالشرف والأمانة

أو بعقوبة تتعلق بمخالفة أحكام النصوص الخاصة بالوزن والقياس والكيل ترمب على تطبيق هذا النص الغاء عدد كبير من رخص الوزانين والصناع الذين صدرت ضدهم أحكام بالغرامة في جنح تتعلق بمخالفة النصوص السابقة لذلك تضمن التعديل المقترح لفقرة سالفة الذكر انها اشترطت فيمن يزاول مهنة الوزن أو صناعة آلات الوزن والقياس والكيل الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة تتعلق بمخالفة أحكام هذا القانون وذلك تخفيفا على جمهور الوزانين والصناع كما تم زيادة الحد الأقصى للرسوم الموضحة بالمادة ١٥ ، ١٦ حيث أصبحت في الوقت الحاضر لا تتناسب مع الخدمة التي تقدمها المصلحة للرخص له .

وقد رأت المصلحة اضافة فقرة جديدة لنص المادة (١٩) يعطيها الحق في بيع أجهزة آلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التي يحكم بمصادرتها لحسابها على أن يخصص ٢٥٪ من ثمنها تصرف كمكافآت لمن قاموا بضبطها ومعاونهم حتى تكون حافزا لهم على العمل خاصة وأنه يناط بهم مراقبة آلات وأجهزة وأدوات الوزن والقياس والكيل على مستوى الجمهورية ويذلون في سبيل ذلك جهدا كبيرا بالاضافة الى ما يتعرضون له من مشاكل أثناء تأدية عملهم وأن صرف مكافأة لهم يكون أسوة ببعض العاملين بالمصالح والوزارات الأخرى .

كما يشمل المشروع المقترح تعديل المادة (٢٥) وذلك بتشديد العقوبة على كل من حال دون تأدية من لهم صفة الضبطية القضائية لأعمالهم .

هذا وتضمن مشروع القانون المقترح نصا جديدا يقضى بفرض رسوم اضافة مقدارها ١٠٪ من قيمة رسم معايرة ودمغ أجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل الموضحة بالجدول الملحق بالقانون ، وأن المادة المتقدمة من مشروع القانون المقترح جاءت نتيجة لما أرفقته اللجنة العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية في اجتماعها

المنعقد بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣ وهي بصدد نظر موضوع الأسلوب ، الجديد المقترح لتعيين خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية الفنية والمهنية حيث ناقشت موقف التخصصات التي فيها عجز وأسلوب جذب الخريجين من التخصصات المطلوبة وانتهت اللجنة المذكورة في اجتماعها المشار اليه الى التوصية بأن تتولى الأجهزة المعنية وبمراعاة التأشيرات العامة للموازنة - دراسة امكانية زيادة مواردها عن طريق رفع رسوم الخدمات ورفع الخدمة وتخصيص هذه الزيادة لتجديد الابنية وتحديث التجهيزات وصرف حوافز للعاملين بها .

علما بأن تحصيل الرسم الاضافي المنصوص علية بالمادة سائلة الذكر من شأنه أن يخفف من الأعباء على الموازنة العامة حيث تخصص هذه الرسوم للاتفاق منها على صيانة المباني وتحديث الآلات والأدوات المستعملة في العمل بالاضافة الي صرف حوافز للعاملين بالمصلحة لرفع كفاءة الخدمة المؤداة ولواجهة ظاهرة تهرب الخبراء الفنية منها الى جهات أخرى مميزة عنها ماديا حيث أن ما يصرف لهذه الكفاءات من حوافز لا يتناسب ومخاطر العمل بالمصلحة .

هذا وقد تم عرض التعديلات المقترحة على الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون لابداء رأيها في التعديلات المطلوبة .

وتشرف وزير التموين والتجارة الداخلية بمرس مشروع القانون المقترح مفرغا في الصيغة التي أقرها قسم التخرج بمجلس الدولة بالقانون رقم (٢٩١) بتاريخ ١٩٨٨/١١/٧ .

تحريرا في : ١٩٨٩/٤/١٨

وزير التموين والتجارة الداخلية

٥٠١ / محمد جلال الدين أبو الذهب

## قرار وزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤

في شأن أجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل

صادر في ١٦/٦/١٩٩٤ (١)

### وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالهيات والعلامات التجارية .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التديس والقش .

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٩٣ بقيام السادة الوزراء بأعمال من يتغيب منهم .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٦ في شأن أجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل .

### قرر :

#### الفصل الأول

١ - الشروط الواجب توافرها

في أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل

أولاً : أحكام عامة :

#### مادة (١)

لا يجوز دمع آلات الوزن إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون جميع السكاكين وسطوح ارتكازها من صلب مقسى بدرجة صلادة

لا تقل عن ٦٠ روكويل أو عتيق أو أى معدن آخر بحالة جيدة توافق عليها

مصلحة دمع المصوعات والموازين وذلك حسب حالة الاستعمال

( ١١ ) الوقائع المصرية - العدد ١٦٣ ( تابع ١ ) في ٢٤/٧/١٩٩٤

ويجب أن تكون مثبتة بكيفية تسمح بسهولة الحركة وتركز السكاكين على طول أجزائها العاملة ولا تستعمل لتثبيتها خوابير أو لينات ، وفي حالة استعمال الخوابير فى السكينة الرئيسية يثلثات موازين الطبالى يجب أن تلحم بلحام متين يتعلمر معه نزعها . ويجوز الاستعانة بلمنة واحدة فى ذراع ميزان الطبلية أو القبانى السابق دمغها ( القديم ) ويشترط أن تكون مثبتة بلحام متين يشتمها تماما .

(ب) أن تكون الآلة متزنة قبل تحميلها ( أى فى حالة الخلو ) .

(ج) أن يكون للذراع مدى كاف للتذبذب بحيث يعود إلى حالة الاتزان بمجرد رفع الثقل عنه ويرجع المؤشر إلى علامة الصفر أو النهاية الصغرى حسب الأحوال .

(د) إذا كان للآلة أجزاء متبادلة فيجب ألا يؤثر التبادل فى صحة الوزن .

(هـ) أن تكون جميع التقاسيم بخطوط واضحة رفيعة يسهل معها قراءة نقط ارتكاز النقل المتحرك ( الرمانة ) أو موضع المؤشر حسب الأحوال .

(و) أن تكون كفات الموازين مصنوعة بحيث تتحمل الاستعمال العادى وبكيفية تجعلها صالحة لحمل أصناف البضاعة المعدة تلك الموازين لوزنها .

ويجب أن ترقم الموازين وجميع أجزائها بأرقام موحدة وظاهرة ليسهل قراءتها ولا يجوز معايرتها قبل استيفاء تلك الشروط .

(ز) أن تكون مجهزة بقرص من معدن رخو لوضع اختتام الدمغ عليه ويكون مثبتا بكيفية لا تسمح بسقوطه - ولا تسرى حكم هذه الفقرة على موازين الدرجتين الأولى والثانية ووفقا لما تقرره مصلحة دمغ المصوغات والموازين لكل نوع من أنواع الموازين المختلفة .

(ح) مصلحة دمغ المصوغات والموازين هى التى تقرر توافر هذه الشروط أو عدم توافرها ورأيها فى ذلك نهائى .



## مادة ( ٢ )

الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل التى تقدم للمعايرة يجب أن تكون تامة بجميع أجزائها ، ونظيفة وخالية من أية شوائب أو علامة تلتبس مع اختتام الدمغ وأن تكون جيدة الصنع وعلى درجة من المتانة تتحمل الاستعمال العادى والأغراض التى صنعت من أجلها .

## مادة ( ٣ )

الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل التى تكون أصلحت أو أعيد ضبطها بعد وضع خاتم الدمغ عليها ، يجب إعادة معايرتها قبل استعمالها .

## مادة ( ٤ )

تعاير آلات الوزن بإيجاد القدر اللازم لجعل الذراع أفقيا مع انطلاقه فى الحساسية فى حدود الفرق المسموح به عندما تكون الآلة محملة وعند معايرة آلات الوزن غير المشبته وذات القاعدة توضع على سطح أفقى مع استعمال ميزان المياه الثابت بها لضبطها .  
وأما التى تستعمل وهى معلقة فتعاير بهذه الحالة .

## مادة ( ٥ )

يشترط فى الموازين بصفة عامة أن تكون درجة حساسيتها وحركتها منطلقة فى حدود التفاوت المسموح به والمقرر لكل نوع وفقا لما هو وارد بالجدول رقم (٣) الملحق بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

ثانيا : الموازين :

## مادة ( ٦ )

تخضع معايرة آلات الوزن للشروط المبينة فى المواد التالية :

## ١ - ميزان القب

### مادة ( ٧ )

يشترط في موازين القب عند معايرتها ما يأتي :

( أ ) أن يكون الجهاز الملحق بالآلة والمعد لضبط التوازن في حالة خلوها من الأحمال مثبتا بها بصفة دائمة وبحالة لا تعوق استعمال الميزان .

( ب ) ألا يجاوز الفرق القدر المسموح به عند وضع نصف الحمولة في كل من الكفتين وتحريك السكاكين أو مراكزها جانبيا أو إلى الأمام أو الخلف في المدى المعد لها .

( ج ) أن يظل الميزان صحيحا سواء وضعت السنج في وسط الكفة أو في جوانبها .

### مادة ( ٨ )

لا يجوز دمج موازين القب ذات الطرفين إذا كانت السلاسل معلقة بكيفية تسمح بإطالة أو تقصير أحد الذراعين أثناء الوزن .

### مادة ( ٩ )

تدمج موازين القب بوضع الحاتم الذي منطوقه الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر ، على القرص الرخو المعد لذلك والذي يجب أن يكون مثبتا تماما ويتعين وضع رقم الميزان المسلسل على الذراع والكفتين من باقى الأختام التى تقررها مصلحة دمج المصوغات والموازين حسب ما تراه ملائما .

## ٢ - الموازين ذات الكفتين

### مادة ( ١٠ )

يشترط في الموازين ذات الكفتين عند معايرتها ما يأتي :

( أ ) أن يكون ذراعا الميزان العلوى والسفلى وحاملا كفتيه متينة الصنع .

( ب ) أن تكون السكاكين وسطوح ارتكاز الذراع العلوى ( اللقم ) وكذا نقط تماس الذراع السفلى ( الجريدة ) المتعارف عليها باسم ( العوامات أو الفرش ) مصنوعة من صلب مقسى بدرجة صلادة لا تقل عن ( ٩٠ ) روكويل أو عقيق أو أى معدن آخر توافق عليه مصلحة دمغ المصوغات والموازين حسب حالة الاستعمال .

( ج ) يجب أن تكون ركب الموازين المتعارف عليها تحت اسم ( الفرنساوى ) من الحديد الزهر ( والألماني والظلياني ) من الحديد المشغول ومتينة الصنع بحيث تتحمل الاستعمال العادى - وأن تكون المقاسات والحامات المصنعة منها تلك الموازين وفقا لما تقرره مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

#### مادة ( ١١ )

إذا كان للموازين ذات الكفتين جهاز لضبط التوازن فى حالة خلوها فيجب أن يكون مثبتا بصفة دائمة تحت إحدى الكفتين ولا يسمح بأكثر من واحد فى المائة من حمولة الميزان ويشترط ألا يكون للميزان أى جهاز آخر لهذا الغرض .

#### مادة ( ١٢ )

يجب توافر الشروط الآتية عند معايرة الموازين ذات الكفتين :

( أ ) ألا يجاوز الوزن الفرق المسموح به عند وضع نصف الحمولة من السنج العيارية فى كل من الكفتين وتحريك السكاكين أو مراكزها جانبيا أو إلى الأمام أو الخلف فى مدى حركتها .

( ب ) ألا يجاوز الفرق فى الوزن القدر المسموح به إذا كانت كفة البضاعة مقعرة إذا ما وضع نصف حمولة الميزان من سنج المعايرة فى وسط مؤخرة الكفة والسنج المماثلة الأخرى فى أى موضع فيها .

( ج ) ألا يجاوز فرق الوزن القدر المسموح به إذا كانت كفة البضاعة غير مقعرة فى الحالاتين الآتيتين :

١ - إذا تغير مركز ثقل حمل من السنج العيارية بمعدل نصف الحمولة بالكفة فى أى مكان بها على بعد من وسطها يساوى ثلث أكبر قطر لها لما يقابله من الحمل ( السنج العيارية ) فى الكفة الأخرى ( أى بالمعنى المتعارف عليه الثلث والثلثان ) .

٢ - إذا وضع الحمل المبين بالفقرة السابقة فى حالة ما إذا كانت الكفة ذات جانب رأسى فى أى مكان تجاه منتصف الجانب - ويشترط أن تكون زنة السنج العيارية متقاربة لنصف حمولة الميزان فى جميع الحمولات الكبيرة عند المعايرة .

#### مادة ( ١٣ )

تدعغ الموازين ذات الكفتين على القرص المعد لهذا الخصوص وذلك بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر والأختام التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين حسب ما تراه ملائما .

ويجب أن يسمح مقاس القرص لوضع أختام الدمغ عليها - وأن يكون مثبتا فى مكان ظاهر من الذراع أو فى أى مكان آخر تحدده مصلحة دمع المصوغات والموازين .

#### ٣ - موازين الطبليية والأرضية

#### مادة ( ١٤ )

يشترط فى موازين الطبليية والموازين الأرضية ما يأتى :

( أ ) أن يكون بالذراع أو الأذرع حاجزا أو حواجز على حسب الأحوال لمنع الثقل أو الأثقال المتحركة المتعارف عليها ( بالرمانة ) من مجاوزة الصفر .

( ب ) إذا كان للميزان سنج نسبة فيجب أن يكون مبينا عليها مقدار ما تزنه على الطبليية بحروف ثابتة لا يسهل إزالتها - ويشترط أن تكون أوزان تلك السنج متصلة حتى نهاية الحمولة على أن ترقم بأرقام الميزان المستعملة عليه .

( ج ) ألا يجاوز الفرق الذى يحدثه تحريك ثقل جهاز التوازن ( رمانة الهواء ) إلى أقصى مدى حركته يمينا أو شمالا فى الموازين الجديدة عن واحد فى المائة وأن لا يقل عن نصف فى المائة من الحمولة .

( د ) أن تكون أجنحة الطبالى والحاجز الخلفى مثبتة تماما بالميزان .

( هـ ) أن يكون كرسى العمود الرئيسى ( حامل الذراع ) مصنع من الحديد الزهر أو الحديد المشغول .

### مادة ( ١٥ )

يجب توافر الشروط الآتية عند معايرة موازين الطبالى :

( أ ) أن تكون موضوعة على سطح أفقى غير رخو .

( ب ) أن يضبط الميزان بدون تحميل .

( ج ) إذا وضع ربع الحمولة فى وسط الطبلية أو فى أحد أركانها فيجب ألا يزيد الفرق فى الوزن عن نصف القدر المسموح به .

( د ) إذا كان الميزان بدون سنج نسبية فتختبر تقاسيم الذراع حتى نهاية الحمولة وإذا كان يزن بسنج نسبية فيجب بعد التحقق من صحة تقاسيم الذراع - اختبار الميزان بالسنج النسبية تباعا حتى نهاية الحمولة .

( هـ ) إذا كان للميزان جهاز لتحميله وإراحته ( رافعة التشغيل ) والتى توقف حركة الميزان أو تشغيله . يجب ألا يجاوز الفرق فى أية حالة القدر المسموح به عند تكرار التحصيل والإراحة وذلك فى أى وضع على الميزان .

و ألا يجاوز القدر المسموح به عند تحريك الثلثات أو الذراع جانبيا أو إلى الأمام أو إلى الخلف فى مدى حركتها عند تحميل الميزان حمولة كاملة .

( و ) أن تكون خامات وأبعاد ومواصفات وحمولة موازين الطبالى والأرضية المصنعة محلها وفقا للمواصفات القياسية المصرية أو لما تقرره مصلحة دمع المصوغات والموازين .

ويشترط فى موازين الطبلية التى لها رمانة إضافية لوزن كسور الكيلو جرام أن تكون مقسمة إلى تسعة أقسام متساوية كل قسم منها يقرأ مائة جرام ويجوز تقسيمه إلى قسمين متساويين بحيث يقرأ خمسين جراما .

#### مادة ( ١٦ )

تدمغ موازين الطبلية والأرضية بوضع الحتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر ، والأختام التى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين حسب ما تراه ملائما ، وذلك على القرص المعد لهذا الغرض والذى يجب أن يكون فى مكان ظاهر أو فى مكان آخر توافق عليه مصلحة دمع المصوغات والموازين .

#### ٤ - موازين القبان

#### مادة ( ١٧ )

يشترط فى موازين القبان ما يأتى :

( أ ) أن تكون مصنوعة من حديد مشغول أو صلب أو أى معدن آخر عليه مصلحة دمع المصوغات والموازين .

(ب) أن يكون الذراع مستقيما - وأن تكون تقاسيم كل وجه فى مستوى واحد وعمودية على محور الذراع ومتساوية - وأن تكون قراءة تقاسيم الذراع متصلة وألا يقل أقسام قسم الوحدة عن ثمانية ملليمترات ويشترط أن تكون تقاسيم كل وحدة كيلو جرام بذراع القبان مقسمة إلى تقاسيم جزئية من الكيلو بحيث تكون الوحدة على الوجه الكبير مقسمة إلى قسمين متساويين نصف كيلو جرام - وعلى الوجه المتوسط يقسم الكيلو إلى خمسة أقسام متساوية كل قسم يقرأ ٢٠٠ جرام وعلى الوجه الصغير يقسم الكيلو إلى عشرة أقسام متساوية كل قسم يقرأ ١٠٠ جرام .

(ج) أن يكون رصاص الضبط فى الثقل المتحرك ( الرمانة ) مثبتا تماما وأن يكون سطحه السفلى داخل الرمانة على بعد يساوى سمك النحاس المصنوعة منه والنزى يجب ألا يقل عن ثلاثة ملليمترات .

( د ) أن يكون القبان مذبذبا وأن يعود إلى وضعه الأفقى إذا رفع الذراع أو خفض والميزان محمل فى حالة التوازن بمقدار خمس عشرة درجة .

(هـ) ألا يجاوز الفرق القدر المسموح به إذا رفع أو خفض الذراع بمقدار ٣٠ درجة على الأقل عن وضعه الأفقى .

( و ) ألا تقل المسافة بين سكينتى التعليق والتحميل للوزن على الوجه الكبير عن ١٨ ملليمترا ولا يحدث احتكاك بين حاملى السكيتين عند تحريك القبان محملا .

( ز ) إذا كان خطاف التعليق يلف حول نفسه وجب أن يكون الجزء الأسفل أسطوانيا قائما يلف داخل ثقب أسطوانى قائم لا يزيد قطره على قطر الجزء الأسفل إلا بمقدار ما يسمح بلفه داخل الثقب - وأن تكون سطوح الاحتكاك بين الخطاف والحالة خارج الثقب أفقية .

( ح ) أن يكون حامل الرمانة ( الشفرة ) معداً بكيفية يسهل معها قراءة تقاسيم أى وجه من أوجه الميزان وإذا كان يميزان القبان ثقل متحرك منزلق على ذراعه ومشابه للثقل المتحرك والمستعمل على ذراع ميزان طبلية عادى والمتعارف عليه باسم ( رمانة ) فيجب أن يوجد ببداية تقاسيم الذراع حاجز لمنع المتحرك من مجاوزة بداية تقاسيم أول كل وحدة على أن تكون مصنوعة من النحاس ومعدة بحيث يسهل معها قراءة التقاسيم صحيحة الأوزان حتى نهاية الحمولة .

(ط) أن تكون السكاكين وسطوح الارتكاز مثبتة تماما ولا تستعمل خوابير أو لينات لأى غرض كان فى الموازين الجديدة ويجوز استعمال خابور واحد أو كئنة واحدة فى الموازين القديمة بشرط أن تكون مثبتة تماما ولمحورما .

### مادة ( ١٨ )

يجب توافر الشروط الآتية عند معايرة موازين القبان :

( أ ) ألا يجاوز الفرق في الوزن القدر المسموح به إذا حمل القبان تصاعديا حتى نهاية الحمولة أو خفض الحمل تنازليا .

(ب) أن يكون ذراع الميزان أفقيا عند اتزانته وهو محمل أى تكون الزاوية بين محوره ومحور التعليق ٩٠ درجة .

### مادة ( ١٩ )

( أ ) تدمغ موازين القبان بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على جسم القبان وكذا الخاتم الذى يحمل عبارة موازين ومكايل مصرية على القرص المعد لهذا الغرض بأسفل الشقل المتحرك ( الرمانة ) .

(ب) تدمغ باقى أجزاء ميزان القبان بالأختام التى تقردها مصلحة دمع المصوغات والموازين ويجب أن يوضع رقم الميزان على ذراعه وعلى جميع أجزائه المنفصلة .

### ٥ - ميزان الزنبرك

### مادة ( ٢٠ )

يشترط فى موازين الزنبرك ما يأتى :

( أ ) ألا يزيد عرض نهاية المؤشر على ملليمتر واحد ويعد نهايته عن تقاسيم المينا على ٣ ملليمترات .

(ب) أن تكون المينا مقسمة إلى أقسام طبقا للجدول الآتى على ألا يقل كل قسم عن واحد ونصف ملليمتر فى الموازين حتى حمولة ١٥ كيلو جرام وعن ٣ ملليمترات فى الموازين الأكثر حمولة :



الميزان	أقصى قيمة ما يعادله القسم الواحد من الحمل
أقل من $\frac{1}{4}$ كيلو جرام	١٠ جرامات
من $\frac{1}{4}$ كيلو جرام إلى ٥ كيلو جرامات	٢٠ جرام
أكثر من ٥ كيلو جرامات إلى ١٠ كجم	٥٠ جرام
أكثر من ١٠ كجم إلى ١٥ كجم	١٠٠ جرام
أكثر من ١٥ كجم إلى ٣٠ كجم	٢٠٠ جرام
أكثر من ٣٠ كيلو جرام	$\frac{1}{100}$ من الحمولة

ويجب عندما يبدأ التقسيم بحمل معين ملاحظة أن يكون المؤشر على علامة الصفر قبل البدء بوضع أى حمولة وفى حالة وجود جهاز لضبط الصفر يجب ألا يجاوز مدى تأثيره ١٪ من الحمولة مع وجوب استيفاء الشروط الواردة بالمادة (١) من هذا القرار وعدم الإخلال بباقى مواد .

#### مادة ( ٢١ )

يراعى فى معايرة ميزان الزنبرك ما يأتى :

( أ ) أن يختبر الميزان ذو الكفة من أسفل حمولة ١٥ كيلو جرام فأقل مطلقا بقائم وألا يجاوز الفرق فى الوزن القدر المسموح به مهما اختلف موضع الحمل بالكفة وأما فى الموازين ذات الكفة من أعلى فتراعى الأحكام الواردة فى المادة ١٢ من هذا القرار ( الشروط الواجب توافرها عند معايرة الموازين ذات الكفتين ) .

(ب) أن يختبر الميزان عند كل التقاسيم المبينة عليه .

(ج) أن يكون الوزن صحيحا عند كل رقم سواء كان الاختبار تصاعديا أو تنازليا ويختبر الميزان من حيث قدرته على الاسترداد بترك نصف الحمولة عليه مدة عشرين ساعة ثم يرفع الحمل ويعاد اختباره بعد مضي أربع ساعات .

#### مادة ( ٢٢ )

تدمج موازين الزنبرك على القرص المعد لهذا الغرض وذلك بوضع الخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر والخاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرية ) أو حسب ما تقرره مصلحة دمع المصوغات والموازين .

#### ٦ - الموازين الذاتية

##### مادة ( ٢٣ )

الموازين الذاتية هي الموازين المهيأة بجهاز خاص يبين على وجه السرعة مقدار وزن ما يوضع عليها من الأحمال أو يسجلها أو يجمعها .

##### مادة ( ٢٤ )

يشترط فى الموازين الذاتية أن يكون جهاز الضغط بها مصابنا بحيث يتعملر معه العبث به .

##### مادة ( ٢٥ )

( أ ) تعابير الموازين الذاتية يتحملها ما لا يقل عن عشرين حملا على التوالى من سنج المعايرة الرسمية .

أما الموازين التى تقوم بعملية الجمع فيجب ألا تقل الأحمال عن أربعين حملا متفاوتة الأوزان .

(ب) أن تكون الموازين الذاتية المصنعة محليا مطابقة للأشكال والأوصاف والأبعاد والمواصفات التى تقرها مصلحة دمع المصوغات والموازين وفقا للمواصفات القياسية المصرية ولما جاء بأحكام ومواد هذا القرار .

### مادة ( ٢٦ )

تدمج الموازين الذاتية بوضع الحاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر والحاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرىة ) على القرص المعد لذلك وحسب ما تقرره مصلحة دمج المصوغات والموازين ويوضع رقم الميزان على جميع الأجزاء المنفصلة بما فيها الميناء .

### ٧ - الموازين النصف ذاتية

#### مادة ( ٢٧ )

الموازين النصف ذاتية هى التى تبين وزن الأثقال والأحمال بواسطة مؤشر يتحرك على لوحة مدرجة ( المينا ) مع استخدام سنج إضافية لوزن الأثقال التى تزيد عما تبينه لوحة التدرج .

#### مادة ( ٢٨ )

يشترط فى الموازين النصف ذاتية ما يأتى :

- ١ - ألا يقل البعد بين خطى التدرج المتتاليين عن واحد ملليمتر .
- ٢ - ألا يزيد سمك خط التدرج عن ١.٥ ملليمتر .
- ٣ - ألا تتابع أكثر من أربعة خطوط تدرج بنفس الطول وتكون الخطوط التى تحدد أوزانا صغيرة أصغر من التى تحدد أوزانا كبيرة .
- ٤ - يجب ألا يقل طول أصغر خط التدرج عن  $\frac{1}{4}$  ملليمتر .
- ٥ - أن يوزع الترقيم بانتظام على طول التدرج بحيث لا يتحرك أكثر من عشرة خطوط تدرج متتالية بدون ترقيم .
- ٦ - أن تكون أجزاء الميزان كاملة ومتناسكة ونظيفة .

٧ - أن تكون الكفة الخاصة بوضع ما يراد وزنه مجهزة بطريقة تمنع سقوطه أو احتكاكه بجسم الميزان .

٨ - أن يثبت بقاعدة الميزان ( ميزان مياه ) لمساعد على ضبط قاعدته أفقيا قبل معايرته .

٩ - أن يجهز الميزان بسلك مجدول وقرص من معدن رغو ليعصم خاتم الدمغ عاليه بحيث تمنع هذه الطريقة إحداث أى تغيير أو تعديل به يؤثر على حساسيته أو درجة دقته على أن يكون ذلك الخاتم فى مكان ظاهر تسهل رؤيته وتتبع هذه الطريقة عند دق الميزان الثانى أو حسبما تقرره المصلحة .

١٠ - يجب أن يكون تصميم مهد الحركة بحيث لا يقل عدد ذبذبات المؤشر عند وضع ثقل على الميزان عن ذبذبة واحدة ولا يزيد عن ذبذبتين .

١١ - أن ترقم أجزاء الميزان برقم موحد على كل من الكفتين وحاملها ولوحة التدرج بالميزان .

١٢ - أن تكون للموازين النصف ذاتية المصنعة محليا مطابقة للأشكال والأوصاف والأبعاد التى تصدرها وتقرأها مصلحة دمغ المصوغات والموازين ووفقا للمواصفات القياسية المصرية .

١٣ - يجب أن يكون جهاز الضبط بها مصانا بحيث يتعذر العبث به أو إحداث أى تغيير فى أبعاده النسبية مما قد يؤثر على حساسته أو درجة دقة أو صعة الأوزان .

#### مادة ( ٢٩ )

الطريقة القياسية لمعايرة الموازين النصف ذاتية :

١ - ضبط قاعدة الميزان فى وضع أفقى تماما بمساعدة المسامير المحورية وميزان روح التسوية فى مكان بعيد عن مصادر الاهتزازات والتيارات الهوائية .

٢ - أن يكون مؤشر الميزان قبل تحميله عند صفر التدرج تماما .

٣ - ألا يقل عدد ذبذبات المؤشر عند وضع ثقل على الميزان عن ذبذبة واحدة ، ولا يزيد عن ذبذبتين .

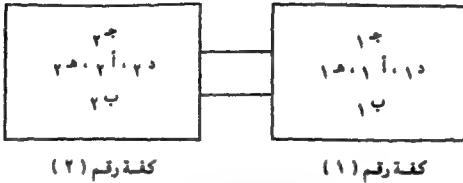
٤ - توضع سنجة قياسية على كفة الميزان يعادل وزنها ٢٠٪ من أقصى وزن يبينه التدرج الكامل بينما الميزان ويراقب وضع المؤشر ثم تضاف سنج قياسية صغيرة إلى أى من الكفتين حتى يشير المؤشر إلى القراءة المصادلة للثقل الموضوع على الكفة تماما ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة للتفاوت المسموح به .

٥ - تعاد عملية المعايرة المذكورة بالبند السابق بوضع سنج قياسية تعادل ٥٠٪ ، ١٠٠٪ من أقصى وزن يبينه التدرج الكامل لميزان الميزان ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة في كل حالة التفاوت المسموح به .

٦ - يوضع في كل من الكفتين سنج قياسية تعادل ٥٠٪ من الحمولة الكاملة بالميزان ثم يضاف إلى أى من الكفتين سنج قياسية تعادل ٥٠٪ من أقصى وزن يبينه التدرج الكامل لميزان الميزان ثم يراقب قراءة المؤشر ويضاف سنج قياسية صغيرة إلى أى من الكفتين حتى يشير المؤشر إلى تدرج النصف تماما ويجب ألا يتعدى وزن تلك السنج الصغيرة التفاوت المسموح به .

٧ - تعاد العملية المذكورة بالبند السابق بوضع السنج القياسية بالكفة ( ١ ) في الوضع أ كما هو مبين بالشكل وتوضع السنج القياسية بالكفة ( ٢ ) في الأوضاع ب ٢ ، ج ٢ ، د ٢ ، هـ ٢ على التوالي ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة في كل حالة لضبط المؤشر التفاوت المسموح به .

٨ - تعاد عملية المعايرة المذكورة بالبند ٦ بوضع السنج القياسية بالكفة ( ٢ ) في الوضع أ ٢ وتوضع السنج القياسية بالكفة ( ١ ) في الوضع ب ١ ، ج ١ ، د ١ ، هـ ١ ، على التوالي ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة في كل حالة لضبط المؤشر التفاوت المسموح به .



٩ - تعادل عطلات المعايرة المذكورة في البنود (٦) ، (٧) ، (٨) عند المحولة الكاملة للميزان ويجب ألا يتعدى وزن السنج الصغيرة المضافة لضبط المؤشر في كل حالة التفاوت المسموح به .

١٠ - حساسية بدء الحركة :

بعد استبعاد خطأ الحركة فإن وضع حمل إضافي مساو للقيمة المطلوبة للحد الأقصى المسموح به للخطأ على الجهاز وهو في وضع الاتزان فارغاً أو محملاً فإن هذا الحمل يجب أن يؤدي إلى إزاحة الدليل المبين واستقراره عند مسافة ثابتة تناظر هذا الحمل الإضافي ههقدارها يساوى على الأقل كما يلي :

( أ ) ١ ملليمتر للأجهزة من درجة الدقة الخاصة والعالية .

( ب ) ٢ ملليمتر للأجهزة من درجة الدقة المتوسطة والعادية ذات حد أقصى للوزن مساو أو أقل من ( ٣٠ كيلو جرام ) .

( ج ) ٥ ملليمتر للأجهزة من درجة الدقة المتوسطة والعادية ذات حد أقصى للوزن أكبر من ٣٠ كيلو جرام .

١١ - اختبار لا مركزية الحمل :

تجرى اختبارات لا مركزية الحمل باستعمال حمل اختبار مساو لثلث مجموع الحد

الأقصى للوزن والأثر الأقصى للعبوة ، ويوزع الحمل على الترتيب على طول كل من حروف وسيلة تلقى الحمل على سطح لا يزيد على ربع السطح الكلى لهذه الوسيلة .

#### مادة ( ٣٠ )

تدمج الموازين النصف ذاتية بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرية ) والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على القرص المعد لهذا الغرض والذي يشترط أن يكون فى موضع يمتنع معه إحداث أى تغيير بأجهزة الميزان الداخلية وحسب ما تراه مصلحة دمج المصوغات والموازين .

وتتبع هذه الطريقة عند دمج الموازين النائية :

#### ٨ - السنج

#### مادة ( ٣١ )

لا يجوز دمج السنج إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون السنج المصنعة محلها مطابقة للأشكال والأوصاف والأبعاد التى تقرها مصلحة دمج المصوغات والموازين .

( ب ) ألا تكون مصنوعة من معدن رخو أو مخلوط معدنى رخو .

( ج ) ألا تكون مصنوعة من معدنين غير مخلوطين إلا إذا كان للسنج فى هذه الحالة قبضة محورية تثبت بمسمار برشام يوضع عليه خاتم التاريخ .

( د ) أن تكون سطوحها ملساء خالية من الفجرات ويجوز طلاء السنج الحديدية التى تستعمل فى موازين الدرجتين الثالثة والرابعة بطلاء أسود خفيف قبل المعايرة .

( هـ ) ألا يكون بالسنج المصنعة من الحديد الزهر أكثر من ثقب واحد للضغط ، ويجب أن يكون بالسطح الأسفل للسنجة ولا يمتد إلى السطح ويكون قطره من أسفل أقل من قطره من أعلى أى على شكل ( غنقارى ) .



وبحيث يكون مستوى الرصاص فى الثقب منخفضا عن سطح السنجة بما لا يقل عن ثلاثة ملليمترات ومثبت بطريقة تمنعه من السقوط .

( و ) إذا كانت السنجة من معدن غير الحديد ومسمطة وقبضتها العلوية ثابتة بجسمها الاسطوانى - فيجوز أن يكون بأسفلها ثقب به رصاص للضغط إذا كان حجمها يسمح بذلك ، ويشترط أن تكون مميزة عن باقى السنج .

#### مادة ( ٣٢ )

تدمغ السنج على الرصاص الموجود بثقب الضغط وإذا لم يوجد بها ثقب للضغط تدمغ على سطحها الأسفل أو على السطح الأعلى .

وذلك بالأختام التى تقرها مصلحة دمع المصوغات والموازن أو بأى طريقة تقرها المصلحة .

#### ثالثا : المقاييس وآلات القياس :

##### ١ - مقاييس الأطوال

#### مادة ( ٣٣ )

لا يجوز دمع مقاييس الأطوال إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون مصنوعة من الصلب أو النحاس أو الصاج أو الخشب الصلب أو النسيج المقوى بخيوط معدنية أو الفايبرجلاس أو من أى مادة أخرى توافق عليها مصلحة دمع المصوغات والموازن .

( ب ) أن تكون متينة الصنع خالية من التشقق أو الاتحنا .

( ج ) أن يكون مهيئا عليها مقدار طولها وأن يكون بداية تدرج الشريط ابتداء من حافة الحلقة الخارجية بحيث يكون صفر التدرج من بداية الحلقة من الخارج ويجب ألا يحتوى المقياس على تدرج أكبر من المدون عليه عند نهايته .



٠ ( د ) أن تكون أقسامها واضحة وثابتة ومتساوية وإذا كانت مقسمة تقاسيم جزئية  
وجب أن تكون الأقسام المرقومة وأجزاؤها مهيئة بخطوط أطول من خطوط  
التقاسيم الجزئية .

( هـ ) أن يكتب على المقاييس ذات النهايتين المحدتين لطرفيهما غير المقسمة إلى  
تقاسيم جزئية كاملة عبارة ( خال من التقاسيم الجزئية ) .

ويجب أن تثبت تليستان بهرشام في نهاية المقاييس طول خمسون سنتيمتر  
فأكثر إذا كانت مصنوعة من مادة تسمح بذلك أو حسب ما تقرره المصلحة .

#### مادة ( ٣٤ )

تعاير الجنائز والأشرطة تحت عامل شد كالآتي :

الشريط القماش المقوى بخيوط معدنية ١ كجم .

الشريط المعدني ٥ كجم .

الشريط الصلب والسلاسل الصلب ٧ كجم .

ويجب أن تركز المقاييس عند المعايرة على سطح مستوى .

#### مادة ( ٣٥ )

يجوز قبول المقاييس المصنوعة من القماش أو البلاستيك المقوى بمادة لا تسمح  
باستطاعتها عند الشد المذكورة بالمادة السابقة والملبسة بتليسة غير معدنية .

وتدمغ بالطريقة والأختام التي تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين .

#### مادة ( ٣٦ )

تدمغ المقاييس الملبسة الطرفين بوضع الخاتم الذي يحمل الرقمين الأخيرين من السنة  
الميلادية والرقم الدال على المختبر والختم الذي يحمل عبارة ( موازين ومكاييل ) على  
البرشام والتليسة المصنوعة من المعدن حيث تقع نهايته .

وتدمغ المقاييس الأخرى على كل وجه عند بدء التقاسيم التى يجب أن تكون مهيئة لذلك أو حسب ما تراه مصلحة دمع المصوغات والموازن .

## ٢ - آلات قياس الأطوال : عدادات سيارات الأجرة

### مادة ( ٣٧ )

عداد سيارة الأجرة هو الجهاز الذى يسجل الأجرة المستحقة على أساس المسافات التى تقطعها السيارة وكذا زمن الإنتظار إذا وجد .

### مادة ( ٣٨ )

لا يجوز دمع العدادات إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

١ - أن تكون جميع أجزائها الداخلية بما فى ذلك الساعة الزمنية موضوعة داخل علبة معدنية مركب عليها مينا يوضح البيانات الخاصة بالأجرة المسجلة ~~علامة~~ على البيانات الأخرى بحروف وأرقام ظاهرة :

٢ - أن يكون ذراع أحد طرفيه متصل بالأجزاء الداخلية للعداد - والطرف الآخر ينتهى بعمود رأسى به مستطيل معدنى على شكل راية .

٣ - أن تكون الراية فى الوضع الرأسى عند عدم تشغيل العداد - وفى حالة تشغيله يكون وضعها إلى أسفل .

٤ - أن يكون العداد مهيأ بكيفية تجعل بيان الأجرة والمسافة المقطوعة صفراً فى حالة رفع اللراع إلى الوضع الرأسى .

٥ - أن يكون مكتوباً على وجهى الراية كلمة ( فاض ) بحروف واضحة بلون يتميز عن لون ظلام الراية .

٦ - أن يسجل العداد بدء تشغيله القيمة المقررة للكيلو متر الأول حسب التعريف الرسمية ثم يستمر فى متابعة تسجيل الأجرة المقررة للكيلو مترات التالية .

- ٧ - أن يكون اتصال عمود الكردان بالعداد بواسطة سلك مرن .
- ٨ - أن يجهز العداد بمصباح كهربائي صغير لتسهيل قراءته ليلا .
- ٩ - أن تسجل ساعة العداد أجرة الانتظار وفقا للتعريفة الرسمية بدون توقف لمدة ٢٤ ساعة .
- ١٠ - أن يثبت بالعداد قطعة معدنية تحمل عدد أسنان تروس التعشيق وقطر عجلة الكاوتشوك التي تم على أساسها معايرة العداد .
- ١١ - أن يحتوى العداد وجهاز نقل الحركة بين عمود الكردان والعداد على ثقب تكفي مرور السلك المتصل بالرصاص المعد لوضع أختام الدمغ عليه .

#### مادة ( ٣٩ )

يسمح بنسبة خطأ  $\pm 1\%$  ولا يتجاوز عن  $2\%$  عندما تحقق عدد اللقات المقابلة لتعريف الكيلو متر الأول والمسافات التالية سواء عند المعايرة أو التفيتش .

#### مادة ( ٤٠ )

يدمغ العداد بوضع الحتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر والحتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرى ) على الرصاص المعد لذلك . أو بالطريقة التى تقرها مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

#### رابعاً - المكاييل وآلات الكيل :

##### ١ - مكاييل السوائل :

#### مادة ( ٤١ )

- لا يجوز دمغ مكاييل السوائل إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :
- ( أ ) أن تكون مصنوعة من الزجاج أو الصفيح أو الزنك أو النحاس أو الألومنيوم أو الصاج المجلقن أو النيكل أو من البلاستيك الصلب الشفاف أو من أى معدن أو مادة أخرى توافق عليها مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

( ب ) أن تكون سعة المكاييل مرقمة بوضوح على جانبها كالآتي :

ترقم سعة الكيال من لتر فأكثر بالضغط أو على قطعة من النحاس تثبت على الجانب وفي المكاييل الأخرى ترقم السعة على الشريط المعدني المقس إن وجد أو على ظاهرها . أما المكاييل الزجاجية المحددة سعتها بخط فترقم السعة بجانب ذلك الخط .

( جـ ) في حالة وجود شفة أو حاجز للمكاييل فيجب ألا تزيد سعته على عشر سعة الكيال .

( د ) أن تكون المكاييل المعدنية - ماعدا المعد منها لبيع اللبن بالتجزئة - مستوفية لها يأتي :

١ - أن يكون لقاع الكيال إطار لصيانتته ملحوم به صليب من الحديد مثبتة أطرافه بالإطار بأربعة مسامير برشام من النحاس وأن يكون بالمكيال مسمار برشام مثبت عند تقابل الفوهة بالشفة وآخر عند تقابل الجزء الأسطواني بالمخروط .

٢ - أن تكون مخروطية الشكل أو أسطوانية تعلوها نهاية مخروطية .

( هـ ) أن تكون جوانب المكاييل التي تسع أقل من ٢٠ لترا مصنوعة من قطعة واحدة مخروطية وأما جوانب المكاييل سعة العشرون لترا فيجب أن تصنع من قطعتين إحداها إسطوانية والثانية مخروطية وفي الحالتين يجب أن تقع الوصلة تحت مسامير البرشام المثبتة بأطراف الصليب .

( و ) ألا تتجاوز أقطار الفوهة المقادير الآتية :

١٠ سم لكيال الـ ٢٠ لتر	٥ سم لكيال الـ ٢ لتر
٩ سم لكيال الـ ١٠ لتر	٤ سم لكيال الـ ١ لتر
٨ سم لكيال الـ ٥ لتر	٣ سم لكيال الـ ١/٢ لتر

( ز ) أن يكون قاع المكيال مستويا أو مقعرا للداخل وأن يبرز الإطار عن القاع بما لا يقل عن المقادير الآتية :

٢ سم لمكيال لترين	٣ سم لمكيال العشرين لتر
١ سم لمكيال لتر واحد	٢ سم لمكيال العشر لترات
١ سم لمكيال النصف لتر	٢ سم لمكيال الخمسة لترات

( ح ) أن يكون في الإمكان تفريغ المكيال تفريغا تاما عندما يكون محوره على زاوية ١٢٥ درجة المستوى الرأسى .

#### ( ٢ ) مكاييل سوائيل ذات شروط خاصة

مادة ٤٢ - يجب توافر الشروط الآتية في المكاييل المبينة بعد :

##### ( ١ ) المكاييل الزجاجية :

يشترط في المكاييل الزجاجية أن تبين سعتها على حافة المكيال بواسطة خط مجزور لا يقل طوله عن ٥ سم إذا سمح محيط المكيال بذلك ويجوز للمصلحة تعديل طوله حسب محيط المكيال .

##### ( ب ) المكاييل المعدنية :

لا يجوز تقسيم المكاييل المعدنية التي لا تزيد سعتها عن لترين تقسيما جزئيا ويشترط في المكاييل المعدة لبيع اللبن أن يكون نطاقها دائريا بهجوانب رأسية حسب الرسومات التي تضعها مصلحة دمع المصوغات والموازين وأن تكون مقاساتها كالاتى :

الارتفاع	القطر من الداخل	السعة
١٠ر٥ سم	٧ر٨ سم	٥ر٠ لتر
١٥ر٨ سم	٩ سم	١ر٠ لتر
١٧ر٧ سم	١٢ سم	٢ لتر

**( ج ) المكاييل المعدة لكييل اللبن :**

يجب أن يشتمل بداخل المكاييل التي لا تزيد سعتها على عشرين لitra ومقسمة إلى تقاسيم جزئية شريطان معدنيان مقسمان ومتقابلان .

**( د ) مكاييل الصيدليات وخلافه :**

يجب أن تكون المكاييل اسطوانية أو مخروطية الشكل وألا يقل بعد حزوز التقاسيم الجزئية عن بعضها ٢ ملميمتر وأن تبين جميع هذه التقاسيم الجزئية على المكيال . ويجوز للمصلحة قبول أى شكل منها مع الالتزام بشروط التقاسيم الواردة بهذه المادة .

**( هـ ) المكاييل المصنوعة من البلاستيك الصلب الشفاف :**

يجب أن تكون سعة هذه المكاييل محدودة بالحافة أو بعلامة أخرى واضحة بسطح المكيال من الداخل بحيث لا تزيد المسافة بين خط أسفل السعة والحافة عن سنتيمتر واحد في المكيال سعة لتر فأقل وعلى ٢ سنتيمتر في المكاييل التي تزيد سعتها عن ذلك .

**( و ) المكيال ذو الصنبور :**

يجب أن يفرغ الصنبور كل محتويات المكيال بدون إماتته .

**مادة ( ٤٣ )**

يراعى في معايرة مكاييل السوائل ما يأتي :

( أ ) إذا حددت سعة المكيال بخط فتعتبر سعته إلى أسفل هذا الخط .

( ب ) إذا كان للمكيال حافة أو شفة فتعتبر سعته إلى أسفل الحافة أو الشفة من الداخل .

( ج ) المكاييل الزجاجية التي لا حافة لها لتحديد سعتها تعتبر نهاية سعتها أسفل القرص الطبيعي لسطح الماء فيها .

#### مادة ( ٤٤ )

تدمغ مكاييل السوائل الزجاجية على الجانب بخاتم الدقغ المعد لهذا الغرض كما توضع باقى أخفاف التدمغ على مكاييل السوائل الأخرى على الجانب أو على مسامير الهرشام إن وجدت مع وضع خاتم التاريخ وخاتم موازين ومكاييل على الهرشام الموجود بالشفة أو بأى طريقة تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين .

#### ٣ - آلات تسليم الوقود السائل

#### مادة ( ٤٥ )

يقصد بآلات الوقود السائل كل آلة تستعمل لكيل الوقود السائل أو زيت التزيت بغير استعمال المكاييل القائمة بذاتها .

#### مادة ( ٤٦ )

تعاير آلات تسليم الوقود السائل المعدة له وهى مركبة بالمكان المطلوب استعمالها فيه ولا يجوز دمجها إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

( أ ) أن تكون مركبة بكيفية يسهل معها رؤية عمليات الملء والتفريغ وقراءة البيانات الدالة على مقدار الكمية المسيلة .

( ب ) ألا تكون الآلة مجهزة بأكثر من فتحة تفريغ واحدة .

( ج ) أن يكون بالآلة تسليم الوقود السائل مبين ظاهر لإيضاح التقادير المبيحة ويجب ألا يلتبس مع أى جهاز آخر بالآلة مما يستعمل للعد أو الجمع أو ما شابه ذلك من العمليات .

( د ) أن تكون الآلة مهيأة بما يكفل إعادة المبين إلى الصفر وألا يمكن تقديم المبين أو العكس به بأية وسيلة أخرى غير فصل الآلة عند تشغيلها وإذا كانت الآلة ذات وعائين أو أكثر فيجب ألا يسجل المبين قبل الانتهاء من تفريغ الوعاء الأول والبدء في تفريغ الوعاء الثاني .

( هـ ) أن تكون أرقام كل جهاز مقسم بالآلة متتابعة وتقرأ في اتجاه واحد .

( و ) أن يكون كل جهاز مقسم بالآلة أو مبين مشبها تماما لحامله أو بجزء الآلة المحرك له .

( ز ) أن يكون لكل آلة ذات مكبس زجاجة بيان لإظهار أن السطح السائل عند مستوى الضفر ويستثنى من ذلك آلات تسليم زيت التزيت التي يكون فيها جهاز التفريغ مملوء إلى نهاية أنوية التفريغ على الدوام .

( ح ) ألا يكون بالآلة صمام يسمح برجوع السائل في ماسورة التسليم بين المكبس والزجاجة المتخصص عليها في الفقرة السابقة .

#### مادة ( ٤٧ )

يراعى عند المعايرة أنه إذا كان للآلة ذراع تسليم متحرك أو ماسورة تسليم من نوع ثابت أن يكون كل من الذراع أو الماسورة مهيأة لأن يتم تفريغ السائل ذاتيا من فتحة التفريغ أو أن تبقى الماسورة مملوءة باستمرار لغاية اتصالها بالخرطوم وفي هذه الحالة تركيب الزجاجة المتخصص عليها بالهند ( ز ) من المادة ( ٤٩ ) في أعلى نقطة بين ذراع التسليم وماسورة التوصيل وكل خرطوم لتسليم السائل من الآلة أو ذراع تسليم أو ماسورة تسليم يجب أن تكون معدة لصرف السائل بتمامه ولا يجوز أن يزيد طول خرطوم التفريغ على أربعة أمتار وألا يكون الجزء المتصل بنهاية الخرطوم من نوع يمكن أن يحتب. أية كمية من السائل عند تفريغه وتختير كل آلة بالسائل المعدة لتسليمه .



### مادة ( ٤٨ )

يجب أن تحتوى الآلة على ثقب تكفى لمرور السلك المتصل بالرصاصة المعد لوضع اختام الدمغ وتصنع الآلة بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرية ) والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم السدال على المختبر أو بالطريقة التى تقرها مصلحة دمغ المصوغات والموازين .

### ٤ - عدادات المياه

### مادة ( ٤٩ )

عداد المياه هو الجهاز المعد لقياس الكميات المستهلكة من المياه .

### مادة ( ٥٠ )

لا يجوز دمغ عداد المياه إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

( أ ) أن يكون مجهزا بمينا جافة موضعا عليها وحدة القياس بالمتر المكعب وأجزاء ومضاعفاته .

( ب ) أن يكون تقاسيم المينا بما يبين الأحاد والعشرات والمئات والألاف من وحدة القياس .

( ج ) أن يكون تام التركيب وخال من العلامات التى تلتبس مع اختام الدمغ الرسمية .

( د ) ألا يكون مصنوعا من معدن قابل للصدأ أو من مواد تجعله عرضة للتآكل بواسطة الاستعمال العادى وأن يكون خاليا من الترشيع .

( هـ ) أن يكون مجهزا بمصفاة من جهة فتحة دخول المياه .

( و ) أن يتوقف بمجرد وقف المياه عنه .

( ز ) يزود العداد بوسيلة لضبطه من الخارج دون الحاجة إلى فكه وتجهيز هذه الوسيلة بحيث لا يمكن التلاعب فيها إلا بكسر خاتم الدمع .

( ح ) يبين بالسبابة على جسم العداد اتجاه مرور المياه الأصلي يسهم على كل جانب ويجوز على جانب واحد وكذلك السعة الإسمية بالمتر المكعب .

( ط ) يشقب العداد بشقبي تهوية أسفل الزجاج لمنع تكاثف بخار الماء على زجاج العداد .

( ي ) أن يحتوى على ثقب تكفى بمرور السلك المتصل بالرصاص المعد لوضع أختام الدمع .

#### مادة ( ٥١ )

يدمع العداد بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة ( مكاييل وموازين مصرية ) والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية و الرقم الدال على المختبر أو بأى أختام أو طريقة تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين .

خامسا - آلات كيل الغاز ( عدادات الغاز ) :

#### مادة ( ٥٢ )

عداد الغاز هو الجهاز المعد لقياس الكميات المستهلكة من غاز الاستصباح أو أى غاز آخر مثل الغاز الطبيعى .

#### مادة ( ٥٣ )

لا يجوز دمع عداد الغاز إلا إذا توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون تام التركيب وخاليا من العلامات التى تلتبس مع أختام الدمغ الرسمية .

٢ - ألا يكون مصنوعا من مواد تجعله عرضة للتآكل بواسطة الاستعمال العادى ، وأن يكون خاليا من الرشع .

٣ - أن يكون مسجلا عليه البيانات الآتية :

( أ ) كمية المنصرف بالمترا المكعب فى الدورة الواحدة أو طاقته الكلية .

( ب ) كمية الغاز التى يسجلها فى الساعة الواحدة .

( ج ) النهاية العظمى لاحتماله فى الضغط العالى .

( د ) أن يكون مكتوبا عليه كلمة دخول فوق فتحة دخول الغاز .

( هـ ) أن يكون مجهزا بمينا موضحة عليها وحدة القياس بالمترا المكعب وأجزاء ومضاعفاته .

( و ) أن يكون تقاسيم المينا مما يبين الأحاد والعشرات والألاف من وحدة القياس .

( ز ) أن يجهز بحلقات لوضع أختام الدمغ عليها مع مراعاة أن يكون عدد الحلقات بالعدد الذى يقى من العبث بالدمغة والجهاز وصحة تسجيل المنصرف من الغاز .

( ح ) إذا لم يكن بالعداد صنوبر خلفى فيجب إثبات ذلك على العداد مع إيضاح مدخل الغاز .

### مادة ( ٥٤ )

تكون معايرة العداد طبقا للآتى :

( أ ) يوضع العداد على قاعدة أفقية ويغلق طريق خروج الغاز تحت ضغط يعادل عمود من الماء ارتفاعه  $12\frac{1}{2}$  سم ، وذلك بالنسبة للعداد ذى الضغط العادى أما العداد ذو الضغط العالى فيكون تحت ضغط يعادل مرة ورربع للنهاية العظمى للضغط الذى يتحملة العداد .

( ب ) يتم العداد دورة كاملة على الأقل مع مراعاة ما يسجله فى الساعة مع مقارنته بما هو مدون على العداد .

( ج ) تكون درجة حرارة الماء المستعمل فى اختبار العداد وكذا هواء الغرفة ماثلة بقدر الإمكان لدرجة حرارة الغاز المستعمل فى العداد .

#### مادة ( ٥٥ )

يدمغ العداد بوضع الخاتم الذى يحمل عبارة موازين ومكاييل مصرية والخاتم الذى يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على القرص الرخو المعد لهذا الغرض أو بأى طريقة أخرى تقررها مصلحة دمع المصوغات والموازين .

سادسا - عدادات الطاقة الكهربائية .

#### مادة ( ٥٦ )

تعريف للوحدات الأساسية والمشتقة منها :

##### ١ - الثانية :

وحدة لقياس الزمن تساوى الفترة الزمنية التى تتم فيها  $9192631770$  دورة للإشعاع المناظر للانتقال بين المنسوبين فوق البقيقتين للحالة الأساسية لذرة السيزيوم  $133$  .

## ٢ - الأمبير :

وحدة لقياس شدة التيار الكهربائي تساوى مقدار التيار الذى إذا مر بصفة ثابتة فى موصلين مستقيمين متوازيين بطول لا نهائى ومساحة مقطعيهما صغيرة بحيث يمكن إهمالها وهما موضوعان فى الفراغ التام ويبعد إحداهما عن الآخر بمسافة متر واحد ، نشأت بين هذين الموصلين قوة مقدارها  $٢ \times ١٠^{-٧}$  نيوتن لكل متر طولى :

## ٣ - الكلفن :

وحدة لقياس درجة الحرارة الدينامية تساوى  $\frac{1}{273,15}$  من درجة الحرارة الدينامية للنقطة الثلاثية للماء .

## ٤ - القنديلة ( الشمعة ) :

وحدة لقياس شدة إشعاع وتساوى شدة إشعاع سطح مساحته  $\frac{1}{60000}$  متر مربع من جسم أسود ( كامل الإشعاع ) عند درجة حرارة تجمد البلاتين وتحت ضغط يساوى ١٠١٣٢٥ نيوتن / المتر المربع فى الاتجاه العمودى على السطح .

## ٥ - الفولت :

وهو وحدة قياس الجهد الكهربائي يساوى الجهد الكهربائي الذى ينشأ بين نقطتين فى موصل معدنى متجانس فى التركيب و درجة الحرارة ويمر به تيار شدة أمبير واحد عندما تتهدد قدرة مقدارها واط واحد بين النقطتين ، أى أن الفولت يساوى واط / أمبير .

## ٦ - الواط :

وحدة قياس القدرة وتساوى الجول / الثانية .

## ٧ - الكيلو واط ساعة :

وحدة قياس الطاقة المستهلكة في دوائر التيار الكهربائي ( ومشتق من الأمبير والثانية ) .

## ٨ - الجول :

وحدة لقياس الطاقة ويعرف الجول بأنه يساوى الشغل الذى يتحقق عندما تتحرك نقطة تأثير قوة مقدارها نيوتن واحد مسافة متر واحد فى اتجاه القوة أى أن الجول = النيوتن × المتر .

## مادة ( ٥٧ )

لا يجوز دمج العدادات الكهربائية الا إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

١ - أن يكون تكوين العداد ملائماً للفرض المطلوب ويضمن دوام حسن الأداء من حيث الضغط الميكانيكى والكهربائى والمغناطيسى - ويراعى فى تكوين العداد ألا يحدث صوتاً عند استعماله - وأن تطفى الأجزاء القابلة للصداً بمانع مناسب .

٢ - أن يكون غلاف العداد غير قابل للاشتعال ولا يتأثر بالرطوبة ولا يسمح بدخوله أتربة ، ويكون ذا متانة كافية لحماية جميع أجزاء العداد الداخلية بدرجة معقولة تقدرها المصلحة .

٣ - فى حالة قابلية غلاف العداد وملحقاته وكذلك أجزائه الداخلية للتآكل أو التحاليل تطفى هذه الأجزاء كلها من الداخل والخارج بطلاء واق أو بأى مادة ملائمة لا تتلف نتيجة للتداول - ولا تتأثر بالرطوبة أو يتعرضها للهواء فى ظروف الاستعمال العادى .

٤ - يجب أن يزود غطاء العداد ، وكذلك غطاء مجمع النهايات بوسيلة تضمن بقاء مسامير تثبيته فى مكانها بعد رفعها لتفادى ضياعها وتسهل للعمل ، كما يجب أن يكون ثقب التثبيت العلوى للعداد مختلفاً خلف العداد بعد تثبيت العداد على لوحة التثبيت ، منعاً من تغير استواء وضع العداد .

٥ - يجب أن تتحمل دوائر العداد التيار والجهد المرقبين بصفة مستمرة دون حدوث أى ارتفاع فى درجة الحرارة يؤدى إلى تلف أى جزء من العداد .

٦ - يجب أن يزود الغلاف بنافذة أو أكثر محكمة ومانعة لتسرب الأتربة - وبحيث تسمح بالرؤية الواضحة للمسجل ومراقبة الأجزاء اللازمة للاختبار السريع للعداد ، ويكون تثبيت زجاج هذه النوافذ بحيث لا يمكن رفعها سليمة دون فسخ أختام الغلاف .

٧ - يجب أن يلحق العداد مسجل يبين الطاقة المستهلكة بالكيلو واط ساعة وأجزائها ويبين أكبر عدد ممكن من وحدات القراءة .

٨ - يجب أن يحتوى المسجل ذو الحلقات على خمس أو ست حلقات على ألا يقل طول الأرقام المكتوبة على الحلقات عن ٤ ملليمترات ، ويكون دوران الحلقة التى تحمل أصفر تدريج بصفة مستمرة ، ويجب أن تظلى الحلقات باللون الأسود وتحفر عليها الأرقام والعلامات باللون الأبيض بحيث تكون واضحة ويجب أن تغطى الحلقات بلوحة بها فتحات يظهر منها رقم واحد من كل حلقة وتحاط هذه الفتحات بطلاء أسود فيما عدا فتحة الحلقة التى تبين أرقامها جزءا عشريا من وحدة القراءة فتحات بطلاء أحمر اللون فى منتصفه خط أبيض يشير إلى القراءة الصحيحة ويبين على هذه اللوحة وحدة أرقام كل حلقة مثل ( ١ ، ٠ ، ١ ، ٠ ، ١ ، ٠ ، ٠ ) وهكذا تكتب كيلو واط / ساعة أو ميغا واط / ساعة فى آخر هذه اللوحة بعد أكبر رقم أو تحت الفتحات ، ولا توضع علامات أخرى من أى نوع على لوحة المسجل حتى لا تعوق القراءة الصحيحة .

٩ - يجب أن يحتوى المسجل ذو المؤشرات على خمسة أو ستة مؤشرات وبحيث تدور المؤشرات على تدريجات مستديرة مقسمة كل منها إلى عشرة أقسام متساوية لا يقل أنصاف أقطار هذه التدريجات عن سبعة ملليمتر ويقل طول المؤشر من مركز الدوران إلى نهايته التى تشير إلى القراءة عن نصف قطر التدرج بما لا يزيد عن ٠.٥ ملليمتر ولا يقل طول الأرقام حول دوائر التدريجات عن ٢.٣ ملليمتر ولا يزيد عن ٢.٨ ملليمتر ، وتظلى لوحة المسجل باللون الأبيض أو الالونيم ، وتبين عليها التدريجات والأرقام باللون الأسود

كما تطلّى مؤشراتّها باللون الأسود فيما عدا التدرّج الذي يبين أرقامه جزءاً عشرياً من وحدة القراءة متميّزاً مع أرقامه ومؤشّرة باللون الأحمر ، ويراعى أن يكون جميع التدرّجات والأرقام واضحة وأن يبين على اللوحة وحدة أرقام كل تدرّج مثل ( ١ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ) ويكتب كـمـيـلو واط / ساعة أو مـيـجا واط / ساعة في آخر هذه اللوحة بجوار أكبر تدرّج ولا توضع علامات أخرى من أى نوع على لوحة المسجل .

٢ - يجب ألا يقل وقت الدورة الكاملة للحلقة أو المؤشّر الذي يبين أقل قراءة عند الحمل المقنن عن ٦ دقائق ولا يزيد عن ٦٠ دقيقة ، وأن تكون أصغر قراءة في المسجل طبقاً للجدول الآتي :

مدى الحمل المقنن للعداد ( ك . و / س )	أصغر قراءة ( ك . و / س )
١ - ٠.١	٠.٠١
١٠ - ١	٠.١
١٠٠ - ١٠ وهكذا	١ وهكذا

#### مادة ( ٥٨ )

#### الطرق الأساسية للمعايرة

##### الطريقة الأولى :

قياس عدد معين من دورات العنصر الدوار للعداد المعايير مع قياس الحمل و الزمن في حالة معايرة عدد محدود من العدادات .

##### خطوات المعايرة :

تقرأ مسجلات العدادات قبل إجراء المعايرة ويفضل أن تكون قراءة العدادات جميعها



متساوية عند البدء فى المعايرة عند كل حمل من الأحمال ثم تتبع إحدى الطريقتين الآتيتين  
(أولاً : طريقة ثبات الزمن :

يحمل العداد بالقدرة الثابتة ( ح ) المراد إجراء المعايرة عندها و يحسب الزمن ( ز )  
الذى تستغرقه حلقات الترقيم الأخيرة بالمسجل فى عمل عدد معين من الدورات الكامل  
( ٥ دورات على الأقل ) ثم تقرأ مسجلات العدادات بعد فصل الحمل عند انتهاء الزمن  
المحدد وتحسب الطاقة المسجلة ( طا ) فى كل عداد ، وهى الفرق بين قراءة العداد قبل  
وبعد إجراء المعايرة وتحسب الطاقة الحقيقية ( طا١ ) .

$$\text{طا} = \frac{\text{ح} \times \text{ز}}{٣٦٠٠ \times ١٠٠} \text{ كيلو واط / ساعة}$$

$$\text{ومن ثم تكون نسبة الخطأ المتوى} = ١٠٠ \times \frac{\text{طا} - \text{طا}١}{\text{طا}}$$

ثانياً - طريقة ثبات عدد الدورات :

$$\text{نسبة الخطأ المتوى} = ١٠٠ \times \frac{\text{ز} - \text{ز}١}{\text{ز}}$$

ز = الزمن الذى تم قياسه فعلاً حتى تعمل الحلقة الأخيرة للمسجل ن من الدورات .

ز١ = الزمن الراجع أن تستغرقه الحلقة الأخيرة من المسجل لعمل نفس عدد الدورات  
وتحسب زمن المعادلة كما يأتى :

$$\text{ز} = \frac{١٠٠٠ \times ٣٦٠٠}{(١ - \text{س})} \times \frac{\text{ن}}{\text{ح}}$$

$$\text{ز} = \frac{٦١٠ \times ٣٦}{١٠٠ \text{ س}} \times \frac{\text{ن}}{\text{ح}}$$

حيث س = عدد حلقات المسجل التى تبين كسور كيلو واط / ساعة .

ن = عدد الدورات .

ح = الحمل الثابت بالواط .

### الطريقة الثانية :

المقارنة بعدد معيار ( مرجع ) له عضو دوار مدرج و مقنن ( فى حالة معايرة عداد واحد ) ، وتعتمد هذه الطريقة على مقارنة عدد دورات العضو الدوار للعداد المعيار بعدد دورات العنصر الدوار المقنن للعداد المعيار و بوصل الإثنان بنفس الحمل وتزود دائرة الحمل للعداد المعيارى بوسيلة لإمكان فصل الحمل وتوصيله ، وتوجد فى العداد المرجع وسيلة لإمكان إعطاء قراءة المسجل إلى الصفر وأن يكون العضو الدوار للعداد المعيار مدرجا بتدريج واضحة تبين للكسور العشرية من الدورة الواحدة ، وكذلك الدورات الكاملة وكل عشرة دورات .

ويستخدم عداد معيار له عدة مقتنات للتيار ، على أن يراعى عند اختبار مدى التيار عند الأحمال المختلفة فى العداد المعيار ألا تزيد القيمة النهائية لهذا المدى عن ضعف التيار المراد إجراء المعايرة عليه .

### خطوات المعايرة

- ١ - توصيل دائرة التيار فى العداد المعيار على التوالى مع دائرة تيار العداد المعيار .
- ٢ - تفصل دائرة الجهد عن العداد المعيار بوسيلة الفصل .
- ٣ - توصيل دوائر جهد العداد المعيار عندما تقرأ العلامة المميزة الموجودة على العضو الدوار للعداد المعيار عند نقطة معينة وليكن المغناطيس .
- ٤ - تحسب عدد دورات عضو دوار العداد المعيار .
- ٥ - تفصل دوائر الجهد المعيار وتحسب نسبة الخطأ المتوى كما يلى :

$$\text{نسبة الخطأ المئوى} = \frac{\frac{2}{1}}{100 \pm 100} = 100 -$$

$$\text{بحيث } \frac{2}{3} = 2 \quad , \quad \frac{1}{3} = 1$$

١م = نسبة الخطأ المئوى فى العداد المربط ( المرجع ) .

١ن = عدد دورات العضو الدوار للعداد المربط ( المرجع ) .

١ك = ثابت العداد القياسى المربط ( المرجع ) .

١م = عدد دورات العضو الدوار للعداد المعايير .

١ك = ثابت العداد المعايير .

وتستخدم هذه الطريقة لمعايرة العدادات فى أماكنها دون الحاجة إلى إعادة معايرتها بالطريقة الأولى .

وتستخدم هذه الطريقة فى حالة معايرة عداد واحد .

#### الطريقة الثالثة :

المقارنة بعداد معيار ( مرجع ) من نفس نوع العدادات المعايرة « لمجموعة كبيرة من

العدادات » .

قياس عدد معين من دورات العضو الدوار مع قياس الحمل والزمن .

يشتار عدد من دورات العضو الدوار عند الأحمال المختلفة التى ستجرى عندها

المعايرة بحيث لا يقل زمن هذه الدورات عن ٥٠ ثانية .

$$\text{نسبة الخطأ المئوى} = \frac{1 - 2}{1} \times 100 =$$

حيث ١ = الزمن الحقيقى بالثانية الذى يجب أن يستغرقه العداد ليعمل (ن) من

الدورات .

ز = الزمن الفعلي المقيس بالثانية لعمل نفس عدد الدورات .

وتحسب ز<sub>١</sub> من المعادلة .

$$Z_1 = \frac{N \times 1000 \times 3600}{K \times C}$$

حيث :

ك = ثابت العداد ( عدد دورات العضو الدوار لكل كيلو واط / ساعة ) .

ح = الحمل بالواط .

خطوات المعايرة :

١ - توصّل على التوالى جميع دوائر تيار العدادات تحت المعايرة مع العداد المعيار ( المرجع ) مع توصيلها جميعا بنفس الحمل .

٢ - توصّل على التوازي دوائر الجهد بنفس الحمل .

٣ - ترقيم غطاءات العدادات وتبدأ الدورة من نقطة ثابتة للعضو الدوار لجميع العدادات ، بما في ذلك العداد المعيار ( المرجع ) .

٤ - تختبر العدادات عند الأحمال السابق ذكرها ويجب ألا تقل عدد دورات العضو الدوار للعدادات عن خمس دورات عند إجراء المعايرة ، مع ملاحظة أن عدد الدورات في كل من العدادات تتساوى ولا تتعدى الفرق بينها جزءاً من دورة .

٥ - يمر تيار الحمل عند إتمام عدد الدورات المطلوبة مع وصول العلامة المميزة على العضو الدوار للعداد المعيار ( المرجع ) عند النقطة الثابتة وهي نقطة البدء . وعند ذلك يقطع التيار .

٦ - تحسب النسبة المئوية للخطأ من بعد العلامة المميزة على العضو الدوار من النقطة الثابتة ( نقطة الإبتداء ) ، ويفضل أن يكون العضو الدوار في جميع العدادات مقسماً إلى ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ قسم وتكون ( النسبة المئوية للخطأ ) .

$$100 \times \left( \frac{\text{عدد الأقسام الموجودة على العضو الدوار المراد معايرته بين نقطة الابتداء والعلامة المميزة .}}{\text{عدد دورات العضو الدوار للعدد المعيار} \times \text{عدد الأقسام الموجودة على العضو الدوار للعدد المراد معايرته .}} \right)^2$$

$\bar{M} =$  الخطأ المئوي للعدد المعيار ( المرجع ) .

$$\frac{\bar{M} \times \bar{M}}{100} + \bar{M} + M = \text{النسبة المئوية للخطأ المطلق} M$$

ويحذف الحد الثالث إذا كان أقل من  $\frac{1}{100}$  .

$$\bar{M} + M = \text{ويصبح} M$$

#### مسألة ( ٥٩ )

تدفع العدادات الكهربائية بوضع الخاتم الذي يحمل عبارة ( موازين ومكاييل مصرية ) والخاتم الذي يحمل الرقمين الأخيرين من السنة الميلادية والرقم الدال على المختبر على القرص الرخو المعد لهذا الغرض .

#### مسألة ( ٦٠ )

آلات الوزن والقياس والكيل وعدادات المياه - والفاز - والكهرباء - سيارات الأجرة التي تدفع بواسطة السلك والرصاص - يجب أن يكون السلك المستعمل من النوع المجدول وغير داخل الرصاص على هيئة ضفيرة ( فينكة ) بحيث يتعزز معه إحداث تقهر برصاص الحتم أو التلاعب فيه أو بصحة الآلة وللمصلحة أن تقرر استعمال ما تراه مناسب من أختام الدمغ والطريقة المناسبة لاستعمالها حسب كل حالة .

## الفصل الثانى

مواعيد معايرة ودمغ أجهزة وآلات وادوات

الوزن والقياس والكيل واجراءاتها

مسألة ( ٦١ )

فيما عدا ما يستخدم فى الأغراض العلمية أو الشخصية تقدم إلى مصلحة دمع  
المصرغات والموازين أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للمعايرة دوريا طبقا  
للمواعيد الآتية وكلما تطلبت الحالة ذلك :

اولا - أجهزة وآلات الوزن :

- يتم معايرة الأجهزة والآلات الآتية كل سنة :
- ( أ ) ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) .
- ( ب ) ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) .
- ( جـ ) ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة ) .
- ( د ) ذات الدقة العادية ( المرتبة الرابعة ) .

ثانيا - الصنـج :

يتم معايرة الصنج الآتية كل سنة :

- ( أ ) التى تستعمل مع أجهزة وآلات الوزن ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) .
- ( ب ) التى تستعمل مع أجهزة وآلات الوزن ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) .
- ( جـ ) التى تستعمل مع أجهزة وآلات الوزن ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة ) .
- ( د ) التى تستعمل مع أجهزة وآلات الوزن ذات الدقة العادية ( المرتبة الرابعة ) .

ثالثا - مقاييس الأطوال : مرة واحدة عندما تكون جديدة .

رابعا - مكاييل السوائل : كل سنة .

خامسا - مقاييس الاحجام الزجاجية : مرة واحدة عندما تكون جديدة .

سادسا - أجهزة وآلات قياس السوائل :

( أ ) مضخات الوقود السائل بجميع أنواعها وأجهزة وآلات تسليم الزيوت وعدادات وعبارات الوقود السائل التى تستخدم فى تموين السفن والطائرات وفناطيس النقل وغيرها : كل سنة .

( ب ) عدادات المياه أو الغاز أو التيار الكهربائى : مرة واحدة عندما تكون جديدة .  
**سابعاً : أجهزة قياس الأطوال .**  
عدادات سيارات الأجرة .

عندما تكون جديدة وكل سنة أو مع تجديد رخصة السيارة أيهما أقرب .

#### مادة ( ٦٢ )

يجب تقديم جميع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للمعايرة والدمغ فى موعد غايته آخر ديسمبر من السنة التى يحتتم إعادة تقديمها فيها للمعايرة والدمغ طبقاً للمواعيد المحددة فى المادة ( ٦١ ) وإلا اعتبرت غير مدموغة .

#### مادة ( ٦٣ )

يجب تقديم جميع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل للمعايرة والدمغ بعد كل إصلاح أو تعديل يتم فيها وإلا اعتبرت غير مدموغة .

#### مادة ( ٦٤ )

يجب أن تكون أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل التى تقدم للمعايرة تامة بجميع أجزائها ونظيفة وخالية من أية علامة تلتبس مع أختام الدمغ وأن تكون مستوفاة للشروط الواجب توافرها طبقاً للمادتين ( ٣ ) و ( ٨ ) من القانون المشار إليه وأن تكون على درجة من المتانة لتحمل الاستعمال العادى ألا تكون مصنوعة من مادة أو مركبة على شكل يسهل معه حدوث القش والتلاعب .

### الفصل الثالث

#### رسوم المعايرة والدمغ

#### مادة ( ٦٥ )

تحصل رسوم المعايرة والدمغ كالتالى :

(أولاً - رسوم معايرة السنج بالقرش،

الوزن الاسمي للسنج	سنج من معدن خلاف الحديد الزهر	سنج من معدن الحديد الزهر
التي لا تزيد على ٢٠٠ جرام	١٠	٥
أزيد من ٢٠٠ جرام لغاية ٢ كجم	١٥	١٠
سنجة ٥ كجم	٢٠	١٥
سنجة ١٠ كجم	٤٠	٣٠
سنجة ٢٠ كجم	٤٠	٣٠
أزيد من ٢٠ كجم	٧٥	٥٠

### ثانياً : رسوم معايرة أجهزة الوزن :

- ( أ ) الموازين ذات الدقة الخاصة ( المرتبة الأولى ) من أى حمولة ( ٣ ) جنيهات .
- ( ب ) الموازين ذات الدقة العالية ( المرتبة الثانية ) من أى حمولة ( ٢ ) جنيهان .
- ( جـ ) الموازين ذات الدقة المتوسطة ( المرتبة الثالثة ) والدقة الصادية ( المرتبة الرابعة ) طبقاً للجدول التالي لكل ميزان .

الحد الأقصى للوزن على الجهاز	موازين المرتبة الثالثة ذات المؤشر والميتا	موازين المرتبة الرابعة
التي لا تزيد حمولتها على ٥٠٠ جرام	قرش	جنيه
أكثر من ٥٠٠ جرام إلى ٢ كجم	٥٠	٥٠
أكثر من ٢ كجم إلى ٢٥ كجم	٧٥	٥٠
أكثر من ٢٥ كجم إلى ٥٠ كجم	١	٦٠
أكثر من ٥٠ كجم إلى ٢٥٠ كجم	٥٠	١
أكثر من ٢٥٠ كجم إلى ٥٠٠ كجم	٢	٥٠
أكثر من ٥٠٠ كجم إلى طن	٣	٢
أكثر من طن إلى ٥ طن	٥	٤
أكثر من ٥ طن إلى ١٠ طن	١٠	٦
أكثر من ١٠ طن إلى ٢٥ طن	٢٠	١٢
أكثر من ٢٥ طن إلى ٥٠ طن	٣٠	٢٠
أكثر من ٥٠ طن إلى ١٠٠ طن	٤٠	٣٠
أكثر من ١٠٠ طن	٦٠	٥٠
	١٠٠	٨٠



### ثالثا : رسوم معايرة مقاييس الأطوال بالقرش

قرش	جنيه
المقاييس التي لا تزيد على متر . . . . .	١٠
المقاييس التي تزيد على متر إلى مترين . . . . .	٢٠
المقاييس التي تزيد على مترين إلى ٣٠ مترا للأشرطة المعدنية . . . . .	١
المقاييس التي تزيد على مترين إلى ٣٠ مترا للأشرطة غير المعدنية . . . . .	١
المقاييس التي تزيد على ٣٠ مترا إلى ١٠٠ متر للأشرطة المعدنية . . . . .	٢
المقاييس التي تزيد على ٣٠ مترا إلى ١٠٠ متر للأشرطة غير المعدنية . . . . .	٢

### رابعا : رسوم معايرة مكاييل السوائل بالقرش

قرش	جنيه
المكاييل الزجاجية بمختلف سعاتها حتى لتر . . . . .	٢٠
المكاييل غير الزجاجية التي لا تزيد على لتر . . . . .	١٥
المكاييل الزجاجية وغير الزجاجية أكثر من لتر إلى ٥ لترات . . . . .	٢٥
المكاييل الزجاجية وغير الزجاجية أكثر من ٥ لترات . . . . .	٦٠

### خامسا : رسوم معايرة أجهزة السوائل بالقرش والجنيه

قرش	جنيه
مضخات الوقود السائل ذات الأوعية التي تعمل يدويا . . . . .	٥٠ ٢
مضخات الوقود السائل التي تعمل أوتوماتيكيا . . . . .	- ٤
عيارات وصهاريج البترول بواقع ٥٠ قرشا عن كل ٢٠ لتر . . . . .	- -

قرش جنيه

٨ ..... عدادات الوقود السائل

١ ٥٠ ..... عدادات المياه حتى تصرف ١٠ م<sup>٣</sup>

٢ ..... عدادات المياه ذات التصرف أكثر من ١٠ م<sup>٣</sup>

**سادسا : رسوم معايرة عدادات الغاز وقياس المسافات بالقرش**

قرش جنيه

١ ٥٠ ..... عدادات الغاز

٢ - ..... عدادات سيارات الأجرة ( عند الإقراج الجمركي )

دون إخلال برسم فحص العداد وأحوال استحقاقه طبقا لما نص عليه قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية .

### الفصل الرابع

**قواعد وإجراءات معاينة أجهزة وآلات وأدوات الوزن**

**والقياس والكيل**

**مادة ( ٦٦ )**

لمصلحة دمع المصوغات والموازين وفروعها بالمحافظات معاينة أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل لمعايرتها أو الإقراج عنها أو إصلاحها بناء على طلب صاحب الشأن يشتمل على بيان تفصيلي بالآلات والأدوات المطلوب معايرتها ومعايرتها أو الإقراج عنها أو إصلاحها أو صيانتها أو تركيبها طبقا للنموذج المرفق . على أن يتم البت فيما يقدم من طلبات المعاينة خلال أسبوع من تقديم الطلب وإخطار صاحبه بموعد المعاينة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل إجراء المعاينة بأسبوع على الأقل .

#### مادة (٦٧)

لا يقبل طلب المعاينة إذا تبين للمصلحة لأسباب جدية أنه مقدم من غير مالكه أو ممن ليست له صفة في تشيئه .

#### مادة (٦٨)

تعتبر الأماكن التابعة لجهة واحدة مكانا واحدا إذا كانت داخل سور واحد ويؤشر على كل طلب معاينة بما تم معاينته في كل يوم من أيام المعاينة .

#### مادة (٦٩)

لا يجوز معايرة أو دمع السنج خارج مكاتب المصلحة وفروعها .

#### مادة (٧٠)

على الطالب أن يسدد لمصلحة دمع المصوغات والموازين مقدما مبلغ عشرين جنيتها كتأمين عن كل طن من سنج المعايرة وله حق استرداد التأمين فور رد السنج مع الأجهزة والأدوات العيارية إلى الجهة التي نقلت منها ، ويخصم من التأمين المدفوع بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أية إجراءات قانونية أخرى من المصلحة سالفه الذكر، ما يستحق من تعويضات وما تتكبده هذه المصلحة من تكاليف ونفقات أو عند فقد شيء من الأجهزة والآلات والأدوات المشار إليها أو تلفها أو نظير نقلها مع الاحتفاظ بحقها في المطالبة بما قد يترتب لها من حقوق مالية أخرى تزيد عن التأمين المدفوع عند فقدها أو تلفها أو نقلها أو تأخيرها طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

#### مادة (٧١)

لا يسترد رسم المعاينة في الأحوال الآتية :

( أ ) إذا رفضت الآلات المطلوب معاينتها عند معايرتها

( ب ) إذا تخلف الطالب أو مندوبه عن الحضور إلى مقر الجهة التي ستقوم بالمعاينة لمصاحبة مندوب إدارة الموازين في الموعد المحدد لإجراء المعاينة والسابق إخطاره به ما لم يطلب التأجيل قبل الموعد بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

( ج ) إذا امتنع الطالب أو مندوبه عن دفع مصاريف الانتقال وغيرها مقدما أو عن إعتداد وسيلة انتقال مناسبة لمندوب المصلحة إلى مكان المعاينة أو بالعكس أو عن نقل أجهزة وآلات وأدوات العيار قبل الموعد الذي تحدده له المصاحبة لإجراء المعاينة .

( د ) إذا تسبب في عدم إتمام عمليات المعاينة بأية طريقة كانت .

### الفصل الخامس

#### الالتزام التي تدمغ بها أجهزة وآلات وأدوات الوزن

#### والقياس والكيل

#### مادة ( ٧٢ )

تستعمل الأختام الآتية في دمع أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل :

( أ ) خاتم مستدير قطره ستيمترا واحدا عليه عبارة « موازين ومكاييل مصرية » .

( ب ) خاتم مستدير قطره ستة ملليمترات عليه عبارة « موازين ومكاييل » .

( ج ) خاتم مستدير قطره ثمانية ملليمترات به الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم المسلسل الدال على المفتش أو المختبر .

( د ) خاتم مستدير قطره خمسة ملليمترات به الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم المسلسل الدال على المفتش أو المختبر .

( هـ ) خاتم مستدير قطره ثلاث ملليمترات به الرقمان الأخيران من السنة الميلادية والرقم المسلسل الدال على المفتش أو المختبر .

( و ) خاتم مستدير قطره خمسة ملليمترات به الرقم المسلسل الدال على العامل الفني المساعد للمفتش .

( ز ) خاتم دائري مفرغ قطره ( ١٨ أو ١٢ ) ثمانية عشر أو اثنا عشر ملليمترا ، عليه عبارة « موازين ومكاييل مصرية » .

( ح ) خاتم مستدير قطره ثمانية ملليمترات به قطران متعامدان سمك وعمق ملليمتر يستخدم للإلغاء .

#### مادة ( ٧٣ )

يتم تعيين الأرقام المسلسلة الدالة على المفتشين والمختبرين والعمال الفنيين الساعدين الوارد ذكرها في الفقرات ( ح ) و ( د ) و ( هـ ) و ( و ) من المادة السابقة بمعرفة إدارة الموازين قبل أول يناير من كل عام .

#### مادة ( ٧٤ )

يتم تفهيم الأختام المذكورة في الفقرات ( جـ ) و ( د ) و ( هـ ) من المادة ( ٧٢ ) في أول يناير من كل عام ، على أن يتم محو الأختام التي يبطل استعمالها بعد مرور عامين من تاريخ انتهاء العمل به .

### الفصل السادس

#### إصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل

#### مادة ( ٧٥ )

تحصل مصلحة دمع المصوغات والموازين رسوما نظير قيامها بإصلاح وضبط وتركيب أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل وتصنيع قطع الغيار اللازمة لها طبقا للفتات الآتية :

( ١ ) تعريف الإصلاحات الشاملة التي لا تحتاج إلى قطع غيار :

جنيه	
٨٠	ميزان كهربائي
٣٠	ميزان كيمائي حساس ( درجة أولى )
٢٥	ميزان كيمائي حساس ( درجة ثانية )
٢٠	ميزان نصف ذاتي
٢٥	ميزان أو طهلية ذات ائزان أوتوماتيكي حتى ٢٥ ك .
٦٠	ميزان أو طهلية ائزان أوتوماتيكي من ٢٥ حتى ١٠٠٠ ك .
١٠٠	ميزان أو طهلية ذات ائزان أوتوماتيكي أكثر من واحد طن إلى ٥ طن
١٢٠	ميزان أو طهلية ذات ائزان أوتوماتيكي أكثر من ٥ طن إلى ١٠ طن
٢٠٠	ميزان أو طهلية ذات ائزان أوتوماتيكي أكثر من ١٠ طن إلى ٢٥ طن
٢٥٠	ميزان أو طهلية ذات ائزان أوتوماتيكي أكثر من ٢٥ طن
٢٥	ميزان طهلية حتى ٥٠٠ ك .
٤٠	ميزان طهلية أكثر من ٥٠٠ ك . حتى ٢٠٠٠ طن
٦٠	ميزان طهلية أكثر من ٢ طن حتى ٥ طن
١٢٠	ميزان طهلية أكثر من ٥ طن حتى ٢٠ طن
٢٠٠	ميزان طهلية أكثر من ٢٠ طن
٥	ميزان بكتتين عادي حتى ٥ ك .

٨	میزان بکفتین عادی أكثر من ٥ ك حتى ٥٠ ك
١٥	میزان بکفتین عادی أكثر من ٥٠ ك
٢٥	میزان أشخاص
٨	میزان أطفال
١٠	میزان قبائی حتى ٢٠٠ كيلو جرام
١٥	میزان قبائی أكثر من ٢٠٠ كيلو جرام
٤	میزان بكفة واحدة وذراع حتى ١ ك
٨	میزان بكفة واحدة وذراع أكثر من ١ ك
	( ب ) أبعاد تصنیع قطع غيار ( بخلاف تعریفه الإصلاحات الشاملة ) :
١٢	تقسیم ذراع لمیزان طبلية حتى ١٠٠٠ ك بدون استعمال الفرزة لكل رمانة على حدة
١٢	تقسیم ذراع لمیزان أكثر من ١٠٠٠ ك حتى ١٠.٠٠٠ ك بدون استعمال الفرزة لكل رمانة على حدة
٣٢	تقسیم ذراع لمیزان طبلية أكثر من ١٠.٠٠٠ ك بدون استعمال الفرزة لكل رمانة واحدة
١٠	تقسیم للذراع قبائی حتى ٢٠٠ ك لكل وجه
١٦	تقسیم للذراع قبائی أكثر من ٢٠٠ ك لكل وجه
١٠	تقسیم میناء غیر دائرية للوجه الواحد

جنيه	
٢٤	تقسيم مينا، دائرية للوجه الواحد
٦	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان كيمارى حساس
٤	تصنيع سكينه أو لقمة ذات اتران أوتوماتيكى حتى ٢٥ ك
٤	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان نصف ذاتى
٨	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان ذاتى أكثر من ٢٥ ك حتى ١٠٠٠ ك
١٦	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان ذاتى أكثر من واحد طن حتى ٥ طن
٢٠	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان ذاتى أكثر من ٥ طن حتى ١٠ طن
٢٥	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان ذاتى أكثر من ١٠ طن
٩	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان طبلية حتى ٢٠٠٠ ك
١٠	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان طبلية أكثر من ٢ طن حتى ٥ طن
١٦	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان طبلية أكثر من ٥ طن حتى ٢٠ طن
٢٥	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان طبلية أكثر من ٢٠ طن
١٠	تصنيع المسمار الرئيسى لميزان طبلية حتى ٢٠٠٠ ك
١٢	تصنيع المسمار الرئيسى لميزان طبلية أكثر من ٢ طن حتى ٥ طن
٢٠	تصنيع المسمار الرئيسى لميزان طبلية أكثر من ٥ طن حتى ٢٠ طن
٣٠	تصنيع المسمار الرئيسى لميزان طبلية أكثر من ٢٠ طن
٢	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان بكفتين حتى ٥ ك
٤	تصنيع سكينه أو لقمة لميزان بكفتين أكثر من ٥ ك حتى ٥٠ ك.



٦	تصنيع سكبنة أو لقمة لميزان بكفتين أكثر من ٥٠ ك
٦	تصنيع سكبنة أو لقمة لميزان أشخاص
١٠	تصنيع المسار الرئيس لميزان أشخاص
٤	تصنيع سكبنة أو لقمة لميزان أطفال
٨	تصنيع سكبنة أو لقمة لميزان قهاني
٢	تصنيع سكبنة أو لقمة لميزان بكفة وذراع
٤	تركيب شريط قماش داخل علبة
	( ج ) أجهزة ضبط الأجهزة والآلات والأدوات عند معايرتها بناء على طلب صاحب الشأن
٢	ضبط الميزان في حالة الخلل لجميع الموازين
٤	ضبط رمانة في حالة المعايرة
١٥	ضبط طلمبة بنزين أتوماتيكي
١٠	ضبط طلمبة بنزين بالأوعية
٥	ضبط عداد مياه في حالة وجود فروق بالعجز أو الزيادة في حدود ضعف المسموح به
١٠	إصلاح وضبط عداد مياه في حالة تجاوزه للفروق فيه بالعجز أو الزيادة عن ضعف المسموح به
	ضبط وإصلاح السنج وآلات تسليم الرقود ومقاييس الأطوال
	( يحصل عنها ضعف رسم المعايرة المقررة )

#### مادة ( ٧٦ )

يضاف إلى الفئات السابقة الرسوم المستحقة قانونا عن المعاينة والمعايرة والدمغ والإضافي طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه بهاليه وكذا أنماط الحمامات .

### مادة (٧٧)

لمصلحة دمع المصوغات و الموازين تقدير قيمة الإصلاحات التي لم ترد في هذا الجدول حسب حاجة كل عملية بعد المعاينة والاسترشاد بما جاء بهذا القرار بعد اعتماد وزير التموين والتجارة الداخلية أو من يفوضه .

### ( الفصل السابع )

### الترخيص في ممارسة مهنة صناعة وإصلاح أجهزة

### وآلات وأدوات الوزن والقياس و الكيل .

### مادة (٧٨)

يقدم طلب الترخيص في ممارسة صناعة وإصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلى تفتيش الموازين بالمحافظة التي يرغب الطالب ممارسة المهنة بدائرتها مصحوبا برسم مقداره عشرة جنيهات ويجب أن يتضمن الطلب اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل عمله ويرفق به المستندات التالية :

- ١ - شهادة الميلاد أياً كان يقوم مقامها .
- ٢ - صحيفة الحالة الجنائية .
- ٣ - نتيجة الكشف الطبي الموقع بمعرفة مفتش الصحة المختص .
- ٤ - قسيمة أداء رسم الامتحان .
- ٥ - صورتان حديثتان لمقدم الطلب .

### مادة (٧٩)

يؤدي الطالب امتحانا عمليا للتثبت من كفايته لممارسة المهنة على أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس و الكيل كما يؤدي امتحانا للتثبت من معرفته للكتابة والقراءة والقواعد الحسابية ويعفى من الامتحان التحريري الحاصلون على الشهادة الإعدادية على

الأقل أو ما يعادلها أو الابتدائية نظام قديم و يكون الامتحان أمام لجنة تشكلها مصلحة دمع المصوغات و الموازين و تجتمع اللجنة خلال شهر فبراير ومايو وأغسطس ونوفمبر من كل عام و يجوز لها أن تجتمع فى أى وقت آخر إذا رأت المصلحة المذكورة ضرورة لذلك .

#### مادة ( ٨٠ )

يمنح من يجتاز الامتحان المشار إليه من المادة السابقة ترخيصاً لمدة خمس سنوات تبدأ من أول الشهر التالى لإعلان نتيجة الامتحان مقابل رسم مقداره عشرة جنيهات .

#### مادة ( ٨١ )

يجوز تجديد الترخيص لمدة خمس سنوات بناء على طلب ذوى الشأن خلال الثلاثة أشهر التالية على تاريخ انتهائه مقابل رسم مقداره عشرة جنيهات ويرفق بطلب التجديد المستندات التالية :

١ - صحيفة الحالة الجنائية .

٢ - شهادة من مفتش الصحة المختص باستمرار اللياقة الطبية .

٣ - قسيمة أداء رسم التجديد .

وعلى مصلحة دمع المصوغات و الموازين وفروعها بالمحافظات فحص أوراق التجديد والتحقق من استيفائها للشروط ويلغى الترخيص بمضى الثلاثة أشهر المشار إليها .

و يجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ إلغائه متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعلل قهرى خارج عن إرادة المرخص له برسم مقداره عشرون جنيهات .

و يرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد .

#### مادة ( ٨٢ )

يشترط فيمن يمارس مهنة صناعة و إصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس و الكيل ألا يكون من العاملين بالحكومة أو بالقطاع العام أو الهيئات العامة أو أجهزة

الحكم المحلى أو من العدد أو المشايخ أو مندوبى الشياخات أو الرزائين . ويستثنى من هذا الشرط المعينون بهذه الجهات بوظائف تكون من طبيعتها أعمال صيانة وإصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل .

#### مادة ( ٨٣ )

لا يجوز تكليف أو تعيين أحد بالحكومة أو القطاعين العام أو الخاص بمزاولة عمل يدخل فى نطاق مهنة صناعة أو إصلاح أو ضبط أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل إلا إذا كان مرخصا له بذلك من المصلحة المذكورة ويعتبر مديرو هذه الجهات والمشفرون عليها مسئولين عند مخالفة أحكام هذه المادة .

#### مادة ( ٨٤ )

يلتزم المرخص له أن يبرز ترخيصه للفتشى الموازين والمقاييس والمكاييل كلما طلب منه ذلك .

#### مادة ( ٨٥ )

على المرخص له عند تلف أو فقد الترخيص أن يطلب الحصول على ترخيص بدلا منه مقابل رسم مقداره خمسة جنيهات .

#### مادة ( ٨٦ )

لا يجوز للمرخص له أن يمارس المهنة فى دائرة محافظة أو منطقة أخرى غير التى رخص له ممارستها فيها إلا بعد الحصول على موافقة فرعى المصلحة فى كل من التأتريين والتأشير بذلك على الطلب والترخيص .

#### مادة ( ٨٧ )

يجوز لمصلحة دمج المصوغات والموازين وقف الترخيص لمدة لا تزيد عن ستة أشهر إذا تلاعب فى أداء مهنته أو حكم على المرخص له فى مخالفة لحكم من أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه أو القرارات الصادرة تنفيذه له .

### مادة ( ٨٨ )

يلقى الترخيص إذا فقد المرخص له أحد الشروط المنصوص عليها في البندين أولاً وخامساً من المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه أو حكم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التتليس والغش أو القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليهما .

ويجوز للمصلحة إلغاء الترخيص إذا أوقف مرتين وفقاً للمادة ( ٨٧ ) من هذا القرار وفي هذه الحالة لا يجوز منح ترخيص جديد قبل انقضاء المدة الباقية من الترخيص الملقى .

### مادة ( ٨٩ )

لا يجوز لمصلحة دمع المصوغات و الموازين قبول أية أجهزة أو آلات أو أدوات للوزن أو القياس أو الكيل لمعايبتها أو معايرتها أو دمعها إلا إذا كانت مقدمة عن طريق أحد المرخص لهم طبقاً لأحكام هذا القرار ويستثنى من ذلك :

( أ ) ما تقوم به المصلحة من إصلاح وضبط وتصنيع و ما تفرج عنه من الجمارك .

( ب ) ما يقدم من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين و يكون مملوكاً لهم أو لاستعمالهم الخاص .

( ج ) ما يقدم من ورثة المرخص له المتوفى صاحب المحل أو الورشة بشرط أن يتم الإصلاح بمعرفة أحد المرخص لهم وقيام الورثة بإخطار فرع المصلحة باسمه .

### الفصل الثامن

#### الترخيص في ممارسة مهنة وزان

### مادة ( ٩٠ )

يقدم طلب الترخيص لممارسة مهنة وزان إلى تفتيش الموازين بالمحافظة التي يرغب

الطالب فى ممارسة المهنة بذاترتها مصحوباً برسم مقداره خمسة جنيهات على أن يشتمل الطلب على اسم الطالب وجنسيته ومحل إقامته ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

( أ ) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

( ب ) صحيفة الحالة الجنائية .

( جـ ) شهادة تفيد لياقته الطبية لممارسة المهنة من مفتش الصحة المختص ويقدم طلب الحصول عليها إلى تفتيش الموازين .

( د ) قسيمة أداء رسم الامتحان .

( هـ ) صورتان شمسيتان حديثتان للطالب .

#### مادة ( ٩١ )

يؤدى الطالب امتحاناً عملياً للتثبت من كفايته العملية لمزاولة أعمال المهنة على أجهزة وأدوات الوزن على النحو التالى :

( أ ) بالنسبة للوزان العمومى يتم امتحانه على كل من ميزان القبانى وميزان الطبلية .

( ب ) بالنسبة للوزان المصوغات يتم امتحانه على ميزان من المرتبتين الأولى والثانية .

( جـ ) بالنسبة للوزان الخاص من أمثاء شون الهنوك أو شركات القطاع العام أو شركات قطاع الأعمال العام أو موظفى الحكومة أو الهيئات العامة يتم امتحانه على ميزان الطبلية أو حسب ما تراه المصلحة .

كما يؤدى الطالب امتحاناً تحريرياً للتثبت من إلمامه بالكتابة والقراءة والقواعد

الحسابية ويعفى من الامتحان التحريري الحاصلون على مؤهلات دراسية لا تقل عن الشهادة الاعدادية أو ما يعادلها أو الشهادة الابتدائية نظام قديم .

#### مادة ( ٩٢ )

تقوم مصلحة دمع المصوغات و الموازين بتشكيل لجان الامتحان وتتكون كل لجنة من رئيس وعضوين على الأقل و يؤدى الطالب الامتحان أمامها على النحو الموضح بالمادة السابقة و تجتمع اللجنة مرة خلال أشهر مارس ، يونيو ، سبتمبر ، ديسمبر من كل سنة .  
كما يجوز لها أن تجتمع فى أى شهر خلال السنة إذا قدمت إلى المصلحة طلبات للترخيص مستوفاة للشروط لا يقل عددها عن عشرة طلبات إذا رأت المصلحة ضرورة لذلك .

#### مادة ( ٩٣ )

يمنح الترخيص للوزان المستجد بعد تقديم شهادة من أحدفروع المصلحة تفيد حيازته واستعماله لميزان قانونى ومدموغ وصحيح مع أداء رسم قدره خمسة جنيهات و يحدد فى الترخيص صفة الوزان ( وزان عمومى - وزان مصوغات - وزان خاص ) والجهة التى يصرح له بالعمل فيها .

#### مادة ( ٩٤ )

يكون الترخيص لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول الشهر التالى لامتحان المرخص له وينتهى الترخيص بانتهاء المدة المحددة له .

#### مادة ( ٩٥ )

يجوز تجديد الترخيص بناء على طلب من صاحب الشأن خلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ انتهائه بعد أداء رسم مقداره خمسة جنيهات و يرفق بطلب التجديد الأوراق الآتية :

( أ ) قسيمة أداء رسم التجديد .

( ب ) صحيفة الحالة الجنائية .

( ج ) شهادة من مفتش الصحة المختص تفيد باستمرار اللياقة الطبية لممارسة المهنة .

( د ) شهادة من مصلحة دمع المصوغات و الموازين أو أحد فروعها تفيد إعادة معايرة ودمغ الميزان وصحته عن كل سنة من سنوات سريان الرخصة أو في سنتين منها على الأقل إذا ثبت عدم اشتغاله بالمهنة خلال السنة التي لم يقدم عنها شهادة معايرة ودمغ الميزان وكان ذلك لعذر قهري أو مانع تقبله المصلحة .

وتقوم مصلحة دمع المصوغات و الموازين وفروعها بالمحافظات بفحص أوراق التجديد والتحقق من استيفائها للشروط وبلغى الترخيص بمضى الثلاثة أشهر المشار إليها .

ويجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ إلغائه متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعذر قهري خارج عن إرادة المرخص له يرسم قدره عشرة جنيهات . وعلى الوزان إعادة الترخيص الملغى للمصلحة أو لقرعها المختص فور إنتهاء هذه المواعيد المحددة .

ويرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد .

#### مادة ( ٩٦ )

تستخرج الشهادة الدالة على معايرة ودمغ الميزان وصحته من أصل وصورة على نموذج تعدد مصلحة دمع المصوغات و الموازين وتعتمد الشهادة بخاتم فرع المصلحة المختص مقابل سداد الرسم المقرر في اللائحة المالية للميزانية والحسابات ويتم ذلك بناء على طلب يقدم من صاحب الشهادة مشتملا على البيانات الآتية :



( أ ) رقم الميزان وحمولته .

( ب ) قسيمة معايرة الميزان أو رقم وتاريخ قسيمة المعايرة والجهة التي تمت بها المعايرة .

( ج ) قسيمة سداد رسم استخراج الشهادة .

وتفقد تلك المستندات بالطلب ويجب أن تكون بياناتها صحيحة وفي حالة فقد الشهادة من الوزن يجوز له أن يتقدم بطلب الحصول على صورة منها مقابل سداد رسم مماثل .

#### مادة (٩٧)

يشترط فبمن يمارس مهنة وزن :

١ - ألا يكون من العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الهيئات العامة أو أجهزة الحكم المحلي أو الجمعيات التعاونية الزراعية أو من العمد أو مشايخ البلاد أو من مندوبي الشبكات .

ويستثنى من هذا الشرط المعينون بوظائف تكون من طبيعتها أداء عمليات الوزن لهذه الجهات وداخل الأماكن التابعة لها فقط .

٢ - ألا يكون من المشتغلين بتجارة أو صناعة المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أو أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل أو تجارة الجملة أو نصف الجملة للخضر والفاكهة أو الحبوب بأنواعها أو المسلى أو القطن أو اللحوم أو أعمال السمرة .

### مادة ( ٩٨ )

يجب على الجهات المشار إليها بالبند ( ١ ) من المادة السابقة أو المعين بها أشخاص تكون طبيعة عملهم القيام بعمليات وزن خاصة بتلك الجهات وغير مرخص لهم من مصلحة دمع المصوغات والموازين ممارسة مهنة وزن خاص إخطارها بأسمانهم والأعمال التي يقومون بها وأماكن عملهم وذلك لامتحانهم ومنحهم تراخيص ممارسة المهنة بالتطبيق لأحكام هذا القرار .

### مادة ( ٩٩ )

يشترط عند طلب تجديد ترخيص الوزن الخاص أن يتقدم الوزن للمصلحة أو فرعها المختص بطلب معتمد من الجهة التي يعمل بها مرفقا به المستندات الآتية :

١ - شهادة رسمية معتمدة من الجهة التي يعمل بها تفيد استمراره في مواصلة أعمال الوزن .

٢ - قسيمة أداء رسم التجديد و قدره خمسة جنيهات .

٣ - شهادة من تفتيش الموازين تفيد استعمال الوزن لميزان قانوني ومدموغ وصحيح ويتبع بشأنها ما جاء بالمادة ( ٩٦ ) من هذا القرار .

### مادة ( ١٠٠ )

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين وفروعها تحويل دائرة عمل الوزن إلى محافظة أخرى بناء على طلب يقدم منه أو من الجهة التي يعمل بها إلى الفرع المراد التحويل منه والتأشير على الطلب والرخصة بما يفيد ذلك .

### مادة ( ١٠١ )

على الجهات الحكومية والشركات والهيئات والقطاع العام والأعمال العام والبنوك التي يعمل بها وزن خاص داخل الأماكن التابعة لها إخطار المصلحة أو فرعها المختص فور أى تغيير يطرأ على عمل أو وظيفة الوزن أو عند تغيير مكان عمله .

### مادة (١٠٢)

على المرخص له عند فقد الترخيص أو تلفه أن يطلب الحصول على ترخيص بدلا منه مقابل رسم قدره جنيهان .

### مادة (١٠٣)

تقوم مصلحة دمع المصوغات والموازين بإخطار الجهات الحكومية والبنوك والشركات والهيئات والقطاع العام وقطاع الأعمال العام بأسماء الوزانين الناجحين أو من يوقف عن ممارسة أعمال الوزن أو من يلغى ترخيصه لاتخاذ اللازم .

### مادة (١٠٤)

يسوقف ترخيص الوزن الخاص من العاملين بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو البنوك أو الشركات أو الهيئات لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر في الحالات الآتية :

( أ ) إذا ضبط يزاول أعمال الوزن خارج نطاق المنطقة أو المكان المسموح له بالعمل به .

( ب ) إذا استعمل أوراقا غير رسمية في قيد عمليات الوزن .

( ج ) إذا حكم عليه بالغرامة أكثر من مرة لمخالفته أحكام هذا القرار وتضاعف مدة الوقف إذا عاد لارتكاب نفس المخالفة وتعين إعادة الترخيص للمصلحة أو لفرعها المختص لحفظه مدة الوقف وإذا ارتكب الوزن نفس المخالفة للمرة الثالثة يلغى الترخيص ، وفي هذه الحالة يجوز للمصلحة بعد انتهاء مدة الترخيص الموافقة على إعادة امتحانه في أقرب امتحان تمقده بنفس الشروط السابقة بعد تسليمه الترخيص الملغى لها أو لفرعها المختص .

#### مادة (١٠٥)

يلغى ترخيص الوزن الخاص من العاملين بالحكومة أو البنوك أو الشركات أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الهيئات في الحالات الآتية :

أولا - عند تغيير عمل أو وظيفة الوزن أو زوال سبب منح الترخيص له .

ثانيا - إذا فقد الوزن أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٥) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

#### مادة (١٠٦)

لا يجوز للوزن القيام بعمليات وزن أصناف غير مصرح له بوزنها أو ممارسة أعمال الوزن خارج المنطقة أو المكان المصرح له بالعمل فيه .

وفي حالة رغبة الوزن موازنة أعمال الوزن في محافظة أو منطقة أو جهة أخرى غير التي رخص له بالعمل بدائلتها يتعين أن يقدم إلى تفتيش الموازين المختص طلبا للحصول على موافقة بذلك ويؤشر بها على رخصته .

#### مادة (١٠٧)

على الوزن أن يؤدي عمليات الوزن التي تطلب منه أو يكلف بها من أية جهة كانت وأن يقوم بقيدها صحيفة بدفتر قسائم ( علوم الوزن ) المعد طبقا للنموذج الذي تضعه مصلحة دمج المصوغات والموازين ويتبع في تحرير قسائم علوم الوزن ما يأتي :

( أ ) تكون مفردات الوزن صحيحة حسب قائم الوزن الفعلي ثم يحسب صافي الوزن طبقا لوحدات التعامل أو كسورها أو بالطن وكسوره وإذا كانت تقاسيم الميزان لا تسمح بتحديد الكسر يقرأ الوزن بالنسبة للتدرج الأقرب .

(ب) تحرر القسيمة من أصل وصورتين بواسطة ورق الكربون الجيد ذو الوجهين ويوقع عليها الوزن وتسلم صورة لكل من الطرفين المتعاملين ويبقى الأصل بالدفتر ويجوز استعمال أكثر من قسيمة لعملية وزن واحدة إذا لم يتسع حيز القسيمة الأصلية لتدوين كافة بيانات العملية كلها وتعتبر قسائم علوم الوزن اللاحقة منها متممة لما قبلها ومكونة لعلم وزن واحد ولا يجوز استعمال القسيمة إلا لشخص واحد فقط .

(ج) قلاً جميع بيانات القسيمة بالقلم الكربىء أو بالحبر الجفاف ذو اللون الأسود أو الأزرق بخط واضح بدون كشط أو تغيير أو محشير ويوقع الوزن على كل قسيمة وصورتها حتى المكونة لعلم وزن واحد ولا يجوز إضافة بيانات أو خانات أخرى .

(د) بدون وزن المعادن الثمينة والأشياء المصنوعة منها بالجرام أو كسوره ويكتب الثمن على أساس ثمن الجرام الحام ولا يجوز أن بدون بعلم الوزن أى بيانات عن قيمة أجرة الصناعة .

(هـ) بدون وزن الأحجار ذات القيمة بالكرات المترى أو الجرام أو كسورها ولا يجوز أن بدون فى قسيمة علم الوزن أى بيان عن قيمة الثمن .

(و) قيمة الدمغات المقررة على علم الوزن وصورتيه والعلوم وصورها المتممة لها يتحملها الطرفان المتعاملان مناصفة .

(ز) علوم الوزن الملقاة تبقى مع صورتها بالدفتر وبدون عليها سبب الإلغاء .

#### مادة (١٠٨)

يعنى من التقييد بدفاتر علوم الوزن المشار إليها بالمادة السابقة الوزن الخاص من العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والهيئات على أن يقتضى بتقييد عمليات الوزن التى يقومون بها داخل الأماكن المخصصة لهم بالدفاتر والسجلات الخاصة بالجهات المعنية بها ولا يجوز استعمال أوراق غير رسمية لتقييد عمليات الوزن بها .

### مادة (١٠٩)

يتم الحصول على دفاتر علوم الوزن من تفتيش الموازين الذى يعمل الوزان بدائرة اختصاصه مقابل سداد الثمن المقرر عن كل دفتر يحتوى على ٥٠ قسيمة من أصل وصورتين ويتبع فى استعمال الدفتر ما يأتى :

( أ ) يسلم الدفتر للوزان ويدون على ظهر أول قسيمة ( أصل ) اسم الوزان المنصرف إليه الدفتر وتاريخ ورقم الرخصة وقيمته وتاريخ ورقم قسيمة سداد الثمن المقرر ويعتبر الدفتر عهدة شخصية لدى الوزان ولا يجوز استعماله بمعرفة وزان آخر إلا بعد الحصول على موافقة المصلحة أو فرعها المختص .

( ب ) يجوز صرف عدد مناسب من دفاتر علوم الوزن بقدرها رئيس تفتيش الموازين المختص لمسميات القباين بالمحافظات لتوزيعها على الوزائين العاملين بالتسويق التعاونى ونفس الشروط المنوه عنها بنفس المادة بالإبصال اللازم .

( ج ) يجب إعادة الدفتر المنتهى كامل الأقسام ٥٠ ( خمسون ) قسيمة أصل الى تفتيش الموازين المختص خلال الشهور الثلاثة التالية لتاريخ تحرير آخر قسيمة بالدفتر لمراجعته وحفظه لمدة سنة من هذا التاريخ ويعتبر منتهيا باستعمال دفتر آخر ولا يجوز للوزان استعمال دفترين فى وقت واحد إلا إذا اقتضت ظروف العمل ذلك ولأسباب تقيها المصلحة .

( د ) لا تصرف دفاتر جديدة للوزان قبل إعادة الدفاتر المنتهية إلى تفتيش الموازين المختص ويجوز صرف دفاتر جديدة فى حالة تقديم دليل يقيد فقد الدفاتر عهده أو استحالة إعادةها لأسباب خارجة عن إرادة الوزان أو لقوة قاهرة بقدرها رئيس التفتيش وتتخذ الإجراءات القانونية فى هذا الشأن .

( هـ ) يجب إعادة دفاتر علوم الوزن عهدة الوزان إلى تفتيش الموازين فور طلبها وكذلك الترخيص عند الغائنة أو إيقاف الوزان عن عمله وفى حالة عدم التنفيذ تتخذ ضد المخالف الإجراءات القانونية .

### مادة (١١٠)

( أ ) على الوزان عند تصفية عمليات الوزن المدونة بقسائم علوم الوزن خصم ما يقابل وزن فارغ العبوات بمعدل ١,٢٠٠ كيلو جرام للكيس ، ١ كيلو جرام للزكبية أو الجوال ، نصف كيلو جرام للحبل بشرط أن يكون هذا هو الوزن الحقيقي ويخصم فارغ الباله والعبوات الأخرى كل حسب وزنه الحقيقي .

(ب) يجب أن يدون اسم البائع والوزن القائم والرقم المسلسل على ظهر كل عبوة بطلاء ظاهر وأن تكون مطابقة لما هو مدون بعلم الوزن .

### مادة (١١١)

( أ ) لا يجوز وزن مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتين أو ذهبية مركب عليها بلاتين أو أصناف ذات عيار واطى أو مليسة ما لم تكن مدموغة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الرقابة على المعادن الثمينة .

(ب) على الوزان والتجبير المضمن للمعادن الثمينة أن يدون بقسائم علوم الوزن وزن وعيار وأصناف وقيمة كل مشغول على حدة وكذلك الحال بالنسبة للأحجار ذات القيمة وذلك فى حالات التعامل وخلافه ويحظر على تجار تلك الأصناف استخراج قوائم خاصة بها بالثمن والوزن ما لم تكن مصحوبة بعلم وزن مستخرج عن طريق وزن أو خير مضمن إن وجد بالمنطقة .

### مادة (١١٢)

يشترط لمنح الترخيص للوزان المستجد والتجبير المضمن للمعادن الثمينة والمرخص له بالوزن تقديم تعهد كتابى بالالتزام باستعمال دقاتر علوم الوزن بقنات الأجور الآتية :

( أ ) الذهب أو البلاتين أو ما هو مصنوع منها :

( قرشان ) عن كل جرام أو كسوره على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسة وسبعين

قرشا ) .

(ب) الأحجار الكريمة أو ذات القيمة :

( قرشين ) عن كل كرات مترى أو جرام أو كسوره على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسة وسبعين قرشا ) .

(ج) الفضة وما هو مصنوع منها :

( قرش واحد ) عن كل جرام أو كسوره على ألا تقل أجرة الوزن عن ( أربعين قرشا )

( د ) القطن بتوعيه الزهر أو الشعر وأقطان التصدير .

( خمسة وسبعون قرشا ) عن كل قنطار مترى على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسين قرشا ) .

( هـ ) أقطان التجديد بمختلف أنواعها ومسمياتها :

( خمسة وسبعون قرشا ) عن كل قنطار مترى على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسين قرشا ) .

( و ) الأرز بتوعيه الشعير والأبيض :

( ثمانون قرشا ) عن الطن الواحد على ألا تقل أجرة الوزن عن ( سبعين قرشا ) .

( ز ) الأصناف الأخرى من مختلف المحاصيل مثل : الحبوب والخلال والبقول والهندوز والبقول السوداء :

( خمسة وعشرون قرشا ) عن كل ٥٠ كجم فأقل على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسة وثلاثين قرشا ) .

( ح ) الأصناف الأخرى من غير المحاصيل الزراعية مثل اللحوم والأسماك والمسلى :

( خمسة وعشرون قرشا ) عن كل ٥٠ كجم فأقل على ألا تقل أجرة الوزن عن ( خمسة وثلاثين قرشا ) ويستثنى من ذلك :



أولا - ما يتم الاتفاق بين المتعاملين على وزنه بفئات أجور أقل من الفئات السابقة الذكر .

ثانيا - ما يوزن بمعرفة الوزانين العاملين بالجهات الحكومية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والهيئات العامة والبنوك داخل الأماكن التابعة لها .

#### مادة (١١٣)

يلتزم المسئولون عن شئون البنوك والحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ومراكز جميع المحاصيل المسوقة تعاونها والوزانئون المعينون والعاملون بتلك الجهات بتسهيل مهمة مفتشى الموازين ليتسنى لهم أداء أعمال التفتيش والمراجعة والمجاشنى على الأوزان وذلك بتقديم كافة الإمكانيات اللازمة أو التى تطلب منهم .

#### مادة (١١٤)

على الوزان أن يبرز رخصته للبائع أو المشتري عند طلبها وعليه أن يقدم الرخصة ودفاتر علوم الوزن عهده لمفتشى الموازين كلما طلب منه ذلك لمراجعتها .

#### مادة (١١٥)

لمفتشى الموازين والمقاييس والمكاييل ورؤساء تفتيش الموازين ومن تتبهم المصلحة مراجعة أعمال الوزن وكل ما يتعلق بها للتحقق من صحتها ومطابقة جميع البيانات المدونة على العبرات ونوعية البضاعة الموزونة طبقا لما هو مقيد بعلوم الوزن والسجلات الخاصة ولهم فى سبيل ذلك الاطلاع على سجلات الجهات الحكومية والبنوك والمؤسسات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والجمعيات العامة والتعاونية للوزانين وخلافة المدون بها مفردات عمليات الوزن للتحقق من صحتها ومطابقة البضاعة الموزونة ومن أنه قد روعيت فيها أحكام هذا القرار .

### مادة (١١٦)

يحظر على الوزانين من أمثاء الشون للبنوك ووزانى الحكومة والمضارب وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وزن المحاصيل عند التعامل مع المنتجين إلا فى حالة غياب الوزان العام دس وعلى بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات إخطار الجمعيات التعاونية للزائين الواقعة فى دائرة اختصاصها ببيان عن مواقع الشون وتاريخ بدء العمل بها قبل بدء موسم التوريد بوقت كاف .

### مادة (١١٧)

يجب على الوزانين عند استعمال ميزان الهسكول فى وزن المحاصيل السوقية تعاونيا عند الدخول فى حالة التعامل مع المنتجين تنفيذ ما جاء بالفقرة (ب) من المادة ١١٠ من هذا القرار .

### مادة (١١٨)

على المرخص عند انتهاء خانات الترخيص أن يطلب الحصول على صورة جديدة منه .

### مادة (١١٩)

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين أو فروعها المختصة تحويل الوزان لتوقيع الكشف الطبى عليه بمعرفة المجلس الطبى العام أو أى جهة مختصة كلما رأت ذلك للتحقق من لياقته الصحية واستمرار قدرته على ممارسة أعمال المهنة .

### مادة (١٢٠)

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين وقف الوزان العمومى عن عمله لمدة لا تزيد على ستة أشهر فى الحالات الآتية :

( أ ) إذا امتنع عن أداء خدمات الوزن لأية جهة أو تسبب فى تعطيلها دون علم تقبله المصلحة .

- ( ب ) إذا استعمل أوراقا غير رسمية في قيد عمليات الوزن .  
( ج ) إذا حكم عليه أكثر من مرة بالفرامة لمخالفة أحكام هذا القرار .  
وتضاعف مدة الوقف إذا ثبت مزاولته لأعمال المهنة أثناء مدة الوقف مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة في هذه الحالة ويتعين إعادة الترخيص للمصلحة أو فرعها المختص فوراً لحظها مدة الإيقاف .

#### مادة ( ١٢١ )

- يلغى ترخيص الوزن الموسمي في الحالات الآتية :  
( أ ) إذا فقد الوزن أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة ( ١٥ ) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .  
( ب ) إذا حكم على الوزن بالإدانة نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية في أحد الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه أو في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش أو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية .

- ( ج ) إذا امتنع عن أداء الكشف الطبي المنصوص عليه بالمادة ( ١١٩ ) من هذا القرار أو إذا ثبت عدم لياقته الطبية لمزاولة أعمال المهنة .  
( د ) إذا أحدث كشطاً أو شطبا أو تغييراً في بيانات الترخيص ويتعين إعادة الترخيص الملقى ودفتر علوم الوزن عهدة الوزن للمصلحة أو فرعها المختص فور إلغاء الترخيص .

#### مادة ( ١٢٢ )

يحظر على غير الأشخاص المرخص لهم في مزاولة مهنة وزن وثقل لأحكام هذا القرار القيام بعمليات وزن الأصناف الثابتة عند التعامل في الأماكن المبينة فيما بعد فحين كل منها :

١ - المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ذات القيمة بمناطق بيعها بأسواق الذهب والفضة والأحجار الكريمة ويعتبر سوقا إذا ما اشتملت المنطقة على وزان مصوغات أو أكثر .

٢ - القطن بأنواعه داخل المحالج والمكابس والشون وحلقات الأقطان ومناطق إنتاجه وتسويقه والموانئ .

٣ - الحبوب والفلال والبقرول بأنواعها بمناطق إنتاجها والأسواق العامة والحوال المخصصة لبيعها بالجملة ومناطق تسويقها والموانئ .

٤ - الخضر والفاكهة بمناطق إنتاجها والحوال المخصصة لبيعها بالجملة ومناطق تسويقها والموانئ .

٥ - المسلى والشحوم واللحوم والزيت والألبان ومختلف السوائل والأصناف التي يتم التعامل بها بالوزن بمناطق إنتاجها ومحال بيعها بالجملة والأسواق العامة والموانئ .

٦ - مختلف المواد الترمينية والكيمائية والعطارة بمناطق إنتاجها أو محال بيعها بالجملة والموانئ .

٧ - المواشى والدجاج ومختلف الطيور سواء كانت حية أو مذبوحة والأسماك بأماكن التعامل فيها بالجملة ومناطق تسويقها والموانئ.

٨ - حديد التسليح أو الصلب أو النحاس أو القصدير أو الزنك أو الرصاص أو الألومنيوم وباقي مختلف المعادن بمناطق إنتاجها وأماكن التعامل فيها بالجملة والموانئ .

٩ - خيوط الغزل بمناطق إنتاجها وأماكن التعامل فيها بالجملة والموانئ .

١٠ - الأصناف التي يتم التعامل فيها داخل الأماكن الحكومية أو شون البنوك أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الهيئات العامة أو الشركات أو المؤسسات أو المضارب أو الجمعيات التعاونية الزراعية .

## الفصل التاسع

### احكام عامة

#### مادة (١٢٣)

تمد مصلحة دمع المصوغات والموازين بطاقة إثبات شخصية تسلم لحاملها  
صفة الضبطية القضائية ويحدد فيها المجال الذي يمارس فيه صلاحيات هذه الصفة  
( دمع الموازين ) ولا يجوز الجمع بين هذا العمل ودمع المصوغات .

#### مادة (١٢٤)

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالقانون رقم ١  
لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

#### مادة (١٢٥)

يلغى القرار رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام  
هذا القرار .

#### مادة (١٢٦)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

وزير التمرين والتجارة الداخلية

« ا . د / محمد جلال الدين أبو الذهب »

**نموذج لطلب معاينة ومعايرة وإفراج جمركى وإصلاح أو صيانة  
أو تركيب أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل**

السيد / رئيس مصلحة دمج المصوغات والموازين

تحية طيبة وبعد . . . .

أرجو سيادتكم التكرم بتكليف من تروئسه من إدارة الموازين / لمعاينة /  
معايرة / إفراج جمركى / إصلاح / صيانة / تركيب أجهزة وآلات  
وأدوات الوزن والقياس والكيل الآتى بياتها .

العدد	النوع	الحمولة أو الطاقة أو السعة	الصناعة
_____	_____	_____	_____
_____	_____	_____	_____
_____	_____	_____	_____

مكان وجودها تفصيلا \_\_\_\_\_

ومرفق طيه مبلغ قيمة الرسوم المقررة بموجب القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤  
والقرار الوزارى المنفذ له .

ومستعد لسناد ما يلزم من أية رسوم أو مصاريف إدارية أخرى .  
وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام .

تحريرا فى / / ١٩

اسم الطالب : \_\_\_\_\_  
عنوانه : \_\_\_\_\_  
رقم سجله التجارى أو الصناعى : \_\_\_\_\_  
رقم البطاقة العائلية : \_\_\_\_\_  
رقم البطاقة الضريبية : \_\_\_\_\_  
التوقيع : \_\_\_\_\_

## **الباب الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض ومجلس الدولة المصرى بشأن الوزن**

### **والقياس والكيل**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض ومجلس الدولة المصرى بشأن تطبيقات نصوص قوانين الوزن  
والقياس والكيل وذلك فى البنود التالية :

#### **أولاً، المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية.**

١- قضت محكمة النقض المصرية بتحديد : ١ شروط  
قيام الجريمة المنصوص عليها فى مادة ١٣ من قانون ٣٠ سنة ١٩٣٠  
والمتعلقة بهيابة موازين أو مقاييس أو مكاييل مزورة ( ١ ) .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : ١ عدم رد الحكم  
بالادانة على دفاع المتهم بأن عدم ضبط الميزان إنما كان نتيجة خلل

---

(١) وقالت محكمة النقض المصرية فى اسباب حكمها : إن المادة ١٣ من  
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ إلتن نصت على عقاب كل من وجد عنده موازين  
أو مقاييس أو مكاييل مزورة أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة التى تكون  
معدة للوزن أو القياس أو الكيل مع علمه بذلك ، قد اشترطت فى عبارة صريحة  
الآلا يكون هناك ( مهرب مشدوع ) لهيابة للمتهم لما وجد لديه . وإن فلا يكفى  
لصحة الادانة بناء على هذه المادة أن يكون الحكم قد بين أن ما وجد لدى المتهم  
من الموازين لم يكن مضبوطاً وأنه كان يعلم بذلك . بل يجب أن يبين أيضاً أن  
هيابة المتهم للموازين التى يعلم أنها غير مضبوطة لم يكن لها عنده من  
مسوغ مقبول . وإذا كان هذا البين لازماً لصحة الادانة بصفة عامة - كما هو  
مقتضى النص فإنه يكون الزم إذا كان للمتهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه تاجر  
حنايذ قديمة وأن ما وجد لديه من الموازين غير المضبوطة إنما كان على سبيل  
بيعه حديثاً مع الحوائذ الأخرى للوجوبه بمحل تجارته وأنه لم يكن يحرزها  
لاستخدامها موازين فى التعامل . ١ الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ١٢ فى جلسة  
١٩٤٢/٣/٢٢ مجموعة الريع قرن جـ ٢ ص ٨٩٤ بند ٩٧ .

اعتراه بسبب نقله بمعرفة مفتش الموازين لثقله يعتبر قصوراً يعيب الحكم (١) .

٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : عدم تحدث الحكم بالادانة في جريمة احراز قبائى غير مضبوط عن مقدار العجز الذى وجد فيه يعتبر قصوراً يعيب الحكم (٢) .

٤- وقضت محكمة النقض المصرية : بوجوب استظهار الحكم بالادانة علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط (٣) .

(١) وقالت محكمة النقض فى اسباب حكمها : يجب أن يكون رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من دفع مقتداً لها ، فإذا كان اللتيم قد تمسك أمام المحكمة بأن الميزان الذى اتهم بوجوده مزوراً عنده كان مضبوطاً - معاًبراً من قبل ، وأن عدم الضبط الذى يؤخذ عليه إنما كان نتيجة خلل اعترى الميزان بسبب نقله وهو ثقل الوزن كبير الحجم - من محل وجوده إلى الخارج بواسطة مفتش الموازين أثناء التحقيق الذى يجب على المحكمة أن تعرض فى ردها على هذا الدفع لعملية نقل الميزان فى ذاتها وهل الخلل قد نتج عنها أم هو كان موجوداً من قبل . والطعن رقم ٩٥٣ لسنة ١٢٢٣ ق جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة الريع قرن جـ ٢ ص ٨١٤ بند ٩٨ .

(٢) وقد جاء بالاسباب أنه : إذا انابت المحكمة اللتيم فى جريمة احرازه قبائياً غير مضبوط دون أن تتحدث عن مقدار العجز الذى وجد فيه حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه ، فإنه يكون قد قصر فى بيان الواقعة الجنائية التى أدانته فيها . ولا يلغى من ذلك قول الحكم أن اللتيم وزان عمومى ، وأنه لا بد يعلم بالعجز فى ميزانه ، فإن العجز قد يكون ضئيلاً بحيث لا يدركه الانسان ، وزناً كان أو غير وزان . والطعن رقم ١٤٥١ لسنة ١٣٢ ق جلسة ١٩٤٣/٦/١٤ مجموعة الريع قرن جـ ٢ ص ٨٩٤ بند ٩٩ .

(٣) وقالت محكمة النقض المصرية فى اسباب حكمها : إذا كان الحكم حين انان اللتيم فى جريمة أنه وجد عنده بغير مبرر ميزان قبائى غير مضبوط لم يتعرض لكيفية ضبط الميزان لدى اللتيم وظروفه ، ولم يتحدث مطلقاً عن مقدار الخلل الذى وجد فى الميزان لتعرف ما إذا كان يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه ، ثم فى صدد إثبات علم اللتيم بأن الميزان غير مضبوط قد اعتمد على أنه ، بوصف كونه وزناً عمومياً ، لا بد أن يكون عالماً بحقيقة امر -



٥- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : أقرار المتهم بأن الميزان غير مدموغ لا يفيد العلم بأنه مزور وغير مضبوط (١) .

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : متى كان الحكم الابتدائي قد استند في ادانة المتهم إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وأقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذي يفيد ادانته عن حيازة الميزان وليس « السنج » كما ورد خطأ بورقة التكيلف بالحضور وعارض المتهم في هذا الحكم ثم أستأنفه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون استئنائه في الواقع منصباً عليها (٢) .

٧- وقضت : بأنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسيغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً

---

= الميزان الذي يستعمله في حرفته ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعيناً نقضه ، إذ هو فضلاً عن أنه لم يبين الواقعة الجنائية التي أدان المتهم من أجلها قد أسس علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط على فرض عام يصح الاستشهاد به في حق كل صاحب حرفة يستخدم الموازين فيها ، مع أنه إذا كانت نسبة الخلل في الميزان ضئيلة بحيث لا يمكن ادراكها إلا بعملية المعايرة فلا تصح للأخذة إلا على أساس علم المتهم حقيقة بهذا الخلل ما دام القانون ليس فيه نص يفرض هذا العلم في حقه ، الطعن رقم ٧١٥ لسنة ١٢ في جلسة ١٩٤٣/٤/١١ مجموعة الربع قرن جـ ص ٨٦٤ بند ١٠٠ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : لما كان الواجب للتحقق أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجاني بأن الميزان غير مضبوط ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في صدد إثبات هذا العلم على ما قالته من إقراره ، وكان ما أوردت عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمج الميزان ولا يفيد العلم بأن للموازين مزورة وغير مضبوبة - فإن حكمها يكون قاصراً موجهاً نقضه . الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٠ في جلسة ١٩٥٠/٢/٢٦ مجموعة الربع قرن جـ ص ٨٩٤ بند ١٠١ .

(٢) الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٢٧ في جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ س ٣٦٧ .

لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تنقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة للحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلتزم هذا النطاق بالأ تعاقب عن واقعة مادية غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة إثبات أوزان مخالفة للحقيقة في « علوم » الوزن التي يحررها - باعتباره قبانياً - وهي الجريمة المنصوص عليها في القرار الوزاى رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فهي واقعة مسفايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، (١) .

٨- وقضت بأنه : « يختلف القصد الجنائى الذى يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائى الذى تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ فالقصد الجنائى فى المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتجريم الفعل ونية استعمال الشئ المقلد أو المزور استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد وهو مفترض من التقليد أو التزوير وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد أما القصد الجنائى فى المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقد اقتصر على مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية مما

---

(١) « نقض ١٩٥٩/٢/٢٤ من ٢٠ من ٢٦٥ طعن ٢٢٢٤ لسنة ٢٢٨ » .

لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ؛ (١) .

٩- وقضت بأن : « مفاد نص المادتين ٢٢ ، ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات الذهبية أو الفضية غير المدموغة وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوط بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل فرز بشأنها نظاماً خاصاً من مقتضاه حفظها على نمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائي تقرر حق استردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد العبارات القانونية وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك (٢) .

١٠- وقضت بأنه : « وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تخصص الدعوى المطروحة عليها بجميع كيوفها ولوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق من التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلزم في هذا النطاق بالأدلة تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المظنون ضده بوصف أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان الفعل المادي المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادي المكون لجريمة إثبات

(١) د الطعن رقم ١٢٢٧ سنة ٢٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ من ١٥٥ ،

(٢) د الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٣٣/١٢/١٩٦٣ س ١٤ من ٩٢٣ .

أوزان مخالفة للحقيقة في : علوم ، الوزن التي يحرقها - باعتباره ثابتاً - وهي الجريمة المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم للمطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً (١) .

١١- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : لم يقرر المشرع مصادرة المشغولات غير المدموغة وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها مرتبط بالقواعد العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات - بل قرر بشأنها نظاماً خاصاً من مقتضاه حفظها على نمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائي تقرر حق استردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد المعيارات القانونية وبعد كسرها واستيفاء الرسوم المستحقة إن لم تكن كذلك (٢) .

---

(١) : الطعن رقم ٢٢٢٤ سنة ٢٨ في جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٢ من ٢٦٥ ، .

(٢) : نقض جنائي جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ السنة ٢٢ من ٧٩٠ ، .

## ثانياً ، البادئ القانونية التي قررها مجلس الدولة المصرى بشأن الوزن والقياس والكيل :

١- ألفت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى بأن : « القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل لئلا بمصلحة دمج المصوغات والموازين معايرة أجهزة والآلات وأنوات الوزن والقياس والكيل ودمج الصحيح منها ومن بين هذه الأجهزة عدادات قياس الغاز وحظر بيعها أو عرضها أو حيازتها أو استعمالها إلا إذا كانت قانونية ودموغة وصحيحة وفقاً لأحكامه - أثر ذلك أن عدادات حساب استهلاك الغاز التى تقوم شركة الغازات البترولية بتركيبها لدى المشتركين تخضع لأحكام القانون المذكور ، (١) .

٢- كما أفتى مجلس الدولة المصرى بأن : « القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل إجاز فى المادة الأولى منه لوزير التجارة أن يضيف إلى الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون بعض وحدات القياس - هذه الإجازة لم تعدد أو تقيد بوحدات قياس معينها - أثر ذلك مشروعية قرار وزير التجارة الذى أضاف وحدة الكيلووات ساعة استناداً إلى هذه الإجازة - يؤيد ذلك ما جاء بالمذكرة الايضاحية ، (٢) .

٣- كما ألفت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى بأن : « رسم الدمغة الذى يحى عند اجراء الفحص الفنى للسيارات ليلولته لحساب رسم الدمغة لمصلحة الضرائب طبقاً للقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أما رسم مغايرة عداد سيارات الأجرة ليلولة حصيلته إلى مصلحة دمج المصوغات والموازين طبقاً للقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٦ رسوم الشهادات

(١) الفتوى - ملف ٢٤٥/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٣/١/١٩ غير منشورة .  
(٢) الفتوى ملف ٢٣٥/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٣/٥/٤ غير منشورة وانظر بشأن الاجراءات الانارية للعمل بمجلس الدولة كتابنا « الاجراءات الانارية للعمل بالمحاكم ومجلس الدولة » ١٩٩٥ ص ٤١١ وما بعدها .

التي تعطى من واقع الأوراق ايلولتها لحساب مديرية الأمن بوزارة الداخلية (١) .

٤- وقد أفتى بمجلس الدولة المصري بأنه : « كانت سواحل الحبوب بالاسكندرية تشمل الدائرة الجمركية وفقاً للقرارات السابقة على صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، وبعد العمل بهذا القانون ، وقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذاً لأحكامه ، وتفويض وزير التموين المحافظين بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أماكن التعامل في الأصناف الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ أضيفت الدائرة الجمركية إلى سوق الحبوب المصدد بقرار وزير التموين رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ وليس إلى سواحل الحكومية . ولما كانت شئون البنوك وحدها هي التي تعد جزءاً من هذا السوق دون شئون الشركات ، فإنه لا يجوز لغير وزانى إدارة سواحل الحبوب بمحافظة الاسكندرية المعنيين من قبل الحكومة ممارسة وزن أنواع الحبوب التي تضمناها جدول القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ داخل تلك الدائرة ، أما شئون الشركات فتخرج عن دائرة نشاط وزانى تلك الإدارة . وجدير بالذكر أيضاً أن نشير إلى أن ممارسة مهنة الوزن كما تكون لمن يحوذ ترخيصاً بمزاولة تكون أيضاً لمن يعين من قبل الحكومة لهذا الغرض » (٢) .

٥- كما أفتت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصري : « بموجب تحرير محاضر ضبط بالنسبة لأجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل الغير مدموغة ولو كانت صحيحة وقانونية - عدم خضوع المساطر المدرسية لقواعد الدمغ والمعايرة الواردة فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل » (١) .

(١) الفتوى - ملف ٢٣٠/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٣/١/١٩ غير منشورة .

(٢) الفتوى ملف ٢٧٩/٢/٢٢ جلسة ١٩٨٣/٦/٢١ غير منشورة .

(٣) الفتوى ملف ٢٩٨/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦ غير منشورة .

## **الباب الثالث**

### **التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية لجرائم الغش فى الوزن والقياس والكيل والملاحظات القضائية عليها**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلى لنصوص التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم الغش فى الوزن والقياس والكيل ، كما نتعرض للقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بتلك الجرائم كما نتعرض للملاحظات القضائية على تلك الجرائم وذلك فى البنود التالية :

#### **أولاً ، التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم الغش فى الوزن والقياس والكيل ، ١- التعليمات القضائية للنيابات .**

مادة ٦٨٤ : يتبع فى شأن مضبوطات النقود والأشياء الثمينة الأحكام المبينة بالمواد من ٢٣٦ إلى ٢٤٠ من التعليمات الكتابية والمالية والإدارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

مادة ٧٢٩ : تسلم مضبوطات الموازين والمقاييس والمكاييل إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين فور ضبطها بما فيها تلك المضبوطة بالجمعيات الاستهلاكية ، فإذا حكم نهائياً فى القضايا الخاصة بالمصادرة تباعد النيابات باخطار المصلحة المذكورة بذلك لتنفيذ المصادرة .

مادة ٩٣٦ : يراعى اخطار مصلحة الدفعة والموازين بما يتم من تصرفات فى القضايا المنطبقة على القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة له وبما يصدر فيها من أحكام ويبين فى الاخطار رقم تقرير الفحص للمقدم من هذه الانارة فى القضية .

مادة ١١١٨ : يراعى عدم اعلان مفتشى العمل ، ومفتشى

التأمينات الاجتماعية ومفتشى الموازين والمكايل وموظفى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لأداء الشهادة فى القضايا الجنائية بخصوص ما يقدمونه من محاضر أو تقارير بمناسبة عملهم اكتفاء بما يرد فيها ، إلا إذا دعت الضرورة إلى اعلانهم أو أمرت المحكمة بذلك .

#### ٢- التعليمات الكتابية النيابة ،

مادة ٢٣٦ : إذا كانت المضبوطات من النقود فإنها لا تعزز ضمن أشياء أخرى ويتعين على الشرطة أن ترسلها إلى النيابة فى حرز مستقل .

فإذا وردت محرزة داخل حرز يحوى أشياء أخرى تعين على موظف النيابة المختص تحت اشراف عضو النيابة فحص الحرز واستخراج النقود منه وإعادة تحريزه بعد ذلك .

ولا تودع المبالغ النقدية ورقية كانت أو معدنية أو ذهبية بمخزن النيابة إلا إذا كانت مزيفة ، وتقيد تلك المبالغ فور ورودها بدفتر المبالغ والأشياء الثمينة بمعرفة رئيس القلم الجنائى وتورد لخزينة المحكمة ، وترفق قسيمة التوريد بالقضية الخاصة ، ويؤشر بكل ذلك فى الدفتر المذكور وفى دفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة على قسيمة الحرز الخاص بها .

مادة ٢٣٧ : المبالغ النقدية التى تضبط فى قضايا التسول وتقل عن الجنيه تورد مباشرة لخزينة المحكمة فى باب الايرادات الأخرى فإن اقتضى الأمر بعد ذلك صرفها لأصحابها فتصرف من باب المتحصل بغير حق .

أما إذا كانت جزيهاً فأكثر فإنها تورد أمانات وتصرف لمستحقها بالطرق العادية .

مادة ٢٣٨ : يتعين قبل الايداع فحص المضبوطات من الأشياء



الشمعية ، ويتم ذلك بإثبات أو إضافتها بدقة في محضر يحضر بمعرفة المحقق ، ثم ترسل لمصلحة دمج المصوغات والموازين بالجمالية بالقاهرة لاتخاذ ما يلزم نحو تقدير ثمنها .

وإذا كانت قيمة المضبوطات مما سلف تجاوز عشرة جنيهات فإنها تودع خزانة المحكمة ، وإلا فإنها تودع بمخزن المضبوطات .

مادة ٢٣٩ : إذا كانت المضبوطات من المصوغات أو الأحجار الكريمة أو الساعات أو غيرها من الأشياء الثمينة ، فإنها تقيد بالشرطة بالدفتر رقم ٤٥ أسوة بالاحراز الأخرى وترسل إلى النيابة ويجب على موظف النيابة عند استلامها التوقيع بوضوح على السركى الخاص مع إثبات تاريخ الاستلام .

ويتمين فور ورودها إلى النيابة أن يختم الحرز بالجمع بختم عضو النيابة ويثبت عليه عدد الأختام واسم صاحبها وتاريخ وضعها ، ثم يقيد الحرز بدفتر حصر الأشياء المثبتة للمجريمة ويدفتر المبالغ والأشياء الثمينة ، ويسلم إلى أمين الخزنة وأن يوقع بالاستلام على صورة أمر الايداع وأن يختم للصورة بخاتم المحكمة وأن يقيد الحرز بالدفتر المخصص لذلك بالخزنة ويؤشر برقم القيد على أصل وصورة أمر الايداع ويبقى الأصل بالخزنة وترفق الصورة بالقضية الخاصة ، ويؤشر بدفتر الحصر ويدفتر المبالغ والأشياء الثمينة السابق بيانها برقم الايداع بالخزنة وتاريخه .

مادة ٢٤٠ : يراعى ايداع أوراق الدفعة والمستندات ، ذات الأهمية الخاصة والأوراق المطعون عليها بالتزوير خزنة المحكمة وفقاً لاجراءات الايداع المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ من التعليمات وذلك بعد وضعها في مظروف يختم عليه بختم عضو النيابة .

**ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الفش في الوزن والقياس والكيل .**

١- تقييد جنحة بالمائتين ١٥ و ١٨ من القانون ١ لسنة

**١٩٩٤ وقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ :**

مارس مهنة أو عمل وزان بغير ترخيص من الجهة المختصة .

**٢- تقييد جنحة بالمادتين ١٦ و ١٨ من القانون ١ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير التموين ...**

مارس مهنة صناعة أو اصلاح أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل بغير ترخيص من الجهة المختصة .

**المقوبة .**

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيه أو إحداهما ، ومصادرة الأدوات المضبوطة .

**٣- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١٩ من القانون ١ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير التموين ...**

أ- استعمل أو حاز بقصد الاستعمال لغرض البيع أجهزة أو آلات أو أدوات وزن وقياس أو كيل مزورة أو غير صحيحة أو مدموغة بطريقة غير مشروعة مع علمه بذلك .

ب- أحدث تغييراً فى أجهزة أو آلات أو أدوات الوزن والقياس والكيل من شأنه أن يجعلها غير صحيحة .

**المقوبة .**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحداهما والمصادرة .

**٤- تقييد جنحة بالمادتين ١٧، ١٩ من القانون ١ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير التموين ...**

حال دون تأدية من لهم صفة الضبطية القضائية لأعمالهم على النحو المبين بالأوراق .

### العقوبة .

الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) .

### ثالثاً ، الملاحظات القضائية على جرائم شش الوزن والقياس والكيل ،

١- يفترض علم الحائز بالجريمة إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة أو من المشتغلين بضاعة أو إصلاح تلك الأجهزة أو من الوزارتين المرخص لهم أو من أمناء شون البنوك أو المخازن ما لم يثبت العكس (٢) .

٢- تطبيق المادة ٢١ على أية مخالفة لأحكام القانون واحد لسنة ١٩٩٤ من لم يشملها الأوصاف سالفة البيان .

٣- تعتبر جرائم متماثلة في العود بالجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (٣) .

٤- لا تخل العقوبات المقررة في هذا القانون بأية عقوبة أشد مقررة في قانون العقوبات أو أي قانون آخر (٤) .

---

(١) انظر شرح هذه الجريمة في القسم الأول من الكتاب الأول عند شرحنا تفصيلاً للقانون قمع التدليس والغش .

(٢) انظر نص المادة ٢/١٩ من القانون واحد لسنة ١٩٩٤ وانظر ما سبق ذكره من شرح ونقد بشأن قربة العلم للفترض عند شرح قانون قمع التدليس والغش في القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٣) انظر ما سبق شرحه بشأن العود في القسم الأول من الكتاب الأول .

(٤) انظر نص المادة ٢٣ من القانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ .

## **القسم الرابع**

### **الفش في المعادن الثمينة**

#### **تهديد وتقسيم :**

سوف نتعرض في هذا القسم للنظام القانوني للفش في المعادن الثمينة كما سوف نتعرض للتعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات المعادن الثمينة والملاحظات القضائية عليها وذلك في البابين التاليين :

**الباب الأول :** الأصول التشريعية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة .

**الباب الثاني :** التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات المعادن الثمينة والملاحظات القضائية عليها (١) .

---

(١) انظر ما سبق ذكره من ملاحظات قضائية في ختام القسمين السابقين من هذا الكتاب وانظر كتابنا التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه ص ١١٤ وما بعدها .

## **الباب الأول**

### **الأصول التشريعية لقانون**

### **الرقابة على المعادن الثمينة**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لفش المعادن الثمينة وذلك في البنود التالية :

**أولاً :** نصوص القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة (١) .

**ثانياً :** المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ .

**ثالثاً :** القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة (٢) .

**رابعاً :** نصوص اللائحة التنفيذية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة الصادرة بقرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ (٣) .

**خامساً :** تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة الصادرة بقرار وزير التموين والتجارة الخارجية رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٠ (٤) .

---

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٢ في ١٢/٨/١٩٧٦ .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥ في ٣/٢/١٩٩٤ .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٢٠٦ تابع في ١٤/٩/١٩٨٦ .

(٤) الوقائع المصرية العدد ١٦٣ تابع في ٢٤/٧/١٩٩٤ .

## قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة<sup>(١)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

( ١ ) بالمعادن الثمينة : الذهب والفضة والبلاطين وتكون كل هيئة مشغولات أو سبائك أو أصناف نصف مشغولة أو كل هيئة عملة .

( ٢ ) بالمشغولات النحاسية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٣٧٥ قراريط أو ٣٧٥ (ثلاثمائة وخمس وسبعون) مهما (جزءا من الألف) من الذهب النقي .

( ٣ ) بالمشغولات الفضية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٦٠٠ (ستمائة) سهم (جزءا من ألف) من الفضة النقية .

( ٤ ) بالمشغولات البلاطينية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٨٥٠ (ثمانمائة وخمسين) مهما (جزءا من الألف) من البلاطين النقي .

( ٥ ) بالأصناف ذات العيار الواطى : كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من تسعة قراريط من الذهب النقي أو على أقل من ٦٠٠ (ستمائة) سهم (جزءا من الألف) من الفضة النقية أو على أقل من ٨٥٠ (ثمانمائة وخمسين) مهما (جزءا من الألف) من البلاطين النقي .

(٦) بالأصناف الملبسة : كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة ذهبية أو فضية أو لآتينية ، ولوزير التجارة إصدار قرار تحديد كمية المعدن النقي من الذهب أو الفضة أو البلاتين بالقشرة اللاصقة بالنسبة لهذه الأصناف .

(٧) بالأحجار ذات البهمة : الأحجار الكريمة الطبيعية كالماس والياقوت والزمرود والزمرد والؤلؤ والالكسندريت والأحجار نصف الكريمة والأحجار الصناعية المشابهة للأحجار الكريمة ونصف الكريمة في اتون والشكل .

مادة ٢ — فيما عدا العملات التذكارية والقطع الأثرية لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مدمومة بدمغة الحكومة أو بدمغة إحدى الحكومات الأجنبية التي تعامل جمهوريا معز العربية معاملة المثل ، وتحدد علامات الدمغات المصرية وعلامات دمغات الحكومات الأجنبية المعترف بها بقرار من وزير التجارة .

مادة ٣ — لا يجوز بيع الأصناف ذات العيار الواطئ أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مرقومة برقم يبين نسبة المعدن النقي الذي تحتوى عليه بالأجزاء الألفية مقرونا ببيان نوعها ذهباً أو فضة أو بلاتينا وإذا لم يسمح بحجمها بذلك وجب أن تصحبها بطاقة تحمل البيانات المذكورة مضافا إليها اسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٤ — لا يجوز بيع الأصناف الملبسة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت موسومة بكلمة ملبس ويستثنى من ذلك الأصناف التي لا يسمح بحجمها بذلك والأصناف التي تستورد من الخارج إذا كانت موسومة بهذا البيان بلغة أجنبية فيكتفى في الحالتين بأن تصحب كل قطعة من هذه الأصناف بطاقة تحمل الكلمة المذكورة واسم صاحب المحل باللغة العربية .

مادة ٥ - يجب أن تلتزم المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين لدمغها به نفس المعدن ويان العيار .

مادة ٦ - الميارات القانونية هي :

### ( المشغولات الذهبية )

٢٣ ¼ قيراطا أو ٩٧٩,١٦	سهما (جزء من الألف)
٢١ » » ٨٧٥ » »	( » » » ) »
١٨ » » ٧٥٠ » »	( » » » ) »
١٤ » » ٥٨٣,٣٣ » »	( » » » ) »
١٢ » » ٥٠٠ » »	( » » » ) »
٩ » » ٣٧٥ » »	( » » » ) »

### ( المشغولات الفضية )

٩٢٥ سهما (جزء من الألف)
٩٠٠ » » » ( » » » )
٨٠٠ » » » ( » » » )
٦٠٠ » » » ( » » » )

### ( المشغولات البلاتينية )

٨٥٠ سهما (جزء من الألف) .

### ( المشغولات الذهبية المركب عليها بلاتين )

تكون من أى عيار سبق ذكره وبحيث لا تقل نسبة البلاتين المركب عليها عن ٨٥٠ سهما (جزء من الألف) .



مادة ٧ — لا تمنح مصلحة دمع المصوغات والموازين المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاطينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين إلا إذا كانت تحتوي على مقدار من المعدن النقي يقابل أحد العيارات القانونية المشار إليها في المادة السابقة ، وتبين اللائحة التنفيذية أحكام وإجراءات المعايرة والتحليل والترقيم والدمغ والإجراءات الخاصة بالتفلم من قرارات المصلحة وكيفية الفصل فيها .

مادة ٨ — لوزير التجارة أن يحدد بقراره منه أجرة الصنعة ومقدار الربح في المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قيراطا .

مادة ٩ — تحصل رسوم الدمغ والفحص والتأمين وغيرها من مقابل الخدمات التي تقوم بها مصلحة دمع المصوغات والموازين من المشغولات والأصناف بجميع أنواعها وفقا للجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٠ — تفحص مصلحة دمع المصوغات والموازين بالإضافة إلى المشغولات ما يقدم إليها لهذا الغرض من أصناف نصف مشغولة سواء كانت ذهبية أم فضية أم بلاطينية ويرقم ما يفحص من كل صنف من هذه الأصناف برقم يبين مقدار المعدن النقي فيه متى كان ذلك ممكنا وتحصل عن فحص هذه الأصناف الرسوم التي تحصل عن دمع الأصناف غير المشغولة الواردة في الجدول المرفق لهذا القانون .

مادة ١١ — يجوز أن يقدم لمصلحة دمع المصوغات والموازين أى صنف آخر من الأصناف الآتية يأتها لفحصه وتقييمه على أن يصحب طلب الفحص بقرار كتابي يبين نوع المعدن المراد فحصه :

(أ) سبائك الذهب .

(ب) سبائك الفضة .

(ج) سبائك البلاتين .

(د) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين .

(هـ) غينة البلاتين .

(و) حينة الخلام من أى معدن ثمين مختلط بالأتربة أو بغيرها .

(ز) المشغولات المصنوعة من معادن غير ثمينة المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة بكافة أنواعها ، و برقم ما يخص من كل صنف برقم يبين نسبة المعدن الثقي فيه بالأجزاء الألفية متى كان ذلك ممكنا وتعطى لصاحبه شهادة بذلك ويحصل عن حصص هذه الأصناف الرسوم الميينة في الجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٢ — يكون قرار مصلحة دمع المصوغات والموازين نهائيا في تحديد الصنف المراد لحصه من حيث كونه مشغولا أو نصف مشغول أو غير مشغول .

مادة ١٣ — يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين إعطاء شهادات لمن يطلبها عن الاصناف والمشغولات من المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة أو عن المشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة الخالصة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة المقدمة للدمع أو الفحص أو التثمين نظير أداء الرسوم المقررة في الجدول المرفق بهذا القانون وتعطى الشهادة عن قطعة واحدة ومن ذلك يجوز أن تشمل الشهادات بيانات عن أكثر من قطعة واحدة . وتحصل الرسوم من هذه الشهادات وفقا للجدول المرفق بهذا القانون .

مادة ١٤ — يجوز بقرار من وزير التجارة تعديل الرسوم المقررة في الجدول المرفق بهذا القانون على ألا يجوز الرسم المعدل مثل الرسم الأصل ولا يقل عن نصفه — كما يجوز للوزير بناء على طلب وزير المالية تعديل

هذه الرسوم في الحدود المذكورة في الفقرة السابقة بالنسبة للأصناف الآتية :

- (١) سبائك الذهب وسبائك الفضة وسبائك البلاتين المستوردة من الخارج بقصد تصنيعها عمليا وإعادة تصديرها .
- (ب) الأصناف المشغولة ونصف المشغولة المصدرة للخارج التي تخضع لنظام السماح المؤقت .
- (ج) المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية التي يسمح بتصديرها إلى بلاد العملات الحرة .

مادة ١٥ - إذا كانت الأصناف المذكورة في هذا القانون وأردت من الخارج لا يجوز سحبها من الجمارك أو البريد إلا إذا كانت مدموغة بدمغة أجنبية معترف بصحتها وفقا للمادة (٢) من هذا القانون ، فإذا قدمت إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين مباشرة وجب على مقدم هذه الأصناف إثبات دخولها البلاد بطريقة مشروعة فإذا لم يتم ذلك وجب على المصلحة قبل قيامها بفحصها وتحديد هيارها ودمغها إبلاغ الأمر للجهات الاختصاص مع التحفظ على الأصناف المشار إليها وإثبات شخصية مقدمها لحين التصرف فيها بمعرفة الجهات المذكورة .

مادة ١٦ - المستورد المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية غير المسموغة الخيارين إعادة تصديرها في الحال أو تقديمها للدمغ ، وفي الحالة الأخيرة توزن المشغولات بعد دفع الرسوم الجمركية وتحمم بالرصاوص وترسل مخنومة بتمتلي المستورد ومصلحة الجمارك أو هيئة البريد حسب الاحوال إلى فروع مصلحة دمع المصوغات والموازين بالقاهرة أو الاسكندرية على نفقة المستورد .

مادة ١٧ - تدعى على المشغولات المستوردة المقدمة للدمغ جميع الأحكام الخاصة بالمشغولات المحلية التي من نوعها ، المتصوص عليها في هذا القانون ، وإذا رفضت مصلحة دمع المصوغات والموازين بناء على الأحكام

المذكورة دمع هذه المشغولات أعيدت على نفقة المستورد إلى الجمرک أو البريد لإعادة تصديرها للخارج وتعامل حينئذ معاملة البضائع الخاصة قانوناً .

مادة ١٨ — إذا كانت الأصناف ذات العيار الواطى أو الملبسة واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمرک أو البريد إلا إذا كانت مرقومة أو موسومة طبقاً للسنتين ٣ ، ٤ من هذا القانون .

مادة ١٩ — يحظر ممارسة مهنة الخبراء المسمين للمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة ومهنة تحليل المعادن الثمينة ( الجاشنبية ) لتحديد عيارها ومهنة صناعة المشغولات من هذه اللدائن وذلك بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين .

وتصدر هذه التراخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقاً للأوضاع والشروط والإجراءات التي يحددها قرار من وزير التجارة ومعاودة توافر الشروط الآتية في طالب الترخيص :

( أولاً ) أن يكون ممتعاً بالأهلية القانونية الكاملة .

( ثانياً ) ألا يكون قد صدر ضده حكم في جنابة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو بعقوبة في جنحة تتعلق بخالفسة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو الجرائم المنصوص عليها بالقانونين رقمى ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية و٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التديليس والفتش وذلك ما لم يكن قد رد إليه أعباره .

( ثالثاً ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

( رابعاً ) أن يكون حاصلًا على مؤهل فنى في تخصصه أو توافر لديه خبرة فنية كافية لممارسة المهنة مع النجاح في الامتحان الذى تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض .

(خامساً) أن تتوفر فيه اللياقة الطبية اللازمة لمزاولة المهنة ويجب أن يؤدي الطالب يوماً محدداً بقرار من وزير التجارة بشرط ألا يتجاوز عشرة جنيتات عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديد عمله . .

ولا يسرى الحظر المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على اللقائمين بمزاولة المهن المشار إليها إلا بعد ستة أشهر من صدور القرارات اللازمة لتنفيذها .

مادة ٢٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا يتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا يتجاوز مائة ونعمسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث بالمشغولات بعد دفعها تغييراً أو تعديلاً سواء بطريقة الإضافة أو الاستبدال أو بأية طريقة أخرى من شأنه أن يجعلها غير مطابقة للعار المدموغة به ، وكذلك كل من دفعها باختام مزورة أو دفعها بطريقة غير مشروعة وكذلك كل تاجر أو صانع باع هذه المشغولات أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل بها بأية طريقة كانت . وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دمع المصوغات والموازين بتسليم هذه المشغولات لأصحابها بعد كسرها . ويحكم بالمصادرة في حالة الدود .

مادة ٢١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيتات ولا تتجاوز مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل تاجر أو صانع مرض للبيع أو باع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية أو ذهبية مركب عليها بلاتين غير مدموغة أو في مشغولات مدموغة أضيق إليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار ، وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دمع المصوغات والموازين بفحص المشغولات غير المدموغة فإذا ثبت أنها من أحد السيلارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر وتسلم لصاحبها ويحكم

بالمصادرة في حالة العود ، يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات المنصوص عليها فيها أجراً عن صنعها أو ربها عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

مادة ٢٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل صانع أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافاً ذات عيار واطئ على خلاف الأحكام المقررة في المادة (٣) أو أصنافاً ملبسة على خلاف الأحكام المقررة في المادتين (٤١) و (٤٢) ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الأصناف ذات العيار الواطئ التي يتضح من فحصها أن مقدار المعدن الثمين النقي الذي تحتوى عليه يقل من البيان المرقومة به بشرط ألا يتجاوز مقدار العجز فيها ٠,٠٤ (أربعة في الألف) إذا كانت مصنوعة من الذهب و ٠,١٠ (عشرة في الألف) إذا كانت مصنوعة من الفضة أو البلاتين وبعد صدور حكم نهائي بالإدانة تسلم الأصناف ذات العيار الواطئ أو الملبسة المخالفة لصاحبها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

مادة ٢٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (١٩) والقرارات التي تصدر تنفيذاً لها .

مادة ٢٤ — لأرد المشغولات والأصناف المضروطة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠، ٢١، ٢٢ إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة .

مادة ٢٥ — تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والنزوات الصادرة تنفيذاً له والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والنش جرائم مثاقفه في المود ويفصل فيها على وجه الاستيعال .

مادة ٢٦ — يعاقب على أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو لأحكام القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاشتراكه مع المخالف بأية صورة من صور الاشتراك في الجريمة وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفل الإبلاغ عن أية مخالفة .

مادة ٢٨ — يكون كل من صاحب المحل أو العامل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل مخالفته لأحكام هذا القانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراجعة لم يتمكن من منع وقرع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة .

مادة ٢٩ — يكون لمن يشغل وظيفة مفتش دمع المصوغات — من الفئة ٢٤ — ٧٨٠ جنيتها سنوياً على الأقل — من العاملين بمصلحة دمع المصوغات والموازين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التجارة صفة الضريبة القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، كما يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام القانون دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الأماكن المخصصة لصنع المصوغات أو بيعها أو رهنها وضبط ما يوجد منها مخالفاً لأحكامه .

و يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنهيات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية المفتشين المشار إليهم في هذه المادة أعمال وظيفتهم سواء بمنعهم من دخول الأماكن المينة بها أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٣٠ - لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

مادة ٣١ - تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وبيع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة ذات القيمة للوزارات والمصالح الحكومية عدا مصلحة سك العملة .

مادة ٣٢ - تشترك مصلحة دمع المصوغات والموازين في تمثيل جمهورية مصر العربية في المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية التي يتصل نشاطها بمجال المعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة .

مادة ٣٣ - يلغى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمع المصوغات كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وإلى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون دمع المصوغات سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

مادة ٣٤ - يصدر وزير التجارة اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٣٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بقائم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (أول أغسطس سنة ١٩٧٦)



## مذكرة لمصاحبة

في شأن مشروع القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦  
للقابة على المعادن الثمينة

في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ صدر القانون رقم ١٢٦ الخاص بمنع المصوغات واقتصرت أحكامه على تحديد المعادن الثمينة التي تخضع لأحكامه ومعاراتها القانونية وأوجب عدم تداول المشغولات المصنوعة منها إلا بعد تقديمها لمصلحة منع المصوغات والموازن لمعاراتها ودمجها ونصت على عقاب من يخالف هذه الأحكام .

وقد تميزت الفترة التي تلت صدور ذلك القانون بظواهر كثيرة تقتضى تعديله — فمن الإحصاءات يتضح زيادة كميات المشغولات المصنوعة من الذهب والفضة التي قلعت للذئب خصوصا في السنوات الأخيرة ويدل ذلك على ازدياد الرغبة لدى الجمهور وخصوصا الطبقات الكادحة الفقيرة في اقتناء هذه المشغولات كتوع من أنواع الإدخار — إلى جانب الارتفاع بها في الزينة مما يتطلب زيادة أحكام الرقابة عليها وعلى المشتغلين بتجارها وتصنيعها وتحليلها .

ومما يذكر في هذا الصدد أن هذه الظاهرة لازمتها ظاهرة أخرى هي الارتفاع المستمر في أسعار المعادن الثمينة وفي أجور التشغيل الأمر الذي أدى إلى محو هذه الطبقات عن اقتناء مشغولات من المعينات القانونية لارتفاع ثمنها مما يتطلب اتيسير عليها بإدخال معينات أقل ليشملها القانون وتكون خاضعة للرقابة .

وتلخص أهم التعديلات التي أدخلت على أحكام القانون الحالي (رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦) فيما يأتي :

١ — استحدثت المادتان ١ ، ٢ من المشروع عيارا أقل من المعينات الحالية وهو عيار (٩) ونسبة الذهب الصافي به ٣٧٥ من الألف والفرض من ذلك جو أن تكون هذه المشغولات المصنوعة من هذا العيار

في تناول الطبقات الفقيرة من الشعب وإحكام الرقابة على هذا النوع ولا سيما أن السياح الأجانب يقبلون بصفة خاصة على اقتناء المشغولات من هذا العيار كما أضيفت المعادن البلاتينية لتخضع للرقابة الفنية أسوة بما هو متبع حاليا بالنسبة للذهب والفضة .

٢ - أعطى المشروع لوزير التجارة الحق في إصدار قرار يحدد فيه نسبة المعدن النقي من الذهب أو الفضة بالفضة اللاصقة في الأصناف الملبسة وذلك لحماية المواطنين من انقش والتلاعب لتظل هذه المشغولات حافظة لروعتها ومظهرها مدة طويلة وحتى لا تفقد قيمتها كلية عند الاستغناء عنها لنزدل مقومة بقيمة ما تحتوي عليه من الذهب والفضة الثمينة وحتى تسير التطور الصناعي والتقني العالمي .

٣ - نصت المادة (٢) من المشروع على استبعاد العملات التذكارية والقطع الأثرية من الفحص لتجديدها نظرا لأن الجنيه الذهبي ينظر إليه كسلعة تتمتع بقيمة تجارية لا تتوقف على قيمة الذهب الذي يحتويه كما وإن الفحص والدفع يرضيها للتلف في حين أن وزنها وعيارها محدد ومعروف .

٤ - حتى لا يختلط الأمر على الجمهور ولتمييز العيارات القانونية من غيرها استبعد من النص المقترح المادة (٣) من المشروع " القيراط " بالنسبة للمشغولات ذات العيار الوطني وأوجب بأن يذكر نسبة المعدن النقي في المشغول بالأجزاء الألفية مقرونا ببيان نوعه ذهباً أو فضة .

٥ - أجازت المادة (٤) من القانون الحالي ( رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ ) تداول الأصناف الملبسة المستوردة من الخارج إذا كانت موضوعة بكلمة ( Plated ) باللغة الإنجليزية وقد روعي في تعديل المقترح للمادة ( ٤ ) من المشروع الاكتفاء بأن يكون البيان الموسومة به هذه المشغولات بأية لغة أجنبية يحمل هذا المعنى وعدم قصره على اللغة المذكورة بشرط أن تصحب هذه الأصناف بطاقة يحمل كلمة ( ملبس ) واسم صاحب المحل باللغة العربية .

٦ - وحماية للطبقات العاملة الفقيرة من الربح الفاحش الذي يتقاضاه بعض التجار نظير بيعهم المشغولات الشعبية نصت المادة ( ٨ ) من المشروع على جواز إصدار قرار من وزير التجارة بتحديد أجرة الصناعة ومقدار الربح في هذه المشغولات حدا للغالة المشعة التي يلجأ البعض من تجار المصوغات إلى سلوكها مع جمهور المتعاملين في هذا النوع من المشغولات وهم من صغار المئثرين السذج والطبقات الكادحة الجديرة بالحماية كما وإن المشغولات في هذا النوع من الأنواع النملية التي ينعدم فيها عنصر المنافسة ولو أن مجال المنافسة سيظل مفتوحا بأن يبيع التجار بأقل من الأسعار التي سيصدر قرار بتحديد لها من وزير التجارة . وقد قطعت مصلحة دمغ المصوغات والموازين مرحلة في هذا الشأن فقامت بأعداد كشف بأنواع المشغولات التي ستخضع لأحكام هذا القانون بعد صدوره وتحديد أجرة الصناعة ومقدار الربح في كل نوع منها وراعت في هذا التقديران يتنشى مع الأجور والأسعار السائدة في السوق والتي يجري عليها التعامل بالفعل .

ونصت المادة ( ٢١ ) منه على عقاب كل من يخالف أحكام هذه المادة بأن يتقاضى عن المشغولات الشعبية أجرا عن صناعتها أو ربحا عند بيعها للجمهور يزيد على الحد الأقصى المقرر لها أو امتنع من بيعها نظير الأجور أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

٧ - أما عن الرسوم التي تحصل نظير الدمغ والتفحص والتأمين عن المشغولات والأصناف بجميع أنواعها فقد تم تجميعها في جدول واحد حتى يسهل الاستدلال على نوع الرسم المقرر لكل حالة وقد أشير إلى ذلك في المادة ( ٩ ) من المشروع .

٨ - تختصر أحكام القانون الحالي على الأصناف المشغولة والأصناف غير المشغولة أما الأصناف النصف مشغولة فتكون عادة على شكل شرائط أو أسلاك أو صفائح فلم يشملها النص في حين أن تحديد نسبة المعدن النقي فيها يعتبر على جانب كبير من الأهمية قبل التشغيل النهائي لضمان صحة العيار

ولذلك نص في المادة (١٠) من المشروع على جواز تقديم الأصناف نصف المشغولة لفحصها لتحديد نسبة المعدن النقي فيها بالأرقام الألفية على أن يحصل عنها رسوم مماثلة للرسوم التي تحصل عن الأصناف غير المشغولة.

٩ - ورد بالمادة (١١) من المشروع حكم جديد خاص بهيئات البلديات التي أضيفت لأحكام لقانون الحالى بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ كما أضيف إليها أيضا خامات المعادن الثمينة المختلطة بالأتربة كتراب الكلب الذى تقوم بحرقه ورش المصوبات ويصدر إلى الخارج لاستغلال المعادن الثمينة لعدم وجود الإمكانيات اللازمة لذلك محليا وأيضا الصخور التى تحتوى على معادن ويطلب تصديرها إلى الخارج واحتمال احتوائها على أى معدن من المعادن الثمينة وكذلك مشغولات خان الخليلى النحاسية المطعمة بالفضة والمعادن غير الثمينة المغلفة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاستيك (المليسة) أو المعادن المطعمة بأحجار كريمة واستبعد من نص هذه المادة الشهادات وأقررت لها مادة مستقلة فى المشروع هي المادة (١٣) والرسوم التى تحصل عنها أدرجت بالجدول المرافق للقانون أسوة بغيرها من الرسوم الأخرى المنصوص عليها فيه .

١٠ - ورد بالمادة (١٤) من مشروع القانون أنه يجوز قرار من وزير التجارة بناء على طلب وزير المالية تعديل ارسوم المقررة بالجدول المرافق للشروع بالنسبة للسياك الذهبية والفضية المستوردة من الخارج بقصد تصليحها محليا وإعادة تصديرها وكذا بالنسبة للأصناف المشغولة ونصف المشغولة المصدرة للخارج التى تخضع لنظام السماح المؤقت والمشغولات الذهبية والفضية التى يسمح بتصديرها إلى بلاد العملات الحرة وذلك نمشيا مع سياسة الدولة نحو الانفتاح الاقتصادى ولزيادة رصيدها من هذه العملات خدمة للاقتصاد القومى .

١١ - ونظرا للورود مشغولات أجنبية مع مواطنين مصريين إلى مصلحة دمع المصوغات والموازين لفحصها ودمجها مما يثير الشبهات حول مصدرها

وبما يحتل معه اوتكاب جرمية من جرائم التهريب لعدم ورودها من الخارج عن طريق الجمرك أو البريد وحرا على الصالح العام نصت المادة (١٥) من المشروع على أنه يجب على المصلحة المذكورة أن تقوم بإبلاغ جهات الاختصاص فوراً بذلك مع التحفظ على كل ما يقدم إليها من هذا القبيل وإثبات شخصية مقدمها حين التصرف فيه بمعرفة هذه الجهات .

١٢ - نصت المادة (١٩) من المشروع أنه لو زير الصناعة بالاتفاق مع وزير التجارة أن يحدد بقرار منه الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول مهنة تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها ( الجاشنجية ) إذ يتضح من إحصاءات مصلحة دفع المصوغات والوازين أن نسبة كبيرة من المشغولات التي تقدم للمعايرة والدفع تقوم المصلحة بكسرها لوجود نقص في العيار نتيجة لخطأ ( الجاشنجي ) ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن القائمين على المعايرة وأغلبهم غير مؤهل وتنقصهم الخبرة الفنية الكافية لتحليل المعادن طبقاً لأسس علمية سليمة وكذلك لعدم صلاحية الأجهزة والأدوات التي تستعمل لهذا الغرض وقصورها عن تحديد العيار على الوجه الصحيح كما نصت هذه المادة على جواز استصدار قرار بتحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول مهنة صناعة المشغولات الذهبية أو الفضية إذ تضح أن مشغولات ذهبية وفضية كثيرة ترد من الخارج وتقدم للدفع وتجد هذه المشغولات إقبالا شديدا عليها رغم ارتفاع أجور صنعها وذلك لأنها تفوق كثيرا شبيهاها المصنوعة محليا من حيث دقة صنعها والفرق السليم التي روعي في صنعها وبحال روتها . ويرجع انخفاض المستوى الفني في المشغولات المصنوعة محليا إلى أن الغالية المظلمى من القائمين على صنعها غير مؤهلين من الناحية الفنية ويتقصم التدريب الكافي في تنظيم هذه المهنة ما يمكن من الحد من ورود مشغولات من الخارج بل ويصبح في الإمكان كسب أسواق أجنبية متى وصلت هذه الصناعة إلى المستوى المطلوب .

وقد نصت المادة (٢٣) من المشروع على العقوبة بالنسبة لمن يزاول تحليل المعادن الثمينة وتحديد عيارها ومهنة من يشتغل بصناعة هذه المشغولات أو الاتجار فيها أو تثمينها على خلاف اشروط التي يحددها الوزير المختص وذلك منعاً للدخلاء غير اذنين من ارتياد هذين المجالين الهامين من مجالات الاقتصاد الوطنى .

كما أسفرت الدراسات التي أجرتها مصلحة دمع المصوغات والموازين أثناء مناقشتها مع تجار المصوغات عن ضرورة وضع شروط محددة لكل من يعمل في صناعة المعادن الثمينة منعاً للدخلاء في هذه المهنة الذين يسيئون إليها مما اقتضى أن ينص في المشروع على أن يعطى الحق لوزير التجارة لإصدار قرار لتنظيم مزاولة هذه الحرفة وتحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يزاولها .

١٣ — وقد استحدثت المادة (٣٠) من المشروع حكماً جديداً لتفادى ما يقع على العاملين الممنوحين مهنة الضبطية القضائية أثناء قيامهم بأداء وظائفهم فنصت على عقاب كل من يحول دون تأدية هؤلاء العاملين لأعمال وظائفيهم . كما نصت المادة (٢٥) من المشروع على أن يفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه على وجه الاستعجال حسباً لإطالة المدة في نظر الدعاوى الجنائية أمام المحاكم وتحقيقاً لعنصر الردع السريع على المخالفين .

١٤ — ونصت المادة الأخيرة من المشروع على مهلة ستة شهور من تاريخ صدور القانون لتنفيذه وذلك ليتمكن المصلحة دمع المصوغات والموازين إعداد أختام توقيع الدمغات للعيار الجديد المنصوص عليه في المادتين ١٦ ، ١٧ من المشروع .

وتأشرف وزارة التجارة بعرض مشروع القانون مفرغاً في الصياغة القانونية التي أقرها قسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة في ١٩٧٥/٦/٢٣ — وترجى في حالة الموافقة التفضل بإحالة إلى مجلس الشعب .

وزير التجارة

زكريا توفيق عبد الفتاح

## قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦  
بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدناه :

### ( المادة الأولى )

يستبدل بنصوص المواد ١ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣١  
من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة ، النصوص الآتية :

مادة ١ — " يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

١ — بالمعادن الثمينة : الذهب والفضة والبلاطين وتكون على هيئة مشغولات  
أو سبائك أو أصناف نصف مشغولة أو على هيئة عملة .

٢ — بالمشغولات الذهبية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوي على الأقل على ٩ قراراتيط  
أو ٣٧٥ ( ثلاثمائة وخمسة وسبعين ) سهما ( جزء من الألف ) من الذهب النقي .

٣ — بالمشغولات الفضية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوي على الأقل على ٦٠٠  
( ستمائة ) سهم ( جزء من الألف ) من الفضة النقية .

٤ — بالمشغولات البلاطينية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوي على الأقل على ٨٥٠  
( ثمانمائة وخمسين ) سهما ( جزء من الألف ) من البلاطين النقي .

٥ — بالأصناف ذات العيار الواطى : كل صنف مخلوط يحتوي على أقل من تسعة  
قراريط من الذهب النقي أو على أقل من ٦٠٠ ( ستمائة ) سهم ( جزء من الألف ) من الفضة  
النقية أو على أقل من ٨٥٠ ( ثمانمائة وخمسين ) سهما ( جزء من الألف ) من البلاطين النقي .

٦ — بالأصناف الملهسة : كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة ذهبية  
أو فضية أو بلاطينية .

والوزير المختص إصدار قرار بتحديد كمية المعدن النقي من الذهب أو الفضة أو البلاتين بالقشرة اللاصقة بالنسبة إلى هذه الأصناف .

٧ - بالأحجار ذات القيمة :

( أ ) أحجار كريمة طبيعية نادرة : المس والياقوت والزمرد والزفير .

( ب ) أحجار شبه كريمة طبيعية : الفيروز والأكوامارين والتوباز والعقيق والمرجان واللؤلؤ والكهرمان والأمايثست والزبرجد والأكسنديريت والجاد والتغريت والهياليت .

( ج ) الأحجار الصناعية : من جميع الأنواع سائلة الذكر مصنعة كيميائيا من ذات عناصر الأحجار الطبيعية المقابلة لها .

( د ) الأحجار المقلدة : من جميع الأنواع سائلة الذكر من خامات مقلدة للأحجار الطبيعية .

ويجوز بقرار من الوزير المختص إضافة أو حذف بعض هذه الأحجار .

مادة ١٩ - " يحظر ممارسة مهنة الخبراء المثمين للمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة ومهنة تحليل المعادن الثمينة ( الكيمايون والفنيون الجاشنجية ) لتحديد عيارها ومهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن ، وذلك بغير ترخيص من مصلحة دمج المصوغات والموازين .

وتصدر هذه التراخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقا للأوضاع والشروط والإجراءات التي يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط الآتية في طالب الترخيص :

( أولا ) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

( ثانيا ) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

( ثالثا ) أن يكون حاصلا على مؤهل فني في تخصصه أو تتوافر لديه خبرة فنية كافية لممارسة المهنة وأن يجتاز بنجاح الامتحان الذي تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض ويجب أن يؤدي الطالب رسما يحدد بقرار من الوزير المختص بشرط ألا يجاوز عشرين جنيا عند أداء الامتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديد الترخيص .



ويلزم من يتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل لمثل رسم التجديد :

( رابعا ) أن تتوافر فيه اللياقة الطبية اللازمة لممارسة المهنة .

( خامسا ) ألا يكون قد صدر ضده حكم في جناية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنة مخلة بالشرف والأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية في جنة تتعلق بخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنقيها له أو الجرائم المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية و ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الفس والتدليس وذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

مادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث بالمشغولات بعد دمجها تغييرا أو تعديلا سواء بالإضافة أو الاستبدال يجعلها غير مطابقة للعار المدموغة به ، وكذلك كل من باع دمجها بأختام مزورة أو دمجها بطريقة غير مشروعة ، وكذلك كل تاجر أو صانع باع هذه المشغولات أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل بها بأية طريقة كانت ، وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازين بتسليم هذه المشغولات لأصحابها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

مادة ٢١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية أو ذهبية مركب عليها بلاتين غير مدموغة أو في مشغولات مدموغة أضيفت إليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار . وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى ، وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازين بفحص المشغولات غير المدموغة ، فإذا ثبت أنها من إحدى العيارات القانونية تمنع بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر وتسلم لأصحابها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون بأمر تقاضى عن المشغولات المنصوص عليها فيها اجرا من صنعها أو ربها عند بيعها بزيادة على الحد الأقصى المحدد لها ، أو امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

مادة ٢٢ - " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل صانع أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافا ذات عيار وأعطى على خلاف الأحكام المقررة في المادة (٣) ، أو أصنافا ملبسة على خلاف الأحكام المقررة في المادتين (٤ ، ١) من هذا القانون ، ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الأصناف ذات العيار الواطى التى يتضح من فحصها أن مقدار المعدن الثمين النقى الذى تحتوى عليه يقل عن البيان المرقومة به بشرط ألا يتجاوز مقدار العجز فيها ٠.٠٤ (أربعة فى الألف) إذا كانت مصنوعة من الذهب و ٠.١٠ (عشرة فى الألف) إذا كانت مصنوعة من الفضة أو البلاتين ، وبعد صدور حكم نهائى بالإدانة تسلم الأصناف ذات العيار الواطى أو المالمسة المخالفة لصاحبها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة فى حالة العود " .

مادة ٢٣ - " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (١٩) من هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا لها " .

مادة ٢٤ - " لا ترد المشغولات والأصناف المضبوطة فى الأحوال المبينة فى المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة .  
ويكون من حق مصلحة دمج المصوغات والموازين أن تتبع المضبوطات التى حكم نهائيا بمصادرتها بمجرد صدور الحكم النهائى " .

وتؤول حصيلة البيع إلى الخزنة العامة بعد خصم ٢٥٪ منها تودع فى حساب خاص ويصرف منها لمن قاموا بالضبط ومعاونهم ، وذلك وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير المختص " .

”مادة ٢٩ — يكون لمن يشغل وظيفة مفتش دمع المصوغات من العاملين بمصلحة دمع المصوغات والموازين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة الضبطية القضائية في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقراءات المنفذة له ، كما يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام القانون دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الأماكن المعدة لصنع المصوغات أو بيعها أو رهنها وضبط ما يوجد منها مخالفا لأحكامه .

وعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية المفتشين المشار إليهم في هذه المادة أعمال وظيقتهم سواء بمنعهم من دخول الأماكن للمينة بها أو بأية طريقة أخرى“ .

”مادة ٣١ — تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وبيع المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة للوزارات والمصالح الحكومية عدا مصلحة سك العملة ، على أن تحصل المصلحة على ١٥٪ من ثمن المبيعات مقابل المصاريف التي تتحملها لمباشرة إجراءات البيع ولكافة العاملين ، وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص“ .  
( المادة الثانية )

تضاف إلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه مادة جديدة برقم ٣١ مكررا ، نصها الآتي :

”مادة ٣١ مكررا — يحصل رسم إضافي مقداره قرشان عن كل جرام ذهب يقدم للمخ ، وتخصص حصيلة هذا الرسم للصرف منها على صيانة المباني وتطوير الآلات المستعملة في المصلحة وصرف حوافر العاملين بها“ .  
( المادة الثالثة )

يستبدل بالجدول المرفق بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه الجدول المرفق ، وتستبدل عبارة ”الوزير المختص“ بعبارة ”وزير التجارة“ أيضا وردت بالقانون .

#### ( المادة الرابعة )

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
يعم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شعبان سنة ١٤١٤ هـ ( الموافق ٢٦ يناير سنة ١٩٩٤ م )

حسنى ميسرة

### جدول

بيان الرسوم التي تحصل بمقتضى أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤  
بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

أولاً - رسوم دمع المشغولات :

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمعها ، على الوجه الآتي :

(١) المشغولات الذهبية :

١٨ (ثمانية عشر) قرشا عن كل جرام من المشغولات الذهبية بمقد أدنى ثلاثين  
قرشا في الكمية الواحدة .

(ب) المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين :

٤٠ (أربعون) قرشا عن كل جرام بمقد أدنى خمسة وسبعون قرشا في الكمية الواحدة .

(ج) المشغولات الفضية :

قروش واحد عن كل جرام بمقد أدنى عشرة قروش في الكمية الواحدة .

(د) المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية الواردة من الخارج يحصل ثلاثة

أمثال الرسوم عليها .

وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الجرام جراما .

ثانياً - رسوم فحص الأصناف غير المشغولة ونصف المشغولة :

(١) السياتك الذهبية أو البلاتينية :

بواقع عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام .

(ب) سياتك الفضة :

بواقع خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام .

(ج) سياتك المخلوط من أكثر من معدن ثمين :

بواقع اثني عشر جنيها عن كل كيلو جرام .

( د ) عينات معدن البلاتين نصف مشفولة أو غير مشفولة :

بواقع خمسة جنيئات عن كل عينة .

( هـ ) عينات المعادن الثمينة المختلطة بالأتربة أو بغيرها :

بواقع عشرة جنيئات عن كل عينة .

وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الكيلو جرام كيلو .

ثالثا : رسوم تمييز المعادن الثمينة بجميع أنواعها والمشفولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين :

بواقع ١ / من قيمة هذه الأصناف والمشفولات بحيث لا يقل الرسم المحصل عن عشرين جنيئا ويغنى من هذه الرسوم الأصناف والمشفولات الواردة من المحاكم أو النيابة أو الشرطة .

رابعا - رسوم اختبار المشفولات التي يتضح عند اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب وتكسر :

بواقع جنيه واحد من كل اختبار من المشفولات الذهبية .

وبواقع ( اثنين ) جنيهين عن كل اختبار من المشفولات البلاتينية .

وبواقع نصف جنيه ( خمسون قرشا ) عن كل اختبار من المشفولات الفضية .

خامسا - رسوم اختبار المشفولات التي يتضح من اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب تسلم لصاحبها دون أن تكسر ( استرداد ) :

بواقع خمسة قروش عن كل جرام من المشفولات البلاتينية والذهبية للمركب عليها بلاتين بحيث لا يقل الرسم المحصل عن خمسة جنيئات لأي كمية .

بواقع ثلاثة قروش عن كل جرام من المشفولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن ثلاثة جنيئات لأي كمية .

بواقع نصف قرش من كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم المحاسب  
عن جنيه واحد لاي كمية .

سادسا - رسوم الشهادات التي تمنح من الأصناف الواردة بالقسمين (ثانيا ) ،  
(ثالثا ) يتبع في تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الأحكام المقررة في اللائحة  
المالية للزناينة والحسابات .

سابعا - وسزم لحص واختبار الأحجار ذات القيمة :

(١) أحجار كريمة طبيعية نادرة :

بواقع ١,٠٪ من قيمتها .

(ب) أحجار شبه كريمة طبيعية :

بواقع ٢,٥٪ من قيمتها .

(ج) أحجار صناعية :

بواقع ٤,٠٪ من قيمتها .

(د) أحجار مقلدة :

بواقع ٥,٠٪ من قيمتها .

وتعفى من هذه الرسوم الأصناف الواردة من المحاكم أو النيابات أو الشرطة .

## وزارة التموين والتجارة الخارجية

قرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة (١)

صادر في ١٤/٩/١٩٨٦

### وزير التموين والتجارة الخارجية

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة ؛  
وعلى القرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد شروط منح من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ؛  
وعلى القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن علامات دمج وترقيم المعادن الثمينة ؛  
وعلى القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن الترخيص في ممارسة مهنتي تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها وصناعة المشغولات من هذه المعادن ؛  
وعلى القرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم الترخيص في ممارسة مهنة جبير مشمن للمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة ؛  
وعلى القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن اللائحة التنفيذية لأحكام وإجراءات معايرة المعادن الثمينة وتحليلها وترقيمها ودمجها ؛  
وعلى القرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٥ في شأن بيان الرسوم التي تحصل بمقتضى أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ؛

---

( ١ ) الوقائع المصرية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٦ - العدد ٢٠٦ تابع د أ .

ملحوظة : صدر القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ وقد أدرج في هذا الكتاب.

## قـرر :

### الفصل الاول

علامات دمع وترقيم المعادن الثمينة

#### مادة ( ١ )

تمنع المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية بالعلامات الآتية :

##### (١) علامات العيار :

وتكون على شكل مربع فى المشغولات الذهبية والفضية وشكل شبه منحرف فى المشغولات البلاتينية داخله أحد العيارات القانونية بالأرقام العربية أو غيرها يعلوها رمز يدل على نوع مصلحة دمع المصوغات والموازن الذى قام بالفحص والدمغ ووظيفة المستول عن الدمغ طبقا لما هو مبين فى الجدول رقم (١) والجدول رقم (٤) المرفقين . ويكون طول ضلع المربع بالنسبة للمشغولات الذهبية ملليمترا واحدا أو ملليمترا ونصفا وبالنسبة للمشغولات الفضية يكون طول ضلعه ملليمترا أو ملليمترا ونصفا أو ملليمترين وبالنسبة للمشغولات البلاتينية يكون طول قاعدة شبه المنحرف الكبرى ( السفلى ) ملليمترا ونصفا وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة ملليمترا بزاوية ٧٥°

##### (ب) علامة الشارة :

وهى عبارة عن علامة تميز نوع المعدن المصنوع منه المشغول وهى ثلاثة أنواع :

١ - شارة للمشغولات الذهبية : وهى عبارة عن مربع أبعاده ملليمتر ونصف فى ملليمتر ونصف داخله شكل طائر النورس ورمز دال على المستول عن الدمغ طبقا للجدول رقم (٢) المرفق .



٢ - شارة للمشغولات الفضية : وهى عبارة عن مربع طول ضلعه مللمتر واحد أو مللمتر ونصف أو مللمترين داخله شكل زهرة اللوتس ورمز دال على المستول عن الدمع طبقا للجدول رقم (٢) المرفق .

٣ - شارة المشغولات البلاتينية : وهى عبارة عن شكل شبه منحرف طول قاعدته الكبرى ( السفلى ) مللمتر ونصف وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة مللمتر بزاوية ٧٥° داخله شكل الملك سينا ( ملك الوجهين ) ورمز دال على المستول عن الدمع طبقا للجدول رقم (٥) المرفق .

#### ( جـ ) علامة التاريخ :

فى المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية وتكون على شكل مربع فى المشغولات الذهبية والفضية وشكل شبه منحرف فى المشغولات البلاتينية مبين به أحد الحروف العربية الأبجدية للدلالة على السنة التى دمع المشغول خلالها ورمز دال على المستول عن الدمع طبقا للجدول رقم (٢) والجدول رقم (٥) المرفق ويكون طول ضلع المربع مللمترا ونصفا أو مللمترين ويكون طول قاعدة شبه المنحرف الكبرى ( العليا ) مللمترا ونصفا وطول الضلع المتلاقى مع هذه القاعدة مللمترا بزاوية ٧٥° ويظهر حرف التاريخ سنوها بالنسبة لجميع المشغولات من الأصناف سالفة الذكر .

#### مادة (٢)

تدمغ الأصناف نصف المشغولة وغير المشغولة من الذهب والفضة والبلاتين بالعلامات الآتية :

#### ( ١ ) العيار :

وهو عبارة عن أرقام عربية تدل على نسبة المعدن النقى إلى عشر الألف جزء .

### (ب) خاتم المصلحة :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده عشرة فى سبعة ملليمترات يحمل اسم المصلحة  
وبه رمز دال على فرع المصلحة الذى قام بالفحص والترقيم .

ويرمز للقاهرة بحرف ( مق ) وللاكتندرية بحرف ( أ ) ولطنطا بحرف ( غ ) ولبنى  
سوف بحرف ( بس ) ولقنا بحرف ( ن ) والاحتياطي أقاليم بحرف ( ق ) .

### ( ج ) نوع المعدن :

ويكون على شكل مستطيل أبعاده سبعة فى خمسة ملليمترات به كلمة ( ذهب )  
بالنسبة للذهب و ( فضة ) بالنسبة للفضة ، وشكل مثلث طول كل من أضلاعه الثلاثة  
ملليمتران به كلمة ( بلاتين ) بالنسبة للبلاتين .

### ( د ) التاريخ :

ويكون على شكل مربع بداخله أحد الحروف العربية الأبجدية للدلالة على التاريخ  
بالنسبة للذهب والفضة وشكل شبه منحرف قاعدته الكبرى إلى أعلى بالنسبة للبلاتين .  
وتتمتع الأصناف التى تكون مخلوطة من أكثر من معدن تميز بعلامات هذه المصادن .

### مادة ( ٣ )

توضع العلامات المبينة بهذا القرار على الأصناف المشغولة من الأنواع الثلاثة المذكورة  
وعلى الأصناف نصف المشغولة وغير المشغولة منها بالكيفية التى تقررها مصلحة دمع  
المصوغات والموازن .

### مادة ( ٤ )

تدمع المشغولات الذهبية المركب عليها البلاتين بعلامات الذهب على الأجزاء الذهبية  
وبعلامات البلاتين على الأجزاء البلاتينية وبالأسلوب الذى تراه المصلحة حسب حجم  
المصوغ .

### مادة (٥)

تدمج الأصناف الذهبية والفضية والبلاتينية المخاضعة لنظام السماح الموقت والمصدرة للخارج بعلامات مميزة عبارة عن حرف (س) معقوفة داخل مساحة مليمتر مربع وفقا للنموذج المبين بالجدول رقم (٣) المرفق وتوضع هذه العلامة على الأصناف المشار إليها بجانب العلامات الأخرى المنصوص عليها في المادة (١)

### الفصل الثاني

#### جدول رسوم الدمغ والترقيم

### مادة (٦)

تحصل رسوم الدمغ والترقيم كالتالى :

#### أولا - رسوم دمغ المشغولات :

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمغها على الوجه الآتى :

#### ( أ ) المشغولات الذهبية :

١٨ ( ثمانية عشر ) قرشا عن كل جرام من المشغولات الذهبية بعد أدنى ثلاثين قرشا في الكمية الواحدة .

#### ( ب ) المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين :

٤٠ ( أربعون ) قرشا عن كل جرام بعد أدنى خمسة وسبعين قرشا في الكمية الواحدة .

#### ( ج ) المشغولات الفضية :

٧٥ . ( خمسة وسبعون من مائة ) من القرش عن كل جرام بعد أدنى ٧,٥ قرش

( سبعة قروش ونصف القرش ) في الكمية الواحدة .

وتضاعف الرسوم على المشغولات الذهبية الواردة من الخارج وفي حساب الرسوم تعتبر كسور الجرام .

ثانيا - رسوم فحص الاصناف غير المشغولة ونصف المشغولة :  
( أ ) السبائك الذهبية أو البلاتينية :

السويز		الرسم المقرر
		قرش جنيه
من ١ إلى ٢٥٠ جرام	٧٥	-
ب ٢٥١ جرام إلى ٥٠٠ جرام	٥٠	١
ب ٥٠١ جرام إلى ٧٥٠ جرام	٢٥	٢
ب ٧٥١ جرام إلى ١٠٠٠ جرام	-	٣
ب ١٠٠١ جرام إلى ٢٠٠٠ جرام	٧٥	٣
ب ٢٠٠١ جرام إلى ٣٠٠٠ جرام	٥٠	٤
ب ٣٠٠١ جرام إلى ٤٠٠٠ جرام	-	٦
ب ٤٠٠١ جرام إلى ٥٠٠٠ جرام	٥٠	٧
ب ٥٠٠١ جرام إلى ٦٠٠٠ جرام	-	٩
ب ٦٠٠١ جرام إلى ٧٠٠٠ جرام	٥٠	١٠
ب ٧٠٠١ جرام إلى ٨٠٠٠ جرام	-	١٢
ب ٨٠٠١ جرام إلى ٩٠٠٠ جرام	٥٠	١٣
ب ٩٠٠١ جرام إلى ١٠٠٠٠ جرام	-	١٥
أكثر ١٠٠٠٠ جرام	٥٠	١٦

. على ألا يقل الرسم المحصل عن كل قطعة من البلاتين عن جنيه ونصف .

(ب) سبائك الفضة :

السوزن		الرسم المقرر
أقل من ٨ جرام		قرش ٣٠ - جنيه -
من ٨ جرام إلى ١٠٠٠ جرام		٧٥ -
» ١٠٠١ جرام إلى ٢٠٠٠ جرام		٥٠ ١
» ٢٠٠١ جرام إلى ٤٠٠٠ جرام		٢٥ ٢
» ٤٠٠١ جرام إلى ٦٠٠٠ جرام		- ٣
» ٦٠٠١ جرام إلى ٨٠٠٠ جرام		٧٥ ٣
» ٨٠٠١ جرام إلى ١٠٠٠٠ جرام		٥٠ ٤
أكثر من ١٠٠٠٠ جرام		٥٠ ٧

(ج) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين :

السوزن		الرسم المقرر
من ١ جرام إلى ٥٠٠ جرام		قرش - جنيه ٣
» ٥٠١ جرام إلى ١٠٠٠ جرام		٧٥ ٣
» ١٠٠١ جرام إلى ١٥٠٠ جرام		٥٠ ٤
» ١٥٠١ جرام إلى ٢٠٠٠ جرام		٦٢ ٥
» ٢٠٠١ جرام إلى ٣٠٠٠ جرام		٧٥ ٦
» ٣٠٠١ جرام إلى ٤٠٠٠ جرام		- ٧
» ٤٠٠١ جرام إلى ٦٠٠٠ جرام		- ٩
» ٦٠٠١ جرام إلى ٨٠٠٠ جرام		- ١٥
» ٨٠٠١ جرام إلى ١٠٠٠٠ جرام		٧٥ ١٨
أكثر من ١٠٠٠٠ جرام		٥٠ ٢٢

(د) عينة معدن البلاتين نصف مشغولة أو غير مشغولة يحصل عن كل عينة رسم مقداره جنيه ونصف .

( هـ ) عينات المعادن الثمينة المختلطة بالأثرية أو بغيرها :

يحصل عن كل عينة رسم مقداره ثلاثة جنيهات .

ثالثا - رسوم تكمين المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة بجميع أنواعها والمشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بالأحجار ذات قيمة :

يحصل رسم مقداره  $\frac{3}{4}$  ٪ من قيمة هذه الأصناف والمشغولات بحيث لا يقل الرسم المحصل عن ٧٥ ( خمسة وسبعون ) قرشا وتعفى هذه الأصناف والمشغولات من هذه الرسوم إذا كانت واردة للمصلحة من المحاكم أو النيابة أو الشرطة .

رابعا - رسوم اختبار المشغولات التي يتضح عند فحصها أنها أقل من العيار المطلوب

وتكسر :

قرش

٩ عن كل اختبار يعمل من المشغولات الذهبية

١٥ عن كل اختبار يعمل من المشغولات البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين .

٣ عن كل اختبار يعمل من المشغولات الفضة .

خامسا - رسوم اختبار المشغولات التي يتضح من فحصها أنها أقل من العيار المطلوب وتسلم

لصاحبها دون أن تكسر :

قرش

٣ عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين بحيث لا يقل

الرسم المحصل عن أية كمية عن جنيه ونصف .

قرش  
١٥ر عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن أية كمية  
عن جنيه ونصف .  
٤٥ر . عن كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن أية كمية  
عن ٤٥ قرش .

سما - رسوم الشهادات التي تعطى عن الاصناف الواردة بالقسمين (ثانيا) و (ثالثا) ،  
يتبع في تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الأحكام المقررة في اللائحة المالية  
للميزانية والحسابات .  
سما - يرأس في حساب الرسوم المنصوص عليها في البنود السابقة أن يقرب  
المبلغ الإجمالي المستحق إلى أقرب قرش .

### الفصل الثالث

أحكام وإجراءات معايرة المعادن الثمينة وتحليلها وترقيمها ودمجها .

#### مادة ( ٧ )

لا تقبل مصلحة دمج المصوغات والموازين أية قطعة من المشغولات الذهبية أو الفضية  
أو البلاتينية لدمجها إلا إذا كانت مصحوبة بإقرار يكون موقعا من صاحبها أو وكيله  
الرسمي يتضمن أن القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية المبينة في القانون رقم  
٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ويشترط أن تكون كاملة الصنع بحيث لا يحدث بها تغيير  
بسبب عمليات إعدادها للبيع إلا ما توجبه ضرورات الصناعة وفقا لما تقرره المصلحة  
المذكورة .

ويجوز تقديم إقرار واحد عن عدة قطع بشرط أن تكون من نوع وعيار واحد على أنه  
يجب أن يتضمن الإقرار المقدم بشأن المشغولات المشتتة على عدة أجزاء ملحومة أو متصلة  
بعضها أن كل جزء منها بما في ذلك المادة المستعملة في اللحام لا تقل عن العيار المبين في  
الإقرار .

#### مادة ( ٨ )

يتمتع لدمغ المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أن يثبت بعد فحصها بمعرفة المصلحة أنها لا تقل عن العيار المذكور في الإقرار وفي هذه الحالة توضع الدفعة المبينة لحقيقة العيار على كل قطعة إن أمكن ذلك فإذا أثبت الفحص أن عيار المشغولات أقل من العيار المبين في الإقرار تكون واجبة الكسر على أنه إذا قدمت عدة قطع بإقرار واحد على أنها جميعا من عيار واحد وأثبت الفحص أن إحداها من عيار أقل من العيار المبين في الإقرار تكون واجبة الكسر جميع القطع المقدمة بموجب ذلك الإقرار .

#### مادة ( ٩ )

تلتصق المشغولات المبينة في المادة السابقة إذا ثبت من فحصها أن مقدار النقص فيها لا يجاوز سهمين في الألف في المشغولات الذهبية وأربعة أسهم في الألف في المشغولات الفضية والبلاتينية .

#### مادة ( ١٠ )

إذا تبين من فحص المشغولات المبينة في المواد السابقة أن مقدار النقص في عيارها لا يجاوز ثلاثة أمثال النسب المشار إليها في المادة (٩) جاز لصاحبها ووكيله الرسمي أن يطلب كسرها أو استردادها بدون كسر بعد سداد الرسوم المبينة بالجدول المرفق بالقانون المشار إليه ، ويجب في حالة المشغولات من عيار ١٨ فأقل أن يطلب دفعها بالعيار الأقل أما المشغولات عيار ٢١ فلا تدمغ بالعيار الأقل .

#### مادة ( ١١ )

إذا تبين من فحص المشغولات المشار إليها أن مقدار النقص في العيار يجاوز ثلاثة أمثال النسب المشار إليها في المادة (٩) ولم يجاوز العيار الأقل مباشرة جاز كسرها أو دفعها بالعيار الأقل إذا كانت من عيار ١٨ فأقل حسب طلب صاحبها أما المشغولات ٢١- فواجبة الكسر .



### مادة (١٢)

إذا كانت المشغولات المقدمة من أدنى العيارات القانونية في الذهب والفضة والبلاتين وتبين من فحصها أن مقدار النقص في عيارها يجاوز النسب المشار إليها في المادة (١٠) جاز لصاحبها أو وكيله الرسمي أن يطلب استلامها دون كسر بعد سداد الرسوم المبينة بالجدول المرفق بالقانون المشار إليه وبعد التعهد بأن يقوم بهيئتها كمشغولات ذات عيار واطئ .

### مادة (١٣)

تشكل لجنة برئاسة مدير عام الإدارة العامة لمنع المصوغات أو من يحل محله وعضوية ثلاثة على الأقل من العاملين الفنيين بالمصلحة من شاغلي وظائف المستوى الأول .

ويكون اختصاصها البت بصفة نهائية فيما يقدم لها من تظلمات من ذوى الشأن من قرارات المصلحة المتعلقة بالمعايرة والتحليل والترقيم والدمغ والكسر خلال أسبوع من تاريخ الإخطار بها على أن ينشأ سجل خاص لتقيد تاريخ ورود التظلمات ورقمها ويثبت به نتيجة البت في التظلم .

### مادة (١٤)

تسرى الأحكام الخاصة بالأصناف نصف المشغولة بالنسبة لإجراءات التحليل والترقيم والأحكام الخاصة بالمشغولات بالنسبة للرسوم على أدوات العامل كاملة الصنع المصنوعة من البلاتين .

### الفصل الرابع

الترخيص فى ممارسة مهنة الجاشنجية وصناعة المشغولات بالحجارة والشمعين للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة .

#### مادة (١٥)

يقدم طلب الترخيص فى ممارسة مهنة تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها ( الجاشنجية ) أو فى ممارسة مهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن أو الحجاره الثمنين للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى إدارة الرخص أو فرع مصلحة دمع المصوغات والموازين المختص الذى يرغب الطالب فى ممارسة المهنة أو العمل بدائرتة مصحوبا برسم مقداره عشرة جنيهات ومشتملا على اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ومرفقا به الأوراق الآتية :

( أ ) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

(ب) صحيفة الحالة الجنائية .

(ج) نتيجة الكشف الطبى بمعرفة مفتش الصحة المختص .

( د ) قسيمة أداء رسم الامتحان .

( هـ ) صورتان شمسيتان حديثتان .

#### مادة (١٦)

يؤدى الطالب امتحانا تحريريا وعمليا للتثبت من كفايته لممارسة المهنة وذلك أمام لجنة تشكل من رئيس وعضوين على الأقل تختارهم المصلحة المشار إليها فى المادة (١٥) وتجتمع اللجنة فى شهرى مايو ، وأكتوبر من كل سنة كما يجوز لها أن تجتمع فى أى شهر خلال السنة إذا رأت المصلحة ضرورة لذلك .

#### مادة (١٧)

يمنح الترخيص بعد أداء رسم مقداره عشرة جنيهات ويكون ساريا لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ من أول الشهر التالى لإعلان نتيجة الامتحان المشار إليها فى المادة (١٦) ويجوز تجديده لمدة مماثلة بعد أداء رسم مقداره عشرة جنيهات بناء على طلب يقدم فى موعد أقصاه الشهور الستة التالية لتاريخ انتهائه مرفقا به الأوراق الآتية :

( أ ) صحيفة الحالة الجنائية .

( ب ) قسيمة أدا - رسم التجديد .

( ج ) شهادة من مفتش الصحة المختص باستمرار اللياقة الطبية .

ويجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ إلغائه متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعذر قهري خارج عن إرادة المرخص له تقبله المصلحة ويرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد

#### مادة ( ١٨ )

على جميع الجهات المعين بها أشخاص غير مرخص لهم من المصلحة سألغة الذكر بممارسة المهن المنصوص عليها في هذا الفصل إخطار المصلحة بأسمائهم والأعمال المنوطة بهم خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار لامتحانهم والترخيص لهم طبقاً لأحكامه .

#### مادة ( ١٩ )

لا يجوز للمرخص له أن يمارس المهنة في دائرة محافظة غير التي رخص له بممارستها في دائرته إلا بعد الحصول على موافقة فرع المصلحة الذي يرغب ممارسة المهنة في دائرته والتأشير بذلك على الطلب المقدم منه وعلى ترخيصه .

#### مادة ( ٢٠ )

على كل من يرخص له بممارسة المهنة أن يبرز ترخيصه لمفتشى دمع المصوغات كلما طلبوا منه ذلك ولهؤلاء المفتشين حق الاطلاع على دفاتر وسجلات المرخص لهم والجهات التي يعملون فيها المتعلقة بممارسة مهنتهم للتحقق من أنه قد روعيت فيها أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وهذا القرار .

#### مادة (٢١)

على المرخص له عند تلف أو فقد الترخيص أن يطلب الحصول على صورة منه ويعتبر الترخيص تالفًا إذا كان ممزقًا أو مشوهاً أو أجرى به شطب أو تغيير في بياناته أكثر من مرة واحدة بمعرفة المصلحة المذكورة بناءً على طلب المرخص له .

#### مادة (٢٢)

يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين إحالة المرخص له لتوقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة المجلس الطبي العام المختص بعد سن الستين كلما رأت ذلك للتحقق من لياقته الطبية واستمرار قدرته على ممارسة المهنة .

#### مادة (٢٣)

يجوز للمصلحة سائلة الذكر وقف الترخيص لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا امتنع المرخص له عن أداء مهام مهنته أو تلاعب فيها .

#### مادة (٢٤)

يلغى الترخيص إذا فقد المرخص له أحد الشروط المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أو حكم عليه نهائياً بالإدانة بعقوبة مقيدة للحرية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، أو إذا امتنع عن توقيع الكشف الطبي عليه طبقاً لنص المادة ٢٢ من هذا القرار .

ويجوز للمصلحة إلغاء الترخيص إذا أوقف مرتين وفقاً للمادة ٢٣ من هذا القرار وفي هذه الحالة لا يجوز منح ترخيص جديد قبل انقضاء المدة الباقية من مدة الترخيص الملغى .

#### مادة (٢٥)

تعد مصلحة دمع المصوغات والموازين بطاقات إثبات شخصية تسلم لحاملي صفة الضبطية القضائية ويحدد فيها المجال الذي يمارس فيه صلاحيات هذه الصفة ( دمع مصوغات ) ولا يجوز الجمع بين هذا العمل ودمع الموازين .

**مادة (٢٦)**

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

**مادة (٢٧)**

تلقى القرارات أرقام ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، لسنة ١٩٧٧ ، ٢٣٦ لسنة ١٩٨٥ كما يلقى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

**مادة (٢٨)**

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،






تحريراً في ١٤/٩/١٩٨٦



## جدول رقم (١)

بعلامة الدمغ الخاصة بالعار والوظيفة المخصصة لكل رمز

بالإدارة العامة للمغ المصوغات






المشغولات الذهبية والفضية

اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
أولا : إدارة دمغ المصوغات بالقاهرة		حرفي ميم وقاف ونقطتا حرف القاف في الوسط	رئيس توقيع الدمغات
		حرفي ميم وقاف وحرف القاف بدون نقط	من يتوب عن الرئيس
ثانيا : دمغ المصوغات بالأسكندرية		حرف الألف بوضع أفقي	رئيس
ثالثا : دمغ المصوغات بطنطا		حرف الغين نقطة الحرف في الوسط	رئيس
رابعا : دمغ المصوغات ببنى سويف		حرفي باء وسين مع وجود نقطة تحتها	رئيس



اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
خامسا : دمغ المصوغات بقننا		حرف النون مع وجود نقط الحرف في الوسط	رئيس
سادسا : دمغ المصوغات ( أختام احتياطية ) ( أقاليم )		حرفي القاف بنقطتين	أختام احتياطية للأقاليم عهد مستول دائم سنويا بالإدارة بالقاهرة

## جدول رقم (٢)

النقطة الدالة لكل مسئول عن استعمال الاختار في القاهرة  
وفروع إدارة دمع المصوغات بالأقاليم - الشارة المميزة لمعدن  
الذهب طائر النورس والشارة لمعدن الفضة شارة اللورس وحرف  
التاريخ يغير كل عام ويكون من الحروف الأبجدية العربية  
المشغولات الذهبية والفضية

اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
أولاً : إدارة دمع المصوغات		ليس بها أى نقطة	رئيس توقيع الدمغات
		نقطة واحدة فى الزاوية السفلى من ناحية اليسار	من ينوب عن الرئيس
ثانياً : دمع المصوغات بالأسكندرية		نقطة واحدة فى الزاوية العليا من ناحية اليسار	رئيس
ثالثاً : دمع المصوغات بطنطا		نقطة واحدة فى الزاوية العليا من ناحية اليمين	رئيس
رابعاً : دمع المصوغات ببنى سويف		نقطة واحدة فى الزاوية السفلى من ناحية اليمين	رئيس








اسم فرع المصلحة	شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه	الوظيفة
خامسا : دمغ المصوغات بقننا		نقطتان في الزاويتين السفليتين واحدة عن اليمن والأخرى عن اليسار	رئيس
سادسا : دمغ المصوغات ( أختام احتياطية ) ( أقاليم )		نقطتان في الزاويتين العلويتين واحدة عن اليمن والأخرى عن اليسار	عهدة شخص مستول بالإدارة سنويا

### جدول رقم ( ٣ )

الرمز المميز للأصناف الذهبية والفضية التي تصدر للخارج  
وتحت نظام السماح المؤقت









شكل الرمز	بيان الرمز وأوصافه
( س )	حرف السين المعقوفة في مساحة ١ مم ٢

**جدول رقم (٤)**  
**علامة الدمع الخاصة بالعمار والوظيفة المخصصة**  
**لكل رمز بإدارة دمع المصوغات**  
**المشغولات البلاستية**

اسم فرع المصلحة	المستول	شكل الختم والرمز المميز	بيان الرمز وأوصافه
إدارة دمع المصوغات بالقاهرة	رئيس		حرفي ميم وقاف ونقطتا حرف القاف في الوسط
	من يتوب عن الرئيس		حرفي ميم وقاف وحرف القاف بدون نقط
دمع المصوغات بالإسكندرية	رئيس		حرف الألف بوضع أفقي
دمع المصوغات ( أختام احتياطي )	عهدة مستول		حرف القاف بنقطتين
السبائك والأصناف النصف مشغولة			كلمة بلاستين داخل مثلث

### جدول رقم (٥)

النقط الدالة علي الشخص المسئول عن استعمال الأختام في المشغولات  
الهلائية - الشارة المميزة لمعدن الهلائين رأس الملك مينا ( ملك الوجهين )  
حرف التاريخ يظهر سنوها ويكون من الحروف الأبجدية العربية

اسم فرع المصلحة	المستول	شكل الرمز بالتاريخ	شكل الرمز بالشارة	بيان الرمز وأوصافه
إدارة دمغ المصوغات بالقاهرة	رئيس			بدون نقط
إدارة دمغ المصوغات بالقاهرة	من يتوب عن الرئيس			نقطة في الزاوية السفلى على اليسار
دمغ المصوغات بالأسكندرية	رئيس			نقطة في الزاوية العليا ناحية اليسار
دمغ المصوغات ( أختام احتياطي )	عهدة			نقطتان في الزاويتين العلاويتين من ناحية اليسار وناحية اليمين

## قرار وزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة<sup>(١)</sup>

صادر في ١٩٩٤/٧/٢٤

وزير التموين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع علي القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة علي المعادن الثمينة  
والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤  
وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٩٣ بقيام السادة الوزراء بأعمال من  
يتغيب منهم .

وعلي القرار الوزاري رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الرقابة علي المعادن الثمينة .

### قرر :

مادة اولي : تضاف إلي القرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه مادتين جديدتين  
برقمي ٥ مكرر (١) و ٥ مكرر (٢) نصهما الآتي :

مادة ٥ مكرر ١ - الأحجار ذات القيمة :

( أ ) أحجار كريمة طبيعية نادرة : الماس والياقوت والزمرد والزفير .

(ب) أحجار شبه كريمة طبيعية : الفيروز ، والأكوامارين ، والتوباز ، والعقيق ،  
والمرجان واللؤلؤ ، والكهرمان ، والأماتست ، والزبرجد الاكستندريت ، والجناد ،  
والنفريت والهيمايت .

(ج) الأحجار الصناعية : من جميع الأنواع سائلة الذكر مصنعة كيميائيا من ذات  
عناصر الأحجار الطبيعية المقابلة لها .

---

( ١ ) الرقائع المصرية - العدد ١٦٣ ( تابع ) في ١٩٩٤/٧/٢٤

( د ) الأحجار المقلدة : من جميع الأنواع سائلة الذكر من خامات مقلدة للأحجار الطبيعية .

مادة ٥ مكرر ٢ - لمصلحة دمج المصوغات والموازين فحص ما يقدم لها من الأحجار ذات القيمة مقابل الرسوم المقررة بهذا القرار .

وأصدار شهادة بنتيجة الفحص بناء على طلب صاحب الشأن ويتبع في تقدير الرسوم التسعيرة على استخراج هذه الشهادات الأحكام المقررة في اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

مادة ثانية : يستبدل بنصوص المواد ٦ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٤ من القرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٦ : تحصل رسوم الدمغ والترقيم والفحص والاختبار كالتالي :

(ولا رسوم دمج المشغولات :

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمغها ، على الوجه الآتي :

( أ ) المشغولات الذهبية : ١٨ ( ثمانية عشر ) قرشا عن كل جرام من المشغولات الذهبية بعد أدنى ثلاثين قرشا في الكمية الواحدة .

(ب) المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين : ٤٠ ( أربعون ) قرشا عن كل جرام بعد أدنى خمسة وسبعون قرشا في الكمية الواحدة .

(ج) المشغولات الفضية : قرش واحد عن كل جرام بعد أدنى عشرة قروش في الكمية الواحدة .

( د ) المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية الواردة من الخارج يحصل ثلاثة أمثال الرسوم عليها . وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الجرام جرماً .

ثانياً، رسوم فحص الأصناف غير المشغولة ونصف المشغولة :

( أ ) السبائك الذهبية أو البلاتينية : يواقع عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام .

- (ب) سبائك الفضة : بواقع خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام .
- (ج) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين : بواقع اثني عشر جنيها عن كل كيلو جرام .
- (د ) عينات معدن البلاتين نصف مشغولة أو غير مشغولة : بواقع خمسة جنيهات عن كل عينة .
- (هـ) عينات المعادن الثمينة المختلطة بالأتربة أو بغيرها : بواقع عشرة جنيهات عن كل عينة .
- وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الكيلو جرام كيلو .
- ثالثا : رسوم تثمين المعادن الثمينة بجميع أنواعها والمشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين ،
- بواقع ١ ٪ من قيمة هذه الأصناف والمشغولات بحيث لا يقل الرسم المحصل عن عشرين جنيها ويعفى من هذه الرسوم الأصناف والمشغولات الواردة من المحاكم أو النيابة أو الشرطة .
- رابعا : رسوم اختبار المشغولات التي يتضح عند اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب وتكسر :
- بواقع جنيه واحد عن كل اختبار من المشغولات الذهبية .
- وبواقع ( اثنين ) جنيهين عن كل اختبار من المشغولات البلاتينية .
- وبواقع نصف جنيه ( خمسون قرشا ) عن كل اختبار من المشغولات الفضية .
- خامسا : رسوم اختبار المشغولات التي يتضح من اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب تسلم لصاحبها دون أن تكسر ( استرداد ) :
- بواقع خمسة قروش عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين بحيث لا يقل الرسم المحصل عن خمسة جنيهات لأي كمية .

بواقع ثلاثة قروش عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن ثلاثة جنيهات لأى كمية .

بواقع نصف قرش عن كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن جنيه واحد لأى كمية .

سائسا ، رسوم الشهادات التى تعطى على الأصناف الواردة بالقسمين ( ثانيا ) . ( ثالثا ) يتبع فى تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الاحكام المقررة فى اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

سابعاً ، رسوم فحص واختبار الأحجار ذات القيمة :

( أ ) أحجار كريمة طبيعية نادرة : بواقع ٠,١ ٪ من قيمتها .

( ب ) أحجار شبه كريمة طبيعية : بواقع ٠,٢٥ ٪ من قيمتها .

( ج ) أحجار صناعية : بواقع ٠,٤ ٪ من قيمتها .

( د ) أحجار مقلدة : بواقع ٠,٥ ٪ من قيمتها .

وتعفى من هذه الرسوم الأصناف الواردة من المحاكم أو النيابة أو الشرطة .

ثامناً : يحصل رسم إضافي مقداره قرشان عن كل جرام ذهب يقدم للدمغ وفقاً لاحكام المادة ٣١ مكرر من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

مادة ١١ - إذا تبين من فحص المشغولات المشار إليها أن مقدار النقص فى المعيار يجاوز ثلاثة أمثال النسب المشار إليها فى المادة ( ٩ ) ولم يجاوز المعيار الأقل مباشرة جاز كسرها أو دمجها بالمعيار الأقل حسب طلب صاحبها أما المشغولات ٢١ فواجبة الكسر .

مادة ١٥ - يقدم طلب الترخيص فى ممارسة مهنة تحليل المعادن الثمينة لتحديد عيارها ( الجاشنجية ) أو فى ممارسة مهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن أو الخبراء الثمنين للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى إدارة الرخص أو فرع مصلحة دمغ المصوغات والموازن المختص الذى يرغب الطالب فى ممارسة المهنة أو العمل بدائره مصحوباً برسم

مقداره عشرين جنيها ومشملا على اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ومحل عمله ومرفقا به الأوراق الآتية :

( أ ) شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .

( ب ) صحيفة الحالة الجنائية .

( ج ) نتيجة الكشف الطبى بمعرفة مفتش الصحة المختص .

( د ) قسيمة أداء رسم الامتحان .

( هـ ) صورتان شمسيتان حديثتان .

مادة ١٧ - يمنح الترخيص بعد أداء رسم مقداره عشرين جنيها ويكون ساريا لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ من أول الشهر التالى لإعلان نتيجة الامتحان المشار إليه فى المادة ( ١٦ ) ويجوز تجديده لمدة ماثلة بعد أداء رسم مقداره عشرين جنيها بناء على طلب يقدم فى موعد أقصاه الشهور الستة التالية لتاريخ انتهائه مرفقا به الأوراق الآتية :

( أ ) صحيفة الحالة الجنائية .

( ب ) قسيمة أداء رسم التجديد .

( ج ) شهادة من مفتش الصحة المختص باستمرار اللياقة الطبية .

ويجوز للمصلحة إعادة الترخيص خلال سنة من تاريخ إلغائه متى ثبت لها أن تأخير التجديد يرجع لعذر قهرى خارج عن إرادة المرخص له تقبله المصلحة ويرفق بطلب إعادة الترخيص ذات مستندات التجديد بعد أداء رسم مقداره أربعون جنيها .

مادة ٢١ - على المرخص عند تلف أو فقد الترخيص أن يطلب الحصول على ترخيص بدلا منه مقابل رسم مقداره عشرة جنيها .

مادة ٢٤ - يلغى الترخيص إذا فقد المرخص له أحد الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أو حكم عليه نهائيا بالإدانة بعقوبة



مقيدة للحرية فى إحدى الجرائم المتصوص عليها فى هذا القانون أو القرارات المنفذة له ،  
أو إذا امتنع عن توقيع الكشف الطبى عليه طبقا لنص المادة ٢٢ من هذا القرار .  
ويجوز للمصلحة إلغاء الترخيص إذا أوقف مرتين وفقا للمادة ٢٣ من هذا القرار وفى  
هذه الحالة لا يجوز منح ترخيص جديد قبل إنقضاء المدة الباقية من مدة الترخيص الملقى .  
المادة الثالثة : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريراً فى : ١٩٩٤/٧/٢٤

وزير التموين والتجارة الداخلية

١ . د / محمد جلال الدين أبو الذهب

## **الباب الثانى** **التعليمات العامة للنيابات والقيود** **والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة** **فى تشريعات المعادن الثمينة** **والملاحظات القضائية عليهما**

### **تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلى لنصوص التعليمات العامة للنيابات بشأن الجرائم الواردة فى قانون المعادن الثمينة ولائحته التنفيذية كما نتعرض للقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بها كما نتعرض للملاحظات القضائية بشأن جرائم غش المعادن الثمينة وذلك فى البنود التالية :

### **أولاً ، التعليمات العامة للنيابات بشأن غش المعادن الثمينة ،**

#### **١- التعليمات القضائية ،**

مادة ٦٨٤ : يتبع فى شأن مضبوطات النقود والأشياء الثمينة الأحكام المبينة بالمواد ٢٣٦ إلى ٢٤٠ من التعليمات الكتابية والمالية والادارية الصادرة عام ١٩٧٩ .

#### **٢- التعليمات الكتابية والمالية والادارية ،**

مادة ٢٣٨ : يتعين قبل الايداع فحص المضبوطات من الأشياء الثمينة لتثمينها ، ويتم ذلك بإثبات أوصافها بدقة فى محضر يحرر بمعرفة المحقق ، ثم ترسل لمصلحة دمع المصوغات والموازين بالجمالية بالقاهرة لاتخاذ ما يلزم نحو تقدير ثمنها . وإذا كانت قيمة المضبوطات مما سلف تجاوز عشرة جنيهات فإنها تودع خزنة المحكمة ، ولا فإنها تودع بمخزن المضبوطات .

**مادة ٢٣٩ :** إذا كانت المضبوطات من المصوغات أو الأحجار الكريمة أو الساعات أو غيرها من الأشياء الثمينة ، فإنها تقيد بالشرطة بالدفتر رقم ٤٥ أسوة بالاحراز الأخرى وترسل إلى النيابة ويجب على موظف النيابة عند استلامها التوقيع بوضوح على السركى الخاص مع إثبات تاريخ الاستلام .

ويتعين فور ورودها إلى النيابة أن يختم الحرز بالجمع عضو النيابة ويثبت عليه عدد الأختام واسم صاحبها وتاريخ وضعها . ثم يقيد الحرز بدفتر حصر الأشياء المثبتة للجريمة وبدفتر المبالغ والأشياء الثمينة ، ويسلم إلى أمين خزانة المحكمة لايداعه بها بموجب أمر ايداع من أصل وصورة وعلى أمين الخزانة أن يوقع بالاستلام على صورة أمر الايداع وأن يختم الصورة بخاتم المحكمة وأن يقيد الحرز بالدفتر المخصص لذلك بالخزانة ويؤشر برقم القيد على أصل وصورة أمر الايداع ويبقى الأصل بالخزانة وترفق الصورة بالقضية الخاصة ، ويؤشر بدفتر الحصر وبدفتر للمبالغ والأشياء الثمينة السابق بيانهما برقم الايداع بالخزانة وتاريخه .

**ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية لجرائم فح المعادن الثمينة :**

١- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٢٠ و ٢٤ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ للمعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤ وقرار وزير التسموين رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار ٧٨ لسنة ١٩٩٤ :

أ- أحدث في المشغولات (ذهبية أو فضية) بعد دمغها تغييراً أو تعديلاً بأى طريقة من شأنها أن تجعلها غير مطابقة للعار الدموغة به .  
ب- دمج مشغولات بأختام مزورة أو دمغها بطريقة غير مشروعة .

ج- وهو تاجر أو صانع باع للمشغولات السابقة أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل فيها بأية طريقة كانت .

### المقوية .

الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحداهما .

وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دفع المصوغات والموازين بتسليم هذه المشغولات لأصحابها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

٢- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٢١ و ٢٤ و ٢٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ للمعدل ... وقرار ... المعدل بالقرار ...

أ- وهو تاجر أو صانع عرض للبيع أو باع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية أو ذهبية ركب عليها بلاتين غير مدموغة .

ب- وهو تاجر ... تعامل ... في مشغولات مدموغة أضيفت إليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار .

### المقوية .

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دفع المصوغات والموازين بفحص المشغولات غير المدموغة فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر وتسلم لأصحابها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

٣- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٨ و ٢١/٢ و ٢٤ و ٢٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ للمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ وقرار ....

تقاضى عن للمشغولات الذهبية عيار ٢١ اجراً عن صحتها أو ربحاً عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها .

أو امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

**العقوبة : ذات العقوبة السابقة .**

**٤- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٢٢ / ١ و ٢٤ و ٢٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل ... وقرار ...**

وهو صانع أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافاً ذات عيار واطئ غير مضمومة برقم يبين نسبة المعدن النقي الذي تحتوى عليه .

**٥- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٤ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل ... وقرار ...**

وهو صانع أو تاجر باع أو عرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافاً ملبسة غير موسومة بكلمة « ملبس » .

**العقوبة .**

الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تتجاوز مائة جنيه أو إحداهما ويحكم بالمصاهرة في حالة العود

**٦- تقييد جنحة بالمواد ١ و ١٨ و ٢٣ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل ... وقرار ...**

مارس مهنة خبير مئمن للمعادن الثمينة أو الأحجار ذات القيمة أو مهنة تحليل المعادن الثمينة (الجاهشجية) لتحديد عيارها أو مهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن بغير ترخيص من مصلحة نمغ المصوغات والموازين .

**العقوبة .**

الحبس سنة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسون جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

**٧- تقييد جنحة بالمادتين ١ و ٢٩ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل ... وقرار ...**

حال دون ثانية مفتش نمغ المصوغات أعمال وظيفته بمنعه من

دخول المتجر أو المصنع أو المخزن غير ذلك من الأماكن المعدة لصنع  
المصوغات أو بيعها أو بلية طريقة أخرى .

#### **العقوبة ،**

الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز  
خمسمائة جنيه أو إحداهما .

٨- تقيد جنحة بالمادة ٢٧ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦  
المعدل ... وقرار ...

وهو مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون تعتمد اهمال المراقبة أو اغفل  
الابلاغ عن أية مخالفة أو اشترك مع المخالف في ارتكاب مخالفة القانون  
على النحو المبين بالأوراق .

**العقوبة :** الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

**خاتماً ، الملاحظات القضائية على جرائم الغش في  
المعادن الثمينة ،**

١- قضت محكمة النقض المصرية بشأن نظام العقاب  
على جرائم المعادن الثمينة : « إن مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من  
القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمج المصوغات المعدل بالقوانين  
أرقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ و ٢٨ لسنة ١٩٦٥ و ٤٠ لسنة ١٩٦٧ . أن  
الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة وهو إذ فعل ذلك لم  
يجعل أمر مصادرتها منوطاً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من  
قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاماً خاصاً من مقتضاه حفظها على  
ذمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائي تقرر حق استردادها بعد  
دمغها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية وبعد كسرها واستيفاء  
الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك . فإذا كان الحكم قد  
قضى بالمصادرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون » (١) .

---

(١) « نقض ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٣ من ١٩٠ طعن ١٦٠٦ لسنة ٤١ق ، نقض  
١٩٨٢/١٠/٢٦ من ٢٤ من ٨٦٢ طعن ١٥١٩ لسنة ٥٣ق » .

٢- تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له والجرائم المنصوص عليها في القانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس جرائم متماثلة في العود وتفصيل فيها على وجه الاستعجال (١) .

٣- تطبيق المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ على أية مخالفة لأحكام القانون المذكور خلاف المخالفات التي شملتها القيود والأوصاف سالفة الذكر وهي تتضمن عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن جنيه واحد أو إحداهما .

٤- يكون كل من صاحب المحل أو العامل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل مخالفة لهذا القانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراجعة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصررت العقوبة على الغرامة (٢) .

---

(١) انظر نص المادة ٢٥ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ وهي لم تعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٩٤ وانظر ما سبق شرحه تفصيلاً في القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف بشأن أحكام العود ، وانظر كتابنا : أصول أعمال النهايات ص ١١٧ وما بعدها بشأن إلغاء محاكم الجنتح المستعجلة .

(٢) انظر نص المادة ٢٦ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يتناول القانون ٣ لسنة ١٩٩٤ تعديل العقوبة الواردة في المادة المذكورة .

## **القسم الرابع**

### **الفش في عقود التوريد**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض في موضوع هذا الفصل لشرح جنابة الاخلال العمدي والفش في عقود التوريد والمبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأنها والمبادئ القانونية التي قررتها مجلس الدولة المصري بشأن جرائم الاخلال العمدي والفش في عقود التوريد **وفلك** في الأبواب التالية :

**الباب الأول :** شرح جريمة الاخلال العمدي والفش في عقود التوريد والقيود والأوصاف القانونية لها (١) .

**الباب الثاني :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض، بشأن جريمة الاخلال العمدي والفش في عقود التوريد .

**الباب الثالث :** المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الانبارية العليا المصرية بشأن الاخلال العمدي والفش في عقود التوريد .

---

(١) انظر ما سبق شرح بالنسبة لجرائم الفش الواردة في القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ للعمل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ص ٢٢ وما بعدها .



## الباب الأول

### شرح جريمة الاخلال العمدي

### والغش في عقود التوريد

أولاً ، النص القانوني للمادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات المصري (١) .

تضمنت المادة ١١٦ مكرر (ج) النص على هذه الجريمة ويجرى نصها على النحو التالي .

« كل من أخل عمداً بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو إشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتب على ذلك ضرر جسيم ، أو إذا ارتكب أى غش فى تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن (٢) .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا ارتكبت

---

(١) لنظر ما سبق تفصيلاً فى الباب الأول من القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف بشأن جريمة الخداع فى الاتفاقات القانونية ص ٢٠ وما بعدها .

(٢) تنص المادة ١١٩ قانون العقوبات المصري المسند له بالقانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ على أنه : يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكاً لإحدى الجهات الآتية أو خاضعاً لإشرافها أو لادارتها :

(أ) الدولة ووحدات الإدارة المحلية .

(ب) الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

(جـ) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له .

(د) النقابات والاتحادات .

(هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام .

(و) الجمعيات التعاونية .

(ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تسلم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة .

(حـ) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة .

الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى او مصلحة قومية لها .

وكل من استعمل أو ورد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذاً لأى من العقود سالفه الذكر ، ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالعقوبات بالحبس والغرامة التى لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد .

ويحكم على الجانى بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة . ويعاقب بالعقوبات سالفه الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعاً إلى فعلهم .

#### ثانياً ، شروح المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات،

هذه ليست جريمة موظف عام فالفرض أنها تقع من الأشخاص العاديين كل ما يتقلبه القانون فى الجانى هو التعاقد مع إحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ عقوبات وهى الجهات التى اعتبر المشرع المصرى أموالها من الأموال العامة (١) .

وقد فرق المشرع المصرى بين صورتين من صور الغش فى تنفيذ العقود الواردة بالمادة ١١٦ مكرراً (ج) : الأولى هى الغش العمدى ، والثانية هى الغش غير العمدى المتمثل فى استعمال أو توريد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذاً للعقد دون علمه لذلك .

#### ١- جنائية الغش العمدى فى تنفيذ العقود ،

إن الفقرة الأولى من المادة ١١٦ مكرراً (ج) تنص على نوعين من الجرائم النوع الأول : هو الاخلال العمدى بتنفيذ كل أو بعض

---

(١) د. أحمد فتحي سرور الوسيط - القسم الخامس ١٩٨٠ من ٢٨٠ وما بعدها .

الالتزامات الناشئة عن عقد من العقود سالف الذكر والنوع الثاني هو الغش في تنفيذ العقد .

وتأسيساً على ما تقدم فإن جريمة الغش في تنفيذ العقد تتطلب كجريمة الاخلال بالتنفيذ صفة خاصة في الجاني وهي كونه متعاقداً مع جهة الادارة أو إحدى الجهات المبينة بالمادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة ، ويأخذ أيضاً حكم المتعاقد الأصلي المتعاقد من الباطن والوكلاء والوسطاء .

## ٢- الركن المادى :

تقوم الجريمة في ركنها المادى على سلوك يتصف بالغش في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها على الجاني عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة .

ولا يشترط لتمام الجريمة في ركنها المادى أن يتحقق ضرر عن الغش . كما لا يشترط وقوع تليس أو خداع . فالجريمة تقوم بارتكاب الغش ولو لم يترتب عليه أى ضرر ، على عكس الحال بالنسبة لجريمة الاخلال العمدى بتنفيذ العقود ، وقد رأى المشرع أن الغش في التنفيذ بطبيعته لا بد وأن ينعكس ضرره على الجهة المتعاقدة ومصالحها (١) ، ولذا فقد اكتفى بالعقاب على مجرد الغش ومفترضاً وقوع الضرر دون استلزامه كعنصر للجريمة أو كشرط للعقاب عليها (٢) .

## ٢- جنائية توريد مواد مفسوخة أو فاسدة دون علم الفاعل بفسادها ،

### ١- أركان الجريمة :

هذه الجريمة نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٦ مكرراً (ج) وهي الحالة التى يكون فيها الاخلال بالتنفيذ أو الغش فى شكل

(١) د. محمود نجيب حسن - القسم الخامس ١٩٨٧ ص ١٤١ وما بعدها .

(٢) نقض ١٩٦٩/٤/٢١ ص ٢٠ ٤٤٩٤ .

استعمال أو توريد بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة دون علم الجانى بغشها أو فسادها ، وعاقب عليها بوصفه الجنحة فالجانى يخل بتنفيذ العقد باستعمال أو توريد مواد أو بضاعة غير مطابقة للمواصفات لكونها مغشوشة أو فاسدة ولكن دون تعمد ، ذلك لعدم ثبوت علمه بالغش أو الفساد ، ويلزم أن يتوافر فى الجانى صفة المتعاقد سواء أصلاً أم من الباطن أو صفة الوكيل أو الوسيط ، أما من لم يتوافر فيه تلك الصفة فيمكن أن يكون شريكاً فى الجريمة إذا توافرت أركان الاشتراك (١) .

وتتحقق الجريمة كاملة بالاستعمال أو التوريد ولو لم ينتج عن ذلك ضرر للجهة الادارية التى تم معها العقد الخطأ غير العمدى :

والركن المعنوى للجريمة يقوم على الخطأ غير العمدى (٢) بصوره المختلفة ، ويتمثل الخطأ فى عدم التثبت من صلاحية المواد أو البضاعة المستعمل أو الموردة . وقد أقام المشرع بالمادة ١١٦ مكرراً (جـ) فى فقرتها الثالثة قرينة الخطأ فى حق من قام باستعمال أو توريد مواد أو بضائع فاسدة أو مغشوشة بمجرد عدم ثبوت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها أو مغشوشة بمجرد عدم ثبوت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها ، ويقع على الجانى عبء نفي هذه القرينة بإثبات أنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد .

### العقوبة الأصلية والتكميلية .

هى الحبس من أربعة وعشرين ساعة إلى ثلاث سنين ، والغرامة

---

(١) د. محمود نجيب حسن المرجع السابق ص ١٤٢ وما بعدها . د. مأمون سلامة - المرجع السابق ص ٢٩٦ وما بعدها . د. احمد فتحي سرور للمرجع السابق ص ٢٨١ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً عن جرائم الغش اهمالاً فى الباب الأول من القسم الأول من الكتاب الأول ص ٣٥ وما بعدها .

التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كما يحكم بغرامة نسبية تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويجوز للمحكمة فضلاً عما تقدم أن تحكم بكل أو بعض التدابير الواردة في المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات .

### **ثالثاً ، القيسود والأوصاف الجنائية لجرائم الاخلال العمدي والغش في عقود التوريد :**

١- تقييد جنائية بالمواد ٣/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ١١٦ مكرر ، ١١٦ مكرر (ج) ، ١١٨ ، ١١٨ مكرر ، ١١٩ ب / ١١٩ مكرر هـ من قانون العقوبات .

بصفته موظفاً عمومياً (تذكر الوظيفة) بشركة ... إحدى وحدات القطاع العام التابعة ... أضر عمداً بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها وذلك بأن مكن المتهم ... في التحلل في التزاماته التعاقدية بخصوص ... مما ترتب عليه إلحاق أضرار بأموال ومصالح الشركة سائلة الذكر على النحو المبين بالأوراق .

٢- تقييد جنائية بالمادة ١١٦ مكرر (ج) / ١ من قانون العقوبات .

بصفته مورداً ( أو مقاولاً ) أخذ عمداً بتنفيذ التزاماته التي يفرضها عليه عقد التوريد ( أو المقاوله ) المبرم بينه وبين هيئة ... بأن لم يتم بتوريد كميات ... المنزه عنها وصفاً وقيمة بالتحقيقات وتقرير الخبير .

**العقوبة :** السجن ويراعى أنه وتطبق الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكرر (ج) إذا وقعت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها أضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها وعندئذ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفي جميع الأحوال يحكم على الجاني بغرامة تساوي قيمة الضرر المترتب على الجريمة .

**٣- تقييد جنحة بالمادة ١١٦ مكرر (ج) ٣/، ١١٩ من قانون العقوبات (١) .**

بصفته مورداً قام بتوريد بضائع أو مواد (نوع البضاعة أو المواد) إلى الشركة ... مفشوشة أو فاسدة مع عدم علمه بذلك على النحو الموضح بالتحقيقات .

**العقوبة :** الحبس والغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . مع الحكم بغرامة تساوي قيمة الخسر المترتب على الجريمة .

---

(١) انظر نص المادة ١١٩ من قانون العقوبات ص ٨٣١ .

## **الباب الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن جريمة الاخلال**

### **العمدى والغش فى عقود التوريد**

#### **تجديد :**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن جريمة الاخلال العمدى والغش فى عقود  
التوريد وذلك فى البنود التالية :

١ - قضت محكمة النقض المصرية بأن : « جريمة الاخلال  
العمدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم  
والغش فى تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما فى المادة ١١٦ مكرراً  
(١) عقوبات . اركانهما : وقوع الاخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من  
العقود التى اوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر ، وأن يكون  
التعاقد مرتبطاً به مع الحكومة أى إحدى الجهات الأخرى التى اشارت  
إليها المادة سائلة الذكر » (١) .

---

(١) وقالت محكمة النقض فى اسباب حكمها : نصت المادة ١١٦ مكرراً  
(١) من قانون العقوبات للمضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه :  
يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من اخل عمداً فى تنفيذ كل  
أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقلولة أو نقل أو توريد أو التزام أو  
إسفال عامة ارتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو  
الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات  
العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بآلية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر  
جسيم أو ارتكب أى غش فى تنفيذ العقد . . ويبين من سياق النص أنه اشترط  
لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهما الاخلال العمدى فى تنفيذ  
الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك  
العقود أن يقع الاخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى اوردتها المادة  
على سبيل الحصر ، وأن يكون التعاقد مرتبطاً به مع الحكومة أو إحدى -

## ٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : تزيد الحكم -

الصادر فى جريمة غش فى تنفيذ عقد - بما لم يكن بحاجة إليه فى إقامة قضائه لا يعيبه (١) .

## ٣- كما قضت محكمة النقض المصرية بأن : الركن المادى

لجريمة الغش فى التوريد لا يلزم لتوافره ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامة الضرر المترتب عليه (٢) .

## ٤- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : جنابة الغش فى

عقد التوريد عمدية . القصد الجنائى فيها تحققه بتعمد الجانى الاخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه . وجوب ثبوت هذا القصد ثبوتاً فعلياً . عدم استظهار الحكم ، القصد الجنائى فى جريمة الغش فى عقد التوريد

---

= الجهات الأخرى التى أشارت إليها المادة المذكورة . وقد أصبحت المذكرة الايضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالثبوت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التى تم التوريد إليها مع ما لذلك من اثر فى اسباب التكييف الصحيح على واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم مما يستوجب نقضه والاحالة . الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ص ٤٩٤ .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : لا يعيب الحكم ما استلزم إليه تزييداً - مما لم يكن بحاجة إليه من الاستدلال على فساد كمية اللحوم المسلمة فعلاً بضخامة الكميات المخالفة للمواصفات ما دام أنه أقام قضائه بثبوت جريمة الغش فى التوريد وإطراح دفاع الطامن على ما يحمله ، وكان لا اثر لما تزييد إليه فى منطقة أو فى النتيجة التى انتهت إليها . الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٠ .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة الغش فى التوريد ضخامة الكمية موضوع الغش أو جسامة الضرر المترتب عليه . فلا يجب لذلك أن يثبت فساد اللحوم (موضوع التوريد) أو كونها غير صالحة للاستهلاك الآدمى . الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٠ .



يعيبه . قرينة العلم بالغش في الجنب المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . شرط قيامها بثبوت اشتغال المتهم بالتجارة (١) .

٥- **واقضت محكمة النقض المصرية بأن :** « جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات جريمة عمدية . تتطلب اتجاه الإرادة إلى الإخلال العمدي بالعقد أو الغش في تنفيذه مع العلم بذلك . خلو النص المذكور من افتراض العلم بالغش . تهربته المتهم عن الجنائية المذكورة لعدم توافر علم الغش لا يمنع مؤاخذته بجنحة الغش المنصوص عليها في القانون ٨٤ لسنة ١٩٤١ استناداً إلى افتراض العلم بالغش المنصوص عليها في القانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة (٢) .

(١) **وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها أنه :** « من المقرر أن جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ٧ مكرراً من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقدين إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ، ومن المقرر أيضاً أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسي إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعة قد عمدت إلى غش اللبن المورد إلى المستشفى للإخلال بعقد التوريد أو الغش في تنفيذه ، فإنه يكون مميباً بالقصور في البهان بما يوجب نقضه وإحالة ، إذ لا وجه للقول بأن العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة بيع لبن مفسوش مع العلم بذلك وفقاً لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التي افترض بها الشارع العلم بالغش في حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نية ، ذلك أن مدونات الحكم قد خلت البتة مما يفيد توافر هذا الشرط في حق الطاعة ، . الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢١ ص ٢٧ ص ٧٩٥ .

(٢) **وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها :** « جنائية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ٦١١ مكرراً من قانون العقوبات في جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي باتجاه إرادة المتعاقدين إلى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك ، لما كان ذلك ، وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة للنشأة بالتعميل للدخل على المادة =

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : « يكفى وقوع  
الفش لتوافر جريمة الفش فى عقد التوريد ولو لم يترتب عليه ضرر  
ما (١) » .

٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : جريمة الفش فى  
التوريد للوثمة بالمادة ١١٦ مكرراً جـ عقوبات . تفترض مسئولية  
المورد عما يقع من الفش حتى مع عدم علمه به خلافاً لما تضمنه قانون  
جمع الفش والتليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦  
لسنة ١٩٨٠ فى انتفاء المسئولية عند إثبات حسن النية ومصدر الأشياء  
موضوع الجريمة ، تعدى الطاعن بالقانون الأخير والقول بانتفاء  
مسئوليته غير سديد (٢) .

---

- الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقمين ٥٥٢ سنة  
١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١١٠٧ التى افترض بها الشارع العلم بالفش إذا كان  
الخالف من المشتغلين بالتجارة ، ومن ثم فلا تناقض إذ دان الحكم المطعون فيه  
الطاعن بجملة بيع لبن مفسوش مع علمه بذلك أيضاً بالقرينة القانونية  
للتصوص عليها بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتبار  
أنه من المشتغلين بالتجارة ، وأخفق فى إثبات حسن النية - ذلك لأن التناقض  
الذى يعيب الحكم هو ما يقع فى أسبابه بحيث ينفى بمضها ما أثبتته البعض  
الأخر ولا يعرف أى الأمرين تصدته المحكمة ، ومن ثم فإنه لا يلزم فى توافر  
لركان جريمة بيع اللبن المفسوش فى حق الطاعن مع علمه بالفش الذى استقاه  
الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدل ،  
تهام الجريمة للتصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات .  
وللمحكمة مطلق الحرية فى تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من عدمه ولا  
تقبل منه المجادلة فى هذا الشأن أمام محكمة النقض ، إذ هو أمر من إطلاقات  
محكمة الموضوع والجدل الموضوعى لا يقبل أمام محكمة النقض . « الطعن  
رقم ١٥٠٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ من ٩١١ » .

(١) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : « من المقرر أنه لا  
يلزم لتوافر الركن الذى لجريمة الفش فى التوريد جسمية الضرر المترتب  
عليه بل يكفى وقوع الفش لتوافر الجريمة ولو لم يترتب عليه ضرر ما ، فإن  
ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد » . « الطعن رقم  
٦٠٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٥ س ٣٢ من ٩٠١ » .

(٢) « الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥ ، الطعن رقم ٦١٥٩ لسنة  
٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥ » .

٨- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : تقدير امكان علم الجاني بالفش أو تعذر هذا العلم عليه . سلطة محكمة الموضوع ، مجرد قيام مندوب الطاعن بالتوريد لا يحول دون اكتشاف الفش لو بذلت العناية الكافية في مراقبة ما يتم توريده (١) .

---

(١) د الطعن رقم ٦١٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٥ ، .

## **الباب الثالث**

### **المبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة**

### **الادارية العليا المصرية بشأن الاخلال**

### **العمدى والغش فى عقود التوريد**

**تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة الادارية العليا بشأن الاخلال العمد والغش فى عقود التوريد وذلك فى البنود التالية .

١ - قضت المحكمة الادارية العليا بأن : عقد توريد سيارات - التأخير فى توريدها بعد الميعاد المحدد بالعقد وقبول جهة الادارة العذر فى التأخير بأن اقلت للمتعاقد من غرامة التأخير بعد توقيعها مستندة الى عدم مسؤوليته عن التأخير لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارادته - مقتضى ذلك أنها اعتبرت العقد قائماً وأنه امتد حتى الميعاد الذى تم فيه التوريد فعلاً (١) .

---

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : إن الشركة كانت على استعداد لتنفيذ التزامها بتوريد السيارات قبل الميعاد المحدد بالعقد لولا أن حال بينها وبين التنفيذ أسباب اجنبية خارجة عن ارادتها مردها إلى الحكومة التي أصدرت قراراً بوقف الانراج عن هذه السيارات ، وعلى أثر اخطار الهيئة بذلك كتبت إلى مراقبة الاستيراد للموافقة على إعفاء الهيئة من التعليمات الصادرة من وزارة الاقتصاد وظل الأمر معلقاً حتى تمت الموافقة على الانراج عن السيارات فقامت الشركة بتسليمها فوراً إلى الهيئة التي قبلتها وقبلت عذرها فى التأخير فرفضت غرامة التأخير بعد توقيعها وأسست الرفع على عدم مسؤوليتها عن التأخير لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارادتها : كما أن الهيئة باسمها لها الشركة بعد انتهاء المدة المحددة للتوريد تكون قد اعتبرت العقد قائماً وأنه قد امتد حتى الميعاد الذى تم فيه التوريد فعلاً ١٤٧-١١ (١١/١٦٦٩) ٢٢٢/٣٠/١٤ . انظر تفصيلاً مجموعة المبادئ القانونية التي قررتتها المحكمة الادارية العليا المصرية ويلاحظ أن الرقم الأول للمبين أسفل كل حكم يشير -

٢- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن : « لائحة المناقصات تضمنت تنظيماً كاملاً لفحص الأصناف المشتراه طبقاً لعقود التوريد - هذا التنظيم لوجب على الجهة الإدارية أن تفحص الأصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادي ، (١) .

٣- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن : « ما اتفق أصلاً على توريده تتم المحاسبة عليه وفقاً للأسعار المبينة بكشف الوحدة كشوف الوحدة هي جزء لا يتجزأ من التعاقد. تتم المحاسبة وفقاً للسعر الجبري بالنسبة للأصناف المسعرة في حالات الزيادة أو النقص دون غيرها ، (٢) .

---

= رقم القضية والرقم الثاني بعد علامة (-) إلى السنة القضائية التي رفعت منها القضية وتشير الأرقام الثلاثة الموضوعة بين قوسين إلى الجلسة التي صدر فيها الحكم والرقم الأول الذي يلي القوسين إلى المجموعة السنوية لأحكام المحكمة الإدارية العليا التي يشير بها الحكم ويشير الرقم الثاني إلى رقم المبدأ بهذه المجموعة ويشير الرقم الثالث إلى رقم الصفحة التي نشر فيها الحكم .

(١) وقالت المحكمة في أسبابها : إن لائحة المناقصات تضمنت تنظيماً كاملاً لفحص الأصناف المشتراه طبقاً لعقود التوريد من شأنه أن تتمكن الجهة الإدارية من التحقق من مطابقة المبيع لشروط العقد ومواصفاته والوفاء بالغرض المقصود منه ولها على ضوء ما تجرّبه من تجارب وفحص أن تقرر أما قبول الصنف أو رفضه بناء على تقرير لجنة الفحص واعتماد المصلحة لقرارها ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائياً أي يكون ملزماً لطرفي العقد .

وهذا التنظيم المتكامل الذي نصت عليه لائحة المناقصات لوجب على الجهة الإدارية أن تفحص الأصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العادي ٢٨٢ - ١٢ (١٩٧١/٣/٢٠) ١٧٥/٣٦/١٦ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « إن المحاسبة على ما اتفق أصلاً على توريده إنما يكون على أساس الأسعار المبينة بكشف الوحدة ، لأن هذه الكشوف تعتبر جزء لا يتجزأ من التعاقد إذا المحاسبة على أساس السعر الجبري بالنسبة للأصناف المسعرة ، فإنه خاص بما تطلبه جهة الاندرة ، زيادة عن المقررات المتفق عليها أو ما يستثنى عنه من تلك المقررات ، وهو مقصور =

٤- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن : عدم اتفاق المتعاقدين على السعر قبل التوريد - تحديد السعر المناسب بمعرفة المحكمة (١) .

٥- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن : إذا رفض المورد قبول الخصم الذي حددته الجهة الإدارية عملاً لحكم المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات ، فإنه يمتنع على جهة الإدارة اجراؤه (٢) .

---

= التطبيق على حالات الزيادة أو النقص دون غيرها ولا يمتد إلى الكميات المتفق عليها أصلاً . ٢٥٤ - ١٠ (١٩٦٩/٢/١) ١٤/٤٠/٢٠٦ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : لما كان الثابت أن المدينة الجامعية طلبت من المدعي في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن يورد لها زجاجات من اللبن للبستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تتفق معه على سعر توريدها وقد قام المدعي بتوريد الكمية المطلوبة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٦٢ وطالب في فاقوته من هذا الشهر بالثمن على أساس ١٨ مليوناً للزجاجة فاتصلت المدينة الجامعية بشركة مصر للألبان وعلمت منها بأنه من الممكن التوريد إليها عن طريق توكيلها بمصر الجديدة والمطرية بسعر ١٥ مليوناً للزجاجة ، ولما أصر المدعي على طلبه تعاقبت المدينة الجامعية مع التوكيل للشار إليه اعتباراً من ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومثار المنازعة يدور حول تحديد قيمة ما يريده المدعي من اللبن خلال الفترة المشار إليها فبينما تتمسك الإدارة بأن تكون المحاسبة على أساس سعر نصف الجملة وهو ٧٥ مليوناً للكيلو جرام من الألبان التي وردها وقدرها ٢٠٤٠ كيلو جرام يرى المدعي أن تكون المحاسبة على أساس ٩٠ مليوناً للكيلو . وإذا لم يتفق الطرفان قبل التوريد على السعر الواجب المحاسبة بمقتضاه ولم تنطوي الأوراق على ما يفيد قبول المدعي صراحة أو ضمناً بتوريد اللبن البستر بسعر نصف الجملة ، ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه الإدارة وسأيرها فهي الحكم المطعون فيه من وجوب الأخذ بسعر نصف الجملة في هذه الحالة . وترى المحكمة أن تكون للمحاسبة بسعر ٨٢,٥ مليوناً للكيلو على أساس أن الفرق بين هذا السعر وبين سعر نصف الجملة يعاد ٧,٥ مليوناً لكل كيلو وهو ما يوازي ١٠٪ من سعر نصف الجملة يمثل الربح المناسب الذي تقدره المحكمة للمدعي باعتبار أنه قد اشترى اللبن بسعر نصف الجملة . ٥٦٠ - ١٣ (١٩٧٢/٦/١٧) ٥٦٧/٨١/١٧ .

(٢) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : شرط تطبيق نص المادة ١٣٧ من -

٦- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن : لا يسوغ القول بالنسبة لعقود التوريد أن يقوم المتعهد الأصلي بتنفيذ التزاماته وحده من غير استعانة بمجهوقات غيره وإذ جرى العرف على السماح بهذه الاستعانة في الحدود الجائزة في العقود الإدارية فإنه من غير المستساغ توقيع الجزاءات المقررة قانوناً على المتعاقد إلا إذا قام الدليل المقنع من واقع الأوراق على تواطؤ المتعاقد أو علمه بغش أو تلاعب من استعان بهم (١) .

٧- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن : التفرقة في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات وبين استعماله الغش والتلاعب في معاملته للجهة

---

= لائحة المناقصات والمزايدات على ما جرى به صريح حكمه أن يوافق المورد كتابة على تخفيض قيمة هذه الأصناف للوردة بنسبة ما قدره الفنيون المختصون لها مضافاً إليه غرامة معادلة ومعاملة قيمة هذه الأصناف السوقية ، فإذا لم يوافق المورد على ذلك كتابة فلا يكون أمامها ثمة متبوعة من رفض الأصناف للوردة على خلاف المواصفات المتفق عليها ، ومطالبة المورد بسحبها والبراء من غيره على حسابه أو انتهاء التعاقد بالنسبة لهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها دون لخلال بحق الجهة الإدارية في مطالبة بالتعويض . ٧٦٣ - ١٢ (١٩٦٩/١/٢٥) ٢٨/١٤/٢٩١ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : أنه لا يسوغ بالنسبة لعقود التوريد وما تقتضيه من توريد أصناف متعددة لجهات متفرقة وعلى فترات دورية لا يسوغ القول بأن يقوم المتعهد الأصلي بتنفيذ التزاماته وحده من غير الاستعانة بمجهوقات غيره ، وإلا وضع أمام استعانة مطلقة ويناء على ما تقدم ، وإذ جرى العرف على السماح بهذه الاستعانة في الحدود المقررة والجائزة في العقود الإدارية ، فإنه من غير المستساغ فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السماح له بالدخول في مناقصات حكومية إلا إذا قام الدليل المقنع من واقع الأوراق على تواطؤ للمسمى أو عمله بغش أو تلاعب من استعان بهم في أداء التزامه ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى إحجام الموردين في الدخول في المناقصات العامة ، وقد يكون منهم كفيلات وحسنو السمعة . ٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ٢٣/١٦/٩٥٠ .

الادارية - اختلاف الجزاء بالنسبة لكل منها - علة تغليظ الجزاء على استعمال الغش والتلاعب ، (١) .

٨- وقضت المحكمة الادارية العليا بأن : « إن احكام لائحة المناقصات والمزايدات قد فرقت في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الغش أو التلاعب في معاملته الجهة الادارية (٢) .

(١) وقالت المحكمة في اسباب حكمها : أنه يبين من الرجوع إلى شروط العقد المبرم مع للدعي وإلى احكام لائحة المناقصات والمزايدات أنها فرقت في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعماله الغش أو التلاعب في معاملته الجهة الادارية ، فجزاء توريد اصناف مخالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثاني من الاشتراطات الاضافية للعقد والمادتين ١٠٢ ، ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رفض الاصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الاصناف المخالفة مع تخفيض ثمنها أو قيام جهة الادارية بشراء اصناف مطابقة للشروط على حسابه أو إنهاء التعاقد فيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة تأخير واقتضاء المصروفات الادارية ، لما جزاء استعمال الغش أو التلاعب ، طبقاً لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة المقابلة ..... من لائحة المناقصات والمزايدات فهو فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين ، وعدم السماح له بالدخول في مناقصات الحكومة ، وعلة تغليظ الجزاء على استعمال الغش أو التلاعب ، ظلمة وهي أن للمتعاقد الذي يستعمل الغش أو التلاعب إنما يقوم على خداع جهة الانارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مفشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب يستوى في ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو من يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية ، متى ثبت أنه على علم بفشهم أو تلاعبهم ولذلك العلة سكوت احكام العقد واللائحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستعمل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة لحد موظفي جهة الادارية أو يتواطأ معه اضراراً بها . ٨٦ - ١٢ (١٩٧٠/٥/١٦) ٣٢٤/٥١/١٥ .

(٢) وقالت المحكمة في اسباب حكمها : يبين من الرجوع إلى شروط العقد المبرم مع للدعي وإلى احكام لائحة المناقصات والمزايدات ، أنها فرقت في -



٩- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن : وصم المتعاقد مع الإدارة بالغش في تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزء المنصوص عليه في المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات - شرطه ثبوت سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف الموردة من غش - افتراض هذا العلم فى التعاقد مع الإدارة لا يمنع من الاعتداد بظروف الحال لنفيه عنه (١) .

---

= الحكم بين مجرد قيام للمتعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الغش أو التلاعب فى معاملته الجهة الإدارية ، فجزاء توريد أصناف مخالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثانى من الاشتراطات الإضافية للعقد والمائتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رفض الأصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو قبول الأصناف المخالفة مع تخفيض ثمنها أو قيام جهة الإدارة بشراء أصناف مطابقة للشروط على حساب أو إنهاء التعاقد يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين ما يوازئ ١٠٪ من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة وإقتضاء المصروفات الإدارية ، أما جزاء استعمال الغش أو التلاعب طبقاً لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد للمقابلة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات فهو قسح العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السماح له بالنفول فى مناقصات حكومية وعلة تفلظ الجزء على استعمال الغش أو التلاعب ظاهرة وهى أن للمتعاقد الذى يستعمل الغش أو التلاعب إنما يقوم على خداع جهة الإدارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مغشوش أو مخالف للمواصفات أو بما يقع من تلاعب يستوى فى ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس للمتعاقد أو ممن يستعين بهم فى تنفيذ التزاماته التعاقدية ، ومتى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاعبهم ولذا العلة سوت أحكام العقد واللائحة فى الجزء بين للمتعاقد الذى يستعمل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذى يشرع فى رشوة لحد موظفى الجهة الإدارية أو بتواطؤ معه اضرار بها . ٩٤٣ - ١٣ (١٩٧١/١/١٦) ٥٠/٢٣ .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : أنه يتعين لو صم المتعاقد مع الإدارة بالغش فى تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزء المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من اللائحة أن يثبت سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش ، وأنه وإن كان هذا العلم مفترضاً فى المتعاقد مع الإدارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم عن المتعهد فإنه لا يسوغ وصمه بالغش . وظروف الحال التى تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما قد يصدر من أحكام جنائية فى -

١٠- وقضت المحكمة الإدارية العليا بأنه : « يتعين لو صم المتعاقد مع الادارية بالفش في تنفيذ التزامات أن يثبت سوء نيته أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش - هذا العلم مفترض فى المتعاقد مع الادارة - متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم فإنه لا يسوغ وصمه بالفش - هذه الظروف قد تستفاد ما قد يصدر بشأنه من أحكام جنائية وفيما قد يرد فى الأوراق بحسن نية المتعاقد » (١) .

١١- وقضت المحكمة الإدارية العليا : « يتعين لو صم المتعاقد مع الادارة بالفش وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى هذا الشأن أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش أو تلاعب والعلم مفترض فى التعاقد - ظروف الحال قد تنفى هذا العلم - هذه الظروف قد تستفاد من أحكام جنائية ومما قد يرد فى الأوراق (٢) .

---

- شأن ما نسب إلى المتعهد من غش ، تستفاد أيضاً مما قد يرد فى الأوراق متعلقاً بمدى حسن نية المتعاقد فى تنفيذ التزاماته التى يتضمنها التعاقد بصفة عامة وحجم التعاقد فى ذاته وتمدد الالتزامات الواردة به ٩٥ - ٩٠ ) ١٤/٥/١٩٦٦ ( ١١/٨١/٦٥١ .

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها أنه : « يتعين لو صم المتعاقد مع الادارة بالفش فى تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المماثلة للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش أو تلاعب ، وأنه وإن كان هذا العلم مفترضاً فى المتعاقد مع الادارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم عن المتعهد فإنه لا يسوغ وصمه بالفش . وظروف الحال التى تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما يصدر من أحكام جنائية فى شأن ما نسب إلى المتعاقد من غش فإنها تستفاد أيضاً مما قد يرد فى الأوراق متعلقاً بمدى حسن نتيجة التعاقد فى تنفيذ التزاماته التى يتضمنها للتعاقد بصفة عامة . وحجم التعاقد فى ذاته وتمدد الالتزامات الواردة به ٨٦ - ١٢ ( ١٦/٥/١٩٧٠ ( ١٥/٥١/٣٢٤ .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : يتعين لو صم المتعاقد مع الادارة بالفش فى تنفيذ التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٢٧ من -

## القسم الخامس

### الغش في براءات الاختراع

#### تمهيد وتقسيم :

سوف نتمرض فيما يلى للنظام القانونى للغش فى براءات الاختراع وذلك فى الأبواب الثلاثة التالية :

الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون براءات الاختراع .

الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الغش فى براءات الاختراع .

الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات براءات الاختراع والملاحظات القضائية عليها (١) .

---

= الاشتراطات العامة للمعقد المقابل للمادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الأصناف التى يوردها من غش أو تلاعب ، وأنه وإن كان هذا العلم مفترضاً فى التعاقد مع الإدارة إلا أنه متى كانت ظروف الحال تنفى هذا العلم عن المتعهد فإنه لا يسوغها وصمه بالغش . وظروف الحال التى تنفى هذا العلم كما قد تستفاد مما يصدر من أحكام جنائية فى شأن ما نسب إلى المتعاهد من غش ، فإنها تستفاد أيضاً مما قد يرد فى الأوراق متعلقاً بمدى حسن نية المتعاهد فى تنفيذ التزاماته التى يضمنها المتعاهد بصفة عامة وحجم التعاقد فى ذاته وتعدد التزاماته الواردة به . ١٢ - ١٩٧١/١/١٦ (١٩٧١/١/١٦) ١٥٠/٢٣/١٦ .

(١) انظر ما سبق ذكره فى هذا الشأن فى الأقسام من الأول حتى الرابع .

## **الباب الأول** **الأصول التشريعية لقانون** **براءات الاختراع**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلى للأصول التشريعية لقانون براءات الاختراع وذلك فى البنود التالية :

**أولاً :** نصوص القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية (١) .

**ثانياً :** القرار الوزارى رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية لقانون براءات الاختراع (٢) .

**ثالثاً :** قرار رئيس أكاديمية البحث العلمى رقم ٥٠٤ لسنة ٨٧ بشأن تعديل قيمة الرسوم (٣) المستحقة على طلبات براءات الاختراع(٤) .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٤٩/١/٢٥ العدد ١٣ .

(٢) الوقائع المصرية ع ٦١ مكرر (غير عادى) فى ١٩٥١/٧/١٢ .

(٣) الوقائع المصرية ع ٨٦ فى ١٩٨٨/٤/١٠ .

(٤) انظر نماذج الأوراق والطلبات للدنية والادارية المتعلقة ببراءات الاختراع فى الباب الختامى من هذا المؤلف .

## قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية(٥)

بعد الديباجة

### الباب الأول

براءات الاختراع

#### الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ١ - تمنح براءة اختراع وفقا لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال للصناعى سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة .

مادة ٢ - لا تمنح براءة اختراع عما يأتى :

- (أ) الاختراعات التى ينشأ عن استغلالها إخلال بالأداب أو بالنظام العام .
- (ب) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة وفى هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها .

مادة ٣ - لا يحتر الاختراع جديدا كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :

- (١) إذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية فى مصر أو كان قد شهِر عن وصفه أو عن رسمه فى نشرات أذيعت فى مصر ، وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الواضح بحيث يكون فى إمكان قوى الخبرة استغلاله .

(٥) الوقائع المصرية فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ - العدد ١١٣

(٢) إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه في السنة المذكورة .

مادة ٤ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى «سجل براءات الاختراع» تنقيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لأحكام هذا القانون وللقرارات التي تصدر تنفيذا له .

مادة ٥ - للأشخاص الآتي ذكرهم حق طلب براءات الاختراع .

(١) المصريين .

(٢) الأجانب الذين يقيمون في مصر ، أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

(٣) الأجانب الذين ينتمون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، أو يقيمون بتلك البلاد ، أو يكون لهم فيها محل حقيقى .

(٤) الشركات والجمعيات أو للمؤسسات أو جماعات أرباب للصناعة أو المنتجين أو التجار أو للعالم ، التي تؤسس في مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، متى كانت متمتعة بالشخصية المعنوية .

(٥) للمصالح العامة .

مادة ٦ - يكون الحق في البراءة للمخترع أو لمن آلت إليه حقوقه .

وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق في البراءة لهم جميعا شركة وبالتساوى بينهم ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك أما إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ - إذا كلف شخص آخر للكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق

المرتبة على الاختراعات التي يستعملها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، متى كان الاختراع في نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع في البراءة ، وله أجره على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق في تويض عادل من كلفه للكشف عن الاختراع ، أو من صاحب العمل .

مادة ٨ - في غير الأحوال الواردة في المادة السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تويض عادل يدفعه للمخترع ، على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإخطار بمنح البراءة .

مادة ٩ - الطالب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين تبعا للأحوال .

مادة ١٠ - تخول البراءة مالكيها دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق .

مادة ١١ - لايسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعيا أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة ، فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته ، دون أن ينقل هذا الحق مستقلا عن المنشأة ذاتها .

مادة ١٢ - مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة - تبدأ من تاريخ طلب البراءة .  
ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة ، وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة ، وأنه لم يحزن منه ثمرة تتناسب مع جهوده وتفقاته .

والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي .

أما البراءات التي تمنح وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

مادة ١٣ - (١٣) يؤدي عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم مقلده خمسون جنيهاً (٥٠ ج) .

كما يؤدي رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة البراءة طبقاً للفتاات الميئة بالجدول المرفق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص زيادة فتات الرسم المحددة بهذا القانون بما لا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها .

مادة ١٤ - إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البراءة الأصلية ويؤدي عند تقديم الطلب رسم مقلده خمسة وعشرون جنيهاً (٢٥ ج) (١٣)

وإذا أُلغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح رلاعية . أما إذا أُلغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصيح مستقلة عن البراءة الأصلية ، وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

مادة ١٤ (مكرر) (١٣) - يجوز للجهة المختصة ببراءات الاختراع بالنسبة لطالبي تسجيل الاختراعات من المصريين للنظر في إعفائهم من كل أو بعض الرسوم المستحقة لتسجيل طلباتهم . ويصدر الوزير المختص للقرارات والقيوابط المنظمة لذلك .

---

(١) مدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ في ٢٥

يؤيه سنة ١٩٨١

(٢) لفقرة الأولى من المادة ١٤ مدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ .



## الفصل الثاني

### إجراءات طلب البراءة

مادة ١٥ - يقدم طلب البراءة من المخترع أو من آلت إليه حقوقه إلى إدارة براءات الاختراع ، وفقاً للاوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد ..

مادة ١٦ - يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع ، وطريقة استغلاله ويجب أن يشتمل للوصف بطريقة واضحة على العناصر الجذيلة ، التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ - يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٨ - تفحص إدارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتي :

(١) أن للطلب مقدم وفقاً لأحكام المادة ١٥ من هذا القانون .

(٢) أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه .

(٣) أن العناصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

مادة ١٩ - لإدارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب لإجراء التمديلات التي ترى وجوب إدخالها على الطلب وفقاً لأحكام المادة السابقة ، وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يتم الطالب بهذا الإجراء اعتبر متنازلاً عن طلبه .

والطالب أن يتظلم من قرار إدارة براءات الاختراع بشأن هذه التمديلات أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائى غير قابل للطعن .

مادة ٢٠ - إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة براءات الاختراع بالاعلان عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - يجوز لكل ذى شأن أن يقدم لإدارة البراءات في الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً يعارضه في إصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة .

مادة ٢٢ - تفصل في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم رأى في مجلس الدولة واللجنة أن تستعين برأى ذوى الخبرة من موظفى الحكومة أو غيرهم .

مادة ٢٣ - القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ - منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ويشهر هذا القرار بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ - إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشؤون الدفاع ، أو أن له قيمة عسكرية ، فعليها أن تطلع وزارة الحربية<sup>(١)</sup> والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به .

<sup>(٢)</sup> ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض في إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه مساساً بشئون الدفاع ، وله والسبب نفسه أن يعارض في نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ صدور القرار .

ولوزير الحربية والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

---

(١) ، (٢) استبدلت بحاقى ( وزارة الحربية ) ، ( وزير الحربية ) بحاقى ( وزارة الدفاع ) ، ( وزير الدفاع ) - وذلك بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ - البحرية الرسمية - العدد ٣٤ في ٢٧/٨/١٩٧٩ .

مادة ٢٦ - يجوز لطلب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم في أى وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه ، مع بيان ماهية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس ببنائية الاختراع .

وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٢٧ - لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها . وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية اللينة في اللائحة التنفيذية .

### الفصل الثالث

#### انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٢٨ - ينتقل بالمراث الحق في البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها .

وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بعوض وبغير عوض ، كما يجوز رهنها .

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية وrehنها ، لا تنتقل ملكية البراءة ، ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات .

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة وrehنها بالأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية.

مادة ٢٩ - يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينهم ، وفقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة أو حجز ما للمدين لدى الغير ، وتعنى إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة باقرار المحجوز لديه بما في ذمته قبل المحجوز عليه.

وجب على الدائن أن يعلن الحجز ويحضر مرمى الزاد لإدلة البراءات للتأشير بهما في السجل . ولا يحجج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير .

وينشر عن الحجز بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

## الفصل الرابع

الترخيص الإجبارى باستغلال الاختراعات وتزويج ملكيتها

للمنفعة العامة

مادة ٣٠- إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالاً وافياً بحاجة البلاد وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة للتنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة .

ويشترط لمنح الرخصة الإجبارية أن يكون طالبا قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في توفيق مناسب .

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده لللائحة التنفيذية رداً كتابياً على هذا الطلب وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قراراً بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرارات الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

مادة ٣١- إذا رأت إدارة البراءات الاختراع يبرغم فوات المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

مادة ٣٢- إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتحاق على الاستغلال بشروط معقولة .

كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

ويراعى فى منح التراخيص ، وفى تقدير التمييز المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها فى المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الإدارة فى هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطنى . ويصح أن يكون ذلك شاملاً جميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها ، كما يصح أن يكون مقصوراً على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفى هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق فى تعويض عادل .

ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢

ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، وفى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان قرار اللجنة المتظلم .

### الفصل الخامس

انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

مادة ٣٤ - تنتفى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع فى الأحوال الآتية :

( أ ) انقضاء مدة الحماية التى تخولها براءة الاختراع وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

( ب ) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

( ج ) صدور حكم حائز لقوة للشئء المقتضى به بطلان البراءة .

( د ) عدم دفع الرسوم المستحقة فى مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها .

ويعلن عن البراءات المنتبة فى الأحوال السابقة بالكيفية التى تميمها لللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ - لإدارة براءات الاختراع ولكل ذى شأن أن يطلب إلى محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التى تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء الملقى به .

ويجوز للمحكمة أن تحكم ، بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذى الشأن ، بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أى بيان وارد فيه غير غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به بغير وجه حق .

مادة ٣٦ - إذا لم يستغل الاختراع فى مصر فى السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به ، جاز لكل ذى شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

## الباب الثانى

### الرسوم والتمازج الصناعية

مادة ٣٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للمخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان ، لاستخدامه فى الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية .

مادة ٣٨ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل الرسوم والتمازج الصناعية » تسجل فيه الرسوم والتمازج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تفصيلاً له .

مادة ٣٩ - يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والتمازج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو التمازج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون فى مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ - لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها فى المادة السابقة .

ويجوز لطلاب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة النقضاء الإداري بمجلس الدولة ، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة .

مادة ٤١ - تعلى إدارة الرسوم والنماذج الطلاب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على على البيانات الآتية :

أولاً - الرقم المتابع للطلب وتاريخه .

ثانياً - عدد الرسوم والنماذج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

ثالثاً - اسم المالك ولقبه وجنسيته وعمل إقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفياً للاشتراطات القانونية .

يعلم التسجيل وفقاً للأوضاع التي تقررهما اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤٢ - لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

١١ مادة ٤٣ - لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل ، ونشره بالكيفية التي تقررهما اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٤ - مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل .

ويمكن أن تستمر الحماية مدتين جديديتين على التوالي إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلباً بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التي تبيها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية باعطار المالك كتابة بانتهاء المدة فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلباً للتجديد ، قامت الإدارة من تلقاء نفسها بطلب التسجيل .

مادة ٤٥ - يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشاً .

ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

مادة ٤٦ (١) - لكل ذى شأن أن يطلب فى محكمة القضاء الإدارى شطب تسجيل الرسم أو النموذج إذا لم يكن جديداً وقت التسجيل أو إذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بهلما للشطب متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضى به .

مادة ٤٧ - شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقاً للأوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية .

## الباب الثالث

### أحكام مشتركة

#### الفصل الأول - الجرائم والعقوبات

مادة ٤٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلثمائة جنيهه أو بأحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقاً لهذا القانون .

(٢) كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعى تم تسجيله وفقاً لهذا القانون .

(٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتناول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعى مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً فى مصر .

---

(١) مدلة بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية - العدد ١٠١ مكرر

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥



(٤) كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التثبيت أو غير ذلك ، بيانات توحي إلى الاعتقاد بمصولة على براءة اختراع أو تسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

مادة ١٢٤٩ - يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإدارى أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية ، وخاصة إعداد وصف تفصيلي عن المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها وتعمير هذه الأشياء عند الاقتضاء ، على ألا يوقع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتعويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق في دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الإجراءات قبل رفع أية دعوى إدارية أو جنائية ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام - حداً مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الإجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الإجراءات بحريضة مشفوعة بشهادة رسمية طلة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الإجراءات تدب غير أو أكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

مادة ٥٠ - يجوز لمحكمة القضاء الإدارى والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المصنوعة أو التي تمجيز فيما بعد لاستئصال ثمنها من الترامات أو التعويضات ، أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر باتلافها عند الاقتضاء ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بفشر الحكم في جريمة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعلومات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع القش والتدليس جرائم مماثلة في العود .

## الفصل الثاني

### أحكام ختامية

مادة ٥٢ - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة في المعارض الأهلية أو الدولية ، التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل .

ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٥٣ - إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، يجوز لدى الشأن أو لمن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلباً لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع وللشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الأجنبي .

واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج للصناعة ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الأجنبي وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١

مادة ٥٤ - لا يحل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البري والبحري والجوى التابعة لأحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

مادة ٥٥ - تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج للصناعة التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب

تسجيل الرسم والنموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - لا يجوز لموظفي « إدارة براءات الاختراع » أو « إدارة الرسوم والنماذج الصناعية » أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

مادة ٥٧ - يصدر وزير التجارة والصناعة لأئحة تنفيذية يبين الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتي :

(١) تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وإمسالك السجلات الخاصة بها .

(٢) وضع الشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

(٣) الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والإعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

(٤) الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأشيرات .

مادة ٥٨ - يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية للصناعية التي تكون مصر متعصمة إليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

مادة ٥٩ - تلغى من قانون العقوبات الأحكام التي تخالف هذا القانون .

مادة ٦٠ - على وزراء التجارة والصناعة والعمل والحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بتمام الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغلق كقانون من قوانين الدولة ،

صدر بقصر وأمس التين في ٢١ شوال سنة ١٣٦٨ (١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩) .

## قرار وزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص  
براءات الاختراع والرسوم والنماذج للصناعية (١)

### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم  
والنماذج للصناعية ،

وعلى ما اقرته الجمعية العمومية لتسمى للرأى والتشريع بمجلس الدولة .

### قصر :

## الباب الاول

فى براءات الاختراع

### ١ - فى اجراءات طلب البراءة

مادة ١ - يقدم طلب البراءة الى ادارة براءات الاختراع على الاستمارة رقم (١)  
المرفق نموذجها .

مادة ٢ - يرافق طلب البراءة علاوة على ما هو منصوص عليه فى المادة ١٦ من  
من القانون ما يأتى :

(١) بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعاً بالرسوم التى توضح موضوعه .

(٢) مستخرج من صفحة القيد بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد الإنشاء  
أو نسخة من نظام للشركة إذا كان الطالب شركة أو هيئة .

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ٦١ مكرر (غير عادى) فى ١٢ يولييه سنة ١٩٥١

(٣) صورة من الوصف التفصيلي للاختراع وأرسته<sup>٧</sup> وغير ذلك من المستندات التي أودعت مع طلب البراءة لتقديم إلى الدولة الأجنبية بصفة خاصة مصلحة الملكية الصناعية بها وذلك إذا كان الطلب مستنداً إلى المادة ٥٣ من القانون وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه .

(٤) الشهادة الصادرة بالحماية المؤقتة إذا وجدت .

مادة ٣ - تعطى الطلبات أرقاماً متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم في أول يناير من كل سنة .

ويعطى الطالب إيصالا يبين فيه الرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة وروده ..

ويتمتع الطالب ومراقبته بتم الإدارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٤ - تنقيد الطلبات في دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للطلب .

(٢) تاريخ تقديم الطلب .

(٣) اسم الطالب ولقبه أو اسم أو عنوان الشركة أو الهيئة .

(٤) اسم ولقب الوكيل في حالة وجوده ..

(٥) اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب براءة الاختراع وتاريخ تقديمه إليها إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .

(٦) تاريخ إقرار الصاحب بمنح البراءة عند إصداره ورقم البراءة .

مادة ٥ - يعد فهرس مجاني للطلبات التي تقدم للإدارة ويشتمل الفهرس على بيان اسم الطالب واسم الاختراع والرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة تقديمه .

ويعرض الفهرس على الجمهور بالمكتبة الملحقة بإدارة براءات الاختراع .

## ٢ - في رسوم الاختراع

مادة ٦ - لا يجوز أن يشتمل وصف الاختراع في ذاته على أى رسم أو كروكي غير الرسوم البيانية والمعادلات الكيميائية وما يماثلها وتوضح هذه المعادلات يرسم بعد طبقاً للاوضاع الواردة في المواد التالية أو كروكي على قماش رسم على أن يلحق الرسم أو الكروكي بوصف الاختراع .

مادة ٧ - يعد رسم الاختراع على ورق رسم متين من النوع الأبيض الفنى المصنوط ويجب أن يكون الورق فاسطح أملس ومن صنف جيد ومتوسط السمك وأن تكون الرسوم خالية من التلوين وقابلة للنقل بالتصوير الفوتوغرافى على أشكال واضحة .

ولا يجوز إبعاد الرسم أو لصقه على ورق مقوى .

مادة ٨ - يكون مقاس الورق المستعمل في الرسم ٣٣ سم في الإرتفاع ومن ٢٠ سم إلى ٢٢ سم أو من ٤٠ سم إلى ٤٢ سم في العرض .  
ويترك هامش خال من جميع الجهات عرض سنتيمتر ونصف .  
ويجوز استعمال أكثر من ورقة واحدة عند الاقتضاء .

وتعطى الأشكال المختلفة لرسم الاختراع أرقاماً متتابعة وتترك مسافة كافية بين كل شكل وآخر .

مادة ٩ - يراعى في إعداد رسوم الاختراع القواعد الآتية :

- (١) استعمال للباد الأسود للداكن « الجبر الصغرى » في تخطيط الرسم .
- (٢) أن تكون الخطوط ظاهرة وسمكها متجانساً .
- (٣) الاقلال من خطوط التبشير والتظليل ويجب ألا تكون هذه الخطوط متصلة ببعضها أو متقاربة بدرجة تحدث اللبس .
- (٤) ألا تختلف خطوط التظليل كثيراً في سمكها عن الخطوط الرئيسية .
- (٥) ألا يجوز إبراز أجزاء الرسم أو التظليل بالتسويد أو التلوين .

(٦) أن يكون مقياس الرسم كافياً لايبراز الاختراع بوضوح وأن يقتصر الرسم على أجزاء الاختراع التي تحقق هذا الغرض .

ولا يجوز اثبات مقياس الاختراع أو أى جزء منه على الرسم ذاته وفي حالة إثبات المقياس يوضح ذلك بالرسم وليس بالكتابة .

(٧) أن ترسم الأشكال في وضع رأسى بالنسبة إلى ورقة الرسم .

(٨) أن تكتب الحروف والأرقام التي تستخدم في الإشارة إلى أجزاء الرسم بشكل واضح ، والا تقل ارتفاعها عن ٣ مليمترات وأن تستخدم الحروف والأرقام ذاتها في الأوضاع المختلفة للرسم ، وفي حالة كتابة الحروف والأرقام خارج الرسم يجب وصلها بالأجزاء التي تشير إليها بخطوط رفيعة .

(٩) أن تكون ورقة الرسم خالية من النقى أو التكسير أو الكشط أو غير ذلك مما يؤثر في صلاحيتها للتقل بالتصوير الفوتوغرافي .

مادة ١٠ - يوضح على ورقة الرسم البيانات الآتية :

(١) اسم الطالب في أعلى الورقة من جهة اليسار .

(٢) عدد الأوراق المشتمل عليها الرسم والرقم المتابع لكل ورقة وذلك في أعلى كل ورقة من جهة اليمين .

(٣) عبارة « أصل » في أعلى الورقة من جهة اليمين تحت البيان السابق .

(٤) الرقم المتابع لطلب البراءة وتاريخ تقديمه في أعلى الورقة من جهة اليسار .

ولا يجوز أن يكتب على ورقة الرسم أى بيان يتعلق بتسمية الاختراع أو وصفه .

ويوقع للطالب أو من ينوب عنه في أسفل كل ورقة من الجهة اليمنى .

مادة ١١ - تقدم مع ورقة الرسم صورة طبق الأصل منها بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة وتكون الحروف والأرقام التي تشير إلى أجزاء الرسم والمخطوط للموصله بينهما وبين هذه الأجزاء بالقلم الرصاص الأسود .

وفي حالة اعداد الرسم باليد يجوز أن تكون الصورة على قماش رسم .  
ويكتب في أعلى الصورة من جهة اليمين عبارة « صورة طبق الأصل » تحت البيان  
الخاص بعدد الورق المشتمل عليه الرسم والرقم المتابع لكل ورقة .

### ٣ - في العينات والنماذج

مادة ١٢ - يجوز لادارة براءات الاختراع أن تكلف طالب البراءة الخاصة  
بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية بتقديم  
عينتين من هذه المنتجات .

ومحرر الطالب قائمة بالعينات وأنواعها ويضمنها الوصف التفصيلي للاختراع  
أو يلحقها به .

ويكتب بيان عن تقديم هذه العينات في أعلى الوصف التفصيلي للاختراع وفي  
النشر في صحيفة براءات الاختراع عن طلب البراءة .

مادة ١٣ - تقدم العينات المنصوص عليها في المادة السابقة في زجاجات لايزيد  
ارتفاعها على ٨ سم وقطرها الخارجى على ٤ سم . وتغلق بإحكام بسدادة تتم بالجمع  
الأحمر . ويكتب على العينات بيان يشير إلى الصلة بينها وبين الإنتاج الوارد ذكره في  
وصف الاختراع ويكتب البيان على بطاقة تلتصق على العينة أو تعلق بها وفي هذه  
الحالة لا يجوز أن يجاوز مقاس البطاقة ١٠ سم طولاً و ٨ سم عرضاً .

مادة ١٤ - إذا تعلق الاختراع بمادة ملونة قلعت حينة منها وفقاً لأحكام المادتين  
السابقتين وتشفع العينة بنماذج من سلع طبعت أو صبغت بهذه المادة وتكون النماذج -  
بقدر الإمكان - مسطحة ومثبتة على بطاقات بمقاس ٣٣ سم طولاً و ٢١ سم عرضاً  
يكتب عليها بيان تفصيلي عن عملية الطبع أو الصباغة وعلى الأنصص ما يتعلق بتركيب  
محاليل الأحماض المختلفة ، ودرجة تركيزها ودرجة الحرارة ، ومدة كل عملية ومدى  
امتصاص اللون في أحماض للصباغة كما تبين على البطاقة نسبة المواد الملونة اللازمة على  
الأكمشة المصبوغة ويبين عليها كذلك تركيب عجينة الطباعة وتحمل البطاقة بياناً يشير  
إلى الصلة بين المادة التي استخدمت في الطبع أو الصباغة وبين ماذكر عنها في وصف  
الاختراع .

يكتب على عينات المواد السامة وللكاوية والمفرقة وسريعة الاشتعال بيان بنوعها .

مادة ١٥ - يجوز للادارة في غير الأحوال السابقة تكليف الطالب بتقديم عينات  
أو نماذج عند الاقتضاء وذلك طبقاً للاشتراطات الخاصة التي تعيها .



#### ٤ - فحص طلب البراءة

مادة ١٦ - إذا تبين أن الاختراع يحوز استخدامه على وجه يتعارض مع النظام العام أو الآداب جاز لإدارة براءات الاختراع أن تعلق قبول الطلب على نزول صاحب الشأن عن حق استخدام الاختراع على هذا الوجه .

مادة ١٧ - إذا كان قرار الإدارة يقضى بإدخال تعديلات عليه فعليه أن يحضر الطالب أو وكيله كتابة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بقرارها مع بيان أسبابه .

وإذا لم يتم الطالب بإجراء هذه التعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الاخطار اعتبر منتزلاً عن طلبه ؛

مادة ١٨ - يجوز للطالب أن يتظلم من قرار الإدارة سالف الذكر إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ويقدم التظلم من نسختين على الاستمارة رقم ( ٢ ) المرفقة .

وتحضر إدارة البراءات المتظلم بخطاب موصى عليه بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم وتكلفه بالحضور أمامها ويجب أن يصل الاخطار قبل ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

مادة ١٩ - يجوز أن يحضر ممثل لإدارة البراءات عند نظر التظلم وله حق الرد على اعتراضات التظلم .

ويحظر للتظلم بقرار اللجنة وأسبابه بخطاب موصى عليه .

#### ٥ - الاعلان عن طلب البراءة

مادة ٢٠ (١) - إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في القانون وقدم وفقاً لأحكام اللائحة - فلي الطالب أداء رسوم النشر عن قبول الطلب في

---

(١) مدلة بالقرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٥ - اللوائح المصرية - العدد ١٦٧/١/١٩٥٥

ثم عدلت بالقرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ - اللوائح المصرية - العدد ١٨ في ١٨/٢/١٩٦٠

ثم استبدل البند ثالثاً بالقرار الوزاري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٥

مبدأ لايجاوز شهرين من تلويخ الأسطر يقول الطلب ولا اعتبر كأن لم يكن . وعمل إدارة البرامات بعد أداء رسوم النشر لإجراء مايلي :

أولا : أن تنشر عن الطلب في صحيفة برامات الاختراع اليافعات الآتية :

(١) أسم الطالب ولقبه وجنسية ومهته - وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر إسمها وعنوانها ومركزها الرئيسي ونوعها والغرض من تكوينها .

(٢) تسمية الاختراع .

(٣) تاريخ تقديم الطلب .

(٤) تاريخ تقديم طلب برامة عن الاختراع في الخارج إذا كان الطلب مستندا إلى المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

(٥) الرقم المتابع الطلب .

ثانيا - أن تطلع الجمهور - في إفلوة البرامات على ملف طلب البرامة مشتملا على الطلب ووصف الاختراع ورسومه والعينات المتعلقة به .

ثالثا - أن تكلف الطالب أن يقوم على نفقته بطبع وصف الاختراع ورسومه أن وجد وطبع البيان المختصر لوصف الاختراع مشفوعا بالرسم الذي يوضح موضوعه طبقا لمتطلبات الأحوال .

ويجب على الطالب أن يقدم (١٢٥) مائة وخمسة وعشرين نسخة من كل من وصف الاختراع والبيان المختصر خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تلويخ النشر عن قبول الطلب والا اعتبر كأن لم يكن .

رابعا - أن تودع في المكتبة المخصوص عليها في المادة ٥٢ وصف الاختراع والبيان المختصر بعد طبعهما .

مادة ٢٧ - تعلن إدارة برامات الاختراع طالب البرامة أو وكيله بصورة من المعارضة بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما من تلويخ استلام المعارضة .

ويجوز لطالب البرامة أن يرد على المعارضة خلال شهر من تاريخ إعلانه به

ويكون الرد من مستجيب على الاستشارة رقم (٤) للرافق نموذجها ، وترسل الإدارة إلى المعارض صورة الرد بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام من تاريخ استلامه .

مادة ٢٣ - يحدد مجلس اللجنة للنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون ميعاد الفصل في المعارضة يحظر به طالب البراءة والمعارض قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل بكتاب موصى عليه .

مادة ٢٤ - إذا قوت اللجنة ندب خبير وجب أن يتضمن قولها :

(١) بيانا دقيقا للأمورية الخبير

(٢) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(٣) تاريخ الجلسة التي تعين لمناقشة التقرير .

مادة ٢٥ - إذا كان الخبير من موظفي الحكومة أعلته اللجنة بقرار ندبه عن طريق المصلحة التابع لها . أما إذا كان من غيرهم وجب إعلانه بكتاب موصى عليه .

مادة ٢٦ - إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أقرت اللجنة هذا الاختيار .

مادة ٢٧ - على إدارة براءات الاختراع أن تحظر الخصوم بقرار اللجنة وبأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

## ٧ - إصدار البراءة

مادة ٢٨ - إذا لم تقدم معارضة في إصدار البراءة أو قدمت وصدر قرار أو حكم يرفضها وجب على إدارة البراءات استصدار قرار بمنحها .

مادة ٢٩ - إذا تنازل الطالب - قبل منح البراءة عن حقه في البراءة كله أو بعضه جاز للمتنازل له أن يطلب من الإدارة إصدار البراءة باسمه أو بالاشتراك مع غيره على حسب الأحوال .

وعمر الطلب على الاستشارة رقم (٥) المرافق نموذجها ويشفع بالتنازل أو بصورة طبق الأصل منه .

مادة ٣٠ - ينص القرار الصادر بمنح البراءة على ما يأتي :

(١) رقم البراءة .

(٢) اسم المخترع .

(٣) اسم مالك البراءة ، جنسيته ومحل إقامته وإذا كان شركة فيذكر عنوانها أو اسمها ومركزها الرئيسي .

(٤) تسمية الاختراع .

(٥) مدة الحماية وتاريخ بدايتها وتاريخ انتهائها .

وبالنسبة للبراءات الإضافية يشار في القرار إلى رقم وتاريخ البراءة الأصلية وتاريخ انتهاء حمايتها .

مادة ٣١ - ينشر القرار الصادر بمنح البراءة في صحيفة براءات الاختراع .

#### ٨ - الترخيص الإجباري في استغلال الاختراعات وإلغاء البراءات

مادة ٣٢ - يقدم طلب الحصول على الترخيص الإجباري في استغلال الاختراع إلى إدارة البراءات على الاستشارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

وتعلن الإدارة صاحب البراءة بصورة من الطلب وعليه أن يقدم رده إليها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانه .

وتعلن الإدارة قرارها للمالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها وطالب الترخيص وينشر القرار في صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه في سجل البراءات .

مادة ٣٣ - يقدم طلب إلغاء البراءة إلى إدارة البراءات على الاستشارة رقم (٧) المرافق نموذجها وتنشر الإدارة عن الطلب في صحيفة براءات الاختراع وتعلن مالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها بكتاب موصل عليه .

ويجوز لكل ذي شأن أن يخطر الإدارة باعتراضه على طلب الإلغاء خلال ١٤ يوما من حصول الإعلان والنشر ويحجر الاخطار على الاستشارة رقم (٨) المرافق نموذجها .

وتتصلر إدارة البراءات قرارها وتنشره في صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه في سجل البراءات .

#### ٩ - في أداء الرسوم السنوية وتجديد مدة البراءة

مادة ٣٤ - ترسل إدارة براءات الاختراع - قبل بداية السنة للمستحق عنها الرسم بشهر - إخطار لصاحب البراءة تطلنه فيه بتاريخ استحقاقها .

مادة ٣٥ - يقدم طلب تجديد مدة البراءة إلى إدارة براءات الاختراع على الاستارة رقم (٩) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

وتعلن الإدارة القرار الصادر في شأن التجديد مالك البراءة وأصحاب الحقوق بها وتنشر في صحيفة براءات الاختراع وتؤشر به في سجل براءات الاختراع .

مادة ٣٦ - يقدم الطعن في القرار الصادر في شأن تجديد البراءة على الاستارة رقم (١٠) المرافق نموذجها من كل ذي شأن خلال شهر من حصول الإعلان بالقرار وتنشر إلى اللجنة للنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون .

#### ١٠ - في انتقال ملكية البراءة وrehها والحجز عليها

مادة ٣٧ - ينشر عن إنتقال ملكية البراءات أو رهها أو الحجز عليها في صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بذلك في سجل براءات الاختراع بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن على الاستارة رقم (١١) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

#### ١١ - في بطلان براءات الاختراع والقائها أو إنتهاها أو تعديلها

مادة ٣٨ - لمن يصدر لمصلحته حكم نهائي بطلان البراءة أو إلغائها أن يطلب من إدارة براءات الاختراع التأشير بالحكم في سجل براءات الاختراع والنشر عنه في صحيفة براءات الاختراع ويقدم الطلب على الاستارة رقم (١٢) المرافق نموذجها مشفوعا بصورة رسمية من الحكم .

مادة ٣٩ - ينشر عن البراءات المنتية وللعنلة في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون وكذلك عن البراءات المتروكة ملكيتها للمشعة العامة

في صحيفة براءات الاختراع ، ويشتمل النشر على الرقم المتابع للبراءة وتاريخ انتهائها ونسبه ويؤشر بذلك في سجل براءات الاختراع .

## ١٢ - في سجل براءات الاختراع

مادة ٤٠ - يقيد القرار الصادر بمنح البراءة في سجل براءات الاختراع ويشتمل السجل على البيانات للنصوص عليها في المادة ٣١

مادة ٤١ - يجوز لمصاحب الشأن أن يطلب من إدارة براءات الاختراع لتدوين البيانات الآتية في السجل .

( ١ ) تغيير اسم ولقب المالك أو جنسيته أو مهنته أو عنوانه إذ كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير في اسمها أو عنوانها أو نوعها أو الغرض من تأليفها أو مركزها الرئيسي .

( ٢ ) كل تغيير في العنوان الذى يرسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالبراءة ويقدم الطلب على الاستشارة رقم ( ١٣ ) للمرافق نموذجها .

## ١٣ - الحماية الوقتية للاختراعات

مادة ٤٢ (١) - إذ رغب صاحب الاختراع في ضمان الحماية المؤقتة لاختراعه في أحد المعارض الأهلية أو الدولية وفقا للمادة ٥٢ من القانون يجب عليه أن يخطر إدارة البراءات برغبته في العرض قبل حصوله ، ويعرر الاختطار على الاستشارة رقم ١٤ للمرافق نموذجها مشفوعا ببيان موجز عن وصف الاختراع ورسمة ، ويجوز للإدارة أن تكلفه بتقديم أى بيان آخر يتعلق باختراعه إذا رأت ذلك ضروريا لتوقوف على عناصر الاختراع والفرض منه .

مادة ٤٣ - تحيد طلبات العرض في سجل يشتمل على البيانات الآتية :

( ١ ) تاريخ تقديم الطلب .

( ٢ ) اسم المعارض .

---

( ١ ) مدونة بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ القوائم المصرية العدد ٩٠ في ٩

(٣) للمعرض وتاريخ إفتتاحه الرسمي .

(٤) تسمية تلك على موضوع الاختراع .

ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٤٤(١) - تعطى لإدارة براءات الاختراع للطالب شهادة الحماية المؤقتة بدون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة للطالب الحقوق التي تترتب على منح البراءة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

#### ١٤ - أحكام عامة

مادة ٤٥ - يجوز لصاحب الشأن أن يتيب عنه وكيلًا في تقديم طلب البراءة أو إخطار المعارضة في أصلها أو في إتخاذ أى إجراء من الإجراءات للنصوص عليها في القانون أو في هذه اللائحة .

وإذا كان طالب البراءة أو المعارض في أصلها غير حقيم في المملكة المصرية وجب عليه أن يبين وكيلًا له فيها ترسل إليه جميع الأخطارات والمستندات والأوراق التي نصت عليها هذه اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل خاصًا ويحفظ مع الأوراق المقدمة بالإدولة .

مادة ٤٦ - لكل شخص أن يطلب الاطلاع على سجل براءات الاختراع أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها ماعداً تقارير موظفي الإدولة عن طلبات البراءات .

ويجوز لكل شخص أن يحصل على مستخرجات أو صور من السجلات أو المستندات المقدم ذكرها ويعمر الطلب على الاستشارة رقم ( ١٥ ) المرافق نموذجها .

مادة ٤٧ - إذا رغب صاحب الشأن بعد تقديم طلبه في الحصول على براءة في الخروج عن الاختراع فإنه جاز له أن يطلب من إدولة براءات الاختراع شهادة عن تقديم طلبه في مصر .

وتشتمل الشهادة على بيان الفرض من إعطائها وتشفع بصورة من الطلب ومراقباته ويجوز للإدولة - قبل إعطاء الشهادة - أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الأصل من المستندات المقدم ذكرها .

مادة ٤٨ - إذا فقدت البراءة أو تلفت جاز لمالكها أن يطلب من إدارة براءات الاختراع إعطاء صورة طبق الأصل منها.

ويحور الطلب على الاستعادة رقم (١٦) المرافق نموذجها .

مادة ٤٩ - يجوز لصاحب البراءة أن يطلب من إدارة البراءات تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب البراءة أو فى وصف الاختراع أو فى القرار الصادر بمنح البراءة أو فى أيى بيان ولزدي يحمل براءات الاختراع .

ويحور الطلب على الاستعادة رقم (١٧) المرافق نموذجها .

مادة ٥٠ - إذا قدم طلب البراءة مستنداً إلى ثلاثة من القانون يجب أن يشفع بالمستندات التى تثبت أن الاختراع كان يتمتع بالحماية القانونية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

مادة ٥١ - ترفق بالطلبات النصوص عليها فى هذه اللائحة الايصالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقاً للجدول رقم (١) المرافق .

مادة ٥٢ - يلحق بإدارة براءات الاختراع مكتبة تضم البحوث والمصنفات والنشرات التى تتناول شئون الملكية الصناعية والعلوم والفنون والصناعات المختلفة وكذلك أوصاف الاختراعات التى تصدر فى البلاد الأجنبية وتترد لمصلحة الملكية الصناعية عن طريق التبادل وتودع بها المستندات والمهارس التى تعرض على الجمهور .

ويصرح للجمهور بالأطلاع على ماقدم به من مقابل .

مادة ٥٣ - تصدر لمصلحة الملكية الصناعية فى الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة تسمى صحيفة براءات الاختراع . تنشر فيها البيانات التى يوجب القانون تأليف الذكر الاعلان عنها وذلك طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

ويصدر أيضاً للنشر بعد الترخيص فى الشهر الأول من كل سنة :

(١) نشرة تشمل بيانات موجزة لأوصاف الاختراعات التى صدرت عنها براءات خلال السنة السابقة .



ويشفع وصف كل اختراع بالرسوم التي توضح موضوعه كلما اقتضى الحال ذلك .

( ٢ ) نشرة بأسماء الأشخاص الذين منحوا براءات خلال السنة السابقة مرتبة بترتيب الحروف الهجائية .

( ٣ ) نشرة بأرقام براءات الاختراع التي صدرت خلال السنة السابقة مع بيان موضع كل براءة من التقسيم الفني الذي تتبعه إدارة براءات الاختراع في تبويب الاختراعات المسجلة .

## الباب الثاني

في الرسوم والنماذج الصناعية

### ١ - في طلبات التسجيل

مادة ٥٤ - يقدم طلب تسجيل الرسوم أو النماذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية على الاستمارة رقم ( ١ ) المرافق نموذجها

مادة ٥٥ - يرافق طلب التسجيل ما يأتي :

( ١ ) نسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بعينة من النماذج المخصصة لها ذلك الرسم أو النموذج ، ومع ذلك يجوز تقديم عينة من الانتاج المخصص له الرسم إذ أمكن تثبيتها على ورقة من مقاس ٣٣ × ٢١ سم وأمكن حفظها دون أن تسبب تلفا للمستندات المرافقة لها .

( ٢ ) إذ كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجاري أو مستخرج رسمي من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها الأساسي .

( ٣ ) إذ كان الطلب مقبلا بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون ترافقه صورة من الرسوم أو النماذج التي أودعت مع طلب التسجيل لدى الدولة الأجنبية معلقا عليها من مصلحة الملكية الصناعية في تلك الدولة وتقدم الصورة مع الطلب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

(٤) إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ من القانون فقرأته الشهادة الخاصة بالحياة الوقتية .

مادة ٥٦ - تكون نسخة الرسم أو النموذج المنصوص عليها في المادة السابقة على ورق غير مقوى مقاسه ٣٣ X ٢١ سم لا يستعمل منه للتصوير سوى وجه واحد ويكون شكل الرسم أو النموذج في وضع رأسى بالنسبة للورقة . وإذا قدم أكثر من شكل واحد للرسم أو النموذج وجب أن تكون الأشكال جميعها على الورقة ذاتها ويجب أن يوضح ما إذا كان كل شكل يمثل منظراً كاملاً أو أمامياً أو جانبياً أو غير ذلك .

وإذا كانت النسخة مرسومة باليد وجب أن يكون الرسم بالحبر على ورق أو قماش .

مادة ٥٧ - لا يجوز أن يشتمل الرسم أو النموذج على كلمات أو حروف أو أرقام فيجب إزالتها من الصورة أو العينة إلا إذا كانت من العناصر الجوهرية للرسم أو النموذج .

مادة ٥٨ - إذا كان الرسم تكررًا لشكل واحد وجب أن تشمل نسخة الشكل كاملاً وجزءاً من تكراره طويلاً وعرضاً

مادة ٥٩ - إذا اشتمل الرسم على اسم شخص على قيد الحياة أو صورته وجب على الطالب تقديم ما يثبت قبول صاحب الشأن استخدام اسمه أو صورته .

فاذا كان الاسم أو الصورة لشخص توفى حديثاً كان عليه أن يقدم ما يثبت قبول ورثته استخدام اسم مورثهم أو صورته .

مادة ٦٠ - تكتب على الورقة المخصصة لنسخة الرسم أو النموذج البيانات الآتية :

(١) الرقم المتتابع للرسم أو النماذج الملحقة بطلب التسجيل وذلك في أعلى الورقة من جهة اليمين .

(٢) توقيع الطالب أو نائبه أسفل الورقة من جهة اليمين .  
ولا يجوز أن يكتب على الورقة أى بيان عن الرسم أو النموذج أو للمنتجات المخصص لها .

مادة ٦١ - تحظى طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج أرقاماً متتابعة حسب تاريخ

ورودها ويبدأ الترقيم في أول يناير من كل سنة ويعطى الطالب إيصالا يبين فيه الرقم المتابع للطلب وتاريخ وساعة وروده ويحتم الطلب ومرفقاته بحتم الإدارة ويؤثر عليها بالرقم المتابع للطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٦٢ - تقيد جميع طلبات التسجيل في دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

( ١ ) الرقم المتابع للطلب .

( ٢ ) تاريخ تقديم الطلب .

( ٣ ) اسم ولقب الطالب . وإذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها .

( ٤ ) اسم ولقب الوكيل في حالة وجوده .

( ٥ ) اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ ذلك إذا كان الطالب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .

مادة ٦٣ - لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تعرض على طلب التسجيل في الأحوال الآتية :

( ١ ) إذا كان الطلب لا يطابق الشروط المشار إليها في المادة ٣٩ من القانون .

( ٢ ) إذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع قانون معمول به في مصر أو يتعارض مع اتفاقية دولية تكون مصر منضمة إليها .

( ٣ ) إذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع النقاء العام أو الآداب العامة .

مادة ٦٤ - إذا كان قرار الإدارة يقضى برفض التسجيل فعلياً أن تخطر الطالب أو وكيله بخضاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالأسباب خلال ١٥ يوماً من تاريخ صدور القرار ، وللطالب أن يتظلم من هذا القرار إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال شهر من تاريخ استلامه الإخطار .

مادة ٦٥ - يكون تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية يقيد الطلبات المقبولة في سجل الرسوم والنماذج الصناعية .

ويجب أن يشتمل السجل على البيانات الآتية :

( ١ ) الرقم المتابع للطلب .

( ٢ ) تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .

( ٣ ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته واسمه التجارى إن وجد .

فإذا كان المالك شركة أو هيئة يذكّر اسمها وعنوان مركزها الرئيسى والغرض من تأليفها .

( ٤ ) المحل المختار بالملكة المصرية الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

( ٥ ) عدد الرسوم والنماذج المرافقة للطلب وبيان للمتجات الصناعية المخصصة لها .

( ٦ ) التعميلات والإضافات التى قد تدخل بعد التسجيل .

( ٧ ) انتقال ملكية الرسوم أو النماذج .

( ٨ ) تجليد التسجيل وشطبه .

( ٩ ) اسم الدولة الأجنبية التى قدم إليها أول طلب تسجيل للرسم أو للنموذج وتاريخ تقديمه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .

( ١٠ ) اسم المعرض الذى عرضت فيه الرسوم أو النماذج وتاريخ افتتاحه الرسمى إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ من القانون .

مادة ٦٦ - يشهر التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويجب أن يشتمل الأشهار على البيانات الآتية :

( ١ ) الرقم المتابع لتسجيل الرسم أو النموذج .

( ٢ ) تاريخ تقديم طلب التسجيل .

( ٣ ) عدد الرسوم أو النماذج الملصقة بالطلب وبيان للمنتجات الصناعية المخصصة لها .

( ٤ ) اسم الطالب وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها وعنوان مركزها الرئيسى والفرض من تأليفها .

( ٥ ) اسم الوكيل فى حالة وجوده وعنوانه .

( ٦ ) اسم الدولة الأجنبية التى قدم إليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ تقديمه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .

## ٢ - فى انتقال ملكية الرسم أو النموذج

مادة ٦٧ - يحصل التأشير فى السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج بناءً على طلب يقدم لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية ممن انتقلت إليه الملكية أو من نائبه على الاستارة رقم ( ٢ ) المرافق نموذجها .

مادة ٦٨ - يرافق طلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية الرسم أو النموذج مع صورة طبق الأصل منها تحفظ بإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أما الأصل فيرد إلى الطالب .

و إذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق الطلب مستخرج رسمى من صفحة قبلها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد إنشائها أو تسخيم نظامها الاسامى .

مادة ٦٩ - تقوم الإدارة بالتأشير فى السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج مع ذكر البيانات الخاصة بالمالك الجديد ووكيله إن وجد وسبب انتقال الملكية وتاريخه وتاريخ التأشير به فى السجل وتحظر إدارة الرسوم والنماذج الصناعية الطالب بحصول التأشير .

مادة ٧٠ - يشهر انتقال ملكية الرسم أو النموذج فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

( ١ ) الرقم المتابع لطلب التسجيل .

( ٢ ) رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل .

( ٣ ) اسم مالك الرسم أو النموذج السابق .

( ٤ ) اسم من انتقلت إليه الملكية وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كانت شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من إنشائها ومركزها العام .

( ٥ ) اسم الوكيل في حالة وجوده وعنوانه .

( ٦ ) تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به في السجل .

### ( ٧ ) في تجديد مدة الحماية والتعديل في السجل ومحو التسجيل :

مادة ٧١ - يجوز طلب تجديد مدة حماية الرسم أو النموذج على الاستارة رقم ٣ المرافق نموذجها .

وإذا كان طلب التجديد مقدماً في الميعاد القانوني فتؤشر الإدارة في السجل بما يفيد التجديد وتعطى الإدارة الطالب شهادة بذلك .

مادة ٧٢ - يشتر تجديد مدة الحماية في صحيفة الرسوم والمناذج الصناعية ويشمل الشهر على البيانات الآتية :

( ١ ) الرقم المتتابع لطلب التسجيل .

( ٢ ) اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .

( ٣ ) رقم وتاريخ الصحيفة التي شُهر بها التسجيل .

مادة ٧٣ - يجوز لمالك الرسم أو النموذج أن يطلب تدوين البيانات الآتية في السجل :

( ١ ) تغيير اسم المالك أو اسمه التجارى أو جنسيته أو مهنته وإذا كان المالك شركة أو هيئة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير في اسمها أو عنوانها أو الغرض من إنشائها أو مركزها الرئيسى .

( ٢ ) كل تغيير في العنوان الذى ترسل عن طريقه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

( ٣ ) تصحيح أى خطأ كتابي وقع فى طلب التسجيل أو فى أى بيان وارد فى السجل  
ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٤ المرافق نموذجها .

مادة ٧٤ - تدون الإدارة البيانات للمدلة فى السجل وتشرها فى صحيفة الرسوم  
والتماذج الصناعية ويشتمل الشهر على الرقم المتتابع لطلب التسجيل واسم المالك وبيان  
التعليل مع الإشارة إلى رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر فيها تسجيل الرسم أو النموذج .

مادة ٧٥ - لمن يصدر لمصلحته حكم بمحو التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك  
الحقيق للرسم أو النموذج أن يطلب من إدارة الرسوم والتماذج الصناعية التأشير بالحكم  
فى سجل الرسوم والتماذج الصناعية .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٥ !! افق نموذجها مشفوعاً بصورة رسمية من الحكم .  
مادة ٧٦ - شهر محو التسجيل فى صحيفة الرسوم والتماذج الصناعية ويشتمل الشهر  
على البيانات الآتية :

( ١ ) الرقم المتتابع لطلب التسجيل .

( ٢ ) اسم مالك الرسم أو النموذج ومهته .

( ٣ ) رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر بها التسجيل .

( ٤ ) سبب المحو وتاريخ حصوله .

#### ٤ - فى المعارض الأهلية والدولية

مادة ١٢٧٧ - إذا رغب صاحب الشأن فى عرض رسمه أو نموذجه أو فى عرض  
الإنتاج المخصص له الرسم أو النموذج فى أحد المعارض الأهلية أو الدولية أو إذا رغب فى  
نشر وصف للرسم أو النموذج لمدة إقامة المعرض ، جاز أن يكفل للرسم أو النموذج  
الحماية الموثقة المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من القانون ، على أن يخضع لإدارة الرسوم  
والتماذج الصناعية برغبته فى العرض قبل حصوله على الاستمارة رقم ٦ المرافق نموذجها ،  
ويشفع بالأخطار صورتان من الرسم أو النموذج وفقاً للشرط المنصوص عليها فى المادة ٥٧ .

مادة ٧٨ - تقييد الطبات في سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

( ١ ) تاريخ تقديم الطلب .

( ٢ ) اسم العارض .

( ٣ ) المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمي .

( ٤ ) عدد الرسوم والنماذج وبيانات المنتجات الصناعية المخصصة لها على أن لا يتجاوز عددها الخمسين ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ١٢٧٩ - تعطى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية للطلاب شهادة بالحياة المؤتمنة دون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة للطلاب الحقوق المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

#### ٥ - الاطلاع والاستخرجات والشهادات

مادة ٨٠ - يكون للأشخاص المذكورين بعد حق الاطلاع على الرسوم والنماذج المسجلة خلال مدة حياتها :

( ١ ) مالك الرسم أو النموذج المقيّد اسمه في السجل أو من يتدبه المالك لهذا الغرض بتوكيل خاص .

( ٢ ) كل من يحصل على أمر المحكمة بالاطلاع إذا قدم البيانات التي تمكن الإدارة من الاستدلال على الرسم أو النموذج المطلوب الاطلاع عليه .

ويحصل الاطلاع بحضور موظف مسئول تدببه إدارة الرسوم والنماذج الصناعية لهذا الغرض . ولا يجوز خلال مدة الحماية إعطاء صور من الرسوم أو النماذج المسجلة لغير مالكها .

مادة ٨١ - يجوز لكل شخص أن يطلع على الرسوم والنماذج التي انتهت مدة حياتها .

مادة ٨٢ - تعطى الإدارة صاحب الرسم أو النماذج الذي يرغب في تسجيله في الخارج شهادة دالة على طلب التسجيل بمصر وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من إعطائها وتشفع بصورة من الطلب والرسوم أو النماذج المرافقة له .



ويجوز للإدارة قبل إعطاء الشهادة أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الأصل من هذه الرسوم والنماذج .

### أحكام عامة

مادة ٨٣ - إذا فقدت شهادة التسجيل أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب من إدارة الرسوم والنماذج الصناعية إعطاء صورة طبق الأصل منها .  
ويجوز الطلب على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها .

مادة ٨٤ - يجوز لصاحب الشأن أن ينيب عنه وكيلًا في تقديم طلب التسجيل للرسم أو النموذج الصناعي أو لإخطار المعارضة في التسجيل أو في اتخاذ أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو هذه اللائحة .

وإذا كان صاحب الشأن غير مقيم في المملكة المصرية وجب عليه أن يعين وكيلًا له فيها ترسل إليه جميع الإخطارات والمستندات والأوراق التي نصت عليها هذه اللائحة .  
ويجب أن يكون التوكيل خاصاً ويحفظ مع الأوراق المقدمة للإدارة .

مادة ٨٤ مكرر (١) - يجوز لصاحب الشأن أن يقدم إلى إدارة براءات الاختراع أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية على حسب الأحوال طلباً مد الميعاد في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٧ والفقرة الأولى من المادة ١٨ وفي المادة ٢١ وفي الفقرة الثانية من كل من المواد ٢٢ و ٣٢ و ٣٣ وفي المادتين ٣٦ و ٦٤ من هذه اللائحة - وذلك إذا وجدت لديه أسباب جلية تبرر مد الميعاد على أن تذكر هذه الأسباب في الطلب .

ويقدم الطلب على النموذج المدد لهذا الغرض ويدفع عنه رسم قدره جنيه مصري وذلك قبل حلول اليوم الأخير للميعاد المطلوب مدد بعشرة أيام على الأقل وإلا اعتبر الطلب كأن لم يكن .

وعلى إطلوة البرامات أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تبلغ الطالب قرارها سواء بقبول المد أو رفضه وذلك بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصل قبل حلول اليوم الأخير للعياد بخمسة أيام على الأقل .

وإذا صدر قرار الإدارة المختصة بقبول الطلب فيمنح الطالب مهلة جديدة مقدارها شهر تبدأ بعد انتهاء المهلة الأصلية .

وإذا صدر القرار برفض الطلب جاز للطالب أن يتظلم من هذا القرار إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه القرار وطبقاً للأوضاع المقررة في هذه اللائحة .

مادة ٨٥- ترفق بالطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة الإيصالات البالة على سداد الرسوم المستحقة طبقاً للجدول رقم (ب) المرافق .

مادة ٨٦- إذا قدم طلب التسجيل بالاستناد إلى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التي تثبت أن الرسم أو النموذج يتمتع بالحماية القانونية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩

مادة ٨٧- تصدر مصلحة الملكية الصناعية في الأسبوع الأول من كل شهر صحيفة خاصة تسمى « جريدة الرسوم والنماذج الصناعية » تنشر فيها البيانات الواجب إشهارها بناء على أحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضاً النشرات الآتية في الشهر الأول من كل سنة :

( ١ ) نشرة أسماء أصحاب الطلبات التي تم تسجيلها أو أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مرتبة حسب الحروف الهجائية مع بيان عنوان مالك الرسم أو النموذج والأرقام المتتابعة للتسجيل وتاريخه .

( ٢ ) نشرة بالأرقام المتتابعة للرسوم والنماذج التي تم تسجيلها أو التي أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مع بيان رقم وتاريخ جريدة الرسوم والنماذج الصناعية التي حصل بها إشهار التسجيل أو التغيير أو التعديل حسب الأحوال .

مادة ٨٨- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٠ ( ٣٠ يونيو سنة ١٩٥١ ) .

محمود سليمان غنام

## قرار رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (١)

رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٨٧

بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببرامات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ بالألحة التنفيذية لقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ والقرارات المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الأكاديمية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨١ .

وعلى ماعرضه رئيس مكتب براءات الاختراع بالأكاديمية بتاريخ ١٩-١١-١٩٨٧

### قرر

#### ( المادة الأولى )

تعديل الرسوم المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه طبقاً لأحداث المينة بالجدول الملحق بهذا القرار .

#### ( المادة الثانية )

تعديل الرسوم المقررة بالجدول رقم (١) الخاص ببرامات الاختراع الملحق بالقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بقرار رئيس الأكاديمية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليها ، وذلك على النحو الوارد بالجدول الملحق بهذا القرار .

#### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا بالوثق المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

رئيس الأكاديمية

د . أبو الفتوح عبد اللطيف

---

(١) قرار رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بشأن تعديل الرسوم المقررة بالجدول المرفق وبالجدول رقم ( ١ ) الخاص ببرامات الاختراع الملحق بالقرار رقم ٢٣٠ لسنة ٥١ والمعدلة بقرار رئيس الأكاديمية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨١ >

(٢) تم النشر بالوثائق المصرية العدد ٨٦ في ١٠ أبريل سنة ١٩٨٨ .

جدول الرسوم المتخذة

الإجراء	الرسوم	ملاحظات
طلب براءة أصلية	٧٥	جنيه
طلب براءة إضافية	٣٧	
طلب تجديد مدة البراءة	٧٥	
الرسوم السنوية	٦	عن البنية الثانية
	٩	و الثالثة
	١٢	و الرابعة
	١٥	و الخامسة
	١٨	و السادسة
	٢١	و السابعة
	٢٤	و الثامنة
	٢٧	و التاسعة
	٣٠	و العاشرة
	٣٦	و الحادية عشر
	٤٢	و الثانية عشر
	٤٨	و الثالثة عشر
	٥٤	و الرابعة عشر
	٦٠	و الخامسة عشر
	٩٠	و السادسة عشر
	١٠٥	و السابعة عشر
	١٢٠	و الثامنة عشر
	١٣٥	و التاسعة عشر
	١٥٠	و العشرين

الرسوم السنوية في حالة تجديد مدة البراءة

جلول ورقم (١) الملخص براءات الاختراع

الرقم	الإجراء
٢٥	١ - رفع النظم للجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون من قرار مكتب البراءات الصادر في شأن البراءة
٢٥	٢ - النشر عن قبول طلب البراءة أو نشر عن استغلال الاختراع في مصر
٢٥	٣ - المعارضة في إصدار براءة الاختراع أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون
٢٥	٤ - الطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون من قرار مكتب البراءات في شأن تجديد مدة البراءة
٣٥	٥ - طلب رخصة إجبارية باستغلال الاختراع
٢٥	٦ - طلب إدخال تعديل على وصف الاختراع "نشر أو بعد النشر"
٢٥	٧ - طلب إلغاء البراءة طبقاً للمادة ٣٦ من القانون
١٥	٨ - طلب شطب التسجيل إذا قدم من مالك البراءة
١٥	٩ - طلب تدوين بيانات في سجل البراءات
١٢	١٠ - طلب التأشير في سجل البراءات بأي حق من الحقوق المترتبة عن البراءة من حقوق منصوص عليها في المواد من ٢٨ - ٣٦ من القانون
٢٥	( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم
١٢	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع
٤٥	( ب ) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ، ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم
١٥	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع
٥٥	( ج ) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من الواقعة أو الحكم
٢٥	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع
٢٥	١١ - طلب التأشير في سجل البراءات بشطب أي حق من الحقوق المترتبة عن البراءة :
٢٥	( أ ) إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم
٥	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع
٢٥	( ب ) إذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ، ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم
١٥	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع
٣٥	( ج ) إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم
٢٥	- وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك في موضوع الاختراع
٥	١٢ - طلب الإطلاع على سجل البراءات أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها عن كل طلب لمدة ساعة أو جزء منها
٣	١٣ - طلب صورة ومستخرجات من الطلبات أو المستندات أو تقرير الخبراء عن كل مادة كلمة أو جزء منها

الرمز	الإجراء
١٥	١٤ - طلب صورة أو مستخرج من سجل البراءات.
١٥	١٥ - طلب شهادة للحصول على براءة في الخارج.
١٥	١٦ - طلب التصديق على صورة طبق الأصل من أى مستند مقدم إلى المكتب أو أو صادر منه ..
٨	١٧ - طلب تصحيح خطأ كتابي .
	١٨ - طلب مد الميعاد في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٧ - ٢ ، ١٨ - ٢ ، ٢١ ، ٢١ ، وفي الفقرة ٢ من المواد ٢٢ ، ٣١ ، ٣٣ ، المادتين ٣٦ ، ٦٤ من اللائحة التنفيذية الصادر بالقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ .
٢٠	

## **الباب الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن الغش**

### **فى براءات الاختراع**

**تمهيد :**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن الغش فى براءات الاختراع وذلك فى البنود  
التالية :

١ - قضت محكمة النقض 'أصرية بأن : الأحكام الخاصة  
بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد . الرسوم والنماذج الصناعية ،  
مثال لتسبب معيب فى تقليد براءة اختراع ، وجوب استناد القاضى  
فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به  
وحده ، ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ' (١) .

---

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : عالج القانون رقم ٨٨ لسنة  
١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم  
والنماذج الصناعية بهتت نصوصه مافية كل منهما ولا كانت واقعة الدعوى فى  
تقليد براءة الاختراع وليست تقليد نموذج صناعى مسجل فإن الحكم إذ أقام  
قضائه على ما تمدت به عن تقليد نموذج صناعى مسجل يكون قد خلط بين  
نوعى التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما ويكون بذلك قد أخطأ فى  
تطبيق القانون تطبقاً صحيحاً على الواقعة . وبغلاً عن ذلك فإن الحكم  
الطعون فيه وقد استند فى القول بعدم توافر ركن التقليد على رأى مدير إدارة  
الفحص الفنى للاختراع من عدم وجود تشابه أو تطابق بين الاختراع للمنوع  
براءته للمجنى عليه وجهاز الطعون ضده دون أن يعنى الحكم بوصف كل  
منهما وبيان أوجه التشابه بينهما من حيث العناصر الجوهرية إثباتاً ونقياً  
يكون مشوباً بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت  
الحقائق إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز أن يؤسس حكمه على رأى  
غيره . ومن ثم فإن الحكم للطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه =

٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد : هما تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، اختلاف الأحكام الخاصة بكل منها (١) » .

٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما : تقليد براءة الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما (٢) » .

٤- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « الأحكام

---

- والاحالة . الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ في جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ من ٢١ ق ١٣٦ من ١٦٥ ، الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ في جلسة ١١/٢/١٩٧٠ من ٢١ ق ٤٥٢ من ١٠٥٩ » .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : « عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبهتت نصوصه ماهية كل منهما ، ولما كانت واقعة الدعوى هي تقليد نموذج صناعي مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم إذا أقيم قضاؤه على ما تحدث به عن تقليد براءة الاختراع يكون قد خلط بين نوعين من التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل للطعن . الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٣ في جلسة ٨/٣/١٩٦٤ من ١٦ ص ٢٢٢ » .

(٢) وقالت محكمة النقض في أسباب حكمها : « عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبهتت نصوصه ماهية كل منهما ، ولما كانت واقعة الدعوى هي تقليد نموذج صناعي مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم إذا أقيم قضاؤه على ما تحدث به عن تقليد براءة الاختراع ، يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل للطعن . الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٣ في جلسة ٨/٣/١٩٦٥ من ١٦ ص ٢٢٢ » .



الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، (١) .

٥- وقضت محكمة النقض المصرية : « بتحديد أركان جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة فى حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ » (٢) .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : « عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما : تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية وبهتت نصوصه مادة كل منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هى تقليد براءة الاختراع وليست تقليد نموذج صناعى مسجل فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما تمتد به عن تقليد نموذج صناعى مسجل يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ فى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ، على الواقعة وفضلاً عن ذلك فإن الحكم للطعون فيه وقد استند فى القول بعدم توافر ركن التقليد على رأى مدير إدارة الفحص الفنى للاختراع من عدم وجود تشابه أو تطابق بين الاختراع الممنوح براءته للمجنى عليه وجهاز الطعون ضده دون أن يعنى الحكم بوصف كل منهما وبيان أوجه التشابه بينهما من حيث العناصر الجوهرية إثباتاً ونظراً يكون مشوباً بالقصور لأن القاضى الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ومن ثم فإن الحكم للطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والأحالة » الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٠ ص ٥٦٩ .

(٢) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : « جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ ق من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هى جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوى المتمثلاً فى القصد الجنائى لدى الجانى وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً ، ولما كان يبين من الحكم للطعون فيه أنه قد اكتفى بالتنايل على ثبوت الفعل للمدعى وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع فى نسخ للمصحف المقلدة ، واقتل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن للمعنوى الذى لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم للطعون فيه يكون ناقص البيان بما يعيبه ويوجب نقضه » الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦٤ ص ١٥ ص ٨٤ .

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته . اقتصر المدعى المدنى على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع ، تقليد هذه القوالب و غير مؤثم ، ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها (١) .

٧- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « التسجيل لا ينشئ ملكية الرسوم والنماذج الصناعية ، نشوء الملكية من ابتكارها وحده ، التسجيل قرينة قابلة لإثبات العكس ، اذاعة النموذج قبل تسجيله فى محيط التجار والصناع يفقده عنصر الجدة ، ويجيز لكل شخص أن يقلده أو يستعمله (٢) .

---

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : متى كانت وسيلة حماية الاختراع هى الحصول على براءة لاختراع على التفصيل الوارد فى الباب الأول من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، وكان للمستأنف لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية على الرغم من أنها لم تكن من هذا القبيل بل تتضمن ابتكاراً جديداً لوسيلة الصنع ، فإن تقليد اللصم لهذه القوالب - على فرض حصوله - لا يكون مؤثماً ، ويكون الحكم للمستأنف حين قضى برفض الدعوى المدنية قد توافرت له السلامة ويتمتع تأييده . الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ص ٤٨٧ .

(٢) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : من المقرر أن عنصرى الابتكار والجدة شرطان أساسيان فى كل من الاختراع والنموذج الصناعى . وإذ ما كان قضاء النقض قد جرى على أن التسجيل لا ينشئ ملكية الرسوم أو النماذج الصناعية وإنما تنشأ من ابتكارها وحده . وأن التسجيل وإن يكن قرينة على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس كما أن تسجيل النموذج من شأنه أن يغير من طبيعته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص من واقع المستندات المقدمة إلى المحكمة ولما أورده الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بشطب تسجيل النموذج موضوع الاتهام إلى أن الطاعن قد أذاع نموذج قبل تسجيله فى محيط التجار والصناع مما يفقده عنصر الجدة وأنه يجوز تبعاً لذلك لكل شخص أن يقلده أو يستعمله بمعنى من أية مسئولية مدنية أو جنائية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً -

٨- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : تمديد الابتكار مسألة فنية ، العبرة فى جرائم التقليد هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف (١) .

٩- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : الجديد فى الابتكار هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل ، (٢) .

١٠- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : مفاد نص المادة الأولى من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أن الشرط الأساس فى الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار قد يتمثل فى فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجاً جديداً وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلاً آخر ينحصر فى الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة فى نظر الفن الصناعى القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكارى مجرد التوصل

---

= صحيحاً ، وما دام الظاهر أن المحكمة قد محصت الدعوى وأحطت بطروفيها عن بصر وحصيرة وبحثت مدى جدة النموذج محل الاتهام ورجعت سبق استعماله فى المجال الصناعى فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض . الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤ فى جلسة ١٩٧١/١٢/٦ من ٢٢ ص ٧٠٧ .

(١) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها بأن : تمديد الابتكار فى ذلك مسألة فنية والقاعدة القانونية فى جرائم التقليد أن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤ فى جلسة ١٩٧٢/٤/٢ من ٢٢ ص ٩٩٤ .

(٢) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : لا يغير من اعتبار جهاز المبنى عليه (نماسة كهربائية) ابتكاراً جديداً ما قال به المتهم من أن فكرة التصفين الكهربائى معروفة من قبل ، ذلك بأن الجديد فى جهاز للمبنى عليه - موضوع الدعوى - هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل . الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤ فى جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ من ٢٤ ص ٦٠٢ .

إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جديد وتنصب البراءة في هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد (١) .

١١- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا يشفع للمتهم بهريمتى تقليد اختراع منحت عنه براءة وعرض منتجات مقلدة للبيع المعاقب عليها بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن يكون قد سجل جهازه كنموذج صناعى ذلك أن القانون يحمى الاختراع بالبراءة التى تحمى ملكيته وليس من شأن ذلك التسجيل أن يغير من الحماية التى يقرها القانون لبراءة الاختراع (٢) .

١٢- وقضت بأنه : لما كانت الرسوم والنماذج الصناعية حسبما عرفتها المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية هى ابتكارات ذات طابع فنى يكسب المنتجات الصناعية جمالاً وذوقاً أى أنها تتعلق بالفن التطبيقى أو الفن فحسب والملكية فيها تنشأ من ابتكارها وحده فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة قانونية على الملكية وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته فإن استناد الحكم المطعون فيه فى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على مجرد تسجيل المطعون ضده للنموذج للصناعى المسجل من قبل باسم الطاعن - واعتبار ذلك دليلاً على ملكيته له يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (٣) .

(١) الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ س ٧ من ٤٤٩ .

(٢) الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٤ من ٢٠٦ .

(٣) وقالت محكمة النقض فى أسباب حكمها : لما كانت المادة ٤٨ من -

١٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : النص في المادة الأولى والمواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ ، من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ - يدل على أن المشرع تطلب شرطاً خاصة لمنح براءة الاختراع عن الابتكارات الجديدة وأجاز المعارضة من نوى الشأن في إصدار البراءة أمام لجنة إدارية خاصة تكون قراراتها قابلة للطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري ، مما مؤداه أنه متى صدر قرار من وزير التجارة بمنح البراءة لصاحب الحق فيها بعد استيفاء كافة الاجراءات والأوضاع المقررة في القانون - كان لهذا القرار حجية أمام الكافة ويظل الاختراع المنسوح عنه البراءة موضع حماية القانون واخترام الكافة

---

= القانون أنف البهان تعاقب كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون بالمعقوبات المنصوص عليها في صدر هذه المادة وكان يكفى لتطبيق لركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في هذه المادة والتي قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع للمتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية وهي التي عرفتها المادة ٢٦ من هذا القانون بأنها كل إيضاح يتعلق بعدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها وبالجبهة التي صنعت فيها وطريقة صنعها والعناصر الداخلة في تركيبها واسم المنتج أو الصانع لها ووجوه براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية والاسم أو الشكل الذي تعرف به وأوصت المادة ٣٧ منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل في شأن حقيقة ما توجد عليه المنتجات ، لما كان ذلك وكان محل تطبيق كل من القانونين يختلف عن الآخر ولكل منهما أحكام مميزة وكان الحكم المطعون فيها قد استند في قضائه ، بالبراءة إلى اختلاف البيانات التجارية في كل من الرسمين قلته يكون تردى في خطأ قانوني أفر بالغلط بين أحكام قانون الرسوم والبيانات الصناعية وبين أحكام قانون العلامات والبيانات التجارية مع أن الشارع ميز هذه عن شك ، لما كان ذلك وكان خطأ الحكم في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن بحث عناصر تقليد النموذج التي إقامها الطاعن على المطعون ضده فإنه يتعين نقض الحكم .

د الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨١/١٢/٩ لسنة ٣٢ ق ص ١٠٦٧ .

طوال مدة بقاء البراءة ما لم يصدر قرار من ادارة البراءات بالفناء  
البراءة أو بنزع ملكية الاختراع للمنفعة العامة أو ما لم يصدر حكم  
نهائى من محكمة القضاء الإدارى بإبطال البراءة (١) .

---

(١) د الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٥ فى جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ .

## **الباب الثالث** **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم** **الواردة في تشريعات براءات الاختراع** **والملاحظات القضائية عليها**

**تمهيد ،**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات براءات الاختراع ثم للملاحظات القضائية عليها في ضوء أحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائي.

**أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات براءات الاختراع ،**

١- تقييد جنحة بالمواد ١٠، ٤١، ٤٤، ٢٤، ٤٨/١ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع وقرار وزير التجارة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ .

قلت : ... ، موضوع الاختراع المبين وصفاً بالأوراق والتي منحت عنه براءة وفقاً لأحكام القانون على النحو الثابت بالشهادة المرفقة .

٢- تقييد جنحة بالمواد ١٠، ٤١، ٤٤، ٣٧، ٣٨، ٤٨/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع وقرار وزير التجارة ...

قلت الرسم أو النموذج الصناعي المبين وصفاً بالأوراق والذي تم تسجيله وفقاً للقانون .

٣- تقييد جنحة بالمواد ١٠، ٤١، ٤٤، ٢٤، ٣٧، ٤٨/٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع وقرار وزير التجارة ...

١- باع ( أو عرض للبيع - أو للتداول - أو استورد من الخارج - أو

حاز بقصد الاتجار ) منتجات مقلدة أو رسم مقلد أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك .

ب- وضع بغير حق على المنتجات ( أو الاعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة ) المبينة بالمحضر بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع ( أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً ) على النحو المبين بالأوراق والشهادة المرفقة (١) .

### العقوبة .

الحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

ثانياً ، الملاحظات القضائية على الجرائم الواردة في تخريعات براءات الاختراع .

١- تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في القانونين رقمي ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس جرائم متماثلة في حالة العود (٢) .

٢- يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الجنائية أو الانارية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الاناري أمراً باتخاذ الاجراءات التحفظية ، على ألا يوقع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتعويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق في دعواه (٣) .

---

(١) يراجع نص المادة ٣٧ من قانون براءات الاختراع سالف الذكر .

(٢) انظر نص المادة ٥١ من قانون براءات الاختراع سالف الذكر وانظر ما سبق شرحه تفصيلاً في أحكام العود في قوانين غش الأغذية في القسم الأول من الكتاب الأول من هذا الكتاب .

(٣) انظر نص المادة ٤٩ من قانون براءات الاختراع سالف الذكر .



٣- يجوز لمحكمة القضاء الإداري والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستنزال ثمنها من الغرامات أو التعويضات ، كما لها أن تأمر باتلافها عند الاقتضاء ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي . ويجوز لها أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه (١) .

---

(١) انظر نص المادة ٥٠ من قانون براءات الاختراع سالف الذكر .

## **القسم السادس** **الغش فى الأسماء والدفاتر** **والسجل التجارى**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلى للنظام القانونى للأسماء والدفاتر  
والسجل التجارى وذلك فى الأبواب التالية :

**الباب الأول :** الأصول التشريعية لقوانين الأسماء والدفاتر  
والسجل التجارى (١) .

**الباب الثانى :** المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض  
المصرية بشأن الغش فى الأسماء والدفاتر والسجل التجارى .

**الباب الثالث :** القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص  
عليها فى تشريعات الأسماء والدفاتر والسجل التجارى والملاحظات  
القضائية عليها (٢) .

---

(١) انظر ما سوف يأتى بشأن اللائحة التنفيذية لقانون جمع الغش والتدليس رقم  
٤٨ لسنة ١٩٤١ المصل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ فى الباب الختامى لهذا  
المؤلف .

(٢) انظر ما سبق ذكره من ملاحظات قضائية فى الأقسام الخمسة السابقة .

## **الباب الأول** **الأصول التشريعية لقوانين الأسماء** **والدفاتر والسجل التجارى**

### **تمهيد وتقسيم ،**

سوف نتعرض فيما يلى للأصول التشريعية لقوانين الأسماء  
والدفاتر والسجل التجارى وذلك فى البنود التالية :

**أولاً :** القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية (١) .

**ثانياً :** المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ .

**ثالثاً :** القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر  
التجارية (٢) .

**رابعاً :** القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ أو بشأن السجل  
التجارى (٣) .

**خامساً :** القرار الوزارى رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ باللائحة  
التنفيذية للقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى (٤) .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٨ فى ١٩٥١/٣/٢٩ .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٤ مكرد فى ١٩٥٣/٨/٦ .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٩ تابع فى ١٩٧٦/٤/٦ .

(٤) الوقائع المصرية العدد ١٧٩ فى ١٩٧٦/٧/٣ .

## قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١

بالأسماء التجارية (\*)

بعد الديباجة :

مادة ١ - على من يملك بمفرده محلا تجاريا أن يتخذ اسمه الشخصي عنصرا أساسيا في تكوين اسمه التجاري .

ولا يجوز في هذه الحالة أن يتضمن الاسم التجاري بيانات تدعو للاعتقاد بأن المحل التجاري مملوك لشركة .

مادة ٢ - يجوز أن يتضمن الاسم التجاري بيانات خاصة بالأشخاص المذكورين فيه متعلقة بنوع التجارة المخصص لها كما يجوز أن يتضمن تسمية مبتكرة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يطابق الاسم التجاري الحقيقة ولا يؤدي الى التزليل أو يسب بالصالح العام .

مادة ٣ - اذا قيد الاسم التجاري في السجل التجاري وشهر وفقا لأحكام اللائحة التي تصدر لهذا الغرض فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم في نوع التجارة التي يزاولها صاحب في دائرة مكتب التسجيل الذي حصل فيه القيد واذا كان اسم التاجر الآخر ولقبه يشبهان الاسم التجاري المقيد في السجل وجب عليه أن يضيف الى اسمه بيانا يميزه عن الاسم السابق قيده .

ويسرى هذا الحكم على القروع الحديثة للمحل التجاري .

مادة ٤ (١) - يسرى حكم المادة السابقة على الأسماء التجارية الخاصة بشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة اذا تضمن عنوانها اسم شرك أو أكثر .

أما شركات المساعدة والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي يكون اسمها مستمدا من غرضها فيجب أن تتميز أسماءها عن أسماء مثيلاتها المتيقة بجميع مكاتب السجل التجارى .

مادة ٥ (٢) - يكون عنوان شركة التضامن اسما تجاريا لها وللشركة أن تحتفظ بعنوانها الأول بغير تعديل اذا ضم شرك جديد لعضويتها .

ويكون عنوان شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسم وعنوان أو اسم الشركات ذات المسؤولية المحدودة اسما تجاريا لها .

مادة ٦ - لا يجوز بقاء اسم أحد الشركاء المتضامين في اسم الشركة التجارى في حالة خروجه من عضويتها ولو كان ذلك بقبوله أو قبول ورثته .

ولا يسرى هذا الحكم على اسم الشركة الذى يشير الى وجود صلة عائلية بين أعضائها اذا ظلت هذه الصلة رغم خروج أحد الشركاء المتضامين قائمة بين اثنين أو أكثر من الشركاء المتضامين الباقين في الشركة وكان أحدهم يحمل ذات الاسم المائلى الوارد في الاسم التجارى للشركة.

---

(١) معمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية العدد ١٠

مكرر (١) فى ١٩٥٤/٢/٤

(٢) معمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤ سالف الاشارة .

مادة ٧ - يكون عنوان الشركة المساهمة اسماً تجارياً لها أو تسمية خاصة بها .

ويجب أن يشمل هذا الاسم ما يدل على وجود شركة مساهمة وإذا احتفظت شركة المساهمة باسم مؤسسة تجارية أخرى تملكها واتخذته اسماً لها وجب عليها أن تضيف إلى هذا الاسم عبارة ( شركة مناهية ) .

مادة ٨ - لا يجوز التصرف في الاسم التجاري تصرفاً مستقلاً عن التصرف في المحل التجاري المخصص له .

ويجوز لمن تنتقل إليه ملكية متجر أن يستخدم اسم سلفه التجاري إذا أذن المتنازل أو من آلت اليهم حقوقه في ذلك على أن يضيف إلى هذا الاسم يافاً يدل على انتقال الملكية .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل عمداً اسماً تجارياً على خلاف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٠ - على مكاتب السجل التجاري أن تبلغ أصحاب المحل التجارية المقيمة أسماؤهم التجارية في السجل عند العمل بهذا القانون ليمدلوأ هذه الأسماء إذا كانت لا تطابق أحكامه .

ويقدم طلب التعديل خلال ثلاثة أشهر من الإبلاغ .

مادة ١١ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له رؤساء مكتب السجل التجاري ومن يقوم بأعمالهم ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبط القضائي .

مادة ٩٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والمبلى كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ ما يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٠ ( ٢٦ مارس سنة ١٩٥١ ) .

## المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤

صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالأسماء التجارية وقد تعرضت أحكامه لأنواع الشركات التي ورد بيانها في قانون التجارة وهي شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم وشركات المساهمة .

ويتطلب الأمر ادخال تعديل على المادتين ٤ و ٥ من القانون المذكور لتنظيم استخدام الأسماء التجارية للشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي الشركات التي استحدثها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وتتشرف الوزارة بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع القانون المقترح بالصيغة التي ارتآها مجلس الدولة وترجو الموافقة عليه تمهيداً لإصداره .

تحريراً في ٢١ من شهر يناير سنة ١٩٥٤

وزير التجارة والصناعة



## قانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٣

في شأن الدفاتر التجارية (١)

باسم الأمة .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير  
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى قانون التجارة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء ؛

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - على كل تاجر أن يسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها  
طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بالدقة وبيان ما له  
وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته .

ويجب أن يسك على الأقل الدفترين الآتيين :

(١) دفتر اليومية الأصلي .

(٢) دفتر الجرد .

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٦٤ مكرر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣

ويسمى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس ماله على ألف جنيه ، ويرجع في تحديد رأس المال الى مصلحة الضرائب (١) .

مادة ٢ - تقيد في دفتر اليومية الأصلي جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا التقيد يوما بيوم وبالتفصيل ويجوز للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لاثبات تفاصيل الأنواع المختلفة من العمليات المالية - ويكتفى في هذه الحالة بتقيد اجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية الأصلي في فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر . فإذا لم يتبع هذا الاجراء وجب اخضاع هذه الدفاتر للأحكام الواردة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون .

مادة ٣ - تقيد في دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنة المالية أو بيان اجمالي عنها إذا كانت تفاصيلها واردة بدفاتر وقوائم مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر أو القوائم جزءا متما للدفتر المذكور .

كما تقيد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر في كل سنة إذا لم تقيد في أى دفتر آخر .

مادة ٤ - على التاجر أن يحتفظ بصور طبق الأصل من جميع المراسلات والبرقيات التي يرسلها لأعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد اليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التي تتصل بأعمال تجارته .

---

(١) استبدلت الفقرة الأخيرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية العدد ١٠ مكرر (١) في ١٩٥٤/٢/٤

ويكون الحفظ بطريقة منظمة تسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند اللزوم التحقق من الأرباح والخسائر .

مادة ٥ (١) - يجب أن تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون خالية من أى فراغ أو كتابة فى الحواشى أو كشط أو تحشير فيما دون بها .

ويتعين قبل استعمال دفترى اليومية والجرد بأن تنمر كل صفحة من صفحاتها وأن يوقع على كل ورقة فيها الموقت الواقع فى دائرة اختصاصه المحل التجارى .

فاذا انتهت صفحات هذين الدفترين تميز على التاجر أن يقدمها الى الموقت للتأشير عليها بما يفيد ذلك بعد آخر قيد وقبل استعمال الدفترين الجديدين .

كما يميز على التاجر وورثته فى حالة وقف نشاط المحل التجارى تقديم الدفترين المشار اليهما الى الموقت للتأشير عليهما بما يفيد ذلك .

مادة ٦ - يعد فى كل مكتب توثيق وفروعه سجل يدون فيه الموقت ما قام به بالنسبة الى كل دفتر من دفاتر التاجر من الاجراءات المنصوص عليها فى المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك اقرارا من صاحب الشأن بأن هذه الدفاتر هى أول دفاتر له أو أن دفاتره السابقة قد اُتلفت .

مادة ٧ - على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها فى هذا القانون مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ اقفالها .

ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار اليها فى المادة الرابعة مدة عشر سنوات .

مادة ٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن مائتي جنية .

مادة ٩<sup>(١)</sup> - يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة ومصلحة الضرائب والإدارة العامة للتركاك ورؤساء مكاتب السجل التجاري أو من يقوم مقامهم ومفتشى إدارة التسجيل التجاري صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ١٠ - تلغى المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة وكل حكم مخالف لهذا القانون .

مادة ١١ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ولوزيرى التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه وبمعدل ٦ بعد ستة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٢ ( ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ) .

---

(١). مستبدلة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ سالف الاشارة .

## القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦

في شأن السجل التجارى (\*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه

### الباب الاول

الاحكام الخاصة بالسجل التجارى

مادة ١ - يعد في كل محافظة أو مدينة يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة سجل تجارى أو أكثر يقيد فيه أسماء التجار الخاضعين لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - يجب أن يقيد في السجل التجارى :

- (١) الأفراد الذين يرغبون في مزاوله التجارة في محل تجارى .
- (٢) شركات الأشخاص وشركات المساهمة والتوصية بأنسهم وذات المسئولية المحدودة مهما كان غرضها .
- (٣) الأشخاص الاعتبارية العامة التى تباشر بنفسها نشاطا تجاريا .
- (٤) الجمعيات التعاونية التى تباشر نشاطا تجاريا .
- (٥) الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يزاولون أعمال الوكالة التجارية بأنواعها المختلفة عن المنشآت الأجنبية .

---

(\*) الجريدة الرسمية العدد ١٩ ( تابع ) في ٦ مايو سنة ١٩٧٦

وبتعدد القيد بالنسبة للمحل الرئيسي أو الفرع أو الوكالة أو المركز العام للشركة حسب موقع كل منها .

مادة ٣ - يشترط عمن يفيد في السجل التجارى أن يكون مصرى حاصلًا على ترخيص بمزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة .

مادة ٤ - استثناء من أحكام المادة السابقة ، ومع مراعاة حكم المادة ٣٣ ودون إخلال بأحكام القانون المنظم للقيام بأعمال الوكالة التجارية ، يعين على الأجانب القيد في السجل التجارى في الحالات الآتية :

(١) موافقة الهيئة العامة لاستثمار الماس العربى والأجنبى والمناطق الحرة في حالة المشروعات التى تنشأ وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

(٢) اذا كان الأجنبى شريكا في شركة من شركات الأشخاص بشرط أن يكون أحد الشركاء المتضامنين على الأقل مصرى وأن يكون للشريك المصرى المتضامن حق الادارة والتوقيع وأن تكون حصة الشركاء المصريين ٥١٪ على الأقل من رأس مال الشركة .

(٣) كل شركة - أيا كن شكلها القانونى - يوجد مركزها الرئيسى أو مركز ادارتها في الخارج اذا زاولت في مصر أعمالا تجارية أو مالية أو صناعية أو قامت بعملية مقاوله بشرط موافقة هيئة الاستثمار .

مادة ٥ - على كل من قيد بالسجل التجارى أن يكتب على واجهة محله وفى جميع المراسلات والمطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسمه التجارى مشفوعا ببيان مكتب السجل المقيد به ورقم القيد .

مادة ٦ - على كل من تم قيده في السجل التجارى أن يطلب طبقا للأوضاع المقررة ، التأشير في السجل التجارى بأى تغيير أو تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

ويؤثر مكتب السجل الجارى من تلقاء نفسه بكل بيان يتعلق بالتجر  
أو بالشركة ويتم قيده في السجل المنصوص عليه في القانون رقم ١١  
نسبة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

مادة ٧ - على قلم كتاب المحكمة التي تصدر منها الأحكام المينة  
فيما بعد ضد أحد التجار أو إحدى الشركات المنصوص عليها في البندين  
( ١ ، ٢ ) من المادة ( ٢ ) أن يرسل صورة من كل حكم ، خلال شهر  
من تاريخ صدوره الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه  
في السجل .

(١) أحكام اشهار الافلاس أو التائه والأحكام الصادرة بتعيين  
تاريخ التوقف عن دفع الديون أو تعديله .

(٢) أحكام قتل التقلية وأحكام إعادة فتحها .

(٣) أحكام إعادة الاعتبار .

(٤) الأمر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح ، والأحكام الصادرة  
بالتصديق عليه أو بفسخه أو ابطاله أو اقفال اجراءاته والأحكام الصادرة  
بالتصديق على الصلح القضائي أو بفسخه أو ابطاله .

(٥) الأحكام والقرارات الصادرة بتوقيع الحجز على التاجر  
أو بتعيين القائمة والوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم أو برفع الحجز .

(٦) القرارات الصادرة باعطاء الاذن للقاصر بالاتجار في محل  
تجارى أو بالتائه أو بالعدم منه .

(٧) الأحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية واسم القيم وتاريخ  
تمينه .

(٨) الأحكام الصادرة بالطلاق أو بالفرقة الجسمانية أو المالية  
إذا اقتضى الحال ذلك .

(٩) أحكام فصل الشركاء أو عزل المديرين •

(١٠) أحكام حل وتصفية الشركات أو بطلانها وتعيين المصنفين أو عزلهم •

مادة ٨ - يقدم طلب القيد أو التأشير خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون من التاجر أو المديرين أو الممثلين القانونيين: للشخص الاعتباري أو مدير الفرع حسب الأحوال ، الى مكتب السجل التجارى الذى يقع فى دائرته المركز الرئيسى أو الفرع •

ولمكتب السجل التجارى أن يكلف الطالب تقديم ما يراه من مستندات تؤيد صحة بيانات الطلب وللمكتب أن يرفض الطلب اذا لم يتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وإقرارات الصادرة تنفيذا له ويجب أن يكون قرار الرفض مسببا ، وأن يبلغ الى صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال شهرين من تاريخ تقديمه •

ويجوز لصاحب الشأن الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى فى المواعيد المقررة للطعن فى القرارات الإدارية •

مادة ٩ - يجدد القيد فى السجل التجارى كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ويقدم الطلب من أصحاب الشأن الموضحين فى المادة السابقة خلال الشهر السابق لانتهاء المدة وقبل الطلب اذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهاء المدة على أن يؤدى الرسم فى هذه الحالة مضاعفا •

ويمحى القيد فى حالة عدم تقديم طلب التجديد بعد مضي تسعين يوما من تاريخ انذاره بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول •

مادة ١٠ - على التاجر أو من يؤول اليه المحل التجارى أو الممثلين القانونيين للشخص الاعتباري حسب الأحوال أن يطلبوا طبقا للأوضاع المقررة محو القيد من السجل التجارى فى الأحوال الآتية :



- (١) اعتزال التاجر تجارته ومقادراته البلاد نهائيا أو وفاته .
- (٢) انتهاء تصفية الشخص الاعتبارى أو توقف نشاطه .

مادة ١١ - يجب تقديم طلب محو القيد المنصوص عليه في المادة السابقة خلال شهر من تاريخ الواقعة التي تستوجب ، فإذا لم يقدم صاحب الشأن طلب المحو كان على مكتب السجل التجارى أن يحو القيد من تلقاء نفسه بعد التحقق من السبب الموجب له .

وعلى المكتب في هذه الحالة أن يبلغ ذلك الى صاحب الشأن خلال العشرة الأيام التالية بكتاب موصى عليه يعلم الوصول وأن يخطر الجهات الادارية المختصة لاتخاذ الاجراءات المترتبة عليه .

مادة ١٢ - لكل شخص أن يحصل من مكتب السجل التجارى على صورة مستخرجة من صفحة القيد أو شهادة ببعض البيانات ، أو شهادة سلبية في حالة عدم القيد .

ولا يجوز أن تشمل الصور المستخرجة على ما يأتى :

(١) أحكام اشهار الافلاس اذا حكم بالقائها أو برد الاعتبار .

(٢) أحكام وقرارات الحجر اذا قضى برفع الحجر وللشريك أن يحصل على صورة طبق الأصل مستخرجة من عقد تأسيس الشركة وكل اتفاق لاحق سواء بتعديل شروط المقد أو اطالة أجل الشركة أو حلها أو وضعها تحت التصفية .

مادة ١٣ - تصدر وزارة التجارة صحيفة خاصة تسمى بجريدة الاسماء التجارية تشهر فيها البيانات التي تصددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٤ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير التجارة وتشمل على الأخص .

(١) الشكل الذى يكون عليه السجل التجارى وسجل الوكلاء  
التجارين ومكاتب الخدمات العلمية والفنية والاستشارية وكيفية القيد  
والتأشير والتجديد والمحو .

(٢) اجراءات طلب القيد والتأشير والتجديد والمحو ومواعيد  
تقديمها وبياناتها ومستنداتها .

(٣) القهارس التى تمسك بأسماء التجار والشركات والأشخاص  
الاعتبارية العامة والجمعيات التعاونية التى تراول نشاطا تجاريا والمنشآت  
المقيدة فى السجل التجارى .

(٤) اجراءات طلب الصور والشهادات المستخرجة من السجل  
التجارى .

(٥) تحديد دور الوحدات المحلية فى تنفيذ أحكام هذا القانون .

## الباب الثانى

### فى الرسوم

مادة ١٥ - يحدد وزير التجارة الرسوم المستحقة على العمليات  
الآتية بما لا يتجاوز :

مليم جنيه

- |      |  |
|------|--|
| ٥٠ — | عن طلب قيد شركات الأموال أو تجديد القيد .                          |
| ٤ —  | عن طلب قيد التاجر الفرد بالسجل التجارى أو تجديد القيد .            |
| ٢ —  | عن طلب التأشير بالسجل التجارى للتاجر الفرد .                       |
| ٨ —  | عن طلب قيد شركات الأشخاص أو تجديد القيد .                          |
| ٢٠ — | عن طلب قيد لشركة الأشخاص التى يشارك فيها أجنبى<br>أو تجديد القيد . |
| —    | عن طلب التأشير بالسجل التجارى لشركات الأشخاص .                     |

- ١٠ — عن طلب التأشير بالسجل التجارى لشركات الأموال .  
١ — عن الشهادة السلبية .  
٢ — عن كل صفحة من صفحات المستخرج أو عن شهادة البيانات .  
١ — رسم الاطلاع على ملف شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو أقل .  
٥٥٥ — عن نشر بيانات قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل .  
١ — عن نشر بيانات قيد الشركة أو تجديد انقيد أو التأشير بالسجل .

مادة ١٦ — يرد نصف الرسم المقرر في حالة رفض طلب القيد أو التأشير أو التجديد ولا تحصل رسوم على طلبات المعو من السجل التجارى .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها مصالح الحكومة والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية والغرف التجارية .

## الباب الثالث

### احكام عامة وعقوبات

مادة ١٧ — تحظر مزاوله التجارة في محل تجارى الا لمن يكون اسمه مقيدا في السجل الذى يقع في دائرته المحل التجارى . وتكتسب صفة التاجر من تاريخ هذا الفيد ما لم تثبت تلك الصفة بطريقة أخرى .

مادة ١٨ — مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات التقيّد أو التأثير في السجل أو بالتجديد أو المحو .

وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها . ويقوم مكتب السجل التجاري المختص بالإجراءات اللازمة للتصحيح .

(٢) كل من ذكر على واجهة محله أو على إحدى المراسلات أو المطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسما تجاريا أو رقم قيد ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله .

(٣) كل من يقوم بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا أفشى سرا اتصل به بحكم عمله .

مادة ١٩ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه وتضاعف الغرامة في حالة العود ، وفي حالة مخالفة المادة ١٧ تأمر المحكمة فضلا عن الحكم بالغرامة بإغلاق المحل .

مادة ٢٠ - يكون لأمناء مكتب السجل التجاري ومن يقوم بأعمالهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير التجارة صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢١ - على القائمين بتطبيق أحكام قوانين انضرائب والقوى العاملة والتأمينات الاجتماعية وغيرها التثبت من قيد الخاضعين لأحكام هذا القانون بالسجل التجاري عند كل تفتيش أو إجراء ، وإخطار مكتب السجل التجاري المختص ببيان مخالفة لأحكام هذا القانون .

وعلى مكاتب السجل المدني أن ترسل لمكتب السجل التجاري المختص في نهاية كل شهر بيانا بالتجار والشركاء المتضامنين الذين توفوا خلال ذلك الشهر .

## الباب الرابع

### احكام وقتية وختمية

مادة ٢٢ - على التجار والشركات المقيمة أسساؤهم في السجل التجارى وقت العمل بهذا القانون طلب تعديل بيانات القيد بما يتفق مع احكام هذا القانون ولائحته التنفيذية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

فاذا كان قد مضى على القيد أو التجديد عند العمل بأحكام هذا القانون مدة تزيد على خمس سنوات فعليهم أن يطلبوا تجديد القيد خلال المدة المشار إليها .

مادة ٢٣ - يجوز للأجانب ولفروع ومكاتب المنشآت والشركات المنصوص عليها في المادة (٤) المقيمة أسساؤهم في السجل التجارى وقت العمل بأحكام هذا القانون أن يستمروا في مزاولة النشاط التجارى بشرط أن تكون مقيمة عن نفس نوع التجارة .

مادة ٢٤ - يلغى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجن التجارى والى أن تصدر اللائحة التنفيذية يستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا له فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في اول جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ ( اول مايو سنة ١٩٧٦ )

أبور السادات

## وزارة التجارة

قرار وزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ (ج)  
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦  
في شأن السجل التجاري

### وزير التجارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل  
التجاري ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قصر :

مادة ١ - تتولى مكاتب السجل التجاري - في كل محافظة أو مدينة  
يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة - قيد أسماء التجار الخاضعين  
لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه في السجل المعد لذلك .

مادة ٢ - تفرد لكل شخص تسرى عليه أحكام المادتين ٢ ، ٤ من  
القانون صفحة خاصة في السجل التجاري على شكل جدول وترفع صفحات  
السجل التجاري بأرقام سلسلة وتختتم بنظام المكتب - وتحرر بياناته  
بالمداد الأزرق ويحرر كل تعديل لها وكذلك التأشير الهامشية بالمداد  
الأحمر .

مادة ٣ - تقيد الطلبات المقبولة في السجل بحسب ترتيب ايداعها  
ويتم ذلك بتدوين البيانات الواردة فيها في الخانات المخصصة لها في  
السجل ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة .

ويتمدد قيد الطلبات بتعدد المحال الواقعة في دائرة اختصاص مكاتب  
السجل الأخرى وبالنسبة لقيد الشركات التي يوجد مركزها الرئيسي

(ج) الوقائع المصرية العدد ١٧٩ في ٣ أغسطس سنة ١٩٧٦

أو مركز إدارتها بالخارج فيجب أن يشتمل القيد على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، أما بالنسبة لشركات الأخرى غير الخاضعة لأحكام هذا القانون فيتم الاتفاق في شأنها بين وزير التجارة والوزير المختص .

مادة ٤(١) - في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيدة في السجل تدون البيانات الجديدة في صحيفة القيد نفسها مع الإشارة في هامش السجل الأيسر الى تاريخ ورقم ايداع طلب التأشير بالتعديل والمستند المؤيد له بما في ذلك الحالات التي تقيد في سجل بيع المحال التجارية ورهنها والأحكام والقرارات والأوامر التي استلزم القانون اثباتها في صحيفة القيد . وتثبت البيانات الإضافية في صحيفة قيد التفرع إذا أصبح مركزاً رئيسياً وفي صحيفة المركز الرئيسي إذا أصبح فرعاً ويتم إثبات البيانات المطلوبة بعد تحصيل رسم قيد جديد .

مادة ٥ - يؤشر مكتب السجل التجارى على هامش السجل الأيمن بما يفيد تجديد القيد مع الإشارة الى رقم وتاريخ ايداع الطلب .

مادة ٦ - يكون محور القيد بآليات هذه الواقعة بخط يملأ فراغ أعلى صحيفة القيد ويشار في هامش الصحيفة الى تاريخ المحر وسببه ورقم أمر المحر .

(١) معدلة بالقرار الوزاري رقم ٨٢٦ لسنة ١٩٧٨

وكان نص المادة (٤) المشار لها قبل التعديل الاي :

« في حالة التأشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيدة في السجل تدون البيانات الجديدة في الخانة نفسها مع الإشارة في هامش السجل الأيسر الى تاريخ ورقم ايداع طلب التأشير بالتعديل والمستند المؤيد له بما في ذلك الحالات التي تقيد في سجل بيع المحال التجارية ورهنها والأحكام والقرارات والأوامر التي استلزم القانون اثباتها في صحيفة القيد » .

مادة ٧ - بعد تدوين البيانات الواردة في الطلب في السجل التجارى ترد الى الطالب احدى نسختى الطلب مختومة بخاتم المكتب ويؤشر عليها بحصول التقيد أو تجديده أو التأشير .

مادة ٨ - يحرم طلب التقيد أو تجديده أو التأشير في السجل من نسختين أما طلب المحو فمن نسخة واحدة على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك وفقا لأحكام المواد التالية :

مادة ٩ - يجب أن تكون بيانات النماذج المذكور، باللغة العربية وبنط واضح دون اختصار أو تغيير أو تحشير أو محو أو كشط وأن يوقع الطالب على كل اضافة أو تصحيح بعامتها وأن تحصى عدد الكلمات المضافة أو المضافة ويؤشر عليها مكتب السجل التجارى بما يفيد المراجعة .

مادة ١٠ - (أ) يجب أن تشمل الطلبات على البيانات المنصوص عليها في الملحق رقم (١) المرفق مشفوعة بكافة المستندات المثبتة لصحة هذه البيانات والمحددة في الملحق المذكور خلال المدة المحددة لكل نوع منها مع سند أداء الرسم المقرر وفقا للوارد بالملحق رقم (٢) المرفق .

مادة ١١ - تقدم الطلبات الى مكتب السجل التجارى المختص من لهم صفة في ذلك ويجب على المكتب أن يتحقق من هذه الصفة قبل استلامها .

مادة ١٢ - يعطى الطالب ايصالا يشتمل على البيانات الآتية :

(١) رقم الطلب وتاريخ وساعة الابداع .

(٢) اسم الطالب .

(٣) نوع الطلب .

(٤) بيان المستندات المرفقة بالطلب .



مادة ١٣ - تعد بمكاتب السجل التجارى فهارس بالأسماء التجارية للمقيدين بسجلاتها ، كل نوع منها على حدة - بجانب القهارس التى تعدها ادارة السجل التجارى بالأسماء التجارية لشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة والمقيدة لدى جميع مكاتب السجل التجارى .

كما يعد بها سجلات لقيود ومتابعة :

(١) ما يرد من أقلام كتاب المحاكم وفقا لما تقتضى به المادة السابعة من القانون .

(٢) ما يرد من اخطارات وجدات الضرائب وانقوى المأملة والتأمينات الاجتماعية والسجل المدنى والرخص وغيرها طبقا لحكم المادة ٢١ من القانون .

مادة ١٤ - تصدر مصلحة التسجيل التجارى فى الأسبوع الأول من كل صحيفة تسمى جريدة الأسماء التجارية تشتمل على الأخص الأبواب الآتية :

الباب الأول : التجار الأفراد وشركات الأشخاص .

الباب الثانى : شركات الأموال .

الباب الثالث : الجمعيات التعاونية والأشخاص الاعتبارية العامة التى تباشر بنفسها نشاطا تجاريا .

الباب الرابع : المشروعات المنشأة تنفيذا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المآل العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمنشآت الأجنبية التى يوجد مركزها العام بالخارج وشركات الأشخاص اذا كان الأجنبى شريكا فيها .

الباب الخامس : البيانات الإحصائية .

مادة ١٥ - تنشر في الجريدة المذكورة البيانات الآتية :

( أ ) فيما يختص بالقيد .

١ - مكتب السجل الذى تم فيه القيد .

٢ - تاريخ القيد ورقمه .

٣ - الاسم التجارى للتاجر أو الشركة أو اسم الجمعية التعاونية .

٤ - قيمة رأس المال مع بيان حصة الشركاء الأجانب الموصين .

٥ - موقع المحل الرئيسى للتاجر أو المركز الرئيسى للشخص

الاعتبارى وموقع الفرع أو المكتب على حسب الأحوال .

٦ - نوع النشاط ورقمه .

( ب ) فيما يختص بالتعديلات وتجديد القيد والتأشير والمحو

يشتمل الشهر على البيانات الآتية :

١ - مكتب السجل التجارى الذى حصل فيه التعديل أو التجديد

أو التأشير أو المحو .

٢ - الاسم التجارى للتاجر أو الشركة أو اسم الجمعية التعاونية

السابق ورقم القيد الأسمى بالسجل وعند الجريدة التى أشهر فيها هذا

القيد ورقم الصفحة .

٣ - مضمون البيان المطلوب شهره من حيث موضوع التعديل

وتاريخ حصوله وتاريخ انقضاء السنوات الخمس وتاريخ التجديد

المطلوب شهره وسبب المحو وتاريخ حصوله - منطوق الحكم أو الأمر

أو القرار وتاريخه والمحكمة الصادر منها وتاريخ التأشير به فى السجل .

مادة ١٦ - ترسل مكاتب السجل التجارى الى ادارة السجل التجارى فى الاسبوع الاول من كل شهر اخطارات عن طلبات القيد والتأشير والتجديد التى قامت خلال الشهر السابق وأوامر المحو وأحكام والقرارات التى تأثر بها فى السجل خلال الشهر المذكور وتكون هذه الاخطارات مشتملة على البيانات التى تنشر فى الصحيفة .

مادة ١٧ - يحرم طلب المستخرج أو شهادة البيانات أو الشهادة السلبية أو الصورة المستخرجة من عقد الشركة والعقود اللاحقة عليه على النموذج المعد لهذا الغرض ويكون موقعا عليه من الطالب ومشفوعا بالايصال الدال على سداد الرسم المستحق .

مادة ١٨ - يحرم المستخرج أو الشهادة المشار اليها فى المادة السابقة على النموذج الخاص بذلك كما يحرم صور خفية من عقد الشركة وكذا العقود اللاحقة عليه .

مادة ١٩ - يؤدى الرسم المقرر طبقا للفئات المنصوص عليها قرين كل واقعة فى الملحق رقم (٣) المرفق .

مادة ٢٠ - لمكتب السجل التجارى المختص بقرار مسبب يصدر من مدير عام مصلحة التسجيل التجارى رفض طلب القيد فى السجل أو طلب التأشير بالبيانات فيه وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ الطلب ويرسل هذا القرار لصاحب الطلب بموجب كتاب بالبريد الموصى عليه يعلم الوصول على عنوان محل الإقامة الموضح بآخر الطلب وتبدأ سريان المواعيد المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون من تاريخ هذا الاوسال .

مادة ٢١ - يستمر الأجانب المقيدة أسماؤهم في السجل التجارى وقت العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فى مزاوله العمل التجارى بالشروط الآتية :

(أ) أن تكون أسماؤهم مقيدة عن نفس نوع التجارة •

(ب) يخضع القيد للتجديد القانونى ، ولا يجوز تعديله سواء بدخول شركاء أجانب جدد ولو كانوا من أصول التاجر أو فروعه أو أزواجه ، ويمتنع التغيير فى بيانات السجل التجارى نتيجة أى تصرف من التصرفات بما فى ذلك الهبة •

(ج) يمتنع القيد من السجل التجارى اذا اعتزل التاجر الأجنبى تجارته أو غادر البلاد وفى حالة وفاته •

مادة ٢٢ - يقوم أمين مكتب السجل التجارى أو من يقوم مقامه بتحرير المحاضر عن المخالفات التى تقع فى دائرة اختصاص مكتب السجل التجارى وتفيد فى سجل خاص لمتابعتها حتى اتمام التصرف فيها •

مادة ٢٣ - يتولى المحافظ المختص الاشراف على مكاتب السجل الواقعة فى دائرة اختصاصاته •

مادة ٢٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية •

صدر فى ١٩ رجب سنة ١٣٩٦ ( ١٧ يولييه سنة ١٩٧٦ )

زكريا توفيق عبد الفتاح

## ملحق رقم ( ١ )

بالقرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦

طلبات السجل التجاري

### الباب الأول

التقديم

#### الفصل الأول

##### التاجر الفرد

( ١ ) يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة  
في سجل تجاري ويشتمل على البيانات الآتية :

أولاً - بالنسبة للمحال الرئيسي :

(١) اسم التاجر وتبه وجنسيته وتاريخ وسجل ميلاده .

(٢) الأهلية التجارية .

(٣) الاسم الذي يباشر به التاجر تجارته .

(٤) اسم المحل التجاري والسمة التجارية - أن وجدت .

(٥) نوع التجارة .

(٦) رأس المال الذي يستثمره في المحل الرئيسي والمفروع

والمكاتب التابعة له .

(٧) التاريخ الذي بدأ فيه التاجر أعماله التجارية في جمهورية مصر

العربية وتاريخ الترخيص له بمزاولة التجارة .

(٨) عنوان المحل الرئيسي .

(٩) عناوين الفروع والمكاتب التابعة للمحل الرئيسى - سواء كانت بالجمهورية أو بالخارج •

(١٠) أسماء وألقاب الوكلاء المفوضين وجنسياتهم وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم •

(١١) المحال التى للتاجر فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ الترخيص له بمزاولة التجارة ورقم قيده فى السجل التجارى •

(١٢) المحال التى كانت للتاجر سابقا فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة أخرى مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ الترخيص له بمزاولة التجارة ورقم قيده بالسجل التجارى وتاريخ غلقه •

(١٣) رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر - ان وجدت •  
ثانيا - بالنسبة للفرع أو المكاتب :

(١) اسم التاجر ولقبه وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده •

(٢) اسم المحل التجارى والسمة التجارية - ان وجدت سواء للمحل الرئيسى أو الفرع •

(٣) رقم قيد المحل الرئيسى بالسجل التجارى •

(٤) عنوان المحل الرئيسى وكذلك عنوان الفروع أو المكاتب الأخرى ان وجدت •

(٥) نوع التجارة •

(٦) اسم ولقب مدير الفرع أو المكتب وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده •

(٧) تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة •

(ب) يرفق بالطلب المستندات الآتية :

- (١) ترخيص مزاولة التجارة من العرفة التجارية المختصة .
- (٢) محضر معينة مكتب السجل التجارى أو الرخصة الصادرة من الجهة الادارية المختصة .

### الفصل الثانى

#### الأشخاص الاعتبارية

(١) يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة في محل تجارى ويشتمل على البيانات الآتية :

أولاً - بالنسبة للشركات :

( أ ) بالنسبة للمركز الرئيسى :

(١) نوع الشركة .

(٢) عنوانها أو اسمها أو السمة التجارية ان وجدت .

(٣) الغرض من تأسيس الشركة .

(٤) عنوان مركزها الرئيسى .

(٥) عناوين الفروع والمكاتب سواء بجمهورية مصر العربية أو بالخارج .

(٦) مقدار رأس المال والمبالغ المدفوعة منه والمبالغ التى يتعهد الشركاء بأدائها وتاريخ ذلك مع بيان حصة الشركاء الأجانب وحصة الشركاء وقيمة الحصص العينية .

(٧) تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهاءها وتاريخ الترخيص لها بمزاولة التجارة .

(٨) تاريخ موافقة الهيئة العامة لاستثمار المسكن العربي والأجنبي والمناطق الحرة وذلك بالنسبة للمشروعات المشتركة .

(٩) أسماء وألقاب الشركاء المتضامنين وجنسياتهم وتاريخ ميلاد كل منهم .

(١٠) أسماء وألقاب الشركاء أو غيرهم المنوط بهم إدارة الشركة ومن لهم حق التوقيع باسمها وجنسياتهم وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم مع بيان سلطتهم في الإدارة والتوقيع .

(١١) أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة ووكلائها المديرين وصفة كل منهم ومدى سلطتهم في الإدارة والتوقيع وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .

(١٢) رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة ان وجدت .

(ب) بالنسبة للفروع أو المكاتب :

(١) نوع الشركة .

(٢) عنوانها أو اسمها والسمة التجارية - ان وجدت - سواء للمركز الرئيسي أو الفروع .

(٣) رقم قيد المركز الرئيسي بالسجل التجاري .

(٤) عنوان المركز الرئيسي وكذلك عنوان الفروع أو المكاتب الأخرى ان وجدت .

(٥) الفرض من تأسيس الشركة .

(٦) اسم ولقب مدير الفرع أو المكتب وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده .

(٧) تاريخ الترخيص بزاولة التجارة .



ثانيا - الجمعيات التعاونية التي تباشر نشاطا تجاريا :  
( ١ ) بالنسبة للمركز الرئيسي :

(١) اسم الجمعية التعاونية .

(٢) اسم الاتحاد التعاوني الذي يتنسّى اليه ( اقليمى أو نوعى )  
ان وجد .

(٣) الغرض الذى أنشئت من أجله .

(٤) تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة .

(٥) مقدار رأس المان والمبالغ المدفوعة منه وعدد الأسهم وقيمة  
كل سهم .

(٦) أسماء وألقاب أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم المنوط بهم ادارة  
الجمعية ومدى سلطتهم فى الإدارة والتوقيع وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم  
وجنسيته .

(٧) مقر الجمعية .

(٨) عناوين الفروع والمكاتب .

(٩) رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم  
والنماذج الصناعية المسجلة باسم الجمعية ان وجدت .

(ب) بالنسبة للفروع أو المكاتب :

(١) اسم الجمعية التعاونية .

(٢) اسم الاتحاد التعاوني الذى يتنسّى اليه ( اقليمى أو نوعى )  
ان وجد .

(٣) تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة .

(٤) عنوان المركز الرئيسى وكذلك عنوان القروع أو المكاتب الأخرى ان وجدت •

(٥) الغرض من تأسيس الشركة •

(٦) اسم ولقب مدير القروع وجنسيته وتاريخ ومحل ميلاده •

٢ - برفق بالطلب المقدم من الشركات والجمعيات المستندات الآتية :

( أ ) عقد تأسيس الشركة •

(ب) صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الجمعية التعاونية موقعاً عليه ممن يملك اصداره •

(ج) محضر معانيه مكتب السجل التجارى أو الترخيص الصادر من الجهة الادارية المختصة •

( د ) ترخيص بمزاولة التجارة من الغرفة التجارية المختصة •

ثالثاً - المنشآت التى بها عنصر اجنبى :

(١) يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ حصول الواقعة المبينة قرين كل نوع وفقاً لما يلى :

( أ ) بالنسبة للمشروعات الصادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من تاريخ قرار الهيئة بالموافقة على المشروع •

ويشتمل على نفس البيانات المطلوبة بطلبات قيد التاجر الفرد أو الشركة الموضح بينها آتفا حسب الأحوال •

ويرفق بالطلب المقدم المستندات الآتية :

(١) موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة للأفراد والشركات •

(٢) صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة بالنسبة للشركات  
• فقط .

(ب) بالنسبة لجميع أنواع الشركات التي يوجد بالخارج مركزها

الرئيسي أو مركز إدارتها التي ترغب في أن تزاوّل في مصر

أعمالاً تجارية أو مالية أو صناعية أو تقوم بعملية مقاوله .

يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ موافقة هيئة الاستثمار

ويشتمل على نفس البيانات المطلوبة بطلبات قيد الشركة حسب

الموضح ببيانها مضافاً إليه ما يلي :

(١) موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق

الحرّة المعرّدة وفقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من هذه

اللائحة .

(٢) رصيد الفرع أو المكتب المدين للمركز العام أن وجد .

(٣) اسم مدير الفرع أو المكتب ولقبه وجنسيته وتاريخ ومحل

ميلاده .

٢ - ويرفق بالطلب المقدم المستندات الآتية :

(١) موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق

الحرّة .

(٢) القرار الصادر باقتراح الفرع مصدق عليه من الجهة المختصة .

(٣) صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة أو مستخرج من

السجل التجاري للشركة الأجنبية مصدقاً عليه من الجهة المختصة مترجماً

إلى اللغة العربية .

رابعاً - بالنسبة لشركات الأشخاص التي يشترك فيها عنصر اجنبى :  
تقديم الطلبات خلال شهر من تاريخ الترخيص بزاولة التجارة في  
محل تجارى ويشتمل على نفس البيانات المطلوبة بطلبات قيد الشركات  
الموضح بيانها آفا .

ويرفق بالطلب المقدم نفس المستندات المطلوب ارفاقها بطلبات قيد  
الشركات المشار اليها فى الفقرة السابقة .

## الباب الثانى

### التأشير

١ - يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ حصول الواقعة الموجبة  
للتأشير أو من تاريخ العقد أو الحكم الكاشف لها .

٢ - ويشتمل على البيانات الآتية :

( ١ ) رقم الايداع وتاريخه .

( ٢ ) رقم القيد فى السجل التجارى .

( ٣ ) اسم طالب التأشير ولقبه واذا كان الطالب شخصاً اعتبارياً  
يذكر اسمه ونوعه .

( ٤ ) البيانات المطلوب التأشير بها فى السجل .

٣ - يرفق بالطلب المستندات الآتية :

أولاً - بالنسبة للتاجر الفرد :

محضر معاينة مكتب السجل التجارى .

ثانياً - بالنسبة للشركات والجمعيات التعاونية :

صورة طبق الأصل من عقد تعديل الشركة أو الجمعية التعاونية  
موقعا عليه من يملك اصداره .

ثالثاً - المنشآت التي بها عنصر أجنبي .

بالنسبة للمشروعات الصادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٧٤

(١) محضر معاينة مكتب السجل التجارى للأفراد والشركات .

(ب) صورة طبق الأصل من عقد تعديل الشركة بالنسبة للشركات  
فقط معتمدا من الهيئة العامة للاستثمار .

بالنسبة لجميع أنواع الشركات التي يوجد بالخارج مركزها الرئيسى  
أو مركز ادارتها التي تزاوّل في مصر أعمالا تجارية وغيرها .

صورة من القرار الصادر من المنشأة الأجنبية بالتعديلات التي  
طرأت مصدق عليه من الجهة المختصة متضمنا الترجمة العربية مشفوعا  
بموافقة هيئة الاستثمار على هذا التعديل .

رابعا - بالنسبة لشركات الأشخاص التي يشترك فيها عنصر أجنبي  
صورة طبق الأصل من عقد تعديل الشركة موقعا عليه من يملك اصداره .

٤ - يؤكّد مكتب السجل التجارى تلقائيا فور حصول الواقعة  
المنشئة للتأخير في الحلات التي تهدد في سجل بيع المعال التجارية ورهنا  
تنفيذا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠. والأحكام والقرارات  
والأوامر التي تستلزم القوانين اثباتها في صحيفة القيد .

## الباب الثالث

### تجديد القيد

(١) يقدم الطلب خلال الشهر السابق على فوات خمس سنوات من تاريخ القيد الأول مرة أو من تاريخ آخر تجديد فاذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهاؤ المدة على الوجه السابق يؤدي الرسم المستحق على التجديد مضاعفا ويمحى القيد في حالة عدم تقديم طلب التجديد. بعد مضي تسعين يوما من تاريخ انذاره بكتاب موصى عليه مضبوط بعلم الوصول

(ب) يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(١) رقم الايداع وتاريخه .

(٢) رقم القيد في السجل التجارى وتاريخ آخر تجديد  
ان وجد .

(٣) اسم طالب التجديد ولقبه اذا كان الطالب شخصا  
اعتباريا يذكر اسمه وفوجه .

(٤) اقرار بأن البيانات المقدمة في السجل صحيحة ومطابقة  
للواقع .

(ج) يكون تاريخ التجديد في السجلات اعتبارا من اليوم التالى  
لانتهاؤ مدة الخمس سنوات .

## الباب الرابع

### محو القيد

١ - يقدم الطلب خلال شهر من تاريخ حصول الواقعة التي تستوجبه •

٢ - ويشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(أ) رقم القيد في السجل التجارى •

(ب) اسم التاجر وتعبه واسمه التجارى واذا كان الطالب شخصا اعتباريا يذكر اسمه ونوعه •

(ج) بيان النفود الموجودة في السجل باسم التاجر أو الشخص الاعتبارى سواء في دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو في دائرة مكاتب أخرى • (رقم وتاريخ الأيداع) نوع النشاط عنوان المنشأة - رقم صفحة القيد ودقة السجل التجارى •

(د) سبب طلب محو القيد •

(هـ) المستندات المؤيدة لطلب المحو ان وجدت •

٣ - ويرفق الطلب بالمستندات الآتية :

اولا - بالنسبة للتاجر الفرد :

(١) صورة طبق الأصل من الاعلام الشرعى أو شهادة الوفاة على حسب الأحوال •

(٢) اذن من الورثة أو من يمثلهم بتكليف أحدهم بمحو قيد التاجر المتوفى ويضم المكتب لها السند الرسمى الوارد من الجهة الادارية التى قامت بالتحريرات بناء على طلبه أو مذكرة تحريرات الموظف المختص به فى حالة اعتزال التاجر للتجارة أو مغادرته البلاد نهائيا •

ثانيا - بالنسبة للشركات بما فيها الشركات ذات المنصر الأجنبي والجمعيات التعاونية :

( ١ ) عقد بتمام تصميه الشركة أو تحريرات مكتب السجل التجارى .

( ٢ ) القرار أو الحكم بتمام تصفية الجمعية التعاونية .

( ٣ ) القرار الصادر بتوقف الفرع للشركة الأجنبية الكائن مركزها العام بالخارج عن النشاط مصلق عليه من الجهة المختصة قانونا ومتضمنا الترجمة العربية المعتمدة . ويتم المحو تلقائيا بمعرفة مكتب السجل المختص فى احدى الحالتين الآتيتين :

( ١ ) عدم تجديد الفيد بعد فوات الملة التالية لتوجيه الانذار لصاحب الشأن .

( ٢ ) قيام سبب من أسباب هذا المحو بعد تحقق المكتب من هذا السبب على أن يقوم المكتب باخطار صاحب الشأن خلال العشرة أيام التالية لانتماء وافعة انحو بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وأن يرسل فى نفس الوقت للجهات الإدارية المختصة اخطارا بذلك لاتخاذ الاجراءات المترتبة عليه .



## ملحق رقم ( ٢ )

بالقرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦  
بشان الرسوم الخاصة بالسجل التجاري

أولاً - يؤدي الرسم الآتي الموضح قرين كل سند عند تقديمه نقداً  
أو بحوالة بريدية أو بشيك مصرفي بالعملة المصرية باسم السيد مدير عام  
مصلحة التسجيل التجاري :

م	م	م
٥٠	—	عن طلب شركات الأموال أو تجديد القيد .
٢٠	—	عن قيد شركة أشخاص يشارك فيها أجنبي أو تجديد القيد .
٨	—	عن طلب قيد شركة أشخاص أو تجديد .
٤	—	عن طلب قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد .
١٠	—	عن طلب التأشير لشركات الأموال .
٢	—	عن طلب التأشير للتاجر الفرد .
١	—	عن الشهادة انسانية .
٢	—	عن كل صفحة من صفحات المستخرج أو عن شهادة البيانات
١	—	رسم اطلاع على ملفات شركة واحدة لمدة نصف ساعة أو أقل .
٥٠٠	—	عن نشر بيانات قيد التاجر الفرد أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل .
١	—	عن نشر بيانات قيد الشركة أو تجديد القيد أو التأشير بالسجل .
٤	—	عن طلب التأشير لشركات الأشخاص .

ثانياً - يرد نصف الرسم المقرر في حالة رفض طلب القيد أو التأشير أو التجديد .

ثالثاً - لا يتحصل رسوم على طلبات المحو .

رابعا - تمفي من هذه الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها مصالح حكومية والهيئات العامة ووحدات الادارة المحلية والفرقة التجارية .

## **الباب الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن الغش**

### **فى السجل التجارى**

#### **تجهيد .**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن الغش فى السجل التجارى وذلك فى البنود  
التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية : « إن المادة ٥٥ من  
قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم  
فى جنائية أو جنحة بالحبس أو الغرامة إنما عتدت العقوبات الجنائية  
بالمعنى الحقيقى دون الجزاءات الأخرى التى لا تعتبر عقوبات بحتة  
حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ولما كانت عقوبة اغلاق المحل  
المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى  
شأن السجل التجارى لا تعتبر عقوبة بحتة وإن بنا أنها تتضمن معنى  
العقوبة فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف تنفيذ عقوبة اغلاق المحل  
دون تمييز بينها وبين عقوبة الغرامة الملقى بها فإنه يكون قد أخطأ  
صحيح القانون (١) .

٢- وقضت بأنه : « من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على  
أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة  
لرفوعة بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء  
المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة متى كان ذلك فى  
مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر فى القانون فإذا

---

(١) « نقض ١٩٨١/١/٢٢ س ٣٢ من ٦٨ طعن ١٧١٠ لسنة ٢٥٠ ق » .

كان الثابت من الأوراق أن الدعوى اقيمت على المتهم (الطاعن) لأنه بصفته مديراً لفرع الشركة لم يقدم في الموعد المقرر طلباً لقيده في السجل التجارى . فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختصة قضى ببراءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيساً على أن محل الشركة هذا ليس فرعاً لها ولا توكيلاً ولكنه مجرد مخزن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ومنع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط الذى تباشره الشركة فى هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله فإنه سيكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والاحالة (١) .

٣- وقضت بأنه : قد ورد نص المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٥ و لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات واللافتات فى عموم ولم يخصص فيه مسئول بعينه عن تنفيذ أحكام القانون كما نصت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بالزام الشركات والمحال الصناعية والتجارية به وقد دل الشارح بذلك على أن المخاطب بأحكام المادتين المشار إليهما هو كل من اتصل بتلك السلع مستورداً كان أو تاجراً يعرضها للبيع أو يبيعها للجمهور . ومن ثم فإن القول بأن الملزم بذلك المستورد وحده فيه تخصيص بغير مخصص لا سند له من القانون (٢) .

٤- وقضت بأن : الدفاع فى تهمة عدم تقديم طلب تأشير بتغيير بيانات القيد بالسجل التجارى بأن ممارسة النشاط محل الاتهام لا يستلزم أن يكون بمصنع الشركة . وأنه لا يتخذ شكل

(١) الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٢ ص ١٢ من ٥٣٩ .

(٢) الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ مجموعة السنة ١٨

الممارسة اليومية الدائمة وأنه رهن يتوافر الظروف المناسبة والصفقات الملائمة . دفاع جوهرى وجوب اقساطه حقه وتمحيصه وإلا كان الحكم قاصراً (١) .

٥- وقضت بـ : : الاستدلال بالدفاتر التجارية ليس حقاً مقررأ لتاجر بحيث تلتزم المحكمة بإجابته إليه بل أن الشأن فيه - بحسب نص المادة ١٧ من قانون التجارة - أنه جوازى للمحكمة إن شاعت قبلته وإن شاعت أطرحته والقاعدة إن كل امر يجعل القانون فيه للقاضى خيار الأخذ والترك فلا حرج عليه أن مال لجانب دون الآخر من جانبى الخيار ولا يمكن الادعاء عليه فى هذا بمخالفة القانون لما كان ذلك وكان محكمة الاستئناف - استجابة لطلب البنك الطاعن - قد أصدرت حكمها بتاريخ ١٦/٢/١٩٧١ بإعادة المأمورية إلى الخبير لمراجعة كشوف الحساب المقدمة من البنك على القيود الثابت بدفاتره فإن هذا لا معنى أنها قد قطعت فى اعتماد هذه الدفاتر كدليل فى الدعوى ولا عليها إن هى أطرحت هذه الدفاتر بعد ذلك ولم تعمل عليها كدليل فى الإثبات عند قضائها فى موضوع الدعوى (٢) .

٦- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : : إذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى صحة تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وأخذ بما انتهى إليه من تصفية حساب الطرفين حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ استناداً إلى كشف الحساب الذى يبدأ بمديونية الطاعن وإلى توقيع الكاتب التابع له على كشوف الحساب بما يقيد تسلمه صوراً منها للمراجعة ، وعدم قيام الطاعن باتخاذ أى إجراء من جانبه يثبت فيه اعتراضه على تلك الكشوف وعدم اعتراضه أيضاً على قيام الشركة المطعون ضدها بتحصيل مبلغ منه خصماً من ديونه السابقة بواقع ١٠ ٪ من قيمة مشترياته النقدية منها استناداً إلى توقيع الطاعن على بعض

(١) : الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ س ٢٧ من ٢٨٠ .

(٢) : الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ .

المستندات المؤيدة لتلك الديون ووجود ختم محله على عدد كبير منها ، وإلى انتظام دفاتر الشركة وأن ما وجده بها من مأخذ كان مبرراً ولا يتال من حجيتها وإلى عدم تقديم الطاعن دفاتره التجارية لنفى ما تضمنته تلك الدفاتر لما كان ذلك وكان من المقرر أن للدفاتر المشار إليها حجية فى الإثبات بما فيها البينة والقرائن ، وهو تقاعس عنه الطاعن فإن مجادلته بعد ذلك فى النتيجة التى انتهى إليها الخبير واطمأن لها الحكم المطمون فيه لا يمكن أن تكون جدلاً موضوعياً فيما لحكمة الموضوع من سلطة فى تقدير الدليل الذى اطمأنت إليه واعتدت به فى قضائها مما تنحسر عنه رقابة النقض (١) .

٧- وقضت بأن : مؤدى نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الدفاتر التجارية والمادة ١٧ من قانون التجارة والمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ مجتمعة أن الدفاتر التجارية المنتظمة هى الدفاتر التى تتوافر فى مسكها الشروط المبينة فى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وأن هذه الدفاتر المنتظمة هى مناط جواز قبول البيانات المقيدة فيها كدليل فيما ينشأ من منازعات بين التجار عن أعمالهم التجارية ، وهى أيضاً مناط عدم جواز تجزئة ما يرد فى هذه الدفاتر من البيانات والشروط المشار إليها ولم يستوجب لاعتبار الدفاتر منتظمة أن يتضمن بياناً لكيفية تدرج الحساب فى الدفاتر السابقة عليه ، (٢) .

(١) الطعن رقم ٤١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٤ ،

(٢) الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٨٥ ،

## **الباب الثالث**

### **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم**

### **المنصوص عليها في تشريعات الأسماء**

### **والدفاتر والسجل التجارى والملاحظات**

### **القضائية عليها (١)**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلى لقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في تشريعات الأسماء التجارية والدفاتر التجارية والسجل التجارى ثم نتعرض للملاحظات القضائية المتعلقة بالسجل التجارى وذلك في البنود التالية :

**أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية ،**

**١- تقييد جنحة بالمادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ .**

وهو يملك بمفرده محلاً تجارياً لم يتخذ من اسمه الشخصى عنصراً أساسياً في تكوين اسمه التجارى على النحو المبين بالأوراق .

**٢- تقييد جنحة بالمادتين ٢ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ .**

استخدم اسماً تجارياً غير مطابق للحقيقة مما قد يؤدي إلى تضليل الجمهور ( أو المساس بالصالح العام ) على النحو المبين بالأوراق .

---

(١) انظر الصيغ القانونية للأوراق المتعلقة بهذا الموضوع في الباب الختامي لهذا المؤلف .

**٣- تقييد جنحة بالمادتين ٣ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ .**

استعمل اسماً تجارياً مقيداً في السجل التجارى لشخص غيره من نفس نوع التجارة التى يزاولها فى دائرة مكتب السجل التجارى المقيد فيه على النحو المبين بالأوراق .

**٤- تقييد جنحة بالمادتين ٦ / ١ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ .**

لم يحذف اسم (يذكر الاسم) والذي كان شريكاً متضامناً فى اسم الشركة التجارية بالرغم من خروجه من تلك الشركة على النحو المبين بالأوراق .

**٥- تقييد جنحة بالمادتين ٧ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ .**

لم يضاف عبارة « شركة مساهمة » إلى الاسم التجارى المختار للشركة لبيان ماهيتها على النحو المبين بالأوراق .

**٦- تقييد جنحة بالمادتين ٨ / ١ ، ٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ .**

تصرف فى الاسم التجارى استقلالاً عن التصرف فى المحل التجارى المخصص له على النحو المبين بالأوراق (١) .

**العقوبة ،**

الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

---

(١) انظر كتابنا « التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه » من ١٥٧ وما بعدها .



**ثانياً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن الدفاتر التجارية ،**

**١- تقييد جنحة بالمادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن الدفاتر التجارية .**

بصفته تاجر لم يمك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها على النحو المبين بالأوراق .

**٢- تقييد جنحة بالمادتين ٢ ، ٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ .**

لم يقيد في دفتر اليومية الأصلى جميع عملياته المالية ومسحوباته الشخصية على النحو المبين بالأوراق .

**٣- تقييد جنحة بالمادتين ٣ ، ٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ .**

١- لم يقيد بدفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لديه في آخر السنة المالية على النحو المبين بالأوراق .

ب- لم يقيد في دفتر الجرد صورة من الميزانية العامة السنوية الخاصة به على النحو المبين بالأوراق .

**٤- تقييد جنحة بالمادتين ٤ ، ٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ .**

وهو تاجر لم يحتفظ بصورة طبق الأصل من المراسلات والبرقيات التي يرسلها لأعمال تجارته على النحو المبين بالأوراق .



٥- تقييد جنحة بالمادتين ٥ ، ٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الدفاتر التجارية .

أ- ترك فراغاً أو أحدث كشطاً أو تحشير أو كتب فى الحواشى وذلك بالدفاتر التى يمسكها المتعلقة بطبيعة تجارته على النحو المبين بالأوراق .

ب- لم يقدم دفترى اليومية والجرد بعد انتهاء صفحاتهما إلى الموثق المختص للتأشير عليها بما يفيد ذلك على النحو المبين بالأوراق .

ج- لم يقدم دفترى اليومية والجرد عند وقف نشاط محله التجارى إلى الموثق المختص للتأشير عليهما بما يفيد ذلك .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١ ، ٧/١ ، ٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ .

بصفته تاجر (أو ورثته) لم يحتفظ بالدفاتر التى يمسكها مدة عشرة سنوات من تاريخ اقفالها على النحو المبين بالأوراق .

٧- تقييد جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ٧/٢ ، ٨ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ .

بصفته تاجر (أو ورثته) لم يحتفظ بالمراسلات والمستندات والصور المتعلقة بأعمال تجارته مدة عشر سنوات على النحو المبين بالأوراق .

### العقوبة ،

الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتى جنيه (١) .

---

(١) راجع ما سبق شرحه فى القسم الأول من الكتاب الأول بشأن الأحكام العامة للعقاب فى القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ للمعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ٩٤ .

**ثالثاً ، القيود والأوصاف الجنائية النصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجارى .**

١- تقييد جنحة بالمواد ١ و٢ و ٥ و ١٤ و ١٨ فقرة ثانية من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير التجارة رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ (١) .

ذكر على وجه محله أو على المراسلات أو المطبوعات أو الأوراق المتعلقة بتجارته اسماً تجارياً أو رقم قيد ليس له . أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله .

٢- تقييد جنحة بالمواد ١ و٢ و ٣ و ٦ و ١٠ و ١٤ و ١٨ فقرة أولى من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير التجارة ...

قدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات القيد أو التأشير في السجل التجارى أو بالتجديد أو المو .

٣- تقييد جنحة بالمادتين ١ و ١٨ فقرة ثالثة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير التجارة ...

وهو من القائمين بتنفيذ أحكام قانون السجل التجارى اقضى سراً اتصل به بحكم عمله .

#### **العقوبة .**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحداهما وتأمّر المحكمة بالنسبة للوصف الثانى بتصحيح البيانات غير الصحيحة وفقاً للأوضاع وفى المواعيد التى تحددها .

٤- تقييد مخالفة بالمواد ١ و٢ و ٣ و ١٤ و ١٩ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير التجارة ...

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : التصرف فى التحقيق الجنائى وطرق الطعن فيه ١ ص ١٢٥ وما بعدها .

لم يتقدم بطلب قيده في السجل التجارى طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٠ و ١١ و ١٩ و ١٩  
من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير التجارة ...

لم يقدم بطلب محو القيد بالسجل التجارى رغم تحقق سببه في الميعاد المقرر .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٩  
من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير التجارة ...

لم يتقدم بطلب محو القيد بالسجل التجارى رغم تحقق سببه في الميعاد المقرر .

#### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه وتضاعف الغرامة في حالة العود وفي هذه الحالة تمد الواقعة جنحة .

٧- تقييد جنحة بالمواد ١ و ٢ و ١٤ و ١٧ و ١٩ من  
القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ وقرار وزير التجارة ...

زاول التجارة في محل تجارى دون أن يكون اسمه مقيداً في السجل التجارى المختص (١) .

#### العقوبة :

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه وأغلاق المحل .

---

(١) انظر ما سوف يأتى بشأن الصيغ القانونية المخططة في الباب الأخير من هذا المؤلف .

## **رابعاً : الملاحظات القضائية على قانون السجل التجاري .**

- ١- يتعين أن يقدم طلب محو القيد طبقاً للحالات الواردة بالمادة ١٠ خلال شهر من تاريخ الواقعة التي تستوجب ذلك (١) .
- ٢- يجب على الأجانب القيد في السجل التجاري في الأحوال المنصوص عليها قانوناً (٢) .
- ٣- يجب التأشير في السجل التجاري بأن تغيّر أو تعديل يطرأ على بيانات القيد خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التي تستلزم ذلك (ج/م) (٣) .
- ٤- يقدم طلب تجديد القيد في السجل التجاري كل خمس سنوات من تاريخ القيد (٤) .

---

(١) انظر نص المادة الحادية عشرة سالفه الذكر .

(٢) انظر نص المادة الرابعة سالفه الذكر . وانظر كتابتنا : موسوعة الاستثمار الطبعة الثانية ص ١٥٦ وما بعدها .

(٣) انظر نص المادة السادسة سالفه الذكر .

(٤) انظر نص المادة التاسعة سالفه الذكر .

## **القسم السابع**

### **الغش فى البيوع التجارية**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلى للنظام القانونى للبيوع التجارية وذلك فى الأبواب التالية .

**الباب الأول : الأصول التشريعية لقانون البيوع التجارية (١) .**

**الباب الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن البيوع التجارية .**

**الباب الثالث : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الغش فى البيوع التجارية .**

---

(١) انظر ما سوف يأتى فى الباب الختامى لهذه المؤلف بشأن اللائحة التنفيذية لقانون قمع التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

## **الباب الأول** **الأصول التشريعية لقانون** **البيوع التجارية**

### **تمهيد وتقسيم ،**

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقانون البيوع التجارية ولائحته التنفيذية وذلك في البندين التاليين :

**أولاً :** قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية (١) .

**ثانياً :** قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقانون البيوع التجارية (٢) .

---

(١) اللوائح المصرية في ٤/٥/١٩٥٧ العدد ٣٥ مكرر د ب ٤ .

(٢) اللوائح المصرية في ٦/٧/١٩٨٦ العدد ١٧٨ تابع د ٤١ .

## قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧  
في شأن بعض البيع التجارية (\*)

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة  
والمراجعة؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ؛  
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

### الباب الأول

في البيع بالمزاد العلني للمنفذات المستعملة

### الفصل الأول

#### في المزايدة

مادة ١ - تسمى أحكام هذا الباب على البيع الاختياري بالمزايدة العلنية  
للمنفذات المستعملة :

ويقصد بالبيع بالمزاد العلني كل بيع يستطيع أى شخص حضوره حتى لو  
اقتصر المزاد على طائفة معينة من الأشخاص .

ويقصد بالمنفذات المستعملة جميع الأموال المنقولة التي تكون قد انتقلت  
حيازتها للمستهلك بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

---

(\*) الوقائع المصرية في ٤ مايو سنة ١٩٥٧ - العدد ٣٥ مكرر (ب) .



مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيع يحظر بيع المنقولات المشار إليها في المادة السابقة بالمزايدة العلنية إلا بواسطة خبير مئتمن ، وفي حالة خصصت لهذا الغرض أو في المكان الموجودة به المنقولات أصلاً أو المكان الذي يصدر به ترخيص من وزير التجارة أو من يندبه .

ويستثنى من هذا الحكم الأشياء المستعملة ذات القيمة الضئيلة التي لا تتجاوز قيمتها خمسين جنيهاً .

مادة ٣ - يجب على صاحب المصالاة أو الخبير المئتمن حسب الأحوال أمساك سجل خاص باللغة العربية يتضمن مفردات المنقولات المعدة للبيع والتقدير الابتدائي لقيمتها وأسماء الأشخاص الذين يجري البيع لصالحهم وعليه أن يضع على المعروضات بطاقات بأرقام قيدها في السجل .  
ويجب أن يؤشر في السجل المذكور بنتيجة كل بيع .

مادة ٤ - يجب - إذا زاد التقدير الابتدائي للمنقولات المعروضة للبيع عن ألفي جنيه - النشر عن البيع في جريدين يوميتين ، إحداها باللغة العربية قبل ثلاثة أيام على الأقل من التاريخ المحدد للبيع مع تحديد يوم سابق لمعاينة هذه المنقولات .

مادة ٥ - يجب على من رسا عليه المزايدة دفع نصف الثمن في جلسة المزايدة والوفاء بالباقي خلال ثلاثة أيام من تاريخ البيع .

مادة ٦ - إذا انقضى الميعاد المحدد في المادة السابقة ولم يقيم المشتري المتخلف بالأداء ، يعاد البيع على مسؤوليته طبقاً للأوضاع المقررة في هذا القانون خلال خمسة عشر يوماً التالية للميعاد المذكور ، ولا تقبل المزايدة من المشتري المتخلف .

ويلزم المشتري المتخلف بما ينقص من الثمن ، ولا حق له في الزيادة بل يستحقها طالب البيع .

مادة ٧ — يكون لصاحب الصالة أو الخبير الممنن بحسب الأحوال حق امتياز بالنسبة لما يستحقه من أجر أو عمولة على ثمن ما يقوم ببيعه ، ويكون هذا الامتياز تاليا في المرتبة لحقوق الامتياز المنصوص عليها في المواد من ١١٣٨ إلى ١١٤٦ من القانون المدني .

ويجوز بقرار من وزير التجارة تحديد الحد الأقصى للأجر أو العمولة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٨ — <sup>(١)</sup> يفرض رسم قدره ٥٪ من ثمن ما يتم بيعه ، ويصدر قرار من وزير التموين والتجارة الداخلية بتحديد الشروط والأوضاع التي يتم بها تحصيل هذا الرسم .

## الفصل الثاني

### في مزاولة مهنة الخبراء المئتمنين

مادة ٩ — لا يجوز مزاولة مهنة الخبراء المئتمنين إلا لمن كان اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة .

مادة ١٠ — يجب أن تتوافر فيمن يطلب قيد اسمه في السجل المنصوص عليه في المادة السابقة الشروط الآتية :

( ١ ) أن يكون مصرية .

( ٢ ) ألا يقل سنة عن ٢١ سنة ميلادية ، وألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

( ٣ ) أن يكون محمود السيرة .

( ٤ ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة الجنائية أو لخصخصة سرقة أو تزوير أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو خيانة أمانة أو مخالفة أحكام هذا القانون أو شهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

---

( ١ ) معلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ - الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ الصادر

( ٥ ) ألا يكون قد فصل من وظيفة عامة أو صدر قرار بحو اسم من سجل إحدى المهن التي ينظمها القانون ، إذا كان الفصل أو حو الاسم لأمر تبس الأمانة أو الشرف .

( ٦ ) أن يكون حاصله على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة معادلة لها أو شهادة فنية يصدر باعتبارها قرار من وزير التجارة .

( ٧ ) أن يكون قد قضى مدة تمرين مقدارها ثلاث سنوات على الأقل بمكتب أحد الخبراء المثمنين ، وبحسب من هذه المدة كل زمن قضاء الطالب في أعمال من شأنها أن تكسبه مثل هذه الخبرة ، ويصدر بتحديد هذه الأعمال قرار من وزير التجارة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ١١ - تنشأ في وزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من طلبات القيد في سجل الخبراء المثمنين وتشكل هذه اللجنة من :

رئيسا	وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه	.. ..
أعضاء	مدير عام مصلحة التجارة أو نائبه عند غيابه	.. ..
	عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة	.. ..
	مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية	.. ..

وتكون مداورات اللجنة صحيحة بحضور عضوين من أعضائها مسدا رئيسها .

ويصدر القرار نهائيا بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

ويجب أن تكون قرارات اللجنة مسببة .

ماده ١٢ - يكون رسم القيد في السجل خمسة جنيهات تؤدى عند تقديم الطالب ، وتمعطى شهادة القيد للطالب بدون رسم .

ويجب أن يكون طلب القيد مصحوبا بتأمين مالى قدره ٥٠٠ جنيه أو ما يعادل قيمته اسهما أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

ويجوز إعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد أداء رسم قدره جنيه واحد عن كل صورة أو مستخرج .

ولا يجوز استرداد الرسوم المؤداة بأى حال من الأحوال .

مادة ١٣ - يحظر على الخبير تثمين الأشياء المعروضة للبيع إذا كانت مملوكة له أو لزوجته أو لأحد فروعه أو أصوله أو أقاربه أو أصحابه لغاية الدرجة الرابعة أو لتابعيه أو شركائه ، كما يحظر عليه هو ومن سلف ذكركم شراء الأشياء المعروضة للبيع التى قام بتثمينها .

ويحظر على الخبير تنزاوله التجارة سواء لحسابه أو لحساب غيره إلا بترخيص من وزير التجارة أو من ينييه ، ومع ذلك يجوز له استغلال صالة مزاد باسمه بالشروط الواردة فى هذا القانون .

مادة ١٤ - يحاكم تأديبيا كل من زاول المهنة من الخبراء المثمنين على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - العقوبات التأديبية التى يحكم بها على الخبراء المثمنين هى :  
الإنذار .

الوقف عن مزاوله المهنة لمدة لا تزيد على سنتين .

محو الأسم من السجل .

مادة ١٦ - ترفع الدعوى التأديبية أمام مجلس التأديب المختص بقرار من وزير التجارة يتضمن بيانا بالمخالفات المنسوبة إلى الخبير والأدلة القائمة عليها .

مادة ١٧ - يعلن الخبير المحال إلى المحاكمة التأديبية بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجب أن يتضمن الاعلان تاريخ انعقاد المجلس ومكانه والمخالفات المنسوبة إلى الخبير .

ويجوز له الحضور بنفسه أو بوكيل عنه وللمجلس التأديب أن يكلفه الحضور شخصيا متى رأى ذلك .

ويجوز للمجلس أو من يندبه من أعضائه تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند الاقتضاء .

مادة ١٨ - يشكل مجلس التأديب من :

وكيل وزارة التجارة أو نائبه عند غيابه .. .. رئيسا  
نائب من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة .. ..  
مندوب عن الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية .. ..  
عضوين

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا إذا حضره جميع الأعضاء .

ويصدر المجلس قرارات نهائية بأغلبية الآراء مشتملة على الأسباب التي بليت عليها ويبلغ الخبير بهذه القرارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ١٩ - إذا لم يحضر الخبير المحال إلى المحاكمة أمام المجلس بعد اعلانه جاز الحكم في غيابه .

وللحكوم عليه غيابا المعارضة في قرار مجلس التأديب خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بتقرير يودع مكتب وزير التجارة .

مادة ٢٠ - يستبعد من السجل كل من فقد شرطا من الشروط الواردة في المادة « ١٠ » ويصدر بالامتنعاد قرار من لجنة القيد المنصوص عليها في المادة ( ١١ ) بعد إحالة الأمر إليها من وزير التجارة ، ويجوز للجنة قبل إصدار

قرارها الاستماع إلى أقوال صاحب الشأن ، ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٢١ - يجوز لمن صدر قرار تأديبي بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة « ١١ » إعادة قيد اسمه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه .

### الفصل الثالث

#### في استغلال صالات المزاو

مادة ٢٢ - يحظر استغلال صالات المزاو بغير ترخيص من وزارة التجارة .

مادة ٢٣ - يشترط في طالب الترخيص أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من المادة ١ ، وأن يكون متمتعا بالأهلية القانونية .

ويسرى هذا الحكم على كل مدير للشاشة أو وكيل مفوض أو مدير فرع لها .

مادة ٢٤ - إذا كان طلب الترخيص مقدما من شركة فيشترط فيها أن تكون شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون أسهمها جميعها اسمية مملوكة لمصريين دائما ، وأن يكون أعضاء مجلس إدارتها ومديروها وكلاؤها المفوضون ومدير فروعها مصريين .

مادة ٢٥ - يجب أن يكون طلب الترخيص مصحوبا بتأمين مالى قدره ألف وخمسمائة جنيه أو ما يعادل قيمته اسميا أو كتاب كفالة من أحد البنوك المعتمدة أو بوليصة تأمين تصدر لهذا الغرض .

وينقص من هذا التأمين كل مبلغ يحكم به على المرخص له طبقا لأحكام هذا القانون ، على أن يلزم بمكاملة كل نقص في التأمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ مطالبة وزارة التجارة له بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم ووصول

- ولا يجوز المطالبة برد التأمين إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من تصفية أعمال صالة المزاد .
- مادة ٢٦ - يقدم طلب الترخيص لوزارة التجارة على الاستاوة المعدة لهذا الغرض ويجب أن تشمل على البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .
- وتدون وزارة التجارة طلب الترخيص في سجل خاص يعد لهذا الغرض وتمطى الطالب ترخيصاً مشتملاً على البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٢٧ - يجب على مستغل صالة المزاد أن يخطر وزارة التجارة بكل تعديل يطرأ على بيانات الترخيص خلال شهر من حصوله .
- وتمرى على التعديل الأحكام الواردة في المادة التالية .
- مادة ٢٨ - لا يقبل طلب الترخيص أو التعديل إلا إذا كان مستوفياً الشروط التي يتطلبها القانون واللوائح التي تصدر تنفيذاً له .
- ولوزارة التجارة أن تتحقق من توافر هذه الشروط ، ولها أن تحتفظ الطالب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .
- ولها قبل اعطاء الترخيص أو إقرار التعديل أن تدب من راء من الموظفين الفنيين للاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بالطلب .
- وإذا لم يقيم الطالب باستيفاء ما طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر نازلاً عن طلبه .
- مادة ٢٩ - تنشأ بوزارة التجارة لجنة للنظر فيما يقدم إليها من شكاوى صد المرخص له بسبب مباشرة أعماله ، ولها دون غيرها سلطة الفصل نهائياً على وجه الاستعجال في كل نزاع لا يجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيهاً فإن زادت وجب إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة .

وتشكل هذه اللجنة من :

عضو من إدارة الفتوى والتشريع المختصة لا تقل درجته عن	
نائب .. .. .	رئيسا
رئيس الغرفة التجارية التي تقع في دائرتها الصالة المرخص	
باستغلاها أو نائبه عند غيابه .. .. .	
شخص يختاره المرخص له من بين قائمة يصدر بها قرار من	عضوين
وزير التجارة بعد الاتفاق مع الاتحاد العام للغرف التجارية	
المصرية .. .. .	

و يتم تنفيذ قرار اللجنة على الوجه الموضح بالمادة ٢٥ السابقة الذكر .  
ويصدر وزير التجارة قرارا بالاجراءات التي تتبع في الفصل في الشكاوى  
والرسم الذي يفرض عليها بما لا يتجاوز خمسة جنيهات .

مادة ٣٠ - يحظر على مستغل صالة البيع بالمزايدة العلنية والمستخدمين  
عنده أن يشتروا شيئا مما يباع فيها ، أو أن يعرضوا للبيع أشياء مملوكة لهم  
أو لغير من أجرى المزااد لصالحهم .

وإذا أجرى صاحب الصالة المزايدة في المكان الموجودة به المنقولات  
أصلا ، فيحظر عليه أن يعرض في المكان ذاته أشياء غير مملوكة لمن أجرى  
المزااد لصالحه .

ويكون مستغل الصالة أو الخبير المثمن بحسب الأحوال مسؤولا مباشرة  
عن أداء الثمن إن أجرى المزااد لصالحه .

مادة ٣١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣  
المشار إليه يجب على مستغل صالة المزااد أن يسلك دفترا خاصا يتبع في شأنه  
جميع الأحكام المقررة في القانون المذكور ، على أن يتضمن هذا الدفتر  
البيانات التي يصدر بها قرار من وزير التجارة .



مادة ٣٢ - لوزارة التجارة - بعد سماع أقوال صاحب الترخيص أن تلقى الترخيص بعد صدوره في إحدى الحالات الآتية :

- ( ١ ) فقد المستأجل أحد الشروط اللازمة لمنح الترخيص أو مخالفته .
- ( ٢ ) عدم تكملة التأمين المنصوص عليه في المادة ٢٥ في الميعاد .
- ( ٣ ) ترك العمل نهائيا ، ويعتبر في حكم الترك عدم استغلال الصالة مدة سنة كاملة .

## الباب الثاني

في البيع بالمزاد العلني أو عن طريق التصفية في المحال التجارية

### الفصل الأول

في البيع بالمزاد العلني

مادة ٣٣ - يحظر على المحال التجارية يبيع بضائعها بالمزايدة العلنية إلا بسبب قيام حالة من الحالات الآتية :

- ( أ ) تصفية المحل التجاري نهائيا .
- ( ب ) ترك التجارة في صنف أو أكثر من بين الأصناف التي يتعامل المحل في تجارتها .
- ( ج ) إغلاق فرع من فروع المحل الرئيسي مالم يقع مركز المحل أو أحد فروعه الأخرى في دائرة المديرية أو المحافظة ذاتها .
- ( د ) نقل المحل الرئيسي من مديرية أو محافظة إلى مديرية أو محافظة أخرى ويجب أن تتم التصفية في هذه الحالات خلال أربعة أشهر على الأكثر، وتحظر مزاولة النشاط الذي انتهى بالتصفية قبل مرور سنة على الأقل من تاريخ انتهاء المزايدة .

(٥) حالة التصفية الموسمية على أن يتم خلال أسبوعين على الأكثر ، ولا يجوز إجراء هذه التصفية إلا مرتين في السنة ، ويجب أن تكون الأولى خلال شهر فبراير ، وأن تكون الثانية خلال شهر أغسطس ، ويجوز بقرار من وزير التجارة تعديل هذه المواعيد .

## الفصل الثاني

### في البيع عن طريق التصفية

مادة ٣٤ — يحظر على المحال التجارية أن تعلن عن بيع بضائعها عن طريق التصفية « أو كازيون » إلا في الحالات ، وبالشروط الواردة في المادة السابقة .

مادة ٣٥ — يجب على المحال المشار إليها في المادة السابقة أن تعلن كذلك عن ثمن البضائع المعروضة للبيع بالتصفية مشفوعا ببيان الثمن الفعلي الذي كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق للتصفية .

## الباب الثالث

### في البيع بالتقسيط

مادة ٣٦ — <sup>(١)</sup> يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المادية ألا يقل رأس ماله عن ثلاثة آلاف جنيه وأن يثبت في كل وقت أن رأس ماله العامل لا يقل عن هذا المبلغ .

مادة ٣٧ — يجب على البائع بالتقسيط — عند التسليم — أن يستوفي نقدا من المشتري ٢٠٪ على الأقل من ثمن السلعة المباعة بالتقسيط ، كما يجب ألا يقل القسط عن جنيه شهريا .

---

( ١ ) مدونة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ — الجريدة الرسمية العدد ١٦٠ في ١٨

يوليه سنة ١٩٦٠

ولا يجوز أن تزيد مدة تقسيط المتبقى من ثمن البيع على سنتين من تاريخ عقد البيع .

مادة ٣٨ - لوزير التجارة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد إصدار قرار بتعديل مدة وشروط التقسيط الواردة بالمادة السابقة أو استثناء بعض الأشياء المباعة من حكم المادة المذكورة .

مادة ٣٩ - يجب أن يكون عقد البيع محمداً من نسختين أصليتين ، وأن توضح فيه البيانات الآتية :

- (١) الاسم التجارى للبائع وعنوان متجره ورقم قيده بالسجل التجارى .
- (٢) اسم المشتري ولقبه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته .
- (٣) المواصفات التى تعين ذاتية السلعة المباعة .
- (٤) مقدار الثمن ، ومالدى منه نقداً والمؤجل .
- (٥) مدة التقسيط ، ومقدار كل قسط ، وميعاده .
- (٦) شروط الوفاء بالثمن .
- (٧) أى بيان آخر يصدر به قرار من وزير التجارة .

ويجب أن يسلم البائع لإحدى نسختي العقد للمشتري ، وأن يحتفظ بالنسخة الثانية خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٤٠ - تؤدي الأقساط فى محل إقامة البائع المبين فى عقد البيع مالم يتفق على غير ذلك ، على أنه فى حالة القيام بتحصيل الأقساط فى محل إقامة المشتري لا يجوز للبائع إقتضاء أية مصروفات إضافية ومعتبر المخالصة عن أى قسط مخالصة عن الأقساط السابقة عليه .

مادة ٤١ - يجب على من يزاول عمليات البيع بالتقسيط للعروض وغيرها من المنقولات المادية .

صالة المزاد ونشر الحكم في صفحتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٥ — مع عدم الاخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانونا ، يعاقب كل مخالف لأحكام المواد من ( ٣٣ ) إلى ( ٣٧ ) ومن ( ٣٩ ) إلى ( ٤٢ ) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

## الفصل الثاني

### في الأحكام الوقتية

مادة ٤٦ — يعفى الخبراء المثلثون الحاليون من شروط الجسسية المصرية والمؤهل الدراسي والتمرين المنصوص عليها في البنود ١ ، ٦ ، ٧ من المادة ( ١٠ ) بشرط أن يكونوا قائمين بمزاولة المهنة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يتقدموا بطلب قيدهم في السجل خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

مادة ٤٧ — على مستغل صالات المزاد الموجودة عند العمل بهذا القانون أن يتقدموا بطلبات الترخيص وفقا لأحكامه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، ويكون لطالب الترخيص عندئذ أن يستمر في استغلال الصالة حتى يبت في الطلب المقدم منه .

وتسرى على هذه الطلبات الأحكام الواردة في القانون .

ولمن رفض طلبه حق تصفية جميع العمليات التي تعاقدها عليها وذلك خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ إخطاره بالرفض بكتاب موصى عليه ، ولا يجوز له خلال هذه الفترة قبول عمليات جديدة .

ويعفى مستغلو صالات المزاد الحالية من شرط الجسسية المصرية المشار إليه في المادة ٢٣ بشرط أن يكونوا قائمين باستغلال الصالة فعلا وبصفة مستمرة مدة ثلاث سنوات سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

( ١ ) أن يمسك بحجلا خاصا لقيد هذه العمليات وفقا للنموذج الذى تقرره وزارة التجارة ، ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من وزارة التجارة أو من المكاتب التابعة لها وذلك بغير مصروفات .

( ٢ ) أن يمسك حسابا منظما بالإيرادات والمصروفات التى تتعلق بهذه العمليات ويجب مراجعة هذا الحساب سنويا بمعرفة مراجع مقيد فى السجل العام للحاسبين والمراجعين وفقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٤٢ - يحظر على المشتري - بدون إذن سابق من البائع أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات فى السلعة موضوع التقييد قبل الوفاء بشمئها .

## الباب الرابع

### أحكام عامة ووقية

## الفصل الأول

### فى الجزاءات

مادة ٤٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانونا، يعاقب على مخالفة المادة التاسعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الأحوال يأمر القاضى بإغلاق المكتب ونزع اللوحات واللافتات التى يكون قد استعملها المخالف ونشر الحكم ثلاث مرات فى إحدى الصحف اليومية وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٤٤ - كل مخالفة لأحكام المواد ٣ و ٢٢ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الأمر بإغلاق

## الفصل الثالث

### أحكام تنظيمية

مادة ٤٨ — يصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وعلى الأخص تحديد الرسوم الخاصة بالطلبات المشار إليها في الفصل الثالث من الباب الأول ، ويجب ألا تزيد هذه الرسوم على ما يأتي :

لم جـ

— ٤ عن طلب للترخيص .

— ٢ عن طلب تعديل الترخيص .

— ٢ عن كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .

ولاحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .

وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخله في اختصاصها .

ولا يجوز بأي حال استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ٤٩ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

ويجوز لهذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٧٦ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٧ ) .

## وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦

في شأن بعض البيوع التجارية

صادر بتاريخ ١٩٨٦/٨/٦<sup>(\*)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التموين والتجارة الداخلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن الرسم المنصوص عليه في المادة ٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ بشأن بيانات الدقة المشار اليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية وتعديله ؛

---

(\*) الوقائع المصرية في ٦ أغسطس سنة ١٩٨٦ - العدد ١٧٨ تابع «أ» .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن السجل المشار إليه في  
البند (١) من المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض  
اليوع التجارية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٧ بالحد الأقصى للعمولة المشار  
إليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض اليوع التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار أعمال السنديين  
والحراس القضائيين والمصفين مناظرة لأعمال الخبرة والتشمين في تطبيق أحكام  
القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض اليوع التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ بالإجراءات التي تتبع في الفصل  
في الشكاوى التي تقدم ضد المرخص لهم في استغلال صالات المزاد ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل مدة التقسيط  
وشروطه بالنسبة إلى بعض السلع ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٣١ لسنة ١٩٥٩ بشأن السجل المنصوص عليه  
في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض اليوع التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بحساب مدد الخدمة في بعض  
الأعمال ضمن مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة ٧ من المادة ١٠ من القانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض اليوع التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن بيع بعض السلع  
بالتقسيط .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧١ بالزام الخبراء المشمين اخطار  
وزارة التموين والتجارة الداخلية عن المزايدات العلنية التي يفوضون في إجرائها ؛



وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم  
الترخيص باستغلال صالات البيع بالمزاد العلني ؛

وعلى القرار رقم ٣٧١ لسنة ١٩٨١ بشأن تفويض السادة المحافظين في بعض  
الاختصاصات ؛

## قررد :

### الباب الأول

#### مزاولة مهنة الخبراء المئتمنين

مادة ١ - لا تجوز مزاولة مهنة الخبراء إلا لمن كان اسمه مقيدا في السجل  
المعد لذلك بالإدارة العامة للعمليات التجارية بوزارة التموين والتجارة الداخلية .

مادة ٢ - تحسب ضمن مدة التمرين المنصوص عليها في الفقرة (٧) من  
المادة ١٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ :

١ - المدد التي يقضيها طالب القيد في سجل الخبراء المئتمنين في مزاولة  
عمليات البيع بالمزاد العلني بوصفه سنديكا أو جارسا قضائيا أو مصفيا .

٢ - المدد التي يقضيها الأشخاص الآتي يانهم في أداء أعمالهم :

(أ) أعضاء لجنة المبيعات الحكومية ولجان التصفية ولجان جرد وبيع  
الأموال المصادرة ولجان التقييم ولجان البت .

(ب) العاملون الفنيون بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة  
أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها المنوط بهم أعمال الخبرة والمئتمنين  
بحكم وظائفهم أو المنوط بهم الإشراف على تنفيذ أحكام القانون  
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فيما يتعلق بالبيع بالمزاد العلني .

مادة ٣ - يكون الحد الأقصى لعمولة الخبير المضمن المشار إليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ كالتالي :-

- ١ - إذا تم البيع في حالة المزاد :  
١٠٪ من ثمن البيع يدفعها البائع ( تشمل أجرة الصالة وتكاليف الدعاية ).
- ٥٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .
- ٢ - إذا تم البيع في المكان الموجودة به المنقولات أو المكان الذي يصدر به ترخيص وفقا للمادة ٢ من القانون :  
٥٪ من ثمن البيع يدفعها البائع .  
٥٪ من ثمن البيع يدفعها المشتري .

## الباب الثاني

### استغلال صالات المزاد

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص في استغلال صالة مزاد أو طلب تعديل بيانات الترخيص أو إنفاذه إلى الإدارة العامة للعاملات التجارية بالوزارة على الاستمارة المعدة لهذا الغرض ويحضر الطلب من نسختين موقع عليهما من الطالب وترفق به المستندات المؤيدة له وكذا الايصالات والأوراق الدالة على التأمين المسكلى وعلى أداء الرسم المستحق على الطلب .

ويجب أن يشمل طلب الترخيص على البيانات الآتية :

أولا - فيما يتعلق بالفرد :

الاسم واللقب وتاريخ ومحل الميلاد والجنسية والاسم التجاري وعنوان صالة المزاد وعناوين الفروع وأسماء وألقاب الوكلاء المفوضين ومديرى المنشأة ومديرى الفروع وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .

### ثانيا - فيما يتعلق بالشركات :

الاسم التجارى ونوع الشركة ورأس مالها والمبالغ المؤداة منه وعنوان صالة المزاود وعناوين الفروع وأسماء وألقاب أعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها ووكلائها المفوضين ومديرى الفروع وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

مادة ٥ - - يخصص لكل تاجر أو شركة ملف يحفظ فيه طلب الترخيص ومشتملاته وكذلك الطلبات المقدمة من صاحب الشأن بتعديل بيانات الترخيص أو إلغائه .

وفي حالة رفض الطلب تقوم الإدارة العامة للعاملات التجارية بالوزارة بإبلاغ الطالب أسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه مضموناً يعلم الوصول .

وتقيد الطلبات المقبولة فى السجل المعد لهذا الغرض ويفرد لكل تاجر أو شركة صفحة خاصة فى السجل المذكور ويكون القيد بأرقام متتابعة بحسب تاريخ قبول الطلب .

وعند تعديل البيانات تمسح طلب البيانات التى تناولها التعديل بالمداد الأحمر وتدوّن البيانات الجديدة فى الخانة نفسها ويشار فى هامش الصفحة إلى تاريخ التعديل والمستندات المؤيدة له .

ويكون إلغاء القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الأحمر على بيانات الصفحة الخاصة به ويشار فى هامشها إلى تاريخ الإلغاء وسببه .

مادة ٦ - - بعد انتهاء إجراءات الترخيص ترد لالطالب إحدى نسخي الطلب مؤشراً عليها برقم الترخيص وتتبع هذه الإجراءات كذلك بالنسبة للملج تعديل بيانات الترخيص أو إلغائه .

وتمسك الإدارة العامة للعاملات التجارية بالوزارة : مارس بالأسماء التجارية للتجار والشركات المرخص لها باستغلال صالة مزاد .

وعلى كل تاجر أو شركة أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله بيان رقم الترخيص الممنوح له .

مادة ٧ — يكون رسم طلب الترخيص وطلب تعديل بيانات الترخيص ورسم المستخرجات من سجل التراخيص والشهادات وفقاً لما يأتي :

جنيه

٤ من طلب الترخيص .

٢ من طلب تعديل الترخيص .

٢ من كل مستخرج أو شهادة أو بيان من السجلات .

ولا تحصل رسوم على طلبات إلغاء الترخيص .

ويعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها المصالح الحكومية والمؤسسات العامة لأغراض داخلية في اختصاصها .

ولا يجوز بأي حال استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ٨ — على طالب الترخيص باستغلال صالة بيع المزاد العلني أن يرفق بطلب الترخيص المستندات الآتية :

استمارة طلب الترخيص من نسختين مدوختين ، شهادة بالجلسية المصرية وشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها ، شهادة من نيابة الأحوال الشخصية المختصة تفيد عدم وجود عارض من عوارض الأهلية ، شهادة المعاملة العسكرية وصورة البطاقة الشخصية أو المائلية ويقدم معها الأصل ويثبت الموظف المختص اطلاعه عليه ، وشهادة بحسن السير والسلوك ، صحيفة الحالة الجنائية ، مستخرج من صحيفة القيد بالسجل التجاري من المحكمة الابتدائية المختصة بعدم

صدور أحكام اشهار افلاس ضد الطالب ، بسند ملكية أو إيجار محل صالة المزاد  
وعقد تأسيس الشركة إن وجدت ، شهادة بيان الوظائف الحكومية السابقة  
وسبب تركها إذا كان الطالب قد شغل وظيفة عامة ، شهادة بيان المهن السابقة  
إن وجدت وسبب تركها ، رسماً كروكيا للمكان المقدم عنه طلب الترخيص ،  
قسمة سداد الرسوم المستحقة .

كما يجب على طالب الترخيص أن يرفق بطلبه قيمة التأمين المنصوص عليه  
في المادة ٢٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ويكون أداء التأمين أما نقدا  
وأما بوثيقة تأمين أو كفالة ينص في أي منهما صراحة على تغطية كل مبلغ يحكم  
به على الطالب بصفته مستغلا لصالة مزاد وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

مادة ٩ - يجب أن تتوفر في المكان المقدم عنه طلب الترخيص الشروط  
الآتية :

- (أ) أن يكون العقار مرخصاً فيه بفتح محل تجارية .
- (ب) أن يقع في الدور الأرضي أو الأول من العقار الكائن به .
- (ج) ألا تقل المساحة الإجمالية له عن مائة متر مربع .
- (د) أن تتوفر فيه فتحات التهوية الكافية والمرافق الصحية والأدوات  
الخاصة بإطفاء الحريق .

مادة ١٠ - على مستغلي صالات المزاد إخطار الإدارة العامة للعاملات  
التجارية بالوزارة ببيان يتضمن أسماء وعناوين العاملين لديهم ومدير الصالة  
وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ منح الترخيص بالصالة أو تعيين العاملين أو  
من تاريخ العمل بهذا القرار .

ويأتم مستقلا صالات المزاد بمسك سجل يدرج به أسماء مدير الصالة  
والعاملين بها مع بيان مؤهلاتهم والعمل المسند اليهم ويتمين الاخطار عن كل  
تعديل في بيانات السجل خلال ثلاثين يوما من تاريخ التعديل .

ولا يجوز شغل وظائف مديري صالات البيع بالمزاد العلني بغير ترخيص  
من الوزارة بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٥٧

مادة ١١ - تقدم الشكاوى ضد المرخص له في استغلال صالة مزاد بسبب  
مباشرة أعماله إلى الإدارة العامة للمعاملات التجارية بالوزارة لتحقيقها تمهيدا  
لأحالتها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧  
بقرار من مدير عام المعاملات التجارية يتضمن بيانا بالمخالفات المنسوبة إلى  
المرخص له المشكو في حقه والأدلة القائمة عليها، ويعلن المشكو في حقه بهذا  
القرار بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول مع تكليفه باختيار العضو  
الثالث في اللجنة ، وذلك كله خلال شهر من تاريخ انتهاء الإدارة العامة للمعاملات  
التجارية من التحقيق في الشكوى . ويجب على المشكو في حقه أن يبلغ الإدارة  
باسم العضو الذي اختاره خلال الأسبوعين التاليين لإعلانه بالقرار .

وفضلا عن ذلك يجوز لمدير عام المعاملات التجارية تقديم المرخص له إلى  
اللجنة بناء على التقارير التي تقدم إليه من إدارات التجارة الداخلية المختصة عن  
المخالفات التي يرتكبها المرخص له بسبب مباشرة أعماله ويتبع في هذا الشأن  
الإجراءات ذاتها التي تتبع في الشكاوى .

وفرض على الشكوى رسم قدره جنيه واحد يسدد لخزانة الوزارة ولا  
يجوز قبول الشكوى ما لم تكن مصحوبة بهذا الرسم .

ويعلن المرخص له المشكو في حقه بالحضور أمام اللجنة بكتاب موصى عليه  
مصحوبا بعلم الوصول قبل التاريخ المحدد لاعتقاد اللجنة بخمسة عشر يوما على  
الأقل .

ويجب أن يتضمن الاعلان تاريخ انعقاد اللجنة ومكانه .

ويجوز للرخص له المحال إلى اللجنة الحضور أمامها بنفسه أو يوكل عنه  
وللجنة أن تكلفه الحضور شخصيا متى رأت داعيا لذلك .

ويجوز للجنة أو من تندبه من أعضائها تحقيق المخالفات وسماع الشهود عند  
الاقتضاء .

وتصدر اللجنة قرارها بعد سماع أقوال المشكو في حقه وإذا لم يحضر أمامها  
رغم اعلانه جاز لها اصدار قرارها في غيبته وفي هذه الحالة يجوز للشكو في حقه  
المحكوم عليه المعارضة في قرار اللجنة خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه وذلك  
بتقرير يودع مكتب مدير عام المعاملات التجارية ويوقع الموظف المختص على  
صورة من تقرير المعارضة المودع تسلم للعارض .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء ، ويجب أن تشتمل على الأسباب  
التي بنيت عليها ويبلغ المشكو في حقه المحال إلى اللجنة بالقرار خلال خمسة عشر  
يوما من تاريخ صدوره بكتاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول وتكون  
قرارات اللجنة نهائية .

### الباب الثالث

#### الاحطار عن المزايدات

مادة ١٢ - على التحجير المثلثن أو صاحب صالة المزايدات في حالة إجراء  
المزاد أن يقدم اخطارا إلى مديرية أتموين والتجارة الداخلية الكائن في دائرتها  
المزاد قبل الموعد المحدد لإجراء المزاد بخمسة أيام على الأقل موضحا به الآتي :

( ١ ) اسم التحجير المكلف بإجراء المزاد .

( ٢ ) المكان الذي يجري فيه المزاد .

( ٣ ) تاريخ إجراء المزاد

وعليه أن يرسل إلى الإدارة العامة للعمليات التجارية بالوزارة صورة من الاخطار المشار إليه في نفس الميعاد .

وبالنسبة للزادات العلنية التي يفوض في إجرائها خبراء مثنون مقيمون خارج دائرة المحافظة التي يجرى بها المزاد فإنه يجوز أن يتم الاخطار المنصوص عليه بطريق البرق .

وعلى مديريات التموين والتجارة الداخلية إيفاد مندوبين عنها لمراقبة المزادات التي تجرى بدائرة المديرية وموافاة الإدارة العامة للعمليات التجارية بالوزارة بتقرير يوضح به قيمة المتقولات التي تم بيعها والرسوم المستحقة عليها خلال أسبوعين من تاريخ إجراء المزاد.

## الباب الرابع

### بيانات دفتر المخزن والبيع بالمزاد

مادة ١٣ - تكون بيانات دفتر المخزن المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقا للنموذج رقم (١) المرفق .

ويجب ترقيم صفحات هذا الدقر وختمها بخاتم إدارة التجارة الداخلية المختصة وذلك بغير مصروفات .

وعلى الإدارة التأشير على الصفحة الأخيرة من السجل بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها .

مادة ١٤ - تكون بيانات دفتر البيع بالمزاد المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقا للنموذج رقم (٢) المرفق .



ويجب أن تكون صفحات هذا الدفتر من أصل وصورين كما يجب  
ترقيمها وختمها بخاتم إدارة التجارة الداخلية المختصة وعلى الموظف المختص  
بالإدارة التأشير على الصفحة الأخيرة من الدفتر بما يفيد ترقيم صفحاته وختمها  
وذلك بغير مصروفات .

## الباب الخامس

### رسوم المزايدات

مادة ١٥ - يكون صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلثن أو وحدات  
القطاع العام حسب الأحوال مسئولاً عن تحصيل الرسم المنصوص عنه في  
المادة (٨) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من المشتري الراسي عليه المزاد  
وتوريده خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ البيع (١) .

ويكون التوريد لخزانة إدارة التجارة الداخلية المختصة أو لخزانة الوزارة  
بالنسبة للحافظات التي لا توجد خزائن بمديرياتها .

ويرسل صاحب صالة المزاد أو الخبير المثلثن خلال ثلاثة أيام من التوريد  
إخطاراً بالبريد الموصى عليه مصحوباً بعلم وصول لإدارة التجارة الداخلية  
المختصة وصورة منه للإدارة العامة للعمليات التجارية بالوزارة على أن يشمل  
هذا الإخطار على الآتي :

(١) المكان الذي أجري فيه المزاد .

(٢) تاريخ المزاد وثمان مائة بيعه واسم وعنوان المشتري .

(٣) قيمة الرسم المستحق وتاريخ تحصيله والخزانة التي تم التوريد لديها  
ورقم وتاريخ قسيمة التوريد .

---

(١) الفقرة الأولى مستبدلة بقرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٩٠

- الوقائع المصرية العدد ٢٦١ في ١٧/١١/١٩٩٠ .

مادة ١٦ - يفوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في إصدار أوامر الجوز الإدارى وتنفيذها لتحصيل الرسوم المستحقة وفقا للسادة الثامنة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧

## الباب السادس

### البيع بالتقسيط

مادة ١٧ - يكون السجل المشار إليه في البند (١) من المادة ٤١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وفقا للنموذج رقم (٣) المرفق .

مادة ١٨ - يسمح بتقسيط ثمن بيع السلع الآتية لمدة ٢٤ شهرا :

- (١) أجهزة التليفزيون بجميع أنواعها .
- (٢) الثلاجات الكهربائية بجميع أنواعها .
- (٣) الغسالات الكهربائية بجميع أنواعها .
- (٤) الأفران والمواقد والمسطحات باليوماجاز .
- (٥) السخانات باليوماجاز .
- (٦) الموتوسيكلات والدراجات .
- (٧) السيارات .
- (٨) الأثاثات المعدنية .

ويشترط ألا يقل مقدم الثمن عن ١٠٪ من السعر المحدد للبيع نقدا وألا تزيد مصاريف التقسيط والفوائد عن الفائدة القانونية السائدة .

## الباب السابع أحكام عامة

---

مادة ١٩ — تلغى القرارات أرقام ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣  
لسنة ١٩٥٧ ، ٥٤٧ لسنة ١٩٥٨ ، ٣٦ ، ٢٧٧ ، ٧٣١ لسنة ١٩٥٩ ، ٦ لسنة  
١٩٦٨ ، ٢٨ لسنة ١٩٦٩ ، ٣٣٦ لسنة ١٩٧١ ، ٢٤٨ لسنة ١٩٧٣ ، ٣٧١  
لسنة ١٩٨١

كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات  
الواردة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٢١ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ  
نشره .

مصدق ١٩٨٦/٨/٦

## **الباب الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة**

### **النقض المصرية بشأن الغش**

### **فى البيوع التجارية**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن الغش فى البيوع التجارية وذلك فى البنود  
التالية :

١- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : « عدم الوفاء  
بكامل أقساط المبيع ، ركن فى جريمة المادة ٤٢ من القانون ١٠٠ لسنة  
١٩٥٧ ادعاء الوفاء بها ، دفاع جوهري » (١) .

---

(١) وقالت المحكمة فى أسباب حكمها : لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم  
١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية قد جرى نصها على أنه  
« يحظر على المشتري - بدون إذن سابق من البائع - أن يتصرف بأى نوع من  
أنواع التصرفات فى السلعة موضوع التقييد قبل الوفاء بثمنها » . وكان  
مفاد نص هذه المادة أن مجرد التصرف فى السلعة موضوع التقييد لا  
تتحقق به الجريمة المنصوص عليها والمؤثمة بمقتضى نص المادة ٤٥ من ذات  
القانون إلا إذا جرى هذا التصرف قبل الوفاء بثمن هذه السلعة . ومن ثم فإنه  
يتعين على الحكم - حتى يستقيم قضائه بالأدلة أن يبين توافر هذا الركن فى  
الدعوى ، لما كان ذلك . وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة  
والفردات المضمومة أن المدعى عن الطعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية  
وفى المذكورة المصرح له بتقديمها على أن الطاعن قام بسداد باقى الأقساط  
المستحقة عليه من ثمن الآلة اللباعة له بالتقسيط ضمن حساب بينه وبين المدعى  
بالحق المبنى لم يصف بعد وهو محل نزاع فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١  
تجارى كلى شمال القاهرة ، ولما كان هذا الدفاع يتعلق بركن له اثره فى  
الدعوى وقد ينبنى على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها ، وكانت مدونات الحكم  
المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهري أو الرد عليه ، -

- ٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : متى تقوم الدفاتر التجارية القانونية مقام الدفاتر الخاص الواجب امساكه تنفيذاً للمادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، (١) .
- ٣- وقضت بدّنه : تنص المادة ٩٩ من القانون المدني على

= فإن يكون معيباً بالتصور والاخلال بحق الدفاع . الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٩٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ ص ٣٠ من ٦٠٧ .

(١) وقالت المحكمة في أسباب حكمها : إن القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد اشترط لكي تقوم الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفاتر الخاص الواجب امساكه تنفيذاً للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، وإن فمتى كان المثلهم بعدم أسماء سجل لتقيد حركة استخدام الزيت بحمله العمومي ، قد قدم أمام المحكمة الاستئنافية بفتراً لا يحتوي على حد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منه وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة وكان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيت وإجراءات بتقيدها واقتصرت أحكامه على السكر فلو جبرت مادته الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعاتها والمسئول عن انارتها أن يتخذوا سجلاً خاصاً ... فيثبتون فيه كمية السكر المقررة للمصنع شهرياً ومكان تخزينها والكمية المصنوعة يومياً من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته والكمية المباعة يومياً من كل صنف من الحلوى ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب هذه المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٩١ ٥٤٩١ اكتفاء بالسجل المبين في المادة الأولى ، متى كان ذلك وكان محضر جلسة المحكمة الاستئنافية قد خلا مما يقوله الطاعن من أنه طلب إليها نذب خبير لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة فيها واستخراج كمية الزيت المستعملة فيها ، وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئاً من وجه النظر في الدعوى ما دامت البيانات الواردة في الدفاتر للمقدم من الطاعن لا تختص بحركة الزيت ولا تؤدي ببياناتها إلى إعطاء البيانات للنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم إذ قضى ببيان الطاعن يكون صحيحاً . جلسة ١٩٥٢/٣/١٧ طعن رقم ١٢٧٢ سنة ٢٢ ق ١ مجموعة الريع قرن بند ٤ ص ٤٥٠ .

أنه لا يتم العقد فى المزايدات إلا بـرسو المـزاد ، ومفاد ذلك أمر أن افتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر إيجاب وإنما الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء أما القبول فلا يتم إلا بإرساء المـزاد .

متى كانت وزارة الأوقاف قد عرضت الأطلـيان محل النزاع لتأجيرها بطريق المزايدة على مقتضى ما تقتضى به أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦ واللائحة الداخلية للوزارة والشروط الواردة بقائمة المـزاد وكانت تلك الأحكام والشروط قد تكلفت ببيان متى وكيف يكون القبول من الوزارة ويتم ارساء المـزاد فإنه يجب الرجوع إليها فى كل ما يتعلق بذلك دون الأحكام العامة الواردة فى المواد ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ من القانون المدنى إذ هذه الأحكام تعتبر من القواعد المكملـة فلا يلجأ إليها إلا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة .

اعتماد السعر الذى تبدأ به المزايدة يفترق عن اعتماد ارساء المـزاد وغير مـفـن عنه .

دفع التأمين شرط لازم لدخول المزايدة وقبول الوزارة هذا التأمين لا يمنحها من أن تستعمل حقها فى رفض العطاء المقدم من دافعة ولو كان هو العطاء الأخير ؛ (١) .

٤- وقضت بأن : أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالإعلان عن بيع المنقولات المستعملة بالمـزاد العلنى وميعاد إجراء ذلك البيع وتحديد يوم للمعاينة وكان حصول المزايدة ووجوب دفع نصف الثمن الراسى به المـزاد وإعانة البيع على مسئولية المشتري المستخلف تقوم على أساس جوهري هو أن يتم البيع بواسطة خبير مـثـمن ، وفيما عدا ذلك فإن هذه النصوص لا تعدو أن تكون تبيان لقواعد الاجراءات والمواعيد الواجب على الخبير المـثـمن

---

(١) نقض جلسة ١/٩/ ١٩٦٤ ، الطعن رقم ١١٢ لسنة ٢٩ ق س ١٥ ص ٦٨ .

المتولى البيع مراعاتها تحقيقاً لسلامة إجراءات المزاد ضماناً لحقوق نوى الشأن فيه ولم يرتب المشرع على عدم مراعاة هذه القواعد جزاء البطلان الحتمي ، هذا إلى أن المشرع قد نص في ذلك القانون على عقوبات جنائية جزاء على مخالفة بعض أحكامه الأخرى ومنها ما أورده ، في الباب الخاص بتنظيم البيع بالتقسيط لحماية السوق التجارية في الغش والهزات التي تؤثر في الائتمان العام ، في حين أنه لم ينص بشأن قواعد بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلني على عقوبات جنائية ، مما مفاده أن هذه القواعد إنما شرعت في مجموعها لمصلحة ذي الشأن الذي يكون له أن يتمسك عند مخالفتها مخالفة جوهرية - بإبطال البيع درهماً ما يصيبه من ضرر ، ومن ثم فهي لا تتعلق بالنظام العام ويزول الأثر المترتب على مخالفتها إذا نزل عنه في نزاع لمصلحته سواء كان هذا القول صراحة أو ضمناً ، وينبنى على ذلك اعتبار الإجراءات صحيحة (١) .

٥- وقضت بأن : مفاد نص الفقرة الأولى في كل من المادتين ٤٣٧ ، رقم ٤٤٦ مرافعات أن للزيادة في البيوع العقارية يمين أن تبدأ بأن ينادى المحضر على الثمن الأساسي الذي ذكره مباشرة الإجراءات في قائمة شروط البيع إلا إذا كان قد تعدل - بحكم في الاعتراض على قائمة شروط البيع يحدد ثمناً أكبر أو أقل فينادى المحضر على الثمن المعدل كما ينادى على مصاريف إجراءات التنفيذ على المقار بما فيها مقابل أتعاب المحاماة والتي يقوم قاضي التنفيذ بتقريرها في الجلسة قبل افتتاح المزايمة التي يتم البيع بحكم - يأخذ الشكل المعادى للأحكام القضائية ويصدر بديباجتها - مزادات القاضي على من رسي عليه المزاد مشتملاً على صورة من قائمة شروط البيع بعد تعديلها إن كانت قد عدلت وبيان الإجراءات التي اتبعت في تحديد يوم البيع وإعلان

---

(١) د الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ السنة ٢٤ هـ ١٣٩٦ .

منه وصورة من محضر جلسة البيع وأمر المدين أو الحائز أو الكفيل العيني بتسليم العقار لمن حكم بإيقاع البيع عليه (١) .

٦- وقضت بأنه : « إذا كانت المحكمة لم تثبت بمحضر جلسة إيقاع البيع أن المزايدة قد بدأت بمناذاة المحضر على الثمن الأساسي والمصاريف فإن إجراءات المزايدة تكون قد تمت على خلاف القانون ولا يكفى ، أن يثبت الحكم أن هذه الإجراءات قد استوفيت وفق القانون بل يتعين عليه بيان الإجراءات التي اتبعت » (٢) .

---

(١) « الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ في جلسة ١٢/٢٥/١٩٨٠ السنة ٣١ من ٢١٢٦ » .

(٢) « الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٠ في جلسة ١٢/٢٥/١٩٨٠ السنة ٣١ من ٢١٢٦ » .



## **الباب الثالث**

### **القيود والأوصاف الجنائية المتعلقة**

### **بالجرائم المنصوص عليها في**

### **قانون البيوع التجارية**

١- تقييد جنحة بالمواد ٩، ١٠، ٤٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيوع التجارية المعدل بالقانونين رقمي ٢١٨ لسنة ١٩٦٠، ٤٧ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ .

زاول مهنة خبير مضمن بدون أن يقيّد اسمه في السجل المعد لذلك  
بوزارة التجارة على النحو المبين بالأوراق .

#### **المقوبة .**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر  
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى  
المقوبتين وفي جميع الأحوال يحكم القاضي بخلق المكاتب ونزع  
اللوحات واللافتات ونشر الحكم ثلاث مرات في إحدى الصحف  
اليومية على نفقة المحكوم عليه (١) .

٢- تقييد جنحة بالمادتين ٣، ٤٤ من القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٥٧ في شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير  
التموين والتجارة ...

وهو صاحب صالة أو خبير مضمن لم يمسك سجل خاص باللفة  
العربية يتضمن مفردات المنقولات المعدة للبيع والبيانات الخاصة بها  
على النحو المبين بالأوراق .

---

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بالنسبة لمقوبة النشر وكيفية تنفيذها  
والتعليمات العامة للنيابات بشأنها في القسم الأول من الكتاب الأول من هذا  
المؤلف .

٣- تقييد جنحة بالمائتين ٢٢ ، ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

قام باستغلال صالة المزاد للنه عنها بالمحضر بغير ترخيص من السلطة المختصة على النحو المبين بالأوراق .

٤- تقييد جنحة بالمائتين ٣٠ ، ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

وهو مستغل لصالة مزاد او مستخدم بها اشترى شيئاً مما يباع فيها او عرض للبيع اشياء مملوكة له او لغير من أجرى المزاد لصالحه على النحو المبين بالأوراق .

٥- تقييد جنحة بالمائتين ٣١ ، ٤٤ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

وهو مستغل لصالة مزاد لم يمك دفترأ يتضمن البيانات الخاصة بذلك على النحو المبين بالأوراق .

#### **المقوبة بالنسبة للأوصاف من ٢ إلى ٥ .**

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى العقوبتين مع الأمر بإغلاق صالة المزاد ونشر الحكم فى صحيفتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه (١) .

---

(١) انظر ما سبق شرحه بالنسبة للعقوبات التكميلية فى القسم الأول من الكتاب الأول من هذا الكتاب .

٦- تقييد جنحة بالمادتين ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

أعلن عن بيع بضائعه بطريق التصفية ( الأوكازيون ) دون أن تكون مشفوعة ببيان الثمن الفعلى التى كانت معروضة به للبيع خلال الشهر السابق على التصفية على النحو المبين بالأوراق .

٧- تقييد جنحة بالمادتين ٣٦، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

باشهر عمليات البيع بالتقسيط على الرغم أن رأس ماله يقل عن ثلاثة ألف جنيه على النحو المبين بالأوراق .

٨- تقييد جنحة بالمادتين ٣٧، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

باع سلعاً بالتقسيط وقام بتقسيط الباقي من الثمن على أكثر من سنتين من تاريخ العقد على النحو المبين بالأوراق .

٩- تقييد جنحة بالمادتين ٤٠، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

حصل من المشتري مصروفات اضافية لقاء تحصيل الأقساط فى محل اقامته على النحو المبين بالأوراق .

١٠- تقييد جنحة بالمادتين ٤١، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

زاول عمليات البيع بالتقسيط للمنقولات المادية دون أن يمسك سجلاً خاصاً لقيود هذه العمليات وفقاً للنموذج المقرر من الجهة الادارية المختصة او دون أن يمسك حساباً منتظماً بالايرادات

والمصرفات التي تتعلق بهذه العمليات على النحو المبين بالأوراق .

١١- تقييد جنحة بالمادتين ٤٢ ، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

وهو مشترطاً لسلعة بالتقسيت قام بالتصرف فيها قبل الوفاء بقيمتها على النحو المبين .

١٢- تقييد جنحة بالمواد ٠١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

لم يستوف الشروط الواجب توافرها للحصول على ترخيص باستغلال صالة مزاد على النحو المبين بالأوراق .

١٣- تقييد جنحة بالمادتين ٣٣ ، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

قام ببيع بضائمه بمحله التجارى بالمزايدة العلنية فى غير الأحوال المقررة قانوناً على النحو المبين بالأوراق .

١٤- تقييد جنحة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن البيوع التجارية المعدل وقرار وزير التموين والتجارة ...

أعلن عن بيع بضائمه بطريق التصفية ( الأوكازيون ) فى غير المواعيد المقررة قانوناً على النحو المبين بالأوراق .

#### **العقوبة بالنسبة للأوصاف من ٦ إلى ١٤ ،**

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانوناً (١) .

---

(١) انظر ما سوف يأتى بشأن العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٢٥ من قانون العقوبات المصرى فى الباب الرابع من هذا القسم .

## **الباب الرابع** **الفش في المزايدات**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلي لشرح جريمة الفش في المزايدات المنصوص عليها في المادة ١٢٥ من قانون العقوبات وذلك في البنود التالية :

### **أولاً ، النص القانوني للمادة ١٢٥ من قانون العقوبات ،**

تنص المادة ١٢٥ من قانون العقوبات المصري على أنه : « كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الفش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع إلزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور » .

### **ثانياً ، شرح جريمة الفش في المزايدات ،**

هذه المادة تقابل في التشريعات العربية المادة ١٠٨ من قانون العقوبات العراقي والمادة ٢٢٨ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات الليبي .

١- **صفة الجاني :** لا يشترط في هذه الجريمة - كما يبدو ظاهر نصها - صفة خاصة في الجاني هو أن يكون الفاعل من أرباب الوظائف العمومية وإنما يستوي أن يكون موظفاً عمومياً أو غيره .

٢- **الركن المادي :** لهذه الجريمة هي سعى الفاعل بطريق الفش (١) في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة دون غيرها من جهات القطاع العام أو قطاع الاعمال العام (٢) .

---

(١) انظر تفصيلاً شرحنا للمقصود بالفش في القسم الأول من الكتاب الأول .

(٢) انظر تفصيلاً كتابتنا « شرح قانون قطاع الاحمال العام » ص ١٧ وما بعدها .

٣- **الركن المعنوي** : وهو القصد الجنائي ومؤداه أن يستهدف الفاعل إلى اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات (١) .

**ثالثاً ، القيود والأوصاف القانونية لجريمة الفش في المزايدات ،**

**تقييد جنحة بالمادة ١٢٥ من قانون العقوبات :**

بصفته من أرباب الوظائف العمومية ( ... ) أو (غيره) سعى بطريق الفش في اضرار أو تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة (٢) .

**العقوبة ،**

العزل والحبس مدة لا تزيد على سنتين مع الزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور .

---

(١) انظر تفصيلاً كتابنا « دعوى بيع العقارات » - الطبعة الثانية - ص ١٧٥ وما بعدها .

(٢) انظر تعريفنا للمقصود بالحكومة ومدى مسئوليتها جنائياً عن جرائم التلبس والفش في الباب السادس من القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف

## **الكتاب الثالث**

### **الغش الصناعي**

#### **تمهيد وتقسيم :**

توجد في الواقع العملى صوراً متعددة من الغش الصناعي . مثل  
الغش في السجل الصناعي والغش في :

القسم الأول : الغش في الصناعة والمواصفات القياسية (١) .

القسم الثانى : غش الكحول .

القسم الثالث : غش الصابون .

القسم الرابع : غش الأسمدة الزراعية .

---

(١) انظر ما سبق ذكره تفصيلاً بشأن المواصفات القياسية للمواد الغذائية وعدد  
الصلاحية للأغذية المختلفة وذلك في القسم الأول من الكتاب الأول





## **القسم الأول**

### **الفش فى الصناعة**

### **والمواصفات القياسية**

**تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فى هذا القسم الصناعى فى الصناعة وفى المواصفات القياسية فى الأبواب الثلاثة التالية :

**الباب الأول :** الأصول التشريعية لقوانين تنظيم الصناعة والتوحيد القياسى .

**الباب الثانى :** المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تنظيم الصناعة والتوحيد القياسى .

**الباب الثالث :** القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات الصناعة والتوحيد القياسى والملاحظات القضائية عليها .

---

(١) انظر ما سبق ذكره تفصيلاً من ملاحظات قضائية على ضوء مبادئ التفتيش القضائى وأحكام محكمة النقض فى الكتابين الأول والثانى من هذا المؤلف .

## **الباب الأول** **الأصول التشريعية لقوانين تنظيم** **الصناعة والتوحيد القياسي**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلي للأصول التشريعية لقوانين تنظيم الصناعة والتوحيد القياسي وذلك في البنود التالية :

**أولاً :** قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها (١) .

**ثانياً :** قرار رئيس الجمهورية باللائحة التنفيذية للقانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ (١) .

**ثالثاً :** قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي (٢) .

---

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٤/٢٩ العدد ٧ مكرراً .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٢ في ١٩٥٨/٥/٢٩ .

(٣) الوقائع المصرية في ١٩٥٧/١/١٠ العدد ٤ مكرر .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (\*)

في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ الصادر في مصر بشأن  
الغرف الصناعية ؛

وعلى القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ الصادر في مصر بإنشاء صندوق  
دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في مصر بتنظيم استيراد العدد  
والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في الصناعات ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر في مصر بشأن المحاسن  
الصناعية والتجارية ؛

وعلى القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في مصر في شأن التوفيق  
والتحكيم في منازعات العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر في شأن التوحيد  
القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر بشأن صندوق  
دعم الحرير ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر بإصدار قانون  
المؤسسات العامة ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في مصر الخاص  
بشئون التموين ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر في مصر في شأن  
التبئة العامة ؛

وعلى المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قور القانون الآتي

# الباب الأول

## في التنظيم الصناعي

### الفصل الأول

#### في الترخيص والقيود

مادة ١ - لا تجوز إقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير  
غرضها الصناعي أو مكان إقامتها إلا بترخيص من وزير الصناعة بعد أخذ  
رأى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية يصدر بإسراع حاجة  
البلاد الاقتصادية وإمكانات الاستهلاك المحلي والتصدير وفي نطاق خطط  
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة  
مع جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن من أوراق ومستندات  
إلى وزارة الصناعة .

تقوم وزارة الصناعة بالاتصال بالجهات الحكومية المختصة للمصو  
على موافقتها وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية .

مادة ٣ - تسكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة من الودارات  
المختصة تكون مهمتها النظر في إلغاء التراخيص .

ويكون إلغاء الترخيص بقرار من وزير الصناعة بعد سماع أقوال صاحب  
الشأن والإطلاع على قرار اللجنة المذكورة في هذا الصدد .

مادة ٤ - يلغى الترخيص بعد صدوره إذا ثبت أن صاحب الشأن  
قد تخلف بغير سبب معقول عن إقامة المنشأة أو تكبير حجمها أو تغيير

الغرض الصناعي لها على النحو المرخص فيه خلال المهلة الواردة في الترخيص أو خلال الامتداد الذي يكون قد أعطى له ، كما يلغى الترخيص اذا توقف صاحب الشأن عن البدء في العمل الذي رخص له فيه مدة تزيد على السنة دون اذن مكتوب من وزارة الصناعة أو اذا خالف شروط الترخيص .

مادة ٥ - على صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها أن يقدم الى وزارة الصناعة جميع البيانات الخاصة بنشاطها طبقا للأوضاع التي تنص عليها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية التي تصدر في هذا الخصوص .

مادة ٦ - لا يجوز لأية منشأة صناعية تبشر نشاطها في الصناعات الأساسية أو الاحتكارية أن تقف انتاجها أو تقلل منه فيما يجاوز الحدود التي تبينها القوانين أو القرارات التي تصدرها الجهات الوزارية المختصة الا باذن من وزارة الصناعة وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٧ - يقدم طلب الحصول على الاذن المنصوص عليه في المادة السابقة الى وزارة الصناعة مصحوبا بالبيانات والمستندات التي تبينها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن وعلى الوزارة فحص هذا الطلب واصدار قرار في شأنه وتخطر به صاحب الشأن في ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ ورود الطلب اليها .

مادة ٨ - على المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا القانون التي يصدر بتحديدتها القرار المشار اليه بالمادة ١٣ من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ طلبا الى وزارة الصناعة لقيدها في سجل يعد لهذا الغرض .

ويكون تقديم الطلب وقيده بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - تقوم وزارة الصناعة بعد سماع اقوال صاحب الشأن بتصحيح القيد المنصوص عليه في المادة السابقة واخطاره بذلك اذا ثبت لديها أنه تم بناء على بيانات غير صحيحة في شأن أي بيان من البيانات الواردة في طلب القيد .

ويشطب القيد اذا أصبحت المنشأة غير خاضعة لأحكام هذا الفصل .

مادة ١٠ - لصاحب الشأن أن يتظلم لوزير الصناعة من القرارات الصادرة في شأن تطبيق أحكام هذا الفصل وذلك خلال شهرين من تاريخ إخطاره بمضمون القرار بكتاب موصى عليه .

ويصدر الوزير قراره في التظلم المشار اليه خلال شهر من وروده وذلك بعد أخذ رأى لجنة فنية تشكل بالوزارة طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية وسماع أقوال صاحب الشأن . ويكون قرار الوزير في هذا التظلم مسبباً ونهائياً .

مادة ١١ - تخضع الطلبات والشهادات والمستخرجات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل والتي تحددها اللائحة التنفيذية للرسوم التي تبينها تلك اللائحة بشرط ألا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ١٢ - يكون لموظفي وزارة الصناعة الذين يصدر بتعيينهم قرار وزاري الاطلاع على الدفاتر والمستندات والحسابات الخاصة بنشاط المنشآت المذكورة بما يستلزمه تطبيق أحكام هذا القانون . ويكون الاطلاع في مقر المنشأة وفي أوقات العمل المعتادة .

وكل من امتنع عمداً عن تمكين هؤلاء الموظفين من الاطلاع على الدفاتر والأوراق - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على الألف جنيه .

مادة ١٣ - تسرى أحكام هذا الفصل على المنشآت الصناعية التي يصدر ببيانها قرار من وزير الصناعة .

## الفصل الثاني

في تحديد المواصفات والمعايير

مادة ١٤ - تقوم وزارة الصناعة بعد أخذ رأى الجهات المختصة بأعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية المحلية ومواصفاتها .

مادة ١٥ - لوزير الصناعة أن يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

- (أ) إيجاد معايير موحدة تطبقها الصناعة في عملياتها الانتاجية .
- (ب) تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة في الصناعة .

مادة ١٦ - (١) مع عدم الإخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من خالف أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة بالتطبيق له ، أو قدم على وجه غير صحيح البيانات أو المعلومات المنصوص عليها في تلك الأحكام أو أثبت هذه البيانات أو المعلومات على غير حقيقتها في أي دفتر أو حساب أو اقرار أو كشف أو في أي مستند آخر ينص هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية على تقديمه ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر على المكاتب والمطبوعات والاعلانات المتعلّقة بنشاطه بيانات غير صحيحة تتصل بتطبيق أحكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية أو القرارات الوزارية ، ويجوز في جميع الأحوال السابقة الحكم بفلق المنشأة ومصادرة السلع أو المنتجات محل المخالفة .

وتضاعف قيمة الجدين الأدنى والأقصى للغرامة اذا كانت السلع والمنتجات محل المخالفة ضارة بالصحة العامة أو لا تتوافر فيها الشروط المقررة للسلامة والأمان ، وفي هذه الحالة يكون الحكم بمصادرة السلع والمنتجات محل المخالفة وجوبيا ، ويجوز الحكم بفلق المنشأة الا اذا تكررت المخالفة أكثر من مرة خلال ستة اشهر فيكون الحكم بفلق المنشأة وجوبيا ، وانما كانت المنشأة تزاول نشاطها الصناعى دون الترخيص لها في ذلك بالمخالفة لأحكام هذا القانون فيتم غلقها اداريا ويحكم بمصادرة منتجاتها في حالة ضبطها ، فاذا كانت السلع التى تنتجها المنشأة في هذه الحالة مما يجب أن تتوافر فيه شروط خاصة بالسلامة والأمان وجب بالإضافة الى ذلك الحكم على المسئول عن ادارة المنشأة بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن ستمائة جنيه ولا تزيد على ستة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

## الباب الثاني

### فى تشجيع الصناعة ودعمها

#### الفصل الأول

##### فى تشجيع الصناعة

مادة ١٧ - تمد وزارة الصناعة أصحاب الشأن بناء على طلبهم بالمعلومات والبيانات الاحصائية والبحوث والخرايط الفنية التى تلزمهم فى انشاء صناعة معينة أو التوسع فيها أو النهوض بها على وجه العموم . ويجوز تحصيل رسم مقابل ذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية بشرط ألا يجاوز ٥٠٠ جنيه .

مادة ١٨ - لوزارة الصناعة أن تقدم الى الهيئات والمؤسسات العلمية أو الفنية المختصة اعانات ومكافآت أو منحا مالية تحدد بقرار من وزير الصناعة وذلك نظير قيام الهيئات والمؤسسات المذكورة بأبحاث أو تجارب تحصل بنشر الصناعة أو رفع مستواها على وجه العموم .

مادة ١٩ - يجوز للجهات المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة تأجير مساحات محدودة من الأراضى الحكومية أو الأراضى المملوكة للمؤسسات العامة بإيجار اسمى أو فى بيع تلك الأراضى بتمن مخفض أو على آجال بشرط أن يكون القرض من هذا التأجير أو البيع هو إقامة منشآت أو انشاءات صناعية على الأراضى المذكورة .

مادة ٢٠ - تقوم الجهات الحكومية المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة بتقديم المونة والتسهيلات اللازمة لإقامة أبنية للمنشآت الصناعية .

مادة ٢١ - على الهيئات والمؤسسات المختصة أن تأخذ رأى وزارة الصناعة فى رسم سياسة التمويل والتسليف الصناعيين .

مادة ٢٢ - يجوز لوزارة الصناعة انشاء مراكز للتدريب المهنى ورفع مستوى الكفاية الانتاجية كما يجوز لها تكوين هيئات للمواصفات ولتصميم الصناعى ولها أن تقوم بذلك بنفسها أو بالمساهمة مع الهيئات والمنشآت المعنية بهذه الأمور أو بتقديم منح للهيئات والمنشآت المذكورة .



مادة ٢٣ - يعتبر منتجا مصريا كل انتاج لا تقل فيه نسبة التكاليف المضافة عن طريق التصنيع في مصر عن ٢٥٪ من تكاليفه النهائية .

### الفصل الثاني

#### في دعم الصناعة .

مادة ٢٤ - تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية هيئة تسمى « الهيئة العامة لدعم الصناعة وتعتبر من المؤسسات العامة » .

مادة ٢٥ (١) - يجوز أن يفرض على المنشآت الصناعية رسم لدعم الصناعة لا يتجاوز ١٠٪ من قيمة المضافة أو المواد الأولية الداخلة في عملياته التشغيل في المنشأة أو من قيمة المهايأ والأجور المستحقة الى المنشأة عن السنة المالية السابقة .

ويصدر وزير الصناعة بالاتفاق مع وزيرى الإقتصاد والخزانة قرارا بتميين وعاء الرسم ونسبته بخصوص كل صناعة .

وتخصص الحصيلة الناتجة من هذا الرسم وطريقة تحصيله وحالات الاعفاء منه بقرار من وزير الصناعة .

وتضاف قيمة الرسم على تكاليف انتاج المنشآت الصناعية الملزمة اداه .

ويكون للرسم حق امتياز على أموال المزمين اداه يأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم ويجوز تحصيله بطريق الحجز الاتارى .

مادة ٢٦ - تنشأ لجان لكل صناعة أو صناعات مشتركة وتكون مهمتها اقتراح اوجه صرف أموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة العامة لدعم الصناعة كما يكون لها الاشراف على كيفية صرف ندد الأموال .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ - الجريدة الرسمية العدد ١٦٨ فى ٢٥ يوليئ سنة ١٩٦٢ تم استبدلت بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ - الجريدة الرسمية العدد ٢٨ فى ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤

مادة ٢٧ - يعاقب من لا يؤدي الرسم المبين في المادة ٢٥ في المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية وتضاعف هذه الغرامة في حالة العود .

مادة ٢٨ - تنشأ الهيئات الآتية بقرار من رئيس الجمهورية .

١ - الغرف الصناعية .

٢ - المجالس الإقليمية للصناعة .

٣ - اتحاد الصناعات .

ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة .

## الباب الثالث

### أحكام عامة وانتقالية

مادة ٢٩ - كل شخص كلف بتنفيذ أحكام هذا القانون ملزم بمراعاة سر المهنة والا عوقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣٠ - تحل الهيئة العامة للدعم محل صناديق الدعم القائمة عند العمل بهذا القانون في جميع حقوقها والتزاماتها ، وبعد وفاء التزامات الصناديق المشار إليها تخصص كل صناعة ٧٥٪ من مال صندوقها الملقى وتؤول نسبة الـ ٢٥٪ الباقية الى الهيئة العامة لدعم الصناعة .

مادة ٣١ - تلغى القوانين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ و ٦ لسنة ١٩٥٥ و ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ - تظل الهيئات المشكلة طبقا للقانونين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليهما قائمة الى أن يتم تشكيل الهيئات الجديدة طبقا لأحكام هذا القانون .

وتتولى اللجنة الدائمة لدعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في اقليم مصر المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه السلطات والاختصاصات المخولة للجنة الدائمة لدعم صناعة الحرير الصناعي ومنسوجاته بمقتضى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على أن يضم لعضوية هذه اللجنة عند النظر في المسائل الخاصة بصندوق دعم صناعة غزل الحرير الصناعي ثلاثة من رجال الصناعة المشتغلين بصناعة الحرير الصناعي يصدر بتعيينهم قرار من وزير الصناعة المركزي وذلك حتى يتم تشكيل مجلس ادارة الهيئة العامة لدعم الصناعة ولجانها (١) .

مادة ٣٣ - تصدر اللائحة التنفيذية المشار اليها في هذا القانون بقرار رئيس الجمهورية .

مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شوال سنة ١٣٧٧ ( ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ ) .

---

(١) الفترة الاخيرة من المادة ٣٢ مضافة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ - الجريدة الرسمية العدد ٢١٧ مكرر (ج) في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتلثة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ (\*)

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الاقليم المصري ؛  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

## الباب الاول

### الترخيص والقيـد

مادة ١ - تقدم طلبات الحصول على الترخيص المتصوص عليها  
في المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر الى مصلحة  
التنظيم الصناعي لدراسة واتخاذ قرار بشأنه .

وتعرض مصلحة التنظيم الصناعي نتيجة فحص الطلب على اللجنة المشار  
اليها في المادة الأولى من القانون لايداء رأيها فيه وذلك خلال شهر والا اعتبر  
سكوتها قبولا لرأى مصلحة التنظيم الصناعي .

ويصدر وزير الصناعة قراره بعد الاطلاع على رأى اللجنة ويخطر  
طالب الترخيص بالقرار النهائي بخطاب موسى عليه يعلم وصول .

مادة ٢ - تقوم وزارة الصناعة بابلاغ مقدم طلب الترخيص بما تتطلبه  
الجهات الحكومية ذوات الشأن من اجراءات لتنفيذ قرار الترخيص وتوالى  
الوزارة الاتصال بصاحب الطلب لاستيفاء البيانات والمستندات اللازمة  
للحصول على رأى الجهات الحكومية سالفه الذكر وعلى هذه الجهات ابلاغ وزارة  
الصناعة بقرارها خلال شهر من تاريخ ارسال الأوراق المطلوبة اليها .

مادة ٣ - يحرم طلب الترخيص على النموذج الذى تعده الوزارة ويبين به اسم المنشأة وكيانها القانوني ونوع الصناعة واسم المدير المسئول وتكاليف انشاء المصنع وما الى ذلك من البيانات .

اما فى حالة المنشآت القائمة والتى تطلب التوسع ، فيجب ان يقدم طلب الترخيص بالتوسع على النموذج الخاص بذلك الذى تصده الوزارة الذى يوضح به على وجه الخصوص الغرض من التوسع واسبابه ومقدار رأس المال الحالى ومقدار الزيادة التى ستطرأ على رأس المال وعدد العمال الحاليين وعدد العمال بعد التوسع ، والقدرة الانتاجية قبل وبعد التوسع .

وعلى طالب الترخيص ان يقدم كافة البيانات والمستندات التى تطلبها منه وزارة الصناعة وترأها متعلقة بموضوع الترخيص وذلك خلال المدة التى تحددها له .

مادة ٤ - يعد بوزارة الصناعة سجل خاص بطلبات الترخيص والتعديل يبين فيه رقم الطلب وتاريخ تقديمه وتاريخ اعلان الطالب بالموافقة أو الرفض وتاريخ تكليفه بسداد الرسوم وتاريخ ورقم القسيمة الدالة على السداد وكذلك رقم الرخصة وتاريخ صدورها ونوع النشاط الذى يزاوله طالب الترخيص واسم المرخص اليه وما الى ذلك من بيانات .

مادة ٥ - يكون الطلب المشار اليه بالمواد السابقة مصحوبا برسم قدره جنيهان .

مادة ٦ - يكون الغاء الترخيص وفقا لاحكام المادة (٣) من القانون المشار اليه بناء على مذكرة ترفعها مصلحة التنظيم الصناعى الى اللجنة المنصوص عليها فى تلك المادة ويبين فيها أسباب عدم قيام طالب الترخيص بتنفيذه على الوجه المخصص به وذلك بعد مناقشة صاحب الشأن .

وتدعو اللجنة صاحب الشأن الى الحضور على حسابه الخاص لسماع أقواله وذلك بخطاب موصى عليه فى ميعاد تحدده .

وتجتمع اللجنة للنظر فى الموضوعات التى تعرض عليها بناء على دعوة وكيل وزارة الصناعة لشنون الصناعة ، وترسل الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال قبل الميعاد المحدد لاعتقادها بثلاثة أيام على الأقل غير أنه فى حالة الضرورة تصح الدعوة تليفونيا ويجب على اللجنة ابداء رأياها خلال شهر من عرض رأى مصلحة التنظيم الصناعى عليها والا اعتبر سكوته قبولا لرأى المصلحة .

ويعرض قرار اللجنة على وزير الصناعة ولا يكون نافذا الا بعد اعتماده

منه .

مادة ٧ - يجب على صاحب المنشأة أو القائم على ادارتها ان يقدم جميع البيانات الخاصة بنشاطها والمحددة في النموذج الذي تدمه مصلحة التنظيم الصناعي .

مادة ٨ - على كل منشأة صناعية تباشر نشاطا في الصناعات الاعاصمية او الاحتكارية ترغب في وقف انتاجها أو تقلل فيما يجاوز الحدود التي تبينها القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن ان تتقدم بطلب الى وزارة الصناعة يبين فيه :

اسم المنشأة وعنوانها .

نوع نشاطها .

عدد موظفيها وعمالها .

كمية الانتاج

السلع أو المنتجات التي سيتناولها التعديل أو التوقف .

الأسباب التي دفعت الى طلب التوقف أو تقليل الانتاج .

التاريخ الذي ترغب فيه المنشأة اجراء التوقف .

مدة هذا التوقف أو تقليل الانتاج .

مادة ٩ - في غير حالات الضرورة يقدم طلب التوقف أو تقليل الانتاج أو تغيير الطاقة الانتاجية قبل ميعاد التوقف الفعلي أو التغيير أو التقليل -ل شهر على الأقل .

ويرفق بطلب التوقف أو تقليل الانتاج أو تغيير الطاقة الانتاجية مايثبت ان الطلب قد تقدم بمثل هذا الطلب الى الجهات المختصة .

وتقوم المصلحة المختصة بالوزارة بدراسة الطلب وكتابة تقرير عنه يرفع الى لجنة تمثل فيها وزارة التموين وتشكل بقرار من وزير الصناعة لفحص الطلب واتخاذ قرار بشأنه .

مادة ١٠ - يقوم وكيل الوزارة المختص بدعوة اللجنة للاجتماع وباتخاذ الاجراءات اللازمة لاختار الطالب بقراراتها في ميعاد اقضاء شهر من تاريخ ورود الطلب الى الوزارة وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول .

مادة ١١ - على المنشآت الصناعية القائمة التي تسرى عليها احكام الفصل الاول من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه أن تقدم الى ادارة التسجيل بوزارة الصناعة طلبا بقيدها في السجل الذى اخذ لهذا الغرض مصحوبا برسم قدره جنيهان وفقا للنموذج الذى تبده الوزارة .

ويقيد طلب التسجيل في السجل الممد لهذا الغرض بادارة التسجيل برقم مسلسل حسب تاريخ وروده .

ويخطر طالب القيد برقم القيد وتاريخه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ١٢ - تتولى ادارة التسجيل التحقق من صحة البيانات الواردة في طلب القيد بواسطة مندوبيها واذا ثبت أن طلب القيد يحتوى على بيانات غير صحيحة أو تنقصه بعض البيانات تقوم الادارة المذكورة بدعوة صاحب الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في ميعاد تصديده لسماع أقواله في هذا الشأن ، فاذا تخلف عن الحضور رغم انذاره تقوم الادارة بتصحيح القيد من تلقاء نفسها .

مادة ١٣ - يكون التنظيم المنصوص عليه في المادة ١٠ من القانون بكتاب يقدمه صاحب الشأن الى وزارة الصناعة متضمنا أسباب التظلم .

وتشكل لجنة للفصل في التظلمات وذلك على النحو الآتى :

وكيل وزارة الصناعة . . . . . ورئيسا

أعضاء	مدير عام مصلحة التنظيم الصناعى . . . . .
	مدير عام مصلحة الرقابة الصناعية . . . . .
	عضو مجلس الدولة عن ادارة الفتوى والتشريع بوزارة
	الصناعة . . . . .
	مندوب عن اتحاد الصناعات المصرية . . . . .

واللجنة الحق في استدعاء صاحب الطلب أو من ترى الاستئناس برأيهم  
وغيرتهم العملية لسماح أقوالهم .

ويرفع تقرير اللجنة إلى الوزير لإصدار قراره في التظلم ثم يخطر المتظلم  
بالقرار بخطاب موصى عليه يعلم الوصول مع التأشير في السجلات الخاصة  
بمضمون القرار وتاريخ إخطار المتظلم .

مادة ١٤ - يفرض رسم قدرة جنيته واحد على كل شهادة تصدرها  
للوزارة تنفيذا لأحكام هذا الفصل .

## الباب الثاني

### في تشجيع الصناعة

مادة ١٥ - إذا رغب أحد أصحاب المنشآت في الحصول على معلومات  
أو بيانات إحصائية أو خرائط فنية أو بحوث تعاونية في إنشاء صناعة  
معيّنة أو التوسع فيها فعليه أن يتقدم بذلك إلى مدير عام مصنعة  
التنظيم الصناعي .

ويقوم مدير عام مصنعة التنظيم الصناعي بفحص هذا الطلب لتحديد  
مدى جديته وأهمية هذه البيانات ومدى توفرها وإمكانية إمدادها وتزويدها  
الطالب بها وإمكانية السماح بنشرها .

وإذا رأت مصنعة التنظيم الصناعي على ضوء هذه الاعتبارات أن في الإمكان  
إجابة الطالب إلى طلباته كلها أو بعضها تحدد رسماً تطلبه بسدادته قبل  
البدء في إعداد هذه البيانات .

مادة ١٦ - يحدد هذا الرسم طبقاً لما يتطلبه إعداد هذه المعلومات  
والبيانات والخرائط من مجهود وعمال يحد أدنى جنيتهين وحد أقصى مائة  
جنية يسدّد لفراثة مصنعة التنظيم الصناعي .



ويخطر الطالب بقرار من مصلحة التنظيم الصناعي بالرسم والمدة التي  
يتطلبها إعداد هذه البيانات ويطالب بسداد الرسم مقدما .

وتقوم مصلحة التنظيم الصناعي بإعداد هذه المعلومات وإعطائها  
للطالب .

مادة ١٧ - على وزير الصناعة تنفيذ هذا القرار وله إصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بمراسلة الجمهورية في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٧ ( ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ ) .

## قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧

في شأن التوحيد القياسي (\*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما ارتأه مجلس النولة :

### قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لايجوز لأية مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة وضـمـع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات أو منتجات صناعية دون الرجوع الى الهيئة المصرية للتوحيد القياسي - وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب في وضع مواصفات قياسية لخامات أو منتجات صناعية أن تتقدم الى الهيئة بطلبها موضحة فيه الغرض من المواصفات المطلوبة والمقاييس والاشتراطات التي ترى تضمينها في المواصفات القياسية .

ولا تعتبر المواصفات قياسية الا بعد اعتمادها من الهيئة ونشرها في السجل الرسمي للمواصفات المصرية القياسية .

مادة ٢ - تعتبر جميع المواصفات التي سبق صدورها من أية هيئة مشتتة بالتوحيد غير قياسية ما لم تمتدحها الهيئة المصرية للتوحيد القياسي وتنتشرها في السجل الرسمي للمواصفات المصرية القياسية .

وعلى كل مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب في اعتبار مواصفاتها قياسية أن تتقدم الى الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بنصوص المواصفات التي وضعتها أو تتولى تنفيذها أو تخضع لها ويتبع في شأنها ما تنص عليه المادة السابقة .

مادة ٣ - يستثنى من القيود الواردة بهذا القانون ما ترى القوات المسلحة ضرورة المحافظة على سرية .

مادة ٤ - تنشأ الهيئة المصرية للتوحيد القياسي بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وميزانية مستقلة .

ومع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبة لاتخضع الهيئة فى أنظمتها وحساباتها وشئون موظفيها وإدارة أموالها للقواعد واللوائح التى تجرى عليها الحكومة .

مادة ٥ - مع عدم الاخلال بتوقيع أية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يحاقب كل من يخالف أحكام المادتين الأولى والثانية بالعبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين .

وإذا حصل بيع الخامات أو المنتجات الصناعية أو طرحها أو عرضها للبيع على أنها بمواصفات قياسية خلافاً للحقيقة فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، ويجوز فى جميع الأحوال الحكم بمصادرة الخامات والمنتجات محل المخالفة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير الصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، ويتنفذ كقانون من قوانينها ٩

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ ( ٧ يناير سنة ١٩٥٧ ) .

## **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء المجلس الوطنى للاعتماد**

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى .

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ١٨/٩/١٩٩٦ .

### **مرد : (المادة الأولى)**

ينشأ مجلس وطنى لاعتماد جهات تقييم المطابقة ومنح الشهادات للمتجات والنظم والأفراد العاملين فى مجال تقييم المطابقة (١) .

### **(المادة الثانية)**

يختص المجلس بما يلى :

وضع نظام تقييم جهات منح الشهادات ، وإصدار شهادات الاعتماد .  
منح الاعتماد لجهات منح الشهادات للنظم والمنتجات والأفراد ، أو وقفه أو إلغائه . المتابعة المستمرة للجهات التى تم اعتمادها .  
المساهمة فى الارتقاء بجودة الخدمات التى تقدمها جهات منح الشهادات طبقاً للقواعد والمعايير الوطنية والدولية (٢) .  
التشجيع على تبادل الخبرة بين مختلف الجهات المعتمدة .  
تدعيم الاعتراف المتبادل بين جهات منح الشهادات العاملة بمصر وتطويرها فى الخارج والعمل على عقد اتفاقيات لهذا الغرض .  
تمثيل الدولة لدى الجهات الدولية والأجنبية المعنية بنشاط المجلس ومتابعة أعمالها والتعاون معها .  
إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالإجراءات والمعايير الفنية للاعتماد ، وكذا الشؤون المالية والإدارية للمجلس .  
وضع نظام للنظر فى التظلمات من قراراته وكذلك البت فى المنازعات المتعلقة بتفسير المعايير الفنية .

(١) انظر ما سبق ذكره فى الكتاب الأول من هذا المؤلف بشأن اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون

جمع التليس والذش .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا : موسوعة الاستعلامات ، ص١٧ وما بعدها . وانظر كتابنا : معجم مصطلحات الجهات ومنظمة التجارة العالمية ، ص١٧ وما بعدها .

### (المادة الثالثة)

يشكل المجلس برئاسة وزير الصناعة والثروة المعدنية وعضوية كل من:  
رئيس إدارة الفتوى المختصة بوزارة الصناعة والثروة المعدنية .  
رئيس هيئة التوحيد القياسى وجودة الانتاج .  
رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات .  
رئيس مصلحة الرقابة الصناعية . مدير معهد التغذية .  
رئيس مركز البحوث الزراعية . رئيس جهاز شئون البيئة (١) .  
رئيس المعهد القومى للمعايرة .  
رئيس الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية .  
رئيس اتحاد الصناعات المصرية . رئيس اتحاد الغرف التجارية .  
رئيس جمعية المهندسين المصرية .  
اثنان من الشخصيات العامة يصدر قرار بتعيينهما من وزير الصناعة  
والثروة المعدنية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .  
وللمجلس تشكيل لجان فنية من الخبراء المختصين ومن بين أعضاء  
المجلس وغيرهم من الجهات المعنية للقيام بالأنشطة الفنية للاعتماد .

### (المادة الرابعة)

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته  
من يرى الاستعانة بخبراتهم دون أن يكون لهم صوت معدود .  
وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر  
القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه  
الرئيس .

### (المادة الخامسة)

يصدر وزير الصناعة والثروة المعدنية قراراً بتنظيم الأمانة الفنية  
للمجلس للاعداد والتسجيل لأعمال المجلس ، ومتابعة تنفيذ قراراته (٢) .

### (المادة السادسة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٤١٧ هـ (الموافق  
١٣ أكتوبر سنة ١٩٩٦ م) .  
حسنى مبارك

(١) انظر تفصيلاً كتابتنا : هرج قوانين البيئة : ص١٧ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلاً كتابتنا : أوامر وقرارات التصرف فى التمثيل الجئاني وخرق الطعن  
لها : ص٣٢ وما بعدها .

## **الباب الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تنظيم الصناعة والتوحيد القياسى**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة  
النقض المصرية بشأن الصناعة والمواصفات القياسية الموحدة والتوحيد  
القياسى وذلك فى البنود التالية :

١ - قضت محكمة النقض المصرية بأن : « بأن جريمة خدع  
المشتري المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن تمع  
الغش والتدليس هى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد  
الجنائى ، وهو علم المتهم بالغش الحاصل فى الشئ المتفق على بيعه  
وأنه تعتمد ادخال هذا الغش على المشتري ، وإذن فإذا كان الحكم قد قال  
« إن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التى يضعها فى  
محله أو التى يتعهد بتوريدها للغير وأن تكون متمشية مع حقيقتها  
ولذلك فالتاجر ملزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة  
حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله ... وأنه  
يكفى لقيام جريمة الغش تسلم بضائع مختلفة عن البضائع التى اتفق  
عليها » فإن هذا الذى نكره الحكم لا يؤدى إلى ثبوت علم المتهم بالغش  
ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه » (١) .

٢ - وقضت محكمة النقض المصرية : « إن جريمة وضع  
بيانات غير مطابقة للحقيقة تقع وتتوافر أركانها ولو كانت السلعة التى  
وضع البيان عليها غير مغشوشة ويتوافر القصد الجنائى فيها بمجرد

---

(١) « الطعن رقم ١١٢٥ سنة ٣٤ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٥٥ » .

وضع البيان غير الحقيقي مع العلم بعدم مطابقتها للحقيقة ، وهي تختلف عن جريمة الغش التي تتحقق بخلط الشيء أو اضافة مادة مغايرة لطبيعته أو من نفس طبيعته ولكن من صنف اقل جودة (١) .

٣- كما قضت بأنه : متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثانى درجة بمذكرة نعى فيها على اجراءات أخذ العينة وتحليلها بمخالفتها للمواصفات القياسية رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالسجل الرسمى للمواصفات القياسية بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ والمعمول بها بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحصل المحل على العينة فى وعاء جاف ونظيف ولم يثبت بمحضره اجراءات تهئية الوعاء لاستقبال العينة بالطريقة العلمية ولا كيفية اغلاقه ، كما أن المحل لجأ وصولاً إلى نتيجة التحليل إلى طريقتين أولهما - هى طريقة كرابس الملقاه بالمواصفة القياسية سالف الذكر والثانية - عن طريق حاسة الشم دون اتباع الاجراءات المنصوص عليها بالمواصفة القياسية المذكورة لما كان الثابت أن الحكم للطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الصادر بالانانة لأسبابه دون أن يتمرض لهذا الدفاع رداً عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فيها ، وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحص بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون قد جاء مشوباً بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع (٢) .

٤- وقضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كانت التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة ثبوتاً كافياً لادانته من أقوال محرر

(١) د الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٢/٧١ ص ٢٢ من ١٣٩ .

(٢) د الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ٤/٤/١٩٧٧ ص ٢٨ من ٤٥٧ .

المحضر ومن عدم نفع المتهم للاتهام ... مما يتعين معه عقابه بمواد الاتهام ، لما كان ذلك ، وكانت للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها سلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية في حق الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، فإنه يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والبطلان ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحالة (١) .

---

(١) نقض ١٩٨٤/٣/١٩ الطعن ٦٥٦٦ لسنة ١٤٠٣ ق .



## **الباب الثالث** **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم** **الموارد في تشريعات تنظيم الصناعة** **والمواصفات القياسية**

### **تمهيد .**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات الصناعة والملاحظات القضائية عليه ثم قانون التوحيد القياسي وذلك في البنود التالية :

**أولاً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون الصناعة ،**

١- تقييد جنحة بالمواد ١٢، ١٣، ٣٣ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ واللائحة التنفيذية .

امتنع عمداً عن تمكين موظفي وزارة الصناعة من الاطلاع على الدفاتر والأوراق الخاصة بالمنشأة .

### **العقوبة ،**

غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على الألف جنية .

٢- تقييد جنحة بالمواد ٢٥، ٢٧، ٣٣ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ واللائحة التنفيذية .

وهو صاحب منشأة صناعية لم يؤد رسم دعم الصناعة في المواعيد المقررة .

### **العقوبة ،**

غرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنية وتضاعف هذه الغرامة في حالة العود .

٣- تقييد جنحة بالمادتين ١/١٢ ، ٢٩ ، من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١/٣١٠ من قانون العقوبات .

وهو مكلف بتنفيذ أحكام القانون الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها لم يراع سر المهنة على المحو المبين بالأوراق .  
**العقوبة ،**

الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه (١) .

٤- تقييد جنحة بالمواد ١/١٦ ، ١٣ ، ٣ ، ٢ ، ١ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٨٠ واللائحة التنفيذية .

اقام منشأة صناعية ( أو كبر حجمها أو غير غرضها الصناعى أو مكان اقامتها ) بغير ترخيص من الجهة المختصة .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١/١٦ ، ٥ ، ٣٣ ، من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ المعدل واللائحة التنفيذية .

وهو صاحب منشأة صناعية ( أو القائم على ادارتها ) لم يقدم إلى وزارة الصناعة جميع البيانات الخاصة بنشاطها طبقاً للأوضاع المقررة .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١/١٦ ، ١٣ ، ٦ ، ٣٣ ، من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ المعدل واللائحة التنفيذية .

وهو صاحب منشأة صناعية تباشر نشاطها فى الصناعات الأساسية ( أو الاحتكارية ) أوقف ( أو قلل ) انتاجها دون إذن من وزارة الصناعة واللائحة التنفيذية .

---

(١) لا تحمل أحكام هذا القانون بأنه عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر أنظر نصوص قانون الصناعة سالف الذكر .

٧- تقييد جنحة بالمواد ٨، ١٣، ١٦، ١/٣٣ من القانون  
٢١ لسنة ١٩٥٨ المعدل .

وهو صاحب منشأة صناعية لم يقدم طلباً إلى وزارة الصناعة  
لقيدها في السجل المعد لذلك خلال المدة المحددة .

٨- تقييد جنحة بالمواد ١٣، ١٦، ١/٣٣ من القانون  
٢١ لسنة ١٩٥٨ المعدل .

وهو صاحب منشأة صناعية ذكر على المكاتب ( أو المطبوعات أو  
الاعلانات ) المتعلقة بنشاطه بيانات غير صحيحة .

#### **العقوبة بالنسبة للأوصاف الخمسة السابقة ،**

غرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ويجوز  
الحكم بغلق المنشأة ومصادرة السلع أو المنتجات محل المخالفة .

**ثانياً ، الملاحظات القضائية على أحكام العقاب في  
قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها ،**

١- تضاعف قيمة الحدين الأدنى والأقصى للغرامة إذا كانت  
السلع والمنتجات محل المخالفة ضارة بالصحة العامة أو لا تتوافر فيها  
الشروط المقررة للسلامة والأمان وفي هذه الحالة يكون الحكم  
بمصادرة السلع والمنتجات محل المخالفة وجوبياً ويجوز الحكم بغلق  
المنشأة إلا إذا تكررت المخالفة أكثر من مرة خلال ستة أشهر فيكون  
الحكم بغلق المنشأة وجوبياً (١) .

٢- إذا كانت المنشأة تزاول نشاطها الصناعي دون الترخيص لها  
في ذلك بالمخالفة لأحكام هذا القانون فيتم غلقها إدارياً ويحكم  
بمصادرة منتجاتها في حالة ضبطها فإذا كانت السلع التي تنتجها  
المنشأة في هذه الحالة مما يجب أن تتوافر فيه شروط خاصة بالسلامة

---

(١) انظر ما تقدم بشأن نصوص قانون تشجيع الصناعة .

والأمان وجب بالاضافة إلى ذلك الحكم على المسئول عن ادارة المنشأة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ستمائة جنيه ولا تزيد على ستة الاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٢- يحكم على صاحب المنشأة عند مخالفة حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه وتضاعف هذه الغرامة في حالة العود (١) .

**ثالثاً ، القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون التوحيد القياسي ،**

١- تقييد جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .

وهو المدير المسئول عن مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة وضع مواصفات جديدة على أنها قياسية لخامات أو منتجات صناعية دون الرجوع إلى الهيئة المصرية للتوحيد القياسي .

٢- تقييد جنحة بالمواد ٢ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ .

وهو المدير المسئول عن مصلحة أو مؤسسة عامة أو خاصة ترغب في اعتبار مواصفاتها قياسية لم يتقدم إلى الهيئة خلال الميعاد المحدد .

**العقوبة بالنسبة لوصفين ١ ، ٢ ،**

الحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣- تقييد جنحة بالمادة ٢/٥ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ على أنها مواصفات قياسية على خلاف الحقيقة .

باع أو طرح أو عرض للبيع خامات أو منتجات صناعية .

---

(١) انظر ما سبق ذكره من نصوص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .

### **العقوبة .**

الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم بمصادرة الخامات والمنتجات محل المخالفة (١) .

---

(١) يستثنى من المخطوبات الواردة بهذا القانون ما ترى القوات المسلحة ضرورة المحافظة على سرية .



## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٣

بشأن الإنزام بالإنتاج طبقا للدواصفات الفنية لمقاسات وأبعاد  
الملابس الداخلية للرجال من منتجات شغل السنارة  
(التريكو) (\*)

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي<sup>١</sup> ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الممثل بالقانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ باعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ بمقاسات  
الملابس الداخلية من منتجات شغل السنارة (التريكو) ؛

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة  
الإنتاج المؤرخة ١٨ / ١ / ١٩٨٣ ؛

### قررو :

مادة ١ - تكون مقاسات وأبعاد الملابس الداخلية للرجال من منتجات شغل السنارة  
(التريكو) وفقا للمواصفات الفنية للورقة .

مادة ٢ - تمنح المنشآت الصناعية المنتجة لهذه السلع مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ  
العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق على أن  
تخطر مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديها من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر  
يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

( ١ ) اللوائح المصرية - المجلد ٢٩ (تابع) في ٢ / ٢ / ١٩٨٣ .

-١١٣٠-

مادة ٣- يلغى القرار الوزاري رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يختص بالإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٧١ ؛

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع انصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ؛

صدر في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ ( أول فبراير سنة ١٩٨٣ ) .

وزير الصناعة والتجارة المدنية

مهندس / فؤاد إبراهيم أبو زعلة



### مقاسات وأبعاد الملابس الداخلية للرجال

من منتجات شغل السنارة (الريكو)

أولا : تكون مقاسات وأبعاد الفانلات المشغولة من أقمشة سادة أو أنترأوك أو شيكة (إيليت) أو مخرم بنوعية وفقا لما هو وارد بالجداول التالية :

#### الجدول رقم (١) الفانلات الأسبورة (العمالات)

الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
عرض الفانلة	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	± ٢
طول الفانلة	٦٩	٧٣	٧٧	٨٠	± ٢

#### الجدول رقم (٢) - الفانلات ذات نصف كم

الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
عرض الفانلة	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	± ٢
طول الفانلة	٦٩	٧٣	٧٧	٨٠	± ٢
طول نصف الكم بالإسورة	٢٠	٢٠	٢٢	٢٢	± ١

### الجدول رقم (٣) - القانات ذات الكم الطويل

الأبعاد والتفاوتات بالمستقيم

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
عرض القانلة	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	$\pm 2$
طول القانلة	٧١	٧٥	٧٩	٨٢	$\pm 2$
طول الكم بالإسورة	٦٠	٦٠	٦٢	٦٢	$\pm 1,5$

#### ١ - طريقة أخذ الأبعاد

١/١ يجرى قياس الأبعاد لل نصف الوارد بالجدول رقم (١) وفقا لما يلي :

(أ) قياس عرض القانلة :

يقاس نصف محيط القانلة بعد ترك (٥) سنتيمترات من أسفل فتحة الأبط  
أى من النقطة (١) إلى النقطة (٣) انظر شكل رقم (١) .

(ب) قياس طول القانلة :

يقاس من أعلى نقطة في القانلة إلى نهاية ثنية طرف (ذيل) القانلة من أسفل  
أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر شكل رقم (١) .

٢/١ يجرى قياس الأبعاد للنصف الوارد بالجدول رقم (٢) وفقا لما يلي :

(أ) قياس عرض القانلة :

يقاس نصف محيط القانلة بعد ترك (٥) حصة سنتيمترات من أسفل فتحة  
الإبط أى من النقطة (١) إلى النقطة (٢) انظر شكل رقم (٢) .

(ب) قياس طول القانلة :

يقاس على ظهر القانلة من أعلى نقطة على حياكة الكتف إلى نهاية وثنية طرف  
(ذيل) القانلة من أسفل أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر شكل

رقم (٢) .

(ج) قياس نصف الكم .

يقاس من حياكة الكتف إلى نهاية طول نصف الكم بما فيه الإسورة أى من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) انظر شكل رقم (٧) .

٣/١ يجرى قياس الأبعاد للصف الوارد بالجدول رقم (٣) وفقا لما يلي :

(أ) قياس عرض القانلة :

يقاس نصف محيط القانلة بعد ترك (٥) خمسة سنتيمترات من أسفل فتحة الإبط أى من النقطة (١) إلى النقطة (٢) انظر شكل رقم (٣) .

(ب) قياس طول القانلة :

يقاس على ظهر القانلة من أعلى نقطة على حياكة الكتف إلى نهاية ثنية طرف (ذيل) القانلة من أسفل أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر شكل رقم (٣) .

(ج) قياس طول الكم :

يقاس من حياكة الكتف إلى نهاية طول الكم بما فيه الإسورة أى من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) انظر شكل رقم (٣) .

ثانيا : تكون مقاسات وأبعاد الألبسة المشغولة من أقمشة سادة أو انترلوك أو شيكة (أيليت) أو مخرم بنوعية وفقا لما هو وارد بالجدول التالية :

#### الجدول رقم (٤) البسة (سليم)

الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
المقاس					
الطول حتى الجمر	٣٢	٣٤	٣٦	٣٨	± ١,٥
¼ عرض السليم	١٩	٢٠	٢١	٢٢	± ١,٥
طول الجنب	١٦	١٧	١٨	٢٠	± ١

الجدول رقم (٥) - البسة (كالسونات) قصيرة  
الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
الطول حتى الجحر	٣٣	٣٥	٣٧	٣٩	$\pm 1,5$
نصف العرض	٢٤	٢٦	٢٨	٣٠	$\pm 1$
الطول الكلي الخارجي	٣٨	٤٠	٤٢	٤٤	$\pm 1$

الجدول رقم (٦) البسة (كالسونات) طويلة  
الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
الطول حتى الجحر	٣٥	٣٧	٣٩	٤١	$\pm 1,5$
الطول حتى نهاية أسورة الرجل	٩٧	١٠٠	١٠٣	١٠٦	$\pm 2$
نصف العرض	٢٤	٢٦	٢٨	٣٠	$\pm 1$

## ٢ - طريقة أخذ الأبعاد

١/٢ يجرى قياس الأبعاد لتصنف الوارد بالجدول رقم ٤ وفقا لما يلي

(أ) قياس الطول حتى الجحر .

يقاس على ظهر اللباس (السلب) من منتصف عرض الكمر إلى منتصف

عرض الجحر من أسفل أى من النقطة (١) إلى النقطة (٢) انظر شكل

رقم (٤)

(ب) قياس عرض السلب

يقاس العرض على وجه اللباس (السلب) أى من نهاية فتحة الرجل من أعلى  
أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر شكل رقم (٤) .

(ج) قياس طول الحنّب .

يقاس من بداية أسفل الكسر إلى بداية حردة الرجل أى من النقطة (٥) إلى  
النقطة (٦) انظر شكل رقم (٤) .

٧/٧ يجرى قياس الأبعاد للصنف الولد بالجدول رقم (٥) وفقاً لما يلي .

(١) قياس الطول حتى الحجر .

يقاس على ظهر اللباس (الكلسون) من منتصف عرض الكعب من أعلى  
إلى منتصف عرض الحجر أى من النقطة (١) إلى النقطة (٢) انظر شكل  
رقم (٥) .

(ب) قياس نصف العرض :

يقاس اللباس (الكلسون) ويقاس نصف العرض من بداية الحجر من أعلى  
أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر شكل رقم (٦) .

(ج) قياس الطول للكل الخارجي :

يقاس الطول الخارجى من بداية الكسر إلى نهاية فتحة الرجل أى من النقطة  
(٥) إلى النقطة (٦) انظر الشكل رقم (٦) .

٧/٧ يجرى قياس الأبعاد للصنف الولد بالجدول رقم (٦) وفقاً لما يلي :

(١) قياس الطول حتى الحجر

يقاس على ظهر اللباس (الكلسون) من منتصف عرض الكعب من أعلى إلى  
منتصف عرض الكعب من أعلى إلى منتصف عرض الحجر أى من النقطة (١)  
إلى النقطة (٢) انظر شكل رقم (٧)

(ب) يقاس طول اللباس من أعلى الكعب على جانب اللباس إلى نهاية الرجل بما فيها  
الإسورة أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر شكل رقم (٧) .

(ج) قياس نصف للعرض :

يقاس النيباس ويقاس نصف العرض من بداية الحجر من أعلى أى من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) انظر شكل رقم (٨) .

ثالثاً - تكون مقاسات وأبعاد الفانات المشغولة من أقمشة حرى بتصميماتها المختلفة وفقاً لما هو وورد بالجدول التالية :

#### الجدول رقم (٧) الفانات الأسبورة

الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
طول الفانلة	٧٠	٧٤	٧٨	٨١	± ٢

#### الجدول رقم (٨) الفانات ذات النصف كم

الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
طول الفانلة	٧٠	٧٤	٧٨	٨١	± ٢
طول نصف الكم	٢٠	٢٠	٢٢	٢٢	± ١

#### ٣ - طريقة أخذ الأبعاد

١/٣ يجرى قياس الطول للنصف الوارد بالجدول رقم (٧) بقياس الطول من أعلى نقطة في الفانلة إلى نهاية ثنية طرف (خيل) الفانلة من أسفل . أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر الشكل رقم (١) .

٢/٣ - يجرى قياس الأبعاد للصنف الوارد بالجدول رقم (٨) وفقا لما يلي :

(١) قياس طول القائلة :

يقاس على ظهر القائلة من أعلى نقطة على حياكة الكتف إلى نهاية ثنية طرف  
( ذيل ) القائلة من أسفل أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) انظر شكل  
رقم (٢)

(ب) قياس نصف الكم :

يقاس من حياكة الكتف إلى نهاية طول نصف الكم بما فيه الإسورة أى من  
النقطة (٥) إلى النقطة (٦) انظر شكل رقم (٢) .

رابعا : تكون مقاسات وأبعاد الإليسة (السلب) المشغولة من أقمشة دون  
بتصميمها الختلفة وفقا لما هو وارد بالجدول التالى

**الجدول رقم (٩) - البسة (سلب)**

الأبعاد والتفاوتات بالسنتيمتر

البيان	٤٠	٤٤	٤٨	٥٢	التفاوت المسموح به في الأبعاد
المقاس					
الطول حتى الحجر	٣٤	٣٦	٣٨	٤٠	± ١,٥
طول الجنب	١٦	١٧	١٨	٢٠	± ١

**٤ - طريقة أخذ الأبعاد**

١/٤ - يجرى قياس الأبعاد للصنف الوارد بالجدول رقم (٩) وفقا لما يلي :

(١) قياس الطول حتى الحجر :

يقاس على ظهر القياس (السلب) من منتصف عرض الكمر إلى منتصف  
عرض الحجر من أسفل أى من النقطة رقم (١) إلى النقطة رقم (٢) انظر  
شكل رقم (٤) .

(ب). قياس طول الجنب .

يقاس من لبداية أسفل الكمر إلى بداية حردة الرجل أى من النقطة رقم ( ٥ )  
إلى النقطة رقم ( ٦ ) انظر الشكل رقم (٤)

### اشتراطات عامة

١/٥ يجوز إنتاج أصناف من الملابس الداخلية بمقاسات أو أبعاد أكبر من المقاسات والأبعاد المنصوص عليها بهذه المواصفات .

٢/٥ يشترط عند فحص المنتجات الواردة في هذه المواصفات اتباع ما يلي :  
١/٢/٥ أن يتم الفحص على للمنتجات الموجودة داخل عبواتها الأصلية .

٢/٢/٥ أن لا يزيد عدد وحدات التعبئة المسحوبة للفحص - التي تمثل النوع والصف  
والمقاس الواحد عن ١٠٪ من عدد الوحدات الموجودة داخل المصنع أو بالمخازن  
التابعة له ويحد أدنى ٥ ( خمسة ) دست .

٣/٢/٥ لا يقل عدد القطع التي يجري قياسها من العينات المسحوبة للفحص عن متوسط  
قياس أبعاد ١٢ ( إثني عشر ) قطعة من القطع الموجودة داخل وحدات التعبئة  
ومن كافة وحدات التعبئة المسحوبة للفحص .

٤/٢/٥ لا يقل عدد القطع التي ترسل للإختبار ببيان نسبة الإنكماش أو تمليد ثبات  
لون الصبغة أو الطباعة عن ( ٦ ) ستقرقع من النوع والصف والمقاس الواحد .

### ٦ - النسبة المئوية للانكماش

١/٦ لا تزيد النسبة المئوية للانكماش بعد الغسيل للأصناف الواردة بهذه المواصفات في  
على ١٠٪ ( عشرة في المائة ) كحد أقصى .

### ٧ - درجات ثبات لون الصبغة أو الطباعة

١/٧ يكون الحد الأدنى للدرجات ثبات لون صبغة أو طباعة الملابس الداخلية  
المنصوص عليها بالجدول رقم ( ٣ ) والجدول رقم ( ٦ ) وفقا لما يلي :

— درجة ثبات اللون للغسوة ٤

— درجة ثبات اللون للغسيل تقيمه ٣



تغير: ٢/٦

— درجة ثبات اللون للعرق تقيع: ٣

تغير: ٣

٢/٧ يكون الحد الأدنى المراجعات ثبات لون صبغة أو طباعة الملابس الداخلية المنصوص عليها بالمحاولات أرقام (١: ٢ . ٣: ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩) وفقا لما يلي:

— درجة ثبات اللون للضوء ٥

— درجة ثبات اللون للفضيل تقيع: ٣

تغير: ٣

— درجة ثبات اللون للعرق تقيع: ٣

تغير: ٣

## ٨ - طرق الفحص والاختبار

١/٨ الفحص النظري :

تقاس أبعاد المنتجات الواردة بهذه المواصفات بالطرق الآتية:

١/١/٨ توضع القطعة (القائلة أو اللباس) على منضلة مسطحة وتقرء باليد دون شد .

٢/١/٨ تقاس أبعاد القطعة بالطرق الخاصة بكل صنف والمنصوص عليها بهذه المواصفات.

٣/١/٨ المتوسط العام بقياس القطع التي تم فحصها يعتبر عند نتيجة فحص الصنف المأخوذة منه هذه القطع .

٢/٨ الفحص المعمل :

يجرى اختبار النسبة المثوية للاكتاش لدى معامل صندوق دم صناعة الغزل والمنسوجات بالإسكندرية بالطريقة المتبعة لدى الصندوق وذلك إلى حين إصدار مواصفات قياسية مصرية لهذه الطريقة .

٢/٢/٨ يجرى اختبار درجات ثبات لون الصبغة أو الطباعة وفقا لما يلي :

(١) اختبار درجة ثبات اللون للضوء وفقا لما هو منصوص عليه في المواصفات

القياسية المصرية رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٢ (طريقة تقليد ثبات لون صبغة

الغزل والمنسوجات لضوء النهار) أو رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٢ (طريقة

تقليد ثبات لون صبغة المواد للتسجئة للضوء باستخدام الضوء الصناعي) .

(ب) إختبارات درجات ثبات اللون للفضيل :

يجرى تقدير درجة ثبات اللون للفضيل وفقاً لما هو مبين بالإختبار رقم (٢) المنصوص عليه في المواصفات القياسية المصرية رقم ١٩٦٣/٣٩٦ ( طرق تقدير ثبات لون المواد النسيجية للفضيل .

(ج) إختبار درجة ثبات اللون للعرق :

يجرى تقدير درجة ثبات اللون للعرق وفقاً لما هو منصوص عليه بالمواصفات القياسية المصرية رقم ١٩٦٣/٣٩٢ ( طريقة ثبات لون المواد النسيجية للعرق ) .

#### ٩ - البيانات والعلامات المميزة للمنتج

١/٩ توضيح البيانات والعلامات التالية على كل قطعة من المنتجات التي تشملها هذه المواصفات القياسية .

١/١/٩ المقاس .

٢/١/٩ نوع المنسوج (سادة - أوتزلوك - شيكة - خرم - دربي وهكذا) .

٣/١/٩ الماركة والعلامة التجارية المسجلتان أو أحدهما أو إسم المصنع المنتج في حالة علم وجود ماركة أو علامة مسجلة .

٤/١/٩ عبارة صنع في (ج.م.ع) .

٥/١/٩ - توضيح البيانات التالية على العبوات الخارجية لهذه المنتجات .

١/٢/٩ المقاس والصنف .

٢/٢/٩ الماركة والعلامات التجارية المسجلتان أو أحدهما أو إسم المصنع

المنتج وعنوانه إذا لم يكن له ماركة أو علامة مسجلة .

ملحوظة : يراعى أن تكتب البيانات السابق الإشارة إليها بالبند ١/٨ ، ٢/٨ ،

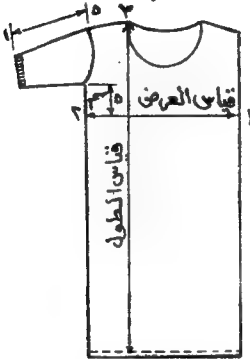
باللغة العربية وبخط واضح وفي مكان ظاهر على القطعة أو العبوة الخارجية .

## فانلة أسبلور



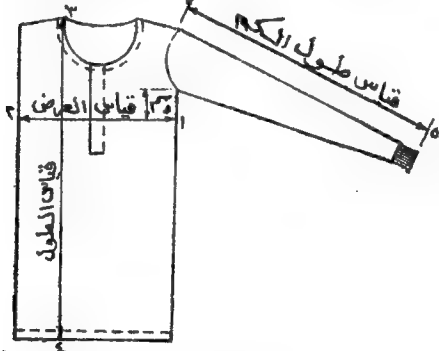
شكل رقم (١)

## فانلة ذات نصف كم



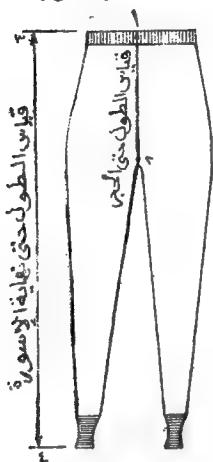
شكل رقم (٢)

## فانلة ذات كم طويل



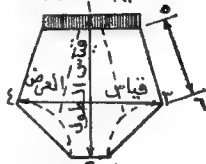
شكل رقم (٣) - طرق قياس أبعاد الملابس البدائية  
« من منتجات شغل السخانة »

كسوتون طويل للرجال



شكل رقم (٧)

سلب للرجال



شكل رقم (٤)

كسوتون رجال



شكل رقم (٥)



شكل رقم (٨)



شكل رقم (٦)

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٨٣

بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات الفنية لمقاسات البيجامات للرجال (١)

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المدل بالقانون  
رقم ( ١١٣ ) لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامّة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ،  
وعلى القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٣٠ / ٩ / ١٩٦٩ بشأن الإلزام  
بمقاسات البيجامات الجاهزة للرجال والأولاد طبقاً للمواصفات القياسية رقم ٢٠٣  
لسنة ١٩٦٩ ،  
وعلى مذكرة السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي  
وجودة الإنتاج المؤرخة في ١ / ٢٤ / ١٩٨٣ ،

### قرر :

مادة ١ - تكون مقاسات البيجامات الجاهزة للرجال وفقاً للمواصفات الفنية  
المرفقة .

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٩ وذلك فيما يخص بالإلزام  
بإنتاج البيجامات الجاهزة للرجال طبقاً للمواصفات القياسية رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦٩

مادة ٣ - تمنح المنشآت الصناعية المنتجة مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق، على أن تخطر مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المحزون لديها من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٣٠٤ ( أول فبراير سنة ١٩٨٣ ) .

مهندس / فؤاد ابراهيم أبو زغلة

## مقاسات البيجامات الجاهزة للرجال

### ١ - اشتراطات عامة

١/١- تكون مقاسات وأبعاد البيجامات الجاهزة للرجال (كم طويل) والتي يتم تشغيلها من الأقمشة المنسوجة من الخامات المختلفة عدامتجات شغل السنارة (الريكو). وفقاً لما هو مبين بالجدول رقم (١).

٢/١- تكون مقاسات وأبعاد البيجامات الجاهزة للرجال (نصف كم) والتي يتم تشغيلها من الأقمشة المنسوجة من الخامات المختلفة عدامتجات شغل السنارة (الريكو) وفقاً لما هو مبين بالجدول رقم (٢).

٣- تحمل كل بيجامة جاهزة بطاقة مثبتة بالحاكيت مبيّناً بها البيانات التالية :  
- اسم الشركة أو المصنع أو المنتج .  
- رقم المقاس والرمز الخاص به .

٤/١- يثبت على بنطلون البيجاما الجاهزة رقم المقاس والرمز الخاص به .

### ٢ - تصاريح

١/٢ - رقم المقاس

المقصود برقم المقاس في هذه المواصفات هو مقاس نصف دوران الصدر .

٢/٢ - الرموز ق، م، ط

تم تمييز كل مقاس في البيجامات الجاهزة للرجال بأحد الرموز التالية .

ق يرمز إلى المقاس الملائم لشخص قصير القامة متوسط طوله ١٦٠ سنتيمتر (١٥٥ - ١٦٨ سنتيمتر) .

م يرمز إلى المقاس الملائم لشخص متوسط القامة متوسط طوله ١٧٠ سنتيمتر (١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتر) .

ط يرمز إلى المقاس الملائم لشخص طويل القامة متوسط طوله ١٨٠ سنتيمتر (١٧٥ - ١٨٥ سنتيمتر) .

### ٣ - التجاوزات المسموح بها في أبعاد البيجامات الجاهزة

١/٣	٢ ٪ بالنقص في الأبعاد التي لا تتجاوز ٥٠ سنتيمتر .
٢/٣	١,٥ ٪ بالنقص في الأبعاد من ٥١ سنتيمتر حتى ٧٠ سنتيمتر .
٣/٣	١ ٪ بالنقص في الأبعاد التي تزيد على ٧٠ سنتيمتر .
٤/٣	٥ ٪ بالزيادة في أبعاد البيجامات الجاهزة للرجال .

### ٤ - طرق قياس أبعاد البيجامات الجاهزة

١/٤ جاكيت البيجاما

تؤخذ الأبعاد المخططة لجاكيت البيجاما وفقاً لما يلي :

١/١/٤ نصف محيط الصدر .

يؤخذ هذا البعد والجاكيت مزورور بين الجانبين من تحت الأبط أي من النقطة (١) إلى النقطة (٢) كما هو موضح بالشكل رقم (١)

٢/١/٤ نصف محيط الوسط .

يؤخذ هذا البعد على ظهر الجاكيت بترول ٤٦ سنتيمتر من منتصف حياكة الياقة أي من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

٣/١/٤ عرض الكتف .

يؤخذ هذا البعد على ظهر جاكيت البيجاما من التقاء حياكة الكنب بالكشطين ماراً أسفل الياقة أي من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

٤/١/٤ نصف محيط الكم من أعلى .

يؤخذ هذا البعد على عرض الكم من تحت الأبط مباشرة أي من النقطة (٧) إلى (٨) كما هو موضح بالشكل رقم (٣) .

٥/١/٤ يؤخذ هذا البعد على ظهر الجاكيت من منتصف دوران الياقة (جيرو) إلى نهاية ذيل الجاكيت أي من النقطة (٩) إلى النقطة (١٠) كما هو موضح بالشكل رقم (١) .

٦/١/٤ طول الكم

يؤخذ هذا البعد من أعلى تقطة بالكم إلى نهاية الكم من أسفل أي من النقطة (١١) إلى النقطة (١٢) كما هو موضح بالشكل رقم (٣) .



٢/٤ بنطلون البيجاما :

يؤخذ الأبعاد المختلفة لبنطلون البيجاما وفقاً لما يلي :

١/٢/٤ نصف محيط الكمر .

يؤخذ هذا البعد بقياس نصف محيط الكمر والكمر مفرد من بدايته إلى حياكة ظهر البنطلون من النقطة (١٣) إلى النقطة (١٤) كما هو موضح بالشكل رقم (٤) .

٢/٢/٤ نصف محيط الفخذ :

يؤخذ هذا البعد بقياس محيط فخذ البنطلون من أعلى أى من النقطة (١٥) إلى النقطة (١٦) كما هو موضح بالشكل رقم (٥) .

٣/٢/٤ عرض الرجل من أسفل .

يؤخذ هذا البعد بقياس عرض رجل البنطلون من أسفل أى من النقطة (١٧) إلى النقطة (١٨) كما هو موضح بالشكل رقم (٥) .

٤/٢/٤ الجانب الخارجى (فلتو) .

يؤخذ هذا البعد على الجانب الخارجى للبنطلون من حياكة الكمر إلى نهاية رجل البنطلون من أسفل أى من النقطة (١٩) إلى النقطة (٢٠) كما هو موضح بالشكل رقم (٥) .

٥/٢/٤ الجانب الداخلى (كفالو) .

يؤخذ هذا البعد على حياكة الجانب الداخلى من حياكة المقعد إلى نهاية رجل البنطلون من أسفل أى من النقطة (٢١) إلى النقطة (٢٢) كما هو موضح بالشكل رقم (٥) .

٥- شروط وطرق فحص البيجامات الجاهزة

١/٥ يشترط عند مطابقة الأبعاد أن تتم المطابقة على مالا يقل عن متوسط أبعاد

٤ قطع من المقاس والرمز الواحد .

٢/٥ توضع القطعة (الجاكيت أو البنطلون) على منضدة مسطحة، وتفرد باليد دون شد ثم تقاس الأبعاد وفقاً للطرق المنصوص عليها في هذه المواصفات .

٣/٥ تتم مطابقة المقاسات والأبعاد الواردة في هذه المواصفات بمراکز ومحال البيع أو المخازن التابعة لها وكذلك بالمصانع والشركات المنتجة .

**جدول رقم (١)**

مقاسات وأبعاد البيجامات الجاهزة للرجال (كم ضويل)  
الأبعاد بالتقريب

رقم المقاس	أبعاد الجاكيت					أبعاد البنطلون			
	نصف محيط الصدر	نصف محيط الخصر	نصف محيط الكتف	طول الجاكيت	طول الجاكيت	عرض الرجل	عرض الرجل	طول البنطلون	الحاجب الداخلي
	م	م	م	م	م	م	م	م	
٤٤/ق	٥١	٤٢	٢١	٧٤	٦٠	٢٣	٣٦	١٠٠	٧١
٤٤/م	٥١	٤٢	٢١	٧٧	٦٣	٢٣	٣٦	١٠٥	٧٤
٤٤/ط	٥١	٤٢	٢١	٨٠	٦٦	٢٣	٣٦	١١٠	٧٧
٤٨/ق	٥٥	٤٥	٢٢	٧٤	٦٠	٢٤	٣٧	١٠٠	٧١
٤٨/م	٥٥	٤٥	٢٢	٧٧	٦٣	٢٤	٣٧	١٠٥	٧٤
٤٨/ط	٥٥	٤٥	٢٢	٨٠	٦٦	٢٤	٣٧	١١٠	٧٧
٥٢/ق	٥٩	٤٧	٢٣	٧٤	٦٠	٢٦	٣٨	١٠٠	٧١
٥٢/م	٥٩	٤٧	٢٣	٧٧	٦٣	٢٦	٣٨	١٠٥	٧٤
٥٢/ط	٥٩	٤٧	٢٣	٨٠	٦٦	٢٦	٣٨	١١٠	٧٧
٥٦/ق	٦٣	٤٩	٢٤	٧٤	٦٠	٢٦	٣٩	١٠٠	٧١
٥٦/م	٦٣	٤٩	٢٤	٧٧	٦٣	٢٦	٣٩	١٠٥	٧٤
٥٦/ط	٦٣	٤٩	٢٤	٨٠	٦٦	٢٦	٣٩	١١٠	٧٧
٦٠/ق	٦٧	٥١	٢٥	٧٤	٦٠	٢٧	٤٠	١٠٠	٧١
٦٠/م	٦٧	٥١	٢٥	٧٧	٦٣	٢٧	٤٠	١٠٥	٧٤
٦٠/ط	٦٧	٥١	٢٥	٨٠	٦٦	٢٧	٤٠	١١٠	٧٧

(٥) أبعاد للإسترشاد بها عند التفصيل فقط .

ملحوظة: في حالة صنع البيجامات من الأقمشة الصوفية أو الكتن يراعى زيادة كل من طول الجاكيت والكم والحاجب الخارجي (فتل) والحاجب الداخلي (كفالو) البنطلون بمقداره متقريب على الأبعاد الواردة بهذا الجدول .

جول رقم (٢)

مقاسات وأبعاد البيجامات الجاهزة للرجال (نصف كم)

الأبعاد بالسنتيمتر

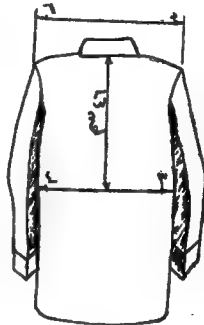
رقم المقاس	أبعاد الجاكيت					أبعاد البنطلون		
	محيط الصدر	نصف الكمر من أعلى	نصف الجاكيت	طول نصف الكمر	نصف محيط الكمر	نصف المقعد (د)	نصف محيط الخفة	عرض الرجل من أسفل
٤٤/ق	٥١	٤٢	٢١	٧٤	٤٩	٥١	٣٦	٢٣
٤٤/م	٥١	٤٢	٢١	٧٧	٤٩	٥١	٣٦	٢٣
٤٤/ط	٥١	٤٢	٢١	٨٠	٤٩	٥١	٣٦	٢٣
٤٨/ق	٥٥	٤٥	٢٢	٧٤	٥٣	٥٥	٣٧	٢٤
٤٨/م	٥٥	٤٥	٢٢	٧٧	٥٣	٥٥	٣٧	٢٤
٤٨/ط	٥٥	٤٥	٢٢	٨٠	٥٣	٥٥	٣٧	٢٤
٥٢/ق	٥٩	٤٧	٢٣	٧٤	٥٧	٥٩	٣٨	٢٦
٥٢/م	٥٩	٤٧	٢٣	٧٧	٥٧	٥٩	٣٨	٢٦
٥٢/ط	٥٩	٤٧	٢٣	٨٠	٥٧	٥٩	٣٨	٢٦
٥٦/ق	٦٣	٤٩	٢٤	٧٤	٦١	٦٣	٣٩	٢٦
٥٦/م	٦٣	٤٩	٢٤	٧٧	٦١	٦٣	٣٩	٢٦
٥٦/ط	٦٣	٤٩	٢٤	٨٠	٦١	٦٣	٣٩	٢٦
٦٠/ق	٦٧	٥١	٢٥	٧٤	٦٥	٦٧	٤٠	٢٧
٦٠/م	٦٧	٥١	٢٥	٧٧	٦٥	٦٧	٤٠	٢٧
٦٠/ط	٦٧	٥١	٢٥	٨٠	٦٥	٦٧	٤٠	٢٧

أبعاد للأسترشاد وبها بها عند التفصيل فقط .

# طرق قياس أبعاد البجائمات الجاهزة



شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)



شكل رقم (٣)



شكل رقم (٤)



شكل رقم (٥)

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٣

بشأن الالتزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات الفنية لمقاسات البديل الجاهزة للرجال والبنطلونات الجاهزة للرجال (١)

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ١.

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الممثل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١/٥/ ١٩٧٢ بشأن الإلزام بمقاسات بعض المنتجات ؛

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج المؤرخة في ١/١/ ١٩٨٣ ؛

### فقره :

مادة ١ - تكون مقاسات البديل الجاهزة للرجال والبنطلونات الجاهزة للرجال وفقاً للمواصفات الفنية المرفقة .

مادة ٩ - يلغى القرار الوزاري رقم ٢١ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يختص بالإلزام بالمواصفات القياسية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٧ .

( ١ ) الوقائع المصرية - العدد ٣٠ ( مكرر ) في ٤ / ٢ / ١٩٨٣ .

مادة ٣ - تمنح المنشآت الصناعية المنتجة مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق ، على أن تخطر مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديها من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
صدر في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (٣ فبراير سنة ١٩٨٣) .

وزير للصناعة والتجارة المعنوية

مهندس : فؤاد إبراهيم أبو زعلة

## مقاسات البدل الجاهزة للرجال

### ١ - اشتراطات عامة

١/١ - يكون مقاسات وابعاد البدل الجاهزة الصنفي للرجال وفقاً لما هو مبين بالجدول التالية :

١/١/١ - جدول رقم (١) خاص بمقاسات وابعاد البدلة الجاهزة الصنفي للرجال: هجري القامة (قصير) بمتوسط طول ١٦٠ سنتيمتراً ( ١٥٥ - ١٦٨ سنتيمتراً ) .

١/١/٢ - جدول رقم (٢) خاص بمقاسات ابعاد البدلة الجاهزة الصنفي للرجال متوسطي القامة (متوسط) بمتوسط طول ١٧٠ سنتيمتراً ( ١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتراً ) .

١/١/٣ - جدول رقم (٣) الخاص بمقاسات وابعاد البدلة الجاهزة الصنفي للرجال طويلي القامة (طويل) بمتوسط طول ١٨٠ سنتيمتراً ( ١٧٥ - ١٨٥ سنتيمتراً ) .

٢/١ - تكون مقاسات وابعاد البدل الجاهزة الشتوي للرجال وفقاً لما هو مبين بالجدول التالية :

١/٢/١ - جدول رقم (٤) خاص بمقاسات وابعاد البدلة الجاهزة الشتوي للرجال قصيري القامة (قصير) بمتوسط طول ١٦٠ سنتيمتراً ( ١٥٥ - ١٦٨ سنتيمتراً ) .

١/٢/٢ - جدول رقم (٥) خاص بمقاسات وابعاد البدلة الجاهزة الشتوي للرجال متوسطي القامة (متوسط) بمتوسط طول ١٧٠ سنتيمتراً ( ١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتراً ) .

١/٢/٣ - جدول رقم (٦) خاص بمقاسات وابعاد البدلة الجاهزة الشتوي للرجال طويلي القامة (طويل) بمتوسط طول ١٨٠ سنتيمتراً ( ١٧٥ - ١٨٥ سنتيمتراً ) .

٣/١ - يتبع في قياس أبعاد بدل الرجال الطرق المنصوص عليها في هذه المواصفات .

- ٤/١ - تحمل كل بدلة جامزة بطاقة مثبتة بالخاكت مبينا بها البيانات التالية :
- اسم الشركة أو المصنع المنتج
  - رقم المقاس والرمز الخاص به .
- ٥/١ - يثبت على بتلون البدلة الجامزة بطاقة أو علامة أخرى مبينا بها نفس رقم مقاس البدلة والرمز الخاص به .

## ٢ - تصاريح

- ١/٢ - البدلة :
- المقصود بالبدلة في هذه المواصفات الخاكت والتبتلون معاً .
- ٢/٢ - ورق مقاس البدلة :
- المقصود برقم مقاس البدلة في هذه المواصفات هو نصف محيط الصدر لمقاس الجسم نفسه .
- ٣/٢ - الرموز :
- تم تمييز كل رقم مقاس في البدل الجامزة للرجال بأحد الرموز التالية :
- ١/٣/٢ - بدلة لشخص قصير القامة ( ق ) متوسط طوله ١٦٠ سنتيمتراً ( ١٥٥ - ١٦٨ سنتيمتراً ) .
- ق/١ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ نحيف .
- ق/٢ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ متوسط .
- ق/٣ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ ممتلئ .
- ٢/٣/٢ - بدلة لشخص متوسط القامة ( م ) متوسط طوله ١٧٠ سنتيمتراً ( ١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتراً ) .
- م/١ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ نحيف .
- م/٢ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ متوسط .



- ٣/٢ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ ممثل.
- ٣/٣ - بدلة اشخص طويل القامة (ط) متوسط طوله ١٨٠ سنتيمترا (١٧٥ - ١٨٥ سنتيمترا).
- ط/١ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ نحيف.
- ط/٢ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ متوسط.
- ط/٣ - ترمز إلى محيط وسط ومحيط جناب ومحيط فخذ ممثل.

### ٣ - التجاوزات المسموح بها في أبعاد البدل

لا يتعدى التجاوز في أبعاد البدل الجاهزة بمختلف أنواعها النسب التالية :

- ١/٣ - نسبة ٢٪ بالنقص في الأبعاد التي لا تتجاوز ٥٠ سنتيمترا .
- ٢/٣ - نسبة ١,٥٪ بالنقص في الأبعاد من ٥١ إلى ٥٩ سنتيمترا حتى ٧٠ سنتيمترا .
- ٣/٣ - نسبة ١٪ بالنقص في الأبعاد التي تزيد عن ٧٠ سنتيمترا .
- ٤/٣ - نسبة ٥٪ بالزيادة في أبعاد البدل.

### ٤ - طرق قياس أبعاد البدل

١/٤ - تؤخذ أبعاد الجاكيت على الوجه التالي :

١/١/٤ - نصف محيط الصدر :

يؤخذ هذا البعد من خط نصف ظهر الجاكيت وحتى خط نصف الجاكيت الأمامي مارا من تحت الأبط تماماً مع ترك مسافة المرد أي من النقطة (١) إلى النقطة (٢) كما هو موضح بالشكل رقم (١).

٢/١/٤ - نصف محيط الوسط :

يؤخذ هذا البعد من نقطة بداية التكمية على خط نصف ظهر الجاكيت وحتى خط نصف الجاكيت الأمامي مع ترك مسافة المرد أي من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) كما هو موضح بالشكل رقم (١).

٣/١/٤ - نصف محيط الجناح :

يؤخذ هنا البعد بترول ١٧ سنتيمتراً على خط نصف ظهر الحياكة وحى نصف الحياكة الأمامى مع ترك مسافة المرد أى من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) كما هو بالشكل رقم (١).

٤/١/٤ - العرض بين الكتفين :

يؤخذ هنا البعد على ظهر الحياكة من نقطة التقاء حياكة الكتان بالكتفين أى من النقطة (٧) إلى النقطة (٨) كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

٥/١/٤ - نصف محيط الكم :

يؤخذ هنا البعد على عرض الكم من تحت الإبط مباشرة أى من النقطة (٩) إلى النقطة (١٠) كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

٦/١/٤ - نصف محيط نهاية الكم :

يؤخذ هنا البعد على عرض نهاية الكم أى من النقطة (١١) إلى النقطة (١٢) كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

٧/١/٤ - طول الكم :

يؤخذ هنا البعد والكم مفرد من نقطة التقاء حياكة الكتف ببداية الكم إلى نهايته أى من النقطة (١٣) إلى النقطة (١٤) كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

٨/١/٤ - تؤخذ أبعاد البنطلون على الوجه التالى :

١/٢/٤ - أنصاف محيط الوسط :

يؤخذ هنا البعد على نصف محيط الكمر والبنطلون مقفل أى من النقطة (١٥) إلى النقطة (١٦) كما هو موضح بالشكل رقم (٤).

٢/٢/٤ - الجانب الداخلى للبنطلون (الكفالى) :

يؤخذ هنا البعد من بداية إلى نهاية الحياكة الداخلية أى من النقطة (١٧) إلى النقطة (١٨) كما هو موضح بالشكل رقم (٤).

٤/٢ - الجانب الخارجى للبنطون (الفاتو) :

يؤخذ هذا البعد على الجانب الخارجى للبنطون من حياكة الكمر إلى نهاية رجل البنطون من أسفل أى من النقطة (١٩) إلى النقطة (٢٠) كما هو موضح بالشكل رقم (٤) .

### ٥ - شروط وطرق فحص البندل الجاهزة

١/٥ - يشترط عند مطابقة الأبعاد ، أن تتم المطابقة على ما لا يقل عن متوسط أبعاد ثلاث قطع من المقياس والرمز الواحد .

٢/٥ - توضع القلعة (الحاكت أو البنطون) على منضلة مسطحة وتقرء باليد دون شد ، ثم تقاس الأبعاد وفقا للطرق المنصوص عليها في هذه المواصفات .

٣/٥ - تتم مطابقة المقاسات والأبعاد الواردة في هذه المواصفات بمراكز ومحال البيع أو المخازن التابع لها ، كما تتم المطابقة بالمصانع والشركات المنتجة .

جدول رقم (١)  
مطاسات البلهة الجازة الصفي للؤل قصير بتوسط طول ١٦٠ سنتيمترا ١٥٥ - ١٦٨ سنتيمترا  
الأبعاد بالسنتيمتر

رقم مطاس البلهة	أبعاد البلهة										أبعاد البطالون			
	نصف محيط المصدر	نصف محيط الجنب الكعف	نصف محيط الجنب الكعفين	طول الكعف	نصف محيط الكعف	نصف محيط الكعف	طول الكعف	نصف محيط الكعف	طول الكعف	نصف محيط الكعف	نصف محيط الجنب الوسط	نصف محيط الجنب الوسط	نصف محيط الجنب الوسط	طول البطالون
١/ق/٤٦	٥٣	٤٧	٥٠	٤٣	١٣	١٩	١٣,٥	٦٠	٢٢	٧٢	٤٠	٤٨	٣٢	٩١
٢/ق/٤٦	٥٣	٤٩	٥٢	٤٣	١٣	١٩	١٣,٥	٦٠	٢٢	٧٢	٤٢	٥٠	٣٣	٩١
٣/ق/٤٦	٥٣	٥١	٥٤	٤٣	١٣	١٩	١٣,٥	٦٠	٢٢	٧٢	٤٤	٥٢	٣٤	٩٦,٥
١/ق/٤٨	٥٥	٤٩	٥٢	٤٤	١٣,٥	٢٠	١٣,٥	٦٠	٢٢	٧٢	٤٢	٥٠	٣٣	٩٦
٢/ق/٤٨	٥٥	٥١	٥٤	٤٤	١٣,٥	٢٠	١٣,٥	٦٠	٢٢	٧٢	٤٤	٥٢	٣٤	٩٦,٥
٣/ق/٤٨	٥٥	٥٢	٥٦	٤٤	١٣,٥	٢٠	١٣,٥	٦٠	٢٢	٧٢	٤٦	٥٤	٣٥	٩٧
١/ق/٥٠	٥٧	٥١	٥٤	٤٥	١٤	٢١	١٤	٦٠	٢٢	٧٢	٤٤	٥٢	٣٤	٩٦,٥
٢/ق/٥٠	٥٧	٥٣	٥٦	٤٥	١٤	٢١	١٤	٦٠	٢٢	٧٢	٤٦	٥٤	٣٥	٩٧
٣/ق/٥٠	٥٧	٥٥	٥٨	٤٥	١٤	٢١	١٤	٦٠	٢٢	٧٢	٤٨	٥٦	٣٦	٩٧,٥

٧٤	٩٧	٣٥	٥٤	٤٦	٧٢	٢٢	٦٠	١٤,٥	٢٢	١٤,٥	٤٦	٥٦	٥٣	٥٩	١/٣/٥٢
٧٤	٩٧,٥	٣٦	٥٦	٤٨	٧٢	٢٢	٦٠	١٤,٥	٢٢	١٤,٥	٤٦	٥٨	٥٥	٥٩	٢/٣/٥٢
٧٤	٩٨	٣٧	٥٧	٥٠	٧٢	٢٢	٦٠	١٤,٥	٢٢	١٤,٥	٤٦	٦٠	٥٧	٥٩	٣/٣/٥٢
٧٤	٩٧,٥	٣٦	٥٦	٤٨	٧٢	٢٢	٦٠	١٥	٢٢,٥	١٥	٤٧	٥٨	٥٥	٦١	١/٣/٥٢
٧٤	٩٨	٣٧	٥٧	٥٠	٧٢	٢٢	٦٠	١٥	٢٢,٥	١٥	٤٧	٦٠	٥٧	٦١	٢/٣/٥٢
٧٤	٩٨,٥	٣٨	٥٩	٥٢	٧٢	٢٢	٦٠	١٥	٢٢,٥	١٥	٤٧	٦٢	٥٩	٦١	٣/٣/٥٢
٧٤	٩٨	٣٧	٥٧	٥٠	٧٢	٢٢	٦٠	١٥,٥	٢٢	١٥,٥	٤٨	٦٠	٥٧	٦٣	١/٣/٥٦
٧٤	٩٨,٥	٣٨	٥٩	٥٢	٧٢	٢٢	٦٠	١٥,٥	٢٢	١٥,٥	٤٨	٦٢	٥٩	٦٣	٢/٣/٥٦
٧٤	٩٩	٣٩	٦١	٥٤	٧٢	٢٢	٦٠	١٥,٥	٢٣	١٥,٥	٤٨	٦٤	٦١	٦٣	٣/٣/٥٦
٧٤	٩٨,٥	٣٨	٥٩	٥٢	٧٢	٢٢	٦٠	١٦	٢٣,٥	١٦	٤٩	٦٢	٥٩	٦٥	١/٣/٥٨
٧٤	٩٩	٣٩	٦١	٥٤	٧٢	٢٢	٦٠	١٦	٢٣,٥	١٦	٤٩	٦٤	٦١	٦٥	٢/٣/٥٨
٧٤	١٠٠	٤٠	٦٣	٥٦	٧٢	٢٢	٦٠	١٦	٢٣,٥	١٦	٤٩	٦٦	٦٣	٦٥	٣/٣/٥٨

- ١١٥٦ -

(٥) أبعاد تخفيض كتلير الموضحة .

جدول رقم ( ٢ )

معايير البنية الجاهزة الصغرى لطول (متوسط) بنوط طول ١٧٠ سنتيمترا (١٦٩ - ١٧٤ سنتيمترا)  
الأبعاد بالسنتيمتر

رقم معاصر البنية	أبعاد الملاك										أبعاد البوطون			
	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	مساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة	تقسيم المساحة
١١/٢/٤٦	٥٣	٤٧	٥٠	٤٣	١٣	١٩	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٢	٣٢	٣٢
	٥٣	٤٩	٥٢	٤٣	١٣	١٩	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٢	٣٢	٣٢
	٥٣	٤٩	٥٢	٤٣	١٣	١٩	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٢	٣٢	٣٢
	٥٣	٤٩	٥٢	٤٣	١٣	١٩	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٢	٣٢	٣٢
٢/٢/٤٨	٥٥	٤٩	٥٢	٤٤	١٣	٢٠	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٥	٣٥	٣٥
	٥٥	٤٩	٥٢	٤٤	١٣	٢٠	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٥	٣٥	٣٥
	٥٥	٤٩	٥٢	٤٤	١٣	٢٠	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٥	٣٥	٣٥
	٥٥	٤٩	٥٢	٤٤	١٣	٢٠	١٣	١٣	١٣	١٣	٤٨	٣٥	٣٥	٣٥
١/٢/٥٠	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦
	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦
	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦
	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦
٢/٢/٥٠	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦
	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦
	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦
	٥٧	٥١	٥٢	٤٥	١٤	٢١	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨	٣٦	٣٦	٣٦

V4 1.0,0	20	03	37	V0	23	73	13,0	22	13,0	37	07	07	04	1/2/08
V4 1.0,0	21	01	38	V0	23	73	13,0	22	13,0	08	08	04	04	2/2/08
V4 1.0,0	27	00	00	V0	23	73	13,0	22	13,0	07	07	04	04	3/2/08
V4 1.0,0	21	07	38	V0	23	73	10	22,0	10	37	00	11	11	1/2/03
V4 1.0,0	27	00	00	V0	23	73	10	22,0	10	37	07	11	11	2/2/03
V4 1.0,0	28	10	07	V0	23	73	10	22,0	10	37	04	11	11	3/2/03
V4 1.0,0	27	00	00	V0	23	73	10,0	22	10,0	38	10	27	27	1/2/07
V4 1.0,0	28	10	07	V0	23	73	10,0	22	10,0	38	12	04	27	2/2/07
V4 1.0,0	24	12	30	V0	23	73	10,0	22	10,0	38	12	27	27	3/2/07
V4 1.0,0	28	10	07	V0	23	73	17,0	22	17,0	34	12	04	10	1/2/08
V4 1.0,0	29	12	30	V0	23	73	17,0	22	17,0	34	13	11	10	2/2/08
V4 1.0,0	30	13	07	V0	23	73	17,0	22	17,0	34	13	12	10	3/2/08

دست‌آورد تخصیص لایحه‌های







جدول رقم (٤)  
مقاسات البنية الجاهزة للتبوي (فهير) بنزول طول ١٦٠ سنتيمترا (١٥٥-١٦٨ سنتيمترا)  
الابعاد بالسنيمتر

ابعاد البطان										ابعاد الجاك										رقم مقاس البنية				
طول البطان					نصف البطان					طول الك					نصف الك						نصف الك			
طول البطان	نصف البطان	طول الك	نصف الك	نصف الك	طول البطان	نصف البطان	طول الك	نصف الك	نصف الك	طول البطان	نصف البطان	طول الك	نصف الك	نصف الك	طول البطان	نصف البطان	طول الك	نصف الك	نصف الك	طول البطان	نصف البطان	طول الك	نصف الك	نصف الك
من	تحت	من	تحت	من	من	تحت	من	تحت	من	من	تحت	من	تحت	من	من	تحت	من	تحت	من	من	تحت	من	تحت	من
البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان	البطان
(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)	(كاهل)
٧٤	٣٢	٤٨	١٣	٦٠	١٣٥	١٩	١٣٥	٤٥	٤٧	٥٢	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٣	٤٣	٧٣	٦٠	١٣٥	١٩	١٣٥	٤٥	٤٩	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٤	٤٤	٧٣	٦٠	١٣٥	١٩	١٣٥	٤٥	٥١	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٣	٤٣	٧٣	٦٠	١٣٥	٢٠	١٣٥	٤٦	٤٩	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٤	٤٤	٧٣	٦٠	١٣٥	٢٠	١٣٥	٤٦	٤٩	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٥	٤٥	٧٣	٦٠	١٣٥	٢٠	١٣٥	٤٦	٤٩	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٤	٤٤	٧٣	٦٠	١٣٥	٢١	١٣٥	٤٧	٤٩	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٥	٤٥	٧٣	٦٠	١٣٥	٢١	١٣٥	٤٧	٤٩	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣
٧٤	٣٦	٤٨	٧٣	٦٠	١٣٥	٢١	١٣٥	٤٧	٤٩	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣

٧٤	٩٧	٣٥	٥٤	٤٦	٧٢	٦٠	١٤,٥	٢٢	١٥	٤٨	٥٧,٥	٥٣	٥٩	١/ق/٥٢
٧٤	٩٧,٥	٣٦	٥٦	٤٨	٧٢	٦٠	١٤,٥	٢٢	١٥	٤٨	٥٩,٥	٥٥	٥٩	٢/ق/٥٢
٧٤	٩٨	٣٧	٥٨	٥٠	٧٣	٦٠	١٤,٥	٢٢	١٥	٤٨	٦١,٥	٥٧	٥٩	٣/ق/٥٢
٧٤	٩٧,٥	٣٦	٥٦	٤٨	٧٢	٦٠	١٥	٢٢,٥	١٥,٥	٤٩	٥٩,٥	٥٥	٦١	١/ق/٥٤
٧٤	٩٨	٣٧	٥٨	٥٠	٧٢	٦٠	١٥	٢٢,٥	١٥,٥	٤٩	٦١,٥	٥٧	٦١	٢/ق/٥٤
٧٤	٩٨,٥	٣٨	٦٠	٥٢	٧٣	٦٠	١٥	٢٢,٥	١٥,٥	٤٩	٦٣,٥	٥٩	٦١	٣/ق/٥٤
٧٤	٩٨	٣٧	٥٨	٥٠	٧٢	٦٠	١٥,٥	٢٣	١٦	٥٠	٦١,٥	٥٧	٦٣	١/ق/٥٦
٧٤	٩٨,٥	٣٨	٦٠	٥٢	٧٢	٦٠	١٥,٥	٢٣	١٦	٥٠	٦٣,٥	٥٩	٦٣	٢/ق/٥٦
٧٤	٩٩	٣٩	٦٢	٥٤	٧٣	٦٠	١٥,٥	٢٣	١٦	٥٠	٦٥,٥	٦١	٦٣	٣/ق/٥٦
٧٤	٩٨,٥	٣٨	٦٠	٥٢	٧٢	٦٠	١٦	٢٣,٥	١٦,٥	٥١	٦٣,٥	٥٩	٦٥	١/ق/٥٨
٧٤	٩٩	٣٩	٦٢	٥٤	٧٣	٦٠	١٦	٢٣,٥	١٦,٥	٥١	٦٥,٥	٦١	٦٥	٢/ق/٥٨
٧٤	١٠٠	٤٠	٦٤	٥٦	٧٣	٦٠	١٦	٢٣,٥	١٦,٥	٥١	٦٧,٥	٦٣	٦٥	٣/ق/٥٨

• ابعاد تجميع لتدوير الرزمة •

مقامات البطل الجائزة الكبرى للفرس (متوسط) بمتوسط طول ١٧٠ سنتيمتر (١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتر)  
الأجالة بالسنيمتر

- 177 -

V4	1-7,0	70	03	34	V4	77	13,0	77	10	34	04,0	07	04	V/c/07
V4	1-7	71	07	34	V4	77	13,0	77	10	34	04,0	00	04	V/c/07
V4	1-7,0	74	08	0-0	V4	77	13,0	77	10	34	11,0	07	04	V/c/07
V4	1-7	77	07	34	V4	77	10	77,0	10,0	34	04,0	00	11	V/c/03
V4	1-7,0	77	08	0-0	V4	77	10	77,0	10,0	34	11,0	07	11	V/c/03
V4	1-3	78	7-0	07	V4	77	10	77,0	10,0	34	11,0	07	11	V/c/03
V4	1-3,0	74	77	03	V4	77	10,0	77	17	0-0	70,0	71	77	V/c/07
V4	1-3	78	7-0	07	V4	77	10,0	77	17	0-0	71,0	04	77	V/c/07
V4	1-3,0	74	77	03	V4	77	10,0	77	17	0-0	70,0	04	77	V/c/07
V4	1-3	78	7-0	07	V4	77	17	77,0	17,0	01	77,0	04	70	V/c/08
V4	1-3,0	74	77	03	V4	77	17	77,0	17,0	01	70,0	04	70	V/c/08
V4	1-0	3-0	73	07	V4	77	17	77,0	17,0	01	74,0	77	70	V/c/08

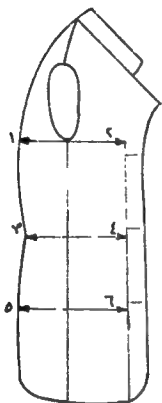
جداول رقم (٦)  
 مقاسات الابدانة الجاهزة للتشوي لطول (طويل) يتوسط طول ١٨٠ سنتيمتر (١٧٥ — ١٨٠ سنتيمتر)  
 الابعاد بالسنتيمتر

أبعاد البطالون										أبعاد ابلاتك										رقم مقاس البدلة
طول البطالون					طول ابلاتك					المرض					نصف					
من الداخل (مخال)	من الاطراف (مخال)	نصف محيط الصدر	نصف محيط البطن	نصف محيط الورك	طول الك	نصف محيط خاوية الك	نصف محيط الك	نصف محيط الك	بين الكتفين	نصف محيط البطن	نصف محيط الورك	نصف محيط الصدر	نصف محيط الورك	نصف محيط الصدر	نصف محيط الورك					
٨٤	١٠٦	٣٢	٤٨	٤٠	٧٩	٦٦	١٢٥	١١	١٢٥	٤٥	٥١,٥	٤٧	٥٣	٥٣	١/ط/٤٦					
٨٤	١٠٦,٥	٣٣	٥٠	٤٢	٧٩	٦٦	١٢,٥	١١	١٢,٥	٤٥	٥٢,٥	٤٩	٥٣	٥٣	٢/ط/٤٦					
٨٤	١٠٦,٥	٣٤	٥٢	٤٤	٧٩	٦٦	١٢,٥	١١	١٢,٥	٤٥	٥٣,٥	٥١	٥٣	٥٣	٣/ط/٤٦					
٨٤	١٠٦,٥	٣٣	٥٠	٤٢	٧٩	٦٦	١٢,٥	٢٠	١٤	٤٦	٥٣,٥	٤٩	٥٥	٥٥	١/ط/٤٨					
٨٤	١٠٦,٥	٣٤	٥٢	٤٤	٧٩	٦٦	١٢,٥	٢٠	١٤	٤٦	٥٣,٥	٥١	٥٥	٥٥	٢/ط/٤٨					
٨٤	١٠٧	٣٥	٥٤	٤٦	٧٩	٦٦	١٣,٥	٢٠	١٤	٤٦	٥٧,٥	٥٣	٥٥	٥٥	٣/ط/٤٨					
٨٤	١٠٦,٥	٣٤	٥٢	٤٤	٧٩	٦٦	١٣,٥	٢١	١٤,٥	٤٧	٥٨,٥	٥١	٥٧	٥٧	١/ط/٥٠					
٨٤	١٠٦,٥	٣٥	٥٤	٤٦	٧٩	٦٦	١٤	٢١	١٥,٥	٤٧	٥٩,٥	٥٣	٥٧	٥٧	٢/ط/٥٠					
٨٤	١٠٧,٥	٣٦	٥٦	٤٨	٧٩	٦٦	١٤	٢١	١٥,٥	٤٧	٥٩,٥	٥٣	٥٧	٥٧	٣/ط/٥٠					

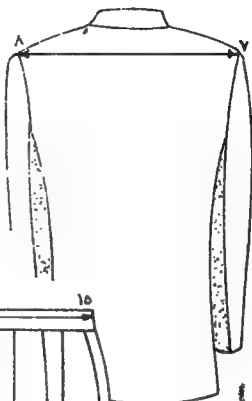
[illegible]

• أبعاد الخنفس لتغير الموضوعة •

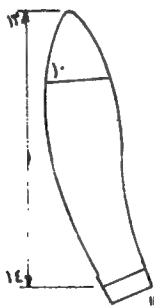
# طريقة أخذ أبعاد البدل الجاهزة للرجال



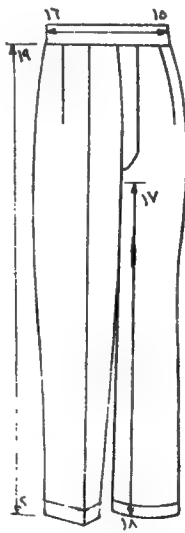
شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)



شكل رقم (٣)



شكل رقم (٤)



## مقاسات البنتلونات الجاهزة للرجال

### ١ - اشتراطات علامة

١/١ - تكون مقاسات وأبعاد البنتلونات الجاهزة للرجال وفقا لما هو مبين بالجدول التالية :

١/١/١ - جدول رقم (١) خاص بمقاسات وأبعاد البنتلونات الجاهزة للرجال قصير القامة ( قصير ) بمتوسط طول ١٦٠ سنتيمتر ( ١٥٥ - ١٦٨ سنتيمتر ) .

١/١/٢ - جدول رقم (٢) خاص بمقاسات وأبعاد البنتلونات الجاهزة للرجال متوسط القامة ( متوسط ) بمتوسط طول ١٧٠ سنتيمتر ( ١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتر ) .

١/١/٣ - جدول رقم (٣) خاص بمقاسات وأبعاد البنتلونات الجاهزة للرجال طويل القامة ( طويل ) بمتوسط طول ١٨٠ سنتيمتر ( ١٧٥ - ١٨٥ سنتيمتر ) .

١/٢ - يحمل كل بنتلون جاهز بطاقة أو علامة مبين بها المقاس والرمز الخاص به .  
واسم المصنع أو الشركة المنتجة التي تعتبر مسئولة عن مطابقة إنتاجها لهذه المواصفات .

١/٣ - رقم مقاس البنتلون في هذه المواصفات هو نصف محيط الوسط .

١/٤ - الرموز :

تم تمييز كل رقم مقاس في البنتلونات الجاهزة للرجال بأحد الرموز التالية :

١/٤/١ - بنتلون لشخص قصير القامة متوسط طوله ١٦٠ سنتيمترا  
( ١٥٥ - ١٦٨ سنتيمتر ) يرمز له بالرمز ( ق ) .

١/٤/٢ - بنتلون لشخص متوسط القامة متوسط طوله ١٧٠ سنتيمترا  
( ١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتر ) يرمز له بالرمز ( م ) .

١/٤/٣ - بنتلون لشخص طويل القامة متوسط طوله ١٨٠ سنتيمترا  
( ١٧٥ - ١٨٥ سنتيمتر ) يرمز له بالرمز ( ط ) .

## ٢ - التجاوزات المسموح بها في أبعاد البطلونات الجاهزة

لا يمتدئ التجاوز في أبعاد البطلونات الجاهزة بمختلف أنواعها النسب التالية :

١/٢ - نسبة ٢٪ بالنقص في الأبعاد التي لا تتجاوز ٥٠ سنتيمترا .

٢/٢ - نسبة ١,٥٪ بالنقص في الأبعاد من ٥١ سنتيمترا حتى ٧٠ سنتيمترا .

٣/٢ - نسبة ١٪ بالنقص في الأبعاد التي تزيد عن ٧٠ سنتيمترا .

٤/٢ - نسبة ٥٪ بالزيادة في أبعاد بطلونات الرجال الجاهزة .

## ٣ - طرق قياس أبعاد البطلونات الجاهزة

١/٣ - تؤخذ أبعاد البطلون على الوجه التالي :

١/١/٣ - نصف محيط الوسط :

يؤخذ هذا البعد على نصف محيط الكمر والبطلون مقفل أى من النقطة (١) إلى النقطة (٢) كما هو موضح بالشكل رقم (١) .

٢/١/٣ - الجانب الداخلى للبطلون (كهاوى) :

يؤخذ هذا البعد من بداية إلى نهاية الحياكة الداخلية أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

٣/١/٣ - الجانب الخارجى للبطلون (الفتل) :

يؤخذ هذا البعد على الجانب الخارجى للبطلون من حياكة الكمر إلى نهاية رجل البطلون من أسفل أى من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

## ٤ - شروط وطرق فحص البطلونات الجاهزة

١/٤ - يشترط عند مطابقة الأبعاد، أن تم المطابقة على ما لا يقل عن متوسط أبعاد ثلاث قطع من المقاس والرمز للواحد .

٢/٤ - يوضع البطلون على منصة مسطحة ويفرد باليد دون شد، ثم تقاس الأبعاد وفقا للطرق المنصوص -لها في هذه المواصفات.

٣/٤ - تتم مطابقة المقاسات والأبعاد الواردة في هذه المواصفات بمراكز وعمال البيع أو المخازن التابعة لها ، كما تم المطابقة بالمصانع والشركات المنتجة .

جدول رقم ( ١ )

مقاسات البنطلون الجاهز لغول ( قصير )

بمتوسط طول ١٦٠ سنتيمترا ( ١٥٥ - ١٦١ سنتيمترا )

الأبعاد بالصنيمتر

الأبعاد					رقم مقاس البنطلون
طول البنطلون		نصف محيط الخصر **	نصف محيط الجناح **	نصف محيط الوسط	
من الخارج (فتو)	من الداخل (كفالو)				
٧٤	٩٦	٣٢	٤٨	٤٠	٤٠ / ق
٧٤	٩٦	٣٣	٥٠	٤٢	٤٢ / ق
٧٤	٩٦,٥	٣٤	٥٢	٤٤	٤٤ / ق
٧٤	٩٧	٣٥	٥٤	٤٦	٤٦ / ق
٧٤	٩٧,٥	٣٦	٥٦	٤٨	٤٨ / ق
٧٤	٩٨	٣٧	٥٧	٥٠	٥٠ / ق
٧٤	٩٨,٥	٣٨	٥٩	٥٢	٥٢ / ق
٧٤	٩٩	٣٩	٦١	٥٤	٥٤ / ق
٧٤	١٠٠	٤٠	٦٣	٥٦	٥٦ / ق

\*\* أبعاد للاسترشاد بها عند التفصيل فقط .

جدول رقم ( ٢ )

مقاسات البطلون الجاهز لطول (متوسط) بمتوسط  
طول ١٧٠ ستيتمترا ( ١٦٩ - ١٧٤ ستيتمترا )  
الأبعاد بالستيتمتر

الأبعاد					رقم مقاس البطلون
طول البطلون		نصف محيط التخذ	نصف محيط الجناب	نصف محيط الوسط	
من الداخل (كفاو)	من الخارج (فتو)				
٧٩	١٠١	٣٢	٤٨	٤٠	م/٤٠
٧٩	١٠١,٥	٣٣	٥٠	٤٢	م/٤٢
٧٩	١٠٢	٣٤	٥٢	٤٤	م/٤٤
٧٩	١٠٢,٥	٣٥	٥٤	٤٦	م/٤٦
٧٩	١٠٣	٣٦	٥٦	٤٨	م/٤٨
٧٩	١٠٣,٥	٣٧	٥٨	٥٠	م/٥٠
٧٩	١٠٤	٣٨	٦٠	٥٢	م/٥٢
٧٩	١٠٤,٥	٣٩	٦٢	٥٤	م/٥٤
٧٩	١٠٥	٤٠	٦٤	٥٦	م/٥٦

٥٥ أبعاد للاسترشاد بها عند التفصيل فقط .

### جسول رقم ( ٣ )

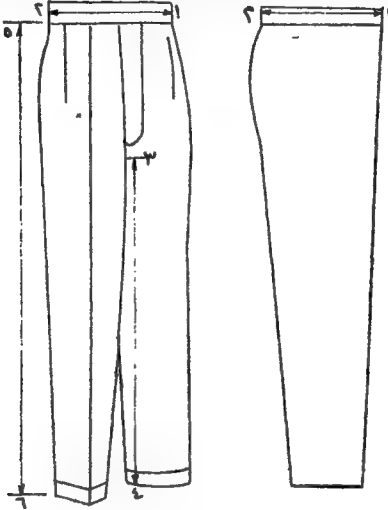
مقاسات البتطلون الجاهز بطول ( طويل ) متوسط طول ١٨٠  
سنتيمتر ( ١٧٥ - ١٨٠ سنتيمتر )

الإبعاد بالسنتيمتر

الأبعاد					رقم مقاس البتطلون
طول البتطلون		٥٥	٥٥	٥٥	
من الداخل ( كفالو )	من الخارج ( فلتو )	نصف محيط الفخذ	نصف محيط الجنب	نصف محيط الوسط	
٨٤	١٠٦	٣٢	٤٨	٤٠	٤٠ / ط
٨٤	١٠٦,٥	٣٣	٥٠	٤٢	٤٢ / ط
٨٤	١٠٦,٥	٣٤	٥٢	٤٤	٤٤ / ط
٨٤	١٠٧	٣٥	٥٤	٤٦	٤٦ / ط
٨٤	١٠٧,٥	٣٦	٥٦	٤٨	٤٨ / ط
٨٤	١٠٨	٣٧	٥٨	٥٠	٥٠ / ط
٨٤	١٠٨,٥	٣٨	٦٠	٥٢	٥٢ / ط
٨٤	١٠٩	٣٩	٦٢	٥٤	٥٤ / ط
٨٤	١٠٩,٥	٤٠	٦٤	٥٦	٥٦ / ط

• • أبعاد للاسترشاد بها بعد التفصيل فقط .

طرق أخذ أبعاد البنطلونات الجاهزة للرجال



شكل رقم (٢)

شكل رقم (١)

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٣

بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات الفنية لمقاسات الجلابيب الجاهزة  
العادة للرجال صادر بتاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٨٣<sup>(١)</sup>

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الممثل بالقانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى مذكرة السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي  
وجودة الإنتاج المؤرخة ١ / ١٩٨٣ ؛

### قـرـر :

مادة ١ - تكون مقاسات الجلابيب الجاهزة للرجال وفقاً للمواصفات الفنية<sup>-</sup>  
المرفقة

مادة ٢ - تمنع المنشآت الصناعية المستجة لهذه السلع مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ  
العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من الإنتاج السابق من هذه السلع بشرط  
أن تبلغ مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ  
العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره ما

صدر في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ ( ١٢ فبراير سنة ١٩٨٣ )

مهندس / غواد إبراهيم ابو زعلة

( ١ ) الوقائع المصرية - العدد ٣٨ تابع (أ) في ١٣ / ٢ / ١٩٨٣ .

## مقاسات الجلابيب الجاهزة العادة للرجال

### ١ - اشتراطات عامة

١/١ - تكون مقاسات وأبعاد الجلابيب الجاهزة العادة للرجال (كم طويل ونصف كم) وفقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) .

٢/١ - يحمل كل جاباب جاهز بطاقة مثبتة به مينا بها البيانات التالية :

- اسم الشركة أو المصنع المنتج .

- رقم المقاس والرمز الخاص به .

### ٢ - تعاريف

١/٢ - رقم المقاس :

المقصود برقم المقاس في هذه المواصفات هو قياس نصف دوران الصدر .

٢/٢ - الرموز ق ، م ، ط

تم تمييز كل مقاس في الجلابيب العادة للرجال بأحد الرموز التالية :

ق : يرمز إلى المقاس الملائم لشخص قصير القامة متوسط طوله ١٦٠ سنتيمتر ( ١٥٥ - ١٦٨ سنتيمتر ) .

م : يرمز إلى المقاس الملائم لشخص متوسط القامة طوله ١٧٠ سنتيمتر ( ١٦٩ - ١٧٤ سنتيمتر ) .

ط : يرمز إلى المقاس الملائم لشخص طويل القامة متوسط طوله ١٨٠ سنتيمتر ( ١٧٥ - ١٨٥ سنتيمتر ) .

### ٣ - التجاوزات المسموح بها في أبعاد الجلابيب الجاهزة

١/٣ - ٢٪ بالنقص في الأبعاد التي لا تتجاوز ٥٠ سنتيمتر .

٢/٣ - ١,٥٪ بالنقص في الأبعاد من ٥١ سنتيمتر وحتى ٧٠ سنتيمتر .

٣/٣ - ١٪ بالنقص في الأبعاد التي تزيد على ٧٠ سنتيمتر .

٤/٣ - ٥٪ بالزيادة في أبعاد الجلابيب الجاهزة العادة للرجال .



#### ٤ - طرق قياس أبعاد الجلابيب الجاهزة

١/٤ - نصف محيط الصدر :

يؤخذ هذا البعد والجلابيب مزور من تحت الإبط بين الجانبين أى من النقطة (١) إلى النقطة (٢) كما هو موضح بالشكل رقم (١)

٢/٤ - نصف محيط الذيل

يؤخذ هذا البعد بقياس المسافة بين جانبي الجلابيب من أسفل أى من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) كما هو موضح بالشكل رقم (١) .

٣/٤ - عرض الظهر :

يؤخذ هذا البعد على ظهر الجلابيب من التقاء حياكة الكمان بالكثفين مارا أسفل الياقة (متتصف حردة الرقبة) أى من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

٤/٤ - طول الجلابيب :

يؤخذ هذا البعد على ظهر الجلابيب من حياكة الياقة (متتصف حردة الرقبة) إلى نهاية الجلابيب من أسفل أى من النقطة (٧) إلى النقطة (٨) كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

٥/٤ - طول الكم :

يؤخذ هذا البعد من أعلى قطعة الكم إلى نهاية الكم من أسفل أى من النقطة (٩) إلى النقطة (١٠) كما هو موضح بالشكل رقم (٣) وفى حالة نصف الكم يؤخذ هذا البعد من أعلى قطعة متتصف الكم إلى نهايته من أسفل .

#### ٥ - شروط وطرق فحص الجلابيب الجاهزة

١/٥ - يشترط عند مطابقة أبعاد الجلابيب الجاهزة أن تم المطابقة على متوسط أبعاد ٤ قطع فأكثر من المقاس والرمز الواحد .

٢/٥ - توضع القطعة (الجلابيب) على منقلة وتقرأ باليد دون شد ، ثم تقاس الأبعاد بالطرق النصوص عليها فى هذه المواصفات .

٣/٥ - تتم مطابقة المقاسات والأبعاد الواردة فى هذه المواصفات بمراكز ومحال البيع أو المخازن التابعة لها ، وبالمصانع أو الشركات المنتجة .

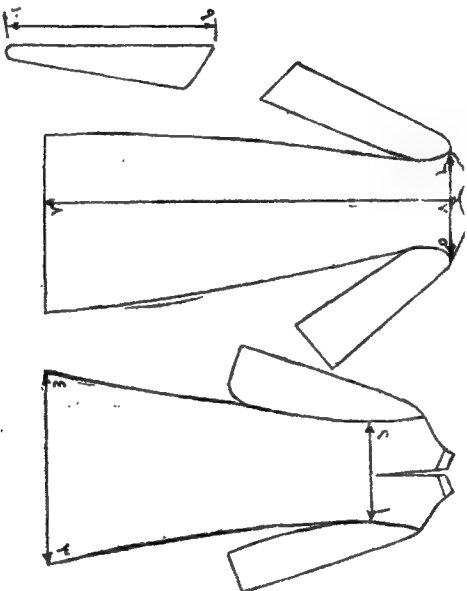
## جول رقم (١)

مقاسات وأبعاد الخلاب: الجاهزة العامة للرجال

الأبعاد بالسنتيمتر

أبعاد الجلاب						رقم مقاس الجلاب
طول الكم		طول الجلاب	نصف محيط الذيل	نصف محيط الصدر	عرض الظهر	
نصف كم	كم طويل					
٢٢	٦٠	١٤٠	٩٥	٥١	٤٣	٤٤ / ق
٢٤	٦٢	١٥٠	٩٥	٥١	٤٣	٤٤ / م
٢٦	٦٥	١٦٠	٩٥	٥١	٤٣	٤٤ / ط
٢٢	٦٠	١٤٠	١٠٠	٥٥	٤٥	٤٨ / ق
٢٤	٦٢	١٥٠	١٠٠	٥٥	٤٥	٤٨ / م
٢٦	٦٥	١٦٠	١٠٠	٥٥	٤٥	٤٨ / ط
٢٢	٦٠	١٤٠	١٠٥	٥٩	٤٧	٥٢ / ق
٢٤	٦٢	١٥٠	١٠٥	٥٩	٤٧	٥٢ / م
٢٦	٦٥	١٦٠	١٠٥	٥٩	٤٧	٥٢ / ط
٢٢	٦٠	١٤٠	١١٠	٦٣	٤٩	٥٦ / ق
٢٤	٦٢	١٥٠	١١٠	٦٣	٤٩	٥٦ / م
٢٦	٦٥	١٦٠	١١٠	٦٣	٤٩	٥٦ / ط
٢٢	٦٠	١٤٠	١١٥	٦٧	٥١	٦٠ / ق
٢٤	٦٢	١٥٠	١١٥	٦٧	٥١	٦٠ / م
٢٦	٦٥	١٦٠	١١٥	٦٧	٥١	٦٠ / ط

ملحوظة: في حالة صنع الخلاب من الأقمشة الصوفية أو الكستور يراعى زيادة كل من طول الخلاب وطول الكم بمقدار ٥ سنتيمتر على الأبعاد الواردة بهذا الجدول.



شکل (۳) و قدام

شکل (۴) و قدام

شکل (۵) و قدام

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٣ (١)

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ :

وعلى كتاب وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي المؤرخ  
١٩٨٣/٥/٢٨ ،

### قرر :

مادة أولى - يحظر على مصانع حرفة الحديد غير المرخص لها بإنتاج حديد التسليح  
إنتاج حديد مبروم بأطوال تتعدى المترين .

مادة ثانية - تطبق العقوبات الواردة في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ على المصانع المخالفة لأحكام هذا القرار .

مادة ثالثة - على كل من مصلحة الرقابة الصناعية والمهنية المصرية العامة لتوحيد  
القياس تنفيذ هذا القرار .

مادة رابعة - ينشر القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره في

صدر في ١٤ شوال سنة ١٤٠٣ (٢٤ يوليو سنة ١٩٨٣) .

م.د / محمد السيد الفروي

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٨٣

في شأن الالتزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٩٧٧/٦٩٥ الخاصة بغاز ثاني أكسيد الكربون<sup>(١)</sup>

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٠ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٦ باعتماد تعديل المواصفات القياسية المصرية رقم ٦٩٥ - ١٩٦٥ الخاصة بغاز ثاني أكسيد الكربون ؛  
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

### فـرـق :

مادة ١ - يكون إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٩٧٧/٦٩٥

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢٧ من الحجة سنة ١٤٠٣ ( ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ) .

دكتور مهندس / محمد السيد الغزوي

---

( ١ ) الوقائع المصرية - العدد ٢٣٩ في ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٣

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن الاتاج طبقاً للمواصفات الفنية لبن المقم طويل الحفظ (١)

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسى ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم للصناعة وتشجيعها المعدل  
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ باعادة تنظيم الهيئة  
المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الاتاج ،

وعلى مذكرة السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد  
القياسى وجودة الاتاج المؤرخة ٢٣ / ١ / ١٩٨٤ ،

### فقره :

مادة ١ - يكون إنتاج لبن المقم طويل الحفظ طبقاً للمواصفات الفنية المراهقه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٦ / ١ / ١٩٨٤

وزير الصناعة والثروة المعدنية

دكتور مهندس / محمد السيد الغرونى

### المواصفات الفنية للبن المعقم طويل الحفظ

#### ١- المجال :

تشمل هذه المواصفات الفنية الاشتراطات العامة والمواصفات اللازم توافرها في اللبن كامل اللبم ونصف دم وغالي اللبم والمعامل بالمعاملة الحرارية وكذلك طرق للفحص والاختبار .

#### ٢ - التعريف :

هو اللبن المعقم بالطريقة الاحتطية والمعامل بالحرارة المناسبة لزمن محدد والمبرد مباشرة المعبأ في عبوات مضممة والمصنع من اللبن الطازج أو اللبن المستعاد أو اللبن المعاد تكوينه .

#### ٣ - الاشتراطات العامة :

- ١/٣ - يكون لبن المصنع خاليا من التترنج بأنواعه .
- ٢/٣ - يكون المنتج خاليا من أى شوائب أو إضافات أو روائح غريبة .
- ٣/٣ - يكون خاليا من أى مواد ملونة أو حافظة أو معدلات الحموضة .
- ٤/٣ - يكون اللبن خاليا من أى آثار للعقاقير الطبية والمضادات الحيوية .

#### ٤ - المواصفات :

- ١/٤ - لا تقل درجة الحرارة التي يعرض لها اللبن عند التعقيم عن ١٣٧,٢ م درجة مئوية ولمدة لا تقل عن ثلاثين .
- ٢/٤ - لا تزيد حموضة المنتج على ١٧٪ محسوبة كحمض لاكليك .
- ٣/٤ - يكون المنتج خاليا تماما من الميكروبات الممرضة .
- ٤/٤ - لا تقل نسبة دهن اللبن في اللبن الكامل لللبم عن ٣٪ ولا تقل نسبة المواد الصلبة اللبنية غير اللدنية عن ٨,٥٪ .
- ٥/٤ - لا تقل نسبة دهن اللبن في اللبن نصف لللبم عن ١,٥٪ ولا تقل نسبة المواد الصلبة اللبنية غير اللدنية عن ٨,٥٪ .

٦/٤ - لا تقل نسبة المواد الصلبة اللبنية غير الدهنية في اللبن الحامى من دهن

اللبن عن ٩,٥ .

#### ٥ - التعبئة والبيانات :

١/٥ - تكون الأوعية المستعملة في التعبئة مطابقة للقرار الجمهورى رقم ٧٩٨

لعام ١٩٥٧ . والخاص بالأوعية التى تستعمل في تعبئة المواد الغذائية على أن تكون العبوة معقمة غير متقلة للغازات ولا تتفاعل مع مكونات اللبن .

٢/٥ - تم التعبئة تحت ظروف تضمن وتعمل على عدم تلوثه .

٣/٥ - يوضح على العبوات باللغة العربية البيانات التالية :

١/٣/٥ - اسم الصنف ونوعه : لبن كامل النسم - لبن نصف دسم - لبن -

نخال من اللسم طازج أو مستعاد أو مكبون على أن يكون ذلك بحروف مميزة من البيانات الأخرى .

٢/٣/٥ - اسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية .

٣/٣/٥ - نسبة الدهن والمواد الصلبة اللبنية غير الدهنية .

٤/٣/٥ - الوزن الصافى لمحتويات للعبوة .

٥/٣/٥ - عبارة لبن معقم على أن تكون كلمة معقم بنفس بنط كلمة لبن

٦/٣/٥ - تاريخ الانتاج ومدة الصلاحية . أو تاريخ انتهاء الصلاحية .

٧/٣/٥ - عبارة انتاج جمهورية مصر العربية في حالة الانتاج المحلى .

#### ٦ - طرق الفحص والاختبار :

١/٦ - تجرى طرق الفحص والاختبار طبقاً للمواصفات القياسية م . ق . م .

( ١٥٥ ) لسنة ١٩٧٤ . والخاصة بالطرق القياسية الطبيعية والكبائية لاختبار الألبان ومشتقاتها ويجرى اختبار قوة الحفظ .

٢/٦ - اختبار قوة الحفظ :

تحفظ البوابات لمدة أسبوع على درجة حرارة ٢٥ م ثم تفحص لتحديد نوع التلف : حدوث انتفاخ أو تجمد أو أوارق انتفاخ الحموضة إلى الحد الذى يؤدى إلى التجبن بالغليان



## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤

بشأن الانتاج طبقاً للمواصفات الفنية للبِن المَطعم المحل  
المَطعم بالطريقة الحظية (١)

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل  
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج ،  
وعلى مذكرة السيد الدكتور رئيس مجلس الإدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد  
القياسي وجودة الانتاج ١٩٨٤/١/٢٣  
وجودة الانتاج المؤرخه ١٩٨٤/١/٢٣ ،  
فسو :

مادة ١- يكون انتاج البِن المَطعم المحل المَطعم بالطريقة الحظية طبقاً للمواصفات  
الفنية المرفقة .

مادة ٢- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
صدر في ١٩٨٤/١/٢٦

وزير الصناعة والثروة المعدنية

دكتور مهندس / محمد السيد القروى

## المواصفات الفنية

للبن المطعم المحلى المعقم بالطريقة الحظية

### ١- المجال :

تشمل هذه المواصفات الفنية الاشتراطات العامة والمواصفات اللازمة توافرها في اللبن المطعم المحلى بالسكر والمعقم بالطريقة الحظية وكذلك طرق النحر والاختبار.

### ٢- التعريف :

هو اللبن للعلازج أو المواد تكوينه أو المستعد المحلى بالسكر والمضاف اليه مكبات الطعم والرائحة والألوان الطبيعية والمنتجات القوام والجنس والمعقم بالطريقة الحظية والمعبأ في عبوات معقمة .

### ٣- الاشتراطات العامة :

- ١/٣ - يكون اللبن المصنع خاليا من التزنج بأنواعه .
- ٢/٣ - يكون المنتج خاليا من المواد الغريبة والشوائب .
- ٣/٣ - يكون المنتج خاليا من أى مادة ملونه صناعية أو حافظه أو معلات الحموضة .
- ٤/٣ - يكون المنتج خاليا من أى آثار للعقاقير والمضادات الحيوية .
- ٥/٣ - تكون مكبات الطعم والرائحة والملونات الطبيعية المستخدمة من المسوح باستخدامها غاليا .
- ٦/٣ - يكون السكر المستخدم في التحلية هو السكروز .
- ٧/٣ - يحظر استخدام المحليات الصناعية .
- ٨/٣ - تكون التحامات الداخلة في المنتج مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بكل منها .

- المواصفات :

- ١/٤ - لا تقل درجة الحرارة التي يمرض لها اللبن عند التخمير عن ١٣° .  
لدة لا تقل عن ثلاث ثواني ثم تبريده .  
٢/٤ - لا تقل نسبة السكر عن ٥٪ .  
٣/٤ - لا تزيد حموضة المنتج على ١٧٪ محسوبة كحمض لاكتيك .  
٤/٤ - يكون المنتج خاليا تماما من الميكروبات الممرضة .  
٥/٤ - لا تقل نسبة دهن اللبن في حالة إستخدام اللبن كامل الدسم عن ٣٪  
ولا تقل نسبة المواد الصلبة اللبنية غير الدهنية عن ٨,٥٪  
٦/٤ - لا تقل نسبة دهن اللبن عند إستخدام اللبن نصف دسم عن ١,٥٪  
ولا تقل نسبة المواد الصلبة اللبنية غير الدهنية عن ٨,٥٪ .  
٧/٤ - في حالة إستخدام اللبن خالي الدسم لا تقل نسبة المواد الصلبة اللبنية  
غير الدهنية عن ٩,٥٪ .  
٨/٤ - في حالة استخدام الكاكاو لا تقل نسبة المواد الصلبة للكاكاو في المنتج  
النهائي عن ١,٥٪ بخلاف نسبة المواد الصلبة اللبنية غير الدهنية .  
٩/٤ - تكون المواد المثبتة لقوام من المواد الآتية:  
الكاراجينان - الصمغ العربي - صمغ الحروب - صمغ الجوار - الجينات  
الصوديوم .

٥ - التسمية والبيانات :

- ١/٥ - تكون مطابقة للقرار الجمهوري رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ . الخاص  
بالأوعية التي تستعمل في تعبئة المواد الغذائية على أن تكون العبوة معقمة وغير منفذة  
للغازات لا تتفاعل مع مكونات اللبن .  
٢/٥ - تم تعبئة المنتج تحت ظروف تضمن وتعمل على عدم تلوثه .  
٣/٥ - يوضح باللغة العربية على العبوة البيانات الآتية :  
١/٣/٥ - اسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية .  
٢/٣/٥ - اسم الصنف ونوعه : لبن كامل اتدسم - نصف دسم - خالي الدسم  
طازج أو مستعاد أو مكون على أن يكون ذلك بحروف مميزة عن البيانات الأخرى .

٢/٣/٥ - عبارة لبن معقم على السكر على أن تكتب كلمة معقم بنفس حروف  
البند السابق والخاص باسم الصنف ونوعه .

٤/٣/٥ - الوزن الصافي لمحتويات العبوة .

٥/٣/٥ - بيان بالمواد المضافة وأسمائها .

٦/٣/٥ - تاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية أو تاريخ انتهاء الصلاحية .

٧/٣/٥ - عبارة لإنتاج ج . م . ع في حالة الإنتاج المحلي .

#### ٦ - طرق الفحص والاختبار:

١/٦ - تجرى طرق الفحص والاختبار طبقاً للمواصفات القياسية م . ق . م  
( ١٥٥ ) لسنة ١٩٧٤ . والخاصة بالطرق القياسية الطبيعية والكيميائية لاختبار الألبان  
ومنتجاتها ويجرى اختبار قوة الحفظ كالتالي :

٢/٦ - اختبار قوة الحفظ :

تُحفظ العبوات لمدة أسبوع على درجة حرارة ٢٥ م ثم تفحص لتحديد نوع التلف  
حدوث إنتفاخ أو تجمد أو ارتفاع الحموضة إلى الحد الذي يؤدي إلى التجبن بالغليان !

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٤  
بشأن المواصفات الفنية للملح الطعام للقاهر (٢)

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ،  
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ بتنظيم بيع الملح  
وتداوله ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام قرار  
مجلس الوزراء الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ ،  
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد المواصفات الفنية للملح  
الطعام ،  
وعلى مذكرة السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي  
وجودة الإنتاج المؤرخة ١٩٨٤/٤/٢٢ ،

### قـسـر :٥

مادة ١ - يكون إنتاج ملح الطعام للقاهر (٢) طبقاً للمواصفات الفنية المرفقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، يعمل به من تاريخ نشره ،

صدر في ١٩٨٤/٥/٣١

وزير الصناعة والثروة المعدنية

د. هـنـسـي/مـهـدـي القـرـوي

## الواصفات الفنية للملح الطعام

### ١ - الجبال

تعمل هذه المواصفات مادة كلوريد الصوديوم المستخدم في الطعام والمسمى ملح طعام فاخر (٢) ويكون الملح ناعم أو غشن .

### ٢ - المواصفات

#### ١/٢ - الخواص الطبيعية والحسية :

بلورات نظيفة بيضاء تقريباً بعد سحقها عديمة الرائحة ملحمة الطعم خالية من المرارة ويكون القطر الجليبي في حالة ملح الطعام الناعم بحيث يمر منه ٩٥ ٪ بالوزن على الأقل خلال منخل قياس رقم (٢٢) (العرض الاسمي لفتحة ٢,٨٣ مم) .

#### ٢-٢ - الخواص الكيميائية :

التركيب : كما هو موضح بالجدول الآتي :

التركيب (النسبة المئوية) ملح طعام فاخر (٢)

كلوريد الصوديوم (ص كل)	محسوب على الأساس الجاف (حطافق)	٩٨ ٪
الرطوبة في حالة الملح غير المجفف (حد أقصى)	...	٤ ٪
لشوائب القابلة وغير القابلة للذوبان في الماء (حد أقصى)	...	٢ ٪
لشوائب غير القابلة للذوبان في الماء (حد أقصى)	...	٢,٢ ٪
حديد (حد أقصى)	...	-
نحاس (حد أقصى)	...	٢٥,٠٠٠ ٪
زئبق (حد أقصى)	...	١,٠٠٠ ٪
رصاص	...	٥,٠٠٠ ٪

ملحوظة :

المكونات محسوبة على الأساس الجاف .

#### ٢/٣ - التسمية

الملح المطروح في الاسواق في عبوات لا تزيد على ٢ كجم يباع في عبوات نظيفة جافة

محكمة الملق مصنوعة من مادة عازلة للرطوبة مثل الورق المعامل بالبرافين . من الداخل أو المصنوعة من اللدائن (البلاستيك) أو الصفيح المطلي بمادة لا تتأثر بالملح ولا تتأثر عليه أو أية عبوة عازلة للرطوبة ويبين على العبوة اسم المنتج ورقم الصنف أو اسم الصنف كما يبين أيضا الوزن الصافي للعبوة كما يجوز التعبئة في عبوات أخرى مناسبة طبقاً للاتفاق بين المنتج والمشتري .

٤/٢ - طريقة أخذ العينة وطرق الاختبار :

تدعى الطرق الموصلة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياس والواحدة بالمواصفات القياسية المصرية رقم ٨٠/٢٧٣

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٨٤

بشأن الإلزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة  
بمجموعة الطماطم المجهزة على هيئة لفائف (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسى .  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل  
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ باعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسى وجودة الانتاج ،  
وعلى مذكرة السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى  
المؤرخة فى ١٩٨٤/٨/٢٨ ،

### فـسـر :

مادة اولى - يكون إنتاج حبيبة الطماطم المجهزة على هيئة لفائف طبقاً للمواصفات  
الفنية المرفقة .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى  
لتاريخ نشره ،

صدر فى ١٦ / ٩ / ١٩٨٤ .

وزير الصناعة

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٢٥ فى ٢ / ١٠ / ١٩٨٤ .



## الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياس وجودة الاتحاج

### المواصفات الفنية الخاصة

بصحية الطماطم المجهزة على هيئة لقائف

#### ١ - المجال

تختص هذه المواصفات الفنية بالاشتراطات العامة والمواصفات الخاصة بصحية الطماطم المجهزة على هيئة لقائف وطرق الفحص والاختيار .

#### ٢ - التعريف

هو الناتج التحصيل عليه من عصر الطماطم المصنعي الحالي من البذور والقشور والناتج من ثمار الطماطم التامة النضج والتلوين والمجهز بالتركيز بالحرارة والتجفيف الجزئي على هيئة لقائف .

#### ٣ - الاشتراطات العامة

- ١/٣ - تكون الثمار المستخدمة سليمة طازجة تامة اللون الأحمر .
- ٢/٣ - تكون الثمار المستخدمة خالية من الاصابات الحشرية والحشرات أو أطوارها المختلفة
- ٣/٣ - تكون الثمار المستخدمة خالية من الاصابات الفطرية .
- ٤/٣ - يكون المنتج خاليا تماما من البذور والقشور والمواد الغريبة .
- ٥/٣ - يكون المنتج متجانسا في القوام والطعم واللون المميز لثمار الطماطم التامة النضج عند الاسترجاع .
- ٦/٣ - يكون المنتج خاليا من الترنج والروائح الغريبة .
- ٧/٣ - يكون المنتج خاليا من المواد الملوثة الصناعية .
- ٧/٣ - يكون المنتج خاليا من المواد الملوثة الصناعية .
- ٨/٣ - يكون المنتج خاليا من المواد المائلة .
- ٩/٣ - يكون المنتج خاليا من اللطم المر والمهروق .

- ٣ / ١٠ - تكون القفاف مرنة غير ملتصقة بسهل فردها
- ٣ / ١١ - لا تتجاوز نسب المواد الحافظة المستخلصة النسب المقررة بقرار وزير الصحة الخاص بالمواد الحافظة .

#### ٤ - المواصفات

- ٤ / ١ - لا تزيد نسبة الرطوبة على ١٨٪
- ٤ / ٢ - لا تزيد نسبة الحموضة على ٨,٥٪ مقدره كحمض سريك محسوبة على أساس الوزن الجاف .
- ٤ / ٣ - لا تزيد نسبة ملح الطعام على ٧٪ محسوبة على أساس الوزن الجاف
- ٤ / ٤ - لا تزيد نسبة السكريات الكلية على ٥٦٪ مقدره كسكريات أحادية محسوبة على أساس الوزن الجاف .
- ٤ / ٥ - لا يزيد الزرنيخ على ٠,١ جزء في المليون والرصاص على ٢ جزء في المليون والنحاس على ١٠ جزء في المليون .
- ٤ / ٦ - تكون خالية من الميكروبات الممرضة والفوات القطرية .

#### ٥ - العبوات والبيانات

- ٥ / ١ - تمأ القفاف في عبوات سليمة وبالطريقة المناسبة الى تودى لمانيتها من التلوث أو امتصاص الرطوبة - على أن تكون للعبوة مطابقة لقرار الجمهورى رقم ٧٩٨ / ١٩٥٧ الخاص بالأوعية
- ٥ / ٢ - يراعى ما ورد بالمواصفات القياسية المصرية م . ق . م . رقم ١٥٢٩-١٩٨٣ الخاصة ببيانات بطاقات منتجات المواد الغذائية المعبأة .
- ٥ / ٣ - تكتب البيانات التالية باللغة العربية بحروف ظاهره لتناسب مع حجم العبوة أو على بطاقة تلتصق عليها ويجوز كتابتها بأحدى اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية .
- ٥ / ٣ / ١ - اسم الصنف .
- ٥ / ٣ / ٢ - الاسم التجارى .

- ٣/٣/٥ - اسم المنتج وعلامته التجارية أو إحداهما
- ٤/٣/٥ - المكونات الأساسية والمواد المضافة .
- ٥/٣/٥ - الوزن الصافي .
- ٦/٣/٥ - تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .
- ٧/٣/٥ - اشتراطات التخزين والتداول وطريقة الاستعمال إن وجدت
- ٨/٣/٥ - بلد المنشأ في حالة المنتج المستورد .
- ٩/٣/٥ - عبارة صنع في ( ج . م . ع ) في حالة الإنتاج المحلي .

#### ٦ - طرق الفحص والاختبار

تجرى طرق الفحص والاختبار طبقاً للمواصفات القياسية المصرية م . ق . م  
١٣٢ / ١٩٧٤ الخاصة بمنتجات الطماطم المحفوظة .

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٨٤

بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية لكوك المسابك (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل  
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إعادة تنظيم الهيئة  
المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الانتاج .  
وعلى مذكرة السيد رئيس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي  
وجودة الانتاج المؤرخة ١٠/٢٩/١٩٨٤ ،

### قرر :

- مادة ١ - يكون انتاج كوك المسابك طبقاً للمواصفات الفنية المرفقة .
  - مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من اليوم التالي  
لتاريخ نشره .
- صدر في ١٠/٥/١٩٨٤ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## كوك المسابك

### ١ - المجال

تحدد هذه المواصفات الاشتراطات الواجب توافرها في كوك المسابك.. المستخدم في إنتاج المسبوكات بأفران النبت (الكيولا).

### ٢ - الخواص الطبيعية والكيميائية

الخواص	كوك مسابك صنف (١)	كوك مسابك صنف (٢)
الرطوبة ... ..	لا تزيد على ٣٪	لا تزيد على ٣٪
المواد المتطايرة ... ..	لا تزيد على ٩٪	لا تزيد على ١,٢٪
الكبريت ... ..	لا تزيد على ٨٪ -	لا تزيد على ٩٪
الرماد ... ..	لا تزيد على ٨٪	لا تزيد على ٩٪
المسامية ... ..	٤٥ - ٥٠	٥٠ - ٥٥
الكربون ... ..	لا يقل عن ٩١٪	لا يقل عن ٨٨٪
المقاسات ... ..	الحجم ٩٥٪	الحجم ٩٧
	فوق ١٠٠	فوق ٨٠
الصلابة ... ..	٦٠ - ٨٠ ميك	٥٠ - ٨٠ ميك
القيمة الحرارية للكلية ...	لا تقل عن ٧٠٠٠ كيلو سر/كيلو جرام	لا تقل عن ٧٠٠٠ كيلو سر/كيلو جرام

### ٣ - طرق أخذ العينات

١/٣ - أخذ العينات من البواخر :

في حالة البواخر الصخمية وهي مضاعفات الألف طن تؤخذ عينة كلية لا تقل عن ٥٠٠ كجم لكل ١٠٠٠ طن وذلك تقاديا لعملية العزل التي تتم بين الحجم الكبيرة والحجوم الصغيرة.

٢/٣ - أخذ العينات من على السيور :

تؤخذ العينات الجزئية على فترات منتظمة من عرض وحق الفحم الموجود على السير بواسطة أخذ العينات الاتوماتيكي وإذا لم يتوفر يتم إيقاف السير على فترات منفصلة وتؤخذ الكميات المطلوبة من كوك المسالك المتواجد بين علامتين لانتقل المسافة بينهما من متر واحد .

وتحفظ العينات في صناديق أخذ العينات المحكمة .

٣/٣ - أخذ العينات من القطارات أو العربات ذات القاع المسطح في هذه الحالة تؤخذ العينات أثناء التفريغ ويجب أن تفرغ العربة تفريغا جزيئا مع ترك وجهين مائلين في حالة استقرار كما هو موضح بالشكل رقم (١) . ويجب أن تحدد ستة أماكن على كل وجه من الأوجه المائلة وبالتالي يصبح لدينا ١٢ موقعا لأخذ العينات وتؤخذ عينة جزئية من موضعين كل موضع على وجه وبالتالي نحصل على ٦ عينات نهائية من على الوجهين .

٤/٣ - أخذ العينات من الشاحنات أو الأكوام أو العربات المحجورة للفحص .  
تؤخذ العينة بتجميع الكميات المتساوية المأخوذة من اثني عشر موقعا بعد إستبعاد حوالي ربع متر من السطح بحيث لا تقل العينة الكلية عن ٥٠٠ كجم لكل ١٠٠٠ طن ( وتكرر العملية لمضاعفات الألف طن ) .

٩,١ العينة الأولى من الموضعين

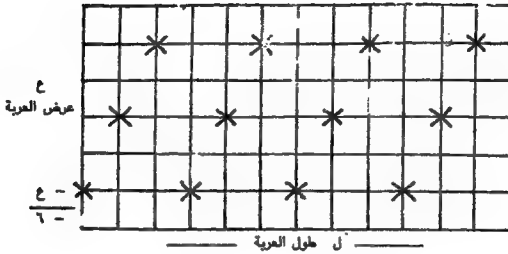
٨,٦ العينة الثانية من الموضعين

١٠,٢ العينة الثالثة من الموضعين

١٢,٤ العينة الثالثة من الموضعين

١١,٣ العينة الرابعة من الموضعين

٧,٥ العينة الخامسة من الموضعين ، كما هو موضح بالرسم التالي :



### اماكن اخذ كميات العينة الكلية

من سطح العربة

١/٢ - وهذه الطريقة تستخدم في حالة الضرورة القصوى حيث أنها لا تمثل العينة تمثيلاً كاملاً نظراً لعملية الفصل التي تحدث بين الحجوم الكبيرة والحجوم الصغيرة وتستخدم في حالة الأكوام أو في حالة الإتفاق بين البائع والمشتري.

١/٣ - الإشتراطات الواجب توافرها عند أخذ العينة.

- تؤخذ العينة الكلية بواسطة شخص مدرب تدريباً جيداً.

- تؤخذ العينة بواسطة أداة أخذ العينة كالمحاروف القياس أو الشوكة على أن يحوى ما لا يقل عن وزن العينة الحزوية ويجب أن تمثلها خلال الفترات المنتظمة لتجميع في النهاية للعدد الكامل للعينات الحزوية المطلوبة.

- يجب أن لا تؤخذ العينة بواسطة الحفر لتفادى تكبير الكوك حيث أن أسم طريقة أخذ العينات أثناء تفريغ العربة.

- طريقة ملء المحاروف مهمة حيث أنه يجب أن يحوى على العينة الممتلئة من حجم الكوك حتى الأحجام الكبيرة والصغيرة.

- تفرغ العينات في صناديق محكمة الغطاء حتى أحجام مناسبة للعينة ومعبأة من مادة لا تؤثر ولا تتأثر بالكوك.

### ملحوظة (١)

نظرا لأن حجم كوك المابلك أكبر من ١٠٠م فدوف تؤخذ العينة الجزئية وهي العينة التي يمكن الحصول عليها بواسطة حركة واحدة من أخذ العينات مثل الحاروف القياسي أو الشوكة بحيث لا تقل عن ٥ كجم ولا يقل عدد العينات الجزئية عن ٢٥ عابئة وتجميع هذه العينات يكون من العينة الكلية بحيث لا تقل عن ٥٠٠ كجم .

### ملحوظة (٢)

الحاروف القياسي يجب أن يصنع من الصلب لملك مناسب مزود بيد خشبية بطول مناسب كالوضح بالشكل رقم (٢) .

٦/٣ - إعداد العينة لإجراء الإختبارات بعد الإنتهاء من عملية تجميع العينة الإجمالية لشحنة من الكوك يتم خلطها جيدا عدة مرات لتصبح متجانسة تماما وتجرى عليها عملية التقسيم والتوزيع إلى أن تصل إلى كمية حوالي ٦٠٠ كجم تقسم إلى أربعة أقسام متساوية وتوزع كالتالي :

١ - أحداها لتخضير العينة التحليلية للآختبارات الكيماوية .

٢ - لإجراء آخبار القربلة والصلابة .

٣ - الثالثة والرابعة نحرزا لتتحكم مع كل من البائع والمشتري .

### تخضير العينة التحليلية:

تفصل الحجوم + ٢٥ م من العينة بواسطة غربال مناسب ويتم طحنها ثم تخلط مع باقي العينة وتختزل العينة بعد خلطها إلى ٧٥ كجم تفصل الحجوم + ١٩ م وتطحن وتضاف إلى العينة مرة أخرى وتختزل إلى ٣٧ كجم وتفضل الحجوم + ١٣ م وتطحن وتضاف مرة أخرى ، يتم إختزال العينة السابقة عدة مرات إلى أن تحصل على ٢ كجم يتم طحنها إلى حجوم ٢,٢٦ م ( غربال ٨ ) وتختزل بعد ذلك إلى ٥٠٠ جم حيث يعاد طحنها إلى ٨٥ م ( غربال ٢٠ ) وتختزل للمرة الأخيرة إلى ٢٥٠ جم يتم طحنها إلى حجوم ٢٥٠ م ( غربال ٦٠ ) وتقسم بعد ذلك إلى خمسة أقسام تحفظ في أوعية مغلقة نهيدا لإجراء التحاليل الكيماوية عليها وتحرز الباقي للضرورة .



#### ٤ - طرق الاختبار

١/٤ - الاختبارات الكيميائية .

١/١/٤ - تقدير الذبذبة المثوية للروطية الكلية .

تتبع المواصفات القياسية المصرية رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٦٩ والخاصة بالكوك الميتالورجى .

٢/١/٤ - تقدير النسبة الكلية للمواد المتطايرة في العينة الحافة .

تتبع المواصفات القياسية المصرية رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٦٩ والخاصة بالكوك الميتالورجى :

٢/١/٤ - تقدير الذبذبة المثوية للرماد في العينة الحافة .

تتبع المواصفات القياسية المصرية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦٤ والخاصة بتقدير نسبة الرماد في الفحم .

٤/١/٤ - تقدير القيمة الحرارية الكلية .

تتبع المواصفات المصرية رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٦٩ والخاصة بالكوك الميتالورجى .

٥/١/٤ - تقدير النسبة المثوية للكبريت .

١/٤/١/٤ - تقدير الكبريت بطريقة الحرق عند درجات حرارة مرتفعة .

طريقة التجربة :

يحرق جزء معلوم من العينة المثلثة للكوك في فرن أنبوبى أفقى عند درجة حرارة ١٣٥٠°م في تيار من الأكسجين ويمتص ثاني أكسيد الكبريت والكلور المتكون في محلول فوق أكسيد الهيدروجين مكونا بذلك حامض الكبريت وحامض الهيدروكلوريك تقدر الأحماض المتكونة بواسطة المعايرة بمحلول هيدروكسيد الصوديوم ، ويحول كلوريد الصوديوم الناتج من معايرة حمض الهيدروكلوريك إلى هيدروكسيد صوديوم بواسطة محلول أمضى سيانيد الزئبق ويقدر كمية هيدروكسيد الصوديوم المحولة بواسطة المعايرة وتستخدم القيمة في تصحيح قيمة الكبريت الى تعادل كمية حامض الكبريتيك المتكون أثناء حرق الكوك .

الأجهزة المستخدمة :

- فرن أنبوبى : ذو أنبوبة إحتراق قطرها الداخلى ٢٤ مم وطولها ١٥٠ مم تصل درجة الحرارة فيها إلى ١٣٥٠°م .

- أنبوبة احتراق : طولها ١٥٠ سم وسمكها ٣ مم وقطرها الداخلى ٢٨ مم ومصنوعة من مادة الليورسلين .

- أنبوبة أكسجين : مزودة بمنظم للضغط وعكس لتنظيم مرور الأكسجين .

- جهاز قياس معدل مرور تيار الأكسجين ذو تدريج حتى ٣٠٠ مم / دقيقة .

- قوارب. حرق البينات : مصنوعة من الليورسلين طولها ( ١٠٠ مم ) وإتساعها ١٩ مم وعمقها ١١ مم .

- سلك مقاوم لحرارة سمكه ١,٥ مم له طرف مقوف لتحريك القوارب داخل أنبوبة الاحتراق .

- زجاجات إمتصاص حجمها ١٢٥ سم وهذه الزجاجات يجب أن تكون بمقاسات تسمح بأن الجزء المغمور على عمق ٥٠ مم فى محلول البروكسيد .

المواد المستخلصة فى التجربة .

- أكسيد الألونيوم مجفف عند درجة حرارة ٩٣٥٠ مم .

- محلول ١ ٪ فوق أكسيد الهيدروجين ( ٥٠ مل من ٣٠ ٪ فوق أكسيد الهيدروجين مع ١٤٥٠ مل من الماء المقطر ) يجب ألا يحتفظ المحلول أكثر يومين أو ثلاثة .

- للكواشف تستخدم كواشف صالحة للاستخدام عند الرقم الهيدروجينى ٤ والرقم الهيدروجينى ٥ ، وفيما يلى طريقة تحضير نوعين من العوامل للكاشفة المخططة :

( أ ) تخط جزء من الميثيل الأحمر ( يذاب ١٢٥ جم من ٦٠ مل من الكحول الإيثيلى ويخفف بالماء المقطر إلى ١٠٠ مل مع ثلاثة أجزاء من البروموكريزول الأخضر ) يذاب ٠,٨٣ جم فى ٢٠ مل من الكحول الإيثيلى ويكمل إلى ١٠٠ مل بالماء المقطر ويهمل هذا المحلول بعد أسبوع .

( ب ) تخطل حجم متساوية من الميثيل الأحمر ( أذب ١٢٥ جم فى ٦٠ مل من الكحول الإيثيلى وأكمل إلى ١٠٠ مل من الماء المقطر واحتفظه فى زجاجة داكنة اللون ) يهمل هذا المحلول بعد أسبوع .

- أوكسى سبانيذو التثبيك يحضر بإذابة جرام فى ٨٠ مل ماء مقطر ويجب تحضير محلول جليد كل يومين أو ثلاثة وهذا المحلول سام جدا ويتفجر عند اقترابه من النار .

هيدروكسيد صوديوم ٠٠٥ عيارى

حامض كبريتيك ٠٠٥ عيارى

صودا اسبستوس

طريقة العمل .

- لرفع درجة حرارة الفرن إلى ١٣٥٠° م بطريقة منتظمة حتى تتحمل أنبوبة الاحتراق الإجهاد الحرارى .

- خط ١٠٠ مل من محلول فوق اكسيد الهيدروجين ١٪ وضئها في زجاجتين من زجاجات الامتصاص بشرط أن تكون الأنبوبة الداخلة إلى الزجاجة الأولى مغطاة بالمحلول لمسافة ٥٠ مل على الأقل أو يمكن وضع الكمية كلها في زجاجة واحدة .

- نظم الجهاز كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .

- اسب هواء في الجهاز يعمل ٣٥٠ مل / دقيقة .

- أوصل أنبوبة الأكسجين مع الأنبوبة حرق (B) واضبط معدل ممر الأكسجين إلى ٣٠٠ مل / دقيقة عند درجة حرارة ١٣٥٠° م وهذا سوف يمنع تكون أكاسيد نيتروجينية .

- زن ٥ جم من العينة المذابة وأنشرها جيدا في قارب إحتراق يكون مغشى مسبقا بطبقة رقيقة من أكسيد الألومنيوم (٠٠٢ - ٥ جم) وبعد هذا غطى القمع بحوالى ٥ جم من أكسيد الألومنيوم .

- ضع قارب الإحتراق السابق في الطرف المفتوح من أنبوبة الإحتراق بشرط أن يكون قارب الإحتراق على مسافة ٢٧٠ سم من منطقة الحرارة القصوى في الفرن .

- حرك قارب الإحتراق لمسافة ٣٠ سم كل دقيقة حتى الدقيقة الخامسة يترك القارب مكانه حتى الدقيقة السابعة لتأكد من بدء معدل التسخين وبعد هذا من الدقيقة السابعة حتى الدقيقة العاشرة يكون القارب قد أصبح في منطقة الحرارة القصوى لفرن

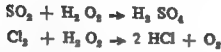
- إحفظ القارب في منطقة الحرارة القصوى لفرن لمدة ٤ دقائق .

- إصل زجاجات الامتصاص وأخرج القارب من الفرن .

- إقتل محتويات زجاجات الإمتصاص إلى قنينة مناسبة وإغسل الزجاجات وإقتل محتويات الغسيل إلى القنينة السابقة .

- أضف ٥-٦ نقط من المحلول الكاشف وعابر مع ٠,٥ ع هيدروكسيد صوديوم .

الحموضة الموجودة في المحلول السابق ناتجة من أكاسيد الكبريت والكلور كما في المعادلات التالية :



- بعد عملية المعايرة سيتواجد ايون الكلور في المحلول في صورة كلوريد الصوديوم ويتم تحويل كلوريد الصوديوم إلى هيدروكسيد صوديوم بإضافة ٢٠ مل من أوكسي سيانيد الزئبقيك .

- يتم معايرة هيدروكسيد الصوديوم المتكون بواسطة ٠,٥ ع حامض كبريتيك .  
الحساب :

$$\frac{1,6,٠٣ (ف_١ - أ_١) - ف_٢ (ب - ب_١)}{و}$$

حيث أ = عدد المليلترات من هيدروكسيد الصوديوم المستخلصة في حساب الكبريت والكلور .

أ = عدد المليلترات من هيدروكسيد الصوديوم المستخلصة في العينة القياسية .

ب = عدد المليلترات من حمض الكبريتيك المستخلصة في حساب الكلور .

ب<sub>١</sub> = عدد المليلترات من حمض الكبريتيك المستخلصة في العينة القياسية .

ف<sub>١</sub> = عيارية هيدروكسيد الصوديوم .

ف<sub>٢</sub> = عيارية حمض الكبريتيك .

و = وزن العينة بالحرامات .

٣/٥/١/٤ - تقدير الكبريت طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ٥٦٤ لسنة

١٩٦٤ والخاصة بتقدير نسبة الكبريت الكلى في الفحم بطريقة سترامبي .

## ٢/٤ - الإختبارات الطبيعية .

١/٢/٤ - تعيين الصلابة بتحديد قيم معامل الميكنم .

تتطابق نتائج هذا الإختبار في حالة إستخدام برميل ميكنم بطول ٥٠٠ مم وشحنة ٢٥ كجم كوك مع النتائج باستخدام برميل ميكنم بضعف هذا الطول وشحنة ٥٠ كجم كوك.

### الجهاز :

يتكون كما في الشكل رقم (٤) من برميل قطره الداخلى  $1000 \pm 5$  مم وطوله الداخلى أما  $500 \pm 2$  مم في حالة برميل ميكنم النصفى أو  $1000 \pm 4$  مم في حالة برميل ميكنم الكلى ويضع البرميل بالاحمام من صاج ثخانة ١٠ مم بحيث تكون الأسطح الداخلية ناعمة ومنظمة فيما عدا التتوعات الداخلية التى يبلغ طولها ٥٠٠ مم وتصنع من زوايا من الصلب المرن بالمقاسات الآتية  $100 \times 63 \times 10$  مم تثبت بداخل البرميل بالاحمام أو البرشة موازية لمحور البرميل وعلى أبعاد ٥٩٠ مم حيث تقسم الحافة إلى أربعة أقواس متساوية .

يتم تغيير البرميل عندما تقل ثخانة الصاج عن ٥ مم بفعل التآكل نتيجة الإحتكاك داخل البرميل .

### أساس التجربة :

يتم قلب حبة إختبار فحم الكوك في برميل الميكنم ويكون وزن العينة  $75 \pm 1$  كجم (في حالة برميل ميكنم النصفى) أو  $50 \pm 2$  كجم (في حالة برميل ميكنم الكلى) من حجم مقاس ١٠٠ مم لتحديد معامل ميكنم ٨٠ يتم تحديد الحجم بعد إنتهاء الإختبار ونسبة الحجم المتبقى على منخل ٨٠ مم تحدد ميكنم (٨٠) .

### خطوات التجربة :

- التأكد من نظافة البرميل من الداخل .

- شحن حبة الكوك المراد إختبارها في البرميل بكمية معينة عدم تهشم الفحم مع قفل غطاء البرميل بإحكام .

- إدارة البرميل بسرعة ثابتة قدرها  $1 + 25$  دورة - دقيقة لمدة ١٠٠ دورة .

- الانتظار لمدة دقيقة حتى يترسب الغبار داخل البرميل ويفتح الغطاء ويفرغ النعم على صينية أبعادها  $١٠,٥ \times ٢٠,٦$  م وعمق  $١٥$  سم من صاج. يجلفن ثمانية  $١,٢٥$  م وأحد جوانب الصينية مائل  $٤٥^\circ$  لتسهيل التفريغ وتستخدم فرشاة لتنظيف البرميل وتفريغ أى أتربة متبقية.

-- يتم إجراء اختبار نخل الحصى كالتالى:

- نسبة الحصى المتبقى على منخل  $٨٠$  م تحدّد قيمته ميك (٨٠).

حساب النتائج :

الحصول على ميك  $٨٠$  م يتم تحديد الكمية الكلية المتبقية على منخل  $٨٠$  م تضرب  $\times ٤$  في حالة ميك التصفى وتضرب الكمية  $\times ٢$  في حالة ميك الكلى.

في حالة ما إذا زاد الفقد في وزن العينة المختبرة عن  $١٥٠$  جرام (بالنسبة لوزن  $٢٥$  كجم) تلقى نتائج الإختبار وتماد التجربة.

$٢/٢/٤$  - تقدير المقاسات.

تليح المواصفات القياسية المصرية رقم  $٩٧٣$  لسنة  $١٩٦٩$  والخاصة بالكوك الميثالورجى.  $٢/٢/٤/١$  - تعيين الكثافة النوعية الحقيقية والظاهرية والمسامية.

$١/٢/٢/٤$  - الكثافة الظاهرية:

الجهاز مكون من وعاء مستطيل أو بيضاوى طوله  $٦٠$  سم وعرضه  $٢٨٠$  سم وارتفاعه  $٣٣٠$  سم مزود (بجزراب) بعمق  $١٣$  سم فى حافة الوعاء.

- شبكة أو سلة ذات فتحات مربعة سمة الفتحة  $١٣$  سم مزودة بغطاء ويد طويلة وتوضع الصينية المراد اختبارها في هذه السلة.

- دلو سعة  $١١$  لتر لاستقبال الماء الخارج.

- حوض مسطح عرضه  $٣٨٠$  سم وارتفاعه  $٧٥$  سم لاحتواء نعم الكوك أثناء تحديد وزنه :

- ميزان بحساسية تصل إلى  $٠,٥$  كجم.

- وحدة أخذ العينة (كل حمولة عربية أو ما يوازيها تعتبر وحدة لأخذ عينة منها).

الطريقة : تؤخذ عينة بوزن ١١,٤ كجم من العينة المخلطة .

- تجفف هذه العينة عند درجة ٩٠°م إلى ٩٠٠م حتى ثبات الوزن .

- تبرد العينة وتوزن بعد إزالة الأتربة الملتصقة وبواسطة فرشاة أو باخر .

- يوضع الوعاء المستطيل على قاعدة صلب وتوضع سداة في المزواب .

- ضغ السلّة فارغة داخل الوعاء ثم صب الماء البارد عند درجة حرارة الغرفة حتى أتلى مستوى السداة وعند سكون الماء ترفع السداة لتسمح بخروج الماء الزائد وتترك لمدة دقيقة للتأكد من خروج كل الماء .

- أعد وضع السداة مكانها وأرفع السلّة من الماء مع زجها حتى تتخلص من الماء العالق بها داخل الوعاء .

- ضغ العينة الموزونة داخل السلّة وزد الغطاء أعد السلّة إلى مكانها في الماء .

- استبق السلّة داخل الماء لمدة ١٥ دقيقة مع الرج من حين لآخر لتخلص من أي فقاعات هوائية ملتصقة بسطح فهم الكوك .

- يجب أن تأخذ في الاعتبار ألا يتغير وضع الوعاء .

- في نهاية فترة ١٥ دقيقة والتي خلالها سيكون النعم قد غمر جيدا - انزع السداة بعد سكون الماء اسمح بتصريف الماء الزائد إلى دلو موزون أو وعاء آخر مناسب لمدة دقيقة واحدة حتى سريان الماء نقطة نقطة .

- أعد تثبيت السداة ثم اخرج السلّة التي تحتوي على فهم الكوك من الماء واسمح لها بتصريف الماء لمدة دقيقة .

- يتم اخراج الكوك المبطل من السلّة ثم يوزن .

- عين وزن الماء الزاح والذي تم تصريفه في الدلو .

الحسابات :

نحسب الكثافة النوعية الظاهرية بالطريقة الآتية :

$$\frac{1}{(ب) + (ج - أ)} = \text{الكثافة النوعية الظاهرية}$$

حيث أ = وزن الكوك الحاف.

ب = وزن الماء المزاح بواسطة الكوك المبتل.

ج = وزن الكوك المبتل

د/٢/٣ - الكثافة النوعية الحقيقية.

وصف الجهاز :

- قنينة هوجرت للكثافة النوعية سممتها ١٠٠ مل يجب معايرة القنينة بدقة عالية وتقوم بعمل جداول لهذا المعايرة عند درجات الحرارة المختلفة.

- إعداد العينة .

- يوزن ٤,٥ كجم من الكوك من العينة المثلثة .

- اطحن الكوك حتى يمر خلال منخل ٦,٣ وقلل وزن العينة إلى ٢,٣ كجم .

- اطحن هذا الجزء (٢,٣ كجم) ليمر خلال منخل ٨٥٠ ميكرون وخذ حوالي ٢٠٠ جم وأعد طحنها حتى تمر خلال منخل ٧٥ ميكرون وجفف لمدة ساعة حتى درجة الحرارة ١٠٥ م°.

الطريقة :

- ضع بمثابة ١٠ جم من (العينة المارة خلال منخل ٧٥ ميكرون والذي جفف مسبقا لمدة ساعة عند ١٠٥ م°) في قنينة الكثافة النوعية مع كمية كافية من الماء المقطر حتى تمتلئ القنينة إلى نصفها .

- ضع القنينة على سطح ساخن وأجعل المحتويات تنقل لمدة ساعة مع الرج . المنتظم للقنينة حتى تنسل أي كوك ملتصق بجوانب القنينة .

- أرفع القنينة من على السطح الساخن بعد غليها لمدة ساعة ولألأ القنينة من خلال الفتاة الخاصة بها مستخدما ماء مقطر مغلي ومبرد حثيثا وبعد ذلك ضع السدادة .

- اترك القنينة حتى تبرد المحتويات للدرجة حرارة الغرفة .

- أملأ القنينة أعلى من العلامة الموجودة على الأنبوبة الشعرية بقليل مستخدما ماء مقطر مغلي ومبرد حثيثا .



- اضبط سطح الماء على العلامة السابقة وذلك بلمس الماء بورقة ترشيح حتى تصل إلى النهاية الطرفية للاتبوية الشعرية.
  - جفف القنينة وزنها في الحال.
  - بعد الوزن مباشرة انزع السدادة وفس درجة حرارة المحتويات وتخدم درجة الحرارة لتحديد سعة القنينة.
- الحسابات :

$$\frac{و}{(٢٥-١٥)} = \text{الكثافة النوعية الحقيقية}$$

حيث و = وزن الكوك الجاف.

- ١ = وزن القنينة + الكوك الجاف + الماء اللازم لملء القنينة .
- ٢ = وزن القنينة + الماء اللازم للملء ( أى وزن أنقية ٤.٥ وند ١١١١ با ١٠٠ )

$$\frac{٤}{٢} - \text{الكثافة الحجمية للكوك} :$$

يستخدم لتمييز الكثافة الحجمية صندوق خفيف الوزن بقلر الإمكان أبعاده الداخلية ٢٤×٢٤×٢٤ بوصة ويمكن تصنيعه من الخشب المتين وتثبت قطعتين على أى جانين على هيئة مقبض لتسهيل عملية التداول.

طريقة العمل :

يوضع الصندوق على ميزان أرضية مناسب ويقدر الوزن فارغاً ثم يلى بالكوك وهو مازال على الميزان بواسطة أداة أخذ العينة المناسبة بحيث ينحدر الكوك من مسافة ٢ بوصة أعلى حافة الصندوق وبدون أى محاولة لفشر الكوك أو ترتيبه ويجذر اندق عايه مباشرة بأى حافة مستقيمة كذلك يجذر هر الصندوق أو أسقاطه من مسافة مرتفعة أذاه للتمتية أو التسوية .

يوزن الصندوق مرة أخرى ويقسم الفرق في الوزن على سعة الصندوق بالتقدم نحصل على الوزن الحجمى لكل قلم من الكوك .

$$\frac{٥}{٢} - \text{المسامية} :$$

تحسب المسامية كنسبة من المعادلة الآتية :

$$\left[ \frac{\text{الكثافة النوعية الظاهرية}}{\text{الكثافة النوعية الحقيقية}} - ١ \right] \times ١٠٠ = \text{المسامية}$$

٤/٢/٦ - درجة التسخن الحرجة :

درجة التسخن الحرجة تعتبر مقياساً لتفاعلية الفحم مع الهواء فكلما زادت عافية الوقود كلما قلت درجة التسخن الحرجة والقيم المختلفة لأنواع الوقود معطاة في الجدول التالي

الوقود	الدرجة التقريبية لدرجة التسخن الحادة
الفحم الخشبي	٠,١٤ لتر / دقيقة
فحم كوك منخفض حرارة التكوين	٠,٤٢ لتر / دقيقة
انثرايث	٠,٩٩ لتر / دقيقة
فحم عالي حرارة التكوين ( فاز )	٠,٥٢ لتر / دقيقة
فحم عالي حرارة التكوين ( فون )	١,٨٤ لتر / دقيقة

أسس التجربة :

- تشعل طبقة من الفحم المصنف كهربائياً في حجرة احتراق قياسية بامرار تيار من الهواء الجاف خلال طبقة الفحم بمعدل ٤,٢٥ لتر / دقيقة وعندما يتوهج الفحم تماماً يقلل معدل مرور الهواء إلى قنبنة تم اختبارها من قبل لمدة ٢٠ دقيقة ثم بعد ذلك ترفع للقيمة الأصلية لإعادة توهجه.

- تكرر هذه الطريقة مع كميات جديدة من الفحم وبمعدلات أخرى من تيار الهواء حتى نحصل على الدرجة الحرجة .

- وصف الجهاز

غرفة الاحتراق :

أنبوبة من زجاج السيليكا الشفاف أو زجاج مقاوم للحرارة طولها ٢٠٠ سم وقطر ١١ للداخل ٤٠ ± ١ سم وسلك الجدار من ١ إلى ٢ سم مزودة بثلاث فتحات للتثبيت داخل جدار الأنبوبة على أبعاد من ٣٥ إلى ٤١ سم من أحد أطراف الأنبوبة ..

- يوضع خط مستمر كعلامة على المحيط الخارجي للأنبوبة على بعد من ١٠ إلى ١٢ سم في نفس الطرف وتطلق من الطرف الآخر بسندة مطاطية تحمل أنبوبة من السيليكا أو الزجاج المقاوم للحرارة وقطرها الداخلي من ٥ - ٦ مم ومثنية بزاوية قائمة - قرص شبكي مدلى :

عبارة عن شبكة من ٤ إلى ٦ مم - مثبتة داخل الاحتراق وتوضع على البروزات الداخلية .

المسخن : إطار اسطواني من مادة عازلة ومقاومة للحرارة لها قطر خارجي ٥٠ سم وقطر داخلي ٣٩ سم ويضغط جيداً بحيث يثبت على قمة غرفة الاحتراق . ويجب أن يكون قطر التواء الداخلي أكبر من القطر الخارجي لحجرة الاحتراق من ١ إلى ٤ مم .

- سلك التسخين أو سلك مقاومة من النيكل كروم يسلك ٣٠ مم ملحوم عند طرفيه بنهايات أم من نفس السبيكة ملفوفة حلزونياً ومثبتة بواسطة خمسة أعمدة من السيليكا قطرها ٢,٥ ± ٠,٢٥ مم والتي تثبت في تجاويف محفورة في حائط الإطار الخارجي ومقاومة السلك عندما لا يتجاوز الفرق بين الطرفين عن ٥٠ مم ولا تقل عن ٢٨ أوم ولا تزيد عن ١٤٠ أوم .

- نظام التحكم في الهواء :

يمكن دفع الهواء في أنبوبة للهواء المضغوط أو مباشرة من ضاغط أو كباس وفي الحالة الأخيرة لا بد من وجود خزان للتفريغ والخلخلة .

- ومن الممكن استخدام مرشح لازالة فوات الزيت .

ويجب التحكم في معدل سريان الهواء باستخدام صمام ليرى أو سلك أو بمسجل تلاووظ يوضع بعد مضخ الضغط مثل مانع تسرب الماء أو حاكم الغاز .

- جهاز ماسر معدل من بان الهواء .

هناك جهازان .

جهاز لقياس معدل السريان فوق ٢ لتر / دقيقة بدقة تصل إلى ٠,٣ لتر / دقيقة

الجهاز الثاني يقرأ معدل السريان يصل إلى ٤,٢٥ لتر / دقيقة (كما بالشكل رقم ١٥)

- جهاز تلفظ الغلز يسجل ٢,٥ لتر / الدورة وماتو من مناسب ( جهاز انقياس الضغط كما بالشكل رقم ٥٥ ب ) .

- قارورة من الزجاج المقاوم للحرارة قطرها الداخل  $70 \pm 10$  سم وارتفاعها  $190 \pm 10$  سم كما بالشكل رقم ١٦ أ ) .

- أنبوبة من قس المادة والابعاد مغلقة من الطرف الأعلى باستخدام سدادة مطاطية تحمل أنبوبة الدخول الهواء كما بالشكل ( ٦ ب ) وفي كلا الجهازين ( ١٦ أ ، ٦ ب ) ينفق الطرف الأسفل باستخدام سدادة مطاطية تحمل أنبوبة قطرها ٣ مم من النحاس أو سبيكه من النحاس والرصاص لكي يحدث اتصال بين أقطاب عنصر التسخين وفي حالة الجهاز ( ١٦ أ ) يستخدم أنبوبة هواء دخلية .

- برج التجفيف :

ارتفاعه ٣٠٠ سم وقطره ٥٠ سم وله أنبوبة خارجية مملوءة بمادة السيليكا جيل ثنائية : كمية جمع : قطر فتحة ١٠ مم لوضع الوقود .

سدادة : من فل أو لباد قطرها أقل من حجرة لا تراق بقليل .

مناخل اختبار : منخل ١,١٨ مم ومنخل ٦٠٠ ميكرون .

- إعداد العينة :

النعم التي يستخدم لتحديد التفاعلية لابد أن يجهز كي يمر خلال منخل ١,١٨ مم ليحجز فوق ٦٠٠ ميكرون ( يخفف النعم بوضعه في صينية معقاة في فرن هوائي درجة حرارته  $100^{\circ}\text{C}$  -  $110^{\circ}\text{C}$  ) وبعد ذلك يوضع على منخل ٦٠٠ ميكرون قبل الاستعمال مباشرة .

طريقة العمل :

- يركب الجهاز كما في الشكل ( ٦ ، ٥ ) .

- تعد طبقة التحكم وذلك بصب النعم الخفيف والمعاد حيزه داخل الأنبوبة من خلال النعم (والذي يجب تحريكه دائريا ليملأ خلاله الفحم بسهولة) ويجب ألا يزيد ارتفاع النعم فوق الوقود عن ٥ سم ويساوى السطح بدون كبس الطبقة حتى تملأ حجرة الاحراق لعلامة .

- اضبط نفخ الهواء وأوصل التيار الكهربائي واضبط كمية الطاقة الناتجة بحيث تكون بين ٧٥ إلى ٨٥ وات .
- استمر في التسخين حتى تصل درجة التوهج لكل الأجزاء حتى سطح الطبقة .
- في هذه اللحظة ( لحظة توهج جميع الطبقات ) اقلل التيار .
- قلل معدل تيار الهواء إلى القيمة التي تعتمد أنها أقل قليلا من القيمة المخرجة .
- في نفس الوقت نراقب قراءة عداد الغاز .
- استمر في دفع الهواء على نفس هذا المعدل لمدة ٢٠ دقيقة .
- اقرأ عداد الهواء ويزاد معدل مرور الهواء إلى ٤,٢٥ لتر / دقيقة .
- استمر على هذا المعدل حتى يعاد التوهج ثانية أو لمدة ٢٠ دقيقة وتكرر التجربة باستخدام معدلات مرور هواء أقل من هذا المعدل وباستخدام أجزاء جديدة من فحم الكوك لكل معدل من المعدلات حتى تصل إلى معدل لا يحدث فيه توهج .
- إذا لم يحدث إعادة توهج - تكرر التجربة باستخدام معدلات نفخ هواء أقل حتى يبدأ التوهج وبهذه الطريقة نحصل على معدلين من معدلات نفخ الهواء ويجب ألا يزيد الاختلاف بينهما عن ٦,٥ لتر / دقيقة .
- وتعتبر قيمة النفخ المخرجة هي القيمة التي يحدث عندها التوهج .

حسابات :

ن ح درجة النفخ المخرجة (في حالة الجهاز ١٠٥٠)

$$٢١٠ \times \frac{١٠,٩٣ \text{ ص ح}}{(٢٧٣,١٥ + ت ق)} =$$

ن ح درجة النفخ المخرجة (في حالة الجهاز ٤ ب ١)

$$٢١٠ \times \frac{١٠,٩٣ \text{ ج. ف. ح. (ض. - ١) + ٨}}{(٣١٢,١٥ + ت ق)} =$$

حيث :

ق : قطر غرفة الاحتراق (م) ،

ض : الضغط الجوي (بار) .

ج : معدل الدفاع الهواء حيث يحدث اختناق - لتر / الدقيقة من الهواء الجاف .

ت : درجة حرارة الجو ° م .

ف : معامل تصحيح مقياس الغاز .

أ : ضغط المانومتر ( بار ) .

هـ : الضغط البخارى للماء عند ت° و م ( بار ) :

ب : درجة حرارة الماء فى مقياس الغاز ° م .

ن هـ ح : الإنفاخ الخارج للهواء - لتر / دقيقة من الهواء الجاف عند درجة ١٥° م  
١ بار .

المراجع :

المواصفات القياسية البريطانية رقم ١٠١٦ جزء ١٣ لسنة ١٩٨٠ .

المواصفات القياسية العالمية رقم (٢٣٠٩) .

مواصفات الجمعية الأمريكية لاختبار المواد (٣١٧٧) جزء ٥ لسنة ١٩٨٣  
Volume 05 . 05

المواصفات القياسية المصرية رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

المواصفات القياسية المصرية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦٥

المواصفات القياسية المصرية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٧٢ .

### المصطلحات الفنية

Foundry coke	- كوك المسالك
Gross sample	- العينة الكلية
Part sample	- العينة الجزئية
Micum index	- معامل اليكم
True relative density	- الكثافة النوعية الحقيقية
Apparent relative density	- الكثافة نوعية الظاهرية
Bulk density	- الكثافة الحجمية
Porosity	- المسامية

Critical air blast

- درجة التفج الحرجة

Gross calorific value

- القيمة الحرارية الكلية

pH

- الرقم الهيدروجيني

الجهات التي اشتركت في إعداد هذه المواصفات :

١- شركة النصر لصناعة المراسير الصلب ولوازمها .

٢- شركة النصر لصناعة الكوك والكياويات الأساسية .

٣- شركة حلوان للمبوكات .

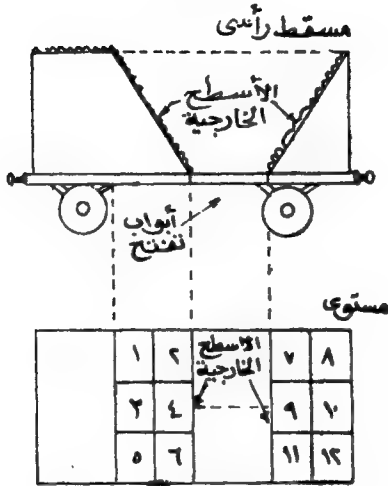
٤- شركة النصر للمبوكات .

٥- مصانع الدلتا للصلب .

٦- المركز القوي للبحوث .

٧- مركز البحوث الفنية للقوات المسلحة .

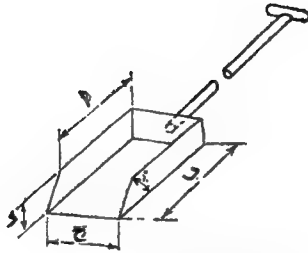
٨- مصلحة الكيمياء .



شكل رقم (١)

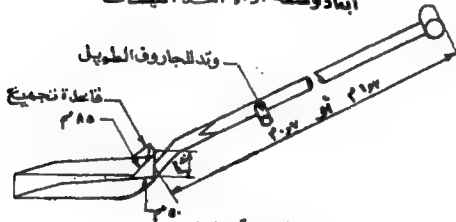
أماكن أخذ العينات من العربات



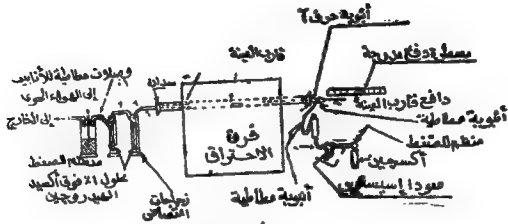


الرقم	المساحة المسموعة في كل الحصة			
	أ	ب	ج	د
١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

### أبعاد وسعة أداة أخذ العينات

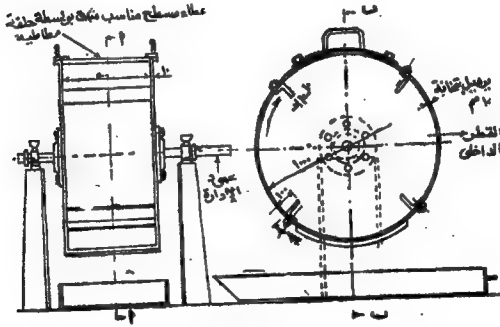


شكل رقم (٢)  
(الجاروف المعدل)



شكل رقم (٣)

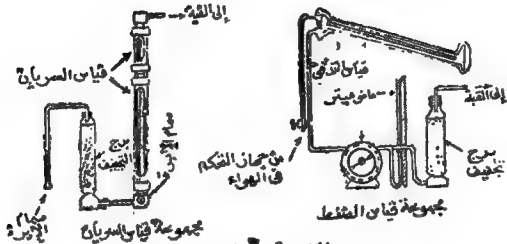
تقدير الكابيت بطريقة الحرق عند درجات حرارة مرتفعة



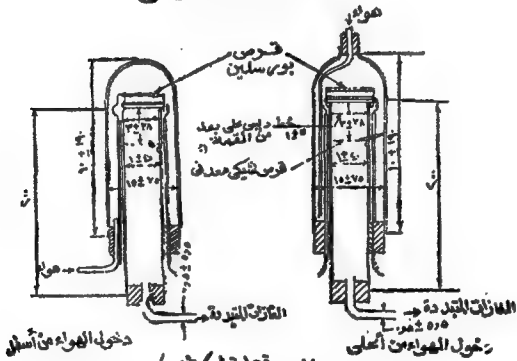
شكل رقم (١)

تقدير معامل الصلابة بتحديد قيم ميك

الأبعاد بالهجاء



شكل رقم (١٠) (٥)  
تقدير معدل سريان الهواء



شكل رقم (١١) (٦)  
تقدير درجة التسخن الحرجية

التيها أدنا إلى الميزان

## وزارة الصناعة

قرار وزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥<sup>(١)</sup>

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة سلطة فرض رسوم  
مقابل فحص الحامات والمنتجات الصناعية ومعايرة الأجهزة ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٤١٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإلزام  
بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٣ ؛  
وعلى قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحصيل رسوم  
فحص واختبار المقطورات الزراعية والمقطورات الأخرى وإصدار شهادات المطابقة  
وعلى كتاب هيئة القطاع العام للصناعات الهندسية رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٤  
بشأن قيام شركة مصر للهندسة والعدد بإصدار شهادات صلاحية للمقطورات التي  
تنتجها ؛

### فقد :

#### (مادة أولى)

استثناء من أحكام القرارين الوزاريين رقمي ٤١٠ لسنة ١٩٧٩ ، ٤٥١ لسنة ١٩٧٩  
المشار إليهما تحول شركة مصر للهندسة والعدد في إصدار الشهادات الملصقة على  
إنتاجها من المقطورات بأنواعها الخفيفة وعلى مسئوليتها وذلك طبقا للمواصفات المحددة  
والمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٣ الخاصة بالاشتراطات العامة  
لمقطورات نقل البضائع أو أية مواصفات أخرى معتمدة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد  
القياسي وجودة الإنتاج ويكون لهذه الهيئة الحق في التفتيش المفاجيء على منتجات هذه  
الشركة من المقطورات .

---

(١) الوقائع المصرية - العدد ٥٦ في ٦/٢/١٩٨٥ .

- ١٢٢٢ -

( مادة ثانية )

لا تحصل الرسوم المقررة في القرارات الوزاريين المشار إليهما على المقطوعات  
التي تقوم شركة مصر للهندسة والعدد بإصدار شهادات مطابقتها للمواصفات المعنية

( مادة ثالثة )

يفشى هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٨ / ٢ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهتس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٥

بإيقاف العمل بالبند ثانيا الخاص بالمشروبات الكحولية  
الطبيعية المقطرة في المواصفات القياسية المصرية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الملحق بالقانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ،  
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات إنتاج المشروبات  
الكحولية وطرق فحصها واختبارها والقرارات المعدلة له ،  
وعلى مذكرة السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي  
وجودة الإنتاج المؤرخة ١٧ / ٢ / ١٩٨٥ ؛

### تسرد :

مادة ١ - يوقف العمل بالبند ثانيا في المواصفات القياسية المصرية رقم ١٨٩  
لسنة ١٩٦٢ الخاص بالمشروبات الكحولية الطبيعية المقطرة ،  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره ،

صدر في ٢٠ / ٢ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥

في شأن الإلزام بانتاج بعض الخضر الطازجة المعلبة طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ (جزء ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعلن بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ باعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى شأن مواصفات إنتاج بعض منتجات الصناعات الغذائية وطرق فحصها واختبارها ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج بمجلسى ١٩ من مايو سنة ١٩٧٦ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٦ باعتماد المواصفات القياسية المصرية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ الخاصة بالخضر الطازجة المعلبة (الليسة ج ١ و البامية ج ٢ والخرشوف ج ٣ والفاصوليا ج ٤ والسبانخ ج ٥) ؛

وبناء على ما أقره مجلس الدولة ؛

### قبو :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بالمواصفات القياسية المصرية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ (جزء ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) فى إنتاج الخضر الطازجة المعلبة الآتية :

الخضر الطازجة المعلبة جزء أول - الليسة .

- الخضار الطازجة المعلبة - جزء ثان - البامية .  
الخضار الطازجة المعلبة - جزء ثالث - الخرشوف .  
الخضار الطازجة المعلبة - جزء رابع - الفاصوليا .  
الخضار الطازجة المعلبة - جزء خامس - السبانخ .

مادة ٢ - يمنح المنتجون للسلع المشار إليها في المادة السابقة مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديهم من كميات متبقية من الإنتاج وفقا للمواصفات القياسية السابقة برقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٣ وعلى أن يبلغ كل من هؤلاء المنتجين مصلحة الرقابة الصناعية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار بالرميد المخزون لديه من هذا الإنتاج.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر فى ٢٥ / ٢ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب



## وزارة الصناعة

قرار وزاري رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٥

بالإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٧٨

الخاصة بالشراب الصناعي (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن توحيد القياس :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ باعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات  
القياسية المصرية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٣ الخاصة بالشراب الصناعي ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي في ١٠/٥/١٩٨٥  
باعتقاد المواصفات القياسية المصرية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٧٨ بدلا من المواصفات القياسية  
الرقم (٣٧٤١) لسنة ١٩٦٣ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

### قرر :

مادة أولى - يلتزم في إنتاج الشراب الصناعي وفحصه واختباره بالمواصفات  
القياسية المصرية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٧٨

---

(١) الرقائع المصرية - العدد ١٢٢ في ٢٦ / ٥ / ١٩٨٥ .

مادة ثانية - تمنع المنشآت الصناعية المنتجة لهذا الشراب مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار وذلك لتصرف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق على أن تحظر كل من مصلحة الرقابة الصناعية بالرصد المخزون لديها وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا المشروع .

مادة ثالثة - يلقى للقرار الوزارى رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

مادة رابعة - يذشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار وزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٥

بالإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية الخاصة بالاحوم ومنتجاتها  
وطرق فحصها واختبارها (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة ومنتجاتها ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرارات مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي في اجتماعه  
بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٨ ، ٢٨/١١/١٩٧٨ ، ٥/٣/١٩٨٠ ، ١٧/٥/١٩٨١ ،  
٨/٣/١٩٨٢ بإتماد المواصفات القياسية المصرية الخاصة بالاحوم ومنتجاتها وطرق  
فحصها واختبارها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قصر :

#### (مادة أول)

يلتزم في إنتاج وفحص واختبار كل من المنتجات المبينة فيما بعد بالمواصفات القياسية  
المصرية المبين رقمها قرين كل منها :

---

(١) اللوائح المصرية - العدد ١٢٢ في ٢٦/٥/٨٥.

المستجات	رقم المواصفات القياسية
١ - اللحوم ومنتجاتها	٦٣ لسنة ١٩٧٨
٢ - لحم اللاتشون	١١١٤ لسنة ١٩٧٨
٣ - الكبد المحمد	١٤٧٣ لسنة ١٩٨٠
٤ - الطيور الداجنة والأرانب المحملة	١٠٩٠ لسنة ١٩٨١
- اللحوم المحملة (١)	١٥٢٢ لسنة ١٩٨٢

( مادة ثالثة )

تمنع المنشآت الصناعية المتجة لهذه السلع مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق على أن تظهر كل منها مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديها من هذا الإنتاج وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

( مادة ثالثة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
صادق فى ٩ / ٤ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

(١) أُنيت المواصفات القياسية رقم ١٥٢٢ لسنة ١٩٨٢ الخاصة باللحوم المحملة بالقرار الوزاوى رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٦ .  
الوقائع المصرية - العدد ١٠٨ فى ١٠ / ٥ / ٨٦ .

## وزارة الصناعة

قرار وزاري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية الخاصة باللحوم المجمدة  
المليوكة عليا (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٥ بالإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات  
القياسية الخاصة باللحوم ومشتقاتها وطرق فحصها واختبارها ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسة ١١ / ٣ / ١٩٨٦ على تعديل المواصفات القياسية الخاصة باللحوم المجمدة المليوكة  
عليا ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٥٢٢

لسنة ١٩٨٦ الخاصة باللحوم المجمدة المليوكة عليا .

-١٢٣٢-

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما تضمنه من الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٥٢٢ لسنة ١٩٨٧ الخاصة باللحوم المجمدة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر في ١٩ / ٤ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار وزارى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية  
رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦ الخاصة بالصلب الجلوكونز

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ٧٥ في شأن التوحيد القياسى ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم للصناعة وتشجيعها معدلا بالقانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ،  
وعلى القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ في شأن مواصفات إنتاج بعض منتجات  
للمصانع الطفولية وطرق فحصها واختبارها ،  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى في اجتماعه بتاريخ  
٢٠ / ١٠ / ١٩٧٦ بأخذ تعديل المواصفات القياسية المصرية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ ،  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

### فـ سـ و :

مادة أولى - يلزم في إنتاج صل الجلوكونز وفحصه واختباره بالمواصفات القياسية  
المصرية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٦

مادة ثانية - تمنح المفحات للصناعة المنتجة لهذا المنتج مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق على أن تبلغ مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديها من هذا الإنتاج وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ثالثة - يلغى القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما تضمنه بالإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣

مادة رابعة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،

صدر في ٢٣ / ٥ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب



## وزارة الصناعة

قرار وزاري رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٥

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم لصناعة وتشجيعها  
المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة سلطة فرض رسوم  
مقابل فحص الخامات والمنتجات الصناعية و ابرة الأجهزة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إعادة تنظيم الهيئة المصرية  
العامة لتوحيد القياس وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٤١٠ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإلزام  
بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٨٧ / ١٩٧٣ ؛

وعلى قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحصيل  
رسوم فحص واختبار المقطورات الزراعية والمقطورات الأخرى وإصدار شهادات  
المطابقة ؛

وعلى قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ  
١٠ / ١ / ١٩٨٠ بشأن إخضاع منشآت صناعة المقطورات لأحكام القانون رقم (٢١)  
لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم للصناعة وتشجيعها ؛

وعلى كتاب اتحاد الصناعات المصرية رقم ١٣٢٤ بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٥ بشأن  
طلب إعفاء مصانع إنتاج المقطورات المحلية من بعض أحكام القانون رقم (٢١)  
(٤١٠) لسنة ١٩٧٩ ، ٤٥١ لسنة ١٩٧٩ المشار إليها ؛

### قصر :

مادة أولى - يكون إنتاج المقطورات الحلية بأنواعها المختلفة مطابقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٨٧ / ١٩٧٣ الخاصة بالاشتراطات العامة لمقطورات نقل البضائع أو أية مواصفات أخرى، محصلة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج .

مادة ثانية - استثناء من أحكام القوانين الوزاريين رقمى ٤١٠ لسنة ١٩٧٩ ، ٤٥١ لسنة ١٩٧٩ المشار إليهما تخول مصانع إنتاج المقطورات الحلية بأنواعها المختلفة التابعة للقطاع العام - على مسئوليتها - فى :

١ - إصدار الشهادات للدالة على مطابقة إنتاجها من المقطورات بأنواعها المختلفة للمواصفات المذكورة بالمادة السابقة .

٢ - وضع علامة المطابقة ( ت . ق ) أو علامة الجودة ( م . ق . م ) المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه على منتجاتها ، بعد الحصول عليها من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى .

مادة ثالث - تسرى أحكام المادة السابقة على مصانع القطاع الخاص بشرط استيفاء ما يأتى : ١

أولا : أن يقوم المصنع بتعيين مهندس تقني يكون مسئولاً مستولاً كاملة بالتضامن مع صاحبه المصنع فى إصدار لشهادات الدالة على مطابقة إنتاجها من المقطورات بأنواعها المختلفة للأنماذج المحددة والمواصفات القياسية المشار إليها :

ثانيا : يقوم المصنع بإسالك دفاتر ومجلات لمشيجه ويكون مسئولاً عن صلاحيتها من حيوب للصناعة لمدة عام من تاريخ البيع .

مادة رابعة - يكون للهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ومصلحة الرقابة الصناعية الحق فى التفتيش الملقى على منتجات المصانع من المقطورات بكافة أنواعها للتأكد من إسلاك الدفاتر والإلتزام بتشهد المواصفات القياسية .

مادة خامسة - لا تحصل الرسوم المقررة في القوانين الوزاريين رقمى ٤١٠  
أسنة ١٩٧٩ ، ٤٥١ لسنة ١٩٧٩ المشار إليهما على المقطورات التى تقوم المصانع المذكورة  
بإصدار شهادات مطابقتها للمواصفات المشار إليها .

مادة سادسة - يفرض هذا القرار فى الواقع العبرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر فى ٢٨ / ٥ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٥

بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة

بمحلولي المصنع (البان) (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل بالقانون

رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها المتضمن للمواصفات

القياسية المصرية رقم ٤٦٤ / ١٩٧٥ الخاصة بملحوى السكر ؛

وعلى مذكرة السيد رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي

وجودة الإنتاج المؤرخة ٢٧ / ٦ / ١٩٨٥ ؛

### قرر :

مادة ١ - يكون إنتاج وطرق فحص واختبار محلولي المصنع (البان) طبقاً

للمواصفات الفنية المرفقة .

١- ١٢٢٩ -

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يتعلق بحلوى  
المضغ (البان) المنصوص عليها في المواصفات القياسية المصرية رقم ٤٦٤ / ١٩٧٥  
والخاصة بحلوى السكر .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجرائد المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره ،

صدر في ٢٧ / ٦ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## المواصفات الفنية الخاصة بعلوى المصغ ( اللبان )

### (١) المجال :

تشمل هذه المواصفات الفنية الإشتراطات العامة والمواصفات الخاصة بعلوى المصغ وطرق الفحص والاختبار .

### (٢) التعريف :

هو ناتج لط السكر المطحون والحاوكون ومصوغ اللبان الأساسية عند درجة حرارة معينة مع بعض الإضافات التالية الأخرى المسوح بها صحياً .

### (٣) الإشتراطات العامة :

١/٣ تكون الكميات المستعملة في تصنيع علوى المصغ مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بها .

٢/٣ يكون المنتج أبيض سهل المصغ مقبول الطعم والرائحة .

٣/٣ متجانس اللون والقوام غير متبقع .

٤/٣ تكون الصبوغ المستعملة من المصرح بها غذائياً وخالية من الصمغ والراتنجات غير الغذائية .

٥/٣ يحظر استخدام المخلّيات الصناعية .

٦/٣ يجوز إستعمال مكسبات الطعم والرائحة طبقاً للمواصفات القياسية انعمرية م . ق . م

١٩٧٤ / ١٣٣٢

٧/٣ يجوز إستعمال المواد الملونة المسوح بها صحياً .

### (٤) المواصفات :

١/٤ لا تقل نسبة السكروز في المنتج النهائي عن ٦٠٪ .

٢/٤ لا تزيد نسبة السكريات المختزلة قبل التحويل على ١٢ ٪ مقودة كد كمنروز في المنتج النهائي .

- ٣/٤ لا تقل نسبة صموغ الابان الأساسية عن ١٧٪.
- ٤/٤ لا يزيد الرقم الحمضى لصموغ الابان الأساسية على ١٨٪.
- ٥/٤ لا يزيد وزن الخلف الخارجى لأنواع الابان المدرجة على ٣٠٪ من المنتج النهائي.

(٥) العبوات والبيانات :

- ١/٥ يغلف الابان بعناية بخلاف مناسب ثم يعبأ فى عبوات خارجية مناسبة على أن تكون مطابقة للقرار الجمهورى رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧.
- ٢/٥ يراعى ماورد بقرار السيد المهندس وزير الصناعة والخاص بالتزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية والمعبأة بالبيانات الواجب وضعها على منتجاتها الغذائية.
- ٣/٥ يراعى ما جاء بالمواصفات القياسية المصرية م. ق. م ١٥٤٩ / ١٩٨٤ والخاصة ببيانات بطاقات منتجات المواد الغذائية المعبأة على أن يكتب على العبوات الخاوية البيانات التالية :
- ١/٣/٥ اسم المنتج وعنوانه وعلامته التجارية.
- ٢/٣/٥ للوزن الصافى للعبوة أو عدد الوحدات.
- ٣/٣/٥ اسم الصنف.
- ٤/٣/٥ المكونات.
- ٥/٣/٥ عبارة صنع فى مصر.
- ٦/٣/٥ تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية.

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف ظاهرة تناسب حجم العبوة أو على بطاقة تلتصق عليها ويجوز كتابتها بلغى اللغات الأجنبية.

(٦) طرق الفحص والإختبار :

- ١/٦ تجرى طرق الفحص والإختبار طبقاً لما جاء بالمواصفات القياسية المصرية م. ق. م ١٩٧٥ / ٤٦٤ والخاصة بحلوى السكر بالإضافة إلى الإختبار التالى :
- ٢/٦ الكشف عن الراتنجيات غير الغذائية فى حلوى المصنع وصموغ الابان الأساسية .

يجرى الكشف الأولي كما يلي :

١/٢/٦ الطريقة الأولى

١/١/٢/٦ الكواشف والمحاليل :

- أنتريد حمض الخليك

- حمض كبريتيك مركز .

٢/١/٢/٦ الطريقة :

يلتذب حوالي ١٠ جم من العينة في حوالي ١٠ مليلتر من أنتريد حمض الخليك مع التفتتة البسيطة ثم يبرد المحلول وتضاف قطعة قطعة من حمض الكبريتيك المركز يظهر لون أحمر بنفسجي يتغير بسرعة إلى اللون البنفسجي .

٢/٢/٦ الطريقة الثانية :

١/٢/٢/٦ الكواشف والمحاليل :

- إيثير بترول درجة غليانه من ٥٠-٦٠ م .

- محلول مخفف لخلات الرصاص .

٢/٢/٢/٦ الطريقة :

يؤخذ حوالي ١٠ جم من العينة ويضاف إليها ١٠ مليلتر من إيثير البترول يرشح ثم ترج ٥ مليلتر من الرشيع مع ١٠ مليلتر من محلول مخفف لخلات الرصاص - يكتسب المحلول البترول لون أزرق لاصع مائل إلى الخضرة - في حالة ظهور اللون المميز في الطريقتين السابقتين يقدر الرقم الحمضي للتأكد من خلو المنتج من الراتنجات غير الغلانية كما يلي :

٣/٢/٦ تقدير الرقم الحمضي

١/٣/٢/٦ الكواشف والمحاليل :

- أسيتون نقي متعادل

- مكمسان حتى



- ١٣٤٢ -

- غلوط لإخاية متبادل (٢ جزء تولوين + ١ جزء

كحول ميثيلي).

- ميلرو كسيد بوتاسيوم كحول ٢ و.ع

- دليل فينول فيثالين

الأجهزة : ٢/٣/٢/٦

- حمام مائي

- مكثف عاكس

- دواوق سعة ٢٥٠ مل

الطريقة : ٣/٣/٢/٦

- توضع العبوة في مبرد على درجة حرارة أقل من الصفر لمدة خمس ساعات

- يتم طحن العبوة جيداً.

- يؤخذ ٥٠ جم من العينة المطحونة وتوضع في دورق سعة ٢٥٠ مل ويضاف إليها ١٥٠ مل أسيتون حتى متبادل.

- يوصل للدورق بمكثف عاكس ويتم التسخين على حمام مائي لمدة ١٥ ساعة.

- يبرد الدورق حتى درجة حرارة الثثرة ويتم الترشيح في دورق سعة ٢٥٠ مل.

- يجرى تبخير المذيب (أسيتون) ويذاب المتبقى في ٥٠ مل من الماكسان الحلقى ويتم الترشيح في دورق سعة ٢٥٠ مل معلوم الوزن ويبخّر المذيب ويقلّر وزن المتخلص المتبقى.

- يذاب المستخلص المتبقى في ٧٥ مل من مخلوط الإيثانة المتعادل مع التسخين الخفيف والرج .

- يمايز المحلول بواسطة محلول هيدروكسيد البوتاسيوم الكحولية ٠,٢ عبارة مع استعمال دليل الفينول فيثالين .

- بحسب الرقم الحمضى من المعادلة التالية :

$$\frac{٥٦,١ \times \text{عبارة هيدروكسيد البوتاسيوم الكحولية} \times \text{حجمه}}{\text{وزن المستخلص}} = \text{الرقم الحمضى}$$

## وزارة الصناعة

قرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥

بالزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المحلية والمعبأة والمعبأة بالبيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية (١)

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ بشأن إلزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المحلية والمعبأة ووضع البيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### المسود

مادة ١- في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد :

(أ) بالمنتجات الغذائية المحلية : المنتجات الغذائية المحفوظة في آنية محكمة التقلل والمعاملة حراريا بعد التقلل بفرض الحفظ .

(ب) بالمنتجات الغذائية المحلية : المنتجات الغذائية المحفوظة عن طريق خفض درجة حرارتها إلى درجة لتجمد مع استمرار حفظها مجمدة حتى وقت استهلاكها .

(ج) بالمنتجات الغذائية المعبأة : المنتجات الغذائية التي يدخلها المنتج للبيع معبأة للإستهلاك المباشر للمستهلك والنصوص عليها بالكشف المرفق .

مادة ٢ - تلتزم المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمنتجات الغذائية المعلبة والمعبأة بالمعابة بأن توضع على عبواتها أو البطاقات الموضوعة عليها البيانات الآتية :

(أ) اسم المنتج الغذائي .

(ب) قائمة بالمكونات الأساسية والمواد المضافة للمنتج الغذائي .

(ج) الوزن الصافي أو عدد الوحدات في الحالات التي تتطلب ذلك .

(د) تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية ( شهر / سنة ) .

(هـ) إشتراطات التخزين والتداول في الحالات التي يرى المنتج ضرورة إيفائها .

(و) أية بيانات أخرى تنص عليها المواصفات للقياسية المصرية .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بخط واضح غير قابل للمسح ويجوز إلى جانب ذلك كتابتها بلغة أخرى أو أكثر .

مادة ٣ - على صاحب العينة عند أخذها من الموقع تحرير محضر يحضر فيه البيانات التي على العبوة الخاضعة لهذا القرار على أن يوقع هذا المحضر منه ومن ممثل المكان المسحوبة منه العينة ثم تنقل العينات إلى المعامل بطريقة تكفل الإبقاء عليها بحالتها وقت سحبها ويختبر المحضر المشار إليه مكملاً لتقرير المعمل في هذا الخصوص .

مادة ٤ - يلغى قرار وزير الصناعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ١٩٨٥ / ٧ / ٣

وزير الصناعة

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب

### كشف

المنتجات الغذائية المبأة التي يشملها القرار

- المثل الصناعي .
- الزيوت الغذائية بجميع أنواعها والمبأة في عبوات مناسبة للإستهلاك المباشر .
- المستهلك باستثناء المبأ منها في براميل كبيرة .
- الشحوم الغذائية المطة للإستهلاك الأدنى .
- المارجرين .
- الطحينة .
- الحلاوة الطحينية .
- البسكويت والحلوى السكرية بأنواعها .
- ١ - باستثناء الوحدات الصغيرة المخلقة لحلوى السكر والتي تزن ١٠ جم فأقل والتي يصبب حالياً لصق بطاقات عليها قوضع البيانات المطلوبة على اللطب أو العبوات الحاوية لها .
- ٢ - في حالة الوحدات الصغيرة البسكويت وحلوى السكر بأنواعها والتي تزن ٥٠ جم فأقل تنفى من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على اللطب أو العبوات الحاوية لها .
- الكاكاو ومنتجاته :
- ١ - تنفى الشيكولاته التي تباع بالوزن من تدوين البيانات المنصوص عليها في هذا القرار .
- ٢ - للوحدات من الشيكولاته التي تباع في عبوات مجهزة حاوية ذات وزن معين فتدون جميع البيانات على العبوات الحاوية .
- ٣ - الوحدات الصغيرة من الشيكولاته المخلقة التي تزن ٥٠ جم فأقل والتي تباع بالقطعة تنفى من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على اللطب أو العبوات الحاوية لها .

- الشراب للصناعى والشراب الطبيعى ..

- المرببات والمصائر .

باستثناء الملبأ منها فى العبوات الألومنيوم أو البلاستيك على أن تدون البيانات على  
العلب أو العبوات الحاوية لها .

- المكرونة المعبأة فى عبوات مناسبة للإستهلاك المباشر امستهلك .

- اللبن المبستر .

( الذى لا تزيد فترة صلاحيته على ٢٤ ساعة فيكتب تاريخ الإنتاج على العبوة  
باسم اليوم الأسبوعى كحد أدنى ) .

- اللبن البقرى الطبيعى .

- الحليب الطبيعى .

- للزبد والجبن المطبوخ .

فيما عدا الوحدات الصغيرة الى تزن ٤٠ جم فأقل فتعفى من كتابة تاريخ الإنتاج  
وتاريخ انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العبوات الحاوية لهذه  
الوحدات .

- الجبن الأبيض .

- الجبن الحامض المعد للإستهلاك .

- المثلوجات اللبنية والمائية .

تعفى العبوات التى حجمها ( ٢٠٠ مليلتر ) فأقل من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ  
انتهاء الصلاحية فقط على أن يدون هذان البيانات على العلب أو العبوات الحاوية لها .

- مسحوق الآيس كريم .

- الجبن للرق كهورد .

- اللبن للقرز الحظف .

- اللبن كامل للنسم المخفض .

- الباطات .

- المضخة .

- اللبن المكثف
- القشدة .
- الكريمة المخفوقة الخفيفة .
- الحسل الأسود .
- عمل النحل (١) : فيما عدا الوحدات للصغيرة الى وزن ٣٠ جم فأقل ضمنى من كتابة تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية، على أن يدون هذان للبيانات على العبوات الخاصة لها.
- الأغذية الخفيفة .
- نشا الطعام .
- اللبن .
- الشاي .
- تدنى فقط للوحدات الى وزن ٥٠ جم فأقل من تدوين تاريخ الإنتاج عليها ويدون عليها جميع البيانات بما فيها تاريخ انتهاء الصلاحية .
- التوابل .
- الحضر المخففة .
- المنتجات الغذائية المسحوقة والمطحونة والمجروشة .
- أغذية الأطفال .

## وزارة الصناعة

قواعد رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٥

بشأن الإلزام بالمواصفات الفنية لإنتاج أشرطة التغليف المصنوعة من الحوت (١)

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الممثل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة لتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٠٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإلزام بإنتاج أشرطة التغليف طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى مذكرة السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة لتوحيد القياسي وجودة الإنتاج المؤرخة / ٨ / ١٩٨٥ ؛

### مفسر :

مادة ١ - يكون إنتاج أشرطة التغليف المصنوعة من الحوت طبقاً للمواصفات الفنية المرفقة .



مادة ٢ - تمنح المنشآت الصناعية المنتجة لهذا الصنف مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق على أن تبلغ كل منها مصلحة الرقابة الصناعية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا القرار بالرسيد المخزون لديها من هذا الإنتاج .

مادة ٣ - إيقاف العمل بالمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٣٤ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٥ / ٨ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهتمسري / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٨٥

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية  
وطرق فحصها واختبارها

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات  
للقياسية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها ؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
في ٣١/٧/١٩٨٥ على المواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية ؛  
وبناء على ما أوردته مجلس الدولة ؛

### قـرـر :

مادة (١٢) - يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الموضحة قرين اسم كل  
سلعة من السلع الميئة فيما بعد ، على أن يتدون قائمة المكونات والإضافات على عناونها :

١ - عصير المانجو ٦٨٥ / ١٩٧٠

٢ - عصير الجوارقة ٦٨٧ / ١٩٧٨

٣ - عصير البرتقال الملب ٦٨٦ / ١٩٧

٤ - عصير الجريب فروت ١٠٢٩ / ١٩٧٦

٥ - عصير المشمش ١٠١٢ / ١٩٧٧

(١) إستبدلت المادة الأول بالقرار الوزاري رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٨٦ - الوقائع المصرية  
لعدد ٢٦٧ (تابع) في ٢٦ / ١١ / ١٩٨٦.

مادة ٢ - يكون فحص واختبار السلع المنصوص عليها في المادة السابقة طبقاً للمواصفات القياسية رقم ٦٨٣ / ١٩٧٦

مادة ٣ - منح المنتجون للسلع المنصوص عليها في المادة (١) مهلة قدرها ستة أشهر من أريخ العمل بهذا القرار لتصرف ما قد يوجد لديهم من كميات متبقية من الإنتاج السابق ، على أن يبلغ كل منهم مصلحة مراقبة المصنعية بالرصيد المخزون لديه من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يتعلق بالمواصفات القياسية المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية : ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

١٩٨٥ / ١١ / ٦ في .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

المراد وزاري رقم ٨٠١ لسنة ١٩٨٦<sup>(١)</sup>

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
وتعديلها ،

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التخصيص في بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ في شأن تطوير الهيئة العامة للصناعة ؛

### قرر :

مادة أولى - يفوض السيد / نائب رئيس الهيئة العامة للصناعة في إختصاصات  
وزير الصناعة الواردة بالمادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨  
المشار إليه .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبار من تاريخ  
آل نشره .

صدر في ١٥ / ١٠ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قوانين وقرارات رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٨٦

بتعديل القرار الوزاري رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها (١)

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها ؛

### فرد :

( مادة أولى )

يستبدل بنص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه النص الآتي :

يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الموضحة قرين اسم كل سلعة من السلع الميئة فيما بعد ، على أن تكون قائمة المكونات والإضافات على عبواتها :

عصير المانجو ٦٨٥ / ١٩٧٠

عصير الخوخ ٦٧ / ١٩٧٨

عصير البرتقال المثلج ٦٨٦ / ١٩٧٦

عصير الجريب فروت ١٠٢٩ / ١٩٧٦

— ١٢٥٦ —

عصير الشمس ١٠١٢ / ١٩٧٧

(مادة ثانية)

حذف كلمة «المجهزة» الواردة في كافة بنود المواصفات المشار إليها في المادة الأولى.

(مادة ثالثة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من ١ / ١٢ / ١٩٨٥ ؛

صدر في ٢٦ / ١١ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار وزاري رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٨٥

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة ببترين السيارات

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨ في شأن مواصفات إنتاج بترين  
السيارات والكبروسين المتزلى ووقود محركات الديزل ؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
في ٢٩ - ٤ - ١٩٨٥ على المواصفات القياسية الخاصة ببترين السيارات ؛

### قـرـر :

مادة أولى - يلتزم المنتجون بإنتاج بترين السيارات طبقاً للمواصفات القياسية  
رقم ١٤ / ١٩٨٥ .

مادة ثانية - يلغى القرار الوزاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه فيما يتعلق  
بالمواصفات القياسية رقم ١٤ / ١٩٦٧ الخاصة ببترين السيارات .

مادة ثالثة - يفسر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ  
نشره ؛

صدر في ٤ / ١٢ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٨٥

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالقول الملمس

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم للصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ [بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٥ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالقول الملمس ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج في ١٩٨٢/٥/٥ على المواصفات القياسية الخاصة بالقول الملمس ؛

وبناءً على ما أوصى به مجلس الدولة ؛

فقرر :

(مادة ١).

يلتزم المنتجون بإنتاج القول الملمس طبقاً للمواصفات القياسية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٨٢

(مادة ٢)

يكون فحص واختبار القول الملمس طبقاً لما تضمنته مواصفائه القياسية .



(مادة ٣)

منح المنتجون لقول المجلس مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصرف ما قد يوجد لديهم من كميات متبقية من الإنتاج السابق ، على أن يبلغ كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديه من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار .

(مادة ٤)

يلغى القرار الوزاري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه .

(مادة ٥)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية : ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ؛

صدر في ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٥ .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

### قرار وزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٦

بشأن فرض رسوم فحص واختبار الخامات والمنتجات الصناعية  
المستوردة وإصدار شهادات المطابقة

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير للصناعة سلطة فرض رسوم مقابل  
فحص الخامات والمنتجات للصناعية ومعايرة الأجهزة الملحق بالقانون رقم (١٩)  
لسنة ١٩٨٥ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى للقرار الوزاري رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن فرض رسم فحص واختبار  
الخامات والمنتجات للصناعية ؛

وبناء على ما أقره مجلس للدولة ؛

### المادة

مادة ١ - تحصل الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج رسماً قدره  
« ثلاثة في الألف » من قيمة الرسالة المستوردة بعد أدنى خمسين جنيهاً وبعد أقصى  
« مائتين وخمسين جنيهاً » وإن تعددت العينات وذلك مقابل إصدار شهادات المطابقة  
ومصاريف وتكاليف فحص واختبار الخامات والمنتجات للصناعية المستوردة وتحليل  
عيناتها بعمال الهيئة ولا يشمل هذا الرسم مصاريف وتكاليف تحليل العينات التي تحصل  
من جانب الماعمل المعتمدة من الهيئة وبالفئات التي تحددها .

- - ١٣٦١ - -

مادة ٢- يلغى القرار الوزاري رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه .

مادة ٣- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشر .

صدر في ٢٠ / ٣ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

### قرار وزاري رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٦

شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بشراب  
الفركتوز ٤٢ ٪ ، ٥٥ ٪

#### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة ونشجيمها .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسه ٢٩ / ١ / ١٩٨٦ على المواصفات القياسية الخاصة بشراب الفركتوز ٤٢ ٪ ،  
٥٥ ٪ ،  
وبناءً على ما لاقاه مجلس الدولة ؛

#### أمر :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية رقم ١٥١٧ / ١٩٨٦  
خاصة بشراب الفركتوز ٤٢ ٪ ، ٥٥ ٪ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره .

وزير الصناعة

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب

### قرار رقم ٢٤١ لسنة لسنة ١٩٨٦

شان الإلزام بالإنتاج طبقاً للموصفات القياسية الخاصة بالمياه  
المعدنية الطبيعية المعبأة المعبأة للشرب ومياه الشرب الطبيعية النقية المعبأة (١)

#### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة لمادة العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسة ١٩٨٦/١/٢٦ على المواصفات القياسية الخاصة بالمياه المعدنية الطبيعية المعبأة  
المعدنية للشرب ومياه الشرب الطبيعية النقية المعبأة .  
وأوبناء على ما أقرته مجلس الدولة ؛

#### قرو :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقاً للمواصفات الآتية :

(١) المياه المعدنية الطبيعية المعبأة المعدية للشرب رقم ١٩٨٦/١٥٨٨

(٢) مياه الشرب الطبيعية النقية المعبأة رقم ١٩٨٦/١٥٨٩ .

مادة ٢ - يمنح المنتجون للمنتجات المنصوص عليها في المادة السابقة مهلة تدوها  
سنة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديهم من كميات متبقية  
من الإنتاج السابق ، على أن يبلغ كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بأرصيد المخزون لديه  
من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

قرار وزاري رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٦

في شأن الإلتزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية

الخاصة بمنتجات الفاكهة المحفوظة (١)

## وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن الإلتزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسى ١٩٧٨/١٢/٣١ ، ١٩٨٦/٢/١١ على تعديل المواصفات القياسية  
الخاصة بمنتجات الفاكهة المحفوظة ؛

وبناء على ما لوثأو مجلس الدولة ؛

## نص

مادة ١ - يلتزم للتجون باتنتاج منتجات الفاكهة المحفوظة طبقاً للمواصفات  
قياسية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٨ .

مادة ٢ - يكون فحص واختبار منتجات الفاكهة المحفوظة طبقاً للمواصفات القياسية  
رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١ ويكون عدد العينات الى تؤخذ للإختبار تكون طبقاً لما تضمنته  
المواصفات القياسية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٤ ؛

مادة ٣ - يمنع المنتجون مهلة قدرها ستة أشهر من تأخير العمل بهذا القرار لتصرف ما قد يوجد لديهم من كميات متبقية من الإنتاج السابق طبقاً للمواصفات القياسية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٠ على أن يبلغ كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديه من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوماً من تأخير العمل بهذا القرار .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يتعلق بمنتجات الفاكهة المحفوظة .

١. مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة

هذه / محمد محمود عبد الوهاب

**قرار وزاري رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٦**  
في شأن السماح للشركات المنتجة لبويات الظهورات للأعمال الداخلية  
بالتجاوز في بعض نسب التركيب (١)

### **وزير الصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة تشجيعها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن الإلزام بإنتاج بويات الظهورات  
التركيبية الملصقة التي تحجب بالهواء للأعمال الداخلية والخارجية طبقا للمواصفات القياسية  
المصرية رقم ٧٩٣/١٩٨٢ ؛  
وعلى المذكرة المقدمة من السيد الدكتور / رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج المؤرخة ١٩٨٦/٤/٢٩ ؛

### **قرر :**

مادة أولى- السماح للشركات المنتجة لبويات الظهورات للأعمال الداخلية المنصوص  
عليها في المواصفات القياسية المصرية رقم ٧٩٣/١٩٨٢ بتخفيض نسبة أكسيد التيتانيوم  
من ١٨٪ إلى ٨٪ كحد أدنى واستبدال كبريتات الباريوم المحددة بـ ٢٥٪ بنسبة أخرى  
من الليثيوم على ألا تزيد على ٢٣٪، وذلك لمدة عام اعتبارا من تاريخ العمل بهذا  
القرار مع الالتزام بجميع بنود المواصفات القياسية سالفه الذكر .

مادة ثانية - ينشر ل.٥ بقرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره ،

صدر في ١٩٨٦/٥/٢٦ .

**وزير الصناعة**

**مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب**



### قرار رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية الخاصة بوقود الأفران (١)

#### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تحديد المواصفات القياسية  
لوقود الأفران ؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي - وجودة الإنتاج  
بجلسة ١٩٨٦/٣/١١ على تعديل المواصفات القياسية الخاصة بوقود الأفران ؛  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

#### قرر :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بإنتاج ووقود الأفران طبقا للمواصفات القياسية رقم  
١٧ - ١٩٨٦

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره ،

صدر في ٢٦ / ٥ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

### قرار رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٥٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية الخاصة بالغازات  
البرولية « غاز البوتان التجاري المسال وخليط البرويان / بوتان التجاري المسال »

#### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ،  
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن مواصفات إنتاج غاز البوتان  
المسال للتجاري ؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسة ١٦ / ٣ / ١٩٨٦ على تعديل المواصفات القياسية الخاصة بالغازات البرولية  
المسالة ( غاز البوتان التجاري المسال وخليط البرويان - بوتان التجاري المسال ؛  
وبناء على ما أقره مجلس الدولة ؛

#### قصور :

مادة ١ - يلزم المنتجون بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٨ ، ١٤٦٩  
لسنة ١٩٨٦ الخاصة بالغازات البرولية المسالة « غاز البوتان التجاري المسال وخليط  
البرويان - بوتان التجاري المسال » .

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره ،

صدر في ٢٦ / ٥ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قواعد وزاري رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦

صادر في ١ - ٦ - ١٩٨٦

بفرض رسم لدعم صناعة الدخان والسجاير (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،  
وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء غرف صناعية ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تحديد رسم لدعم صناعة الدخان ؛  
وعلى كتابه وزير المالية رقم ٣٨٢/٣/١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١ وكتاب  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦ بالموافقة على  
فرض رسم لدعم صناعة الدخان ؛

### المادة :

(مادة أولى)

يفرض رسم لدعم صناعة الدخان قدره ١/٤ ٪ ( نصف في المائة ) من قيمة أنواع  
الدخان والورق والتبأك .

(مادة ثانية)

تتولى مصلحة الجمارك تحصيل هذا الرسم من مستوردي الدخان والورق والتبأك  
المخصص لاستهلاك المصانع المحلية ، ويكون تحصيله على أساس الكميات المسجلة من  
الدائرة الجمركية ويسمى هذا النوع يوم الشراء .

وتقوم المصلحة المذكورة بموافاة غرفة للصناعات الغذائية بحصيلة هذا الرسم بشيكات  
لأمر لجنة دعم صناعة الدخان والسجاير مرفقا بها بيانات كافية عن تاريخ وصول وكمية  
وقيمة الراسلة المحصلة عنها الرسم واسم المستورد وتقوم غرفة الصناعات الغذائية وصاحبة  
الجمارك بمراجعة حصيلته للرسم في نهاية كل سنة مالية .

(مادة ثالثة)

يحدد مجلس إدارة غرفة للصناعات الغذائية الأغراض التي تنفق فيها حصيلة الرسم  
وعلى وجه الخصوص :

١ - تسجيع تصدير منتجات الدخان بأنواعها المختلفة عن طريق صرف إعانة  
تصدير مناسبة لشركة المنتجة لإيجاد التوازن بين تكلفة الإنتاج والأسعار العالمية للمنتجات  
المماثلة .

وتصليح بتحديد هذه الإعانة قرار من مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية بناء  
على اقتراح لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر .

٢ - إعانة الدراسات والبحوث التقنية والاقتصادية والتسويقية بغرض تحديد إعانة  
التصدير ووضع معدلات التصدير .

٣ - جوائز الفود التسويقية والترويجية وفتح منافذ جديدة للتصدير .

٤ - زيادة الإنتاج وتطوير وضع مستوى الجودة لخفض منتجات الدخان .

٥ - استخدام الخبراء من الخارج للمساهمة في برامج التطوير والتدريب .

(مادة رابعة)<sup>(١)</sup>

تشكل بقرار من وزير الصناعة لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر من أعضاء  
لا يزيد عددهم عن سبعة ولا يقل عن خمسة يختارهم مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية  
من بين أعضائها ومن المشتغلين في صناعة الدخان والسجائر لمدة سنتين ويجوز إعادة  
اختيارهم لمدة أخرى ، ويختب هؤلاء الأعضاء رئيس اللجنة ونائباً له من بينهم .

(مادة خامسة)

تجتمع لجنة دعم صناعة الدخان والسجائر مرة على الأقل كل شهر وتختص هذه اللجنة  
بوضع السياسة التنفيذية لدعم صناعة الدخان والسجائر والإشراف على وسائل صرف  
حصيلة الرسم وأبواب العبرف والتحقق من صرفها على الأغراض المخصصة لها ولجنة  
أن تسيين من تراه لإيجاز أعمالها وتقوم في هذه الحالة بتحديد اختصاصاته ومكافأته  
كما لما أن تضع قواعد صرف تلك حضور جلسات اللجنة .

(١) استقبلت المادة الرابعة بالقرار "وزاوى رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٦ الواقع للمصرية -

تاريخ ١٩٨٦ / ٧ / ٥ .

( مادة سادسة )

تتمتع قراوات لجنة دعم صناعة البخان والسجاير من مجلس إدارة غرفة الصناعات  
الغذائية .

( مادة سابعة )

تصدر شيكات وأذون الصرف من حصيلة الرسم المقرر موقعا عليها من رئيس اللجنة  
أو نائبه وأحد أعضائها .

( مادة ثامنة )

تمسك غرفة الصناعات الغذائية دفاتر منظمة لقيود الرسوم المحصلة وأوجه صرفها  
ولرئيس مصلحة الرقابة الصناعية أن يوفد مندوبا للاطلاع على هذه الدفاتر والتحقق من  
صرف حصيلة الرسم في الأغراض المخصصة لها .

( مادة تاسعة )

يراجع حسابات رسم الدم مراجع حسابات أو أكثر تختاره الجمعية العمومية لغرفة  
الصناعات الغذائية من غير أعضاء مجلس إدارتها ، وتعرض حصيلة الرسم والمنصرف  
مها مع تقرير مراجع الحسابات على الجمعية العمومية لغرفة الصناعات الغذائية في اجتماع  
يعقد كل سنة في ميعاد لا يجاوز الثلاثة أشهر التالية للسنة المآية المنتهية للموافقة على حساب  
حصيلة الرسم .

( مادة عاشرة )

يلغى القرار الوزاري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا  
القرار .

( مادة حادى عشر )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

### قرار رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية  
الخاصة بالسولار والديزل

صادر بتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٨٦ (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنتاج السولار والديزل طبقا  
للمواصفات القياسية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ ،  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسة ١٩٨٦ / ٤ / ٢ على تعديل المواصفات القياسية الخاصة بالسولار والديزل  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

- مادة ١ - يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦  
الخاصة بوقود محركات الديزل (السولار والديزل) .  
مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه  
مادة ٣ - يفترض هذا القرار في الوقائع المصرية ؛ وعلى به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره ؛

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨٦

في شأن الالتزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالكبروسين المتزلي

صادر بتاريخ ٨-٧-١٩٨٦

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨ في شأن مواصفات إنتاج بنزين السيارات

والكبروسين المتزلي ووقود محركات الديزل (اللولار والديزل) ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج

بجلسة ٢/٤/١٩٨٦ على تعطيل المواصفات القياسية الخاصة بالكبروسين المتزلي ؛

وبناء على ما أرفقته مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية رقم ١٥ - ١٩٨٦

الخاصة بالكبروسين المتزلي .

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه فيما تضمنه بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية رقم ١٥ - ١٩٦٧ الخاصة بالكبروسين المنزلي.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ؛

صدر في ١٩٨٦/٧/٨

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب



## وزارة الصناعة

قواعد وزاري رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٨٦

صادر بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٨٦

بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة بزيت الطعام  
المعد من زيت بلرة القطن وزيت عباد الشمس (١)

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الممثل بالقانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بإعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرارات الوزارية رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات  
الفنية الخاصة بزيت بلرة القطن وزيت عباد الشمس والذي مد العمل به بموجب القرارات  
الوزاريين رقمي ١٣٧ لسنة ١٩٨٥ ، ٨١٦ لسنة ١٩٨٥

### قصر :

مادة ١ - يكون إنتاج زيت الطعام المعد من زيت بلرة القطن وزيت عباد الشمس  
طبقاً للمواصفات الفنية المرفقة .

-١٢٧٦-

مادة ٢- يتم العمل بالمواصفات الفنية المشار إليها بالمادة الأولى لائحة عام اعتبارا من ١٩٨٦/٩/٣ .

مادة ٣- يلغى القرار الوزاري رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

مادة ٤- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٦/٩/٣ .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

## المواصفات الفنية الخاصة بزيت الطعام

المد من زيت بلرة القطن وزيت عباد الشمس

### ١ - المجال

تشمل هذه المواصفات الفنية الاشتراطات العامة والمواصفات الخاصة بزيت الطعام المد من زيت بلرة القطن وزيت عباد الشمس .

### ٢ - التصريف

هو زيت الطعام النقي المكون من زيت بلرة القطن وزيت عباد الشمس والمد للاستهلاك الأدنى المباشر .

### ٣ - الاشتراطات الخاصة

- ١/٣ - يكون خاليا من أية زيوت أو دهون أخرى .
- ٢/٣ - يكون محضاً بخواصه الطبيعية من حيث الرائحة والطعم ، خاليا من التزنج .
- ٣/٣ - يكون خاليا من المواد الغريبة والشوائب .
- ٤/٣ - يجوز إضافة المواد المضادة للأكسدة والمصرح باستعمالها في المواد الغذائية وطبقاً للحدود المقررة بالمواصفات القياسية م . ق . م ١٢٦٢ / ١٩٧٥ والخاصة بمضادات الأكسدة في الزيوت لفنية المطة للطعام .
- ٥/٣ - يعطى نتيجة إيجابية لاختبار هالفن .
- ٦/٣ - يعطى نتيجة سلبية لاختبار التكمير .

### ٤ - المواصفات

- ١/٤ - لا تزيد نسبة المواد المتطايرة عند  $١٠٥^{\circ}\text{C}$  على ٠,٢ % .
- ٢/٤ - لا تزيد نسبة الحموضة الطليقة على ٠,٢ % بحسبة كحمض أوليك .
- ٣/٤ - لا يزيد رقم البروكسيد على ١٠ ملليمكاف من الأكسجين الفعال / كجم .
- ٤/٤ - يتراوح رقم التصبن بين ( ١٨٩ - ١٩٦ ) .
- ٥/٤ - لا تزيد نسبة المواد غير القابلة للتصبن على ١,٥ % .
- ٦/٤ - يعطى نتيجة سلبية لاختبار التكمير

٧/٤ - لا تزيد نسبة الشوائب غير القابلة للتوبان على ٠,٥ ٪ بالوزن .

٨/٤ - لا تزيد العناصر المعدنية على ما يلي :

- حديد ١,٥ جم / كجم . - رصاص ٠,١ جم / كجم .

- نحاس ٠,١ جم / كجم . - زئبق ٠,١ جم / كجم .

٩/٤ - لا يزيد معيار اللون بمقياس لوبيبوند على ٣٥ أصفر / ١٧ أحمر في خلية مقاسها

$\frac{1}{4}$  ٥ بوصة أو ٢٠ أصفر / ١٥ أحمر في خلية مقاسها بوصة واحدة .

## قرار رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٨٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية  
لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها (١)

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ،  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسات ١٦ / ٩ / ١٩٨٤ و ١٣ / ٢ / ١٩٨٥ و ٣١ / ٧ / ١٩٨٥ على المواصفات  
القياسية لبعض المنتجات الغذائية ،  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

### أقر :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية الموضحة قرين كل من  
المنتجات الغذائية الآتية :

- |                 |             |
|-----------------|-------------|
| ١ - عصير التفاح | ١٩٨٥ - ١٥٨٠ |
| ٢ - الفراولة    | ١٩٨٥ - ١٥٧٨ |
| ٣ - العنب       | ١٩٨٥ - ١٥٧٧ |
| ٤ - الأناناس    | ١٩٨٥ - ١٥٧٩ |
| ٥ - عصير الخوخ  | ١٩٨٥ - ١٥٥٨ |
| ٦ - اليوسفي     | ١٩٨٤ - ١٥٥٠ |

مادة ٢- يكون فحص واختبار المنتجات المنصوص عليها في المادة السابقة طبقاً للمواصفات القياسية رقم ١٩٧٦/٦٨٣ الخاصة بطرق الفحص والاختبار لمصائر الفاكهة .

مادة ٣- يمنح المنتجون للمنتجات المنصوص عليها في المادة (١) مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديهم من كميات متبقية من الإنتاج السابق ، عل أن يبلغ كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديه من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٤- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ١٠ / ٨ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة /

مهتمس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٨٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية

الخاصة بسلوك الماكربل الملطب (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج

بجلسة ١٩٨٢/٣/٨ على المواصفات القياسية الخاصة بسلوك الماكربل الملطب ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة ١ - باتزم المنتجون بإنتاج سلوك الماكربل الملطب طبقا للمواصفات القياسية

رقم ١٥٦١ لسنة ١٩٨٢ .

مادة ٢ - يمنح المنتجون الساحة المشار إليها في المادة السابقة مهلة مدتها ستة أشهر

من تاريخ العمل بهذا القرار لتصرف ما قد يوجد لديهم من كيات متبقية من الإنتاج

السابق على أن يبلغ كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بألرصيد المخزون لديه من هذا

الإنتاج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - يقرر هذا القرار في اللوائح المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ

نشره .

صدر في ٢٦ / ١٠ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرارد وزاري رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٨٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية

الخاصة بلفائف المشمش الجفيف (قمر الدين)<sup>(١)</sup>

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
بجلسة ١٩٨٥/٧/٣١ على المواصفات القياسية الخاصة بلفائف المشمش الجفيف  
(قمر الدين) ؛

وبناء على ما لوقاه مجلس الدولة ؛

### فـرـق :

مادة ١ - يلتزم المنتجون بإنتاج لفافيف المشمش الجفيف (قمر الدين) طبقاً

للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٥٨٢/١٩٧٥

مادة ٢ - يكون فحص واختبار لفافيف المشمش الجفيف (قمر الدين) طبقاً لما

ورد بالمواصفات القياسية رقم ١٣٠/١٩٦١ الخاصة بالطرق القياسية لفحص منتجات  
الفاكهة .

---

(١) المرقع المصرية - العدد ٢٦٧ ثاني في ٢٦ / ١١ / ١٩٨٦ .



مادة ٣ - تمنح للشركات الصناعية التبعة للسلطة المشار إليها مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق على أن تختار كل منها مصلحة الرقابة للصناعة بالرصيد المخزون لديها من هذا الإنتاج ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار.

مادة ٤ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ؛

صدر في ١١ / ١١ / ١٩٨٦ .

وزير الصناعة

مهندس / محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار وزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧

صادر بتاريخ ١١ / ١ / ١٩٨٧

في شأن الالتزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية الخاصة بالسردين المطلب (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج في ١٩٨٠ / ٣ / ٥ على المواصفات القياسية الخاصة بالسردين المطلب ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر :

#### ( مادة أول )

يلتزم المنتجون بإنتاج السردين المطلب طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ٩٨٧ لسنة ١٩٨٠ .

( ١ ) التوافق المصرية - العدد ٩ (تابع) في ١١ / ١ / ١٩٨٧ .

( مادة ثانية )

تتمتع المنشآت الصناعية المنتجة للسلعة المشار إليها مهلة ستة أشهر من تاريخ ١٠٠١ ل  
هذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق . على أن  
تخطر مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديها من هذه الإنتاج . وذلك خلال  
خمس عشرة يوما من : ويخ العمل بهذا القرار .

( مادة ثالثة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

**قرار وزاري رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧**

صادر بتاريخ ١١ / ١ / ١٩٨٧

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية  
الخاصة بالمشروبات السكرية غير الغازية (١)

### **وزير الصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ١٣ / ٤ / ١٩٧٨ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
في ٣٠ / ٤ / ١٩٨٦ على المواصفات القياسية الخاصة بالمشروبات السكرية غير  
الغازية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### **قرر :**

مادة ١ - يلتزم المنتجون بإنتاج المشروبات السكرية غير الغازية طبقا للمواصفات  
القياسية المصرية رقم ١٦٠٢ لسنة ١٩٨٦ .

مادة ٢ - تمنح المنشآت الصناعية المنتجة للسلعة المشار إليها مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصرف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق ، على أن تخضع مصلحة الرقابة الصناعة بالرصيد المخزون لديها من هذا الإنتاج ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - يلغى القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

مادة ٤ - يفسر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة

مهندس/ محمد محمود عبد الوهاب

## وزارة الصناعة

قرار وذاوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٧

صادر بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٨٧

فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية  
الخاصة بمسحوق الشراب الصناعى (١)

### وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى فى ٢٦ / ٧ / ١٩٧٠  
على المواصفات القياسية الخاصة بمسحوق الشراب الصناعى .

' وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

مادة أولى - يلتزم المنتجون بإنتاج مسحوق الشراب الصناعى ؛ طبقاً للمواصفات  
القياسية المصرية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٧٠

مادة ثانية - يكون فحص واختبار مسحوق الشراب الصناعى طبقاً ؛ لما تضمنته  
مواصفاته القياسية .

مادة ثالثة - تمنح المنشآت الصناعية المنتجة للسلعة المشار إليها مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ما قد يوجد لديها من كميات متبقية من الإنتاج السابق ، على أن تحظر مصلحة الرقابة الصناعية بالرصيد المخزون لديها من هذا الإنتاج وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة رابعة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ؛

وزير الصناعة

مهتمس/ محمد محمود عبد الوهاب





## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية  
الخاصة بالكابلات المعزولة بالبولي فينيل كلورايد ذات الجهود  
المقتنة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛  
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
في ١٢/١٢/١٩٩٥ على اعتماد المواصفات القياسية المصرية الخاصة بالكابلات المعزولة  
بالبولي فينيل كلورايد ذات الجهود المقتنة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت ؛  
وبناء على ما رآه مجلس الدولة ؛

**قرار :**

**( مادة أولى )**

يلتزم المنتجون بإنتاج الكابلات المعزولة بالبولي فينيل كلورايد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠ / ٤٥٠ فولت طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ( ١٨٢ / ١٩٩٥ ) .

**( مادة ثانية )**

يبلغ المنتجون مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من كميات الإنتاج السابق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار ، وينحون مهلة ستة أشهر من هذا التاريخ لتصرف ماقد يكون متبقيا لديهم من ذلك الإنتاج .

**( مادة ثالثة )**

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

القرار الوزاري رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية  
الخاصة ببطاريات الرصاص الحمضية لبدء الحركة

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
في ١٠/٣/١٩٩٥ على اعتماد المواصفات القياسية المصرية الخاصة ببطاريات الرصاص  
الحمضية لبدء الحركة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

### قرر :

#### ( مادة أولى )

يلتزم المنتجون بإنتاج بطاريات الرصاص الحمضية لبدء الحركة طبقاً للمواصفات  
القياسية المصرية رقم ٨٩/٢١

#### ( مادة ثانية )

يبلغ المنتجون مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من كميات الإنتاج السابق  
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار ، ويتحون مهلة ستة أشهر من هذا  
التاريخ لتصرف ما قد يكون متبقياً لديهم من ذلك الإنتاج .

#### ( مادة ثالثة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا



## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦

فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالصابون

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ١٩٩٠ فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات

القياسية المصرية رقم ١٠٤٤ لسنة ١٩٧٨ الخاصة بالصابون ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى فى اجتماعه

بتاريخ ١٣/١/١٩٩٣ على اعتماد المواصفات القياسية المصرية التالية :

الاسم	م.ق.م
الصابون	١٩٩٣/١٠٤٤
الصابون النابلسى	١٩٩٣/٢٣٩٢
الصابون الرخو	١٩٩٣/٢٣٨٠
كريم الحلاقة	١٩٩٣/٢٣٨١

الاسم	م.ق.م
الصابون الشفاف	١٩٩٣/٢٣٨٢
صابون الزينة على الدهن	١٩٩٣/٢٣٨٣
صابون الكربوليك	١٩٩٣/٢٣٨٤
الصابون السائل	١٩٩٣/٢٣٨٥
فشور الصابون	١٩٩٣/٢٣٨٧
أصابع وقوالب الصابون	١٩٩٣/٢٣٨٨
الصابون البلدى	١٩٩٣/٢٣٨٩
صابون المطبخ	١٩٩٣/٢٣٨٩
صابون الزينة /	١٩٩٣/٢٣٩٠

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

#### قرار:

مادة أولى - يلتزم منتجو الصابون بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية المذكورة .

مادة ثانية - يمنح المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصرف

ماقد يوجد لديهم من مخزون الإنتاج السابق ، على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة

الصناعية ببيان هذا المخزون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى

لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٩٣

والخاصة بخيوط الصوف المسرح المستخدم في الكليم

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج :

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الإلزام بإنتاج خيوط الصوف

المسرح المستخدم في الكليم طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٧٠ :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج

في اجتماعه رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٩٣ على اعتماد تعديل المواصفات القياسية

رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٧٠ :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

**قرار:**

**مادة ١ -** يلتزم المنتجون بإنتاج خيوط الصوف المشرح المستخدم في الكليم بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٩٢

**مادة ٢ -** يمنح المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف حاقده يكون متبقيا لديهم من كميات الإنتاج السابق ، على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

**مادة ٣ -** يلغى القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٦ فيما يتضمنه بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٧٠

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والتجارة المعدنية

مهني / سليمان رضا



## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٦

صدر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية

رقم ٢٩ - ١ لسنة ١٩٩٥ وخاصة بالأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة - عام

ورقم ٢٩ - ٢ لسنة ١٩٩٦ الخاصة بالأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة -

المواصفات التفصيلية للبطاريات

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات

القياسية المصرية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي في اجتماعه

رقم ٢٠٦ بتاريخ ٣٠/٧/١٩٩٥ و ٢١١ بتاريخ ٩/٤/١٩٩٦ على اعتماد تعديل

المواصفات القياسية رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٧ الخاصة بالأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

**قرار :**

**مادة ١ -** يلتزم المنتجون بإنتاج الأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٦٢٩ لسنة ١٩٩٥ الخاصة بالأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة - عام ورقم ٢٩ لسنة ١٩٩٦ الخاصة بالأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة - المواصفات التفصيلية للبطاريات .

**مادة ٢ -** يلغى القرار الوزاري رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه .

**مادة ٣ -** يمنح المنتجون مهلة تسعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصرف حالديهم من مخزون الإنتاج السابق على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية ببيان هذا المخزون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

**مادة ٤ -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٣

والخاصة بخيوط السراجة القطنية

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج :

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن الإلزام بإنتاج خيوط السراجة

القطنية طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٣ :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج

في اجتماعه رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٩٣ على اعتماد تعديل المواصفات القياسية

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٣ :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

## قرار

**مادة ١-** يلتزم المنتجون بإنتاج خيوط السراجه القطنية بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٣

**مادة ٢-** يمنح المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ماقد يكون متبقيا لديهم من كميات الإنتاج السابق ، على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

**مادة ٣-** يلغى القرار الوزاري رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٥ فيما تتضمنه بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٣

**مادة ٤** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦

فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بـ :

١ - السجاد اليدوى المصنوع وبرته من الصوف الخالص م.ق. م. ٧٢٨ لسنة ١٩٩٣

٢ - الكليم اليدوى من الصوف الخالص فى اللحمة م.ق. م. ٨٠٩ لسنة ١٩٩٣

٣ - الكليم اليدوى المصنوع من الصوف المخلوط فى اللحمة ( ٦٠٪ صوف )

م.ق. م. ٩٤٣ لسنة ١٩٩٣

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج :

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الإلزام بإنتاج السجاد اليدوى

المصنوع وبرته من الصوف الخالص طبقا للمواصفات القياسية المصرية م.ق. م. ٧٢٨

لسنة ١٩٧٦ ، والكليم اليدوى المصنوع من الصوف الخالص فى اللحمة طبقا للمواصفات

القياسية المصرية رقم م.ق. م. ٨٠٩ لسنة ١٩٧٦ والكليم اليدوى المصنوع

من الصوف المخلوط فى اللحمة ( ٦٠٪ صوف ) طبقا للمواصفات القياسية المصرية

رقم م.ق. م. ٩٤٣ لسنة ١٩٧٦ :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

فى اجتماعه رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٩٣ ؛

وعلى اعتماد تعديل المواصفات القياسية أرقام ٧٢٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٨٠٩ لسنة

١٩٧٦ ، ٩٤٣ لسنة ١٩٧٦ :

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

### قرار:

مادة ١ - يلتزم المنتجون بإنتاج السجاد اليدوي المصنوع ويرته من الصوف الخالص والكليم اليدوي من الصوف الخالص في اللحمة والكليم اليدوي المصنوع من الصوف المخلوط في اللحمة ٦٠٪ صوف طبقا للمواصفات القياسية المصرية أرقام ٧٢٨ لسنة ١٩٩٣ ، ٨٠٩ لسنة ١٩٩٣ ، ٩٤٣ لسنة ١٩٩٣

مادة ٢ - يمنح المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ماقد يكون متبقيا لديهم من كميات الإنتاج السابق ، على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٣ - يلغى القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٦ فيما يتضمنه بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية أرقام ٧٢٨ لسنة ١٩٧٦ ، ٨٠٩ لسنة ١٩٧٦ ، ٩٤٣ لسنة ١٩٧٦

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزارى رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦

فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بـ :

١ - أقمشة الجوت أو التيل دم. ق. م. ٦٤٣ - ١٩٩٣ .

٢ - العبوات المصنوعة من الجوت أو التيل دم. ق. م. ٦٤٤ - ١٩٩٣

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإلزام بإنتاج أقمشة الجوت

أو التيل والعبوات المصنوعة من الجوت أو التيل طبقا للمواصفات القياسية المصرية

رقمى ٦٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٦٤٤ لسنة ١٩٦٥ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

فى اجتماعه رقم ١٩٧ بتاريخ ١٣/١/١٩٩٣ على تعديل المواصفات القياسية

رقمى ٦٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٦٤٤ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرار:

**مادة أولى -** يلتزم المنتجون بإنتاج أقمشة الجوت أو التيل ، والعبوات المصنوعة من الجوت أو التيل طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقمى ٦٤٣ لسنة ١٩٩٣ ، ٦٤٤ لسنة ١٩٩٣

**مادة ثانية -** يلغى القرار الوزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقمى ٦٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٦٤٤ لسنة ١٩٦٥

**مادة ثالثة -** يمنح المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتصريف ماقد يكون متبغيا لديهم من كميات الإنتاج السابق ، على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من هذا الإنتاج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار

**مادة رابعة -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا



## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزلى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/٩

بشان الإلزام بالإنتاج

طبقا للمواصفات الكهروتقنية الدولية

والفيش ذات البنان للأغراض المنزلية

### وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن الأجهزة والمنتجات

الكهربائية المتعلقة بالسلامة والأمان ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن الإلزام بالمواصفات الدولية

والأجنبية كمواصفات مصرية للسلع والمنتجات التى لم تصدر لها مواصفات

قياسية مصرية ؛

### المبصر :

#### ( مادة أولى )

يلتزم المنتجون بإنتاج الفيش والبرايز ذات البنان للأغراض المنزلية طبقا للمواصفات القياسية الدولية الكهروتقنية رقم IEC 884 - 1/1994 .

#### ( مادة ثانية )

إلغاء القرار الوزاري رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه فيما تضمنه من الإلزام بإنتاج الدوى والفيش ذات البنان للأغراض المنزلية طبقا للمواصفات المصرية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ التي أوقف العمل بها .

#### ( مادة ثالثة )

يمنع المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار لتعديل ماقد يكون متبقيا لديهم من مخزون الإنتاج السابق ، على أن يخطر كل منهم مصلحة الرقابة الصناعية ببيان هذا المخزون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

#### ( مادة رابعة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٢

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية للشاش

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛  
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتنظيمها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة  
للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧١ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً  
للمواصفات القياسية المصرية؛ للظن الطبي، الماضي، والفبارات، الطبية، القطنية ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج  
في ١٩٩٥/١٠/٣ على اعتماد التعديل الكلي للمواصفات القياسية المصرية  
رقم ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الخاصة بالمحطة الشاش السميكة والخفيف شريطة موافقة  
شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى على "هذا التعديل" ؛

وعلى طلب شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بالالتزام بفرض أفضائش  
المنسوجات عليها في المواصفات القياسية نظراً لتعدد أغراض الاستخدام ؛

وعلى موافقة اللجنة الفنية لمنتجات الغزل والنسيج في ١٩٩٥/١٢/٢٧ بحضور  
ممثل الشركة على إلقاء النص على تحديد عرض القماش في المواصفات المعدلة نظراً  
لعدم تأثيره على جودة المنتج ؛

وبناءً على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرار:

### ( مادة أولى )

يلتزم المنتجون بإنتاج أقمشة الشاش القطن الطبي الخاص طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقمى ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٩٥

### ( مادة ثانية )

يبلغ المنتجون مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من كميات الإنتاج السابق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار وينحون مهلة ستة أشهر من هذا التاريخ لتصرف ماقد يكون متبقيا لديهم من ذلك الإنتاج .

### ( مادة ثالثة )

يلغى ماتضمنه قرار وزير الصناعة رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه فيما يختص بالإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية رقمى ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦٩

### ( مادة رابعة )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهمنص / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية

للقطن الطبي الماص والخيالات الطبية القطنية

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٠ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقا

للمواصفات القياسية المصرية للقطن الطبي الماص والخيالات الطبية القطنية ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج

في ١٢/٦/١٩٨٩ على اعتماد التعديل الكلي للمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٤

لسنة ١٩٦٩ الخاصة بالخيالات الطبية ، وفي ١٧/٢/١٩٩٢ على اعتماد التعديل الكلي

للمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٩ الخاصة بالقطن الماص ،

ورقمي ١١٥ ، ١١٦ لسنة ١٩٦٩ الخاصة برياط الشاش القطن الطبي الماص ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

-١٣١٢-

### تسرد :

#### ( مادة أولى )

يلتزم المنتجون بإنتاج المنتجات الموضحة فيما بعد طبقا للمواصفات القياسية المصرية الموضحة قرين كل منها والمعدلة تمديلا كليا :

اسم المنتج	مواصفات قياسية مصرية رقم
(١) القطن الطبي الماص	١١٣ لسنة ١٩٩٢
(٢) الغيار الطبي	١١٤ لسنة ١٩٨٩
(٣) رباط الشاش القطن الطبي الماص	١١٥ ، ١١٦ لسنة ١٩٩٢

#### ( مادة ثانية )

يبلغ المنتجون مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من كميات الإنتاج السابق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار ، وينحون مهلة ستة أشهر من هذا التاريخ لتصرف ماقد يكون متبقيا لديهم من ذلك الإنتاج .

#### ( مادة ثالثة )

يلغى قرار وزير الصناعة رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه فيما يختص بالإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية أرقام ١١٣ لسنة ١٩٦٩ ، ١١٤ لسنة ١٩٦٩ ، ١١٥ ، ١١٦ لسنة ١٩٦٩

#### ( مادة رابعة )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزارى رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/١٢

فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للتعديل الجزئى.

للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالتبغ

**وزير الصناعة والثروة المعدنية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج :

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٩٢ فى شأن الإلزام بإنتاج التبغ

طبقا للمواصفات القياسية المصرية ٦١٢ ، ٧١٨ لسنة ١٩٩١ :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج

فى ١٩٩٥/١٢/١٢ على التعديل الجزئى للمواصفات القياسية المصرية رقم ٦١٢ ،

٧١٨ لسنة ١٩٩١ بالنسبة للتبغ المخلوط للسجاير :

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

## **قرار**

### **( مادة أولى )**

يلتزم المنتجون بإنتاج التبغ المخلوط للسجاير بالتعديلات الجزئية التى أدخلت على المواصفات القياسية المصرية رقم ٦١٢ ، ٧١٨ لسنة ١٩٩١ الخاصة بالتبغ المخلوط للسجاير .

### **( مادة ثانية )**

يبلغ المنتجون مصلحة الرقابة الصناعية بالمخزون لديهم من كميات الإنتاج السابق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار ويتحرون مهلة ستة أشهر من هذا التاريخ لتصرف ماقد يكون متبقيا لديهم من ذلك الإنتاج .

### **( مادة ثالثة )**

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا



## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٦

في شأن إلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

لتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

### قرر :

**مادة أولى -** يلتزم المنتجون للسلع والمنتجات الموضح ببيانها بالكشف المرفق لهذا القرار بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية المتأخرة لها .

**مادة ثانية -** يستمر العمل بقرارات وزير الصناعة والثروة المعدنية فيما يختص بالمهلة الزمنية الممنوحة لبعض المنتجين حتى تاريخ نهايتها .

**مادة ثالثة -** إلغاء العمل بقرارات وزير الصناعة والثروة المعدنية السابق صدورها والمخالفة لهذا القرار .

**مادة رابعة -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## قائمة

بالمواصفات القياسية الملزمة للسلع والمنتجات \*

### أولا - الصناعات الغذائية

رقم المواصفات	اسم المواصفات
١ ج ٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ١ : القواعد العامة المنظمة لأسس تطبيق المواصفات القياسية الخاصة بالحبوب الداخلة في صناعة الأعلاف .
٢ ج ٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٢ : حبوب الشوفان الداخلة في صناعة الأعلاف .
٣ ج ٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٣ : حبوب الراى (الشيلم) الداخلة في صناعة الأعلاف .
٤ ج ٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٤ : حبوب الأذرة الداخلة في صناعة الأعلاف .
٥ ج ٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٥ : حبوب الشعير الداخلة في صناعة الأعلاف .
٦ ج ٩٠/٠٠٠٣	الأعلاف المصنعة ومواد العلف الخام ج ٦ : حبوب السورجم الداخلة في صناعة الأعلاف .
١ ج ٩٢/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ١ : زيت السمسم .
٢ ج ٩٣/٠٠٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٢ : زيت الزيتون .

\* يسرى هذا القرار على المواصفات القياسية الصادرة والموضحة بهذه القائمة وأية تعديلات تطرأ عليها

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٤٩/٩٣ ج ٣	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٣ : زيت جنين الذرة .
٤٩/٩٣ ج ٤	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٤٥ : زيت بذرة الكتان .
٤٩/٩٣ ج ٥	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٥ : زيت الفول السوداني .
٤٩/٩٣ ج ٦	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٦ : زيت فول الصويا .
٤٩/٩٣ ج ٧	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٧ : زيت عباد الشمس .
٤٩/٩٣ ج ٨	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٨ : زيت بذرة القطن درجة أولى .
٥٠/٩٤ ج ١	الزيوت المهدرجة ومخالطها والمرجرين ج ١ : المسلى النباتى .
٥٠/٨٢ ج ٢	الزيوت المهدرجة ومخالطها والمرجرين ج ٢ : الزيوت النباتية المهدرجة . (تعديل جزئى ١٩٨٤) .
٥٠/٨٢ ج ٣	الزيوت المهدرجة ومخالطها والمرجرين ج ٣ : مرجين المائدة .
١٢٩/٨٦	منتجات الفاكهة المحفوظة (تعديل جزئى ١٩٨٨ - ١٩٩٠) .
١٣٢/٨٨	منتجات الطماطم المحفوظة (تعديل جزئى ١٩٩٦) .
١٥٤/٩١ ج ١	الألبان ومنتجاتها ج ١ : اللبن الحام .
١٥٤/٩٢ ج ٥	الزبد البقرى الطبيعى المحلى .
١٥٤/٩٢ ج ٧	المسلى البقرى الطبيعى المحلى .
١٧٣/٨٨	البطاطس المجففة .
١٨٩/٦٢	المشروبات الكحولية (تعديل جزئى ٧١ ، ٧٦) .
١٩١/٧٢	الخميرة .
٢٨٤/٩٢ ج ١	المستردة ج ١ : بذور مسحوق المستردة .
٢٨٤/٩٢ ج ٢	المستردة ج ٢ : عجينة المستردة .
٢٨٥/٨٦	العنب المجفف (الزبيب) .
٢٨٦/٨٨ ج ١	المكرونه وطرق فحوصها واختبارها ج ١ : المكرونه .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩٠/٠٢٨٧	السردين المقلب (تعديل جزئى ١٩٩٣) .
٩١/٠٢٨٨	الأسماك المدخنة
٩٤/٠٣٣٥	القول الملمس المقلب .
٩٥/٠٣٣٦ ج ١	المشروبات الغازية غير الكحولية ج ١ : عام .
٩٠/٠٣٥٥ ج ١	عسل النحل وطرق الفحص والاختبار ج ١ : عسل النحل .
٧٧/٠٣٥٧	نشا الطعام (تحديث ١٩٨٦) .
٩٠/٠٣٥٨	السكر المكرر والأبيض (تعديل جزئى ٩٣ ، ١٩٩٦) .
٩٠/٠٣٥٩ ج ١	عسل الجلوكون وطرق فحصه واختباره ج ١ : عسل الجلوكون .
٧٦/٠٣٦٠ ج ١	الحضر الطازجة المعلبة ج ١ : البسلة .
٧٦/٠٣٦٠ ج ٢	الحضر الطازجة المعلبة ج ٢ : الباميا .
٧٦/٠٣٦٠ ج ٣	الحضر الطازجة المعلبة ج ٣ : الخرشوف .
٧٦/٠٣٦٠ ج ٤	الحضر الطازجة المعلبة ج ٤ : الفاصوليا .
٧٦/٠٣٦٠ ج ٥	الحضر الطازجة المعلبة ج ٥ : السبانخ .
٧٨/٠٣٧٤	الشراب الصناعى (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٩٣/٠٣٧٥	البلح المجفف المعبأ .
٧٠/٠٣٨٣	الحل (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .
٣٨٤ ، ٩٩٢	
١٩٨٩/١٣٣٢	الحلاوة الطحينية .
٩٢/٠٤١٣	العدس المجهز المعبأ .
٨٨/٠٤١٥	اللربيا الجافة المطبوخة المعلبة والفاصوليا الجافة المطبوخة المعلبة .
٨٨/٠٤١٦	البسكويت .
٦٣/٠٤١٨	الأوعية الزجاجية المستخدمة فى تعبئة الألبان وزيت الطعام والأئبذة والبيرة .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩٠/٠٤٥٢	المخللات المعبأة .
٩٠/٠٤٨٣	التبغ المعسل .
٩٣/٠٥١٦	الجمبرى المجمد .
٨٧/١٤٧٤ . ٠٥١٧	البن ومنتجاته (تعديل جزئى ١٩٩٢) .
٦٤/٠٥٤٤	الكمشى المعلبة والتفاح المقلب (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٧٤/٠٥٤٥	البطاطس المعلبة (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٩٢/٠٥٥٨	العصارات الزجاجية للمشروبات الغازية غير الكحولية .
٩١/٠٥٥٩ ج ١	الشاي ج ١ : الشاي .
٩٠/٠٦١١	التبغ المخلوط للغليون .
٩١/٠٧١٨ . ٠٦١٢	التبغ المخلوط للسجائر (تعديل جزئى ١٩٩٥) .
٩٠/٠٦٨٤	نشوق التبغ .
٧٠/٠٦٨٥	عصير المانجو (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .
٧٦/٠٦٨٦	عصير البرتقال المقلب (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .
٧٨/٠٦٨٧	عصير الجوافة (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .
٨٨/٠٧١٩	البسلة الجافة المطبوخة المعلبة .
٩١/٠٧٤٣	تبغ غير المخلوط للسجائر .
٩٦/٠٧٩٩	مسحوق الكسترد .
٩٦/٠٨٠٠	مسحوق الجبلى .
٩٦/٠٨٠٣	مسحوق الخبيز .
٩٥/٠٨٠٤	أسماك التونة والبريتو المعلبة .
٨٨/٠٨٠٧	الحضليات المتنوعة المعلبة .
٩٦/٠٨٠٨	الأنشوجة المعلبة .

اسم المواصفات	رقم المواصفات
المواد الملونة الصناعية المستخدمة فى تلوين المواد الغذائية أصفر غروب الشمس .	٨٥/٠٨٥٣
المواد الملونة الصناعية المستخدمة فى تلوين المواد الغذائية (كارموزين) .	٨٥/٠٨٥٦
الجزر الأصفر المجفف .	٨٨/٠٨٦٥
الأسماك المجمدة .	٩١/٠٨٨٩
الفانيليا كمكسب للطعم فى الأغذية .	٨٨/٠٨٩٠
الدقيق المخلوط بمسحوق الخبيز .	٩١/٠٩٤٢
الجبين المطبوخ ج ١ : الجبن المطبوخ .	٩٩٩/٠٨٨ ج ١
الجبين المطبوخ ج ٢ : معجون الجبن المطبوخ (تعديل جزئى ١٩٩٤) .	٩٩٩/٠٨٨ ج ٢
الجبين الجاف .	٨٩/١٠٠٧
الجبين الطرى .	٧٠/١٠٠٨
عصير المشمش (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .	٧٧/١٠١٢
عصير الجريب فروت المعبأ (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .	٧٦/١٠٢٩
البسطرمة .	٩١/١٠٤٢
مساحيق المشروبات الصناعية غير الغازية .	٨٨/١٠٤٣
الطيور الناجحة والأرانب المجمدة .	٩٦/١٠٩٠
لحم اللاتشون	٩١/١١١٤
الجبين المطبوخ المحتوى على زيوت ودهون نباتية ج ١ : الجبن المطبوخ المحتوى على زيوت ودهون نباتية	٩٠/١١٣٢ ج ١
الجبين المطبوخ المحتوى على زيوت ودهون نباتية ج ٢ : معجون الجبن المطبوخ المحتوى على زيوت ودهون نباتية (تعديل جزئى ١٩٩٤) .	٩٠/١١٣٢ ج ٢

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩٢/١١٥٩	أغذية الأطفال النياتية المدعمة باللبن .
٧٣/١١٨٣	الجبن نصف الجاف .
٩٣/١١٨٥ ج ١	الثلوجات اللبنية والمائية (الآيس كريم) ج ١ : الثلوجات اللبنية .
٩٣/١١٨٥ ج ٢	الثلوجات اللبنية والمائية (الآيس كريم) ج ٢ : الثلوجات المائية .
٩٣/١١٨٥ ج ٣	الثلوجات اللبنية والمائية (الآيس كريم) ج ٢ : الثلوجات نباتية الدهن .
٧٤/١٢٣٢	مكسبات الطعم فى الحلوى .
٧٤/١٢٣٣	الجيلاتين المستخدم فى الأغراض الغذائية .
٧٤/١٢٤٢	المانجو المعب (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٧٤/١٢٤٣	الخوخ المعب (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٩١/١٢٥١	دقيق القمح باستخراجاته المختلفة (تعديل جزئى ٩٢ - ٩٣ - ١٩٩٥) .
٧٥/١٢٥٥	المزونات المستخدمة فى تلوين المواد الغذائية (طرطرازين) (تعديل جزئى ١٩٨٥) .
٧٨/١٤١٥	مسحوق البردنج سريع التحضير .
٩٠/١٤٦٤	رقائق مخلفات تصنيع منتجات التبوغ (التبغ المجنس) (تعديل جزئى ١٩٩٣) .
٩٥/١٤٧٢	السالمون المعب .
٩٠/١٤٧٣	الكبد المجدد .
٩٥/١٥٢١	سمك الماكريل المعب .
٩١/١٥٢٢	اللحوم المجمدة .
٨٢/١٥٢٥	منتجات ذرة الفشار .
٨٤/١٥٥٠	عصير اليوسفى (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .
٨٤/١٥٥٤	مهرووس الزيتون الأسود (تعديل جزئى ٨٩ - ١٩٩١) .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٥/١٥٥٨	عصير الخوخ (تعديل جزئى ٨٥ - ١٩٨٨) .
٩٢/١٥٦٣	الكورندميت المقلب (تعديل جزئى ١٩٩٣) .
٨٥/١٥٧٨	عصير العنب (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٧٩	عصير الفراولة (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٨٠	عصير الأناناس (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٨١	عصير التفاح (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٨٥/١٥٨٢	لغائف المشمش المجفف (قمر الدين) .
٨٦/١٥٨٧	شراب الفركتوز ٤٧٪ ، ٥٥٪ .
٨٦/١٥٨٨	المياه المعدنية الطبيعية المعبأة والمعدة للشرب (تعديل جزئى ١٩٨٨) .
٨٦/١٥٨٩	مياه الشرب الطبيعية النقية المعبأة (تعديل جزئى ٨٨ - ١٩٩٦) .
٨٦/١٥٩٩	مسحوق الكريمة المد للخلق .
٨٦/١٦٠٠	الكريمة السائلة المعدة للخلق والمعقمة بالطريقة اللحظية .
٨٦/١٦٠١	حبوب القمح (تعديل جزئى ١٩٩٥) .
٩٥/١٦٠٢	المشروبات المحلاة غير الغازية .
٩٣/١٦١٥	زيت جوز الهند .
٩٠/١٦١٦	الألبان المستمرة (تعديل جزئى ١٩٩٢) .
٩٠/١٦٢٣	اللبن المعقم طويل العمر .
٨٧/١٦٢٩	شرائح البطاطس المقلدة (شيبس) .
٩٢/١٦٣٢	زيت نوى النخيل .
٨٧/١٦٣٣	مشروبات الألبان المتخمرة والمعقمة بالطريقة اللحظية .
٩٠/١٦٣٦	زيتون المائدة .
٩٣/١٦٤١	اللبن المطعم المحلى المعقم بالطريقة اللحظية .



رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٨/١٦٤٨	الألبان المجففة .
٩١/١٦٥٠	اللبن الزبادى المطعم المحلى .
٨٨/١٦٧٦	الخضار المشكلة المجمدة .
٨٨/١٦٨١	المخلوطة الخضراء المجمدة .
٨٨/١٦٨٥	زيت الشلجم منخفض المحتوى من حمض الايروسيك تام التكرير والمعد للاستهلاك الأدمى .
٩١/١٦٨٨	بيرجر اللحم المجمد .
٩١/١٦٩٣	القرقة .
٩١/١٦٩٤	مفروم اللحم الصافى .
٨٩/١٦٩٥	القرنفل .
٨٩/١٦٩٦	منتجات لحم الدجاج - لانتشون الدجاج (تعديل جزئى ١٩٩٢) .
٨٩/١٧٠٢	الهاميا الطازجة المجمدة .
٩٦/١٧٢٥	الأسماك المملحة .
٩٥/١٧٤٣	الفاصوليا الخضراء المجمدة .
٨٩/١٧٤٦	الحرشوف المجمد (تعديل جزئى ١٩٩٤) .
٩٥/١٧٤٨	البسلة الخضراء المجمدة .
٩٥/١٧٤٩	السيانخ الخضراء المجمدة .
٨٩/١٧٦٥	شراب الشعير الخالى من الكحول (تعديل جزئى ١٩٩٠) .
٨٩/١٧٦٦	ورق العنب المجمد (تعديل جزئى ١٩٩٤) .
٩٠/١٧٦٨	اللبن المجفف منزوع الدسم المضاف إليه دهون نباتية .
٩٠/١٧٩٧	مشروب الشعير الغازى بطعم الفواكه (تعديل جزئى ٩٠ - ١٩٩٣) .
٩٠/١٨١٩	تنورية اللحوم والدجاج المجففة (تعديل جزئى ١٩٩٣) .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩٠/١٨٣٠	الألبان المركزة (الألبان المبخرة والألبان المكثفة)
٩٠/١٨٥٣	الأغذية ذات الاستعمال الخاص - المشروبات منخفضة السعرات .
٩٠/١٨٥٤	حمض الستريك الغذائي .
٩٠/١٨٦٧	الجبن الطرى نباتي الدهن .
٩٠/١٨٧٧	تبغ المضغ .
٩٠/١٩٠٣	مسحوق سكر الحلوى .
٩٠/١٩٠٤	سكر اللاكتوز .
٩١/١٩٣٠	الكمون
٩١/١٩٣١	الكرأوية .
٩١/١٩٣٢	الينسون .
٩١/١٩٧١	السجق المقلب .
٩١/١٩٧٢	السجق المجمد .
٩١/١٩٧٣	الكفتة .
٩١/٢٠٦٢	الكلاوى والقلوب والطحال والمخ والبنكرياس واللسان المجمد .
٩١/٢٠٦٣	تبغ المعسل المطعم برائحة الفواكه .
٩٢/٢٠٩٧	اللحم المفروم المخلوط ببيروتين فول الصويا .
٩٢/٢١٤٢	زيت الطعام لأغراض القلى والتحمير .
٩٢/٢٢٤٩	استيارين التخليل الغذائي .
٩٦/٢٣٧٢	ملح الطعام المدعم باليود .
٩٦/٢٦١٣	فترات الصلاحية للمنتجات الغذائية (تعديل جزئى ١٩٩٦) .
٩٥/٢٩١٠	لحم الدجاج والدجاج الرومى كفتة الدجاج والدجاج الرومى المجمد ،
	كبة الدجاج والدجاج الرومى ، والكفتة المضاف إليها أرز المجمدة ،
	بيرجر الدجاج والدجاج الرومى المجمدة .
٩٥/٢٩١١	سجق الدجاج والدجاج الرومى المجمد .

## ثانيا - الصناعات الهندسية

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩٥/٠٠١٠	مواسير الزهر وقطعها الخاصة لخطوط المواسير المعرضة للضغط
٨٩/٠٠٢١	بطاريات الرصاص الحمضية لبدء حركة المحركات ذات الاحتراق الداخلي .
٩٥/٠٠٢٩ ج ١	الأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة ج ١ : عام .
٩٦/٠٠٢٩ ج ٢	الأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة ج ٢ : المواصفات التفصيلية للبطاريات .
٨٨/٠١٦٤	أجهزة الطهو التي تعمل بحرق الغازات البترولية المسالة بضغط ٣ سم ماء أو بالغاز الطبيعي بضغط ٢٠ سم ماء .
٩٥/٠١٨٢ ج ١	الكابلات المعزولة بالبولي فثيل كلوريد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت ج ١ : متطلبات عامة .
٩٥/٠١٨٢ ج ٢	الكابلات المعزولة بالبولي كلورايد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت ج ٢ : طرق الاختبار .
٩٥/٠١٨٢ ج ٣	الكابلات المعزولة بالبولي كلورايد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت ج ٣ : كابلات غير مغلقة .
٩٥/٠١٨٢ ج ٤	الكابلات المعزولة بالبولي كلورايد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت ج ٤ : كابلات مغلقة للتوصيلات الثابتة .
٩٥/٠١٨٢ ج ٥	الكابلات المعزولة بالبولي كلورايد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت ج ٥ : كابلات مرنة .
٩٥/٠١٨٢ ج ٦	الكابلات المعزولة بالبولي كلورايد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت ج ٦ : كابلات المساعد والكابلات للتوصيلات المرنة .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
١٨٥ / ٦٢	أجهزة إطفاء الحريق اليدوية المائية التى تعمل بالغاز المضغوط .
١٨٦ / ٧٨	المواسير والتركيبات من الحديد الزهر المستعملة فى الأغراض الصحية .
٢٥١ / ٦٢	أجهزة إطفاء الحريق اليدوية المائية التى تعمل بالتفاعل الكيميائى
	(حمض وصودا) ت ج ٧٤
٢٥٨ . ٩٢٠ / ٨٩	منظمات الضغط للأجهزة المنزلية التى تعمل بحرق الغازات
	البتروولية المسالة .
٢٦٢ / ٨٨	أسياخ الصلب المدلفنة على الساخن لتسليح الحرساة ت ج ٩١
٣٢٠ / ٩٠	العلاجات الآلية الكهربائية المنزلية (طراز الضاغط) .
٣٢١ / ٨٧	الملفات الكابحة للتيار للمصابيح الفلورسنت .
٣٢٢ / ٨٦ ج ١	المكايى الكهربائية للاستخدام المنزلى ج ١ عام .
٣٢٢ / ٩٣ ج ٤	المكايى الكهربائية للاستخدام المنزلى ج ٤ طرق قياس الأداء .
٣٥٠ / ٩٢	المواسير الصلب الصالحة للقلوطة .
٣٧٢ / ٦٩	سخانات المياه التى تعمل بحرق الغازات البتروولية المسالة بضغط
	٣٠ سم ماء .
٣٧٦ / ٦٣	المرجل الآتية ذات مواسير التلهب .
٣٧٨ / ٨٥ ج ١	الغسالات الكهربائية المنزلية للملابس ج ١ : عام .
٣٧٨ / ٨٥ ج ٢	الغسالات الكهربائية المنزلية للملابس ج ٢ : التصميم والخواص
	الكهربائية .
٣٧٨ / ٩٢ ج ٣	الغسالات الكهربائية المنزلية للملابس ج ٣ : التصميم والخواص
	الميكانيكية .
٣٧٨ / ٩٢ ج ٤	الغسالات الكهربائية المنزلية للملابس ج ٤ : الأداء والاختبارات .
٣٧٨ / ٩٣ ج ٥	الغسالات الكهربائية المنزلية للملابس ج ٥ : الملحقات

اسم المواصفات	رقم المواصفات
المواسير الصلب المستخدمة فى خطوط نقل المواد البترولية .	٩٦/٠٤٠٢
الدفايات الكهربائية ج ١ : متطلبات الأمان - عام .	٩١/٠٤٠٦ ج ١
الدفايات الكهربائية ج ٢ : متطلبات الأمان - التصميم والحواص الكهربائية .	٩١/٠٤٠٦ ج ٢
الدفايات الكهربائية ج ٤ : طرق قياس الأداء .	٩٤/٠٤٠٦ ج ٤
أواني الألومنيوم المنزلية .	٨٩/٠٥٧٣
المراوح الكهربائية الدوارة ومنظماتها ج ١ : متطلبات الأداء والتركيب .	٩٤/٠٥٣٧ ج ١
المراوح الكهربائية الدوارة ومنظماتها ج ٢ : متطلبات الأمان .	٩٢/٠٥٣٧ ج ٢
بادئات التشغيل للمصابيح الفلورسنت .	٨٧/٠٦٠٠
المواسير الصلب للأغراض العامة .	٦٥/٠٦٠١
محابس اسطوانات تعبئة الغازات البترولية المسالة .	٦٥/٠٦٠٨
أجهزة إطفاء الحريق التى تعمل بمركبات هالون ١٢١١ ، ١٣٠١١١	٨٨/٠٦٧٥
أجهزة إطفاء الحريق اليدوية النقالى بالمسحوق الكيماوى الجاف .	٩٢/٠٧٣٤
أجهزة إطفاء الحريق التى تعمل بغاز ثانى أكسيد الكربون .	٦٦/٠٧٣٥
أجهزة إطفاء الحريق الرغوية الميكانيكية التى تعمل بالغاز المضغوط .	٦٦/٠٨٥٠
الوصلات والقطع الخاصة للمواسير الصلب المستخدمة للأغراض العامة .	٦٦/٠٨٥٩
اسطوانات تعبئة خليط من غازى البروبان والبوتان التجارى المسال سعة ٣٠ لترا .	٨٩/٠٨٧٨
لوازم المواسير من الحديد الزهر المطروق .	٩٤/٠٨٨٨
المكانس المنزلية الكهربائية ج ١ : عام .	٩٢/٠٩٠٤ ج ١
المكانس المنزلية الكهربائية ج ٢ : التصميم والحواص الكهربائية .	٩٥/٠٩٠٤ ج ٢

اسم المواصفات	رقم المواصفات
المكانس المنزلية الكهربائية ج ٣ : التصميم والخواص الميكانيكية .	٩٣/٠٩٠٤ ج٣
المكانس المنزلية الكهربائية ج ٤ : طرق قياس الأداء .	٩٤/٠٩٠٤ ج٤
أجهزة الإضاءة المنزلية الخاصة بحرق الغازات البترولية المسالة ج ١ : اسطوانة الغاز .	٧٠/١٠٠٢ ج١
أجهزة الإضاءة المنزلية الخاصة بحرق الغازات البترولية المسالة ج ٢ : المعايير .	٧٠/١٠٠٢ ج٢
أجهزة الإضاءة المنزلية الخاصة بحرق الغازات البترولية المسالة ج ٣ : وحدة الاحتراق وملحقاتها .	٧٠/١٠٠٢ ج٣
صنابير المياه .	٩٥/١٠٦٦
المحركات والمولدات الكهربائية الكسرية ج ١ : الأداء الكهربائي .	٩٥/١٠٨٦
محابس المياه .	٩٥/١٠٩٨
خلاطات المياه .	٩٦/١١٦٠
المقطورات ج ١ : الاشتراطات العامة لمقطورات نقل البضائع .	٧٣/١١٨٧
صناديق الطرد العادية (العالي والواطي) .	٩٣/١١٩٠
الأثاث الصلب المستخدمة في إقامة السقالات المعدنية .	٧٦/١٤٠٣
مجندات الأطعمة .	٨٥/١٤٨٨
السخانات الكهربائية ذات التخزين للمياه ج ١ : عام .	٨٥/١٤٩٨ ج١
السخانات الكهربائية ذات التخزين للمياه ج ٢ : التصميم والخواص الكهربائية	٨٥/١٤٩٨ ج٢
السخانات الكهربائية ذات التخزين للمياه ج ٣ : الملحقات .	٨٥/١٤٩٨ ج٣
السخانات الكهربائية ذات التخزين للمياه ج ٤ : الأداء وطرق الاختبار .	٨٥/١٤٩٨ ج٤
مكنات تجهيز الطعام الكهربائية ج ١ : عام	٨٦/١٥٩٠ ج١

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٢٨٩/٨٦ ج ٢	مكنات تجهيز الطعام الكهربائية ج ٢ : التصميم والخواص الكهربائية .
٢٩٠/٩٠ ج ٢	مكنات تجهيز الطعام الكهربائية ج ٢ : التصميم والخواص الميكانيكية .
٨٦/٨٦ ج ٥	مكنات تجهيز الطعام الكهربائية ج ٥ : الملحقات .
٨٧/١٦٢٨	الأفران الكهربائية .
٨٩/١٧٨٤	اسطوانات تعبئة خليط من غاز البروبان والبيوتان المسال التجاري سعة ٦٠ لترا .
٩٣/٢٤٠ ٣	طرق قياس أداء ألواح التسخين الكهربائية للاستخدامات المنزلية .
٩٤/٢٧٢٨	مراوح التهوية الكهربائية (الشفافات ومنظمتها للاستخدامات المنزلية والأغراض المشابهة) .
IEC 335 - 2 - 15	الغلايات الكهربائية ، الحلل الكهربائية .
IEC 335 - 2 - 11	أجهزة التجفيف الكهربائية .
IEC 686	أجهزة تثبيت التيار .
IEC 335 - 2 - 9	الشوايات الكهربائية .
IEC 335 - 2 - 33	مطاحن البن الكهربائية .
IEC 335 - 2 - 23	مجففات الشعر (السيشوار) .
IEC 335 - 2 - 6,	أجهزة الطهر التي تعمل بالتسخين الكهربائي .
IEC 350	

## ثالثا - الصناعات الكيماوية

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٢/٠٠٠٤	كبريتات الألومنيوم (الشب) المستعملة فى تنقية مياه الشرب .
٨٢/٠٠٠٦	الجير المكلور .
٦٥/٠٠٠٧	كبريتات النحاس ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ت ج ٩٠
٨٨/٠٠١٢	ثقاب الأمان .
٦٤/٠٠١٣	الورق .
٩٥/٠٠١٤	بنزين السيارات عادى ٨٠ ممتاز - ٩٠
٨٦/٠٠١٥	الكبروسين المتزلى .
٨٦/٠٠١٦	وقود محركات الديزل (السولار والديزل) .
٨٦/٠٠١٧	وقود الأفران .
٩٥/١٤٦٩ ، ٠٠١٨	الغازات البترولية المسالة - غاز البيوتان التجارى المسال وخليط البروبان / بوتان التجارى المسال .
٨٦/٠٠٤١	الطوب المقاوم للأحماض والمستخدم فى تبطين قنوات مجارى الصرف الصحى .
٨٠/٠٠٤٢	الطوب الرملى الجبرى .
٩١/٠٠٥٥	مواسير الضغط الاسستوسى الأسمنتية ووصلاتها .
٨٦/٠٠٥٦	مواسير الصرف الصحى والمخلفات الصناعية وملحقاتها المصنعة من الحامات الطينية .
٧٥/٠١٨٨	الجبس الصناعى .
٧٤/٠٢٦٩	البلاط الأسمنتى .
٨٨/٠٢٧١ ، ٠٢٧٠	البلاط السيراميك .



رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩١/٠٢٧٣ ج ١	كلوريد الصوديوم ج ١ : ملح الطعام
٦٣/٠٣٢٨	الحبر الجاف للأقلام ت ج ١٩٨٦
٩١/٠٣٣٢	أدوات المائدة المصنوعة من بلاستيك الميلامين
٧٠/٠٣٥٣	الزجاج المسطح .
٩٣/٠٣٥٤	زجاج الأمان المستخدم فى المركبات
٩١/٠٣٧٣	الأسمنت البورتلاندى العادى والأسمنت البورتلاندى سريع التصلد .
٩٥/٠٣٨٢ ج ١	الكحول الإيثيلى ج ١ : أصناف الكحول الإيثيلى .
٩٥/٠٣٨٢ ج ٢	الكحول الإيثيلى ج ٢ : المواد المستخدمة فى تحويل الكحول الإيثيلى.
٧٠/٠٤١٠	أقلام الرصاص وأقلام النسخ .
٩١/٠٤٤٣	العطور .
٦٣/٠٤٤٤	ماء الكولونيا ت ج ٨٧
٨٢/٠٤٧٩	خراطيم المطاط للأجهزة المنزلية التى تعمل بالغازات البترولية
	المسالة .
٩١/١٤٨٠ . ٠٥٠٩	الأدوات الصحية المنتجة من الصينى المتزجج .
٦٤/٠٥١٢	الأكسجين - الغاز والسائل ت ج ٩١
٩٣/٠٥٨٣	الأسمنت البورتلاندى المقاوم للكبريتات .
٨٦٧/٠٦١٣	غاز أكسيد النيتروز ت ج ٩٠
٦٥/٠٦٩٤	النيتروجين الغاز والسائل ت ج ٩١
٧٧/٠٦٩٥	غاز ثانى أكسيد الكربون .
٨٠/٠٦٩٨	المنظفات الصناعية المنزلية غير المسائلة ت ج ٩٥
٨٣/٠٧١٧	معجون الأسنان ت ج ٩٣
٨٥/٠٧٤٥	عبروات الكرتون المضلع .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٥ / ٧٨٩	السيور الدائرية حرف V المستخدمة فى إدارة الآلات .
٩٠ / ٧٩٣	بويات النظهارات التركيبية اللاصعة التى تحجب بالهواء للأعمال الداخلية والخارجية .
٨٧ / ٨٤٨	مواسير ووصلات عديد كلوريد الفينيل غير الملتن لنقل مياه الشرب .
٩٤ / ٩٤٩	الخشب الرقائقى (الخشب الأبلكاج) للاستخدامات العامة .
٩٢ / ٩٧٤	الأسمنت البورتلاندى الحديدى .
٧٠ / ٩٨٨	السائل الرغوى لإنتاج الرغوة الميكانيكية لتخفيفه إلى ٣٪ لإطفاء الحرائق البترولية .
٩٢ / ١٠٣١	الأسمنت البورتلاندى الأبيض .
٩٣ / ١٠٤٤	صابون الفسيل .
٧٠ / ١٠٦٢	الأقنواح المطاطية المستخدمة فى اسطوانات مجموعات الفرامل الهيدروليكية لسيارات الركوب والنقل الخفيف - خدمة شاقة ومتوسطة .
٧١ / ١٠٧٨	الأسمنت البورتلاندى المخلوط بالرمل .
٨١ / ١٠٨٢	زيوت التزيت المعاد تكريرها .
٩١ / ١١١٩	الكراسات .
١٢٨٣ / ٧٦ ج	أنايب البلاستيك المرنة وملحقاتها للتركيبات الكهربائية والمرجة ج ١ : الأنايب المساء والمرجة .
٩١ / ١٢٩٢	وحدات البناء المصنعة من الخرسانة (الطوب والبلكات الأسمنتية).
٨٩ / ١٣٩٥	الطبقات العازلة البيتومينية .
٧٨ / ١٤٠١	الوحدات البنائية من الخرسانة المسامية .
٩٥ / ١٤٢٥	الكربون متعدد الطبقات .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٧٩/١٤٥٠	الأسمنت البورتلاندى ذو النعومة ٤١٠٠
٩٣/١٥٣٤	وحدات البناء المصنعة من الطفلة الصحراوية المستعملة فى بناء الحوائط الحاملة .
٩٣/١٥٣٩	بويات البلاستيك المستعملة - المائية البيضاء للأعمال الداخلية والخارجية .
٨٥/١٥٦١	نترات الأمونيوم النقية المستخدمة فى صناعة المفرعات .
٨٥/١٥٦٢	المنظفات الصناعية السائلة للأغراض المنزلية .
٩٢/١٥٧٧	زجاج الكريستال .
٨٥/١٥٨٥	المواد اللاصقة المستخدمة فى صناعة الأظحية .
٨٦/١٥٩٢	كوك المسابك .
٩١/١٥٩٣	المبيدات الحشرية المنزلية على صورة ايمزنبول .
٩٥/١٥٩٥	اللقاظات المطاطية فى الأغراض الطبية الجراحية .
٨٧/١٦٤٣	المنظفات الصناعية السائلة للمبىرجات . . .
٩٣/١٦٤٤	المنظفات الصناعية غير السائلة ذات الرغوة المعبودة .
٨٨/١٦٥٣	مزيل رائحة العرق .
٨٨/١٦٥٥	نترات الأمونيوم المستخدمة فى إنتاج غاز ثانى أكسيد النيتروجى المستخدم فى الأغراض الطبية .
٨٨/١٦٦١	فرش الأسنان .
٨٩/١٧٠٠	الشبة السائلة المستخدمة فى تنقية مياه الشرب .
٨٩/١٧١٧	مواسير ووصلات بولى كلوريد الفينيل غير الملدن المستخدمة فى أغراض الصرف الصحى ت ج ٩١
٨٩/١٧٥٧	بويات الطهارات التركيبية غير اللامعة التى تجف بالهواء للأعمال الداخلية .

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩١/١٩٤٨	زجاج الأمان المستخدم في المباني .
٩١/٢٠٤٢	الوصلات المرنة المصنعة من البوليمرات المستخدمة في مواسير الصرف الصحي المصنعة من الحامات الطينية .
٩٢/٢١٤٩	الأسمنت البورتلاندى متوسط الحرارة .
٩٢/٢٢٥٣	الأكياس الورقية لتعبئة الأسمنت .
٩٣/٢٣٨٠	الصابون الرخو .
٩٣/٢٣٨١	معاجين كريم الحلاقة .
٩٣/٢٣٨٢	الصابون الشفاف .
٩٣/٢٣٨٣	صابون الزينة عالى الدهن .
٩٣/٢٣٨٤	صابون الكريوليك .
٩٣/٢٣٨٥	الصابون السائل .
٩٣/٢٣٨٦	صابون المطبخ .
٩٣/٢٣٨٧	قشور الصابون .
٩٣/٢٣٨٨	أصابع وقوالب صابون الحلاقة .
٩٣/٢٣٨٩	الصابون البلى .
٩٣/٢٣٩٠	مسحوق الصابون .
٩٣/٢٣٩١	صابون الزينة .
٩٣/٢٣٩٢	الصابون النابلسى .
٩٣/٢٥٢٥	الأحذية الجلدية .
٩٤/٢٧٩٤	مياه المراجل ذات الضغط المنخفض والمتوسط .
٩٥/٢٧٩٦	الأسمنت عالى خبث الحديد .
٩٥/٢٧٩٧	الأسمنت عالى الكبريتات .
٩٥/٢٧٩٨	الأسمنت عالى الألومنيا للاستخدامات الإنشائية .
٩٦/٢٩٥٥	الأسمنت عالى الألومنيا للحراريات .

## رابعاً - صناعات الغزل والنسيج

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٩٢/١١٣	القطن الطبي الماص .
٨٠/١١٤	الغيار الطبي (محدث ٨٩) .
٩٢/١١٦ ، ١١٥	رباط الشاش القطنى الماص .
٦٩/١١٧	رباط البفطة الخام .
٦٩/١١٩ ، ١١٨	الشاش القطنى الماص (ت ج ٧٨) .
٦٩/١٢٠	اللنت الأبيض الماص (ت ج ٧٨ ، ٩٠) .
٩٢/١٢٧	خيوط الحياكة القطنية .
٩٣/١٢٨	خيوط السراجه القطنية والمخلوطة .
٩٣/١٤٣	أقمشة الجوت أو التيل .
٩٣/١٤٤	العبوات المصنوعة من الجوت أو التيل .
٩٣/١٧٢٨	السجاد اليدوى المصنوع وبرته من الصوف الخالص .
٩٣/٨٠٩	الكليم اليدوى من الصوف الخالص فى اللحمة .
٩٣/٩٤٣	الكليم اليدوى من الصوف المخلوط فى اللحمة (٦٠٪ صوف)
٩٣/١٠٣٢	خيوط الصوف المسرح المستخدم فى السجاد والكليم اليدوى المتميز.
٨٦/١١٣٤	أشرطة الجوت للتنجيد .
٩٣/١٦٠٣	البطاطين المصنوعة من الألياف الصناعية .

## قائمة

### القرارات المنظمة للسلع والمنتجات

#### الصناعات الغذائية

رقم القرار	عنوان القرار
قرار ٦٤/٠٠٦٥	بشأن نسبة الشوائب فى بذرة القطن المستخدمة فى إنتاج الزيت .
قرار ٨٥/٠١٠٣	بشأن إيقاف العمل بالبند (٢) الخاص بالمشروبات الكحولية الطبيعية المقطرة فى المواصفات القياسية ٦٧/١٨٩
قرار ٩١/٠١٦٦	بشأن تعديل الكشف المرفق للقرار الوزارى رقم ٣٥٤ - ٨٥ بإلزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة توضع البيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية .
قرار ٨٥/٠١٧٠	بشأن تعديل بعض بنود المواصفات الفنية الخاصة بحجينة الطماطم المختبرة على هيئة لفائف .
قرار ٨٦/٠٣٠١	بشأن تعديل الكشف المرفق للقرار الوزارى رقم ٣٥٤ - ٨٥ بإلزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بكتابة البيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية .
قرار ٨٥/٠٣٥٤	بشأن إلزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية المعلبة والمجمدة والمعبأة بكتابة البيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية

رقم القرار	عنوان القرار
قرار ٨٤/٠٥٧٥	إنتاج عجينة الطماطم المختبرة على هيئة لفائف طبقاً للمواصفات الفنية المرفقة .
قرار ٧٩/٠٥٨١	بشأن إنتاج جين قريش بالركفوردي طبقاً للمواصفات الفنية المرفقة .
قرار ٧٩/٠٥٨٢	إنتاج اللبنة طبقاً للمواصفات الفنية المرفقة .
قرار ٨٩/٠٩٧٨	بشأن المواصفات الفنية الخاصة بالاختبارات المتعلقة بالتمييز بين الجبن المطبوخ والجبن غير المطبوخ .

### الصناعات الهندسية

قرار ٧٦/٠٧٩١	بشأن تنظيم صناعة أجهزة الحريق وتعبئتها .
قرار ٩٠/٠٦٤١	بشأن وضع لوحة البيانات على أجهزة النكيف .
قرار ٧٤/٠٠٢٨	بشأن قواعد التفتيش والمطابقة على الأجهزة النسيجية المحترقة .
قرار ٦٤/٠١١٠	بشأن تحديد مواصفات إنتاج قطع غيار السيارات .
قرار ٨٣/٠٤١٤	يحظر على مصانع درفلة الحديد غير المرخص لها بإنتاج حديد التسليح إنتاج حديد مهروم بأطوال تتعدى المترين .

## الصناعات الكيماوية

رقم القرار	عنوان القرار
قرار ٨٦/٠٣٣٧	الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات والاشتراطات الفنية وتشغيل الأحذية .
قرار ٨٢/٠٧٦٤	بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات والاشتراطات الفنية في تشغيل الأحذية .
قرار ٨٢/٠٣٦٠	بشأن ثقب الأمان لأغراض السياحة والدعاية .
قرار ٨٩/٠٩٧٧	بشأن حظر استخدام القربون في صناعة الايروسولات بمختلف أنواعه.

## القرارات المنظمة للقياس والمعايرة

٨٠/٠٦١٢	فحص واختبار ومعايرة المعينات والأجهزة .
٨٢/٠٧٨٢	معايرة أجهزة ومراجع القياس الصناعية .
٩٠/٥٩٩	تعديل بعض أحكام لائحة فحص واختبار ومعايرة المعينات والأجهزة:



## تأليف

القرارات الوزارية الخاصة بطرق الاختبار

### الصناعات الغذائية

رقم المواصفات	اسم المواصفات
٨٥/٠٠٥١	طرق فحص وتحليل كيميائى لزيت نباتية معدة للطعام وزيت مهدرجة ومخالطها والمرجرين .
٩٣/٠٠٩٣	طرق فحص واختبار اللعوم ومنتجاتها .
٩٠/٠١٣٠	الطرق القياسية لفحص منتجات الفاكهة .
٧٤/٠١٥٥	الطرق الطبيعية والكيمائية القياسية لاختبار الألبان ومنتجاتها .
٨٩/٠٢٨٦ ج ٢	المكرونة وطرق فحصها واختبارها ج ٢ : طرق فحص واختبار المكرونة.
٩٦/٠٣٣٦ ج ٢	المشروبات الغازية غير الكحولية ج ٢ : طرق الفحص والاختبار .
٩٠/٠٣٥٥ ج ٢	عسل النحل وطرق الفحص والاختبار ج ٢ : طرق الفحص والاختبار.
٩٣/٠٣٥٩ ج ٢	عسل الجلوكون وطرق فحصه واختباره ج ٢ : طرق الفحص والاختبار.
٩١/٠٥٥٩ ج ٢	الشاي ج ٢ : طرق الفحص والاختبار .
٩٤/٠٦٨٣	طرق الفحص والاختبار لعصائر الفاكهة .
٩٣/٠٩٩١	طرق فحص واختبار الحضر المجمدة .
٧٤/١٢١٦	عدد العينات التي تؤخذ للاختبار من منتجات الفاكهة والخ المحفوظة والمشروبات الكحولية وغير الكحولية .
٧٥/١٢٦٧	طرق تحديد أخذ عينات الألبان ومنتجاتها للاختبار .
٨٩/١٦٩٧	طرق فحص واختبار الفانيليا

## الصناعات الهندسية

اسم المواصفات	رقم المواصفات
اختبار النحاس وسبائكته بترتات الزئبقوز .	٩٢/٠١٨١
تقدير نسبة غاز أول أكسيد الكربون في الغازات التي تحتوي على نسبة ضئيلة منه .	٩٢/٠٢٣٣
اختبارات طلاء الميناء الصينى .	٩٢/٠٢٣٤
منقيات الهواء لمحركات الاحتراق الداخلى ج ١ : الأسس والشروط الفنية لاختبارات الأداء لمنقيات الهواء .	٩١/٠٩١٨ ج ١
منقيات الهواء لمحركات الاحتراق الداخلى ج ٢ : اختبار الأداء .	٩١/٠٩١٨ ج ٢
طرق اختبار انخفاض الضغط لمرشحات (الفلاتر) زيت السريان الكامل لمحركات الاحتراق الداخلى .	٩١/٢٠٠٥
طرق اختبار خصائص أداء عنصر المرور الجانبي لمرشحات (الفلاتر) السريان الكامل لزيت تزييت محركات الاحتراق الداخلى .	٩١/٢٠٠٦
طرق اختبار المقاومة للإنتفاض العالى فى الضغط ودرجات الحرارة المرتفعة لمرشحات (الفلاتر) زيت السريان الكامل لمحركات الاحتراق الداخلى .	٩١/٢٠٠٧
طرق اختبار ضغط الانفجار الاستاتيكي لمرشحات (الفلاتر) زيت السريان الكامل لمحركات الاحتراق الداخلى .	٩١/٢٠٠٨

## الصناعات الكيماوية

الحدود المسموح بها من الرصاص والكاديوم من الأدوات المصنعة من الزجاج والحزف والتي تلامس الأطعمة والمشروبات .	٩١/٢٠٠٦
---	---------

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٦

في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية

وزير الصناعة والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج :

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ :

فسرد :

مادة أولى - مع عدم الإخلال بأحكام قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ١٧٩

لسنة ١٩٩٦ المشار إليه في شأن المواصفات القياسية المصرية الملزمة ، يعتد بإحدى

المواصفات القياسية التالية :

١ - المواصفات القياسية المصرية .

٢ - المواصفات الدولية (ISO / IEC) .

٣ - المواصفات الأوروبية (EN) وفي حالة عدم وجودها يستعاض عنها بالمواصفات

(BS - DIN - NF) .

٤ - المواصفات الأمريكية (ANS) .

٥ - المواصفات اليابانية (JIS) .

٦ - المواصفات الصادرة من اللجنة الدولية لمستور الأغذية (CODEX)

ويحيث يخضع المنتج أو السلعة بالكامل لمواصفة واحدة دون تجزئة لبنودها لأكثر من مواصفة .

**مادة ثمانية -** يلغى قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه بهالیه .

**مادة ثالثة -** ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهتص / سليمان رضا

---

## وزارة الصناعة والثروة المعدنية

قرار وزارى رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٦

فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات الفنية المصرية

**وزير الصناعة والثروة المعدنية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ ؛

## قرار

**مادة أولى -** مع عدم الإخلال بأحكام القرار الوزاري رقم (١٧٩) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه والمحاص بالمواصفات القياسية الملزمة يلتزم المنتجون للمنتجات والسلع التي طرح مباشرة للمستهلك في السوق المحلي بالإعلان عن مواصفة السلعة على النحو التالي :

١ - في حالة المنتجات والسلع التي تسمح باستخدام بطاقات بيانات تكون البطاقة مطابقة للمواصفة الخاصة ببطاقة بيانات نفس السلعة ، وبحيث تكون البيانات غير قابلة للإزالة أو التعديل .

٢ - بالنسبة للمنتجات والسلع التي يتعذر فيها إرفاق بطاقات البيانات يلتزم المنتج بالإعلان عن مواصفة السلعة المعروضة .

**مادة ثانية -** يكون المنتج مسئولاً مسئولية قانونية كاملة عن صحة البيانات ومطابقة المنتج لها .

**مادة ثالثة -** يمنح المنتجون مهلة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .

**مادة رابعة -** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وزير الصناعة والثروة المعدنية

مهندس / سليمان رضا

## **القسم الثانى**

### **غش الكحول**

#### **تمهيد وتقسيم ،**

سوف نتعرض فى هذا القسم للغش فى صناعة الكحول وذلك فى  
الأبواب الثلاثة الآتية :

**الباب الأول :** الأصول التشريعية لقوانين الكحول .

**الباب الثانى :** المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض  
المصرية بشأن غش الكحول .

**الباب الثالث :** القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى  
تشريعات الكحول والملاحظات القضائية عليها (١) .

---

(١) راجع ما سبق ذكره من ملاحظات قضائية أخرى فى الأقسام السابقة من هذا  
المؤلف .

## **الباب الأول**

### **الأصول التشريعية لقوانين الكحول**

#### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلي للتشريعات التي تنظم صناعة الكحول وتجريم غشها وذلك في البندين التاليين :

#### **أولاً : القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول**

باسم الأمة ، رئيس الجمهورية ، بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ بفرض رسم انتاج على حاصلات الأراضي أو منتجات الصناعة المحلية والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول المعدل بالمرسوم الصادر في ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٠ (١) .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن العقوبات التي تقع على المخالفة الخاصة بالانتاج . وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال التجارية والصناعية .

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الضيعة . وعلى القانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الانتاج وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

**مادة ١ :** في تطبيق أحكام هذا القانون يدخل تحت تسمية كحول

---

(١) انظر ما سوف يأتي في الكتاب الرابع من هذا المؤلف بشأن البفروع الجنائية في جرائم الغش .

سواء كان مستورداً من الخارج أو منتجاً محلياً .

(أ) كحول الايثيل الناتج من أى اختمار أو تقطير أو من أية عمليات كيميائية كحولاً بطريق مباشر أو غير مباشر .

(ب) المشروبات الروحية والعنبرية وإن احتوت على فواكه وكذلك المشروبات المرة والمشروبات المنبهة للشهية .

(جـ) الكحول الموجود بالسوائل الناتجة من تخمير التبن والبلع والعسل وغير ذلك .

(د) النبيذ الناتج من تخمير العنب الفضي أو السزيبب وذلك « المستلا » والأنبذة العنبرية أو تقليدها « والفرموت » وعموماً جميع المشروبات التى أساسها أحد هذه الأنبذة وذلك كله فيما يزيد فيها من درجات الكحول على ١٢ درجة .

(هـ) جميع السوائل أو المحضرات المحتوية على كحول « الايثيل » ويعتبر مائلاً لكحول الايثيل كحول الميثيل النقى وجميع أنواع الكحول الأخرى التى تدخل فى تحضير أى سائل أو محضر مما ذكر فى البنود السابقة .

مادة ٢ : يحصل رسم الانتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول الصنف الموجود فى المنتجات المذكورة فى المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أو لم يفصل ، وفى كل الأحوال يؤخذ مقياس الكحول بالحجم فى المائة وهو درجة ١٥ سنتيجراد .

وفيما يختص بالكحول النقى المنتج محلياً بدرجة ٩٥ ظاهرية الذى يصرف بالوزن يحصل رسم الانتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤,٣ لتراً سائلاً بصرف النظر عن درجة الحرارة .

مادة ٣ : يؤدى رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال الأربع والعشرين الساعة التالية عملية التخمير أو التقطير .

ويجوز تحصيل الرسم بصفة أمانة على ناتج التقطير الأول فى حالة طلب إعادة عملية التقطير على أن تسوى الرسوم على أساس الناتج النهائى .



ويجوز تأجيل أداء الرسم إذا قدم صاحب الشأن ضماناً كافية توافق عليها مصلحة الجمارك ولا تقل عن ٢٥٪ من جملة الرسوم المستحقة بشرط تخزين السوائل الكحولية المنتجة محلياً في مستودعات خاصة طبقاً للشروط التي تعينها مصلحة الجمارك .  
ويتحمل أصحابها في هذه الحالة مرتبات ومصروفات الموظفين الذين ترى المصلحة ضرورة وجودهم لضمان الرقابة وتحصيل الرسوم .

وتجرّد هذه المستودعات مرة كل عام على الأقل لتحديد مقدار العجز الذي قد يظهر في السوائل المنتجة محلياً والمخزونة بها .

ولمصلحة الجمارك الحق في المجاوزة عن رسوم العجز كلها أو بعضها بناء على المسوغات التي يبينها أصحاب المستودعات تبريراً لهذا العجز ، وذلك بالشروط التي تنص عليها في العقود المبرمة معهم .

ويعمل حساب العجز في الجرد السنوي شهراً فشهراً بالطريقة التي تقرها المصلحة .

ويجب أداء الرسم في جميع الحالات قبل اخراج المنتجات من المعامل أو المصانع التي صنعت فيها أو المستودعات التي خزنت بها .

ويجب اخراج هذه المنتجات من تلك العوامل أو المصانع خلال الأربع والعشرين الساعة التالية لأداء الرسم .

**مادة ٤ :** يعفى من رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول :

(أ) جميع السوائل والمحضرات التي تحتوي على كحول إذا كانت كمية الكحول الصرف التي بها لا تزيد على ٢٪ بالحجم من كمية السائل سوائاً أكانت مستوردة أو مصنوعة محلياً تحت اشراف مصلحة الجمارك أو بترخيص منها .

(ب) الكحول المحول طبقاً للشروط التي تمندها مصلحة الجمارك وذلك عدا كحول الوقود للحول .

(ج) البيرة ، وكذلك البوظة وهى للمشروبات الخفيفة من اختصار الخبز أو بقاياها أو من الحبوب .

(د) للمشروبات المنصوص عليها فى البند (د) من المادة الأولى إذا لم تزيد درجة الكحول فيها على ١٢ درجة .

(هـ) الكحول النقى والسوائل الكحولية على مختلف أنواعها التى يتم تصديرها إلى الخارج بشرط أن تكون قد وضعت تحت رقابة مصلحة الجمارك من وقت صنعها إلى وقت تصديرها وبشرط تقديم تأمين نقدي أو كفالة عنها تحدها مصلحة الجمارك .

وإذا كانت الرسوم قد أدت فلا ترد إلا على الكميات المصدرة فعلاً بشرط أن تبقى تحت مراقبة مصلحة الجمارك من وقت أداء الرسم إلى وقت التصدير .

(و) الكحول الذى يفقد أثناء العمليات الصناعية المحلية بالشروط التى تحدها مصلحة الجمارك على ألا يسرى هذا الإعفاء على العمليات التى تتم فى مستودعات الكحول الخاصة للمشار إليها فى المادة الثالثة إلا فى الحدود التى تضمنتها تلك المادة .

(ز) الكحول الذى تحتويه السوائل الكحولية على مختلف أنواعها الدخول فى العينات التى تؤخذ من المعامل والمصانع والمستودعات للرخص فيها وتستهلك فى أغراض التحليل بالمعمل الكيميائى الحكومى .

مادة ٥ : على كل من يرغب فى إجراء أية عملية من العمليات الآتية أن يخطر عنها أقرب مكتب للإنتاج قبل الشروع فيها بيومين على الأقل ، ويجب ألا يبدأ فى العملية قبل حصوله على ترخيص بذلك :

(أ) تحضير نقيع حبوب أو مواد دقيقة أو نشوية أو تخمير مواد سكرية بقصد التقطير أو بقصد صناعة سوائل كحولية .

(ب) صنع سوائل كحولية من أى نوع أياً كانت طريقة الصنع أو تمام صنعها أو إعادة تقطيرها أو تخفيفها أو مزجها أو تعبئتها وذلك سواء كانت مستوردة من الخارج أو منتجة محلياً أو خالصة رسوم الانتاج أو الاستهلاك .

(ج) اجراء اية عملية كيميائية أو غير كيميائية من شأنها انتاج الكحول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

ولمصلحة الجمارك الحق فى اعفاء أصحاب المعامل والمصانع من وجوب تقديم اخطار فى كل مرة بالشروط التى تحددها ، ولا تلتزم المصلحة فى حالة الرفض بإيضاح الأسباب ولها أن تضع الاختتام على الأجهزة والأنايبق التى لا تكون مستعملة ولا ترفع تلك الاختتام إلا بعد اعطاء ترخيص بالعملية .

ويستثنى من أحكام هذه المادة صناعة المضخات الصيدلية المرخص فيها من وزارة الصحة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمزاولة مهنة الصيدلية ، وكذلك عملية اذابة الأرواح اللازمة لصناعة المياه الغازية أو الحلوى أو اذابة الأصباغ اللازمة لصناعة النسيج أو اذابة (الجمالكا) اللازمة لصناعة الأثاث بشرط أن يكون الكحول المستعمل فى هذه العمليات خالص رسوم الانتاج أو الاستهلاك .

مادة ٦ : على كل من يرغب فى استيراد أجهزة يمكن استعمالها فى تقطير الكحول أو تحويله أو تكريره أو مزاولة صناعتها أو الاتجار فيها أن يخطر أقرب مكتب للانتاج قبل الشروع فى ذلك بشهر على الأقل .

ويشمل الاخطار على بيان مكان المحل ونوع المواد التى يجرى استعمالها ومصدرها ، ويجب أن يكمل الاخطار أولاً بأول ببيان المواد الجديدة التى يرى انخالها فى المحل .

ولا تجوز حيازة أى جهاز مما يمكن استعماله لتقطير أو تكرير الكحول قبل إخطار أقرب مكتب للانتاج بذلك .

ويعنى من هذا الاجراء العامل التابعة للمصالح الحكومية .

مادة ٧ : لا يجوز انشاء أو تشغيل أى معمل أو مصنع أو محل لصناعة أو تجارة الأصناف المذكورة فى المادتين السابقتين إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة وفقاً للشروط والأوضاع التى يقرها وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد وبعد أداء التأمينات المقررة .

وإذا أوقف العمل لأى سبب كان بالمعمل أو المصنع أو المحل لمدة ستة على الأقل اعتبر الترخيص السالف الذكر ملغى .

مادة ٨ : لا يجوز استعمال جهاز أو أنبيق من أى طراز كان للتقطير الكحول أو تكريره أو تحويله سواء بقصد الاتجار أو للاستعمال الشخصى أو لأى غرض آخر إلا بعد الحصول على ترخيص خاص فى ذلك من أقرب مكتب للانتاج وبالشروط التى تعددها مصلحة الجمارك وبشرط أن يكون التقطير فى محل يمكن معه لموظفى الجمارك مباشرة المعاينة المخول لهم إجرائها فى أى وقت ليلاً أو نهاراً بدون عائق .

مادة ٩ : على أصحاب للعامل والمصانع أن يمسكوا الدفاتر الآتية :

(أولاً) دفتر لإثبات المواد الأولية التى يجرى انخالها فى المعمل أو المصنع لاستعمالها فى صناعة الكحول والخمور مع ذكر أسماء البائعين لها .

(ثانياً) دفتر لقيد الناتج سائلاً وصرفاً .

(ثالثاً) دفتر لإثبات المبيعات مع ذكر الكميات المبيعة وأسماء المشترين ومحال اقامتهم .

وتصرر هذه الدفاتر باللغة العربية يكون مسكها بالكيفية التي تقررها مصلحة الجمارك ولها الحق في مراجعتها في أى وقت وفي جرد المواد الموجودة بالعمل أو للمصنع لمطابقتها على البيانات المدونة في هذه الدفاتر .

مادة ١٠ : على أصحاب العامل والمصانع أن يسلموا إلى كل مشترٍ فاتورة عن الكحول والسوائل الكحولية المبعة له ويجب أن تكون الفاتورة من أصل وصورتين ومرقومة برقم مسلسل واحد ، وأن يكون موضعاً بها رقم ترخيص النقل واسم المشتري وعنوانه وبيان الإصنف وكمياته سائلاً وصرفاً ، وكذلك رقم وتاريخ قسيمة سداد رسوم الانتاج أو ما يقوم مقامها من بيانات أو مستندات تقبلها مصلحة الجمارك .

مادة ١١ : ترخص مصلحة الجمارك في تحويل الكحول لاستعماله للوقود فقط بالشروط الآتية :

(أ) ألا تقل كمية الكحول المطلوب تحويله عن ٥٠٠٠ لتر (خمسة آلاف لتر) في المرة الواحدة ، ولا يجوز تحويل كمية أقل من ذلك إلا في الأحوال الاستثنائية وبإذن خاص من مصلحة الجمارك .

(ب) ألا تنتقص النسبة الكحولية في الكحول المحول بعد إجراء عملية التحويل عن ٩٠٪ من الحجم .

(جـ) أن يحصل تحويل الكحول في للعمل الذي صنع فيه أو في المناطق الجمركية إن كان مستورداً ، ويجوز استثناء إجراؤه في مكان آخر على أن يكون ذلك بإذن خاص من مصلحة الجمارك .

(د) أن تحصل عملية التحويل بحضور مندوب من مصلحة الجمارك وبالمواد والنسب التي توجد بهذه المصلحة .

وتتم عملية التحويل على نفقة صاحب العمل وتحت مسئوليته ويكون ملزماً بإحضار المواد اللازمة لعملية التحويل حسبما تقرره مصلحة الجمارك .

ويجب على صاحب المعمل أن يمكك دفترأ يقيد فيه كميات الكحول الذى يجرى تحويله واسماء ومحال اقامة الأشخاص المبيع لهم الكحل المحول .

مادة ١٢ : يحظر استعمال الكحول المحول فى تخضير المشروبات او فى صناعة الروائح العطرية او الأدوية ، او المواد الغذائية .

وكذلك يحظر أن ينزع من الكحول للمحول كل المواد المحولة او بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل فى الرائحة أو الطعم أو اللون .

وكذلك يحظر بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أوحيازته إذا كانت تنقص درجته الكحولية عن ٩٠ ٪ من الحجم .

مادة ١٣ : يحظر صنع (الأيسنط) كما يحظر صنع المشروبات الأخرى المائلة له التى تعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ١٤ : يحظر على أى شخص أن يسهل عملية انتاج الكحول أو السوائل الكحولية خفية مع علمه بذلك ، سواء أكان ذلك بتأجير محل مباشرة أو من الباطن أو بتقديم نقود أو أجهزة ، أجزاء منها أو بأية طريقة أخرى .

مادة ١٥ : يحظر حيازة كحول أو سائل كحول لم تؤد عنها رسوم الانتاج أو الاستهلاك ، ويعطى الحائز من العقاب إذا أقام الدليل على أنه خازها بحسن نية .

مادة ١٦ : لا يجوز بغير ترخيص من مكتب الانتاج أن تنقل من بلد إلى آخر كمية من الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف سواء أكانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو منتجة محلياً .

ويعطى الترخيص بعد تقديم المستندات الخاصة بالكمية المطلوب نقلها وبعد التثبت من أنها خالصة رسوم الانتاج ، أو الاستهلاك .

مادة ١٧ : يعفى من شرط الحصول من مكتب الانتاج على الترخيص المشار إليه في المادة السابعة ما يأتي :

(أ) المحضرات المحتوية على الكحول التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

(ب) المحضرات المتصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة .

(جـ) الكحول المحول للوقود المنقول من بلد إلى آخر في حدود المديرية أو المحافظة الواحدة بشرط أن يقوم الناقل بارسال اخطار مكتوب إلى أقرب مكتب مهيئاً به مقدار الكمية المنقولة ومصدر شرائها والجهة المنقول إليها .

مادة ١٨ : تعتبر مادة مهربة وتضبط .

(أ) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للمادة السابعة ، وكذلك المواد الأولية التي توجد فيه مما يمكن استعماله في صناعة الكحول .

(ب) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة في معمل أو مصنع حاصل على الترخيص المشار إليه في البند السابق التي لم تؤد عنها رسوم الانتاج سواء وجدت هذه المنتجات في الطريق أو في المخازن أو في محال السكن أو في غيرها .

(جـ) الكحول والسوائل الكحولية التي توجد داخل معاملها أو مصانعها بحالة مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

(د) الكحول والسوائل الكحولية المحول للوقود المنقولة بالمخالفة لأحكام المادة السادسة عشرة .

وتضبط الآلات والأنابيق والدنان والأوعية وغيرها التي استعملت في صناعة الكحول في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للمادة السابعة .

وتضبط كذلك وسائل النقل التي استعملت في نقل الكحول والكحول المحول للوقود والسوائل الكحولية المهرية .

مادة ١٩ : يجوز لمصلحة الجمارك أن تستثنى من كل أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، أو بعضها ، الأشخاص الذين يقطرون الكحول من البلع بطريقة بدائية .

مادة ٢٠ : مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ ، يحكم بالاغلاق نهائياً في حالة عدم الاخطار المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦ أو عدم الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧ .

ويحكم باغلاق المعمل أو المصنع عند مخالفة باقي أحكام هذا القانون لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وبإداء الرسم الذي يكون مستحقاً في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات .

ويحكم أيضاً بمصادرة المنتجات والمواد المنصوص عليها في البنود (١) و (ب) و (جـ) من الفقرة الأولى من المادة ١٨ وكذلك الآلات والأجهزة والأنابيب والبنان والأوعية وغيرها المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة .

ويجوز الحكم بمصادرة المنتجات المنصوص عليها في البند (د) من الفقرة الأولى من المادة ١٨ ، وكذلك وسائل النقل المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة .

فيإن ارتكبت مخالفة جديدة لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية المنفذة له خلال سنة من تاريخ الحكم نهائياً في مخالفة الأولى يحكم باغلاق المعمل أو المصنع أو المحل مدة لا تقل عن سنة ويجوز الحكم باغلاق نهائياً على نفقة المخالف .

مادة ٢١ : مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد



السابقة يجوز على المخالف بأداء تعويض المخزاة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه .

وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض .

**مادة ٢٢ :** لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى جرائم التهريب المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بناء على طلب مكتوب من مدير عام مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة فى ذلك ويجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح فى جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ التعويض إلى ما لا يقل عن النصف وله فى هذه الحالة أن يرد البضاعة المضبوطة مقابل أداء عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمارك علاوة على رسوم الانتاج المستحقة ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال .

**مادة ٢٣ :** يكون لموظفى مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه ، صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وفى سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأمورى الضبط القضائى فى أى وقت وبدون إجراءات سابقة ، معاينة العامل والمصانع والمحال المرخص فيها وتفتيشها .

كما يجوز لهم ولسائر مأمورى الضبط القضائى فى حالة الاشتباه ، تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ .

ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه فى الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على

الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو المديرية أو نقطة البوليس حسب الأحوال .

والموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ المصينات اللازمة لاجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات .

**مادة ٢٤ :** مدير عام مصلحة الجمارك أن يمنح مكافآت الأشخاص الذين يمدون المصلحة بمعلومات عن تهريب الكحول أو السوائل الكحولية وعن الحال التي تصنع فيها خفية وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالضبط أو يشتركون فيه .

**مادة ٢٥ :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

ويجسم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ ( ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ) .

**ثانياً : القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ بتعديل**

**المادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٣٦٣**

**لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج**

**أو الاستهلاك على الكحول**

باسم الأمة ، رئيس الجمهورية ، قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

**مادة ١ :** يستبدل بالمادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، النصان الآتيان :

**مادة ١١ :** ترخص مصلحة الجمارك في تصويل الكحول لاستعماله للوقود فقط بالشروط الآتية :

(أ) ألا تقل كمية الكحول المطلوب تحويله عن ٥٠٠٠ (خمسة ألف) لتر في المرة الواحدة ويجوز تحويل كمية أقل من ذلك في الأحوال الاستثنائية وبإذن خاص من مصلحة الجمارك .

(ب) أن تتطابق النسبة الكحولية في الكحول المحول بعد اجراء عملية التحويل مع النسبة الكحولية للنصوص عليها في قرارات المواصفات القياسية المصرية .

(جـ) أن يحصل تحويل الكحول في المعمل الذى صنع فيه أو في المناطق الجمركية إن كان مستورداً ويجوز استثناء إجرائه في مكان آخر على أن يكون ذلك بإذن خاص من مصلحة الجمارك .

(د) أن تحصل عملية التحويل بحضور مندوب من مصلحة الجمارك وبالمواد والنسب التى تحددها المواصفات القياسية المصرية ، وتتم عملية التحويل على نفقة صاحب المعمل وتحت مسئوليته ويكون ملزماً باحضار المواد اللازمة لعملية التحويل .

وعلى صاحب المعمل أن يمسك سجلاً يقيد فيه كميات الكحول الذى يجرى تحويله وأسماء ومحال إقامة الأشخاص المبيع لهم الكحول المحول .

مادة ١٢ : يحظر استعمال الكحول في تحضير المشروبات أو في صناعة الروائح العطرية أو الأدوية أو المواد الغذائية .

ويحظر أن ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة أو الطعم أو اللون .

ويحظر كذلك بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع ، أوحيازته إذا كانت تنقص درجته الكحولية عن الدرجة التى تحددها المواصفات القياسية المصرية .

مادة ٢ : يخول لوزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية

الاستثناء فيما يختص بتعديل الدرجة الكحولية ومواد ونسب الخلط المحدد في المواصفات القياسية المصرية وذلك في الأحوال الاضطرارية .

مادة ٣ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٢٦ مارس سنة ١٩٦٩ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٠  
( ٢٠ مايو سنة ١٩٧٠ ) (١) .

---

(١) انظر نصوص اللائحة التنفيذية للقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل قانون قمع التلبس والغش في القسم الرابع من الكتاب الرابع من هذا المؤلف .

## **الباب الثانى**

### **المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الكحول**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلى للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الكحول وذلك فى البنود التالية :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : تحديد القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الأحوال التى تعتبر فيها المادة مهربة ليس من بين هذه الأحوال غش الكحول . اتهام الشخص بتهمة انتاج مواد كحولية لا تتوافر بها الحدود المقررة فى عناصر تركيبها . عدم انطباق المادة ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ عليه (١) .

٢- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : حضور مندوب أثناء عملية الانتاج . لا يدل على اتمام عملية وفق القانون مسئولية مدير الانتاج عن عملية انتاج الكحول (٢) .

---

(١) وقالت محكمة النقض المصرية فى اسباب حكمها : القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول قد حدد فى المادة رقم ١٨ منه الأحوال التى تعتبر فيها المادة مهربة وليس من بينها غش ، وقد نصت للمادة ٢١ من القانون المذكور على أنه يجوز الحكم على المخالفة بأداء تعويض للخزاة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم ، قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على الذى جنبه ، ولما كانت الطعون ضدها مقدمة بتهمة انتاج مواد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود من تركيبها ، فإن الجزء الذى نصت عليه المادة الأخيرة لا ينطبق على واقع الدعوى . الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ جلسة ١٩٧٠/٣/٢١ ص ٤٠٩ .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى اسباب حكمها : إن حضور مندوب الانتاج عملية الانتاج . لا يدل حتماً على اتمام العمل الجارى فى -

٣- وقضت محكمة النقض المصرية بأن : التحليل هو المرجع في كون المادة مطابقة للمواصفات من عدمه (١) .

٤- وقضت محكمة النقض المصرية : بشأن حالات الارتباط بين الجرائم (٢) والتعدد الصوري بأن : عرض المتهم كحولاً غير مطابق للمواصفات . انطوائه في ذاته على حيازته له دون أداء رسوم الانتاج عنه . محاكمته عن التهمة الأولى نهائياً أثره . عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية . المادة ١/٢٢ ع (٣) .

---

= حضرت طبقاً لأحكام القانون ، ولا يسأل عن منتجها إلا مدير العمل .  
الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ص ٧٣٩ .

(١) وقالت المحكمة النص في أسباب حكمها : المرجع في مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة بالتحليل دون الإشراف النظري . الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ص ٧٣٩ .

(٢) انظر ما سبق ذكره من حالات التعدد الصوري أو للعنوى في القهود والأوصاف المتعلقة بفش الأغذية وانظر القسم الثاني من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

(٣) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها : لما كان القانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تمصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول - قد نص في البند (١) من المادة ٨١ منه على أنه : تعتبر مادة مهيرة وتضبط (١) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للمادة السابعة وكذلك المواد الأولية التي توجد فيه مما يمكن استعماله في صناعة الكحول ، وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد كون الكحول منتجاً في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للقانون يعتبر مادة مهيرة ويضبط ويشكل مخالفة لأحكام القانون أنف الذكر معاقباً عليها بمقتضى أحكام المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يسوغ القول بأن فعل عرض كحول - غير مطابق للمواصفات - للبيع ، ينطوي في ذاته - في خصوصية الدعوى المطروحة على حيازته منتجاً في معمل أو مصنع غير مرخص به وبالتالي مهيراً من أداء رسوم الانتاج ، ومن ثم فإنه يمثل فعلاً واحداً تقوم به جريمتان - لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه : إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ويمنى -

## **الباب الثالث** **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم** **الواردة في تشريعات غش الكحول** **والملاحظات القضائية عليها**

### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش الكحول والملاحظات القضائية عليها على ضوء أحكام محكمة النقض - سالف الذكر - ومبادئ التفتيش القضائي (١) .

### **أولاً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش الكحول :**

سوف نتعرض فيما يلي للقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش الكحول وذلك في البنود التالية :

١- تقييد جنحة بالمواد ١٢، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢

---

- ذلك أن تلخزم المحكمة في هذه الحالة بأن تقضى في الفعل على أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما يقتضاه أن تبحث المحكمة الفعل الذي ارتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية التي يحتملها . نقض الطعن رقم ٨٥١ س ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ من ٤٨٢ ، الطعن رقم ١٦٦٨ س ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ س ٣٠ من ٦٩٤ ، وانظر في هذا المعنى نقض الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٦ س ٣٢٢ من ١٥٠ ، الطعن رقم ١٢٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ س ٣٢٤ من ٢٢١ س ١١٥١ . وانظر مبادئ أخرى لمحكمة النقض المصرية بشأن غش الكحول في القسم الأول من الكتاب الرابع بشأن النفوس في الغش الصناعي .

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيه ، ١١٢ من ١١٢ وما بعدها .

المعدل بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الصناعة رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٧ للمعدل .

باع ( أو عرض للبيع أو حاز ) كحولاً فحولاً للوقود تنقض درجته الكحولية عن ٩٠٪ من الحجم على النحو المبين بتقرير المعامل الرفع.

٢- تقييد جنحة بالمواد ١، ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون سالف والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ .

صنع شراب الأيسنت (أو شراباً مماثلاً) محظوراً بقرار من وزير المالية والاقتصاد على النحو المبين بالأوراق .

٣- تقييد جنحة بالمواد ١، ١٤، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالمادة ١ من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإنتاج وقرار وزير الصناعة ...  
سهل عملية انتاج الكحول خفية مع علمه بذلك بأن ...

٤- تقييد جنحة بالمواد ١، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٢٢ من القانون ... المعدل ... والمادة ١ من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزير الصناعة ...  
حاز كحولاً لم يؤد عنه رسوم الانتاج أو الاستهلاك .

٥- تقييد جنحة بالمواد ١، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون ... المعدل ... والمادة ١ من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإنتاج وقرار وزير الصناعة ...

نقل بغير ترخيص من بلد إلى آخر كمية من الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف .

٦- تقييد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة ١ من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ .

لم يؤد رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال المدة المحددة هذه المدة هي ٢٤ ساعة التالية لانتهاه عملية التقطير أو التخمير .



٧- تقييد جنحة بالمواد ١، ٨، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون  
سالف الذكر والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢.

استعمل بقصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي جهازاً أو أنبيقاً  
لتقطير الكحول أو تكريره أو تحويله بغير ترخيص .

٨- تقييد جنحة بالمواد ١، ٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون  
سالف الذكر والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢.

وهو صاحب معمل أو مصنع لانتاج المواد الكحولية أو الخمور لم  
يمسك الدفاتر المقررة .

٩- تقييد جنحة بالمواد ١، ١٠، ٢٠، ٢١، ٢٢ من  
القانون سالف الذكر والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢.

وهو صاحب معمل أو مصنع لانتاج المواد الكحولية أو الخمور لم  
يسلم إلى المشتري منه فاتورة عن الكحول والسوائل الكحولية المباعة  
له موضحاً بها البيانات المقررة .

١٠- تقييد جنحة بالمواد ١، ١٢، ٢٠، ٢١، ٢٢ من  
القانون سالف الذكر والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢.

استعمل كحولاً محلولاً في تحضير المشروبات أو في صناعة  
الروائح العطرية أو الأدوية أو المواد الغذائية .

١١- تقييد جنحة بالمواد سالفة الذكر .

نزع من الكحول المحول كل المواد أو بعضها أو إضاف إلىه مواداً  
من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل .

العقوبة بالنسبة للأوصاف سالفة الذكر .

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو  
إحداهما وغلق المعمل أو المصنع أو المحل لمدة لا تقل عن خمسة عشر  
يوماً ولا تزيد على ستة أشهر وإداء الرسم المستحق ( في جميع  
الحالات ولو لم تضبط المنتجات ) .

ويجوز الحكم بتعويض للمخزاة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال

الرسوم المستحقة فإننا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه .

ويجوز المصادرة في حالة نقل الكحول والدفاتر وفاتورة الشراء ووجوبية فيما عدا ذلك .

وفي حالة المود خلال سنة من تاريخ الحكم نهائياً في المخالفة الأولى يحكم بالغلط مدة لا تقل عن سنة ويجوز الحكم بالغلط نهائياً ويضاعف الحد الأقصى للتعويض .

١٢- تقيد جنحة بالمواد ١، ٥، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون سالف الذكر والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ .

لم يحظر اقرب مكتب انتاج عن قيامه بتحضير نقيع حبوب أو مواد نقيقة أو نشوية أو تخمير مواد سكرية بقصد التقطير أو بقصد صناعة سوائل كحولية أو بصنع سوائل كحولية من أى نوع أو باجراء أية عملية كيميائية من شأنها انتاج الكحول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال المدة المحددة .

١٣- تقيد جنحة بالمواد ١، ٦، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون سالف الذكر والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ .

استورد أجهزة يمكن استعمالها في تقطير الكحول أو تخويله أو تكريره أو مزاوله صناعتها أو الاتجار فيها دون اخطار اقرب مكتب للانتاج خلال المدة المحددة .

١٤- تقيد جنحة بالمواد السابقة .

حاز جهازاً يمكن استعماله لتقطير أو تكرير الكحول قبل اخطار مكتب للانتاج بذلك .

١٥- تقيد جنحة بالمواد ١، ٧، ٢٠، ٢١، ٢٢ من القانون سالف الذكر والمادة ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ .

أدار أو أنشأ معملأ أو مصنعاً أو محل لصناعة أو تجارة السوائل الكحولية دون ترخيص من وزارة الصناعة .

### **العقوبة بالنسبة للأوصاف من الثاني عشر حتى الأخير ،**

هى ذات العقوبات السابق بيانها بالنسبة للأوصاف من ١ إلى ١١  
ويضاف إلى ذلك العقوبة وجوب الحكم بالغلق نهائياً (١) .

### **ثانياً ، الملاحظات القضائية على الجرائم الواردة فى تشريعات غش الكمول على ضوء أحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائى ،**

سوف نتعرض فيما يلى للملاحظات القضائية على الجرائم  
الواردة فى تشريعات غش الكمول وذلك فى البنود التالية :

١- يحوز تطبيق العقوبات المنصوص عليها فى القانون ٣٦٣  
لسنة ١٩٥٦ مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المرسوم  
٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن العقوبات التى توقع على مخالفات  
الانتاج (٢) .

٢- لا ترفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى جرائم التهريب  
المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بناء على طلب مكتوب من مدير  
عام مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابه فى ذلك ويجوز للمدير العام  
لمصلحة الجمارك التصالح فى جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ  
التعويض إلى ما يقل عن النصف وله فى هذه الحالة أن يرد البضاعة  
المضبوطة مقابل أداء عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمارك  
علاوة على رسوم الانتاج المستحقة ويترتب على التصالح انقضاء  
الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال (٣) .

٣- يحوز لموظف مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين  
يعينهم وزير المالية صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق

---

(١) انظر تفصيلاً ما سبق شرحه تفصيلاً فى القسم الأول من الكتاب الأول بشأن  
تنفيذ عقوبة الغلق .

(٢) انظر نص للمادة ٢٠ سالفة الذكر من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .

(٣) انظر نص للمادة ٢٢ سالفة الذكر من القانون .

بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وخولتهم الحق في أخذ العينات لأجراء التحاليل كما أجازت لهم المعاينة والتفتيش في الحدود المنوه عنها بهذه المادة (١) .

٤- لا يجوز حيازة كحول أو سوائل كحولية ما لم يؤد عنها رسوم الانتاج أو الاستهلاك وأعفت الحائز حسن النية من العقاب وألقت عليه عبء إثبات حسن نيته (٢) .

---

(١) انظر نص المادة ٢٢ سالف الذكر من القانون وانظر ما سبق ذكره تفصيلاً في القسم الأول من الكتاب الأول من هذا المؤلف بشأن الأحكام العامة لاجراءات الضبط والإثبات في قانون جمع التبليس والغش من ٢٥٨ حتى ص ٢٠١ .

(٢) انظر نص المادة ١٥ سالف الذكر وانظر ما سبق ذكره في القسم الأول من الكتاب الأول بشأن تدفدنا لقانون العلم المقترح في قانون جمع التبليس والغش .

## **الكتاب الرابع**

### **الأصول المشتركة بين تشريعات الغش**

#### **١- تمهيد .**

سبق أن أوضحنا في مقدمة هذا المؤلف وجود قدر كبير من السمات المشتركة بين تشريعات الغش في مصر والدول العربية وقد ترتب على ذلك وجود قدر مشترك من الأحكام العامة لها ويظهر ذلك على سبيل المثال في الدفوع الجنائية والمدنية والإدارية التي قد يدفع بها في قضايا الغش وكذلك في الصيغ القانونية المشتركة للأوراق والدعوى المتعلقة بها وكذلك في بعض اللوائح التنفيذية مثل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتعديل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن جمع التديليس والغش<sup>(١)</sup> حيث تشمل اللائحة المذكورة في أحكام كثيرة الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها<sup>(٢)</sup> .

#### **٢- تقسيم .**

سوف نتعرض لموضوع هذا الباب في الفصول التالية :

**القسم الأول : الدفوع في قضايا الغش .**

**القسم الثاني : الصيغ القانونية للأوراق والطلبات والدعوى المتعلقة بالغش .**

**القسم الثالث : تشريعات الغش في الدول العربية .**

**القسم الرابع : اللائحة التنفيذية للقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن جمع التديليس والغش .**

---

(١) انظر شرح تفصيلي للقانونين المذكورين من ص ١٧ إلى ٣٢٥ من هذا المؤلف .

(٢) انظر شرح تفصيلي للقانون المذكور من ص ٣٢٦ إلى ص ٥٨٥ من هذا المؤلف .

## القسم الأول

### الدفع في قضايا الغش

تمهيد .

#### ١- المقصود بالدفع على وجه العموم .

الدفع في قانون المرافعات هي : وسائل يستعين بها الخصم طعناً على صحة إجراءات الخصومة - نون تعرض لأصل الحق - بهدف تفادي الحكم بما يطلبه الخصم : ويجانب هذه الدفع الشكالية توجد أوجه دفاع متعلقة بأصل الحق فضلاً عن الدفع بعدم القبول .

- أما الدفع في القانون الجنائي فهي : أوجه الدفاع الموضوعية أو القانونية التي يبديها الخصم لتحقيق غايته من الخصومة في الدعوى وهناك ما يعرف بالطلبات وهي أوجه الدفاع التي تستهدف الكشف عن الحقيقة كإجراء معانية أو تدب خبير(١) .

#### ٢- تقسيمات الدفع في لغة القانون الجنائي .

أولاً : الدفع من حيث مصدرها ومجال أعمالها : إما دفع تستند إلى قانون العقوبات أو القوانين الكاملة له كالدفع بعدم توافر ركن من أركان الجريمة أو الدفع بوجود مانع من موانع المسؤولية الجنائية (٢) .

وإما دفع إجرائية : كالدفع بالبطلان أو الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية ، والدفع بعدم الاختصاص .

ثانياً : الدفع من حيث طبيعتها وماهيتها القانونية : إما دفع موضوعية وإما دفع شكلية أو إجرائية ، وهذه تتنوع في

(١) انظر تفصيلاً كتابنا : شرح قوانين المرافعات .

(٢) انظر تفصيلاً : د. أحمد أبو الوفا «نظرية الدفع في قانون المرافعات» ١٩٨٥ ص ١١ وما بعدها ، د. رؤوف عبيد : ضوابط تسبيب الأحكام الجنائية، ١٩٨٦ ص ١٦٢ ، د. محمد شتا أبو سعد : الدفع الجنائية، ص ٢ وما بعدها .

أهميتها إلى دفع جوهرية ، تهدم التهمة كلية ، ودفع غير جوهرية .

١ - الدفع الموضوعية الجوهرية : ومن أمثلة هذا النوع من الدفع الدفع بعدم توافر ركن من أركان الجريمة مثل الركن المادى أو الركن المعنوى .

٢ - الدفع الشكلية أو الاجرائية الجوهرية : ومن أمثلة هذا النوع من الدفع الدفع ببطالان القبض والتفتيش والاستجواب والاعتراف ، والدفع بعدم الاختصاص وغير ذلك والدفع الجوهري يقبل من كل صاحب مصلحة ، وإذا أغفلته المحكمة كان حكمها مشوباً بالقصور .

**ثالثاً : والدفع من حيث الغاية منها :** إما أن تكون دفعاً متعلقة بالنظام العام كالدفع المتعلقة بالاختصاص وشروط قبول الدعوى ، وإما أن تكون متعلقة بمصلحة الخصوم وهى التى تتعلق بضمانات الدفاع (١) .

#### **تقسيم :**

وسوف نتعرض لموضوع هذا القسم فى أربعة أبواب :

**الباب الأول :** الدفع العامة فى قضايا الغش .

**الباب الثانى :** الدفع الخاصة بقضايا غش الأغذية .

**الباب الثالث :** الدفع الخاصة بقضايا الغش التجارى .

**الباب الرابع :** الدفع الخاصة بقضايا الغش الصناعى .

---

(١) انظر تطبيقات عملية حديثة لجميع هذه الأنواع من الدفع بشأن جرائم الغش، الأبواب التالية من هذا القسم .

## **الباب الأول** **الدفع العامة في قضايا الغش**

**تمهيد ،**

سوف نتعرض فيما يلي للدفع التي تنطبق وقائعا على جميع قضايا الغش بصفة عامة وذلك في البنود التالية :

**أولاً ، الدفع بأن محكمة أول درجة قد أخطت طلب  
سماع شهود المتهم (١) ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأنه :  
« متى كان المدافع عن الطاعن قد طلب في مستهل نظر الدعوى سماع الشاهدين ثم طلب في ختام مرافحته أصلياً الحكم بالبراءة واحتياطياً استدعاء الشاهدين لمناقشتهما أمام المحكمة ، فإن هذا الطلب يعتبر جازماً تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة » (٢) .

**ثانياً ، الدفع بأن القانون الجديد أصح للمتهم ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « الاستفادة من قرار حذف المسلى (محل الجريمة) من السلع للمسعة والمحددة الربح

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم لامتناعه عن بيع سلعة مسعرة فإدانته المحكمة في هذه الجريمة عملاً بنص المادة ٧ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٥ ، وكان الوزير ، بعد صدور هذا الحكم الذي طعن فيه للمتهم ، تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون المذكور قد

---

(١) أنظر القواعد التي وصفتها اللائحة التنفيذية للقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بشأن قواعد الضبط ص ١١١٢ وما بعدها .

(٢) « الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ ص ٢٤ من ٤١٢ » .



أصدر قراراً بحذف المسلى (محل الجريمة) من السلع المعمرة والمحددة الربح ، فإن المتهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل صيرورة الحكم نهائياً لأنه هو الأصلح له ولا يؤثر في هذا أن الوزير بما له من سلطة خوله إياها القانون قد أصدر قرار / آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي يقضى بإعادة هذه السلعة إلى الجدول إذ لا يضار المتهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ الحذف وقرار الاعادة (١) .

#### **ثانياً ، الدفع بعدم الدستورية ،**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عن أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإمدار ما سواها ، ويستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور » (٢) .

#### **وأبداً ، الدفع بالاغتيال بحق الدفاع ،**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن :** « تمسك المتهم (الطاعة) بوجوده خارج البلاد في ارتكاب الجريمة وتقديمه جواز سفر يثبت ذلك ، دفاع جوهري ، وإدانته دون التعرض له قصور وإخلال بحق الدفاع (٣) .

#### **خامساً ، الدفع بالجهل بالقانون (٤) ،**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « الجهل

---

(١) د ١٦٨/١١/٢٠ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ١٦ ص ١٦٨ . كما

قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « إذا صدر قانون قبل الحكم نهائياً

على متهم وكان هذا القانون أصلح له كان هو الواجب تطبيقه عليه .

د ١٧٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨ ص ٢٤ .

(٢) د نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ص ٢٥٨ .

(٣) د نقض ١٩٧٩/٤/١٢ س ٣٠ ص ٤٧٤ .

(٤) انظر تفصيلاً رسالتنا للمكتوراه - مرجع سابق ص ٩٤٧ وما بعدها .

بالقانون لا يعفى من العقوبة ، سواء ورد الجهل على القانون ذاته أو على تعديلاته ولذا تقول محكمة النقض :

لا يسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلاً في علم كافة الناس ، (١) .

### **سادساً ، الدفع بالجهل بأحكام التشريعات الجنائية المكتملة لقانون العقوبات ،**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقرر لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه » (٢) .

### **سابعاً ، الدفع ببطلان إجراءات التسجيل ،**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « الدفع ببطلان إجراءات التسجيل دفاع جوهري لاتصاله بمشروعية مصدر الدليل المطروح في الدعوى اغفال المحكمة له إيراداً ورداً رغم التحويل على الدليل المستند منه . قصور (٣) .

### **ثامناً ، الدفع ببطلان التفتيش ،**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « اسهام ضابطين غير مختصين محلياً في إجراء التفتيش عدم اثره أمام محكمة الموضوع ، لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام النقض » (٤) .

(١) الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٣ من ١٠ ص ٣٤٠ .

(٢) الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ من ١٢ ص ٢١٨ .

(٣) الطعن رقم ٧٠٦٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١١ .

(٤) الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢ .

### **تاسعاً ، الدفع بتلفيق التهمة ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « الدفع بتلفيق التهمة . موضوعى . لا يستوجب رداً سريعاً ، ما دام مستفاد ضمناً من القضاء بالادانة (١) .

### **عاشر ، الدفع بالتزوير ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التى تخضع فى الأصل لتقدير محكمة الموضوع .

تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى موضوعى .

المحكمة هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها .

طلب التأجيل لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير ، عدم التزام المحكمة بإجابته رهن بعدم الحاجة إليه (٢) .

### **حادى عشر ، الدفع ببطلان الاجراءات ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « النعى ببطلان اجراءات الوزن والتحرير لعدم حلف القائم بالتحرير لا الوزن اليمين القانونية لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام النقض (٣) .

### **ثانى عشر ، الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية**

#### **لسابقة الفصل فيها ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - عدم جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض لا يجوز اثارة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى سابقة

---

(١) د الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨ ،

(٢) الطعن رقم ٦٦٤٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣ ،

(٣) الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢ ،

الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي ، (١) .

#### **ثالث عشر ، الدفع بشيوع التهمة ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد اطراحها ، (٢) .

#### **رابع عشر ، الدفع بعدم قبول الدعوى لصدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن : « الدفع بعدم قبول الدعوتين الجنائية والمدنية لسابقة صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية جوهري وجوب أن تعرض المحكمة له إيراداً ورداً أغفل ذلك قصور ، (٣) .

#### **خامس عشر ، الدفع ببطلان الحكم لعدم تضمنه بيانات الحكم الصادر بالادانة طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لا يكفي لادانة الطاعن في جريمة غش أغذية أن يثبت أن الغذاء عرض في محله بل لا بد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش وأن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وتسماده وأن يوضح الحكم وجه ما نقله عن التحليل مخالفة ذلك قصور (٤) .

---

(١) : الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ في جلسة ١٨/٤/١٩٦٦ س ١٧ من ٤٣٠ .

(٢) : الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٥ في جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥ س ٣٦ من ١١٠١ .

(٣) : الطعن رقم ٤٣٦٣ لسنة ٥٦ في جلسة ٣١/١٢/١٩٨٦ .

(٤) : الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٨ في جلسة ٢٢/٢/١٩٨٩ .

**سادس عشر : الدفع ببطلان الحكم لاعتماده في أسبابه على التحريات وحدها ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن :  
« التحريات وحدها لا تصلح أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة » (١) .

**سابع عشر : الدفع ببطلان الحكم لعدم تعرضه لدفاع الطاعن لعدم مراعاة اجراءات أخذ العينة ،**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن :  
« عدم تعرض الحكم لدفاع الطاعن الجوهري ، ايرائاً ورياً يعتبر قصوراً إثارة عدم مراعاة ما أوجبه القانون عند أخذ العينة وطرق التحليل حسب المواصفات القياسية دفاعاً جوهرياً وأن التفتات الحكم عن دفاع المتهم يعتبر قصوراً وإخلالاً بحق الدفاع » (٢) .

**ثامن عشر : الدفع ببطلان تفتيش المحل لوقوعه في غير الساعات التي يكون فيها مفتوحاً للجمهور ،**

سكت قانون الفش عن تحديد الزمان الذي يتم فيه التفتيش لضبط الجرائم المنصوص عليها فيه (٣) وعلى ذلك يرجع إلى المبادئ العامة في قانون الاجراءات الجنائية والتي تقضى بأنه لا يجوز

---

(١) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها : « الأصل أن للمحكمة أن تعمل في تكوين عقوبتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة » . « الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٨ من ١٩ ص ٣٣٤ » .

(٢) « الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٩٧٧ من ٢٨ ق ص ٤٥٧ » . وانظر الشروط الجديدة لاجراءات أخذ العينات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ التي أوردنا نصوصها في القسم الرابع من هذا الكتاب .

(٣) انظر ما سبق شرحه ص ٢٧٠ من الكتاب الأول من هذا المؤلف .

دخول الأماكن العامة إلا في الساعات التي تكون مفتوحة فيها للجمهور ، وفي الوقت الذي يباشر فيه الحل نشاطه عادة . فلا يجوز دخول مقهى بعد غلقه لأبوابه في المواعيد المقررة قانوناً ، لأن في ذلك تخلفاً لحدود الإشراف المفروض على المحال العامة (١) .

ولكن التفتيش الذي يبدأ أثناء النهار يمكن أن يتابع أثناء الليل ، ويمكن أن يتم الدخول ليلاً برضاء صاحب الشأن (٢) .

---

(١) ونحن نرى أن تعيين مأموري ضبط قضائي مختصين بضبط هذه الجرائم لا يكون معناه إخضاع اثباتها لنظام خاص ، بل للقاضي أن يحكم بالادانة بناء على أي دليل صحيح يقدم في الدعوى ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس ، متى اقتنع بصحته ( نقض ١٩٦١/٦/٣ مجموعة قواعد محكمة النقض جـ ٢ رقم ٤١ من ٨٨٦ و ١٩٦١/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٣٣ من ٦٩٢ ) .

(٢) انظر تفصيلاً كتابنا شرح قوانين الخدرات الطبعة الأولى من ٣٥ وما بعدها.

## **الباب الثانى**

### **الدفع الخاصة بقضايا الغش التى ينطبق**

### **عليها القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل**

### **والقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل (١)**

#### **تمهيد وتقسيم :**

سوف نتعرض فيما يلى لأهم الدفعات الجنائية التى اثبتت فى الواقع العملى بشأن جرائم غش الأغذية التى سبق لنا شرحها تفصيلاً فى هذا المؤلف (٢) وذلك فضلاً عن الدفع العامة المتعلقة بقضايا الغش والتى سبق شرحها فى الباب الأول من هذا القسم (٣) وسوف نتعرض لشرح هذه الدفع فى البنود التالية :

أولاً : الدفع ببطالان الحكم لادانة المتهم من جريمة عرض موائد غذائية مفسومة « بسكويت » رغم عدم ثبوت واقعة العرض (٤) وخلو الأوراق من تقرير معملى فى قطع بأن تلك الأغذية مفسومة .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية : بأن دفع المتهم تهمة العرض للبيع بأن الضبط بالحالة التى كان عليها ثم بداخل

---

(١) انظر الدفع الأخرى المشروحة فى الباب السابق والبابين التاليين لانطباق غلابيتها على غش الأغذية . انظر ما سبق شرحه من ص ١٧ حتى ص ٥٨٩ من هذا المؤلف .

(٢) انظر ما سبق شرحه من ص ٧٢ إلى ص ٩٦ .

(٣) تراجع الدفع السابق شرحها فى الباب الأول من هذا القسم لانطباقها على غش الأغذية وكذا باتى الدفع التى سوف ترد فى الأبواب التالية .

(٤) « نقض ١٩٦٠/٥/٣٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ ص ٥١٣ . وانظر فى ذات المعنى نقض ١٩٧١/١٢/٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٢ ص ٦٨٧ ، نقض ١٩٧٢/١١/٥ ص ٢٣ س ١١٢٥ . »

المُنتج ولم يكن معروضاً للبيع كان هذا الدفاع جوهرياً ومن شأنه أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام فإن الحكم يكون - إذا لم يرد عليه أو يفنده - مغيباً بالقصور في البيان متعيناً نقضه .

ثانياً : الدفع بعدم دستورية نص المادة الثامنة (١) من قانون قمع التسلّيس والفسح المعدلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ لعدم تضمنها النص على الحد الأقصى لقيمة تكاليف النشر بما يجعل العقوبة غير محددة مما يتعارض مع مبدأ شرعية العقوبات .

فقد نصت المادة الثامنة من القانون ٤٨ لسنة ٤١ المعدلة بالقانون ٢٤١ لسنة ١٩٩٤ : « على أن تنص المحكمة في حالة الحكم بالادانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه ولكن لم ينص على قيمة هذه التكاليف أو الحد الأقصى لها .

ولكن في الواقع أن هذا التحديد يكون ضرورياً لمنع مصادرة - بحجة النشر - ثروة المحكوم عليه . كما أن عدم تحديد قدر هذه التكاليف ، يجعل العقوبة غير محددة يتعارض مع مبدأ شرعية العقوبات (٢) وهو من المبادئ المقررة في الدستور المصري الصادر سنة ١٩٧١ (٣) .

ثالثاً : الدفع بصدر قانون جديد أصلح للمتهم أو صدور

---

(١) انظر شرحنا تفصيلاً لهذه المادة ص ١٩٠ وما بعدها من هذا المؤلف .

(٢) النص الفرنسي في القانون الصادر أول أغسطس سنة ١٩٠٥ اخصل من القانون المصري ، حيث أورد قيداً على ذلك بأن لا يتجاوز الحد الأقصى لهذه التكاليف مقدار الغرامة المنصوص عليها في القانون وقد جاء النص الفرنسي في قانون أول أغسطس ١٩٠٥ " Le tout aux frais du Condamné, Sans ... " toutefois que "

(٣) انظر تفصيلاً لهذا الدفع ودقيقتنا الخاصة على ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا كتابتنا «شرح قوانين الخدرات» ص ٣١٩ وما بعدها.



لائحة تنفيذية تمدد قدر اكبر من الضمانات في اجراءات الضبط (١) .

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن :  
صدر قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً  
وجوب تطبيقه دون غيره ، المادة (٥) عقوبات ، القانون ٢٠ لسنة  
١٩٨٢ بتعديل أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بما تضمنته من  
عقوبات ، أصلح للمتهم من القانون الأخير (٢) .

رابعاً : الدفع بعدم مسئولية القائمين على ادارة  
الشخص المعنوى عن جرائم الفش لأن الأعمال التي  
ارتكبوها قد وقعت في حدود اختصاصهم وباسم الشخص  
المعنوى ولحسابه وباستعمال أدوات ووسائله (٣) .

سبق أن تعرضنا للرابطة المعنوية بين الشخص المعنوى وبين  
الأعمال التي يرتكبوها القائمون على ادارته والممثلون لادارته في حدود  
اختصاصهم باسمه ولحسابه وباستعمال أدوات ووسائله فإذا كان  
ارتكاب الفعل الموثم صدر من شئ طبيعي يعتبر عضواً ، أى وفقاً  
للقانون أو اللائحة الأساسية للشخص المعنوى من الذين يمثلون  
ارادته ، وإن اتيان هذا الفعل في حدود الاختصاص المقرر له وباسم  
الشخص المعنوى ولحسابه أى لائنته ومع استعمال الوسائل والأدوات  
التي يملكها ، فإن الشخص المعنوى يعد في هذه الحالة هو الفاعل  
الرئيسي للجريمة ، ويصح القول أيضاً بأنه يجوز اعتبار الأشخاص  
الطبيعيين الذين اتوا الفعل المعاقب كفاعلين أصليين ، أما إذا لم تتوافر

---

(١) انظر نصوص اللائحة التنفيذية للقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض  
أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادرة سنة ١٩٩٥ في القسم الرابع من هذا  
الكتاب وتعليقنا عليها .

(١) الطعن رقم ١٤٨٥٥ لسنة ٥٩ في جلسة ١٦/٤/١٩٩٢ .

(٢) انظر ما سبق شرحه ص ٣٦٢ .

الشروط سالفه البيان فإنه يجوز اعتبار الشخص المعنوي كشريك لهم. ويعتبر القائمون على إدارته عند ثبوت مسئوليتهم الجنائية الشخصية ، مشاغليين أصليين لجرائم الغش (١) .

**خامساً : الدفع بعدم مسئولية الشخص المعنوي عن جرائم الغش لعدم توافر شروط المسئولية (٢) .**

ويستحدث المشرع المصري بالمادة ٦ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ مسئولية الشخص المعنوي عن جرائم الغش . وقد سبق أن أوضحنا تفصيلاً أنه يجب لاسناد الفعل المؤثم إلى الشخص المعنوي باعتباره فاعلاً رئيسياً توافر عدة شروط حاصلها (٣) .

**أولاً :** هو أن يكون ارتكاب الفعل المؤثم بواسطة شخص يعد عضواً للشخص المعنوي وليس مجرد ممثل له فقط ، أو مجرد تابع له .

**ثانياً :** أن يكون ارتكاب الفعل المؤثم من العضو صاحب الاختصاص قانوناً .

**ثالثاً :** يتعين أن يتم ارتكاب الفعل المؤثم قانوناً من خلال الأشكال الجماعية للعمل طبقاً للنظام الداخلي للشخص المعنوي ومع التزام مقتضيات هذا الشكل المحدد في لوائحه (٤) .

**سادساً : الدفع بانقطاع رابطة السببية في جرائم الغش**

---

(١) انظر رؤيتنا الخاصة عند شرح المادة ٦ مكرر من قانون قمع التلبس والغش للمضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ص ١٨٤ .

(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً عن شرحنا للمادة ٦ مكرر المضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ . وانظر رؤيتنا الخاصة في هذا الشأن ص ١٧٦ .

(٣) انظر ما سبق شرحه ص ١٦١ .

(٤) انظر تفصيلاً كتابنا « موسوعة الاستثمار » الطبعة الثانية ص ١٤٧ وما بعدها . وانظر بشأن النظام الداخلي للشركات القابضة والتابعة كتابنا « شرح قانون قطاع الأعمال العام » - الطبعة الثانية ص ٢٥ وما بعدها .

امهالاً المستحقة بنص المادة السادسة مكرراً المضافة  
بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (١) .

تنقطع رابطة السببية في جرائم الفش امهالاً بالقوة القاهرة  
والظروف الطارئة وفعل المجنى عليه أو فعل الغير (٢) الأمر الذي يجب  
فيه على المحكمة عند توافر ذلك أن تقضى ببراءة المتهم بما هو منسوب  
إليه (٣) ولو كان شخصاً معنوياً بطبيعة الحال .

سابعاً : الدفع بانتفاء مسئولية المتهم لأن الفترة من  
تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها .

وقضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن : دفع  
الطاعن بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ  
تحليلها كافية لتوالد السوس فيها ، دفاعاً جوهرياً وأن الثغرات الحكم  
عنه يعيبه بالقصور (٤) .

ثامناً : الدفع بعدم توافر القصد الجنائي لدى المتهم في  
جريمة بيع جبن ناقص الدسم .

وقضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأنه : إذا  
كان الحكم قد قال أن التاجر ملزم بحكم مهنته بأن يضمن حالة  
بضاعته التي يصنعها في محله أو التي يتعهد بتوريدها للغير وأن  
تكون متمشية مع حقيقتها ولذلك فالتاجر ملزم اتخاذ ما يلزم  
للتحقق من صحة صفات بضاعته وتعرف حقيقتها معرفة تامة

---

(١) انظر تفصيلاً شرحنا للمادة ٦ مكرراً للمضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤  
ص ١٤٣ من هذا المؤلف .

(٢) انظر في حصر الأسباب القانونية للبراءة كتابتنا : شرح قوانين للخدرات  
ص ٧٥ وما بعدها .

(٣) انظر ما سبق شرحه ص ١٦٣ .

(٤) : الطعن رقم ٤٠٦ س ٤٤٤ في جلسة ١٩٧٤/٥/٥ س ٢٥ ص ٤٥٨ ، الطعن رقم  
٦٦ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ص ٤٢٣ .

وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله ... وأنه يكفى لقيام الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع المتفق عليها ، فإن هذا الذى ذكره الحكم لا يؤدي إلى ثبوت علم المتهم بالغش ، ومن ثم يكون قاصراً معيباً يستوجب نقضه (١) .

تاسماً : الدفع بعد توافر أركان جريمة خداع المشتري المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون قمع التدليس والغش (٢) .

وقضت محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن بأن : وجوب استظهار الحكم بالانانة فى جريمة خدع المشتري علمه بالغش الحاصل فى البضاعة وادانته اذخال هذا الغش على المتعاقد معه الأمر الذى يكون معه الحكم قاصراً معيباً متعيناً نقضه (٣) .

عاشراً : بطلان الحكم لعدم رده على الدفع بتزوير محضر أخذ العينة .

وقد قضت محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن أنه : لما كان المتهم يبيع لبن مغشوش قد طعن فى محضر أخذ العينة بالتزوير فإنه يكون على المحكمة أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهري وترد عليه ، فإذا هى تعرضت له ، وكان ما أوردته فى سبيل الرد عليه لا يصلح لتفنيده ، تعين نقض حكمها (٤) .

---

(١) نقض ١٩٥٥/٣/٢٦ لحكام النقض س٦ ق ٣٢ ص ١٨٥ وانظر فى نفس المعنى : نقض ١٩٥٧/١/٢١ لحكام النقض س٨ ق ١٤ ص ٤٩ ، نقض ١٩٥٦/٢/٢٧ لحكام النقض س٧ ق ٧٧ ص ٢٥٨ .

(٢) انظر ما سبق شرحه بشأن تلك المادة فى القسم الأول من الكتاب الأول ص ١٨ وما بعدها .

(٣) الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ مجموعة الربع قرن ، الطعن رقم ١٢٨٢ س ٢٣ ق جلسة ١٩٥٢/١١/١٧ مجموعة الربع قرن ، والطعن رقم ١١٢٥ س ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢٩ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٨٨٠ بند ١٦ :

(٤) نقض ١٩٥٢/٣/٦ لحكام النقض س ٣ رقم ٢٨٧ ص ٧٦٦ . -

حادي عشر : الدفع ببطلان اجراءات اخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل خلال الأجل المحدد في المادة الخامسة من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ .

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن أنه : « تطبيقاً لما أشارت إليه المادة ١١ من قانون قمع التلبس والغش ٤٨ لسنة ٤١ المعدل في فقرتها الأخيرة من « أن لأمورى الضبط القضائي أن يأخذوا عينات من المواد المصبوغة وفقاً لما تقرره اللوائح من الاجراءات ، فقد صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ مبيهاً الاجراءات الواجب الاتباع في هذا الشأن » (١) .

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن أنه : « بأن هذا القرار ، فيما ذهب إليه في المادة ٥ من بطلان اجراءات اخذ العينة ، إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد ، فيه تجاوز للسلطة المخولة لوزير التجارة والصناعة بمقتضى قانون قمع التلبس والغش ، فهو لا يقيد للمحاكم ، بل لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطمئن إليه دون التفتت لهذا القرار الذي جاء مشوباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره » (٢) .

---

« كما قضت محكمة النقض المصرية أنه : « إذا طلب الدفاع من محكمة أول درجة إعادة تحليل العينة المأخوذة ثم سكت عن التمسك بهذا الطلب من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن مفاد ذلك هو التنازل عن الطلب ، فلا يعد عدم إجابته اختلالاً بحق الدفاع وذلك تطبيقاً للقواعد العامة التي تقتضى التمسك بطلبات التحقيق للعينة أمام المحكمة الاستئنافية . وإلا عد السكوت عن ابتدائها تنازلاً عنها . » نقض ١٩٦٢/٤/٢٢ لحكام النقض س١٢ رقم ٩٩ ص٢٩٦ .

(١) انظر نص القرار المذكور من ٢٦٢ من هذا المؤلف وقارن اللائحة التنفيذية الجديدة للقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ في القسم الرابع من هذا الكتاب .

(٢) راجع : نقض ١٩٤٥/١/١٥ القواعد القانونية ج١ رقم ٤٥٩ ص٥٩٦ ، -

**ثاني عشر ، الدفع ببطلان الحكم بالصادرة لعدم سبق ضبط الأشياء المحكوم بمصادرتها على ذمة القضية (١) .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن أنه :  
« لما كانت عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، وكان الثابت من الأوراق أن الشيء موضوع الدعوى قد أعدم ، فإنه يكون قد أخطأ إذا قضى بالمصادرة لورودها على غير محل » .

**ثالث عشر ، الدفع - من النيابة العامة - ببطلان الحكم لعدم تضمنه مصادرة الأشياء المغشوشة من أغذية الانسان .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « من المقرر أن عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك أعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وهي تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة وهي وجوبية يقضيها النظام العام لئلا يعلقها بشئ لا يصلح للتعامل فيه » (٢) .

**رابع عشر ، الدفع بأن الحكم لم يستظهر ماهية الرواسب التي وجدت في الشراب المنسوب إليه الغش فيه وأنرها عليه وكيفية عدم صلاحيته للاستعمال .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن :  
« وجوب استظهار الحكم بالادانة في جريمة غش الشراب ماهية

---

- ١٩٥٢/١/٨ لمكالم النقض س ٢ رقم ١٥١ من ٣٩٦ و ١٩٥٢/٢/١١ رقم ٢١٢  
من ٥٧٤ و ١٩٥٥/٢/٨ س ٦ رقم ١٦٥ من ٥٠٢ و ١٩٥٧/٦/٣ س ٨ رقم ١٦٠  
من ٥٨١ .

(١) انظر ما سبق شرحه من ٢٠٢ وما بعدها .

(٢) « نقض جنائي جلسة ١٩٧٤/٢/١٧ السنة ٢٥ من ١٤٥ » .

الرواسب التي وجدت به وأثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال ، (١) .

**خامس عشر ، الدفع بعدم أحقية الدولة في المطالبة بالحصول على مقابل المصادرة ومطابقتها بتعويض عن تهمة الفش .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :  
« ليس في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ما يعطى للخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة وإذا كان ذلك ، فإن تدخل الخزانة في الدعوى مطابقتها المطعون ضدها بتعويض عن تهمة الفش المسندة إليها ، يكون على غير سند من القانون ، ومن ثم فلا يكون لها صفة في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى لها به من تعويض ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن » (٢) .

**سادس عشر ، الدفع بأن عملية فش المياه الغازية قد حدثت بعد تمام عملية الإنتاج .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقيم قضاءه بالبراءة على الشك في سلامة الدليل لأسباب حاصلها أن وجود قطع زجاج في المياه الغازية قد يكون

---

(١) وقالت محكمة النقض المصرية في أسباب حكمها : « إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئاً من اغذية الانسان مع علمه بفش أو فساده ، فإنه إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ملغية الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى وسببها وأثرها على هذه المياه المزمومة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ أن استظهار ذلك كله لازم لتمكن القول بتوافر أركان جريمة فش الشراب . » الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١١ مجموعة الربع قرن ج ٢ بند ٥٢ .

(٢) « نقض جلسة ١٩٧٠/٣/١١ مج أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٠ من ٤٠٩ . »

مرجع رداة الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه الزجاجات بمعرفة القائمين على عملية التحليل وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تتشكك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة ما نامت قد احاطت بالدعوى عن بصر بصير وخلا حكمها من عيوب التسبب إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد احاطت بالدعوى واثبتت بأدلة الثبوت فيها وأقصمت عن عدم اطمئنانها إلى سلامة هذه الأدلة وخلصت إلى الشك فيما إذا كان الغش قد حدث أثناء عملية إنتاج المياه الغازية أم بعدها بما تقتضى معه - في الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المقترضة عن هذا الغش ومن شأنه بالتالى أن يؤدي إلى ما رتب عليه من شك في صحة اسناد التهمة إليه ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعة من مناقشة في هذا الشأن لا يعدو - في حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها في إليها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض (١) .

**سابع عشر ، الدفع بعدم انطباق شروط العود على المتهم المحكوم ضده في جريمة غش الألبان (٢) المتماثلة له الأخرى .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « جريمة حيازة أو بيع البان غير محتفظة بخواصها الطبيعية ، عقوبتها الحبس أو الغرامة المادة ١/١٢ من القانون ١٣٢ لسنة ٥٩١ والقانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ . العود إلى ارتكاب هذه الجريمة ، عقوبته الحبس ، المواد ١/١٢ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ و ١٩ من القانون

(١) د الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٤/٦/١٩٨١ سنة ٢٢ من ٦٧٢ .

(٢) ونحن نرى أنه ينطبق هذا الدفع كذلك على للمتهمين بالعود في القوانين الأخرى للبيئة في حكم النقض الصادر في ١٨/١١/١٩٨١ وذلك إذا كانت شروط العود غير متوافرة كذلك في تلك الجرائم .



١٠ لسنة ١٩٦٦ و ١ من القانون ٠٦ لسنة ١٩٤١ ، الجرائم المنصوص عليها في القوانين ٤٨ لسنة ١٠٠٦ و ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ و ١٠ لسنة ٦٦٩١ والمادة ١٣٥ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ في شأن الموازين والمكاييل والمقاييس أو أي قانون خاص بجمع الفخس والتدليس (١) تماثلها في العود إلى ارتكاب إحداها ، المادة ١٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ (٢) .

---

(١) د الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٨ ص ٢٧ و ٩٢٨ .  
(٢) ويلاحظ في هذا الشأن أن المشرع المصري قد جمع المهرج بين العود العام المنصوص عليه في المادة ٤٩ أولاً وثانياً من قانون المقنونات والمود الخاص المنصوص عليه في المادة ٤٩ ثالثاً ومقتضى الحكم الوارد في الفقرة الثانية من نص المادة العاشرة قيام حالة التماثل في العود بين الجرائم الواردة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والجرائم المنصوص عليها في قانون الملامات والبيانات التجارية ، والمادة ١٣ من القانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بجمع الفخس والتدليس أما ما عدا ذلك من جرائم فلا تعد مماثلة في العود .

انظر ما سبق شرحه تفصيلاً ص ٢٢٦ .

## الباب الثالث

### الدفع الخاصة بقضايا الغش التجارى (١)

#### تمهيد وتقسيم ،

سوف نتعرض فيما يلى لأهم الدفعات الجنائية التى أثبتت فى الواقع العملى بشأن جرائم الغش التجارى التى سبق شرحها تفصيلاً فى هذا المؤلف (٢) وذلك بالإضافة إلى الدفع العامة المتعلقة بقضايا الغش وغش الأغذية والتى سبق شرحها فى الباب الأول والثانى من هذا القسم (٣) .

وسوف نتعرض لشرح هذه الدفعات فى البنود التالية :

أولاً : الدفع بعدم توافر القصد الجنائى فى جنابة الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرر عقوبات أو حتى جنحة بيع لبن مغشوش طبقاً لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « من المقرر أن جنابة الغش فى عقد التوريد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائى باتجاه إرادة المتعاقدين إلى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك ، ومن المقرر أيضاً أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، ولما كان الحكم المطمون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعة قد عمدت إلى غش اللبن المورد إلى المستشفى للإخلال بعقد التوريد أو الغش فى تنفيذه ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى

---

(١) انظر الدفعات التى شرحناها فى البابين السابقين والباب الثانى لانطباق غلبتها على الغش التجارى .

(٢) انظر ما سبق شرحه من ص ٥٨٩ إلى ص ٩٩٦ من هذا المؤلف .

(٣) انظر ما سبق شرحه من ص ١٠٥٠ إلى ص ١٠٦٩ من هذا المؤلف .

البيان بما يوجب نقضه والاحالة إذ لا وجه للقول بأن العقوبة التي لوقعها الحكم على الطاعة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة بيع لبن مغشوش مع العلم بذلك وفقاً لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذاً بالقريية القانونية المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التي افترض بها الشارع العلم بالفش في حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم قد دخلت البتة مما يفيد توفر هذا الشرط في حق الطاعة (١) .

**ثانياً : الدفع بعدم توافر جريمة عدم القيد في السجل التجاري ولأن الحل المطلوب قيده بالسجل مجرد مخزن للحل الأصلي للسجل .**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر في القانون ، فإنما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى اقيمت على المتهم « الطاعن » لأن بصفته مديراً لفرع الشركة لم يقدم في الميعاد المقرر طلباً لقيده في السجل التجاري . فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلطة قضى ببراءة آخرين من نفس التهمة تأسيساً على أن محل الشركة هذا ليس فرعاً لها ولا توكيلاً ولكنه مجرد مخزن - فإن الحكم المطعون فيه إذ بان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، الذى يقوم على انتفاء**

---

(١) « نقض ١٩٧٦/١٠/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ص ٧٩٥ » . انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن جنائية الفش في عقود التوريد من ص ٨٢١ إلى ص ٨٤٨ من هذا المؤلف .

الجريمة في ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأي في الدعوى ، ومع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط الذي تباشره الشركة في هذا المحل قد تغير أم بقي على حاله ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعمداً نقضه والاحالة (١) .

**ثالثاً : الدفع بعدم توافر أركان أى من أركان جرميتى تقليد العلامة التجارية طبقاً لقانون العلامات التجارية أو حتى جريمة خداع المتعاقدين أو الشروع في ذلك . طبقاً للمادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « تختلف عناصر كل من جرميتى تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن المادى في الجريمة الأولى ينحصر في اتیان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو استعمال علامة تجارية أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة أو المزورة ، وكل هذه الأفعال يكون في ذاتها جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة ، بينما الركن المادى في جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر في فعل خداع المتعاقدين أو الشروع في ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها (٢) » .**

**رابعاً : الدفع بعدم توافر أركان جريمة الغش في العلامات التجارية .**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأنه : « يشترط للعقاب إعمالاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩**

(١) : نقض ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٢ من ٥٣٩ طعن ٢٢١٨ لسنة ٢٣١ ق .

(٢) : نقض جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ مجموع أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٦ من ١٠٤٥ .

لسنة ١٩٥٤ - فضلاً عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر  
ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية ، (١) .

**خامساً ، الدع بعدم توافر أركان جريمة بيع السلعة  
المشتراه بالتقسيط قبل الوفاء بكامل ثمنها المؤتمنة  
بمقتضى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن بعض البيوع  
التجارية .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأنه : « لما كانت المادة  
٤٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية  
قد جرى نصها على أنه يحظر على المشتري - بدون إذن سابق من  
البائع - أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات فى السلعة موضوع  
التقسيط قبل الوفاء بثمنها ، وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد  
التصرف فى السلعة موضوع التقسيط لا تتحقق به الجريمة  
المنصوص عليها والمؤتمنة بمقتضى نص المادة ٤٥ من ذات القانون إلا  
إذا جرى هذا التصرف قبل الوفاء بثمن السلعة ومن ثم فإنه يتعين  
على الحكم - حتى يستقيم قضاؤه بالادانة أن يبين توفر هذا الركن فى  
الدعوى ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات  
المحكمة الاستئنافية وفى المذكرة المصروح له بتقديمها على أن الطاعن  
قام بسداد باقى الأقساط المستحقة عليه من ثمن الآلة المباعة له  
بالتقسيط ضمن حساب بينه وبين المدعى بالحق المدني لم يصف بعد  
وهو محل نزاع فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال  
القاهرة ولما كان هذا الدفاع يتعلق بركن له اثره فى الدعوى وقد ينبنى  
على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها وكانت ميونات الحكم المطعون فيه قد  
خلت من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه فإنه يكون  
معيباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع (٢) .

---

(١) د نقض ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ من ٤٨٨ طعن ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٢ ق ٤ .  
(٢) الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ من ٣٠ ق ١٤٥  
من ٤٧٠٦ . وانتظر ما سبق شرحه من ٩٥٦ .

**سادساً ، الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة عند ادانة المتهم في جريمة حيازة آلة وزن غير مضبوطة لعدم بيانه مقدار العجز الذي وجه فيها وعلم المتهم بذلك (١) .**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :**  
« ينقض الحكم للقصور في التسبيب أنه : أدان المتهم في جريمة حيازة آلة وزن (سنجة) غير مضبوطة دون أن يتحدث عن مقدار العجز الذي وجد فيها حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه ، فإنه يكون قد قصر في بيان الواقعة الجنائية التي أدانته فيها فضلاً عن قصوره في بيان علم المتهم بأن السنجة التي ضبطت في حيازته غير مضبوطة رغم أن هذا العلم ركن من أركان جريمة حيازة آلة وزن غير مضبوطة » (٢) .

**سابعاً ، الدفع بأن عدم الضبط الذي يؤخذ عليه المتهم هو نتيجة عيب اعترى ، الميزان ، المضبوط بسبب نقله من محل وجوده بمعرفة مفتش الموازين .**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأنه :**  
« يجب أن يكون رد الحكم على ما يتمسك به المتهم من دفع مفنداً لها ، فإنما كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الميزان الذي اتهم بوجوده مزوراً عنده كان مضبوطاً ومعاييراً من قبل ، وأن عدم الضبط الذي يؤخذ عليه إنما كان نتيجة خلل اعترى الميزان بسبب نقله - وهو ثقيل الوزن كبير الحجم - من محل وجوده إلى الخارج بواسطة مفتش الموازين أثناء التحقيق ، فإنه يجب

---

(١) « نقض جنائي جلسة ١٤/٦/١٩٤٣ ، ١١/٤/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة من ٨٩٤ ، القاضيتين ٩٩ ، ١٠٠ » .

(٢) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً بشأن قانون الوزن والقياس والكيل رقم واحد لسنة ١٩٩٤ من ٧٥٧ .

على المحكمة أن تعرض في ردها على هذا النفع لعملية نقل الميزان في ذاتها وهل الخلل قد نتج عنها أم هو كان موجوداً من قبل (١) .

### **ثانياً ، الدفع ببطلان الحكم لعدم بيان استعمال أو محاولة استعمال آلة الكيل .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأنه : « أنه لما كان الثابت من محضر الضبط أن المتهم ضبط حائزاً على آلة الكيل المضبوطة دون أن يقرر أن المتهم استعملها أو حاول استعمالها ، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بالادانة دون التأكيد من استعمال أو محاولة الاستعمال ، فإنه يكون قد قضى على غير أساس من الواقع مما أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون والقصور » (٢) .

### **ثالثاً ، الدفع بأن عدم توافر أركان جريمة خلط الدخان .**

وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأن : « جريمة خلط الدخان تقتضي بالضرورة توافر عنصرين الخلط المؤثم بفعل الجاني دون مراعاة النسب المقررة ، والقصد الجنائي المفترض ، ولا يغني توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر » (٣) .

---

(١) جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طعن رقم ٩٥٣ سنة ١٩٤٢ ق ١ . انظر ما سبق شرحه تفصيلاً .

(٢) د نقض ١٩٨٤/٨/٨ طعن رقم ١٩٥٢ س ٥٧ ق ١ .

(٣) د نقض ٢ فبراير ١٩٧٦ س ٣٧ ص ١٦٨ طعن ١٦١١ لسنة ١٩٧٤ ق ١ .

## الباب الرابع الدفع الخاصة بقضايا الغش الصناعي (١)

### تمهيد وتقسيم .

سوف نتعرض فيما يلى لأهم الدفع الجنائية التى أثبتت فى الواقع العملى بشأن جرائم الغش التجارى التى سبق شرحها تفصيلاً فى هذا المؤلف (٢) وذلك بالإضافة إلى الدفع العامة المتعلقة بقضايا الغش والتى سبق شرحها فى الباب الأول من هذا القسم (٣) وسوف نتعرض لشرح هذه الدفع فى البنود التالية :

**أولاً ، الدفع ببطان التفتيش لصدوره دون أمر كتابى من مدير مكتب مصلحة رسوم الانتاج (٤) والاستهلاك المخصص (٥) .**

وقضت محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن : تفتيش المساكن والمحال لضبط العمليات المنصوص عليها فى المادتين ٦ ، ٧ من المرسوم الصادر فى ١٩٤٧/٧/٧ برسم الانتاج والاستهلاك على الكمول بطلانه إذا تم دون أمر كتابى من مدير أقرب مكتب انتاج مخصص (٦) .

---

(١) انظر ما سبق ذكره من دفع أخرى فى الأبواب الثلاثة السابقة لانتطابق غالبتها على الغش الصناعى .

(٢) انظر الكتاب الثالث من هذا المؤلف من ص ٩٩٧ إلى ص ١٠٥٠ .

(٣) انظر ما سبق شرحه من ص ٩٠٠ إلى ص ١٠٥٧ من هذا المؤلف .

(٤) انظر تفصيلاً كتابتنا شرح ضريبة المبيعات ١٩٩٥ ص ١٣١ وما بعدها .

(٥) انظر شرح قوانين الغش الصناعى فى الكمول من ١٠٢٦ من هذا المؤلف .

(٦) الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ ص ١٠ ، الطعن رقم ٥٢٥ ، الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٨ ص ٢٧ ، الطعن رقم ٨٧١ ، الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ ص ٤٣ ، ١١١٥ .



**ثانياً ، الدفع بعدم جواز نظر الدعوى عرض كحول  
غير مطابق للمواصفات لسابقة الفصل فيها .**

**وقضت محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن بأن :**  
« قضاء المحكمة فى الدعوى اثره أنه لا يجوز اعادة نظرها إلا بالطعن  
فى حكمها بالطرق المقررة قانوناً ، عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من  
جديد يعد الحكم فيها نهائياً ، ضد ذات المتهم ، ولو بناء على وصف  
جديد أساس ذلك ، المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ اجراءات عرض المتهم كحولاً  
غير مطابق للمواصفات ، انطواؤه فى ذاته على حيازته له دون اداء  
رسوم الانتاج عنه محاكمته عن التهمة الاولى نهائياً اثره عدم جواز  
محاكمته عن التهمة الثانية ، المادة ١/٣٢ ع (١) .

**ثالثاً ، الدفع باهدار محكمة الموضوع الدليل الفنى  
المستمد من تقرير الفبير الفنى بشأن فحص الكحول  
المضبوط .**

**وقضت محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن بأن :**  
« لما كان الثابت من مناقشة أهل الخبرة (فى الدعويين المقدم صورتيه  
من حكميهما ) أن السوائل الكحولية عامة ومنها للمشروبات الروحية  
قابلية للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته من ناحية نوع  
البرميل ومادته وحالته والتغيرات الجوية من حيث الرطوبة والحرارة  
والتهوية ومقدار ما كان فيه من المشروب عند بدء التخزين وكذلك  
درجته الكحولية ، ومن ثم ترى المحكمة أن المدعى عليه الاول قد لا يكون  
له يد فيما ظهر من فرق بسيط فى الدرجة الكحولية وبالتالي تكون  
التهمة الاولى المتسوية إليه حيازة كحول دون سداد رسم الانتاج ملح  
شك كبير » (٢) .

(١) « الطعن رقم ١٦٦٨ من ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ من ٣٠ من ٦٩٤ » .

(٢) « الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ من ٢٤ من ٤٨٢ » .

**رابعاً ، الدفع ببطلان الحكم لأنه تضمن عقوبة تكميلية (١) رغم عدم قيام موجبها وقت صدوره كما أنه لا يجوز وقف تنفيذ العقوبة التكميلية .**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن :** « إيقاف التنفيذ في الجنايات والجنح ، قصره على العقوبات الجنائية البحتة دون غيرها من عقوبات ولو تضمنت معنى العقوبة . عقوبة اغلاق المحل للنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل لا تعتبر عقوبة بحتة هي من التدابير الوقائية (٢) الحكم بوقف تنفيذها ، خطأ في القانون يوجب النقض والتصحيح (٣) .

**خامساً ، الدفع بعدم توافر شروط الحكم بالعقوبة المشددة في جريمة عدم سداد رسوم إنتاج لعدم توافر شروط العود .**

**وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن :** « التعمييض النصوص عليه بالمادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أساس تقديره وحده مضاعفة حده الأقصى في حالة العود عدم بيان الحكم ماهية الأحكام السابق صدورها ضد المتهم وتواريخ صدورها والجرائم التي صدرت فيها يعتبر قصوراً يعيب الحكم ويستوجب نقضه (٤) .

---

(١) انظر ما سبق شرحه تفصيلاً في القسم الأول من الكتاب الأول بشأن العقوبات التكميلية .

(٢) الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٦٠ جلسة ١٩٩٢/١٢/٣٠ .

(٣) نقض جنائي - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ السنة ٢٠ من ٩٢ ، نقض جنائي جلسة ١٩٤٥/٤/٣٠ طعن رقم ٩٢٢ سنة ١٥ ق مجموعة القواعد القانونية في خمسة وعشرين علماً الجزء الثاني من ٨٥٥ قاعدة ٦٣ .

(٤) الطعن رقم ٥٦٦ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٣ من ٢٤ س ٦١٥ .

**سادساً ، الدلع بانقضاء الدعوى الجنائية الصلح من التهم مع مدير الجمارك فى جريمة رسوم انتاج (١) .**  
**وقد قضت محكمة النقض المصرية فى هذا الشأن :**  
**« حق مدير عام مصلحة الجمارك فى التصالح فى جرائم القانون المشار إليه وانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح ومع ذلك فإن مجرد عرض الصلح من المتهم دون قبول من مدير عام الجمارك لا تنقضى به الدعوى الجنائية (٢) .**

---

(١) انظر ما سبق شرحه فى هذا الشأن من ص ١٠٢٦ إلى ص ١٠٥٠ من هذا المؤلف .

(٢) وقالت محكمة النقض المصرية فى أسباب حكمها : « لا كان المستفاد من صريح نص المادة ٢٢ من القانون ٣٦٢ لسنة ١٩٥٦ أنه يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح فى جميع الأحوال وأنه يترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، وكان الطاعن لم يزعم أن مدير عام مصلحة الجمارك قد قبل التصالح معه - فإن مجرد عرض الطاعن الصلح دون أن يضاف ذلك قبولاً من مدير عام مصلحة الجمارك لا يترتب الأثر الذى نصت عليه المادة ٢٢ من انقضاء الدعوى الجنائية .  
د الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٨ من ٢١٧ ص ١٧٨ . »

## **القسم الثاني** **الصيغ القانونية للأوراق** **والطلبات والنماذج المتعلقة** **بتشريعات الفش (١)**

### **تمهيد وتقسيم .**

سوف نتعرض فيما يلي للصيغ القانونية للأوراق والطلبات والنماذج المتعلقة بتشريعات الفش وذلك في البنود التالية :

**أولاً : الصيغ القانونية المتعلقة بالعلامات التجارية (٢) .**

**ثانياً : بيان بجميع الاستثمارات والنماذج والطلبات المتعلقة ببراءات الاختراع .**

**ثالثاً : الصيغ القانونية المتعلقة ببراءات الاختراع (٣) .**

**رابعاً : الطلبات والأوراق المتعلقة بالنماذج الصناعية (٤) .**

---

(١) انظر الصيغ والطلبات المتعلقة بالتحكيم كتابنا شرح قوانين التحكم ١٩٩٥ ص ٣٧٥ وما بعدها .

(٢) انظر ما سبق شرحه ص ٥٩١ وما بعدها .

(٣) انظر في التفرة بينها وبين براءات الاختراع ما سبق ص ٨٥٠ وما بعدها .

(٤) انظر ما سبق شرحه ص ٦٨٠ وما بعدها .

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجاري والملكية  
الصناعية  
ادارة العلامات التجارية

طلب  
تسجيل علامة تجارية  
العلامة(\*)

ترسم العلامة في الفراغ وان لم يتسع لذلك يسل الرسم على قماش من الكتان ( قماش  
رسم ) يلصق منه بالفراغ ويطوى الجزء الباقي ، ويجب ان يكون الرسم بلون ثابت وان  
يكون دقيقا بحيث تظهر جميع اجزاء العلامة .

١ - اسم ولقب طالب التسجيل ومهنته وجنسيته ومحل اقامته .  
وان كان الطالب شركة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من  
تأليفها ومركزها المام

٢ - الاسم التجاري  
٣ - البضائع والمنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها

- بالفئة رقم

٤ - الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي  
تستخدم العلامة - أو يراد أن تستخدم في تمييز بضائعه أو منتجاته -

٥ - المحل المختار بمصر الذي ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعامة  
بالسجل

حضرة المحترم مراقب مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية بالقاهرة  
أنا الموقع على هذا

بصفتي

أطلب تسجيل العلامة المرسومة في هذا الطلب بالبيانات الموضحة أعلاه  
ومرفق مع هذا أربع صور للعلامة

تحريرا في سنة ١٩ التوقيع

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجارى والملكية  
الصناعية  
ادارة العلامات التجارية

صورة

علامة تجارية

العلامة

---

---

يجب أن تكون صورة العلامة مطابقة تمام المطابقة لرسمها باستمارة  
طلب التسجيل • وترفق بالطلب أربع صور من هذه الاستمارة •

تحريرا فى ..... سنة ١٩

• توقيع طالب التسجيل أو وكيله

---

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجارى والملكية  
الصناعية .  
ادارة العلامات التجارية

النموذج حرف (ج)  
ملحق بالفرايد الوزارى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٣٩

**تظلم**

اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩  
الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

رقم طلب التسجيل \_\_\_\_\_

المسمى المتظلم \_\_\_\_\_

موضوع التظلم (١) \_\_\_\_\_

حضرة المحترم مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية  
بالقاهرة

أنا الموقع على هذا \_\_\_\_\_

بصفتي \_\_\_\_\_

أطلب تقديم هذا التظلم الى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠ من  
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وأرجو اخطارى بالتاريخ الذى سيحدد لنظره

تحريرا فى \_\_\_\_\_ سنة ١٩

التوقيع

\_\_\_\_\_

(١) اذا رأى المتظلم عدم الاكتفاء بهذا البيان فله أن يرفق بتظلمه مذكرة من نسختين  
ببيان الأسباب والوقائع المتصلة بهذا التظلم .

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجارى والملكية  
الصناعية  
ادارة العلامات التجارية

اخطار  
بالمعارضة فى تسجيل علامة تجارية

رقم

رقم طلب التسجيل  
اسم طالب التسجيل  
تاريخ ورقم « جريدة العلامات التجارية » التى اُشهر فيها عن قبول  
العلامة

اسم المعارض فى تسجيل العلامة ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل اقامته  
وان كان شركة فيذكر اسمها او عنوانها وفرعها والفرض من تأليفها  
ومركزها العام

المحل المختار بعصر الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة  
بالمعارضة

حضرة المحترم مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بالقاهرة  
أنا الموقع على هذا

بصفتى  
اعارض فى تسجيل العلامة التجارية المشار اليها أعلاه للأسباب  
الآتية : (١) و (٢)

تحريرا فى سنة ١٩  
التوقيع

- (١) اذا كانت المعارضة بسبب مطابقة العلامة المقبولة للتسجيل او مشابهتها لعلامات  
أخرى سبق تسجيلها فتذكر أرقام تسجيل تلك العلامات وكذلك أرقام جريدة العلامات التجارية  
التي اشهرت فيها .  
(٢) اذا رأى المعارض عدم الاكتفاء بهذا البيان فله أن يرفق بالاخطار مذكرة من نسختين  
بيان الأسباب والوقائع المتعلقة بالمعارضة .



انموذج حرف (ز)  
ملحق بالقرار الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجاري والملكية  
الصناعية  
ادارة العلامات التجارية

شهادة  
تسجيل علامة تجارية  
العلامة

يشهد مراقب مصلحة التشريع والملكية الصناعية أنه بناء على الطلب  
المقدم بتاريخ  
قد سجلت العلامة التجارية المبينة أعلاه برقم - بتاريخ  
باسم  
المقيم  
عن البشائع والمنتجات  
التابعة للفئة رقم  
تحريرا في سنة ١٩

مراقب  
مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية

المادة ١/٣١ من قانون العلامات والبيانات التجارية :

مدة الحماية الممنوحة من تسجيل العلامة عشر سنوات ولصاحب الحق فيها أن يضمن  
استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة وفقا للاوضاع  
والشروط المنصوص عليها في المادة السادسة وهكذا في كل مدة .

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجارى والملكية  
الصناعية  
ادارة العلامات التجارية

طلب  
التأشير بانتقال ملكية العلامة

- ١ - رقم تسجيل العلامة
  - ٢ - اسم ناقل الملكية
  - ٣ - اسم ولقب من انتقلت اليه الملكية ومهنته وجنسيته ومحل اقامته  
وان كان شركة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تأليها
  - ٤ - مركزها العام
  - ٥ - الاسم التجارى لمن انتقلت اليه الملكية
  - ٥ - البضائع والمنتجات المسجلة عنها العلامة - بالفئة رقم
  - ٦ - الجهة التى يوجد بها المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم  
العلامة فى تمييز بضائمه أو منتجاته
  - ٧ - تاريخ انتقال الملكية
  - ٨ - الواقعة أو المقد أو الحكم الذى تم بمقتضاه انتقال الملكية
  - ٩ - المحل المختار بمصر الذى ترسل اليه المكاتبات والمستندات الخاصة بمن  
انتقلت اليه ملكية العلامة
- حضره المحترم مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية  
القاهرة

أنا الموقع على هذا  
بصفتي  
أطلب التأشير فى سجل العلامات التجارية بالبيانات الموضحة أعلاه  
تحريراً فى ١٩ سنة ١٩٠٤ التوقيع

مادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لكانون العلامات والبيانات التجارية :

يرفق بطلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية العلامة وإذا كان الطالب شركة  
فيرفق بالطلب أيضاً مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد  
تأليها .

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجارى والملكية  
الصناعية  
ادارة العلامات التجارية

النموذج حرف (م)  
ملحق بالقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩

شهادة  
بالحماية الوقتية للعلامة  
المعلّمة

يشهد مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية أن  
قدم طلبا بتاريخ \_\_\_\_\_ لانتفاع بالحماية الوقتية المنصوص عليها  
فى المادة ٣٨ من القانون عن العلامة المبينة اعلاه الموضوعة على المنتجات  
أو البضائع \_\_\_\_\_  
المعرضة بمعرض \_\_\_\_\_  
بمدينة \_\_\_\_\_

وقد صدرت هذه الشهادة اثباتا لحق الطالب ٩

تحريرا فى \_\_\_\_\_ سنة ١٩

مراقب  
مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية

انموذج حرف (ن)  
ملحق بالقرار الوزاري رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٢٩

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة التشريع التجاري والملكية  
الصناعية  
ادارة العلامات التجارية

طلب  
فحص علامة تجارية

حضرة المحترم مراقب مصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية  
بالقاهرة

أنا الموقع على هذا  
المقيم  
أطلب فحص العلامة المرفقة صورتان منها وأرجو إخطاري عما إذا كانت  
صالحة للتسجيل عن البضائع أو المنتجات  
التابعة للفتة رقم

تحريرا في سنة ١٩

التوقيع

(١) يكون الطلب قاصرا على فحص علامة واحدة عن بضائع أو منتجات تابعة لفتة واحدة  
من فئات المنتجات المبينة بالمحقيق رقم ١ المرفق باللائحة التنفيذية لقانون العلامات والبيانات  
التجارية •

## بيان الاستمارات الخاصة ببراءات الاختراع

رقم الاستارة	البيان
١ ت. ص. (براءات اختراع)	طلب براءة اختراع أصلية أو إضافية.
٢ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب الحصول على مهلة لتقديم المستندات المتعلقة بطلب البراءة
٣ ( ) ( ) ( ) ( )	استارة عن الوصف الوقى للاختراع .
٤ ( ) ( ) ( ) ( )	استارة من الوصف الكامل للاختراع .
٥ ( ) ( ) ( ) ( )	تنظم من قرار المصلحة أمام اللجنة .
٦ ( ) ( ) ( ) ( )	أخطار بالمعارضة في إصدار براءة الاختراع .
٧ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب مد مياد تقديم أخطار المعارضة .
٨ ( ) ( ) ( ) ( )	الرد على أخطار المعارضة في إصدار براءة الاختراع .
٩ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب مد مياد الرد على أخطار المعارضة .
١٠ ( ) ( ) ( ) ( )	أخطار بالحضور أمام اللجنة .
١١ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب الإطلاع على تقرير الخبير .
١٢ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب حضور الخبير أمام اللجنة .
١٣ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب جعل جلسة اللجنة غير علنية .
١٤ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب إصدار البراءة .
١٥ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب إصدار براءة باسم المتنازل له .
١٦ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب الإعلان عن اعطاء رخصة استغلال .
١٧ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب الحصول على رخصة إجبارية بالاستغلال .
١٨ ( ) ( ) ( ) ( )	الاعتراض على طلب رخصة إجبارية .
١٩ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب رخصة بالاستناد إلى المادة ٢٢ من القانون .
٢٠ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب إلغاء براءة بالمادة ٣٦ من القانون .
٢١ ( ) ( ) ( ) ( )	الاعتراض على إلغاء براءة بالمادة ٣٦ من القانون .
٢٢ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب سداد الرسوم السنوية .
٢٣ ( ) ( ) ( ) ( )	شهادة بسداد الرسوم السنوية .
٢٤ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب تجديد مدة الحماية .
٢٥ ( ) ( ) ( ) ( )	المعارضة في تجديد مدة الحماية
٢٦ ( ) ( ) ( ) ( )	الرد على المعارضة في تجديد مدة الحماية .
٢٧ ( ) ( ) ( ) ( )	الظعن في القرار الصادر في طلب تجديد مدة الحماية .
٢٨ ( ) ( ) ( ) ( )	طلب تعديل الوصف أو الرسم .

رقم الاستشارة	البيان
٢٩	تص (براءات إختراع) طلب التأشير بصورة رسمية من حكم في سجل براءات الإختراع
٣٠	طلب تدوين بيانات . ( ) ( ) ( )
٣١	طلب التأشير بحق من الحقوق في سجل براءات الإختراع ( ) ( ) ( )
٣٢	طلب شهادة بالحاجة الوقتية للإختراع . ( ) ( ) ( )
٣٣	طلب الاطلاع أو مستخرجات أو صور . ( ) ( ) ( )
٣٤	طلب صورة من براءة أختراع . ( ) ( ) ( )
٣٥	طلب تصحيح خطأ كتابي . ( ) ( ) ( )
٣٦	بطاقة عن النشرة السنوية باسماء إصحاب براءات الإختراع . ( ) ( ) ( )
٣٧	بطاقة عن النشرة السنوية بأرقام براءات الإختراع . ( ) ( ) ( )
٣٨	إيصال عن تقديم طلب براءة . ( ) ( ) ( )
٣٩	إيصال عن تقديم مستندات . ( ) ( ) ( )
٤٠	دفتر قيد طلبات البراءات . ( ) ( ) ( )
٤١	بطاقة القهرس المجاني لطلبات البراءات ( ) ( ) ( )
٤٢	القرار الصادر بشأن قبول طلب البراءة . ( ) ( ) ( )
٤٣	القرار الصادر برفض طلب البراءة . ( ) ( ) ( )
٤٤	تبليغ قرار اللجنة الصادر في التظلم ( ) ( ) ( )
٤٥	بطاقة النشر عن قبول طلب البراءة ( ) ( ) ( )
٤٦	أ نموذج لطبع وصف الإختراع عن براءة أصلية ( ) ( ) ( )
٤٧	تبليغ أخطار المعارضة لطلب البراءة . ( ) ( ) ( )
٤٨	سجل قيد المعارضات . ( ) ( ) ( )
٤٩	تبليغ رد طالب البراءة على أخطار المعارضة . ( ) ( ) ( )
٥٠	طلب سماع أقوال طالب البراءة والمعارض في إصدارها ( ) ( ) ( )
٥١	أخطار يجاد انعقاد اللجنة . ( ) ( ) ( )
٥٢	تبليغ قرار اللجنة في المعارضة ( ) ( ) ( )
٥٣	براءة أختراع ( أصلية ) . ( ) ( ) ( )
٥٤	براءة أختراع ( إضافية ) . ( ) ( ) ( )
٥٥	بطاقة النشر عن صدور البراءة . ( ) ( ) ( )

رقم الأستاذة	البيان
٥٦	ت ص (براءات إختراع) سجل الاختراعات المتلفة بالدقاع الوطنى .
٥٧	بطاقة عن نشر الرغبة فى اعطاء رخصة باستغلال البراءة .
٥٨	بطاقة عن نشر طلب رخصة اجبارية لاستغلال الاختراع .
٥٩	تبليغ طلب رخصة اجبارية .
٦٠	تبليغ الرد على طلب الرخصة .
٦١	تبليغ قرار المراقب فى طلب الرخصة .
٦٢	بطاقة النشر عن طلب الغاء براءة بالمادة ٣٦ من القانون .
٦٣	تبليغ طلب الغاء براءة .
٦٤	طلب سماع أقوال ( عام ) .
٦٥	تبليغ القرار فى الغاء براءة .
٦٦	النشر عن الغاء براءة .
٦٧	المطالبة بسداد الرسم .
٦٨	النشر عن الرسوم المستددة .
٦٩	النشر عن طلب تجديد البراءة .
٧٠	تبليغ الاعتراض على تجديد البراءة .
٧١	تبليغ قرار المراقب فى تجديد البراءة .
٧٢	بطاقة النشر عن البراءات المنتهية .
٧٣	سجل براءات الاختراع .
٧٤	بطاقة النشر عن التعديلات .
٧٥	سجل الحماية الزمنية .
٧٦	شهادة الحماية الزمنية .
٧٧	شهادة عن تقديم طلب براءة فى الخارج .
٧٨	طلب مد أى ميعاد .
٧٩	قرار المراقب فى مد أى ميعاد .
٨٠	مستخرج من سجل براءات الاختراع .
٨١	طلب صورة طبق الأصل من المستندات .
٨٢	صورة من براءة الاختراع الأصلية .





(نموذج أسبارة رقم ١ براءات ١)

وزارة التجارة والصناعة

مصلحة الملكية الصناعية

إدارة براءات الاختراع

### طلب براءة اختراع

١ - اسم طالب البراءة ولقبه واسمه التجارى إن وجد وجنسيته ومهته ومحل اقامته  
وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من إنشائها  
وعنوان مركزها الرئيسى :

٢ - اسم المخترع ومهته ومحل اقامته وجنسيته فى غير الحالات المنصوص عليها فى  
المادتين ٥٣ و ٥٥ من لقانون :

٣ - تسمية تدل على موضوع الاختراع :

٤ - اسم ولقب الوكيل الذى يختاره الطالب لتقديم طلب البراءة ومباشرة الإجراءات  
المتعلقة بها ولقبه وعنوانه :

٥ - المحل المختار بالملكة المصرية الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة  
بطلب البراءة .

٦ - اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها أول طلب براءة عن الاختراع وتاريخ تقديمه إليها واسم الطالب ولقبه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون .....

٧ - اسم الممرض الذي عرض فيه الاختراع وتاريخ افتتاحه الرسمي إذا كان الطالب قد حصل على شهادة بالحماية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من القانون .....

٨ - رقم البراءة الأصلية وتاريخ القرار الصادر بمنحها ، أو تاريخ تقديم طلب البراءة الأصلية حسب الأحوال وذلك إذا كان الطلب عن براءة إضافية بالاستناد إلى المادة ٢٢ من القانون .....

٩ - الأسباب التي يؤيد عدم الإعلان عن الطلب ، إذا كان الاختراع مما ينطبق عليه حكم المادة ٦٥ من القانون .....

حضره المحترم مدير إدارة البراءات  
بالقاهرة .

أنا الموقع على هذا .....

بصفتي .....

أطلب منحي براءة عن الاختراع المبين أعلاه وتبدأ ملئتها من .....

تحريراً في ..... سنة ١٩٥٠

التوقيع

## بيان بمرافقات طلب البراءة

طبقاً للائحة التنفيذية يرفق بطلب البراءة ما يأتي :

١- وصف تفصيلي للاختراع ولطريقة استغلاله على وجه يمكن من تنفيذهِ ويجب أن يشتمل الوصف على العناصر الجلميلة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها بطريقة محددة واضحة .

٢- رسم للاختراع تبعاً لمتطلبات الأحوال .

٣- بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعاً بالرسوم التي توضح موضوعه تبعاً لمتطلبات الأحوال .

٤- إذا كان الطالب شركة أو هيئة ، فترفق بطلب البراءة مستخرجاً من صفحة قيدها بالسجل التجاري أو مستخرجاً رسمياً من عقد تأليفها أو نسخة من نظام الشركة .

٥- إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ هـ من القانون فيرفق الطالب بالشهادة الخاصة بالحماية الوقتية .

٦- إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ هـ من القانون فيرفق الطلب بصورة من الوصف الكامل للاختراع ورسمه وغير ذلك من المستندات التي أودعت مع طلب البراءة لدى الدولة الأجنبية مصدقاً عليها من مصلحة الملكية الصناعية لدى هذه الدولة .

وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إذا طالب صاحب الشأن بهذه المهلة .

٧- إذا كان الطلب مقدماً من ورقة المخترع أو ممن آلت إليهم حقوقه فيجب أن يرفق الطلب بالمستندات التي تثبت حق الطالب .

٨- إذا كان الطلب مقدماً عن طريق وكيل فيرفق الطلب بالتوكيل الخاص .

٩- إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٥ هـ من القانون فيرفق الطلب بالمستندات التي تثبت أن الاختراع يتمتع بالحماية القانونية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ (تاريخ العمل بالقانون).

وزارة التجارة والصناعة

مصلحة الملكية الصناعية

إدارة براءات الاختراع

(نموذج استمارة رقم ٢ براءات)

تقدم الاستمارة من صوريين

**تنظيم**

للجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص  
ببراءات الاختراع والرسوم والنفاذج الصناعية

الرقم المتابع لطلب البراءة .....

تاريخ الطلب .....

اسم صاحب التنظيم .....

**حضره المحترم مدير إدارة البراءات**

**القاهرة**

أنا الموقع على هذا .....

بصفى .....

أطلب تقديم هذا التنظيم إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٢  
لسنة ١٩٤٩ وأرجو إخطاري بالتاريخ الذي سيحدد لنظره.

ومرفق بيان من نسختين بالأسباب والوقائع المتعلقة بهذا التنظيم ،

تحريراً في ..... سنة ١٩٥٠

التوقيع

( نموذج استمارة رقم ١١ براءات )

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة الملكية الصناعية  
إدارة براءات الاختراع

طلب التأشير بسجل براءات الاختراع  
بالحقوق المنصوص عليها في المواد من ٢٨ إلى ٣٣ والمادة ٣٤ ( بند ج )  
والمادتين ٣٥ و ٣٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات  
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

١ - رقم البراءة .....

٢ - تسمية الاختراع .....

٣ - اسم ولقب صاحب الحق ومهنته واسمه التجارى إن وجد وإذا كان شركة أو هيئة  
فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من تأليفها .....

٤ - محل إقامة صاحب الحق وجنسيته وإن كان شركة أو هيئة فيذكر عنوان مركزها  
الرئيسى .....

٥ - تاريخ إنشاء الحق .....

٦ - الواقعة أو العقد أو الحكم الذى نشأ بسببها الحق .....

٧- اسم ولقب الوكيل وعنوانه في حالة وجود

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

٨- المحل المختار بمصر التي ترسل إليه المكاتبات والمستندات الخاصة بموضوع الحق

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

حضرة المحترم مدير ادارة البراءات

القاهرة

أنا الموقع على هذا

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

بصفتي

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

أطلب التأشير في سجل براءات الاختراع بالبيانات الموضحة أعلاه  
ومرفق نسخة من العقود والأحكام والمستندات المؤيدة لهذا الطلب وصورة طبق  
الأصل منها .

تحريراً في \_\_\_\_\_ سنة ١٩٥٠

التوقيع

\_\_\_\_\_

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة الملكية الصناعية  
إدارة براءات الاختراع

طلب تصحيح خطأ كتابي

حضرة المحترم مدير إدارة البراءات

القاهرة

أنا الموقع على هذا

بصفتي

أطلب تصحيح الخطأ الكتابي الموضح بهد : -

ومرفق نسخة من المستند الأصلي موضح عليها بالمداد الأحمر التصحيح المطلوب.

تحريراً في \_\_\_\_\_ سنة ١٩٥٠

التوقيع

وزارة التجارة والصناعة  
مصلحة الملكية الصناعية  
إدارة الرسوم والنماذج الصناعية

**طلب تسجيل رسوم أو نماذج صناعية**

١ - اسم طالب التسجيل ولقبه واسمه التجارى إن وجد ومهنته ، وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من تأليفها —————

---

---

---

٢ - جنسية الطالب ومحل إقامته ، وإذا كان للطالب شركة أو هيئة فيذكر عنوان مركزها الرئيسى —————

---

---

---

٣ - عدد الرسوم أو النماذج المطلوب تسجيلها وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها

---

---

---

٤ - اسم ولقب الوكيل وعنوانه في حالة وجوده —————

---

---

---

٥ - المحل المختار بمصر الذى ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل

---

---

---



٦ - إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون فيذكر اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها أول طلب تسجيل عن الرسم أو النموذج وتاريخ تقديمه إليها من الطالب أو من يمثله قانوناً أو من آلت إليه حقوقه مع بيان من قدم الطلب باسمه لدى الدولة الأجنبية

---

---

٧ - إذا كان الطالب قد حصل على شهادة بالحماية الوقتية المنصوص عليها في المادة من القانون فيذكر المعرض الذي أذيعت فيه الرسوم أو النماذج وتاريخ افتتاحه الرسمي

---

---

مصدق  
حضرة المحترم مراقب عام مصلحة الملكية الصناعية

( بالتقاهرة )

أنا الموقع على هذا

---

---

بمضى

---

---

أقر بأن الرسوم والنماذج المرفقة مملوكة للطالب وأرجو تسجيلها بالبيانات الموضحة أعلاه على أن يكون التسجيل من سنة ١٩  
تحريراً في سنة ١٩

التوقيع

---

## بيان بمرافقات طلب التسجيل

طبقاً لللائحة التنفيذية يرفق بطلب التسجيل ما يأتي :

١ - نسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بفتح من المنتجات المخصص لها ذلك الرسم أو النموذج ، ومع ذلك يجوز تقديم حينة من الإنتاج المخصص له الرسم إذا أمكن تثبيتها على ورقة من مقاس ٣٣ × ٢١ سم وأمكن حفظها دون أن تسبب تلفاً للمستندات المرافقة لها .

٢ - إذا كان الطلب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد إنشائها أو نسخة من نظامها - الأساسى .

٣ - إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون فترافقه صورة من الرسم أو النموذج التى أدومت مع طلب التسجيل لدى الدولة الأجنبية مصنفاً عليها من مصلحة الملكية للصناعية فى تلك الدولة وتقدم الصورة مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٤ - إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ من لقانون فترافقه الشهادة الخاصة بالحماية الوهمية .

## القسم الثالث

### تشريعات الفش في الدول العربية (١)

#### تمهيد وتنسيق .

سأمرت الدول العربية الشريعة الإسلامية الفراء والاتجاهات الدولية في تجريم الفش بجميع أنواعه وأحرزت لذلك نصوصاً خاصة في قانون العقوبات العام أو في تشريعات أخرى خاصة بالفش ونظر لتضخم البحث إلى هذا الحد فسوف تكتفى بإيراد نصوص نظام الفش السعودي (٢) كنموذج لتجريم الفش في الدول العربية (٣) .

---

(١) أنظر بشأن شرح تشريعات التحكيم في مصر والدول العربية كتابنا شرح قوانين التحكيم ١٩٩٥ ص ١٩٧ وما بعدها .

(٢) صدر هذا النظام سنة ١٤١٢ هجرية .

(٣) أنظر ما سبق ذكره تفصيلاً في مقدمة هذا الكتاب .

## نظام مكافحة الغش التجاري

### المادة الأولى :

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف ريال إلى مائة ألف ريال ، أو بإغلاق المحل مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على تسعين يوما ، أو بهما معا - كل من خدع أو شرع في أن يخدع ، أو غش أو شرع في أن يغش بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور التالية :  
أ - ذاتية السلعة أو طبيعتها ، أو جنسها ، أو نوعها ، أو عناصرها ، أو صفاتها الجوهرية .

ب - مصدر السلعة .

ج - قدر السلعة سواء في الوزن ، أو الكيل ، أو المقاس ، أو العدد ، أو الطاقة ، أو العيار ، أو استعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل ذلك غير صحيح .

د - وصف السلعة ، أو الإعلان عنها ، أو عرضها بأسلوب يحوى بيانات كاذبة أو خادعة .

### المادة الثانية :

يعاقب بإغلاق المحل ، أو بالسجن من أسبوع إلى تسعين يوما مع غرامة من عشرة آلاف ريال إلى مائة ألف ريال ومصادرة الأشياء موضوع المخالفة :

أ - كل من غش أو شرع في أن يغش في متطلبات أى من أغذية الإنسان أو الحيوان .

ب - كل من باع أو طرّخ للبيع ، أو حاز شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان المغشوشة من حيث المتطلبات، أو الفاسدة.

### المادة الثالثة :

السلعة غير المطابقة للمواصفات المقررة تُعتبر مغشوشة أو فاسدة ، وتبين اللائحة الأحوال التي تُعتبر فيها كذلك .

#### المادة الرابعة :

تُعتبر السلعة فاسدة إذا انتهت فترة صلاحيتها للاستعمال ، أو انتهت فترة الصلاحية المدونة عليها .

#### المادة الخامسة :

مع عدم الإخلال بالعقوبات الواردة في نظام الجمارك ولائحته التنفيذية أو في أي نظام آخر - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى كل من استورد أية سلعة مغشوشة ، أو فاسدة ، أو غير صالحة للاستعمال ، ويؤمر المستورد بإعادة تصديرها مالم يرفع الغش عنها وفقا للضوابط ، وخلال المدة التي تحددها اللائحة ، فإذا لم ينفذ المستورد الأمر في الميعاد المحدد تُصادر السلعة إداريا دون مقابل ، وتبين اللائحة كيفية التصرف فيها .

#### المادة السادسة :

مع عدم الإخلال بتوقيع العقوبة المقررة يُؤمر المصنّع أو المجهّز لأية سلعة مغشوشة ، أو فاسدة ، أو غير صالحة للاستعمال بسحبها من التداول وتُصادر إداريا دون مقابل ، إلا إذا أمكن رفع الغش عنها ، أو إعادة تصنيعها أو تجهيزها ، وفقا للضوابط وخلال المدة التي تحددها اللائحة ، فإذا لم ينفذ المصنّع أو المجهّز الأمر في الميعاد المحدد تُصادر السلعة إداريا دون مقابل ، وتبين اللائحة كيفية التصرف فيها .

#### المادة السابعة :

مع عدم الإخلال بما تقضى به المادة السادسة يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى كل من باع أو طرح للبيع أية سلعة مغشوشة أو فاسدة أو غير صالحة للاستعمال وتُصادر السلعة إداريا دون مقابل إذا كانت مغشوشة في متطلباتها أو فاسدة ويتم التصرف فيما عدا ذلك من السلع موضوع المخالفة وفقا لما تقضى به اللائحة .

#### المادة الثامنة :

يعاقب بغرامة من خمسة آلاف ريال إلى مائة ألف ريال كل من استورد أو صنع أو طبع أو حاز أو باع أو طرح للتداول أية مواد أو عيوات أو مطبوعات قصد بها غش أية سلعة مع مصادرتها إداريا دون مقابل وتبين اللائحة كيفية التصرف فيها .

#### المادة التاسعة :

يكلف البائع بإعادة الثمن للمشتري إذا كانت السلعة المباعة مغشوشة أو فاسدة أو غير صالحة للاستعمال أو كانت مما قصد بها غش أية سلعة .

#### المادة العاشرة :

بالإضافة إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام يعاقب كل من تصرف في أية سلعة محبوزة تطبيقا لأحكامه بتوريد قيمتها إلى صندوق وزارة التجارة .

#### المادة الحادية عشرة :

تسرى العقوبات الواردة في هذا النظام على كل من شارك في ارتكاب المخالفة أو حرض على ارتكابها .

#### المادة الثانية عشرة :

لتطبيق أحكام هذا النظام يفترض العلم بغش السلعة أو فسادها أو عدم صلاحيتها للاستعمال متى كان المخالف من المشتغلين بالتجارة مالم يثبت حسن نيته ولا يمنع علم المشتري بذلك من توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام على مرتكب المخالفة .

## المادة الثالثة عشرة :

يكون البائع أو من يتم تصريف البضاعة لحسابه أو مديرو الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات مسئولين عن كل ما يقع من مخالفات لأحكام هذا النظام وتوقع على كل منهم العقوبات المقررة لارتكاب المخالفة فإذا أثبت أى منهم أن المخالفة وقعت لسبب خارج عن إرادته فتقتصر العقوبة على المخالف وحده دون إخلال بالمسئولية التضامنية معه في الوفاء بالوفاء بالحكم بها .

## المادة الرابعة عشرة :

أ - يتولى ضبط مايقع من مخالفات لأحكام هذا النظام ولا تحته والتحقيق فيها موظفون عن وزارة التجارة ووزارة الشؤون البلدية والقروية واية جهة حكومية أخرى ترى وزارة التجارة الاستعانة بموظفيها ، ويصدر بتعيينهم قرار من وزير التجارة بعد موافقة جهاتهم ، ولهؤلاء الموظفين دخول المحلات الموجودة فيها السلع الخاضعة لأحكام هذا النظام وعليهم ضبط المخالفات والتحقق على السلع موضوع المخالفة وعلى المستندات المتعلقة بها عند الاقتضاء ولهم أخذ العينات للتحليل وفقا لما تقرره اللائحة ، كما لهم عند الاقتضاء الاستعانة برجال الشرطة .

ب - يتولى موظفو البلديات مراقبة المواد الغذائية السريعة الفساد في الاسواق وضبط الفاسد منها ويحدد وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه هذه المواد وإجراءات ضبطها وكيفية التصرف فيها .

ج - يجوز للموظفين المشار إليهم أنفا في الفقرتين ( ١ ) و ( ب ) مصادرة وإتلاف السلعة بعد ثبوت فسادها أو غشها وفقا لما تقرره اللائحة ، أو القرار المشار إليه في الفقرة ( ب ) من هذه المادة .

## المادة الخامسة عشرة :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر يُعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال كل من حاول بأية وسيلة كانت دون قيام الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا النظام ولا تحته بواجباتهم أو عرقلة مهمتهم . فإذا تبين أن الهدف إخفاء معالم المخالفة يتعين بالإضافة إلى العقوبة السابقة الحكم بإغلاق المحل مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على خمسة عشر يوما .

#### المادة السادسة عشرة :

تتولى توقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام واستيفاء ما تراه من تحقیقات لجان تشكل بقرار من وزير التجارة في الأماكن التي يرى أن الحاجة تقتضى تشكيل لجان فيها .

وتتكون كل لجنة من ثلاثة أعضاء سعوديين اثنين عن وزارة التجارة وثالث عن وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن يكون أحد الأعضاء على الأقل من ذوى الخبرة النظامية . وتحدد اللائحة إجراءات المحاكمة وإصدار القرارات وإعلانها إلى المخالفين .

#### المادة السابعة عشرة :

تكون قرارات اللجان المشار إليها في المادة السابقة نهائية بعد مصادقة وزير التجارة عليها ما عدا قرار العقوبة المشتمل على السجن فيجوز لمن صدر هذا القرار بحقه التظلم منه أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه به وعلى وزارة التجارة بعد إبلاغها بالتظلم إحالة الأوراق إلى ديوان المظالم مشفوعة بوجهة نظرها ويعتبر قرار الديوان نهائيا فإذا لم يتم التظلم خلال المدة المشار إليها يكون القرار نهائيا بعد مصادقة وزير التجارة عليه .

#### المادة الثامنة عشرة :

يجوز لوزير التجارة أن ينظم بقرار منه الأساليب التي تتبع عند إجراء تخفيضات عامة في أسعار السلع المعروضة في المحلات التجارية وذلك لضمان الجدية وعدم الخداع ويشمل ذلك تحديد المواسم والمدد التي يتم خلالها إجراء تلك التخفيضات . ويعاقب المخالف لأحكام القرار بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام .

#### المادة التاسعة عشرة :

يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التجارة وضع قواعد لإعطاء حوافز مالية للعاملين على تطبيق أحكام هذا النظام ولوائحه ولن يساعد في اكتشاف الغش التجارى أو الخداع .



#### المادة العشرون :

تُسَهَّرُ وزارة التجارة بالمخالف الصادر ضده قرار نهائى بالإدانة طبقا لأحكام هذا النظام ولائحته بوسيلة على الأقل من وسائل الإعلان . ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه .

#### المادة الحادية والعشرون :

يُصدر وزير التجارة القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا النظام .<sup>(١)</sup>

#### المادة الثانية والعشرون :

يحل هذا النظام محل نظام مكافحة الغش التجارى الصادر بالمرسوم الملكى رقم ٤٥ وتاريخ ١٣٨١/٨/١٤ هـ .

#### المادة الثالثة والعشرون :

ينشر هذا النظام بالجريدة الرسمية ويعمل به بعد تسعين يوما من تاريخ نشره .<sup>(٢)</sup>

---

(١) صدرت اللائحة التنفيذية بموجب قرار وزير التجارة رقم ٣٣/١/٣/١٣٢٧ وتاريخ ١٤٠٥/٥/١ هـ

(٢) نشر بجريدة أم القرى في عددها رقم (٣٠٠٦) وتاريخ ١٤٠٤/٦/١٤ هـ



## المراجع (١)

### أولا الكتب :

- د. إبراهيم علي صالح :  
المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية دار المعارف ١٩٨٠  
د. أحمد فتحي سرور :  
الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص .  
المستشار أحمد عبد الظاهر الطيب :  
التشريعات الجنائية الخاصة ١٩٩٥ .  
الجديد في التشريعات الجنائية الخاصة ١٩٩٤ .  
د. رمضان عبد العال والأستاذ أحمد عبد الرحيم :  
الفش والتليس ١٩٨٨  
المستحدث في واقعات الفش والتليس ١٩٩٢ .  
د. رؤف عبيد :  
شرح قانون العقوبات التكميلي ١٩٧٩ .  
د. حسني الجندي :  
الحماية الجنائية للمستهلك دار النهضة العربية ١٩٨٦ .  
د. حسن صادق المرصفاوي  
قانون العقوبات القسم الخاص .  
المستشار سمير شليم والمستشار محمود الشرييني  
موسوعة الأغذية .  
د. السيد محمد عمران :  
حماية المستهلك أثناء تكوين العقد منشأة المعارف ١٩٨٦ .

---

(١) توجد مراجع أخرى عربية وأجنبية قمنا بالإشارة إليها في مواضعها من البحث .

المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد :

١- شرح تشريعات المخدرات . ٢- شرح قوانين البيئة .

٣- التعليق على تشريعات المباحث .

د. عمر السعيد رمضان :

قانون العقوبات القسم الخاص - ١٩٦٨ .

د. مأمون سلامة :

قانون العقوبات القسم الخاص - ١٩٨٨ .

محمود عثمان الهمشري :

المسئولية الجنائية عن فعل الغير ١٩٦٩ .

معوض عبد النواب :

الوسيط في شرح جرائم الفحش والتفليس ١٩٩١ .

محمود نجيب حسني :

القسم الخاص في قانون العقوبات ١٩٧٨ .

الاستاذ / محمد منصور :

جريمة الفحش التجاري في العلامة التجارية.

د. مصطفى أبو زيد شعبي : القضاء الإداري - ١٩٩٤ .

د. نبيل سعد : نحو قانون خاص بالائتمان - منشأة المعارف ١٩٩١ .

د. فوزية عبد الستار :

المساهمة الأصلية في الجريمة دراسة مقارنة ١٩٦٧ .

د. يحيى موافي :

الشخص المعنوي ومسئوليته قانونا - منشأة المعارف ١٩٨٧ .

ثانياً :

- مجموعات المكتب الفني لمحكمة النقض .

- مجموعات المكتب الفني لمجلس الدولة .

- الفتاوى الصادرة عن مجلس الدولة .

- الجريدة الرسمية والوقائع المصرية .

## كتب وأبحاث للمؤلف

أولاً : الكتب (١) :

### ١ - الكتب القانونية والإقتصادية والسياسية :

- شرح تشريعات الغش .
- اتحاد الملاك وملكية الشق والمساكن الاقتصادية .
- إدارة المحاكم في مصر والدول العربية . الطبعة الأولى .
- دعاوى بيع العقارات . الطبعة الثانية .
- جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع - الطبعة الأولى .
- موسوعة قوانين التعليم . الطبعة الأولى .
- موسوعة القانون البحري . الطبعة الأولى .
- موسوعة الاستثمار . الطبعة الثالثة .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده .
- أصول أعمال النهايات - الطبعة السادسة .
- التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي . الطبعة الثانية .
- أوامر وإجراءات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها . الطبعة الأولى .
- التحقيق الجنائي التطبيقي . الطبعة الأولى .
- التعليمات القضائية للنهايات الطبعة الأولى .
- التعليمات الإدارية للنهايات الطبعة الأولى .
- التعليق على قوانين إيجار الأماكن .
- موسوعة ضريبة المبيعات . الطبعة الأولى .
- شرح قانون الضريبة على العقارات للهيئة . الطبعة الثانية .
- موسوعة قطاع الأعمال العام .
- شرح تشريعات المخدرات . الطبعة الأولى .
- الحجز الإداري علماً وعملاً . الطبعة الأولى .
- النظام القانوني في إسرائيل وفلسطين . الطبعة الأولى .
- التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل .
- القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية ولائحته التنفيذية .
- التعليق على قانون العقوبات .
- شرح تشريعات التحكيم في مصر والدول العربية . الطبعة الأولى .
- التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة . الطبعة الأولى .

---

(١) تُطَبِّع هذه الكتب من الإسكندرية ت : ٠٢٤٨٤٤٤٤٤٨٠ ، وفلكس : ٠٢٤٨٤٤٤٤٤٠ .  
ومن المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

البريد الإلكتروني : E-mail : Mourad@alexcomm.net

المواقع على الإنترنت : <http://www.alexcomm.net/mourad>

- التعليق على قوانين المرافعات والإنابات والتحكيم .
- المشكلات العملية في القضاء للمستعمل . الطبعة الثانية .
- أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ . الطبعة الثانية .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- التنفيذ العملي للطبعة الأولى .
- التعليق على القانون المدني .
- شرح تشريعات الشهر العقاري الطبعة الثانية .
- شرح القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية ومشكلاته العملية .
- المسؤولية التقديرية للقضاة وأعضاء النيابة - رسالة الدكتوراه الحائزة على مرتبة الشرف الأولى .
- شرح تشريعات البيئة - الطبعة الأولى .
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- شرح النصوص الانجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، انجليزي-فرنسي-عربي .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات .
- إنجليزي - فرنسي - عربي .
- الاتفاقيات العربية الكبرى - الطبعة الأولى .
- الاتفاقيات الدولية الكبرى - الطبعة الأولى .
- الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لحكمة النقض المصرية - الطبعة الأولى .
- الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية - الطبعة الأولى .
- المعجم القانوني رباعي اللغة - فرنسي - انجليزي - ايطالي - عربي - شرعي .
- التعليق على تشريعات المباني .
- دعاوى الحساب من الناحيتين القانونية والفنية .
- موسوعة البنوك .
- الفحوص في القوانين العربية والشريعة الإسلامية .
- موسوعة المصطلحات القانونية للمقارنة - إنجليزي - فرنسي - عربي .
- ٢- الكتب المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث العلمي :**
- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات .
- إنجليزي - فرنسي - عربي .
- كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات . عربي - إنجليزي .
- جرائم الكمبيوتر والإنترنت .
- ألف سؤال وجواب عن الإنترنت .
- الأصول القانونية للبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت .

- موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت . إنجليزي - عربي .

## ثانياً : الأبحاث العلمية والمقالات :

- ١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات أسبوعية نشرت في مجلة الأهرام الاقتصادية المصرية خلال عامي ١٩٩٨/٩٧ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة بإتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- ٢- المسؤولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة أقيمت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
- ٣- المسؤولية التأديبية لرجال القضاء والنيابة العامة في مصر ، محاضرة أقيمت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥ .
- ٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاء الشهرية أعداد يناير ويونيو سنة ١٩٩٠ .
- ٥- النظام القانوني والقضائي في النرويج ، بحث قدم للنشر في مجلة القضاء الفصلية .
- ٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاة الشرق التي يصدرها نادي قضاة الاسكندرية .
- ٧- الأسباب الاجرائية والموضوعية للبراءة في جرائم المخدرات .
- ٨- الأسس القانونية لأعمال الخبراء . بحثين قدمنا الى دورة العلوم الجنائية التطبيقية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الاسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ج ٢ عام ١٩٩٠ .
- ١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة للحاماة المصرية ، ج ٢ ، ١٩٩٢ .
- ١١- جرائم الامتناع للسنة بتنظيم الأسرة ، مجلة للحاماة المصرية ج ٣ ، ٤ ، عام ١٩٩٢ .
- ١٢- جرائم المافيا ضد القضاء وضد الانسانية ، مجلة للحاماة المصرية ج ٥ ، ٦ ، عام ١٩٩٢ .
- ١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الاسلامية ، مجلة للحاماة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٤- أصول العلاقة بين القضاء والحاماة . محاضرة أقيمت بالمعهد العالي للحاماة بالقاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٥- النظام القانوني للشركات القابضة في قانون قطاع الأعمال ، بحث قدم للنشر بمجلة للحاماة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ١٦- التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
- ١٧- جرائم الإنترنت مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .

- ١٨- جريمة الإمتناع عن تنفيذ الأحكام مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٦/١٢/١٥ .
- ١٩- التجريم والعقاب فى قانون البيئة مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٩/٢٥ .
- ٢٠- شبكة الإنترنت فى البحث العلمى مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١٠/٧ .
- ٢١- الفصص فى الشريعة الإسلامية والقانون مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .
- ٢٢- مصطلحات البحث العلمى واعداد الرسائل والأبحاث مقال منشور بهجريدة الأهرام للمصرية ١٩٩٨/١١/١٩ .
- ٢٣- للمصطلحات القانونية المقارنة مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٩٥/٣/٧ .
- ٢٤- لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٩٦/٤/١٢ .
- ٢٥- الإتفاقيات العربية الكبرى مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٩٦/٥/٥ .
- ٢٦- الإتفاقيات الدولية الكبرى مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٩٦/٧/١٤ .
- ٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٩٧/٧/٢٧ .
- ٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمى مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادى ١٩٩٨/٩/٢٥ .



## فهرس تفصيلى بمحتويات الكتاب

٥	- قرآن كريم .
٧	- قرآن كريم .
٩	- حديث شريف .
١١	- اهداء .
١٢	- مقدمة البحث .
١٢	أولاً : تجريم الفش فى القانون الرومانى .
	ثانياً : الأساس الأخلاقى فى القانون لقاعدة أن الفش يفسد كل
١٢	شئ .
١٢	ثالثاً : الدلع بالفش نحو القانون وأساسه .
١٤	رابعاً : الفارق الدقيق بين الفش والصوربة .
١٥	خامساً : المقصود بالفش .
١٥	سادساً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية .
١٦	سابعاً : الفلسفة القانونية لتجريم الفش .
١٦	ثامناً : النظرية العامة المستحدثة للفش .
١٧	تاسعاً : أنواع الفش .
١٧	١- الفش الاقتصادى .
١٨	٢- الفش المدنى .
١٩	٣- الفش الثقافى .
١٩	٤- الفش فى الاجرامات القانونية .
	عاشراً : جرائم الفش فى الشريعة الاسلامية من الجرائم
١٩	التعزيرية .
٢٠	حادى عشر : تجريم الفش فى التشريع الوضعى للمقارن .
٢١	ثانى عشر : تجريم الفش فى النظام القانونى الفرنسى .
	ثالث عشر : موقف محكمة النقض الفرنسية من تجريم الفش
٢٢	والعقاب عليه .
٢٣	رابع عشر : مواجهة النظام القانونى فى مصر لظاهرة الفش .
٢٤	خامس عشر : منهج البحث .
٢٥	سادس عشر : خطة البحث .

## **الكتاب الأول** **في الأذية وغيرها من السلع**

٢٢ - تمهيد وتقسيم .

٢٢ **القسم الأول**

**شرح نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ٤١ المعدل**  
**بشأن جمع التدليس والغش**

٢٥

### **الكتاب الأول**

#### **جريمة الخداع في العلاقات والاتفاقات القانونية**

٢٦

٢٦ أولاً : النص القانوني للمادة الأولى .

٢٧ ثانياً : شرح المادة الأولى .

٢٧

تمهيد .

٢٧

١- نص المادة الأولى قبل التعديل

٢٨

٢- للذكر الإيضاحية للقانون بشأن المادة الأولى .

٤٠

٣- أركان جريمة الخداع في الاتفاقات القانونية .

٤١

- تقسيم .

#### **الفصل الأول : الركن المادي لجريمة الخداع في الاتفاقات**

٤٢

القانونية.

٤٢

١- النطاق الموضوعي للتحريم .

٤٢

٢- تحديد المقصود بالبخسة .

٤٤

٣- تعريف الخداع الوارد في المادة الأولى .

٤٧

- رؤيتنا لتعريف الخداع الوارد في المادة الأولى .

٤٧

٤- التفرقة بين الغش والخداع وأنواع التدليس الأخرى .

٥- التفرقة بين جريمة الخداع في الاتفاقات وبين الوسائل

٤٧

الاحتمالية في جريمة النصب .

٤٨

٦- التفرقة بين الغش والخداع وبين التدليس المدني .

٥٠

٧- الوسائل التي يتم خداع المتعاقدين بها .

٥١

٨- العقد الذي يكون محلاً للخداع .

٥١

٩- الشروع في الغش أو الخداع .

١٠- تصديق المشرع المصري لأهداف جريمة الخداع على سبيل

٥٢

الحصر .

٥٣

١١- مدى تأثير موقف المجنى عليه على قيام الجريمة .

## الفصل الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض

المصرية بشأن الركن المادى لجريمة الخداع فى

الاتفاقات القانونية . ٥٤

تهديد . ٥٤

١- حكم محكمة النقض بشأن عرض زيت غير مطابق

للمواصفات . ٥٤

٢- حكم محكمة النقض بشأن غش مشروب الطافيا واليراندى . ٥٤

٣- حكم محكمة النقض بشأن الفرق بين جريمة الغش التامة

والشروع فيها . ٥٥

٤- حكم محكمة النقض بشأن القصد بالغش الملقب عليه : ٥٥

٥- حكم محكمة النقض بشأن جريمة غش الخل بإضافة ماء الية . ٥٦

٦- حكم محكمة النقض بشأن غش للمشتري فى جنس البضاعة . ٥٧

٧- حكم محكمة النقض بشأن لركان جريمة غش البائع أو

المشتري . ٥٨

٨- حكم محكمة النقض بشأن غش للمشتري فى جنس البضاعة

وغش الأشربة والمأكولات والأدوية . ٥٨

٩- حكم محكمة النقض بشأن لركان جريمة الخديعة . ٥٩

١٠- حكم محكمة النقض بشأن توافر لركان جريمة غش الأغنية . ٦٠

١١- حكم محكمة النقض بشأن فساد الطعام المبيع أو المعد للبيع . ٦٠

١٢- حكم محكمة النقض بشأن معيار خديعة المشتري . ٦١

١٣- حكم محكمة النقض بشأن الخداع فى رتبة القطن . ٦٢

١٤- حكم محكمة النقض بشأن جريمة الخداع فى خلط القطن . ٦٢

١٥- حكم محكمة النقض بشأن عناصر جريمة الخداع . ٦٣

١٦- حكم محكمة النقض بشأن تمديد متى تكون الأشياء

المضبوطة مفشوشة . ٦٥

١٧- حكم محكمة النقض المصرية بشأن لركان جريمة الخداع . ٦٥

الفصل الثالث : الركن المعنوى فى جريمة الخداع فى الاتفاقات

القانونية . ٦٧

تهديد . ٦٧

أولاً : الركن المعنوى فى جرائم الغش . ٦٧

الفصل الرابع : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض

المصرية بشأن الركن المعنوى لجريمة الخداع فى

- ٧١ الاتفاقات القانونية .
- ٧١ تمهيد .
- ٧١ ١- حكم محكمة النقض بشأن أركان جريمة خداع المشتري .
- ٧١ ٢- حكم محكمة النقض بشأن الجرائم العمدية وما يشترط لتوافر أركانها .
- ٧٢ ٣- حكم محكمة النقض بشأن الغش في الجبن .
- ٧٢ ٤- حكم محكمة النقض المصرية بشأن الركن المادي في غش البضائع عموماً .
- ٧٢ ٥- حكم محكمة النقض بشأن مدى توافر القصد الجنائي في جرائم الغش .
- ٧٣ ٦- حكم محكمة النقض بشأن أركان جريمة خداع المشتري .
- ٧٣ ٧- حكم محكمة النقض المصرية بشأن حالات قصور الأحكام في التسبيب .
- ٧٣ ٨- حكم محكمة النقض المصرية بشأن وجوب استظهار الحكم لمناصر الأدلة .
- ٧٤ ٩- حكم محكمة النقض المصرية بشأن ثبوت الغش الحاصل في البضاعة .
- ٧٤

### الباب الثاني

### جريمة غش الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو الصناعة المعدة للبيع

- ٧٥ أولاً : النص القانوني للمادة الثانية .
- ٧٥ ثانياً : شرح المادة الثانية .
- ٧٦ تمهيد .
- ٧٦ التفريق بين جرائم الغش وبين جريمة الخداع في الاتفاقات القانونية.
- ٧٨ تقسيم .
- ٧٩ الفصل الأول : الركن المادي لجريمة غش الأغذية .
- ٨٠ ١- محل جريمة غش السلعة .
- ٨٢ ٢- تعريف الغش المنصوص عليه في المادة الثانية .
- ٨٣ ٣- للمعنى الخاص للغش في المادة الثانية .
- ٨٣ ٤- الأفعال المادية لجريمة الغش المنصوص عليها في المادة الثانية .
- ٨٤ ٥- يجب أن تكون المواد محل الغش معدة للبيع .

- ٨٥ - ليس كل تغيير أو خلط ينطوي على حتمية وقوع الغش .
- ٨٦ - يجب لقيام الركن المادى للغش نشاط ايجابى من جانب المتهم .
- ٨٨ - لا يشترط أن يسبب فعل الغش الاضرار بالصحة .
- ٨٩ - الشروع فى الغش وشروطه .
- ٨٩ - ثالثاً : البيع والطرح والعرض له .
- ٩٢ - المقصود قانوناً بالعرض للبيع والطرح له .
- ٩٢ - السلع محل الأفعال موضوع التجريم .
- الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الركن المادى لجريمة غش الأغذية وغيرها من السلع .**
- ٩٤
- ٩٤ **تمهيد**
- ٩٤ -١ حكم محكمة النقض بشأن الغش بخلط السمن الطبيعى بالسمن الصناعى .
- ٩٤ -٢ حكم محكمة النقض بشأن تزيف البضاعة أو غشها .
- ٩٥ -٣ حكم محكمة النقض بشأن الغش بزيادة الحموضة فى السمن .
- ٩٦ -٤ حكم محكمة النقض بشأن حالة غش فى المواد الخساره بالصحة .
- ٩٦ -٥ حكم محكمة النقض بشأن غش مسحوق الشيكولاته .
- ٩٧ -٦ حكم محكمة النقض بشأن بيع المواد المفشوشة أو الفاسدة .
- ٩٨ -٧ حكم محكمة النقض بشأن الغش فى اللبن .
- ٩٨ -٨ حكم محكمة النقض بشأن المواد الحافظة الصادرة .
- ٩٩ -٩ حكم محكمة النقض بشأن الزيوت والدهون المعدة للطعام .
- ٩٩ -١٠ حكم محكمة النقض بشأن خلط زيت السيارات بزيت آخر مكرر .
- ١٠٠ -١١ حكم محكمة النقض بشأن الركن المادى فى جريمة الغش .
- ١٠١ **الفصل الثالث : الركن المعنوى لجريمة غش الأغذية وغيرها .**
- ١٠٣ -١ انتقاد غالبية الفقه المصرى لتقريته العلم المفترض المسئولية الجنائية لمستغل المحل ومديره عن الجرائم التى تقع بداخله .
- ١٠٤ -٢ نطاق المسئولية الجنائية من فعل الغير فى قانون قمع التلبس والغش .
- الفصل الرابع : المبادئ القضائية التى قررتها محكمة النقض**

- المصرية بشأن الركن المعنوي في جريمة غش  
الأغذية وغيرها . ١٠٥
- تمهيد . ١٠٥
- ١- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في جريمة عرض  
سلعة مغشوشة . ١٠٥
- ٢- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي العام . ١٠٥
- ٢- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في غش المواد  
والعقاقير . ١٠٦
- ٤- حكم محكمة النقض ، الركن المعنوي لجريمة الغش . ١٠٧
- ٥- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في جريمة غش  
لحوم فاسدة . ١٠٧
- ٦- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في جريمة غش  
سمسم . ١٠٧
- ٧- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي . ١٠٨
- ٨- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في غش المسلى  
البلدي . ١٠٨
- ٩- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في غش البضاعة . ١٠٩
- ١٠- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في غش البن . ١٠٩
- ١١- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في جريمة غش  
الفول . ١٠٩
- ١٢- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في بيع فلفل  
مغشوش . ١١٠
- ١٢- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في جريمة ارتفاع  
نسبة السوس في الفول . ١١٠
- ١٤- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في غش زيت  
القرطم . ١١١
- ١٥- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في جريمة غش  
خل . ١١١
- ١٦- حكم محكمة النقض بشأن الركن المعنوي في جريمة فساد  
الخل لوجود رواسب . ١١١
- ١٧- حكم محكمة النقض بشأن الركن المعنوي في جريمة عرض  
زيت فاسد للبيع . ١١١

- ١٨- حكم محكمة النقض بشأن الركن المعنوي في جريمة غش الكاكر . ١١٢
- ١٩- حكم محكمة النقض بشأن الركن المعنوي في الغش . ١١٢
- ٢٠- حكم محكمة النقض بشأن القصد الجنائي في جرائم الغش . ١١٢
- ٢١- حكم محكمة النقض المصرية بشأن القصد الجنائي . ١١٢
- ٢٢- حكم محكمة النقض المصرية بشأن ركن العلم . ١١٣
- ٢٣- حكم محكمة النقض المصرية بشأن ركن العلم . ١١٣

### الباب الثالث

### جريمة حيازة الأغنية المفسوسة

#### الفرض غير مشروع

- تهديد . ١١٤
- أولاً : النص القانوني للمادة الثالثة . ١١٤
- ثانياً : شرح المادة الثالثة . ١١٤
- تهديد . ١١٤
- تقسيم . ١١٦
- الفصل الأول : الركن المادي لجريمة حيازة الأغنية المفسوسة
- لفرض غير مشروع . ١١٧
- يجب أن تكون الحيازة لغير سبب مشروع ١١٨
- الفصل الثاني : الركن المعنوي . ١١٩
- ١- العلة في تجريم الحيازة غير للمشروعة للمواد المفسوسة . ١١٩
- ٢- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض . ١٢٠

### الباب الرابع

### جريمة استيراد أغنية مفسوسة أو فاسدة

- أولاً : النص القانوني للمادة الثالثة مكرر . ١٢١
- ثانياً : شرح المادة الثالثة مكرر . ١٢١
- تهديد وتقسيم . ١٢١
- الفصل الأول : الركن المادي لجريمة استيراد الأغنية المفسوسة . ١٢٢
- الفصل الثاني : الركن المعنوي لجريمة استيراد الأغنية المفسوسة . ١٢٤
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض . ١٢٤

### الباب الخامس

#### جناية الفش التي يترتب عليها وفاة شخص أو أكثر أو

##### أصابته بعمالة مستديمة

- ١٢٥ أولاً : النص القانوني للمادة الرابعة .  
١٢٥ ثانياً : شرح المادة الرابعة .  
١٢٥ تمهيد وتقسيم .  
١٢٥ أولاً : التطور التشريعي للمادة الرابعة .  
١٢٥ ثانياً : الركن المادى لجناية الفش التي يترتب عليها أحداث عامة أو وفاة أو أكثر .  
١٢٧ ثالثاً : ضرورة توافر رابطة السببية بين فعل الفش وأحداث الوفاة أو العامة .  
١٢٧ رابعاً : الركن المسمى لجناية التسبب في أحداث العمالة أو الإصابة .  
١٢٨

### الباب السادس

#### جريمة انتاج أو حيازة أو احرارز أو استيراد مواد تستعمل في

##### غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات

- ١٢٩ أولاً : النص القانوني للمادة الخامسة .  
١٢٩ ثانياً : شرح المادة الخامسة .  
١٢٩ تمهيد .  
١٢٤ تقسيم .  
١٣٥ الفصل الأول : جريمة انتاج أو حيازة أو احرارز مواد تستعمل في  
غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .  
١٣٥ تمهيد .  
١٣٥ أولاً : الركن المادى لجريمة انتاج أو حيازة أو احرارز مواد تستعمل  
في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .  
١٣٥ ثانياً : الركن المعنوى لجريمة انتاج أو حيازة أو احرارز مواد  
تستعمل في غذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .  
١٣٦ الفصل الثانى : جريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء الانسان  
أو الحيوان مخالفة للمواصفات .  
١٣٧ تمهيد .  
١٣٧ تقسيم .  
١٣٧ أولاً : الركن المادى لجريمة استيراد مواد تستعمل في غذاء



- ١٣٧ الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .
- ١٣٨ ثانياً : الركن المعنوي لجريمة مواد تستعمل في عذاء الانسان أو الحيوان مخالفة للمواصفات .
- ١٣٩ الفصل الثالث: المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن المادة الخامسة من قانون جمع الفش والتليس .
- ١- حكم محكمة النقض بشأن عرض صابون غير مطابق للمواصفات .
- ٢- حكم محكمة النقض بشأن بيع وعرض حلوى مفسوشة ..
- ٣- حكم محكمة النقض بشأن الفش في الصابون .
- ٤- حكم محكمة النقض بشأن استعمال المواد الملونة .
- ٥- حكم محكمة النقض بشأن الزيوت المضافة الى الصابون .
- ٦- حكم محكمة النقض في فحص عينات النقيق .
- ٧- حكم محكمة النقض بشأن تنظيم صناعة الصابون .
- ٨- حكم محكمة النقض بشأن بيع زيت غير مطابق للمواصفات .
- ٩- حكم محكمة النقض بشأن اضافة حامض البوريك .
- ١٠- حكم محكمة النقض بشأن اعتبار الأغذية مفسوشة .
- ١١- حكم محكمة النقض بشأن الانتاج والاستهلاك على الكحول.
- ١٢- حكم محكمة النقض بشأن حظر تداول واستيراد مشروبات الطافيا .
- ١٣- حكم محكمة النقض بشأن غش جبن .
- ١٤- حكم محكمة النقض بشأن كيفية معرفة مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات من عدمه .
- الباب السابع**
- جرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها**
- ١- أولاً : النص القانوني للمادة السادسة .
- ٢ ثانياً : شرح المادة السادسة .
- ٣ تمهيد وتقسيم .
- ٤ الفصل الأول: الركن المادي لجريمة مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال أوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير

- ١٤٨ المواد الغذائية وغيرها .
- الفصل الثاني،** الركن المعنوي لجريمة مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال لوعية أو تنظيم استعمالها .
- ١٥ **الفصل الثالث،** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن جرائم مخالفة المراسيم المتعلقة باستعمال لوعية أو تنظيم استعمالها في تحضير المواد الغذائية وغيرها .
- ١٥١ تمهيد .
- ١٥١ ١- حكم محكمة النقض بشأن غش التوابل .
- ٢- حكم محكمة النقض بشأن اضافة قدرأ من النشا الى مسحوق الشيكولاته .
- ١٥٢ ٣- حكم محكمة النقض بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .
- ١٥٣ ٤- حكم محكمة النقض بشأن الدخان المخلوط .
- ١٥٤ ٥- حكم محكمة النقض بشأن تزويف نوع البضاعة .
- ١٥٥ ٦- حكم محكمة النقض بشأن تنظيم صناعة وتجارة الصابون .
- ١٥٦ ٧- حكم محكمة النقض بشأن غش الصابون .
- ٨- حكم محكمة النقض بشأن تحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة .
- ١٥٧ ٩- حكم محكمة النقض بشأن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة .
- ١٥٧

### **الباب الثامن**

#### **جرائم الإهمال**

- ١٥٩ أولاً : النص القانوني للمادة السادسة مكرراً .
- ١٥٩ ثانياً : شرح المادة السادسة مكرراً .
- ١٥٩ تمهيد وتقسيم .
- الفصل الأول،** ركن الخطأ في جرائم الغش بطريق الإهمال
- الفارق بجرائم الغش العمدية وجرائم الغش غير العمدية .
- ١٦٠ ١- المقصود بالخطأ في جرائم الإهمال .
- ١٦٠ ٢- التفرقة بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي .
- ١٦٢ ٣- الطبيعة القانونية للخطأ في جرائم الغش .
- ١٦٣ ٤- صور الخطأ في جرائم الغش إهمالاً .

- ١٦٤ هـ - تطبيقات الخطأ في جرائم الفش اعمالاً .  
 ١٦٥ الفصل الثاني: ركن الضرر في جرائم الفش اعمالاً .  
 ١٦٥ أولاً : المقصود بالضرر في جرائم الفش اعمالاً .  
 ثانياً : التصرف الارادى من جانب المتهم بجريمة الفش اعمالاً لا بد وأن يسبق النتيجة غير المشروعة .  
 ١٦٦ الفصل الثالث: علاقة السببية في جرائم الفش اعمالاً والأسباب التي تؤدى الى قطعها .  
 ١٦٩ شهيد .

- ١٦٩ ١ - ضرورة توافر علاقة السببية في جرائم الفش اعمالاً .  
 ١٦٩ ٢ - الأسباب التي تؤدى الى قطع علاقة السببية في جرائم الفش اعمالاً .  
 ١٦٩ أولاً : القوة القاهرة والحادث الجنائى كسبب لقطع علاقة السببية في جرائم الفش اعمالاً .  
 ١٧٠ ثانياً : فعل المجنى عليه وفعل الغير كسبب لقطع علاقة السببية في جرائم الفش اعمالاً .  
 ١٧٤

### الباب التاسع

#### الجرائم التي يرتكبها الشخص المعنوى في قانون جمع

- ١٧٧ التدايس والفش  
 ١٧٧ أولاً : النص القانونى للمادة السانسة مكرراً .  
 مسابقة المشرع المصرى للاتجاهات الدولية بشأن مسئولية الشخص المعنوى .  
 ١٧٧ موقف القضاء المصرى من المسئولية الجنائية للشخص المعنوى .  
 ١٧٩ تقسيم .  
 ١٨١ الفصل الأول: الشروط للوضوعية لصحة اسناد الجرائم الى الشخص المعنوى .  
 ١٨٢ تقسيم .  
 ١٨٣ الشرط الأول : يجب أن تصدر الجريمة من العضو الذى يعبر عن ارادة الشخص المعنوى وليس من أحد العاملين لديه او تابعيه .  
 ١٨٣ الشرط الثانى : يجب ألا يكون العضو وهو يعمل قد خرج عن دائرة اختصاصه بحيث يعد ارتكابه الجريمة بمثابة تمسكاً فى استعمال سلطته .  
 ١٨٥ الشرط الثالث : يجب أن تكون الأعمال للماتب عليها جنائياً

- داخلة في اختصاص الشخص المعنوي وفقاً لنظامه الأساسي ومن خلال أشكال العمل الجماعي وطبقاً لمقتضاته . ١٨٦
- ١- الصور المحتملة مستقبلاً للجرائم التي يمكن أن يرتكبها الشخص المعنوي طبقاً لنظام المسؤولية الموضوعية . ١٨٨
- ٢- الحالات التي حددها المشرع المصري على سبيل الحصر والتي يجوز فيها انعقاد المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي . ١٩٠
- الفصل الثاني: حدود وقيود المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي .** ١٩٢
- تشديد . ١٩٢
- أولاً : مدى المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية من جرائم الامتناع وجرائم الإكراه المادي . ١٩٢
- ثانياً : المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جرائم الأعمال . ١٩٢
- ثالثاً : صور الخطأ غير العمدى التي قد يرتكبها الشخص المعنوي في جرائم الغش امعالم . ١٩٥
- رابعاً : هل يجوز مساطة الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة جنائياً عن جرائم الغش المختلفة . ١٩٥
- خامساً : مدى اعتبار شركات قطاع الأعمال العام من الأشخاص الاعتبارية العامة التي تخرج عن نطاق للمسؤولية الجنائية . ١٩٧
- سادساً : نطاق للمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية كشركاء في الجرائم المختلفة . ١٩٨
- سابعاً : رؤيتنا ضرورة تقرير المسؤولية الجنائية للشخص الذي يمثل الشخص المعنوي قانوناً من جرائم الغش الى جانب مسؤولية الشخص المعنوي . ٢٠٠
- الفصل الثالث: المبادئ القانونية التي قررتها محاكم النقض المصرية والسورية واللبنانية بشأن الطبيعة القانونية للشخص المعنوي ومسؤوليته الجنائية .** ٢٠٣
- تشديد وتقسيم . ٢٠٣
- أولاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية . ٢٠٣
- ثانياً : الحكم الصادر من محكمة النقض ( التمييز ) اللبنانية بشأن المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية . ٢٠٦
- ثالثاً : الحكمين الصائرين من محكمة النقض السورية ( الدائرة

- ٢١٠ - الجزائرية) والصاريين في ١/٩/١٩٦٥ ، ٦٨/٦/٢٩ .  
 ٢١٠ - الحكم الأول والصادر في الطعن ١٣٥٧ جنحة بالقرار ١٩٢٣ .  
 ٢- الحكم الصادر في الطعن ١٨٥٧ جنحة بالقرار ١٦٤٦ في الموضوع .  
 ٢١٣

### الباب الخامس

- ٢١٥ **الأحكام العامة للعقاب في قانون جمع الغش والتدليس**  
 ٢١٥ تمهيد وتقسيم .  
 ٢١٧ **الفصل الأول: النظام القانوني لعقوبة المصادرة.**  
 ٢١٧ شرح المادة السابعة .  
 ٢١٧ أولاً : الأساس التشريعي لعقوبة المصادرة .  
 ٢١٨ ثانياً : تعريف عقوبة المصادرة .  
 ٢١٩ ثالثاً : أحكام عقوبة المصادرة في التشريع والقضاء .  
 ٢٢١ رابعاً : شروط الحكم بالمصادرة .  
 خامساً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية  
 بشأن عقوبة المصادرة في جرائم الغش .  
 ٢٢٢ ١- حكم محكمة النقض بشأن غش الأغذية .  
 ٢٢٢ ٢- حكم محكمة النقض بشأن تملك الدولة قهراً أو بغير مقابل .  
 ٢٢٣ ٣- حكم محكمة النقض بشأن الغش في القطن .  
 ٢٢٥ ٤- حكم محكمة النقض بشأن الغش في الفلفل .  
 ٢٢٥ ٥- حكم محكمة النقض بشأن الغش في الدخان .  
 ٢٢٦ ٦- حكم محكمة النقض بشأن الغش في البراندي .  
 ٢٢٦ ٧- حكم محكمة النقض بشأن غش الدخان .  
 ٢٢٦ ٨- حكم محكمة النقض بشأن الغش وتهريب الدخان .  
 ٢٢٦ ٩- حكم محكمة النقض بشأن تنظيم تصدير رسوم الانتاج والاستهلاك .  
 ٢٢٧ ١٠- حكم محكمة النقض بشأن الغش في صناعة الدخان .  
 ٢٢٨ ١١- حكم محكمة النقض بشأن غش وخط الدخان .  
 ٢٢٩ ١٢- حكم محكمة النقض بشأن الغش في الأغذية .  
 ٢٢٩ ١٣- حكم محكمة النقض بشأن عقوبة المصادرة .  
 ٢٢٩ ١٤- حكم محكمة النقض بشأن عقوبة المصادرة في المواد الغذائية المفشوشة .  
 ٣٠٠ ١٥- حكم محكمة النقض بشأن العينات المخونة من النقيق .

- ٣٠٠ -١٦- حكم محكمة النقض بشأن غش الأغذية .
- ٣٣١ -١٧- حكم محكمة النقض بشأن عقوبة المصادرة في المواد الغذائية.
- ٣٣١ -١٨- حكم محكمة النقض بشأن عقوبة المصادرة في المواد الغذائية المغشوشة عقوبة تكميلية .
- ٣٣١ -١٩- حكم محكمة النقض بشأن غش لبن .
- ٣٣٢ -٢٠- حكم محكمة النقض بشأن غش الحلوى .
- ٣٣٢ -٢١- حكم محكمة النقض بشأن مصادرة الأغذية المرشوشة .
- ٣٣٢ -٢٢- حكم محكمة النقض بشأن العقوبات التكميلية .
- ٣٣٢ -٢٣- حكم محكمة النقض بشأن عقوبات الوجوبية .
- ٣٣٣ -٢٤- حكم محكمة النقض بشأن عقوبة النشر والمصادرة .
- الفصل الثاني: النظام القانوني لعقوبة النشر في قانون قمع الغش .**
- ٣٣٤ - النص القانوني للمادة الثامنة .
- ٣٣٤ - شرح المادة الثامنة .
- ٣٣٤ - أولاً : التطور التشريعي للمادة الثامنة من قانون قمع الغش .
- ٣٣٤ - ثانياً : حالات تطبيق عقوبة النشر .
- ٣٣٥ - ثالثاً : شروط تطبيق عقوبة النشر .
- ٣٣٦ - رابعاً : نطاق السلطة التقديرية للقاضي عند الحكم بعقوبة النشر .
- ٣٣٦ - خامساً : إلغاء المشرع المصري العقوبة ( اللحق ) .
- ٣٣٦ - سادساً : إلغاء المشرع المصري لجريمة اتلاف الاعلانات أو إغفائها أو تمزيقها .
- ٣٣٦ - سابعاً : رؤيتنا وقلنا لعقوبة النشر في الصحف .
- ٣٣٧ - ثامناً : تطبيقات محكمة النقض المصرية بشأن عقوبة النشر .
- الفصل الثالث: النظام القانوني لوقف تنفيذ العقوبة في قانون قمع الغش .**
- ٣٣٨ - النص القانوني للمادة التاسعة .
- ٣٣٨ - شرح المادة التاسعة .
- ٣٣٨ - أولاً : نطاق تطبيق وقف تنفيذ العقوبة .
- ٣٣٩ - ثانياً : المقصود بوقف تنفيذ العقوبة .
- ٣٣٩ - ثالثاً : هل يجوز للمحكمة أن تحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة .
- ٣٣٩ - رابعاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن وقف تنفيذ العقوبة .

- ١- حكم محكمة النقض بشأن مواد غذائية مفسوشة ضارة بصحة الانسان ٢٣٩
- ٢- حكم محكمة النقض بشأن غش اللحوم . ٢٤٠
- ٣- حكم محكمة النقض بشأن وقف تنفيذ العقوبة ٢٤٠
- ٤- حكم محكمة النقض بشأن غش الأغذية . ٢٤٠
- ٥- حكم محكمة النقض بشأن المواد المفسوشة الضارة بصحة الانسان . ٢٤١
- الفصل الثالث: النظام القانوني للعود في قانون قمع الغش . ٢٤٢
- النص القانوني للمادة العاشرة . ٢٤٢
- شرح المادة العاشرة . ٢٤٢
- أولاً : التطور التشريعي للمادة العاشرة . ٢٤٢
- ثانياً : أحكام العود في قانون قمع التلبس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٢ للمعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ . ٢٥٣
- حكم محكمة النقض بشأن الجرائم التموينية المختلفة . ٢٤٤
- ثالثاً : أحكام العود في قوانين الغش الأخرى . ٢٤٥
- رابعاً : الآثار القانونية لثبوت العود . ٢٤٩
- خامساً : المبادئ القانونية التي تدرتها محكمة النقض . ٢٥٠
- ١- أحكام العود في القانون رقم ٥٧ لسنة ٣٩ للمعدل بشأن العلامات والبيانات التجارية . ٢٥٠
- ٢- أحكام العود في القانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ بشأن القياس والكيل . ٢٥١
- ١- حكم محكمة النقض بشأن الجرائم الواردة في قانون قمع التلبس والغش . ٢٥١
- ٢- حكم محكمة النقض بشأن غش لبن . ٢٥١
- ٣- حكم محكمة النقض بشأن غش مكيف . ٢٥١
- ٤- حكم محكمة النقض بشأن غش لبن . ٢٥٢
- ٥- حكم محكمة النقض بشأن الحكم في جريمة غش لبن . ٢٥٢
- ٦- حكم محكمة النقض في جريمة ذبح لحوم خارج السلخات . ٢٥٢
- ٧- حكم محكمة النقض بشأن جريمة غش لبن . ٢٥٣
- ٨- القواعد التي تضمنتها التعليمات العامة للنهايات القضائية الصادرة سنة ١٩٨٠ بشأن تنفيذ الأحكام الصادرة بمقوبة تكميلية . ٢٥٥
- سائماً : الاجراءات العملية لتنفيذ المقويات التكميلية . ٢٥٤

- ٢٥٦ أولاً : الأحكام العامة لتنفيذ العقوبات التكميلية .
- ٢٥٦ ثانياً : قواعد تنفيذ أحكام الغلق .
- ٢٥٩ ثالثاً : الاجراءات العملية لتقديم طلبات فتح المحال المحكوم بغلقتها .
- ٢٦١ رابعاً : الاجراءات العملية لتنفيذ عقوبة النشر .
- الفصل الخامس : النظام القانونى للعقوبات التى توقع على
- ٢٦٥ الشخص المعنوى .
- ٢٦٥ تمهيد .
- أولاً : العقوبات التى توقع على الشخص المعنوى فى القانون
- ٢٦٥ المقارن .
- ثانياً : العقوبات التى توقع على الشخص المعنوى فى قانون قمع
- ٢٦٧ التلبس والغش .
- ٢٦٧ ١- عقوبة الغرامة .
- ٢٦٨ ٢- عقوبة وقف النشاط .
- ٣- العقوبات التى يجوز توقيعها على الشخص المعنوى فى حالات
- ٢٦٨ العود .
- ثالثاً : مدى تأثير العقوبة التى تحكم بها على الشخص المعنوى
- على العقوبة التى يحكم بها على الأشخاص الطبيعيين
- ٢٦٩ الذين يتولون انارته .
- ٢٧٠ الفصل السادس : الأحكام العامة للعقوبات والتدابير الاحترازية .
- ٢٧٠ تمهيد .
- أولاً : عقوبات الجنايات فى قانون قمع الغش فى الاشغال الشاقة
- ٢٧٠ المؤبدة والسجن .
- ٢٧٠ ١- عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .
- ٢٧١ ٢- عقوبة السجن .
- ٢٧١ ثانياً : عقوبات الجنح :
- ٢٧١ ١- تعريف عقوبة الحبس .
- ٢- الجرائم التى يعاقب عليها بعقوبة الحبس فى القانون رقم ٤٨
- ٢٧١ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التلبس والغش .
- ٢٧٣ ثالثاً : العقوبات المالية فى قانون قمع التلبس والغش .



**الباب الحادي عشر**  
**الأحكام العامة لأجراءات الضبط والانبثاق في قانون جمع**  
**التدليس والغش**

- ٢٧٤ تمهيد وتقسيم .
- ٢٧٤ الفصل الأول: القائمون على تنفيذ لحكام قانون جمع التدليس
- ٢٧٥ والغش .
- ٢٧٥ - النص القانوني للمادة الحادية عشرة .
- ٢٧٥ - شرح المادة الحادية عشرة .
- ٢٧٥ أولاً : القواعد العامة في تحديد مأموري الضبط القضائي في القانون المصري .
- ٢٧٥ ثانياً : القواعد الخاصة بتحديد مأموري الضبط القضائي في قانون جمع التدليس والغش .
- ٢٧٧ ١- قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٢ في ١٩٤٢/٢/٢٢ باللائحة التنفيذية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بجمع التدليس والغش . وتحديد مأموري الضبط القضائي .
- ٢٧٨ ٢- قرار وزير الزراعة بتعيين مأموري الضبط القضائي طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
- ٢٨٤ ثالثاً : الجرائم التي يختص بالبحث عنها مأموري الضبط القضائي من قوانين الغش والتدليس .
- ٢٨٥ رابعاً : مدى سريان قوانين الغش على الجهات الحكومية .
- ٢٨٦ الفصل الثاني: نطاق سلطات مأموري الضبط القضائي نور الاختصاص الخاص في قوانين الغش .
- ٢٨٩ ١- النص القانوني للمادة الثانية عشر .
- ٢٨٩ ٢- شرح المادة الثانية عشر .
- ٢٨٩ أولاً : مضمون سلطات الموظفين المكلفون بتنفيذ القانون .
- ٢٩٠ ثانياً : اجراء لخذ العينات .
- ٢٨٩ الفصل الثالث : الحماية الجنائية للموري الضبط القضائي في قانون التدليس والغش .
- ٢٩١ ١- النص القانوني للمادة الثانية عشرة مكرراً .
- ٢٩١ ٢- شرح المادة الثانية عشرة مكرراً .

- أولاً : الأركان القانونية لجريمة منع مأموري الضبط القضائي من مباشرة اختصاصاتهم . ٢٩١
- ١- الركن المادي لجريمة منع مأموري الضبط القضائي من مباشرة سلطاتهم . ٢٩١
- ٢- الركن المعنوي لجريمة منع مأموري الضبط القضائي من مباشرة سلطاتهم . ٢٩٢
- ثانياً : العقاب على جريمة منع مأموري الضبط القضائي من مباشرة اختصاصاتهم . ٢٩٢
- الفصل الرابع : المبادئ القانونية التي تدرتها محكمة النقض المصرية بشأن إجراءات الضبط والاثبات في قانون قمع التبليس والغش .** ٢٩٤
- ١- حكم محكمة النقض بشأن عرض لبن للبيع . ٢٩٤
- ٢- حكم محكمة النقض بشأن سرعان قانون الغش . ٢٩٤
- ٣- حكم محكمة النقض بشأن الغرض من أخذ خمس عينات هو مجرد اجراء احترازي . ٢٩٧
- ٥- حكم محكمة النقض بشأن اطمئنان المحكمة الى العينة المضبوطة . ٢٩٥
- ٦- حكم محكمة النقض بشأن بطلان إجراءات أخذ العينة . ٢٩٥
- ٧- حكم محكمة النقض بشأن اختصاص المفتشين البيطريين . ٢٩٧
- ٨- حكم محكمة النقض بشأن إجراءات أخذ العينة . ٢٩٧
- ٩- حكم محكمة النقض بشأن بطلان أخذ العينات . ٢٩٧
- ١٠- حكم محكمة النقض بشأن النصوص الخاصة بأخذ العينات . ٢٩٧
- ١١- حكم محكمة النقض بشأن أحكام اللوائح الصادرة بتنفيذ القانون . ٢٩٨
- ١٢- حكم محكمة النقض بشأن غش اللبن . ٣٠٠
- ١٣- حكم محكمة النقض بشأن الإجراءات الخاصة بأخذ العينة . ٣٠١
- ١٤- حكم محكمة النقض بشأن الغش في صناعة وتجارة الصابون . ٣٠١
- ١٥- حكم محكمة النقض بشأن إجراءات تحليل العينات ولحمصها . ٣٠١
- ١٦- حكم محكمة النقض بشأن غش الكمون . ٣٠٢
- ١٧- حكم محكمة النقض بشأن طرق اثبات الغش . ٣٠٣

- ٣٠٢ -١٨- حكم محكمة النقض بشأن غش الدخان .  
 ٣٠٢ -١٩- حكم محكمة النقض بشأن غش الكمون .  
 ٣٠٣ -٢٠- حكم محكمة النقض بشأن التحليل دون الاشراف النظري .  
 ٣٠٤ -٢١- حكم محكمة النقض بشأن اجراءات اخذ العينة .  
 ٣٠٤ -٢٢- حكم محكمة النقض بشأن وجود رواسب بالعينة .  
 ٣٠٤ -٢٣- حكم محكمة النقض بشأن غش جبن .  
 ٣٠٥ -٢٤- حكم محكمة النقض بشأن اجراءات اخذ العينة .  
 ٣٠٦ -٢٥- حكم محكمة النقض بشأن تقرير التحليل .  
 ٣٠٧ -٢٦- حكم محكمة النقض بشأن ضرورة بيان نوع الجبن المطبوخ .  
 ٣٠٧ -٢٧- حكم محكمة النقض بشأن البطلان .

#### الباب الثاني عشر

### التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بقوانين الفش

- ٣٠٩ تمهيد وتقسيم .  
 ٣٠٩ الفصل الأول: التعليمات العامة للنيابات المتعلقة بقوانين الفش .  
 ٣١٠ تمهيد .  
 ٣١٠ نصوص التعليمات العامة للنيابات - التعليمات القضائية بشأن جرائم الفش .  
 ٣١٣ الفصل الثاني : التعليمات العامة للنيابات .  
 ٣١٣ التعليمات المالية والكتابية والادارية . الصادرة سنة ١٩٧٩ بشأن جرائم الفش .  
 ٣١٣ الفصل الثالث : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون جمع التبليس والفش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .  
 ٣١٤ الملاحظات القضائية لتفتيش على القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الفش .  
 ٣١٩

#### الباب الثالث عشر

### الأصول التشريعية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

- ٣٢١ تمهيد .  
 ٣٢١ تقسيم .  
 ٣٢١ الفصل الأول: الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤١ والخاص بتعميل نون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

٣٢١	بفتح القنليس والقش.
٣٢٢	مادة (١) .
٣٢٣	مادة (٢) .
٣٢٤	مادة (٣) .
٣٢٥	مادة (٣) مكرر .
٣٢٥	مادة (٤) .
٣٢٥	مادة (٥) .
٣٢٦	مادة (٦) .
٣٢٦	مادة (٧) .
٣٢٦	مادة (٩) .
٣٢٧	مادة (١٠) .
٣٢٨	المادة الثانية .
٣٢٨	المادة الثالثة .
٣٢٩	مادة (٦) مكرر .

- اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون قمع القنليس الصادرة بقرار وزير التجارة والتموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ المؤقتة المصرية العدد ١٥٥ في ١٣/٧/١٩٩٦ .

٣٣١	المادة الأولى من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٢	المادة الثانية من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٢	المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٢	المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٣	المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٣	المادة السادسة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٣	المادة السابعة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٤	المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٥	المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٥	المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٥	المادة الحادية عشر من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٦	المادة الثانية عشر من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٦	المادة الثالثة عشر من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٦	المادة الرابعة عشر من اللائحة التنفيذية الجديدة .
٣٣٨	المادة الخامسة عشر من اللائحة التنفيذية الجديدة .

**القسم الثاني**  
**شرح توانين في الأغذية**

٣٣٩  
٣٣٩

تمهيد وتقسيم .

**الباب الأول**

**شرح القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية**  
**وتنظيم تداولها المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦**  
**والقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠**

٣٤٠

٣٤٠

- تمهيد وتقسيم .

٣٤١

**الفصل الأول : شرح نصوص قانون مراقبة الأغذية .**

٣٤١

- تمهيد وتقسيم .

٣٤٢

**المبحث الأول : المقصود بالأغذية وتداولها .**

٣٤٢

**أولاً : النص القانوني للمادة الأولى .**

٣٤٢

**ثانياً : شرح المادة الأولى .**

٣٤٤

**المقصود بتداول الأغذية .**

٣٤٤

**المقصود بالأغذية .**

٣٤٤

**المبحث الثاني : الحالات التي يحظر فيها تداول الأغذية .**

٣٤٤

**أولاً : النص القانوني للمادة الثانية .**

٣٤٥

**ثانياً : شرح المادة الثانية .**

**١- حالة كون الأغذية غير مطابقة للمواصفات الواردة في**  
**التشريعات النافذة في مصر .**

٣٤٥

٣٤٦

**٢- حالة كون السلعة غير صالحة للاستهلاك الآدمي .**

٣٤٦

**٣- حالة كون السلعة مفسوشة .**

**ثالثاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأن المادة**  
**الثانية .**

٣٤٦

٣٤٦

**١- حكم محكمة النقض بشأن غش البضاعة .**

٣٤٧

**٢- حكم محكمة النقض بشأن غش الأغذية .**

٣٤٨

**٣- حكم محكمة النقض بشأن مصادرة المادة للمفسوشة .**

**المبحث الثالث : الحالات التي تعتبر فيها الأغذية غير**  
**صالحة للاستهلاك الآدمي .**

٣٤٩

٣٤٩

**أولاً : النص القانوني للمادة الثالثة .**

٣٤٩

**ثانياً : شرح المادة الثالثة .**

**ثالثاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن**

- ٣٤٩ المادة الثالثة .
- ١- حكم محكمة النقض بشأن الفش الذى يقع من المشتغلين بالتجارة .
- ٣٤٩ ٢- حكم محكمة النقض بشأن عقوبة المصادرة فى صندجرائم الفش .
- ٣٥٠
- ٣٥٠ المبحث الرابع: الحالات التى تعتبر فيها الأغذية ضارة .
- ٣٥٠ أولاً : النص القانونى للمادة الرابعة .
- ٣٥١ ثانياً : شرح المادة الرابعة .
- ثالثاً : المبادئ القانونية التى قررها محكمة النقض المصرية بشأن المادة الرابعة .
- ٣٥٢
- ٣٥٤ المبحث الخامس: الحالات التى تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة
- ٣٥٤ أولاً : النص القانونى للمادة الخامسة .
- ٣٥٤ ثانياً : شرح المادة الخامسة .
- ٣٥٥ ثالثاً : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية .
- المبحث السادس: الحالات التى تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة .
- ٣٥٦ أولاً : النص القانونى للمادة السادسة .
- ٣٥٦ ثانياً : شرح المادة السادسة .
- ٣٥٧ ثالثاً : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن المادة السادسة والحالات التى تعتبر فيها الأغذية فاسدة أو تالفة .
- ٣٥٨
- ١- حكم محكمة النقض بشأن غش البسكويت .
- ٣٥٨ ٢- حكم محكمة النقض تمديد مواصفات منتجات اللبن المحفوظة .
- ٣٥٩ ٣- حكم محكمة النقض بشأن غش الأغذية عموماً .
- ٣٦١ ٤- حكم محكمة النقض بشأن غش بضاعة عموماً .
- ٣٦١ ٥- حكم محكمة النقض بشأن عرض شر من المنتجات الغذائية مغشوشة .
- ٣٦٢ ٦- حكم محكمة النقض بشأن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة .
- ٣٦٢ ٧- حكم محكمة النقض بشأن غش مشروب التمر هندي .
- ٣٦٣ المبحث السابع: اشتراطات النظافة الواجب توافرها فى أماكن تداول الأغذية والمشتغلين فيها ووسائل نقلها.
- ٣٦٤

- ٣٦٤ : أولاً : النص القانوني للمادة السابعة .  
 ٣٦٤ : ثانياً : شرح المادة السابعة .  
 ٣٦٤ : ثالثاً : النص القانوني للمادة الثامنة .  
 ٣٦٤ : رابعاً : شرح المادة الثامنة .  
 ٣٦٥ : خامساً : النص القانوني للمادة التاسعة .  
 ٣٦٥ : سابعاً : شرح المادة التاسعة .  
 ٣٦٦ : المبحث الثامن : حدود وقيود المواد التي تضاف الى الأغنية .  
 ٣٦٦ : أولاً : النص القانوني للمادة العاشرة .  
 ٣٦٦ : ثانياً : شرح المادة العاشرة .  
 ٣٦٦ : ثالثاً : النص القانوني للمادة الحادية عشر .  
 ٣٦٧ : رابعاً : شرح المادة الحادية عشر .  
 ٣٦٧ : خامساً : النص القانوني للمادة الثانية عشر .  
 ٣٦٧ : سابعاً : شرح المادة الثانية عشر .  
 المبحث التاسع : المواصفات الصحية للأغنية التي يتم استيرادها أو تصديرها .  
 ٣٦٨ : أولاً : النص القانوني للمادة الثالثة عشر .  
 ٣٦٨ : ثانياً : شرح المادة الثالثة عشرة .  
 ٣٦٨ : ثالثاً : النص القانوني للمادة الرابعة عشرة .  
 ٣٦٩ : رابعاً : شرح المادة الرابعة عشرة .  
 المبحث العاشر : الاشتراطات الصحية لتداول الأغنية الخاصة والاعلان عنها .  
 ٣٧٠ : أولاً : النص القانوني للمادة الرابعة عشرة مكرر .  
 ٣٧٠ : ثانياً : شرح المادة الرابعة عشرة مكرر .  
 المبحث الحادي عشر : العقوبات المنصوص عليها في قانون مراقبة الأغنية والمبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأنها .  
 ٣٧٢ : أولاً : النص القانوني للمادة السابعة عشرة .  
 ٣٧٢ : ثانياً : النص القانوني للمادة الثامنة عشرة .  
 ثالثاً : المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن العقوبات في قانون مراقبة الأغنية .  
 ٣٧٢ : تمهيد .  
 ٣٧٢ : ١- حكم محكمة النقض بشأن غش الحلوى .

- ٣٧٣ ٢- حكم محكمة النقض بشأن عقوبة المخالفة.
- ٣٧٤ رابعاً : النص القانوني للمادة التاسعة عشر .
- ٤٧٤ خامساً : شرح المادة التاسعة عشرة .
- سادساً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن عقوبة الجريمة الأشد .
- ٣٧٥ ١- حكم محكمة النقض بشأن الأساس في تحديد العقوبة الأشد .
- ٣٧٥ ٢- حكم محكمة النقض بشأن غش مواد غذائية .
- ٣٧٦ ٣- حكم محكمة النقض بشأن غش الألبان ومنتجاتها .
- ٣٧٦ سابعاً : أحكام العود في قانون مراقبة الأغذية والقوانين المكمل له .
- ٣٧٨ ثامناً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن العود في جرائم قمع الغش وقانون غش الأغذية وقانون العلامات التجارية وقانون الوزن والقياس والكيل من قوانين قمع الغش .
- ٣٧٩ تمهيد .
- ٣٧٩ ١- حكم محكمة النقض بشأن أركان جريمة الغش في الأغذية .
- ٣٨٠ ٢- حكم محكمة النقض بشأن قمع التديليس والغش في الأغذية .
- ٣٨٠ ٣- حكم محكمة النقض بشأن غش الكيل .
- ٣٨١ ٤- حكم محكمة النقض بشأن قانون غش الوزن .
- ٣٨١ ٥- حكم محكمة النقض بشأن جريمة منع رجال الضبط من القيام بواجباتهم .
- ٣٨٢ ٦- حكم محكمة النقض بشأن جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة .
- الفصل الثاني عشر: القيود والأوصاف الجنائية والتعليمات العامة للنهايات بشأن الجرائم الواردة في قانون مراقبة الأغذية والتشريعات المكمل له .
- ٣٨٣ تمهيد وتقسيم .
- ٣٨٣ أولاً : القيود والأوصاف الجنائية لقانون مراقبة الأغذية وتنظيم تناولها عند عدم وجود تعدد معنوي أو سابقة عود منسوب للمتهم .
- ٣٨٤ ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون مراقبة الأغذية عند وجود تعدد معنوي للجريمة بين قانون قمع التديليس والغش وقانون مراقبة الأغذية .
- ٣٨٦ ثالثاً : الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف على ضوء



- ٢٩١ أحكام النقض ومبادئ التفتيش القضائي .
- ٢٩٢ رابعاً : التعليمات العامة للنيابات بشأن الجرائم الواردة في قانون مراقبة الأغذية والقوانين المكملة له .
- ٢٩٣ الفصل الثالث: الأصول التشريعية لقوانين مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها والتشريعات المكملة لها .
- ٢٩٥ أولاً : نصوس لقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وتعديلاته .
- ٤٠١ ثانياً : المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .
- ٤٠٤ ثالثاً : قرار وزير الصحة رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن المواد الغذائية المسموح بإضافة مواد ملوثة اليها .
- ٤٠٨ رابعاً : القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٢ بإضافة بعض الأصناف الى الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ .
- ٤١٠ خامساً : قرار وزير الصحة رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات فحص رسائل المواد الغذائية المستوردة .
- ٤٢٠ سادساً : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الرقابة على السلع الغذائية المستوردة .
- ٤٢٤ سابعاً : قرار وزير الصحة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان الفحص الظاهري لرسائل المواد الغذائية المستوردة وتنظيم سير العمل بها .
- ٤٣٢ ثامناً : نماذج المحاضر الملحقة بقرار وزير الصحة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٦ .
- ٤٣٧ تاسعاً : قرار وزير الصحة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجان الفحص المعمل لرسائل المواد الغذائية المستوردة وتنظيم سير العمل بها .
- ٤٤١ عاشراً : قرار وزير الصحة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٤ باستبدال نص المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ .
- ٤٤١ حادي عشر : قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ في شأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .
- ٤٤٤ ثاني عشر : القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٦ في شأن المواد التي يُسمح بإضافتها الى المواد الغذائية .
- ثالث عشر : قرار وزير الصحة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بإضافة مواد حافظة الى الجدول المرفق بالقرار الجمهوري الصادر

- ٤٤٩ في ١٩٥٣/١٢/٢٦ في شأن المواد التي يُسمح بإضافتها إلى المواد الغذائية .
- ٤٤٩ رابع عشر : قرار وزير الصحة رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ .
- خامس عشر : قرار وزير الصحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٧ في شأن اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها في أماكن تناول الأغذية .
- ٤٥٣ سدس عشر : قرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن الاشتراطات الواجب توافرها في المشتغلين في تناول الأغذية للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية وإجراءات فحصهم .
- ٤٥٤ سابع عشر : قرار وزير الصحة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن النسبة المسموح بها لمكثروب السليمونيديا في اللحم والدواجن المستوردة .
- ٤٥٦ ثامن عشر : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٨١ بشأن التزام مستوردي السلع الغذائية والمعبأة والمعلبة بأثبات تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية على كل وحدة .
- ٤٥٧ تاسع عشر : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر تناول السلع الغذائية المستوردة للملبة والمجمدة والسريعة التلف الغير مثبت عليها تاريخ الإنتاج وتاريخ انتهاء الصلاحية .
- ٤٥٨ عشرون : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة في كافة السلع المعبأة والمعلبة والمغلقة بأثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة .
- ٤٦١ حادي وعشرون : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بالزام مستوردي وتجار الجملة والتجزئة في كافة السلع المعبأة والمعلبة والمغلقة بأثبات اسم المستورد وسعر البيع للمستهلك على كل وحدة .
- ٤٦٢ ثاني وعشرون : قرار وزير الدولة للصحة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن وسائل المواد الغذائية المرفوضة .
- ٤٦٣

- ثالث وعشرون : قرار وزير الصحة رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن شروط وإجراءات تسجيل مستحضرات الأغذية الخاصة والترخيص بتداولها وطرق الاعلان عنها . ٤٦٣
- رابع وعشرون : قرار وزير الصحة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن تحليل وفحص عينات الأغذية الخاصة بغرض تسجيلها . ٤٦٥
- خامس وعشرون : قرار وزير الصحة رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحليل وفحص عينات الأغذية الخاص بغرض تسجيلها . ٤٦٦
- سادس وعشرون : قرار وزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ صادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٩ بكيفية أخذ العينات وطرق تحليل الزيوت والدهون المعدة للطعام وتجارتها . ٤٦٦
- سابع وعشرون : قرار وزير الاسكان رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨ في شأن الشروط والمواصفات الواجد توافرها في الحريات والأوعية والصائيق التي يستعملها الباعة للتجولين ببيع المشروبات والمواد الغذائية . ٤٦٨
- ثامن وعشرون : قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥ بالزام المنشآت الصناعية المحلية للنتجة للمواد الغذائية المحلية والمجعدة والمعبأة بالبيانات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية . ٤٧٠
- تاسع وعشرون : قرار وزير الصحة رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن وجوب خلو الأغذية المستوردة في التلوث الاشعاعي . ٤٧٠
- ثلاثون : قرار مجلس الوزراء المصري الخاص بموصافات غسل النمل الصادر في ١٥/٤/١٩٥٩ . ٤٧٣
- حادي وثلاثون : قانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم تداول الخبيز ونقله . ٤٧٤
- ثاني وثلاثون : قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم . ٤٧٦
- ثالث وثلاثون : قرار وزير التموين رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٣ بحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو المحظور استيرادها أو غير المطابقة للمواصفات . ٤٧٨
- رابع وثلاثون : قرار وزير الصناعة والثروة المعدنية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ في شأن الالتزام الانتاج طبقاً للمواصفات القياسية العالمية لسنة ١٩٩٤ الخاص

- ٣٧٩ بفترات صلاحية للمواد الغذائية المختلفة .
- خامس وثلاثون : بيان تفصيلي لمضمون المواصفات القياسية الخاصة بفترات صلاحية المنتجات الغذائية .
- ٤٨١ ١- المجال .
- ٤٨١ ٢- التعاريف .
- ٤٨١ ٣- الاشتراطات العامة .
- ٤٨٤ جدول رقم (١) فترات صلاحية الأسماك ومنتجاتها .
- ٤٨٧ جدول رقم (٢) فترات صلاحية الألبان ومنتجاتها .
- ساسس وثلاثون : قرار وزير الصناعة رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٥
- الصادر ١٩٩٥/٨/٣ فى شأن صلاحية منتجات الأغذية الخاصة .
- ٤٨٨ جدول رقم (٣) فترات صلاحية الزيت والدهون ومنتجاتها .
- ٤٩١ جدول رقم (٤) فترات صلاحية الحبوب والبقول ومنتجاتها
- والشاي والبن .
- ٤٩٥ جدول رقم (٥) فترات صلاحية للسكاكر والحلوى والكاكائو
- ومنتجاتها .
- ٤٩٩ جدول رقم (٦) فترات صلاحية الخضار والفاكهة ومنتجاتها .
- ٥٠١ جدول رقم (٧) فترات صلاحية الأعلاف الحيوانية .
- ٥٠٧ جدول رقم (٨) فترات صلاحية منتجات الأغذية الخاصة .
- ٥٠٩ جدول رقم (٩) فترات صلاحية اللحوم ومنتجاتها .
- ٥١٠ جدول رقم (١٠) فترات صلاحية للمشروبات .
- ٥١٣ جدول رقم (١١) فترات صلاحية للمياه .
- ٥١٤ سابع وثلاثون : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية
- رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حظر تداول السلع
- مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات .
- ٥١٦ ثامن وثلاثون : القيود والأوصاف للجرائم الجنائية التى تضمنها
- قرار وزير التموين والتجارة الداخلية .
- ٥١٧ تاسع وثلاثون : القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم
- ١٧٤ لسنة ١٩٨١ بشأن الباعة المتجولين .
- ٥١٨ أربعون : وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٧ فى
- شأن اجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص فى
- ممارسة حرفة الباعة المتجولين .
- ٥٢٢ حادى وأربعون : قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٠٧ لسنة

- ١٩٦٨ في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة التجولين بيعها والشروط الواجب توافرها في ملابسهم وإلغاء القرار رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة التجولين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وإلغاء أحكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة للتجولين .
- ٥٢٨ ثانی وأرهمون : قرار وزير الصحة العمومية رقم ٥٠١ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاجراءات التي تتخذ لفحص المشتغلين بنقل المواد الغذائية أو تحضيرها أو بيعها .
- ٥٣٠ ثالث وأرهمون : قرار وزير الدولة للصحة رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٢ في شأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية .
- ٥٣٢ الباعه الثانيه
- ٥٣٥ في الألبان
- ٥٣٥ تهديد وتقسيم .
- الفصل الأول: الأصول التشريعية لقانون الألبان والتشريعات المكمله له .
- ٥٣٦ تهديد وتقسيم .
- ٥٣٦ أولاً : نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها .
- ٥٣٦ ثانياً : قرار وزير الصحة الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٧/٧ بشأن المواصفات القياسية للألبان ومنتجاتها .
- ٥٤٠ ثالثاً : قرار وزير التجارة رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد من الألبان المجففة .
- ٥٥٠ رابعاً : قرار وزير التجارة رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على المستورد من الجبن .
- ٥٥٢ الفصل الثاني: التعليمات العامة للنهايات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون غش الألبان والملاحظات القضائية عليها .
- ٥٥٥ تهديد وتقسيم .
- ٥٥٥ أولاً : التعليمات العامة للنهايات بشأن جرائم غش الألبان .
- ٥٥٥ ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون غش

- ٥٥٦ الألبان وعقوباتها .
- ثالثاً : الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش الألبان على ضوء للمبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية ومبادئ التفتيش القضائي .
- ٥٥٩ الفصل الثالث: القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الألبان ومنتجاتها .
- ٥٦٢ ١- الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٤٤ بشأن غش السمن .
- ٥٦٢ ٢- الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٨ بشأن غش زبد .
- ٥٦٢ ٣- الطعن رقم ١٩١١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩/٤/١٩٤٩ بشأن غش خميرة .
- ٥٦٢ ٤- الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٥٩ بشأن غش الألبان ومنتجاتها .
- ٥٦٢ ٥- الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٤٨ بشأن أركان جريمة غش اللبن .
- ٥٦٢ ٦- الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩/٦/١٩٥٠ بشأن غش اللبن .
- ٥٦٤ ٧- الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ بشأن غش اللبن .
- ٥٦٤ ٨- الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥١ بشأن كيفية اثبات غش اللبن .
- ٥٦٥ ٩- الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/١١/١٩٥١ بشأن غش اللبن .
- ٥٦٥ ١٠- الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٤/٦/١٩٥٢ بشأن عقوبة غش اللبن .
- ٥٦٥ ١١- الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٥٦ بشأن عرض لبن غير مطابق للمواصفات .
- ٥٦٦ ١٢- الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٥٦ بشأن عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات .
- ٥٦٦ ١٣- الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩/٦/١٩٦٧ بشأن غش اللبن .

- ١٤-الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ بشأن غش اللبن . ٥٦٧
- ١٥-الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ بشأن غش اللبن . ٥٦٨
- ١٦-الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/١٦ بشأن غش اللبن . ٥٦٨
- ١٧-الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ بشأن غش اللبن . ٥٦٨
- ١٨-الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ بشأن عرض مواد مغشوشة . ٥٦٩
- ١٩-الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ بشأن غش اللبن . ٥٦٩
- ٢٠-الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ بشأن شروط ارتكاب فعل الغش . ٥٦٩
- ٢١-الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ بشأن غش اللبن . ٥٧٠
- ٢٢-الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٥ بشأن غش جبن . ٥٧٠
- ٢٣-الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٣١ بشأن أركان جريمة الغش . ٥٧١
- ٢٤-الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٣١ بشأن غش اللبن . ٥٧١
- ٢٥-الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ بشأن غش جبن . ٥٧٢
- ٢٦-الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ بشأن غش جبن . ٥٧٢
- ٢٧-الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٢١ بشأن أركان جريمة غش البضاعة . ٥٧٣
- ٢٨-الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ بشأن شروط غش اللبن . ٥٧٣
- ٢٩-الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ بشأن غش البضاعة . ٥٧٤

٢٠-الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٨٤ بشأن غش اللبن .

٥٧٥

### الباب الثالث

### غش الشاي واللبن

٥٧٧

٥٧٧

تمهيد وتقسيم .

٥٧٨

الفصل الأول: الأصول التشريعية لغش الشاي واللبن .

٥٧٨

تمهيد .

أولاً : قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩/٢/١٩٥٢ في شأن البن المعدل بقرار مجلس الوزراء الصادر في

٥٧٨

١٩٥٥/٣/٢٢ .

ثانياً : قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم وتجارة الشاي.

٥٨١

ثالثاً : قرار وزير التموين رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن بنوعيه الأخضر أو اللطخون بأية مادة أخرى .

٥٨١

رابعاً : قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تمبئة وتجارة والشاي واللبن .

٥٨٢

خامساً : قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي .

٥٨٥

سادساً : قرار وزير التموين رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٩٠ بإلغاء القرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم وتمبئة الشاي واللبن.

٥٨٧

الفصل الثاني: المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن غش الشاي واللبن .

٥٨٨

١- الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٦ جلسة ٢٢/٥/١٩٦٦ بشأن غش بن.

٥٨٨

٢- الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠/٣/١٩٤٧ بشأن غش بن.

٥٨٨

٣- الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢/١٠/١٩٦٦ بشأن تنظيم تمبئة الشاي واللبن .

٥٨٩

٤- الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤/١١/١٩٧٣ بشأن غش شاي وبن .

٥٨٩

٥- حكم محكمة النقض بشأن العقاب على جرائم الشاي .

٥٩٠

٦- حكم محكمة النقض بشأن خلط الشاي الأسود .

٥٩١



- ٥٩١ -٧- حكم محكمة النقض بشأن تسبیب لحكام غش الشای .
- ٥٩٢ -٨- حكم محكمة النقض بشأن تنظیم تجارة الشای .
- الفصل الثالث: القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات غش الشای والبن والملاحظات القضائية عليها.**
- ٥٩٤ **أولاً :** القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش الشای وتداوله على خلاف أحكام القانون .
- ٥٩٤ **المعقوبة .**
- ٥٩٥ **ثانياً :** القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش البن .
- ٥٩٥ **ثالثاً :** الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش الشای والبن على ضوء لحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائي .
- الباب الرابع**
- غش المياه الغازية والمنلجات**
- ٥٩٨ **تمهيد وتقسيم .**
- ٥٩٨ **الفصل الأول: الأصول التشريعية لغش المياه الغازية والمنلجات .**
- ٥٩٨ **تمهيد وتقسيم .**
- ٥٩٨ **أولاً :** قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها .
- ٥٩٨ **ثانياً :** القرار بقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة وبيع المنلجات .
- ٥٩٩ **ثالثاً :** قرار وزير الصحة الصادر في ١٧/٢/١٩٥٨ بتنظيم وضع المنلجات للمعدل بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١ .
- ٦٠٣ **الفصل الثاني: للمبادئ القانونية التي تقررتها محكمة النقض بشأن غش المياه الغازية .**
- ٦٠٥ **تمهيد .**
- ٦٠٥ ١- الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٨١ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٦١ بشأن عدم صلاحية المياه الغازية للاستهلاك .
- ٦٠٥ ٢- الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٦١ بشأن عدم صلاحية المياه الغازية .
- ٦٠٦ ٣- الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ٩/١٢/١٩٦٢ بشأن المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك .

- ٦٠٦ -٤- الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢ بشأن غش المياه .
- ٦٠٧ -٥- الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ بشأن مواد غذائية مفسوخة .
- ٦٠٧ -٦- الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ بشأن العلم بالغش .
- ٦٠٨ -٧- الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ بشأن دفع المتهم مسئولية الغش .
- ٦٠٨ -٨- الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/٦/١٤ بشأن غش المياه .
- ٦٠٩ **الفصل الثالث: القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات غش للمياه الغازية والمثلجات والملاحظات القضائية عليها .**
- ٦٠٩ **تمهيد .**
- ٦٠٩ **أولاً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات غش المثلجات .**
- ٦١٠ **المقوية .**
- ٦١١ **المقوية .**
- ٦١١ **ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات المياه الغازية .**
- ٦١١ **ثالثاً : الملاحظات القضائية على القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في تشريعات المياه الغازية والمثلجات .**

### **الباب الخامس**

#### **غش الدم**

- ٦١٣ **تمهيد وتقسيم .**
- ٦١٣ **الفصل الأول: الأصول التشريعية لغش الدم .**
- ٦١٤ **تمهيد وتقسيم .**
- ٦١٤ **أولاً : القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته .**
- ٦١٧ **ثانياً : قرار وزير الصحة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن مستويات مراكز الدم وصلاحياتها وتمديد القوى العاملة بها .**
- ٦٢٠ **ثالثاً : القرارات الوزارية الأخرى المتعلقة بغش الدم .**

**الفصل الثاني: القيود والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص**

**عليها في تشريعات غش الدم والملاحظات**

**القضائية عليها .**

٦٢١

**العقوبات .**

٦٢٢

**الباب السادس**

**غش التبغ والدخان**

٦٢٣

**تمهيد وتقسيم .**

٦٢٣

**الفصل الأول: الأصول التشريعية لغش وتهريب التبغ والدخان .**

٦٢٤

**تمهيد .**

٦٢٤

**أولاً : قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في**

٦٢٤

**شأن تهريب التبغ .**

**ثانياً : القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم صناعة وتجارة**

٦٢٧

**الدخان .**

**ثالثاً : قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٦٣ بوضع نظام خلط**

٦٢٩

**للدخان .**

**الفصل الثاني: المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض**

٦٣٢

**المصرية بشأن غش وتهريب التبغ والدخان .**

٦٣٢

**تمهيد .**

**١- الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٢٨ في جلسة ١٠/٦/١٩٦٨ بشأن غش**

٦٣٢

**وتهريب التبغ والدخان .**

**٢- الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ في جلسة ١٠/١٢/١٩٧٣ بشأن**

٦٣٢

**تهريب التبغ .**

**٣- الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١٨/٣/١٩٧٤ بشأن خلط**

٦٣٣

**الدخان .**

**٤- الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ في جلسة ١٨/٣/١٩٧٤ بشأن**

٦٣٣

**مطابقة المادة المضبوطة .**

**٥- الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ في جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ بشأن غش**

٦٣٤

**الدخان .**

**٦- الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ في جلسة ١٨/٣/١٩٧٤ بأن غش**

٦٣٤

**الدخان .**

**٧- الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ في جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ بشأن**

٦٣٦

**تهريب التبغ .**

- ٦٣٦ ٨- الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨ بشأن مطابقة المادة الضبوظة .
- ٦٣٧ ٩- نقض ١٩٨٢/٥/٣١ الطعن رقم ٦٩٢٥ لسنة ٥٢ ق بشأن تهريب التبغ .
- ٦٣٨ الفصل الثالث: التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان والملاحظات القضائية عليها .
- ٦٣٨ تمهيد .
- ٦٣٨ أولاً : نصوص التعليمات العامة للنيابات بشأن غش وتهريب التبغ والدخان .
- ٦٣٩ ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة فى تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان .
- ٦٤٠ المعقوبة .
- ٦٤١ المعقوبة .
- ٦٤١ المعقوبة .
- ٦٤١ ثالثاً : الملاحظات القضائية على الجرائم المنصوص عليها فى تشريعات غش وتهريب التبغ والدخان .
- ٦٤٢ الباب السابع
- ٦٤٢ فى الأفضية الأخرى
- ٦٤٢ تمهيد وتقسيم .
- ٦٤٢ أولاً : المرسوم الصادر فى ١٩٥٢/٢/١٩ فى شأن مواصفات التوابل معدل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٧/٦/١٦ .
- ٦٤٢ ثانياً : القرار بقانون الصادر فى ١٩٥١/١٢/٣١ بشأن تنظيم صناعة الخل وتجارته ومعدل بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٥٨/٢/٨ .
- ٦٤٤ -قرار مجلس الوزراء بتنظيم صناعة المعسل الأسود وعسل الدبس والشراب الذهبي وتجارتها .
- ٦٤٦ ثالثاً : القرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء بشأن تنظيم بيع الملح وتداوله . معدل بالقرارين الجمهوريين رقمى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٤٢ لسنة ١٩٦٤ .
- ٦٤٧

### **القسم الثامن**

#### **غش غذاء الأطفال**

- ٦٥١ تمهيد .
- ٦٥١ أولاً : الأصول التشريعية لجرائم غش أغذية الأطفال .
- ٦٥١ ١- النص القانوني للمادة ٣٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل .
- ٦٥١ ٢- شرح للمادة ٣٠ من القانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل .
- ٦٥٢ ٣- جرائم غش الأغذية الواردة في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل .
- ٦٥٢ ثانيًا : الركن المادي لجرائم غش غذاء الأطفال .
- ٦٥٢ ١- الركن المادي للجريمة الأولى .
- ٦٥٣ ٢- الركن المادي للجريمة الثانية .
- ٦٥٤ ٣- الركن المادي للجريمة الثالثة .
- ٦٥٤ ثالثًا : القصد الجنائي في جرائم غش غذاء الأطفال .
- ٦٥٤ رابعًا : العقاب على جرائم غش غذاء الأطفال .
- ٦٥٤ ١- الحبس والغرامة .
- ٦٥٤ ٢- العقوبات التكميلية : المصادرة .

#### **الكتاب الثاني**

#### **الفش التجاري**

- ٦٥٥ تمهيد وتقسيم .

#### **القسم الأول**

#### **فش العلامات والبيانات التجارية**

- ٦٥٥ تمهيد وتقسيم .

#### **الباب الأول**

#### **الأصول التشريعية لقانون العلامات**

#### **والبيانات التجارية**

- ٦٥٦ تمهيد وتقسيم .
- ٦٥٦ القانون رقم ٥٧ لسنة ٢٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية
- ٦٥٧ الملحق .

#### **الباب الأول**

#### **أحكام عامة**

- ٦٥٨

٦٥٩	<b>الباب الخامس</b> <b>اجراءات التسجيل</b>
٦٦٣	<b>الباب الثالث</b> <b>انتقال ملكية العلامات ورهنها</b>
٦٦٤	<b>الباب الرابع</b> <b>التجديد والشطب</b>
٦٦٥	<b>الباب الخامس</b> <b>البيانات التجارية</b>
٦٦٨	<b>الباب السادس</b> <b>الجرائم والجزاءات</b>
٦٧١	<b>الباب السابع</b> <b>أحكام ختامية</b>
٦٧٣	قانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالعلامات التجارية .
٦٧٥	القرار الوزاري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص باللائحة التنفيذية لقانون العلامات والبيانات التجارية .
٧٢١	طلبات التسجيل .
٧٢٣	انتقال ملكية العلامات ورهنها .
٧٢٥	- قرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية للمعمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ .
٧٢٨	- قرار وزير التجارة ٢٧٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .
٧٣٠	- قرار رقم ٣٧١ لسنة ١٩٩٦ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .
٧١٦	تجديد مدة الحماية وشطب التسجيل .
٧١٧	التغييرات والتعديلات التي تطرأ على التسجيل .
	العلامات التي تخصص للدلالة على مراقبة منتجات معينة أو

٧١٨	فحصها .
٧١٨	المعارض الصناعية والزراعية .
٧١٩	الإطلاع والمستخرجات والشهادات .
٧٢٠	لحكام عامة .
٧٢٢	ملحق (١) فئات المنتجات .
	للملحق رقم (٢) بشأن تعريف رسوم العلامات التجارية المعملة
٧٢٨	بالقرار الوزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٣ .
	<b>الباب الثاني</b>
	<b>المبادئ القانونية التي تورتها محكمة النقض المصرية بشأن</b>
٧٣٢	<b>العلامات والبيانات التجارية</b>
٧٣٢	تمهيد .
٧٣٢	عدد أربعة وثلاثون حكماً لمحكمة النقض .
	<b>الباب الثالث</b>
	<b>القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش العلامات والبيانات</b>
٧٤٤	<b>التجارية والملاحظات القضائية عليها</b>
٧٤٤	أولاً : القيود والأوصاف الجنائية .
٧٤٤	تمهيد .
٧٤٥	المعقوبة .
٧٤٧	المعقوبة
	ثانياً : الملاحظات القضائية على جرائم غش العلامات والبيانات
٧٤٧	التجارية .
	<b>القسم الثاني</b>
٧٤٩	<b>الغش في الوزن والقياس والكيل</b>
٧٤٩	تمهيد وتقسيم .
	<b>الباب الأول</b>
٧٥٠	<b>الأصول التشريعية لقانون الوزن والقياس والكيل</b>
٧٥٠	تمهيد وتقسيم .
٧٥١	قانون رقم واحد لسنة ١٩٤٤ بشأن الوزن والقياس والكيل .
٧٥١	الفصل الأول : وحدات الوزن والقياس والكيل .
٧٥١	الفصل الثاني : أجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل .
	الفصل الثالث : تنظيم مزاولة المهن المتعلقة بالوزن والقياس
٧٥٤	والكيل .

- ٧٥٥ الفصل الرابع: المقويات .
- ٧٥٧ الفصل الخامس: أحكام عامة .
- ٧٥٩ - جدول رقم (١) وحدات الوزن والقياس والكيل .
- جدول رقم (٢) أجزاء وحدات الوزن والقياس والكيل القانونية ومضاعفاتها .
- ٧٦٠ - جدول رقم (٣) الحدود القصوى للتفاوتات المسموح بها في الموازين ومقاييس الأطوال والمكاييل القانونية وأجزائها ومضاعفاتها في حالتى التفطش والدمغ .
- ٧٦٢ - جدول رقم (٤) رسوم للمعايرة .
- ٧٦٨ - جدول رقم (٥) وحدات التعامل فى بعض الأصناف .
- ٧٧٢ - تقرير لجنة الشئون الاقتصادية عن مشروع قانون فى شأن الوزن والقياس والكيل .
- ٧٧٤ - مذكرة إضاحية لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم واحد لسنة ١٩٩٤ بمشروع قانون فى شأن الوزن والقياس والكيل .
- ٧٨٢ - قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٤ فى شأن لجهزة وآلات الوزن والقياس والكيل .
- ٧٨٥ الفصل الأول: الشروط الواجب توافرها فى لجهزة وآلات وأدوات الوزن والقياس والكيل .
- ٧٨٥ أولاً: أحكام عامة .
- ٧٨٥ ثانياً: الموازين .
- ٧٨٧ ١ - ميزان القب .
- ٧٨٨ ٢ - الموازين ذات الكفتين .
- ٧٨٨ ٣ - موازين الطولية والأرضية .
- ٧٩٠ ٤ - موازين القبان .
- ٧٩٢ ٥ - ميزان الزنبرك .
- ٧٩٤ ٦ - الموازين الذاتية .
- ٧٩٦ ٧ - الموازين النصف ذاتية .
- ٧٩٧ ٨ - السنج .
- ٨٠١ ثالثاً: المقاييس وآلات القياس .
- ٨٠٢ ١ - مقاييس الأطوال .
- ٨٠٢ ٢ - آلات قياس الأطوال : عدادات سيارات الأجرة .
- ٨٠٤ رابعاً : المكاييل وآلات الكيل .
- ٨٠٥



- ١ - مكاييل السوائل. ٨٠٥
- ٢ - مكاييل سوائل ذات شروط خلسة. ٨٠٧
- ٣ - آلات تسليم الوقود السائل. ٨٠٩
- ٤ - عدادات المياه. ٨١١
- خامساً: آلات كيل الغاز (عدادات الغاز). ٨١٢
- سادساً : عدادات الطاقة الكهربائية. ٨١٤
- الفصل الثاني: مواعيد معايرة ودمج أجهزة وآلات وأنوات الوزن والقياس والكيل وإجراءاتها.** ٨٢٤
- الفصل الثالث: رسوم المعايرة والدمج.** ٨٢٥
- أولاً : رسوم معايرة السنج بالقرش** ٨٢٥
- ثانياً: رسوم معايرة أجهزة الوزن.** ٨٢٦
- ثالثاً: رسوم معايرة مقاييس الأطوال بالقرش.** ٨٢٧
- رابعاً: رسوم معايرة مكاييل السوائل بالقرش.** ٨٢٧
- خامساً: رسوم معايرة أجهزة السوائل بالقرش والجنيه.** ٨٢٧
- سادساً: رسوم معايرة عدادات الغاز وقياس المسافات بالقرش** ٨٢٨
- الفصل الرابع : قواعد وإجراءات معايرة أجهزة وآلات وأنوات الوزن والقياس والكيل.** ٨٢٨
- الفصل الخامس : الاختتام التي ترفع بها أجهزة وآلات وأنوات الوزن والقياس والكيل.** ٨٣٠
- الفصل السادس : إصلاح أجهزة وآلات وأنوات الوزن والقياس والكيل.** ٨٣١
- الفصل السابع : الترخيص في ممارسة مهنة صناعة وإصلاح أجهزة وآلات وأنوات الوزن والقياس والكيل.** ٨٣٦
- الفصل الثامن : الترخيص في ممارسة مهنة وزن.** ٨٣٩
- الفصل التاسع : أحكام عامة.** ٨٥٥
- الباب الثاني**
- المبادئ القانونية التي تقرتها محكمة النقض ومجلس الدولة بشأن الوزن والقياس والكيل**
- ٨٥٧
- ٨٥٧
- تمهيد وتقسيم .
- أولاً: المبادئ القانونية التي تقرتها محكمة النقض للمصرية ، أحد عشر حكماً لمحكمة النقض .
- ٨٥٧
- ثانياً، المبادئ القانونية التي تقرها مجلس الدولة للمصري بشأن

٨٦٣	الوزن والقياس والكيل.
٨٦٣	- خمسة فتاوى متنوعة.
	<b>الباب الثالث</b>
	<b>التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية</b>
	<b>لجرائم الفش في الوزن والقياس والكيل والملاحظات</b>
٨٦٥	<b>القضائية عليها</b>
٨٦٥	تمهيد وتقسيم .
	<b>أولاً : التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم الفش في الوزن</b>
٨٦٥	والقياس والكيل.
٨٦٥	١- التعليمات القضائية للنيابات .
٨٦٦	٢- التعليمات الكتابية للنيابات .
	<b>ثانياً: القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الفش في الوزن والقياس</b>
٨٦٧	والكيل.
	<b>ثالثاً: الملاحظات القضائية على جرائم فش الوزن والقياس والكيل</b>
٨٦٩	في ضوء أحكام النقض ومبادئ التفتيش القضائي.
	<b>القسم الثالث</b>
	<b>الفش في المعادن الثمينة</b>
٨٧٠	تمهيد وتقسيم .
٨٧٠	
	<b>الباب الأول</b>
٨٧١	<b>الأصول التشريعية لقانون الرقابة على المعادن الثمينة</b>
٨٧١	تمهيد وتقسيم .
	<b>أولاً : نصوص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة</b>
٨٧٢	على المعادن الثمينة.
	<b>ثانياً : مذكرة إيضاحية في شأن القانون رقم ٦٨ لسنة</b>
٨٨٣	<b>١٩٧٦ للرقابة على المعادن الثمينة.</b>
	<b>ثالثاً : القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤ بتعديل أحكام القانون رقم ٦٨</b>
٨٨٩	<b>لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة.</b>
	<b>رابعاً : نصوص اللائحة التنفيذية للقانون الرقابة على</b>
	<b>المعادن الثمينة الصادرة بقرار وزير التسيير رقم ٤٦٩</b>
٨٩٧	<b>لسنة ١٩٨٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة.</b>
٨٩٨	<b>الفصل الأول : علامات دمج وترقيم المعادن الثمينة .</b>
٨٩٨	(١) علامات المعيار

- ٨٩٨ (ب) علامة الشارة
- ٨٩٩ (ج) علامة التاريخ.
- ٩٠١ **الفصل الثاني : جدول رسوم النسخ والتقديم .**
- ٩٠١ أولاً : رسم نسخ المشغولات.
- ٩٠٢ ثانياً : رسوم فحص الأصناف غير المشغولات ونصف المشغولة
- ثالثاً: رسوم تجميع المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة لجميع أنواعها والمشغولات للمصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو للخطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاستيك أو المطعمة بأحجار ذات قيمة.
- ٩٠٤ رابعاً : رسوم اختبار المشغولات التي يتضح عند فحصها أنها أقل من العيار المطلوب وتُكسر.
- ٩٠٤ خامساً : رسوم اختبار المشغولات التي يتضح من فحصها أنها أقل من العيار المطلوب وتسلم لمالكها دون أن تكسر.
- ٩٠٤ سادساً : رسوم الشهادات التي تمنح عن الأصناف الواردة بالقسمين (ثانياً) و(ثالثاً).
- ٩٠٥ سابعاً : يراعى في حساب الرسوم المنصوص عليها في البنود السابقة أن يعرف المبلغ الإجمالي المستحق إلى أقرب قرش.
- ٩٠٥ **الفصل الثالث**
- ٩٠٨ **الفصل الرابع**
- ٩١٢ جدول رقم (١)
- ٩١٤ جدول رقم (٢)
- ٩١٥ جدول رقم (٣)
- ٩١٦ جدول رقم (٤)
- ٩١٧ جدول رقم (٥)
- خامساً : تعديلات اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة
- ٩١٨ أولاً : رسوم نسخ المشغولات.
- ٩١٩ ثانياً : رسوم فحص الأصناف غير المشغولة ونصف المشغولة.
- ٩١٩ ثالثاً : رسوم تجميع المعادن الثمينة لجميع أنواعها والمشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو

- ٩٢٠ للغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين.
- ٩٢٠ رابعاً : رسوم اختبار المشغولات التي يتضح عند اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب وتُكسر.
- خامساً : رسوم اختبار المشغولات التي يتضح من اختبارها أنها أقل من العيار المطلوب تسلم لصاحبها دون أن تكسر (استرداد).
- ٩٢٠ سادساً : رسوم الشهادات التي تعطى على الأصناف الواردة بالقسمين ثانياً وثالثاً يتبع في تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الأحكام المقررة في اللائحة المالية للميزانية والحسابات.
- ٩٢١ سابعا : رسوم واختبار الأحجار ذات القيمة.
- ٩٢١ ثامناً : يحصل رسم إضافي مقداره قرشان عن كل جرام ذهب يقدم للنفذ وفقاً لأحكام المادة ٣١ مكرر من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ للمشار إليه.
- ٩٢١

#### **الباب الثاني**

### **التعليمات العامة للنيابات والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات المعادن الثمينة والملاحظات القضائية عليها.**

- ٩٢٤ تمهيد.
- ٩٢٤ أولاً : التعليمات العامة للنيابات بشأن غش المعادن الثمينة.
- ٩٢٤ ١ - التعليمات الإدارية.
- ٩٢٤ ٢ - التعليمات الكتابية والمالية والإدارية.
- ٩٢٥ ثانياً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم غش المعادن الثمينة
- ثالثاً : للملاحظات القضائية على جرائم الغش في المعادن الثمينة على ضوء أحكام محكمة النقض ومبادئ التقاضي القضائي.
- ٩٢٨

#### **القسم الرابع**

### **الغش في عقود التوريد**

- ٩٣١ تمهيد وتقسيم.
- ٩٣٠

**الباب الأول**  
**شرح جريمة الاخلال العمدي**  
**والفش في عقود التوريد**

- ٩٣١ أولاً : النص القانوني للمادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات  
المصري .  
٩٣١ ثانياً : شرح المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون العقوبات .  
٩٣٢ ١- جنائية الفش العمدي في تنفيذ العقود .  
٩٣٢ ٢- الركن المادي .  
٩٣٣ ٢- جنائية توريد مواد مفسوشة أو فاسدة دون علم الفاعل بفشها .  
٩٣٣ ٣- أركان الجريمة .  
٩٣٤ العقوبة الأصلية والتكميلية .  
٩٣٥ ثالثاً : القيود والأوصاف الجنائية لجرائم الاخلال العمدي والفش  
في عقود التوريد .  
٩٣٥ عقوبة الجنائية .  
٩٣٦ عقوبة الجنحة .

**الباب الثاني**

**المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن**  
**جريمة الاخلال العمدي والفش في عقود التوريد**

- ٩٣٧ تمهيد .  
٩٣٧ ١- الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ بشأن  
تنفيذ الالتزامات التعاقدية التي يترتب عليها ضرر جسيم .  
٩٣٧ ٢- الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ بشأن غش  
في تنفيذ عقد .  
٩٣٨ ٣- الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ بشأن جنائية  
الفش في عقد التوريد .  
٩٣٨ ٤- الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ بشأن  
جنائية الفش في عقد التوريد .  
٩٣٨ ٥- الطعن رقم ٦١٦٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥ بشأن انتفاء  
المسئولية عند اثبات حسن النية .  
٩٣٩ ٦- الطعن رقم ٦١٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥ بشأن انتفاء  
المسئولية عند اثبات حسن النية .  
٩٤٠ ٧- طعن رقم ٦١٥٩ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٥ بشأن انتفاء

٩٤٠	المسئولية عند اثبات حسن النية .
	<b>الباب الثالث</b>
	<b>المبادئ القانونية التي تروتها المحكمة الإدارية</b>
٩٤٢	<b>العلية المصرية بشأن الأخلال العمدي</b>
	<b>والغش في عقود التوريد</b>
	تمهيد : احدى عشر حكماً للمحكمة الادارية العليا بشأن الغش في
٩٤٢	عقود التوريد .
	<b>القسم الخامس</b>
٩٤٩	<b>الغش في براءات الاختراع</b>
٩٤٩	تمهيد وتقسيم .
	<b>الباب الأول</b>
	<b>الأصول التشريعية للقانون</b>
٩٥٠	<b>براءات الاختراع</b>
٩٥٠	تمهيد وتقسيم .
	أولاً : نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ خاص
٩٥١	ببراءات الاختراع والرسم والنماذج الصناعية .
	<b>الباب الأول</b>
٩٥١	<b>براءات الاختراع</b>
٩٥١	الفصل الأول : أحكام عامة .
٩٥٥	الفصل الثاني : إجراءات طلب البراءة .
٩٥٧	الفصل الثالث : انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليه .
	الفصل الرابع : الترخيص الإجبارى باستغلال الاختراعات
٩٥٨	ونزع ملكيتها للمنفعة العامة .
٩٥٩	الفصل الخامس : انتهاء براءة الاختراع وبطلانها .
	<b>الباب الثاني</b>
٩٦٠	<b>الرسم والنماذج الصناعية</b>
	<b>الباب الثالث</b>
٩٦٢	<b>أحكام مشتركة</b>
٩٦٢	الفصل الأول : الجرائم والجزاءات .
٩٦٤	الفصل الثاني : أحكام ختامية .
	- القرار الوزاري رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المخلص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.

٩٦٦

### **الباب الأول**

#### **في براءات الاختراع**

٩٦٦

٩٦٦

٩٦٨

٩٧٠

٩٧١

٩٧١

٩٧٣

٩٧٤

٩٧٥

٩٧٥

٩٧٦

٩٧٦

٩٧٧

- في إجراءات طلب البراءة .

- في رسوم الاختراع .

- في العينات والنماذج .

- فحص طلب البراءة .

- الإعلان عن طلب البراءة .

- إصدار البراءة .

- الترخيص الإجباري في استغلال الاختراعات وإلغاء البراءات .

- في أداء الرسوم السنوية وتجديد مدة البراءة .

- في بطلان الاختراع والفائتها أو انتهائها أو تعديلها .

- في سجل براءة الاختراع .

- الحماية الوقتية للاختراعات .

- أحكام عامة .

### **الباب الثاني**

#### **في الرسوم والنماذج الصناعية**

٩٧٩

٩٧٩

٩٨٣

٩٨٤

٩٨٥

٩٨٦

٩٨٧

- في طلبات التسجيل

- في انتقال ملكية الرسم ذو النموذج .

- في تجديد مدة الحماية والتعديل في السجل ومحو التسجيل .

- في المعرض الأهلية والدولية .

- الاطلاع والمستخرجات والشهادات .

- أحكام عامة .

ثالثاً : قرار رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

٩٨٩

رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٧ .

### **الباب الثاني**

#### **المبادئ القانونية التي أوتتها محكمة النقض المصرية**

٩٩٣

#### **بشأن الغش في براءات الاختراع**

٩٩٣

٩٩٣

تمهيد..

ثلاثة عشر حكماً لمحكمة النقض بشأن الغش في براءات الاختراع

### **الباب الثالث**

#### **القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات**

- ١٠٠١ **براءات الاختراع والملاحظات القضائية عليها**  
شهير.
- ١٠٠١ **أولاً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات**  
براءات الاختراع
- ١٠٠٢ **ثانياً : الملاحظات القضائية على الجرائم الواردة في تشريعات**  
براءات الاختراع على ضوء أحكام النقض ومبادئ التفتيش
- ١٠٠٤ **القضائي.**

### **القسم السادس**

#### **الفصل في الأسماء والدلائل والسجل التجاري**

شهير وتنظيم.

### **الباب الأول**

#### **الأصول التشريعية لقوانين الأسماء والدلائل**

#### **والسجل التجاري**

- ١٠١٠ **شهير وتنظيم.**
- ١٠١١ **أولاً : قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بالأسماء التجارية.**
- ١٠١٥ **ثانياً : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٤.**
- ١٠١٥ **ثالثاً : قانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الدفاتر**  
التجارية.
- ١٠٢٠ **رابعاً : القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل**  
التجاري .
- ١٠٢١ **الباب الأول : الأحكام الخاصة بالسجل التجاري .**
- ١٠٢٢ **الباب الثاني : في الرسوم.**
- ١٠٢٤ **الباب الثالث : أحكام عامة ومقويات.**
- ١٠٣١ **الباب الرابع : أحكام وقتية وختمية.**

#### **خامساً : القرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن**

- ١٠٣١ **السجل التجاري.**
- ١٠٣١ **- طلبات السجل التجاري.**



## **الباب الأول**

### **التيسر**

١٠٣٣

١٠٣٣

الفصل الأول : التاجر الفرد.

الفصل الثاني : الأشخاص الاعتبارية.

### **الباب الثاني**

١٠٣٨

### **التأخير**

### **الباب الثالث**

١٠٤٠

### **تهديد القيد**

### **الباب الرابع**

١٠٤٣

### **محو القيد**

مبادسأ : القرار الوزاري رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرسوم

١٠٤٣

الخاصة بالسجل التجاري .

### **الباب الثاني**

**المبادئ القانونية التي تورتها محكمة النقض المصرية**

١٠٤٥

**بشأن الفس في السجل التجاري**

١٠٤٥

تمهيد.

سبعة أحكام لمحكمة النقض .

### **الباب الثالث**

**القيد والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص**

**عليها في تشريعات الأسماء والدفاتر والسجل**

١٠٤٩

**التجاري والملاحظات القضائية عليها**

١٠٤٩

تمهيد وتقسيم.

أولاً : القيد والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في

١٠٤٩

القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الأسماء التجارية.

ثانياً : القيد والأوصاف الجنائية للجرائم المنصوص عليها في

١٠٥١

القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن الدفاتر التجارية .

ثالثاً : القيد والأوصاف الجنائية للمنصوص عليها في القانون رقم

١٠٥٣

٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجاري .

١٠٥٥

رابعاً : الملاحظات القضائية على قانون السجل التجاري.

### **القسم السابع**

١٠٥٦

**الفس في البروع التجارية**

١٠٥٦

تمهيد وتقسيم.

## الباب الأول

### الأصول التشريعية لقانون البيوع التجارية

١٠٥٧

١٠٥٧

تمهيد وتقسيم .

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن

١٠٥٨

البيوع التجارية .

١٠٥٨

الباب الأول : فى البيع بالمزاد العلنى للمنتولات المستعملة .

١٠٥٨

الفصل الأول : فى المزايمة .

١٠٦٠

الفصل الثانى : فى مزاوله مهنة الخبراء للمتمنين .

١٠٦٤

الفصل الثالث : فى استغلال صالات المزاد .

الباب الثانى : فى البيع بالمزاد العلنى أو عن طريق التصفية فى

١٠٦٧

المحال التجارية .

١٠٦٧

الفصل الأول : فى البيع بالمزاد العلنى .

١٠٦٨

الفصل الثانى : فى البيع عن طريق التصفية .

١٠٦٨

الباب الثالث : فى البيع بالتقسيط .

١٠٧٠

الباب الرابع : لحكام عامة ووقتية .

١٠٧٠

الفصل الأول : فى الجزاءات .

١٠٧١

الفصل الثانى : فى الأحكام الوقتية .

١٠٧٢

الفصل الثالث : لحكام تنظيمية .

قرار وزير التسيوين والتجارة الداخلية رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ فى

١٠٧٣

شأن بعض البيوع التجارية .

١٠٧٥

الباب الأول : مزاوله مهنة الخبراء للمتمنين .

١٠٧٦

الباب الثانى : استغلال صالات المزاد .

١٠٨١

الباب الثالث : الاخطار عن المزاولات .

١٠٨٢

الباب الرابع : بيانات دفترى المخزن والبيع بالمزاد .

١٠٨٣

الباب الخامس : رسوم المزاولات .

١٠٨٤

الباب السادس : البيع بالتقسيط .

١٠٨٥

الباب السابع : لحكام عامة .

## الباب الثانى

### المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية

١٠٨٦

### بشأن الغش فى البيوع التجارية

١٠٨٦

تمهيد وتقسيم - ستة أحكام لحكمة النقض .

**الباب الثالث**  
**القيود والأوصاف الجنائية المتعلقة بالجرائم المنصوص**  
**عليها في قانون الجبوع التجارية**  
**الباب الرابع**

١٠٩١

١٠٩٥

١٠٩٥

١٠٩٥

١٠٩٥

١٠٩٦

**الفصل في الجزاءات**

تمهيد وتقسيم .

أولاً : النص القانوني للمادة ١٢٥ من قانون العقوبات .

ثانياً : شرح جريمة الفس في المزادات .

ثالثاً : القيود والأوصاف القانونية لجريمة الفس في المزادات.

**الكتاب الثالث**

**الفصل الصناعي**

١٠٩٧

١٠٩٧

تمهيد وتقسيم .

**القسم الأول**

**الفصل في الصناعة والمواصفات القياسية**

١٠٩٩

١٠٩٩

تمهيد وتقسيم .

**الباب الأول**

**الأصول التشريعية لقوانين تنظيم الصناعة**

١١٠٠

**والتوحيد القياسي**

١١٠٠

تمهيد وتقسيم .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢١ لسنة

١١٠١

١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

١١٠٢

الباب الأول : في التنظيم الصناعي .

١١٠٢

الفصل الأول : في الترخيص والقيود .

١١٠٤

الفصل الثاني : في تصديق المواصفات والمعايير .

**الباب الثاني**

١١٠٦

**في تشجيع الصناعة ودعمها**

١١٠٦

الفصل الأول : في تشجيع الصناعة .

١١٠٧

الفصل الثاني : في دعم الصناعة .

**الباب الثالث**

١١٠٨

**أحكام عامة وانتقالية**

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة باللائحة التنفيذية للقانون

- رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .
- ١١١٠ الباب الأول : الترخيص والقيود .
- ١١١٠ الباب الثاني : في تشجيع الصناعة .
- ١١١٤ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .
- ١١١٦ الباب الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تنظيم الصناعة والتوحيد القياسي - أربعة أحكام .
- ١١٢٠ - تهديد وتقسيم .
- ١١٢٠ الباب الثالث : القهود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات تنظيم الصناعة والمواصفات القياسية .
- ١١٢٣ تهديد .
- ١١٢٣ أولاً : القهود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون الصناعة .
- ١١٢٣ - الجريمة العقوبة .
- ١١٢٣ - الجريمة العقوبة .
- ١١٢٤ - الجريمة العقوبة .
- ١١٢٥ - ملاحظات العقوبة بالنسبة للأوصاف الخمسة السابقة .
- ١١٢٥ ثانياً : الملاحظات القضائية على أحكام العقاب في قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها .
- ١١٢٥ ثالثاً : القهود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في قانون التوحيد القياسي .
- ١١٢٦ **القرارات التنفيذية التفصيلية لتنظيم الصناعة**
- ١٢٢٩ **والتوحيد القياسي والتي لم يحجب نحرها من قبل**
- ١- قرار وزير الصناعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية لمقاسات وأبعاد الملابس الداخلية للرجال من منتجات شغل السنارة التريكو .
- ١١٢٩ ٢- قرار وزير الصناعة رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية لمقاسات البيجومات الجاهزة للرجال مقاسات البيجومات الجاهزة للرجال
- ١١٤٣ (١) اشتراطات عامة .
- ١١٤٤ (٢) تعاريف .
- ١٢٤٥

- ١١٤٦ (٣) التجاوزات للسماح بها في أبعاد البهجات الجاهزة .
- ١١٤٧ (٤) طرق قياس أبعاد البهجات الجاهزة .
- ٣- قرار وزير الصناعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية لمقاسات البندل الجاهزة للرجال والبنطلونات الجاهزة للرجال .
- ١١٥١ مقاسات البندل الجاهزة للرجال :
- ١١٥٢ (١) اشتراطات عامة .
- ١١٥٣ (٢) تعاريف .
- ١١٥٤ (٣) التجاوزات للسماح بها في أبعاد البندل .
- ١١٥٨ (٤) طرق قياس أبعاد البندل .
- ١١٦٦ (٥) شروط وطرق فحص البندل الجاهزة .
- ١١٦٧ مقاسات البنطلونات الجاهزة للرجال :
- ١١٦٨ (١) اشتراطات عامة .
- ١١٧٠ (٢) التجاوزات للسماح بها في أبعاد البنطلونات الجاهزة .
- ١١٧٣ (٣) طرق قياس أبعاد البنطلونات الجاهزة .
- ١١٧٤ (٤) شروط وطرق فحص البنطلونات الجاهزة .
- ١١٧٥ ٤- قرار وزير الصناعة رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية لمقاسات الجلابيب الجاهزة العادية للرجال مصادر بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٢ مقاسات الجلابيب الجاهزة العادية للرجال
- ١١٧٧ (١) اشتراطات عامة .
- ١١٧٥ (٢) تعاريف .
- ١١٧٦ (٣) التجاوزات للسماح بها في أبعاد الجلابيب الجاهزة .
- ١١٧٨ (٤) طرق قياس أبعاد الجلابيب الجاهزة .
- ١١٧٩ (٥) شروط وطرق فحص الجلابيب الجاهزة .
- ١١٨٠ ٥- قرار وزير الصناعة رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٠ .
- ١١٨١ ٦- قرار وزير الصناعة رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بغاز ثاني أكسيد الكبريت .
- ١١٨٢ ٧- قرار وزير الصناعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن الانتاج طبقاً للمواصفات الفنية للين للمقم طويل الحفظ للمواصفات الفنية

- ١١٨٤ للبن للمعقم طويل الحفظ :
- ١١٨٤ (١) المجال .
- ١١٨٤ (٧) التعريف .
- ١١٨٥ (٣) الاشتراطات العامة .
- ١١٨٥ (٤) المواصفات .
- ١١٨٦ (٥) التعبئة والبيانات .
- ١١٨٦ (٦) طرق الفحص والاختبار .
- ٨- قرار وزير الصناعة رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن الانتاج طبقاً للمواصفات الفنية للبن المطعم المعقم بالطريقة اللخطية المواصفات الفنية للبن المطعم المحلى للمعقم بالطريقة اللخطية
- ١١٨٧ (١) المجال .
- ١١٨٨ (٢) التعريف .
- ١١٨٩ (٣) الاشتراطات العامة .
- ١١٨٩ (٤) للمواصفات .
- ١١٩٠ (٥) التعبئة والبيانات .
- ١١٩٠ (٦) طرق الفحص والاختبار .
- ٩- قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن المواصفات الفنية لمح الملح الطعام الفاخر (٢) .
- ١١٩١
- ١٠- قرار وزير الصناعة رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة بمعالجة الطماطم المجهزة على هيئة لفائف للمواصفات الفنية الخاصة بمعالجة الطماطم المجهزة على هيئة لفائف : (١) المجال . (٢) التعريف . (٣) الاشتراطات العامة . (٤) المواصفات . (٥) الحيوانات والبيانات . (٦) طرق الفحص والاختبار .
- ١١٩٤
- ١١- قرار وزير الصناعة رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية لكوك للسباك كوك المسابك
- ١١٩٨
- ١١٩٩ (١) المجال .
- ١٢٠٠ (٢) الخواص الطبيعية والكيميائية .
- ١٢١٧ (٣) طرق اخذ العينات .
- ١٢٩٩ (٤) طرق الاختبار .
- ١٢- قرار وزير الصناعة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن تمول شركة مصر للهندسة والعدد في اصدار الشهادات الدالة على

- ١٢٢٢ مطابقة لانتاجها .
- ١٢- قرار وزير الصناعة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٥ بإيقاف العمل بالبيد ثانياً الخاص بالمشروبات الكحولية .
- ١٢٢٤ الطبيعة المقطرة في المواصفات القياسية المصرية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٢ .
- ١٢٢٤ ١٤- قرار وزير الصناعة رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٥ في شأن الالتزام بانتاج بعض الخضر الطازجة المعلبة طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ .
- ١٢٢٥ ١٥- قرار وزير الصناعة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٥ بالالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالشراب الصناعي .
- ١٢٢٧ ١٦- قرار وزير الصناعة رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٥ بالالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة باللحوم ومنتجاتها وطرق فحصها واختبارها .
- ١٢٢٩ ١٧- قرار وزير الصناعة رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥ في شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالمعسل الجلو كوز .
- ١٢٣٣ ١٨- قرار وزير الصناعة رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن أن يكون انتاج المخطورات المحلية بأنواعها المختلفة مطابقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١١٨٧/١٩٧٣ .
- ١٢٣٥ ١٩- قرار وزير الصناعة رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة بحلولى المضغ (البلبن) .
- ١٢٣٨ ٢٠- قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٨٥ بالزام المنشآت الصناعية المحلية المنتجة للمواد الغذائية للعبوة والمجمدة والمعبأة بالبيئات الواجب وضعها على عبواتها من المنتجات الغذائية .
- ١٢٤٥ كشف المنتجات الغذائية المعيبة التى يشملها القرار .
- ١٢٥٠ ٢١- قرار وزير الصناعة رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الالتزام بالمواصفات الفنية لانتاج لشرطة التجديد للمصنوعة من الجوت .
- ١٢٥٠ ٢٢- قرار وزير الصناعة رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها .
- ١٢٥٢ ٢٣- قرار وزير الصناعة رقم ٨٠١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تفويض

- نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع في اختصاصات وزير  
الصناعة الواردة بالمادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٢١  
لسنة ١٩٥٨ . ١٢٥٤
- ٢٤- قرار وزير الصناعة رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٨٦ بتعديل القرار  
الوزاري رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٨٥ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً  
للمواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها  
واختبارها . ١٢٥٥
- ٢٥- قرار وزير الصناعة رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٨٥ في شأن الالتزام  
بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بينزين السيارات . ١٢٥٧
- ٢٦- قرار وزير الصناعة رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٨٥ في شأن الالتزام  
بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالفول للمدس . ١٢٥٨
- ٢٧- قرار وزير الصناعة رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن فرض  
رسوم فحص واختبار الخامات والمنتجات الصناعية المستوردة  
واصدار شهادات المطابقة . ١٢٦٠
- ٢٨- قرار وزير الصناعة رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن الالتزام  
بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بشراب الفركتوز . ١٢٦٢
- ٢٩- قرار وزير الصناعة رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨٦ في شأن الالتزام  
بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالمياه المعدنية  
الطبيعية . ١٢٦٣
- ٣٠- قرار وزير الصناعة رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن الالتزام  
بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بمنتجات الغاكة  
المحفوظة . ١٢٦٤
- ٣١- قرار وزير الصناعة رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن السماح  
للشركات المنتجة لهويات الظهارات للأعمال الدخلية بالتجاوز  
في بعض نسب التركيب . ١٢٦٦
- ٣٢- قرار وزير الصناعة رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨٦ في شأن الالتزام  
بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بوقود الأفران . ١٢٦٧
- ٣٣- قرار وزير الصناعة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٦ في شأن الالتزام  
بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالغازات البترولية  
المسالاة . ١٢٦٨
- ٣٤- قرار وزير الصناعة رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ بفرض رسم لدعم  
صناعة الدخان والسجائر . ١٢٦٩



- ٣٥- قرار وزير الصناعة رقم ٤٦١ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالسولار والديزل  
١٢٧٢ صادر بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤ .
- ٣٦- قرار وزير الصناعة رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالكبروسين  
١٢٧٣ المنزلى صادر بتاريخ ١٩٨٦/٧/٨ .
- ٣٧- قرار وزير الصناعة رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية الخاصة بزيت الطعام صادر بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٠ .  
١٢٧٥ المواصفات الفنية الخاصة بزيت الطعام المعد من زيت بذرة الطعن وزيت عباد الشمس .  
(١) المجال .  
(٢) التعريف .  
(٣) الاشتراكات العامة .  
(٤) المواصفات .
- ٣٨- قرار وزير الصناعة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية لبعض المنتجات الغذائية وطرق فحصها واختبارها .  
١٢٧٩
- ٣٩- قرار وزير الصناعة رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بسمك الماكرويل للمعلب .  
١٢٨١
- ٤٠- قرار وزير الصناعة رقم ٩٢٦ لسنة ١٩٨٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بملحقات المشمش المجفف (قمر الدين) .  
١٢٨٢
- ٤١- قرار وزير الصناعة رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالسربين المعلب صادر بتاريخ ١٩٨٧/١/١١ .  
١٢٨٤
- ٤٢- قرار وزير الصناعة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بالمشروبات السكرية غير الغازية صادر بتاريخ ١٩٨٧/١/١١ .  
١٢٨٦
- ٤٣- قرار وزير الصناعة رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٧ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية الخاصة بمسحوق الشرايب الصناعي صادر بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢ .  
١٢٨٨

- ١٢٩١ - قرار وزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالكابلات المعزولة بالبولى فنييل كلورايد ذات الجهود المقننة حتى ٧٥٠/٤٥٠ فولت . المنشور بالوقائع المصرية - العدد ٩٥ فى ٢ مايو سنة ١٩٩٦ .
- ١٢٩٢ - قرار وزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بطاريات الرصاص الحمضية لهذه المركبة . المنشور بالوقائع المصرية - العدد ٩٥ فى ٢ مايو سنة ١٩٩٦ .
- ١٢٩٥ - قرار وزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالصابون للمنشور بالوقائع المصرية العدد ١٢٧ فى ٢٢ يونية سنة ١٩٩٦ .
- ١٢٩٧ - قرار وزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٠٣٢ لسنة ١٩٩٣ والخاصة بخيوط الصوف المسرح المستخدم فى الكليم المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونية سنة ١٩٩٦ .
- ١٢٩٩ - قرار وزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٢٩ ج١ لسنة ١٩٩٥ والخاصة بالأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة - عام ورقم ٢٩ ج٢ لسنة ١٩٩٦ الخاصة بالأعمدة والبطاريات الابتدائية الجافة - المواصفات التفصيلية للبطاريات المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٢٨ فى يونية سنة ١٩٩٦ .
- ١٣٠١ - قرار وزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٣ والخاصة بخيوط السراجة القطنية . المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونية سنة ١٩٩٦ .
- ١٣٠٣ - قرار وزارى رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بـ :  
١- السجاد اليدوى المصنوع ويرتة من الصوف الخالص

- (٢٠ق.١) لسنة ١٩٩٣
- ٢- التكليم الهندى المصنوع من الصوف للخلوط فى اللحمه (٦٠ / صوف) - (١٠م.ش.م) ٩٤٣ لسنة ١٩٩٣ المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٩٦
- قرار وزارى رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بـ:
- ١٣٠٥
- ١- اقمشة الجوت أو التيل (م.ق.م) ٦٤٢ - ١٩٩٣ .
- ٢- العبوات للمصنوعة من الجوت أو التيل (م.ق.م) ٦٤٤ - ١٩٩٣ . المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٩٦ .
- قرار وزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ٩/٦/١٩٩٦ بشأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الكهروتقنية الدولية والفيش ذات البنان للأغراض المنزلية . المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٩٦ .
- ١٣٠٧
- قرار وزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية للشاش المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٩٦ .
- ١٣٠٩
- قرار وزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية للقطن الطبي الخاص والفهارات الطبية القطنية المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٩٦
- ١٣١١
- قرار وزارى رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٢/٦/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للتعديل الجزئى للمواصفات القياسية المصرية الخاصة بالتبغ المنشور بالوقائع المصرية - العدد ١٣٧ فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٩٦ .
- ١٣١٣
- قرار وزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٦ فى شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية المنشور بالوقائع المصرية - العدد ٢٣٠ فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٩٦
- ١٣١٥
- ١٣١٦ قائمة بالمواصفات القياسية اللازمة للمسلح والمنتجات

- ١٣١٦ أولاً : الصناعات الغذائية .  
١٣٢٥ ثانياً : الصناعات الهندسية .  
١٣٣٠ ثالثاً : الصناعات الكيماوية .  
١٣٣٥ رابعاً : صناعات الغزل والنسيج .  
١٣٣٦ - قائمة القرارات المنظمة للسلع والمتجات .  
١٣٣٦ أولاً : الصناعات الغذائية .  
١٣٣٧ ثانياً : الصناعات الهندسية .  
١٣٣٨ ثالثاً : الصناعات الكيماوية .  
١٣٣٨ رابعاً : القرارات المنظمة للقياس والمعايرة .  
١٣٣٩ - قائمة القرارات الوزارية الخاصة بطرق الاختيار .  
١٣٣٩ أولاً : الصناعات الغذائية .  
١٣٤٠ ثانياً : الصناعات الهندسية .  
١٣٤٠ ثالثاً : الصناعات الكيماوية .

- قرار وزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٦  
في شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية  
المنشور بالوقائع المصرية - العدد ٢٣٠ في ١٢ أكتوبر سنة  
١٩٩٦ .  
١٣٤١  
- قرار وزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٦ صادر بتاريخ ١٨/٩/١٩٩٦  
في شأن الالتزام بالانتاج طبقاً للمواصفات الفنية المصرية  
المنشور بالوقائع المصرية - العدد ٢٣٠ في ١٢ أكتوبر سنة  
١٩٩٦ .  
١٣٤٢

#### القسم الخاص

#### في الكحول

- ١٣٤٤  
١٣٤٤ تمهيد وتقسيم .

#### الباب الأول

#### الأسول التشريعية لقوانين الكحول

- ١٣٤٥  
١٣٤٥ تمهيد وتقسيم .  
١٣٤٥ أولاً : القانون رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تصصيل رسم الانتاج  
أو الاستهلاك على الكحول .  
١٣٤٥ ثانياً : القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٠ بتعديل المائتين ١١ و ١٢ من  
القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تصصيل رسم الإنتاج  
١٣٥٦ أو الاستهلاك على الكحول .

**الباب الثاني**  
**المبادئ، القانونية التي قررتها محكمة**  
**النقض المصرية بشأن غش الكحول**

١٣٥٩

**الباب الثالث**

- القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش الكحول والملاحظات القضائية عليها.

١٣٦١

أولاً : القيود والأوصاف الجنائية للجرائم الواردة في تشريعات غش الكحول.

١٣٦١

ثانياً : الملاحظات القضائية على الجرائم الواردة في تشريعات الكحول علي ضوء أحكام محكمة النقض ومبادئ التفتيش القضائي.

١٣٦٥

**الكتاب الرابع**

**الأصول المشتركة بين تشريعات الغش**

١٣٦٧

تمهيد وتقسيم.

١٣٦٧

**القسم الأول**

**الدفع في قضايا الغش**

١٣٦٨

تمهيد :

١٣٦٨

١ - المقصود بالدفع في قضايا الغش .

١٣٦٨

٢ - تقسيمات الدفع في قصد القانون الجنائي .

١٣٦٨

أولاً : الدفع من حيث مصدرها ومجال إعمالها .

١٣٦٩

ثانياً : الدفع من حيث طبيعتها وماهيتها القانونية .

١٣٦٩

١ - الدفع للموضوعية الجوهرية .

١٣٦٩

٢ - الدفع الشكلية أو الاجرائية الجوهرية .

١٣٦٩

ثالثاً : تقسيمات الدفع من حيث العلة منها .

١٣٦٩

تقسيم .

١٣٦٩

**الباب الأول**

**الدفع العامة في قضايا الغش**

١٣٧٠

تمهيد .

أولاً : الدفع بأن محكمة أول درجة قد أفلتت طلب سماع شهود

١٣٧٠

للمتهم .

١٣٧٠

ثانياً : الدفع بأن القانون الجديد أصلح للمتهم .

١٣٧١

ثالثاً : الدفع بعدم الدستورية .

- ١٣٧١ رابعاً : الدفع بالاخلاق بحق الدفاع .
- ١٣٧١ خامساً : الدفع بالجهل بالقانون .
- سادساً : الدفع بالجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات .
- ١٣٧٢ سابعاً : الدفع ببطلان اجراءات التسجيل .
- ١٣٧٢ ثامناً : الدفع ببطلان التفتيش .
- ١٣٧٣ تاسعاً : الدفع بتلفيق التهمة .
- ١٣٧٣ عاشراً : الدفع بالتزوير .
- ١٣٧٣ حادى عشر : الدفع ببطلان الاجراءات .
- ثانى عشر : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها .
- ١٣٧٣ ثالث عشر : الدفع بشروع التهمة .
- ١٣٧٤ رابع عشر : الدفع بعدم حصول الدعوى لصنوبر امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية .
- ١٣٧٤ خامس عشر : الدفع ببطلان الحكم لعدم تضمنه بيانات الحكم الجنائى السائد بالادانة طبقاً للمادة ٣١٠ اجراءات جنائية .
- سادس عشر : الدفع ببطلان الحكم لاعتماده فى أسبابه على التعميمات وحدها .
- ١٣٧٥ سابع عشر : الدفع ببطلان الحكم لعدم تعرضه لدفاع الطاعن لعدم مراعاة اجراءات اخذ المينة .
- ١٣٧٥ ثامن عشر : الدفع ببطلان تفتيش للعمل فى غير الصاعات التى كان فيها مفتوحاً للجمهور .
- الباب الثانى**
- الدفع الخاصة بقضايا الفنى التى ينطبق عليها القانون**
- ٥٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٧٨١ لسنة ١٩٩٤
- والقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل**
- ١٣٧٧ **واللائحة التنفيذية للمحكمة**
- ١٣٧٧ تمهيد وتقسيم .
- أولاً : الدفع ببطلان الحكم لادانته للمتهم عن جريمة عرض مواد مفسوخة : بسكويت : رقم عدم ثبوت واقعة العرض وخلو الأوراق من تقرير معملى غنى يقطع بأن تلك الأغذية مفسوخة .
- ١٣٧٧

- ثانياً : الدفع بعدم دستورية نص المادة الثامنة من قانون قمع التبليس والغش المعدلة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ لعدم تضمنها النص على الحد الأقصى لقيمة تكاليف النشر بما يجعل العقوبة غير محددة مما يتعارض مع مبدأ شرعية العقوبات . ١٣٧٨
- ثالثاً : الدفع بصور قانون جديد أصح للمتهم أو صدور لائحة تنفيذية تحدد قدر أكبر من الضمانات في إجراءات الضبط . ١٣٧٨
- رابعاً : الدفع بعدم مسئولية القائمين على إدارة الشخص المعنوي عن جرائم الغش لأن الأعمال التي ارتكبوها قد وقعت في حدود اختصاصهم وباسم الشخص المعنوي وإخسابه ويستعمل أدواته ووسائله . ١٣٧٨
- خامساً : الدفع بعدم مسئولية الشخص المعنوي عن جرائم الغش لعدم توافر شروط المسئولية . ١٣٨٠
- سادساً : الدفع بانقطاع رابطة السببية في جرائم الغش إصلاً المستحقة بنص المادة السادسة مكرراً للضافة بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ . ١٣٨٠
- سابعاً : الدفع بانتفاء مسئولية المتهم لأن الفترة من تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها . ١٣٨١
- ثامناً : الدفع بعدم توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة بيع جبن ناقص النسم . ١٣٨١
- تاسعاً : الدفع بعدم توافر أركان جريمة خداع المشتري المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون قمع التبليس والغش . ١٣٨٢
- عاشر : بطلان الحكم لعدم رده على الدفع بتزوير محضر أخذ العينة . ١٣٨٢
- حادي عشر : الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة إن لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحلل خلال الأجل المحدد في المادة الخامسة من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ . ١٣٨٣
- ثاني عشر : الدفع ببطلان الحكم بالمصادرة لعدم سبق ضبط الأشياء للحكوم بمصادرتها على نمة القضية . ١٣٨٤
- ثالث عشر : الدفع - من النيابة العامة - ببطلان الحكم لعدم تضمنت مصادرة الأشياء للمشفوعة من أغنية الانسان . ١٣٨٤

- رابع عشر : الدفع بأن الحكم لم يستظهر ماهية الرواسب التي وجدت في الشراب المنسوب إليه الغش فيه وأثرها عليه وكيفية عدم صلاحيته للاستعمال . ١٣٨٤
- خامس عشر : الدفع بعدم إحقاق الدولة في المطالبة بالحصول على مقابل المصادرة ومطالبتها بتمويض عن تهمة الغش . ١٣٨٥
- سادس عشر : الدفع بأن عملية غش المياه الغازية قد حدثت بعد تمام عملية الانتاج . ١٣٨٥
- سابع عشر : الدفع بعدم انطباق شروط العود على اللتهم المحكوم ضده في جريمة غش الألبان المتماثلة له الأخرى . ١٣٨٦
- الباب الثالث**
- الدفع الخاصة بقضايا الغش التجاري**
- ١٣٨٨
- ١٣٨٨ تهديد وتقسيم .
- أولاً : الدفع بعدم توافر القصد الجنائي في جناية الغش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر عقوبات أو حتى جنحة بيع لبن مغشوش طبقاً لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ١٣٨٨
- ثانياً : الدفع بعدم توافر جريمة عدم القيد في السجل التجاري ولأن للحل المطلوب قبهه بالسجل مجرد مخزن للمحل الأصلي للسجل . ١٣٨٩
- ثالثاً : الدفع بعدم توافر أي من أركان جريمة تقليد العلامة التجارية طبقاً لقانون العلامات التجارية أو حتى جريمة خداع المتعاقدين أو الشروع في ذلك طبقاً للمادة الأولى من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ١٣٩٠
- رابعاً : الدفع بعدم توافر أركان جريمة الغش في العلامات التجارية . ١٣٩٠
- خامساً : الدفع بعدم توافر أركان جريمة بيع السلعة المشتراه بالتقسيط قبل الوفاء بكامل ثمنها المؤتممة بمقتضى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن بعض البيوع التجارية . ١٣٩١
- سادساً : الدفع بطلان حكم محكمة أول درجة عند أدلة اللتهم في جريمة حيازة آلة وزن غير مضبوطة لعدم بيانه مقدار المعجز الذي وجده فيها وعلم اللتهم بذلك . ١٣٩٢
- سابعاً : الدفع بأن عدم الضبط الذي يؤخذ عليه اللتهم هو نتيجة



- ١٣٩٢ عيب اعترى الميزان المضبوط بسبب نقله من محل وجوده  
بمعرفة مفتش الموازين .  
ثامناً : الدفع ببطلان الحكم لعدم بيان استعمال أو محاولة  
استعمال آلة الكيل .  
١٣٩٣  
١٣٩٣ تاسعاً : الدفع بأن عدم توافر أركان جريمة خلط الدخان .

#### الباب الرابع

#### الدفع الخاصة بقضايا الفضي الصنامي

- ١٣٩٤ تمهيد وتقسيم .  
١٣٩٤ أولاً : الدفع بأن عدم توافر أركان جريمة خلط الدخان .  
١٣٩٤ ثانياً : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى عرض كحول غير مطابق  
للمواصفات لسابقة الفصل فيها .  
١٣٩٥ ثالثاً : الدفع باصدار محكمة الموضوع للتلويل الفضي المستمد من  
١٣٩٥ تقرير الخبير الفضي بشأن فحص الكحول المضبوط .  
رابعاً : الدفع ببطلان الحكم لأنه تضمن عقوبة تكميلية رغم عدم  
قيام موجبها وقت صدوره كما أنه لا يجوز وقف تنفيذ  
١٣٩٦ العقوبة التكميلية .  
خامساً : الدفع بعدم توافر شروط الحكم بالعقوبة المشددة في  
١٣٩٦ جريمة عدم سداد رسوم إنتاج لعدم توافر شروط العود .  
سادساً : الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية للصلح من التهم مع  
١٣٩٧ مدير الجمارك في جريمة رسوم إنتاج .

#### القسم الثاني

#### الصيغ القانونية للأوراق والطلبات والنماذج المتعلقة

#### بتشريعات الفضي

- ١٣٩٨ تمهيد وتقسيم .  
١٣٩٨ أولاً : الصيغ القانونية المتعلقة بالعلامات التجارية .  
١٣٩٩ ١- طلب تسجيل علامة تجارية .  
١٤٠٠ ٢- صورة علامة تجارية .  
١٤٠١ ٣- تظلم اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠ .  
١٤٠٢ ٤- لخطار المعارضة في تسجيل علامة تجارية .  
١٤٠٣ ٥- شهادة تسجيل علامة تجارية .  
١٤٠٤ ٦- طلب التأشير بانتقال ملكية العلامة .  
١٤٠٥ ٧- شهادة الحماية الوقائية للعلامة .

- ١٤٠٦ - طلب فحص علامة تجارية .  
ثانياً ، بيان جميع الاستثمارات القانونية التي تقدم إلى ادارة براءات الاختراع .  
١٤٠٧ ثالثاً : الطلبات والأوراق المتعلقة ببراءات الاختراع .  
١٤١١ ١- طلب براءة اختراع .  
١٤١١ ٢- بيانات بمرافقات طلب البراءة .  
١٤١٣ ٣- طلب تصحيح خطأ كتابي .  
١٤١٧ رابعاً : الطلبات والأوراق المتعلقة بالنماذج الصناعية .  
١٤١٨ - طلب تسجيل رسوم أو نماذج صناعية .  
١٤١٨ - بيان بمرافقات طلب التسجيل .  
١٤٢٠
- القسم الثالث**  
١٤٢١ **تشريعات الفس في الدولة العربية**  
١٤٢١ تمهيد وتقسيم .  
١٤٢٢ نظام مكافحة الفس التجارى السعودى .  
١٤٢٩ - المراجع .  
١٤٣١ - كتب وأبحاث للمؤلف .  
١٤٣٥ - فهرس تفصيلي بمحتويات الكتاب .

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق المصرية

٨٤٢٧



شرح  
تشريعات  
الفساد

---

**EXPLICATION  
DES LOIS  
DE LA  
FRAUDE**



# EXPLICATION DES LOIS DE LA FRAUDE

هذا المؤلف يتضمن أربعة كتب متكاملة تشتمل على ما يأتي :

- شرح موسوعي شامل لتشريعات الغش الغذائي والتجاري

والصناعي وغش أغذية الأطفال في مصر والدول العربية :

**أولاً :** شرح تفصيلي للقانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التديس والغش المعدل بالقانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ، واللأشحة التنفيذية الجديدة الصادرة بقرار وزير التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦ والمذكرة الإيضاحية وتقارير اللجان ومناقشات مجلس الشعب حول التعديلات :-

شرح تفصيلي لأركان الجرائم والضبط والأثبات وأحكام العقاب والمسئولية الجنائية المستحدثة للأشخاص المعنوية وشروطها وجرائم الغش اهمالاً المسئولية الجنائية عنها .

**ثانياً :** شرح تفصيلي للقانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتعديلاته والتشريعات المكملة له وقرار وزير الصناعة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن مدد صلاحية .

وقرار وزير التموين رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الأغذية ولاحته التنفيذية والقرارات الوزارية .

**ثالثاً :** شرح القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الأغذية ولاحته التنفيذية والقرارات الوزارية .

**رابعاً :** القرارات بقوانين المتعلقة بتداول الشاء والبن والمياه الغازية والمثلجات والدخان والأغذية الأخرى ودم الانسان واللوائح التنفيذية وتقارير اللجان القرارات المختلفة المكملة لها .

**خامساً :** شرح جرائم غش أغذية الأطفال والعقوبات عليها طبقاً لقانون الطفل .

**سادساً :** شرح تشريعات الغش التجاري : القانون رقم ٥٧ لسنة ١٢٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والقانون رقم واحد لسنة ١٩٩٤ بشأن الوزن والقياس والكيل

والقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ بشأن الأسماء التجارية

والقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية والقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجاري والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن البيوع التجارية والغش في عقود

التوريد وفي المزايدات واللوائح التنفيذية وأحدث القرارات المكملة للقوانين المذكورة .

**سابعاً :** شرح تفصيلي مقارن لتشريعات الغش الصناعي : القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن الصناعة والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن التوحيد والقياسي والقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن الكحول والقرار بقانون بشأن الصابون وأحدث القرارات التنفيذية .

**ثامناً :** وحصر لجميع القرارات الخاصة بالمواصفات القياسية للسلع الصناعية .

**تاسعاً :** الدفوع الجنائية والإدارية في جميع جرائم ومنازعات الغش والقيود والأوصاف الجنائية للجرائم والملاحظات القضائية المختلفة للفتيش القضائي عليها .

**عاشر :** أحكام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا وبعض أحكام محاكم النقض السورية واللبنانية والفرنسية والإيطالية والأمريكية بشأن جميع أنواع الغش .

**حادي عشر :** الصيغ القانونية للأوراق الخاصة بتشريعات الغش المختلفة .